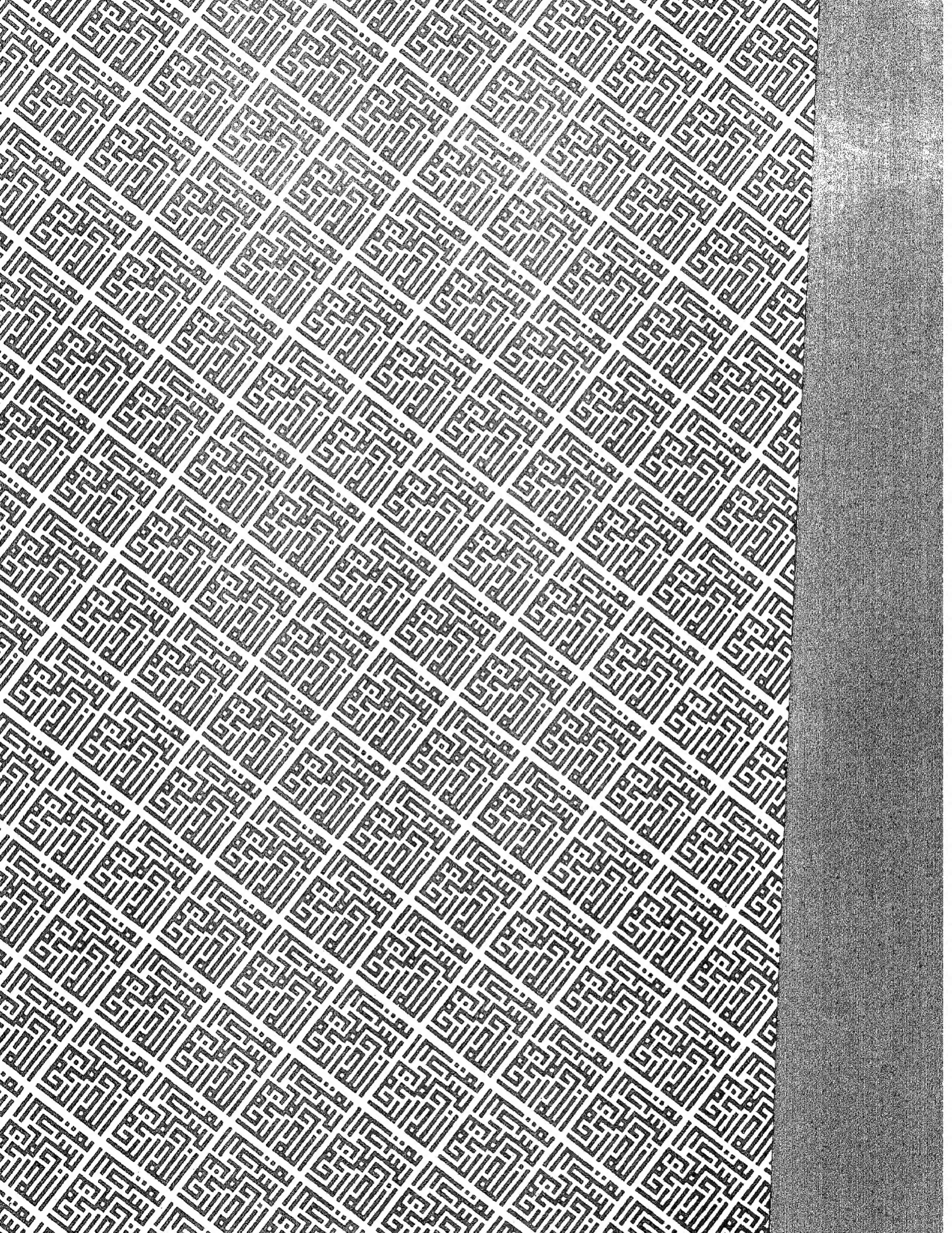
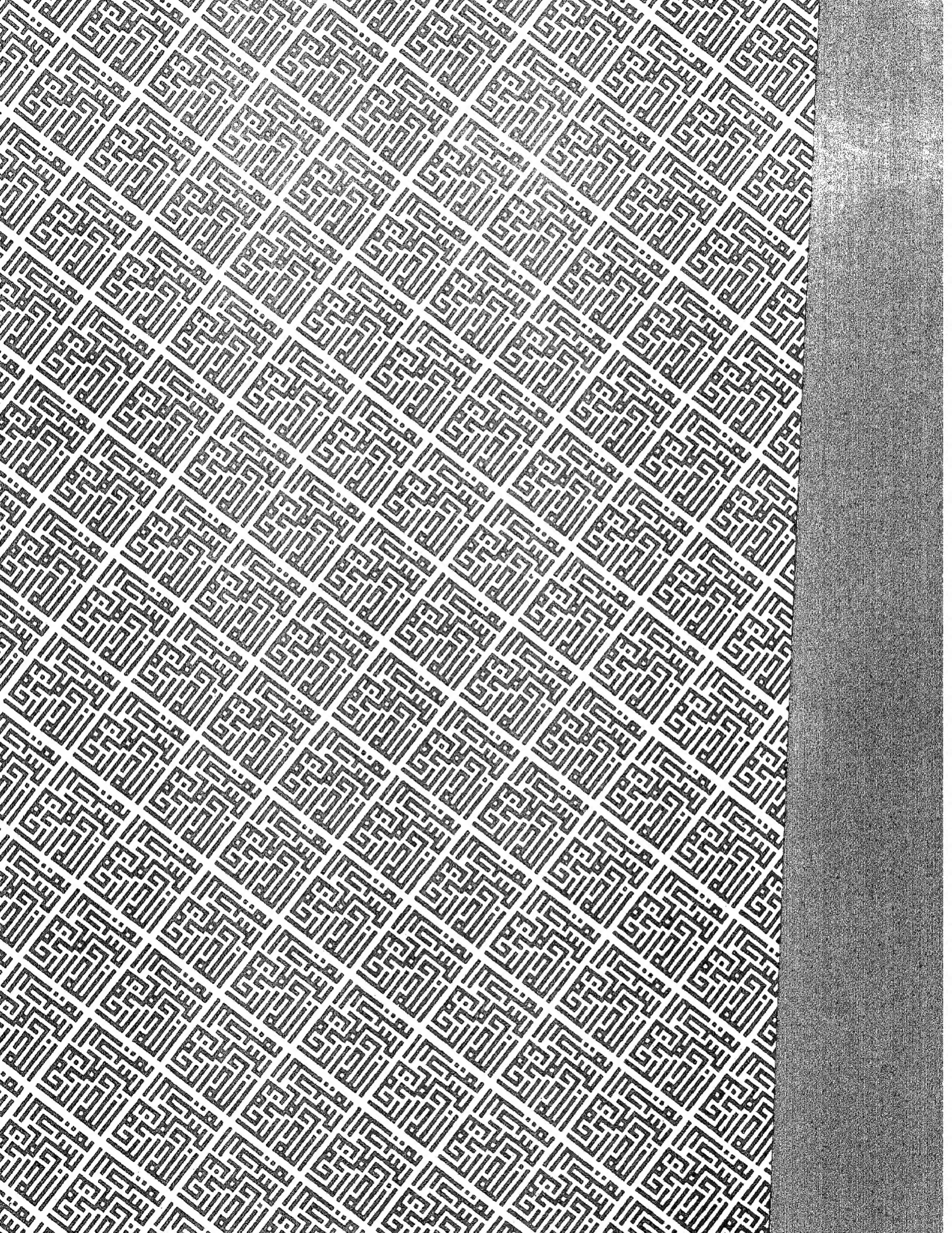


محاضر

اجتماعات مجلس الشيخ المصري

١٩٢٨





الدُّفْلَتَانِ الْمُضَيَّنَّ

مَجْلِسُ الشَّيْبَانِ

مجموعة مضابط

دور الانعقاد العادى الثالث عشر

(١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

القاهرة
طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق

١٩٣٩

فهرس هجائي لمجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثالث عشر لمجلس الشيوخ

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
(١) اتحاد برلماني دولي :	٢٧		اختيار : اختيار سعادة محمد صفوت باشا عضوية مجلس النواب . اختيار حضرة يس أحمد بك البقاء في وظيفته ... اختيار حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيل عضوية مجلس النواب . اختيار سعادة محمد علام باشا عضوية مجلس النواب . سيد محمد خشب باشا عضوية مجلس النواب . أرز (انظر اقتراح رقم ٨) . استجواب :	١٩٩ ١٩٩ ٢٢٩ ٢٥٨ ٢٢١	
كتاب من وزارة الخارجية ومعه صورة من قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعه الثالث والثلاثين . اتفاق نيون : كتاب من وزارة الخارجية ومعه المحضر المأبث للقواعد التي تخضع لها الغواصات حيال السفن التجارية وقت الحرب واتفاق نيون الخاص بمكافحة القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط . اتفاقية مونترو (انظر سؤال رقم ٢٣) . إجازات :	١٤٢ و ١٤١		كلمة حضرة الرئيس عن الأسئلة والاستجابات بمناسبة تغيير الوزارة . ١ - استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن اشتغال الطلبة بالسياسة . ٢ - استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إقام ممثل الحكومة البريطانية في الخلاف الذي أثارته الحكومة المصرية بشأن تعيين رئيس الديوان الملكي . ٣ - استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية عن إعادته العمل بالقانون الصادر في سنة ١٩٢٨ بمنع الصحافة من نشر أنباء الطلبة وعن حوادث الجامعة المصرية ومسائل أخرى .	٢٥٧ و ٢٥٦ ٤٩٤ و ٤٩٣ ٧٨٠ و ٧٧٩ ٢٠ و ٢٥ و ٢٦ ١١٧ و ١٣٠ ١٦٠ و ١٩٨ ٢١٦ و ٢٨٢ ٢٨٣ و ٣١٨ ٣٣٧ و ٣٦٠ ٣٧٨ و ٤٠٦ ٥٥٦ و ٥٨١ ٦٢٨ و ٦٥٤ ٦٥٥ و ٦٩٥ ٧٢٨ و ٧٤٤ ٧٧٩ و ٨٨١	
إحالة الإجازات إلى المكتب لفحصها وعرض رأيه فيها على المجلس . إلغاء إجازات حضرات الأعضاء الموجودين داخل القطر على أن يقدم من يريد منهم طلبات جديدة . اقتراح بعدم إعطاء إجازات ، ورأى المكتب ... الإجازات التي صرح بها لحضرات الأعضاء ... جور : (انظر الأسئلة رقم ٩ و ١٦ و ٦٩) . إل شخصية (انظر مشروع قانون رقم ٣٢) .					

رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
٣٥	٤	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن البعوث العلمية المصرية والترقيات الاستثنائية وغيرها .
٣٥	٥	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن القرارات الاستثنائية الخاصة بتعيين وترقية الموظفين في الوزارات والمصالح من مايو سنة ١٩٣٦ ومسائل أخرى .
٣٥	٦	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إحاطة البرلمان ومحاصرة الجامعة برجال البوليس .
٣٥	٧	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تدخل حضرات الوكلاء البرلمانين في المسائل الإدارية . (استبعدت هذه الاستجوابات بسبب إقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا) .
١٥٣ و ١٢٢ ٢٥١-٢٤٨	٨	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك لحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصنف في ميزانية هذا العام .
٢٤٨ و ١٥٠ ٣٥٦ و ٣٢١ ٦٤١ و ٤٣١ ٧٠٠ و ٦٥١ ٧٤٤ و ٧٠٨	٩	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية عن قتل أحد حضرات القضاة وندبه لمحكمة العرش .
١٥٤ و ١٥٣ ٢٦٤ و ٢٦١	١٠	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن الانتخابات العامة لمجلس النواب . (مناقشة حول تعديله - استبعاده) .
٣٢١ و ٢٤١ ٤٢١ و ٣٥٣ ٤٢٣	١١	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية .
٢٨٩ و ٢٥١ ٣٥٦ و ٣٢٢	١٢	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير المواالح للخارج (تنازل حضرته عنه) .
٢٨٩ و ٢٥١ ٣٥٦ و ٣٢٢	١٣	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن إعانة تصدير المواالح للخارج (تنازل حضرته عنه) .
٣٢٢	١٤	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إحصاء الأشخاص الذين قتلوا أو سجنوا أو اعتقلوا من سنة ١٩١٩ لأسباب سياسية وهل عوضوا عن الخسارة التي لحقت بهم .
٢٨٩-٢٨٧ ٣٥٦ و ٣٢٢ ٤٢٣ و ٣٥٧ ٦٤١ و ٤٣١ ٧١٢-٧٠٨ ٧٨٣	١٥	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب .
٣٥٤ و ٣٥٣ ٥٠٩ و ٤٩٩	١٦	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن دستورية المراسيم بقوانين التي صدرت في المدة من ١٠ فبراير إلى ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ - قرر المجلس إحالة هذه المراسيم بقوانين إلى لجنة الشؤون الدستورية لمعرفة ما إذا كانت دستورية أم غير دستورية .
٤٢١ و ٣٢٢ ٦٠٧-٥٩٦ ٧٠٠ و ٦٤١ ٧٨٣ و ٧٢٥	١٧	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصريح حضرة صاحب المعالي محمد حسين هيكل باشا بمجلس الشيوخ الذي نسب فيه الخيانة لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
٢٥	اعتداء : كلمة حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس عن حادث محاولة الاعتداء على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.	٢٤١ و ٥٩٥ ٧٨٣ و ٧١٢	١٨ -	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي لحضرة صاحب المعالى وزير المالية عن تحديد مساحة الأراضي المتزرعة قطنا والتدخل في سوق العقود .
٢٥	كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا بالتأييد عن المعارضة .	٧١٢ و ٥٩٥ ٧٨٣ و	١٩ -	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالتأييد عن أذى من المصريين في الحركة الوطنية .
٢٥	كلمة حضرة صاحب المعالى وزير الحفانية بالتأييد عن الحكومة .	٧١٢ و ٥٩٥ ٧٨٣ و	٢٠ -	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل لحضرة صاحب المعالى وزير الداخلية عن حالة الأمن العام .
٢٦	كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي قرار المجلس انتقال هيئة المكتب ومن يشاء من حضرات الشيوخ المحترمين عقب انتهاء الجلسة لدار حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء لتهنئة بمقامه الرفيع بنجاحه .	٥٩٦ و ٥٩٥ ٧٨٣ و ٧١٢	٢١ -	استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل لحضرة صاحب المعالى وزير الأشغال عن أعمال التنظيم في امبابه وقرى أخرى لمديرية الجيزة .
٢٦	اعتماد (انظر اقتراح رقم ١٥) . افتتاح البرلمان (انظر برلمان) .			
٩٣ و ٩٢	إقالة : كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بمناسبة إقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .	١٢٠ و ١١٩		استقالة : استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد طلعت حرب باشا ، قبولها مع الأسف الشديد وتمنى الشفاء .
٩٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبدالرحمن البيلى .	٣٩٢		استقالة حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا من عضوية المجلس .
٩٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي .	٤٩٦		استقالة حضرة الشيخ المحترم أحمد لطفى السيد باشا .
٣٥	اقتراحات : ١ - ثلاثة عشر عضوا بتعديل المادة ٥٢ و ٥٣ من اللائحة الداخلية .			أسعار القطن (انظر سؤال رقم ٦١) .
٣٠	٢ - عشرة أعضاء بتعديل المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ١٠٩ من اللائحة الداخلية .			أسعار المياه (انظر سؤال رقم ١٨) .
٣٠	٣ - عشرة أعضاء بتعديل المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية بإنشاء لجنة للشؤون الدستورية .			إعانة تصدير المواالح (انظر مشروع قانون رقم ٧ واستجواب رقم ١٣)

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
		حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا :			حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله :
	٧٨٣	١٦ - إنشاء مسجد بشارع أحمد سعيد بالعباسية الشرقية .	٤١	٣١٤	٤ - امتداد مصرف بحر البقر إلى القناة الداخلية لقناة السويس .
	٧٨٣	١٧ - إدخال النور بضواحي حدائق القبة ومنشية الصدر وما جاورها ورصف شوارعها وغير ذلك .		٢٨٥	٥ - إنشاء سكة حديدية بين الصالحية والقنطرة .
	٧٨٣	١٨ - إنشاء مدرسة ابتدائية للبنين وأخرى للبنات في حدائق القبة والضواحي المجاورة لها .	٤٦	٢٧٨ و ١٢٣ و ٣٢٥	٦ - أن يكون التعيين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة .
	٧٨٣	١٩ - إمداد منشية الصدر ومصر الجديدة وكوبري القبة وما جاورها بمياه قية من النيل للشرب .	٤٧	٢٧٨ و ١٢٣ و ٣٢٥	٧ - القواعد التي تقوم عليها الترقيات والعلاوات لموظفي الحكومة .
٧٥	٢٧٨ و ٥٥ و ٥٣٢	حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتوح بك : ٢٠ - إنشاء مركز بوليس بمدينة بلقاس بدلا من نقطة البوليس الموجودة بها .	٦٨	٢٧٨ و ١٢٣ و ٥٣٠	٨ - جعل زراعة الأرز بالتناوب بين الملاك في الأراضي التي تدخل في مناطق زراعة الأرز .
		حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر :	٢٠	٢٧٣	٩ - رفع الضرائب عن الأوقاف الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف .
٧٤	٥٣١ و ٢٧٨	٢١ - إنشاء نقطة بوليس بالجهة القبيلة لبندر المحلة الكبرى بجوار منشآت بنك مصر .			حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل :
٥٥	٢٧٩ و ١٥٤ و ٣٤٦	حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل أفندى : ٢٢ - تعيين حكيمة صحة لمركز دشنا للكشف على النساء المتوفيات .	٧٣	٢٧٩ و ١٥٤ و ٥٣١	١٠ - نقل سوق المواشى ببندر الجيزة إلى جهة بعيدة عن المساكن .
		حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم العمارى أفندى :	١٩	٢٧٣	١١ - تنازل الحكومة عن الضرائب المفروضة على أعيان الأوقاف الخيرية .
٧١	٢٧٨ و ٥٥ و ٥٣١	٢٣ - نقل ملجأ الأيتام القائم بناحية الضبعة إلى الأقصر .	٦٣ و ٤٠	٣١٤ و ٢٧٥ و ٥٢٩	١٢ - إنشاء طريق زراعى بين بلدة المعصرة والمحطة .
		حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك :	٥٤	٣٤٥ و ٢٧٨	١٣ - تعيين أعضاء النيابة من معاونى الإدارة .
	٥٣٠ و ٢٦٠	٢٤ - إنشاء كوبرى على مصرف بناحية الأقواز مركز الصف .	٦٤	٥٢٩ و ٢٧٨	١٤ - عمل كوبرى على مزلقان السكة الحديدية عند ناحية السرايات أمام عزبة دلاور والمزب المجاورة .
	٧٢٥ و ٣٢٣	٢٥ - تخفيض الاشتراك السنوى في سترال الصف .	٧٢	٥٣١ و ٢٧٨	١٥ - زيادة اعتماد الخفراء والمساكر والضباط وقصر التعيين فى الوظائف الإدارية الرئيسية على رجال البوليس والإدارة .
٩٣	٥٣٠ و ٢٦٠ و ٧٢٤	حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا : ٢٦ - إنشاء مستشفين للأمراض العقلية أحدهما بالإسكندرية والثانى بأسبوط .			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندى :			٣٩ - اصلاح الجسر الغربى لبحر موسى وجعله سكة زراعية ابتداء من مدينة الزقازيق الى سكة "ههيا - ديرب نجم" (تنازل حضرته عنه).	٣١٥	
٢٧ - تعويض الذين أصيبوا في سبيل الوطن من الطلاب والموظفين وغيرهم .	٥٣٠ و ٢٤٨ و ٨١٧	١٠٥	حضرة الشيخ المحترم اللواء على صدق باشا :		
٢٨ - وضع كوبرى متحرك على بحر فاقوس أمام هندسة الرى .	٧٢٥ و ٣٢٢		٤٠ - جعل منزل المفتش العام للجيش المصرى بالزمالك ناديا لضباط الجيش المصرى .	٢٧٦	٢٨
٢٩ - تنفيذ بلدة منية المكرم بالماء والكهرباء	٧٢٥ و ٣٢٢ و ٩٠٧	١١٣	حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد مروان :		
٣٠ - عمل مصرف بمحوض الخلق بناحية الأكياد القبلية مركز فاقوس .	٧٢٥ و ٥٠٩		٤١ - إنشاء كوبرى على بحر شين أمام بلدة طنيج مركز طلخا .	٢٧٩ و ١٥٤ و ٥٣٠	٦٧
حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك :			المرحوم الشيخ على مصطفى الطاروطى :		
٣١ - رصف الشارع الموصل إلى بلدة منية السيرج .	٧٢٥ و ٥٨٤		٤٢ - إزالة الجناح القبلى الشرق من الكوبرى القائم على السكة الحديدية ببندر فاقوس .	٢٧٥	٢٦
٣٢ - رصف الشارع الممتد من القبة إلى الوايلية الكبرى .	٧٢٥ و ٥٨٤		٤٣ - إنشاء كوبرى على بحر فاقوس وعمل نفق تحت السكة الحديدية ببندر فاقوس .	٣١٥	٤٢
٣٣ - رصف الطريق الموصل إلى بلدة كفر فاروق والآخذ من طريق المطرية إلى المرج .	٧٢٥ و ٥٨٤		حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد السيد إبراهيم غنيمه :		
٣٤ - ضم شبرا الخيمة لمصلحة التنظيم ...	٧٢٥ و ٥٨٤		٤٤ - تنظيم طريقة التعليم الإلزامى ...	٢٧٧ و ٢٧٦	٢٩
٣٥ - عمل كوبرى على ترعة الباسوسيه أمام بلدة شلقان .	٧٢٥ و ٥٨٤		حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك :		
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب :			٤٥ - ردم مستنقع بالجهة البحرية من بلدة بنى أحمد مركز المنيا .	٧٢٤ و ٢٧٨	٩٢
٣٦ - تجديد مسجد الحسادين أم عثمان مركز كفر صقر وإحاطة بوزارة الأوقاف .	٣١٥	٤٣	حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الحزار بك :		
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى :			٤٦ - قيام مكتب السياحة بدراسة حال المصايف المصرية وتحسينها وبخاصة مصيف رأس البر وجسمه .	٣١٥	٤٥
٣٧ - تخصيص الكوبرى الجديد المزعم	٥٢٩ و ٢٧٨	٦٥	٤٧ - تحسين مرئيات خطباء المساجد ...	٧٢٥ و ٣٤٠ و ٨١٨	١٠٦
أنشأه بكفر الزيات تنفيذا للمبادرة المصرية الإنجليزية للسكة الحديدية وتخصيص الكوبرى الجالى للورور بعد تعديله .			حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باشا :		
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض :			٤٨ - رصف جسر النيل الشرق من بنها إلى نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار .	٥٢٩ و ٢٧٤ و ٥٣٠	٦٦
٣٨ - امتداد مصرف الإبراهيمية من بلدة حلوت إلى مدينة الزقازيق .	٢٧٥	٢٧	حضرة الشيخ المحترم محمد ليلى أبو الجندى :		
			٤٩ - تسير سيارات وقطارات من محطة الأربعين إلى بور توفيق فى مواعيد معينة .	٢٧٥	٢٤

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
٥٠ - طلب وقف قطارات السكة الحديدية بمحطة الأربعين .	٢٧٥	٢٥	انتخاب حضرات حسن حسن عزام بك عن دائرة المترلة ويس أحمد بك عن دائرة قوص وشيخ العرب كيلاني الأدهس عن دائرة سمالوط.	١٣٣	
٥١ - إصلاح مسجد الجعفرى بمدينة السويس .	٣١٥	٤٤	انتخاب حضرة عبد الله لموم بك حضوا بالمجلس عن دائرة مغاغة .	١٦٠	
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك :			انتخاب حضرة صاحب العزة محمود أحمد محسب بك عن دائرة قوص بمديرية قنا .	٣٢٠	
٥٢ - علم تعرض لجنة الطعون إلا إلى أوجه الطعن إذا كان مقبولا شكلا، وألا تبحث في صحة ثبابة الأعضاء إذا كان الطعن باطلا شكلا.	٥١٠ و ١٤٥		انتخاب سعادة اللواء أحمد شريف باشا حضوا بالمجلس عن دائرة الوايل .	٣٣٨	
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى :		٥٨	انتخاب حضرة شفيق إلياس سيدهم بك عن دائرة القوصية ومجد يوسف بك عن دائرة طوخ.	٨٨٥	
٥٣ - أن تتقدم الحكومة إلى البرلمان في هذه الدورة بمشروع قانون يتضمن شروط الاتفاق الذي أجازت به الحكومة لشركة الأسواق المصرية استغلال الأسواق العمومية والمذايح من أول يونية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨	٨١٧ و ٥٠٩		(ب) انتخاب أعضاء المكتب :		
٥٤ - أن تتقدم الحكومة في هذه الدورة بمشروع قانون يتضمن شروط الاتفاق الذي عقدته أخيرا مع شركة المياه .	٥٠٩	١٠٤	١ - انتخاب الوكيلين	١٦ و ١٥	
أمن عام (انظر استجواب رقم ٢٠) .			كلمة حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا .	١٦	
انتخاب :			٢ - انتخاب السكرتيرين البرلمانين ...	١٧ و ١٦	
(١) انتخاب أعضاء المجلس :			٣ - انتخاب المراقبين	١٧ و ١٦	
انتخاب حضرة مصطفى حسين حمزة بك عضواً بالمجلس عن دائرة كوم حمادة .	١٥		(ج) انتخاب اللجان ورؤسائها وسكرتيرها :		
انتخاب حضرات سليمان مصطفى خليل افندى عن دائرة فاقوس وأحمد نجيب براده بك عن دائرة قسم طابدين ومحمود زكي بك عن دائرة طوخ ومحمد أبو النصر الفار افندى عن دائرة فوه و خليل إبراهيم صالح بك عن دائرة البدارى وأمين همام حمادى افندى عن دائرة المنشأة والشيخ منصور حسين السلواوى عن دائرة إدفو بحرى وعبد الله أرسلان بك عن دائرة أبى المطاير .	١١٨ و ١١٧		١ - لجنة الرد على خطاب العرش	٢١ و ١٧ و ١٦	
			انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال افندى بدلا من سعادة سيد محمد خشبة باشا	٣٣٠	
			٢ - لجنة المالية والجمارك	٢١ و ١٧ و ١٦	
			استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد الشناوى بك من رئاسة لجنة المالية .	١٢٤	
			حلول حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك محل حضرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا وزير التجارة والصناعة .	١٢٤	
			استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك من لجنة المالية لتعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ .	١٤٢	
			انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد المغازى عبد ربه باشا رئيسا لها .	١٦٠	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
٣٣٠	انتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد لطفي السيد باشا بدلا من حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا لتعيينه وزيرا .		٣٣٧	اختيار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني عضوا بلجنة المالية محل حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك .	
٤٢٣٦ و ٢٢٢	٦ - لجنة التجارة والصناعة		٣١٢	انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين سليمان عثمان أباظه بك والأستاذ يوسف أحمد الجندى وعبد الستار الباسل بك وصديق وهبه باشا والدكتور زكي ميخائيل بشاره .	
٣١٤	انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله والأستاذ عاذر جبران وعبد الله الموم بك ومحمود فهمي باشا .		٣٦١	انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا بدلا من حضرة الشيخ المحترم صادق وهبه باشا لقيامه بإجازة لآخر الدورة .	
٣٣٠	انتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا بدلا من حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا .		٤٢٣٥ و ٢٢٢	٣ - لجنة اللامعة الداخلية والطعون	
٣٣٠	تنازل حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله عن عضوية لجنة التجارة والصناعة .		٣١٢	انتخاب حضرتي الشيوخ المحترمين سليمان عثمان أباظه بك ومحمود غالب باشا .	
٤٢٣٦ و ٢٢٢	٧ - لجنة العمال والشؤون الاجتماعية		٣٣٠	انتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد لطفي السيد باشا بدلا من معالي محمود غالب باشا .	
٣١٣	انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين الدكتور إبراهيم بيومي مذكور وأمين همام حمادى افندى والدكتور عبد الحميد أمين عزب وعبد الله أرسلان بك .		٤٢٣٥ و ٢٢٢	٤ - لجنة الأمور الداخلية	
٤٢٣٦ و ٢٢٢	٨ - لجنة الحقانية		٢٣٨	استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك من اللجنة .	
١٤٢	انتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك سكرتيرا له بدلا من من المرحوم عبد الحكيم عسكر بك .		٣١٢	انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : سبعت مكرم بك وحسن حسن عزام بك واللواء حسين رفقي باشا والدكتور عبد الحميد فهمي وعبد الله أرسلان بك ومحمود زكي بك والأستاذ حسين محمد الجندى وعبد الله الموم بك .	
٣١٢	انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين إبراهيم الهلباوى بك والأستاذ عاذر جبران والشيخ على رمضان الطويمى ومحمد نجيب الغرابى باشا ومحمد توفيق رفعت باشا ومحمود غالب باشا .		٣٦١ و ٣٦٠	انتخاب حضرتي الشيوخ المحترمين محمود أحمد محسب بك واللواء أحمد شريف باشا بدلا من حضرتي الشيوخ المحترمين الدكتور عبد الحميد فهمي ومحمود زكي بك .	
٣٣٠	انتخاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ بشيل رزق بدلا من حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا لتعيينه وزيرا .		٣٦١ و ٣٥٢ و ٢٢١	٥ - لجنة الشؤون الخارجية	
٣٦١ و ٢٢٢	٩ - لجنة المعارف		٤٢٣ و ٣١٢	انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين عبد السلام عبد الغفار بك ومحمد على علوبه باشا وحافظ حسن باشا .	
	انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين محمد طاهر باشا والأستاذ عباس الجمل والشيخ منصور "سلووى" والأستاذ يوسف أحمد الجندى .				

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
	٤٢٣٨ و ٢٢	١٦ - لجنة فحص الاقتراحات والعرائض...	٤٢٣٧ و ٢٢	١٠ - لجنة الأشغال	
٣١٣		انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين بطرس خليل بطرس بك وكامل تكلا بك ومحمد توفيق راضي بك والسيد محمود الشندوبلي بك .	٤٠٩ و ٣١٣		انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين محمود فهمي باشا وسليمان مصطفى خليل أفندي و خليل إبراهيم صالح بك وعبد الله أرسلان بك وصالح الدين الشواربي بك .
٣٩ و ٢٢		١٧ - لجنة الحسابات	٥٥٣٧ و ٢٢	١١ - لجنة الزراعة	
٣٤٠ و ٥٣٧ و ٥٣٦		قرار المجلس صحة انعقادها بحضور ثلاثة من حضرات أعضائها .	٢٥٨		كتاب لاختيار ثلاثة أعضاء موقين
٣١٤		انتخاب حضرة الشيخين المحترمين محمد توفيق رفعت باشا وأنطون الجميل بك .	٣١٣		انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين عبد السلام عبد الغفار بك ومحمد أبو النصر الفار أفندي وأحمد عبده بك وعبد الله للموم بك وشيخ العرب كيلاني الأدهس .
٣٣٠		انتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا بدلا من حضرة الشيخ المحترم عفيفي حسين البربري أفندي .	٣٨٩ و ٣٧ و ٢٢	١٢ - لجنة المواصلات	
٣٤٠		انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا بدلا من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم	٤٠٩ و ٤٢ و ٣١٣		انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين محمد طاهر باشا ومحمود فهمي باشا و خليل إبراهيم صالح بك وعلى عيسى نوار أفندي ومحمد أبو النصر الفار أفندي .
٢٣٩ و ٣١٤		١٨ - لجنة الشؤون الدستورية	٤٢٣٨ و ٢٢	١٣ - لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان .	
٣٣٠		انتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا بدلا من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق رفعت باشا .	٣١٣		انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين محمد طاهر باشا وحسن حسن عزام بك واللواء حسين رفقي باشا والأستاذ محمد مرزوق .
٣٣٠		انتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد لطفى السيد باشا بدلا من حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا لتعيينه وزيرا .	٣٣٠		انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد زابجلال أفندي بدلا من سعادة منيد محمد خشبة باشا .
		انتخابات عامة (انظر الاستجوابين رقم ١٥ و ١٠)	٤٢٣٨ و ٢٢	١٤ - لجنة الصحة	
		إهداء :	٣١٣		انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين أحمد حسين بك وعوض برعي بك وشيخ العرب كيلاني الأدهس ومحمد أبو النصر الفار أفندي .
١١٩		كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من الجزء السادس من كتاب تاريخ الأمة المصرية .	٤٢٣٨ و ٢٢	١٥ - لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	
١١٩		كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من كتاب التبيين للمعاني لمحمد علي باشا وإبائه .	٣١٣		انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين محمد نجيب إسماعيل باشا وأحمد عبده بك والشيخ إسماعيل
					حسن عزام بك .

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
		(ت)		١٤١ و ١٤٠	كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس الجزء الرابع من كتاب تاريخ الأمة المصرية - قرار المجلس توجيه كتاب شكر إلى حضرة صاحب السعادة ناظر الخاصة لرفعه إلى السنة العلية .
	٦٢٩	تأين : كلمة حضرة الرئيس في تأين المرحوم محمد ملام باشا تخليد كرى المغفور له الملك فؤاد (انظر لجنة) . ترقيات (انظر اقتراح رقم ٧ وسؤال رقم ١٢) ترقيات استثنائية (انظر استجوابين رقم ٥٤) . تصريح (انظر استجواب رقم ١٧) . تطوع (انظر مشروع قانون رقم ٢٨) . تعريف بحركة (انظر مشروع قانون رقم ٢٧) . تعزية :		٢١٦	كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من كتاب " الحملات البحرية لمحمد علي باشا وإبراهيم باشا " - قرار المجلس إرسال كتاب شكر .
					(ب) بحر الرمل الحديد (انظر سؤال رقم ١٩) . بحر الشينى (انظر سؤال رقم ٢٠) . برلمان :
	٤٢	قرار المجلس إرسال كتاب تعزية إلى أسرة المرحوم الشيخ على مصطفى الطاروطى عضو المجلس عن دائرة فاوقس .		١٢-١	الجلسة الافتتاحية الأولى (١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧)
	١١٩	قرار المجلس إرسال كتب تعزية إلى أسرة المرحومين حسين الشريبي بك وعبد الرحمن الموم بك وعبد الحكيم عسكر بك .		٣	تشریف حضرة صاحب الجلالة الملك خطاب العرش (انظر خطاب)
	٦٥٤	قرار المجلس إرسال كتاب تعزية إلى أسرة المرحوم محمود زكى بك .		١١	انصراف حضرة صاحب الجلالة الملك الوفد البرلماني (انظر وفد)
	٩٩٦ و ٩٤٤	إرسال بريقة تعزية للمجلس الوطنى في وفاة المغفور له كمال أتاتورك رئيس الجمهورية التركية . تعليم الزامى (انظر اقتراح رقم ٤٤) . تعويض (انظر اقتراح رقم ٢٧ واستجواب رقم ١٤ وسؤال رقم ١٠) . تعيين (انظر استجواب رقم ٢) . تعيينات (انظر سؤال رقم ٢) . تقويض (انظر مشروع قانون رقم ٣١) .		١١٣-١٠٩	الجلسة الافتتاحية الثانية (١٢ أبريل سنة ١٩٣٨)
				١١١	تشریف حضرة صاحب الجلالة الملك خطاب العرش (انظر خطاب) . انصراف حضرة صاحب الجلالة الملك الوفد البرلماني (انظر وفد) . طاطس (انظر سؤال رقم ٥٠) . موت علمية (انظر استجواب رقم ٤) . مجمع جبرية (انظر مشروع قانون رقم ١٣) واقترح بمشروع قانون رقم ١ .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	تهنئة :		
	كتاب من مجلس النواب يتهنئة حضرات أعضاء مكتب الشيوخ .	٢٠	تهنئة حضرات أعضاء مكتب مجلس النواب .
	قرار المجلس انتقال هيئة المكتب ومن إنشاء من حضرات الشيوخ المحترمين لدار صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا لتهنئة مقامه الرفيع بالنجاح من محاولة الاعتداء عليه .	٢٦	قرار المجلس توجيه كتاب تهنئة بانتخاب أعضاء مكتب مجلس النواب الجديد .
	رد جلالة الملك على تهنئة حضرة الرئيس بخطبة حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية لحضرة صاحب السمو الإمبراطوري ولي عهد إيران .	١٤٠	رد جلالة الملك على تهنئة حضرة الرئيس بخطبة حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية لحضرة صاحب السمو الإمبراطوري ولي عهد إيران .
	قرار المجلس إرسال برقية تهنئة بمناسبة هذه الخطبة .	١٩٨	قرار المجلس إرسال برقية تهنئة بمناسبة هذه الخطبة .
	رد جلالة الملك على تهنئة المجلس بخطبة حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية .	١٩٩	رد جلالة الملك على تهنئة المجلس بخطبة حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية .
	رد حضرة صاحب الجلالة الملك على رقية تهنئة رفعت إلى مقام جلالة بشهر رمضان المبارك .	٢١٦	رد حضرة صاحب الجلالة الملك على رقية تهنئة رفعت إلى مقام جلالة بشهر رمضان المبارك .
	توظيف (انظر اقتراح بمشروع قانون رقم ٢) .	٨٨١	توظيف (انظر اقتراح بمشروع قانون رقم ٢) .
	(ث)		
	ثلاث عسكري (انظر سؤال رقم ٧٣) .		
	ثروة معدنية (انظر سؤال رقم ٧٠) .		
	(ج)		
	الجامع الأزهر (انظر مشروع قانون رقم ١٧) .		
	جرائم (انظر السؤالين رقمي ٦٣ و ٢٥) .		
رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	جسر (انظر الاقتراحين رقمي ٤٨ و ٤٩ والسؤال رقم ٨٧) .		
	جلوس :		
٣٢٩	ترتيب جلوس حضرات الأعضاء في قاعة الجلسة .		
	جنازة :		
٦٧٦	كلمة حضرة الرئيس عن تشييع جنازة المرحوم محمود زكي بك عضو المجلس .		
	(ح)		
	حساب ختامي (انظر مشروع قانون رقم ٤٢) .		
	حصانة برلمانية :		
٩	طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة للسير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٧		
١٠	طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال افندي للسير في إجراءات المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٤		
٢٣	طلب الإذن للسير في إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة ضد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .		
١٥٣	طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨		
	طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد حسين بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ١٥٠٤ شرق سنة ١٩٣٢		
٥٢	طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كلالني الأدهس للسير في إجراءات قضية اللجنة رقم ٢٩٧ مركز المنيا سنة ١٩٣٨		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك للسير في قضية المخالفة رقم ٥٤٦ المنزلة سنة ١٩٣٨	٧٢٣ و ٣٤٠	٩٠	اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وزملائه بالرد على خطاب العرش.	١٧٠	
طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الشيخ الشافعي أبو وافية للسير في إجراءات المخالفتين رقمي ١٠٦١ و ١١٩٢ سنة ١٩٣٨ الدلائل.	٨٨٦		كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا .	١٧٠ - ١٧٦	
طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمود الإترابي باشا للسير في إجراءات المخالفة رقم ١١ سنة ١٩٣٨ مركز أجا .	٨٨٦		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل	١٧٨ - ١٨١	
طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل للسير في إجراءات مخالفة المرور رقم ٦٧١٢ سنة ١٩٣٨	٨٨٧ و ٨٨٦		كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك .	١٨٢ و ١٨٣	
طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العجيزي بك للسير في إجراءات الشكوى الإدارية رقم ٤٦٤٦ سنة ١٩٣٨ مركز طنطا .	٨٨٧		كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي .	١٨٣ - ١٨٧	
حكيمة (انظر اقتراح رقم ٢٢) .			كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	١٨٧ - ١٩٠	
(خ)			كلمة حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا وزير الحفانية .	١٩١ و ١٩٢	
نحزان (انظر سؤال رقم ١٣) .			كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرايلي باشا	١٩٤ و ١٩٥	
نخط حديدي (انظر السؤالين رقمي ٨٨٩٨ و ٨٨٩٩)			كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى .	٢٠٢ - ٢٠٤	
خطاب : خطاب العرش الأول (في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .	١١ - ٣		كلمة حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية .	٢٠٤ و ٢٠٥	
انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش ...	١٦		كلمة ثانية لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .	٢٠٦ - ٢١٣	
تقرير لجنة الرد على خطاب العرش ...	٥١		رفض مشروع الرد المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل	٢٣٤	
خطاب العرش الثاني (في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨)	١١١ - ١١٣		الموافقة على تقرير اللجنة	٢٣٥	
تقرير لجنة الرد على خطاب العرش ...	١٦١	١١	خطب (انظر السؤال رقم ٤٣ و ٤٤)	٢٣٦	
كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوبالى بك	١٦٢ - ١٦٤		خطباء المناجيد (انظر اقتراح رقم ٤٧)		
كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .	١٦٤ - ١٧٠		خطبة :		
			كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بخطبة حضرة صاحب السمو الإمبراطورى ولى عهد إيران لحضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة فوزية ودة حضرة صاحب الجلالة الملك على برقية تهنئة من حضرة رئيس المجلس .	١٩٨ و ١٩٩	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	الموضوع
٢١	١٣٤ و ١٣٥ و ٢٧٣ قرار المجلس إرسال برقية تهنئة ... برقية من حضرة صاحب الجلالة الملك رداً على تهنئة المجلس بمخطبة حضرة صاحب السمو الإمبراطور ولى عهد إيران لحضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة فوزية . خلق محل :	٢١٦	إعلان خلق دائرة فاقوس بوفاة المرحوم الشيخ على مصطفى الطاروطى .
٢٢	١٣٨ - ١٣٥ و ٢٧٣ و ٢٧٤ الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزنة العامة عن وظائف يشغلونها .	٤٢	إعلان خلق محال المرحومين حسين الشريعى بك وعبد الرحمن للموم بك وعبد الحكيم عسكريك .
١٢	٢٢٦ - ٢٢١ و ٢٣٢ - ٢٣٠ مباشرة حضرات الشيوخ المحترمين الذين انتخبوا أعضاء بمجلس النواب أعمالهم في المجلسين . دعاء (انظر سؤال رقم ١) . دفاع وطنى (انظر مشروع قانون رقم ٤٧) دودة البرسيم (انظر سؤال رقم ٤٨) . ديون عقارية (انظر مشروع قانون رقم ٦) .	١١٩	إعلان خلق محل سعادة محمد طلعت حرب باشا لأستقالته .
	(ذ) ذكرى المغفور له الملك قزاد : (انظر لجنة) .	١٢٠	إعلان خلق دائرة الوالى لاختيار سعادة محمد صفوت باشا عضوية مجلس النواب .
	(ر) رخص (انظر سؤال رقم ٤٤) . رسوم إنتاج (انظر مشروع قانون رقم ٢٧) . وصف (انظر اقتراح رقم ١٧ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣) .	١٩٩	إعلان خلق دائرة قوص لاختيار حضرة يس أحمد بك البقاء في وظيفته .
		٢٢٩	إعلان خلق محل حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيل لاختياره عضوية مجلس النواب .
		٢٥٨	إعلان خلق محل سعادة محمد غلام باشا لاختياره عضوية مجلس النواب .
		٣٢١	إعلان خلق دائرة منفلوط لاختيار سعادة سيد محمد خشب باشا عضوية مجلس النواب .
		٣٩٢	إعلان خلق محل سعادة يوسف قطاوى باشا لأستقالته .
		٤٩٦	إعلان خلق محل سعادة أحمد لطفي السيد باشا لأستقالته .
		٦٥٤	إعلان خلق محل المرحوم محمود زكى بك ...

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
	١٤٣ و ١٤٢	٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عما نشر بجريدة المقطم بشأن إلغاء مجلس الشيوخ إذا ما عمد إلى عرقلة مهام الدولة .		(س) سكة حديدية (انظر اقتراح رقم ٥) . سكة حديد الصف (انظر سؤال رقم ٨٤ واستجواب رقم ٨) . ستراى الصف (انظر اقتراح رقم ٢٥) . سهم (انظر سؤال رقم ٦٤) .	
	١٤٣	٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تصريح لأحد حضرات الوزراء باحتمال إلغاء مجلس الشيوخ .		سؤال كلمة حضرة الرئيس عن الأسئلة والاستجوابات بمناسبة تغيير الوزارة .	
	١٤٤	٨ - سؤالان من حضرتى الشيخين المحترمين عبد الستار الباسل بك والأستاذ حسين محمد الجندى عن حوادث فلسطين وواجب الحكومة المصرية إزاءها .	٣٢٣ و ٣٢٢	حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء	
	١٥٢	٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مديهم عن الأجور التى يتقاضاها عمال النظافة (وجه نفس السؤال إلى معالى وزير الأشغال) .		١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الموم بك عن الدماء لحضرة صاحب الجلالة الملك فى خطب الجمعة بمساجد السودان (استبعد لوفاة)	
	٢٨٥	١٠ - سؤال موجه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل عن إحصاء الأشخاص الذين قتلوا أو سجنوا أو اعتقلوا من سنة ١٩١٩ لأسباب سياسية، وهل عوضوا عن الخسارة التى لحقت بهم (أجيب عنه وحول إلى استجواب) .	٢٩	٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك عن التعيينات والترقيات الاستثنائية فى جميع الوزارات والمصالح فى عهد وزارة دولة اسماعيل صدق باشا (استبعد لإقالة وزارة النحاس باشا) .	
	٥٩٤ و ٤٩٩ ٧٨٢ و ٦٣٧	١١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن المفاوضات التى سيقوم بها رفعة رئيس الوزراء أثناء وجوده بالبحر .	٢٩	٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد الرحمن البيلى عن خطاب ألقاه ضابط كبير بالجيش فى اجتماع حزبي وعما اتخذ من الإجراءات بشأنه .	
	٦٣٧ و ٥٩٤ ٦٩٩ و ٦٣٨ ٧٨٢ و	١٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل عن مشروعات القوانين المحالة إلى قلم القضاء من وزارتى الأشغال العمومية والداخلية وباقية لديه . (الوزارات مرتبة ترتيباً هجائياً)	٣٤	٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد الرحمن البيلى عما يلقى من الخطب لحماية الدستور (قرار المجلس عدم قبول توجيه السؤال بهذه الصورة لمخالفته للأئحة الداخلية) .	
		وزير الأشغال العمومية	٥١ - ٤٦	٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن مراسلى الصحف	
	٤٦ و ٣٤	١٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن إقبال الخزان إلى آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ لمصلحة الزراعة .			
	١٤٩ و ١٤٨	١٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد			

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٥١ و ١٥٠	١٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب عن مشروع المجارى بمدينة الزقازيق .	١٥٢	١٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم عن الأجور التي يتقاضها عمال النظافة (وجه نفس السؤال إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) .
٢٤٣	١٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الشيخ منصور حسين السلواوى عن المصارف المزعم عملها بإدفو .	٣٤١ و ٢٨٦ و ٣٥٦ و ٣٥٥	١٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن تخفيض أسعار المياه وأجرة العدادات بالقاهرة .
٤٩٨	١٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن منسوب بحر الرمل الجديد .	٤٩٩ و ٤٩٨	٢٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تطهير بحر الشينى وزيادة منسوبه .
٧٨٢	٢١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا عن الوقت الذى يتم فيه تعييد أربعة شوارع بالعباسية البحرية .	٢٦٨	٢٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار عن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات .
٥٩٥	٢٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العجيزى بك عن إصلاح مسجد شمس الدين الشربى .	٣٨	٢٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن بناء مسجد سيدى محمد أحمد القار ببنى شين الكوم .
١٥٣ و ١٥٢	٢٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم عن مشروعات القوانين التي أعدتها الوزارة لمصلحة العمل والعمال .		
٢٤١	٢٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك عن المحاصيل وإنشاء مكتب لإحصائها (وجه نفس السؤال إلى معالى وزير الزراعة) .		
	وزير الحربية والبحرية		
٣٢	٢٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عما اتخذ من الاستعداد لمقاومة الطوارئ على الحدود الغربية وعن قانون القروعة وعرضه على البرلمان .		
١٥١	٢٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك عن الدفاع عن المنشآت النيلية .		
	وزير الحقانية		
١٥٠	٢٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن نقل أحد حضرات القضاة ونديه لمحكمة العريش (أجيب عنه وحول إلى استجواب) .		
٢٦٩ و ٢٦٨	٣٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم السيد سليمان باشا عن تحسين حال القضاء الأهلى .		
٢٨٧ و ٢٨٦	٣١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن إنشاء بناء جديد للمحكمة الجزئية الأهلية بشين الكوم وتخصيص مكانها الحالى للمحكمة الابتدائية الشرعية والمجلس الحسبى .		
٥٩٤	٣٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل عن تعيين وظائف النهاية من معاونى الإدارة .		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
وزير الخارجية	٣٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن إجراءات التصديق على وثائق حكومة استراليا على اتفاقية مونترو .	١٤٥ و ١٤٤	٤١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد المجيد العبد افندى عن استخدام الشركات والبيوت الإسرائيلية لمهاجرى اليهود وتفضيلهم على الشبان المصريين .	٢٦٥	
وزير الداخلية	٣٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علوى الجزائر بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المحصلة منها (وجه نفس السؤال لمعالى وزير المواصلات) .	١٢٢ و ٢٩ و ٢٣٩ و ١٤٨ و	٤٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندى عن المسائل المنسوبة الى عمدة ومشايخ بلدة الصوالمح .	٢٦٦	
	٣٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك عن ضحايا الحوادث والجرائم التى وقعت فى عهد وزارة دولة إسماعيل صدق باشا (استبعد لإقالة وزارة رفعة مصطفى النحاس باشا) .	٢٩	٤٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندى عن تقسيم وظائف معاونى الإدارة الى فئتين .	٢٦٧ و ٢٦٦	
	٣٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم كامل بك عن إحصاء الجرائم بأنواعها منذ ابتداء الحياة النيابية لغاية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ (استبعد لإقالة وزارة رفعة مصطفى النحاس باشا) .	٢٩	٤٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علوى الجزائر بك عن رخص قيادة السيارات .	٢٨٦ و ٢٨٥	
	٣٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علام باشا عن عدد العمدة والمشايخ الذين فصلوا بواسطة لجان العمدة وبالطريق الإدارى فى المدة بين مايو سنة ١٩٣٦ و آخر أكتوبر سنة ١٩٣٧ (استبعد لإقالة وزارة رفعة مصطفى النحاس باشا) .	٢٩	٤٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك عن تغيير لون الكسوة (تنازل صاحبه عنه) .	٣٤٠	
	٣٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علوى الجزائر بك عن إنشاء المجارى بشبين الكوم وإدراج المبلغ اللازم لها فى الميزانية الجديدة (وجه نفس السؤال لمعالى وزير المالية ، وأجاب عنه وزير الصحة لأنه من اختصاص وزارته) .	٣٠ و ٢٩	٤٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن القبض على زائرى النادى السعدى .	٧٠٠ و ٦٩٩	
	٣٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم علوى الجزائر بك عن استعمال بوق السيارة بدلا من الكلاكسون بمدينة القاهرة .	٦٨ و ٤٥ و ١٤٨ و ١٢٢ و ٢٤٠ و	٤٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل عن أعمال رؤساء ققط البوليس وعن الزمن الذى يقضيه الخفير أثناء الحراسة وغير ذلك .	٧٨٢	
	٤٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندى عن أعمال الإدارة مركز فافوس .	٢٤٣	وزير الزراعة		
			٤٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك عن الاحتياطات التى اتخذت لمقاومة دودة البرسيم .	٣٢	
			٤٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك عن احصاء ابل وإنشاء مكتب لإحصائها (وجه نفس السؤال الى حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة) .	٢٤١	

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
	٣٠١٢٩	٥٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن إنشاء المجارى بشبين الكوم وإدراج المبلغ اللازم لها فى الميزانية الجديدة (وجه نفس السؤال إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وأجاب عنه وزير الصحة لأنه من اختصاص وزارته) .	٢٤٢ و ٢٤١	٥٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن زراعة البطاطس بالقطر المصرى وشراء التقاوى الخاصة بها وطريقة توزيعها .	
٣٠		٦٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى عن توسيع وتعميق قناة السويس .	٢٤٨	٥١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن منع بيع المواشى فى الأسواق العامة .	
٣١ و ٣٠		٦١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك عما تتوى الحكومة عمله إزاء الأزمة الناجمة عن تدهور أسعار القطن .	٣٠ و ٢٩	٥٢ - سؤال موجه من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن إنشاء المجارى بشبين الكوم وإدراج المبلغ اللازم لها فى الميزانية الجديدة (وجه السؤال لوزيرى الداخلية والمالية وأجاب عنه وزير الصحة لاختصاص وزارته بموضوع السؤال) .	وزير الصحة
٣١		٦٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا عن توزيع الضرائب الجديدة .	٣٠ و ٢٩	٥٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن شكوى قدمت ضد طبيب مستشفى مركز الصف وما اتخذ من الإجراءات فيها .	
٢٤٠ و ١٤٩ و ٢٤١		٦٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن مدّ أجل امتياز شركة الأسواق المصرية .	٦٨ و ٤٥ و ٣٣ و ١٢٢	٥٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن المشتغلين بمهنة الطب من غير الأطباء .	
٢٤٤ و ١٤٩		٦٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك عن نتيجة المفاوضات لحماية حملة أمهم بنك أتيينا عن التدابير التى ستتخذ لحماية الادخار المصرى .	٣٣	٥٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب عن تعهد فرارى عبد الواحد من الصوفية مركز كفر صقر ببناء مستشفى قروى على نفقته الخاصة .	
٢٤٤ و ١٤٩ و ٢٤٥		٦٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تخفيض مرتبات الموظفين وإلغاء مكافآت حضرات أعضاء البرلمان .	١١	٥٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن أدياء الطب والفرقة المكونة لمقاومتهم .	
٢٤٥ و ١٥١		٦٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن الضرائب الجمركية الجديدة على المنسوجات القطنية .	٤١٦ و ٤١٥	٥٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افندى عن مبالغ متوفرة لمجلس على السويس بخزانة الدولة .	
٢٤٦ و ١٥٣ و ٢٤٧		٦٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن رتب كوثرانات القطن .	٤١٦	٥٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الكسان أبسخرون باشا عن تشكيل مجلس عال للقطن .	وزير المالية
٢٤٢		٦٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن تخفيض فائدة بنك التسليف الزراعى للأفراد وللمجمعات .	٢٨		

رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
١٤٧ و ١٢٢		٧٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن نظام الدراسة الجديدة بمدرسة الهندسة التطبيقية .	٢٤٧		٦٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد مرزوق عن أجور الخفراء العموميين .
١٤٨		٧٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العجيزى بك عن إدراج المبلغ اللازم لإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بسخا .	٢٦٤ و ٢٦٥		٧٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى عن استغلال الثروة المعدنية في سواحل البحر الأحمر وطور سيناء .
٤١٥ و ٣٤١		٨٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن منح الدرجة السادسة للموظفين المتقولين من الوزارات والمصالح إلى وظائف مدرسين بمدارس وزارة المعارف العمومية .	٢٦٥		٧١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى عن فرض ضريبة على الأملاك الواقعة في الضواحي .
٤١٥ و ٤١٤		٨١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن مسائل منسوبة لطبيب الوزارة .	٢٦٧ و ٢٦٨		٧٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك عن قرار زيادة الضريبة على المنسوجات القطنية وأثره في نزول أسعار القطن .
٧٨٢		٨٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن تأجيل زيادة مصاريف كلية الطب حتى تتحسن الحالة المالية .	٤٩٨		٧٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن أراضى الثكنات العسكرية وتقدير ثمنها .
		وزير المواصلات	٤٩٨		٧٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن سبب رفض اعتماد مبلغ عشرة آلاف جنيه لصندوق معاشات حضرات المحامين الأهليين .
١٢٢ و ٢٩		٨٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المحصلة منها (وجه نفس السؤال لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية) .	٧٠٠		٧٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن مبنى المحكمة الشرعية بشبين السكوم .
٢٣٩ و ١٤٧					وزير المعارف العمومية
٤٥ و ٣٣		٨٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام (طلب حضرة تحويله إلى استجواب) .	٤٥ و ٣٢		٧٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تأخير صرف الكتب لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية .
١٢٢ و ٦٨					
٢٤٦ و ١٥٣		٨٥ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم قراج عن الأسباب التى حالت دون إنشاء الخط الحديدي بين إسنا والرمادى .	٣٤		٧٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عما اتخذته إدارة الجامعة والحكومة من الإجراءات لمنع الشغب والإعياء الواقع من بعض الطلبة حتى يتفرغوا لأعمالهم (استبعد لإفالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا) .
٣٢١ و ٢٤٧		٨٦ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن طريق منشأة عبد الله .			
٤١٢ و					

رقم الصفحة	رقم المله	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع
		(ش)	٣٢١ و ٣٢٧ ٤١٢ و	٨٧ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن أسباب عدم إصلاح جسور الوجه القبلى مع توفر المال اللازم لها .	
		شركات إسرائيلية (انظر سؤال رقم ٤١) .	٣٢١ و ٣٢٧ ٣٤٢ و ٣٤١	٨٨ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك عن أسباب عدم إنشاء الخط الحديدي شرق النيل بمرآكز أنجم والبدارى وأبنوب .	
		شركة الأسواق المصرية (انظر استجواب رقم ١١ واقتراح رقم ٥٤ وسؤال رقم ٦٣) .	٣٢١ و ٣٢٧ ٣٤١ و	٨٩ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن نظام تذكار الذهاب والإياب فى خط حلوان وخفض الأجور .	
		شركة ترام القاهرة (انظر سؤال رقم ١٤) .	٣٤١ و ٣٤٠	٩٠ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن منح أصحاب الاشتراكات فى السكك الحديدية تذكار آخر الأسبوع المخفضة .	
		شركة المياه (انظر اقتراح رقم ٥٥) .	٤١٢ و ٤١١	٩١ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن الطرق الزراعية بمرآكز الصف .	
		شعير (انظر مشروع قانون رقم ٣) .	٤١٢	٩٢ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل عن إصلاح مكان ركاب الدرجة الثالثة بمحطة القاهرة .	
		شكر :	٤١٣	٩٣ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم لبيب أبو الجدايل أفندى عن نقل عمال معمل تكرير البترول على السكة الحديدية .	
١٦٠		برقية بشكر المجلس للجزاء الموجه إلى أسرة المغفور له حسين الشريعى بك .	٤١٤ و ٤١٣	٩٤ - سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن نقل محطة مسكة حديد حلوان .	
٦٩٦ و ٦٩٥		كتاب من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول يشكر فيه المجلس لمناسبة تشكيل لجنة لتخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .		سوق العقود (انظر استجواب رقم ١٨) .	
٧٤٥ و ٧٤٤		كتاب من حضرة رئيس لجنة المالية والجمارك لشكر حضرة سكرتير اللجنة البرلمانى وحضرات أعضائها على ما بذلوه من جهود فى بحث الميزانية .		سوق المواشى (انظر اقتراح رقم ١٠) .	
		كلمة حضرة رئيس المجلس ؛ كلمة حضرة السكرتير البرلمانى للجنة .		سيارات (انظر الاقتراح رقم ٤٩ والسؤال رقم ٨٣ و ٨٣) .	
١٠٥٢		برقية من المجلس الوطنى الكبير بتركيا ردًا على التعزية فى وفاة المغفور له كمال أتاتورك : شكوى (انظر سؤال رقم ٥٣) .			
		(ص)			
		صابون (انظر مشروع قانون رقم ٢٩) .			
		صندوق معاشات المجامين الأهلين (انظر سؤال رقم ٧٤)			
		صيدلة (انظر اقتراح مشروع قانون رقم ٥) .			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
(ض)			طلبه (انظر الاستجوابين رقمي ١ و ٣ وسؤال رقم ٧٧) . طوارئ (انظر سؤال رقم ٢٧) .		
(ط)			(ع) عدد قانوني :		
ط (انظر السؤالين رقمي ٥٤ و ٥٦) . طبيب (انظر السؤالين رقمي ٥٣ و ٨١) . طريق زراعي (انظر اقتراح رقم ١٢ وسؤال رقم ٩١) .			٣٠٨ كلمة حضرة الرئيس عن تكامل العدد القانوني وملاحظته أن كثيرا من حضرات الأعضاء قد تخلفوا عن الحضور بدون إخطار . عسكري بوليس (انظر مشروع قانون رقم ٤٩) عضو نيابة (انظر اقتراح رقم ١٣) . علاوات (انظر اقتراح رقم ٧) . عمال (انظر السؤال رقم ٢٥) . عمال النظافة (انظر السؤالين رقمي ١٦ و ٩) . عمد (انظر السؤالين رقمي ٣٧ و ٤٢) عيد الجلوس :		
طعن : طعن مقدم من حضرة حسين مصطفى خليل بك في انتخاب حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندي ،	١١٨		١١٨ قرار مجلس الوزراء أن يكون يوم ٦ مايو من كل عام عيدا للجلوس الملكي . عيد وطني :		
طعن مقدم من السيد محمود الرئيس في انتخاب حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك .	١٤٢ و ٧٢٣		٨٨٢ و ٨٨٥ قرار مجلس الوزراء بتعديل القرار السابق صدوره بشأن الأعياد الوطنية . كلمة معالي وزير المعارف العمومية وكلمة حضرة زعيم المعارضة بالنيابة ، رد معالي وزير المعارف .		
طعن مقدم من الأستاذ محمود الحيني في انتخاب حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كيلاني الأدهس .	١٤٢ و ٥١١	٦١	(غ) غواصات :		
طعن مقدم من عبد القفار حسين أحمد في انتخاب حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كيلاني الأدهس .	١٤٥ و ٥١٠	٥٩	١٤١ و ١٤٢ كتاب من وزارة الخارجية ومعه المحضر المثبت للقواعد التي تخضع لها الغواصات حبال السفن التجارية وقت الحرب واتفاق نيون الخاص بمكافحة القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط .		
طعن مقدم في حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم العماري أفندي .	١٤٥ و ٥١٠	٩٠			
طعن مقدم في حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتوح بك .	١٤٥ و ٥١١				
طعن مقدمان في حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مدكور .	١٤٥ و ٧٢٤ ٨١٨ و ٩٠٧				
طعن مقدمان في انتخاب حضرة الشيخ المحترم شفيق سيدهم إلياس بك .	٨٨٥				

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ف)		(ف)
	قائمة (انظر سؤال رقم ٦٨) .		قائمة (انظر سؤال رقم ٦٨) .
	فلسطين (انظر سؤال رقم ٨) .		فلسطين (انظر سؤال رقم ٨) .
	(ق)		(ق)
	قاضي (انظر استجواب رقم ٩ وسؤال رقم ٢٩) .		قاضي (انظر استجواب رقم ٩ وسؤال رقم ٢٩) .
	قانون القرعة (انظر سؤال رقم ٢٧) .		قانون القرعة (انظر سؤال رقم ٢٧) .
	قضاء أهلي (انظر سؤال رقم ٣٠) .		قضاء أهلي (انظر سؤال رقم ٣٠) .
	قطارات (انظر الاقتراحين رقمي ٥٠ و ٤٩) .		قطارات (انظر الاقتراحين رقمي ٥٠ و ٤٩) .
	قطن (انظر الاستجواب رقم ١٨ والسؤالين رقمي ٥٨ و ٦١ ومشروع قانون رقم ٣٠) .		قطن (انظر الاستجواب رقم ١٨ والسؤالين رقمي ٥٨ و ٦١ ومشروع قانون رقم ٣٠) .
	قناة السويس (انظر سؤال رقم ٦٠) .		قناة السويس (انظر سؤال رقم ٦٠) .
	(ك)		(ك)
	كتاب الفقه (انظر سؤال رقم ٢٢) .		كتاب الفقه (انظر سؤال رقم ٢٢) .
	كتب (انظر سؤال رقم ٧٦) .		كتب (انظر سؤال رقم ٧٦) .
	كسوة (انظر سؤال رقم ٤٥) .		كسوة (انظر سؤال رقم ٤٥) .
	كلية التجارة (انظر مشروع قانونين رقمي ٣٩ و ٣٦) .		كلية التجارة (انظر مشروع قانونين رقمي ٣٩ و ٣٦) .
	كلية الزراعة (انظر مشروع قانونين رقمي ٣٩ و ٣٥) .		كلية الزراعة (انظر مشروع قانونين رقمي ٣٩ و ٣٥) .
	كلية الهندسة (انظر مشروع قانونين رقمي ٣٩ و ٣٤) .		كلية الهندسة (انظر مشروع قانونين رقمي ٣٩ و ٣٤) .
	كوبري (انظر اقتراحات رقم ١٤ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣) .		كوبري (انظر اقتراحات رقم ١٤ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣) .
	كوترات قطن (انظر سؤال رقم ٦٧) .		كوترات قطن (انظر سؤال رقم ٦٧) .
	(ل)		(ل)
	لائحة داخلية :		لائحة داخلية :
٣٠	١٢٤ و ١٢٣ ٢٧٨ و ٢٧٧		١٢٤ و ١٢٣ ٢٧٨ و ٢٧٧
٣٠	٢٧٧ و ١٤٦ ٢٧٨ و		٢٧٧ و ١٤٦ ٢٧٨ و
٣٠	٢٦٠		٢٦٠
	كتاب من مجلس النواب بتشكيل لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تقبلها المجلس لمشروع الاتفاق الخاص بوقف البيوع الجبرية - تشكيل لجنة من بعض حضرات الشيوخ المحترمين .		كتاب من مجلس النواب بتشكيل لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تقبلها المجلس لمشروع الاتفاق الخاص بوقف البيوع الجبرية - تشكيل لجنة من بعض حضرات الشيوخ المحترمين .
	٥٣٦ - ٥٣٤		٥٣٦ - ٥٣٤
	لجنة تخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد :		لجنة تخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد :
	٦٣٧ - ٦٣١		٦٣٧ - ٦٣١
	كتاب من مجلس النواب عن قراره بتشكيل لجنة برلمانية للنظر في أمثل الطرق لتخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .		كتاب من مجلس النواب عن قراره بتشكيل لجنة برلمانية للنظر في أمثل الطرق لتخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .
	الموافقة على تشكيل لجنة من مجلس الشيوخ .		الموافقة على تشكيل لجنة من مجلس الشيوخ .
	٦٤٠		٦٤٠
	اختيار أعضاء اللجنة		اختيار أعضاء اللجنة
	٦٩٥		٦٩٥
	حلول حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك محل حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك لقيامه بإجازة لآخر الدورة .		حلول حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك محل حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك لقيامه بإجازة لآخر الدورة .
	٨٨٢ و ٨٨١		٨٨٢ و ٨٨١
	كتاب من مجلس النواب عن تخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .		كتاب من مجلس النواب عن تخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .
	(م)		(م)
	ماء (انظر الاقتراحين رقمي ٢٩ و ١٩) .		ماء (انظر الاقتراحين رقمي ٢٩ و ١٩) .
	مجار (انظر الأسئلة رقم ١٥ و ٣٨ و ٥٢ و ٥٩) .		مجار (انظر الأسئلة رقم ١٥ و ٣٨ و ٥٢ و ٥٩) .

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
		مرسوم :			مجلس الشيوخ (انظر السؤالين رقمي ٧٥٦).
	١٥ و ١٤	مرسوم بتعيين حضرة الأستاذ محمود بسيوني وزير الأوقاف رئيسا لمجلس الشيوخ - كلمة حضرته .			مجلس عال للقطن - (انظر السؤال رقم ٥٨) .
	١٥	مرسوم بتعيين حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي بك وزيرا للعارف العمومية وحضرة صاحب المعالي علي حسين باشا وزيرا للأوقاف .	١٤٠		محادثات روما : كتاب من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ومع كل منهما صورة الوثائق الرسمية الخاصة بمحادثات روما مما له علاقة بمصر والسودان .
	٢٦	مرسوم بتعيين محمود فهمي باشا عضواً بمجلس الشيوخ .			محاصرة (انظر استجواب رقم ٦) .
	١٢٢ و ١٢١	مرسوم باسترداد مشروع القانون الخاص بتسوية الديون العقارية .			محاصيل (انظر السؤالين رقمي ٤٩ و ٢٦) .
	١٠٧ - ١٠٠	مرسوم بتأليف الوزارة برئاسة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا .			محطة حلوان (انظر السؤال رقم ٩٤) .
		مناقشة الأعضاء ؛ اقتراح حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك .			محكمة (انظر الاقتراح رقم ٥٢ والسؤالين رقمي ٧٥ و ٣١) .
		تقرير المجلس عدم ارتياحه لهذه الوزارة ؛ الموافقة عليه .			مخصصات البيت المالك (انظر مشروع قانون رقم ٢٢) .
	١٠٨	مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ...			مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك (انظر مشروع قانون رقم ٢٢) .
	١٣١ و ١٣٠	مرسوم بتأليف الوزارة			مدرسة ابتدائية (انظر اقتراح رقم ١٨) .
	١٣١	مرسوم بتعديل الوزارة			مدرسة الطب البيطري (انظر مشروعات القوانين رقم ٣٧ و ٣٨ و ٤٠) .
	١٣١	مرسوم بتعيين حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيسا لمجلس الشيوخ .			مدرسة الهندسة التطبيقية (انظر السؤال رقم ٧٨) .
	١٣٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس .			مدرسة زراعية متوسطة (انظر سؤال رقم ٧٩) .
	١٣٢ و ١٣١	كلمة حضرة رئيس المجلس			مراسلو الصحف الاجنبية (انظر سؤال رقم ٥) .
	١٣٢	كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة .			مرتبات الموظفين - (انظر سؤال رقم ٦٥) .
	١٣٣ و ١٣٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني الرئيس السابق وزعيم المعارضة .			

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
		مستشفى قروي (انظر سؤال رقم ٥٥) . مستشفح (انظر اقتراح رقم ٤٥) . مسجد (انظر الاقتراحات رقم ١٦ و ٣٦ و ٥١ والسؤالين رقمي ٢٣ و ٢٤ ومشروع قانون رقم ١٦) . مشايخ (انظر سؤال رقم ٣٧) . (١) مشروعات القوانين الواردة من الحكومة		١٣٤ ٣١٩ ٣١٩ ٣٢٠ و ٣١٩ ٣٣٧ ٤٠٧ ٤١٠ ٤١١ ١٠٧٩ ١٠٧٩ ١٠٧٩ ١٢١	مرسوم بتعيين حضرات أحمد لطفى السيد باشا وحسين مري باشا ومحمد طاهر باشا ومحمد نجيب الغرايلى باشا وحسين رفقى باشا والأستاذ ماذر جبران أعضاء بالمجلس . مرسوم بتأليف الوزارة كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء . كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى . مرسوم بتعيين حضرات محمود شكرى باشا ومراد وهبه باشا وعبد القادر حمزه باشا وأحمد رمزى بك أعضاء بمجلس الشيوخ . مرسوم بتعيين صاحب العزة أصلان قطاوى بك عضواً فى المجلس . مرسوم باسترداد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة الموقعة بين المملكة المصرية والجمهورية الألمانية والمذكرة الملحقة بها . مرسوم باسترداد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة الموقعة بين المملكة المصرية والجمهورية النمساوية والمذكرة الملحقة بها . مرسوم بفض الدورة كلمة حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية . كلمة الرئيس مرسوم بقانون : عرض المراسيم بقوانين التى صدرت منذ حل مجلس النواب . دستورية المراسيم بقوانين (انظر استجواب رقم ١٩) مركز بوليس (انظر الاقتراح رقم ٢٠) . مستشفى الأمراض العقلية (انظر اقتراح رقم ٢٦) .
٨	١٢١	١ - مشروع قانون بتسوية الديون العقارية (استردته الحكومة) . ٢ - مشروع قانون بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ٣ - مشروع قانون باعتماد الحساب الختامى لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٠٠٠ ج. م فى ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية للأوقاف الخيرية (انظر مشروع قانون رقم ٤٢ الوارد من مجلس النواب) . ٥ - مشروع قانون بفرض ضريبة على رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . (ب) مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب	١٢٢ و ١٢١ و ٤٥ ٢٠٠ و ١٩٩ ٢٥٩ و ٢٥٨ ٧٨٢ و ٧٨١ ٩٢٩ - ٩٠٧ ٩٤١ - ٩٣٢ ٩٩٤ - ٩٤٤ ١٠٢١ - ٩٩٦ ١٠٥٠ - ١٠٢٤ ١٠٦٤ - ١٠٥٢ ١٠٧٩ - ١٠٦٦	٧	١٢١
٦	٨٩ و ٤٤ و ٤٣ ١٢٤ و ٩٨ و ٩٠ ١٢٥ و	١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٦٠٠٠ ج. م فى ميزانية وزارة الخفانية لنفقات المؤتمر الدولى السابع لتوحيد قانون العقوبات .			

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
١٤	٦٧ و ٦٨ ٢٦٩ و	١١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأشغال العمومية بمبلغ قدره ٣٠,٢٦٠ ج.م زيادة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع وتحسينات وتزعم ملكية لوضع خطوط التنظيم وصيانة وترميمات .	٤	٥٨ و ٤٤ و ٤٣ ٩٥ و ٦٨ و ٦٣ ١٢٥ و ١٢٤ و	٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م من ميزانية وزارة الصحة العمومية لشراء مهمات وأدوية وآلات .
١٥	٢٧٠ و ١٤١	١٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لمصلحة المباني الأميرية لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة الأملاك الأميرية .	١	٥٦ و ٤٤ و ٤٣ ٩٤ و ٦٨ و ١٢٥ و ١٢٤ و	٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٥٠٦ ج.م في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية .
٨٨ و ٣٦	٢٣٠ و ٢٢٩ ٣٠٥ - ٢٩٢ و ٥٣٦ - ٥٣٤ و ٧٢٠ و ٦٧٧ و ٨٠٩ و ٧٢١ و ٨١٧ و	١٣ - مشروع قانون بوقف البيوع الجبرية	٣	٥٧ و ٤٤ و ٤٣ ٩٥ و ٦٨ و ٥٨ و ١٢٥ و ١٢٤ و	٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لأعمال وحمل الحجارة الفرعية بالحجارة العمومية .
٣٩	٣١١ و ٢٥٩ ٣٢٤ و	١٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٨,٦٤٩ ج.م في ميزانية وزارة الحفافية لتسوية تجاوز بنود البابين الأول والثاني .	٢	٥٧ و ٥٦ و ٤٤ ٩٤ و ٦٨ و ١٢٤ و	٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤,٦٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ (صندوبه مرسوم بقانون عرض على المجلس مع المراسيم بقوانين التي صدرت منه حل مجلس النواب) .
٣٨	٣١٠ و ٢٥٩ ٣٢٤ و ٣٢٣ و	١٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٥٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الأموال المقررة لتسوية تجاوز البنود ١٠ باب ٢ "مصاريف عمومية" .	٥	٦٨ و ٥٥ و ٥٤ ٩٥ و ٨٩ - ١٢٢ و ٩٨ -	٦ - مشروع قانون بتسوية الديون العقارية .
٣٧	٣٠٩ و ٢٥٩ ٣٢٣ و ٣١٠ و ٣٢٤ و	١٦ - مشروع قانون بالتزول مجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة أرض من أملاك الدولة لضمها إلى مباني مسجد الزين ببو لاق لتوسيعه .		٦٧ و ٦٦	٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة التجارة والصناعة قدره ١٨,٠٠٠ ج.م زيادة على الاعتماد المدرج لإعانة تصدير المواخ .
٦٢	٢٨٤ و ٢٨٣ ٤١٨ - ٤١٦ و ٥١١ و ٥١٠ و ٥٨٤ و ٥٢٩ - ٥٨٩ -	١٧ - مشروع قانون خاص بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر .	١٣	٢٦٩ و ٦٧	٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الحربية قدره ١٠٠,٠٠٠ ج.م للإتفاق منه في الضرورات الحربية .
٥٠	٣٢٧ و ٢٨٤ ٣٤٣ و ٣٢٨ و ٣٤٤ و	١٨ - مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية .	١٦	٩٥ و ٦٧ ٢٧١ و ٢٧٠ و ٢٩٢ و ٢٩١ و	٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الصحة العمومية وقدره ٥٠,٠٠٠ ج.م لمصاريف مؤتمر الجذام الدولي المزمع عقده في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ (غلغل إلى ١,٣٠٠ جنيه) .
٥١	٣٢٨ و ٢٨٤ ٣٤٣ و ٣٢٩ و ٣٤٤ و	١٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥,٨٣٩ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والكباري" باب ٣ "أعمال جديدة" .	١٨	٢٧٢ و ٦٧ ٢٩٢ و ٢٩١ و	١٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأشغال العمومية قدره ١٩,٠٠٠ ج.م زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الحرم .
٤٩	٢٨٥ و ٢٨٤ ٣٤٢ و ٣٢٦ و ٣٤٤ و ٣٤٣ و	٢٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨,٢٩٣ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "الزبد" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب .			

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
٨٩	٣٢ - مشروع قانون بتحويل المحاكم القنصلية الألمانية والرومانية سلطة القضاء في مسائل الأحوال الشخصية .	٤٨	٣٢٥ و ٣٢٨ ٣٤٢ و ٣٢٦ ٢٤٤ و	٢١ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥,٠٠٠ ج . م في ميزانية السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية تجاوز الباين الأول والثاني .
٨٥	٣٣ - مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقات المبرمة مع الحكومة الألمانية بشأن بعض العقارات .	٣٥	٢٩١ و ٢٩٠ ٢٩٢ و	٢٢ - مشروع قانون بتحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت الملك .
	٣٤ - مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لكلية الهندسة .	٧٧	٥٩٠ و ٥٥٦ ٦٣٩ و ٥٩٢ - ٦٤٠ و	٢٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٤,٣٥٨ ج . م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٤ "وزارة الخارجية" الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية المبالغ التي صرفت في خلال تلك السنة .
	٣٥ - مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لكلية الزراعة .	٧٨	٥٦ ٩٢ ٦٤٠ و ٦٣٩	٢٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة المالية (ديوان العموم) بمبلغ ٦,١٩٨ ج . م تحت عنوان خاص لتسوية مبالغ مختلفة ومضت عليها المدة القانونية .
	٣٦ - مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لكلية التجارة .	٧٩	٥٩٣ و ٥٥٧ ٦٣٩ و ٥٩٤ و ٦٤٠ و	٢٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة المالية (ديوان العموم، مصاريف عمومية) بمبلغ ٢١,٠٠٠ ج . م لتسوية تجاوز البندين ١٠ و ١١
	٣٧ - مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لمدرسة الطب البيطري .	٧٦	٥٨٩ و ٥٥٧ ٦٣٩ و ٥٩٠ و ٦٤٠ و	٢٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٢,٣٣٥ جنيا في ميزانية ديوان جلالة الملك لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات الباب الثاني .
	٣٨ - مشروع قانون بفصل مدرسة الطب البيطري عن كلية الطب .	٨٤	٧١٢ و ٥٥٧ ٨٠٦ و ٧١٣ ٨١٧ و	٢٧ - مشروع قانون خاص بمصاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان .
٩٩	٣٩ - مشروع قانون ببيان كراسي الأساتذة بكليات الهندسة والزراعة والتجارة .	٨٦	٧١٥ و ٥٥٨ ٨٠٧ و ٧١٦ ٨١٧ و	٢٨ - مشروع قانون خاص بالتطوع في بعض وظائف الجيش بعد التدريب في مدارس خاصة .
	٤٠ - مشروع قانون ببيان كراسي الأساتذة بمدرسة الطب البيطري .	٨٧	٧١٦ و ٥٥٨ ٨٠٧ و ٧٢٠ - ٨١٧ و ٨٠٨ و	٢٩ - مشروع قانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .
١٠٠	٤١ - مشروع قانون بشأن العقوبات التي تطبق في أحوال مخالفة أوامر الإبعاد .	٥٦	٣٥٣ - ٣٤٦ ٤١٨ و ٤١١ و ٤٢٠ -	٣٠ - مشروع قانون بمراقبة أصناف القطن (مؤجل من الدورة السابقة) .
١٠١	٤٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج . م في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لسد التجاوز المنظور حصوله في الأوقاف الخيرية .	٩٧	٧٤٥ و ٦٧٧ ٧٦٩ -	٣١ - مشروع قانون بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون .
١٠٢	٤٣ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥,٠٠٠ ج . م في ميزانية وزارة الداخلية لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني في الفروع ١ و ٢ و ٣			
١٠٣	٤٤ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥,٠٠٠ ج . م في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات لتسوية تجاوز بند ١٦ من الباب الثاني .			

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
	٢٧٣	٣ - اقتراح بمشروع قانون بزيادة فقرة على المادة الخامسة من قانون المكافأة البرلمانية .	١٠٨	٩٠٠ و ٨٩٩ ٩٠٦ و ٩٠٥	٤٥ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج . م . من ميزانية وزارة المالية (المطبعة الأميرية) للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ زيادة على الاعتماد المدرج لشراء الخيام اللازمة لمطبوعات المصالح المختلفة .
	٣٠٩	٤ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم بجمع الدعاية بين الأحداث لتغيير معتقداتهم الدينية .	١٠٩	٩٠١ و ٩٠٠ ٩٠٦ و ٩٠٥	٤٦ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٠٠٠ ج . م . في ميزانية وزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسوية التجاوز في حملة اعتمادات الباب الثاني .
١٠٧	٧٢٥ و ٥٠٩ ٨٨٦ و	٥ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد اللطيف أفندي بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة .	١١٠	٩٠٥ و ٩٠٢ ٩٠٦ و	٤٧ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤١٨,٠٠٠ ج . م . في ميزانية وزارة الحربية والبحرية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ زيادة على الاعتماد المقرر لمشروعات الدفاع الوطني .
	٨١٨ و ٦٢٨	٦ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالمكافأة البرلمانية .	١١١	٩٠٣ و ٩٠٢ ٩٠٦ و ٩٠٥	٤٨ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج . م . في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ من أصل تكاليف إنشاء خط حديدى بين التوفيقية والإسكندرية .
		مشروعات الميزانيات			
		١ - مشروع قانون بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩			
٥٧	١٢١	إحالة إلى لجنة المالية لدراسة دراسة تمهيدية إلى أن يرد من مجلس النواب .			
	٢٩٢	كلمة الرئيس بشأن تنظيم المناقشة في مشروع الميزانية - موافقة المجلس عليها .		٩٠٣	٤٩ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ج . م . في ميزانية وزارة الداخلية (البوليس) للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ منه ٢١,٠٠٠ ج . م . في الباب الأول و ٢٩,٠٠٠ ج . م . في الباب الثانى لتنفقات زيادة ثلاثة آلاف عسكرى بوليس على القوة الموجودة الآن .
	٣٢٩	تخصيص جلسة يوم الاثنين من كل أسبوع لنظر المسائل العادية وجلساتى الثلاثاء والأربعاء ويوم الخميس ، إذا اقتضى الحال ، لدرس مشروع الميزانية .	١١٢	٩٠٥ و ٩٠٤ ٩٠٦ و	٥٠ - مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ج . م . في ميزانية وزارة المالية (ديوان العموم) للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ للتنفقات التى يقتضيها تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة .
		(١) الإيرادات			
	٣٦٩ و ٣٦٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس أفندى .			(ج) مشروعات قوانين مقدمة من حضرات الأعضاء
	٣٧٠ و ٣٦٩	كلمة المقرر			
	٣٧٢ و ٣٧٠	« معالى وزير المالية	٢٢٩ و ١٥٤ ٢٣٠ و		١ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بإيقاف البيوع الجبرية عن بعض الاطيان الزراعية .
	٣٧٣	« المقرر			
	٣٧٤ و ٣٧٣ ٣٧٦ و	« حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى	١٧	٢٧١	٢ - اقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل بتنظيم التوظيف في الحكومة .
	٢٧٥ و ٣٧٤	كلمة معالى الوزير			

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .	٣٧٦ و ٣٧٥		باب ١٩ - حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة - إقرار .	٣٩١	
كلمة ثانية لحضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى .	٣٨٢ - ٣٧٩		باب ٢٠ - إيرادات ورعوم متنوعة - إقرار	٣٩١ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٧٣١	
كلمة حضرة المقرر	٣٨٢		» ٢١ - إيرادات غير اعتيادية :		
» معالي وزير المالية	٣٨٣ و ٣٨٢		(١) بيع أراض - إقرار	٣٩١	
» حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	٣٨٥ و ٣٨٤		(٢) إيرادات أخرى - إقرار	٣٩١	
» الوزير	٣٨٥		باب ٢٢ - المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان لتعويض الهيئات المحلية من عوائد الدخولية وغير ذلك من المصروفات - إقرار .	٣٩١	
» حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .	٣٨٦ و ٣٨٥		باب ٢٣ - الضرائب الجديدة - إقرار مع التحفظ .	٣٩١	
باب ١ - أموال مقررة - إقرار	٣٩٠		باب ٢٤ - المأخوذ من مساب التبرعات لمشروع الدفاع الوطني - إقرار .	٣٩٢	
» ٢ - الجمارك - إقرار	٣٩٠		عدم موافقة مجلس النواب على إدراج مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج . م - قرار المجلس تكليف لجنة المالية الاجتماع بلجنة من مجلس النواب للاتفاق في هذا الموضوع .	٦٥٦ و ٦٥٥	
» ٣ - رسوم الموانئ والمنازل - إقرار ...	٣٩٠		(ب) المصروفات		
» ٤ - مصايد الأسماك - إقرار	٣٩٠		قسم ١ - منخفضات ومرتببات وديوان جلالة الملك :	٣٩٣ و ٣٩٢	
» ٥ - الدفعة - إقرار	٣٩٠		فرع ٣ و ٤ و ٥ - إقرار .		
» ٦ - رسوم دغة المصوغات - إقرار	٣٩٠		قسم ٣ - مجلس الوزراء :	٣٩٥ - ٣٩٣	
» ٧ - الرسوم القضائية والقيدية - إقرار	٣٩٠		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن إلغاء إدارة المعاهد الدينية وطلب إعادتها .		
» ٨ - نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية - إقرار .	٣٩٠		كلمة معالي وزير المالية	٣٩٥	
باب ٩ - نصيب الحكومة في إيرادات التلغرافات والتليفونات - إقرار .	٣٩٠		كلمة ثانية لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .	٣٩٦ و ٣٩٥	
باب ١٠ - البريد - إقرار	٣٩٠		كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك	٣٩٦	
» ١١ - الأملاك الأميرية - إقرار ...	٣٩١		كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا	٣٩٧ و ٣٩٦	
» ١٢ - بدل الخدمة العسكرية - إقرار	٣٩١		كلمة ثانية لمعالي وزير المالية	٣٩٧	
» ١٣ - رسوم الخفر - إقرار	٣٩١		كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى .	٣٩٨ و ٣٩٧	
» ١٤ - المستقطع من ماهيات المستخدمين - إقرار .	٣٩١				
باب ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل النقود - إقرار .	٣٩١				
باب ١٦ - مصروفات مدرسية وإيرادات الامتحانات - إقرار .	٣٩١				
باب ١٧ - رسوم السيارات - إقرار ...	٣٩١				
» ١٨ - إيرادات المنشآت الصناعية - إقرار .	٣٩١				

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
		قسم ٨ - وزارة الداخلية :			قسم ١٢ - وزارة الزراعة :
٤٤٨ - ٤٤٦	٤٤٨	كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي .	٤٠٠ - ٣٩٨	٤٠٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ...
		كلمة حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا .	٤٠٢ - ٤٠٠	٤٠٢	» » » محمد علوي الجزائر بك
٤٥٠ - ٤٤٨	٤٥١ و ٤٥٠	كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك			» » » الأستاذ حسن عبد القادر .
		» » » لبيب أبو الجدايل أفندي .	٤٠٣ و ٤٠٢	٤٠٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك .
٤٥٢ و ٤٥١	٤٥٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى .			كلمة حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك .
		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .			قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية :
٤٥٣ و ٤٥٢	٤٥٤ و ٤٥٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك	٤٣٥ و ٤٣٤	٤٣٨ - ٤٣٥	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك
		» » » صلاح الدين الشواربي بك .			» » » وهيب دوس بك ...
٤٥٦ - ٤٥٤		رد معالي وزير الداخلية على ملاحظات حضرات الشيوخ المحترمين .	٤٣٩ و ٤٣٨		» » » الأستاذ حسن عبد القادر .
		فرع ١ - ديوان العموم - إقرار ...	٤٤٠ و ٤٣٩		كلمة حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك .
٤٥٦	٤٥٧ و ٤٥٦	» ٢ - البوليس - إقرار ...	٤٤٣ - ٤٤٠		رد معالي وزير الحربية على ملاحظات حضرات الشيوخ المحترمين .
٤٥٧		» ٣ - الخفر - إقرار ...	٤٤٤		كلمة معالي وزير المالية عن المبلغ المدرج لمصاريف الجيش في السودان :
٤٥٧		» ٤ - مصلحة السجون - إقرار ...	٤٤٦ و ٤٤٥	٤٤٨ و ٤٤٧	فرع ١ - ديوان العموم والجيش .
		قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية :			» ٢ - مصلحة الحدود :
٤٧٢ - ٤٦٧		بيان معالي وزير المعارف ...	٤٤٦		مصاريف الجيش في السودان
٤٧٣ و ٤٧٢		كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي من القسم الطبي .	٤٦٠		كلمة المقور ...
٤٧٤ و ٤٧٣		رد حضرة وكيل الوزارة على ملاحظة حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي .	٤٦٣ - ٤٦٠		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك .
٤٧٤		كلمة ثانية لحضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي .	٤٦٤		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد القادر .
٤٧٦ - ٤٧٤		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .	٤٦٥ و ٤٦٤		كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .
٤٧٧ و ٤٧٦		كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك .	٤٦٦		كلمة ثانية لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك .
			٦٦		كلمة حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
		قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية:		٤٧٧ و ٤٧٨	كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور .
	٥٣٨	كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي		٤٧٨ و ٤٧٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك .
	٥٣٨	» » » » سعد مكرم بك		٤٧٩ و ٤٨٠	كلمة حضرة المقرر
	٥٣٨ - ٥٤٠	» » » » محمد علوي الجزار بك ...		٤٨٠ و ٤٨١	» » وكيل الوزارة
	٥٤٠ - ٥٤٣	» » » » عبد السلام عبد الغفار بك		٤٨١ و ٤٧١	فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام - إقرار .
	٥٤٣ - ٥٤٧	عن قناطر محمد علي .		٤٨١ و ٤٨٢	فرع ٢ - مصلحة الآثار المصرية - إقرار
	٥٤٧ - ٥٤٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك عن قناطر محمد علي .		٤٨٢	» ٣ - دار الآثار العربية - إقرار ...
	٥٤٣ - ٥٥٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا عن قناطر محمد علي .		٤٨٢	» ٤ - المتحف القبطي - إقرار ...
	٥٥٢ - ٥٥٩	كلمة حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك .		٤٨٢	» ٥ - مجمع اللغة العربية الملكي - إقرار
	٥٥٩ - ٥٦٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي .			قسم ١٣ - وزارة المواصلات :
	٥٦٣ - ٥٦٤	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا مقر اللجنة عن قناطر محمد علي .		٤٨٣	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك
	٥٦٤ - ٥٦٥	كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك .		٤٨٣ و ٤٨٤	» » » » صلاح الدين الشواربي بك
	٥٦٥ - ٥٦٦	كلمة حضرة الشيخ المحترم علي كمال حبيشه بك ...		٤٨٤	فرع ١ - ديوان العموم - إقرار ...
	٥٦٦ - ٥٦٩	كلمة معالي وزير الأشغال بالنيابة عن قناطر إسنا .		٤٨٤	» ٢ - البريد - إقرار ...
	٥٦٩ - ٥٧٠	كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره .		٤٨٤ و ٤٨٥	» ٣ - المواني والمناظر - إقرار ...
	٥٧٠ - ٥٧١	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .		٤٨٥	» ٤ - الطرق والكبارى - إقرار ...
	٥٧١ - ٥٧٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك .			قسم ٦ - وزارة التجارة والصناعة :
	٥٧٢ - ٥٧٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .		٤٨٥	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمود أحمد محسب بك عن مصلحة السياحة .
	٥٧٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك ...		٤٨٥ - ٤٨٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
	٥٧٧ - ٥٧٨	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل .		٤٨٧ و ٤٨٨	» » » » عبد الحميد إسماعيل أباطه بك
	٦٥٩ - ٦٦٢	كلمة معالي وزير المالية عن قناطر إسنا ...		٤٨٨	» » » » صلاح الدين الشواربي بك
	٦٦٢ و ٦٩١ و ٦٩٢			٤٨٨	» » » » الدكتور إبراهيم بيومي مذكور
				٤٨٩	» » » » علي كمال حبيشه بك ...
				٤٨٩	رد معالي الوزير على ملاحظات حضرات الشيوخ المحترمين .

رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
	٧٤١ و ٦٧٠	فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة - إقرار		٧٣٥ - ٧٣٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك عن مشروع تقوية قناطر إسمنا .
	٦٧٠	» ٢ - قسم المرافق القروية - إقرار ...		٧٣٧ و ٧٣٦	كلمة حضرة سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية عن مشروع تقوية قناطر إسمنا .
	٦٧٠	» ٣ - البلديات والمجالس المحلية - إقرار		٧٣٨	كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن مشروع تقوية قناطر إسمنا .
		قسم ٥ - وزارة المالية :		٦٢٤	فرع ١ - ديوان العموم - إقرار
	٧٤١ و ٦٧١	فرع ١ - ديوان العموم - إقرار ...		٦٢٥ و ٦٢٤	» ٢ - الرى
	٦٧١	» ٢ - مصلحة الأموال المقررة - إقرار		٧٣٩ و ٦٢٥	» ٣ - مصلحة المبانى الأميرية
	٦٧١	» ٣ - المساحة والمناجم - إقرار		٦٢٥	» ٤ - الميكانيكا والكهرباء
	٦٧٢ و ٦٧١	» ٤ - الإحصاء - إقرار ...		٦٢٥	» ٥ - التنظيم
	٦٧٢	» ٥ - المطبعة الأميرية - إقرار ...		٦٢٥ و ٦٢٥	» ٦ - المجارى الرئيسية
	٦٧٢	» ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية - إقرار		٦٢٦	» ٧ - الطبيعيات
	٦٧٢	» ٧ - الجمارك - إقرار ..		٦١٠	قسم ١٦ - معاشات ومكافآت - إقرار
	٦٧٣	» ٨ - خفر السواحل ومصيد الأسماك - إقرار		٦١٠	» ١٧ - الدين العمومى - إقرار ...
	٦٧٣	» ٩ - مصلحة الكيمياء - إقرار ...		٦١٠	» ١٨ - مصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية - إقرار .
	٦٧٣	» ١٠ - أقلام قضايا الحكومة - إقرار			قسم ٤ - وزارة الخارجية :
		قسم ١٠ - وزارة الحفانية :		٦١٩ - ٦١٧	كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ...
	٦٨١ و ٦٨٠	كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك		٦٢٠ و ٦١٩	» دولة وزير الخارجية ...
	٦٨٣ و ٦٨٢	» » الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيم			قسم ٢ - البرلمان :
	٦٨٣	» » حسين محمد الجندى	٨١	٦٥٥ و ٦١١	فرع ١ - مجلس الشيوخ ...
	٦٨٣ - ٦٨٢	» » عباس الجمل ...		٦٩٦	» ٢ - النواب ...
	٦٨٩ و ٦٨٨	» » حسن عبد القادر		٦٥٦	قسم ١٥ - البعثات العلمية :
	٦٩٠	فرع ١ - ديوان العموم - إقرار ...			قسم ٩ - وزارة الصحة :
	٦٩٠	» ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء) - إقرار		٦٦٤ - ٦٦٢	كلمة حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى
	٦٩٠	» ٣ - (قسم العقود والوثائق) - إقرار .		٦٦٤	» » محمد علوى الجزار بك ...
	٦٩٠	» ٤ - المحاكم الأهلية - إقرار ...		٦٦٥ و ٦٦٤	» » سعد مكرم بك ...
	٦٩١ و ٦٩٠	» ٥ - الشرعية - إقرار ...		٦٦١٧ - ٦٦٥	» » الدكتور عبد الخالق سليم
	٦٩١	» ٦ - المجالس الحسبية - إقرار ...		٦٦٨ و ٦٦٧	» » لويس أخنوخ فانوس ...
					» » افندى .
				٦٧٠ و ٦٦٩	» » صلاح الدين الشواربى بك

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق	رقم الصفحة	الموضوع
٧٧٢	قسم ٣ - "مصرفات الأعيان الموقوفة" ...		٧٤١	قسم ١٩ - مصاريق غير منظورة :
٧٧٢	» ٤ - "المساجد" ...			(ج) المصالح المحقة بالميزانية العامة :
٧٧٢ و ٧٧٣	» ٥ - "القسم الطبي" ...			١ - السكك الحديدية :
٧٧٣	» ٦ - "إعانات وصدقات" ...		٦١٢ و ٦١١	كلمة حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك ...
٧٧٣	» ٧ - "أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي" ...		٦١٣ و ٦١٢	» » » » لويس أختوخ فانوس أفندي
	(ج) أوقاف الحرمين الشريفين		٦١٤ و ٦١٣	» » » » حسن عبد القادر ...
	(الإيرادات)		٦١٥ و ٦١٤	» » » » صلاح الدين الشواربي بك
٧٧٣ و ٧٧٤	باب ١ - "إيرادات الأعيان الموقوفة" ...			١ - السكك الحديدية :
٧٧٤	» ٢ - "مرتبات مقررة للحرمين" ...		٦١٦	(١) الإيرادات - إقرار ...
٧٧٤	» ٣ - "ما يحصل من مصاريق قضائية ومن إيرادات متنوعة" .		٦١٦	(ب) المصروفات - إقرار ...
	(المصروفات)			٢ - التفرقات والتلفقات :
٧٧٤	باب ١ - رسوم الإدارة ...		٦١٧ و ٦١٦	(١) الإيرادات - إقرار ...
٧٧٤	» ٢ - مصاريق الأماكن ...		٦١٧	(ب) المصروفات - إقرار ...
٧٧٤	» ٣ - مصاريق الأطنان ...		٨٤٢ - ٨٦٠	مشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية
٧٧٤	» ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية بالحرمين		٨٧٢ - ٨٧٨	١٩٣٨ - ١٩٣٩ - الموافقة عليه .
٧٧٤	» ٥ - مصاريق قضائية متنوعة ...	٩٨		٢ - مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية
	الأوقاف الأهلية			(١) إيرادات الأوقاف الخيرية
	(الإيرادات)			باب ١ - "إيرادات عمومية" (الإدارة) ...
٧٧٤	باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة ...		٧٧٠	» ٢ - "المتحصل لمعاشات ومكافآت الموظفين" .
٧٧٤	» ٢ - مرتبات مبرورة بوزارة المالية ...		٧٧٠ و ٧٧١	» ٣ - "إيرادات الأعيان الموقوفة" ...
٧٧٤	» ٣ - ما يحصل من المصاريق القضائية والإيرادات المتنوعة .		٧٧١	» ٤ - "إيراد من أشغال مدرسة التامى" ...
	(المصروفات)		٧٧١	» ٥ - "إيراد من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية" .
٧٧٤	باب ١ - رسوم الإدارة ...		٧٧١	باب ٦ - "أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي"
٧٧٥	» ٢ - مصاريق الأماكن ...			(ب) مصروفات الأوقاف الخيرية
٧٧٥	» ٣ - الأطنان ...		٧٧١	قسم ١ - "الإدارة العمومية" ...
٧٧٥	» ٤ - الأعمال الخيرية ...		١٧٧	» ٢ - "معاشات ومكافآت" ...

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
رقم الملحق	رقم الملحق	رقم الملحق	رقم الملحق
	٧٧٥	باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد ...	
	٧٧٥	» ٦ - مصاريف قضائية متنوعة ...	
	٨٤٢-٨٢٨	مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الأوقاف	
	٨٧١-٨٦٥	لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية - الموافقة عليه	
	٨٧٨ و		
	٨٢	٣ - مشروع ميزانية دار الكتب المصرية	
		للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ :	
	٦٥٧	كلمة خضرة الشيخ المحترم عبدالستار الباسل بك	
	٦٥٧	» » مدير دار الكتب ...	
	٩٥٨	الإيرادات - إقرار ...	
	٦٥٨	المصروفات - » ...	
	٨٢٤ و ٨٢٠	نظر مشروع القانون والموافقة عليه :	
	٨٧٨ و ٨٦٩ و		
	٨٣	٤ - مشروع ميزانية الجامعة المصرية	
		للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ :	
	٦٧٩	الإيرادات - إقرار ...	
	٦٧٩	المصروفات - » ...	
	٨٢٠ و ٨١٩	نظر مشروع القانون والموافقة عليه .	
	٨٦١ و ٨٦٠ و		
	٨٧٨ و	كتاب من حضرة رئيس لجنة المالية والميزانية	
	٧٤٥ و ٧٤٤	بشكر حضرة سكرتير اللجنة البرلماني وحضرات	
		أعضائها على ما بذلوه من جهود في بحث الميزانية -	
		كلمة حضرة رئيس المجلس ، كلمة حضرة السكرتير	
		البرلماني للجنة .	
	٩٦	٥ - مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد	
		الدينية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ :	
	٧٤٠	الإيرادات - إقرار ...	
	٧٤٠ و ٧٤١	المصروفات - » ...	
	٨٢٨-٨٢٢	نظر مشروع القانون والموافقة عليه ...	
	٨٦٤-٨٦٢	مصارييف كلية الطب (انظر سؤال رقم ٨٢)	
	٨٧٨ و	مصارييف (انظر اقتراح رقم ٤٦) .	
		مصرف (انظر الاقتراحات رقم ٤ و ٣٠ و ٣٨ .	
		وسؤال رقم ١٧) :	
٣٢١ و ٢٨٣	معاونو إدارة (انظر اقتراح رقم ١٤ وسؤال رقم ٤٣) .		
٣٣٣-٣٣٠	معتقدات دينية (انظر اقتراح بمشروع قانون رقم ٤) .		
	مفاوضة (انظر سؤال رقم ١١) .		
	مكافآت أعضاء البرلمان (انظر سؤال رقم ٦٥		
	واقترحين بمشروع قانونين رقمي ٦٩٣) .		
	مكتب :		
	مكتب مجلس الشيوخ .		
	تأليف المكتب (انظر انتخاب أعضاء		
	المكتب) .		
	كتاب من مجلس النواب بتهنئة حضرات أعضاء		
	مكتب مجلس الشيوخ (انظر تهنئة) .		
	مكتب مجلس النواب :		
٢٠	كتاب من مجلس النواب بتشكيل مكتبه -		
	قرار المجلس بتهنئة حضرات أعضاء مكتب مجلس		
	النواب .		
١٤٠	كتاب من مجلس النواب الجديد بتشكيل مكتبه		
	في دور الانعقاد الحالي - قرا المجلس تهنئة		
	أعضاء مكتب مجلس النواب .		
	ملجأ (انظر اقتراح رقم ٢٣) .		
	منشآت نيلية (انظر سؤال رقم ٢٨) .		
	مواش (انظر سؤال رقم ٥١) .		
	موالح (انظر استجوابين رقمي ١٢ و ١٣ ومشروع		
	قانون رقم ٧) .		
	مؤتمر :		
	مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي :		
	دعوة مجلس الشيوخ للاشتراك في مؤتمر الاتحاد		
	البرلماني الدولي الذي سيعقد بلاهاي من ٢٢		
	إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ - موافقة		
	المجلس على اشتراك كل من يرغب من حضرات		
	الأعضاء على نفقته الخاصة بشرط أن يخطر		
	السكريرية بذلك :		

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم
المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة :			قرار مجلس الوزراء تولى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أعمال وزارة الخارجية بالنيابة .	٨٨٥	
دعوة مجلس الشيوخ لاجتماع المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة الذي سينعقد بفاروسوفيا من ٥ إلى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ - موافقة المجلس على اشتراك كل من يرغب من حضرات الأعضاء على نفقته الخاصة بشرط أن يخاطر السكريدية بذلك .	٣٢١ و ٣٨٣ ٣٣٣-٣٣٠		وظائف (انظر اقتراح رقم ٦) . وظائف إدارية (انظر اقتراح رقم ١٥) . وظائف النيابة (انظر سؤال رقم ٣٢) . وفاة :		
مؤتمر الحزام الدولي (انظر مشروع قانون رقم ٩) . مؤتمر دولي لتوحيد قانون العقوبات (انظر مشروع قانون رقم ١) .			تبليغ المجلس وفاة المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطي عضواً للمجلس عن دائرة فاقوس .	٤٢	
مؤتمرات العمل الدولية :			كتابان من وزارة الداخلية بوفاة المرحومين حسين الشريبي بك عضواً للمجلس عن دائرة سمالوط ، وعبد الرحمن الموم بك عضواً للمجلس عن دائرة مغاغة .	١١٩	
كتاب من وزارة الخارجية ومعه مجموعة من نصوص مشروعات المعاهدات والتوصيات التي وافقت عليها مؤتمرات العمل الدولية منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٧	٢٧ و ٢٦		تبليغ المجلس وفاة المرحوم محمود زكي بك عضواً للمجلس عن دائرة طوخ .	٦٥٤	
(ن)			وفد برلماني :		
ناد (انظر اقتراح رقم ٤٠) . ناد سعدى (انظر سؤال رقم ٤٦) . نقطة البوليس (انظر اقتراح رقم ٢١ وسؤال رقم ٤٧) . نقود (انظر مشروع قانون رقم ١٨) . نور (انظر اقتراح رقم ١٧) .			الوفد البرلماني الذي توجه إلى القصر الملكي لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملك . الوفد البرلماني الذي توجه إلى القصر الملكي لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملك .	١١ ١١٣	
(و)			وكيل برلماني :		
وزارة :			(انظر استجواب رقم ٧) .		
			(ي)		
			يمين دستورية :		
قرار مجلس الوزراء تولى معالي أحمد محمد خشبة باشا أعمال وزارة الحربية والبحرية بالنيابة ومعالي محمود غالب باشا أعمال وزارة الأشغال العمومية بالنيابة .	٤٩٥		المناقشة في صيغة اليمين الدستورية حزبه بك اليمين الدستورية .	١٣٩، ١٤٠ و ٢٣٧ ١٥	
قرار مجلس الوزراء تولى دولة عبد الفتاح يحيى باشا أعمال رئاسة مجلس الوزراء بالنيابة	٤٩٦		حلف حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا اليمين الدستورية .	٩٢	

الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق
حلف حضرة الشيخين المحترمين محمد طاهر باشا وعبد الله للموم بك اليمين الدستورية .	١٧٨		حلف حضرات الشيوخ المحترمين : سليمان مصطفى خليل أفندي وأحمد نجيب براده بك ومحمود زكي بك ومحمد أبو النصر الفار أفندي وخليل إبراهيم صالح بك وأمين همام حمادي أفندي والشيخ منصور حسين السلواوي وعبد الله أرسلان بك اليمين الدستورية .	١١٨	
حلف حضرة الشيخ المحترم محمود أحمد محسب بك اليمين الدستورية .	٣٢٠		حلف حضرة الشيخين المحترمين حسن حسن عزام بك وشيخ العرب كيلاني الأدهس اليمين الدستورية .	١٣٣	
حلف حضرات الشيوخ المحترمين محمود شكري باشا وعبد القادر حمزه باشا وأحمد حمزي بك اليمين الدستورية .	٣٣٨		حلف حضرات الشيوخ المحترمين أحمد لطفي السيد باشا ومحمد نجيب الغرابي باشا والأستاذ عاذر جبران اليمين الدستورية .	١٣٤ و ١٤٠	
حلف حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا اليمين الدستورية .	٣٦٠		حلف حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا اليمين الدستورية .	١٤٠	
حلف حضرة الشيخ المحترم أصلان قطاوي بك اليمين الدستورية .	٤٠٧		حلف حضرة الشيخين المحترمين يس أحمد بك وحسين رفيق باشا اليمين الدستورية .	١٦٠	
حلف حضرة الشيخ المحترم مراد وهبه باشا اليمين الدستورية .	٨٨٥				
حلف حضرة الشيخين المحترمين شفيق سيدهم إلياس بك ومحمد يوسف بك اليمين الدستورية .	٨٨٥				

الطلبات التي أبدت في دور الانعقاد العادي الثالث عشر

(ملاحظات عامة على مشروع ميزانية الدولة)

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أبدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
١	ترجو لجنة المالية أن يطرأ ازدياد عدد المنشآت الصناعية في السنوات القادمة حتى يمكن تغذية موارد إيرادات الدولة .	لجنة المالية والجمارك	٣ يولية سنة ١٩٣٨	٣	١٩٤	
٢	ترجو لجنة المالية العمل على زيادة رسوم الملاهي في السنة المقبلة حتى يظهر أثره في إيرادات الدولة .	»	»	١٩٤		
٣	تود اللجنة من الحكومة التوسع في بيع أراضيها إذ أن ثمنها ينمي إيرادات الدولة من جهة ومن جهة أخرى تجبي ضرائب جديدة منها .	»	»	١٩٤		
٤	ترى اللجنة أنه من المستحسن أن يراعى في ميزانية السنة المالية القادمة للجمارك اعتبار الرسم الإضافي للدخان رسماً أصلياً على أن يدرج منفصلاً في الباب الثاني " باب ٢٢ " ميزانية الجمارك .	»	»	١٩٤		
٥	ترى اللجنة أن يقرن فرض الضرائب الجديدة بعدالة توزيع الضرائب القائمة وبصفة خاصة الضرائب على الأطنان " باب ٢٣ الضرائب الجديدة " .	»	»	١٩٤		
٦	يرجو أن تعمل الحكومة على إعادة النظر في الضرائب وأن تضع نظاماً جديداً لتوزيعها توزيعاً أقرب للعدالة خوفاً من حدوث انقلابات اجتماعية خطيرة تسيء إلى البلاد ومن بها من مصريين وأجانب	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس	٥ يولية سنة ١٩٣٨	٣٦٣		
٧	يرجو من الحكومة أن تنظر إلى الفلاح البائس بعين العطف	»	»	٣٦٤		
٨	يطلب من الحكومة الاقتصاد في مصاريف إنارة الشوارع ورصف طرقها مرات متعددة على أن يصرف جزء من هذه المصروفات على الفلاح	»	»	٣٦٤		
٩	يرجو الوزارة أن تعمل على تخفيض الضرائب عن كاهل الفلاح وتخفيف جزء منها حتى تتحقق رغبة طالما ردها البرلمان بمجلسية في عهد الاستقلال	»	»	٣٦٥		
١٠	يرجو أن يعمل المجلس والحكومة على نظر المصروفات قبل الإيرادات أثناء نظر ميزانية الدولة في مجلسي البرلمان	»	»	٣٦٦		
١١	يرجو من الحكومة أن تخفض مليون جنيه عن كاهل الفلاح مما هو مفروض عليه من الضرائب الحالية	»	»	٣٦٧		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
١٢	يرجو من معالي وزير المالية أن يطلب من البنك الأهلي عدم التمسك بالغطاء الذهبي البالغ قدره ٦,٢٤٠,٠٠٠ ج.م حتى يمكن للحكومة الاستفادة منه ويسقى لها تخفيف عبء الضرائب .	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس	٥ يولييه سنة ١٩٣٨	٣٦٧		
١٣	يطلب من الحكومة إصدار قانون بفرض ضرائب على أصحاب الأموال المودعة في البنوك والموظفين وغيرهم بنسبة ١٥ أو ٢٠٪ ليخفف ضغط الضرائب عن الفلاح .	»	»	٣٦٨		
١٤	ترجو اللجنة أن تقدم الوزارة في هذه الدورة قانوناً بنظام الضرائب الجديدة حتى يمكن النظر في تخفيف عبء الضرائب عن الفلاح .	لجنة المالية والجمارك	»	٣٧٠		
١٥	توجيه نظر الحكومة بالألا ترتبط بأى عمل من الأعمال يقتضى زيادة في الاعتمادات قبل أن يقر هذه الزيادة البرلمان مع لفت نظر مصالح الحكومة إلى ذلك .	لجنة المالية والجمارك	١٤ يونيو سنة ١٩٣٨	—	٥٧	
١٦	لفت نظر المصالح الحكومية إلى ضرورة الإحاطة بكل جزئيات المشروعات عند وضع تصميماتها حتى تكون التقديرات أقرب ما يمكن إلى الصحة .	»	»	—	٥٧	
١٧	توجيه نظر الحكومة إلى وضع تشريع لتسوية حال المدينين الذين نزع منهم ملكية أطيانهم مع رجاء البت بسرعة في هذا التشريع حتى يتم الخلل الأكبر عدد من المصريين المدينين .	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس	٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧	السادسة ٧٥		وزارة المالية
١٨	أن تتحدد الحكومة بمجموعة الحاجات التي يتطلبها الفلاح قبل أن يطالب بدفع الضرائب وأن تضع قاعدة عادلة لتوزيعها حتى تخفف وطأتها عن الفلاح .	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس	٦ يونيو سنة ١٩٣٨	٣٧٩		
١٩	ألا تسرف الحكومة في تحسين وتجميل الشوارع والميادين ويمكنها أن تقوم بهذا في فترات مختلفة بدلاً من أن يكون ذلك في كل عام .	»	»	٣٨١		
٢٠	ألا تفرض الحكومة ضرائب جديدة بمراسم قوانين في غيبة البرلمان . (إجابة الوزارة جلسة ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ مضبطة ٢٢)	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى	»	٣٨٦		
٢١	أن تعمل الحكومة على إنصاف الفنين بوزارة الزراعة	لجنة الزراعة	»	٣٩٩		
٢٢	أن تعلن الحكومة في الأوساط العالمية العالمية عن مكافآت مالية كبيرة مغرية تمنح لمن يوفق لإيجاد ملاحج للآفات الزراعية .	»	»	٣٩٩		

وزارة الخارجية

رقم مسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٢٣	ترى اللجنة وجوب التوسع في تعيين الملحقين التجاريين وفتح باب السلك القنصلي لخدمة الدبلوماسية التجارية	تقرير لجنة المالية والجمارك	٢٣ يولييه سنة ١٩٣٨	٣١٤	٣١٤	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية
٢٤	أن تعمل وزارة الخارجية على السير في الاتجاه الخاص بتعيين من يحملون دبلوما في العلوم التجارية في المفوضيات والقنصليات بدلا من حملة الحقوق والآداب	»	»	٣١٤	»	»
٢٥	أن تتوسع الوزارة في تمثيل مصر في الأقطار الشرقية لما يبتنا وبين هذه الأقطار من الروابط الكبيرة ولما لمصر في تلك البلدان من مركز ممتاز يجب تعزيزه والاحتفاظ به	»	»	٣١٤	»	»
٢٦	ترغب اللجنة من الحكومة أن يكون اتصال الوزراء المفوضين والقناصل بوزير الخارجية مباشرة لا برئيس الوزراء مراعاة للقواعد السياسية الصحيحة	»	»	٣١٤	»	»
٢٧	يجدر بالحكومة أن تضع إحصاء دقيقا عن الدخل القومي بمصر حتى تتقدم وزارة الخارجية بطلب تعديل نصيبها في نفقات عصبة الأمم على أساس صحيح	»	»	٣١٥	»	»
٢٨	أن تعمل الوزارة على ألا يتصل الوزراء المفوضون بالشركات أو الأعمال الخارجية عن حدود وظائفهم	حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨	٦١٨	٦١٨	»
٢٩	(إجابة الوزارة) أن ترفع الوزارة درجة القائم بالأعمال في برن إلى درجة وزير مفوض فيكون مثله كمثل وزير خارجية فرنسا أو إنجلترا لينقل إلى جنيف عند انعقاد عصبة الأمم ويباشر أعماله في برن في الوقت نفسه .	»	»	٦١٩	٦١٨	»
	أن تعمل الوزارة على إلغاء المكتب الدائم بعصبة الأمم وملحقاته في جنيف	»	»	٦١٩	٦١٩	»
٣٠	(إجابة الوزارة) أن تعمل الحكومة على تجميع اتصال الوزراء بالشركات والمقاولات بشتى الطرق	»	»	٦٢٠	٦١٩	»
٣١	أن تمنع الحكومة الموظف الذى يتقاضى مرتبه من وظيفته من أن يباشر في الوقت نفسه أعمالا في الشركات	»	»	٦١٩	٦١٩	»
٣٢	أن تمنع الحكومة الموظف الذى يتقاضى مرتبه من وظيفته من أن يباشر في الوقت نفسه أعمالا في الشركات	»	»	٦١٩	٦١٩	»

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أبلت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
٣٣	أن تضع الوزارة لائحة للتوظيف بحيث تكون لها قواعد ثابتة مقررة تجري عليها المصالح وتستغنى عن الرجوع دائماً إلى وزارة المالية ومجلس الوزراء	لجنة المالية والجمارك	٣٠ يولي سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة	٣٣٧	
٣٤	التشديد من جانب الحكومة في مراقبة مشترياتها ومراجعة مخازنها حتى يمكن تحقيق اقتصاد يذكر في الباب الثاني "مصرفات عمومية".	»	»	»	٣٣٧	
٣٥	أن تسرع الحكومة في إصدار قانون التسجيل الجديد	»	»	»	٣٣٨	
٣٦	أن تعمل مصلحة المناجم على استغلال الثروة المعدنية الاستغلال الكافي حتى يمكن الاستفادة منها .	»	»	»	٣٣٨	
٣٧	أن تبيع الحكومة أكثر ما يمكن بيعه من الأملاك التابعة لها .	»	»	»	٣٣٨	
٣٨	أن تؤجل الحكومة عمليات الاستصلاح في أراضيها البور إلى الوقت المناسب .	»	»	»	٣٣٨	
٣٩	أن تؤلف الحكومة لجنة من كبار رجال القانون مهمتها القيام بإعداد مشروعات القوانين وتقديمها للهيئة التشريعية في الوقت المناسب .	»	»	»	٣٣٨	
٤٠	أن تدرج وزارة المالية اعتماداً قدره ١٠,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث "أعمال جديدة" لشراء لنش ساحلي جديد لتعزيز الرقابة على ميناء السويس	»	»	»	٣٤٨	
٤١	أن تعيد الحكومة النظر في قانون المعاشات الحالية وأن تعمل على المضي في استبدال المعاشات بعد أن ثبت أن هذا الاستبدال لمصلحة خزانة الدولة	»	٢٦ يولي سنة ١٩٣٨	»	٢٩٨	
٤٢	أن تضع الحكومة نظام تأمين لغير ذوى الحق في المعاش والوظفين الموقتين بصفة عامة يقوم مقام نظام المعاشات والمكافآت ويكون نصيب الحكومة في تكاليفه غير مرهق لخزائنها	»	»	»	٢٩٨	
٤٣	أن تعمل الحكومة على استبدال الديون المالية بديون أخرى كلما أمكن ذلك بحيث تكون فائدتها أقل من الفائدة الحالية	»	»	»	٢٩٩	
٤٤	أن تصدر الحكومة أمراً لرؤساء المصالح في جميع الوزارات ومختلف مصالحها بأن يحرصوا كل الحرص على أموال الدولة فلا يدعوا مرسومهم ينفقون شيئاً منها إلا إذا اقتضته المصلحة العامة	»	٢٥ يولي سنة ١٩٣٨	»	٢٩٣	

وزارة التجارة والصناعة

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدئي الرغبة	الجلسة التي أديت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٤٥	أن تعيد مصلحة العمل النظر في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ واللائحة الصادرة في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٢ بشأن المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة .	لجنة العمال والتجار الاجتماعية	٦ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة التجارة والصناعة	٢٤٢	
٤٦	أن تتقدم بمشروع قانون جديد يكون أكثر اتفاقاً مع النهضة الصناعية الجارية ومع وجوب حماية العمال .	»	»	»	٢٤٢	
٤٧	إعادة إدارة الرخص كما كانت إلى مصلحة العمل .	»	»	»	٢٤٢	
٤٨	أن تستنص إدارة الأبحاث ومكافحة البطالة إلى السير في عملها بهمة وأن تطالب الحكومة بالسعى في تحقيق مقترحاتها مع مراعاة مقترحات مكتب مكافحة البطالة بوجه عام على أن يكون بين الهيئتين اتصال في البحث لعلاج هذه المشكلة الواحدة .	»	»	»	٢٤٢	
٤٩	أن تهتم المصلحة بتنظيم ونشر التدريب الصناعي لتكوين طبقة مهرة من الصناع وكبرى الأوساط لأن هؤلاء وهؤلاء من الزم ما يكون لرفق الصناعات الكبيرة والمتوسطة .	»	»	»	٢٤٢	
٥٠	أن تعمل المصلحة على تيسير الحياة على العامل بتشريع يوم راحة إجباري في الأسبوع وتشجيع انتشار الرياضيات في صفوفهم وتسهيل التحاقهم بالمستشفيات والمستوصفات والمصحات الأميرية ونشر جمعيات التعاون المتري في أوساطهم وحمايتهم من الاستغلال بفرض حد أدنى للأجور .	»	»	»	٢٤٢	
٥١	أن تحقق وزارة المالية والتجارة والصناعة ما وعدتا به في العام الماضي من فتح اعتماد بمبلغ ألفي جنيه تصرفه مصلحة العمل في شؤون العمال والتعاقبات وأن تعمل على البرهنة الومد حالا تحقيقاً للمساواة في المعاملة بين العمال واتحاد الصناعات	»	»	»	٢٤٢	
٥٢	تري اللجنة أن الجهد الأول للدولة المصرية حكومة وشعباً يجب أن ينصرف بجانب تقوية الجيش وترتيب وسائل الدفاع إلى قلة البلاد من حالتها الاقتصادية المتأخرة إلى حالة متقدمة في جميع نواحي الاقتصاد	لجنة التجارة والصناعة	٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨	»	٢٤٢	
٥٣	أن تكون الهيئة الحكومية التي يناط بها الهيمنة على هذا الأمر هي وزارة التجارة والصناعة التي تسمى في البلاد الأخرى وزارة الاقتصاد القومي	»	»	»	٢٤٢	
٥٤	أن تعنى الحكومة بمراجعة توزيع مختلف المصالح والإدارات على الوزارات المصرية بأن يضم إلى وزارة التجارة والصناعة جميع الإدارات والمصالح التي تغلب فيها الصفة الاستغلالية والاقتصادية	»	»	»	٢٤٢	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبوطة	بالملاحق	
٥٥	إن من المصالح والإدارات التي ترى اللجنة ضرورة ضمها إلى وزارة الاقتصاد القومي مصلحة المناجم . مصلحة الجمارك . مكتب القطن وأسواقه . مصلحة الكيمياء . قسم المشتريات بوزارة المالية . مصلحة مصائد الأسماك . إدارة الرخص .	لجنة التجارة والصناعة	٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨	٢٤٢		
٥٦	أن ينشأ في هذه الوزارة معهد للباحث الاقتصادية يكون بمصدر الحركة في ابتكار المشاريع وتنسيقها وهو الذي يتولى وضع البرامج لتنفيذها في سنوات محددة	»	»	٢٤٢		
٥٧	أن يهيمن على هذا التنفيذ لجنة تكون بمثابة القيادة العليا للجيش ذات سلطان واسع	»	»	٢٤٢		
٥٨	من الضروري أن تدعم هذه الوزارة بأكبر عدد ممكن من الفنيين المدربين وأهل الخبرة	»	»	٢٤٢		
٥٩	من الضروري تموين وزارة التجارة والصناعة بالمال اللازم . فإذا ما تقررت ميزانيتها في البرلمان تصرف في اعتماداتها لما اعتمدت له تحت مسئولية الوزير	»	»	٢٤٢		
٦٠	يمنع كل تدخل من جانب وزارة المالية قد يؤدي إلى عرقلة العمل في وزارة التجارة والصناعة	»	»	٢٤٢		
٦١	تطلب اللجنة من الوزارة إنجاز التشريعات التي وعدت بإنجازها وهي الخاصة بالملكية الصناعية والفنية والأدبية بالغش التجاري وبالشركات والسجل التجاري وغيرها	لجنة المالية والجمارك	٦ يوليو سنة ١٩٣٨	٢٣٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة التجارة والصناعة	
٦٢	تطلب اللجنة إنشاء بنك للتسليف الصناعي لإمداد بعض الصناعات الناشئة برءوس الأموال	»	»	٢٣٨	»	
٦٣	توجه اللجنة نظر الحكومة بمناسبة الإعانة الخاصة بتشجيع تصدير الموالح إلى وجوب قصر تلك الإعانة على أثمار الدرجة الأولى وعدم صرف أية إعانة للدرجة الثانية حفاظا لسمعة الموالح المصرية في الأسواق الخارجية لأننا الآن في بداية عهد نجاول فيه إيجاد أسواق جديدة لتلك الموالح	»	»	٢٤١	»	
٦٤	أن تعمل الوزارة على تشجيع السياحة بإصلاح المشاقق وتخفيض أجور الفنادق وتعديل أجور السفر بالبواخر في الشتاء	»	»	٢٤١	»	
٦٥	ترى اللجنة أن تعمل الوزارة على تحسين المصايف ومضاعفة العناية بها	»	»	٢٤١	»	
٦٦	ترى اللجنة وجوب الإكثار من إقامة معارض محلية سينوية لكل صناعة كبيرة	»	»	٢٤١	»	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
٦٧	أن تعمل وزارة التجارة والصناعة على تنشيط مصلحة السياحة حتى يمكن للبلاد أن تستفيد من مجهوداتها	حضرة الشيخ المحترم محمود محسب بك	١٣ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٨٥ ص ٢٧		
٦٨	أن تعمل الوزارة على بث الدعاية لمحصولات القطن المصرى في البلاد الأجنبية	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر	»	٤٨٦ ص ٢٨		
٦٩	أن تعمل الوزارة على فتح الأسواق لتصريف المحصولات وأن تقنى بوسائل التصدير وانتخاب الأصناف المصدرة حفظا لسمعة البلاد	»	»	ص ٤٨٦		
٧٠	أن تعمل الوزارة على منع الدعاية في الخارج التى تضر بالتجار والمزارعين ولو كانت صادرة من الوزارة نفسها بحسن نية	»	»	ص ٤٨٦		
٧١	أن تعمل الوزارة على ضم مكتب القطن التابع لوزارة المالية اليها	»	»	ص ٤٨٦		
٧٢	أن تتولى وزارة التجارة والصناعة رعاية الصناع	»	»	ص ٤٨٧		
٧٣	أن تعمل وزارة التجارة والصناعة على الاحتفاظ بمدير المكتب الفنى الذى تقرر إلغاء وظيفته أسوة بما حصل في الوزارات الأخرى	»	»	٢٥ ص ٤٨٧		
٧٤	أن تعمل وزارة التجارة والصناعة على إعادة لجنة الأسواق الشرقية حتى تستفيد منها البلاد	حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك	»	ص ٤٨٧		
٧٥	أن تعمل وزارة التجارة والصناعة على مساعدة الأفراد وهيئات الشركات والاتحادات الذين يتولون عملية تصدير المحصولات في البلاد الأجنبية	»	»	٢٥ ص ٤٨٧		
٧٦	أن تعمل الوزارة على أن تتوافر للحقنين التجاريين في الخارج أسباب المعيشة الميسرة وأن يكونوا في مستوى اجتماعى وعلمى يجعل الاستفادة منهم أوفر مما هي عليه الآن	»	»	٢٥ ص ٤٨٧		
٧٧	أن تعمل الوزارة على إنشاء معاهد خاصة بالزجاج والسجاد وكذلك معاهد أنموذجية لفن الصناعة الفدائية	حضرة الشيخ المحترم إبراهيم بيومى مذكور	»	٢٥ ص ٤٨٨		
٧٨	أن تعمل الوزارة على وضع تشريع لمراقبة العمال في المصانع والشركات الحرة	»	»	٢٥ ص ٤٨٨		
٧٩	أن تعمل وزارة التجارة والصناعة على إعطاء العمال يوما للراحة في كل أسبوع	حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثه بك	»	٢٥ ص ٤٨٩		
٨٠	أن تعمل وزارة التجارة والصناعة على إعادة علاقاتنا التجارية مع روسيا حتى يمكن أن نستبدل منها بمحصولاتنا ما نحتاجه من محصولاتها	»	»	٢٥ ص ٤٨٩		
٨١	العمل على إنهاض الثروة الصناعية	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر	»	ص ٤٨٦		

وزارة المعارف العمومية

رقم متاسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أديت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	الملتحق	
٨٢	ترى اللجنة إنشاء مجلس أعلى للتعليم يكون من بين أعضائه شخصيات مصرية معروفة بثقاقتها الخاصة وبعض رجال التعليم في المدارس الأجنبية المختلفة الموجودة في مصر	لجنة المالية والجهاك	١٠ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرر اللجنة لخص بوزارة المعارف	٢٢٢	
٨٣	عدم الحد من سلطة نظار المدارس حتى يمكن القضاء على روح التواكل والإهمال ويكون كل منهم مسؤولا مسئولية فعلية عما هو ملق على ذاته من أعباء بعد أن ثبت أن مبدأ المركزية ضار ألغ الضرر	»	»	»	٢٢٢	
٨٤	تشير اللجنة بأن يكون أساس المجانية النبوغ مع الفقر فلا يقبل ابن غنى نابغ كما لا يقبل ابن فقير لمجرد فقره ويجب ترك هذه المسألة لنظار المدارس مع الاكتفاء بأن تضم الوزارة المبادئ العامة	»	»	»	٢٢٢	
٨٥	تقترح اللجنة أن تدعو وزارة التربية إلى عقد مؤتمر يحضره فئة معينة من رجال التعليم للتشاور في حل مشكلة التعليم الإلزامي فيبدل كل برأيه في سبب عدم نجاح هذا المشروع الذي كانت تأمل البلاد من ورائه الخير العميم	»	»	»	٢٢٣	
٨٦	أن تضع الوزارة برنامجا لها يؤدي إلى التخلي عن التعليم الابتدائي للدارس الحرة بصفة عامة وكذلك التخلي عن التعليم الثانوي في المستقبل القريب للعاهد الحرة أيضا	»	»	»	٢٢٣	
٨٧	أن توجه وزارة المعارف عنايتها إلى التعليم الإلزامي لمحو الأمية وكذلك يجب توجيه عنايتها إلى نشر التعليم الفني لحاجة الأمة إليه مع ضرورة تخفيف القيود وتيسير السبل إلى التعليم الجامعي	»	»	»	٢٢٣	
٨٨	أن تزداد عدد الدروس في اللغات وأن ترفع نسبة النجاح فيها حتى تكون عناية الطلبة بها أكثر مما هي عليه الآن وبخاصة اللغة العربية التي هي لغة البلاد كما أنها اللغة التي تدرس بها جميع المواد	»	»	»	٢٢٤	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٨٩	تأمل اللجنة إدخال خريجي كلية الآداب لتدريس اللغة العربية في المدارس كتجربة ، لأنه من المحتمل نجاحها وكذلك ترى أن تعنى الوزارة بفن الخط العربي والإفرنجي على السواء	لجنة المالية والجمارك	١٠ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة عن وزارة المعارف	٢٢٤	
٩٠	أن تعمل وزارة المعارف على ضم القسم الطبي بها إلى وزارة الصحة العمومية لأنها الوزارة المختصة التي تهيمن على الصحة العامة ولأن لما من رجالها الفنيين ما يكفل تحقيق الغرض من إصلاح الحالة الصحية في المدارس	»	»	»	٢٢٥	
٩١	أن تعمل الوزارة على التوسع في التعليم النسوى خصوصا ما كان له اتصال بالتدبير المنزلي أما التعليم الثقافي فترى اللجنة عدم التوسع فيه لأن ذلك يحمل الخزنة العامة تكاليف باهظة	»	»	»	٢٢٥	
٩٢	أن تبدأ وزارة المعارف من العام الدراسي المقبل بتكليف أطباء الوزارة بفحص التلاميذ فحصا دقيقا على أن يخصص لكل طبيب مدرستان أو ثلاث لفحص من فيهم من جهة الأمراض الطفيلية بأنواعها والأمراض المعدية وأهمها القراع والجرب	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي	١٣ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٧٣ ص ١٥		
٩٣	أن تعمل وزارة المعارف على استخدام خريجي الأزهر في المدارس الإلزامية والأولية حتى تتوفر للدولة المبالغ التي تصرف على مدارس المعلمين	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر	»	٤٧٤		
٩٤	أن تعمل وزارة المعارف ومجالس المديرية على بيع المصنوعات التي تقوم بها المدارس الصناعية بطريق المزايدة للتجار	»	»	٤٧٥		
٩٥	أن تعنى وزارة المعارف العمومية بالآثار النفيسة بأن تقوم بإحداها من وقت لآخر وكذلك تعمل لها رسوما حتى إذا استبدلت قطعة بأخرى مصطعة أمكن اكتشافها	»	»	٤٧٥		
٩٦	أن يكون التعليم الزراعي عمليا فيخصص لكل طالب قطعة من الأرض ليحرقها ويزرعها ويرويها ويحصدنها بنفسه وأن تقدر له درجات على ذلك	حضرة الشيخ المحترم محمد صاوي الجزار بك	»	٤٧٧		
٩٧	أن تفسح وزارة المعارف العمومية السبيل أمام طلبة المدارس الابتدائية والثانوية على أن تحرص كل الحرص ألا تفسح مجال الملاحق في الدراسة العليا	حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور	»	٤٧٧		
٩٨	أن تعمل وزارة المعارف العمومية على تخفيض أجرة السيارات إلى الربع أثناء ذهاب الطلبة إلى مدارسهم	حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك	»	٤٧٨		

وزارة الداخلية

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٩٩	ترى اللجنة أن إصلاح أنظمة الأمن العام يكون من ناحيتين : (أ) من التشريعات واللوائح اللازمة التي تكفل استتباب الأمن . (ب) تنظيم العمل بحيث يصبح متمشيا مع حاجات المجتمع المصرى فى تطوره	لجنة المالية والجمارك	٩ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة الداخلية	٢٠٨	
١٠٠	ترغب اللجنة أن تبادر الحكومة إلى سن تشريع لتنظيم الهجرة الداخلية من جميع الوجوه تنظيما يراعى فيه التوفيق بين المحافظة على الحرية الفردية ، والمصلحة العامة .	»	»	»	٢١٠	
١٠١	ترجو اللجنة من قسم قضايا الحكومة أن ينجز مشروعات القوانين التى ترسل له حتى تتمكن البلاد من أن تسير بخطوات سريعة نحو الإصلاح	»	»	»	٢١٠	
١٠٢	تود اللجنة أن تبادر وزارة الداخلية إلى تطبيق قانون التسول وإذا احتاج الأمر إلى تعديل هذا القانون ليكون أثره سريعا فإن البرلمان لا يتأخر عن ذلك	»	»	»	٢١١	
١٠٣	ترغب اللجنة فى أن تعمل وزارة الداخلية على أن يقتصد ممثلوها فى المؤتمرات الخارجية فلا يتغالوا فى تصوير الامة المصرية بأنها مدمنة على المخدرات حفظا لسمعة البلاد	»	»	»	٢١١	
١٠٤	ترغب اللجنة فى أن يضاعف مكتب المخدرات مجهوداته للقضاء على المدمنين ومحاربة الإدمان حتى تبرا البلاد من هذه العلة الفتاكة	»	»	»	٢١١	
١٠٥	ترجو اللجنة أن تعطف وزارة الداخلية على معاونة الإدارة من حملة الاليسانس بأن تعمل على وضعهم فى الدرجة السادسة لمساواتهم بزملائهم الذين يعينون بالنيابة	»	»	»	٢١١	
١٠٦	ترجو اللجنة أن تعمل الوزارة على أن يحل عساكر البوليس الملبين بالقراءة والكتابة فى الأماكن التى تخلو من الحاليين من هذه الطائفة فى المستقبل	»	»	»	٢١٢	
١٠٧	ترجو اللجنة أن تعنى وزارة الداخلية بتصوير قوات البوليس التى تقوم بإجراءات فحص جوازات السفر حتى يتفق ذلك مع عهد الاستقلال	»	»	»	٢١٢	
١٠٨	ترى اللجنة أن تعمل الوزارة على أن ينشط مكتب حماية الآداب فى مصادرة الموالخير وأندية القمار وأن تستمر الحكومة فى تنفيذ قرار الوزارة السابقة من إيفاد بعثة للتخصص فى بعض العلوم والأعمال المتصلة بالآداب العامة	»	»	»	٢١٢	
١٠٩	ترى اللجنة أن تعنى وزارة الداخلية بتقرير سياسة ثابتة تسيير عليها فى إنشائها المراكز ورفعها البوليس	»	»	»	٢١٢	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
١١٠	تطلب اللجنة أن تضع الوزارة تشريعا يحتم على كل فرد من سكان البلاد أن يحمل تذكرة شخصية .	لجنة المالية والجمارك	٩ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة الداخلية	٢١٢	
١١١	ترى اللجنة أن جمع إدارتي المطبوعات والرخص تحت إشراف مدير واحد يترتب عليه زيادة في الاعتماد مع الفارق الكبير بين الإدارتين .	»	»	»	٢١٤	
١١٢	ترى اللجنة أن تعمل إدارة الكسوة بوزارة الداخلية على اختيار " ثوب الكعبة المشرفة " من المنسوجات التي لا يتغير لونها كما حدث في العام الماضي .	»	»	»	٢١٤	
١١٣	تود اللجنة أن يخصص من الاحتياطي العام مبلغ ٢٤٥,٠٠٠ ج.م. لمشروعات الإصلاح بالمجاز على أن يرد هذا المبلغ إلى الاحتياطي أولا بما يخص من اعتمادات إدارة الحج في ميزانية وزارة الداخلية لهذه المشروعات وذلك بواقع ٢٠,٠٠٠ ج.م. سنويا لغاية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م. وثانيا ما سوف يحصل من ضريبة الطرق التي تفرضها الحكومة المجزية بشرط أن يقل هذا المبلغ عن ٢٠,٠٠٠ ج.م. سنويا وذلك لغاية ٤٥,٠٠٠ ج.م. على أن تراعى وزارة المالية فتح حساب خاص بهذه العملية .	»	»	»	٢١٥	
١١٤	أن تتم وزارة الداخلية بإنجاز المشروعات التي أحالتها إلى قسم القضايا بتقديمها إلى البرلمان في أقرب وقت ممكن حتى تطمئن البلاد من ناحية الأمن العام .	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي	١٢ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٤٨		
١١٥	أن يعين معاونو الإدارة في الدرجة السادسة مع تذييتهم إذا نخبوا في الكشف الطبي على أن تطلب وزارة الداخلية المال اللازم لذلك .	حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا	»	٤٤٨		
١١٦	وضع تشريع لمحاكمة الوزراء حتى لا يطلب وزير من مرءوسه عملا يخالف القانون .	»	»	٤٤٨		
١١٧	أن تضع الحكومة نظاما ثابتا خاصا بالموظفين حتى يأمنوا على أنفسهم ولا يملك أي وزير أن يغير ويبدل فيه وبذلك تنظم الأمور وتستقيم الأعمال .	حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	»	٤٤٩		
١١٨	أن تعمل وزارة الداخلية على محو الأمية من عساكر البوليس .	»	»	٤٥٠		
١١٩	أن تعمل الحكومة على ضم التعليم الإلزامي إلى وزارة المعارف العمومية .	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى	»	٤٥٢		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبوطة	بالملاحق	
١٢٠	أن تكثرت وزارة الداخلية من إنشاء قطب البوليس في أنحاء القطر على أن يراعى في اختيار رؤساء هذه النقطة أن يكونوا متحلين بالصفات الطبية .	حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك	١٢ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٥٣		
١٢١	أن تعمل وزارة الداخلية على ألا يزيد عدد البلاد التابعة للنقطة الواحدة على خمسة بلاد .	»	»	٤٥٣		
١٢٢	أن تعمل وزارة الداخلية على أن تكون الدوريات في أنحاء القطر بالسيارات لا راجلة ولا راكبة .	»	»	٤٥٣		
١٢٣	أن تطلب وزارة الداخلية من مديري الأقاليم أن يقوموا بأنفسهم للإشراف على الإجراءات التي تتخذ لضبط الوقائع عند وقوعها .	»	»	٤٥٣		
١٢٤	أن تعمل وزارة الداخلية على أن تخصص مجنا خاصا للسجونيين السياسيين .	»	»	٤٥٣		

وزارة الصحة العمومية

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبوطة	بالملاحق	
١٢٥	إنشاء معامل خاصة لعمل الطعوم والأمصال لتقوم بحاجة البلاد (إجابة الوزارة)	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى	٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧	الخامسة ٥٩		أجابت الوزارة بأنها بدأت بتحقيق رغبة حضرة الشيخ المحترم ص ٨ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧
١٢٦	الاستغناء بقدر الإمكان عن استيراد الطلبات الخاصة بالأمصال السريعة التلف من الخارج لحين إنشاء معامل محلية (إجابة الوزارة)	الجنة المالية	٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧	الخامسة ٥٩ و ٦٠		
١٢٧	أن تعمل الوزارة على تشجيع الأطباء المصريين على الإقبال على وظائفها حتى تستطيع القيام بالأعباء العظيمة الملقاة على عاتقهم	لجنة المالية والجمارك	٣١ يولييه سنة ١٩٣٨			
١٢٨	أن تعمل الوزارة على وضع التدابير التي من شأنها أن تجعل الأطباء يقبلون على مزاولة أعمالهم الحرة في القرى	»	»			
١٢٩	ألا تسرع الوزارة في القيام ببعض المشاريع الخاصة بتحصين القرية قبل دراستها دراسة وافية من جميع الوجوه	»	»			
١٣٠	أن تخفف الوزارة الاعتماد الخاص بالآبار الارتوازية من ١٧٠,٠٠٠ ج.م إلى ٧٠,٠٠٠ ج.م	»	»			

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
١٣١	أن تتمهل الوزارة في بناء المستشفيات حتى يتوافر عدد الأطباء الكافي وحتى تتمكن ميزانية الدولة من تقرير الأطباء بالمستشفيات القائمة لكي تؤدي عملها على الوجه العلمي الصحيح المعقول	لجنة المالية والجوارك	٢٦ يولي سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة	٣٢٣	
١٣٢	أن تعمل الوزارة على تشجيع كل معمل محترم يقوم بتغذية البلاد بالمستحضرات الطبية والأمصال واللقاحات المتنوعة وألا تقف الوزارة من أصحاب تلك المعامل موقفا غير مشجع	»	»	»	٣٢٣	
١٣٣	وجوب تشديد الرقابة الفعلية على معاو في الصبغة ومعاينة من تظهر إدانته في معاملة سمغار الباعة والتجار بأشد أنواع العقوبات .	»	»	»	٣٢٣	
١٣٤	أن تقدم الوزارة مشروع ردم البرك بأسرع ما يمكن مع وجوب زيادة الاعتمادات الخاصة بدم البرك نظرا لما ينتج من النفع الصحي والاقتصادي	»	»	»	٣٢٣	
١٣٥	أن تدرج الوزارة مبلغ ٩٠٠ ج. م في الباب الأول لتعزيز الوظائف الدائمة في قسم المرافق القروية على أن يخفض هذا المبلغ من الباب الثالث (أعمال جديدة) بصفة منظور عدم صرفه لنقله إلى الباب الأول	»	»	»	٣٣١	
١٣٦	أن يزداد الاعتماد المخصص لدم البرك بند ٧ - إلى ١٢٢,٠٠٠ ج. م على أن تؤخذ هذه الزيادة من اعتماد عمليات المياه الصغيرة في القرى المدرج ضمن بند ١٠	»	»	»	٣٣٣	
١٣٧	أن يزداد الاعتماد الخاص بإصلاح دورات المياه المضرة بالصحة إلى ٢٠,٠٠٠ ج. م على أن يخضم الفرق من مبلغ ١٧٠,٠٠٠ ج. م المقدر في مشروع الميزانية لعمليات المياه الصغيرة في القرى تحت بند ١٠	»	»	»	٣٣٤	
١٣٨	أن تعد الوزارة المحطات الجوفية لبلاد الحياض في الوجه القبلي البعيدة عن مجرى النيل بعدا لا يجعلها تدخل في المستقبل ضمن نطاق المحطات الكبرى على أن تبدأ بتنفيذ مشروع إمداد القرى بالمياه الصالحة للشرب	»	»	»	٣٣٤	
١٣٩	أن تخفض الوزارة الاعتماد المدرج لعمليات المياه الصغيرة من ١٧٠,٠٠٠ ج. م إلى ٧٠,٠٠٠ ج. م	»	»	»	٣٣٤	
١٤٠	تعيين مدير المخازن بها من حملة شهادات الطب	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي	٢ أغسطس ١٩٣٨	ص ٦٦٢ مضبطة		
	أن ترافق الوزارة الأدوية المحضرة التي ترد من الخارج وتستعمل في مخازن الوزارة (إجابة الوزارة)	»	»	ص ٣٦٣		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
١٤٢	أن تقرر الوزارة لأطباء المستشفيات مكافأة مقابل عدم التصريح لهم بفتح عيادات خارجية خصوصا من كان منهم بالأرياف	حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك	٢ أغسطس سنة ١٩٣٨	٦٦٤		
١٤٣	أن تعمل الوزارة على رفع ضريبة الشاي حتى تحمي الأقلية الكبرى من الفلاحين من الإدمان عليه	»	»	٦٦٤		
١٤٤	إنشاء وزارة تسمى وزارة البلديات والمحالس القروية بدلا من بقائها مصلحة	»	»	٦٦٤		
١٤٥	أن تعمل الوزارة على ردم البرك الموجودة في مصر الوسطى	حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك	»	٦٦٥		
١٤٦	أن تبذل الوزارة جهدها في استبعاد الأدوية الجاهزة التي ترد من الخارج حتى يمكن مساعدة الصيادلة فيستفيد منهم المرضى بعلمهم وفهمهم	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم	»	٦٦٦		
١٤٧	ألا تسمح الوزارة بفتح ما يسمونه مخازن أدوية	»	»	٦٦٦		
١٤٨	أن تعمل الوزارة على جعل المرضات يمرض النساء وممرضين للرجال حتى تستقيم الأمور وتنظم الأعمال	»	»	٦٦٦		
١٤٩	أن تعين الوزارة بإلغاء وظيفة الممرضين في المستشفيات	»	»	٦٦٧		
١٥٠	أن تدعو الوزارة المجلس الاستشارى الصحى الذى تقرر إنشاؤه في أغسطس سنة ١٩٣٦ لبحث حالة البلاد الصحية التي تنذر بالخطر	»	»	٦٦٧		
١٥١	يرى أن من حق المجلس الصحى العالى بحث أبواب ميزانية الصحة بابا بابا قبل أن تقدم للبرلمان	»	٣ أغسطس سنة ١٩٣٨	٦٦٧		
١٥٢	ألا تضن الوزارة بالمال اللازم إذا رأت الاحتياج لاستشارة أحد رجال الطب العالمين كما يرى ألا تضن بالمال على بعض رجال الطب الأجانب كي يكونوا أعضاء بالمجلس الاستشارى	»	»	٦٦٧		
١٥٣	أن يتفرغ المفتشون الصحيون في مراكز القطر لأعمالهم مع التحريم عليهم فتح عيادات خارجية	حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك	»	٦٦٩		
١٥٤	أن تعمل الوزارة على تحسين القرية	»	»	٦٦٩		
١٥٥	أن تدخل الوزارة النور والماء في المستشفيات المختلفة وأن تعمل على فصل قسم السيدات عن قسم الرجال وأن تخصص لمرض الحمرة قسما بعيدا عن قسم الحميات وأن يوجد الثلج في المستشفيات وأن يعنى بملابس المرضى والمرضات	»	»	٦٦٩		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
١٥٦	أن تعمل الوزارة على استبدال الأسوار المقامة من الحصر في مستشفيات الحيات بأسوار خشبية	عوضه الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك	٢ أغسطس سنة ١٩٣٨	٦٦٩		
١٥٧	أن تعم الوزارة مراعاة الطفل في جميع أنحاء القطر على أن يوجد بها قسم لمكافحة وباء الدفتيريا وأن تشجع الجمهور على العناية بالأطفال بعمل مسابقات لهم	»	»	٦٦٩		
١٥٨	أن تعنى الوزارة باتخاذ الاحتياطات الكافية ضد الأمراض التي تنتشر صيفا وشتاء بصرف الأدوية الخاصة بالحيات في الصيف إلى مستشفياتها في أنحاء القطر وكذلك بصرف الأدوية الخاصة بحمى الإنفلونزا في الشتاء	»	»	٦٧٠		

وزارة الحقانية

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
١٥٩	أن تسير الحكومة في المسائل التي بدئ فيها إلى نهايتها حتى لا ينقض ما أكرم أمس وبذلك تستقر الأمور وتسير في مجراها الطبيعي	لجنة المالية والجمارك	٢٧ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة	٣٥٩	
١٦٠	أن تنفذ الحكومة كادر رجال القضاء الجديد في القريب العاجل	»	»	»	٣٦٠	
١٦١	زيادة مبلغ الخمسة آلاف الجنيه المنخفضة لتقابة المحامين الأهلين إلى خمسة عشر ألف جنيه	»	»	»	٣٦٠	
١٦٢	أن تعمل الوزارة على تحسين حالة المحضرين وزيادة عددهم	»	»	»	٣٦٠	
١٦٣	أن تعمل وزارة الحقانية على إعادة وظيفة قاضي التحقيق في قضايا الجنائيات في القريب العاجل والبحث في إعادة النظر في قضايا الجنائيات التي يكون الحكم فيها صدر بالأغلبية	»	»	»	٣٦١	
١٦٤	أن تقدم الوزارة بطلب فتح اعتماد لإنشاء وظائف خبراء موظفين أمام المحاكم الأهلية وخبراء حاسبين للمجالس الحسبية	»	»	»	٣٦٢	
١٦٥	أن تعنى وزارة الحقانية بتقرير فائدة للبالغ المودعة بخزائن المحاكم الأهلية والشرعية على قاعدة ٢ / لأصحابها	»	»	»	٣٦٢	
١٦٦	أن تعمل وزارة الحقانية على توفير مكثرتي مساعد وسيرتبع على ذلك تخفيض ٦١٢ ج ٢٠ - أجابت الوزارة أمام اللجنة	»	»	»	٣٦٣	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة بالمضبطة بالملحق	ملاحظات
١٦٧	أن تعمل وزارة الحقانية على مساواة موظفي المحاكم المختلفة بمناظر موظفي وزارات الحكومة ومصالحها بما يحقق المصلحة العامة	لجنة المالية والجوارك	٢٧ يولي سنة ١٩٣٨	٣٦٣ تقرير اللجنة	
١٦٨	أن تعنى وزارة الحقانية بحضورات المحامين لدى المحاكم الأهلية تقديرًا لمالهم من الشأن في خدمة العدالة بأن تساهم في صندوق المعاشات والإمانات الخاصة بهم حتى يتم إنشاء هذا الصندوق — — أجابت الوزارة أمام اللجنة	»	»	٣٦٥ »	
١٦٩	أن تلغى الوزارة الرسوم القضائية تخفيفًا عن كاهل المتقاضين أو على الأقل تخفيضها	حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك	٢ أغسطس سنة ١٩٣٨	مضبطة ٣٣٠ ٦٨٠	
١٧٠	أن تعمل الوزارة على تعيين الخبراء الموظفين من خريجي مدارس التجارة والزراعة والتوسع في هذا النظام	»	»	٦٨١	
١٧١	أن تعنى الحكومة بإنشاء دور لائقة بالمحاكم	»	»	٦٨١	
١٧٢	أن تدفع وزارة المالية لوزارة الحقانية مبلغ ٢٠٠٠ ج. م. حتى يمكن أن يجتمع دور العدالة بشين الكوم في مكان لائق بها	»	»	٦٨١	
١٧٣	أن يعمل وزير الحقانية على تخفيف الإجراءات التعسفية المرهقة المتبعة في إجراءات القضايا المختلفة	حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد السيد إبراهيم غنيمة	»	٦٨٢	
١٧٤	أن يضم وزير الحقانية إلى لجنة تعديل القوانين كبار رجال الإدارة وبعض كبار الأعيان المتنورين	»	»	٦٨٢	
١٧٥	أن تنشئ الوزارة قلمًا للنسخ في كل المحاكم للقضايا المدنية وقضايا الجنتح لتلخيص القضايا قبل جلسة المرافعة	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حبيب محمد الجندي	»	ص ٦٨٣	
١٧٦	أن تعمل الوزارة على إصلاح القضاء بمصر وذلك بعدم إدخال نظام القاضي المفرد	»	»	ص ٦٨٣	
١٧٧	أن توسع الوزارة احتضار لجنة المراقبة القضائية حتى يمكن أن تقوم بالتفتيش على القضاة ومعرفة قدرتهم وكفائهم	»	»	ص ٦٨٣	
١٧٨	إنشاء محكمة نقض شرعية بالاعتمادات التي خفضت من تكاليف إنشاء محكمة شين الكوم والمخيا الشرعيتين	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عابن الجمل	»	ص ٦٨٥	
١٧٩	أن تعمل الوزارة على عمل أمثان مسابقات للوظائف الخالية بالوزارة بين حاملي العالمية وشهادة التخصص والقضاء الشرعي إذ أن المسابقات لها قيمتها العلمية	»	»	ص ٦٨٧	
١٨٠	أن يختار وزير الحقانية قاضيا من القضاة الشرعيين لإدارة المحاكم الشرعية	»	»	ص ٦٨٧	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدأ الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
١٨١	أن تعمل الوزارة على إلغاء لجنة تنازع الاختصاص إذ أنها تعمل بغير وجه حق وتفصل في شؤون ليست من اختصاصاتها ووجودها غير قانوني (إجابة الوزارة)	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل	٣ أغسطس سنة ١٩٣٨	٦٨٨		
١٨٢	يرى أنه إذا كان من المحتم وجود لجنة تنازع الاختصاص فيجب أن يستصدر مرسوم بقانون بتشكيلها (إجابة الوزارة)	»	»	٦٨٨		
١٨٣	يرى توفيراً لمالية الدولة إلغاء قسم قضايا وزارة الحفانية إذ لا حاجة لوجوده	»	»	٦٨٨		
١٨٤	أن يعمل وزير الحفانية على تسهيل الإجراءات المتبعة في المحاكم حتى تصل الحقوق إلى أربابها بسهولة (إجابة الوزارة)	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر	»	٦٨٩		
١٨٥	أن تعمل وزارة الحفانية على توحيد الرسوم في المحاكم المختلفة والأهلية والشرعية وتسوية رجال القضاء في هذه المحاكم المختلفة (إجابة الوزارة)	»	»	٦٨٩		
١٨٦	سرعة تنفيذ مشروع تحسين حال رجال القضاء الأهلي	حضرة صاحب السعادة سليمان السيد سليمان باشا	١٤ يونيو سنة ١٩٣٨	٢٦٩		مضبطة ١٣ ص ٤
١٨٧	توسيع اختصاص قضاة المجالس الحسبية حتى يتمكنوا من محاسبة الأوصياء رحمة بالقصر	حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك	٣ أغسطس سنة ١٩٣٨	٦٨١		

وزارة الأشغال العمومية

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدأ الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
١٨٨	ترغب اللجنة أن تبحث الوزارة عند تحضير ميزانية العام القادم في الباب الأول (المساكن والأجر والمرتبات) إذ ترى اللجنة أن نست وظائف مدير عموم بمصلحة الري ربما تكون أكثر من حاجة العمل الحقيقية وترجو إعادة النظر في هذه الوظائف العليا	لجنة المالية والجمارك	١٧ يوليو سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة الأشغال العمومية	٢٨٣	
١٨٩	ترجو اللجنة أن تضع الوزارة كادراً لرجال الري يتناسب مع أهمية الأعمال المنوطة بهم والمشاق التي يتكبدونها	»	»	»	٢٨٣	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصحيفة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
١٩٠	ترحب اللجنة بزيادة الاعتمادات لمشروعات الري والصرف وترجو أن تنشط الوزارة فيما يعود على البلاد بالرخاء وزيادة الثروة	لجنة المالية والجمارك	١٧ يولييه سنة ١٩٣٨	٢٨٣	قرار اللجنة عن ميزانية وزارة الأشغال السورية	
١٩١	ترى اللجنة أن تربط ميزانية المباني الجديدة على رقم ثابت لا يتجاوز لبضع سنوات حتى توزع الأعمال الجديدة بين مصالح الحكومة المختلفة داخل حدود هذا الرقم لتتمكن الوزارة من مقاومة ضغط مصالح الحكومة المختلفة عليها بالإسراع بإنشاء أكبر عدد ممكن من المباني	»	»	٢٨٤	»	
١٩٢	ترى اللجنة أن أهم قسم يجب التوسع فيه ما يخص بإنشاء المستشفيات القروية لشدة الحاجة إليها	»	»	٢٨٤	»	
١٩٣	أن تبحث الوزارة موضوع التوسع في الإيجار بدل البناء الجديد إذا تيسر ذلك	»	»	٢٨٤	»	
١٩٤	تشدد اللجنة في ضرورة ربط المقتر للباب الثالث "الأعمال الجديدة" على رقم ثابت لبضع سنين	»	»	٢٨٤	»	
١٩٥	أن تراعى الوزارة ربط تقديرات الأعمال الجديدة في السنوات العشر المقبلة على أساس ٦٠٠,٠٠٠ ج.م فقط كما أنها ترى أنه من الميسور عمل ذلك أيضا في ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية	»	»	٢٨٤ و ٢٨٥	»	
١٩٦	ترى اللجنة ضرورة عرض مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج.م المخصصة لإنشاء ٥٠ مجموعة مساكن العمال على البرلمان مفصلا قبل السير فيه	»	»	٢٨٥	»	
١٩٧	أن تعنى الحكومة بميزانية مصلحة التنظيم لتضاعف عنايتها بمدينة القاهرة	»	»	٢٨٥	»	
١٩٨	أن تسارع الوزارة بعد أن زالت الامتيازات الاجنبية باستصدار تشريع يقضى بتزع ملكية الأراضي لشق الشوارع الجديدة	»	»	٢٨٥	»	
١٩٩	أن تعمل الوزارة على إعادة بيع قدر من أراضيها على جوانب الشوارع فتعوض بذلك جانبا من النفقات التي تنفق في هذا الشأن	»	»	٢٨٥	»	
٢٠٠	تستطيع الوزارة أن تسترط إقامة مبان حسة التنسيق على الأراضي التي تبيعها	»	»	٢٨٥	»	
٢٠١	أن تعنى وزارة الأشغال بإنجاز ما يقوم المقاولون القائمون بعمل المصارف	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي	١٩ يولييه سنة ١٩٣٨	٥٣٨	»	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٢٠٢	أن تعمل الوزارة على تنظيم المرور بمدخل القاهرة من ناحية شارع شبرا من جهة مديرية القليوبية	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي	١٩ يولييه سنة ١٩٣٨	٥٣٨		
٢٠٣	أن تعمل وزارة الأشغال على تحويل رى الجزيرة الشقراء والأقواز والمسائنة والمطف إلى رى صيفى	حضرة الشيخ المحترم سيد مكرم بك	»	٥٣٨		
٢٠٤	أن تعمل الوزارة على استعمال النقي الذى تمت إقامته سنة ١٩٢٧ فى جهة شبرا	حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي	»	٥٣٨		
	(إجابة الوزارة)			٥٣٨		
٢٠٥	أن تعمل وزارة الأشغال "طابق حجز" عند عزبة كركور	حضرة الشيخ المحترم سيد مكرم بك	»	٥٣٨		
٢٠٦	يرجع من الوزارة عمل كوبرى على مصرف ناحية الأقواز	حضرة الشيخ المحترم سيد مكرم بك	»	٥٣٨		
٢٠٧	أن تشترك وزارة الأشغال مع وزارة الزراعة حتى تستطعا تعديل نظام المناوبات بما يتفق وصالح الزراعة	حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك	»	٥٣٩		
٢٠٨	أن يعمل الوزراء ووكلاء الوزارات على الاتصال بالفلاح لكى يقفوا على ما يزيل أسباب شكواه	حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك	»	٥٣٩		
٢٠٩	أن تستدعى وزارة الأشغال ثلاثة خبراء من خيار المهندسين المقاولين فى الهند ليدوا آراءهم فى إنشاء قناطر محمد على	حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك	»	٢٧ ص ٥٤٣		
٢١٠	ترى اللجنة أن تستدعى وزارة الأشغال ثلاثة خبراء عالميين اختصاصيين لمعانة الشروخ والطرق التى اتبعتها الوزارة فى معالجتها حتى يمكن أن يضمن سلامة القناطر حالا ومستقبلا لكى تؤدي المأمورية التى أقيمت من أجلها	لجنة المالية والجمارك فى كلام حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	»	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة الأشغال العمومية ص ٥٤٣		
٢١١	أن تستعوض وزارة الأشغال بحجر الجرانيت بدل الخرسانة غير المسلحة فى منشأتها	حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	»	٢٧ ص ٥٤٤		
٢١٢	أن تقدم الوزارة لمجلس الشيوخ محاضر أعمال اللجنة التى تكونت لوضع التصميم لقناطر محمد على	حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	»	٢٧ ص ٥٤٤		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
٢١٣	أن تعمل الوزارة بما قرره لجنة المالية والجمارك بالمجلس مع تعديل بسيط وذلك بطلب الخبراء حالا وأن يكونوا في مصر بمجرد « انحصار الماء » حتى لا تتكلف الميزانية مصاريف باهظة ولتجنب أى تعديل رئيسى في التصميم	حضرة الشيخ المحترم وهيب بك دوس	١٩ يولييه سنة ١٩٣٨	٥٤٤		
٢١٤	أن تعنى وزارة الأشغال بالقري المجاورة للعاصمة والمعلودة من ضواحيها	حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثه بك	٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨	٢٨ ٥		
٢١٥	يرجو من مصلحة التنظيم أن تعامل شبرا كما تعامل بلدة إمبابة بضمها إلى مصلحة تنظيم القاهرة	حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك	»	٥٥٩		
٢١٦	يرجو من وزارة الأشغال العمل على إيجاد كوبرى على تربة الباسوسية أمام بلدة شلقان تصلها ببلدة الحارس	»	»	٥٥٩		
٢١٧	أن تسمح الوزارات لكبار موظفيها وصغارهم في إبداء آرائهم بشجاعة وحرية لتستفيد البلاد بآراء جميع أبنائها كما تسمح بذلك وزارة الأشغال	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس	»	٥٥٩		
٢١٨	أن تعمل الحكومة على انتداب خبراء لإخصائين لفحص قناطر محمد علي فحصا دقيقا من جميع الوجوه (إجابة الوزارة)	حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا	»	٥٦٤		
٢١٩	أن يعطى إقليم الفيوم نصيبه من الماء كثيره من أقاليم القطر	حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك	»	٥٦٤		
٢٢٠	أن تضم مصلحة الري لوزارة الزراعة بدلا من وزارة الأشغال	»	»	٥٦٥		
٢٢١	أن تعمل مصلحة التنظيم على فتح الشوارع الكبيرة التي اعتمد لها في برلمان سنة ١٩٣٧ مبالغ خاصة في القاهرة	»	»	٥٦٥		
٢٢٢	أن تزيد وزارة الأشغال مبلغ ١٥٠ ألف جنيه المخصص لقناطر إسنا إلى مائة ألف جنيه	حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثه بك	»	٥٦٥		
٢٢٣	أن تدرج وزارة الأشغال مبلغا كبيرا في ميزانيتها في العام القادم ليتسنى لها أن تسير بخطى واسعة في سبيل تحسين الصرف في الجزء القليل من مديريات الجيزة وبني سويف والمنيا	»	»	٢٨ ٥٦٦		
٢٢٤	أن تعمل وزارة الأشغال على إصلاح لائحة الترع والجسور لكي تتفق مع حالة التطور التي وصلت إليه البلاد	»	»	٥٦٦		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
٢٢٥	أن تضع مصلحة التنظيم تشريعا يقضى بترع ملكية الحى بأكمله إذا أريد تنظيمه وشق شوارع فيه كما هو متبع في البلاد الأجنبية (إجابة الوزارة)	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر	٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨	٥٧٣		
٢٢٦	أن تعنى وزارة الأشغال بمراقبة المناطق المحترم عليها زراعة الأرز	»	»	٥٧٣		
٢٢٧	أن تضع وزارة الأشغال تشريعا يحترم على المزارعين الذين تقع أراضيهم عند بداية الترع وأوساطها ان يرووا أراضيهم إلا في الدور الذي خصص لهم حتى يستفيد أصحاب الأرياف الواقعة في نهاية الترع (إجابة الوزارة)	»	»	٥٧٦		
٢٢٨	أن تضع وزارة الأشغال تشريعا يحترم على الملاك زراعة الأرز في المناطق التي حرمتها وزارة الأشغال العمومية	»	»	٥٧٦		
٢٢٩	أن تعمل مصلحة المجارى على توصيل المجارى لسكان حى منيل الروضة بالقسم الحديد من مستشفى قصر العيني الموجود في هذه الجزيرة (إجابة الوزارة)	حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك	٢٨	٥٧٧		
٢٣٠	أن تعمل وزارة الأشغال على إدخال النور في منطقة منيل الروضة	»	»	٥٧٧		
٢٣١	أن تعمل مصلحة التنظيم على زيادة اتساع الشارع الممتد على البحر من كوبرى عباس إلى كوبرى الخديو إسماعيل لأهميته	»	»	٥٧٧		
٢٣٢	ألا تصدر وزارة الأشغال المرسوم الخاص بضم وراق العرب ووراق الحضرة وبشتيل والبراجيل إلى تنظيم القاهرة (إجابة الوزارة)	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفضل الجيزاوى	»	٥٧٧		
٢٣٣	أن تتقدم الحكومة في أول الدورة المقبلة باعتماد إضافي أو تدرج في الميزانية القادمة مبلغا للشروع جديا في تقوية قناطر إسماعيلية	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي	١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨	٧٣٨		
٢٣٤	أن تتخذ الوزارة العدة لتقوية قناطر إسماعيلية ابتداء من الدورة القادمة أو على الأكثر السنة المالية المقبلة	»	»	٧٣٨		
٢٣٥	أن تعنى مصلحة التنظيم كل العناية بالأحياء الوطنية وفتح الشوارع الواسعة فيها حتى يتمتع بالنور والهواء	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس	٢٩ يولييه سنة ١٩٣٨	٦٢٣		
٢٣٦	وضع سياسة ثابتة لوزارة الأشغال، وذلك بتشكيل لجنة فنية بها من الرجال المستوئين عن العمل الفني بالوزارة حتى لا تتأثر سياستها بتغيير الوزراء	حضرة الشيخ المحترم عبدالستار الباسل بك	٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨	٥٦٦		

وزارة الزراعة

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبوطة	بالمحقق	
٢٣٧	أن تعمل الحكومة على تشجيع العلماء الفنيين في مصر وبخاصة المصريين لأن مددهم كاف ومتوفر فإذا تم إنصافهم بوضع "كادر" خاص بهم أسوة بأمثالهم في المصالح الأخرى أقبل الفنيون منهم على وزارة الزراعة وأتقنوا أحسن إنتاج	لجنة الزراعة حضرة الشيخ المحترم كامل ابراهيم بك	٦ يولييه سنة ١٩٣٨	٣٩٩		
٢٣٨	أن تعمل الحكومة على زيادة الفنيين في أقسام وزارة الزراعة المختلفة	"	"	٣٩٩		
٢٣٩	أن تكون وزارة الزراعة على اتصال دائم بوزارة الأشغال لكي يعملوا معاً على تغيير نظام (المتاويات) الذي لا يتفق مع العصر الحاضر ولا مع حالة التطور التي وصلت إليها البلاد	حضرة الشيخ المحترم محمد ملوى الجزار بك	"	٤٠١		
٢٤٠	أن تعمل وزارة الزراعة على إيجاد "طلوقة" من كل نوع من أنواع المواشى حتى يمكن بذلك أن يتحسن نسل هذه المواشى وأن يتم ذلك في مراكز القطر	"	"	٤٠١		
٢٤١	أن تمنى وزارة الزراعة بالقيام الخاصة بتبشير الجنائين حتى يكون الثمار في مأمن من التلف	"	"	٤٠٢		
٢٤٢	يرجو من الوزارة أن تجعل التبشير بالجنان	"	"	٤٠١		
٢٤٣	أن تعمل وزارة الزراعة على إصلاح نظام الجنائيات حتى لا يقع على أصحاب الجنائين ضرر من نظامها الحالي	"	"	٤٠٢		
٢٤٤	أن تكلف الحكومة وزراءنا المفوضين والمحققين الزراعيين التحري والاستقصاء عما تعمله الدول المختلفة في مقاومة الآفات الزراعية	حضرة الشيخ المحترم الاستاذ حسن عبد القادر	"	٤٠٢		
٢٤٥	أن تعرض وزارة الزراعة منتجاتها مثل المربية والجن والزيت السرج والمشمش وغيرها في السوق لينتفع بها الجمهور	"	"	٤٠٢		
٢٤٦	أن تتبع وزارة الزراعة الفرصة لتعلمين العاملين في الاتجار بمنتجاتها	"	"	٤٠٢		
٢٤٧	أن تعمل الحكومة على تشجيع وزارة الزراعة بالمال الكافي لتمكين من توظيف الفنيين بها ولتقوم بالأعباء الهامة الملقاة على عاتقها	حضرة الشيخ المحترم عبدالسلام عبد الغفار بك	"	٤٠٢		

رقم متسلسل	ملخص الرضبة	مبدئي الرغبة	الجلسة التي أبليت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٢٤٨	أن تعمل الحكومة على ضم مصلحة الأملاك إلى وزارة الزراعة كي تشرف على زراعة ما بها من الأطنان على أن تشرف أيضا على إدارة زراعة وزارة الأوقاف	حضرة الشيخ المجترم عبد السلام عبد الغفار بك	٦ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٠٣		
٢٤٩	أن تعمل الحكومة على أخذ رأى وزارة الزراعة في جفر المصارف	»	»	٤٠٣		
٢٥٠	أن تصرف وزارة الزراعة تقاوى القمح للزارعين مع إشرافها على التفاتيش الزراعية	حضرة الشيخ المجترم صلاح الدين الشواربي بك	»	٤٠٣		
٢٥١	أن تبحث وزارة الزراعة عن علاج لإبادة "الدوار" الذي يصيب الذرة	»	»	٤٠٣		
٢٥٢	أن يعمل قسم النباتات بوزارة الزراعة لاستنباط أنواع جديدة وجيدة لبساق المحاصيل الرئيسية كما قامت بذلك في محاصيل القطن والقمح والذرة	لجنة المالية والجمارك	»	تقرير لجنة الزراعة	٢٠٠	
٢٥٣	أن تكثروا وزارة الزراعة من البذور الجيدة حتى تفي بحاجة الزراعة على أن تكون بأسعار معتدلة	»	»	»	٢٠٠	
٢٥٤	أن تهتم وزارة الزراعة بإنشاء صوامع لحفظ الحبوب حتى لا يصيبها التلف من التعرض للجو وسوء التخزين	»	»	»	٢٠٠	
٢٥٥	يتعاون موظفو الزراعة الفنيون والإداريون في العمل لإرشاد الفلاح فتعم الفائدة التي ترجوها البلاد من عملهم	»	»	»	٢٠٠	
٢٥٦	أن تعمل الحكومة عند تنفيذ الميزانية على توخي الاقتصاد في قسم النقل الميكانيكي بوضع قواعد للسير عليها حتى يتحقق الاقتصاد المطلوب ويظهر أثره في الحساب الختامي للسنوات المقبلة	لجنة المالية والجمارك	٧ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة المواصلات	٢٣٠	
٢٥٧	رصد مصروفات السيارات التابعة لكل وزارة في بند واحد خاص في ميزانية كل منها كما هو الحال في وزارة المواصلات	»	»	»	٢٣٠	
٢٥٨	أن تعمل الحكومة على وضع سياسة واضحة بشأن النقل الميكانيكي على الطرق الزراعية تجمع بين حماية إيرادات السكة الحديدية وبين عدم عرقلة التقدم الاقتصادي	»	»	»	٢٣٠	
٢٥٩	أن تنشئ وزارة المواصلات مجلسا للنقل بالوزارة على أن يضم فيه بعض ممثلين للنقل العام والخاص مع ممثل الحكومة	»	»	»	٢٣١	
٢٦٠	تقترح اللجنة على وزارة المواصلات أن يستثمر الرصيد المتبقي في صندوق التوفير كما أشارت بذلك مصلحة البريد	»	»	»	٢٣٢	

متسلسل	ملخص الرغبة	ميدى الرغبة	الجلسة التي أبدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
٢٦١	أن تعمل مصلحة البريد على التبكير في توزيع برده الصباح لها في ذلك من الفوائد المحققة	لجنة المالية والجمارك	٧ يولييه سنة ٢٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة المواصلات	٢٣٣	
٢٦٢	أن تنشئ مصلحة المواني والميناء في ميزانية الدولة المقبلة قسما لمراقبة البواخر من الوجهة الفنية طبقا لمعاينة "ملاية الأبراج وخطوط الشحن" التي اشتركت فيها الحكومة المصرية	"	"	"	٢٣٥	
٢٦٣	ترى اللجنة أن تتعاون مصلحة السكة الحديدية مع وزارة الأشغال للعمل على رفع شأن ميناء السويس	"	"	"	٢٣٥	
٢٦٤	ترجو اللجنة ألا ترضى وزارة المالية بالاعتمادات المطلوبة لصيانة الكبارى والطرق لها من خطورة	"	"	"	٢٣٦	
٢٦٥	تأمل اللجنة أن تعيد الوزارة النظر في توزيع الدرجات المخصصة لمهندسي مصلحة الطرق والكبارى إذ أن عدد الدرجات الخامسة والسادسة الخاصة بهذه المصلحة لا تتفق مع المهام التي يقومون بها	"	"	"	٢٣٦	
٢٦٦	ضرورة العمل على توسيع وتحسين مداخيل الطرق حول مدينة القاهرة	"	"	"	٢٣٧، ٢٣٦	
٢٦٧	أن تعمل وزارة المواصلات على إنشاء مواصلات بين القرى والعزب حتى يمكن أن تربط بعضها ببعض	حضره الشيخ المحترم محمد ملوى الجزار بك	١٣ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٨٣ ص ٢٥		
٢٦٨	أن تعمل الوزارة على رصف الشوارع بالحرسانة المسلحة بدل حجر المكادام	"	"	"	٤٨٣	
٢٦٩	أن تمنح الوزارة بالطرق الزراعية للاستفادة منها في زمن الحرب والسلم على السواء	"	"	"	٤٨٣	
٢٧٠	أن تعمل الوزارة على أن يدفع كل الموظفين خريبة للسيارات التي يستخدمونها	"	"	"	٤٨٣	

وزارة الحربية والبحرية

رقم متسلسل	ملخص الرقبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٢٧١	أن تعيد الوزارة النظر لزيادة مدة الدراسة بالكلية الحربية حتى يرتفع مستوى التعلم اللائق بالجيش	لجنة المالية والجمارك	٧ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة الحربية والبحرية	٢٠٥	
٢٧٢	تأمل اللجنة أن تكون مدة الدراسة بمدرسة الهندسة العسكرية سنة واحدة إذا كان الطلبة من حملة دبلوم الورش الصناعية وكان التعليم مقصوراً على التخصص	»	١٠ يولييه سنة ١٩٣٨		٢٠٦	
٢٧٣	ترى اللجنة أن أكثر الطائرات الموجودة الآن ليست مجهزة بالمنايع ولا بأجهزة اللاسلكى فيجب أن تراعى الوزارة هذا النقص فيما يحد من الطائرات المطلوبة	»	»		٢٠٦	
٢٧٤	ترغب اللجنة في أن توفد وزارة الحربية والبحرية نخبة من المهندسين الميكانيكيين في بعثة للحصول على شهادة هندسة الطيران	»	»		٢٠٦	
٢٧٥	ترى اللجنة أن تتوسع الوزارة في ورش الإصلاح حتى تستطيع أن تستغنى عن الإصلاحات التي تجرى في إنجلترا وغيرها	»	»		٢٠٦	
٢٧٦	ترغب اللجنة في أن تبادر الوزارة إلى إقامة مصانع للذخيرة والأسلحة الصغيرة حتى لا تفاجئنا الطوارئ بانقطاع الذخيرة من الخارج	»	»		٢٠٧	
٢٧٧	تطلب اللجنة من وزارة الحربية والبحرية الإصرار في الحصول على الأسلحة والذخائر الكافية من أية جهة سواء كان ذلك من إنجلترا أو من غيرها	»	»		٢٠٧	
٢٧٨	ترغب اللجنة في أن تعيد الوزارة النظر في الدرجات العسكرية الكبيرة والمرتبات المخصصة لها لتخفيف أعبائها عن طاق الخزانة حتى يمكن التوسع المنشود في قوة الجيش	»	»		٢٠٧	
٢٧٩	توجه اللجنة نظر وزارة الحربية والبحرية إلى ما ينبغي من التوفيق بين ما تقتضيه المصلحة العامة وما تتحمله خزانة الدولة حتى يمكن السير في المستقبل على أسس سليمة منتظمة	»	»		٢٠٧	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أبدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٢٨٠	أن تأخذ وزارة الحربية والبحرية في التجنيد بما يناسبنا من نظام الأمم التي تماثلنا وأن تسير بخطى تتفق وحياتنا ومصالحنا وخلقتنا	حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك	١٢ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٣٥		
٢٨١	أن تعمل الحكومة على أن تكون جميع الطبقات المصرية متساوية في التجنيد لا باعتباره واجبا فحسب بل على أن يكون شرفا يتسابق إليه الغنى قبل الفقير	حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك	»	٤٣٦		
٢٨٢	أن تعمل الحكومة على تشجيع الطيران المدني حتى يمكن أن يقوم بمساعدة الطيران الحربى إذا وقعت حرب	»	»	٤٣٧		
٢٨٣	أن تكون لوزارة الحربية والبحرية سياسة ثابتة لا يملك أى وزير أن يغيرها على أن تتفق والأمانى القومية والمثل العليا	»	»	٤٣٧		
٢٨٤	أن تصدر الحكومة قانونا بإلغاء البديل العسكرى	»	»	٤٣٧		
٢٨٥	أن تمتنع الحكومة عن دفع الإغاثة السنوية للسودان إذ أنه ليس في نصوص المعاهدة ما يحتم دفعه	»	»	٤٣٧		
٢٨٦	ألا تتسرع الحكومة في إبلاغ عدد الجيش إلى ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف جندي الآن مهما كانت الحالة الدولية في اضطراب	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر	١٢ يولييه سنة ١٩٣٨	٤٣٨	٦	
٢٨٧	أن تقوم الحكومة بتعليم الخفرء في القرى والمدن إجادة الرماية حتى يمكن الانتفاع بهم في الجيش عند الضرورة	»	»	٤٣٩		
٢٨٨	مطالبة الحكومة بنبث الروح العسكرية في البلاد وتقوية روح الكرامة فيها وإعداد جيش إقليمي يخروط فيه القادرون على الدفاع بطريق التطوع لا بطريق الإيجاب في أنحاء البلاد	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى	٢٤ ماي سنة ١٩٣٨	١٦٤		وزارة الحربية والبحرية
٢٨٩	تلح اللجنة في وجوب استئناف المفاوضات بإلغاء صندوق الدين راجية أن تكون نتيجتها محققة لآمال البلاد في هذا الشأن	لجنة المالية والجمارك	٢٣ يولييه سنة ١٩٣٨	٢٩٩	تقرير اللجنة	
٢٩٠	تعنى الحكومة بالبت سريعا في أن تدفع مصلحة السكة الحديدية للمصالح الحكومية الأخرى قيمة الخدمات التي تؤديها هذه المصالح وأن تدفع هذه المصالح قيمة الخدمات التي تؤديها لها هذه المصلحة حتى لا يستمر الأمر معلقا ويمكن معرفة حساب الأرباح والخسائر لهذه المصلحة على أسس حسابية سليمة	»	١٧ يولييه سنة ١٩٣٨	٣١١	تقرير اللجنة عن ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات	
٢٩١	وترجو اللجنة أن تسير مصلحة السكة الحديدية بخطوات واسعة في طريق التقدم والتيسير لكل ما يطلبه الجمهور من خدمات	»	»	٣١٣	»	

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبوطة	بالمحق	
٢٩٢	أن توجه المصلحة عنايتها إلى وضع نظام يمكن الأهالي من القيام برحلات لمدة أسبوع أو عشرة أيام أو ١٥ يوما بأجور مخفضة كما هو متبع في إنجلترا	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس	٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨	٦١٣		
٢٩٣	أن تدرس المصلحة النظم المتبعة في الخارج حتى يمكن تحسين إيرادات المصلحة كغيرها في البلاد الأجنبية	»	»	٦١٣		
٢٩٤	أن تعمل مصلحة التليفونات على أن تبدأ فرصة تخفيض المكالمات التليفونية ابتداء من الساعة الخامسة أو السادسة بدلا من الساعة الثامنة	»	»	٦١٣		
٢٩٥	أن تخفض مصلحة التليفونات عدد الدقائق في كل عمادة حتى يمكن أن يتكلم أكبر عدد ممكن من الأهالي	»	»	٦١٣		
٢٩٦	أن تعمل مصلحة التليفونات على جعل قيمة الاشتراك السنوي للتليفون مبلغ ٤ جنيهات لكل ألف كلمة بدلا من ثمانية جنيهات لكل ٢٠٠٠ كلمة	»	»	٦١٣		
٢٩٧	أن تعمل مصلحة السكة الحديدية على تخفيض أجور السفر إلى ما يمثل أجور السيارات التي تنافسها	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر	»	٦١٣		
٢٩٨	أن تبدل المصلحة سياستها الحالية بسياسة أخرى تكون موضع رعاية ورعاية من القاعين بها	»	»	٦١٣		
	(إجابة الوزارة)					
٢٩٩	أن تنشئ المصلحة محطات على شكل أكشاك مبدئيا حتى إذا نجحت هذه التجربة حوّلها إلى محطات ثابتة	حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك	»	٦١٤		
٣٠٠	أن تخفض المصلحة أجور الركاب كما خفضت أجور البضائع ...	»	»	٦١٤		
٣٠١	أن تعنى المصلحة بتنظيف مراحيض وأرضية عربات الدرجة الثالثة بتطهيرها وغسلها بخامض الفينيك مع تنظيف زجاج العربات والتفتيش على فرائش القطاران بالمعناية بتنظيف عربات الدرجة الأولى	»	»	٦١٤		
٣٠٢	أن تزيد الحكومة مادة مكررة ٢٧ ينص فيها على تكوين مال احتياطي للجامع الأزهر من زيادة إيراداته على مصروفاته في كل عام	لجنة المالية والجمارك	١٨ يولييه سنة ١٩٣٨	٥٢١		
٣٠٣	أن يصرف مبلغ من المال الاحتياطي للأزهر بقوار من المجلس الأعلى بعد موافقة وزارة المالية وذلك للانتفاع به وقت الحاجة	»	»	٥٢١		
٣٠٤	أن تفرض إدارة المعاهد الدينية على الطلبة تقديم الرسالة لكل طالب يدخل الامتحان النهائي	حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد	»	٥٢٢		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٣٠٥	ألا تكلف إدارة المعاهد الدينية الطلبة بتقديم رسالتين	حضرة الشيخ المحترم الاستاذ يوسف أحمد الجندى	١٨ يولييه سنة ١٩٣٨	٥٢٢		
٣٠٦	أن تعنى وزارة التربية والتعليم بطائفة الأدباء المعروفين بالأشتغال بالقسم الأدبي (إحياء الآداب العربية) وهم معتبرون بين العمال باليومية مما لا يتفق لا مع مركزهم الأدبي ولا مع عملهم الخطير (أجابت الوزارة أمام اللجنة) .	لجنة المالية والجمارك	٣٠ يولييه سنة ١٩٣٨	تقرير اللجنة	٣٢٠ و ٣٢١	
٣٠٧	أن يعنى وزير التربية والتعليم بالمقترحات التي تقدم بها حضرة صاحب العزة الدكتور منصور فهمى بك مدير دار الكتب أو مقترحات اللجنة وبخاصة ما هو خاص منها بالقسم الأدبي وموظفيه وكل ما هو متعلق بالطباعة وإحياء التراث العربي القديم ومشجعات الفكر العربي الحديثة	»	»	»	٣٢١	
٣٠٨	قيام دار الكتب المصرية كل عام بترجمة مقدار من الكتب القيمة التي تصدر باللغات الأجنبية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم أخلاقية أم أدبية أم سياسية أم غيرها من العلوم النافعة	حضرة الشيخ المحترم عبدالستار الباصل بك	٢ أغسطس سنة ١٩٣٨	٦٥٧		
٣٠٩	أن يقرر مجلس الشيوخ إعطاء دار الكتب لتحقيق رغبته الخاصة بترقية الكتب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية والأخلاقية وغيرها من العلوم عشرة آلاف جنيه في الميزانية الجديدة (إجابة الوزارة) .	»	»	٦٥٨		
٣١٠	أن تسير الجامعة المصرية بخطوات واسعة إلى الأمام من حيث رفع مستوى التعليم وبك روح البحث والتقصي في صدور الأساتذة والطلبة رغبة في العلم من أجل العلم لتصبح في القرب العاجل منارة علم وعرفان إشع نورها في أنحاء الشرق فيقضيها الطلاب من كل صوب	لجنة المالية والجمارك	٣ أغسطس سنة ١٩٣٨	مضبطة ٣٣	تقرير اللجنة رقم ٨٣ ص ٣٩١	
٣١١	أن تنهض الحكومة بالجامعة المصرية والأزهرية حتى يمكن الاحتفاظ برعاية الملكة المصرية الأدبية والفكرية والسياسية بين دول الشرق	»	»	»	ملحق رقم ٨٣ ص ٣٥١	

وزارة الأوقاف

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبدى الرغبة	الجلسة التي أريدت فيها	رقم الصنف -		ملاحظات
				بالمضبطة	بالملاحق	
٣١٢	تود اللجنة تصفية مالية شاملة إلى حد ما في ديون الوزارة ومستحققاتها حتى يكون بناء ميزانيتها متينا وأساسها سليما	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨	٤٦٦		
٣١٣	أن تضغط الوزارة مصروفاتها وتعمل على زيادة إيراداتها حتى تستطيع أن تستهلك ديونها	»	»	٤٦٦		
٣١٤	أن تكون الوزارة لجنة خاصة لبحث موضوع تسوية الديون التي لها عند الغير	»	»	٤٦٦		
٣١٥	أن تعنى الوزارة بالديون المستحقة على الأوقاف الخيرية	»	»	٤٦٦		
٣١٦	أن تعمل الوزارة على إيجاد احتياطي مالي لها حتى تتمكن من مواجهة الظروف المفاجئة	»	»	٤٦٦		
٣١٧	تود اللجنة أن يكون للوزارة سياسة عامة وأن يرسم لها منهج إصلاحى كامل يصبح شبه دستور يخضع له الجميع	»	»	٤٦٦		
٣١٨	أن تعمل الوزارة على تقدير مصروفاتها بقدر يتناسب مع إيراداتها حتى لا تقع الوزارة في ارتباك مالي كما حصل في الماضي	»	»	٤٦٦		
٣١٩	أن تلجأ الوزارة إلى سبيل الوفرة في مصروفاتها بأن تضغط مصروفاتها وتزيد إيراداتها كي تستطيع أن تستهلك الديون المستحقة عليها	»	»	٤٦٦		
٣٢٠	أن تخفف الوزارة من المركزية السائدة في جميع أعمالها فتقسم الاعمال على الإدارات المختلفة	»	»	٤٦٧		
٣٢١	أن تقدم الوزارة مشروع لائحة الاجراءات الذي وافق عليه مجلس الوزراء سنة ١٩٣٧ حتى يمكن تنفيذه كما تود اللجنة أن تقدم اللائحة الداخلية معتمدة حسب النظام الحديث	»	»	٤٦٧		
٣٢٢	تدعو اللجنة الوزارة إلى استعمال الحزم مع صغار المزارعين في التحصيل والمراقبة وأن تقدر لكل صنفه بواسطة الخبراء والموظفين المختصين أجر المثل قبل الدخول في المزايدة	»	»	٤٦٦		
٣٢٣	أن تعمل الوزارة على توزيع المسؤولية توزيعا شاملا حتى يشعر كل موظف أن عليه مسؤولية ورقيا يحاسبه فينتسئ بذلك أن يتفادى الإهمال والتقصير	»	»	٤٦٧		
٣٢٤	ترى اللجنة أن تعمل الوزارة على التخلص من الاحتكار بكل الطرق الممكنة ولو بوضع تشريع جديد	»	»	٤٦٩		
٣٢٥	ترى اللجنة أن تعدل لائحة الإجراءات على أساس أن تتساوى جميع الأوقاف التي تحت إشراف الوزار في رسوم الإدارة	»	»	٤٦٩		

رقم متسلسل	ملخص الرغبة	مبداي الرغبة	الجلسة التي أيدت فيها	رقم الصفحة		ملاحظات
				بالمضبطة	بالمحق	
٣٢٦	ترغب اللجنة في أن تقلل الوزارة من زراعة الأطلان على حسابها إلا إذا تعذر إيجارها	الجنة	١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨		٤٦٩	
٣٢٧	ترغب اللجنة في ألا تجعل من المتحصل من الإيجارات القديمة جزءا من ميزانيتها بل تكون منه الاحتياطي المطلوب لها أو تسد به بعض ديونها	»	»		٤٧٠	
٣٢٨	ترغب اللجنة في ألا تستعمل الوزارة المتحصل من حراسة المحاصيل في تعيين الموظفين الخارجين عن هيئة العمال بل تصرفه فيما يخصه له	»	»		٤٧٠	
٣٢٩	أن تنظر الوزارة في حالة الموظفين بوجه عام إذ يجب أن يتألوا ما يستحقون من حقوق مع العمل على الاقتصاد	»	»		٤٧٠	
٣٣٠	أن تعنى الوزارة بالمساجد المقامة في الأرياف	»	»		٤٧٠	
٣٣١	تود اللجنة أن يكون في الحساب الختامى للعام القادم وفري باب المصروفات في الأوقاف الخيرية حتى تحقق الوزارة أغراضها نحو العناية بهذه المساجد	»	»		٤٧٠	
٣٣٢	ترى اللجنة أن لا تناسب بين الدرجات في أقسام الوزارة المختلفة فيجب أن يكون هنالك تناسب فيها	»	»		٤٧٠	
٣٣٣	أن تعمل الوزارة على حل المشاكل التي بينها وبين الأفراد من غير الالتجاء إلى المحاكم	»	»		٤٧١	
٣٣٤	ترى اللجنة أن تضم إدارة التحقيقات في قسم القضايا على أن يقوم هذا القسم بمهمة التحقيقات	»	»		٤٧٢	
٣٣٥	أن تقوم وزارة الأوقاف بمطالبة وزارة الأشغال العمومية بالعناية بأعمال الصرف في منطقة الوادي	»	»		٤٧٤	

فهرس العرائض

(١) ردود الوزارات على العرائض التي أحيلت إليها في الدورات السابقة

رقم الصفحة الواردة بها الإجابة	الموضوع	رقم العريضة	رقم الصفحة الواردة بها الإجابة	الموضوع	رقم العريضة
٥٤	التماس إصلاح المسجد الكائن بناحية ميت أبي الحسين ليكون معدا لإقامة الشعائر فيه .	٢٠٨ لسنة ١٩٣٧	٢٠	التماس شخص إسناد خلافة السيد أحمد البدوي إليه .	٢٨٨ لسنة ١٩٣٧
٢١	التماس بعض مستأجرى أطيان وزارة الأوقاف عدم زيادة إيجار الأرض المؤجرة إليهم .	٣١٣ لسنة ١٩٣٧	٢١	شكوى بعض أهالي القصير من تعيين عمدة لبلدتهم بالرغم من عدم فوزه في الانتخاب .	٢٦٦ لسنة ١٩٣٧
٣٢٠ - ٣٢١	شكوى شخص من كثرة المتاعرات ومن إهمال موظفي وزارة الأوقاف .	١٦٨ لسنة ١٩٣٧	٢٧	شكوى شخص من عدم تعويضه لبتن أصبح إحدى يديه أثناء قيامه بعمله في مصنع من المصانع .	٢١١ لسنة ١٩٣٧ /
٣٣٨	طلب موظفي مأمورية أوقاف قلين علاواتهم الدورية المستحقة .	٣١٣ لسنة ١٩٣٦	٢٧	شكوى بعض أهالي القصير من تعيين عمدة لبلدتهم بالرغم من عدم فوزه في الانتخابات .	٢٦٦ لسنة ١٩٣٧
٦٣٠	التماس بعض أهالي كفر الغرابوى جمل هذا الكفر بلدة قائمة بذاتها .	١٧٥ لسنة ١٩٣٧	٤٣	التماس عمدة سابق إعادته إلى وظيفته ...	٩٧ لسنة ١٩٣٦
٨٨٨	التماس سيدة تقسيط ما عليها لوزارة الأوقاف على ثلاث سنوات .	٢٩٦ لسنة ١٩٣٧	٤٣	شكوى بعض أهالي كوم النور من تعطيل الشعائر الدينية ببعض المساجد لعدم الصرف عليها لإصلاحها رغم ما هو موقوف عليها من أطيان .	١١٢ - ١٣٦ لسنة ١٩٣٧
٨٩٢	التماس أهالي ناحية سنو ردم مستنقع بالقرب من جبانة الناحية المذكورة .	٧٩ لسنة ١٩٣٧			

(ب) عرائض وردت في سنة ١٩٣٧ ونظرت في هذه الدورة

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
٣٣٦	شكوى صيارف مركز الصف من أن المأمور سبهم مبا طنيا ويتمسون التحقيق .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٦)
٣٣٧	طلب بعض سكان المجارة مركز جرجا تعيين نائب عمدة أو إقامة صف ضابط ببلدتهم .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
٣٣٨	التماس بعض أهالي المجارة إعادة صف ضابط في البلد	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٣٣٩	شكوى أصحاب سيارات دمرو والحلة الكبرى من منافسة سيارات سكك حديد الدلتا لهم .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٣٤٠	شكوى من أن أعضاء المجلس المحلي بكفر الشيخ لا يستطيعون تأدية عملهم ...	٢٧٩	٣٢	حفظ
٣٤١	طلب أهالي بندر فارسكور إصلاح مساجد بلدهم لتقام فيها الشعائر ...	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٤٢	التماس بعض أهالي ناحية الشوبك الغربي التصريح لهم بوضع الماسورة التي كانت تروى أطيانهم .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
٣٤٣	شكوى شخص من أن آخر أقام شادر أخشاب لم يراع فيه الشروط الواجب اتباعها خوفا من الحريق .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٣٤٤	طلب أهالي نيدة تعيين العملة الذي يرغبونه	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٣٤٥	شكوى شخص من تصرف مجلس حسي إسنا	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الحفانية
٣٤٦	التماس أهالي محلة قرنوى إصلاح دورة مياه مسجدهم	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
٣٤٧	شكوى شخص من طبيب الأشعة بمستشفى قصر العيني	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية
٣٤٨	شكوى شخص من ظلم ويتمس رفعه عنه	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٤٩	تظلم ناظر مدرسة أولية سابق من رفته ويتمس إعادته	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٥٠	شكوى أهالي دمياط من أن الإدارة تستعمل معهم الشدة والإيذاء والمجر على حريتهم .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٣٥١	التماس موظف سابق بالبريد إما إعادته للخدمة أو ضم خمس سنوات لمدة خدمته .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المواصلات (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
٣٥٢	شكوى عمدة سابق من رفته ويتمس إعادته إلى وظيفته	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٧)
٣٥٣	التماس شخص إصدار عفو عنه عن الحكم الصادر ضده من محكمة الجنايات	٢٩٧	٣٢	إحالتها إلى وزارة الحفانية
٣٥٤	شكوى أهالي جزيرة الطوابة من أن عمدة بلدهم لا يملك النصاب القانوني وأنه يستعمل القنلة والمجرمين .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)

رقم المريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
٣٥٥	التماس ربط مرتبات لساكنين	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الحفانية
٣٥٦	طلب إنشاء مكتب بريد في بلدة دوتيه	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٣٥٧	التماس سيدتين صرف ما يستحقه مورثهما من مكافأة لأنه كان عاملا بفاريقة السكر بكم امبو وأصيب أثناء عمله وتوفى.	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
٣٥٨	التماس سكان عزبة الخزان بامنا إنشاء طريق لم موصل للبحر	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبتي الجلستين ٣١ و ٣٨)
٣٥٩	طلب تحسين حال العمال من حيث المرتبات والمكافآت والإجازات	٢٧٩	٣٢	حفظ
٣٦٠	التماس شخص تعيينه بأية وظيفة صغيرة	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الحفانية
٣٦١	التماس حرم إمام زاوية المغربي صرف ما يستحقه زوجها من مكافأة عن مدة خدمته.	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
٣٦٢	التماس إبقاء المدرسة التحضيرية للعلمين بمدينة القيوم	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٦٣	تظلم أهالي ميمون من فصل عمدتهم ويتمسون بإعادته	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
٣٦٤	التماس أهالي بهجورة فتح مسجدهم	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٣٦٥	شكوى شخص من تصرفات رجال الإدارة معه ويتمس التحقيق	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٠)
٣٦٦	طلب أهالي صفط الشرقية عمل كبار على مصرف المحيط والترمة الجيزاوية	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٦)
٣٦٧	التماس الجفوع عن محمد أفندي الشامل الفار النائب السابق	٢٧٩	٣٢	حفظ
٣٦٨	التماس طلبة دبلوم الطب معاملتهم على حساب قانون الخسنيين في المالية	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٣)
٣٦٩	التماس بعض أهالي أرمنت والمريس والوابورات أن تبيعهم مصلحة الأملاك الإطيان التي كانت تحت أيديهم.	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٧٠	شكوى شخص من أن آخر افتتح شادرا للخبز غير مراعاة فيه الاشتراطات الواجب اتباعها منعا للحريق.	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٧)
٣٧١	التماس مزارعي أرمنت المحيط تقسيط ديون بنك التسليف الزراعي لمدة جميع سنوات.	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المالية
٣٧٢	التماس إنشاء مكتب بريد بمدينة أسيوط بجوار القيسرية الكبرى	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٣٧٣	التماس عامل سابق بالسكة الحديدية بإعادته لأى عمل	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٣٧٤	التماس أهالي كفر العامرة جعل المصرف العام بمديرية المنوفية يسدنا عن تخطيطه حتى لا يضرهم.	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
٣٧٥	شكوى شخص من صانع أخذ مصوغات منه رهبا على تقود بسليقيات واستعمل للمصياغ لنفسه ويتمس عمل الطرق الممكنة لحفظ هذه المصوغات	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
٣٧٦	التماس تاجر بترين أن توافق وزارة التجارة والصناعة على اعتماد رخصته القديمة...	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٧٧	شكوى من إمام مسجد الحضري بمنوف بأنه كاد ينزع عقائد الناس	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٧٨	تظلم أهالي أنعيم من ارتفاع أثمان أراضي جباتها	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية
٣٧٩	طلب شخص تعيينه بأى عمل يتعيش منه	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى مجلس الوزراء
٣٨٠	التماس والد طالب لإنجاح ابنه في شهادة البكالوريا حيث لم يتفصه في المجموع سوى فقرة واحدة ونمرتين في العلوم .	٢٧٩	٣٢	حفظ
٣٨١	شكوى صحفي بسوهاج من ظلم رجال الإدارة والنيابة له ويتمس التحقيق ...	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الحفائية
٣٨٢	احتجاج على وزارة الصحة العمومية لنشر التحذير من استعمال الأنايب المصنومة بمعمل الدكتور بحرى بك .	٢٧٩	٣٢	حفظ
٣٨٣	تظلم سكان شارع عماد الدين من موقف العربات الكارو	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
٣٨٤	التماس جعل قطة منشأة مطاى مركزا لأهميتها	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
٣٨٥	شكوى شخص من قاض أهانه وشتمه	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الحفائية
٣٨٦	طلب شخص معونة مالية لأنه مريض وفقير	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
٣٨٧	التماس منكوبى حريق بنى مئين معونة مادية	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٨٨	التماس اتحاد نرجيى المعلمين الأولية بالدقهلية أن يكون التعيين بحسب الأقدمية والترتيب .	٢٧٩	٣٢	حفظ
٣٨٩	التماس موظف بمصلحة السكك الحديدية لإنصافه وتعيين ولده الحاصل على دبلوم التجارة العليا بالمصلحة .	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٣٩٠	التماس موظف بوزارة الصحة العمومية نقله إلى وزارة الحفائية	٢٧٩	٣٢	حفظ
٣٩١	التماس أهالى بندر فارسكور إصلاح المساجد الموجودة ببلدهم	٢٧٩	٣٢	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)

(ج) عرائض وردت في هذه الدورة

رقم المريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
١	التماس جعل الغنائم بلدة واحدة لها عمدة يعين بالانتخاب	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٠)
٢	التماس بعض أهالي ناحية أولاد جبارة فصلهم عن ناحية أولاد جبارة	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٣	التماس فراش سابق باحدى المدارس إعادته إلى وظيفته	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٤	شكوى شخص من أن له أخا يتي بلغان طره اثنين وعشرين عاما ويلتمس العمل على حريته .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٦)
٥	التماس بعض موظفي المجالس البلدية والمحلية والقروية تحسين حالتهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٦	التماس إعادة الإعانة التي كانت تدفع للدارس الأولية بالقايومية	٢٧٩	٣٤	حفظ
٧	شكوى بعض أهالي شباس الملح من تصرفات عملتهم ويلتمسون التحقيق	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٨	طلب أهالي دار الرماد تحسين حالة رى أراضيهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
٩	طلب منارعى الدوير الشرقى والغربى إطلاق المياه فى أراضيهم يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
١٠	احتجاج بعض أهالي بنى عطية على تأجيل انتخاب عمدتهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١١	طلب تدخل الحكومة سوق القطن مشترية بما يقرب من المليونى جنيه	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٢	شكوى أحد خريجي الفنون التطبيقية من أنه نجح فى الكشف الطبى بقسم الرسم بمعهد التربية ورفض قبوله ويلتمس إنصافه .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
١٣	شكوى شخص من أنه ظلم فى عهد حكومة دولة صدق باشا ويطلب إنصافه	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٤	تظلم مدرسى مدرسة أجا الابتدائية المتقولين من المصالح الأميرية من حالتهم ويلتمسون إنصافهم .	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٥	تظلم أهالي ناحية الجليل من تعيين عمدة بلدهم لايملك النصاب القانونى	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٦	تظلم مدرسى مدرسة الباجور المتقولين من المصالح الأميرية من حالتهم ويلتمسون تحسينها .	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٧	شكوى شخص من فصله ظلما من وظيفته ويلتمس إعادته	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الزراعة
١٨	شكوى شخص من أن قرار لجنة تسوية الديون العقارية لم يشمل	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٩	شكوى شخص من أن له حقا ضائعا عند أحد المحامين	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحفانية
٢٠	تظلم الكونستبلات والصولات بوزارة الداخلية من قرار مجلس الوزراء الصادر بشأنهم بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧	٢٧٩	٣٤	حفظ
٢١	التماس أرملة عامل سابق بمصلحة السكة الحديدية صرف إحسان لها أو تعيين ابنها بالمصلحة .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٢٢	التماس إيصال ماء الرى إلى ناحيتى إدكو والمعدية	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
٢٣	التماس أهالى سرياقوس وبلاد أخرى تسير خطوط أتوبيس تريبلادهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٢٤	شكوى شخص من شركة الاتحاد العقارى والتماس إنصافه	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
٢٥	تظلم شخص من نيابة وبوليس قسم الموسيقى	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٢٦	تظلم المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال بهندسة السكك الحديدية من حالتهم ويلتمسون تحسينها	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٢٧	التماس عامل سابق بشركة السكر إعادته إلى عمله أو صرف مكافأة له	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
٢٨	شكوى شخص من شركة الاتحاد العقارى ويلتمس إنصافه	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
٢٩	شكوى شخص من أنه رفع دعاوى بطلب إسقاط نفقة ابنته فرفضت كلها ويلتمس إنصافه	٢٧٩	٣٤	حفظ
٣٠	التماس ربط مرتبات للأذنين الشرعيين	٢٧٩	٣٤	حفظ
٣١	التماس صيارف الأموال تحسين حالتهم	٢٧٩	٣٤	حفظ
٣٢	التماس شخص قبول ولده بالبحان بمدرسة ثانوية	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف
٣٣	التماس تعيين عامل لصرف تذكار الركاب ببلدة أبورجوان	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٣٤	تظلم عامل لإصابته بعاهة مستديمة	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
٣٥	طلب إنشاء مصرف بناحية أبورجوان	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
٣٦	شكوى شخص من أن ابنه قتل بمستشفى الحيات بالأقصر	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٧	التماس سائق صرف رخصة قيادة سيارة إليه	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
٣٨	شكوى شخص من عمدة بلده	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٣٩	تظلم شخص من إيجار عليه لوزارة الأوقاف ويلتمس معاملته بما يخفف ضائقته	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
٤٠	التماس بعض الطلبة الراسبين في دبلوم المحاسبة والتجارة المتوسطة زيادة درجاتهم حتى يبلغوا مستوى النجاح	٢٧٩	٣٤	حفظ
٤١	التماس أحد المفصولين السياسيين إعادته إلى وظيفته	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
٤٢	طلب منع الدخلاء على صناعة الكتبة العموميين من مزاوله هذه المهنة مالم تكن بأيديهم تصريجات	٢٧٩	٣٤	حفظ
٤٣	شكوى شخص من أن أربعة من رجال مكتب المخدرات هاجموا منزله فوجدوا ثلثية جنيه فأخذوها ويطالب برد المبلغ	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
٤٤	التماس عدم تلاوة القرآن الشريف بحطة الإذاعة إلا بعد أن يقره شيخ المقارئ المصرية	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
٤٥	شكوى بعض أهالي بندر الزقازيق من أن شخصا اعتصب ثلثي شارع وجعله شوكة ضمها إلى ملكه.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٤٦	شكوى شخص من اتهام أشخاص ظلما في قضية مقتل ضابط وإلقتهم في السجن بعد الإفراج عنهم.			إحالتها إلى وزارة الداخلية
٤٧	التماس زوجة مستخدم سابق بأمورية أوقاف قنا مكافأة أو إحسانا ...			إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٤٨	التماس طلبة الثقافة العامة الراسيين في اللغة العربية عمل ملحق ثالث لامتحانهم...			حفظ
٤٩	شكوى إحدى المستحقات في صندوق نذور سيدى أحمد البدوى من تأخير صرف استحقاقها وتلتزم أن يكون الصرف كل شهر.			أحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٧)
٥٠	التماس موظفى الدرجتين السابعة والثامنة تحسين حالتهم ...			حفظ
٥١	اقتراح ملاك ناحية الأعقاب لإيجاد مشروع لرى أطيانهم ...			إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
٥٢	شكوى شخص لفصله من وزارة الأوقاف ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٥٣	التماس بعض أهالي أم درمان أن تعين الحكومة لهم مرتبات وأن تخصص لهم مياكن وأن تمنحهم أراضي زراعية.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
٥٤	شكوى مساعد محطة من طول مدة إرقاقه ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٥٥	التماس اعتماد دبلوم جامعة استراسبورج ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية
٥٦	التماس موظفى وزارة المعارف الكلايين بلجنة التعليم الإلزامى بقاءهم بوزارة المعارف وعدم نقلهم لخدمة مجالس المديرية.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٥٧	التماس مدرس إلزامى فصل سياسيا وأعيد احتساب مدة ثمانية شهور في خدمته وصرف علاوته المستحقة له وترقيته إلى رئيس مدرسة أهوة باخواله.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
٥٨	التماس أهالي بلدة التجارين أن تبيعهم الحكومة أراضيها التي شرعت في بيعها لأنهم أصلحوها.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٥٩	شكوى شخص من أن بعض الناس مدين لوقف وستم بك ولتواطؤ موظفى الوزارة لم تنفذ الأحكام ويلتمس التحقيق.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٦٠	التماس شخص ترتيب معاش دائم له من وزارة الأوقاف لأنه هو الذى نشر الرياضة بمصر.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٧)
٦١	التماس تطهير بحر موسى ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال
٦٢	شكوى شخص من تأخير تعيينه شيخ فرقة من قبائل العريان ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
٦٣	شكوى موظف سابق بوزارة الأوقاف من عدم صرف مكافأة للآن ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٦٤	طالب شخص تمكينه من الالتساب إلى قسم التفتيش الجديد ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى مديرية مجلس الوزراء
٦٥	شكوى شخص لرقته من وظيفته ظلما ويلتمس إعادته ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
٦٦	شكوى أحد أهالي منشأة فاروق من عمدة بلده ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
٦٧	التماس ضابط بوليس سابق إعادته الى وظيفته	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية : (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٣)
٦٨	شكوى أحد الأشخاص من قاضي محكمة شرعية	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحفانية .
٦٩	التماس موظفي مدرسة إلزامية مساواتهم برجال التعليم الأولى	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف . (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٧٠	شكوى مكروحي من مكتب صحة شرعيين لإرهاقه له كل سنة عند تجديد رخصة عمله .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الصحة .
٧١	التماس نجبر من راسب من طلبة البكالوريا في درجة واحدة	٢٧٩	٣٤	حفظ
٧٢	التماس شخص أن تحاسبه وزارة الحفانية عن سبع سنوات فرقا في شهادة ميلاده أو إعطاءه إحسانا .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحفانية .
٧٣	طلب إصلاح مدينة حلوان	٢٧٩	٣٤	حفظ
٧٤	التماس ضباط محالين على المعاش إعادتهم لخدمة لأنهم لم يبلغوا السن القانونية .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية : (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
٧٥	التماس أهالي أبو رجوان إعادة الماسورة التي كانت تسهل لهم رى أراضيهم .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال .
٧٦	شكوى بعض أهالي قافلة أبو حمص من عمدة بلدهم ويطلبون فصل بلدهم عن عهديته .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية .
٧٧	التماس معاوني وفرازي البدل بمصلحة البريد تحسين حالتهم	٢٧٩	٣٤	حفظ
٧٨	تظلم ناظر ومدرسي مدرسة الزقازيق الصناعية من درجاتهم الحالية ويتمسون رفع نسبتها .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف : (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٧٩	تظلم سائق ووقادى وابورات المنيا من حالتهم ويتمسون تحسينها	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات .
٨٠	التماس بعض أهالي البنانون إيقاف مشروع إنشاء مجلس قروي في بلدتهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الصحة . (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٧)
٨١	شكوى شخص من إنداره باعتباره مشبوهام مع أنه يدير محلا تجاريا ويتمسك برفع الإنذار .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية .
٨٢	شكوى مستأجرى أطيان مصلحة الأملاك الأميرية بتفتيش برارى المنسدة من معاملة المصلحة لهم .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية : (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٨٣	التماس فرائس سابق بتفتيش الزراعة بالمنيا إعادته الى وظيفته لأنه فصل منها ظلما .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الزراعة .
٨٤	تظلم خفير سابق لفصله من وظيفته ويتمسك بإعادته أو صرف مكافأته	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية : (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٨٥	تظلم شخص من التهاون الذي حصل في جنابة ولحق عليه كان يقصد قتل قتلته .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحفانية .
٨٦	شكوى محام شرعى من معاون بوليس لأنه طرده من المركز	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية .
٨٧	التماس بعض أهالي نجوع الرشيدة فصل نجوعهم عن ناحية اولاد جبارة	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية .

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم المالحق	قرار المجلس
٨٨	التماس سقائي الأقصر التصريح لهم بأخذ المياه مجاناً من الخففيات أو تخفيض ثمن القربة .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية .
٨٩	التماس شخص إعادته لخدمة شركة السكر أو صرف مكافأة له	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
٩٠	تظلم شخص من قرار قومسيون طبي قنا ويتمس عرضه على قومسيون طبي مصر لينصفه لأنه كان بخدمة السلطة العسكرية .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
٩١	التماس أحد حملة شهادة العالمية قبوله في قسم التخصص	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء
٩٢	شكوى شخص من عمدة وشيخ فاحية ويتمس التحقيق فيما نسبته إليهما ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٩٣	التماس شخص تحقيق ما أسنده إلى كاتب الجلسة التي عقدت بمحكمة شين القناطر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٥ وغيره .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة القنانية
٩٤	التماس شخص إعادته إلى وظيفته ببنك التسليف الزراعي المصري فرع كفر صقر لأن القضايا التي كانت ضده حفظت .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
٩٥	اقتراح جعل التعيين في وظائف التعليم بالمدارس الصناعية ومعلمي الورش من خريجي الأقسام الثانوية الصناعية حسب الأقدمية .	٢٧٩	٣٤	حفظ
٩٦	اقتراح مدرسي مدارس الصناعات ببنى سويف جملة اقتراحات لتحسين سير الدراسة .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٩٧	طلب شخص أن يعهد بإرشاد المراكب وإدخالها الميناء إلى يوز باشي بمصلحة القنارات .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
٩٨	تظلم سيدة من رفض طلب معافاة .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة القنانية
٩٩	تظلم معلم إلزامي من فصله من وظيفته بسبب انتخابات صدق باشا ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٠٠	شكوى شخص من أن أحريهد حياته ويتمس إدراكه	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٠١	تظلم بعض أهالي بني عطية من إيقاف انتخاب عمدة بلدهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٠٢	تظلم تجار المانيقاتورة من ضريبة فرضها المجلس المحلي عليهم ويتمسون إلغائها .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٠)
١٠٣	التماس حامل سابق بمصلحة السكك الحديدية إعادته إلى عمله	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات
١٠٤	التماس شخص تعيينه عمدة لبلدة بلنصورة	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٠٥	التماس موظف سابق بمصلحة المساحة إعادته إلى عمله	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٠٦	التماس شخص إعادته ترجعاً ما مرخصاً كما كان قبلاً	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٧)
١٠٧	التماس بعض موظفي مصلحة المساحة الدائمين ضم مدة خدمتهم إلى ما قبل سنة ١٩٢٠	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
١٠٨	التماس شخص قبول تلميذ بمدرسة المنصورة الثانوية بالمجان	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
١٠٩	تظلم بعض أهالي الأقواز من إيقاف عمدة بلدهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٣)

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
١١٠	التماس أهالى بهجورة فتح مسجد بلدهم لأداء الشعائر الدينية	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١١١	التماس مستأجرى وقف المغفور له الخديو إسماعيل معاوتهم لأن الأمطار هطلت عليهم فلم يبق لهم شيئا .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
١١٢	شكوى شخص من اتخاذ البنك العقارى إجراءات نزع ملكية ضده ويتمس قبول طلب دائنيه الحلول محله فى سداد دينه .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
١١٣	التماس كمسارى سابق بمصلحة السكة الحديدية إعادته الى وظيفته بعدشفائه من مرضه الذى كان سببا فى فصله .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
١١٤	التماس الخدمة السائرة بوزارة المعارف العمومية تحسين حالتهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١١٥	التماس فراش سابق بوزارة الزراعة إعادته لوظيفته أو صرف مكافأة له	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الزراعة
١١٦	طلب نقل ترعة الدبونية من مكانها الحالى	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
١١٧	تظلم معاوى وفرازى البديل بمصلحة البريد بكفر الشيخ من سوء حالتهم والتماس إنصافهم .	٢٧٩	٣٤	حفظ
١١٨	تظلم سكان العزبة الجديدة بالدقى من رفع قيمة إيجار الأراضى المقامة عليها مساكنهم ملتزمين إبقاء السعر الأول .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
١١٩	شكوى بعض أهالى ناحية الشاوية من عدم تعيين شخص معين عمدة لبلدتهم .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٢٠	استنكار علماء معهد أسيوط إعتداء ذوى القمصان الزرق على طلبة المعهد أثناء توديع الجيش المسافر للسودان .	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٢١	طلب إبقاء مصلحة صيانة الثروة المصرية والأخذ بيد من استغرت أطيافهم بالديون عند نظر قانون تسوية الديون العقارية .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
١٢٢	التماس آنسة حاصلة على كفاءة التعليم الأولى تعيينها معلمة بالتعليم الأولى .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
١٢٣	التماس تخفيض الفائدة إلى ٤ ٪ بدلا من ٦ ٪ وتأجيل البيع إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٨	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٢٤	شكوى شخص من أن السلطة العسكرية اتهمته بمساعدة مأمور بندر أسيوط وتوزيع الأسلحة وحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ويتمس إعادته إلى الخدمة .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٢٥	تظلم شخص من أن وزارة الأوقاف وضعت يدها على وقف هو أحق فى النظارة عليه .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
١٢٦	التماس مأذون سابق إعادته لوظيفته لفصله لأسباب سياسية	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحفانية
١٢٧	شكوى شخص من أن أناسا ضربوه على رأسه فتسبب له عاهة مستديمة وقد حفظت القضية مؤقتا .	٢٧٩	٣٤	»
١٢٨	تظلم شخص من عدم تعيين ابنته الحائزة على شهادة كفاءة المعلمات مع أن ترتيبها الثانية بالنسبة لجميع التاجحات بالقطر .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
١٢٩	التماس سيدة تقدير تعويض لورثة خفير مزلقان محطة البلدية الذي دهمه القطار.	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٣٠	التماس ربط مهايا لمشايخ الحارات وتحسين حالتهم	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٣١	تظلم معلمي المدارس الإلزامية بمركز أجاما أصابهم من الكادر الجديد ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٧)
١٣٢	التماس جندي سابق بالجيش المصري وفصل أثر ما حقه مستديعة صرف مكافأته	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحربية البحرية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٦)
١٣٣	التماس تمجيل حي روض الفرج	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٣٤	التماس العفو عن حسني العرابي	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٣٥	التماس الخدمة السائرة بدواوين الحكومة إعادة كادرهم إلى ما قبل سنة ١٩٣١ وجعل مكافأته شهرًا عن كل سنة	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٣٦	التماس شخص رفع كفالته عن ولده	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٣٧	التماس شخص صرف تعويض عما تلف من أرضه	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
١٣٨	التماس شخص إعطاء تعويضًا مناسبًا لأن الترام دهم ولده وحكم على السائق ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٩)
١٣٩	التماس ناظر ومدربي مدرسة أصوان الصناعية تحسين حالتهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
١٤٠	تظلم خدمة المدارس الأميرية من كادرهم والتماس تحسين حالتهم	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٤١	التماس ناظر محطة سابق إلحاقه بأي عمل	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
١٤٢	التماس دفع أقساط الديون العقارية ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ ...	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٤٣	التماس الرؤساء المتدينين لرياسة المكاتب العامة إصدار الأمر بترقيتهم رؤساء أصليين من أول سبتمبر سنة ١٩٣٧	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٤٤	التماس تحسين حالة التنظيم والإدارة بمحذاق القبة	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
١٤٥	شكوى شخص من أن العملة حرض سيدة لرفعت عليه دعوى وحجز عليه ظلمًا وقد شكوا محاميا إلى نقابة المحامين ويلتمس التحقيق .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحقانية
١٤٦	شكوى تجار عصافير الزينة مما يلاقونه من تعذر دخول هذه الطيور للقطر المصري .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٣)
١٤٧	شكوى شخص من تأخير فتوى طلبها ويلتمس الإسراع في صدورها .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء (رد الرئاسة في مضبطة الجلسة ٢٩)
١٤٨	عرض شخص لمشروع تجفيف بركة مساحتها أربعون فدانًا واقعة بجوار هويس سرايوم .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية
١٤٩	استغاثة شخص من صدم تسليمه صورة حكم في قضية .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحقانية
١٥٠	التماس حاجب سابق بنبابة كوم حمادة إعادته لوظيفته .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحقانية
١٥١	التماس أحد الحاصلين على شهادة العالمية إلحاقه بأية وظيفة .	١٧٩	٣٤	حفظ

رقم المريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
١٥٢	التماس خبير ومثمن أن يقبل طلبه دلالة بالسكة الحديدية بواقع ١٪ ...	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المواصلات
١٥٣	تظلم شخص من عدم قبول أحد أولاده بالمجانبة بمدرسة ابتدائية مع وفرة عددهم البالغ ثلاثة عشر ولدا .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٥٤	تظلم شخصين من تفتيش رى الجيزة لأنه رفع ماسورة لها كانت تروى أراضيها .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
١٥٥	طعن أحد الأشخاص في تصرفات رجال الإدارة وبعض القضاة ويتمس التحقيق .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الحفانية
١٥٦	تظلم معالي قسم الحفاظ من حالتهم وتحسين مرتباتهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٥٧	التماس نقل مدرسة المعلمين من بني سويف إلى الفيوم كما كانت .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٥٨	شكوى سيدة من شبراخات من أن شيخ البلد لا يملك النصاب القانوني وأنه ينتفع من وظيفته ويتمس النظر في أمره .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٥٩	طلب تعديل في قانون تسوية الديون العقارية	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٦٠	تظلم صيادي الإسماعيلية والسويس من أن شركة ملاحه بور سعيد قد سعت لدى الحكومة بفتح بوزار الملاحة وهذا العمل يضرهم ويتمسون عدم الموافقة عليه .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
١٦١	تظلم من منع عربات الركوب من السير في شوارع معينة	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٦٢	شكوى شخص من أن عسكريا وضابطا سرقا محله وقدم ضدما شكوى كثيرة ولم يعبأ بها المأمور وهو يتمس التحقيق .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٦٣	شكوى شخص من أن شركة كوم امبو تزعت منه خمسة أفدنة وأنها استولت منه على زراعة ثلاثين فداناً قصبا ويتمس النظر في شروط الشركة مع الحكومة .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣١)
١٦٤	تخوف صيادي بورسعيد والمزلة من استرجاع سيطرة شركة الملاحة ببورسعيد واستغلال منطقة الصيد وفي ذلك حرمان لهم من أرزاقهم .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة المالية
١٦٥	التماس من أهالي كوم امبو إبقاء مستشفى الرمد ببلدتهم	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٣)
١٦٦	التماس اتخاذ الوسائل لتخفيف الأزمة	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٦٧	التماس مساعدة جمعية الوعظ والدعوة الإسلامية في بولاق	٢٧٩	٣٤	حفظ
١٦٨	شكوى شخص من أن وزارة الأوقاف تماطل في إتمام إجراءات طلبها منها مجلس بلدي ميتة غمر حتى يتسنى المجلس المذكور صرف ما يستحقه الشاكي مما لأرض محكرة يملك فيها الثلثين والوزارة الثلث .	٢٧٩	٣٤	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
١٦٩	التماس موظفي المجالس البلدية والمحلية والقروية تحسين حالتهم ووظائفهم ...	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
١٧٠	طلب منع سيارات الآتوييس رقم ٢ و ٩ و ١٧ من المرور بشارع وجه البركة ...	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الداخلية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٧١	التماس زوجة بستانى خدم شركة اللوكاتبات بالأقصر مدة خمس وثلاثين سنة صرف مكافأة لها .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
١٧٢	شكوى سيدة من تجنيد ولدها الوحيد	٥٣٠	٧٠	رفض
١٧٣	طلب سيدة تعويضاً لأن قطار السكة الحديدية بترساقها وأصاب يدها اليمنى بمحطة المنصورة .	٥٣٠	٧٠	رفض
١٧٤	التماس التحقيق مع عمدة أم الساس لارتكابه تزويراً وتستره على رائم ...	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٧٥	التماس رفت عمدة وشيخ ناحية العائشة لأنهما لا يملكان النصاب ولهما سوابق	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٧٦	التماس نقاش سابق بالعنابر إعادته لعمله لأنه رفت ظالماً	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة المواصلات
١٧٧	التماس أهالى سلس عمل سد ورموس لتخفيف ضغط النيل ونقل التربة التي تروى أطيانهم .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
١٧٨	التماس شراء الحكومة مليون قطار قطن بسعر عشرة ريالات حفظاً لسعره وإلغاء الضريبة على المنسوجات الأجنبية .	٥٣٠	٧٠	رفض
١٧٩	شكوى من أن عمدة بنى قيز فاقد النصاب ولا يحسن الإدارة	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الداخلية
١٨٠	شكوى كتبة سابقين برى السودان من فصلهم بدون ذنب ويلمسون النظر في أمرهم .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٤)
١٨١	شكوى شخص من أن والده أحدث تزويراً مع ماذون الناحية في زواج إحدى بناته ويستصرخ العدالة لوضع التحقيق في يد حريصة عليه .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الحفانية
١٨٢	تظلم من معاملة شركة السكر بنجع حمادى لعمالها واقترح مطالب مختلفة إنصافاً للعمال .	٥٣٠	٧٠	حفظ
١٨٣	شكوى خدم المسجد الأحمدي من سوء حالتهم ، ويلمسون رفع مرتباتهم وتعديل لأئحة النذور .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٨٤	التماس شخص إلغاء إنذار مشبوه وقع عليه منذ عشر سنين	٥٣٠	٧٠	رفض
١٨٥	تظلم حارس سابق بمصلحة الجمارك من رفته ويلمس إعادته	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٨٦	التماس واضع اليد على أرض الحكومة البور بناحية سرايوم أن تبيع لهم الحكومة تلك الأرض .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٨٧	التماس سنديك قيد اسمه سنديكا بمحكمة مصر الأهلية	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الحفانية
١٨٨	التماس سن قوانين لحفظ حق عمال شركة قناة السويس	٥٣٠	٧٠	حفظ
١٨٩	التماس شخص خدم السلطة العسكرية وأصيب بعاهة مستديمة أقعدته عن الكسب صرف ما يقبضه شر الحاجة .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة المالية
١٩٠	التماس أن يكون للعمال نصيب من رعاية مجلس الشيوخ وعطفه	٥٣٠	٧٠	رفض
١٩١	تظلم سائق سيارة يجلس مديرية الغربية من قله بدون سبب إلى مجلس بلدى دمنهور ويلمس إعادته مع رد الخصم الذى وقع عليه .	٥٣٠	٧٠	رفض

رقم العريضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
١٩٢	التماس مدير مكتب الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى العمل على إجابة الإصلاحات التى اقترحها .	٥٣٠	٧٠	حفظ
١٩٣	التماس صيارفة ومحصلى الأموال المقررة تحسين كادهم	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٩٤	التماس مستأجرى منطقة البعاليه إعادة التأجير بواسطة لجنة صالحة منعا للظلم الذى وقع عليهم .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
١٩٥	تظلم الخدمة السائرة بمصلحة سكك حديد الحكومة المصرية من حالتهم ويلتمسون تحسينها .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة المواصلات
١٩٦	شكوى أهالى ناحية العمار الكبرى من سوء حالة الرى التى أضرت زراعتهم ويلتمسون تخفيف الضرائب ومد أجل تحصيلها لمدة خمس سنوات .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
١٩٧	تظلم أهالى ناحية منشاة عامر من عدم رى أطيانهم ربا كافيا مما قضى على زراعتهم .	٥٣١	٧٠	»
١٩٨	شكوى شخص من تسوية الديون العقارية	٥٣١	٧٠	رفض
١٩٩	التماس رجال التعليم الإلزامى مساواتهم بحاملى شهادة كفاءة التعليم الأولى من القسم النهارى .	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
٢٠٠	التماس أهالى ناحية الفطيرة العمل على تسهيل رى أطيانهم	٥٣١	٧٠	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
٢٠١	التماس شخص صرف المكافأة التى يستحقها عن مدة خدمته بالجيش	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الحربية والبحرية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٢٠٢	شكوى أهالى ناحية مسهلة من إعادة عمدة بلدتهم بعد فصله وقتد أثبت التحقيق عدم امتلاكه النصاب القانونى فضلا عن اتهامه فى قضيتى تبديد أموال أميرية وتزوير .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٢٠٣	التماس أهالى زاوية البقل صرف المياه لرى أطيانهم لأن زراعتهم هلكت من عدم وصول المياه إليها .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
٢٠٤	شكوى معلمى فرق الحفاظ من سوء حالهم ويلتمسون أن يطبق عليهم كادر رجال التعليم الإلزامى .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية
٢٠٥	التماس جمعية نحرى قسم الجرائد بأسوان نيل شرف صنع قاعدة تمثال المغفور له الملك فؤاد الأول .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية
٢٠٦	طلب بعض أهالى أبو رجوان تعويضا عما أصاب زراعتهم من تفتيش رى البحيرة .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)
٢٠٧	التماس ممرى رياضى قديم النظر إليه بين العطف	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٢٠٨	التماس من أهالى جعيف باسترحام وزارة الأوقاف فى معاملتهم باستئجار أطيان من وقف بزمام الرحمانية .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٢٠٩	شكوى بعض أهالى المنصورة من أن مجلس المديرية ينوى شراء منزل فى أرض البدماص رغم قذارة هذه الجهة وارتفاع المنزل وبعدة عن المدينة .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٢١٠	التماس لإنصاف خطباء المساجد بوضع كادر يكفل تحسين حالتهم	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأوقاف (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٣٨)

رقم العرضة	الموضوع	رقم الصفحة	رقم الملحق	قرار المجلس
٢١١	التماس ترميم مسجد الأربعين الكائن بناحية أبسوم	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٢١٢	التماس مساواة حملة بكالوريا دار العلوم بحملة البكالوريا من حيث المرتب والتعيين .	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة المعارف
٢١٣	التماس رؤساء مدارس الإعاقة بالاسكتندرية إنشاء مدرسة أخرى تسهيلا للتلاميذ ونشرا للتعليم .	٥٣١	٩٥	»
٢١٤	التماس تجيل حي روض الفرج وتوصيل المجارى إليه	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٨)
٢١٥	التماس إنشاء محطة بناحية كفرشين القناطر	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة المواصلات
٢١٦	التماس أرملة مهندس سابق بمصلحة الطرق صرف إحسان من مراقبة المعاشات .	٥٣١	٩٥	»
٢١٧	التماس تحسين مراتب أئمة المساجد	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأوقاف
٢١٨	تظلم عمال المياومة بمنزلة الجبل الأصفر من تخفيض أجورهم	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الأشغال (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٨)
٢١٩	التماس ترحيمى مدرسة التجارة المتوسطة تحسين حالتهم	٥٣٠	٩٥	حفظ
٢٢٠	التماس أحد مستأجرى مصلحة الأملاك الأميرية معافاته من دفع إيجار قطعة أرض لفقره .	٥٣٠	٩٥	»
٢٢١	التماس عمال المياومة ببحرك بورسعيد تحسين حالتهم	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة المالية
٢٢٢	التماس ضم مدارس التعليم الأولى الحر إلى وزارة المعارف العمومية	٥٣٠	٩٥	حفظ
٢٢٣	التماس تعديل المادة ١٢٦ من قانون الأزهر الجسدي رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦	٥٣٠	٩٥	»
٢٢٤	التماس طلبة مدرسة الصناعات الميكانيكية تعديل النسبة المئوية للإلتحاق بالقسم السنوى أو بمدرسة الهندسة التطبيقية .	٥٣٠	٩٥	»
٢٢٥	التماس حل الأوقاف الأهلية	٥٣٠	٩٥	»
٢٢٦	شكوى شيخ عزبة الرى يكوم ابو من رفته ويتمس بإعادته	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الداخلية
٢٢٧	التماس أهالى الحامول تعيين مأذون شرعى ثان لبلدتهم	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة الحفائية
٢٢٨	تظلم ساع سابق بمصلحة الجمارك من فصله ظلما ويتمس إعادة التحقيق	٥٣١	٩٥	إحالتها إلى وزارة المالية (رد الوزارة في مضبطة الجلسة ٢٨)
٢٢٩	التماس المأذونين الشرعيين بقنا تحسين حالتهم المادية	٥٣٠	٩٥	حفظ

الدور العادى الثالث عشر للبرلمان

مضبطة الجلسة الافتتاحية

المنعقدة علنا في يوم الخميس ١٥ رمضان سنة ١٣٥٦ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

عقدت جلسة البرلمان الافتتاحية للدور العادى الثالث عشر في يوم الخميس ١٥ رمضان سنة ١٣٥٦ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧) في الساعة الحادية عشرة صباحا بدار مجلس النواب بالقاهرة ؛

برئاسة حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ ؛

وبحضور حضرات الشيوخ والنواب المحترمين :

ابراهيم الطاهرى بك . الدكتور ابراهيم بيومى مذكور .
الشيخ ابراهيم محمد فراج . الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله . أحمد
الديوانى بك . أحمد حسين بك . أحمد حميد ستيت بك . أحمد حنفى
أبو الفضل الجيزاوى افندى . أحمد عبده بك . أحمد على باشا . أحمد كامل بك .
أحمد محمد خشبه باشا . أحمد مدحت يكن باشا . أحمد مصطفى عمرو باشا .
الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز . اسماعيل مصطفى الملوانى افندى .
السيد محمود الشندوبى بك . ألكسان أبسغرون باشا . أمين سامى باشا .
أنطون الجيتل بك . بطرس خليل بطرس بك . بهجت السيد أبو على بك .
جفرولى باشا . حافظ حسن باشا . حسن أبو الفتوح بك . حسن رشوان
حامدى بك . الأستاذ حسن عبد القادر . حسن محمد الوكيل افندى . حسين
مصطفى حمزه بك . حسن نبيه المصرى بك . الشيخ حسين صالح خليفه .
حسين عبد الكريم العمارى افندى . حسين فوده بك . الأستاذ حسين محمد الجندى .
خليل ثابت بك . الدكتور زكى ميتايل بشاره . زكى ويصا بك . سعد
مكرم بك . سليمان السيد سليمان باشا . سليمان عثمان أباطه بك . سيد عبد الرحمن السيد
أبو دومه بك . سيد قرشى بك . صادق وهبه باشا . صلاح الدين الشواربى بك .
عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك . عبد الحكيم عسكر بك . عبد الحميد
اسماعيل أباطه بك . الدكتور عبد الحميد أمين عزب . الدكتور عبد الحميد
فهمى . الدكتور عبد الخالق سليم . الدكتور عبد الرحمن عوض . عبد الرحمن
فتوح افندى . عبد الرحمن ملوم بك . الأستاذ عبد الرزاق القاضى بك .
عبد الستار الباسل بك . عبد الستار حسن عمران افندى . عبد السلام

بناء على المرسوم الصادر في ٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧) بدعوة البرلمان إلى الاجتماع ونصه :

” نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

البرلمان مدعو إلى عقد جلساته العادية ابتداء من يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الساعة الحادية عشرة صباحا .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر بإمرائى المنزه في ٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

عبد الغفار بك . الدكتور عبد العزيز العجيزى بك . عبد العزيز محمد عبدالله الجمال بك . عبد الفتاح اللوزى بك . عثمان السيد ناصف بك . عفيفى حسين البربرى افندى . الشيخ على رمضان الطويجى . اللواء على صدق باشا . على عبد الرازق بك . على عيسى نوار افندى . الفريق على فهمى باشا . على كمال حيشه بك . الشيخ على محمد مروان . عوض برعى بك . فهمى حنا ويصا بك . فوزى ناشد افندى . كامل ابراهيم بك . كامل جرجس تكللا بك . لويس أخنوخ فانوس افندى . محمد أحمد الشريف بك . محمد الحفنى الطرزي باشا . الشيخ محمد السيد ابراهيم غنيمه . محمد المغازى عبد ربه باشا . محمد أمين حسين مرعى بك . محمد توفيق اسماعيل بك . محمد توفيق راضى بك . محمد توفيق رفعت باشا . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسين هيكى بك . محمد رشوان الزمر بك . محمد زايدجلال افندى . محمد سليمان الوكيل باشا . محمد صفوت باشا . محمد طلعت حرب باشا . محمد عبد اللطيف افندى . محمد عبد المجيد العبد افندى . محمد علام باشا . محمد علوى الجزار بك . محمد على مرور بك . محمد على سليمان بك . محمد فهمى صادق شتا افندى . محمد كمال علما باشا . محمد ليلى ابراهيم فرج أبو الجدايل افندى . محمد عبد الشناوى بك . محمد مرزوق افندى . محمود الإترى باشا . محمود غالب باشا . مرسى وزير عبد الله بك . مصطفى راضى بك . الأستاذ ميشيل رزق . وهيب دوس بك . الأستاذ يوسف أحمد الجندى . يوسف أصلان قطاوى باشا . الأستاذ يوسف عبد اللطيف . الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى محمد عبد الصمد . الأميرالاي حافظ صدق بك . كامل صدق بك . الأستاذ زهير صبرى . الأستاذ محمد حسنين . عبد الوهاب عبد الرازق بك . أحمد حافظ عوض بك . السيد عبد الحميد البنان . على حسين باشا . الأستاذ على عباس . عبد الحميد الرمالى . الأستاذ محمد محمد المرجوشى . أحمد حمدى سيف النصر باشا . الأستاذ عبد الفتاح الطويل . الأستاذ فريد ابراهيم جرجس . الأستاذ ممدوح رياض . محمود فهمى النقراشى باشا . الأستاذ عزيز أنطون . الأستاذ حسن سرور . محمد سالم جبر . على على لطيفه . صالح عبيد . مصطفى هاشم بك . حسين البدرى بك . أحمد عبد الرحمن نصير . عبد البر السادات حشيش . الدكتور حامد محمود . الأستاذ ميخائيل غالى . عباس محمد منصور . الأستاذ أحمد حمزه . مصطفى مصطفى بكير . الدكتور محمود موسى . الدكتور أحمد ثابت موافى . الأستاذ ابراهيم دسوقي أباطة . حسن مرعى بك . الأستاذ محمد توفيق دياب . أمين يوسف عامر بك . الشيخ عبد العزيز الزاهد . الأستاذ محمد فكرى أباطة . الأستاذ على السيد أيوب . محمد ابراهيم الأعسر . عبد الحليم الشمسى . اللواء محمود سامى باشا . الشيخ محمد الأحمدي منصور . الأستاذ محمد فريد الطاروطى . عبد المنعم مصطفى خليل . الشيخ محمد عثمان ابراهيم عمر . خليل محى الدين . الأستاذ مصطفى نصرت . الدكتور عبد الرحمن حموده عزيزه . الأستاذ السيد سليم . محمد رياض الإترى . محمود عبد النبى بك . راغب فوده . الأستاذ مصطفى فوده . اسماعيل زمزى باشا . محمود نصير بك . الدكتور محمد على الشربيني . محمد عبد الجليل سمرة بك . أحمد برهان نور . برهان نور . الأستاذ محمد طاهر عبد اللطيف . أحمد نجيب الهلالى بك . الأستاذ ابراهيم عبد الهادى . طاهر اللوزى بك .

الأستاذ محمد نجيب محمد . الأستاذ حافظ نبيه أبو شهبه . محمد فؤاد المشاوى بك . عبد الرحيم الخطيب بك . الدكتور محمود عز العرب . اسماعيل صدق باشا . الأستاذ عوض أحمد الجندى . محمود زكى القيسى . الدكتور عبد المنعم العراقى . حسين محمد المراسى . الأستاذ محمد مغازى البرقوقى . عثمان محترم باشا . الدكتور محمد بهى الدين بركات بك . محمد حسن أبو النصر الأستاذ عمر عمر . الأستاذ مرقص بطرس . الدكتور عبد الحميد سعيد . مصطفى محمد الزاهد العبد . الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين . عبد العزيز محمد البدروى . الأستاذ أحمد أبو الفتوح . السيد محمد البدروى باشا . السيد عبد الهادى القصبي . مصطفى النحاس باشا . أحمد كامل . الأستاذ محمد صادق الشيشينى . الأستاذ عبد الله الحديدي . محمود خليل ابراهيم جمعه . محمد حلمى عيسى باشا . الأستاذ محمود صبرى . حافظ اسماعيل سلام بك . الأستاذ محمد صبرى أبو علم . على زكى العرباى باشا . الأستاذ محمد توفيق حسن . محمود فرج ذكرى بك . محمود حمدى بك . الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضى . عبد الحميد عمر باشا . الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر . عبد المقصود ابراهيم حبيب بك . سيد عبد الله الفقى . الأستاذ أنطون جرجس أنطون . أحمد عبد الغفار بك . محمد عبد الله أبو حسين . الشيخ محمد أبو المجد فوده . محمود محمد الوكيل . عبد العزيز الصوفانى . محمد فتح الله اسماعيل . الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه . الأستاذ غالى ابراهيم . محمد طایل دبوس . على خليفه محمود بك . عبد الواحد الوكيل بك . الأستاذ محمد محمد الوكيل . محمد ابراهيم حبيب بك . الشيخ على الطحاوى المغازى . محمد يوسف بك . الأستاذ سعد الأنصارى . الأستاذ عبد الله عبد الرحمن مخيون . أحمد عبد الوهاب باشا . حسين محمد غراب بك . حفناوى الزمر بك . الأستاذ محمود سليمان غنام . الأستاذ محمد شعراوى . الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالى . الشيخ سيد أحمد سيد أحمد القط . الشيخ فؤاد حسنين . محمد عزام بك . أحمد المليجى بك . محمد قرنى بك . محمد أمين الريدى . على سليمان بك . عبد اللطيف اسماعيل زعزوع . الشيخ وزير بهنساوى . حافظ ابراهيم سليمان . محمد سليم جابر . الأستاذ على نجيب . الأستاذ محمد أمين والى . عثمان صاوى بك . محمد أمين أبو زيد بك . أحمد مفتاح معبد . الشيخ عبد المولى عبد القادر الهامى . الأستاذ خالد محمد مؤمن . حمد الباسل باشا . حسن شعراوى باشا . الأستاذ عبد الحميد عبد الحق . الأستاذ محمد ساح موسى . الدكتور فؤاد سلطان . الأستاذ وهبى أديب وهبه . يعقوب بياوى عطيه بك . الأستاذ ابراهيم عبد الحميد الحينى . محمود فهمى القيسى باشا . الأستاذ محمد محمود جلال . الأستاذ على عبد الرازق . الشيخ أحمد القاياتى . عبد الله ملوم بك . سلطان محمد السعدى بك . راغب حنا بك . الأستاذ على عبد الهادى عبد الرحيم . محمد توفيق الدروى بك . مصطفى سيف النصر بك . عبد العليم سمهان بك . أمين شلقامى بك . أحمد قرشى بك . أحمد جاد الرب باشا . اميل الكسان . الأستاذ محمد حامد جوده . الأستاذ عازر جبران . محمد محمود باشا . حفنى محمود سليمان بك . الأستاذ عبد الحميد ابراهيم صالح .

وعلى الأثر شرف قاعة الجلسة حضرة صاحب الجلالة الملك ، وفي إثره حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرات أصحاب المجد النبلاء وحضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبري باشا وحضرة صاحب السعادة محمد طاهر باشا وحسين صبري باشا وحضرات أصحاب المعالي الوزراء وحضرات كبار رجال القصر الملكي ، فاستقبل حضرات الشيوخ والتواب المحترمين جلالة بالتصفيق الحاد .

وجلس حضرة صاحب الجلالة الملك على الأريكة الملكية وأذن الحاضرين بالجلوس .

بجلس على يمين جلالة حضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرات أصحاب المجد النبلاء وحضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبري باشا وحضرة صاحب السعادة محمد طاهر باشا وحسين صبري باشا .

ثم جلس خلفهم حضرة صاحب الدولة علي ماهر باشا رئيس ديوان جلالة الملك وحضرة صاحب المعالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء وحضرات أصحاب السعادة مراد محسن باشا ناظر خاصة جلالة الملك واللواء حسين رفيق باشا كبير الياوران وأحمد حسنين باشا الأمين الأول .

وجلس على يسار جلالة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ وحضرات أصحاب المعالي الوزراء . وجلس خلفهم بعض حضرات كبار رجال القصر الملكي .

وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فسلم حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش ، فتلاه رفعتة وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات التواب

أحييكم أحسن تحية ، وأهنيكم ونفسي بافتتاح هذا الدور الجديد لانعقاد البرلمان ، وهو أول اجتماع عادي له في عهدي بعد أن باشرت سلطتي الدستورية بعون الله وتوفيقه .

(تصفيق حاد) .

حضرات الشيوخ ، حضرات التواب

كان العام الماضي بداية صالحة وفاقحة خير لعهد الاستقلال ، فكانت صني الجهد ، صادق الوعد ، أمكن حكومتني فيه بمعاونة البرلمان وإرشاده أن توفي بما طاعت عليه البلاد من جعل الاستقلال حقيقة فعلية نافذة ، سواء من الناحية الدولية أو الوطنية ، فتبوأ مصر المستقلة مكانها بين الأمم بعد إذ استكملت سيادتها ، وعززت كلمتها . ثم عملت حكومتني على تنظيم شؤون البلاد الداخلية وإصلاح مراقبها الاجتماعية والاقتصادية ، وعينت أكبر عناية بتوطيد الدستور وتقاليده ، بحيث أصبحت مصر عاملا من عوامل الديمقراطية في الشرق ، وحق لها أن تحتل المكان اللائق بها بين الأمم الديمقراطية (تصفيق) التي تستمد عزتها القومية من أنظمتها وتقاليدها الدستورية .

الشيخ أحمد رضوان عبد الرحمن . أحمد محمد عطيه الناظر بك . الأستاذ الشيخ أحمد محمد خليل أبو سديرة . الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر . سيد حسن عبد المنعم . عبد الحميد عبد العال الشويخ . الأستاذ محمد كامل حسن الأسبوطي . محمود همام حمادي بك . محمد عبد الرحيم حمادي . أحمد مرور الشريف بك . خليل إبراهيم أبو رحاب . أحمد مصطفى أبو رحاب . محمد عبد الحميد المشواوي بك . الأستاذ محمد فؤاد أبو ستيت . أمين بطرس . الشيخ عبد الحليم علي أحمد سليم . عبد الفتاح محمود أبو سحلي بك . الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بري . أحمد عبد الله شاذلي . الشيخ إبراهيم حسن محمد السيد . مكرم عبيد باشا . فكري الصغير السيد . الأستاذ الشيخ محمود محمد القوصي . الأستاذ كامل استحق أبادير . الشيخ يونس أحمد سليم . زكري جندى بدار . محمد خليل العديسي . مدني حسن حزين . الشيخ حسيب عبادي حمدين . الشيخ محمد عبد العظيم خليفه . نادي راشد بك . عبد الصادق عبد الحميد .

واعتذر عن حضور الجلسة :

حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الهلباوي بك . حسن صبري باشا . حسين الشريبي بك . سيد محمد خشبه باشا . الأستاذ عباس الجمل . عبد الحميد سليمان باشا . الأستاذ عبد الرحمن البيلي . عبد الفتاح يحيى باشا . الأستاذ عزيز ميوهم . الشيخ علي مصطفى الطاروطي . محمد علي صلوبه باشا .

وحضرات التواب المحترمين :

الدكتور نجيب اسكندر . الدكتور أحمد ماهر . الأستاذ محمد عبد القادر بركة . علي الشمسي باشا . الأستاذ محمد عزيز أباطه . حسين عثمان الهرميل . الشيخ محمود عوض القوي . حسن يس . محمود لطيف بك . سيد بهنس بك . رشوان محفوظ باشا . شارل بشري حنا . شاكر غزالي بك . طاهر خليل العماري . السيد محمد أحمد هارون . عمر الشواربي . محمد عبد الهادي الجندي بك . محمد راغب عطيه بك . الدكتور محمد جميل عبد الله . ادوارد ويصا . أحمد همام حسين بك . عمر أحمد حامد بك .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيد أحمد بك . الشيخ الشافعي أبو وافي . الدكتور حافظ محمد مؤمن . حسن محمد شعير أفندي . حسن مظلوم باشا . الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا .

تولى السكرتيرية العامة حضرة صاحب العزة الأستاذ أمين عز العرب بك سكرتير عام مجلس الشيوخ .

وفي الساعة الحادية عشرة صباحا تقدم إلى قاعة الجلسة من الباب الملكي حضرة صاحب المعالي كبير الأمراء وأنبأ حضرة الأستاذ الرئيس على مسمع من حضرات الأعضاء المحترمين بقدم حضرة صاحب الجلالة الملك ، فوقف حضرة الرئيس ووقف معه حضرات الأعضاء المحترمين لإجلال .

ولقد كان في طليعة ما عنت به حكومتى غداة إبرام معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى أن تمضى في تنفيذ نصوصها لتجنى البلاد ثمارها ، فأخذ العمل يسير حثيثا في إنشاء الطرق العسكرية والقيام بالمنشآت والتحسينات المشروطة في السكك الحديدية ، وسيطلب إليكم عما قريب فتح اعتماد للشروع في بناء النكات . ويسرنى أن أعلن أن قد تم الاتفاق فيما يتعلق بالسودان على الشروط الخاصة بعودة الجيش المصرى عودة كريمة إلى ربوعه ، (تصفيق) كما تم التفاهم على شروط صالحة لاستخدام المصريين في وظائف الحكومة السودانية ، وقد روعى في كلا الحالين أن تكون المساواة تامة بين المصريين وحلفائهم البريطانيين تمشيا مع روح المعاهدة ، وسيكون رائد الجميع مصلحة السودان والسودانيين .

(تصفيق) .

وإذا كانت حكومتى لا تدرج هذا في سبيل تنفيذ المعاهدة بروح الإخلاص والصدق فإنه ليسرنى التنويه بأن هذه الروح تقابل بمثلا من الجانب البريطانى .

ولقد كانت الخطوة التالية للحكومة بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة هي التمهيد لإلغاء الامتيازات الأجنبية . وقد تم عقد مؤتمر من الدول صاحبات الامتيازات بموتروفي شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٣٧ اشتركت فيه الدول الاثنا عشرة صاحبات الامتيازات ، وانهت أعماله إلى اتفاق أمته روح التفاهم الصحيح وحسن الإدراك لتطور ظروف الأحوال (تصفيق) فأعلن فيه إلغاء الامتيازات الأجنبية إلغاء تاما ، وتقرر نظام انتقال للحاكم المختطة لفترة محدودة يتدرج فيها النظام المختلط حتى ينتهى الأمر إلى أن يصبح الاختصاص كله للقضاء الوطنى . وبهذا استكملت مصر سيادتها الوطنية وحفظت كرامتها القومية ووطدت ما بينها وبين الدول الأجنبية من صداقة تقليدية على أساس شريف من التعاون المثمر لخير الجميع ، وبعد أن تمت مصادقتكم على هذا الاتفاق وتبادلت حكومتى التصديق مع كثير من الدول عليه شرعت في اتخاذ الإجراءات لدخول الاتفاق في دور التنفيذ . ووجهت لذلك كل جهودها حتى تها لها أن تنفذه في الموعد الذى حدد له وتم الاحتفال يوم ١٥ أكتوبر بحضورنا إيذانا بدخول الاتفاق في دور التنفيذ ، فتحقق في ذلك اليوم التاريخى إلغاء الامتيازات الأجنبية إلغاء تاما واكتملت السيادة للسلطة التشريعية المصرية .

(تصفيق) .

وعملت حكومتى بعد ذلك على تنفيذ النظام الجديد مستلهمة روح الاتفاق ونصوصه . ويسرنى أن أعلن أن النظام الجديد قد بدأ يؤتى ثماره الطيبة المباركة في جو من الاطمئنان والثقة من غير همزة أو قلق . كما يسرنى أن

أنزه بما كان لحليفنا الكبيرة من نصيب كبير في أعمال مؤتمر إلغاء الامتيازات وفي التعاون مع مصر على إلغائها (تصفيق) ، مما نغتنب له ونعده أول ثمرة مباركة لتحالف البلدين ووقوفهما جنبا إلى جنب في العمل الدولى تعزيزا لمصالحهما المشتركة وخدمة للسلام العام .

(تصفيق) .

ولئن كان لنا أن نغتنب بهذه النتيجة الحميدة التى انتهت إليها مساعى البلاد في سبيل استرداد حريتها كاملة والتحرر من تلك القيود العنيفة ، فإن ضيوفنا الأجانب لن يكونوا أقل منا ارتياحا إلى العهد الجديد في مرحلته الموقته والنهائية ، لأنهم ولا شك واجدون في الحالين من كرم المعاملة ودواعى الاطمئنان ما تعودوه دائما في مصر . فضلا عن استقرار الصلة بين الفريقين في العهد الجديد على أساس الثقة الشاملة والود المتبادل .

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

إن حكومتى تواصل عنايتها بتدبير مالية الدولة على الأسس التى اختطتها من حيث المحافظة على موازنة الميزانية مع التوسع في الإنفاق على المرافق العامة . وإذا كانت البلاد قد شرعت تواجه مطالب الاستقلال وتضطلع بتكاليفه مما قد تعجز عنه مواردها الحالية فقد أعدت حكومتى بعد أن أطلقت يدها بإلغاء الامتيازات الأجنبية التشريع اللازم لفرض ضرائب جديدة تمكن الميزانية من الوفاء بالالتزامات الملحة ، وسيعرض على حضراتكم هذا التشريع في بداية هذه الدورة حتى يمكن وضع تقديرات الميزانية القادمة على أساسه . وستونى الحكومة في وضعه الخطة التى رسمتها لنفسها منذ اللحظة الأولى وهى انتهاج سبيل الاعتدال والتدرج في فرض التكاليف بحيث لن يكون ثمة إرهاب للمولين ولا قلقلة لأركان الاقتصاد القومى .

وانه ليسرنى أن أبلغكم أن مالية الدولة بالرغم من الأعباء التى تنهض بها سليمة النظام ، وسترون من الحساب الختامى الذى سوف يعرض على حضراتكم عن السنة المالية المنصرمة أن الأمر لم يقتصر على تحقيق الموازنة التى بنيت عليها تقديرات الميزانية بل لقد أسفر الحساب عن فائض كبير ضم إلى الاحتياطى العام وزيد به تعزيزا .

لذلك ترى حكومتى من العبث والمخاطرة مجزؤ التفكير في تخفيض النقد أو المساس به .

(تصفيق) .

ولم تقصر حكومتى عنايتها على مالية الدولة بل كانت لثروة البلاد من اهتمامها أوفى نصيب فلم تال جهدا في صيانة أسعار الحاصلات الزراعية بشتى الوسائل .

وصغاراً ، وبوجه خاص على متخرجى المدارس الزراعية وغيرها علاجا لمشكلات المتعلمين العاطلين . كما أنه قد شرع أخيراً فى التصرف فى الأراضى الزراعية وأراضى البناء التى تملكها الحكومة فى مختلف أنحاء البلاد والتى هى فى الواقع بمثابة رأس مال عاطل ، وقد تبين من إقبال الأهالى على الشراء ان هذه الخطوة كانت فى مصلحة الحكومة والأهالى معا .

ولقد وقعت حكومتى خلال الدورة المنصرمة إلى تعديل الاتفاق مع شركة قناة السويس تعديلاً أفادت منه البلاد من إياها قيمة فزيدت الإتاوة السنوية التى تتقاضاها الحكومة من الشركة من ٢٠٠,٠٠٠ ج.م إلى ٣٩٠,٠٠٠ ج.م وتكلفت الشركة بتفقات إنشاء الطريق العسكرى فى باين بورسعيد والسويس لغاية مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه ، ورفعت النسبة المقررة للموظفين المضربين بالشركة من ٢٥ ٪ إلى ٣٣ ٪ .

كذلك عمدت حكومتى إلى مفاوضة الدول ذات الشأن فى إلغاء صندوق الدين وتم لها الاتفاق مبدئياً على الأمر ولم يبق إلا وضع النصوص التفصيلية ليصبح الإلغاء أمراً مفضياً .

وتعنى حكومتى بدراسة شؤون الموظفين فى كل ما يتصل بتعيينهم ومرتباتهم ومعاشاتهم وصناديق ادخار لتأمين الموقنين منهم ، وهى جادة فى وضع اللوائح اللازمة لذلك تحقيقاً لمصلحة الموظفين والخزانة فى وقت واحد .

ويسرنى أن أعلن أن حكومتى قررت أن تعمل على إنصاف المفسولين السياسيين ، كما قررت أن تحتسب للعمال الذين فصلوا لأسباب سياسية مدة الفصل فى أقدميتهم ومكافآتهم وأن ترد لهم ما خصم من مرتباتهم عند تعيينهم وقدره ٣٠ ٪ ، وقد عنت حكومتى بتحسين حالة العمال فى جميع مصالحها سواء فيما يختص بإجازاتهم العادية والمرضية أو مكافآتهم والإعانات التى تصرف لنوحيهم حين الوفاة ، وتفضيل أبناء العمال فى الالتحاق بالأعمال التى يمارسها ذووهم ، واحتساب أجور إضافية فى فترات العمل المحددة إلى غير ذلك مما يتصل بتحسين أحوال العمال فى خدمة الحكومة .

(تصفيق) .

وتوجه حكومتى صادق العناية للعمل على ترقية الشؤون التجارية والصناعية فهى تواصل السعى بكل الوسائل الممكنة لتوثيق العلاقات التجارية بين مصر وبين البلاد الأجنبية . لذلك اهتمت بالتوسع فى إنشاء الغرف التجارية المختلطة فى أهم الجهات التى تكثر فيها العناصر الأجنبية ، وزادت عدد المحققين التجاريين ، وهى تعتم إيفاد بعثات تجارية للخارج لدراسة الأسواق الأجنبية وعلى الأخص الشرقية منها التى توليها الحكومة من الاهتمام حظاً كبيراً . وجرياً على هذه السياسة قامت الحكومة بالتوسع فى نظام مراقبة

ففيما يختص بالقطن ، محصولنا الرئيسى ، أنشأت الحكومة برا بوعدها عقد "جيزة ٧" فكان لذلك أثر فعال فى إحياء محصول يبلغ مليونين من القناطير . ولما هبطت أسعار القطن فى العهد الأخير لأسباب خارجية بادرت الحكومة إلى معالجة الحالة بما اتخذته من إجراءات ، وفى مقدمتها رفع نسبة التسليف وزيادة كميته عن طريق بنك التسليف الزراعى مع عدم المطالبة بالتغطية عند نزول الأسعار . وقد أخذت الحكومة فى تعديل لائحة البورصة بما يتفق ومصلحة المنتجين والتجار .

وفىما يختص بالقمح عابجت الحكومة مشكلته علاجا فعالا برفع مستوى التسليف والعمل فى الوقت عينه على تصريف الكمية الزائدة عن حاجة الاستهلاك ببيعها للمصدرين بمنخفض عن طريق بنك التسليف الزراعى أيضا . وقد كان لهذه الإجراءات أثرها الفعال فى سوق القمح والغلال الأخرى وهى سوق عملية من المسور مراقبتها كما تعلمون .

ولا تزال حكومتى شديدة العناية بالتخفيف عن المدينين العقاريين مع حرصها على عدم المساس بالمصلحة الحقيقية للدائنين . ويسرنى أن حكومتى قد أنجزت ما وعدت من حل مشكلة الديون العقارية حلا قال رضاكم وتأييدكم ورأيتم فيه علاجا حاسما يضع عن كاهل منكوبى الأزمة عبئا كانوا به ينوعون .

ولما كان قوام العلاقات بين الدائن وبين المدين الثقة وحسن التفاهم وكان هناك فريق من مدينى البنك العقارى الزراعى المصرى لا يزال يشكو عدم ارتباط الأقساط بحقيقة غلة الأرض ، كما أن فريقا آخر مع توافر حسن نيته لا يزال يشكو فداحة عبء الدين ، قررت الحكومة ألا تكتفى بتطبيق قواعد عامة وعهدت إلى لجنة فنية مستقلة بوزارة المالية النظر فى هذه الشكايات . وتقرير ما تراه محققا للتخفيف عن المدينين .

وسيعرض على حضراتكم فى هذه الدورة القوانين التى وعدت بها الحكومة فى الدورة السابقة لحل مشكلة الديون العقارية حلا حاسما ، بعد إذ اتخذت الخطوة التمهيدية لها بقانون وقف إجراءات نزع الملكية إلى المدى الذى اقررتوه .

ولقد تمت الأعمال التمهيدية لتعديل ضريبة الأطنان وأعد التشريع اللازم لتنفيذه وسيعرض على حضراتكم عما قريب ليتسنى ربط الضرائب الجديدة فى أول يناير سنة ١٩٣٨ ، وبذلك يزول كثير من الشذوذ الملحوظ فى هذا الربط .

ويجرى العمل طبقا للبرنامج المقرر فى إصلاح الأراضى البور بشمال الدلتا وغيرها ، وفى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوزيعها على المزارعين المصريين بكارا

الصادرات المصرية إلى الخارج حتى شملت أهم الحاصلات المصرية ليكفل ذلك تحسين سمعتها واحتفاظها بمكاتها ولتقوى على احتمال المنافسة في مختلف الأسواق، ولم تغفل الحكومة ما لتنظيم التجارة الداخلية من أهمية في تسهيل المعاملات وضمان الثقة فاعتزمت إنشاء أسواق جديدة للحبوب في بعض السواحل الهامة كالمينورة والإسماعيلية .

وقد استجلت حكومتى أبحاثها فيما يتعلق بمشروعات القوانين التى سبق أن وعدت بها ، وهى معترمة التقدم لحضراتكم قريبا بمشروعات قوانين جديدة لتنظيم التجارة والصناعة كمشروع قانون مراقبة تجارة الحبوب ومشروع قانون تنظيم صناعة وتجارة دقيق القمح وخبره ومشروع قانون منع غش الصوف وتجارته .

وكذلك تعنى الحكومة بتدعيم النشاط الصناعى في البلاد وهى باذلة الجهد لحماية الصناعات القابلة للنجاح وتشجيعها بإعادة النظر في نظام التمويل الصناعى والتوسع في الأبحاث الصناعية .

ولما كانت حكومتى شديدة الاهتمام بشؤون العمال ورفع مستواهم ماديا واجتماعيا فقد انضمت إلى هيئة العمل الدولية بجنيف في صيف سنة ١٩٣٦ وبهذا أصبح لمصر حق الاشتراك مع الدول الأخرى في إعداد مشروعات الاتفاقيات والتوصيات الدولية المنظمة لشؤون العمال والأخذ بما يلائم حالة البلاد من هذه المشروعات . وستقدم الحكومة لحضراتكم في هذه الدورة بالقوانين العمالية التى أتمتها وهى مشروع قانون قنابات العمال ، ومشروع قانون عقد العمل الفردى ، ومشروع قانون سمات العمل في محال البيع بالتجزئة ، ومشروع قانون التأمين الإجبارى ، ومشروع قانون فض المنازعات والتحكيم والصلح .

(تصفيق)

وقد قررت الحكومة قبول الدعوة إلى الاشتراك في السوق الدولية التى ستقام بمدينة نيويورك عام ١٩٣٩ وسيتيح الاشتراك في هذه السوق الفرصة للعمل على إحكام الصلات الاقتصادية بين مصر وأمريكا والدول المشتركة فيها .

وتوالى حكومتى الاهتمام بشؤون الزراعة - عماد الثروة في البلاد - وقد وفقت إلى استنباط أصناف جديدة من القطن والقمح وهى تعمل على الإكثار من بذورها وتعميم توزيعها على الزرايع . وكان لاهتمام الوزارة أثر محمود في مقاومة آفة دودة القطن ، كما أن غارة الجراد قوبلت في بدايتها بما تحتاج إليه من عناية فأمكن القضاء عليها قبل استفحالها . والهمة مبذولة للتوسع في تدخين البساتين وإنشاء المستشفيات البيطرية واستنباط وسائل مكافحة الآفات الزراعية .

ولقد توفرت حكومتى على دراسة وسائل إصلاح الأمن وعلى المضى في إنفاذها ، فبرزت قوات البوليس في أرجاء البلاد بزيادة وحدات القوة ودرجات ضباطها وزيادة عدد المراكز والبنادر ونقط البوليس ، وستلجج في هذه الزيادة عاما بعد عام لتتمشى مع نمو الحضارة في البلاد وما يقتضيه ذلك من زيادة وسائل حفظ الأمن . وفى هذا السبيل أيضا رأت ضرورة إيجاد هيئة فنية إحصائية تتفرغ لاستقصاء الجرائم وتعقب المجرمين لتكون عوناً لسلطات التحقيق . فأنشأت مكتباً رئيسياً للباحث الجنائية بالوزارة تمتد فروعه إلى المديريات جميعاً وستمضى في إمداده بأحدث الوسائل الفنية لمكافحة الإجرام . وقد عمدت الحكومة على حماية الآداب العامة بإنشاء مكاتب بوليسية تخصص لحماية الآداب . ولما كان ارتقاء مستوى البوليس المصرى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بارتقاء مدرسة البوليس فقد عمدت الحكومة إلى توسيع نطاق هذا المعهد ورفع مستواه ليكفى تحيوة حاجة البلاد وقد بدأت بتخصيص قسم من هذا المعهد لحملة الليسانس وعينت كذلك يجند البوليس عناية خاصة فوسعت مدرسة الكونسبلات لتخرج رجال البوليس بعد تزويدهم بالعلوم النظامية والقانونية الكفيلة بأن تجعل مستوى رجال البوليس في مصر يضارع مستواه في أرقى الدول المتحضرة .

وفوق هذا فقد اهتمت الحكومة بإيفاد بعثات من ضباط البوليس المتنازين إلى بعض الدول الكبرى للوقوف على أحدث نظم البوليس واقتباسها في بلادنا .

كما عنت الحكومة بإجراء تنظيم جديد لقوة الخفراء من شأنه تخصيصهم للحراسة الليلية بحيث لا يكلفون بأعمال إدارية أثناء النهار . وخصصت قوات أخرى لأعمال الخفراء النهارية . وأعدت فئة كبيرة من الضباط للإشراف على شؤون الخفراء . والمرجو أن يصل خفراء الريف تدريجاً إلى مستوى بوليس المدن في الكفاية ودقة التنظيم .

وقد ترتب على تنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف أن أخرج خمس المنصر الأوروبى من البوليس بحيث يتم إخراج ذلك المنصر كله في غضون خمس سنوات . وقد عنت حكومتى بأن يتولى المحافظون المصريون الإشراف على بوليس المحافظات بعد أن كان هذا الإشراف للمكمدارين الأجانب .

وقد أنجزت حكومتى ما وعدت من وضع نظام جديد لحكم القرية يرى إلى تعديل القانون الذى وضع في سنة ١٨٩٥ للعمد ومشايخ البلاد بعد أن ظهر من مناقشات المجلسين ومن تجارب الحكومة أنه أصبح غير ملائم لمصلحة البلاد ، وأن أمن القرى وطمانيتها يقضيان التعجيل بوضع نظام صالح يضمن حسن اختيار العمد وقيامهم بما يعهد به إليهم من الأعمال على

وستعرض الحكومة على البرلمان في هذه الدورة مشروع قانون للحلات العمومية ودور الملاهي ومشروع قانون للنوادي الخاصة لدرء أخطار المقامرة والحفاظ على الثروة العامة ومشروع قانون للبغاء ومشروع قانون بتبسيط الإجراءات في مواد المخالفات .

ويسرنى أن أعلن أن حكومتى عاملة على تمصير مجلس الصحة البحرية والكورنيتين وقد بدأت فعلا المحادثات التمهيدية في هذا الصدد وترجو أن تسفر المفاوضات عن نتيجة مرضية تعرض على حضراتكم خلال هذه الدورة .

ولقد أوفت حكومتى بما وعدت من إلغاء النظام الاستثنائى في شبه جزيرة سينا فأعادت محكمة العريش الأهلية وأعلنت سيادة القانون العام في ربوع سيناء . ولقد عيّنت حكومتى بتقريب دور العدالة للتقاضين وهي تدرس الآن نظاما يسهل انتقال دائرة من المحاكم الابتدائية الى بعض عواصم المديريات التي لا توجد بها محاكم ابتدائية كدمهور والفيوم وأسوان .

وقد تم وضع قانون الموارد وسيعرض على حضراتكم في مستهل هذه الدورة . وترجو حكومتى أن تقدم إليكم في هذه الدورة أيضا مشروع قانون للوصية والوقف ومشروع القانون الخاص بإصلاح المجالس الحسبية وتنظيم إجراءات العمل فيها . وستعرض عليكم كذلك في هذه الدورة مشروعات القوانين المعدلة للوائح الرسوم في القضايا أمام جميع المحاكم والمجالس الحسبية وقد روعي في وضعها الموازنة بين مختلف الرسوم والتيسير على الناس وبخاصة الطبقات الفقيرة منهم . (تصفيق) .

وقد خطت حكومتى خطوات واسعة موفقة في سبيل تعزيز استقلال القضاء فوحدت درجات رجال القضاء وبذلك تحققت أمنية من أعز أمنائهم . على أن حكومتى - في حرصها على صيانة استقلال القضاء - لم تقف عند حد هذه الخطوة فبدأت بدراسة الأنظمة القضائية والقواعد المتعلقة بالتعيين والنقل وكل ما يكفل استقلال القضاء ويصونه . وترجو أن تقدم إليكم في خلال هذه الدورة بمشروع قانون يحقق هذا الاستقلال .

وتولى حكومتى القضاء الشرعى أوفر قسط من عنايتها وقد خولت الجمعيات العمومية بالمحاكم الابتدائية الشرعية تشكيل دوائرها ونذب القضاء من المحاكم الجزئية والمجالس الحسبية أسوة بالمحاكم الأهلية .

وترجو الحكومة أن يتم في هذه الدورة اقرار مشروعى القانونين الخاصين بتعديل لائحة المحامين الأهلين والشرعيين حتى يتوافر لرجال هاتين الهيئتين كل ما يصون كرامتهم ويحفظ حقوقهم ويطمئنهم على المستقبل . (تصفيق) .

الوجه الأكل (تصفيق) ، فجعل اختيار العمدة والمشايخ بالانتخاب المباشر من أهل القرية بمعرفة الناخبين المقيدين بجدول انتخاب الشيوخ على أن يكون الانتخاب لمدى الحياة . ولما كان القانون الحالى لا يمنع من الاستثناس برأى هؤلاء الناخبين فقد ملئت أكثر العمديات الخالية بطريق الانتخاب استطلاعاً لرأى الناخبين من الأهلين في جو سادته الحرية والترام الحيدة من جانب رجال الادارة فأسفرت التجربة عن نجاح تام .

وعينت حكومتى أكبر عناية بمجالس المديريات فردت إليها سلطاتها واختصاصاتها تمشياً مع الروح النيابية الحققة التي تعمل الحكومة على توطيد أركانها . ووكلت إليها التعليم الأسمى في المديريات ووجهتها توجيهاً حديثاً إلى العناية بالأمور الإقليمية التي تهتم أهالى الريف وتصلح بمعاشهم كتدبير وسائل مكافحة الحريق في القرى وتوفير الماء الصالح للشرب والعمل على تخفيف المستنقعات أو ردمها وتمهيد الطرق الموصلة بين البلاد والتشجيع على النهوض بالزراعة وتقديم الصناعات الزراعية .

والحكومة ماضية في إعداد مشروع قانون لنظام مجالس المديريات يكفل توسيع اختصاصات هذه المجالس ويسد وجوه النقص سواء في نظام العمل أو في شؤون الموظفين .

وقد اهتمت الحكومة بشأن الصحافة فألفت لجنة من رجال الحكومة والصحافة لمعاونة الصحفيين على تأليف جمعيتهم ولدرس ما يكفل المصلحة العامة من تنظيم الصحافة وتمكينها من أداء رسالتها . وقد شكلت الحكومة لجنة أخرى لتنظيم مصلحة الصحافة باقتباس أحدث النظم الأوروبية لتمكينها من أداء واجباتها العديدة والقيام بمختلف تبعاتها بعد استقلال البلاد .

وقد نفذت الحكومة ما وعدت من العمل على إصلاح السجون وشرعت في إنشاء السجن الجديد بالعباسية الذى سيخصص جناح منه للحكوم عليهم في جرائم القلم والنشر ، وجناح للسجونيين من الشبان ليأخذوا فيه بنظم التقويم الملائمة لسنهم ، وجناح ثالث للحكوم عليهم من المدمنين على المواد المخدرة ليكون أقرب إلى مصحة منه إلى سجن ، وجناح رابع للجوسمين حسب احتياطيها .

وعينت الحكومة بإعادة النظر في لوائح السجون والنظم المتبعة فيها فشكلت لجنة لدراسة هذه اللوائح والنظم واقتراح وجوه الإصلاح فيها .

وقد عيّنت حكومتى أعظم عناية بإصلاح أرض الحرمين الشريفين والمرافق المتصلة بهما خدمة للإسلام والمسلمين .

(تصفيق حاد) .

وسيعقد بمصر في هذا العام المؤتمر السابع لقانون العقوبات الموحد وترجو حكومتى أن تسفر أبحاثه ومناقشاته عن أحسن النتائج .

ولقد أخذت حكومتى بأسباب نهضة تعليمية شاملة لتواجه ما يتطلبه التطور الجديد في حالة البلاد الاجتماعية والسياسية فأنشأت معاهد للتخصص في بعض كليات الجامعة كطب المناطق الحارة والقانون المقارن وغيرها مما تحتاجه البلاد ، وعملت على رفع مستوى معاهد التربية ودار العلوم وتوسيع نطاق معهدى التربية للبنين والبنات بإنشاء أقسام جديدة تفي بحاجات التعليم وتطوراته ، كما أنها زادت في البعثات في شتى المواد وعلى الأخص في اللغات الأجنبية إذ بلغ عدد هؤلاء وحدهم أربعين ، وذلك لتهيئ للمصريين طريق إحلالهم محل الأجانب .

وقد نال التعليم الأول من عناية حكومتى قسطا كبيرا سواء من جهة توسيع نطاق الإلزام أو زيادة عدد المكاتب العامة أو إصلاح مناهج للتألم عقلية الأطفال وبيئتهم .

كما عنت بعمل دراسة الدين والأخلاق شاملة سنى الدراسة جميعها . ولم تغفل حكومتى العناية بالتعليم الحر الذى يقوم بأكبر نصيب من نشر الثقافة في البلاد فعملت على رفع مستواه الفنى وضاعفت في إعاناته بما يمكنه من القيام بمهمته على خير الوجوه .

وقد اتجهت الحكومة وجهة جديدة في تعليم البنات بقصد إعدادها للاضطلاع بمهمتها الأساسية في تربية النشء مع تمكينها من المساهمة في نهضة البلاد . ولم تقتصر على تزويد مدارس البنات الابتدائية والثانوية بقسط كبير من مواد الثقافة النسوية ووسائل تربية الطفل بل أنشأت مدارس خاصة بهذه الثقافة يعنى فيها بتعليم التدبير المنزلى وتربية الطفل والتطريز والصحة والاقتصاد المنزلى بجانب ما يدرس من مواد الثقافة العامة .

وقد خصت حكومتى التعليم الصناعى بنصيب من عنايتها فأصلحت خططه ومناهجه وأدخلت عليه صناعات جديدة وعنت على الأخص بالناحية العملية لإعداد صناع مهرة في مختلف الصناعات .

وقد قدرت حكومتى ما للرياضة البدنية من تقويم الشباب خلقا وخلقاً فأخذت في تنفيذ مشروع كبير يحقق هذه الأغراض ويتناول على الأخص جعل الرياضة البدنية شاملة جميع فرق الدراسة في جميع المدارس وإنشاء مراكز رياضية يختلف إليها الطلبة وقت فراغهم وزيادة العناية بالكشفافة . (تصفيق)

وقد وجهت حكومتى عنايتها لتحسين الحالة الصحية في القرى فاهتمت بإيصال المياه الصالحة للشرب إليها وسارت سيرا حثيثا في مشروع عملية مياه الفيوم ويقتظر أن يتم إنشاؤها بعد عامين . كما اتخذت الإجراءات لإنشاء عملية مياه بناحية بساط لتغذية معظم بلاد مديرية الدقهلية بالمياه النقية . وكذلك تتولى حكومتى تعمير إنشاء دورات المياه في القرى من النوع المستحدث الذى أثبتت تجارب معهد روكفلر صلاحيتها لحالة القرية المصرية لقلة تكاليفها ومهولة إنشائها .

وفضلا عن ذلك فإن الحكومة جادة في البحث عن خير الوسائل لتحسين نظام القرية والنهوض بمستوى الحياة الريفية من النواحي الصحية والعمرائية والاجتماعية إلى المترلة التي تليق بمحضارة البلاد .

وطبقا لما وعدت به حكومتى من الاهتمام بمقاومة الملاريا وتيسير سبل علاج المرضى في القرى أنشئت ست وحدات متنقلة لهذا الغرض وستبدأ عملها قريبا وتبذل همه كبيرة في التخلص من البرك والمستنقعات التي يثبت البحث ضررها .

وتنفذا لما وعدت به حكومتى سيعرض على حضراتكم مشروع قانون لمراقبة المواد الغذائية ومنع غشها وكذلك مشروع قانون الباعة المتجولين ومشروع قانون لمكافحة الدرن بين المواشى الحلوب .

ولم تغفل حكومتى وسائل العلاج واهتمت بتحقيقا لرغبات البرلمان بزيادة عدد المستشفيات المركزية وتعميم الاختصاصيين بمستشفيات عواصم المديريات والإكثار منهم بالمستشفيات الأخرى بقدر الاستطاعة وزيادة عدد أطباء المستشفيات عموما . وتعمل بكل الوسائل على مقاومة الأمراض المتوطنة والرمم والسل الرئوى والجراحى والحذام . (تصفيق)

وتدرس حكومتى الآن مشروع تعميم رعاية الطفل في جميع أنحاء القطر المصرى حتى يصل نفعه إلى سكان القرى .

وقد قامت الحكومة بتعديل قانون الصيدلة والتجار في الجواهر السامة والمأمول أن يعرض على حضراتكم في الدورة الحالية .

واهتمت حكومتى بدراسة وسائل وقاية المدنيين من الغازات الحوية بالغازات فأنشأت لذلك مدرسة لتعليم الموظفين والأهالى طرق الوقاية من الغازات الحوية واتخذت الإجراءات الضرورية لتيسير وسائل التحوط منها .

ويسرني أن حكومتى مهمة بوضع برنامج ثابت للإصلاح الصحى وهى تعد مشروع قانون لصحة العمال وآخر لتقييد بيع المسكرات وثالث لحماية أخلاق الأحداث .

وستعاون حكومتى مع الدول فى القسم الصحى بمصيبة الأمم فى بحث ودرس الأمراض ذات الصفة العالمية .

وقد مضت حكومتى فى تنفيذ مشروعات الري والصرف الكبرى على أساس البرنامج المقرر قتم إنشاء خزان جبل الأولياء وبدئ بالحجز فيه خلال الفيضان الماضى بكميات سيبتفع بها فى شهور التحريق المقبلة . وهذه الكميات هى جزء من مجموع التخزين الكلى المقرر الوصول إليه تدريجيا فى خلال ست سنوات .

وقد تمت الأبحاث الخاصة بتقوية قناطر إستا وتعد الآن الشروط والمواصفات تمهيدا لطرح العملية فى المناقصة العامة فى القريب العاجل .

وقد خطت الحكومة خطوات واسعة فى إنشاء المشروعات اللازمة لإصلاح المساحات البور فى الوجه البحرى . وكذلك فى تحويل حياض الوجه القبلى إلى الري المستديم حيث تم تحويل حياض الجيزة وحياض مركز أنعيم بمديرية جرجا . وسيبدأ قريبا تحويل حياض مركز البدارى بمديرية أسيوط حيث ينتظر إتمامها قبل حلول الفيضان القادم .

وأولت الحكومة عنايتها الخاصة بتحسين وسائل الصرف فى الأراضى المترعة فأتت محطة سبل بالمنوفية وأنشأت عدة مجارى لصرف مساحات كبيرة فى الجزء الغربى منها كما أنشأت المجرى الرئيسى لصرف مديرية القليوبية وبعض مصارفه الفرعية . وهى تسير بخطوات سريعة لإتمام صرف هاتين المديرتين صرفا كاملا . وقد أتمت أيضا إقامة محطة الزهاوى لصرف منطقة واسعة فى مديرية الجيزة وعدلت مصرف المحيط تمهيدا لتنفيذ برنامج تحسين صرف مصر الوسطى ابتداء من السنة المالية المقبلة .

وتمشيا مع سياسة تحسين الصرف وتعميمه تم العمل فى زيادة محطة توليد القوى الكهربائية فى العطف وستقام قريبا محطة قوى جديدة فى الإسكندرية ليصبح فى الإمكان تقوية محطات الصرف الحالية وإنشاء محطات صرف جديدة .

وقد تم أيضا إنشاء محطتين لصرف منطقى إقليت ودراو بمديرية أسوان وبدئ فى إنشاء مصارف متعددة فى باقى مناطق هذه المديرية وترجو أن يتم صرف هذه المناطق صرفا وافيا فى السنة القادمة ، ويجرى العمل الآن فى إقامة محطة توليد ومحطات طلمبات لصرف منطقة الغرق فى الفيوم .

وتحققا لما وعدت به الحكومة من تخفيف تكاليف الري بالآلة على أهالى منطقة نجع حمادى سيعهد بعملية رفع المياه وتوزيعها فى هذه المنطقة إلى إدارة حكومية بدلا من الشركة الحالية .

وتعمل حكومتى على تعمير مناطق بلاد النوبة وإعادة ما كان لها من ثروة زراعية أضاعتها النوبة الثانية لخزان أسوان وذلك بإنشاء آلات رافعة لتسهيل وسائل الري النيل وإيجاد مناطق جديدة تروى ريا مستديما كما تعمل أيضا على تسهيل زراعة النخيل بجلب فساتل من الخارج ومعاونة الأهالى على اقتنائها وزرعها .

ولم نأل حكومتى جهدا فى تعمير المجارى فى أنحاء كثيرة من مدينة القاهرة وفى عواصم المديرىات وقد أوشك العمل أن يتهى فى الفيوم والزقازيق وستشرع الحكومة فى أقرب فرصة فى تعمير المجارى فى حلوان والمنطقة الحربية بالسويس وتوسيع مشروع مجارى بورسعيد وإنشاء المجارى فى كثير من المدن والبنادر وعناية للصحة العامة .

وتعنى حكومتى بوضع تخطيط عام لمدينة القاهرة لمواجهة حالة التوسع فى المدينة وتقام العمران .

وتأمل حكومتى أن تتقدم إلى البرلمان فى هذه الدورة بمشروعات تعديل النظم الخاصة بالمبانى والتنظيم والمجارى يجعلها أوفى لاحتياجات العصر الحاضر .

ويسر حكومتى أنها فى سبيل تخليد ذكرى زعيم النهضة المصرية المنفور له سعد زلول باشا قد أتمت إقامة تماثيل له فى مصر والإسكندرية . (تصفيق حاد) .

وقد عنت حكومتى بدراسة مشروع حوى للبلاد وهو مشروع استخدام مساقط المياه بخزان أسوان لتوليد القوى الكهربائية وصناعة الأسمدة وقد خطت فيه خطوات واسعة وترجو أن تتقدم إلى حضراتكم فى خلال هذه الدورة بهذا المشروع الذى سيكون له أكبر الأثر فى إنشاء ثروة البلاد وصناعاتها . (تصفيق حاد) .

وتعنى حكومتى بالتوسع فى إنشاء مكاتب البريد وخطوط الطوائف فى الأقاليم تمشيا مع سياسة تعمير المراسلات البريدية وتسهيلها .

ويسر حكومتى أن تقر بأن الإقبال على صندوق التوفير فى اطراد مستمر فقد بلغ رصيد الودائع إلى نهاية شهر سبتمبر الماضى مبلغ ٨,٥٦٠,٦٥٧ ج.م. وما يبعث على الاعتباط أن معظم هذه الودائع خاصة بالوطنيين وفى ذلك دليل على انتشار روح الاقتصاد بين أفراد الشعب المصرى الكريم .

وقد عنت حكومتى فى العهد الأخير بتحسين الملاحة النهرية وهى جادة فى وضع قانون الملاحة لتنظيم سبل النقل المائى فى المياه الداخلية وسيعرض على حضراتكم مشروع هذا القانون فى الدورة الحالية .

وقد استطاعت الحكومة تحقيق الكثير من الرغبات البرلمانية الخاصة بإنشاء مواقف لقطارات السكك الحديدية تجاه القرى والكفور وتعديل مواعيد القطارات وزيادتها بما يكفل راحة الجمهور كما تعمل على تجهيز عرباتها الفاخرة بمجهازات تكييف الهواء. وهى ترقب الحالة التجارية وتشجعها عن كسب فتعمد دائما إلى الموازنة بين أثمان البضائع وأجور نقلها.

وقد شرعت المصاحبة فعلا في تحسين مواصلات خط حلوان حتى تتمكن من تسيير قطارات الديزل في فترات متعاقبة ومتقاربة لرفع شأن العمران في هذه الضاحية الغنية بمياهها المعدنية الصحية.

وتعنى الحكومة الآن بوضع سياسة ثابتة للنقل المشترك لايجاد التعاون بين وسائل النقل المختلفة وتيسير سبل المواصلات في الجهات المحرومة من السكك الحديدية.

ومع أن حكومتى جادة في إنشاء طرق المعاهدة الا أنها ترى أنها غير كافية بالوفاء بحاجات البلاد ولذلك فهى تعمل الآن على وضع سياسة إنشائية لمد الطرق في سائر الجهات والبدء بوصل عاصمتى القطر وعواصم المديرية بشبكة من الطرق الحديثة بحسب ما تتسع له موارد الميزانية.

وقد عملت الحكومة على تحقيق الرغبة التى أبدتها البرلمان في الدورة الماضية وهى تحويل ما يصلح من جسور الزرع والمصارف العمومية الى طرق زراعية تدريجيا.

وقد ترتب على تشجيع الحكومة للطيران المدني أن اتسع نطاقه ، وقد اتخذت حكومتى العدة لتمهيد محطات الأرصاد الجوية كما أنها أقامت منارة في القنطرة لإرشاد الطائرات ليلا على المنطقة الممنوع الطيران فوقها طبقا لأحكام المعاهدة.

ويسر حكومتى أن تشير إلى جهودها الموفقة في تنفيذ الخطة التى رسمتها لزيادة الجيش وإعادة تنظيمه واستكمال تدريبه وتزويده بالأسلحة والمعدات الحربية الحديثة حتى يبلغ الشاؤ الذى ترجوه له البلاد ويتمكن من القيام بشرف المهمة التى تتطلبها منه على أكل وجه.

(تصفيق حاد) .

وكان في مقدمة ما وجهت إليه عنايتها اتخاذ الوسائل المختلفة لرفع مستوى الثقافة والتعليم بالجيش سواء بإفاد بعثات من الضباط والطلبة والموظفين الفنيين إلى الخارج للتخصص في مختلف الفنون العسكرية ، أو بإرسال ضباط إلى وحدات الجيش البريطانى بالقاهرة للتدرب على الأعمال الحربية الحديثة ، أو بإلقاء محاضرات عليهم وتبهم لتلقى دورات دراسية قصيرة في مدارس الجيش الحديثة .

وفوق هذا فقد عتلت منهج الدراسة بالمدارس الحربية تعديلا يجعل مستوى التعليم بها مماثلا لأرقى الكليات العسكرية ورفع عدد طلبتها من مائة الى ثلثمائة طالب .

وكان من أجل مظاهر العناية بالتعليم الحربى إنشاء المدارس الآتية :

مدرسة المهندسين ، مدرسة أركان الحرب ، مدرسة المدفعية ، مدرسة ضباط الصف ، ومدرسة التداير الصحية ، ومدرسة علم الصحة ، ومدرسة الطيران العالى ، ومدرسة ميكانيكا الطيران ، ومدرسة ورشة الصناعات الميكانيكية .

وكان لسلاح الطيران جانب عظيم من الاهتمام والعناية وقد اشترت الحكومة عددا من الطائرات وأوصت على صنع طائرات أخرى كثيرة من أحدث طائرات الخدمة العامة . وهى جادة في تقوية سلاح الطيران من جميع نواحيه حتى يبلغ المدى الذى تتطلبه حاجة البلاد .

ويسير العمل بهمة في إعادة تنظيم الجيش على القواعد الحديثة واستكمال وحداته وتحويلها إلى قوات ميكانيكية وقد تم بالفعل تشكيل أورطة مدافع ما كينة وأورطة دبابات خفيفة وأورطة سوارى ميكانيكى خفيف وبطارية هاوترر متوسطة وأربع بطاريات من مدافع الميدان وبلوكات المهندسين والأنوار الكاشفة والقسم الطبوغرافى وسلاح الإشارة وسلاح الصيانة .

وهناك مشروعات هامة أخرى لا تزال في حاجة إلى زيادة درسيها واستكمال بحوثها واعدادها كألوية احتياطى الجيش وإنشاء مصانع الذخيرة ومصنع الكمامات الواقية.

وستعرض حكومتى قريبا على البرلمان مشروع قانون التجنيد الذى وعدت به في الدورة السابقة بعد أن أدخلت عليه تعديلات هامة اقتضتها حاجة الجيش في تنظيمه الجديد .

ولم يفت حكومتى الاهتمام بتحسين أحوال أهالى الصحراء فعملت على توفير المياه بالصحراء الغربية لإحياء للزراعة بها كما عنت بإصلاح الطرق الصحراوية وإنشاء محطات الاسعاف ومحطات الاسلكى ببعضها ولا شك أن إحياء الزراعة بالصحراء الغربية وغير ذلك من ضروب الإصلاح ستكون سببا في زيادة عمرانها وتوفير وسائل الراحة لسكانها .

وستعرض الحكومة قريبا على البرلمان مشروع قانون معدل للأئحة الاجراءات بوزارة الأوقاف وقد عنت بعارة المساجد وترميمها وتجديد دوراتها على النظم الصحية ومن ذلك أنها شرعت في إنشاء عشرين مسجدا جديدا .

وستعنى الحكومة باستثمار أموال البديل بإقامة عمارات على أراضيها الفضاء جيدة الصقع وبشراء أرض زراعية كما ستعنى باستبدال الأعيان التى ضعف إيرادها لتخريبها وعدم جودة صقعها بأعيان ذات إيراد جيد .

وقد ساهمت الحكومة فى طائفة كبيرة من المؤتمرات التى عقدت فى الخارج واستضافت بمصر بعضها كما قُضت دعوة مؤتمرات للانعقاد ببلادها واشتركت فى وضع طائفة من المعاهدات الدولية رغبة فى المساهمة فى الحياة الدولية العلمية والفكرية بأكبر نصيب .

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

إن حكومتى ماضية فى القيام بالمهمة العظيمة التى أخذتها على عاتقها ، وهى لن تتوانى فى ظل إرشادكم ورقابتكم عن أن تحوط استقلال البلاد ودستورها بسياج من العمل الحازم المتبحر حرصا على مرافقتها وتدعيمها لأخلاقيها (تصفيق حاد) . وإننا نرجو أن يستمر التعاون وثيقا بين البرلمان والحكومة ليؤتى ثماره المباركة كاملة فى خدمة هذا البلد الكريم .

(تصفيق حاد) .

والله ندعو أن يوفقنا وإياكم إلى العمل على ما فيه هناءة الأمة ورقيا .

(تصفيق حاد) .

وبعد انتهاء حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من التلاوة تقدم بخطاب العرش إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فتناوله جلالة وسلمه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الديوان الملكى الذى سلمه إلى حضرة الأستاذ المحترم رئيس الاجتماع فهتف حضرته " يعيش الملك " ثلاثا ، فردد الحاضرون هتافه .

(أصوات : يعيش جلالة ملك مصر والسودان) .

ثم نهض جلالة الملك للانصراف فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة فوقف الحاضرون لإجلالا بحين جلالة بتصفيق حاد ، فخيا جلالة الملك الحاضرين ، وغادر قاعة الجلسة بين التصفيق الحاد المتواصل .

ثم وقفت الجلسة إلى حين عودة الوفد البرلمانى الذى توجه إلى القصر الملكى لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملكية ، وكان هذا الوفد مؤلفا من ثلاثة من حضرات الشيوخ المحترمين ، وهم حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ وحضرنا الشيخين المحترمين الدكتور عبد الحميد أمين عزب والدكتور إبراهيم بيومى المذكور أصغر الأعضاء سنا ومن ثلاثة من حضرات النواب المحترمين وهم حضرة النائب المحترم على سليمان بك أكبر النواب سنا وحضرنا النائبين المحترمين الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين والأستاذ محمد شعراوى أصغرهم سنا .

وفى الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الظهر أعيدت الجلسة برئاسة حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرنا الشيخين المحترمين الدكتور عبد الحميد أمين عزب والدكتور إبراهيم بيومى المذكور .

وقد بدأت فعلا بتنفيذ هذه السياسة بإنشاء عمارات للاستغلال تبلغ تكاليفها ٢١٥,٠٠٠ ج.م ، كما أنها اعترمت ببناء ست عمارات أخرى فى أجود أصقاع القاهرة تبلغ تكاليفها ١٣٠,٠٠٠ ج.م .

وقد عيّنت حكومتى أشد العناية بشؤون الأزهر الشريف فأتمت ما شرعت فيه من تشييد مبان للأزهر واعتمدت لهذا الغرض ٦٠٨,٠٠٠ ج.م ، وأدرجت فى ميزانية هذا العام مبلغا لتزج ملكية الأراضى اللازمة وستوالى عنايتها بهذا المشروع حتى يكون لكليات الأزهر وأقسامه قبل الاحتفال بعيد الألفى مبان تليق بعظمة وتاريخ هذا المعهد الدينى الأكبر .

(تصفيق) .

وقد وضعت حكومتى سياسة خاصة ترمى إلى إنشاء مبان لسائر المعاهد الملحقة بالأزهر فى مدى خمس سنوات . وقد بدأت فعلا فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء معهد بمدينة الإسكندرية يليق بمكانة العاصمة الثانية للبلاد .

وتحقيقا لرغبة البرلمان قد أنشأت حكومتى معهدا بشيخ الكوم لست حاجات الأهالى . وستنظر فى إنشاء معاهد أخرى بالوجه القبلى لتذليل سبل العلم لطالبيه وإجابة لرغبات الأهالى المترابدة .

وما زالت حكومتى تولى الوعظ والإرشاد عنايتها بما له من الأثر الحميد فى تهذيب الأخلاق وكبح النفوس الجاحشة واستتباب الأمن فزادت عدد الوعاظ فى ميزانية الأزهر عشرين وظيفة .

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

إن علاقات مصر بالدول الأجنبية مستمرة على أتم صفاء ومودة كما أن تعاونها مع حليفتها العظيمة قائم على أحسن حال من التفاهم المتبادل لصالحهما المشترك .

ولقد تم انضمام مصر إلى عصبة الأمم فتبوات مكانها فيها وتجلّى فى هذه المناسبة شعور المودة وحسن تقدير الدول لمصر بما وجهته إليها من دعوات وترحيب بانضمامها للجمعية الأمم .

ووجهت إلى الحكومة الدعوة للاشتراك فى المؤتمر الذى عقد بنين فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٧ فأجابتها وساهمت فى وضع التدابير التى قصد بها إلى مراقبة الملاحة فى حوض البحر الأبيض المتوسط منعا للاعتداء على السفن . ووقع مندوبوها الاتفاقيين اللذين وضعا لتنظيم تلك المراقبة .

وانتهت المفاوضات التى دارت مع الحكومة التركية إلى عقد معاهدة صداقة ومعاهدة إقامة واتفاق بشأن الجنسية وتم توقيعها بأقرة فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ . وسيتم تبادل التصديق عليها قريبا بين الدولتين وتدخل بعد ذلك فى دور التنفيذ مفتوحة عهد استقرار فى علاقات البلدين وتوثيق لصلتهما التاريخية الودية .

(تصفيق) .

الرئيس - تتلى مضبطة جلسة اليوم .

تليت المضبطة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة ؟

هجرة الشيخ المحترم لوى أمّونخ فانوس اقضى - حضرة الرئيس :

أرجو أن تسمحوا لى بإبداء ملاحظة تصحيحا لعبارة وردت بالمضبطة نظرا لأهمية ما يدور بالمضابط البرلمانية عند دراسة تاريخ حياتنا الدستورية فى المستقبل ، ولذلك أرى أن يكون وصف الوقائع دقيقا لى يعطى الأجيال المستقبلية صورة صحيحة لما حدث .

وبما أن هذا الاجتماع هو أول انعقاد عادى للبرلمان بعد أن تولى حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم فاروق الأول حفظه الله سلطته

الدستورية . وكان استقبال جلالته اليوم بالتصفيق الحاد المتواصل فأرجو إثبات الوصف بهذا الوضع لما فى ذلك من صدق التعبير عما يكنه الشعب المصرى ممثلا فى هذا البرلمان يجلسه أكل تمثيل من خالص الولاء وعظيم المحبة لشخص حضرة صاحب الجلالة ملكنا الفاروق .

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك وعلى التصديق على المضبطة ؟

(موافقة) . .

الرئيس - تصدق الهيئة على المضبطة .

(انفض الاجتماع فى الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين بعد الظهر) .

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

دور الانعقاد العادى الثالث عشر

مضبطة الجلسة الأولى

المنعقدة علنا في يوم الخميس ١٥ رمضان سنة ١٣٥٦ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

ملخص

رقم الصفحة :

- ٥ - انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش ١٦
- ٦ - > > المالية ١٦
- ٧ - إعلان نتيجة انتخاب مكتب المجلس :
- (أ) انتخاب حضرة الشيخين المحترمين حسن نبيه المصرى
بك وسليمان السيد سليمان باشا وكيلين للمجلس ١٦
- (ب) انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين أحمد عبده بك وحلى
عبد الرازق بك وأحمد حنفي أبو الفضل أفندى والأستاذ
يوسف عبد الطيف سكرتيرين برلمانيين ١٦
- (ج) انتخاب حضرة الشيخين المحترمين محمد الحنفى الطرزي باشا
ومحمد أحمد الشريف بك مراقبين ١٧
- ٨ - إعلان نتيجة انتخاب أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش ١٧
- ٩ - > > > > المالية ١٧

رقم الصفحة

- ١ - مرسوم بتعيين حضرة الأستاذ محمود بسيونى وزير الأوقاف
رئيسا لمجلس الشيوخ - كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ
فانوس أفندى - كلمة حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس ١٤
- ٢ - مرسوم بتعيين حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الحلالى بك وزيرا
للعارف العمومية وحضرة صاحب المعالي على حسين باشا وزيرا
للأوقاف ١٥
- ٣ - كتاب من وزارة الداخلية بانتخاب حضرة حسين مصطفى حمزة بك
عضوا بالمجلس من دائرة كوم حماده - حلف حضرة الأمين
الدستورية ١٥
- ٤ - تأليف مكتب المجلس :
- (أ) انتخاب الوكيلين ١٥
- (ب) > السكرتيرين البرلمانيين ١٦
- (ج) > المراقبين ١٦

حسن محمد شعير أفندى . حسن مظلوم باشا . الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا .
عبد الستار حسن عمران أفندى . عبد السلام عبد الغفار بك . محمد توفيق راضى
بك . الدكتور محمد حسين هيكى بك . محمد رشوان الزمرى بك . محمد صفوت
باشا . محمود الإترى باشا . وهيب دوس بك . يوسف قطاوى باشا .

وحضر حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى الوكيل البرلمانى
لوزارة الداخلية .

تولى السكرتيرية البرلمانية الموقنة حضرتنا الشيخين المحترمين : الدكتور
إبراهيم بيومى مدكور والدكتور عبد الحميد أمين عزب ، أصغر الأعضاء منا .

أمين عن العرب بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس فى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء برئاسة حضرة
الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا الغائبين :

أولا - باعتذار عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الهلباوى بك . أحمد محمد خشبة باشا . أحمد مدحت يكن باشا .
حافظ حسن باشا . حسن صبرى باشا . حسين الشريعى بك . سليمان عثمان
أباظه بك . سيد محمد خشبة باشا . الأستاذ عباس الجبل . عبد الحميد إسماعيل
أباظه بك . الدكتور عبد الحميد فهمى . الأستاذ عبد الرحمن الببلى . عبد الفتاح
يحيى باشا . الأستاذ عزيز ميرهم . الشيخ على مصطفى الطاروطى . كامل
برجس تكللا بك . محمد طلعت حرب باشا . محمد علام باشا . محمد علوى
الحزار بك . محمد على علوبه باشا .

ثانيا - ولم يحضر ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك . إبراهيم سيد أحمد بك . أحمد كامل بك . إسماعيل
مصطفى الملوانى أفندى . الشيخ الشافعى أبووفيه . الدكتور حافظ محمد مؤمن .

كلمة الرئيس

الرئيس - حضرات الشيوخ المحترمين :

في ٢٩ يولييه الماضي اختتمنا دور انعقادنا العادي وانفض مجلسنا الموقر على أن يأخذ كل منا قسطه من الراحة من عناء الأعمال المضنية التي قمت بها خير قيام ، وعلى أن يعد كل منا العدة للعود إلى العمل في هذا الدور العادي بتلك الهمة والمقدرة التي عهدتها الأمة فيكم جميعا ، ولكن سرعان ما دعيت إلى تقلد مقاليد وزارة الأوقاف فليت نداء الوطن وما كان لي أن أتردد في خدمة بلادي ومليكي أيا كانت المسؤولية التي يوكل إلي القيام بها في ميدان العمل الفسيح لخير هذا الوطن العزيز ، وهأنذا ما كدت أبدأ القيام بواجبي حتى حباني مليكي بحفظه الله بهذه المنة الكبرى والثقة الغالية فعدت إلى مكاني القديم منكم الذي أفضتم علي فيه من مؤازرتكم وعطفكم ما جعلني أحرم عليه كل الحرص وأضن به كل الضن . فكم أنا سعيد اليوم أن أعود إليكم لأعمل معكم لسعادة مستقبل هذه الأمة ذات الماضي الخالد المجيد وإني لا يمكنني أن أدع هذه الفرصة تمر دون أن أتوجه إلى مقام مليكا المحبوب فأرفع إليه أسمي عبارات الشكر والعرفان داعيا العلي القدير أن يمد في أيام ملكه السعيد وأن يكون عصره أسعد العصور لكثانة الله في أرضه وأن يهيئ لي من الصحة والقوة ما يمكنني من أن أنهض بأعباء هذه المسؤولية الخطيرة بما يحقق ثقة مليكي ورجاء حكومته في شخصي الضعيف وبما يعود على هذه الأمة بالخير والتوفيق والبركات .

حضرات الشيوخ المحترمين :

تذكرون كلمتي التي ألقيتها على مسامعكم عند أول عهدي برياسة هذا المجلس من عامين مضيا وهي أني أصارحكم أصدق القول أني في موقعي هذا ورياستي هذه قد تجردت عن حزبيتي وخلعتني خارج هذا الحرم المقدس فكلكم زملائي وإخواني لا تفاضل بينكم عندي ولا تميز ولا أفصل القول في هذا فخير ما قل وصدق ، وإني لأرجو أن يكون هذا شعورنا جميعا وإحساسنا كافة فنهنض بأمانة الأمة التي ألقناها على أعناقنا . هذه كلمتي التي قلتها إذ ذاك وهذا عهدي الذي قطعت على نفسي بين أيديكم وأعتقد أني قد وفيت به وهأنذا أكرر العهد من جديد وأرجو أن يوفقني الله في تنفيذه بما عهدتم في من صدق وإخلاص .

(تصفيق)

زملائي :

لا يفوتني أن أقول إنكم ما كدتم تخلدون إلى الراحة في أثناء العطلة حتى دعاكم داعي الوطن فليتموه وعقدتم دوركم غير العادية وأنجزتم فيها برياسة صديق وزميل القاضي العادل حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس من الأعمال الجليلة ما سيسجله لكم تاريخ هذا البلد بالشكر والتقدير . وهأنحن نواصل عملنا فأرجو أن نكون في هذا المجلس الموقر مؤيدين ومعارضين مضرب المثل للحكمة والأناة أثناء مناقشتنا ومساجلاتنا كما كنا دائما مثلاً أصلياً للهدوء والزانة إذا قام الجدول بيننا لا تسودنا إلا روح الصفاء والأخوة والإحبة مصر

١ - مرسوم

بتعيين حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني وزير الأوقاف رئيسا لمجلس الشيوخ - كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افتدى - كلمة حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس

الرئيس - يتلى المرسوم .

تلى المرسوم وهذا نصه :

"مرسوم

بتعيين رئيس لمجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٨٠ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عين الأستاذ محمود بسيوني وزير الأوقاف رئيسا لمجلس الشيوخ .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر برأى القبة في ١٤ رمضان سنة ١٣٥٦ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

(تصفيق)

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افتدى - ليسمح لي حضرة الرئيس أن نبدي ترحيبنا ومرورنا لعودة حضرتي إلى رياستنا ونرجو له دوام الصحة والعافية ونؤكد لحضرتي محبتنا وإخلاصنا وصدق عزيمتنا على معاونته في تأدية مأموريته السامية باحترامنا لأحكام اللائحة الداخلية ونرجو أن تتعاون جميعا على ما فيه خير البلاد .

٣ - كتاب

من وزارة الداخلية بانتخاب حضرة حسين مصطفى حمزة بك عضواً بالمجلس
عن دائرة كوم حمادة - خلف حضرة المين الدستورية

الرئيس - يتلى الكتاب الوارد من وزارة الداخلية .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ
أسفرت نتيجة الانتخاب التكميلي لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة
كوم حمادة (بمديرية البحيرة) من انتخاب حضرة حسين مصطفى حمزة
بك . وقد أعلن انتخابه بالأغلبية المطلقة في يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧
فتنحبر عزتكم بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

١٢ رمضان سنة ١٣٥٦ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم حسين مصطفى حمزة بك
بتأدية اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من
الدستور .

أذاها حضرة بالصيغة الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن ولللك مطيعاً للدستور
ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالى بالذمة والصدق “ .

(فهناه الرئيس وحياه حضرات الأعضاء بالتصفيق) .

٤ - تشكيل مكتب المجلس

(أ) انتخاب الوكيلين

(ب) انتخاب السكرتيرين البرلمانين

(ج) انتخاب المراقبين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن نشرع في انتخاب المكتب
النهائى الآن ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن فلنشرع في انتخاب الوكيلين أولاً .

(أخذ كل عضو من حضرات الأعضاء في كتابة الأسماء في ورقة خاصة
به ونودى على كل من حضراتهم فوضع الورقة الخاصة به في الصندوق
المعد لذلك) .

العزيزة تدرسون المسائل كما عودتم البلاد في عناية بالغة وتبصرة وافرة وعلم
واسع ودرس عميق لا تنطق عن الهوى ولا نبغى إلا سعادة هذا البلد الأمين .

فباسم الله الرحمن الرحيم وعلى بركة الله وتوفيقه وفى ظل حضرة صاحب
الجلالة الملك فاروق الأول حفظه الله (تصفيق) وبمؤازرة الحكومة
الدستورية الرشيدة (تصفيق) نبدأ هذا الدور العادى .

٢ - مرسوم

بتعيين حضرة صاحبى المال أحمد نجيب الهلالى بك وزيراً للعارف العمومية
وعلى حسين باشا وزيراً للأوقاف

الرئيس - يتلى المرسوم .

تلى المرسوم وهذا نصه :

” مرسوم

بتعديل تأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧ بتأليف
الوزارة ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عين :

أحمد نجيب الهلالى بك وزيراً للعارف العمومية .

على حسين باشا وزيراً للأوقاف .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر برأى القبة فى ١٤ رمضان سنة ١٣٥٦ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب جلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(تصفيق) .

٧ - إعلان نتيجة انتخاب أعضاء المكتب

(١) انتخاب الوكيلين

الرئيس - قام المكتب الموقت بفرز الأوراق الموجودة في صندوق انتخاب الوكيلين فكانت النتيجة كالآتي :

قال حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك ... ٧٢ صوتا .
 وقال « » « سليمان السيد سليمان باشا ... ٧١ »
 « » « محمد علوي الجزار بك ... ٦ أصوات .
 « » « لويس أخنوخ فانوس افندي ٤ »
 « » « سعد مكرم بك ... ٣ »
 « » « كامل إبراهيم بك ... ٣ »
 « » « علي كمال حيشه بك ... ٣ صوتين .
 « » « محمد سليمان الوكيل باشا ... صوتا واحدا .
 « » « محمد كمال علما باشا ... »

فأعلن انتخاب حضرة الشيخين المحترمين حسن نبيه المصري بك وسليمان السيد سليمان باشا وكيلين للمجلس وأهنتهما بهذه الثقة الغالية .
 (تصفيق)

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا - حضرات إخواني المحترمين :

أقدم لحضراتكم جزيل الشكر على ما أوليتموني من ثقة غالية ، تلك الثقة التي تشجني على المضي في خدمة البلاد خدمة صادقة مقدما في ذلك المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في ظل مولانا جلالة الملك . ونسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه خير البلاد .
 (تصفيق)

(ب) انتخاب السكرتيرين البرلمانين

الرئيس - قام المكتب الموقت بفرز الأوراق الموجودة في صندوق انتخاب السكرتيرين البرلمانين فكانت النتيجة كالآتي :

قال حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك ... ٧٧ صوتا .
 « » « علي عبد الرازق بك ... ٧٦ »
 « » « أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي افندي ٧٥ »
 « » « الأستاذ يوسف عبد اللطيف ... ٧٢ »
 « » « أحمد كامل بك ... ٤ أصوات .
 « » « لويس أخنوخ فانوس افندي ... ٣ »

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن نشرع في انتخاب السكرتيرين البرلمانين الآن وفي أثناء ذلك تتولى هيئة المكتب الموقت فرز أوراق انتخاب الوكيلين ؟
 (موافقة)

(أخذ كل عضو من حضرات الأعضاء في كتابة الأسماء في ورقة خاصة به ونودي على كل من حضراتهم فوضع الورقة الخاصة به في الصندوق المعد لذلك) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن نشرع الآن في انتخاب المراقبين وفي أثناء ذلك تتولى هيئة المكتب الموقت فرز أوراق انتخاب السكرتيرين ؟
 (موافقة)

(أخذ كل عضو من حضرات الأعضاء في كتابة الأسماء في ورقة خاصة به ونودي على كل من حضراتهم فوضع الورقة الخاصة به في الصندوق المعد لذلك) .

٥ - انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن نشرع الآن في انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش أثناء تولى هيئة المكتب الموقت فرز أوراق انتخاب أعضاء المكتب ؟
 (موافقة)

(أخذ كل من حضرات الأعضاء في كتابة الأسماء في ورقة خاصة به ونودي على كل من حضراتهم فوضع الورقة الخاصة به في الصندوق المعد لذلك) .

٦ - انتخاب لجنة المالية والجمارك

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن نشرع الآن في انتخاب لجنة المالية والجمارك أثناء تولى هيئة المكتب الموقت فرز أوراق انتخاب هيئة المكتب ولجنة الرد على خطاب العرش ؟
 (موافقة)

(أخذ كل من حضرات الأعضاء في كتابة الأسماء في ورقة خاصة به ونودي على كل من حضراتهم فوضع الورقة الخاصة به في الصندوق المعد لذلك) .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين أحمد الديواني بك وأحمد على باشا وحسن نبيه المصرى بك وميد محمد خشبه باشا والأستاذ عزيز ميرهم وعلى كمال حبيشه بك وكامل إبراهيم بك ومحمد طوى الجزار بك ومحمد توفيق رفعت باشا أعضاء اللجنة الرد على خطاب العرش ، وأهنيء حضراتهم بهذه الثقة الغالية .

(تصفيق) .

٩ - إعلان نتيجة انتخاب لجنة المالية والجمارك

الرئيس - قام المكتب الموقت بفرز الأوراق الموجودة في صندوق انتخاب لجنة المالية والجمارك فكانت النتيجة كالآتي :

نال حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك ... ٧٦ صوتا .

» » أنطون الجبيل بك ... ٧٦ »

» » عبد الحميد سليمان باشا ... ٧٦ »

» » على كمال حبيشه بك ... ٧٦ »

» » محمد مرزوق افندى ... ٧٦ »

» » الأستاذ حسين محمد الجندى ٧٥ »

» » الشيخ على رمضان الطويجي ٧٥ »

» » محمد المغازى عبد ربه باشا ٧٥ »

» » محمد محمد الشناوى بك ... ٧٥ »

» » محمد سليمان الوكيل باشا ... ٧٤ »

» » لويس أخنوخ فانوس افندى ٧٣ »

» » أحمد كامل بك ... ٧١ »

» » عبد الفتاح اللوزى بك ... ٤ أصوات .

» » كامل إبراهيم بك ... صوتين .

وكل من حضرات الشيوخ المحترمين الدكتور إبراهيم بيومى مذكور وأحمد على باشا وجعفرولى باشا وحسن صبرى باشا وحسن نبيه المصرى بك وسليمان السيد سليمان باشا ويوسف قطاوى باشا صوتا واحدا .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين أحمد الديواني بك وأنطون الجبيل بك وعبد الحميد سليمان باشا وعلى كمال حبيشه بك ومحمد مرزوق افندى والأستاذ حسين محمد الجندى والشيخ على رمضان الطويجي ومحمد المغازى عبد ربه باشا ومحمد محمد الشناوى بك ومحمد سليمان الوكيل باشا ولويس أخنوخ فانوس افندى وأحمد كامل بك أعضاء اللجنة المالية والجمارك ، وأهنيء حضراتهم بهذه الثقة الغالية .

(تصفيق) .

نال حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور ... صوتين .

» » الأستاذ حسن عبد القادر ... »

» » على كمال حبيشه بك ... »

» » أحمد الديواني بك ... صوتا واحدا .

» » أحمد حميد أبو صيت بك ... »

» » محمد علوى الجزار بك ... »

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين أحمد عبده بك وعلى عبد الرازق بك وأحمد حنفى أبو الفضل الجزاوى افندى والأستاذ يوسف عبد اللطيف سكرتيرين برلمانيين ، وأهنيء حضراتهم بهذه الثقة الغالية .

(تصفيق) .

(ج) انتخاب المراقبين

الرئيس - قام المكتب الموقت بفرز الأوراق الموجودة في صندوق انتخاب المراقبين فكانت النتيجة كالآتي :

نال حضرة الشيخ المحترم محمد الحنفى الطرزى باشا ٧٦ صوتا .

» » محمد أحمد الشريف بك ٧٤ »

ونال كل من حضرات الشيوخ المحترمين عبد الحكيم مسكر بك ومحمد علوى الجزار بك ومحمد محمد الشناوى بك ولويس أخنوخ فانوس افندى صوتا واحدا . فأعلن انتخاب حضرتى الشيخين المحترمين محمد الحنفى الطرزى باشا ومحمد أحمد الشريف بك مراقبين للجلس ، وأهنيء حضرتيهما بهذه الثقة الغالية :

(تصفيق) .

٨ - إعلان نتيجة انتخاب

لجنة الرد على خطاب العرش

الرئيس - قام المكتب الموقت بفرز الأوراق الموجودة في صندوق انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين أحمد الديواني بك وأحمد على باشا وحسن نبيه المصرى بك وميد محمد خشبه باشا والأستاذ عزيز ميرهم وعلى كمال حبيشه بك وكامل إبراهيم بك ومحمد علوى الجزار بك ٧٥ صوتا .

ونال حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق رفعت باشا ٧٤ صوتا . ونال حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور صوتا واحدا . ووجلت ورقة ملغاة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الأربعاء القادم ؟
(أصوات : تعقد بعد عيد الفطر) .

الرئيس - يحسن أن تفقد الجلسة القادمة يوم الأربعاء المقبل حتى يمكننا أن ننتخب بقية اللجان .

مفكرة السج المحترم محمد النمر التريفي بك - أرى أن يوكل تحديد الجلسة المقبلة إلى هيئة المكتب .

الرئيس - يحسن أن يصدر المجلس الآن قراره في هذا الأمر . فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس للانعقاد يوم الأربعاء المقبل ٢١ رمضان سنة ١٣٥٦ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧) الساعة الثامنة والنصف مساء ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء) .

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

مضبطة الجلسة الثانية

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢١ رمضان سنة ١٣٥٦ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧

ملخص

رقم الصفحة	رقم الصفحة
(أ) كتاب من لجنة الرد على خطاب العرش بانتخاب حضرة	١ - إجازة ٢٠
الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميريم سكرتيرا لها ... ٢١	٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ٢٠
(ب) كتاب من لجنة المالية بانتخاب حضرة الشيخ المحترم	٣ - الرسائل :
محمد عبد الشاوي بك رئيسا لها وحضرة الشيخ المحترم	(أ) كتاب من مجلس النواب بتهنئة حضرات أعضاء مكتب
أنطون الجليل بك سكرتيرا ٢١	مجلس الشيوخ ٢٠
٤ - انتخاب اللجان الآتية : اللجنة الداخلية والطعون ، الأمور	(ب) كتاب من مجلس النواب بتشكيل مكتبه في دور الانعقاد
الداخلية ، الشؤون الخارجية ، التجارة والصناعة ، العمال والشؤون	الحالي - قرار المجلس بتهنئة حضرات أعضاء مكتب
الاجتماعية ، الحفانية ، المعارف ، الأشغال ، الزراعة ،	مجلس النواب ٢٠
المواصلات ، الحرية والبحرية والطيران والسودان ، الصحة ،	(ج) رد وزارة الأوقاف على المريضة رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٣٧
الأوقاف والمعاهد الدينية ، غصص الاقتراحات والمرائض ،	(د) رد وزارة الداخلية على المريضة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٣٧
الحسابات ٢١	

ثالثا - غير إذن ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك ، الشيخ الشانعي أبو وافية ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ،
سيد قرشي بك ، محمد توفيق راضي بك ، محمد رشوان الزمر بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي أحمد نجيب الهلالى بك وزير
المعارف العمومية ، الأستاذ عبد الفتاح الطويل وزير الصحة العمومية ،
الأستاذ محمد صبرى أبو علم وزير الحفانية .

قوى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

على عبد الرازق بك ، أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى أفندى ، الأستاذ
يوسف عبد اللطيف .

أمين عن العرب بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء برئاسة
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا الغائبين :

أولا - بإجازة ، حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

ثانيا - باعتذار عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

- أحمد على باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندويل بك ،
جعفرولى باشا ، حافظ حسن باشا ، حسن محمد شعير أفندى ، حسن مظلوم
باشا ، الشيخ حسين صالح خليفه ، حسين الشريعى بك ، سليمان السيد سليمان
باشا ، سيد محمد خشبه باشا ، صلاح الدين الشواربى بك ، عبد الحكيم أحمد
محمد عبد الفتاح بك ، الأستاذ عبد الرحمن البيلى ، الدكتور عبد الرحمن عوض ،
عبد الرحمن فتوح أفندى ، الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا ، عبد السلام
عبد الغفار بك ، الشيخ على مصطفى الطاروطى ، عوض برعى بك ، كامل
تكللا بك ، محمد زايد جلال أفندى ، محمد طلعت حرب باشا ، محمد على طوبه
باشا ، محمود غالب باشا ، الأستاذ ميشيل رزق .

١ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل إجازة من اليوم لآخر ديسمبر القادم لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك - لم يرد في المضبطة اسم حضرة الشيخ المحترم محمد محمد الشناوي بك في إعلان نتيجة انتخاب لجنة المالية .

الرئيس - هذا خطأ مطبعي ، فقد سقط الاسم مهوا وسيثبت في الطبعة النهائية . والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى ؟ (لم يعترض أحد) .

الرئيس - يصتق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل

(١) كتاب من مجلس النواب بتهنئة حضرات أعضاء مكتب مجلس الشيوخ بمناسبة تشكيله في دور الانعقاد الحالي

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ حضرتكم وحضرات الشيوخ المحترمين أعضاء المكتب تهنئي مجلس النواب بمناسبة تشكيل المكتب النهائي لمجلس الشيوخ .

ومع سروري للقيام بقليل هذه التهنئة أرجو أن تقبلوا معها مزيد تهنئي الشخصية الخالصة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٧

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

(ب) كتاب من مجلس النواب

بتشكيل مكتب في دور الانعقاد الحالي - قرار المجلس بتهنئة حضرات أعضاء المكتب المذكور

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإحاطة حضرتكم علما أنه بناء على المادة الخامسة من اللائحة الداخلية قد شكل مكتب المجلس في دور الانعقاد الحالي على الوجه الآتي :

الرئيس	الدكتور أحمد ماهر .
الوكيلان	محمد عبد الهادي الجندى بك ، كامل صدق بك .
المكتريون	الأستاذة عبد الحميد عبد الحق ، محمود سليمان غنام ، محمد عبد الوكيل ، عمر عمر .
المراقبون	السيد عبد الحميد البنان ، الأستاذ أحمد حمزة ، شاكر غزالي بك .

فارجو حضرتكم التكرم بإحاطة مجلس الشيوخ علما بذلك .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على توجيه التهنئة باسم المجلس إلى حضرات أعضاء مكتب مجلس النواب ؟ (موافقة) .

(ج) كتاب من وزارة الأوقاف

ردا على البريضة رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٣٧ المقدمة من زكي مصطفى الخليفة وآخرين بطلب بشأن إسناد خلافة السيد أحمد البدوي إليه لأنه مستحقها الوحيد

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب المجلس رقم ٧ - ١٢/١ (٢٠٨٤) الخاص بطلب الإيضاحات عما جاء بالشكوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٣٧ المقدمة من زكي مصطفى الخليفة بطلب بشأن إسناد خلافة السيد أحمد البدوي إليه لأنه مستحقها الوحيد، أتشرف بأن أنهي إلى حضرتكم بأن تعيين الخلفاء ليس من اختصاص الوزارة وإنما هو من اختصاص مشيخة الطرق الصوفية .

وتفضلوا بقبول الاحترام ما

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧

وزير الأوقاف
محمود بسيوني

٤ - انتخاب اللجان

الرئيس - أرسل حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك كتابا يعتذر فيه عن ترشيحه في لجنة اللائحة الداخلية والطعون ، وكذلك اعتذر حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن ترشيح نفسه في لجنة الأمور الداخلية وإننا نأسف لهذا الاعتذار ، وهذا وقد رشح حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي نفسه للجنة اللائحة الداخلية والطعون .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - أنا أرشح نفسي لعضوية لجنة اللائحة الداخلية والطعون .

مفكرة الشيخ المحترم بريس أخنوخ فانوس أفندي - وأنا أرشح نفسي أيضا في لجنة الشؤون الخارجية .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد الديبواني بك - في الجلسة السابقة انتخبت اللجان لجنة لجنة ، وهذه طريقة مطولة ومتعبة ، فأقترح أن يجرى الانتخاب لجميع اللجان دفعة واحدة حتى تتلافى هذا التطويل وهذه الطريقة نفسها هي التي اتبعت في انتخاب لجان مجلس النواب وهي طريقة قانونية لا غبار عليها .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السار الباسل بك - ألا يكون من المستحسن أن نقر الكشف التي وزعت علينا وإذا أبدى أى اعتراض على الترشيح في لجنة من اللجان فإننا نجرى انتخابا خاصا لها ؟

الرئيس - تنص اللائحة الداخلية في المادة الرابعة والخمسين على أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع بالقائمة ويجب أن يكون الاقتراع سرا .

مفكرة الشيخ المحترم بريس أخنوخ فانوس أفندي - بما أن الترشيح لعضوية اللجان يسهل عملية الاقتراع ، فأرى أن توزع الكشف الخاصة بترشيحات اللجان على حضرات الأعضاء حتى إذا وافقوا عليها كما هي يجرى الاقتراع مرة واحدة . وإننا كان لحضراتكم رأى آخر في الترشيحات في لجنة ما فلا مانع من إجراء انتخاب خاص بها .

الرئيس - هذه الكشف قد سبق توزيعها على حضراتكم وهي لمجرد الترشيح ولكن عملية الاقتراع يجب أن تكون سرية .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يرمي مدكور - نحن نريد أن نقر لأن في ذلك على الأقل محافظة على الشكل .

الرئيس - لأجل تسهيل عملية الاقتراع ، أرى أن يجرى لثلاث لجان دفعة واحدة ، لأنه لا يوجد لدينا سوى ثلاثة صناديق ؛ فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(د) كتاب من وزارة الداخلية

ردا على العريضة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٣٧ المقدمة من عبد الجواد عبد المال وآخرين من القصير بشأن الشكوى من أن مصلحة الحدود أقامت عليهم الشيخ مبروك علي موسى عمدة وهذا مخالف لانتخابهم الشيخ عبد السلام مبارك خليل الذي فاز في الانتخابات بأغلبية ساحقة .

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

ردا على مكتبة المجلس رقم ١٢/١٠٧ بشأن العريضة المقدمة من عبد الجواد عبد المال وآخرين من القصير ، قيد عزتكم أن بلدة القصير تابعة لمصلحة الحدود في جميع الأعمال الإدارية .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

وكيل الداخلية البرلاني

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧

يوسف أحمد الجندى

الرئيس - إذا وافقتم حضراتكم تحال العريضة إلى وزارة الحربية . (موافقة) .

(هـ) كتاب من لجنة الرد على خطاب العرش بانتخاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم سكرتيرا لها

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ حضرتكم أن لجنة الرد على خطاب العرش انتخبت حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم سكرتيرا برلانيا لها . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

(و) كتاب من لجنة المالية

بانتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الشاوى بك رئيسا لها وحضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك سكرتيرا لها

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ حضرتكم أن لجنة المالية قررت في اجتماعها مساء اليوم انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الشاوى بك رئيسا وحضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك سكرتيرا برلانيا لها .

وتفضلوا حضراتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢١ رمضان سنة ١٣٥٦ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

رئيس لجنة المالية

محمد عبد الشاوى

الرئيس - وإني أهني حضراتهم بهذه الثقة الغالية .

انتخاب بلان : اللامحة الداخلية والطعون ، الأمور الداخلية ، الشؤون الخارجية

الرئيس - إذن نشرع الآن في انتخاب أعضاء اللجان الثلاث الأولى وهي : لجنة اللامحة الداخلية والطعون ولجنة الأمور الداخلية ولجنة الشؤون الخارجية حتى إذا انتهينا منها استقلنا إلى انتخاب ثلاث لجان أخرى وهكذا .

(أخذ حضرات الشيوخ المحترمين في كتابة أسماء أعضاء لكل من هذه اللجان الثلاث في ورقة خاصة بها ، ونودي على كل من حضراتهم فوضع كل ورقة منها في الصندوق المعد لذلك ، ثم جمعت الأوراق التي في كل من هذه الصناديق ووضعت في ظرف ختم بالشمع الأحمر) .

انتخاب بلان : التجارة والصناعة ، المال والشؤون الاجتماعية ، الحفانية

الرئيس - نشرع الآن في انتخاب ثلاث اللجان التالية وهي : لجنة التجارة والصناعة ولجنة المال والشؤون الاجتماعية ولجنة الحفانية .

(أخذ حضرات الشيوخ المحترمين في كتابة أسماء أعضاء لكل من هذه اللجان الثلاث في ورقة خاصة بها ونودي على كل من حضراتهم فوضع كل ورقة منها في الصندوق المعد لذلك ، ثم جمعت الأوراق التي في كل من هذه الصناديق ووضعت في ظرف ختم بالشمع الأحمر) .

انتخاب بلان : المعارف ، الأشغال ، الزراعة ، المواصلات ، الحرية والبحرية والطيران والسودان ، الصحة ، الأوقاف والمعاهد الدينية ، المحص الاقتراحات والمرافق ، الحسابات

الرئيس - اقترح بعض حضرات الأعضاء أن توضع صناديق بعدد اللجان التسع الباقية ، وحيث إنه لا توجد صناديق تكفي لهذا العدد فستضع

السكرتيرية بجانب الصناديق الموجودة ظروفًا بعدد اللجان لكي تتم عملية انتخاب اللجان دفعة واحدة ؛ فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (موافقه) .

(أخذ حضرات الشيوخ المحترمين في كتابة أسماء أعضاء لكل من هذه اللجان التسع في ورقة خاصة بها ، ونودي على كل من حضراتهم فوضع كل ورقة منها في الصندوق المعد لذلك ، ثم جمعت الأوراق الموجودة في كل من الصناديق ووضعت في ظرف ثم ختمت جميع الظروف بالشمع الأحمر) .

الرئيس - الآن وقد تمت عملية انتخاب اللجان ، فهل توافقون حضراتكم على أن يتولى المكتب عملية الفرز ويخطر المجلس بالتأجيل في الجلسة المقبلة ؟ (موافقة) .

الرئيس - وبهذه المناسبة أرجو من حضرات أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش أن يجتمعوا ويشرعوا في إعداد تقرير الرد على خطاب العرش . والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة وأن نخطر حضراتكم فيما بعد بموعدها الجلسة القادمة ؟

مفكرة الشيخ المحترم أحمد الديبواني بك - نرجو أن تكون الجلسة المقبلة بعد عيد الفطر المبارك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (موافقة) .

(رفعت الجلسة في منتصف الساعة العاشرة مساء) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الثالثة

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ١٢ شوال سنة ١٣٥٦ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧

ملخص

رقم الصفحة

٧ - الأسئلة :

- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الكسان أبسغرون باشا عن تشكيل مجلس مال لتعطن — الإجابة عنه ... ٢٨
- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن للموم بك عن الدماء لحضرة صاحب الجلالة الملك في خطب الجمعة بمساجد السودان ... ٢٩
- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المتحصلة منها ... ٢٩
- (د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوان بك عن ضحايا الحوادث والجرائم التي وقعت في عهد وزارة دولة إسماعيل صدق باشا ... ٢٩
- (هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوان بك عن التعيينات والترقيات الاستثنائية في جميع الوزارات والمصالح في عهد وزارة دولة إسماعيل صدق باشا ... ٢٩
- (و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك عن إحصاء الجرائم بأنواعها منذ ابتداء الحياة النيابية لغاية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ... ٢٩
- (ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا عن عدد العمدة والشايف الذين فصلوا بواسطة بلان العمدة والطريق الإداري في المئة بين مايو سنة ١٩٣٦ وأكتوبر سنة ١٩٣٧ ... ٢٩
- تأجيلها ثلاثة أسابيع ... ٢٩

رقم الصفحة

- ١ - الإجازات ... ٢٥
- ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٢٥
- ٣ - كلمة حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس عن حادث محاولة الاعتداء على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء - كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا بالنيابة عن المعارضة - كلمة حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية بالنيابة عن الحكومة - كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي - قرار المجلس انتقال هيئة المكتب ومن إنشاء من حضرات الشيوخ المحترمين عقب انتهاء هذه الجلسة لدار حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء لتهنئة مقامه الرفيع بجماعة ... ٢٥
- ٤ - الرسائل :
- (أ) مرسوم بتعيين محمود فهمي باشا عضواً في مجلس الشيوخ ٢٦
- (ب) كتاب من وزارة الخارجية ومعه مجموعة من نصوص مشروعات المعاهدات والتوصيات التي وافقت عليها مؤتمرات العمل الدولية منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٧ ... ٢٦
- (ج) كتاب من وزارة الخارجية ومعه صورة من قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعه الثالث والثلاثين ... ٢٧
- (د) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ٢١١ سنة ١٩٣٧ ٢٧
- (هـ) رد وزارة الحرية على العريضة رقم ٢٦٦ سنة ١٩٣٧ ٢٧
- ٥ - طلب وزارة الحفانية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشاره لسير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٧ - إحالته إلى لجنة الحفانية ... ٢٧
- ٦ - طلب وزارة الداخلية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي لسير في إجراءات المخالفة رقم ٥٦٤١٣ سنة ١٩٣٤ - إحالته إلى لجنة الحفانية ... ٢٨

رقم الصفحة

- (ق) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي عن خطاب ألقاه ضابط كبير بالجيش في اجتماع حزبي وعما اتخذ من الإجراءات بشأنه - الإجابة عنه ... ٢٤
- (ر) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عما اتخذته إدارة الجامعة والحكومة من الإجراءات لمنع الشعب والاعتداء الواقع من بعض الطلبة حتى يتفرغوا لأعمالهم - تأجيله ثلاثة أسابيع ... ٣٤
- ٨ - تحديد المناقشة في الاستجابات الآتية بعد أربعة أسابيع وهي :
- (أ) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن اشتغال الطلبة بالسياسة ... ٣٥
- (ب) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إلحاق ممثل الحكومة البريطانية في التحالف الذي أثارته الحكومة المصرية بشأن تعيين رئيس الديوان الملكي ... ٣٥
- (ج) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المقام الرفيع المعارف العمومية عن إعادة العمل بالقانون الصادر في سنة ١٩٢٨ بمنع الصحافة من نشر أخبار الطلبة وعن حوادث الجامعة المصرية ومسائل أخرى ... ٣٥
- (د) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية عن البعث العلمية المصرية والترقيات الاستثنائية وغيرها ... ٣٥
- (هـ) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد غلام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن القرارات الاستثنائية الخاصة بتعيين وترقية الموظفين في الوزارات والمصالح من مايو سنة ١٩٣٦ ومسائل أخرى ... ٣٥
- (و) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد غلام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إماعة البرلمان ومحاكمة الجامعة برجال البوليس ... ٣٥
- (ز) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد غلام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تدخل حضرات الوكلاء البرلمانيين في المسائل الإدارية ... ٣٥

٩ - إعلان نتائج انتخاب اللجان الآتية :

اللجنة الداخلية والطعون ، الأمور الداخلية ، الشؤون الخارجية ، التجارة والصناعة ، المال والشؤون الاجتماعية ، الحفائسة ، المعارف ، الأشغال ، الزراعة ، المواصلات ، البحرية والبحرية والطران والسودان ، الصحة ، الأوقاف والمعاهد الدينية ، فحص الاقتراحات والمرائض ، الحسابات

رقم الصفحة

- (ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن إنشاء المجارى بشيخ الكوم وإدراج المبلغ اللازم لها في الميزانية الجديدة - الإجابة عنه ... ٢٩
- (ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندي عن توسيع وتعميق قناة السويس - الإجابة عنه ... ٣٠
- (ي) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك عما تنوى الحكومة عمله لإزاء الأزمة الناجمة عن تدهور أسعار القطن - الإجابة عنه ... ٣٠
- (ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد غلام باشا عن توزيع الضرائب الجديدة - الإجابة عنه ... ٣١
- (ل) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجزار بك عن الاحتياطات التي اتخذت لمقاومة دودة البرسيم - الإجابة عنه ... ٣٢
- (م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الحرية والبحرية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عما اتخذ من الاستعداد لمقاومة الطوارئ على الحدود الغربية وعن قانون القرعة وعرضه على البرلمان - الإجابة عنه ... ٣٢
- (ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تأخير صرف الكتب لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية - تأجيله للجلسة المقبلة ... ٣٢
- (س) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام - تأجيله للجلسة المقبلة ... ٣٢
- (ع) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن شكوى لأدنت عند طبيعتها تستغلي من كذا الصف وما اتخذت من الإجراءات فيها - تأجيله للجلسة المقبلة ... ٣٢
- (ف) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن المشتغلين بمهنة الطب من غير الأطباء - الإجابة عنه ... ٣٢
- (ص) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن إقبال الخزان إلى آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ - تأجيله للجلسة المقبلة ... ٣٤

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يقترض أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - كلمات

حضرات رئيس المجلس وبعض أعضائه بمناسبة محاولة الاعتداء على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء - قرار المجلس انتقال هيئة المكتب ومن ينشاء من حضرات الشيوخ المحترمين لدار نقابة الرفيع عقب انتهاء هذه الجلسة للتهنئة بخاته

الرئيس - حضرات الشيوخ المحترمين :

هذه أول جلسة يعقدها مجلسنا الموقر من يوم أن وقع ذلك الحادث المنكر والجرم الوضع الذي أقدم عليه غرة مفتون أحرق ضلّت بصيرته وعمى تفكيره فسوّت له نفسه أن يحاول حرمان البلاد من خدمات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء . وإلى أرى واجبا على أن أعلن من فوق هذا المنبر باسم هذا المجلس الموقر، وأنا واثق تمام الثقة إلى أعبر في ذلك عن آرائكم جميعا على اختلاف مشاربكم ومبادئكم، استنكارنا لهذا الحادث الفظيع ونحفظنا أشد الحفظ على مقترفه، كما أتى اعتقد أن أخلاق الشعب المصري الكريم تفتت الإجماع وتزدري كل من تحدّثه لفسده بالإقدام عليه، وإلى أتهر هذه الفريضة فأقدم إلى حضرة صاحب المقام الرفيع باسمكم صادق التهنئة على نجاحه وأرجو له حياة طويلة يواصل فيها أعماله البطولية لنجيه هذا الوطن العزيز، وفقنا الله جميعا إلى السداد .

(تصفيق) :

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا - الاعتداء إجرام محبوت، فإذا كان وسيلة سياسية كان من أفضح الجرائم التي يجب أن يقسو القانون على مقترفيها للقضاء عليها .

لذلك تستنكر المعارضة كل الاستنكار ذلك الاعتداء الدنيء على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

ونحمد الله على أن أنجاه من هذا العذر .

(تصفيق) .

مفكرة صاحب المقام الرفيع الأستاذ محمد صبري أبو عظم (وزير الحفائية) - تشكر الحكومة حضرة رئيس المجلس المحترم على خطابه الذي عبّر فيه عن شعور حضرات الأعضاء، كما تشكر الحكومة المعارضة على كلماتها الطيبة، ونسأل الله أن يقي البلاد شر هذه الاعتداءات الآثمة .

(تصفيق) :

اجتمع المجلس في الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء برئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي أفندي . الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ماعدا الغائبين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عباس الجمل . إبراهيم سيد أحمد بك . سعد مكرم بك .

ثانيا - باعتذار عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك . الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . أحمد مصطفى عمرو باشا . إسماعيل مصطفى الملواني أفندي . السيد محمود الشندويل بك . جعفر ولي باشا . الدكتور حافظ محمد مؤمن . حسن ريثوان حمادي بك . الأستاذ حسن عبد القادر . حسين الشريبي بك . حسين عبد الكريم العماري أفندي . زكي ويصا بك . سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك . سيد محمد خشبه باشا . عبد الحميد إسماعيل أباطه بك . الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا . عبد الرزاق القاضي بك . عبد الفتاح اللوزي بك . عبد الفتاح يحيي باشا . عثمان السيد ناصف بك . الأستاذ عزيز ميرهم . الفريق على فهمي باشا . الشيخ على مصطفى الطاروطي . عوض برعي بك . فهمي ويصا بك . كامل إبراهيم بك . كامل تكللا بك . محمد توفيق راضي بك . محمد طلعت حرب باشا . محمد كمال عليا باشا .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد مدحت يكن باشا . صادق وهبه باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المقامات : مكرم عبيد باشا وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة . أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الحربية والبحرية . علي زكي العرابي باشا وزير المواصلات . محمد محمود خليل بك وزير الزراعة . الأستاذ محمد صبري أبو علم وزير الحفائية . الأستاذ عبد الفتاح الطويل وزير الصحة العمومية .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

١ - الإجازات

الرئيس - تطلب حضرات الشيوخ المحترمين إبرازهم سيد أحمد بك وسعد مكرم بك إجازة استبوعين من اليوم لمرضهما ، فهذه توافون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) :

مقرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي - سعادة الرئيس،
حضرات الأعضاء :

لا شك أني أصبر عن شعور حضراتكم وشعور الأمة بأسرها في حمد الله عز وجل على عنايته بحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وزعيم هذه الأمة وخادمها الأمين .

نحمد الله لأن في نجاته نجاة لهذه الأمة من الوقوع في شرور الفوضى والانتقاسات الداخلية التي نرى مثلها الآن في بلاد الأسيان والصين وغيرها . نحمد الله على نجاة هذا الرجل العظيم الذي وقف حياته على خدمة الأمة وأدى واجبه خير أداء وما زالت البلاد في حاجة إلى جهوده لاستكمال الإصلاح الذي يقتضيه عهد الاستقلال .

لذلك قدمت اقتراحاً كتابياً لحضرة الرئيس أعترفيه عن شعورنا وشعور الأمة الذي اشتركت فيه المعارضة مع الأغلبية بأن يتوجه مكتب المجلس بالنيابة منا لمقر حضرة صاحب المقام الرفيع للتهنئة بنجاته .

الرئيس - قتم حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي اقتراحاً بذلك .

نص الاقتراح :

”حدث في أثناء عطلة المجلس الموقر حادث فظيع روعت له البلاد واستنكرته الأمة بأسرها أشد الاستنكار ، هو حادث محاولة الاعتداء الأثيم على حضرة صاحب المقام الرفيع زعيم الأمة ورئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا ، ففجاء الله سبحانه وتعالى بعنايته السماوية ، فالتجعت قلوب الأمة للولى عز وجل بالحمد والشكر .

وحيث إن مجلس الشيوخ يمثل الأمة فأترح ان يقرر المجلس علاوة على إعلانه استنكار هذا الحادث الشنيع أن ينتقل المكتب نيابة عن المجلس إلى مقر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء للتعبير عن شعور المجلس وتهنئته بالسلامة ما

لويس فانوس

١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟
(موافقة) .

مقرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - أرى أن يتوجه المجلس بكامل هيئته .

مقرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد ربك باشا - وأنا كذلك أرى ما يراه حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك .
(أصوات : ونحن كذلك) .

الرئيس - من يريد من حضرات الأعضاء أن يذهب مع المكتب فليفضل .

مقرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك - أرجو تحديد الموعد الذي تتوجه فيه .

الرئيس - إننا رأيت أن يكون في هذه الليلة فليكن عقب انتهاء الجلسة .
(موافقة) .

٤ - الرسائل

(١) مرسوم بتعيين حضرة صاحب السعادة محمود فهمي باشا عضواً في مجلس الشيوخ

نص المرسوم :

”مرسوم
بتعيين عضو في مجلس الشيوخ

محسن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عين محمود فهمي باشا وكيل وزارة المواصلات عضواً في مجلس الشيوخ في المحل الذي خلا بوفاة المرحوم مومني فؤاد باشا .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر به في ٣٠ رمضان سنة ١٣٥٦ (٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

(ب) كتاب من وزارة الخارجية ومعه مجموعة من نصوص مشروعات

المعاهدات والتوصيات التي وافقت عليها مؤتمرات العمل الدولية منذ عام ١٩١٩

حتى عام ١٩٣٧

نص الكتاب :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بإحاطة حضرتكم علماً أنه على أثر انضمام الحكومة الملكية إلى هيئة العمل الدولية المنفردة من عصبة الأمم قد أرسل مكتب العمل الدولي إلى وزارة الخارجية مجموعة من نصوص مشروعات المعاهدات والتوصيات التي وافقت عليها مؤتمرات العمل الدولية منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٧ ووجه النظر نحو ما نص عليه دستور هيئة العمل الدولية من التزام الدول الأعضاء في الهيئة بعرض هذه المشروعات على الهيئة التشريعية .

ومن هذا ترون عزتكم أن لا مسئولية على المجلس في شيء لأنه لم يكن يدير هذا المصنع ولا يستفيد منه شيئاً .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما
رمضان سنة ١٣٥٦ (نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

وزير الداخلية
مصطفى النحاس

(٥) ردة وزارة الحرية على العريضة رقم ٢٦٦ سنة ١٩٣٧

نص الرد :

” حضرة الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ
بالإشارة إلى كتاب المجلس رقم ٢٧ - ١٢/١ (٢٨٨٥) بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بشأن البرقية الواردة من بعض أهالي القصير التي تتضمن الشكوى من تعيين الشيخ مبروك على موسى عمدة طيهم بدلا من الشيخ عبد السلام مبارك ، أشرف بإحاطة علم حضرتكم أنه سبق أن قدم للوزارة سؤال من حضرة الشيخ المحترم محمد ليبي أبو الجدايل أفندي في هذا الشأن وأجيب عنه في جلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٧ رمضان سنة ١٣٥٦ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧) .

وزير الحرية والبحرية
(عنه) إبراهيم خيرى

ه - طلب وزارة الحفانية

رفع الحماية البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشارة ليرقى إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٧ مرور - إحالة إلى لجنة الحفانية

الرئيس - يتلى الكتاب الوارد من وزارة الحفانية .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن نرسل مع هذا ملف قضية المخالفة رقم ٢٠٤١٣ مرور سنة ١٩٣٧ المنسوب فيها لحضرة الشيخ المحترم زكى ميخائيل بشارة أفندي عدم تجديد رخصة قيادة سيارته واستعماله جهاز التنبيه المحذور استعماله داخل مدينة القاهرة ، ونرجو التفضل بعرضها على المجلس لاستئذانه في السير في الإجراءات القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧

وزير الحفانية

محمد صبرى أبو علم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطلب إلى لجنة الحفانية لبحثه وتقديم تقرير عنه للمجلس ؟

(موافقة) .

بناء على ذلك أبادر بأن أبعث إلى حضرتكم مع هذا مجموعة من النصوص المتقدمة الذ كر رجاء التكرم بإيادها مكتب المجلس وأضيف أن ما ترى إليه هيئة العمل الدولية من عرض هذه المشروعات على السلطات التشريعية في البلاد المنضمة لعضويتها إنما هو الرغبة في إطلاعها عليها للعلم ولإتاحة لمن يرغب من حضرات الأعضاء في تقديم اقتراحات بقوانين خاصة بشؤون العمل أن تكون لديه المراجع اللازمة لذلك .

هذا وقد أبلغت ما تقدم إلى مجلس النواب .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧

وزير الخارجية (بالتبابة)
مكرم عبيد

الرئيس - هذه المجموعة مودعة في سكرتيرية المجلس لمن يريد من حضراتكم الإطلاع عليها .

(ج) كتاب من وزارة الخارجية ومعه صورة من قرارات الاتحاد البرلماني الدول في اجتماعه الثالث والثلاثين

نص الكتاب :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأبى أبعث إلى حضرتكم مع هذا بصورة من القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني في اجتماعه الثالث والثلاثين الذي انعقد بباريس من ١ إلى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، وقد وردت إلينا من جناب سكرتير عام الاتحاد المذكور .

وتفضلوا حضرتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

وزير الخارجية (بالتبابة)
مكرم عبيد

الرئيس - هذه القرارات مودعة في سكرتيرية المجلس لمن يشاء الإطلاع عليها من حضراتكم .

(د) ردة وزارة الداخلية على العريضة رقم ٢١١ لسنة ١٩٣٧

نص الرد :

” حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

اطلعنا على المكاتب رقم ٧ - ١٢/١ (١٦٤٤) المؤرخة في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ والشكوى المرافقة لها المقدمة للمجلس من محمد زكريا خورشيد العامل بمصنع العمال العاطلين بالمنصورة سابقا من عدم تصويبه لير أصبح إحدى يديه أثناء قيامه بعمله في المصنع المذكور، ونفيد بأن هذا المصنع لم يكن من المصانع التابعة لمجلس مديرية الدقهلية، وكل ما في الأمر أنه يدار على ذمة العمال العاطلين وقد منحه مجلس المديرية سلفة للاستعانة بها على الإدارة على أن يستردها من الدخل وتوزع الأرباح بعد ذلك على هؤلاء العمال .

٦ — طلب وزارة الداخلية

رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي البير في إجراءات المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٤ — إحالة إلى لجنة الحفانية

الرئيس — يتلى الكتاب الوارد من وزارة الداخلية .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نتشرف بأن نبعث إلى حضرتكم بملف قضية المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٤ المنسوبة إلى حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي عضو مجلس الشيوخ الوارد للوزارة من مديرية النيابة بكتابها رقم ٤٢١ المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧

ونرجو بعد الإطلاع على هذه القضية التفضل بالإذن باتخاذ الإجراءات القانونية لنظر هذه المخالفة وفق المادة ١١٠ من الدستور والتكرم بالإفادة .

وتفضلوا حضرتكم بقبول عظيم الاحترام يا

١١ شوال سنة ١٣٥٦ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

وزير الداخلية

(عنه) يوسف أحمد الجندى

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطلب إلى لجنة الحفانية لبعثه وتقديم تقرير عنه للجلس ؟
(موافقة) .

٧ — أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الكسان أسخرون باشا من تشكيل مجلس مال لقطن — الإجابة عنه

نص السؤال :

” لاشك أن معالي الوزير عالم بما حل بالبلاد من أزمات القطن وما نشأ عنها من نزول في أسعاره وما نتج عن ذلك من المضار البالغة بالمزارعين والمتجدين والفلاحين وما عم سائر المصالح والمعاملات من ركود والتجارة والصناعة من كساد وما عاد على البلاد من خسائر الملايين من الجنيهات بما هو مائل الآن أمامنا وواقع تحت أبصارنا مما جعل كل مصرى متألم من الحالة الحاضرة . أفلا يرى معنا معاليه أن الوقت قد حان لعمل كل تدبير يقي البلاد والثروة العامة من الضياع والحالة الاقتصادية من الارتباك وأن التأخير في القيام بهذا الواجب يعتبر تقصيرا في أداء أعظم وأقدس ما عليه علينا الضمير والشعور الوطني نحو بلادنا العزيزة ؟

وما هذا التدبير إلا أن تشكل حالا مجلسا عاليا للقطن يكون خصيصا :

أولا — للدعاية للقطن المصرى في أنحاء العالم بالطرق المختلفة .

ثانيا — للاهتمام بقطع دابر الحشرات التي تصيب زراعته .

ثالثا — للعمل على الإكثار من إنتاجه والوفى في المصاريف .

رابعا — لبذل الجهود في استهلاكه داخل بلادنا بكل الوسائل وترويج صناعة غزله ونسيجه .

خامسا — مراقبة تجارته بيعا وشراء ومنع التلاعب والحيل التجارية سواء كان بالبورصة أو غيرها .

سادسا — لبث روح التعاون بين المنتجين وحضهم على تأسيس جمعيات تعاون في طول البلاد وعرضها لمساعدة الزراع والمنتجين للاحتفاظ بمحصولهم وبيعهم بالأثمان المناسبة في الأوقات المناسبة .

سابعا — ليجعل المجلس موضع اهتمامه الكلى الاحتياط للطوارئ عند حصول أزمات للقطن لتدبير الطرق المالية والتجارية لحفظ توازن الأسعار وعدم وقوع نكبات تؤثر في الحالة الاقتصادية وثروة البلاد ، وبالإجمال تسلم له القيادة في كل ما يتعلق بالقطن وسياسته وزراعته وتجارته .

ثامنا — بتشكيل هذا المجلس من كبار المنتجين والخبراء والفنيين في الزراعة وعلم الحشرات والاقتصاديين والتجار تحت رئاسة وزير المالية بالطرق والأوضاع التي تتقرر باللائحة لهذا الغرض .

تاسعا — لتكثف هذا المشروع العظيم تخصص له الحكومة ميزانية مالية لإدارة أعماله التي يتوقف على نجاحها حفظ الثروة وعدم تدهور الأسعار والارتباك المالى .

عاشرا — يعنى المجلس صناعة خاصة بزيادة الطلبات على القطن المصرى بإيجاد أسواق جديدة في العالم مع التباير لمنع مزاحمت الأقطان الأخرى . هذا ومع التسلم أن ثروة بلادنا ورخاءها منحصران في القطن دون غيره ، أفلا يرى معنا معالي الوزير أن إيجاد هذا المجلس الأعلى للقطن بالكيفية المشار إليها من أزم الضروريات لحفظ مركز بلادنا المالى والثروة العقارية العظيمة ولرفع مشاغل كثيرة عن كاهل الحكومة فيوافقنا على تشكيله وتكوينه بالسرعة الواجبة دون التعويل على المجلس الاقتصادى الحالى لأنه عام وغير خاص بتعلقات القطن ؟

الكسان أسخرون

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — اعترفت الحكومة بإنشاء هيئة فنية استشارية خاصة للنظر فيما يعرض عليها من المسائل القطنية زراعية كانت أم تجارية وذلك توخيا لتوحيد الجهود التي تبذلها الجهات المختلفة بصدد هذا المحصول الرئيسى ، ولا سيما فيما يختص بالدعاية للقطن المصرى والعمل على فتح أسواق جديدة له وتنشيط حركة صناعته واستهلاكه في داخل القطر .

ولما كان هذا المشروع يحتاج إلى بحث بين الهيئات المشتغلة بالمسائل القطنية المختلفة للاتفاق على تفصيله فإنه يجرد الانتهاء من ذلك مستخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

مفكرة الشيخ المحترم الكسان أسخرون باشا — أشكر حضرة صاحب المعالي وزير المالية على اهتمامه بهذا الموضوع الهام وأرجو أن يكون التنفيذ في أقرب وقت .

إلا في القوارب . وقد نشرت لذلك صور في جريتي الأهرام والمصري وشبه شوارع البلدة بشوارع "فنيسيا" تمكنا .

ولقد دعت مديرية المنوفية هذه الأيام حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة لزيارتها هو وأصحابه . وكان قد حدد يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٧ موعداً لهذه الزيارة . وبذلت المديرية والأهالي عامة مجهودات عظيمة في إقامة معالم الزينة . ولكن هطول الأمطار في اليوم السابق لموعد الزيارة ، وتراكم الأوحال والمياه في الشوارع جعل الوصول للمرادق من المستحيل . فالتست لجنة الاحتفال تأجيل موعد الزيارة لهذا السبب .

ولقد كانت الأهالي تنتظر القيام بهذه الزيارة في موعدا يشاهد رجال الحكم الشعبي بأنفسهم الحالة السيئة التي آلت إليها هذه المدينة والتي يعانون الشقاء والبؤس من جرأتها .

وسبق للمجلس المحلى بشين الكوم أيضا طلب المجارى وتنفيذها بسرعة ورحمة بالأهالي .

فهل يتفضل حضرة صاحب المقام الرفيع بإدراج المبلغ اللازم لإنشاء المجارى في شين الكوم في الميزانية الجديدة في قسم البلديات أو في ميزانية المصلحة التي تقوم بعملها ؟

وهل يتفضل معالي وزير المالية بالمساعدة على إدراج المبلغ اللازم لذلك في الميزانية الجديدة ؟

إن إدراج هذا المبلغ في الميزانية الجديدة حسنة كبرى لوزارة الشعب يذكرها لها مع الشكر ما

محمد طوى الجزار

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٧

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) :
نظرا لاحتياج الكثير من مدن القطر إلى إنشاء المجارى بها ولأن حالة ميزانية الدولة لا تسمح بتحميلها عبء القيام بمشروعات المجارى في جميع تلك المدن ، لذلك ترى الحكومة إصدار سندات للشروعات المذكورة باسم المجالس البلدية والمحلية مجتمعة تستهلك في مدة ٤١ سنة بفائدة ٤ أو ٥ ٪ بضمانة الحكومة على أن يكون سدادها أصلا وقوافل مناصفة بين الحكومة والمجالس وأن يكون إصدار السندات تدريجيا وبحسب الحاجة .

وقد أدرج في مشروع ميزانية العام الحالى اعتماد قدره ٣٥,٠٠٠ جنيه بصفة إعانة سنوية لمشروعات المجارى في المدن تخصص لسداد أقساط استهلاك السندات المذكورة وفوائدها .

وتبحث الحكومة الآن حالة المدن المختلفة التي تدمو الحاجة الملحة إلى إنشاء المجارى بها - ومن ضمنها مدينة شين الكوم - وفقبات إنشاء كل عملية والمدة التي تستغرقها لتنفيذها والتاريخ المناسب للبدء بكل عملية .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن للموم بك عن الدعاء لحضرة صاحب الجلالة الملك في خطب الجمعة بمساجد السودان

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المتحصلة منها

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوان بك عن ضحايا الحوادث والجرائم التي وقعت في عهد وزارة دولة إسماعيل صدق باشا

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوان بك عن التعينات والترقيات الاستثنائية في جميع الوزارات والمصالح في عهد وزارة دولة إسماعيل صدق باشا

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك عن إحصاء الجرائم بأنواعها منذ ابتداء الحياة النبوية لغاية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد بلام باشا عن عدد العملة والمناجخ الذين فصلوا بواسطة بلان العملة بالطريق الإدارى في السنة بين مايو سنة ١٩٣٦ وآخر أكتوبر سنة ١٩٣٧

تأجيلها ثلاثة أسابيع

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) - أرجو تأجيل الإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ثلاثة أسابيع لمرضه .

السؤال - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن إنشاء المجارى بشين الكوم وإدراج المبلغ اللازم لها في الميزانية الجديدة - الإجابة عنه

نص السؤال :

"سبق أن تقدمت باقتراح لإنشاء المجارى بشين الكوم عاصمة مديرية المنوفية وأقره المجلس الموقر وأحالته إلى وزارة الصحة العمومية بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

ويجلسه ٦ يولييه سنة ١٩٣٧ في أثناء نظر المجلس في ميزانية وزارة الصحة العمومية شرحت للمجلس حاجة هذه البلدة المساسة إلى المجارى بعد أن ارتفعت مياه الرشح بمنازلها من الخزانات . وبعد أن أصبح بحر شين نزارا ليلسا . وهو يشقى نصفين . وقد انتشرت الأمراض بها وبخاصة حمى الملاريا والرومازم وقد أصبحت حالة المياني الخاصة بالحكومة بحالة يرثى لها .

والآن قد تخرجت الحالة وازدادت سوءا بعد هطول الأمطار بها . فترأى المياه في أزقتها وشوارعها فانقطعت المواصلات في بعض الطرقات على الناس

(ى) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك عما تنوى الحكومة عمله إزاء الأزمة الناجمة عن تدهور أسعار القطن - الإجابة عنه

نص السؤال :

"لقد ترتب على تدهور أسعار القطن الذى هو محصول البلاد الرئيسى أزمة شديدة أخذت في الاستحكام برغم التدبير الذى قترت الحكومة أن يقوم بنك التسليف الزراعى بتنفيذه والذى مقتضاه رفع فئة التسليف من ٨٠ إلى ٨٥٪ وزيادة النهاية القصوى إلى ٣٠٠ قنطار بدل ١٠٠ مع الاحتفاظ بفائدة التسليف في مستواها العالى الأصل ، ذلك التدبير الذى أجمع الناس منذ اللحظة الأولى على عدم كفايته وثبت من الوجهة العملية إخفاقه .

فهل لحضرة صاحب المعالي وزير المالية أن يتفضل ويبدى تصريحاً عما تنوى الحكومة عمله إزاء الأزمة الخائفة الناجمة عن تدهور أسعار القطن ، والتي أخذت تسبب عنها عجز الزراع عن مواصلة العمل في إنتاج محصولاتهم وتعهد أراضيهم فضلاً عن القيام بأود أنفسهم وعائلاتهم طيلة السنة الزراعية الجارية ؟

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ أحمد كامل

عضو مجلس الشيوخ

مضرة صاحب المعالي مكرم عيسى باشا (وزير المالية) - عند ما أصدرت الحكومة قرارها فيما يختص بتوسيع نطاق التسليف على القطن - وقد وافقها على هذا القرار المجلس الاقتصادى بإجماع الرأى - لم تدع أن فيه العلاج الناجع لمبوط أسعار القطن إذ لا يخفى على حضرة الشيخ المحترم أن العوامل الحالية التي أثرت في الأسعار هي عوامل خارجية ليس في استطاعة مصر - ولا غير مصر - التحكم فيها . وقد أرادت الحكومة بالتدبير الذى اتخذته ألا يضطر المنتجون إلى بيع قطنهم في بداية الموسم لتحويل بقدر المستطاع دون تدفق المحصول على الأسواق ولا جدال في أن هذه الخطة قد أنتجت ثمارها كما يدل على ذلك الإحصاء الآتى :

بلغ الوارد إلى شون بنك التسليف الزراعى لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ٦٩٢,٠٨١ قنطاراً في مقابل ٣٧٩,٣٢٩ قنطاراً في المدة المقابلة من سنة ١٩٣٦ ولا يزال إيداع القطن في شون البنك مستمرا وعلى ذلك فإن القول بإخفاق التدبير الذى اتخذته الحكومة لا يتفق مع الواقع بل يدل الواقع على عكسه .

وفوق ذلك فإن التدبير الذى اتخذته الحكومة المصرية لا يختلف عن الخطة التي انتهجتها الحكومة الأمريكية لعلاج تدهور أسعار القطن إلا في أن الأخيرة تعمل في نفس الوقت على إنقاص مساحة الزراعة القطنية ، ولا يخفى أن المساحة في أميركا تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الأسعار العالمية لمحصول القطن لأن أميركا النصب الأوفر من الإنتاج العالمى إذ تتراوح نسبة محصولها إلى الإنتاج العالمى بين ٤٢٪ و ٥٠٪ .

وعلاوة على ذلك فإن الحكومة تراقب حالة الأسواق عن كثب حتى لا يكون هناك مجال للعوامل التزولية المصطنعة . وهي تعنى بموضوع بيع القطن تحت القطع قبل جنيهه على أساس أسعار الكوتراكتات . وتوصلا إلى

مضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - أذكر أن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية طلب من وزارة المالية سبعة ملايين من الجنيهات لإنشاء المجارى في المدن التي في حاجة إليها ، فهل أوجب هذا الطلب أم لا ؟

وورد على ما أذكر في خطاب العرش الثانى أن اهتمام الحكومة بهذه المجارى أمر واجب وأخشى أن يأخذ اقتراح حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية وقتاً طويلاً في تنفيذه .

لقد كان معى اليوم جرائد نشرت بها صور بعض شوارع شبين الكوم على أثر الأمطار الأخيرة تبين أن الأهالى استخدموا القوارب في الانتقال من مكان إلى آخر حتى إن بعضهم أسمى شوارع هذه المدينة تهكاً شوارع فيلسيا فأرجو أن تعنى الحكومة بهذا الموضوع الحيوى اللازم لصحة الأهالى .

مضرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) - ليطمئن حضرة الشيخ المحترم فإن وزارة الصحة العمومية مقتنعة بأن بنادر شبين الكوم وبنا وبني سويف في حاجة ملحة إلى هذه المجارى .

مضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - أشكر حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية .

(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى عن توسيع وتعميق قناة السويس - الإجابة عنه

نص السؤال :

"في الوقت الذى فتحت فيه قناة السويس للاحة لم تكن السفن ذات حجم كبير كما هي الان . وبعد حصول الشركة على الامتياز أجرت تعميق القناة وتوسيعها مرتين وصار من الممكن انتفاع المراكب الضخمة بالمرور من القناة فزاد بذلك إيراد الشركة كثيراً . فهل عملية التوسيع والتعميق تجيزها شروط الامتياز ؟ فإذا كان الجواب بالنفى ، فهل ينوى معالي الوزير اتخاذ الإجراءات لحصول الحكومة على حصة تناسب مع الزيادة التي نشأت بسبب توسيع القناة والمطالبة بتعويض عن المدة الماضية ؟

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ محمد عبد المجيد العبد

عضو مجلس الشيوخ

مضرة صاحب المعالي مكرم عيسى باشا (وزير المالية) - يقضى الامتياز الممنوح إلى شركة قناة السويس بإنشاء قناة تصلح للاحة البحرية الكبرى . كما أنه يحتم على الشركة القيام بأعمال الصيانة اللازمة للحفاظ على طبعها بحالة جيدة على نفقتها الخاصة .

وبديهي أنه يدخل في أعمال الشركة توسيع القناة وتعميقها طبقاً لما تقتضيه حركة الملاحة .

مضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى - أشكر معالي وزير المالية .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى - لكل عضو لا يقتنع بالإجابة الحق في طلب تحويل السؤال إلى استجواب .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك - جاء في رد معالي الوزير أشياء لم ترد مع نص السؤال ، فلماذا لا يسمح لحضرات الأعضاء بمناقشة معاليه فيها ؟

مفكرة صاحب المعالي مكرم عيسى باشا (وزير المالية) - لا مانع لدى الحكومة مطلقاً من تقديم أى استجواب في هذا الموضوع إذا كان لدى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس آراء به ونحن مستعدون لمناقشتها ونرحب بأن تناقش . وتناقش فيها .

(ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا عن توزيع الضرائب الجديدة - الإجابة عنه

نص السؤال :

”هل وصل إلى علم معاليكم وأتم تدرسون مشروعات الضرائب التي اتجهت النية إلى فرضها لمواجهة أحوالنا الجديدة وموازنة ميزانيتنا أن هذه الضرائب ستصب في النهاية كغيرها على رأس المصريين وخاصة الفلاح المصري ؟ ذلك أن العقود التي تعاقد بموجبها هذا الفلاح لتصرف محصولاته (القطن مثلاً) يشترط فيها التاجر صراحة أنه - أى المنتج - هو المالمزم بما يجت من ضرائب . فهل يمكن أن نفهم إذا ما كان لدى الوزير علم بهذا أنه اتخذ للأمر ما يدفع هذا الأذى عن الفلاح وما تضمن معه عدالة توزيع الضرائب عند تقاضاها بحيث لا تكون ضريبة التمنغ مثلاً منصفة في النهاية على رأس المنتج كما يؤخذ من شروط تلك العقود ؟

عضو الشيوخ
محمد علام

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

مفكرة صاحب المعالي مكرم عيسى باشا (وزير المالية) - يلوح لي أنه قد فات حضرة الشيخ المحترم أنه بعد إلغاء القيود المالية المترتبة على الامتيازات الأجنبية أصبحت الحكومة المصرية تملك حق فرض الضرائب على المصريين والأجانب على حد سواء وبغير تمييز ، فكل ضريبة تقر في المستقبل سيقع عبؤها على الجميع بغير استثناء . ولقد أشارت الحكومة في خطاب العرش إلى الخطة التي تنوي اتباعها في أمر الضرائب الجديدة . وتدرس وزارة المالية الآن مشروعات الضرائب الجديدة وهي لم تفرغ من عملها بعد . وستنحى الحكومة في عملها مراعاة العدل وحسن توزيع الأعباء العامة وصيانة المصالح الاقتصادية . ومتى فرغت الحكومة من إعداد مشاريع القوانين الخاصة بالضرائب ستعرضها على البرلمان وستتاح الفرصة لحضرات ممثلي الأمة لكي يقولوا كلمتهم فيها .

الإقلال من هذه العمليات فكرت الحكومة في زيادة رأس مال بنك التسليف الزراعى وتوسيع نطاق التسليف به (كما سبق أن أشير إلى ذلك في خطاب العرش والبيان الخاص بالميزانية) ليتسنى لكبار الزراع الحصول على سلف لنفقات الزراعة والجنى ، ومن ثم لا يضطرون إلى البيع بالطريقة السالفة الذكر والتي لا تخلو من أثر في إضعاف المنافسة على شراء المحصول بعد ظهوره .

ومن جهة أخرى فقد اعتزمت الحكومة إنشاء هيئة استشارية خاصة للنظر في جميع ما يعرض عليها من المسائل الفنية زراعية كانت أم تجارية والعمل على توجيه الجهود التي تبذلها الجهات المختلفة فيما يتعلق بهذا المحصول الرئيسى توخياً لتوحيدها وتنسيقها . ولا سيما فيما يختص بالدعاية للقطن وفتح أسواق جديدة له وتنشيط حركة صناعته واستهلاكه في داخل القطر .

ولما كانت أسعار هذا المحصول خاضعة لعوامل خارجية لا يتيسر التحكم فيها فإن أنجح وسيلة لتحسين حالة منتجيه إنما تكون بالعمل على زيادة غلة الفدان من ناحية وتقليل نفقات الإنتاج والتصرف من ناحية أخرى . ففيما يختص بالأمر الأول لم تال وزارة الزراعة جهداً في العمل على تحسين وسائل الزراعة ومقاومة الآفات واستنباط الأصناف الجديدة . وفرض محصولاً وقد وفقت إلى تحقيق هذا الغرض كما هو مشاهد الآن من زيادة متوسط محصول الفدان في السنوات الأخيرة وكثرة الإقبال على زراعة الأصناف الجديدة كقطن جيزة ٧ ولا تزال وزارة الزراعة توالى جهدها في استنباط أصناف أخرى من القطن .

وفيما يختص بتقليل نفقات إنتاج وتصريف القطن راحت الحكومة منذ صدور التعريفة الجمركية الجديدة أن يكون الرسم على الأسمدة الكيماوية مخفضاً كما أنها سهلت على الزراع سبيل الحصول على تلك الأسمدة بشروط حسنة عن طريق بنك التسليف الزراعى ، وقد خفضت مصلحة السكك الحديدية في هذا الموسم أجور نقل القطن بشروط معينة ولا تزال الحكومة تبحث وسائل تقليل نفقات الإنتاج والتصرف الأخرى .

أما فيما يختص بما تنوى الحكومة عمله لإزاء الأزمة الناجمة عن هبوط أسعار القطن فإن الحكومة وقد أثبتت في مختلف الظروف أنها تحرص أشد الحرص على مصالح الزراع وتعمل على مساعدتهم بشتى الوسائل لن تتوانى عن عمل كل ما تراه في صالحهم .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى - نظراً لخطورة هذا الموضوع وتشعب الآراء فيه أطلب تحويل هذا السؤال إلى استجواب .

الرئيس - هذا سؤال مقدم من غيرك فإن شئت أن تقدم استجواباً عنه فلا مانع من ذلك .

(ل) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن الاحتياطات التي اتخذت لمقاومة دودة البرسيم — الإجابة عنه

نص السؤال :

١ — هل بلغ إلى علم الوزارة أن دودة البرسيم انتشرت بحالة مروعة بمديرية المنوفية (وغيرها من المديريات كما بلغني) فأضرت به ضررا جسيما في بعض الجهات ومحتة من أخرى في جهات أخرى ؟

٢ — ماهي الاحتياطات التي اتخذتها الوزارة لمقاومة هذه الآفة خصوصا ويعلم معالي الوزير أن الفلاح أصبح في حالة يؤس شديد بسبب تدهور أسعار القطن ولا قدرة له على مشرى تقاوى البرسيم لإعادة زراعته من جديد ؟

٣ — المشاهد الآن أنه في حالة إعادة زراعته تأكله الدودة مرة أخرى مادامت الدودة باقية على قيد الحياة بالأراضي .

فما هو رأى القسم الفني في ذلك ؟

عضو مجلس الشيوخ
محمد علوي الجزار

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧

مفكرة صاحب المعالي محمد محمود فاضل بك (وزير الزراعة) :

الشرط الأول : نعم بلغ هذا في حينه إلى الوزارة بواسطة مفتشيها في الأقاليم . ويؤخذ من تقاريرهم أن حالة الإصابة كانت شديدة في عدة جهات بمديريات الوجه البحري مما استدعى إعادة زراعة بعض المساحات .

الشرط الثاني : بمجرد ظهور هذه الآفة أصدرت الوزارة التعليمات إلى مفتشيها لمراقبة الحالة ونصح المزارعين وإرشادهم برى المساحات المصابة بالماء مضافا إليه الغاز وباستعمال مبادئ أعدت لجمع الديدان . ولما كانت التجارب التي أجرتها الوزارة بطريقة تعفير البرسيم بالجير الكبريتي والزرنيخ أفادت في قتل الديدان ، فقد أشارت على مفتشيها بتعميم هذه الطريقة لدى من يرغب من المزارعين . وقد تم فعلا تعفير مساحات كبيرة من البرسيم ، وكانت النتيجة مرضية . ولذلك سيكون التعفير إحدى وسائل المقاومة مستقبلا .

الشرط الثالث : إذا استعملت الوسائل التي أشارت بها الوزارة بدقة فإن الديدان تموت ولا يتخلف منها شيء يضر بالبرسيم عند إعادة زراعته .

والوزارة جادة في مقاومة هذه الآفة في المحاصيل الأخرى التي تصاب بها بنفس العناية التي توجيها في مقاومتها بالقطن حتى تصل بذلك إلى تقليل أضرار هذه الآفة إلى الحد الأدنى عاما بعد عام .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — علمت أن وزارة الزراعة أصدرت هذه التعليمات . ولكن بعد أن أكلت الدودة الياض والأخضر . ولم تبقى من البرسيم شيئا . فالتعليمات صدرت ولكنها كانت متأخرة . ولذلك وصل ثمن الإردب من البرسيم إلى سبعة جنيهات . بل إلى ثمانية . وهو ثمن مرهق للفلاحين .

ثم إن معالي الوزير يقول إن رجال الوزارة سيعالجون أمر هذه الدودة بالزرنيخ . وهذه المسألة إن كانت فنية لا أستطيع أن أدلي الآن فيها برأي . أرجو أن تبحثها الوزارة وتترى في أمر نشرها بين الفلاحين لأنني أخشى أن تقتل هذه المادة المواشى قبل أن تقتل دودة البرسيم .

(م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحربية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عما اتخذ من الاستعداد لمقاومة الطوارئ على الحدود الغربية وعن قانون القعدة وعرضه على البرلمان — الإجابة عنه

نص السؤال :

هل اتخذت وزارة الحربية الاستعدادات اللازمة لمقاومة الطوارئ على الحدود الغربية ؟

وهل في نية وزارة الحربية إدخال تعديلات على قانون القعدة العسكرية حتى تستطيع البلاد أن تدافع عن استقلالها في هذا الوقت الذي نجد فيه الجو السياسي مكهربا ؟

وهل ستقدم وزارة الحربية قانون القعدة العسكرية المعدل للبرلمان في دورته العادية ، وهل هناك من الأسباب ما دما إلى تأخير إصدار هذا القانون ؟

حسين الجندى

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد سيف النصر باشا (وزير الحربية والبحرية) — الرد على الشرط الأول من السؤال بالإيجاب ، أما الشرطان الثاني والثالث فقد أشير إليهما في خطاب العرش بما فيه الكفاية . (تصفيق)

(ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تأخير صرف الكتب لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية — تأجيله إلى الجلسة المقبلة

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمد صري أبو علم (وزير الحفانية) — نيابة عن معالي وزير المعارف العمومية أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال إلى الجلسة المقبلة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة)

«مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) - منذ الإجابة التي أدلى بها في مجلس النواب الموقر في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ عن سؤال مماثل لحضرة الشيخ المحترم - قد صدر المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ (المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٢) عن مزاول مهنة الطب وتنص المادة ١٤ منه على ما يأتي :

«كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ وبالجلس لمدة لا تتجاوز سبعة أيام أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويجوز للقاضي أن يأمر بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واليفطات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة » .

وكذلك تنص المادة ١٥ منه على ما يأتي :

«يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص غير مقيد اسمه بصفة طبيب يستعمل نشرات أو لوحات أو يقطات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر من شأنها أن تحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاول مهنة الطب ، أو يتحمل لنفسه لقب طبيب » .

وتطبق العقوبات عينها على كل طبيب مقيد اسمه يثبت أن أي شخص يأتي في عيادته عملاً من أعمال المزاول غير المشروعة لمهنة الطب . كما تطبق على كل طبيب مقيد اسمه ينتحل بوسائل النشر المتقدمة ذكرها لقباً فنياً أو درجة أو صفة فئتين ليست له .

والوزارة لا تتوانى عن أن تقدم للحاكمية كل شخص يزاول مهنة الطب بدون رخصة بأى وسيلة من الوسائل المنصوص عنها بهذا القانون .

أما الأطباء الذين يسترون على هؤلاء الأشخاص فإن الوزارة تحرر ضدهم محاضر مخالفات وتقدمهم للحاكمية طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون سالف الذكر - كما أنها تحاكمهم أيضاً أمام المجلس الطبي العالى طبقاً للمادة ١١ من هذا القانون .

وقد أودعت الوزارة بسكرتيرية المجلس كشوفاً إحصائية مبينة بها عدد من صدرت ضدهم أحكام نهائية لمزاوتهم مهنة الطب أو طب الأسنان بدون رخصة وعدد الأطباء الذين جررت ضدهم محاضر مخالفات أو حوكموا أمام المجلس الطبي العالى من أجل تستريم على الدجالين وهذه البيانات عن المدة من سنة ١٩٢٦ إلى الآن .

وتفكر الوزارة في تعديل المرسوم بقانون الخاص بمزاول مهنة الطب سالف الذكر وكذا القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ عن مزاول مهنة طب الأسنان بما من شأنه تشديد العقوبة على الأشخاص الذين يمارسون مهنة الطب أو طب الأسنان بدون رخصة حتى يكون ذلك زاجراً لهم ورادعاً لغيرهم - وقد أصدرت الوزارة التعليمات اللازمة لتشديد المراقبة على هؤلاء الأشخاص وبالأخص على المستوصفات موضوع سؤال حضرة الشيخ المحترم .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عرصه - أشكر حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية على إجابته .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام

(ع) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن شكوى قدمت ضد طبيب مستشفى مركز الصف وما اتخذ من الإجراءات فيها تأجيلهما إلى الجلسة المقبلة لنياب مقيدهما

الرئيس - أظن أن حضراتكم توافقون على تأجيل النظر في هذين السؤالين إلى الجلسة المقبلة نظراً لغياب حضرة مقدمهما . (موافقة) .

(ف) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن المشتغلين بمهنة الطب من غير الأطباء - الإجابة عنه

نص السؤال :

«سبق أن تقدمت بأكثر من سؤال حين كنت عضواً بمجلس النواب خاصاً بفضيحة اشتغال من ليسوا أطباء بمهنة الطب حتى وصلت بهم الجراحة إلى فتح ميبتوصفات بل مستشفيات . وقد أحصيت كثيراً من حوادث الوفيات نتيجة الجهل وكانت إجابة معالي وزير الداخلية حين ذاك أن عدد الضحايا التي ذكرتها وقد حصلت في مستشفى واحد من تلك المستشفيات إحدى عشرة حالة وفاة . وقالت الوزارة إنها جادة في مقاومة هذا الفساد وقطع دابرهم . وقد مضى على هذا الوعد أكثر من عشر سنوات تضاعفت في مئتها جراحة هؤلاء المجرمين حيث لا رادع لهم من أنفسهم ولا بخوف من قانون مادامت المادة هي مطعمهم الأول .

وإني أعود الآن وأتم على رأس وزارة الصحة العمومية ولما أعهد فيكم من المهمة والنشاط والأخذ بالصالح لقطع دابر الفساد الذي استحكمت حلقاته مطمئناً هذه المرة إلى أن ينال طلي عملاً إيجابياً حاسماً حتى لا تتكرر هذه الأفعال ، كما أرى أنه إلى ناهية هامة جداً وهي كما أعتقد السبب المباشر لتماضي هؤلاء المستهترين في أعمالهم الأوهى - أقولها والأسى بلاءً جوانحي - إن نفراً من الأطباء يساعد هؤلاء المجرمين للتستر خلف اسم أحدهم في مقابل ... ؟ !

ويثبت لكم ذلك حيث تجلون لوحات بأسماء هؤلاء الأطباء مثبتة على أبواب تلك المحال التي تسمى مستشفيات .

وإني أرجو الجواب في أقرب فرصة لأعرف ما اعترتم عمله نحو هؤلاء وهؤلاء كما أرجو أن تكون الوزارة في هذه المرة متفذة حقاً ما سألهم من جواب وزيرها العامل لخير المجتمع ؟

الدكتور عبد الرحمن عوض
عضو مجلس الشيوخ

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

(ص) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي عن إقبال الخزان إلى آخر شهر
ديسمبر سنة ١٩٣٧ لمصلحة الزراعة - تأجيله إلى الجلسة المقبلة

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمد صري أبو علم (وزير الحفانية) -
نيابة عن معالي وزير الأشغال العمومية، أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال
إلى الجلسة المقبلة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

(ق) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي عن خطاب أقاء ضابط كبير
بالجيش في اجتماع حزبي وعما اتخذ من الإجراءات بشأنه - الإجابة عنه

نص السؤال :

" هل يعلم صاحب المقام الرفيع أن اللواء محمد عقل باشا قد خطب
في اجتماع حزبي للجنة الوفد المركزية بالجمر ك ؟

وإذا كان قد وصل ذلك إلى علمه ، فها هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة
لحو ضابط بالجيش يقترب مثل هذه المخالفة الخطيرة التي قد تجر إذا عممت
الخراب العاجل لهذه الديار ؟

وهل من سياسة الوزارة أن تشجع على إلقاء الجيش في السياسة العملية
والتشجيع الحزبي ، وفي سهل ذلك أعلن عنها أنها اعترفت بترقية الضابط
المذكور وإسناد وظيفة كبيرة إليه بالجيش ؟

عبد الرحمن البيلي
عضو مجلس الشيوخ

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) -
أجيب عن هذا السؤال نيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس
الوزراء :

لم يصل إلى علم حضرة صاحب المقام الرفيع شيء مما يشير إليه حضرة
الشيخ المحترم صاحب السؤال ، وليس عقل باشا ضابطا بالجيش وإنما هو
موظف تابع لوزارة المالية يشغل وظيفة مدير عام مصلحة خفر السواحل
ومصائد الأسماك .

أما الشرط الثالث فيتضمن واقعة مختلفة من أسامها ، على أنني أعلم شخصيا
ما يشير إليه حضرة الشيخ المحترم وإلى على استعداد للإجابة عنه .

طلب إلى صديقي سعادة محمد عقل باشا المقابلة لمسألة خاصة فقلت له
أنني مرتبط بموعد سابق في نادي الجمر ك ، وله أن يحضر إلي إذا أراد في هذا
المكان ، وفعلا حضر معادته إلى دار النادي وبدلا من أن يجلسه الموظف
المحتض في غرفة الانتظار أدخله على حيث كنت ، وقد كان معي بعض
أعضاء لجان الوفد ، فلما رأوا سعادته استقبلوه أحسن استقبال وهتفوا له
ف شكرهم وأعلنت انقضاء الاجتماع وخرجنا سويا .

أما إذا كان الشيخ المحترم يشير إلى ما ذكرته جريدة البلاغ بعدد ٥ سبتمبر
الماضي من أن سعادته قال : " أنا رجل ما أعرفش الفذلكة لكنني أقول لكم
من غير فذلكة إنني موافق على كلام سعادة الطويل بك والأستاذ سرور
لأن كلامهم معقول " ، فإن ما يبدو على هذه العبارة وما كتبه الجريدة ، وهو
هذر ومجون يجعل المسألة بعيدة عن مقام الجدل والاحترام .
(تصفيق طويل) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - أرجو أن يكون
مفهوما أن سعادة عقل باشا لواء يحمل هذه الرتبة من الجيش . وكونه موظفا
لا يباح له ولا يسمح أن يخطب في السياسة ...

الرئيس - إذا كان حضرة الشيخ المحترم يريد أن يعقب على إجابة
معالي الوزير فالأولى به أن يحول سؤاله إلى استجواب إذا شاء .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - لا مانع عندي من
تحويل السؤال إلى استجواب . ولكنني أقترح أن سعادة عقل باشا رجل
حزبي يجب عليه أن يحترم رتبته وزيه . سواء أكان موظفا في وزارة المالية
أم في غيرها .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) -
لقد ظهر من إجابتي أن سعادة عقل باشا لم يحضر مناقشة سياسية . وسواء
بعد ذلك أن يكون حاملا لرتبة من الجيش . أو موظفا في وزارة المالية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - إذا صححت هذه الوقائع
التي ذكرها معالي الوزير فإني أستجلبها عليه .

والذي يهمني أن الموظف عامة . ورجل الجيش بصفة خاصة محترم عليه
الاشتغال بالسياسة .

أما ما ذكره معالي الوزير إن كان صحيحا فإني أستجلبه عليه ...

الرئيس - أرجو ألا يستمرسل حضرة الشيخ المحترم في تعليقه على
الإجابة . وله إذا شاء الكلام أن يحول سؤاله إلى استجواب .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - أفعل ذلك إذا رأيته .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة
الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي عما اتخذته إدارة الجامعة والحكومة
من الإجراءات لمنع الشعب والاعتداء الواقع من بعض الطلبة حتى يتفرغوا
لأعمالهم - تأجيله ثلاثة أسابيع

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ محمد صري أبو علم (وزير الحفانية) -
نيابة عن معالي وزير المعارف العمومية أرجو تأجيل الإجابة عن هذا
السؤال ثلاثة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٨ - استجوابات

تحديد المناقشة في الاستجوابات الآتية بعد أربعة أسابيع وهي :

(أ) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن اشتغال الطلبة بالسياسة

(ب) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إقام ممثل الحكومة البريطانية في الخلاف الذي أثارته الحكومة المصرية بشأن تعيين رئيس الديوان الملكي

(ج) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية عن إعادة العمل بالقانون الصادر في سنة ١٩٢٨ بمنع الصحافة من نشر أبناء الطلبة وعن حوادث الجامعة المصرية ومسائل أخرى

(د) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن البحوث العلمية المصرية والترقيات الاستثنائية وغيرها

(هـ) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن القرارات الاستثنائية الخاصة بتعيين وترقية الموظفين في الوزارات والمصالح من مايو سنة ١٩٣٦ ومسائل أخرى

(و) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إحاطة البرلمان ومحاصرة الجامعة برجال البوليس

(ز) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تدخل حضرات الكلاء البرلانيين في المسائل الإدارية

حضرة صاحب المعالي على زكي العرابي باشا (وزير المواصلات) - باسم الحكومة أطلب تأجيل المناقشة في هذه الاستجوابات أربعة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٩ - إعلان نتائج انتخاب باقي لجان المجلس

لجنة اللائحة الداخلية والطعون

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة اللائحة الداخلية والطعون ، فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ حسن عبد القادر
» حسين محمد الجندى
سليمان السيد سليمان باشا
عبد الحكيم عسكر بك
على كمال حبيشه بك
محمد أحمد الشريف بك
محمد أمين حسين مرعى بك

ونال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي أفندى
جعفر ولي باشا
عبد الرزاق القاضي بك
علي عبد الرزاق بك
محمد زايد جلال أفندى
الأستاذ ميشيل رزق
الأستاذ يوسف عبد اللطيف

ونال حضرة أحمد كامل بك
٧٧ صوتا .

فأعلن انتخاب حضراتهم أعضاء للجنة اللائحة الداخلية والطعون .

لجنة الأمور الداخلية

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة الأمور الداخلية فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي أفندى
حسين فوده بك
سليمان السيد سليمان باشا
عبد الرحمن الموم بك
عبد الستار الباسل بك
فهمي حنا ويصا بك
محمد صفوت باشا
محمد لبيب أبو الجدايل أفندى

ونال حضرة محمد علوي الجزار بك
٧٧ صوتا .

وحضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى
صوتا واحدا .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي أفندى . حسين فوده بك . سليمان السيد سليمان باشا . عبد الرحمن الموم بك . عبد الستار الباسل بك . فهمي حنا ويصا بك . محمد صفوت باشا . محمد لبيب أبو الجدايل أفندى . محمد علوي الجزار بك أعضاء للجنة الأمور الداخلية .

لجنة الشؤون الخارجية

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة الشؤون الخارجية فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن نبيه المصرى بك
حسن مظلوم باشا
خليل ثابت بك
صادق وهبه باشا
كامل إبراهيم بك
محمد أحمد الشريف بك
محمود غالب باشا
وهيب دوس بك
٧٨ صوتا .

ونال حضرة الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا ٧٦ صوتا .

وحضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى صوتين .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : حسن نبيه المصرى بك .
حسن مظلوم باشا . خليل ثابت بك . صادق وهبه باشا . كامل إبراهيم بك .
محمد أحمد الشريف بك . محمود غالب باشا . وهيب دوس بك . الأستاذ
عبد الرحيم محمد مهنا أعضاء اللجنة الشؤون الخارجية .

لجنة التجارة والصناعة

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة
التجارة والصناعة فكانت النتيجة كالاتى :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إبراهيم محمد فراج
بطرس خليل بطرس بك
جعفرولى باشا
عبد الحميد إسماعيل أباطه بك
عبد العزيز محمد عبد الله الجمال بك
عبد الفتاح اللوزى بك
الأستاذ عزيز ميرهم
محمد أمين خستين مصرى بك
٧٣ صوتا .

ونال حضرة خليل ثابت بك ٧٢ صوتا .

وحضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى صوتا واحدا .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : الشيخ إبراهيم محمد فراج . بطرس
خليل بطرس بك . جعفرولى باشا . عبد الحميد إسماعيل أباطه بك . عبد العزيز
محمد عبد الله الجمال بك . عبد الفتاح اللوزى بك . الأستاذ عزيز ميرهم . محمد
أمين حسين مصرى بك . خليل ثابت بك أعضاء اللجنة التجارة والصناعة .

لجنة العمال والشؤون الاجتماعية

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة
العمال والشؤون الاجتماعية فكانت النتيجة كالاتى :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن أبو الفتوح بك
حسن محمد الوكيل أفندى
حسن محمد شعير أفندى
الأستاذ عبد الرحمن البيلى
الدكتور عبد الرحمن عوض
الأستاذ عزيز ميرهم
محمد عبد المجيد العبد أفندى
الأستاذ ميشيل رزق
٧٢ صوتا .

ونال حضرة على كمال حبيشه بك ٧١ صوتا .

وحضرة سعد مكرم بك صوتا واحدا .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : حسن أبو الفتوح بك . حسن
محمد الوكيل أفندى . حسن محمد شعير أفندى . الأستاذ عبد الرحمن البيلى .
الدكتور عبد الرحمن عوض . الأستاذ عزيز ميرهم . محمد عبد المجيد العبد
أفندى . الأستاذ ميشيل رزق . على كمال حبيشه بك أعضاء اللجنة العمال والشؤون
الاجتماعية .

لجنة الحفانية

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة
الحفانية فكانت النتيجة كالاتى :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد الديوانى بك
أحمد على باشا
حسن نبيه المصرى بك
عبد الحكيم عسكر بك
عبد الرزاق القاضى بك
على كمال خبيشه بك
كامل إبراهيم بك
الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه
محمد على علوبه باشا
٧٢ صوتا .

فأعلن انتخاب حضراتهم أعضاء اللجنة الحفانية :

لجنة المعارف

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة المعارف فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور	...
أحمد حميد أبو ستيت بك	...
بهجت السيد أبو علي بك	...
جعفر ولي باشا	...
حسن نبيه المصري بك	...
عبد الرزاق القاضي بك	...
عبد السلام عبد الغفار بك	...
محمد توفيق رفعت باشا	...
عبد الرحمن فتوح أفندي	...
خليل ثابت بك	...
لويس أخنوخ فانوس أفندي	...

٦٣ صوتا .

٦١ صوتا .

صوتا واحدا .

» »

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : الدكتور إبراهيم بيومي مذكور . أحمد حميد أبو ستيت بك . بهجت السيد أبو علي بك . جعفر ولي باشا . حسن نبيه المصري بك . عبد الرزاق القاضي بك . عبد السلام عبد الغفار بك . محمد توفيق رفعت باشا . عبد الرحمن فتوح أفندي أعضاء لجنة المعارف .

لجنة الأشغال

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة الأشغال فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

حسين مصطفى حمزه بك	...
عبد الحميد سليمان باشا	...
الشيخ علي محمد مروان	...
عوض برعي بك	...
محمد رشوان الزمر بك	...
الأستاذ ميشيل رزق	...
الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى	...
سعد مكرم بك	...
لويس أخنوخ فانوس أفندي	...
الأستاذ يوسف عبد اللطيف	...
يوسف قطاونة باشا	...

٦٤ صوتا .

٦٣ صوتا .

صوتا واحدا .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : حسين مصطفى حمزه بك . عبد الحميد سليمان باشا . الشيخ علي محمد مروان . عوض برعي بك . محمد رشوان الزمر بك . الأستاذ ميشيل رزق . الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى . سعد مكرم بك . لويس أخنوخ فانوس أفندي أعضاء لجنة الأشغال .

لجنة الزراعة

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة الزراعة فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الكسان أبسخرون باشا	...
حسين الشريعى بك	...
صلاح الدين الشواربى بك	...
محمد توفيق إسماعيل بك	...
محمود الإترى باشا	...
عثمان السيد ناصف بك	...
علي عبد الرازق بك	...
محمد علي مرور بك	...
محمد كمال علما باشا	...
لويس أخنوخ فانوس أفندي	...
محمد علام باشا	...
كامل إبراهيم بك	...
حافظ حسن باشا	...

٦٣ صوتا .

٦٢ صوتا .

صوتا واحدا .

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : الكسان أبسخرون باشا . حسين الشريعى بك . صلاح الدين الشواربى بك . محمد توفيق إسماعيل بك . محمود الإترى باشا . عثمان السيد ناصف بك . علي عبد الرازق بك . محمد علي مرور بك . محمد كمال علما باشا أعضاء لجنة الزراعة .

لجنة المواصلات

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة المواصلات فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز	...
حسن مظلوم باشا	...
عبد الحميد سليمان باشا	...
عفيفي حنين البربرى أفندي	...
محمد رشوان الزمر بك	...
محمد علي سليمان بك	...
محمد أنيب أبو الجليل أفندي	...
موسى وزير عبد الله بك	...

٦٣ صوتا .

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية فكانت النتيجة كالتالي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

...	إبراهيم الهلباوي بك	...
...	الدكتور إبراهيم بيومي مذكور	...
...	الأستاذ حسن عبد القادر	...
...	» حسين محمد الجندى	...
...	سليمان السيد سليمان باشا	...
...	عبد الرزاق القاضي بك	...
...	الأستاذ يوسف عبد اللطيف	...
...	سيد قرشي بك	...
...	الشيخ علي مصطفى الطاروطي	...
...	لويس أخنوخ فانوس افندى	...
...	حسن نبيه المصري بك	...

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : إبراهيم الهلباوي بك . الدكتور إبراهيم بيومي مذكور . الأستاذ حسن عبد القادر . الأستاذ حسين محمد الجندى . سليمان السيد سليمان باشا . عبد الرزاق القاضي بك . الأستاذ يوسف عبد اللطيف . سيد قرشي بك . الشيخ علي مصطفى الطاروطي أعضاء لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة فحص الاقتراحات والعرائض فكانت النتيجة كالتالي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

...	أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي افندى	...
...	أحمد حسين بك	...
...	الشيخ الشافعي أبو وافية	...
...	حسن رشوان حمادى بك	...
...	سليمان السيد سليمان باشا	...
...	سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك	...
...	عبد الحكيم عبد الفتاح بك	...
...	الدكتور محمد حسين هيكل بك	...
...	محمد زايد جلال افندى	...

فأعلن انتخاب حضراتهم أعضاء لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ٦٢ صوتا .
الشيخ إبراهيم محمد فراج صوتا واحدا .
فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز . حسن مظلوم باشا . عبد الحميد سليمان باشا . عفيفي حسين البربري افندى . محمد رشوان الزمر بك . محمد علي سليمان بك . محمد لبيب أبو الجدايل افندى . مرمي وزير عبد الله بك . الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله أعضاء لجنة المواصلات .

لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان فكانت النتيجة كالتالي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

...	سيد محمد خشبة باشا	...
...	عبد الستار حسن عمران افندى	...
...	الأستاذ عزيز ميرهم	...
...	اللواء علي صدقي باشا	...
...	الفريق علي فهمي باشا	...
...	محمد توفيق راضي بك	...
...	محمد توفيق رفعت باشا	...
...	محمد فهمي صادق شتا افندى	...
...	مصطفى راضي بك	...

فأعلن انتخاب حضراتهم أعضاء لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان .

لجنة الصحة

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة الصحة فكانت النتيجة كالتالي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

...	الدكتور حافظ محمد مؤمن	...
...	سليمان عثمان أباطه بك	...
...	الدكتور عبد الحميد أمين عزب	...
...	» عبد الحميد فهمي	...
...	» عبد الخالق سليم	...
...	» عبد الرحمن عوض	...
...	» عبد العزيز العجيزي بك	...
...	محمد عبد اللطيف افندى	...
...	الدكتور زكي ميخائيل بشارة	...

فأعلن انتخاب حضراتهم أعضاء لجنة الصحة .

لجنة الحسابات

الرئيس - قام المكتب بفرز الأوراق الخاصة باختيار أعضاء لجنة الحسابات فكانت النتيجة كالآتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

	حسین عبد الکریم الحماری افندی	
	الأستاذ عزیز میرهم	
۶۵ صوتا .	عفی فی حسین البربری افندی	
	فوزی ناشد افندی	
	محمد محمد الشناوی بك	
	الشیخ حسین صالح خلیفه	
صوتا واحدا	حسن صبري باشا	

فأعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : حسين عبد الكريم
العلوي افندي . الأستاذ عزيز ميرهم . عفيفي حسين البربري افندي . فوزي
ناشد افندي . محمد محمد الشناوي بك . الشيخ حسين صالح خايفه أعضاء اللجنة
الحسابات .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن تكون
الجلسة المقبلة في يوم الأربعاء القادم ١٩ شوال سنة ١٣٥٦ (٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٧) الساعة الخامسة مساء ؟
(موافقة) .

(رفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة مساءً).

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الرابعة

المنعقدة علنا في يوم الاربعاء ١٩ شوال سنة ١٣٥٦ الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

ملخص

رقم الصفحة	رقم الصفحة
٥ — أمثلة :	١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٤٢
(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن استعمال بوق السيارة بدلا من " الكلاكسون " بمدينة القاهرة — تأجيله أسبوعا ... ٤٥	٢ — تبليغ المجلس وفاة المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطى عضو المجلس من دائرة قاقوس — كلفة حضرة رئيس المجلس — وقف الجلسة حدادا — قرار المجلس إرسال كتاب تعزية باسمه إلى أمرته — إعلان خلق المحل ... ٤٢
(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجنيدى عن تأخير صرف الكتب لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية — الإجابة عنه ... ٤٥	٣ — تبليغ المجلس انتخاب بعض رؤساء وجميع سكرتيرى المجان ... ٤٢
(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام — تأجيله أسبوعا ... ٤٥	٤ — الرسائل :
(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن شكوى قدّمت منذ طيب مستشفى مركز الصف وما اتخذ من الإجراءات فيها — تأجيله أسبوعا ... ٤٥	(أ) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٦
(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجنيدى عن انتقال الخزان إلى آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ لصحة الزراعة — الإجابة عنه ... ٤٦	(ب) رد وزارة الأوقاف على العريضة رقم ١١٢ و ١٣٦ لسنة ١٩٣٧ ... ٤٢
(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبدالرحمن الليلى عما يلحق من الخطب لحماية الدستور — قرار المجلس عدم قبول توجيه السؤال بهذه الصورة لمخالفة للائحة الداخلية ... ٤٦	(ج) خمسة مشروعات قوانين واردة من مجلس النواب :
٦ — تحرير لجنة الرد على خطاب العرش — تأجيله أسبوعين ... ٥١	(١) بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الخفائية لتفقات المؤتمر الدولى السابع لتوحيد قانون العقوبات ... ٤٢
	(٢) بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الصحة العمومية لشراء مهمات وأدوية وآلات ... ٤٢
	(٣) بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لتسوية من الشجر الذى وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالى الصحراء الغربية ... ٤٢
	(٤) بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لأعمال وصل المجرى القرمية ... ٤٢
	(٥) بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لزيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ إحالتها إلى لجنة المالية والنجار ... ٤٤
	(د) مرسوم بمشروع قانون وارد من وزارة المالية بقسوة الديون العقارية — إحالة إلى لجنة المالية لدراسة تهيئته حتى يرد المشروع من مجلس النواب ... ٤٥

أولا — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عباس الجمل ، إبراهيم سيداحمد بك ، سعد مكرم بك .

ثانيا — باعتذار عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندويل بك ، ألكسان أبسخرون باشا ، جعفرولى باشا ، حافظ حسن

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء برئاسة

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، علي عبد الرازق بك ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ناعدا الغائبين :

١ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة؟
(لم يعترض أحد).

الرئيس - يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة.

٢ - وفاة المغفور له الشيخ على مصطفى الطاروطي

عضو المجلس عن دائرة فاقوس - كلمة حضرة رئيس المجلس - وقف الجلسة حدادا - قرار المجلس لإرسال كتاب تعزية باسمه إلى أسرة الفقيد

الرئيس - يحزنني أن أنهي إلى المجلس المغفور له زميلنا الشيخ على مصطفى الطاروطي عضو المجلس عن دائرة فاقوس، وقد أرسلت برقية تعزية إلى أسرته وإني باسم المجلس أكرر الإعراب عن شديد الأسف على فقده وتوجيه خالص العزاء إلى أسرته.

وحدادا عليه أرجو أن توافقوا حضراتكم على وقف الجلسة خمس دقائق وأن يرسل كتاب تعزية باسم المجلس إلى أسرته الكريمة وأعلن خلو المحل.
(موافقة).

(وقفت الجلسة حدادا الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء وأعيدت في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء).

باشا. الدكتور حافظ عبد مؤمن. حسن صبرى باشا. الأستاذ حسن عبد القادر. حسين الشربعى بك. حسين عبد الكريم العمارى افندى. زكى ويصا بك. سيد محمد خشبه باشا. صلاح الدين الشواربى بك. عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك. الدكتور عبد الرحمن عوض. عبد الفتاح يحيى باشا. الأستاذ عزيز ميرهم. عوض برعى بك. محمد الحفنى الطرزى باشا. محمد طلعت حرب باشا.

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين:

الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله قواز. حسن محمد الوكيل افندى. سيد قرشى بك. عبد العزيز محمد عبد الله الجمال بك.

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي:

عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية. أحمد مجيب الهلالى بك وزير المعارف العمومية. على زكى العرابى باشا وزير المواصلات. محمد محمود خليل بك وزير الزراعة.

وحضر حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية.

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة.

تولى السكرتيرية العامة أمين عمر العرب بك.

٣ - تبليغ المجلس

انتخاب بعض حضرات رؤساء وجميع سكرتيرى اللجان

الرئيس - أبلغ المجلس أسماء حضرات الشيوخ المحترمين الذين انتخبوا لرياسة بعض اللجان وسكرتيرى جميع اللجان:

اللجنة	الرئيس	السكرتير
لجنة اللائحة الداخلية والطعون	سليمان السيد سليمان باشا	الأستاذ حسين محمد الجندى
« الحفانية »	حسن نبيه المصرى بك	عبد الحكيم عسكر بك
« الأمور الداخلية »	سليمان السيد سليمان باشا	أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى افندى
« التجارة والصناعة »	عبد الفتاح الوزى بك	الأستاذ عزيز ميرهم
« المصارف »	حسن نبيه المصرى بك	عبد الرزاق القاضى بك
« الأوقاف والمعاهد الدينية »	سليمان السيد سليمان باشا	الأستاذ حسين محمد الجندى
« فحص الاقتراحات والعرائض »	» » »	أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى افندى
« الأشغال »	عبد الحميد سليمان باشا	الأستاذ ميشيل رزق
« العمال والشؤون الاجتماعية »	الأستاذ عزيز ميرهم	محمد عبد الحميد العبد افندى
« الصحة »	محمد عبد اللطيف افندى	الدكتور عبد الحميد فهمى
« الحربية والبحرية والطيران والسودان »	الفريق على فهمى باشا	الأستاذ عزيز ميرهم
« الشؤون الخارجية »	حسن نبيه المصرى بك	وهيب دوس بك
« المواصلات »	عبد الحميد سليمان باشا	عفيفى حسين البربرى افندى

والى آهنى حضراتهم جميعا بهذه الثقة الغالية

هذين الختمين استعمالاً سنة ١٩١٦ في التوقيع على العقود المشار إليهما في التهمة الأولى وبجنت الوزارة أوراق المحاكمة وصدقت على قرار الرفع في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وفي سبتمبر سنة ١٩٣٦ تظلم المذكور من حكم الرفع والتس إعادته لوظيفته فأجرت الوزارة المباحث اللازمة عن هذا التظلم ثم قررت حفظه وعدم الموافقة على إدراج اسمه بكشف المرشحين .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ١٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧). وزير الداخلية
(هـ) يوسف أحمد الجندى

(ب) ردة وزارة الأوقاف على المريضين رقم ١١٢ و ١٣٦ لسنة ١٩٣٧

نص الكتاب :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
رداً على كتاب المجلس رقم ٧-١٢/١ (١١٠٧) الخاص بطلب الإيضاحات عما جاء بالشكاكين رقم ١١٢ و ١٣٦ لسنة ١٩٣٧ المقدمتين من عبد الحميد ندا ناظر مسجد خيربك ندا بكوم النور مركز ميت غمر وآخرين ، أشرف بأن أنهى إلى حضرتكم بأنه ثابت بحجة وقف المرحوم عبده بك سلامه ٣٠ فدانا و ١٦ قيراطاً على جهات خيرية من بينها أربعة مساجد بكوم النور فقد جعل لها الخمس ونصف الخمس في هذا القدر . فقامت الوزارة بتنفيذ رغبة الواقف وفي سنة ١٩٣٠ عجزت عن ذلك نظراً للازمة المالية التي أثرت على موارد الوقف .

وقد قامت الوزارة أخيراً بعمل حساب شامل للجزء الموقوف على هذه المساجد من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٦ فظهر أن كلا منهما يستحق مبلغ ١٢ جنيهاً و ٤٩ ملياً وقد صرفت هذا المبلغ فعلاً لكل منها .
وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

وزير الأوقاف
ديسمبر سنة ١٩٣٧
على حسين

(ج) خمسة كتب وأودة من مجلس التواب ومعاينة مشروعات قوانين بفتح اعتمادات إضافية وهي :

(١) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ ”وزارة الحفانية“ لفقات الترميم العمل المأجور لتوحيد قانون العقوبات

(٢) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠ ج ٠ م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ ”وزارة الصحة العمومية“ لشراء مهمات وأدوية وآلات

(٣) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠ ج ٠ م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ ”وزارة الحربية والبحرية“ لتسوية بين الشمر الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية

(٤) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠ ج ٠ م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ ”وزارة الأشغال العمومية“ لأعمال وجبل البحاري الغربية

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أنسرى - لاحظت أن بعض حضرات الأعضاء انتخب في أكثر من ثلاث لجان وهذا يخالف اللائحة الداخلية فأرجو أن يراجع المكتب صحة عملية الانتخاب بالتطبيق على اللائحة الداخلية وذلك قبل اعتماد الانتخاب من المجلس .

الرئيس - لقد راجع المكتب ذلك فلم يجد عضواً انتخب في أكثر من ثلاث لجان دائماً .

مقبرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك - الذي أعلن اليوم هو أسماء حضرات رؤساء وسكرتيري اللجان وقد يكون أحد الوكيلين بحكم وظيفته رئيساً لأكثر من ثلاث لجان .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أنسرى - هذا غير موجود في اللائحة الداخلية .

(وهنا حضر حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية فقبل من المجلس بتصفيق حاد) .

(ثم حضر حضرة صاحب المعالي الأستاذ محمد صبري أبو علم وزير الحفانية) .

٤ - الرسائل

(١) ردة وزارة الداخلية على العريضة رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٦

نص الرد :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نعيد مع هذا العريضة السابق ورودها مع كتاب المجلس رقم ١٥٩٩ في ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦ المقدمة من عبد الغفور محمد أحمد البني عمدة ناحية كفر ديمسا بمركز كفر الزيات المرفوت بالتماس إلغاء قرار الرفع وإعادته لوظيفته . ونفيد بأن المذكور كان عمدة للناحية وحوكم أمام لجنة تأديب العمد والمشايخ بجلستها المنعقدة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ لاسباب الاتية :

١ - اشتراكه مع ابني أخيه وأخيه في تزوير عقدين على والدهما سنة ١٩١٦ بمقدار ٦٧ فدانا وذلك بأن مهد لها طريق الحصول على ختمين لشخصين توفيا سنة ١٩١٢ واستعملهما في التوقيع على العقود حتى يكون لهما تاريخ سابق .

٢ - اشتراكه مع آخرين في تزوير إمضاء البهي برعى وذلك أنه بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩١٦ حرر محضراً يجر بختم المتوفى على فتح الله كتيبه بخطه وكان عليه إمضاء للبهى البرعى واتضح أن هذه الإمضاء مزورة .

٣ - أثبت وقائع مكتوبة في صورة وقائع صحيحة وذلك أنه حرر محضراً جبر الأول يتعلق بختم إبراهيم عبد العال شويرب المتوفى في ٩ يولييه سنة ١٩١٢ والثاني بختم معوض السنطى المتوفى في ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢ ثم ظهر أن

(٥) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٦٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ إحالتها إلى لجنة المالية والمجاري

نص الكتاب الأول :

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب — بصفة مستعجلة — بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الخبانية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" بمبلغ ٦٠٠٠ ج. م. لتفقات المؤتمر الدولي السابع لتوحيد قانون العقوبات الذي سيعقد في مدينة القاهرة ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

أحمد ماهر

نص الكتاب الثاني :

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٢ "مصاريف عمومية" قدره ٥٠٠٠ ج. م. لشراء مهمات وأدوية وآلات وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الفجائية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر

نص الكتاب الثالث :

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب ٣ "أعمال جديدة" قدره ٦٥٠٦ ج. م. لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر

نص الكتاب الرابع :

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٦ "مصلحة المجاري الرئيسية" باب ٣ "أعمال جديدة" قدره ٥٠٠٠ ج. م. زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١١ لأعمال وصل المجاري الفرعية بالمجاري العمومية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

نص الكتاب الخامس :

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٣ "أعمال جديدة" قدره ٤٦٠٠ ج. م. زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ "تزع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت في القللي" ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروعات القوانين المذكورة إلى لجنة المالية والمجاري ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروعات القوانين المذكورة إلى لجنة المالية والمجاري .

وما هي الأسباب التي أدت إلى عدم صرف الكتب إلى هذا الوقت مع أنه كان يمكن تدارك أمر الكتب قبل ابتداء السنة الدراسية كما كانت العادة من قبل ؟

وهل يعلم معالي الوزير أنه بسبب ذلك قد لحق بالتلاميذ ضرر عظيم لعدم استطاعتهم مذاكرة دروسهم أولاً بأول ؟

ومن هو المسئول عن تأخير صرف الكتب الدراسية ؟

حسين الجندى

مفكرة صاحب المعالي أحمد نجيب الريحاني بك (وزير المعارف العمومية) - لقد تأخر صرف بعض الكتب الدراسية في هذا العام بسبب تغيير المناهج الدراسية وضرورة وضع كتب جديدة على أساس المناهج الجديدة . ومع ذلك بذلت وزارة المعارف العمومية جهداً كبيراً لتلافي أسباب التأخير ويكفي لمعرفة مقدار هذا الجهد أن نبين لحضرة الشيخ المحترم أن أنواع الكتب المقررة يبلغ أكثر من ألف نوع تم توزيع ثمانمائة منها قبل بدء الدراسة ومائة وخمسين منذ بدأت الدراسة إلى الآن ولم يبق إلا عدد قليل من الكتب . وقد عثت بهذا الأمر غاية تامة فانفقت مع وزارة المالية على أن يشتغل عمال المطبعة الأميرية في أيام العطلة وفي ساعات إضافية كما عهدنا بموافقتها إلى كثير من المطابع الأهلية في طبع بعض الكتب المتأخرة .

وسبوزع معظم هذه الكتب على المدارس قبل نهاية هذا الشهر وباقيها في بحر الشهر الآتي . ومع ذلك نهت الوزارة على المدرسين بطبع مذكرات للطلبة على نفقة الوزارة .

(تصفيق) .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك من إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام - تأجيل الإجابة عنه أسبوعاً

الرئيس - طلب حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك أن تؤجل الإجابة عن هذا السؤال لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عنه أسبوعاً ؟

(موافقة) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك من شكوى قدمت ضد طبيب مستشفى مركز الصف وما اتخذ من الإجراءات فيها - تأجيله أسبوعاً

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً ؟

(موافقة) .

(د) كتاب من وزارة المالية ومعه مرسوم بمشروع قانون بتسوية الديون العقارية - إحالة إلى لجنة المالية والجمارك لدراسة دراسة تمهيدية حتى يرد المشروع من مجلس النواب .

نص الكتاب :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

لما كانت الحكومة قد قدمت إلى مجلس النواب للنظر في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المرسوم بمشروع قانون بتسوية الديون العقارية الصادر برأى القبة في يوم ١٧ شوال سنة ١٣٥٦ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ فتشرف بإرسال صورة من المرسوم المذكور للعلم والإحاطة .

وتفضلوا حضراتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية
مكرم عبيد

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المرسوم بمشروع قانون المذكور إلى لجنة المالية والجمارك لتدرسه دراسة تمهيدية حتى يرد المشروع من مجلس النواب ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة المرسوم بمشروع قانون المذكور إلى لجنة المالية والجمارك لتدرسه دراسة تمهيدية حتى يرد المشروع من مجلس النواب .

(حضر حضرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل وزير الصحة العمومية) .

٥ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك من استئصال يوق السيارة بدلا من "الكلاكون" بمدينة القاهرة - تأجيله أسبوعاً

مفكرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى (الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً ؟

(موافقة) .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تأخير صرف الكتب لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية - الإجابة عنه

نص السؤال :

"هل يعلم معالي الوزير أن الوزارة لم تصرف أكثر الكتب المقررة لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية إلى الآن بعد أن مضى من السنة الدراسية ما يقرب من شهرين ؟

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن إقفال الخزان إلى آخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ لمصلحة الزراعة — الإجابة عنه

نص السؤال :

” تعلمون معاليكم أن العادة جرت بإقفال الخزان حوالى ٢٠ ديسمبر من كل عام وأنه قد طرأ على الزراعة الشتوية في هذا العام عوامل قاسية منها أن الدودة فتكت فتكا ذريعا بزراعة الفول والبرسيم مما أدى إلى إعادة زرعها من جديد مؤثرا ومنها أن الأمطار هطلت بكثرة في شهر نوفمبر فتعطلت الأرض المعدة لزراعة القمح والشعير عن تجهيزها في الميعاد المناسب وقد تأخر هذا النوع من الزراعة تأخيرا مضرا ولا زالت بعض الأراضي في الوجه البحرى مغمورة بمياه الأمطار وسيؤخر إعدادها للزراعة الشتوية كثيرا ..

فهل ترون معاليكم أن من المصلحة العامة تأخير سد الخزان إلى آخر شهر ديسمبر على الأقل في هذه السنة حتى يتيسر للفلاح رى زراعته في الوقت المناسب وحتى لا يلحق بالزراعة ضرر كبير ؟

حسين الجندى

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧

المحامى وعضو الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) — غير ظاهر ما يقصده حضرة الشيخ المحترم من طلب تأخير سد الخزان إلى آخر شهر ديسمبر على الأقل بما أن الخزان لا يسد مطلقا بل يفتح منه دائما من الفتحات ما يكفى لأغراض الرى والملاحة .

ولعل حضرة يقصد تأخير مبدأ السدة الشتوية . فإذا كان الأمر كذلك فالوزارة تأسف لعدم استطاعتها إدخال أى تعديل في مواعيد هذه السدة لأنها وضعت على أساس متوسط الفترة التى تكون فيها الزراعة قادرة على الانتظار بدون رى وبعد أن أخذ في ذلك رأى مجالس المديرىات ولن يترتب على تعديل هذه المواعيد الإضرار بالمحاصيل الشتوية والصيفية فقط بل يكون من شأنه اضطراب في عملية تطهير الترع والمصارف وإخلال بالعقود المبرمة مع المقاولين الذين يقومون بهذه الأعمال .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللى عما يلقى من الخطب لحماية الدستور — الإجابة عنه — كلمات لبعض حضرات الأعضاء في ذلك

نص السؤال :

” حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

أعلمت في أكثر من خطبة لكم الجهاد في سبيل الدستور ، والقيم في روع سامعكم أنه في حاجة للحماية مستنهضين همهم ومثيرين روح التضحية ومعلمين أنكم ستكونون في المقدمة . كل هذا ولم يحدث على ما يعلم ممثلوا الأمة أن هذا الدستور وهو نظام الحكم ، أو وقع اعتداء عليه غير من شكله أو جوهره .

فهل يتفضل صاحب المقام الرفيع بإيضاح الأسباب التى دفعته لهذا الفزع ؟ أم مجرد الرغبة في تجسيم خطر موهوم ليكون للوزارة تكأة للتشبث ببقائها في الحكم أبدا ومهما كانت الظروف ؟ أو هى وقائع محددة وما هى ؟ وهل يدخل فيها استعمال أكبر سلطة شرعية في البلاد حقوقها وقيامها بواجبها لصون نظام الحكم ، والاحتفاظ بأحكام الدستور في حقيقتها وجوهرها ؟

وما هى الأسباب التى دعت مقامكم الرفيع إلى اختصاص جمهور الطرق والمحطات بمثل هذه الأنباء الخطيرة دون أعضاء المجلسين ؟

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول عظيم الاحترام ما

عبد الرحمن البيللى

مفكرة صاحب المعالي محرم عيسى باشا (وزير المالية) — إن الحكومة لا ترى أن هذا السؤال جدير بالرد عليه بسبب الصيغة غير اللائقة التى أفرغ فيها .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هذا سؤال ولا يحق لأحد أن يتكلم فيه غير السائل والمستول وإذا سمح لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف بالكلام فأرجو أن يسمح به لى كذلك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللى — اظن أن الحكومة ليست في حاجة إلى الدفاع عنها فالسؤال واضح وصريح وقد أجاب عنه معالي وزير المالية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أنا أعترض على هذه المقاطعة وأطلب الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللى — إن القاعدة الدستورية المسلم بها والتي جرى عليها المجلس في كل أدواره ، وفي كل عهوده أن الكلام في السؤال إنما يكون بين السائل والمستول .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين : لى كلمة عن هذا السؤال

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة . إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللى لا يريد الكلام في الموضوع ، وإنما يعترض على تدخل غير السائل والمستول في الكلام ، لأن في ذلك مخالفة للأئحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عيسى باشا — إذا كانت هناك ملاحظة على السؤال فتكن من المستول .

على التعبير - أن يختار عبارات مقبولة تؤدي إلى الغرض المقصود . فضلا عن ذلك لم يجعل نص السؤال قاصرا على الوقائع التي تجعله مفهوما . بل ضمنه عبارات خارجة عن موضوع السؤال . ذلك أنه استهل سؤاله مخاطبا حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء - وهو يعلم مكانته من الأئمة وكفى - بما يأتي :

”أعلمت في أكثر من خطبة لكم الجهاد في سبيل الدستور والقيم في روع سامعيكم أنه في حاجة للحماية ... إلى أن قال ”فهل يفضل صاحب المقام الرفيع بإيضاح الأسباب التي دفعت لهذا الفرع“. وكان يكفي ما ذكرت لأن يكون السؤال مفهوما .

إلا أن حضرة الشيخ المحترم لم يقتصر على هذه العبارات التي ذكرتها لحضراتكم بل ضمن سؤاله عبارات جارحة وخارجة عن حدود اللياقة قصد بها إلى السخرية والتهكم ، من ذلك ما يأتي ”أهو مجرد الرغبة في تجسيم خطر موهوم ليكون للوزارة نكأة للتشيت ببقائها في الحكم أبدا ومهما كانت الظروف“ .

فهل هذا كلام يصح أن يوجه إلى رئيس وزارة ؟ أكثر من ذلك أنه ختم سؤاله يا حضرات الشيوخ المحترمين بالعبارات الآتية :

”وما هي الأسباب التي دعت مقامكم الرفيع إلى اختصاص جمهور الطرق والمحطات بمثل هذه الأنباء الخطيرة دون أعضاء المجلسين“ .

ومعنى هذه العبارة يا حضرات الأعضاء المحترمين أن صاحب المقام الرفيع يختص جمهور الطرق والمحطات بأنباء الدولة الخطيرة دون أعضاء البرلمان وأعتقد أن حضراتكم توافقوني على أنه لم يكن يليق أن يقال مثل هذا في سؤال . ومن أجل ذلك أرى أن هذه العبارات الشديدة التي جاءت في السؤال والتي أشرت إليها وهي خارجة عن موضوع السؤال ولا يجوز توجيهها إلى رئيس الوزراء . والدستور واللائحة الداخلية يحترمان توجيهه مثل هذا السؤال بتاتا . وبعبارة أخرى - كما يقول المحامون : أدفع بعدم قبول هذا السؤال شكلا لمخالفته للاوضاع الدستورية .

(نصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل - لا زلت على رأيي من أنه لم يكن هناك محل لإعطاء الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف لأنه - كما قلت - ينبغي أن يقتصر الكلام على السائل والمسئول وألا يسمح لغيرهما به . أما المسألة الأخرى وهي قول حضرة الشيخ المحترم إنني قصدت من سؤالي إلى التهمك لا إلى الجدل فهذا بعيد عن غرضي وكنت لا أريد أن يقف حضرة الشيخ المحترم مني هذا الموقف مدعيا أنني أردت بسؤال الاستهزاء والسخرية - كلا يا حضرات الأعضاء المحترمين فالمسألة جد في جد وخطر في خطر وكان يجب على حضرة الشيخ المحترم أن يفهم جيدا أننا هنا في هذا المجلس لا نهزل ولا نلعب بل نعمل للصلحة العامة وما قصدت من هذا السؤال إلا أن أقف على بيانات تفصيلية في أمر خطير .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل - إن القاعدة المتبعة في هذه الحالة أن يكون الكلام محصورا بين السائل والمسئول وهذا معناه أن المسئول هو الذي يحق له أن يوجه نظر السائل إلى أية ملاحظة وليس لغيره من الأعضاء أن يوجه أي اعتراض للسائل وإلا أصبح لكل عضو هذا الحق .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - تنص المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية في الفقرة الرابعة منها على أن لكل عضو الحق في لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة الداخلية ...

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل - أنا لا أخشى شيئا وإني على استعداد للرد وأقول إن ما تقوله الحكومة لا يمكن أن يكون جوابا عن سؤال وهناك تقليد يجب احترامه ولذلك رأيت أن يحول سؤال إلى استجواب .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد اطلعت على نص السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فرأيت لأول وهلة أن هذا السؤال لم يكن المقصود منه الاستفهام حقيقة للوصول إلى إجابة من رئيس الوزراء عن شيء معين وإنما بدولي أن الغرض حشو السؤال بعبارات جارحة كان لا يليق بحضرة الزميل أن يضعها في سؤاله . وأن الصيغة التي وضع بها السؤال تضمنت حواشي غير الوقائع التي يجب أن يكون مقصورا عليها مما يجعله غير مقبول شكلا وغير جائز توجيهه لصاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وأنا أرتكن في ذلك على نص الدستور واللائحة الداخلية ، فقد نص الدستور في المادة ١٠٧ منه على ما يأتي :

”لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس“ .

إذن اللائحة الداخلية هي قانون يبين كيفية توجيه الأسئلة إلى الوزراء كما يبين الشروط التي يجب أن تتوفر فيها .

وقد نص صراحة في المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية على أن السؤال يجب أن يقدم إلى الرئيس كتابة وألا تذكر فيه غير الوقائع التي تجعله مفهوما ومؤدبا إلى الجواب ، وهذا هو نص المادة :

”على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالا إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوبا إلى الرئيس ويجب أن يكون النص مقصورا على الوقائع التي تجعله مفهوما ... الخ“ .

فالدستور واللائحة الداخلية يقضيان بأن يكون السؤال مقصورا على الوقائع الضرورية المؤدية إلى فهم السؤال . أما حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل ففضلا عن أنه وضع سؤاله بصيغة لا أرضاها له بصفتي زميلا له في المحاماة . في حين أن حضرة الزميل كان في استطاعته - بما أوتي من القدرة

وما كان ينبغي أن يوجه إلى انتقاد من حضرة الشيخ المحترم في مجال توجيه سؤال . لقد كان لحضرة الشيخ المحترم مجال آخر في توجيه انتقاده وهو مجال المناقشة في استجواب .

أما عن القول بأن عبارات السؤال نابية وأنها جافة وأنه لا يجوز توجيهها إلى رئيس وزراء فكل هذا لا يصح أن يقال في هذا المجلس ولا يحتمل قبوله من عضو يعرف واجبه ويعرف حق الزمالة ويكفي أن أقصر على هذا القدر لأنني طلبت تحويل السؤال إلى استجواب .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - ألاحظ أن رئاسة المجلس لا تسير على خطة واحدة في معاملتنا عند توجيه الأسئلة . (ضجة)

ففي الأسبوع الماضي والأسبوع الماضي فقط ... (أصوات : لا يصح هذا الكلام) .

الرئيس - إن صدرى يتسع لكل ما يقال .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - في الأسبوع الماضي كان معالي وزير المالية يرد على سؤال وجه إليه وأردت تحويله إلى استجواب فقال حضرة الرئيس إنه لا حق لي في الكلام لأن السؤال محصور بين السائل والمسئول بينما يسمح الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن يتكلم في سؤال ليس له أن يتدخل مطلقاً فيه لأن الأمر لا يخرج عن كونه محصوراً بين السائل والمسئول وقد سمح له الرئيس أن يتكلم وتكلم طويلاً مدة تزيد على عشر دقائق كأننا في مجال استجواب لا سؤال .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية التي تقول إنه يجوز طلب الإذن بالتكلم في أحوال منها لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .

وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أراد لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة الداخلية ولذلك سمحت له بالكلام .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - في الجلسة الماضية لم يسمح لي بالكلام مع أنني كنت أطلب تحويل أحد الأسئلة إلى استجواب . بينما يسمح الآن لعضو من حضرات أعضاء المكتب بأن يرد على سؤال موجه إلى الحكومة وتكلم في ذلك مدة تزيد على عشر دقائق .

الرئيس - أكثر ما قلته فآلفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن اللائحة الداخلية تقضي بجواز الكلام للتنبيه إلى مراعاة أحكامها . ومع ذلك فهل يقصد حضرة الشيخ المحترم أن يقول إن الرئاسة تكبل بكليتين ؟ إنه يخطئ إن كان يقصد ذلك وعلى كل حال فإني أحسن نية حضرة الشيخ المحترم منشفة له فيما قال .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس أفندي - الواقع أن المادة ٢٦ من اللائحة الداخلية تنص على أنه " يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه الرد على مسألة شخصية أو بقصد لفت النظر إلى المحافظة على أحكام اللائحة . " وقد رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن تقديم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي سؤاله بالصيغة التي صاغه فيها لا يتفق ونص المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية الخاصة بتوجيه الأسئلة إلى الوزراء . فاعتراض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف إذن ينطبق عليه نص المادة ٢٦ من اللائحة . فكان له الحق في أن يوجه نظر المجلس إلى ما رآه مخالفاً لأوضاع هذه اللائحة فليس هناك إذن مخالفة أو خروج على نصوص اللائحة كما رأى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك .

والواقع أن نص السؤال والعبارات التي صيغ فيها لا تتفق مع ما هو مقصود من الأسئلة التي توجه إلى الوزراء . ولقد كان واجباً أن يضع حضرة الشيخ المحترم سؤاله في قالب يتفق ونص اللائحة الداخلية . وأنا أول من يدافع عن حرية الأعضاء في توجيه الأسئلة والاستجابات لأنني أكثر الأعضاء انتقاداً بتقرير هذه الحرية كاملة غير منقوصة . ولكن الواقع أن هذا الذي قدم في شكل سؤال هو خطاب تهجم وتهكم على زعيم الأمة تأباه نصوص اللائحة الداخلية .

والمقصود من حرية الكلام والتمتع بها ألا يتهجم بعضنا على البعض وألا ينسب إلى البعض غايات غير شريفة أو تلاعب أو غير ذلك مما يمس كرامتهم أو مركزهم الشخصي . وهذا السؤال إذا نظرنا إليه لا نجد فيه إلا مجموعة من القذف والتهكم والتهجم على زعيم الأمة ورئيس وزارتها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

يريد حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن البيلي في سؤاله أن يعرف نيات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ثم يعقب على ذلك بنسبة وقائع معينة لمقامه الرفيع ولا يطلب عنها إجابة . وعلى ذلك لا يمكن وصف ما وجه إلى رئيس الوزراء بأنه سؤال ، بل هو منشور تحريض مملوء بالتهجم والتهكم أرجو أن يتعفف أعضاء المجلس عن أن يقرؤوا توجيه مثله . (تصفيق)

إن للمستور كرامة وللعضوية كرامتها فيجب أن تراعى تلك الكرامة في صيغة الأسئلة والاستجابات التي توجه إلى الحكومة ، لذلك فإني أشاطر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف رأيه وأؤيده في اقتراحه وأطلب من حضرة مقدم السؤال أن يصيغ سؤاله في صيغة أخرى تتفق وكرامة المجلس .

الرئيس - هل يطلب حضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس أفندي عدم قبول السؤال ؟

مقبرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس أفندي - لا يمكن عدم قبول السؤال ، وإنما أطلب أن يصاغ في صيغة تتفق كرامة المجلس .

الرئيس - لقد طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي تحويل سؤاله إلى استجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - ذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن هذا السؤال لا يتفق مع الدستور ولا مع نصوص اللائحة الداخلية . كما أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي قرر أنه لا يجوز التدخل بين السائل والمسئول .

لقد كان الأستاذ عبد الرحمن البيلي في العام الماضي من أشد أنصار الوزارة وأكبر مؤيديها . فأصبح اليوم خصما لها لمسائل حزبية . وإننى أرى أن تكون المسائل الحزبية بعيدة عن مجلسنا الموقر الذى يجب أن تكون أعماله محقة للصلحة العامة لا للأغراض الشخصية ولكن يؤسفنى أن أجد زميلا لنا يتدد بزعم الأمة ورئيس الحكومة . فما الذى يرمى إليه من ذلك ؟

أما وقد صدرت هذه العبارات التنديدية من حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيلي وهو ذلك الرجل المعروفة مواقفه فإننى أرى أن يستهجن المجلس هذا التنديد وأن يقرر أن حضرة الشيخ المحترم قد أخطأ لأنه أحم الشخصيات في المسائل العامة . ولذلك أرجو أن يقرر مجلسكم الموقر استبعاد هذا للسؤال .

(تصفيق حاد) .

يجب ألا يكون للسائل الشخصية دخل في المسائل العامة وعلى الأخص من شخص كان في العام الماضي يؤيد الوزارة ويترضى أعضائها وعلى ذلك يجب ألا نقزه على سؤاله وأن نستهجن أعماله وأن يقرر المجلس استبعاد سؤاله حتى لا يعود إلى مثل هذه الأعمال غير اللائقة .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - حضرات الشيوخ المحترمين :

لم أدهش مطلقا لهذه العبارات النابية التى لا تتفق وكرامة مخلوق . لم أبال ولن أبالى بهذه الاعتراضات وسأستمر في سبيلى إلى النهاية مدافعا عن وجهة نظرى .

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى إن لى مواقف . يترجم لى مواقف . لقد كانت رقيبى في المشتقة . من أنت ؟ هل تقاخر أمام وطنية البيلي ؟ تقول إننى ماعدت وعاونت الوزارة في العام الماضي . وأقول إننى أساعدها كلما أحسنت العمل .

كانت المعارضة تؤيد الحكومة إلى أن أبرمت معاهدة موقرة وانهت بذلك المشاكل الخارجية وأصبح من واجبتنا أن نلتفت إلى الإصلاح الداخلي .

من أنت ؟ حتى تقول إن البيلي معروف . نعم هو معروف . هو رجل يخدم بلده وقد خدمها خارج السجن وداخله حتى وصل إلى المشتقة . من أنت ؟ حتى تقول إننى أيدت الحكومة في العام الماضي ؟ نعم أيدتها في عقد معاهدة التحالف والصدقة مع بريطانيا العظمى . ولا زلت أقول إن المعاهدة خير لمصر إذا استخدمت لصالحها . أيدتها أيضا في اتفاق إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر وما زلت أؤيدها فيما يتعلق بهذا الاتفاق .

لقد أغفلت أمرا جوهريا هو أن المعارضة ظلت صامئة ساكتة حتى ذلك الوقت . وقد كان واجبا عليك أن ترحب بوجود المعارضة الآن . أما أن يصفق الجميع للحكومة فأمر لا فائدة فيه .

تقول بعد ذلك إن هذا السؤال فيه سب وشتم وقد قلت للرئيس إنه لا محل مطلقا لأن يتدخل الأعضاء بين السائل والمسئول . على أنه ما دخل اللائحة الداخلية في هذا ؟ إنه أمر تقديرى . معنى هذه الجملة هو أنكم تشلون كل سؤال أو استجواب تقدرون في أنفسكم أنه لا يعجبكم أو أنكم تريدون الفرار منه .

أما القول بأن السؤال ينطوى على عبارات جارحة فهو تقدير لا محل له . لقد قلت لحضراتكم إنه إذا كانت الإجابة عن هذا السؤال غير معونة فإننى اعتبره غير قائم وأحواله إلى استجواب .

لا تتكلم في الحوائش والذبول بل تكلم كيفما شئت في الجوهر والحقائق واترك ما سميت عبارات نابية وأجب عن الوقائع ، واعتبر ما زاد على ذلك لغوا .

إن الحقائق باقية خالدة ولا يمكننى أن أتزعزع عن موقعى ، وسأؤيد الحكومة كلما أحسنت وسأنتقدها إن أساءت التصرف ، وموقعى هذا هو موقف المعارضة .

(تصفيق من أقلية) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقضى - لاشك أنى إذا تكلمت فإنى أعبر عن رأى الأغلبية في هذا المجلس من أنها ترحب بأن تتمتع المعارضة بتمام الحرية .

لقد أفسحتنا لى في الماضي صدورنا أكثر مما كان يفسح لى وأنا أحد أعضاء الغالبية في هذا المجلس . لاشك أن المجلس يسمح لكل عضو من المعارضة ومنهم - بالطبع - حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي أن يتقدم بأى سؤال أو استجواب في أى موضوع على أن يكون في صيغة لائقة مع اللائحة أو العرف البرلمانى . أقول هذا لأن المادة ٢٩ من اللائحة المذكورة نصت على ما يأتى :

«لا يجوز إسناد سوء النية أو الخوض في الشخصيات أو المظاهر بشيء يخل بالنظام» ولقد ضمن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي سؤاله عبارات ينطوى تحتها سوء النية زيادة عما في السؤال نفسه من سوء نية فقد وجه في عبارات ملقوبة ملفوفة تهمة خطيرة نبلها أشد نبل لطلانها

وعدم صحتها فقد نسب إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وهو أشد الناس إخلاصا للعرش وأكثرهم حرصا على الدستور أنه يريد أن يحول دون أن تستعمل أكبر سلطة شرعية في البلاد حقوقها ... الخ إذ ورد في سؤاله :

” فهل يتفضل صاحب المقام الرفيع بإيضاح الأسباب التي دفعته لهذا الفزع . أهو مجرد الرغبة في تجسيم خطر موهوم ليكون للوزارة تكة للتشبث ببقائها في الحكم أبدا ومهما كانت الظروف ؟ أو هي وقائع محددة وما هي ؟ وهل يدخل فيها استعمال أكبر سلطة شرعية في البلاد حقوقها وقيامها بواجبها لصون نظام الحكم ، والاحتفاظ بأحكام الدستور في حقيقتها وجوهرها ؟ ”

ما معنى هذه العبارة ؟

معناها أنه يوجه اتهام خطيرا إلى زعيم الأمة ورئيس الحكومة ويوجه لنا أيضا عن الأغلبية الساحقة في المجلسين أننا نعتدى على حقوق العرش في حين أننا ندافع عن هذه الحقوق ونفتدى العرش بأرواحنا وأموالنا ودمائنا وبجميع ما نملك .

(تصفيق حاد) .

ولقد كان من آثار هذا الدس وترويج الإشاعات والأضاليل بين الجمهور القرار الساذج السهل الانقياد أن وقعت جرائم خطيرة فاعتدى على زعيم الأمة وعلى معالي وزير المالية - وهو المجاهد في سبيل الوطن - حدث هذا نتيجة لتلك الحملة المفرضة التي سمعت الجحش من الدسائس والكائدين والطامعين في اختلاس الحكم من غير طريقه الشرعي .

لذلك كان لنا نحن نواب الأمة وشيوخها أن ندافع عن حقوق الأمة وكرامة الدستور وأن نطلب استبعاد مثل هذا السؤال الذي ينطوى على الدس والنهيج وأن نطلب أن يهتم في صيغة مهذبة وعبارة لائقة .

(تصفيق) .

ونحن مع احترامنا للمعارضة وتقديسنا لكل حق دستوري تؤكد لحضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال أننا نقسح له ولغيره صدورنا لسماع ما يوجهه من انتقاد على أن يكون متفقا مع الأدب وأحكام اللائحة وتقاليده الدستور .

(تصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - إن السماح لحضرتي الشيخين المحترمين الأستاذين لويس أختوخ فانوس ، ويوسف عبد اللطيف بالكلام والمناقشة يحيل السؤال فعلا إلى استجواب .

الرئيس - إن الكلام كان دائرا حول الاعتراض على صيغة السؤال أو بعبارة أخرى على الشكل .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - لقد وردت في كلام حضرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندي ألفاظ الدس والدسائس والمعارضة وغيرها والواقع أن السؤال الذي نحن بصددده هو أساس اللازمة الحاضرة .

لقد تضمن السؤال وقائع معينة وقعت فعلا لأن كلا من صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ومعالي وزير المالية خطب وأطن في خطابه أن هناك خطرا على الدستور ...

فقرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندي - الواقع أن هناك خطرا على الدستور .

الرئيس - لو أن السؤال كان محصورا في ذكر الوقائع فحسب لما اعترض على ذلك أحد وإنما الاعتراض موجه إلى الصيغة التي وضع بها هذا السؤال كما قلت .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - يجب ألا تنسك بالعرض وتترك الجوهر .

لقد تضمن السؤال وقائع معينة فكان واجبا على الحكومة أن تجيب عنها من غير أن تلتفت إلى الأسلوب لأن هذه مسألة تقديرية وكان لها أن تلتفت الصيغة التي وضع بها السؤال بعد أن تجيب عن الوقائع . أما أن تنسك بالعرض وتطرح الجوهر فيعتبر تهربا من الإجابة وكان أخرى بها أن تجيب لا أن تدفع أنصارها إلى الدفاع عنها ومهاجمة معارضها فاتهاج هذه الخطة من شأنه أن يوجد سابقة لأية حكومة مستقبلة أن تهرب من الإجابة بحجة أن صيغة السؤال لا تروقها ولا تلائم ذوقها وعليه أرى أن ينظر إلى جوهر السؤال دون أي اعتبار آخر .

الرئيس - لقد تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف هذا نصه :

” أقترح أن يقدر المجلس عدم قبول توجيه السؤال بهذه الصورة لمخالفته لللائحة الداخلية نا

يوسف عبد اللطيف

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - أنا غير موافق .

الرئيس - من لا يوافق من حضرات الشيوخ المحترمين على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقف حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ عبد الرحمن البيل . محمد غلام باشا . عبد السلام عبد الغفار بك . أحمد كامل بك) .

الرئيس - إذن يوافق المجلس على هذا الاقتراح .

٦ - تقرير لجنة الرد على خطاب العرش

تأجيله أسبوعين

الرئيس - نظرا لغياب حضرة صاحب المقام الرفيع أعتقد أنه من المستحسن تأجيل الرد على خطاب العرش ليكون ذلك أثناء وجود رفعتة ،

فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش أسبوعين ؟
(موافقة) .

مفكرة صاحب المعالي مكرم عيمر باشا (وزير المالية) - أرجو - إذا سمح المجلس - أن تكون الجلسة القادمة يوم الاثنين المقبل حتى يمكن نظر مشروع قانون تسوية الديون العقارية كي ينفذ قبل يوم آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة في يوم الاثنين القادم ٢٤ شوال سنة ١٣٥٦ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧) الساعة الخامسة مساء ؟
(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الخامسة

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ٢٤ شوال سنة ١٣٥٦ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

ملخص

رقم الصفحة

- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة المواد
- ٥٦ مادة فادة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ..
- ٩ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٦٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ "ترع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقل"
- ٥٦ تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٢
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة المواد
- ٥٧ مادة فادة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ...
- ١٠ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية لأعمال وصل المجارى الفرعية إلى المجارى العمومية
- ٥٧ تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٣
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة المواد
- ٥٨ مادة فادة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ...
- ١١ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية لشراء مهمات وأدوية وآلات
- ٥٨ تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٤
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة المواد
- ٥٨ مادة فادة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ...

رقم الصفحة

- ١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ٥٤
- ٢ — رد وزارة الأوقاف على العريضة رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٣٧ ... ٥٤
- ٣ — طلب وزارة الحفانية الإذن للمسير في إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وآخر ضد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إحالته إلى لجنة الحفانية ٥٤
- ٤ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتسوية الديون العقارية — إحالته إلى لجنة المالية والجمارك لنظره بطريق الاستعجال وعرضه على المجلس في الجلسة المقبلة ٥٤
- ٥ — تبليغ المجلس انتخاب رئيس ومكتب لجنة الزراعة ٥٥
- ٦ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن مراسل الصحف الأجنبية — تأجيله ثلاثة أسابيع ٥٥
- ٧ — اقتراحان :
- (أ) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم حسن أبو القترج بك بإنشاء مركز بوليس بمدينة بقاس بدلا من قطة البوليس الموجودة بها ٥٥
- (ب) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم العمارى افندى بتقل مبلغ الأيتام القائم بتأحيه الضحية إلى الأنصر ٥٥
- إحالتها إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ... ٥٥
- ٨ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٦ ج ٠ م في ميزانية وزارة الحربية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية لتسوية ثمن الشعر الذى وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالى الصحراء الغربية ٥٦
- تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ١

٢ - رد وزارة الأوقاف

على العريضة رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٣٧

نص الرد :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

ردًا على كتاب المجلس رقم ٧ - ١٢ / ١ (١٦٢٩) الخالص بطلب الإيضاحات عما جاء بالعريضة رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٣٧ المقدمة من محمود حجازي لإصلاح مسجد ميت أبو الحسين مركز أجا دقهلية أتشرف بأن أنهي إلى حضرتكم بأن الوزارة ستبحث هذا الموضوع عند تحضير مشروع ميزانية السنة المالية القادمة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

وزير الأوقاف

على حسين

٣ - طلب وزارة الحفانية

الإذن السير في إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وأعرضه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - إحالة الطلب إلى لجنة الحفانية

الرئيس - يتلى الكتاب الوارد من وزارة الحفانية .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن نرسل مع هذا أوراق الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وأعرضه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل رجاء التفضل بعرضها على المجلس لاستئذانه في السير في إجراءات التحقيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧

وزير الحفانية

محمد صبرى أبو علم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطلب إلى لجنة الحفانية لبحثه وتقديم تقرير عنه ؟
(موافقة) .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتسوية الديون العقارية - إحالة إلى لجنة المالية والنجاركة لنظره بصفة مستعجلة وتحديد جلسة الأربعاء القادم لبحثه

الرئيس - يتلى الكتاب الوارد من مجلس النواب :

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب - بصفة مستعجلة - يجلسه المتعقدتين في ٢٥ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بتسوية الديون العقارية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء برئاسة حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصرى بك وكيل المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، على عبد الرازق بك ، أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوى افندى ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عباس الجمل ، إبراهيم سيد أحمد بك . سعد مكرم بك .

ثانياً - باعتذار :

(أ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ محمود بسيونى ، إبراهيم الهلباوى بك ، أحمد كامل بك ، إسماعيل مصطفى الملوانى افندى ، بطرس خليل بطرس بك ، بهجت السيد أبو على بك ، حسن صبرى باشا ، زكى ويصا بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، سيد قرشى بك ، سيد محمد خشبة باشا ، صادق وهبه باشا ، عبد الحكيم عسكر بك ، عبد الحميد إسماعيل أباطه بك ، الأستاذ عزيز ميرهم ، الفريق على فهمى باشا ، كامل جرجس تكلا بك ، محمد صفوت باشا ، محمد عبد الحميد العبد افندى ، محمد على علونه باشا ، محمد محمد الشناوى بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد على باشا ، السيد محمود الشندويل بك ، حسين الشريعى بك ، فهمى حنا ويصا بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد طلعت حرب باشا ، مرسى وزير عبد الله بك .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله أبو فواز ، حسن محمد شعير افندى ، حسين عبد الكريم العمارى افندى ، عثمان السيد ناصف بك ، الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

١ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

مقرر الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أفندي - أنا متفق مع الرئاسة في أنه لا يصح نظر مشروع القانون قبل توزيع التقرير في الوقت المناسب، ولما كان قانون وقف البيوع الجبرية ينتهي يوم ٣١ ديسمبر الجاري ونحن الآن في اليوم السابع والعشرين منه فهناك متسع من الوقت لنظر المشروع في يوم الأربعاء الموافق ٢٩ الجاري وصدور القانون قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن ينظر مشروع القانون المذكور بجلسته يوم الأربعاء ٢٩ ديسمبر الجاري ؟
(موافقة) .

(حضر حضراتنا صاحب المعالي علي زكي العرابي باشا وزير المواصلات والأستاذ عبد الفتاح الطويل وزير الصحة العمومية) .

٥ - تبليغ المجلس

انتخاب رئيس وسكرتير لجنة الزراعة

الرئيس - كان باقيا من اللجان لجنة الزراعة فقد انتخبت اليوم حضرة الشيخ المحترم محمود الإزبي باشا رئيسا لها وحضرة الشيخ المحترم محمد كمال عليا باشا سكرتيرا برلمانيا فهنئهما .

والآن بعد أن تم تشكيل اللجان في الدور الحالي أرجو أن تأخذ في دراسة المواد التي لم تتمكن من نظرها في الدور العادي السابق وتقدم تقاريرها عنها للمجلس .

٦ - سؤال

موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی عن مراسل الصحف الأجنبية - تأجيله ثلاثة أسابيع

مقرر صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال لمدة ثلاثة أسابيع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٧ - اقتراحان

(أ) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتح بك بإنشاء مركز بوليس بمدينة بقباس بدلا من نقطة البوليس الموجودة بها

(ب) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم العاربي أفندي بتقليل الأيتام القائم بناحية الضبعة إلى الأتصر إحالتها إلى لجنة فحص الاقتراحات والمراض

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذين الاقتراحين إلى لجنة فحص الاقتراحات والمراض ؟
(موافقة) .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ، ومضبطي المجلسين المذكورتين ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا حضراتكم بقبول وافرا للاحترام ما

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

الرئيس - هذا المشروع بقانون سبق أن وافقتم حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية لتدرسه دراسة تمهيدية حتى يرد إلينا من مجلس النواب وهاهو قد ورد إلينا وقد نظره المجلس المذكور بصفة مستعجلة ، فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المالية لتنظره بصفة مستعجلة وقدم تقريرها عنه للمجلس يوم الأربعاء المقبل ؟

مقرر الشيخ المحترم رشيد - درس لك - الموضوع يحتاج إلى بحث فيحسن أن تعطى لنا الفرصة للاطلاع على تقرير اللجنة ، ولذلك أرى أن تجتمع اللجنة وتبحث الموضوع بصفة مستعجلة ويوزع علينا تقريرها غدا ليمكن المجلس من نظره في جلسة الأربعاء القادم .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - قانون إيقاف البيوع الجبرية ينتهي في يوم ٣١ ديسمبر الجاري ولكن البنوك الدائنة لم تنتظر في إجراءاتها إلى هذا الموعد بل عجلت في اتخاذ إجراءات نزع الملكية وحددت للبيع يومى ٤ و ٥ يناير سنة ١٩٣٨ لهذا أرى أن تعجل لجنة المالية بنظر مشروع قانون تسوية الديون العقارية الليلة وتعرض تقريرها علينا في جلسة تعقد غدا ، وأظن أن اللجنة توافق على ذلك .

الرئيس - الذى أعلمه أن تقرير اللجنة أعد للطبع الليلة وسيوزع على حضراتكم غدا وذلك لكي يتسع لحضراتكم الوقت للاطلاع عليه ونظره في جلسة يوم الأربعاء القادم .

مقرر الشيخ المحترم أحمد الدبراني - لا أرى مانعا من أن ينظر المشروع غدا إذا ما اجتمعت بلجنتنا المالية الليلة ووزع علينا تقريرها غدا خصوصا وقد اطلعنا على تقرير لجنة المالية بمجلس النواب .

الرئيس - لقد بحثت بلجنتنا المالية مشروع القانون وأعدت تقريرها وسيطبع الليلة كما قلت لحضراتكم ويوزع غدا ، فلا ضرر من نظره في جلسة يوم الأربعاء حتى يكون عند حضراتكم الفرصة لدراسة المشروع .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك - ولم لا ننظره غدا ؟

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - وأنا أوافق على نظره غدا .

الرئيس - كنتم حضراتكم تحتجون في الماضي على عدم توزيع تقارير اللجان في الوقت المناسب ؛

٨ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٥٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الحربية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية - تقرير لجنة المالية والمجاهرة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواده مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه طبعاً ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - إذن يتلى مشروع القانون .
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

"مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحمن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٦,٥٠٠ ج. م. (سنة آلاف وخمسمائة وستة جنيهات) لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر أن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

"نحمن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٦,٥٠٠ ج. م. (سنة آلاف وخمسمائة وستة جنيهات) لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر أن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة .

٩ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٦,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ "نزع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن ومكينات الأسفلت بالقللي" تقرير لجنة المالية (٢) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة المواد مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه طبعاً ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟
(لم يعترض أحد) .

(١) يراجع الملحق رقم ١

(٢) » » » » ٢

الرئيس - إذن يتلى مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

” مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ ” وزارة الأشغال العمومية ” فرع ٥ ” مصلحة التنظيم ” باب ٣ أعمال جديدة اعتماد إضافي قدره ٤,٦٠٠ ج . م (أربعة آلاف وستمائة جنيه) زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ ” تزع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت في القللى ” .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ” .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فمادة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ ” وزارة الأشغال العمومية ” فرع ٥ ” مصلحة التنظيم ” باب ٣ أعمال جديدة اعتماد إضافي قدره ٤,٦٠٠ ج . م (أربعة آلاف وستمائة جنيه) زيادة على المبلغ المدرج تحت بند ٢١ ” تزع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت في القللى ” .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية . تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة .

١٠ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لأعمال وصل المجارى الفرعية بالمجارى العمومية - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة المواد مادة فمادة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه طبعاً ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - إذن يتلى مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

” مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ ” وزارة الأشغال العمومية ” فرع ٥ ” مصلحة المجارى الرئيسية ” باب ٣

”أعمال جديدة“ اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج.م (خمسة آلاف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١١ لأعمال وصل المجارى الفرعية بالمجارى العمومية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة ، ولتتل المادة الأولى .
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ ”وزارة الأشغال العمومية“ فرع ٦ ”مصلحة المجارى الرئيسية“ باب ٣ ”أعمال جديدة“ اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج.م (خمسة آلاف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١١ لأعمال وصل المجارى الفرعية بالمجارى العمومية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة .

١١ - مشروع القانون

لوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لشراء مهمات وأدوية وآلات - تقرير لجنة المالية (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة المواد مادة فمادة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة (المقررة حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه طبعاً ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟
(لم يترض أحد) .

الرئيس - إذن يتلى مشروع القانون .
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

”مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ ”وزارة الصحة العمومية“ الفرع ١ ”ديوان العموم والصحة العامة“ باب ٢ ”مصاريف عمومية“ اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ ج.م (خمسون ألف جنيه) لشراء مهمات وأدوية وآلات وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الفجائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

مقررة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد قسبي - لى ملاحظة على مشروع هذا القانون ، فقد كانت الاعتماد المطلوب فتحه في هذا المشروع سبعين ألف جنيه ، ثم خفض إلى خمسين ألف جنيه .

منها خمسة وثلاثون ألف جنيه ثمن أدوية وأمصال لا يستطيع الحصول عليها من داخل البلاد ، ومنها ثمانية آلاف جنيه ثمن آلات جراحية ، وسبعة آلاف جنيه لمهمات متنوعة .

أما الأمصال التي يستطيع الحصول عليها محليا فلا تدخل في هذا المشروع .

وبالنظر للظروف الدولية الحالية قد لا يكون هناك متسع لإنشاء معامل لاستخراج الأمصال فيها .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي - من أجل هذا الذي يقال الآن طلبت أن يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة الصحة العمومية لأن هذه المسائل التي تثار دقيقة وفنية . ويجب قبل النظر فيها ومناقشتها علنا في المجلس أن تمحص وتبحث في لجنة الصحة التي هي أقدر على فحص والبحث هذه الأمور .

وتذكرون حضراتكم أنه عند النظر في ميزانية وزارة الصحة العمومية انتقدنا المبلغ الجسيم الذي كان مخصصا لتوريداتها . وشاركنا في ذلك لجنة المالية . وطلبنا من الوزارة أن تضغط . فتوفر مقادير عظيمة . فبدلا من أن تجيب وزارة الصحة العمومية هذه الرغبة التي أبديناها في هذا المجلس والتي لم تعترض هي عليها وتبذل . تتقدم هي الآن وتطلب مبالغ أخرى بحجة أن هناك طوارئ دولية تخشى من عواقبها . وتقول إنني أسرع بطلب هذا الاعتماد لأنني أخشى ألا أتمكن من استحضارها من الخارج عند وقوع هذه الطوارئ .

فإذا حوّل هذا المشروع إلى لجنة الصحة استطعت أنا وغيري أن نناقش وزارة الصحة العمومية فيما نقوله . وأظهرنا لها كيف تستطيع - وعلى عجل - من إنشاء معامل في القاهرة لما تطلب استيراده من الخارج . أقول لها أبحر يبتا . ولو قديما كما توجر البيوت القديمة للدارس وللوزارات والمصالح . أبحر به وأقمى به معملا . أعرض عليها هذه الفكرة وأبحثها معها . وأقول لها إن المبالغ التي تريد دفعا ثمنا للطعوم والأمصال من الخارج اشترى بها آلات لتحضير هذه الطعوم والأمصال . وأقول لها إنها بهذه المبالغ أيضا تستطيع أن تشتري المواشي والخيول ، وتتشى المزارع اللازمة .

أقول لها بدلا من الإعلان عن بناء معامل جديدة أعلني في الجرائد عن استئجار المنازل الصالحة لإنشاء معامل محلية حالا ، وبعد قبول رأيي أو افق على إعطائها الخمسين ألف جنيه على أن تشتري بها كل ما هو خاص بالمعامل بدلا من شراء هذه التوريدات من الخارج . وهذه المسائل لا شك أنها مسائل فنية أدرسها مع وزارة الصحة العمومية ، وأقنعها بها . أقول لها ذلك من قبل أن يعرض الأمر على المجلس .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) - المسألة المعروضة الليلة ليست من المسائل العادية ، وإنما هي مسألة لها صفة الاستعجال والأهمية .

والمكتوب أمامنا هو أن الضرورة هي التي ألحّت وزارة الصحة العمومية إلى طلب فتح الاعتماد لأنها تخشى الطوارئ . وتخشى ألا تتمكن وقت حدوث هذه الطوارئ من استحضار هذه المهمات والأدوية والآلات من الخارج ، وبخاصة أنها لا تعمل إلا في الخارج ، ثم رأت أن هناك أدوية تكون عرضة للتلف ، ومع ذلك فقد خفض المبلغ بسبب ذلك من سبعين ألف جنيه إلى خمسين ألف جنيه .

أنا أرى أن مشروع هذا القانون خطير ، وكان يجب أن يحال إلى لجنة الصحة حتى تستطيع أن تناقش وزارة الصحة العمومية مناقشة فنية لأنها تعرف عن علم وخبرة الأدوية والأمصال والطعوم التي تتعرض بسرعة للتلف ، كما تعرف التي تستمر منها زمنا صالحة للعلاج . وإلى أي تاريخ تبقى صالحة . وفي أي تاريخ تتلف . ثم تبحث لجنة الصحة مع هذه الوزارة المشكلة الحقيقية التي من أجلها لازلنا باقين حالة على غيرنا في الطعوم والأمصال . وتناقش معها في الإشكال القائم في سبيل إنشاء معامل خاصة بنا في مدينة كالعاهرة تعمل الأمصال والطعوم لمصر ومصر من البلاد ، هذا الإشكال كان يجب أن يدرس دراسة جيدة في لجنة الصحة بالمجلس ، وهي اللجنة الفنية التي تختص بمثل هذا البحث .

لذلك طلبت تحويل مشروع هذا القانون إلى لجنة الصحة . وقدمت بذلك اقتراحا (١) لحضرة الرئيس . حتى إذا ما قبل اقتراحى حوّل المشروع إلى هذه اللجنة لدراسته دراسة فنية . وتقديم تقرير عنه للجلسة .

الرئيس - لقد تعرض حضرة الشيخ المحترم في كلامه لمسألتين: الأولى منهما بحث مسأله التوريدات لوزارة الصحة العمومية وهي واردة في تقرير اللجنة . والثانية مسألة إنشاء مصانع لعمل الطعوم والأمصال والأدوية في مدينة القاهرة . وأظن أن المسألة الأخيرة لا تدخل في موضوع مشروع القانون المعروض الليلة .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي - إذا أُجبل مشروع هذا القانون إلى لجنة الصحة وحضر جلساتها مندوب من قبل وزارة الصحة العمومية أستطيع أن أناقشه من الجهة الفنية . وأسأله لم لا تعمل معملا في الحال للمهمات المطلوبة من الخارج ؟ وأستطيع أن أشرح له طريقة صنعها على عجل .

فتل هذه المسألة ، والكلام فيها كلام فني يحسن أن يدور بين فنيين . لا في جلسة علنية بجلسة المجلس .

المقرر - ملاحظات حضرة الشيخ المحترم لا شك في أنها وجيهة . ولكن حضراتكم تتذكرون أنه في الميزانية التي أقرها البرلمان في هذا العام أدرج مبلغ ٢٤١ ألف جنيه للتوريدات العادية . وبالنظر للحالة الدولية رأت وزارة الصحة العمومية أن تزيد هذه التوريدات زيادة على ما نسبها بمقدار خمسة وعشرين في المائة . وبعد مناقشة في اللجنة المالية بالحكومة رؤى استبعاد الطلبات الخاصة بالأمصال القابلة للتلف السريع ، وكذلك ما يمكن استيراده محليا . ولذلك خفض الاعتماد الذي كان مطلوبا إلى خمسين ألف جنيه .

(١) اقتراح إحالة مشروع قانون فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، لوزارة الصحة العمومية ، إلى لجنة الصحة لفحص ما إذا كان ضروريا . وإذا كان ضروريا فلماذا لا يخفض الاعتماد من ٧٠٠.٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠.٠٠٠ جنيه .
الدكتور
عبد الحميد فهمي

وأسابب هذا الاعتماد ترجع إلى أنه بعد أن طلبت الوزارة ما تطلبه من التوريدات من الخارج بما يكفي حاجة مستشفياتها والمنشآت التابعة لها . قامت اضطرابات خارجية تنذر بوقوع حوادث قد تحول بين الوزارة وبين استيراد ما تستدعيه الحالة في الوقت المناسب .

فالوزارة تقدمت من باب الحيلة وتحت تأثير تلك الظروف الطارئة التي لا تستطيع الجزم بتأجيلها . ولا بمدى هذه التأجيل . وطالبت - وهي تعاقد مع الغير - أن يكون لها الحق في استيراد خمسة وعشرين في المائة أكثر مما تعاقدت عليه . بنفس الشروط والأسعار . تقدمت في مشروعها في هذه الحدود . تلك الحدود التي لا تحتل ضغطاً ، لأنها مؤسسة على التوريدات القديمة التي أقرها البرلمان في الميزانية العامة . وعلى ما تطلبه المستشفيات والمنشآت بوزارة الصحة العمومية .

في شروط تعاقد الوزارة مع الغير أن يكون لها الحق في أن تزيد أو تنقص ما تطلبه بمقدار خمسة وعشرين في المائة في حدود الأسعار المتفق عليها ولأن الوزارة في هذه الظروف الطارئة التي أشرت إليها أرادت الانتفاع بما لها من ميزات في شروط تعاقدتها تقدمت بطلب فتح هذا الاعتماد الإضافي ليتمكن أن يسمح لها وجود هذا المبلغ تحت يدها وتصرفها من أن تتمتع بما لها من ميزات في شروط تعاقدتها مع الغير . في هذه الظروف والأحوال بحسب ما تقتضيه ضرورة التوريدات .

لما عرض المبلغ المطلوب على اللجنة المالية في الحكومة بمبحث الطلب . فوجدت أن المطلوب : بعضه آلات جراحية ، وبعضه أمصال لا تعمل إلا في الخارج . وقسمت هذه الأمصال إلى قسمين : قسم يتلف بسرعة ، أي في نحو سنة . وقسم يبقى سنتين أو أكثر . فضغطت المبلغ المطلوب من سبعين ألف جنيه إلى خمسين ألف جنيه . وقصرت ما يشتري على الآلات والأمصال التي لا : بل محلياً ، والتي يضمن صلاحها زمناً طويلاً .

فالمسألة من هذه الوجهة لا تحتل المناقشة . فنحن نسير في الحدود المقررة . ونخشى طوارئ الحرب ، وتناديننا حالة الصحة العامة أن يكون في مخازننا احتياطي من الأمصال والأدوية .

أما مسألة إنشاء معامل محلية ، فاستطيع أن أطمئن حضرة الشيخ المحترم أنها ليست الآن محل دراسة فعلية . بل انتهت من أمرها وأعلنت فعلاً في الخارج بواسطة المفوضيات المصرية عن الأساتذة العالمين الفنيين الذين نستطيع بمعاونتهم البداية في إنشاء هذه المعامل المطلوبة ، وقد وردت إجابة من أمريكا ومن ألمانيا ، وعند استيفاء سائر الإجابات وإتمام الاختيار ستشرع الوزارة فعلاً فيما يطلبه حضرة الشيخ المحترم .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى - أرى أن الأسباب التي أبدتها معالي وزير الصحة العمومية وجهة ويصح الموافقة على الاعتماد بوجه السرعة لتمكين الوزارة من مباشرة أعمالها حرصاً على المصلحة العامة .

مقبرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك - إن المشروع المبرور علينا اليوم ليس مشروطاً مالياً بحسب بل هو مشروع صحي أيضاً ومن الواجب علينا أن نجته من الوجهتين الصحية والمالية وعندنا لجنة الصحة وفيها من الأطباء من يمكنهم أن يقوموا بهذا البحث في أقرب وقت .

يطلب معالي وزير الصحة العمومية نظر المشروع على وجه الاستعجال ولا مانع من أن تنظره لجنة الصحة كما تنظره لجنة المالية على وجه الاستعجال وإني أرى أن يبحث لجنة الصحة لهذا المشروع ربما أفاد فائدة كبرى لأنه كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي يوجد كثير من المخترعين الذين يمكنهم أن يستبدلوا بالأدوية التي ترد من الخارج أدوية محلية يحضرونها هم بأنفسهم .

وقد سمعنا بعض هؤلاء المخترعين يشكون من أن وزارة الصحة العمومية ترفض طلباتهم من غير بحث . لهذا أرى أن البحث الصحي ضروري كالباحث المالي وربما كان الأول أهم من الثاني فيما يتعلق بهذا المشروع بالذات . ولذلك إني أضمر رأيي إلى رأي حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الصحة لدراسته .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - أرى أن المسألة بسيطة جداً . مما لا شك فيه أن العالم مضطرب وأن جميع الدول تشتغل في تجهيز معدات الحرب وأن كل دولة تعتقد أن الحرب قائمة لا محالة سواء في ذلك الدول الصغيرة والكبيرة . ومما لا نزاع فيه أن أدوات التطبيب مثلها كمثل آلات الحرب بل ربما كانت الحاجة إلى الأولى أشد . فهل يصح إذا ما تداولنا في شراء أدوية لوقت الضرورة يقال لنا أحيلوا هذا المشروع إلى لجنة الصحة لدراسته وقد تستغرق هذه الدراسة وقتاً طويلاً ؟ ما يدرينا فقد تعلن الحرب غداً أو بعد أيام قلائل ؟ وإني أتساءل ماذا يكون الحال عند ما تقع هذه الحرب فجأة ؟ هل لدى من يقول بإحالة هذا المشروع إلى لجنة الصحة ضمان بأن الحرب لن تقع في وقت قريب ؟ إن الحيلة توجب علينا التعجيل بشراء أدوات التطبيب وتخزينها لوقت الضرورة وإذا لم تقع الحرب فلنا محمد الله على أن نجانا الله منها . لهذا أرى نظر المشروع على وجه الاستعجال .

مقبرة الشيخ المحترم محمد علام باشا - إني أضمر رأيي إلى رأي حضرة الشيخين المحترمين الدكتور عبد الحميد فهمي ومحمد علوي الجزار بك لأنه موضوع فني أكثر منه مالي وكان من الواجب عرضه على لجنة الصحة - لأنها أكثر اختصاصاً قبل عرضه على لجنة المالية .

مقبرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - سأبدى ملاحظة سطحية على بيان معالي وزير الصحة العمومية الذي فهمته من معاليه أن التقدير في هذا الباب من الميزانية أساسه ما وقع استهلاكه فعلاً في السنة الماضية في منشآت وزارة الصحة العمومية وما استجد منها ، ومعنى هذا أننا أمام رقم تحدده على أساس عملي مما جرى في الماضي .

بمصر إن كان في مقدورها أن تقوم بعمل الطعوم فإنها لا تستطيع أن تمد البلاد بالأمصال التي تحتاجها فالحوف من الطوارئ يحتم علينا الاحتياط . لهذا أرى أن وزارة الصحة العمومية على حق فيما طلبت بل وأطالبها أن تعيد الكرة وتطلب المزيد لأن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه غير كاف . كان ثمن الحقنة يتراوح بين عشرة قروش وعشرين قرشا ولكن وصل ثمنها بسبب الحرب العظيم إلى مائة جنيه فإن لم توافقوا حضراتكم على هذا الاعتماد فقد تضطرونا الظروف في المستقبل إلى أن تدفع أربعة ملايين من الجنيهات بدلا من خمسين ألفا . لهذا أرى الموافقة على الاعتماد وأطالب وزارة الصحة العمومية بأن تتقدم بطلب اعتماد آخر .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - لقد تناول بعض حضرات الأعضاء في المناقشة التي دارت حول هذا المشروع موضوعين مختلفين كل الاختلاف أحدهما يمس مبدأ دستوريا غاية في الخطورة . ولو أن حضرات الأعضاء الذين عرضوا له أثناء كلامهم لم يلاحظوا هذه الناحية الدستورية تخشى من أن يتر هذا دون اعتراض فيصبح تقليدا قد يرجع إليه في المستقبل ، أريد أن ألفت نظر المجلس إلى هذه الناحية الدستورية وهذا على الرغم مما قد يكون في ملاحظاتهم الخاصة بموضوع الاعتماد من وجهة ذلك أن المجلس لو أفرو وجهة نظر حضرتي الشيوخ المحترمين الدكتور عبد الحميد فهمي ومحمد علوي الجزار بك بناء على الأسباب التي أبدوها تأييدا لطلبهما إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الصحة فإن أخشى أن إقرار المجلس ذلك على هذا النحو قد يعتبر في المستقبل أن فيه تسليما بمبدأ تدخل اللجان البرلمانية في التفاصيل الفنية لأعمال الوزارات عند النظر في فتح اعتمادات مالية .

وبناء على ذلك أرى أن في الأخذ بهذا التقليد خطرا قد يمس مبدأ دستوريا خطيرا هو مبدأ المسؤولية الوزارية أو مسئولية الهيئة التنفيذية عن أعمالها أمام البرلمان بطريقة غير مباشرة ، فأرى أنه من المخاطرة الكبيرة ومما يهدم المسئولية الوزارية من أسامها أن تتدخل اللجان البرلمانية بمن قد يوجد فيها من الفنيين في أعمال الهيئة التنفيذية بإملاء آرائهم الفنية في مسائل معينة على السلطة التنفيذية ، وليس من المحتم ولا من الضروري من الوجهة الدستورية أن يكون بين أعضاء هذا المجلس فنيون من أطباء أو مهندسين أو غيرهم . فكيف ، وهذا هو الحال في شأن تكوين المجلس وبالتالي تكوين لجنة حيث لا يتحمم وجود أعضاء في لجان من الفنيين من نوع خاص ، تقرر الآن أنه من الضروري إحالة مشروع هذا القانون بفتح اعتماد مالي وما قد يعرض على المجلس في المستقبل من هذا القبيل على اللجان الخاصة بالوزارة المطلوب فتح الاعتماد لحسابها .

وقد لا يكون في تلك اللجان أعضاء فنيون من النوع الخاص ، وفي هذه الحالة ماذا تكون الفائدة من إحالة مشروع القانون بفتح الاعتماد غير ضياع الوقت ؟ هذا في حالة عدم وجود فنيين من النوع الخاص في اللجنة . أما إذا وجد فنيون بين أعضائها من النوع الخاص فالخطر يكون أعظم . ذلك أن الغاية التي يرى إليها حضراتنا العضوين المحترمين إنما هي تمكين

كان احتياطا حسنا جدا من الوزارة أن تتعاقد مع مورديها على أنهم ملزمون بتوريد ٢٥٪ زيادة للطوارئ أو ٢٥٪ أقل عند عدم الحاجة . إذن نحن في حدود التعاقد بين الموردين ووزارة الصحة العمومية بدون احتياج للرجوع إلى البرلمان لأن وزارة الصحة العمومية تعاقدت فعلا حسب هذا البيان مع الموردين على التوريد وهم ملزمون به . يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إن الحرب قد تقع غدا أو لا تقع ولهذا يطلب استيراد الأدوات الطبية وتخزينها ولكن الحاجة إلى استيراد هذه الأدوات طبقا لنص العقد بزيادة ٢٥٪ إنما ترتبط بالأحوال المحلية مثل تقنى الكوليرا وغيرها من الأوبئة لا بالحرب . إذن ما وجه الاستعجال ما دامت البلاد سليمة من هذه الأوبئة ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - إن الذي ذكرته هو على سبيل المثال .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - إن هناك تعاقد بين وزارة الصحة العمومية وبين الموردين يلزمهم بالتوريد . وقد قال معالي الوزير إن هذا القدر المطلوب متوقف على حصول طوارئ محلية .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) - لم أقل محلية .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - إن التقدير الذي وضع في الميزانية هو على أساس ما صرف في الماضي والمقدر احتياطا للطوارئ المحلية ولنا في حاجة ملحة إلى التخزين . وإني أرى أن تتاح الفرصة للفنيين لبحث المصل الذي اعتاد موظفو وزارة الصحة العمومية طلبه . أنا لا أقول أرفضوا المشروع إنما أقول مكتوا الفنيين من بحث الموضوع فإن هناك أمصالا وطعوما بعضها محلي وبعضها يرد من الخارج .

مفكرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الفتاح الطويل (وزير الصحة العمومية) - المحلى لا يدخل في ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - إن فائدة إحالة الموضوع إلى لجنة الصحة وأعضاؤها من الفنيين هي لمعرفة ما إذا كان موظفو وزارة الصحة العمومية كانوا في دائرة الطلب الضروري أم لا ؟ يعتقد البعض أن الأدوية يجب أن تخزن ونحن نريد أن نعرف من الفنيين بالمجلس هل هذا رأى صحيح أم لا ؟ إن الإحالة إلى لجنة الصحة واجبة إن لم تكن لبحث الموضوع من الوجهة الفنية لحفظا لكرامة أعضائها على الأقل .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك - أرى ضرورة إحالة الموضوع إلى بلتي المالية والصحة .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوصه - أرى أن طلب وزارة الصحة العمومية متباضع وضروري في الوقت الحاضر لأن المعامل التي

(٣) إن الكثير من هذه الأصناف يستعمل في مقاومة الأوبئة التي تنتشر عادة في البلاد فيكون خطرها عظيما على الجيوش والأهالي معا .
إذن يتضح لنا من ذلك الأسباب التي دعت الوزارة إلى جلب هذه الأشياء من الخارج في الحال .

وأنا أذكر لحضراتكم أنه في أثناء الحرب العظمى - وقد كنت طبيبا وقتئذ في لندن - أن بعض الأدوية الشائعة والتي يعرفها جمهور الشعب لم يمكن الحصول عليها في إنجلترا بالذات ومنها مادة الأسبرين . هذه المادة التي صعب على الكيميائيين الإنجليز أن يركبوها تركيبا سليما ويحتفظ بمفعوله إلى وقت معين . كذلك مادة الجلوسرين حرم استعمالها في المستشفيات تحريما باتا فحنا نستعير عنها باستعمال محلول السكر . كذلك حقن ٦٠٦ - وكلنا نعلم فائدة هذه الحقن لأفراد الشعب - فضلا عن الجنود - فإن هذه المادة لم يتيسر الحصول عليها في إنجلترا فعمدت بعض الشركات إلى تجربة جملة تركيبات كان مصيرها سواء في إنجلترا وفرنسا الإهمال مع الزمن لعدم صلاحيتها .

وأذكر لحضراتكم عن ثقة - ولا أريد أن أذكر أسماء معينة إلا إذا أخرجت - أن أحد الأطباء في مصر استحوذ على جميع حقن ٦٠٦ سواء الموجود منها في القاهرة أو في الأقاليم وكان مقدارها قليلا فلما اشتد الطلب عليها كان يعالج المريض ويأخذ في الحقنة الواحدة مبلغ ٢٥ جنيها مصريا وقد يصل إلى ٤٠ جنيها مصريا مع أن ثمن الحقنة الآن لا يساوي أكثر من عشرة أو خمسة عشر قرشا . فتصوروا يا حضرات الشيوخ المحترمين الحال إذا وقعت أزمة عالمية . ماذا يكون حالنا وليس عندنا معامل لصنع الأمصال ولا يمكن أن نقيم هذه المعامل في يوم وليلة . كذلك لا يوجد عندنا عدد كاف من الأطباء الإخصائيين ولا من الكيميائيين الذين يقومون بتركيب الأدوية والأمصال . ولا يمكننا أن نجريهم في يوم وليلة .

وأذكر أنني أثرت هذا الموضوع في مجلس النواب في دورات مختلفة ووهدت الحكومة وقتئذ أنها ستقوم بإنشاء هذه المعامل وأنشأت بالفعل معامل عملها لا يزال ابتدائيا لا يفي بحاجة البلاد في الوقت الحاضر فضلا عن الأوقات الاستثنائية .

لذلك أنا أقدر لحضراتكم أن المبلغ المطلوب لا يكفي شيئا . وأعتقد أن السبب الذي حدا بالذين قاموا بتخفيض الاعتماد المطلوب أنهم لم يدرسوا الموضوع دراسة كافية - أقدر ذلك في شيء من الحرج . ولو أنهم درسوا الموضوع دراسة وافية وتوقعوا حدوث أزمة جامحة أو حاجة ضرورية لضاعفوا هذا المبلغ ورفعوه من خمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه .

ليست لدينا معامل للأدوية . وهذه هي العلة التي تجعلنا نستورد من الآن بعض المواد والأدوية الضرورية التي نحتاج إليها عند حصول الأزمات فإن فعلنا ذلك فلا نكون مقصرين بل نكون قد قمنا بشيء من الواجب واحتطنا احتياطا بسيطا . والمبلغ المطلوب لا يكفي إلا لشراء مقادير قليلة وكنت أرجو من معالي وزير الصحة العمومية وقد درس الموضوع دراسة

الفنيين باللجنة من التدخل في تفصيلات أعمال السلطة التنفيذية وتوجيهها في توجيه معين طبقا لآرائهم الشخصية الفنية التي قد لا تتفق مع آراء الموظفين الإخصائيين الذين يعتمد عليهم الوزير في تصريف شؤون وزارته تحت مسؤوليته ، وفي مثل هذه الحالة يكون الخطر العظيم من أن تسلم الوزارة بمجاملة للمجلس بأن يأخذ برأى الفنيين من أعضاء اللجنة دون الموظفين المختصين بالوزارة وقد ينتج عن ذلك ضرر عظيم فيما بعد فيعتذر الوزير إذا ما ووجه في أحد المجالسين بنقد بسبب النتيجة السيئة التي قد تنتج عن ذلك .

ويكون دفاعه أنه عمل برأى اللجنة المختصة في أحد المجالسين ويتهرب بذلك من المسؤولية الوزارية . وفي مثل هذه الحال تكون الرقابة البرلمانية والمسئولية الوزارية قد ضاعتا بسبب تدخل اللجنة المختصة بأحد المجالسين في تفصيلات أعمال الوزارة . لذلك إذا أخذنا برأى حضرتي الشيوخ المحترمين فكأننا سنعمل على إيجاد تقليد يجب اتباعه في المستقبل . ذلك التقليد هو إحالة هذه المشروعات إلى اللجان المختصة إلى جانب إحالتها إلى لجنة المالية .

ومعنى هذا أن وزارة الصحة العمومية - وفروض أن بها إخصائيين فنيين مسئولين يتحمل الوزير مسئولية عملهم وقد يعزل من الوزارة بسبب خطأ موظفيه - تكون في هذه الحالة غير مسئولة عن الأعمال الفنية وتنتقل المسئولية من الوزير ومن الموظفين الفنيين إلى اللجان البرلمانية المختصة . ذلك أنه إذا رأى الموظفون الفنيون في وزارة الصحة العمومية مثلا أنهم في حاجة إلى نوع معين من لقاح أو دواء ... الخ وأن ذلك يستلزم مبلغا معيناً يطلب له اعتماد ثم عند عرض مشروع القانون بفتح هذا الاعتماد على البرلمان يحال هذا المشروع إلى اللجنة الفنية بالمجلس فيأتي أعضاؤها الفنيون ويقررون مشترى نوع آخر من اللقاح أو الدواء يفضلونه هم شخصيا على الأنواع المقترحة من الوزارة وقد يتغلب رأيهم على رأى الوزارة نظرا لسلطتهم كأعضاء في البرلمان فمن الذي يكون المسئول حينئذ إذا نتج عن ذلك ضرر عن الأخذ برأى اللجنة دون رأى الوزارة ؟ هذا المبدأ الخطير يجب أن نتبع عنه كل الابتعاد .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد قسري - أنا لم أتكلم في هذه النقطة وهذا مغاير لما قلت بل هو خارج عن الموضوع .

مقبرة الشيخ المحترم توبس أقنوخ فانوس اقنرى - هذا عن مبدأ المسئولية الوزارية أما عن مسألة الاعتماد والطوارئ التي تدعو لإقرار هذا المشروع بصفة مستعجلة فقد تكلم معالي وزير الصحة العمومية وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بما فيه الكفاية .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحليم سليم - إن هذه المسألة لا تحتاج لكل هذه المناقشة التي أثبتت فقد جاء في تقرير اللجنة ما يأتي :
(١) إن هذه الأصناف لا يمكن الحصول عليها إلا من الخارج .
(٢) لأنه يتعذر جلبها عند نشوب حرب - وإذا أمكن ذلك فتكون عرضة لأخطار الطريق - فضلا عن ارتفاع الأسعار ارتفاعا باهظا .

الرئيس - والآن من يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي بإحالة مشروع القانون إلى لجنة الصحة يتفضل بالوقوف .
(وقفت أقلية) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح، وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولننتقل إلى مناقشة مادة مادة فمادة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ ج.م (خمسون ألف جنيه) لشراء مهمات وأدوية وآلات وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الفعائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، على أن تكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس للانعقاد يوم الأربعاء ٢٦ شوال سنة ١٣٥٦ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧) الساعة السادسة مساء ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة العشرن مساء) .

وافية وظهر أمامه جليا أن الحاجة ماسة إلى هذه الأدوية أن يتقدم بطلب اعتماد أكبر من هذا المبلغ بكثير .

أما أن يحال مشروع القانون طبقا للاقتراح إلى لجنة الصحة بدلا من لجنة المالية

الرئيس - الاقتراح يرمى إلى إحالة مشروع القانون إلى بلختى المالية والصحة .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحائس سليم - إذن فأنا أرى أن يوافق المجلس على مشروع القانون ولا داعى لإطالة البحث والمناقشة .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي - أريد أن أصحح بعض ما قاله حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى عن المسؤولية الوزارية .

الرئيس - لا داعى لذلك .

(حضر حضرة صاحب المعالي مكرم صيد باشا وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة) .

مفكرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك - إن هذا المبلغ قليل جدا ولو علم حضرات الشيوخ المحترمين أن مخازن وزارة الصحة العمومية خالية من بعض الأدوية لطلبوا أن يكون الاعتماد مائة ألف جنيه بدلا من خمسين ألف جنيه .

لقد اتضح خلو مخازن المستشفيات من مادة الكينين عند مكلفة الملايا لأن هذه المادة تمدت ولم تعتمد اعتمادات إضافية لسد ماصرف منها .

وإنى لأذكر أن البعثة الطبية التى سافرت في العام الماضى إلى الجزائر لم تكن مزودة بما يكفى من الأدوية والعقاقير حتى إن الأطباء في المدينة المنورة لم يكن في استطاعتهم تحرير التذاكر الطبية اللازمة للرضى لعلمهم بخلو المخازن من الأدوية الموصوفة .

إننا نستعجل الحكومة في جلب الأدوية اللازمة وأرى أن كلمة "استعجال" غير وافية للتعبير عن غرضي ، ولو وجدت كلمة أشد منها لاستعملتها .

ولا زلت أكرر أن مخازن الصحة والمستشفيات ينقصها بعض الأدوية اللازمة لمكافئة الحيات وغيرها . وكما نجد المستحضرات الجاهزة منذ سنتين في تلك المخازن وقد خلت منها الآن . وإنه وإن كان من الضروري شراء الأدوية التى نحتاج إليها في الوقت الحاضر، فمن باب أولى يجب شراء الأدوية التى نحتاج إليها وقت الطوارئ .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة السادسة

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٢٦ شوال سنة ١٣٥٦ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧

ملخص

رقم الصفحة

- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك من شكوى قدّمت ضد طبيب مستشفى مركز الصف وما اتخذ من الإجراءات فيها ... ٦٨
- تأجيلها أسبوعين ... ٦٨
- ٥ — مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب :
- (أ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠ ج ٢٠٠ في ميزانية وزارة الحرية لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية ... ٦٨
- (ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٦٠٠ ج ٢٠٠ في ميزانية وزارة الأشغال العمومية زيادة على المبلغ تحت بند ٢١ "ترع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقللي" ... ٦٨
- (ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠ ج ٢٠٠ في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لأعمال وصل المجاري الفرعية بالمجاري العمومية ... ٦٨
- (د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠ ج ٢٠٠ في ميزانية وزارة الصحة العمومية لشراء مهمات وأدوية وآلات ... ٦٨
- تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ... ٦٨
- ٦ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتسوية الديون القارية
- تقرير لجنة المالية والمجاري ملحق رقم ٥
- المواقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة المواد مادة فسادة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ٨٣
- ٧ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠ ج ٢٠٠ في ميزانية وزارة الحفائية لتفقات المؤتمر الدولي السابع لتوحيد قانون المقربات ... ٨٩
- تقرير لجنة المالية والمجاري ملحق رقم ٦
- المواقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة المواد مادة فسادة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ٨٩

رقم الصفحة

- ١ — الإجازات ... ٦٦
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٦٦
- ٣ — مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب :
- (أ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة التجارة والصناعة قدره ١٨٠٠ ج ٢٠٠ زيادة على الاعتماد المدرج لإعانة تصدير المواد ... ٦٦
- (ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الحرية والبحرية قدره ١٠٠٠ ج ٢٠٠ للإعانة في الضرورات البحرية ... ٦٧
- (ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الصحة العمومية قدره ٥٠٠ ج ٢٠٠ لمصاريف مؤتمر الجلام الدول المزمع انعقاده في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ ... ٦٧
- (د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأشغال العمومية قدره ١٩٠٠ ج ٢٠٠ زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الهرم ... ٦٧
- (هـ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأشغال العمومية بمبلغ ٣٠٠ ج ٢٠٠ زيادة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع وتحسينات وترع ملكية لوضع خطوط التنظيم وصيانة وترميمات لإحالتها إلى لجنة المالية والمجاري ... ٦٨
- ٤ — أمثلة :
- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد ملوى الجزاز بك عن استعمال بوق السيارة بدلاً من "الكلاكسون" بمدينة القاهرة ... ٦٨
- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب العالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام ... ٦٨

اجتمع المجلس الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساء برئاسة حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصرى بك وكيل المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرة الشيخين المحترمين أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى أفندى ، الدكتور إبراهيم بيومى مذكور (أصغر الأعضاء سناً) . ثم حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك ، بدلا من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عباس الجمل ، إبراهيم سيد أحمد بك ، صلاح الدين الشواربى بك .

ثانيا - باعتذار :

(أ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ محمود بسيونى ، أحمد الديوانى بك ، أحمد حسين بك ، أحمد حميد أبو ستيت بك ، أحمد مدحت يكن باشا ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، حسن صبرى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، الأستاذ حسين محمد الجندى ، سعد مكرم بك ، سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك ، سيد محمد خشبة باشا ، عبد الحكيم عسكريك ، الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، عبد الحميد سليمان باشا ، الأستاذ عبد الرحمن البيلى ، عبد الرحمن ملوم بك ، الدكتور عبد العزيز العجيزى بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عثمان السيد ناصف بك ، على عبد الرازق بك ، الشيخ على محمد مروان ، كامل جرجس تكللا بك ، محمد حافظ رمضان بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد عبد الحميد العبد أفندى ، محمد على علوبة باشا ، محمد محمد الشناوى بك ، محمد مرزوق أفندى ، مصطفى راضى بك ، محمود الإترى باشا ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد على باشا ، السيد محمود الشندويل بك ، حسين الشريعى بك ، فهمى خنا ويصا بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد طلعت حرب باشا ، مرسى وزير عبد الله بك .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الهلباوى بك ، الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فوز ، إسماعيل مصطفى الملوانى أفندى ، بهجت السيد أبو على بك ، حسن محمد شعير أفندى ، حسين عبد الكريم الهامى أفندى ، سيد قرشى بك ، محمد توفيق راضى بك ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

وحضر من الوزراء :

حضرات أصحاب المعالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية . أحمد نجيب الهلالى بك وزير المعارف العمومية . على زكى العربى باشا وزير المواصلات . على حسين باشا وزير الأوقاف .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك إجازة لمدة شهرين ابتداء من تاريخ أمس لتأدية فريضة الحج ، وحضرة الشيخ المحترم إبراهيم سيد أحمد بك إجازة لمدة أسبوعين من اليوم ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - مشروعات قوانين

(أ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٨٠٠٠ ج ٢٠٠ فى ميزانية وزارة التجارة والصناعة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية زيادة على الاعتماد المدرج لإعانة تصدير المواخ - إحالته إلى لجنة المالية والنجاركة

الرئيس - يتلى النكات الواردة من مجلس النواب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى يوم الاثنين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٦ ” وزارة التجارة والصناعة “ باب ٣ ” أعمال جديدة “ قدره ١٨٠٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد المدرج لإعانة تصدير المواخ : ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ، ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافز الاحترام

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون، ومضبطة الجلسة المذكورة، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا حضرتكم بقبول وافرا للاحترام ما

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟
(موافقة) .

(د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠٠ ج ٠ في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية زيادة على الاعتماد المدمج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشوارع الحرم — إحالته إلى لجنة المالية والجمارك

الرئيس — يتلى الكتاب الوارد من مجلس النواب .
تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ ”وزارة الأشغال العمومية“ فرع ٥ ”مصلحة التنظيم“ باب ٣ ”أعمال جديدة“ قدره ١٩٠٠٠ ج ٠ م زيادة على الاعتماد المدمج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشوارع الحرم ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ، ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافرا للاحترام ما

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟
(موافقة) .

(هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠ ج ٠ في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية زيادة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع وتحسينات وترع ملكية لرفع خطوط التنظيم وصيانة وترميمات — إحالته إلى لجنة المالية والجمارك

الرئيس — يتلى الكتاب الوارد من مجلس النواب .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟
(موافقة) .

(ب) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج ٠ في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية للإتفاق منه في الضرورات الحربية — إحالته إلى لجنة المالية والجمارك

الرئيس — يتلى الكتاب الوارد من مجلس النواب .
تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٤ ”وزارة الحربية والبحرية“ فرع ١ ”ديوان العموم والجيش“ باب ٣ ”أعمال جديدة“ قدره ١٠٠٠ ج ٠ للإتفاق منه في الضرورات الحربية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .
فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ، ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافرا للاحترام ما

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية والجمارك .
(موافقة) ؟

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠ ج ٠ في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية لمصاريف مؤتمر الجذام الدولي المزمع انعقاده في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ — إحالته إلى لجنة المالية والجمارك

الرئيس — يتلى الكتاب الوارد من مجلس النواب .
تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٩ ”وزارة الصحة العمومية“ الفرع ١ ”ديوان العموم والصحة العامة“ باب ٣ ”أعمال جديدة“ قدره ٢٠٠ ج ٠ لمصاريف مؤتمر الجذام الدولي المزمع انعقاده في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

تلى الكتاب المذكور وهنا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧
تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة
المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ ”وزارة الأشغال العمومية“ فرع ٥
”مصلحة التنظيم“ باب ٢ ”مصاريف عمومية“ بمبلغ ٣٠,٢٦٠ ج.م زيادة
على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع (بند ٦) وتحسينات ترع
ملكية لوضع خطوط التنظيم (بند ١٢) وصيانة وترميمات (بند ٢٦) ،
ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ، ومضبطة الجلسة
المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافرا الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون
إلى لجنة المالية والنجار ؟
(موافقة) .

(تخلى عن السكرتيرية البرلمانية حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي
مدكور ، وتولاهما حضرة الشيخ المحترم أحمد عبده بك) .

٤ - الأمثلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة
الشيخ المحترم محمد طوى الجزائر بك عن استعمال بوق السيارة بدلا من
”الكلاكسون“ بمدينة القاهرة

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام وزير المواصلات من حضرة
الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف
في ميزانية هذا العام

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام وزير الصحة العمومية من حضرة
الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن شكوى قدمت ضد طبيب مستشفى مركز الصف
وما اتخذ من الإجراءات فيها
تأجيل الإجابة عنها أسبوعين

حضرة صاحب المقام على زكي العرابي باشا (وزير المواصلات) -
أرجو تأجيل الإجابة عن السؤال الأول والثاني لمدة أسبوعين .

الرئيس - وقد طلب إلى حضرة صاحب المقام وزير الصحة
العمومية تأجيل الإجابة عن السؤال الثالث أسبوعين ، فهل توافقون حضراتكم
على ذلك ؟
(موافقة) .

٥ - مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب

(١) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٥٠٠ ج.م في ميزانية وزارة
الحريية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في
سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٤,٦٠٠ ج.م في ميزانية وزارة
الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية زيادة على المدرج تحت بند ٢١
”ترع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقللي“

(ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة
الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لأعمال وصل
المجاري الفرعية بالمجاري العمومية

(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة
الصحة العمومية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لشراء مهمات
وأدوية وآلات

تأجيل قراءتها للمرة الثالثة إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة قانون تسوية الديون العقارية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل قراءة مشروعات
القوانين المذكورة للمرة الثالثة وأخذ الرأي عليها بالنسداء بالاسم دفعة واحدة
بعد الانتهاء من مناقشة مشروع قانون تسوية الديون العقارية ومشروع
القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٠٠٠ ج.م في ميزانية وزارة
الحقانية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية الواردة بنهاية جدول الأعمال ؟
(موافقة) .

٦ - مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بتسوية الديون العقارية - تقرير لجنة المالية
والنجار (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة
المواد مادة فسادة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك) .

الرئيس - يتلى الكتاب الوارد من وزارة المالية .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو حضرتكم الترخيص لصاحب العزة الدكتور زكي
بك سالم مراقب البنوك والشركات العقارية بحضور جلسات المجلس التي
سيعرض فيها قانون تسوية الديون العقارية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير المالية
مكرم حيد

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

(حضر صاحب العزة الدكتور زكي سالم بك مراقب البنوك والشركات
العقارية) .

مجموع تخفيض الديون التي يقع عليها التخفيض لا يجوز أن يزيد على ٥٠٪.

المادة الخامسة - تخفيض الديون التي تزيد على ٤٥ ٪ يقع عليها التخفيض يكون بتقسيمها إلى خمسة أقسام متساوية :

(١) يكون نصيب القسم الأول بنسبة ٩٥ ٪ .

(٢) يعطى للقسم الثالث نصيب وسط معادل للنسبة المئوية الناتجة من قسمة ٧٠ ٪ من قيمة العقار مستبعدا منها الدين غير القابل للتخفيض على الديون التي يقع عليها التخفيض .

(٣) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الثاني بما يعادل حدا وسطا بين القسمين الأول والثالث .

(٤) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الرابع والخامس بأن ينخفضا عن المتوسط بنفس النسبة الزائدة في الأول والثاني عن المتوسط .

المادة السادسة - يعتبر في حكم الديون التي لا تزيد على ٤٥ ٪ الأجزاء السهلة الأداء من ديون البنك العقاري المصري محددة على أساس الاتفاقيات المرافقة للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وديون البنك العقاري الزراعي المصري المجددة تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ وسلفة بنك الأراضي المصري حرف "أ" والسلفة "ك" للحكومة لدى بنك الأراضي المصري المجددتان تنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومة وبين البنك المذكور بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦ المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الأجزاء إلى قيمة العقارات .

المادة السابعة - يكون محلا للتخفيض بالشروط المبينة بالمادتين الثانية والخامسة، وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الديون إلى قيمة العقارات، الديون المؤجل استهلاكها المحددة وفقا لأحكام الاتفاق المبرم بين الحكومة والبنك العقاري المصري وبينها وبين بنك الأراضي المصري وبينها وبين البنك العقاري الزراعي المصري وكذلك السلفة حرف "م" للحكومة المنشأة تنفيذا للاتفاق المعقود بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ المصدق عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣

المادة الثامنة - للدين أن يتنازل عن الانتفاع بتخفيض الديون المشار إليها بالمادة السابقة .

ولا يستفيد من هذا التنازل الدائنون الذين يملكون أصحاب الديون المذكورة .

المادة التاسعة - يقع التخفيض على الديون المضمونة بكفيل .

ولا يمنع هذا التخفيض من رجوع الدائن على الكفيل .

والكفيل أن يرجع على المدين بقدر ما دفعه عنه للدائن .

ويجب إعلان الكفيل عند نظر التسوية وتسرى عليه أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون .

المادة العاشرة - تمنع أحكام هذا القانون البائع من استعمال حقه في الفسخ .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه طبعاً، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يتلى مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بتسوية الديون العقارية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - للدينين من غير التجار من يمتلكون أراضي زراعية أو أراضي زراعية ومباني معا مرهونة أو عليها اختصاصات أو تسجيلات أن يطلبوا تخفيض ديونهم العقارية والعادية ولو لم يكن قد حل ميعاد استحقاقها بالطريقة والشروط المبينة بهذا القانون إذا كان أحد القيود أو التسجيلات على الأقل مقررًا على عقاراتهم الزراعية أو على أحدها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بشرط أن يكونوا مالكي العقار المقرر عليه أحد القيود أو التسجيلات في نفس التاريخ .

المادة الثانية - لا يجوز تخفيض الديون إذا زادت الديون العقارية والعادية على ٩٥ ٪ من قيمة العقارات حسب المعاملات الحالية أو كان مجموع الديون ٧٠ ٪ فأقل من هذه القيمة .

لا تحتسب في مجموع هذه الديون ولا في تقدير قيمة هذه العقارات الديون المضمونة برهن حيازي أو برهن تأميني على عقار مبنى فقط أو برهن تأميني على أرض زراعية بشرط أن يكون الرهن في هذه الحالة الأخيرة في المرتبة الأولى ولاحقًا على سنة ١٩٣٢ .

ومع ذلك فاللجنة المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة من هذا القانون إذا تبين لها مصلحة أن تقرر اعتبار هذه الديون والضمانات محتسبة ضمن ديون وتقديرات أملاك المدين وفي هذه الحالة تعتبر الديون المذكورة محولة بمقابل الوفاء إلى البنك العقاري الزراعي المصري الذي يحل محل أصحاب هذه الديون في حقوقهم .

المادة الثالثة - إذا تقرر تخفيض الديون فيجري تخفيضها كلها إلى الحد المعادل لسبعين في المائة من قيمة العقار .

المادة الرابعة - الديون العقارية التي لا تزيد على ٤٥ ٪ من قيمة العقار حسب المعاملات الحالية لا يجوز تخفيضها .

المادة الحادية عشرة - يجب أن يقدم طلب التخفيض إلى اللجنة المينة بالمادة التالية موقعا عليه من المدين أو من محام بالنيابة عنه وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وإلا سقط حق الطالب ما لم يقدم للجنة أعذارا مقبولة حالت دون تقديم الطلب في الميعاد ويجب أن يصحب الطلب بكشف شامل جميع ممتلكاته وقيمة كل منها مع إيضاح ديونه من أصل وفوائد مستحقة محتسبة لغاية تاريخ نشر هذا القانون مع بيان أسماء وعناوين الدائنين وكافة المستندات وعلى الخصوص الشهادات العقارية .

وللجنة أن تقتضى حضور محام عن المدين كلما رأت ضرورة لذلك .

المادة الثانية عشرة - تشكل بوزارة المالية لجنة تسمى "لجنة تسوية الديون العقارية" وتتكون من وزير المالية أو من ينوب عنه رئيسا ومن : مستشار ملكي أو مستشار ملكي مساعد .

مندوب من وزارة المالية .

مندوب من البنك العقاري الزراعى المصرى ومندوب من البنك الأهلى المصرى ومندوب من البنك العقاري المصرى ومندوب من بنك الأراضى المصرى ومندوب من بنك مصر .

يعين أعضاء اللجنة بقرار من وزير المالية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا إذا حضره ستة من أعضائها منهم الرئيس .

المادة الثالثة عشرة - تعلن اللجنة الدائنين في الخمسة عشر يوما التالية لتقديم الطلب والمستندات المشار إليها بالمادة الحادية عشرة للاطلاع على الطلب والمستندات المقدمة من المدين وعليهم أن يقدموا للجنة في خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانهم بيانا تفصيليا بديونهم مصحوبا بالمستندات .

يحصل الإعلان بالنسبة للدائنين العاديين في محال إقامتهم وبالنسبة للدائنين المتنازين والمتهمين وأصحاب الاختصاص في محال إقامتهم إن كانت معلومة وإلا ففى محالهم المختارة وذلك بخطابات مسجلة بعلم الوصول .

ويحصل الإعلان بالنسبة للدائنين غير المعلوم لهم محل إقامة ولم يكن لهم محل مختار بالنشر في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة - تودع الأوراق بمكتب اللجنة بوزارة المالية لتكون تحت تصرف ذوى الشأن في مدة الثلاثين يوما التي تلى المدة المقررة بالمادة السابقة ليطلعوا عليها وعلى ذوى الشأن أن يبدوا كتابة في خلال المدة نفسها ملاحظاتهم بشأن هذه الأوراق .

وللجنة أن تطلب إلى ذوى الشأن كل المعلومات والمستندات التي ترى ضرورة لها .

المادة الخامسة عشرة - للجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقر أن الطلب قابل للنظر .

ويشتر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب على النشر إيقاف بيع العقارات ومحاصيلها حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب .

وللجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقر أيضا رفض طلب التسوية كلما تبين لها عدم توفر أحد الشروط المقررة بالقانون . ولها أن ترفض الطلب إذا قدم المدين بيانات غير صحيحة أو لم يقدم المستندات التي طلبتها منه .

المادة السادسة عشرة - تحصر اللجنة نهائيا ماعلى المدين من ديون . إذا نازع أحد الدائنين أو المدين في وجود الدين أو صحته ورأت اللجنة إحالة النزاع إلى المحكمة . يوقف النظر في الطلب وتحيل اللجنة القضية إلى المحكمة الابتدائية المختصة للسير فيها وفقا لأحكام المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة والفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين .

المادة السابعة عشرة - يجب على قلم كتاب المحكمة المختصة أن يعرض ملف الدعوى على رئيس الدائرة بالمحكمة المختصة في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسلم الأوراق المحالة إليه من اللجنة .

ويحدد الرئيس بمجرد عرض الملف عليه جلسة للفصل في كل المنازعات ويعين قلم الكتاب الخصوم بهذه الجلسة بخطاب مسجل بعلم الوصول قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

المادة الثامنة عشرة - لا يجوز للخصوم أن يتقدموا أمام المحكمة بمنازعات جديدة غير التي عرضت على اللجنة ولهم أن يؤيدوها بأدلة جديدة . وتحكم المحكمة في الدعوى بصفة مستعجلة ويكون حكمها غير قابل للطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية وغير العادية .

المادة التاسعة عشرة - للجنة أن تتدب خيرا لمعاينة العقارات إذا لم تتوافر لديها عناصر التقدير . وعليها أن تتخذ في قرارها مأمورية الخبير ومقدار الأمانة التي تدفع إليه والمدة اللازمة لإتمام مأموريته . ويبلغ هذا القرار إلى الخبير والمدين الطالب والدائن بخطاب مسجل بعلم الوصول .

المادة العشرون - يعلن المدين والحائزون للعقار والدائنون بإيداع تقرير الخبير بخطاب موصى عليه .

يجوز لذوى الشأن أن يقدموا في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم ملاحظاتهم كتابة على تقرير الخبير .

ويجوز لهم أيضا إيداع تقرير مناقض له .

وتقدر اللجنة بصفة نهائية قيمة أملاك المدين .

المادة الحادية والعشرون - تفصل اللجنة نهائيا في الطلب المقدم لها من المدين بتخفيض ديونه وتحدد اللجنة طبقا للواد من الثانية إلى الثامنة من هذا القانون المبالغ المستحقة للدائنين في التوزيع .

المادة السابعة والعشرون - يترتب بحكم هذا القانون رهن لمصلحة البنك العقاري الزراعى المصرى على العقارات موضوع التسوية تأمينا للديون العادية المحولة إليه .

يحفظ هذا الرهن بقيده فى المدة المبينة بالمادة السابقة وتقرر مرتبته اعتبارا من تاريخ نشر قرار اللجنة بالجريدة الرسمية .

المادة الثامنة والعشرون - لا تدفع مطلوبات البنوك عند التوزيع عن الديون المؤجل استهلاكها لدى البنكين العقاري المصرى والعقارى الزراعى المصرى والسلفة "هـ" بنك الأراضى المصرى كلما تقدمتها السلفة حرف "ا" إلا بعد تخفيض آخر اضافى فى القيمة التى خصتها فى التوزيع بمقدار ٢٥ ٪ فى البنك العقاري المصرى و ١٥ ٪ فى بنك الأراضى المصرى .

المادة التاسعة والعشرون - يلغى البنك العقاري الزراعى المصرى للدائنين المبالغ التى تخص كلا منهم فى التوزيع إما نقدا وإما بسندات يصدرها البنك المذكور بضمان الحكومة وقبل بقيمتها الاسمية .

المادة الثلاثون - يمد الأجل المنصوص عنه بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بإيقاف البيع الجبرية عن بعض الأطيان الزراعية وما يتصل بها من مبان وأراض معدة للبناء إلى ٣١ يناير سنة ١٩٣٨

المادة الحادية والثلاثون - تضاف فى جميع الأحوال إلى الموايد المقررة بهذا القانون موايد المسافة .

المادة الثانية والثلاثون - على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعتبر نافذا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مهمرة الشيخ المحرم عبد السلام عبد القادر بك - قبل كل شئ أرجو أن أوجه نظر الحكومة إلى أنها قدمت لنا مشروع هذا القانون وهو مشروع له أهمية عظيمة لأنه يتعلق بالثروة العقارية وقد سبق أن عالجت هذا الموضوع الحكومات السابقة بشتى الوسائل منذ خمس سنوات ولكنها لم تستطع أن تصل إلى نتيجة حاسمة لتسوية الديون العقارية . فمشروع هذا شأنه من الأهمية تتقدم به الحكومة الحاضرة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ طالبة إلينا إقراره فى فترة لا تزيد على ثلاثة أيام أى يجب أن يصدر قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

إن كل واحد منا يهجم الوصول إلى حلول مرضية من الجميع ولكن هل فى استطاعتنا أن ندرس مثل هذا الموضوع الخطير فى هذه الفترة القصيرة ؟ لو كانت المدة كافية للبحث الوافى لكان فى مقدور أحدا أن يتوجه إلى الحكومة برأى يساعد على إيجاد حل لهذه المسائل حلا مقبولا من الجميع .

ولقد كان لدى الحكومة متسع من الوقت فى الدورة العادية أو غير العادية أن تتقدم بمشروع هذا القانون ليدرس دراسة وافية . هذه هى ملاحظتى الأولى .

ويحصل التوزيع بين الدائنين أصحاب الامتياز أو الرهون أو الاختصاص تبعاً لمراتب ديونهم .

ويكون التوزيع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

إذا اشترك جملة دائنين مسجلين فى قسم فيكون توزيع مبلغ هذا القسم بينهم بنسبة ديونهم دون التقيد بمرتبة التسجيل .

وإذا اشترك دائنون مسجلون وعاديون معا فى أحد الأقسام ما عدا القسم الخامس فيعطى للدائنين المسجلين ما لهم فى هذا القسم وما بقى منه يضم إلى ما خص الأقسام التالية لتوزيع المجموع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

وأما إذا كان هذا الاشتراك فى القسم الخامس فيكون التقسيم بين الدائنين بنسبة ديونهم بصرف النظر عن أفضلية التسجيل .

تنشر قرارات اللجنة بالجريدة الرسمية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

المادة الثانية والعشرون - يحكم على الخصم الذى ترفض دعواه المشار إليها بالمادة السادسة عشرة فضلا عن المصاريف والفوائد التى تكون قد استحققت على الدين فى فترة الدعوى .

تخصم المصاريف والفوائد من المبلغ الذى يستحق للدائن فى التوزيع إذا كان قد حكم عليه بالمصاريف والفوائد معا .

المادة الثالثة والعشرون - يعلن الدائنون والمدينون والحائز للعقار بقرار اللجنة وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول .

يجوز لكل ذى مصلحة فى خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الخطاب المذكور أن يعارض فى قرار اللجنة خطأ مادي فى قائمة التوزيع .

المادة الرابعة والعشرون - يمنع الدائنون السابقة ديونهم على تاريخ نشر هذا القانون من اتخاذ أى إجراء بالمطالبة بها سواء خصمهم فى التوزيع شئ أو لم يخصهم .

المادة الخامسة والعشرون - تعتبر الديون التى يجرى تخفيضها محولة بكامل قيمتها قبل التخفيض وبشروطها الأصلية إلى البنك العقاري الزراعى المصرى اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز للبنك العقاري الزراعى المصرى أن يطالب بأى حال بالفوائد الاتفاقية إلا على الديون المحفضة وبشرط ألا يزيد سعرها على ٦ ٪ سنويا .

المادة السادسة والعشرون - يحل البنك العقاري الزراعى المصرى محل الدائنين وتسرى حوالة الديون وحلول البنك العقاري الزراعى المصرى على الغير بدون حاجة إلى أى إجراء آخر .

على البنك العقاري الزراعى المصرى أن يطلب فى خلال ستة أشهر من قرار اللجنة التأشير بحصول الحوالة والحلول على هامش كل قيد أو تسجيل أخذ ضد المدين المحال .

وتحصل هذه التأشيرات بلا مصاريف بناء على طلب يقدم من البنك العقاري الزراعى المصرى لقلم الرهون .

المقرر - قُتِلَت الحكومة مشروع هذا القانون في يوم ٢٢ ديسمبر لا في ٢٨ ديسمبر .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك - أما ملاحظتي الثانية فأرجو أن يتسع صدر الحكومة لإبدائها كما أرجو أن تعلم أنها صادرة عن رجل ترك الحزبية في هذا الموضوع وراء ظهره ولا غاية له إلا خدمة الصالح العام دون أي اعتبار آخر. لاشك أن هذا القانون مفيد ولكن فائدته محصورة في فئة قليلة جدا وليس هو بالقانون الذي كانت تأمله الأمة خصوصا بعد أن سمعت وعودا متكررة من الحكومة بشأن هذا الموضوع . لقد كنا نأمل أن يكون الحل حاسما شاملا لجميع مشاكل الديون العقارية وليس مقصورا على فئة محدودة من المدينين فقد ورد في المادة الثانية منه أنه لا يجوز تخفيض الديون العقارية إذا زادت عن ٩٥٪ من قيمة العقارات أو كان مجموع الديون ٧٠٪ فأقل من هذه القيمة كأنه لا يستفيد من هذه التسوية من زاد دينه على ٩٥٪ أو نقص عن ٧٠٪ فلو أردنا أن نطبق هذه الحالة الواردة في القانون على ١٠٠٠ مدين لما استفاد غير ١٠ أو ١٥

قد يكون سبب ذلك أن من زاد دينه على ٩٥٪ من قيمة العقار يكون ملكه مستغرقا بالديون فهو غير قادر على تسديد أي جزء من ديونه وأن من قل دينه عن ٧٠٪ فهو مدين غير مأزوم لا يدخل في هذه التسوية لأنه قادر على السداد. لذلك لا أفهم بأي روح وعلى أي أساس وضع هذا القانون؟ كان واجبا أن يوضع هذا القانون على أساس أشمل من ذلك. كيف تساعد غير المأزوم وتترك مساعدة المستغرق في الديون ؟

فضلا عن ذلك فإن لهذا القانون ثمة غالبا إذ ستقدم الحكومة بطلب اعتماد مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات لتسوية الحالات الناشئة عنه فهذه الملايين الثلاثة ستدخل خزائن البنك العقاري وبنك الأراضي ولا يستفيد منها الفلاح أو المزارع إلا فائدة ضئيلة .

قلت إن هذه الملايين الثلاثة ستدفع للبنك العقاري وبنك الأراضي لسداد الديون العسرة الأداء - وهي التسوية التي كان قد قام بها سعادة أحمد عبد الوهاب باشا مقابل أن يتنازل البنك العقاري المصري عن ٢٥٪ وبنك الأراضي عن ١٥٪ أي أن هذين البنكين يستوليان بمقتضى هذه التسوية على ٧٥٪ و ٨٥٪ من ديونها تقدا .

فأي بنك لا يقبل هذه التسوية السخية التي تعود فوائدها عليه ؟ إذ سيقبض تقدا ٧٥٪ أو ٨٥٪

لقد كانت تسوية سعادة أحمد عبد الوهاب باشا خيرا من هذه لأن الفائدة كانت ١ ٪ / ١ ٪ وكانت الديون مقسطة على خمس عشرة أو عشرين سنة .

لذلك أصرح بأن الفلاح لا يستفيد من التسوية الحاضرة بقدر ما تستفيد منها البنوك وزيادة على ذلك بمقتضى هذه التسوية سيدفع المدين فائدة ٦٪ للبنك العقاري الزراعي المصري من يوم أن يسوى دينه بمقتضى هذا القانون، ولنضرب لذلك مثلا برجل يملك فدانا قيمته ١٠٠ جنيه رهنه مقابل

٧٥ جنيها منها ٤٥ جنيها سهلة الأداء و ٣٠ جنيها صعبة الأداء بمقتضى تسوية سعادة أحمد عبد الوهاب باشا إذا كان الثلاثون جنيها مقسطة على ٢٥ أو ٣٠ سنة بواقع الفائدة ١ ٪ / ١ ٪ فإنه سيدفع ١ ٪ جنيه تقريبا فوائده سنوية لهذا المبلغ .

ولكن بموجب هذه التسوية المعروضة علينا الآن فإن البنك العقاري المصري سيتنازل عن ٢٥٪ من هذا المبلغ أي سبعة جنيهات ونصف جنيه ويقبض الباقي أي مبلغ اثنين وعشرين جنيها ونصف جنيه سيدفع المدين عنها إلى بنك التسليف العقاري الزراعي المصري فائدة قدرها ٦٪ أي أنه سيدفع ١٢٥ قرشا بزيادة ٧٥ قرشا فكاننا زدنا الطين بلة وضاعفنا حالته سوءا .

قلت إن هذين البنكين سيقبضان هذه الملايين الثلاثة وسيستفيدان منها فائدة كبيرة لأنهما سيستغلانها في عملية الرهن من جديد بفائدة كبيرة .

إذا أضيفت إلى هذه الملايين الثلاثة الأربعة الملايين السابقة التي كانت قد دفعتها الحكومة فيكون مجموع ذلك سبعة ملايين جنيه تدخل خزائن البنوك من غير فائدة تعود على المدين .

أنتقل بعد ذلك إلى ما تم في عهد حكومة صدقي باشا في هذا الصدد : كانت الأزمة في ذلك الوقت شديدة جدا وانحطت قيمة الأملاك حتى بيع القدان في المنوفية بمبلغ سبعة عشر جنيها . فلما رأت الحكومة هذه الحال دفعت مبلغ مليون جنيه إلى البنوك حتى توقف إجراءات البيع سنة واحدة ولكن المدينين لم يستطيعوا تسديد أقساط ديونهم في هذه المدة ولذلك عملت تسوية أخرى جديدة فآخرت بها حكومة ذلك العهد وهي أن تدفع للبنوك ثلاثة ملايين أخرى وبذلك يكون جملة ما دفع إليها أربعة ملايين من الجنيهات وفي هذا التصرف ما يجعلني أوجه شديد اللوم إلى حكومة صدقي باشا .

فلو أن الحكومة دفعت هذه الأربعة الملايين تقدا للبنوك لقبلت أن تخفض ديونها بمقدار ٣٠٪ أو ٤٠٪ .

بعد ذلك عاج هذا الموضوع سعادة أحمد عبد الوهاب باشا علاجا مقبولا أطاعني الرأس له احتراما وأعجب به غاية الإعجاب إذ بموجب هذا العلاج لم يدفع مليا واحدا للبنوك بل أمل سعادته شروطه عليها لمصلحة المدين وقسم الديون إلى سهلة الأداء وعسرة الأداء وجعل لكل قسم منها علاجا خاصا به .

وأما هذه التسوية وما قبلها من التسويات الأخرى فإنها قد أصلحت حالة البنوك بينما ما فعله سعادة أحمد عبد الوهاب باشا كان لصالح المدينين بحسب .

إن المدينين الذين تزيد ديونهم على ٩٥٪ سبق أن دفعت الحكومة من ديونهم أربعة أقساط إلى البنوك فكانه بمقتضى هذه التسوية سيضيع على الحكومة ما دفعته لهؤلاء المدينين فعلا وهو مبلغ يتراوح بين ٦٠,٠٠٠ و ٧٠,٠٠٠ جنيه، فهل في هذا القانون المعروض علينا ما يكفل صيانة أموال

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي - الحكمة فيما ورد في اللائحة الداخلية من أن مشروع القانون يقرأ أولاً ويؤخذ الرأي عليه من حيث المبدأ ، هي الموافقة عليه أو رفضه . فإذا فرضنا أن متكلمي آخرين كانوا من رأى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك أي أنهم يقولون إنه كان من الواجب على الحكومة أن تفعل كيت وكيت ثم يتهوا إلى الموافقة على مشروع القانون ، فإني أعتقد أن في هذا ضياعاً للوقت ، ويحسن توجيه السؤال إلى طالب الكلمة ، هل يوافق على مشروع القانون أو يرفضه ؟ فإذا كان يقبله فلا محل للكلام .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى - سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

لى كلمة وجيزة على ما أبداه حضرة الشيخين المحترمين الأستاذ حسن عبد القادر والدكتور عبد الحميد فهمي هي أن المتكلم في مشروعات القوانين من حيث المبدأ لا يتحتم عليه رفضها ، بل قد يكون الكلام كله تأييداً وتجييذاً والكلام في البرلمان ليس مقصوداً به فقط إقناع حضرات الأعضاء بسلامة التشريع المقدم لهم ، بل المقصود منه أيضاً أن يتعرف جمهور الأمة خارج البرلمان كيف أقر البرلمان الحكومة على صرف أموال الدولة .

ولا يكتفى لهذا أن تتلى مواد مشروع القانون لأنه قد يختلف عليه في الخارج فيوجد تشكك في التشريع وهذا ضار بالمصلحة العامة والواجب أن يتبين الجمهور ، كما أسلفت ، بيان الدوافع لهذا التشريع ومبررات إصداره حتى يقبله ويرتاح إليه .

مشروع هذا القانون يمس فريقين هما فريق الدائنين وفريق المدينين فلكل شرع للطرفين يقتضي الأمر الكلام في المشروع من حيث المبدأ .

بعد هذا انتقل إلى الكلام في مشروع القانون فأهنيء حضرة زميلي المحترم عبد السلام عبد الغفار بك لما أبداه من ملاحظات قيمة لأنه أظهر النقص الكبير في العمل الذي قامت به الحكومات المختلفة السابقة في تناول مسألة هي أخطر المسائل وأهمها علاقة بأهالي البلاد وهم السواد الأعظم من الفلاحين والزراع الذين نكبوا في ثروتهم ووسائل معيشتهم بالأزمة العالمية التي لم يكن لهم فيها دخل .

تتابعت ثلاث وزارات قبل الوزارة الشعبية الحاضرة فلم تقم واحدة منها بعمل جدي في مصلحة الأمة بل عملت كلها لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والبنوك ولا أقول إنها توخت في ذلك مصلحة الأمة بل قصدت مصلحة تلك البنوك لإيقادها من الأزمة كما أبان حضرة زميلي المحترم الشيخ عبد السلام عبد الغفار بك .

لهذا يجب أن تعرف الأمة الفرق الشاسع بين تصرفات الحكومات السابقة والحكومة الحاضرة التي تعمل لمصلحة الفلاحين .

قامت الحكومة الحاضرة بعمل جليل في غاية الأهمية أراد أن يقوم به المغفور له الخديو إسماعيل عند تأسيس الحاكم المختلطة سنة ١٨٧٢ إذ أراد

الدولة ويضمن عدم ضياع الملايين الأربعة السابقة والثلاثة الملايين اللاحقة التي ستدفع بمقتضى هذا القانون ؟ هذه هي ملاحظاتي أبديتها بإخلاص . (تصفيق) .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - لى استفسار من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك وهو : هل بعد الملاحظات التي أبدتها على مشروع القانون يطلب رفضه ؟

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - لا يمكنني أن أطالب رفض القانون في هذا الوقت الضيق وبخاصة بعد أن سمعت في الجلسة السابقة أن هناك عقارات تحدد لتزع ملكيتها يوماً ٤ و ٥ يناير سنة ١٩٣٨ وإذا كنت قد أبديت هذه الملاحظات الآن فلا أقصد بها إلا أن تعالج الحكومة الموقف بقانون آخر أو كون لها من الشاكرين .

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك لا يطلب رفض مشروع القانون وإنما يبدى ملاحظاته عليه .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - المشروع عرض على هيئة المجلس لأخذ الرأي عليه من حيث المبدأ فلحضرة الشيخ المحترم أن يقرر رفضه أو قبوله . وإذا كانت لحضرته ملاحظات فحمل إبدائها عند مناقشة المواد مادة فمادة فأرجو تنظيم المناقشة .

الرئيس - لقد أبدى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ملاحظات كان ينبغي أن يحتويها مشروع القانون وهو مع ذلك لا يرفضه .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هبكل بك - حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك يريد أن يتلافى خطأ وقعت فيه الحكومة فهو يقول إن المشروع قدم للجلسة متأخراً ولو قدم في وقت مناسب لطلب تعديله .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي - يحسن أن ننقل إلى تلاوة مشروع القانون للمرة الثانية إذا كان الكلام في المبدأ ينتهي إلى الموافقة على مشروع القانون .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى - أريد الكلام في مشروع القانون من حيث المبدأ .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي - أطلب من حضرة الرئيس تنظيم المناقشة فالذي يقز من حضرات الأعضاء مشروع القانون من حيث المبدأ لا يسمح له بالكلام .

الرئيس - إذا طلب أحد حضرات الأعضاء الكلمة فلا يمكن معرفة رأيه في مشروع القانون مقدماً والواجب أن تعطى الفرصة للمناقشة .

أنقل بعد ذلك إلى ما أشارت إليه اللجنة في آخر تقريرها من حيث وجوب وضع تشريع يشمل المدينين الذين تأخر دائنهم في أخذ تسجيل على أطيانهم قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فقد قالت في تقريرها ما نصه :

” واللجنة رأيت : مع واجب الرعاية لحالة هاتين الفئتين من المدينين أنه يصح أن يكون أمرهم موضع بحث وعناية من جانب الحكومة ، الأمر الذي يستلزم وقتا لا تتسع له المدة الباقية لإصدار التشريع المعروض الذي هو نتيجة حتمية لما أقره البرلمان في الدورة الماضية بالقانون رقم ١٥ سنة ١٩٣٧ الخاص بوقف البيوع الجبرية ، فقد عين الدين وقيدته بوجوب أن يكون التسجيل سابقا على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ “

سألت حضرة مندوب وزارة المالية عن الحكمة في تحديد هذا التاريخ والنص عليه في مشروع القانون فأجابني بأن وزارة المالية اعتبرت هذا التاريخ هو تاريخ انتهاء الأزمة . فإذا كان هذا هو تاريخ انتهاء الأزمة فلا يصح أن يكون هو التاريخ الحائل دون تمة العلاج فالمرضى المحموم تبلغ درجة حرارته نهايتها العظمى عند ما يأخذ دور الميكروب أشده فإذا حصلت له مضاعفات في دور التقاهة فإنه يكون في حاجة إلى علاج كي يسترد قوته الطبيعية .

تريد الحكومة أن تمكن المريض المأزوم من أن يسترد قوته ولكن الواقع أن كثيرين ممن أصيبوا بنتائج الأزمة بديون فادحة لم تؤخذ عليهم أحكام إلا بعد هذا التاريخ لأنهم أصيبوا بميكروب الدين قبل هذا التاريخ واجتهدوا أن يتقنوا أنفسهم فدفعوا جزءا من الأقساط ثم عجزوا عن سداد الباقي في آخر سنة ١٩٣٢ فالتحذت ضدهم الإجراءات وصدرت عليهم الأحكام في فبراير سنة ١٩٣٣

وردت إلى خطابات من ناخبي بذلك فواجب على أن أبلغ شكواهم إلى الحكومة لتأخذ بناصرتهم لأنهم فريق من الأمة ولم يصابوا بالديون إلا نتيجة لتلك الأزمة العالمية .

مشروع هذا القانون يجعل الحكومة تتدخل بالأموال العامة لمصلحة الذين أساءوا التصرف .

أما هؤلاء الذين أصيبوا في أثناء الأزمة فقط ، وكانت أزمته نتيجة لها . ولم تسجل الديون على عقاراتهم إلا بعد ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، هؤلاء يجب أن يوضع لهم تشريع مكي لهذا التشريع . ليسمهم . ويشمل أكبر عدد ممكن من المدينين العقاريين المهتدين .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إنى أقول كرجل اقتصادى اشتغل كثيرا بالشؤون المالية . أؤكد لكم أن أمثال هذه المشكلة العقارية لا يمكن أن تحل حلا جزئيا غير شامل ، هذه المشكلة تشابه في اكتساحها الجميع الأوبئة . فمثلا إذا كان لا يمكن القضاء على الوباء المنتشر بمعالجة بعض القرى وترك البعض الآخر . فإن الذاء حيثئذ يرجع ويتشعر مرة أخرى . فمن الحكمة معالجة الجميع حتى يقضي على الوباء نفسه . كذلك المشكلة العقارية التي وقعت فيها البلاد كلها يجب علاجها علاجا شاملا للكافة بدون استثناء طائفة

أن يوجد تسوية للمدين المدنى أى الزارع الفلاح كما أوجد حق التسوية للمدين التاجر (Concordat civile) ولكن الظروف السياسية وضيها حالت دون إتمام هذا التشريع المدنى فى البلاد .

مضت هذه المدة الطويلة والتاجر تمتع بحق التسوية إذا نكب بأزمة خارجة عن إرادته فتسوى ديونه ولو بدفع ٥ ٪ منها فيخل طرفه وبذلك يمكنه أن يبدأ حياة جديدة وقد يثرى وفي هذا تشجيع له وفائدة للجموع .

أما أن يكون التشريع بشكل يترتب على تنفيذه القضاء بالإعدام المدنى والمالى على أشخاص نكبوا بأزمات ليس لهم دخل فيها ، فمثل هذا التشريع تأباه الذمة وتشكره الإنسانية .

للوزارة الحاضرة الفخر لأنها أدخلت على التشريع المدنى أحدث المبادئ التى تحتوى عليها المادة الرابعة والعشرون من مشروع هذا القانون .

أدخلت ذلك بقبول وذى من أصحاب البنوك وممثلى الدائنين الأجانب فكان هذا منها عملا جليلا — قبل أن نحصل على حريتنا التشريعية الكاملة بإلغاء الامتيازات — يجب أن نسجله لها بالفخر والإعجاب .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إننا نجلنا للحكومة الحاضرة هذه المفخرة فلا نمتنعنا هذا من أن نصارحها القول بأن مشروع هذا القانون غير كاف لعلاج الأزمة العقارية وآسف كل الأسف أن أجد في المذكرة التفسيرية التى رفعت لمجلس الوزراء والملحقة بتقرير بلجنتنا المالية ما يفيد أن هذه التسوية حلت مشكلة الديون حلا حاسما وأنها صفت العلاقات بين الدائن والمدنى على وجه يمكن السكوت عليه .

والواقع يا حضرات الأعضاء أنه كما أشار حضرة الزميل المحترم عبدالسلام عبدالغفار بك لم تناول هذه التسوية جميع المدينين ولا يمكن أن تطبق إلا على فريق صغير من المأزومين فى هذه البلاد ولا تحقق على وجه كاف الغاية الأساسية من هذا التشريع كما أنها لا تحقق الفائدة التبعية التى ينتظر أن تترتب عليه وهى عدم تدهور أسعار الأطيان .

ليست الفائدة الأساسية من هذا التشريع منع تدهور أسعار الأطيان بل هى إقناذ طائفة الزراع وراحة الشعب وتوفير وسائل الحياة للجمهرة الأمة وأغلبهم من الزراع الذين يعيشون من موارد أطيانهم ولا شأن لنا بارتفاع ثمن الأطيان وهبوطها بل شأننا المحافظة عليها وبقاؤها فى ملكية المصريين .

هذه هى الفائدة الأساسية ، أما الفائدة التبعية فهى عدم تدهور أسعار الأطيان .

أقول هذا لى أصل إلى تنبيه الحكومة إلى أن هذا التشريع ، كى يكون محققا لما ورد فى المادة الرابعة والعشرين منه . يجب عليها أن تقوم بإعداد تشريع تكبيل له لتسوية الديون التى لم تنفع بهذا المشروع وهى التى قيمتها ٧٠ ٪ فأقل والتي تبلغ ٩٥ ٪ فأكثر من قيمة العقار .

لا أريد الإطالة بل أوجه نظر الحكومة إلى ما أبديته من الملاحظات .

لذلك نكرر رجاءنا للحكومة أن تعنى بهذه الملاحظات وأن تقدم التشريع اللازم في هذه الدورة ليعم الخير أكبر عدد ممكن من المصريين المدنيين .

الرئيس — وما هي النتيجة التي يريها حضرة الشيخ المحترم من شرحه؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي — أريد تأييد المشروع .

الرئيس — إذن لا أعترض لحضرة الشيخ المحترم على القانون من حيث المبدأ .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا معترض على القانون وطالب رفضه .

قد يبدو غريبا أن مصر يا يجهر في هذا الوقت . وفي هذا المجلس بالقول برفض هذا القانون وما يعرضه من تسوية عقارية . وأرجو أن يوضع أمامكم أساس في كلامي . هو أنني لا أستفيد شخصيا من تنفيذ هذا التشريع أو عدم تنفيذه .

قد يكون هذا الذي أقدمه بين يدي كلامي سببا لأن يكون نظري لهذا القانون مجردا لا تشوبه أية مصلحة ولا تهديد .

أول ما يقف في وجه من يطالع التشريعات المالية التي قصدها تسوية حالة المدنيين . هو أن جزءا من مال الدولة الذي يجمع من كافة المصريين يؤخذ ويختص به فريق صغير جدا منهم لغير سبب . إلا أنهم كانوا غير جديرين بإدارة أموالهم .

سمعت حضراتكم في كلام حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك أن هذه التسوية لا يجوز أن ينتفع بها إلا مدين عقارى مالك لأرض زراعية ومبان . وبهذا القيد أخرج القانون نحو ستة وتسعين في المائة من جميع السكان . إذ لا يوجد من المصريين المدنيين من يملكون أرضا زراعية ومبان يزيد عددهم على خمسة أو ستة في المائة . والإحصاء موجود لإثبات صحة ما أقول .

وبعد ذلك أخرج إلى أشياء أخرى . هل الفلاح الذي لا يملك إلا فدانا أو فدائين يستفيد من هذا القانون ؟ وهل يصل لوزارة المالية طلبات من أولئك المدنيين الصغار ؟ وهل يمكن أن يتقدم لوزارة المالية مالك صغير من مديرية كفتا مثلا لا يملك إلا فدانا أو خمسة فدادين ومطلوب منه أن يوكل عنه حاميا ليقوم بتقديم الطلب ؟ وهل ثبت من التسويات السابقة التي بلغت الملايين أن أحدا من هؤلاء استفاد ؟ وهل سيستفيد من مثل هذا التشريع المعروض أحد منهم ؟ كلا . إنما الذي سيستفيد واستفاد من قبل فريق صغير معروف عنه أنه سيء الإدارة في أغلب الأحوال . لأنه وصل بسوء تصرفه إلى أن يجعل ديونه تستغرق من قيمة ملكيته نحو خمسة وتسعين في المائة .

من المصابين بها . هذا هو العلاج الناجع . ولكن قد يقول وزير المالية أو مندوبها . كيف يتيسر لخزينة الدولة أن تنسج للجميع ؟ ولكن أظن أن حضرة مندوب الوزارة الحاضر في الجلسة الآن لا يستطيع أن يبدى في ذلك رأيا حاسما باسم الحكومة . ووزير المالية غائب عن الجلسة . فأرجئ الكلام عن ذلك إلى فرصة أخرى تكون أنسب .

وفي هذه المناسبة أذكر حضراتكم بأن زارعي القطن دفعوا لخزينة فوق الضريبة المقررة على جميع الزراع ضريبة أخرى خاصة بهم . هي ضريبة القطن . وقد تكون من هذه الضريبة مدة مريانها كما عرفت ذلك من الحسابات الختامية واحد وعشرون مليوناً من الجنيهات . ومعنى هذا أن زراع القطن — وهم الذين نكبوا أكثر من غيرهم بالأزمة — دفعوا بصفة خاصة كطائفة معينة واحدا وعشرين مليوناً من الجنيهات بحكم القانون . لا بحكم العدالة والإنصاف . دفعوها حتى في أوقات الأزمات .

لذلك أرى أن من حق دافعي ضريبة القطن خاصة ومن حق الملاك الزراعيين عامة أن ينتفعوا من أموال الدولة بما يصل لمثل ما دفعوه لخزينة الدولة كطائفة خاصة .

لقد خسرت الحكومة من جراء تدخلها في سوق القطن مشترية نحو سبعة ملايين من الجنيهات فأرى أن تنصم هذه الخسارة من الضريبة التي جمعتها الحكومة من زارعي القطن وقدرها واحد وعشرون مليوناً من الجنيهات . فيكون الباقي أربعة عشر مليوناً يجب استخدامها — إذا اقتضت الحال — في إنقاذ المدنيين من زارعي القطن . فتخصص الحكومة مبلغا يصل إلى أربعة عشر مليوناً لإنقاذ المأزومين العقاريين . ولها أن تلجأ في ذلك إلى احتياطي الدولة . أو أن تعقد قرضا . أو تصدر سندات على الخزينة . أو غير ذلك من الوسائل التي يراها المليون الحكوميون . هذا عمل واجب على الحكومة أن تقوم به . وتقضى به المصلحة والعدالة .

وإذا اتينا من إنقاذ هؤلاء بهذه الوسيلة . فلنا نرى طائفة أخرى هم الذين وقع عليهم القدر المحتوم بأن تزعت ملكيتهم فعلا قبل تدخل الحكومة . فلو أن الحكومات السابقة التي تولت الحكم في اليهود البائدة وجه رجالها عبرتهم المالية التي يشيدون بها إلى إنقاذ الأهالي إنقاذاً حقيقياً لما تزعت ملكيات هؤلاء البائسين . فضياع هذه الملكيات نتيجة لعدم قيام رجال هذه الحكومات بواجبهم في الوقت المناسب .

لهذا ليس من الحق ولا من الإنصاف . ولا من الإنسانية أن يصاب فريق كبير من المصريين بحكم من الإعدام الاقتصادي العقاري المؤبد . لأن تلك الحكومات السابقة لم تقم بواجبها نحوهم .

والآن وقد قامت في البلاد حكومة الشعب الرشيدة النشيطة الحاضرة . وهي تقوم بواجبها نحو المأزومين الباقين على قيد الحياة المادية . نوجه نظر الحكومة إلى وضع تشريع لتسوية حال المدنيين الذين تزعت منهم ملكية أطيانهم . والذين لو كانت الحكومات السابقة وضعت لهم تشريعا لإنقاذهم في الوقت المناسب لاستفادوا منه كما سيستفيد الآن إخوان لهم من التشريع المعروض علينا الليلة على أساس الطبقة الخامسة في المناطق كما ينص التشريع .

لأنعرف دائماً يسمح لنفسه بأن يدين آخر بأكثر من خمسة وأربعين في المائة من قيمة ملكية المدين أو ستين في المائة على أكبر تسامح منه معه . ولكن هذا المدين بسوء تديره . وبسوء إدارته ارتفع دينه هذا إلى خمسة وتسعين في المائة من قيمة ملكيته فكأننا اليوم بهذا التشريع المعروض علينا . وبكل تشريع مثله سابق . نضع جائزة لسوء التدير . على حين أن مدينا آخر أحسن الإدارة ولم يستغرق دينه من ملكيته ما استغرقه دين ذاك المدين السابق . أى لم يصل الدين عليه إلى سبعين في المائة لا يستفيد من الأموال العامة . وكذلك المدين الذى لا يملك عقارا أصلا لا يستفيد أيضا .

هناك دلالة بديهية هي أن المدين لم يحسن التدير حتى استدان . فإذا ما واجهته الأزمة ازداد في سوء تديره حتى استغرق دينه نحو خمسة وتسعين في المائة من ملكيته . لماذا يختص مثل هذا المسيء بالاستفادة من الأموال العامة ؟

أرجو ألا يبدى أحد دهشة من ذلك . فإن هذا التمييز كان نتيجة لإرادة مرتجلة . ودراسة غير متينة شاملة .

انظروا حضراتكم إلى المادة الحادية عشرة من القانون . فقد حددت ثلاثة أشهر لتقديم الطلبات للجنة من يوم صدور هذا القانون . والمادة الثلاثون منه أجلت البيع شهرا واحدا . أى لغاية ٣١ يناير سنة ١٩٣٨

كيف أفهم أن هذا التشريع يتر على المجالس التشريعية ويخرج منها بهذا النقص ؟ فإذا أقرتم حضراتكم هذا التشريع فإن المدة المقررة لا تكفى لتقديم الطلبات لوزارة المالية . فشر لا يكفى .

إذ لابد من اجتماع اللجنة المنصوص عليها وعليها أن تبحث في الطلب . وهل هو مقبول شكلا . أو غير مقبول . وبعد أن تقرّر القبول تحيل الأمر على هيئة خبراء لتقرّر هل يدخل هذا الطلب في التسوية أم لا من حيث استغراق الدين بالنسبة المقررة في القانون .

هذا العمل في نظر الشارع استلزم ثلاثة أشهر كاملة لتقديم الطلبات . ثم تبدأ وزارة المالية في الفحص .

فما رأيكم إذا جاءكم في خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٣٨ مدين تزع الدائن ملكيته فيهما ؟

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) - أرجو أن يلتفت حضرة الشيخ المحترم إلى نص المادة الخامسة عشرة من القانون وهذا نصها :

”لجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقرّر أن الطلب قابل للنظر . وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب على النشر إيقاف بيع العقارات ومحاصيلها حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب .

ولجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقرّر أيضا رفض طلب التسوية كلما تبين لها عدم توفر أحد الشروط المقررة بالقانون . ولها أن ترفض الطلب إذا قدم المدين بيانات غير صحيحة أو لم يقدم المستندات التى طلبتها منه“ .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - إني مسرور من أن يتضح هذا . ولكن اللجنة تجتمع بعد استكمال الطلبات . بل أقترح أن اللجنة كان بابها مفتوحا قبل ذلك ولكن لا يفوتنا أن الطلبات التى ستقدم لها ستكون بالعشرات والمئات . أفجتمع اللجنة في اليوم التالى لها ؟

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) - نعم . لا مانع .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - إن المجهود الإنسانى محدود . وقد حددت اللجنة ثلاثة أشهر لبث ما قدم لها من الطلبات .

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) - نص القانون في المادة التى تلوتها الآن ” في أية حالة كانت عليها الإجراءات “ .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - أى شيء كان يمنع أن ينص القانون أن المدة التى تفحص فيها اللجنة الطلبات تقف فيها أيضا إجراءات ترع الملكية ؟

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) - يمنع هذا ما فيه من إضرار بالثقة العامة ، لأن بعض المدينين المتقدمين بطلبات قد تكون حالتهم لا تستدعى الرأية ، فجعلنا وقف الإجراءات بأمر من اللجنة بدلا من جعله بحكم القانون ونصه . وفى ذلك العدالة بمعناها الصحيح ، وليس في ذلك تجن على المدينين .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - ما يراد من كلمة ”الثقة العامة“ ؟ وما هي ؟ إني أود أن أفهم المراد منها .

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) - ألفت النظر إلى أن حكم اللجنة يكون نتيجة لدراسة كل طلب على حدة . وأما وقف الإجراءات بقوة القانون فيسرى على جميع الطلبات المقبولة وغير المقبولة . فاستبدلنا بالوقف نتيجة لحكم القانون . الوقف بحكم اللجنة لما في ذلك من المحافظة على الثقة العامة بالبلد .

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - هذا النوع من التنفيذ يستفيد منه من يصل إلى باب اللجنة . وهو المحظوظ من أصحاب الطلبات . ولكن ما رأيكم في ذلك الفلاح الذى لا يجهد فقط باب اللجنة . ولكنه لا يعرف وزارة المالية كلها ؟

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) - باب وزارة المالية مفتوح للجميع بلا تفریق .

ومع هذا نرى القانون يضع المدين المكفول موضع العناية . وكان يجب أن يسقطه من حسابه . لأنه بعنايته به سيزحم أصحاب المصالح ويقدم آلاف الطلبات للجنة مثلهم وتجتمع لفحصها . وتكون النتيجة أنها تنقص دينه عشرين في المائة ولكن آخر الأمر سيرجع الكفيل عليه بما دفع له .

فأى خير في هذا التمثيل ؟ الدائن وهو يعرف حقوقه وكيف يحصلها من الكفيل ؟ أم للمدين وهو في الواقع لا يستفيد شيئاً ؟ أم للثقة العامة التي نجأ بها ؟

إننا قرأنا هذا القانون وفهمناه . وهذه الملاحظات التي أبدتها قد سمعناها خارج هذا المجلس . ولقد سئلت ، هل المنتظر منكم أن تقرروا هذا القانون ؟ هل ستقنون المدين ، والكفيل من ورأته سيمود عليه بما دفع ؟ ولأى شيء إذن تدفعون هذه المبالغ الطائلة من أموال الدولة ؟

انظروا حضراتكم إلى مبلغ الارتجال في هذا التشريع . رجل يملك عشرة أفدنة ثمنها ألف جنيه . واستغرق دينها خمسة وتسعين في المائة . إن مثل هذا الرجل يدخل في التسوية . وبعد تخفيض دينه سترتفع الفائدة التي كان يدفعها عن دينه . فترجع حاله بارتفاع تلك الفائدة إلى حاله من الدين كما كانت .

كان هذا المدين يخلص له من أملاكه قبل التسوية خمسة في المائة خالصة من كل دين . وبعد التسوية أصبح يملك نحو ثلاثين في المائة ملكاً خالصاً . ولكن ما هو الضمان لنا ، وللثقة العامة التي نتفتى بها ؟ إن هذا المدين لا يذهب في اليوم التالي للتسوية مباشرة - وهو مظنة سوء التصرف - ويستدين ثلاثين جنيهاً بثمانين جنيهاً . فتضيع كل الجهود التي بذلت لإقصاده وتكون تلك الجهود والأموال التي تدفعها من خزانة الدولة إنما دفعت في الواقع لتدخل في جيوب الدائنين . مع أن بعض ديونهم غير قابلة للسداد . والدائن الجديد سيكون أيضاً سبياً في نزاع الملكية التي بذلنا من أجلها ما بذلنا في سبيل حفظها له . وتكون النتيجة لكل هذا أن الجهود كلها تكون ضائعة .

في غير هذه البلاد عندما فكر رجال الحكم في أمثال هذه التسويات وضع نوع من الحجر على المدين الذي يستفيد من التسوية . هذا الحجر لا يجعله يستدين شيئاً من الخمسة والعشرين في المائة التي تخفض له مثلاً . أما في تشريعنا فقد تركنا هذا المدين وشأنه يفعل ما يشاء .

في رومانيا ، عند ما عملت هذه التسويات ، قيل إن كل دين يستجد بعد تاريخ التسوية ، لا يمكن المطالبة به أمام المحاكم . فيصبح من الواجب على كل طالب استبانة أن يقدم شهادة من السجلات لمن يريد الاستدانة منه بأنه ليس واحداً ممن انتفعوا من هذه التسويات . فإذا فعلنا نحن هذا نفيد المدينين حقاً حين ندفع لهم تلك الملايين الثلاثة .

أما وجميع المدينين في مصر هم من الطبقات السيئة التصرف ، الذين وصلوا بسوء تصرفهم إلى ما وصلوا إليه ، فنحن نعترض بعد ذلك المال العام الذي ندفعه لدائنينهم على غير أمل في تحسين حال هؤلاء المدينين . نعترض ذلك المال العام للضبايع هباء بغير فائدة .

مضمة الشيخ المحترم وهب روس بك - مفتوح معروف لمثل . ولكن الفلاح الذي لا يملك أكثر من خمسة فدادين لا يعرف أين يقع باب وزارة المالية .

مضمة الشيخ المحترم لوبس أفتوخ فانوس اقندى - في مصر شيوخ هؤلاء وتوابهم . وعليهم أن يرشدوهم ويعاونوهم في مثل هذه الحالة .

مضمة الشيخ المحترم وهب روس بك - إذن ليفتح حضرة الشيخ المحترم مكتباً له هو ومن يقف هذا الموقف من حضرات الأعضاء .

أعود فأقول إن هذا القانون مرتجل . وأنه يجب أن يبحث بحثاً دقيقاً عميقاً .

وأنا إذا كنت أعقب الآن في الكلام على المبادئ العامة للقانون . فأني مع هذا أتلو المادة التاسعة على حضراتكم مثلاً على ما رأيت من عيوب في تلك المبادئ . وهذا نصها :

” يقع التخفيض على الديون المضمونة بكفيل .

ولا يمنع هذا التخفيض من رجوع الدائن على الكفيل .

وللكفيل أن يرجع على المدين بقدر مادفعه عنه للدائن .

ويجب إعلان الكفيل عند نظر التسوية وتسرى عليه أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون “ .

مضمة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - نحن الآن نتكلم في المبادئ العامة . ولم ننقل بعد إلى مناقشة المواد مادة لمادة .

مضمة الشيخ المحترم وهب روس بك - أتعرفون حضراتكم إلى أي شيء تنتهي إليه هذه الجمل والفقرات . إنها تنتهي إلى أن المدين الذي يراد التخفيف عنه . وحصل دائنه على كفيل . يدخل . وتستغل هيئة اللجنة يبحث أمره . وتقضي في أمره بقبول التخفيض . وهذا بالشرط الآتي : إن الدائن يطالب الكفيل . والكفيل فيما بعد يطالب المدين . فأى شيء صنعناه للمدين في هذه الحالة ؟

مضمة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - أنقذنا الثقة العامة .

مضمة الشيخ المحترم وهب روس بك - ما هي هذه الثقة العامة ؟ أنت تدفع من مال الدولة ثلاثة ملايين من الجنيهاً . وثلاثة أرباع هذا الدين في حكم العدم . ولا يؤخذ عليها فوائد إلا واحد ونصف في المائة . فيجب أن أعطى مقابل هذا المال الجسيم الذي سادفعه فائدة مادية . ما هي هذه الثقة العامة التي تدفع هذه الأموال كلها على ذكراها وطنينها ؟ اللجنة تجتمع وتسهل عن المدين بيدها اليمنى . ثم ترهقه في الوقت نفسه بالدين بيدها اليسرى . أى ثقة عامة تلك التي تستند إلى مثل هذه المزل ؟

ليس ما أبدية اعتراضاً على تفصيل القانون . لأن الاعتراض على أية مادة منه تستدعي أن أقدم اقتراحاً بنص لمادة أخرى . ولكني بما مثلت أبرهن على أن القانون في مجموعه وضع بصورة ارتجالية . وأن دراسته كانت ناقصة . قد يدهش بعض الناس من أني أطلب رفض هذا القانون في الوقت الذي تشتد فيه الأزمة بالمدينين ، ولكن المدينين تشتد بهم الأزمة منذ سبع سنين .

يقولون : أي خير تنتظره من تعطيل تنفيذ هذا القانون ، والحكومة تدرسه من شهر مارس لغاية شهر ديسمبر الحالي ، فإذا ما أرسل إليكم بعد ذلك ذهب ضخمة ؟

إنني أرى تعطيل هذا القانون . ولو ذهب ضخمة تعطيله شخص أو عشرون فإن ذلك خير من إضاعة ثلاثة ملايين من الجنيهات تأخذها البنوك العقارية في الدين خير القابل للوفاء .

هذا القانون يجب أن يعود للحكومة لتدرس كل النواحي التي لاحظناها . وإنني لأسأل حضرات أعضاء لجنة المالية بالمجلس : هل رجعتم وأنتم تدرسون هذا القانون إلى مثيله من التشريع في البلاد الأخرى ؟ ذلك التشريع الذي اقترن دائماً بالجر على المدين في التصرف ؟

القرار - الجبر موجود في المادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون .

مقبرة الشيخ المحترم رهب روس بك - يعتقد حضرة الشيخ المحترم مقرّر اللجنة أن نص المادة ٢٥ وموضوعها أن الديون التي يجري تخفيضها تعتبر محولة إلى البنك العقاري الزراعي المصري بكامل قيمتها قبل التخفيض ولا يجوز له أن يطالب بالفوائد الاتفاقية إلا على الديون المخفضة وبشرط ألا يزيد سعرها على ٦٪ سنوياً أي أن البنك المذكور عند ما يحول إليه الدين يبقى مالكا لكل الدين بما فيه الجزء المتروك للدين ولكن عند التنفيذ لا ينفذ إلا بما دفع فقط . أي أن الدائن المجازف المشتغل بالصيد في الماء العكر يمكنه أن يستد للبنك ديون المدين بواقع ٧٠٪ ويحل محل البنك في الدين الأصلي قبل تخفيضه ويتنفع بالفرق وفي هذه الحالة لا يتردد البنك في قبول هذا الدفع . أبهذا يمنع القانون احتيال من يريدون الانتفاع من التعساء ؟

فالمصلحة من إذن تعمل التسوية ؟ المصلحة المدين ؟ لا .

إن عندي حالات صريحة فالبنك العقاري عند ما طبق القانون الذي وضعه سعادة أحمد عبد الوهاب باشا قسم الدين قسمين : المؤجل بعد ٥٠ سنة . والقابل للوفاء وفائدته ٥٠٪ وأقساطه عادية ومدته ٣٠ و ٣٥ سنة . وغير القابل للوفاء يظل موقوفاً ولا يلزم المدين إلا بفائدة قدرها ١١٪ .

انظروا حضراتكم المادة ٢٨ وتعبيرها خطيراً جداً ولا خيار للحكومة فيها . تنص المادة المذكورة على أنه " لا تدفع مطلوبات البنوك عند التوزيع عن الديون المؤجل استهلاكها لدي البنوك العقارية المصرية " .

الزراعي المصري والسلفة " هـ " بنك الأراضي المصري كلما تقدمتها السلفة حرف " ا " إلا بعد تخفيض آخر إضافي في القيمة التي خصتها في التوزيع بمقداره ٢٥٪ في البنك العقاري المصري و ١٥٪ في بنك الأراضي المصري " فكان المدين بالتسوية التي وضعها سعادة أحمد عبد الوهاب باشا يدفع ١١٪ في السنة على الديون المؤجل استهلاكها ولا يطالب بدفع قسط من رأس المال .

أما هذه التسوية فتعطي للبنك العقاري الزراعي المصري أن يطالب المدين بعد تخفيض هذا الدين بفائدة قدرها ٦٪ مع قسط من أصل الدين . أي أن المدين يدفع كل ما يمكن تحصيله من غلة أرضه لهذا الدين ، فلو أجزم حضراتكم القانون بهذا الوضع ستجدون عند التنفيذ أن الغرض الذي تقرر من أجله صرف هذا المبلغ الضخم لم يتحقق . وستضجون من هذه العيوب التي تشرفت بعرضها على حضراتكم .

لهذا يحسن تأجيل نظر هذا القانون حتى يمكن تدارك هذه العيوب وحتى لا تختص فريقاً دون فريق لا لسبب إلا لأنهم أساءوا التدبير في أموالهم ، فاستغرقوا في الدين .

مقبرة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - حضرات الشيوخ المحترمين : من واجبي أن أعرض على حضراتكم صورة صحيحة يقدمها شخص يشعر بمسئوليته عما تم من التسويات في شأن الديون العقارية سواء في ذلك الحكومة الحالية أو الحكومات السابقة ولحضراتكم أن تحكوا بما يقتضيه ضميركم وما ترونه مطابقاً للمصلحة العامة .

أشار حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك إلى أن الحكومة بهذه التسوية المطروحة على حضراتكم تنوي أن تدفع للبنوك العقارية ثلاثة ملايين من الجنيهات تريد بها أن ترد للبنوك ما أخذته منهم التسوية التي تمت بمعرفة وزير المالية السابق حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا ولست أدري من أية وجهة تبين لحضرته أن الحكومة إنما تختص بالتسوية البنوك العقارية دون سائر الدائنين وقد أعلن معالي وزير المالية أن التسوية شاملة سواء في ذلك البنوك العقارية والأفراد والبنوك التجارية .

أشار حضرة الشيخ المحترم إلى أن التسوية التي تمت في عهد حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا قد قبلتها البنوك العقارية عن طيب خاطر ولم تدفع عنها الحكومة شيئاً كأنها تبرعت للمدينين بمبلغ مليونين ونصف مليون من الجنيهات للبنك العقاري ومليون من الجنيهات لبنك الأراضي وقيل أن تكون قائمتها ١١٪ بعد أن كانت ٦٪ بدون مقابل .

كنت أود أن تكون هذه هي الحقيقة ، أما ونحن الآن أمام شيوخ الأمة وممثلها فمن واجبي أن أجاهر أمامكم بالحق .

إن هذه التسوية لم تقرر إلا على أثر تعهد الحكومة بضمان عدم الدفع بالذهب مما استلزم صدور المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ بشأن العقود ذات الصيغة الدولية وفي مقابل معافاة البنوك العقارية من دفع سندات

من هذا تفتنون الفرق الشاسع بين هذه التسوية والتسويات السابقة . بقيت مسألة أخرى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس . من المعلوم أن كل تشريع مهما كان شاملا لا يلم بأطراف المسائل والقاعدة التشريعية عامة ولهذا لا يمكن أن يكون التشريع قد أحاط بكل تطبيق له وقد أعلنت وزارة المالية العلاج المناسب لكل حالة ولم تتقيد بقاعدة ثابتة لا تتغير بتغير الظروف . وقد خصصت هيئة لدراسة الحلول المناسبة لظروف كل مسألة قد تعرض . وهي هيئة غير حزبية ولا تعرف إلا الواجب فإذا كانت هناك حالة لا ينطبق عليها القانون فإنها لن تحجم عن إيجاد الحل المناسب لها . وهي في ذلك موقفة كل التوفيق . والوزارة على أتم استعداد لأن تبين كل الأحوال التي مرت عليها لأنها بعيدة عن الأغراض الحزبية ولا تعرف غير الصالح العام وإتقاد المدينين .

لى كلمة أردت بها على حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك وقد أسعدنى الحظ بأن كنت زميلا له زمنا ما . رأيت الأستاذ يهاجمنا بأننا تقدمنا للجلسة الموقرة بقانون لم يدرس . وحاشا أن تكون هذه التهمة ثابتة ويسرنى أن أعلن لحضرتي أن من أهم ما يعنى به في وزارة المالية هو دراسة القوانين دراسة مستفيضة والدراسة التي تسبق عرض القوانين ليست دراسة فردية أو سطحية بل هي دراسة هيئات مختلفة فإلى جانب اللجنة التشريعية هناك قسم القضايا يدرس المشاريع مرات عدة فضلا عن دراسة الهيئات الفنية بوزارة المالية نفسها ولكل أن يتقدم برأيه ويدل بحجته بكل حرية وإذا كنا قد عرضنا التشريع في آخر ديسمبر فليس معنى ذلك أننا قصرنا أو أهملنا والواقع أنه كان محل بحث عميق ودرس مستفيض .

مقرة الشج المحترم وهيب دوس بك - هل تدرسونه في سنة وينظره المجلس في يومين ؟

مقرة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - لم تكن نتيجة هذا الدرس أننا نتقدم لحضراتكم اليوم بقانون لم يدرس وها هو القانون بين يدي حضراتكم أرجو أن تحكوا عليه بحالته التي قدمتها لكم به الحكومة . أما أن يتقدم حضرة الشيخ المحترم بملاحظات عامة لا أجعلها حقة فضلا عن أنها غير منصبة على شيء معين بالذات فليسمح لي حضرتي بأن أقول بأنها لا تخص مسألة معينة بالذات . وكنت أود أن أسمع منه نقدا على حكم معين أو رأى خاص ولكني لم أسمع من حضرتي غير هذه الأقوال غير المحدودة وإني أتك لحضراتكم الحكم عليها .

أشار حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إلى أن ٩٥٪ من المصريين لن يتفقوا بهذا القانون حيث اقترض في هذا أن يكون المدين طالب التخفيض من ملاك العقارات الزراعية والمباني معا . وإني لأتساءل من أين جاء حضرتي بهذا القيد والقانون صريح في أن الانتفاع به مقصور على ملاك الأراضي الزراعية دون أي قيد آخر . على أننا لو تكلمنا على الديون العقارية بصفة عامة فلا تقصد غير ملاك الأراضي الزراعية . اسمحو لي أن أتلو على حضراتكم المادة الأولى من القانون ونصها :

بالذهب ونظرا لما تكس لديها من احتياطات طائلة . ولما منحت الحكومة لبنك الأراضي من مزايا خاصة قبلت هذه البنوك أن تتنازل تنازلا اسميا عن هذه الثلاثة الملايين ونصف المليون من ديونها .

قلت لحضراتكم إن تقسيم الديون إلى ديون عسيرة الأداء وديون سهلة الأداء وإن حقق التخفيف لبعض المدينين إلا أنه ليس حلا حاسما للمشكلة إذ لا تزال العلاقة بين المدين والبنك قائمة على أساس اتفاق خاص وفيه خروج على القواعد العامة التي شرعت لمصلحة المدين فكل سداد يجعل يخضع من الدين المؤجل استهلاكه إلى نهاية السلفة وهذه الطريقة اتبعها البنك بحكمة وقصدها بمهارة لينتهي سداد الديون المؤجلة في أقرب فرصة ممكنة دون التقيد بالميعاد الذي قبله البنك فيما سبق .

مقرة الشج المحترم وهيب دوس بك - هذا إذا كان الدفع اختياريا .

مقرة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - نعم وفي حالة نزاع الملكية جزئيا بسبب المنفعة العامة .

أنتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى في بيان حضرة الشيخ المحترم عبدالسلام عبدالغفار بك . قال بأن التسوية المعروضة على حضراتكم مقصود بها أن ترد الحكومة إلى البنوك ما أخذته بالتسوية التي وضعها سعادة أحمد عبدالوهاب باشا بعد أن بيئت لحضراتكم ظروف هذه التسوية . أشار حضرتي إلى أن هذه التسوية جزئية ففريق المدينين بأقل من ٧٠٪ وفريق المدينين بأكثر من ٩٥٪ كل هؤلاء لا يستفيدون من التسوية .

وظاهر القول صحيح ولكن تذكرن حضراتكم من بيان معالي وزير المالية في هذا المجلس الموقر أن هناك لجنة في وزارة المالية تعمل إلى اليوم على تسوية الديون التي تقل عن ٧٠٪ من قيمة العقارات فما دامت هناك قواعد قائمة للديون التي أقل من ٧٠٪ وما دام في الأنظمة المالية القائمة كل الكفاية فلا داعي لضياح وقتكم بإعادة عرض الموضوع عليكم وقد سبق أن واقتم حضراتكم عليه وأقرتموه .

بقيت مسألة الديون التي تزيد على ٩٥٪ وقد سمعتم مما قيل إن الحكومة ستضيق من أموالها ثلاثة ملايين في شراء ديون وأهية وأظن أنه لو صح أن توجه هذه التهمة لأية حكومة قامت بإجراء تسويات عقارية فلا يمكن أن توجه إلى هذه الحكومة الحالية . إن التسويات السابقة كانت تتم مع البنوك دون نظر لتقدير الضمان أو بحث فيما حلت فيه الحكومة من ديون ، أما التسويات المعروضة على حضراتكم اليوم فقد بينت بجلاء ووضوح أن حد الضمان فيها لا يقل عن ٣٠٪ والحكومة لا تحل في هذه الديون إلا بعد إجراء معاينات للعقارات وتقدير قيمة الأقطار وبحث لظروف المدينين . وهي فوق ذلك لا تتقيد برأي البنك أو تقرير الخبير ولا تعمل إلا برأي لجنة يرأسها وزير المالية وهو عضو من هيئة البرلمان فضلا عن أنه المسئول عن مال الدولة . هذه هي الهيئة التي تقدر إذا كان الضمان كافيا أو غير كاف .

فيها مطلوبات الدائنين إلا بعد تخفيضها في جميع الأحوال وللحكومة الحرية في دفع ذلك نقدا أو سندات .

من الظلم أيها السادة أن تقول إن الحكومة تنوى أن تصرف ثلاثة ملايين من الجنيحات دون أية فائدة ترجى وهي لن تقدم على شراء دين إلا بعد أن تتأكد من أن الضمان مكفول ، ومن العدل أن نبين لحضراتكم أن كل ما أفاده المدينون من تسوية سنة ١٩٣٣ هو تخفيض $\frac{1}{4}$ من الفائدة لا أقل ولا أكثر بينما الترامات المدين عن ديونه كلها سواء منها ما كان للبنوك أم ما كان للأفراد لن يتعدى $\frac{1}{4}$ من قيمة العقار .

سأتكلم الآن عن تأثير التسوية العقارية في الخزنة العامة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - نريد قبل ذلك أن نعريف الحكمة في اختلاف نسبة التخفيض في البنك العقاري عنها في بنك الأراضي لأنني أرى في ذلك ميزة لأحدهما على الآخر مع أنني أعلم أن الضمانات التي يأخذها البنك العقاري أكثر ضمانا من تلك التي يأخذها بنك الأراضي المصري .

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - إن التخفيض بمقدار $\frac{1}{10}$ أو $\frac{2}{10}$ لا علاقة له مطلقا بالضمان وإنما يتعلق ذلك بمركز الدين . هل هو دين مؤجل لنهاية السلفة أو مؤجل لأجل أقل ؟ ولقد قلت إن من أهم واجبات لجنة تسوية الديون العقارية هو أن تقدر قيمة العقار بغير أن تتقيد برأي خبير أو غيره ، وهي التي تقرر معاينة العقار وتقدر قيمته على أساس هذه المعاينة . ثم بعد ذلك تشطر اللجنة الديون التي يقع عليها التخفيض إلى خمسة أقسام ، وبحسب موقع الدين العقاري المؤجل من هذه الأقسام تتحدد نسبة التخفيض ، ولا يمكنني أن أعطي حضراتكم نسبة ثابتة لأن هذه النسبة تختلف باختلاف الأحوال ، ولأن ذلك كما قلت لحضراتكم تابع لموقع العقار ومركز الدين من هذه الأقسام . أما إذا وقع التخفيض بالنسبة المقررة حسب أحكام هذا المشروع ، فلا تدفع مطلوبات البنوك بعد ذلك كاملة ، وإنما تخفض بالنسبة للبنكين العقاري المصري والعقاري الزراعي المصري بمقدار $\frac{2}{10}$ لأن هذه الديون مؤجل سدادها إلى نهاية السلف ، وهي ٣٣ سنة ، أما بالنسبة لبنك الأراضي فالدين غير مؤجل إلى نهاية السلفة بل إلى ١٥ سنة فقط ، وهذا هو السبب في اختلاف النسبتين .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - لا زلت أرى أن هناك ميزة للبنك العقاري عن بنك الأراضي المصري أريد أن أعرف السبب فيها .

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - ليس هناك ميزة مطلقا ولم يقرر هذا بناء على طلب البنوك وإنما تم بعد بحث وزارة المالية لأن هذه الديون معتبرة ضمن الديون السهلة الادعاء وإن كانت مؤجلة . وتخفيض هذه الديون يؤثر في الواقع على مركز البنوك

للمدينين من غير التجار ممن يمتلكون أراضي زراعية أو أراضي زراعية ومباني معا مرفهونة أو عليها اختصاصات أو تسجيلات أن يطلبوا تخفيض ديونهم العقارية والعادية ولو لم يكن قد حل ميعاد استحقاقها بالطريقة والشروط المبينة بهذا القانون إذا كان أحد القيود أو التسجيلات على الأقل مقفرا على عقاراتهم الزراعية أو على أحدها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بشرط أن يكونوا ما لकिन للعقار المقفّر عليه أحد القيود أو التسجيلات في نفس التاريخ . فإذا ذكرت المباني إلى جانب الأراضي الزراعية فالغرض من ذلك أن يسرى القانون على الذين رهنوا أراضيهم الزراعية أو رهنوا مع أراضيهم الزراعية بعض العقارات المبينة وفي ذلك تيسير للمدينين وتمش مع المقصود من الديون الزراعية وهو ما جرى عليه العمل بالبنوك العقارية .

أشار حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إلى أن هذا التدخل إنما يتفجع به فريق المسرفين والذين لم يحتاطوا لأنفسهم ونسى أن القانون بحالته الراهنة يبيح للدائن أن يفرض على المدين فوائد لغاية $\frac{9}{10}$ ، وقد تكون فوائد مركبة . وأن شروط التسليف مرفهة وأن السياسة المالية كلها قامت على أساس تخفيض سعر الفائدة . ولا ضرر من أن يطلب الناس الاقتراض من البنوك لأن وظيفتها التسليف . ولو أجم الناس من طلب الاقتراض لأقفلت البنوك أبوابها وانعدم التعامل . وهو عكس ما يقصده حضرة الشيخ المحترم فإذا ما تعاملنا مع البنوك وجاءت ظروف خارجة عن إرادتنا فعقدت السداد وقد اعترف الجميع أن هذه الظروف قهرية وأن محور الإذمة هو هبوط أسعار المحاصيل الزراعية كما في ذلك متجعين على أنفسنا وعلى البلاد على أن آخر علاج تقدم به حضرة الشيخ المحترم هو الحجر على المدين والحمد لله الذي جعل وزارة المالية لا تأخذ بهذا الرأي .

إن كل ما قرره وزارة المالية هو أنه إذا تبين لها بعد التخفيض أن المدين سيء النية وأنه لم يكن جديرا بالمساعدة حرمة من كل المزايا وأصبح مطالبا بكل الدين فلا يستفيد شيئا ويطالب بالشروط الأصلية التي فرضها الدائن عليه وارتضاها هو بقبوله وفي ذلك الكفاية ولا حاجة للحجر على حرية الناس ونعوذ بالله من ذلك .

بقيت مسألة الأموال التي تدفعها الحكومة للأفراد تنفيذ هذه التسوية .

هذه التسوية شاملة لجميع الدائنين وليست قاصرة على البنوك العقارية . وفيما يتعلق بالديون المؤجل استهلاكها فالقانون صريح في أن تخفيضها لا يتم إلا بناء على طلب المدين وحده . فإذا ما رأى مصلحة في التخفيض طلبه وإذا لم تكن له مصلحة وأراد أن يستمر مع البنوك الدائنة فلا يستفيد بهذا التنازل الدائن الذي يلى البنوك في المرتبة . فأى تسهيل أكثر من ذلك ؟ أرجو أن تذكروا حضراتكم أن هذه الديون في الواقع هي من ديون الدرجة الأولى وقد توصلت الحكومة لإقناع البنوك بقبول تخفيضها بمقدار $\frac{2}{10}$ للبنك العقاري و $\frac{1}{10}$ لبنك الأراضي كتخفيض إضافي . فإين هذا مما فعلته الحكومة في سنة ١٩٣٣ حيث اشترت ديون عقارية في الدرجة الثانية بكامل قيمتها دون أي تخفيض مع إعطاء البنوك الأولوية بالنسبة لرصيد ديونها مع دفع ذلك نقداً ؟ أين ذلك من التسوية الحالية التي لن تدفع

كدائن في التسوية خلافا للقاعدة : "Qui doit à terme, doit rien." مما يتفق والقواعد المقررة بمشروع هذا القانون حيث نص في المادة الأولى أن الديون الغير حالة تجري تسويتها ولو لم يكن قد دخل ميعاد استحقاقها. وإذا ما دفع الكفيل فإنه سيدخل التسوية حتما إذ أصبح دائنا بدين مستحق السداد .

مقرة الشيخ المحرم لوبس اقنوخ فانوس اقنري - يعني أن الكفيل دائن تديرى .

مقرة صاحب المقرة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) - أي نعم . وإذا رجعت حضراتكم إلى نص المادة الأولى من مشروع هذا القانون لوجدتم أن نصها يرمى إلى أن الديون التي تدخل في التسوية هي الديون العقارية والعادية ولو لم يحل ميعاد استحقاقها . وقد أريد بهذا النص تحقيق القاعدة المقررة التي تقول بأن الضامن غارم ، وهذا ما جرى عليه العرف ويتفق مع الغرض الذي قصده الضامن وهو أنه غارم متبرع بضمانته .

مقرة الشيخ المحرم عبد السلام عبد الغفار بك - كيف يمكن أن يرجع الكفيل على المدين بعد حصول التخفيض والتسوية ؟

المقرر - الكفيل بحكم أنه سيصبح دائنا سيدخل حتما في التسوية .

مقرة الشيخ المحرم عبد السلام الباسل بك - ألاحظ أن الحكومة الآن غير ممثلة في المجلس فكيف نستطيع في هذه الحالة أن ننقل إلى قراءة مشروع القانون مادة فائدة ، وقد أوشكت المناقشة في المشروع إجمالا أن تنتهى ؟

مقرة الشيخ المحرم الأستاذ حسن عبد القادر - لقد لاحظت يا حضرات الشيوخ المحترمين أننا لانسير في الواقع على نظام واحد عند المناقشة في كل مشروع قانون أو اقتراح ، ولست أدري متى تنتهى إلى نظام واحد نسير عليه ونزاعيه فيما يتعلق بمبحث المشروعات التي تعرض علينا . والذي أفهمه أنه عندما يعرض علينا مشروع قانون نبدأ بالمناقشة فيه إجمالا من حيث المبدأ ، ذلك بأن يتقدم حضرات الأعضاء غير المواقفين وبيّنوا الأسباب التي يرتكون عليها في رفض المشروع وبعد ذلك يرد عليهم حضرات الأعضاء المواقفين فإذا ما قبل المشروع إجمالا انتقلنا إلى المناقشة فيه مادة فائدة . وعند كل مادة تمكن المناقشة فيها وفي الاعتراضات التي توجه إليها ، هذا هو المنطق وهذا هو ما تقضى به اللائحة الداخلية وهذا هو ما جرى عليه العمل في مجلسي الثواب والشيوخ .

لقد استمعنا طويلا إلى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ومع ذلك لم يبين لنا على وجه الضبط ما الذي يرمى إليه . هل هو يؤيد مشروع القانون أولا يؤيده ؟ لقد قال فيما قال إنه سيضيع على الحكومة بسبب هذه التسوية مبلغ ٣ ١/٢ مليون جنيه كما اضاعت بعض الحكومات

لأن هذه الديون تقابلها سندات . وقد تكون مكفولة تماما في بعض الأحوال خصوصا أن تخفيض الديون لا يقابله تخفيض في السندات ، والنتيجة التي وصلت إليها وزارة المالية تعتبر في الواقع لمصلحة المدينين وحدهم والانتفاع بمزايا هذه التسوية حق اختياري للمدينين وليس لأحد أن يلزمهم بهذا الانتفاع سواء أكان فردا أم هيئة أم حكومة فإذا رأى المدينون أن مصالحهم في الاستبدال كان بها وإذا رأوا أن مصالحهم لا تتحقق بالاستبدال كان لهم ما أرادوا .

أريد أن أتكم الآن عن تأثير هذه التسوية في الخزانة العامة . إن ما قيل من أن هذه التسوية ستؤدي إلى ضياع ثلاثة ملايين من الجنيهات من أموال الدولة لا محل لإثارته الآن وإنما محله عند ما يعرض على حضراتكم مشروع القانون بضمان الحكومة للقرض المنتظر . ومع ذلك فإنى سأتكلم عنها بإيجاز . من المعلوم أن هذه الأموال لن توظف في سلف إلا بعد البحث في قيمة الضمان بمعرفة أول مسئول عن الخزانة العامة وهو وزير المالية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه السلف لن تهتز إلا إذا ثبت حسن نية المدين وثبت كذلك أن الأزمة وحدها هي التي أقعدته عن السداد إذ لم يكن الغرض من التسوية التسليف فحسب وإنما الغرض إقراض المدينين الذين عجزوا عن السداد بسبب الأزمة .

والواقع يا حضرات الشيوخ المحترمين أنه يسرنى - كرجل مالى - أن أنبه إلى أن ضمان الحكومة لهذا القرض لن يترتب عليه أى ضرر للخزانة العامة سواء في الحال أو في المستقبل . بل على العكس من ذلك فإن الحكومة ستجنى الفرق بين سعر إصدار السندات الخاصة بهذه التسوية والفوائد التي ستحصلها من المدينين . وما دام الضمان مكفولا في وجود هذا الفرق بين سعر إصدار السندات وبين نسبة الفائدة فلا خوف مطلقا على الخزانة العامة من أن تتحمل أية خسارة كما حصل في التسويات السابقة .

أتكلم الآن عما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك فيما يتعلق بمسألة الكفالة .

المفروض أن الدين المكفول بكفيل يقع عليه التخفيض أيا كان مركز الدائن سواء كان هناك كفيل أو لم يكن . ولما لوحظ أن كثيرا من البنوك التجارية سار على قاعدة التسليف بعد الحصول من المدين على كفيل ولما لوحظ كذلك أنه إذا لم تراعى هذه القاعدة في التسليف فقد يترتب على ذلك ضرر بمعاهد التسليف مهما كان مركزها قويا . لذلك فإننى أعتبر أن نص المادة التاسعة ضرورى وعادل لأن المفروض أن الكفيل يتبرع بماله لإقراض شخص آخر ولا محل لما اعترض به حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك من أن هناك تناقضا في المادة التاسعة من مشروع هذا القانون لأنها تأخذ كما قال حضرته باليمين ما تعطيه بالشمال والمسألة بسيطة إذ أن الكفيل سيصبح يوما ما دائنا للمدين لأنه إذا رجع عليه الدائن سيرجع عليه بكل الدين .

ولما كان الكفيل لم يدفع شيئا بعد وكان من المقرر أن تكون له ضمانات الدائن بعد الدفع فقد تقرر إذا لم يكن قد دفع بالفعل للدائن اعتبار دينه حالا وإدخاله

السابقة مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات فهل يرى حضرته من وراء ذلك إلى رفض مشروع هذا القانون ؟ عند ما سأله في ذلك قال لا وإنما أريد تعديل بعض مواد مشروع القانون .

كيف يقال ذلك مع أننا لم نتقل بعد إلى مناقشة المشروع مادة فمادة ؟ وما شأننا بالمواد ونحن نتناقش في المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ؟ وما هذا النظام المعكوس ؟ لقد أشار حضرته إلى أن بعض الحكومات السابقة أضاعت على الخزنة العامة أربعة ملايين من الجنيهات ويقول إنها أخطأت ويتساءل عن مصير الثلاثة الملايين من الجنيهات المقدرة لإتمام هذه التسوية فهل يرى حضرته من وراء ذلك كله إلى رفض مشروع هذا القانون أو إلى الموافقة عليه ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - لقد بينت اعتراضاتي على مشروع القانون وهي اعتراضات جوهرية وكان جديراً بالحكومة أن تتونى استكمال المشروع من كل الوجوه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - عظيم . إذن أفهم من هذا أن حضرة الشيخ المحترم يرفض مشروع هذا القانون من حيث المبدأ على خلاف ما قاله قبل الآن من أنه يرى باعتراضاته إلى تعديل بعض موادها إلى جانب ذلك ، تكلم طويلاً حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب بك دوس معترضاً بأن هذه التسوية ستضيق على الحكومة ثلاثة ملايين من الجنيهات وتدبذلك مع أننا يا حضرات الشيوخ المحترمين لم نسمع لحضرته بنوع خاص صوتاً في عهد الحكومات السابقة مع أنه كان عضواً في مجلس النواب وقتئذ وكان له صوت مسموع ولم يعرض للتسويات السابقة ولم يندد بها كما يفعل الآن .

أتدرون يا حضرات الشيوخ لماذا لم يتكلم حضرته وقتئذ ؟

السبب بسيط وحضراتكم جميعاً تعرفونه ذلك لأن الحكومات السابقة أفادت من يتمنون إليها إذ كانت تصرفاتها حزبية وأفادت أيضاً البنوك الأجنبية حتى لقد وصل الأمر إلى أن امتدت الأيدي إلى مال البلد في الأوقاف الأهلية فبيعت لهذا الغرض العقارات الموقوفة وبدر مالها ذات اليمين وذات الشمال - ولست أريد الآن أن أذكر أسماء بذاتها - ومع ذلك لم يعترض الأستاذ وهيب بك ولم نسمع له صوتاً كما نسمع الآن - قلت إن من يتمنون إلى الحكومات السابقة انتفعوا من التسويات العقارية التي حصلت في تلك العهود . والآن لا تتجوز الحكومة الوفدية من النقد الشديد مع أنها ترمي من وراء هذه التسوية إلى إقراض المدينين أي كانوا بصفة عامة لا إلى منفعة المتمنين إليها من الوفديين .

فالقول إذن بأن مشروع هذا القانون سيضيق على الخزنة ثلاثة ملايين من الجنيهات قول يجب رفضه وكلام غير مقبول .

تعرض بعد ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب بك دوس - كما تعرض حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - إلى المادة ٢٨ من مشروع هذا القانون ونصها كما يأتي :

”لا تدفع مطلوبات البنوك عند التوزيع عن الديون المؤجل استهلاكها لدى البنكين العقاري المصري والعقاري الزراعي المصري والسلفة ”هـ“ بنك الأراضي المصري كلما تقدمتها السلفة حرف ”م“ إلا بعد تخفيض آخر إضافي في القيمة التي خصتها في التوزيع بمقدار ٢٥٪ في البنك العقاري المصري و ١٥٪ في بنك الأراضي المصري“

لقد اعترض حضرات الشيوخ المحترمين على ما يستفاد من هذه المادة بقولها كيف أن الحكومة ستولي تسديد الديون العسيرة الأداء المطلوبة للبنك العقاري المصري والبنك الزراعي المصري والمؤجل استهلاكها إلى نهاية السلفة بفائدة لا تزيد على ١٪/٢ بينما تدفع بموجب نص هذه المادة ديون هذه البنوك بتخفيض ١٥٪ في حالة و ٢٥٪ في حالة أخرى ، مع أن المادة ٢٨ لا تحمل التأويل الذي ذهبوا إليه إذ يستفاد من المادة المذكورة أن مديني هذه البنوك سيدخلون في التسوية الأولى الخاصة بالتخفيض بصفة عامة .

ومتى دخلوا في التسوية الأولى سيتفعلون بتخفيض آخر علاوة على التخفيض المنصوص عليه في التسويات السابقة .

والذي يهمنا من هذا كله أن نعرف أن هذه التسوية ليست إجبارية وللمدين الذي يرى أنه لا يستفيد منها ألا يتقدم بطلب التسوية .

يستند كذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك في رفضه هذا المشروع إلى أن المدينين الذين فرطوا في أموالهم لسوء تصرفهم لا يستحقون العطف وعلى ذلك فلا محل لمشروع هذا القانون ولعل حضرته يرفض هذا القانون لأنه كما قال غير مدين ولا ينتفع بهذه التسوية ولا مصلحة له فيها مع أن هناك إجماعاً على أن الأزمة مالية وأنها أكلت الحث والنسل وكان من ضحاياها كثيرون أصيبوا بالاضطراب المالي لا في بلادنا فحسب بل في جميع أنحاء العالم إذ كسدت سوق المحصولات وعجز الناس عن التعامل ولا شك أن هؤلاء الضحايا يجب أن يكونوا محل العطف والرعاية لا أن يقال كيف نأخذ بالمدين من أموال الدولة ونعطى بالشمال للمدينين الذين فرطوا في أموالهم وأسرفوا في الاستدانة .

مع أننا لا نعطي هؤلاء المدينين صدقة ولا إحساناً بل نعطيهم في سبيل إقراض الثروة العامة وبفائدة محقة تتقاضاها الحكومة .

إننا إذا ما أخذنا بما أشار إليه زميلنا الأستاذ وهيب دوس بك فحاصل مثلاً حرق في بلد ما وكان لهذا الحريق ضحايا فإننا لا نبادر إلى إقراضهم أو مساعدتهم بل علينا تطبيقاً لنظريته أن نتركهم ضحية للنيران . فهل توافقون يا حضرات الأعضاء المحترمين على هذه النتيجة التي يريدنا حضرة الزميل المحترم أن نصل إليها ؟ لست أدري معنى لكلام حضرته غير أنه يريد المعارضة لمجرد المعارضة .

وأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أهمية إقرار هذا المشروع لأن هناك بيوتاً قد تحترق لها ٤ و ٥ يناير سنة ١٩٣٨ في محكمتي مصر والإسكندرية المختلطة ، ولا يمكن دفع خطر هذه البيوت إلا بإسراعنا إلى إقرار المشروع .

الرئيس - لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر مرة واحدة في الموضوع ، والآن هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشة مواده مادة فمادة ، ولنتل المادة الأولى .
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

المادة الأولى - للدينين من غير التجار ممن يمتلكون أراضي زراعية أو أراضي زراعية ومباني مما مرهونة أو عليها اختصاصات أو تسجيلات أن يطلبوا تخفيض ديونهم العقارية والعادية ولو لم يكن قد حل ميعاد استحقاقها بالطريقة والشروط المبينة بهذا القانون إذا كان أحد القيود أو التسجيلات على الأقل مقررا على عقاراتهم الزراعية أو على أحدها قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بشرط أن يكونوا مالكيين للعقار المقتر عليه أحد القيود أو التسجيلات في نفس التاريخ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية - لا يجوز تخفيض الديون إذا زادت الديون العقارية والعادية على ٩٥ ٪ من قيمة العقارات حسب المعاملات الحالية أو كان مجموع الديون ٧٠ ٪ فأقل من هذه القيمة .

لا تحتسب في مجموع هذه الديون ولا في تقدير قيمة هذه العقارات الديون المضمونة برهن حيازي أو برهن تأميني على عقار مبني فقط أو برهن تأميني على أرض زراعية بشرط أن يكون الرهن في هذه الحالة الأخيرة في المرتبة الأولى ولاحقا على سنة ١٩٣٢

وفي الواقع أن مشروع هذا القانون يحقق بعض المزايا والفوائد الكبرى ولو أنه لا يقق كل الأغراض المرجوة . لذلك أرجو الموافقة على المشروع حتى تنتهي منه هذه الليلة ومن كان له من حضراتكم اقتراح فليقدم به إلى المجلس ليرى فيه ما يراه .

(تصفيق) .

الرئيس - لقد تقدم اقتراحان بإقفال باب المناقشة (١)

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - لقد أعطيت لي الكلمة وأرجو أن يسمح لي المجلس بالتكلم خصوصا وقد تناول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر وصاحب العزة الأستاذ المحترم الدكتور محمود زكي سالم بك مندوب وزارة المالية في كلامهما الرد على ما أبديته من ملاحظات .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك - تنص المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية على أنه "لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك" . وبناء على ذلك لا يجوز إعطاء الكلمة لحضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - لا يجوز الكلام أكثر من مرتين ولم أتكلم إلا مرة واحدة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد ربه باشا - لقد تقدم اقتراحان بإقفال باب المناقشة فيجب أن يؤخذ الرأي أولا على هذين الاقتراحين .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - لقد أعطيت لي الكلمة من الرئيس ويجب أن أتكم خصوصا وهذا مشروع قانون للصحة العامة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك - يجب أن يؤخذ رأي المجلس في إعطاء الكلمة مرة ثانية لحضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك طبقا للمادة ٣٣ من اللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر مرتين . فلم لا يسمح لي بذلك ؟

(١) (١) حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

مترج إقبال باب المناقشة في قانون التسوية العقارية ما :

عبد الخالق سلم . أحمد كامل . إبراهيم الطاهري . الدكتور عبد الحميد فهمي . علي صدق . محمد كمال علي . عبد الستار الباسل . الشافعي أبو رافق . علي عيسى توار . محمد الغازي . محمد عبد الطيف . حسين مصطفى حمزة .

(ب) اكتفاء بالمناقشات التي دارت حول القانون المقترح الآن وبعد سماع ما أدلى به حضرة مندوب وزارة المالية من البيانات الهامة فترج إقبال باب المناقشة ما :

محمد أحمد الشريف . عبد الرحم هتيا . حسن الوكيل . عبد الستار حسن عمران . الكسان أسخرون . إبراهيم محمد فراج . الدكتور زكي بيخايل .

أحمد مصطفى حمزة . زكي دويما . بطرس خليل . عبد الفتاح الرزي .

ومع ذلك فاللجنة المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة من هذا القانون إذا تبين لها مصلحة أن تقر اعتبار هذه الديون والضمانات محتسبة ضمن ديون وتقديرات أملاك المدين وفي هذه الحالة تعتبر الديون المذكورة محولة مقابل الوفاء إلى البنك العقاري الزراعى المصرى الذى يحل محل أصحاب هذه الديون في حقوقهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتلى المادة الثالثة .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :
المادة الثالثة - إذا تقرر تخفيض الديون فيجوز تخفيضها كلها إلى الحد المعادل لسبعين في المائة من قيمة العقار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتلى المادة الرابعة .
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

المادة الرابعة - الديون العقارية التى لا تزيد على ٤٥ ٪ من قيمة العقار حسب المعاملات الحالية لا يجوز تخفيضها .

مجموع تخفيض الديون التى يقع عليها التخفيض لا يجوز أن يزيد على ٥٠ ٪
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ، ولتلى المادة الخامسة .
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

المادة الخامسة - تخفيض الديون التى تزيد على ٤٥ ٪ ويقع عليها التخفيض يكون بتقسيمها إلى خمسة أقسام متساوية :

(١) يكون نصيب القسم الأول بنسبة ٩٥ ٪
(٢) يعطى للقسم الثالث نصيب وسط معادل للنسبة المئوية الناتجة من قسمة ٧٠ ٪ من قيمة العقار مستبعدا منها الدين غير القابل للتخفيض على الديون التى يقع عليها التخفيض .

(٣) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الثانى بما يعادل حدا وسطا بين القسمين الأول والثالث .

(٤) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الرابع والخامس بأن يخفضا عن المتوسط بنفس النسبة الزائدة فى الأول والثانى عن المتوسط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتلى المادة السادسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

المادة السادسة - يعتبر فى حكم الديون التى لا تزيد على ٤٥ ٪ الأجزاء المسهلة الأثناء من ديون البنك العقاري المصرى محددة على أساس الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وديون البنك العقاري الزراعى المصرى المحملة تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ وسلفة بنك الأراضى المصرى حرف "أ" والسلفة "ك" للحكومة لدى بنك الأراضى المصرى المحمدتان تنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومة وبين البنك المذكور بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦ المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الأجزاء إلى قيمة العقارات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتلى المادة السابعة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

المادة السابعة - يكون محلا للتخفيض بالشروط المبينة بالمادتين الثانية والخامسة وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الديون إلى قيمة العقارات الديون المؤجل استهلاكها المحددة وفقا لأحكام الاتفاق المبرم بين الحكومة والبنك العقاري المصرى وبينها وبين بنك الأراضى المصرى وبينها وبين البنك العقاري الزراعى المصرى وكذلك السلفة حرف "بج" للحكومة المنشأة تنفيذا للاتفاق المعقود بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ المصطفى عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتلى المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

المادة الثامنة - للدين أن يتنازل عن الانتفاع بتخفيض الديون المشار إليها بالمادة السابقة .

ولا يستفيد من هذا التنازل الدائنون الذين يملكون أصحاب الديون المذكورة .

مندوب من وزارة المالية .

مندوب من البنك العقاري الزراعى المصرى ومندوب من البنك الأهلى المصرى ومندوب من البنك العقاري المصرى ومندوب من بنك الأراضي المصرى ومندوب من بنك مصر .

يعين أعضاء اللجنة بقرار من وزير المالية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا إذا حضره ستة من أعضائها منهم الرئيس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة، ولتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

المادة الثالثة عشرة — تعلن اللجنة الدائنين في الخمسة عشر يوما التالية لتقديم الطلب والمستندات المشار إليها بالمادة الحادية عشرة للاطلاع على الطلب والمستندات المقدمة من المدين وطيبهم أن يقدموا اللجنة في خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانهم بيان تفصيليا بديونهم مصحوبا بالمستندات .

يحصل الإعلان بالنسبة للدائنين العاديين في محال إقامتهم وبالنسبة للدائنين الممتازين والمرتهنين وأصحاب الاختصاص في محال إقامتهم إن كانت معلومة وإلا ففى محالهم المختارة وذلك بخطابات مسجلة بعلم الوصول .

ويحصل الإعلان بالنسبة للدائنين غير المعلوم لهم محل إقامة ولم يكن لهم محل مختار بالنشر في الجريدة الرسمية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة، ولتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

المادة الرابعة عشرة — تودع الأوراق بمكتب اللجنة بوزارة المالية لتكون تحت تصرف ذوى الشأن في مدة الثلاثين يوما التي تلى المدة المقررة بالمادة السابقة ليطلعوا عليها وعلى ذوى الشأن أن يبدوا كتابة في خلال المدة نفسها ملاحظاتهم بشأن هذه الأوراق .

وللجنة أن تطلب إلى ذوى الشأن كل المعلومات أو المستندات التي ترى ضرورة لها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة، ولتتل المادة التاسعة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

المادة التاسعة — يقع التخفيض على الديون المضمونة بكفيل .

ولا يمنع هذا التخفيض من رجوع الدائن على الكفيل .

والكفيل أن يرجع على المدين بقدر ما دفعه عنه للدائن .

ويجب إعلان الكفيل عند نظر التسوية وتسرى عليه أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة، ولتتل المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

المادة العاشرة — تمنع أحكام هذا القانون البائع من استعمال حقه في الفسخ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة، ولتتل المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

المادة الحادية عشرة — يجب أن يهّدم طلب التخفيض إلى اللجنة الميينة بالمادة التالية موقعا عليه من المدين أو من محام بالنيابة عنه وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وإلا سقط حق الطالب ما لم يقدم للجنة أعذارا مقبولة حالت دون تقديم الطلب في الميعاد ويجب أن يصحب الطلب بكشف شامل جميع ممتلكاته وقيمة كل منها مع إيضاح ديونه من أصل وفوائد مستحقة محتسبة لغاية تاريخ نشر هذا القانون مع بيان أسماء وعناوين الدائنين وكافة المستندات وعلى الخصوص الشهادات العقارية . وللجنة أن تقتضى حضور محام عن المدين كلما رأت ضرورة لذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة، ولتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

المادة الثانية عشرة — تشكل بوزارة المالية لجنة تسمى "لجنة تسوية الديون العقارية" وتكون من وزير المالية أو من ينييه عنه رئيسا ومن : مستشار ملكى أو مستشار ملكى مساعد .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة ، ولتلى المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

المادة الخامسة عشرة - للجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقرر أن الطلب قابل للنظر .

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب على النشر إيقاف بيع العقارات ومحايلها حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب .

وللجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقرر أيضا رفض طلب التسوية كلما تبين لها عدم توفر أحد الشروط المقررة بالقانون . ولها أن ترفض الطلب إذا قدم المدين بيانات غير صحيحة أو لم يقدم المستندات التي طلبتها منه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة ، ولتلى المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

المادة السادسة عشرة - تحصر اللجنة نهائيا ما على المدين من ديون . إذا نازع أحد الدائنين أو المدين في وجود الدين أو صحته ورأت اللجنة إحالة النزاع إلى المحكمة يوقف النظر في الطلب وتحيل اللجنة القضية إلى المحكمة الابتدائية المختصة للسير فيها وفقا لأحكام المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة والفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة ، ولتلى المادة السابعة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

المادة السابعة عشرة - يجب على قلم كتاب المحكمة المختصة أن يعرض ملف الدعوى على رئيس الدائرة بالمحكمة المختصة في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسلم الأوراق المحالة إليه من اللجنة .

ويحدد الرئيس بمجرد عرض الملف عليه جلسة للفصل في كل المنازعات ويعين قلم الكتاب الخصوم بهذه الجلسة بخطاب مسجل يعلم الوصول قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة)

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة ، ولتلى المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

المادة الثامنة عشرة - لا يجوز للخصوم أن يتقدموا أمام المحكمة بمنازعات جديدة غير التي عرضت على اللجنة ولهم أن يؤيدوها بأدلة جديدة . وتحكم المحكمة في الدعوى بصفة مستعجلة ويكون حكمها غير قابل للطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية وغير العادية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - لي ملاحظة على هذه المادة : إن في العمل بهذا القانون شيئا قد لا ينطبق على الحقائق وقد يصيب بعض الناس بضرر^(١) ، ذلك أن الشارع أعطى للجنة إدارية حق البت في هذه المسائل بتا قاطعا على التأيد . لا يجوز لأحد أن يناقش رأيها أو يشكو قرارها أمام هيئة قضائية عليا . وإنما لنعلم مع الأسف الشديد أن اللجان الإدارية في مصر تكون محل ثقة اليوم وقد تفقدها في الغد . فما هو السبيل إذن لضمان العدالة في قراراتها إذا ما تقدم لها مدين طالبا تسوية دينه فرفضت اللجنة طلبه بحجة أن دينه يقل عن ٧٠٪ من قيمة العقار أو يزيد على ٩٥٪ من تلك القيمة ويكون الدافع للجنة على اتخاذها مثل هذا القرار أغراضا خفية . فهلا توجد ضمانات أخرى أو مرجع أعلى من هذه اللجنة يرجع إليها مثل هذا الرجل^(٢) ؟ ألا يجدر بالحكومة أن تعين جهة عليا مثل محكمة النقض أو محكمة الاستئناف لتتصرف فيا إذا كانت قرارات هذه اللجنة تعسفية أو مطابقة للحق ؟

لذلك فإني آسف لعدم وجود حضرة صاحب المعالي وزير المالية في هذه الجلسة . إذ أننا إزاء حالة لا ندرى كيف تنتهي لأنه وإن كانت الطلبات تقام في ظرف ثلاثة أشهر من يوم تنفيذ القانون إلا أن النظر فيها قد يستغرق ستة أشهر أو ثمانية وربما سنة أو سنتين أو ثلاثا . ولا أدري من هو وزير المالية الذي سينصفني في المستقبل . لذلك أقترح التأجيل حتى يحضر وزير المالية ليجد لنا خلا ل هذه المسألة .

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك (مندوب وزارة المالية) - إن نتيجة أعمال اللجنة هي كما تعلمون حضراتكم تسليف بوساطة وزارة المالية لمبلغ بقدر الديون التي خفضت . وما دام التسليف سيكون بوساطة وزارة المالية فليس من المعقول أن يعهد إلى هيئة قضائية أخرى مهما سمحت مراجعة أعمال اللجنة لأن في تقرير ذلك تجاهلا لنظرية فصل السلطات .

يشكو حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك من أن اللجنة قد لا تنصف مدينا ما . على أن المفروض في أعمال الحكومة أنها تتم دون حزبية وطبقا للقواعد المقررة . وكما تنقيد السلطة القضائية بالقوانين تنقيد السلطات الإدارية . وإذا تبين أن اللجنة قد أعطيت اختصاصا قضائيا لظهر لكم أنه من الخطأ أن تعرض أعمالها على سلطة قضائية أخرى لأن أعمالها خارجة عن ولاية الحاكم .

(١) صححت هذه العبارة في المضبطة التالية بالعبارة الآتية : " أن في العمل بهذا القانون بعض مضار تصيب الدائنين والمدين " .

(٢) " يرجع إلى هذا المدين " .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين ، ولتتل المادة الحادية والعشرون .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

المادة الحادية والعشرون - تفصل اللجنة نهائيا في الطلب المقدم لها من المدين بتخفيض ديونه وتحدد اللجنة طبقا للمواد من الثانية إلى الثامنة من هذا القانون المبالغ المستحقة للدائنين في التوزيع .

ويحصل التوزيع بين الدائنين أصحاب الامتياز أو الرهون أو الاختصاص تبعاً لمراتب ديونهم .

ويكون التوزيع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

إذا اشترك جملة دائنين مسجلين في قسم فيكون توزيع مبلغ هذا القسم بينهم بنسبة ديونهم دون التقيد بمرتبة التسجيل .

وإذا اشترك دائنون مسجلون وعاديون معا في أحد الأقسام ما عدا القسم الخامس فيعطى للدائنين المسجلين ما لهم في هذا القسم ، وما بقي منه يضم إلى ما خص الأقسام التالية لتوزيع المجموع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

وأما إذا كان هذا الاشتراك في القسم الخامس فيكون التقسيم بين الدائنين بنسبة ديونهم بصرف النظر عن أفضلية التسجيل .

تنشر قرارات اللجنة بالجريدة الرسمية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين ، ولتتل المادة الثانية والعشرون .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

المادة الثانية والعشرون - يحكم على الخصم الذي ترفض دعواه المشار إليها بالمادة السادسة عشرة فضلا عن المصاريف والفوائد التي تكون قد استحققت على الدين في فترة الدعوى .

تخصم المصاريف والفوائد من المبلغ الذي يستحق للدائن في التوزيع إذا كان قد حكم عليه بالمصاريف والفوائد معا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

وليس لمن يشكو من أمر إداري أن يرفع أمره للحاكم ، اللهم إلا بطلب التعويض بشرط ثبوت وقوع ذلك الأمر الإداري مخالفا للقانون . ولا يجوز للحاكم أن تمس الأمر الإداري بتعديل ولا تتعرض له بتفسير وفي الحالة التي نحن بصددتها ليست وزارة المالية ملزمة بأن تتقدم للحاكم لتبدي بياناً عن تصرفاتها أو إرضاحاً لخطوطها لأن للجنة اختصاصاً قضائياً يمنع عرض أعمالها على أية جهة قضائية ، على أن وزارة المالية تتولى اختصاصاتها من هذا القانون بها تراه متفقاً ومصلحة الخزانة وحالة السوق المالية وظروف المدينين وهي وحدها بحكم تكوينها وبطبيعة مهمتها أقدر على إدراك هذه الظروف وملازمات الأحوال فهي حرة في أعمالها لا تتقيد بالزام ولا تشرف عليها سلطة أخرى في تنفيذ مشروع القانون .

وما دامت هذه الاختصاصات قد وكلت إلى وزارة المالية فستولاها في حدود مشروع القانون وطبقاً لأحكامه وستقيد بالقوانين كما تقيد بها سائر السلطات .

مهمرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - أنا غير مقتنع بهذا البيان لأن اللجان الإدارية لم يحلف أعضاؤها اليمين القانونية بعكس القاضي فإنه لا يتولى ولاية القضاء إلا بعد تأديته اليمين القانونية ، واللجنة الإدارية قد لا تكون دائماً موضع ثقة .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة ، ولتتل المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

المادة التاسعة عشرة - للجنة أن تتدب خيراً لمعاينة العقارات إذا لم تتوافر لديها عناصر التقدير . وعليها أن تتخذ في قرارها مأمورية الخبير ومقدار الأمانة التي تدفع إليه والمدة اللازمة لإتمام مأموريته . ويبلغ هذا القرار إلى الخبير والمدين الطالب والدائن بخطاب مسجل يعلم الوصول .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة ، ولتتل المادة العشرون .

تليت المادة العشرون وهذا نصها :

المادة العشرون - يعلن المدين والحائزون للعقار والدائنون بإيداع تقرير الخبير بخطاب موصى عليه . يجوز لذوى الشأن أن يقدموا في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم ملاحظاتهم كتابة على تقرير الخبير . ويجوز لهم أيضاً إيداع تقرير مناقض له . وتقرر اللجنة بصفة نهائية قيمة أملاك المدين .

وتحصل هذه التأشيرات بلا مصاريف بناء على طلب يقدم من البنك العقاري الزراعى المصرى لقلم الرهون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين ، ولتتل المادة السابعة والعشرون .

تليت المادة السابعة والعشرون وهذا نصها :

المادة السابعة والعشرون — يترتب بحكم هذا القانون رهن لمصلحة البنك العقاري الزراعى المصرى على العقارات موضوع التسوية تأمينا للديون العادية المحولة إليه .

يحفظ هذا الرهن بقيده فى المدة المبينة فى المادة السابقة وتقتر مررتبه اعتبارا من تاريخ نشر قرار اللجنة بالجريدة الرسمية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين ، ولتتل المادة الثامنة والعشرون .

تليت المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها :

المادة الثامنة والعشرون — لا تدفع مطلوبات البنوك عند التوزيع عن الديون المؤجل استهلاكها لدى البنكين العقاري المصرى والعقارى الزراعى المصرى والسلفة "هـ" بنك الأراضى المصرى كلما تقدمتها السلفة حرف "م" إلا بعد تخفيض آخر إضافى فى القيمة التى خصتها فى التوزيع بمقدار ٢٥ ٪ فى البنك العقاري المصرى و ١٥ ٪ فى بنك الأراضى المصرى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لماذا ترك البنك العقاري الزراعى المصرى ولم ينص على الدين المؤجل لهذا البنك ؟

مفكرة صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) — قد أشير فى القانون صراحة إلى تخفيض الديون المؤجلة إلى نهاية السلفة وحدثت نسبة التخفيض فى كل بنك على حدة ولما كانت سلفيات البنك العقاري الزراعى المصرى شأنها شأن سلفيات البنك العقاري المصرى وكانت مؤجلة إلى نهاية السلف كان تخفيضها بمقدار ٢٥ ٪ أما سلف بنك الأراضى فإنها مؤجلة إلى خمسة عشر عاما فقط ولذلك كان معتل التخفيض الإضافى بمعدل ١٥ ٪ .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على المادة الثامنة والعشرين ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين ، ولتتل المادة الثالثة والعشرون .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

المادة الثالثة والعشرون — يعلن الدائنون والمدينون والحائز للعقار بقرار اللجنة وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول .

يجوز لكل ذى مصلحة فى خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الخطاب المذكور أن يعارض فى قرار اللجنة لخطأ مادى فى قائمة التوزيع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين ، ولتتل المادة الرابعة والعشرون .

تليت المادة الرابعة والعشرون وهذا نصها :

المادة الرابعة والعشرون — يمنع الدائنون السابقة ديونهم على تاريخ نشر هذا القانون من اتخاذ أى إجراء بالمطالبة بها سواء خصهم فى التوزيع شئ أو لم يخصهم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين ، ولتتل المادة الخامسة والعشرون .

تليت المادة الخامسة والعشرون وهذا نصها :

المادة الخامسة والعشرون — تعتبر الديون التى يجرى تخفيضها محولة بكامل قيمتها قبل التخفيض وبشروطها الأصلية إلى البنك العقاري الزراعى المصرى اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز للبنك العقاري الزراعى المصرى أن يطالب بأى حال بالفوائد الاتفاقية إلا على الديون المخفضة وبشرط ألا يزيد سعرها على ٦ ٪ سنويا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين ، ولتتل المادة السادسة والعشرون .

تليت المادة السادسة والعشرون وهذا نصها :

المادة السادسة والعشرون — يحل البنك العقاري الزراعى المصرى محل الدائنين .

وتسرى حوالة الديون وحلول البنك العقاري الزراعى المصرى على الغير بدون حاجة إلى أى إجراء آخر .

على البنك العقاري الزراعى المصرى أن يطلب فى خلال ستة أشهر من قرار اللجنة التأشير بحصول الحوالة والحلول على هامش كل قيد أو تسجيل أخذ ضد المدين المحال .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين ، ولتتل المادة التاسعة والعشرون .

تليت المادة التاسعة والعشرون وهذا نصها :

المادة التاسعة والعشرون - يدفع البنك العقاري الزراعى المصرى للدائنين المبالغ التى تخص كلا منهم فى التوزيع إما نقدا وإما بسندات يصدرها البنك المذكور بضمان الحكومة وتقبل بقيمتها الاسمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين ، ولتتل المادة الثلاثون .

تليت المادة الثلاثون وهذا نصها :

المادة الثلاثون - يمدّ الأجل المنصوص عنه بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بإيقاف اليسوع الجبرية عن بعض الأقطان الزراعية وما يتصل بها من مبان وأراض معلقة للبناء إلى ٣١ يناير سنة ١٩٣٨

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين ، ولتتل المادة الحادية والثلاثون .

تليت المادة الحادية والثلاثون وهذا نصها :

المادة الحادية والثلاثون - تضاف فى جميع الأحوال إلى المواعيد المقررة بهذا القانون مواعيد المسافة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين ، ولتتل المادة الثانية والثلاثون .

تليت المادة الثانية والثلاثون وهذا نصها :

المادة الثانية والثلاثون - على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعتبر نافذا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ، وتؤجل القراءة الثالثة لمشروع القانون إلى الجلسة المقبلة .

٧ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب

فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٦٠٠٠ ج.م فى ميزانية وزارة الحقانية لفقات المؤتمر الدولى السابع لترديد قانون العقوبات - تقرير لجنة المالية والنجاركة (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشته مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المحترض حشرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - إذن يتلى مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

”نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ ”وزارة الحقانية“ فرع ١ ”ديوان العموم“ باب ٣ ”أعمال جديدة“ اعتماد إضافى بمبلغ ٦٠٠٠ ج.م (سنة آلاف جنيه) لفقات المؤتمر الدولى السابع لتوحيد قانون العقوبات الذى سيعقد فى مدينة القاهرة . ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من الاحياطى العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشته مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الحفانية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٠٠٠ ج.م (ستة آلاف جنيه) لتفقات المؤتمر الدولي السابع لتوحيد قانون العقوبات الذي سيعقد في مدينة القاهرة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، وتتل المادة الثانية.

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة مع مشروعات القوانين الأربعة المؤجلة من الجلسة الماضية .

وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس للانعقاد غدا الخميس ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) الساعة الخامسة مساء ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة مساء) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة السابعة

المنعقدة علنا في يوم الخميس ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧

ملخص

- (ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لأعمال وصل المجارى الفرعية بالمجارى العمومية... ٩٥
- (د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية لشراء مهمات وأدوية وآلات... ٩٥
- (هـ) مشروع قانون بتسوية الديون العقارية... ٩٥
- (و) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخفائية لتفقات المؤتمر الدولى السابع لتوحيد قانون العقوبات... ٩٨
- أخذ رأى عليها بجملة واحدة بالتناء بالاسم ثم أجعل الموافقة عليها إلى الجلسة المقبلة لعدم وجود العدد القانونى ٩٨

- ١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٩٢
- ٢ — حلف حضرة الشيخ المحترم محمود فهمى باشا الأمين الدستورية... ٩٢
- ٣ — كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر بمناسبة إقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا — كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبدالرحمن البيل — كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى... ٩٢
- ٤ — القراءة الثالثة لمشروعات القوانين الآتية الواردة من مجلس النواب :

- (أ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيهات في ميزانية وزارة الحرية لتسوية من الشعر الذى وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالى الصنمراء القريبة... ٩٤
- (ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٦٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لزيادة على المدرج تحت بند ٢١ "زراعة ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقلى"... ٩٤

ثانياً — باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حميد أبو ستيت بك ، أحمد محمد خشبة باشا ، أنطون الجميل بك ، حافظ حسين باشا ، حسن رشوان حمادى بك ، حسن صبرى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، سعد مكرم بك ، سيد محمد خشبة باشا ، عبد الحميد إسماعيل أباطه بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، الفريق على فهمى باشا ، الشيخ على محمد مروان ، كامل جرجس تكللا بك ، الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه ، محمد توفيق رفعت باشا ، محمد حافظ رمضان بك ، محمد صفوت باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمد على علوبه باشا ، محمد كمال سلما باشا ، محمد محمد الشناوى بك ، محمود غالب باشا .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء برئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، على عبد الرازق بك ، أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى أفندى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عباس الجمل ، إبراهيم فسيح أحمد بك ، صلاح الدين الشواربى بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :
الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد علي باشا ، السيد محمود
الشتدويل بك ، حسين الشريجي بك ، فهمي حنا ويصا بك ،
محمد سايمان الوكيل باشا ، محمد طلعت حرب باشا ، مرسى وزير
عبد الله بك .

ولم يعتذر ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك ، إبراهيم الهلباوي بك ، أحمد الديواني بك ، أحمد
حسين بك ، أحمد كامل بك ، أحمد مدحت يكن باشا ، أحمد مصطفى
عمرو باشا ، الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز ، بطرس خليل بطرس بك ،
بهجت السيد أبو علي بك ، حسين عبد الكريم العماري أفندي ، سيد
عبد الرحمن السيد أبو دومة بك ، سيد قرشي بك ، صادق وهبه باشا ،
عبد الحميد سليمان باشا ، عبد الستار حسن عمران أفندي ، عثمان السيد
ناصر بك ، علي عيسى توار أفندي ، الدكتور محمد حسين هيكل بك ،
محمد وشوان الزمر بك ، محمد عبد الحميد العبد أفندي ، الأستاذ مهشل رزق ،
وهيب دوس بك ، يوسف أصلان قطاوي باشا ، الشيخ يوسف يوسف
الشرنوبلي .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة
السابقة ؟

مضمة السج المحترم عبد الستار عباس بك - لي ملاحظة . ذلك أنه
ورد في كلامي في الصفحة ٢٢ السطر العاشر أن في العمل بهذا القانون شيئاً
قد لا ينطبق على الحقائق وقد يصيب بعض الناس بضرر .

وصحتها أن في العمل بهذا القانون بعض مضار تصيب الدائن والمدين كما
ورد في السطر التاسع عشر من نفس الصفحة " يرجع إلى مثل هذا الرجل " وصحتها
" يرجع إلى هذا المدين " .

الرئيس - يجرى هذا التصحيح في المضبطة ، والآن هل لأحد من
حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٢ - حلف حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا اليمن الدستورية

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا بتأدية
اليمن الدستورية المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من الدستور .
آذاها حضرته بالصيغة الآتية :
" أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن ولللك مطيعاً للدستور وأن
أؤدى أعمالى بالذمة والصدق " .

(فهناه الرئيس وحياته حضرات الأعضاء بالتصفيق) .

٣ - كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر

بمناسبة إقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا - كلمة
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل - كلمة حضرة الشيخ المحترم
لويس أخنوخ فانوس أفندي

مضمة السج المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - حضرات الشيوخ المحترمين ،
علمنا والأسف يملأ قلوبنا بالأمر الملكي الصادر بإقالة وزارة الشعب وزارة
حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة ورئيس الوفد المصري .
وبصفة كوننا شيوخ الأمة الممثلين لها أصدق تمثيل نرى لزماً علينا أن نعلن
في هذا المجلس الموقر عظيم تقديرنا وخالص شكرنا لحضرة صاحب المقام
الرفيع زعيم الأمة وحضرات زملائه الكرام على ما أدوا للأمة المصرية الكريمة
من خدمات وبذلوا في سبيل رخائها ورفاهيتها من جهود مضيئات حتى
اتخذت مصر مكانها في صف الأمم الجديرة بالاحترام فنذ أن اتقضى عهد
الفراغة إلى الآن لم تعرف الأمة بعد زعيمها الخالد المغفور له " سعد زغلول " مصر
يا قدم لها من جلائل الأعمال ولا أسدى إليها بما بذل من تضحيات
مثل ما قدم وأسدى " مصطفى النحاس باشا " وزملاؤه .

لقد استخلصوا للوطن وقد كان معذباً كامل استقلاله وأعادوا للأمة
وقد كانت مهضومة الحق عزتها وكرامتها فاستردوا دستوراً الذي قرر أنها
مصدر جميع السلطات وألغوا الامتيازات الأجنبية التي بقيت قروناً متغلغلة
في البلاد وساروا في الحكم على أحسن سيرة وأقوم طريقة فصانوا الحريات
وحفظوا الكرامات ولم يعاملوا الشعب بتهديد ولا وعيد ولا هم حكموه بيد من
جليد . فشر الشعب بأنه سيد نفسه ومالك أمره .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا يجوز أن يموتنا هنا ونحن نعدد إجمالاً حسنات حكم الشعب في عهد
الوزارة التي أقيمت وهي جائزة لكامل رضا الشعب وجبه أن نذكر مع
الإعجاب موقفها الأخير في التمسك بنصوص الدستور وروحه والمحافظة على
حقنا في ضرورة الرجوع إلينا لتفسيره إن كان فيه مبهم يحتاج إلى تفسير .
إنها لم تقبل أن يترزع منا اختصاصنا الذي اعترف الدستور لنا به فتحيل أمر
الخلاف إلى من لا يحق لهم الفصل فيه . وليس أبلغ من هذا في الحرص على
سلطة الأمة والتمسك بحقوق الأمة والدفاع عن دستور الأمة .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلل إن حق حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك حق دستورى وهذا صحيح لا غبار عليه إلا أنه لما كان فى ذلك إثارة لمسألة دستورية هى أساس الدستور وأساس معنى الحكم النيابى الصحيح لا الحكم البابى المزيف . كان لزاما علينا أن نبدى رأينا فى هذا الموضوع الخطير .

لا شك فى أن الدستور المصرى وجميع دساتير البلاد التى تتمتع بالحكم الدستورى تجعل فى يد الملك - بصفته الممثل الأعلى - جميع الحقوق وجميع السلطات ولكن ليس معنى هذا أن شخص الملك يتصرف فى شؤون الدولة بدون مشورة شعبه تلك المشورة التى أوصى الله سبحانه وتعالى بها فى كتابه العزيز بقوله « وشاورهم فى الأمر » .

هذا النص يحتم على من بيده الأمر مشورة الأمة ومعنى ذلك أن تكون المشورة صحيحة

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - هذا الكلام سابق لأوانه فلا معنى له .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - حضرات الأعضاء: المشورة التى أشير إليها فى الكتاب العزيز

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - زن كلامك جيدا .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - ليس هذا شأنك . هذه المشورة هى تلك التى تبدو صحيحة من الشعب لصاحب الأمر وقد رسم الدستور الطريق السليم لذلك .

الرئيس - أنت الآن تناقش أمرا لم يبلغ إلينا وأظن أن فيا قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الكفاية .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - لذلك يجب علينا ونحن كلنا نفيض إخلاصا لصاحب الجلالة مليكا العزيز المفسدى ونفدى بكل قوانا وأرواحنا وأموالنا حقوقه المقدسة لأنها جزء من الدستور ولكن مع هذا يقضى علينا واجب الإخلاص للعرش والولاء لشخصه الكريم ونحن ممثلو الأمة أن نتقدم لجلالته بالمشورة الصحيحة الصادقة التى تنطوى عليها إرادة الأمة والتى يحرس جلالته عليها ويعمل على مرضاتها .

أما أن يقوم بها أشخاص لا معرفة لهم بحقيقة شعور الأمة فيتطفلون ويقدمون لجلالته أخبارا غير صحيحة فهذا ما لا يصح أن نسكت عليه عملا بواجب الإخلاص نحو العرش .

(ضجة)

ولهذا لا يسعنا إلا أن نعلن فى هذا الحرم المقدس أننا سنكون مع "مصطفى النحاس" وزملائه الأماجد أشد ما نكون تضامنا فى سبيل حماية دستور الأمة وحقوقها وأننا لن نبالى فى هذا السبيل بمشقات الجهاد مهما صعبت ولا بتضحياته مهما تطلب من تضحية غالية واثمين بالله وبكامل معونته للجاهدين المخلصين وواقفين بأن النصر سيكون فى النهاية للأمة التى هى مصدر جميع السلطات والتى لها وحدها القول الفصل .
(تصفيق حاد)

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلل - كنت أرجو أن تكون هذه الكلمة فى حضور الحكومة التى شكلت اليوم بأمر حضرة صاحب الجلالة مولانا الفاروق . فقد صدر الأمر الملكى بإقالة الوزارة ولا أود أن أدخل فى تفاصيل ما جاء بخطاب زميلى حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر كما لا أريد أن أفند ما جاء فى خطابه هذا سطرا سطرا بل حرفا حرفا - لا أريد أن أتعرض لما جاء فى خطابه أو لما فاه به وإنما أريد أن أقدر أن حقا دستوريا مقدسا قد استعمله مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فتجب علينا الطاعة لهذا الأمر المقدس واحتراما ليمين الدستور يجب أن نقرر أن جلالته قد استعمل حقه المشروع وكان فى عمله هذا حكيما .

فكان من واجبا أن نتظر حتى تأتى الحكومة التى أمر جلالته بتشكيلها لتسمع ما يقال وحتى نرى إن كان عملها صالحا أو غير صالح . أما أن نسبق الحوادث ونقضى أمرا ملكيا صدر طبقا لعهده الدستور فهذا ما أحتج عليه ولا يمكننى أن أوافق على ما قاله حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر بأى حال من الأحوال وأقتر كما أكرر أن هذا الأمر واجب الاحترام والطاعة موافق لنصوص الدستور الذى أقسمنا على احترامه .

(تصفيق من أقلية)

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - معادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

الموقف الذى نوجد فيه اليوم موقف غاية فى الخطورة . كما أنه غاية فى الدقة . لذلك وقد أثير فى هذا المجلس موضوع إقالة الوزارة التحاسية الرابعة التى كانت وما زالت حائرة لثقة الأغلبية العظمى فى البرلمان مجلسيه وثقة الأمة العظمى ثقة تكاد تكون إجماعا . ولما كان حق الإقالة كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلل استعمالا لحق دستورى

مفكرة الشيخ المحترم نور الدين اسماعيل بك - نطلب تلاوة مشروعات القوانين لأخذ رأى عليها .

الرئيس - أرجو من حضرات الأعضاء ألا ينصرفوا حتى لا ينقص العدد القانونى اللازم للموافقة على مشروعات القوانين المؤجلة من جلسة الأمس .

(ج) مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٦ "مصلحة المجرى الرئيسية" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٥,٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١١ لأعمال وصل المجرى الفرعية بالمجرى العمومية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(د) مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه) لشراء مهمات وأدوية وآلات وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الفجائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(هـ) مشروع قانون

بتسوية الديون العقارية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى — للمدين من غير التجار ممن يمتلكون أراضي زراعية أو أراضي زراعية ومباني معاً مرهونة أو عليها اختصاصات أو تسجيلات أن يطلبوا تخفيض ديونهم العقارية والعادية ولو لم يكن قد حل ميعاد استحقاقها بالطريقة والشروط المبينة بهذا القانون إذا كان أحد القيود أو التسجيلات على الأقل مقروناً على عقاراتهم الزراعية أو على أحدها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بشرط أن يكونوا مالكيين للعقار المقتر عليه أحد القيود أو التسجيلات في نفس التاريخ .

المادة الثانية — لا يجوز تخفيض الديون إذا زادت الديون العقارية والعادية على ٩٥ ٪ من قيمة العقارات حسب المعاملات الحالية أو كان مجموع الديون ٧٠ ٪ فأقل من هذه القيمة .

لا تحسب في مجموع هذه الديون ولا في تقدير قيمة هذه العقارات الديون المضمونة برهن حيازي أو برهن تأميني على عقار مبنى فقط أو برهن تأميني على أرض زراعية بشرط أن يكون الرهن في هذه الحالة الأخيرة في المرتبة الأولى ولاحقاً على سنة ١٩٣٢

ومع ذلك فللجنة المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة من هذا القانون إذا تبين لها مصلحة أن تقر اعتبار هذه الديون والضمانات محتسبة ضمن ديون وتقديرات أملاك المدين وفي هذه الحالة تعتبر الديون المذكورة محولة مقابل الوفاء إلى البنك العقاري الزراعي المصري الذي يحل محل أصحاب هذه الديون في حقوقهم .

المادة الثالثة — إذا تقرر تخفيض الديون فيجري تخفيضها كلها إلى الحد المعادل لسبعين في المائة من قيمة العقار .

المادة الرابعة — الديون العقارية التي لا تزيد على ٤٥ ٪ من قيمة العقار حسب المعاملات الحالية لا يجوز تخفيضها .

مجموع تخفيض الديون التي يقع عليها التخفيض لا يجوز أن يزيد على ٥٠ ٪

المادة الخامسة — تخفيض الديون التي تزيد على ٤٥ ٪ ويقع عليها التخفيض يكون بتقسيمها إلى خمسة أقسام متساوية :

(١) يكون نصيب القسم الأول بنسبة ٩٥ ٪

(٢) يعطى للقسم الثالث نصيب وسط معادل للنسبة المئوية الناتجة من قسمة ٧٠ ٪ من قيمة العقار مستبعداً منها الدين غير القابل للتخفيض على الديون التي يقع عليها التخفيض .

(٣) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الثاني بما يعادل حدا وسطا بين القسمين الأول والثالث .

(٤) تحدد نسبة ما يدفع للقسم الرابع والخامس بأن يحفصا عن المتوسط بنفس النسبة الزائدة في الأول والثاني عن المتوسط .

المادة السادسة — يعتبر في حكم الديون التي لا تزيد على ٤٥ ٪ الأجزاء السهلة الأداء من ديون البنك العقاري المصري محددة على أساس الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وديون البنك العقاري الزراعي المصري المجمدة تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ وسلفة بنك الأراضي المصري حرف "١" والسلفة "ك" للحكومة لدى بنك الأراضي المصري المجمدتان تنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومة وبين البنك المذكور بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦ المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الأجزاء إلى قيمة العقارات .

المادة السابعة — يكون محلا للتخفيض بالشروط المبينة بالمادتين الثانية والخامسة وذلك دون التقيد بنسبة مقدار هذه الديون إلى قيمة العقارات الديون المؤجل استهلاكها المحددة وفقا لأحكام الاتفاق المبرم بين الحكومة والبنك العقاري المصري وبينها وبين بنك الأراضي المصري وبينها وبين البنك العقاري الزراعي المصري وكذلك السلفة حرف "ج" للحكومة المنشأة تنفيذا للاتفاق المعقود بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ المصدق عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣

المادة الثامنة — للدين أن يتنازل عن الانتفاع بتخفيض الديون المشار إليها بالمادة السابقة .

ولا يستفيد من هذا التنازل الدائنون الذي يلون أصحاب الديون المذكورة .

المادة التاسعة — يقع التخفيض على الديون المضمونة بكفيل ولا يمنع هذا التخفيض من رجوع الدائن على الكفيل .

وللكفيل أن يرجع على المدين بقدر ما دفعه عنه للدائن .

ويجب إعلان الكفيل عند نظر التسوية وتسرى عليه أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون .

المادة العاشرة — تمنع أحكام هذا القانون البائع من استعمال حقه في الفسخ .

المادة الحادية عشرة — يجب أن يقدم طلب التخفيض إلى اللجنة المبينة بالمادة التالية موقعا عليه من المدين أو من محام بالنيابة عنه وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وإلا سقط حق الطالب ما لم يقدم للجنة أعذارا مقبولة حالت دون تقديم الطلب في الميعاد . ويجب أن يصحب الطلب بكشف شامل جميع ممتلكاته وقيمة كل منها مع إيضاح ديونه من أصل وفوائد مستحقة محتسبة لغاية تاريخ نشر هذا القانون مع بيان أسماء وعناوين الدائنين وكافة المستندات وعلى الخصوص الشهادات العقارية .

وللجنة أن تقتضي حضور محام عن المدين كلما رأت ضرورة لذلك .

المادة الثانية عشرة — تشكل بوزارة المالية لجنة تسمى "لجنة تسوية الديون العقارية" وتكون من وزير المالية أو من ينييه عنه رئيسا ومن :
مستشار ملكي أو مستشار ملكي مساعد .

مندوب من وزارة المالية .

مندوب من البنك العقاري الزراعي المصري ومندوب من البنك الأهلي المصري ومندوب من البنك العقاري المصري ومندوب من بنك الأراضي المصري ومندوب من بنك مصر .

يعين أعضاء اللجنة بقرار من وزير المالية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا إذا حضره ستة من أعضائها منهم الرئيس .

المادة الثالثة عشرة — تعان اللجنة الدائنين في الخمسة عشر يوما التالية لتقديم الطلب والمستندات المشار إليها بالمادة الحادية عشرة للاطلاع على الطلب والمستندات المقدمة من المدين وعليهم أن يقدموا للجنة في خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانهم بيان تفصيلي بديونهم مصحوبا بالمستندات .

يحصل الإعلان بالنسبة للدائنين العاديين في محال إقامتهم وبالنسبة للدائنين المتنازين والمرتهنين وأصحاب الإختصاص في محال إقامتهم إن كانت معلومة وإلا ففي محالهم المختارة وذلك بخطابات مسجلة بعلم الوصول .

ويحصل الإعلان بالنسبة للدائنين غير المعلوم لهم محل إقامة ولم يكن لهم محل مختار بالنشر في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة — تودع الأوراق بمكتب اللجنة بوزارة المالية لتكون تحت تصرف ذوى الشأن في مدة الثلاثين يوما التي تلي المدة المقررة بالمادة السابقة ليطلعوا عليها . وعلى ذوى الشأن أن يبدوا كتابا في خلال المدة نفسها ملاحظاتهم بشأن هذه الأوراق .

وللجنة أن تطلب إلى ذوى الشأن كل المعلومات أو المستندات التي ترى ضرورة لها .

المادة الخامسة عشرة — للجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقر أن الطلب قابل للنظر .

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب على النشر إيقاف بيع العقارات ومحاصيلها حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب .

وللجنة في أية حالة كانت عليها الإجراءات أن تقر أيضا رفض طلب التسوية كلما تبين لها عدم توفر أحد الشروط المقررة بالقانون . ولها أن ترفض الطلب إذا قدم المدين بيانات غير صحيحة أو لم يقدم المستندات التي طلبتها منه .

تشرقرارات اللجنة بالجريدة الرسمية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

المادة الثانية والعشرون — يحكم على الخصم الذي ترفض دعواه المشار إليها بالمادة السادسة عشرة فضلا عن المصاريف والفوائد التي تكون قد استحققت على الدين في فترة الدعوى .

تخصم المصاريف والفوائد من المبلغ الذي يستحق للدائن في التوزيع إذا كان قد حكم عليه بالمصاريف والفوائد معا .

المادة الثالثة والعشرون — يعلن الدائنون والمدينون والحائز للعقار بقرار اللجنة وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول .

يجوز لكل ذي مصلحة في خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الخطاب المذكور أن يعارض في قرار اللجنة لخطأ مادي في قائمة التوزيع .

المادة الرابعة والعشرون — يمنع الدائنون السابقة ديونهم على تاريخ نشر هذا القانون من اتخاذ أى إجراء بالمطالبة بها سواء خصمهم في التوزيع شيء أو لم يخصمهم .

المادة الخامسة والعشرون — تعتبر الديون التي يجري تخفيضها حوالة بكامل قيمتها قبل التخفيض وبشروطها الأصلية إلى البنك العقاري الزراعى المصرى اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز للبنك العقاري الزراعى المصرى أن يطالب بأى حال بالفوائد الاتفاقية إلا على الديون المخفضة وبشرط ألا يزيد سعرها على ٦٪ سنويا .

المادة السادسة والعشرون — يحل البنك العقاري الزراعى المصرى محل الدائنين .

وتسرى حوالة الديون وحلول البنك العقاري الزراعى المصرى على الغير بدون حاجة إلى أى إجراء آخر .

على البنك العقاري الزراعى المصرى أن يطلب في خلال ستة أشهر من قرار اللجنة التأشير بحصول الحوالة والحلول على هامش كل قيد أو تسجيل أخذ ضد المدين الحال .

وتحصل هذه التأشيرات بلا مضاريف بناء على طلب يقدم من البنك العقاري الزراعى المصرى لقلم الرهون .

المادة السابعة والعشرون — يترتب بحكم هذا القانون رهن لمصلحة البنك العقاري الزراعى المصرى على العقارات موضوع التسوية تأمينا للديون العادية المحوالة إليه .

يحفظ هذا الرهن بقيده في المدة الميمنة في المادة السابقة وتقرر مرتبته اعتبارا من تاريخ نشر قرار اللجنة بالجريدة الرسمية .

المادة الثامنة والعشرون — لا تدفع مطلوبات البنوك عند التوزيع عن الديون المؤجل استهلاكها لدى البنكين العقاري المصرى والعقارى الزراعى المصرى والسلفة " هـ " بنك الأراضى المصرى كلما تقدمتها السلفة حرف " ا " إلا بعد تخفيض آخر إضافى في القيمة التي خصتها في التوزيع بمقدار ٢٥٪ في البنك العقاري المصرى و ١٥٪ في بنك الأراضى المصرى .

المادة السادسة عشرة — تحصر اللجنة نهائيا ما على المدين من ديون . إذا نازع أحد الدائنين أو المدين في وجود الدين أو صحته ورأت اللجنة إحالة النزاع إلى المحكمة يوقف النظر في الطلب وتحيل اللجنة القضية إلى المحكمة الابتدائية المختصة للسير فيها وفقا لأحكام المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة والفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين .

المادة السابعة عشرة — يجب على قلم كتاب المحكمة المختصة أن يعرض ملف الدعوى على رئيس الدائرة بالمحكمة المختصة في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسلم الأوراق المحالة إليه من اللجنة .

ويحدد الرئيس يجزء عرض الملف عليه جلسة للفصل في كل المنازعات ويعين قلم الكتاب الخصوم بهذه الجلسة بخطاب مسجل بعلم الوصول قبل سيعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

المادة الثامنة عشرة — لا يجوز للخصوم أن يتقدموا أمام المحكمة بمنازعات جديدة غير التي عرضت على اللجنة ولم أن يؤيدوها بأدلة جديدة .

وتحكم المحكمة في الدعوى بصفة مستعجلة ويكون حكمها غير قابل للطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية وغير العادية .

المادة التاسعة عشرة — للجنة أن تتدب خيرا لمعينة العقارات إذا لم تتوافر لديها عناصر التقدير . وعليها أن تحتد في قرارها مأمورية الخبير ومقدار الأمانة التي تدفع إليه والمدة اللازمة لإتمام مأموريته . ويبلغ هذا القرار إلى الخبير والمدين الطالب والدائن بخطاب مسجل بعلم الوصول .

المادة العشرون — يعلن المدين والحائزون للعقار والدائنون بإيداع تقرير الخبير بخطاب موصى عليه .

يجوز لذوى الشأن أن يقدموا في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم ملاحظاتهم كتابة على تقرير الخبير .

ويجوز لهم أيضا إيداع تقرير مناقض له .

وتقدر اللجنة بصفة نهائية قيمة أملاك المدين .

المادة الحادية والعشرون — تفصل اللجنة نهائيا في الطلب المقدم لها من المدين بتخفيض ديونه وتحتد اللجنة طبقا للواد من الثانية إلى الثامنة من هذا القانون المبالغ المستحقة للدائنين في التوزيع .

ويحصل التوزيع بين الدائنين أصحاب الامتياز أو الرهون أو الاختصاص تبعاً لمراتب ديونهم .

ويكون التوزيع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

إذا اشترك جملة دائنين مسجلين في قسم فيكون توزيع مبلغ هذا القسم بينهم بنسبة ديونهم دون التقييد بمرتبة التسجيل .

وإذا اشترك دائنون مسجلون وعاديون معا في أحد الأقسام ما عدا القسم الخامس فيعطى للدائنين المسجلين ما لهم في هذا القسم ، وما بقى منه يضم إلى ما خص الأقسام التالية لتوزيع المجموع بين الدائنين العاديين بنسبة ديونهم .

وأما إذا كان هذا الاشتراك في القسم الخامس فيكون التقسيم بين الدائنين بنسبة ديونهم بصرف النظر عن أفضلية التسجيل .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - يؤخذ الرأي الآن على مشروعات القوانين السابقة .
أخذ الرأي على مشروعات هذه القوانين بالنداء بالاسم فكانت النتيجة أن عدد الأصوات التي أعطيت ستون صوتاً (١) .

الرئيس - بسبب انصراف بعض حضرات الأعضاء - ويا للأسف - لم يوجد العدد القانوني للاقتراع الصحيح على مشروعات هذه القوانين مع أني نهيت في أول الجلسة إلى ضرورة بقاء حضرات الأعضاء وبناء على ذلك أراي مضطراً إلى أن أرجوكم في تأجيل الجلسة إلى يوم الاثنين المقبل .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يرمى مذكور - ألفت النظر إلى أن آخر إعداد لصدور مشروع القانون الخاص بتسوية الديون العقارية هو يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ لذلك أرى أن يكون موعد انعقاد المجلس هذا أو يوم السبت .

الرئيس - أوجه نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن هذا يوم جمعة وأن يوم السبت يوافق أول يناير سنة ١٩٣٨ ويوم الاثنين يوافق اليوم الثالث منه فالفرق بينهما يوم واحد . والآن تقدم لنا اقتراح من بعض حضرات الشيوخ المحترمين خاص بإقالة الوزارة وطلبوا إلينا عرضه على المجلس . ولكن نظراً لانصراف بعض حضرات الأعضاء وعدم وجود العدد القانوني لانعقاد المجلس سأعرضه في الجلسة المقبلة ، وعلى ذلك هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس لانعقاد يوم الاثنين غرة ذي القعدة سنة ١٣٥٦ (٣ يناير سنة ١٩٣٨) الساعة الخامسة مساء ؟
(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساء) .

المادة التاسعة والعشرون - يدفع البنك العقاري الزراعي المصري للدائنين المبالغ التي تخص كلا منهم في التوزيع إما نقداً وإما بسندات يصدرها البنك المذكور بضمان الحكومة وقبل بقيمتها الاسمية .

المادة الثلاثون - يمدّ الأجل المنصوص عنه بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بإيقاف السيوع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية وما يتصل بها من مبان وأراض معدة للبناء إلى ٣١ يناير سنة ١٩٣٨

المادة الحادية والثلاثون - تضاف في جميع الأحوال إلى المواعيد المقررة بهذا القانون مواعيد المسافة .

المادة الثانية والثلاثون - على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعتبر نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(و) مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الحقانية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) لتفقات المؤتمر الدولي السابع لتوحيد قانون العقوبات الذي سيعقد في مدينة القاهرة .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

(١) الدكتور إبراهيم بيومي مذكور . الشيخ إبراهيم محمد فراج . أحمد حتى أبو الفضل الجيزاري أفندي . أحمد عبده بك . إسماعيل مصطفى الملواني أفندي .
الشيخ الشافعي أبو وافية . الكسان أسفرون باشا .
الدكتور حافظ محمد مؤمن . الأستاذ حسن عبد القادر . حسن محمد الوكيل أفندي . حسن نبيه المصري بك . حسين مصطفى حمزة بك . حسين فودة بك .
الأستاذ حسين محمد الجندى .

الدكتور زكي نيمثايل بشاره . زكي ويصا بك .
سليمان السيد سليمان باشا . سليمان حمان أباظه بك .
عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك . عبد الحكيم عسكريك . الدكتور عبد الحيد فهمي . الدكتور عبد الحليق سليم . الأستاذ عبد الرحمن البيلي . الدكتور عبد الرحمن حوض . عبد الرحمن قنوج أفندي . الأستاذ عبد الرحمن محمد مهنا . عبد الستار الباسل بك . عبد السلام عبد الغفار بك . الدكتور عبد العزيز العجيزي بك . عبد العزيز محمد عبد الله الجمال بك . عبد الفتاح الأوزي بك . الأستاذ عزيز مريم . عفيفي حسين البربري أفندي . الشيخ علي رمضان الطوبجي . اللواء علي صدقي باشا . علي عبد الرازق بك . علي كمال حيشه بك . عوض برعي بك .

فوزي فاشد أفندي .

كامل إبراهيم بك .

لويس أخنوخ فانوس أفندي .

عبد أحمد الشريف بك . عبد الحفيظ الطرزي باشا . عبد أمين حسين مرعي بك . عبد توفيق إسماعيل بك . عبد توفيق راضي بك . عبد زايد جلال أفندي .

عبد عبد الطيف أفندي . عبد غلام باشا . عبد علي سرور بك . عبد علي سليمان بك . عبد فهد صادق شتا أفندي . عبد ليث إبراهيم فرج أبو الجدايل أفندي . عبد

مرزوق أفندي . محمود الإبري باشا . محمود فهمي باشا . مصطفى راضي بك .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى . الأستاذ يوسف عبد الطيف .

الأستاذ محمود بسوي .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الثامنة

المنعقدة علنا في يوم الاثنين غرة ذى القعدة سنة ١٣٥٦ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة

- ١٠٥ — اقتراح حضرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك — تقرير المجلس عدم ارتياحه لهذه الوزارة — كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — الموافقة على الاقتراح ... ١٠٥
- ١٠٧ — مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر ... ١٠٧

رقم الصفحة

- ١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٩٩
- ٢ — مرسوم بتأليف الوزارة ... ١٠٠
- كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — كلمة حضرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك — كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كلمة حضرة الشيخ المحترم لؤيس أخنوخ فانوس افندى — كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى ... ١٠١

سليمان باشا ، الدكتور عبد العزيز المجيزى بك ، عثمان السيد ناصيف بك ، كامل جرجس تكلا بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد صفوت باشا ، محمد طلعت حرب باشا ، محمد على علوبه باشا ، محمد الشناوى بك ، محمد محمود خليل بك ، محمود غالب باشا ، الأستاذ يوسف هبى اللطيف .

ولم ينعذر ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إبراهيم محمد فراج ، أحمد حسين بك ، إسماعيل مصطفى الملوانى افندى ، بهجت السيد أبو على بك ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، حسن محمد شعير افندى ، حسين الشريعى بك ، حسين عبد الكريم العمارى افندى ، الفريق على فهمى باشا ، محمد أمين حسين مرعى بك ، محمد رشوان الزمرى بك ، محمد علام باشا ، محمد على سليمان بك ، محمد كمال علما باشا ، مصطفى راضى بك .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عمر العرب بك .

١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟ (لم يعترض أحد) .

الرئيس — يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء برئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، على عبد الرازق بك ، أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى افندى .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما عدا :

الفائين :

أولا — بإجازة ، حضرتنا الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيد احمد بك ، صلاح الدين الشواربى بك .

ثانيا — باعتذار عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك ، الدكتور إبراهيم بيومى مذكور ، الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد حميد أبو منيت بك ، أحمد مدحت يكن باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندويل بك ، أمين سامى باشا ، بطرس خليل بطرس بك ، حافظ حسن باشا ، حسن أبو الفتوح بك ، حسين رشوان عمادى بك ، حسن نبيه المصرى بك ، الشيخ حسين صالح خليفة ، الأستاذ حسين محمد الجندى ، زكى ويصا بك ، سعد مكرم بك ، سيد محمد خشبه باشا ، الأستاذ عباس الجمل ، عبد الحميد

٢ — مرسوم ملكي

بتأليف الوزارة برئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود باشا

تلى المرسوم المذكور وهذا نصه :

مرسوم بتأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور ؛

وعلى الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ٣٩ الصادر بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

مين :

وزير الداخلية .	محمد محمود باشا
وزير دولة ويتولى وزارة المالية .	إسماعيل صدقي باشا
وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية .	عبد الفتاح يحيى باشا
وزيرًا للثقافية .	أحمد عبد خشيبة باشا
وزير دولة .	عبد العزيز فهمي باشا
وزيرًا للأوقاف .	محمد حلمي عيسى باشا
وزير دولة .	أحمد لطفي السيد باشا
وزيرًا للعارف العمومية .	محمد بهي الدين بركات بك
وزيرًا للمواصلات .	حسن صبرى باشا
وزيرًا للخرية والبحرية .	حسين رفقي باشا
وزيرًا للأشغال العمومية .	حسين صبرى باشا
وزيرًا للزراعة .	مراد وهبه باشا
وزيرًا للتجارة والصناعة .	أحمد كامل بك
وزير دولة .	محمد حافظ رمضان بك
وزير دولة .	محمد حسين هيكل بك
وزيرًا للصحة العمومية .	محمد كامل البندارى بك

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

مدر برأى القبة في ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

محقرة الشيخ المحترم على كمال هيئته بك — أطلب الكلمة .

محقرة الشيخ المحترم عبد الحميد اسماعيل باشا بك — لقد صدر مرسوم التأجيل أسس فلا يحق لأحد أن يتكلم .

محقرة الشيخ المحترم لوريس أفتوخ فانوس افندى — لنا أنت نتكلم وإنى أطلب الكلمة .

محقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أطلب الكلمة في الشكل .

الرئيس — إن من أحسن ما يتصف به أعضاء مجلس الشيوخ أنهم يتناقشون في هدوء وسكون ، على أن مثل هذه الأيام لا بد أن تمر ، فعلى حضرات الأعضاء أن يحافظوا على حسن العلاقات الودية بينهم وأن يمحروا في مناقشتهم على ما اعتادوا عليه من التبصر والروية . والآن ليتفضل حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك بالكلام .

محقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أريد الكلام في الشكل . لا يحق لأحد من حضرات أعضاء المجلس أن يتكلم ما دام قد صدر مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ...

محقرة الشيخ المحترم لوريس أفتوخ فانوس افندى — إن رأى في ذلك للمجلس وليس لحضرتك .

الرئيس — أرجو من حضرات الشيوخ المحترمين المحافظة على النظام ، كما أرجو أيضا أن تكون المناقشة في جوهادى ، ولا داعى لهذا الجواب المكهرب .

محقرة الشيخ المحترم على كمال هيئته بك — لقد طلبت الكلام أولا .

محقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أنا أعطيت الكلمة وأقول إنه مادام قد صدر المرسوم بتأجيل البرلمان ، فلا حق لأحد في الكلام ويجب علينا ونحن هنا في مجلس الشيوخ أن نحترم المراسم الملكية .

محقرة الشيخ المحترم على كمال هيئته بك — لم يتل بعد مرسوم التأجيل .

الرئيس — أرجو علم المقاطعة .

محقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أريد أن أذكر الأسباب التي تمنعنا من الكلام .

الرئيس — أرجو لكل من يريد الكلام أن يوجه كلامه إلى رئاسة المجلس . كما أرجو ألا يخاطب بعضهم البعض لكي تتمكن السكرتيرية من ضبط أقوالكم .

مقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أرى أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك أولاً .

الرئيس - يقول حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك إنه لا يجوز الكلام ولا تصح المناقشة ما دام مرسوم التأجيل قد صدر .

مقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - لنا رد على هذا .

مقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - قبل أن يصدر المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الحالية كان مجلس الشيوخ قد حدد جلسة لأخذ الرأي على مشروع قانون التسوية العقارية ومشروعات قوانين أخرى ونظراً لعدم تكامل العدد القانوني حددت جلسة اليوم . وبالفعل أصدر مكتب المجلس جدول الأعمال محتوي على عدة مسائل منها اعتذارات ومنها أسئلة ومنها أخذ الرأي على مشروعات قوانين وغيرها . وكان عتماً أن تكون الوزارة ممثلة عند نظر هذه المشروعات ، ولكن صدر مرسوم التأجيل في الفترة بين الجلسة السابقة وجلسة اليوم ونشر هذا المرسوم في الصحف وأخذ كل منا علماً به . زد على ذلك أن مكتب المجلس نفسه أصدر جدول أعمال جديدًا وذكر فيه أن المجلس يعقد اليوم للنظر في الاعتذارات ولتلاوة مرسوم تأليف الوزارة ومرسوم التأجيل . ولا يوجد غير ذلك في جدول الأعمال فيجب نظاماً أن تمتشى في أعمالنا طبقاً لما ورد بجدول الأعمال .

وفضلاً عن ذلك فإن الدستور هو تقاليد لا مواد فقط . وقد حدث فعلاً أن أجل البرلمان شهراً في سنة ١٩٢٨ وعقد مجلس النواب وطلب أحد حضرات النواب الكلمة وهو حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني بك فتمعه المرحوم ويصا واصف بك - وقد كان رئيساً للمجلس - من الكلام . وتلى مرسوم التأجيل دون أن يتكلم أحد في كلام خارج عن جدول الأعمال ، وإلى حضراتكم ما ورد بالجلسة المذكورة منقولا عن مضبطة مجلس النواب :

الرئيس - جاء مرسومان ملكيان : الأول ...

عبد العزيز الصوفاني بك - أطلب الكلمة .

الرئيس - لا آذن لك بالكلام .

عبد العزيز الصوفاني بك - يجب أن يسمح لي بالكلام .

الرئيس - أمتنع من الكلام وإن لم تمتثل أطبق عليك اللائحة الداخلية .

وبالفعل لم يتكلم أحد بعد ذلك . وهذا تقليد ثابت يجب أن يحترم . زد على ذلك أن مرسوم التأجيل هو حق يخول لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بمقتضى مادة من مواد الدستور فجلالته الحق في أن يؤجل البرلمان شهراً وليس لنا إذن أن نتكلم في موضوع يخرج عن جدول الأعمال .

مقرة الشيخ المحترم علي كمال هيشه بك - لكل عضو من حضرات الشيوخ المحترمين أنت يطلب الكلام ولكن حضرة زميلنا الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك يعارض في هذا ويستند إلى ما حصل في مجلس النواب في سنة ١٩٢٨ ، إلا أن مجلس الشيوخ له تقاليده إذ حصل في سنة ١٩٢٨ بالذات ولمناسبة كهذه أن أباح مجلس الشيوخ للغفور له محمد عز العرب بك أن يتكلم وتكلم فعلاً . يتضح إذن أن سوابق هذا المجلس تؤيد هذا التقليد وهو تقليد ثابت لنا ، إذا أريد العمل بالتقاليد وما دام أنه قد تلى مرسوم بتشكيل الوزارة الجديدة فليس ما يمنع أي عضو يريد الكلمة أن يلقي كلمته .

يقول حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك إنه ما دام قد صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر وعلينا به ونشر في الجرائد فهذا معناه أنه لا يجوز الكلام بعد ذلك . وبعبارة أخرى إن نشر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان في الصحف السبابة يكفي لاعتبار المجلس مؤجلاً .

مقرة الشيخ المحترم رقيب دؤس بك - لقد نشر مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان في الجريدة الرسمية .

مقرة الشيخ المحترم علي كمال هيشه بك - سيان ، ومع ذلك فهذه النظرية التي قال بها حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك غير صحيحة ولا سند لها ، والدليل على ذلك وجود حضراتكم في هذا المكان هذه الليلة ولو كانت هذه النظرية صحيحة لما اجتمعنا الليلة ولما كان اجتماعنا صحيحاً ولما صدقنا على مضبطة الجلسة السابقة ولما تلى على حضراتكم مرسوم تأليف الوزارة الجديدة .

وفي رأيي أن المجلس ما يزال موجوداً ولكل عضو من حضرات أعضائه أن يطلب الكلمة إلى أن يتلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان . وما دام هذا المرسوم لم يتل للآن فلنا الحق في الكلام . هذا فيما يتعلق بالشكل وأحفظ لنفسى الكلمة فيما يختص بالموضوع .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أؤيد ما أدلى به حضرة الشيخ المحترم علي كمال هيشه بك وأزيد عليه أنه إذا ما أخذ بنظرية حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ومنع حضرات الأعضاء من الكلام ففي ذلك حجر كبير على حرية الكلام بل فيه تعريض للدستور وللإبداء المقترحة إلى الخطر الشنيع .

ذلك أنه من حق المجلس - وهو الحفيظ على الدستور ومبادئه - أن يناقش كل مرسوم إذا ما وجد أن فيه ملاحظات تتعلق بالناحية الدستورية أو غيرها وفي ذلك ما فيه من الخطر . فمثلاً بمناسبة مرسوم تأليف الوزارة الجديدة أرى أن من حق المجلس أن يلاحظ أن مقاعد الوزراء به خالية منهم ذلك لأن الوزارة الجديدة لم تواجه البرلمان ، مع أنه من المبادئ الدستورية المقترحة أن تتقدم الوزارة عند تشكيلها إلى البرلمان وأنا أستند في ذلك إلى رأي وزير من وزراء الدولة في الوزارة الحالية ويتلخص هذا الرأي في أنه لا يمكن من الوجهة الدستورية لقيام الوزارة إلا بأمرين :

أولا - صدور مرسوم ملكي بتشكيل الوزارة .

ثانيا - أن تتقدم الوزارة الجديدة إلى مجلس النواب لتحوز الثقة .
وبغير تحقق هذين الشرطين ليس للوزارة كان دستوري وليس لها حق ولاية الحكم .

وأنا كعضو في هذا المجلس مطالب أن أحافظ على مبادئ الدستور وأن أبدى ما يرى من الملاحظات على كل مخالفة دستورية وإن أعرضها على المجلس للنقاش فيها .

وأرجو أن تسمعوا إلى ما يقوله في هذه النقطة حضرة صاحب المعالي وزير الدولة محمد حسين هيكل بك في كتابه " السياسة المصرية والاضطراب الدستوري " إذ قال " وفي رأينا أن النظرية الدستورية التي لم يرها البرلمان وأثرها نحن هنا هي النظرية الدستورية السليمة .

فأية وزارة دستورية لا يمكن أن تقوم وتتولى شؤون الحكم إلا إذا توافر لها ركنان : تعيين جلالة الملك إياها تعيينا لا تصبح وزارة شكلا إلا به . وثقة مجلس النواب بها ثقة لا سبيل لها أن تباشر عملا إلا إذا حصلت عليها . فإذا لم تتوفر لأية وزارة أى واحد من هذين الركنين لم يكن لها من الجهة الدستورية البكان الشكلي الذي تستمد من تعيينها وسلطة العمل التي تستمدتها من الثقة بها .

وهذا الركن الثاني هو الذي يجعل لها ولاية الحكم دون سواه ؛ هذا هو رأى أحد وزراء الدولة وقد انضم إليه في رأى أحد أساطين الكتاب في الجريدة التي تتكلم بلسان الوزارة الجديدة وهو الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني .

يستفاد من ذلك أنه إذا حصل أن تعينت الوزارة بأمر ملكي ولكنها لم تتقدم إلى مجلس النواب وتواجهه ولم تطلب التصويت على الثقة بها وتولت بعد ذلك الحكم في البلاد فمن حق ومن واجبي كعضو في مجلس الشيوخ أن أعاق على هذا وأقول أن ليس لهذه الوزارة من الوجهة الدستورية حق ولاية الحكم لأن ركنها أساسيا من أركان قيام الوزارة غير متوفر وهو تقدمها للبرلمان للحصول على الثقة بها . فكيف يطلب حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك أن يفوت على المجلس قيامه بهذا الواجب ؟

أليس في هذا يا حضرات الأعضاء المحترمين حجر على حرية الكلام وتضييع لحقوق الأمة وتقويت للاضطرابات الهامة التي ينبغي أن تسجل في هذه الجلسات التاريخية ؟ هذا فيما يتعلق بمرسوم تشكيل الوزارة الجديدة .

أما فيما يتعلق بمرسوم تأجيل انعقاد البرلمان وما قيل من أنه يجب احترام المرسوم الذي صدر به من حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فرحات إلى حضراتكم أن تذكروا وتذكروا دائما أن صاحب الجلالة فوق المسئوليات جميعا .

(تصفيق حاد)

"قلت إن صاحب الجلالة فوق كل المسئوليات وإن هذا العرش يشترك الجميع - لا أتم وحدكم معشر المؤيدين لهذه الوزارة - في المحافظة عليه واقتدائه بالمهج والأرواح . وجلالة الملك لا يطلب منكم وليس في حاجة إلى أن تقولوا المرة تلو المرة باحترام المراسيم التي تصدر منه لأن هذا لا يقصد به إلا الدس الذي لا يليق عند ذكر هذا المقام السامي .

(تصفيق حاد)

محاضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أتم الداسون .
(ضجة وأصوات : حاشا بل أتم الداسون المفسدون بين العرش والأمة) .

محاضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - قلت إن جلالة الملك فوق المسئوليات جميعا ونحن إذ نقول هذا نبرهن على أننا أشد الناس إخلاصا لجلالة الملك .

(تصفيق حاد)

ونبرهن كذلك على أننا حريصون الحرس كله على أن نصون المبادئ الصحيحة الكفيلة بوحدة الأمة وسلامة البلاد وصيانة الدستور .
إن جلالة الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه فإذا ما وجهت انتقاداً إلى مرسوم ما فإني أوجهه إلى الوزراء الذين يتولى الملك سلطاته بواسطة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

إن المرسوم الذي صدر بتأجيل انعقاد البرلمان هو في نظرنا مرسوم باطل ومخالف للدستور لأنه ليس لوزارة أن تطلب تأجيل انعقاد البرلمان إلا إذا كانت قد حازت ثقة المجلس من قبل ، هذا هو المبدأ الذي استقر عليه رأى أغلبية آراء الفقهاء الدستوريين وقال به حضرة صاحب المعالي وزير الدولة الدكتور محمد حسين هيكل بك ، اسمعوا يا حضرات الشيوخ المحترمين إلى ما قاله معاليه في صفحة ٢٤ من كتاب السياسة المصرية والاضطراب الدستوري : " على أن النظرية الدستورية المأخوذ بها لدى الأكثرين من ذوى الرأى والعلماء أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثقة المجلس صراحة أو ضمنا " .

أستمع قول أحد أعضاء الوزارة الجديدة التي استصدرت مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان . إنه يقول إن أية وزارة لا تملك أن تصدر مرسوم التأجيل إلا إذا حازت ثقة البرلمان . صراحة أو ضمنا . ولما كانت هذه الوزارة لم تحز الثقة لا صراحة ولا ضمنا وإنما على العكس فإن تهريبها من التقدم إلى مجلس النواب فيه اعتراف منها وشعور بعجزها عن أن تنال ثقة البرلمان .

فإذا كان الأمر كذلك أليس من واجبتنا أن نبدي هذه الملاحظة وأن نسجل في محاضر هذا المجلس الموقر تلك المخالفة الخطيرة التي ارتكبتها الوزارة لا سيما أنها قالت في خطابها لحضرة صاحب الجلالة الملك إنها ستكون حفيظة على أحكام الدستور نصا وروحا . فإذا لاحظنا أن هذه الوزارة ارتكبت في أول عمل لها مخالفة دستورية فمن حقنا أننبئ نبيهم .

إننا إذا سلمنا بنظرية حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك
لمنعنا الدستور .

(ضجة ، وهنا انصرف بعض من حضرات الأعضاء) .

إني أضف صوتي إلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - لى كلمة أقولها في غاية
من الإيجاز .

كانت كلمة حضرة الأستاذ الكبير رئيس المجلس في أنه يجب أن تسود
العلاقات الطيبة أعضاء المجلس ، كلمة يجب أن نذكرها جميعا وأن نعمل
بها جميعا .

أفهم جيدا أنه عند تشكيل وزارة جديدة أن يكون لها برنامج تتقدم به
للبرلمان وعندئذ توجد المناسبة لمناقشة هذا البرنامج ، أما التعرض لمرسوم
تشكيل الوزارة فإنه عمل لا يمكن أن يجدى لأن مرسوم التشكيل حق
مسلم به لصاحب العرش فله أن يقيم الوزراء وأن يقيهم . إذن فالاعتراض
على مرسوم التشكيل في ذاته لا قيمة له .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إنني اعترضت
على مرسوم التأجيل .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - أنتقل بعد هذا إلى
المسألة الأخرى التي تعرض لها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد
الجندى من أن هناك ركنا من أركان قيام الوزارة وتوليها السلطة غير متوافر .
ذلك الركن هو مواجهة الوزارة للمجلس . على أنه قد فات حضرة الشيخ
المحترم مسألة عملية قاطعة . هي أن الأمور لم تجر من ناحية الأغلبية مجرى
دستوريا فقد اجتمعت الهيئة الوفدية وتحدثت سلطة جلالة الملك .

(ضجة . أصوات : لا . لا . اصحب هذه الكلمة . لم يحصل هذا) .

لقد أقسمت هذه الهيئة يمينا وقررت أنها لا تؤيد أية وزارة كائنة
ما كانت ...

(أصوات : هذا غير صحيح) .

اجتمعت تلك الهيئة خارج البرلمان وعقدت الخناصر على أن تعطل أداة
الحكم . ووطدت العزم على أن تمنع كل سلطة من استعمال حقها المقدس .
اجتمعت الهيئة وقالت كلمتها وطعنت وسبت وقذفت واستعملت كل
الوسائل لكي لا تحكم البلاد بونها .

(ضجة) .

مقرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب يانكا - هذا كلام في غير محله
وسب أن يستجبه قائله وأن يمنع من الكلام .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - من أنت حتى تطلب
منى أن اصحب كلامي ؟ !

ما نشاء من الملاحظات وألا تفوت أية مخالفة دستورية دون أن نثبتها
ونسجلها على المخالفين وسيكون النص حليفا للدستور وحماة .

(تصفيق حاد) .

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقترى - أطلب الكلمة .

الرئيس - هل تشاطر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد
الجندى رأيه ؟

مقرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - لقد تكلم حضرة الشيخ
المحترم عبد السلام عبد الغفار بك في الشكل وتكلم حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ يوسف أحمد الجندى في الموضوع . وأرى أن لا فائدة من التوسع
في الكلام .

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقترى - أشكر حضرة الشيخ
المحترم عبد السلام عبد الغفار بك لما تقدم به من اعتراض أمام المجلس .
فإنه بذلك هيا لنا فرصة جديدة لكي نقرر من جديد التقليد الذي قررناه
في الماضي . ذلك التقليد الدستوري الصحيح الذي يقضى بأنه يحق للمجلس
أن يبدى رأيه في أعمال الوزراء أيما كانت .

الرئيس - لم يقر الوزراء بأي عمل إلى الآن .

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقترى - تقضى المادة ٤٨
من الدستور بأن حضرة صاحب الجلالة الملك يتولى سلطته بواسطة
وزرائه ، ومعنى ذلك أن الملك يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه ولم
تقل المادة إن جزءا من سلطة الملك يتولاه بدون وزرائه والجزء الآخر
يتولاه بواسطتهم وهذه السلطات واردة في الفرع الأول من الفصل الثاني
من الباب الثالث من الدستور ومنها السلطة المنصوص عليها في المادة ٤٩
التي تنص على أن " الملك يعين وزراءه ويقيهم " . فالعمل الذي تتعرض
له الآن هو من الأعمال الدستورية التي يتولاهها جلالة الملك بواسطة
وزرائه . ولذلك فإنه نص في المرسوم الخاص بتأليف الوزارة على أنه
" بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء " فهذا المرسوم يدخل
ضمن الأعمال المنصوص عليها في الفرع الأول كما ذكرت .

ولذلك كان من أقدم واجبات هذا المجلس أن يناقش هذا العمل وحق
علينا أن نشكر مرة أخرى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك
لأنه قال إن الدستور تقاليد وليس نصوصا فقط ...

(أصوات : كفى . كفى كلاما) .

حضرات الأعضاء المحترمين :

المسألة غاية في الخطورة ...

(ضجة) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أفندي - هذا هو التبرجيع بعينه .

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب باشا - أتكذب في وجوهنا ؟ كلامك غير صحيح ولا يطابق الحقيقة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك - إن كلام الأستاذ عبد الرحمن البيلي حق . (ضجة)

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب باشا - يجب أن يسحب الأستاذ عبد الرحمن البيلي كلامه ولا داعي للتهويل .

الرئيس - يكفي أن حضراتكم قد اعترضتم على حضرة الأستاذ البيلي ، وسجلتم عليه أنه لم يقل حقاً .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أفندي - يجب على حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي أن يتكلم في النقط الدستورية وليس له أن يتكلم في سياسة الأحزاب .

نحن الآن في صدد مسألة خطيرة هي تفسير الدستور وهو حق مقدس للبرلمان دون سواه من الهيئات وواجبنا نحو العرش والأمة التي نحترمها جميعاً أن نقوم بتفسير الدستور تفسيراً صحيحاً بما توجبه إلينا ضمائرنا . وهذا الواجب هو أول واجبات الإخلاص للعرش .

الرئيس - جميع الأمة مخلصون لصاحب العرش .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - لاشك أن ذكر هذه الحقائق التي لا يمكن إنكارها هو السبب في هذه الثورة . على أنها حقائق ثابتة لا يمكن التحول عنها بحال ما .

ليس في مرسوم تشكيل الوزارة أية مخالفة للدستور .

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب باشا - قل الحقيقة ولا تهمل ما لم يحصل .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - ألم يحصل أن حلقتهم البمين ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب باشا - لقد أقسمنا يميناً على صيانة الدستور .

الرئيس - البمين كانت لصيانة الدستور .

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب باشا - إن الأستاذ البيلي يكذب في مواجهتنا .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - اخرس .

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب باشا - إن هذا القول الذي تزعمه لم يصدر منا مطلقاً .

الرئيس - يا حضرات الشيوخ المحترمين - أرجو أن تتزوا في أقوالكم وتمتنعوا عن المهاترة فيما بينكم ويجب أن تقرعوا الحجّة بالحجة والبرهان بالبرهان وأن تكونوا عند حق قول الإمام مالك رضي الله عنه " كل إنسان له رأيه وما من أحد إلا من ردّ ورّد عليه إلا صاحب هذا المقام وهو الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام " فله حضراتكم كل الحرية في إبداء آرائكم وأرجو أن تستعملوا المحاسنة والمجاملة في مناقشاتكم ومساجلاتكم كما تعودنا في كل مناقشاتنا الماضية التي كان يسودها روح الوئام والسلام .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - فإذا كانت هذه الحالة حالة طبيعية تسودها روح دستورية سليمة صحيحة كان من اللازم أن نتنظر الحوادث وألا نسبها وألا نتخذ أي قرار يعطل سير الحكم والدستور .

نحن هنا يجب ألا تتعلق بالأشخاص بل يجب أن تكون أحكامنا صادرة على الأعمال فقط دون أي اعتبار آخر . (ضجة)

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - إننا لم نخلف اليمين التي تقول عنها إلا للحفاظ على الدستور فقط .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - إنك يا حضرة العضو المحترم لا تملك الحق في هذا الشأن لأن مجلس الشيوخ ليس من حقه التعرض للثقة بالوزارة بل هذا من اختصاص مجلس النواب وحده .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - لقد أسقطت اللجنة المالية ... (ضجة)

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - إن الحق واضح وصرح في المادة ٤٩ من أن إقالة الوزراء وتعيينهم من الحقوق المقررة لجلالة الملك .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - نحن لا نتكلم في هذا وإنما نريد أن نتخطاه إلى ما بعده .

الرئيس - أرجو من حضراتكم ألا تقاطعوا من يتكلم لأن هذه المقاطعة تضيع الوقت بدون جدوى .

ولكن هذه الوزارة خالفت الدستور واستصدرت مرسوماً بتأجيل البرلمان من غير أن تكون قد حازت ثقة المجلس بها .

وبما أن ما ارتكبته هذه الوزارة من مصادرة الحريات ومنع الاجتماعات وفصل الموظفين بالجملة والاعتداء على استقلال القضاء - كل ذلك في الفترة القصيرة التي انقضت منذ أن تولت الحكم . أقطع دليل على مجافاتها في طريقة حكمها لأحكام الدستور .

وبما أن استمرار هذه الوزارة في الحكم مما يبعث القوضى والاضطراب في البلاد ويعرض مصالحها وحقوقها للخطر .

لذلك :

يقرر المجلس عدم ارتياحه لقيام هذه الوزارة ويلتمس من جلالة الملك المعظم أن يتدارك الأمر بحكمته ما

على كمال حيشه ، أحمد عبده ، حسن عبد القادر ، علي مروان ، علي رمضان الطويجي

(تصديق متواصل) .

مقدمة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - حضرات الشيوخ المحترمين : أرجو وقد تنابذ حضرات الشيوخ المحترمين الذين سبقوني إلى الكلام أن تسمحوا باستقبال كلمتي على أنني أشرف بعضوية هذا المجلس وأشرف بإخائي لكم جميعاً ، وأشرف بأنني فوق هذا وذاك أشعرنحو هذه البلاد بأرق ما يشعربه كل واحد منكم .

أرجو ألا تطيش أحلامنا ونحن في مكان تهذيب أعمال الحكومة بمراجعة ما يتم عليه الأمر في المجلس الآخر لأن مشروعية وجود مجلس الشيوخ هي الكسر مما عصاه أن يحدث من حدة مجلس النواب .

أرجو ألا تتحمس فيما ليس لنا فيطيش حلمنا ، فالاقترح الذي عرض على حضراتكم كيفما كان الحال

(ضجة) .

مقدمة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى - نحن في غنى عن هذه النصائح .

الرئيس - أرجو عدم مقاطعة المتكلم .

مقدمة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - الأمر المطروح على هذا المجلس بحسب جدول الأعمال الذي وزع علينا هو تلاوة الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة ثم تلاوة الأمر الملكي بتأجيل البرلمان ولكن على أثر تلاوة الأمر الملكي الأول حدث ما وقع بين سمعنا وبصرنا وأهم ما تناوله حضرات الشيوخ المحترمين في هذا المقام هو ما قاله الأستاذ يوسف أحمد الجندى من تطبيق القواعد الدستورية في أمر تأليف الوزارة وتأجيل البرلمان والتأجيل هو ما استدعى البحث .

مقدمة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى - إن المرسوم قد صدر من يملك هذا الحق وليس هناك محل للاعتراض عليه فماذا تريدون الآن إذن ؟

لقد كان في الإمكان أن تواجه الوزارة مجلس النواب ولكن الوقائع التي حدثت حالت دون ذلك .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وهل يبرر هذا مخالفة الوزارة للدستور ؟

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى - إن الحقائق واضحة وإن الوزارة لم تخالف الدستور في شيء لأن الخطوة التي انتهجتها واضحة لا غبار عليها وإنما لا يمكنها اللجوء إلى غيرها بسبب الحوادث التي أشرت إليها ولذلك فانا أصر على آرائى التي أدليت بها .

الرئيس - قدم اقتراح من حضرات الشيوخ المحترمين : على كمال حيشه بك وأحمد عبده بك والأستاذ حسن عبد القادر والشيخ علي مروان والشيخ علي رمضان الطويجي وهذا نصه :

” اقتراح

اقترح على المجلس الموافقة على القرار الآتى :

بما أن الوزارة الحاضرة حلت محل الوزارة التي كانت حائزة لثقة الأمة وثقة البرلمان لما أدته للبلاد من جلائل الأعمال باستخلاص الاستقلال .

وإعادة الدستور .

والغاء الامتيازات الأجنبية .

ودخول مصر في عصبة الأمم .

وهودة الجيش المصرى إلى السودان .

وبما قامت به من مشاريع الإصلاح والاقتصاد رغما عما أحبط بها من الفتن والدسائس والمؤامرات .

وبما أن أعضاء الوزارة الحاضرة معروفون لدى الأمة بسوابقهم الخطيرة في الاعتداء على الدستور والحريات والكرامات وبإساءة استعمال سلطة الحكم لأقصى حدود الظلم والاستبداد .

وفوق ذلك فهي تنتمى إلى قلة من الأحزاب لم تل ثقة البلاد في جميع الانتخابات الماضية وفي وجودها تحكيم للأقلية في الأغلبية الأمر المتنافى لروح الدستور مما يؤدي إلى القوضى والاضطراب .

وبما أن الأصول الدستورية تقضى على الوزارة عند تسلمها الحكم أن تواجه البرلمان وتطلب ثقة مجلس النواب .

استند حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى بحثه إلى كتاب للدكتور محمد حسين هيكل بك لم يسعدنى الحظ فى الاطلاع عليه أو أن يكون فى حيازتى وإنما أدهشنى وأنا أستمع إليه أن يسمى بحثاً دستورياً .

الوزارة حسب روح الدستور ونصه لا تطلب تأجيل البرلمان إلا إذا توقعت عدم الثقة بها والدستور صريح بقصر حق الثقة على مجلس النواب . أما مجلس الشيوخ فلا شأن له بها إنما يؤيدها أو لا يؤيدها .

فإذا كان مشروطاً أن الوزارة لا تلى الحكم إلا مؤيدة من النواب ففى هذا تعطيل لحكم من أحكام الدستور وهو حق استصدار الأمر الملكى بمجلس النواب لأن فرض نظرية استصدار أمر الحل من وزارة قائمة بعمل من المستحيل قيام وزارة يمكنها أن تباشر الحل .

أمام هذا البحث الفقهى الدقيق كيف يطلب منا ونحن أعضاء مجلس الشيوخ أن نقر الاقتراح المقدم من زميلنا الأستاذ على كمال حييسته بك سواء أكان تمييزاً لأعمال الوزارة التى أقيمت أم اعتراضاً ضمنيّاً على مرسوم تأليف الوزارة الجديدة ، بل كيف يصح لنا أن نعترض على أعمال الوزارة الجديدة وهى لم تلى الحكم إلا يومين .

تصوروا ما يوصف به هذا العمل . تريثوا وقتلوا ما يترتب على التعجل فى الحكم على الأمور . لدينا متسع من الوقت للحكم على الوزارة من تصرفاتها وأعمالها .

أما هذا الذى يطلب من حضراتكم إقراره إنما هو هدر لما يجب أن يكون عليه حضرات الشيوخ من النبل والتقدير .

استحلفكم بمقامكم وبما تدينون به من الكرامة لأنفسكم ألا تتعجلوا فى الأمر ولا تأخذكم ثورة الغضب فتقروا أمراً سيأخذكم الندم على إقراره . (ضجة)

انظروا بماذا استحلفتمكم . استحلفتمكم بالكرامة ...

(ضجة)

مقبرة الشيخ المحترم محمد الطاهر عبد رب باسما - لا يهتنا . لقد أصبح الحل أمراً عادياً لدينا .

مقبرة الشيخ المحترم لوبى أنقوش فانوس اقضى - نحن لا نندم على الحل . نحن الأمة .

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - عند ما طلبت هذا استحلفتمكم بالكرامة التى تدين بها لأنفسنا فإذا فكرت الندم ذكرته للكرامة وأرجو ألا يحمل كلامى إلا على ظاهره .

إن مثل هذا الاقتراح يجب ألا يحكم فيه ارتجالاً بل يجب أن يبحث فى لفظه وفى قيعته فإذا قلت إنه فى الموافقة عليه مجازفة لما تدين به نحو أنفسنا من الكرامة فلا نجرّد سماعى للاقتراح جعلنى أرى أنه لا يوجد منا من يملك من الوقت والأعصاب ما يسمح ببحثه بحثاً يليق بكرامة الشيوخ .

لذلك أرجو أن يحتفظ هذا المجلس برأيه وأطلب من الرئاسة تلاوة مرسوم التأجيل وأماناً متسع من الوقت للحكم على الأمور .

مقبرة الشيخ المحترم لوبى أنقوش فانوس اقضى - لى كلام . هو أن الموضوع الذى تكلم فيه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك خارج عن موضوع الاقتراح . وأنا أطلب أخذ رأى عليه .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الشيوخ المحترمين :

أتكلم بكل اختصار . تناول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك مسألتين : المسألة الأولى . هى بحث حق التأجيل من الوجهة الدستورية . والمسألة الثانية تختص بالاقتراح الذى عرضه حضرة الشيخ المحترم على كمال حييسته بك . فقياً يتعلق بالمسألة الأولى فأؤكد لحضراتكم لو أن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك اطلع على الموسوعات الدستورية فيما يتعلق بهذا الموضوع لما تردد فى الموافقة على رأى الذى قلته .

المسألة فى غاية من البساطة . فحق تأجيل مجلس النواب هو من الحقوق الدستورية التى للوزارة حق استعمالها ، ولكن يكون ذلك بعد أن تتوفر فيها الأركان التى تجعل لها مكاناً دستورياً وهى تعيين جلالة الملك لها وثقة مجلس النواب بها فإذا لم تكن نالت بعد ثقة المجلس فهى لا تستطيع أن تباشر أية سلطة من سلطاتها الدستورية لأنها لا تكون أهلاً لولاية الحكم .

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - ومن هذه الحقوق حل المجلس .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وهذه الأهلية هى التى شرحها شرحاً واضحاً حضرة صاحب المعالى وزير الدولة محمد حسين هيكل بك كما سبق البيان .

والحكمة التى وضع من أجلها حق الوزارة مع الملك فى تأجيل البرلمان ، هى أن تكون هناك وزارة شكلت تشكيلاً صحيحاً وحازت ثقة مجلس النواب - ثم حصل أن حدث بينها وبين هذا المجلس الذى سبق له أن أعطاها ثقته خلاف على مسألة . فيقول علماء الفقه الدستورى إنه بدلاً من أن تلجأ الوزارة إلى إجراء شديد . وهو حل مجلس النواب . فلها أن تلجأ فى سبيل التخفيف من حدة ما بينها وبين هذا المجلس من خلاف . أن تؤجل المجلس شهراً . وفى هذا الشهر يصح أن تهدأ فيه الأعصاب . وقد يمكن أن يتم اتفاق بين هذه الوزارة وذلك المجلس على المسألة أو المسائل المختلف عليها .

هذا فيما يتعلق بالمسألة الأولى . أما فيما يتعلق باقتراح حضرة الشيخ المحترم على كمال حييسته بك . فقد ضرب فيه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك كثيراً على نعمة الكرامة . وإنما لعرف كيف تحتفظ بالكرامة ونحن نعلم أننا منذ نهضتنا من سنة ١٩١٩ إلى الآن تقاوم الخطوب والمصائب بقلب ثابت .

مقرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - المجلس يملك جدول أعماله والتصرف فيه طبقاً لما يرى فيه المصلحة قياماً بواجباته الدستورية ، وما على حضرة العضو المحترم إلا الرجوع إلى المراجع الدستورية مثل أوجين بير (Eugène Pierre) ليرى ذلك واضحاً فيها .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى - إن الكلمة التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك . من أن هذا الاقتراح لا يتفق إقراره مع كرامة المجلس . هي كلمة حق . وهو مع ذلك غير وارد في جدول أعمال الجلسة . والاقتراح ليس فيه حرف واحد يتفق مع الحقيقة . فلا يجوز أن يصدر مثله من مجلس الشيوخ .

إن الحق ليصرخ وينادى أن الوقائع الواردة في هذا الاقتراح غير صحيحة بحال من الأحوال . وأن الأمور المسندة فيه إلى الوزارة الحاضرة ليست صحيحة . ولا هي مدروسة . ولا يمكن أخذ الرأي عليها .

ولسنا الآن في مجال أخذ الرأي على حكم مضي في صلاحه أو فساده . وإذن فالأقترح لا قيمة له . وليس يصح أن نجابه في هذا المجلس بأنا أقلية . ولنا الفخر أن نكون اليوم أقلية . وقد تكون هذه الأقلية هذا أكثرية بعملها الصالح . والقول من حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندي بأنهم الأمة . قول فيه إسراف كبير ومغالاة . فالبلد قد تنبه . ويريد حكماً صالحاً مستقيماً .

ولذلك نعترض كل الاعتراض على التقدم بهذا الاقتراح . ونطلب من حضرة الرئيس ألا يعرضه على المجلس بحال من الأحوال . نطلب أن يتلى في الحال مرسوم التأجيل .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على رأى حضرتي الشيخين المحترمين الأستاذ عبد الرحمن البيلى وهيب دوس بك يتفضل بالوقوف .

(وقف خمسة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على نص الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيه بك يتفضل بالوقوف .

(وقفت الأغلبية) .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى - ليس في المجلس العدد القانوني حتى تبين الأكثرية أو الأقلية .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيه بك ، ويتلى الآن مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان .

تلى المرسوم المذكور وهذا نصه :

وجنان قوى . وتعارضنا الآن أقلية في هذا البلد تريد أن تنتصب من هذا الشعب حقه . الذي يريد أن يكون سيد نفسه . ونحن نعرف دائماً أن كرامتنا في كرامة هذا الشعب .

(تصفيق حاد) .

كرامتنا في أنت تقف دائماً في جانب هذا الشعب وفي إسماعه . ذلك الشعب الذي لم يقبل في جميع الانتخابات الماضية أن يشرف أولئك الذين شكلوا الوزارة الجديدة بثقته .

نحن نعرف كيف نحفظ بهذه الكرامة . وفي سبيلها تهون علينا الكرامى والمناصب . إن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يهيب بكم . ويريد أن يلقي في روعكم - بقوله أخشى أن تندموا - أن اقترح حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثيه بك قد يترتب عليه نتائج قد يكون من بينها حل مجلس الشيوخ .

مقرة الشيخ المحترم دوس بك - لم أقل هذا ولم أقصده .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجردى - أقول لحضرة الشيخ المحترم إننا وطلدنا العزم أكيدا على أن نستقبل الخطوب . وأيسر الخطوب أن نفقد هذه الكرامى .

(تصفيق حاد) .

حضرات الشيوخ المحترمين : إننا لسنا هازلين ولا لاعبين . إن العاطفة الوطنية التي تجيش في صدورنا ليست عاطفة مصطنعة . ولا ترمى إلى مال . ولا إلى غنم . إنما ترمى إلى أن نحقق لهذا الشعب الكرم سلطته وأن تكون هذه الأمة العظيمة مصدر السلطات - إنا نصارحكم القول من أعماق قلوبنا بأن من المستحيل أن تقبل الأمة أن تحكمها أقلية ضئيلة طالما عصفت بجزيرة هذا البلد . وطالما سامته الخسف والاستبداد ومنستمر في جهادنا لصيانة حقوق الشعب وحرياته وسيكون النصر لمصر الخالدة وسيكون الفوز لأبنائها البررة .

(تصفيق حاد) .

مقرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - أطلب أن يؤخذ رأى على الاقتراح .

(ضجة) .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى - هذا الاقتراح خارج عن جدول أعمال الجلسة . ولا يمكن أن يؤخذ رأى عليه بحال من الأحوال . ولقد أريد أن يتلى مثل هذا الاقتراح في المجلس الآخر . فنع الرئيس تلاوته . ووجهه أن مثل هذا الاقتراح لا يجوز عرضه

مرسوم

بتأجيل انعقاد البرلمان

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بدعوة البرلمان إلى عقد جلساته العادية ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

يؤجل انعقاد البرلمان مدة شهر .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء من اليوم ما صدر به رأي في عايد ٣٠ شوال سنة ١٣٥٦ (٢ يناير سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

الرئيس — إذن يؤجل انعقاد المجلس إلى غرة شهر ذى الحجة سنة ١٣٥٦ (٢ فبراير سنة ١٩٣٨) تنفيذاً لهذا المرسوم .

وهل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة في الساعة الخامسة مساءً من ذلك اليوم ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الخمسين مساءً) .

الدور العادى الثالث عشر للبرلمان

مضبطة الجلسة الثانية لاجتماع البرلمان

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١١ صفر سنة ١٣٥٧ الموافق ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨

عقدت جلسة اجتماع البرلمان الثانية للدور العادى الثالث عشر في يوم الثلاثاء ١١ صفر سنة ١٣٥٧ (١٢ أبريل سنة ١٩٣٨) الساعة الحادية عشرة صباحا بدار مجلس النواب بالقاهرة .

برئاسة حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ .

وبحضور حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك . إبراهيم الهلباوى بك . الدكتور إبراهيم بيومى مذكور .
الشيخ إبراهيم محمد فراج . الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . أحمد الديوانى بك .
أحمد حسين بك . أحمد حميد أبو ستيت بك . أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى
افندى . أحمد عبده بك . أحمد على باشا . أحمد كامل باشا . أحمد محمد
خشبه باشا . أحمد مدحت يكن باشا . أحمد مصطفى عمرو باشا . أحمد
نجيب براده بك . إسماعيل مصطفى الملوانى افندى . السيد محمود
الشندويل بك . الشيخ الشافعى أبو وافيه . أمين سامى باشا . أمين همام حمادى
افندى . أنطون الجميل بك . بطرس خليل بطرس بك . بهجت السيد أبو على بك .
جعفر ولى باشا . حافظ حسن باشا . الدكتور حافظ محمد مؤمن . حسن
أبو الفتوح بك . حسن رشوان حمادى بك . حسن صبرى باشا . الأستاذ
حسن عبد القادر . حسن محمد الوكيل افندى . حسن مظلوم باشا . حسن
نبيه المصرى بك . حسنين مصطفى حمزه بك . الشيخ حسين صالح خليفة .
حسين عبد الكريم الهامى افندى . حسين فوده بك . الأستاذ حسين محمد الجندى .
خليل إبراهيم صالح بك . خليل ثابت بك . الدكتور زكى ميخائيل بشاره .
زكى ويصا بك . سعد مكرم بك . سليمان السيد سليمان باشا . سليمان عثمان
أباظه بك . سليمان مصطفى خليل افندى . سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك .
سيد قرشى بك . صادق وهبه باشا . صلاح الدين الشواربى بك .
الأستاذ عباس الجمل . عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك . عبد الحميد
إسماعيل أباطه بك . الدكتور عبد الحميد أمين عزب . عبد الحميد سليمان باشا .
الدكتور عبد الحميد فهمى . الدكتور عبد الخالق سليم . الأستاذ عبد الرحمن السيل .
الدكتور عبد الرحمن عوض . عبد الرحمن فتوح افندى . الأستاذ عبد الرحيم

محمد مهنا . الشيخ عبد الرزاق الفاضى بك . عبد الستار الباسل بك .
عبد الستار حسن عمران افندى . عبد السلام عبد الغفار بك . الدكتور عبد
العزیز العجيزى بك . عبد العزيز محمد عبد الله الجمال بك . عبد الفتاح
اللوذى بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الله أرسلان بك . عثمان السيد
ناصر بك . عفيفى حسين البربرى افندى . الشيخ على رمضان الطويجى .
اللواء على صدقي باشا . على عبد الرازق بك . على عيسى نوار افندى .
على كمال حيشه بك . الشيخ على محمد مروان . عوض برعى بك . فوزى
ناشد افندى . كامل إبراهيم بك . كامل جرجس تكلا بك . لويس أخنوخ
فانوس افندى . محمد أبو النصر الفار افندى . محمد أحمد الشريف بك . محمد
المغازى عبد ربه باشا . محمد أمين حسين مرعى بك . محمد توفيق إسماعيل بك .
محمد توفيق رفعت باشا . محمد حافظ رمضان باشا . الدكتور محمد حسين هيكل باشا .
محمد رشوان الزمر بك . محمد سليمان الوكيل باشا . محمد صفوت باشا .
محمد عبد اللطيف افندى . محمد عبد الحميد العبد افندى . محمد قلام باشا .
محمد علوى الجزار بك . محمد على سليمان بك . محمد على علوبه باشا . محمد
فهمى صادق شتا افندى . محمد كمال علما باشا . محمد ليلى إبراهيم فرج
أبو الجدايل افندى . محمد محمد الشناوى بك . محمد محمود خليل بك . محمد
مرزوق افندى . محمود زكى بك . محمود غالب باشا . محمود فهمى باشا .
مرمى وزير عبد الله بك . مصطفى راضى بك . الشيخ منصور حسين السلواوى .
الأستاذ ميشيل رزق . وهيب دوس بك . الأستاذ يوسف أحمد الجندى . يوسف
أصلان قطاوى باشا . الأستاذ يوسف عبد اللطيف . الشيخ يوسف يوسف
الشرنوبى .

وحضرات النواب المحترمين :

الدكتور نجيب إسكندر . محمود أبو الفتوح . الأستاذ عزيز مشرق .
الأستاذ مصطفى أحمد العسال . أمين أحمد سعيد . الأستاذ أحمد رشدى .
محمد زكى العرومى بك . السيد على راتب . الأستاذ عبد الحميد عبد الحق .
محمد رضوان بك . مابا حبشى بك . محمد خليفة بك . السيد عبد الحميد البنان .
الدكتور أحمد ماهر . محمد عبد الخالق مذكور باشا . عبد الحميد الرمالى .

الأستاذ عبد الحليم محمد رافع . محمود حنفى بك . حسين سعيد بك .
الدكتور حنفى أبو العلا . محمد فهمى عبد المجيد بك . الدكتور على حسن .
محمد الدمرداش الشندى . الأستاذ ممدوح رياض . محمود فهمى النقراشى باشا .
محمد رمضان . السيد مرسى بك . عباس محمود العقاد . محمد السيد سرحان .
محمد عبد الملك حمزه بك . صالح عبيد . الأستاذ حسن صالح الجداوى . حامد
العلاليل بك . محمد عبد الرحمن نصير . عبد العزيز هندی بك . الدكتور حامد
محمود . محمود فايد . أحمد مراد . محمد الفتى بك . سليمان بدوى بك . مأمون
إسماعيل بك . عمر الشواربى . إسماعيل فهمى الشلقانى بك . خطاب الشواربى .
عبد العزيز رضوان بك . الأستاذ إبراهيم دسوقى أباطه . على الشمعى باشا . أحمد
محمد أباطه . الأستاذ محمد فكرى أباطه . أحمد نصر مرسى . محمود محمد الألقى
بك . أمين يوسف عامر بك . محمد فتح الله بركات . عبد الله فكرى أباطه بك .
الأستاذ على السيد أيوب . الشيخ خضر محمد خضر . فريد نحر الدين . أحمد
مختار بك . عبد اللطيف واكد بك . أحمد السيد سالم . عبد الملعطى حسين
مصطفى بك . الدكتور محمد حسين عمر . محمد السعدى بشاره الطحاوى بك .
إبراهيم الطاهرى بك . عبد العزيز الحسينى أبوسعده بك . محمد لبيب قوره بك .
فرج أحمد فرج سالم . عطا عفيفى بك . عمر عمر هلال بك . الأستاذ
عبد المجيد نافع . الدكتور سيد شكرى بك . محمد صفوت باشا . الأستاذ
مصطفى فوده . الأستاذ محمد شفيق جبر . محمد توفيق خليل بك . أحمد برهان
نور . محمد عبد الجليل سمرة بك . محمود موسى . الأستاذ إبراهيم عبد الهادى .
محمد السعيد حسن العبد بك . الدكتور محمد حلمى الجيار . أمين العلاليل .
الأستاذ على محمد الخشخانى . الشيخ محمد مصطفى حبيب . إسماعيل
صديق باشا . محمد علام باشا . محمد راغب عطيه بك . عبد الحى خليل بك .
على المتلاوى بك . السيد عبد الهادى القصبي . الأستاذ عبد المنعم حشيش .
طاهر اللوزى بك . أحمد محمد سعيد . الأستاذ أحمد أبو الفتوح . سيد
محمد بدر اوى باشا . الأستاذ عبد الرحمن البيل . حمزه عبد العزيز خضر .
محمد قواد المنشاوى بك . عبد الرحيم الخطيب بك . محمد عامر .
حسين شمس الدين حموده . الشيخ سيد ميسوى صقر . الدكتور عبد المجيد
سعيد . محمد كامل صابدين بك . محمد يوسف العبد بك . الأستاذ محمود السيد .
الشيخ رضوان السيد يشته . محمد بهى الدين بركات باشا . محمد الدسوقى
الفار . محمد محفوظ الفار . الشيخ محمد عبد اللطيف دراز . حسين محمد
المرامى . الدكتور عبد المنعم العراقى . محمود رياض القيعى . جمال الدين العبد .
الدكتور حسين أمين محتوت . عيسوى زايد باشا . محمد حلمى عيسى باشا .
الأستاذ محمود صبرى . حافظ إسماعيل سلام بك . فريد أبو شادى . عبد المجيد
عطيه . محمود خليل إبراهيم جمعه . الأستاذ محمد توفيق حسن . محمد موسى
ذكرى . الأستاذ السيد منصور . الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضى . الدكتور
عبد الرحمن عمر بك . الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر . عبد المقصود
إبراهيم حبيب بك . سيد عبد الله الفتى . أحمد بسيونى السيد حماد .
أحمد عبد الغفار بك . محمد عبد الله أبو حسين . عبد المنعم رسلان بك .
مرسى محمد بليغ بك . عبد العزيز الصوفانى . محمد فتح الله إسماعيل . محمود
مبروك الجيار . حسين درويش . محمد عسران عبد الكريم . محمود خيرى باشا .

صالح مبروك الديب . الشيخ محمود أحمد الدفراوى . الأستاذ سعد اللبان .
إسماعيل رمضان . مصطفى مراد السلانكى . الشيخ سليمان محمد بليغ .
طاهر سعد المصرى بك . عبد العزيز محمد السوسى . طه حسن والى . محمد
مرسى بليغ بك . الدكتور زكى مختار الجزيرى . على حسين غراب .
حفاوى الزمر بك . الأستاذ محمود سليمان غنام . عبد الرحمن فهمى بك .
الأستاذ الشيخ سليمان الكارم . محمد على بسيونى بك . عكاشه فرج
الدالى . عمر أبو بكر الديب . الشيخ عبد الرؤوف عبد الظاهر خليل .
محمد عزام بك . أحمد المليجى بك . محمد فريد حسنى . على إسلام باشا .
عبد الحليم أبو سيف راضى . صادق عبد الحليم راضى . محمود لطيف بك .
الأستاذ حسن محمد إسماعيل . أمين إبراهيم على كساب بك .
الدكتور محمود خيرت . محمد قطب عبدالله . الأستاذ محمد زكى شبيب . محمد سليم
جابر . السيد الحكيم . أحمد والى الجندى . محمد فوزى مراد محفوظ . أبو زيد
طنطاوى بك . على مفتاح معبد . أحمد مفتاح معبد . الأستاذ محمد أمين والى .
الأستاذ خالد محمد مؤمن . إدريس عبد العال المليجى بك . حمد الباسل باشا .
حسن شعراوى باشا . محمد سعداوى . الأستاذ محمد مساح موسى . الأستاذ
محمد شعراوى . محمد سلطان بك . طراف قلى بك . يوسف محمد الشربعى .
كامل سيف سيدهم بك . محمود فهمى القيسى باشا . الأستاذ محمد محمود جلال .
الأستاذ على عبد الرازق . الشيخ أحمد القايانى . الأستاذ محمد زكى حسين .
عبد الرحيم مهران . الأستاذ على عبد الهادى . عبد المجيد سيف النصر بك .
محمد مصطفى عمر بك . عبد العليم سمهان بك . كامل عثمان بك . على كامل
كيلانى . موسى على خالد . أحمد جاد الرب باشا . توفيق دوس باشا .
رشوان محفوظ باشا . محمد محفوظ باشا . الأستاذ محمد حامد جوده .
عبد الرحمن محمود بك . أحمد محمد على عمرو . محمد محمود باشا . شاكر
غزالى بك . حنفى محمود بك . الأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح .
محمود همام حمادى بك . الشيخ أحمد رضوان عبد الرحمن . أحمد محمد عطيه
الناظر بك . أبو المجد بدوى محمد عبد الآخر . الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر .
الدكتور سعد الدين أحمد الضبع . الأستاذ أحمد مرتضى المراغى . محمود
أبورحاب حسن . سيد حسن عبد المنعم الشندويل . عبد العزيز محمد
حمادى الناظر . السيد مصطفى محمد عبد الرحيم الشريف . سعد الدين
مصطفى أبورحاب بك . محمد عبد الرحيم حمادى . خليل إبراهيم أبورحاب .
أحمد مصطفى أبورحاب . محمد عبد المجيد المشوادى بك . أحمد على
أبو ستيت بك . الأستاذ محمد قواد أبو ستيت . حسن محمد حسين .
أحمد على محمد النبى . الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بربرى . عبد الفتاح محمود
أبو محلى بك . الشيخ عبد الوهاب محمد سليم . الشيخ محمد أحمد محمد عمر .
الشيخ خليفه محمود عبد الله . محمد محمود بك . يس أحمد بك . فكرى الصغير
السيد . على محمد إسماعيل بك . الشيخ محمود محمد القوضى . الشيخ على إبراهيم
على . محمد محمد إسماعيل العمارى بك . محمد حامد محمد محسوب . محمد أحمد عبود
باشا . محمد ذوالفقار بك . مدنى حسن حزين . الشيخ إبراهيم محمد حسن
أبو كرويه . صالح أمين مشالى . رينيه قطاوى بك . منصور مشالى . محمد
شاهين حمزه .

وجلس كذلك إلى يمين جلالة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس ديوان جلالة الملك وحضرة صاحب المعالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء . ووقف إلى يمين جلالة على مقربة من الأريكة الملكية حضرة صاحب السعادة أحمد حسنين باشا الأمين الأول بصفة كونه الممثل للخاصة الملكية ووقف إلى يسار جلالة على مقربة من الأريكة الملكية كذلك حضرة صاحب العزة الأمير اللى إبراهيم عطا الله بك كبير ياوران جلالة الملك بالنيابة بصفة كونه الممثل للخاصة العسكرية .

وجلس إلى يسار جلالة أمام مقاعد الوزراء وإلى يمين حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء .

ثم تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فسلم حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فتلاه رفته وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أحيكم أحسن تحية ، وأهتكم بما أولتكم البلاد من ثقة واستودعتكم من أمانة . وأحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التي قضى بها حل المجلس السابق ، من تأييد معنى الحكم الصالح (تصفيق) وأهيب بكم ، وقد تجلت لكم قوة ذلك التأييد ولمستم تلهف الأمة على الأخذ بأسبابه وإقراره في نصابه ، ألا تجعلوا لغيره سبيلا إلى نفوسكم أو مكانا في أعمالكم (تصفيق) . ولا أشك في أنكم تستشعرون كل الشعور ما تضطهرون به من تبعات جسام ، وتعلمون حق العلم ما نجيش به نفس الأمة من مرام بعيدة وذايات عظام .

وأول تلك التبايات جيش كبير العدد قوى العدة (تصفيق) لا تبغية البلاد زينة ، وإنما تحسه ضرورة لا بد منها ولا مندوحة عنها (تصفيق) ، يقضى بها ما نشاهده ، حيثما وجهنا النظر ، من جيوش وأساطيل في البحر والهواء ، ومن استراة مطردة من العدد والسلاح ، ويحتملها ما يغشى العالم من جو مضطرب تدوى في أرجائه المصادمات ولا تؤمن فيه المفاجآت .

ونحن مع ذلك لا نبني إلا القيام بالواجب من المحافظة على سلامة أراضينا ، ولا نريد إلا أن تحترم حقوقنا (تصفيق) ويعلم الله كم نحب أن يسود السلم والصفاء بين الدول وأن نتخذ سبيل التفاهم والإقناع في حل مشاكلها وأن تتجدد وتقوى عصبة الأمم التي لا تزال نعلق بمستقبلها الآمال الكبار .

وانكم لتشهدون أن التسابق في التسلح كلما انقضى منه شوط جدت له أشواط . ولما بعد إلا في أول الطريق ولا يزال علينا الكثير حتى نبلغ بعض ما بلغت البلاد التي تماوتنا في العدد وتقل عنا في الموارد واحتمالات الخطر . وإن لم نستطع أن نهض بعبئنا طفرة ودفعة واحدة ، فإن أوجب ما يجب علينا أن نتخذ لذلك برنامجا قويا ، ونقوم على تنفيذه بأقصى الجهد . وإن كرامتنا على أنفسنا وحرصنا على استقلالنا والدفاع عن كياننا يجعل فرضا علينا أن يكون لاستكمال قوتنا الحربية المكان الأول من مشاغل الحكم (تصفيق حاد) .

ذلك ما تعتره حكومتى . على أن لنا نحن غرضا نكاد نختص به ولا يقل في الأهمية والخطر عن الجيش والدفاع ، ذلك هو رفع مستوى الحياة الخاصة

واعتذر حضرات الشيوخ والنواب المحترمين إبراهيم سيد أحمد بك . ألكسان أبستخرون باشا . الأستاذ عزيز ميرهم . الفريق على فهمى باشا . فهمى حنا وبصا بك . محمد الحفنى الطرزي باشا . الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه . محمد زايد جلال أفندى . محمد على سرور بك . محمود الإربى باشا . برهان نور . أحمد عبد الوهاب باشا . قاسم المصرى بك . عبد الله الموم بك . سيد محمد خشبه باشا .

ولم يحضر حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله قواز . حسن محمد شعير أفندى . محمد توفيق راضى بك . محمد طلعت حرب باشا .

تولى السكرتيرية العامة حضرة صاحب العزة أمين عز العرب بك سكرتير عام مجلس الشيوخ .

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا دخل قاعة الجلسة حضرات أصحاب الدولة والمعالي الوزراء وجلسوا إلى يسار العرش في المقاعد المعتدة لحضراتهم .

ثم دخل قاعة الجلسة حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد وحضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرات أصحاب المجد النبلاء وحضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا وحضرتا صاحبي السعادة محمد طاهر باشا ويوسف ذو الفقار باشا وجلسوا إلى يمين العرش في المقاعد المخصصة لحضراتهم .

ودخل في إثرهم بعض كبار رجال القصر الملكي . ووقف إلى اليمين خلف مقاعد الأمراء والنبلاء حضرات أصحاب السعادة والعزة مراد محسن باشا ناظر خاصة جلالة الملك والدكتور عباس الكفراوي بك الطبيب الخاص للحضرة العلية الملكية وعبد الوهاب طلعت باشا مدير الإدارة العربية لديوان جلالة الملك ، ووقف إلى اليسار خلف مقاعد الوزراء حضرتا صاحبي العزة يوسف جلاد بك مدير الإدارة الإنجليزية لديوان جلالة الملك والدكتور حسين حسنى بك مساعد السكرتير الخاص للحضرة العلية الملكية .

ودخل كذلك حضرة صاحب السعادة أحمد حسنين باشا الأمين الأول لجلالة الملك وحضرة صاحب العزة الأمير اللى إبراهيم عطا الله بك كبير ياوران جلالة الملك بالنيابة .

ثم تقدم إلى قاعة الجلسة من الباب الملكي حضرة صاحب المعالي كبير الأمراء وأعلن قدوم حضرة صاحب الجلالة الملك فوقف الحاضرون جميعا لإجلالا واحتراما ، وعندئذ شرف قاعة الجلسة حضرة صاحب الجلالة الملك وفي معية جلالة حضرتا صاحبي المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديوان جلالة الملك وحضرة صاحب المعالي كبير الأمراء .

فاستقبل الحاضرون جلالة بالتصفيق الحاد المتواصل قيام جلالة وجلس على الأريكة الملكية وأذن الحاضرين بالجلوس فجلسوا جميعا .

والعامة . فإن أكثر البلاد تجاوز الحد الأدنى للمستوى الذي اصططلحت الإنسانية على تحقيقه للفرد وللجماعة التي يعيش فيها ، وإنما تجعل همها إلى الاستزادة وتحري أسباب الكمال .

أما نحن فما زلنا بحاجة لأن تهباً للفلاح والعامل شروط الصحة الأولية لنقيه شر الأمراض المتوطنة ، ولتجعله خلية قوية في جسم هذه الأمة ، التي تتفزز حياة وتتطلع إلى ذكر يصل مستقبلها بماضيها ، بل يجب أن توفر ما ينبغي له من الترفيه والرخاء (تصفيق حاد) .

ويتصل بهذا أن نعمل على زيادة الثروة العامة ، وعلى استحداث أسباب الرزق والعمل للتمطيل والازيادة المطردة في السكان ، وعلى تمكين النشء من الكفاح والمنافسة في الميدان التجاري والصناعي ، وعلى تعهد روح الإقدام والابتكار فيه ليحتل المكان اللائق بعدده وعمله ومواهبه .

وستعرض عليكم حكومتى طائفة من التدابير والإصلاحات ، الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، لتحقيق هذه الأغراض ، وأخرى مما يتصل بها .

وتعني حكومتى فيما يتعلق بنظام الحكم بإشاعة الروح الدستورية وتمكينها في الشؤون العامة (تصفيق) وإكمال تنظيم الهيئات النيابية المحلية وتوسيع اختصاصاتها ، وإحاطة الحريات العامة بالتدابير التي تكفل لها الاحترام والحماية (تصفيق) وقد عجلت فاستصدرت مرسوماً بقانون يحظر الجمعيات أو الجماعات التي يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية ، خدمة لحزب أو مذهب سياسي معين ، وستعرض عليكم بعد الآت ما تقتضيه هذه الأغراض من مشروعات القوانين (تصفيق حاد) .

وفي صدر التدابير التي يجب لاستقامة نظام الحكم والتي ستعرضها حكومتى عليكم ، توفير حسن اختيار رجال القضاء واستقلالهم ، وإنصافهم في نقلهم وترقيتهم ، وغير ذلك من شؤونهم ، وتنظيم القضاء في ناحية الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية ، وإعداد ما يلزم ، وإعادة النظر فيما هو قائم ، من القوانين التي تطبقها المحاكم لنفي بالحاجة أو لتكون أكثر ملاءمة لأحوال العصر .

ومما تعترم حكومتى اتخاذه من التدابير في هذا الصدد تأمين الموظفين بوجه عام ، على الأخذ بالعدل والمصلحة ، ورفع أسباب القلق والإبهام ، فيما يتعلق بشؤونهم من تعيين وترقية وتأديب (تصفيق) .

على أنه لن يكفي تحسين أداة الحكم في أركانها ، ومقوماتها ، بل يجب أن تبث فيها روح جديدة من النشاط والحياة لتتدارك ما فات ونعوض ما أصابنا من تأخير في مضمار لا يجوز أن يضمن عليه أي فرد أو هيئة ، وقد سبقتنا الدول فيه وأسنا عاجزين عن اللحاق بهم . ولم يعد شيء يحث من سلطاننا في التشريع واتخاذ ما نراه كفيلاً بالمصلحة . ولا شك في أنه ينقصنا كثير من وجوه التنظيم في مختلف المرافق ، وأن بضاعتنا من التشريع لا تفي بحاجتنا أولاً ولا تلائم ما صرنا إليه .

ولذلك سنتغنى حكومتى بأن تبعث في هيئاتها تلك الروح الجديدة ، وأن تعبئاً للعمل كما يعبأ الجيش (تصفيق) وستعرض عليكم حكومتى طائفة من التشريعات تود أن يراعى في نظرها افتقارنا الشديد إليها ، والخير في أن نراها نافذة بأقرب وقت مستطاع .

وللبلاد في ميدان الإصلاح الاجتماعي والتطور الاقتصادي وفي إنتاجها الزراعي ، وفي تثبيت الصناعات التي يرجى لها النجاح والاستقرار وتقويتها ، وفي تعهد شؤون العمال ، وفي حسن القيام بالمرافق العامة ، وفي الأشغال العامة والمواصلات بأنواعها المختلفة ، حاجات يجب أن تسد ومطالب لا يجوز إبطاء إجابتها . وستعمل حكومتى على موافاتكم بما تراه وتعدّه من التدابير في هذا السبيل .

ولكن ميزانية الدولة بحاجة أيضاً إلى الموارد التي تمكنها من الاضطلاع بالأعباء التي يقتضيها سد هذه الحاجات وإجابة تلك المطالب . وقد أعدت حكومتى مشروماً يقوم على زيادة موارد الدولة وتوزيع الضرائب بين السكان توزيعاً يتناول الثروة المنقولة كما يتناول الثروة العقارية لتحقيق معنى المساواة بين الجميع في تحمل الأعباء المالية وفي تفقات المشروعات العامة التي يعود خيرها على الجميع بدون تمييز (تصفيق) ولتكتسب الميزانية المرونة التي تجعل توازنها طبيعياً دون إغفال الأشغال العامة أو إرجاء تنفيذها .

وستولى حكومتى سياسة التعليم عناية خاصة لإقرارها على قواعد ثابتة تكفل تعميم نشره وتكييف نظمه وبرامجه طبقاً لحاجات البلاد والأحوال الجارية فيها ، كما تكفل توجيه النشء خير وجهه تبعاً لمواهبه واستعداداته ، وتزويده بما يمكنه من الكفاح في معترك الحياة وإحراز السبق فيه . وسيكون في مقدمة التدابير لذلك تأكيد استقلال الجامعة لتؤدي رسالتها على الوجه الأكمل ، وتثبيت أسباب النظام في معاهد التعليم ، لتقوم علاقة ما بين الأساتذة والطلبة والتلاميذ على أساس صالح من الرأية والاحترام (تصفيق) .

وتحتفظ حكومتى بعلاقات المودة بين مصر والدول ، وعلى الخصوص مع الدولة الحليفة (تصفيق) وستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الحسنة ، والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف بالود وصادق الرغبة اللذين تكنهما مصر نحو حليفتها العظمى (تصفيق) وستبذل أقصى جهدها في سبيل إقرار السلام العام .

ومن دواعي التفاؤل أن المحادثات القائمة الآن في روما والتي تجري باطلاع واشتراك حكومتى ستكون ، إذا تمت بالروح الذي تسير فيه ، من أقوى دعامات ذلك السلام (تصفيق حاد) .

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

إني لعظيم الثقة بأن الشعور المشترك بين البرلمان والحكومة بتبعات الحكم ، وما يجب أن يكون بينهما من تفاهم صحيح وتعاون وثيق ، سيسهل على حكومتى تحقيق سياستها وتنفيذ خططها . كما أن عملها في ظل رقابتكم وإرشادكم سيبدل على البلاد خيراً وبركة (تصفيق) .

وأدعوا الله سبحانه وتعالى أن يستد خطواتكم وأن يوفقنى وإياكم لما فيه سعادة شعبنا العزيز وإعلاء كلمته بين الأمم (تصفيق حاد متواصل) .

وبعد انتهاء حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من التلاوة تقدم بخطاب العرش إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فتناوله جلالتة وسلمه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس ديوان جلالة الملك فسلمه إلى حضرة الأستاذ المحترم رئيس الاجتماع فهتف حضرته "يعيش الملك" ثلاثاً فرّدت الحاضرون هتافه .

وهنا هتف حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد "يعيش جلالة ملك مصر والسودان" فرّدت حضرات الأعضاء هتافه .

ثم نهض جلالة الملك للانصراف في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين فوقف الحاضرون لإجلالاً محيين جلالتة بتصفيق حاد فخياً جلالة الملك الحاضرين وفادراً قاعة الجلسة بين التصفيق الحاد المتواصل .

ثم وقفت الجلسة حتى يعود الوفد البرلماني الذي توجه إلى القصر الملكي لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملك ، وكان هذا الوفد مؤلفاً من أعضاء مكتب مجلس الشيوخ وهم : حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني رئيس المجلس وحضرات الشيوخ المحترمين حسن نبيه المصري بك وسليمان السيد سليمان باشا الوكيلين ، وأحمد عبده بك وعلي عبد الرازق بك وأحمد حنفي

أبو الفضل الجيزاوي أفندي والأستاذ يوسف عبد اللطيف السكرتيرين البرلمانيين ومجد أحمد الشريف بك المراقب ، ومن ثلاثة من حضرات النواب المحترمين وهم : حضرة النائب المحترم الشيخ أحمد رضوان عبد الرحمن أ ب النواب سنا وحضرتا النائبتين المحترمتين الأستاذ أحمد مرتضى المراغي ومجد سلطان بك أصغرهم سنا .

وفي الساعة الواحدة والدقيقة العاشرة أعيدت الجلسة برئاسة حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين أحمد عبده بك وأحمد حنفي أبو الفضل الجيزاوي أفندي والأستاذ يوسف عبد اللطيف .

الرئيس - تتلى مضبطة جلسة اليوم .

تليت المضبطة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - تصدّق الهيئة على المضبطة .

وانتفض الاجتماع في الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الظهر .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة التاسعة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ١٢ صفر سنة ١٣٥٧ الموافق ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨

رقم الصفحة

- (ط) و(ي) كتابان من وزارة الداخلية بوقاة المرحومين حسين الشريبي بك عضو المجلس عن دائرة سمالوط، وعبد الرحمن اللوم بك عضو المجلس عن دائرة مفاغ - كلمة حضرة رئيس المجلس بنعمها والمرحوم عبد الحكيم عسكري بك العضو الممين - وقف الجلسة حداذا عليهم - قرار المجلس لإرسال كتب ترقية باسمه إلى أسرهم - إعلان خلق محل الأخيرين ... ١١٩
- (ك) استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد طلعت حرب باشا - قبولها مع الأسف وتمنى الشفاء - إعلان خلق المحل ... ١١٩
- (ل) كتاب من وزارة الأوقاف ردًا على العريضة رقم ٣١٣ لسنة ١٩٣٧ ... ١٢١
- (م) عرض المراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب ... ١٢١
- ملحق رقم ٧
- (ن) مرسوم بمشروع قانون واد من وزارة المالية يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ... ١٢١
- إحالة إلى لجنة المالية لدراسة تهيئية ... ملحق رقم ٨
- (س) مرسوم وارد من رئاسة مجلس الوزراء بإسترداد مشروع القانون الخاص بقسوة الديون العقارية ... ١٢١

٣ - أسئلة :

- (١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المتحصلة منها - تأجيله أسبوعين ... ١٢٢

رقم الصفحة

- ١ - الإجازات ... ١١٧
- ٢ - الرسائل :
- (أ) و(ب) و(ج) ثلاثة كتب من وزارة الداخلية بانتخاب ثمانية أعضاء بمجلس الشيوخ وهم حضرات : سليمان مصطفى خليل أفندي عن دائرة قاقوس ، وأحمد نجيب براده بك عن دائرة ققم عابدين ، ومحمود زكي بك عن دائرة طوخ ، ومحمد أبو النصر الفار أفندي عن دائرة قوه ، وخليل إبراهيم صالح بك عن دائرة البداري ، وأمين همام حمادي أفندي عن دائرة المنشأة ، والشيخ منصور حسين السلواوي عن دائرة إدفو بحري ، وعبد الله أرسلان بك عن دائرة أبي المطامير - حلف حضراتهم اليمين الدستورية ... ١١٧
- (د) طعن مقدم من حضرة حسين بك مصطفى خليل في انتخاب حضرة سليمان مصطفى خليل أفندي - إحالته إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون ... ١١٨
- (هـ) أمر ملكي خاص بقبض حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي ... ١١٨
- (و) قرار مجلس الوزراء أن يكون يوم ٦ مايو من كل عام عيداً للجلوس الملكي ... ١١٨
- (ز) كتاب من قطارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من الجزء السادس من كتاب "تاريخ الأمة المصرية" ... ١١٩
- (ح) كتاب من قطارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من كتاب "التاريخ العسكري لمحمد علي باشا وأبنائه" ... ١١٩

رقم الصفحة

٧ - مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب :

(أ) مشروع قانون بتسوية الديون العقارية ... ١٢٤

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٥٠٦ جنيهات في ميزانية وزارة الحربية لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية ... ١٢٤

(ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٤,٦٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لزيادة على المدرج تحت بند ٢١ "زراعة ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقللي" ... ١٢٤

(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لأعمال وصل الحجارى القرية بالحجارى العمومية ... ١٢٤

(هـ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية لشراء مهمات بآدوية وآلات ... ١٢٤

(و) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحفانية لتفقات المؤتمر الدولى السابع لتوحيد قانون العقوبات ... ١٢٤

الموافقة على الأربعة المشروعات (ب) و (د) و (هـ) و (و) بجملة واحدة بالنسبة بالاسم، أما (أ) فقد سحب بمرسوم، وأما (ج) فقد صدر به مرسوم بقانون عرض على المجلس مع المراسم بقوانين التى صدرت منذ حل مجلس النواب ... ١٢٥

٨ - تقرير لجنة الحفانية برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشارة للسير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٦ - إعادته إلى اللجنة لانتخاب مقرر بدلاً من المحرم عبد الحكيم صكر بك ...

٩ - تكليف لجنة الرد على خطاب العرش بتقديم تقريرها للجلس ...

١٠ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ...

رقم الصفحة

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاز بك عن نظام الدراسة الجديد بمدرسة الهندسة التطبيقية - تأجيله أسبوعين ... ١٢٢

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاز بك عن استعمال بوق السيارة بدلاً من "الكلاكسون" بمدينة القاهرة - تأجيله أسبوعين ... ١٢٢

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام - تحويله إلى استجواب ... ١٢٢

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن شكوى قدمت ضد طبيب مستشفى مركز الصف وما اتخذ من الإجراءات فيها - تأجيله أسبوعين ... ١٢٢

٤ - ثلاثة اقتراحات مقدمة من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك :

(الأول) بأن يكون التمين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة ... ١٢٣

(الثاني) بالقواعد التى تقوم عليها الترقيات والملاوات لموظفى الحكومة ... ١٢٣

(الثالث) بحصول زراعة الأرز بالتناوب بين الملاكى الأراضى التى تدخل في مناطق زراعة الأرز ... ١٢٣

إحالتها إلى لجنة لخص الاقتراحات والعرائض ... ١٢٣

٥ - اقتراح بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية - إحالة إلى لجنة اللائحة الداخلية لتقديم تقريره في الجلسة المقبلة ... ١٢٣

٦ - استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد محمد الشناوى بك من رئاسة لجنة المالية - حلول حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك محل حضرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا وزير التجارة والصناعة في عضوية لجنة المالية ... ١٢٤

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيد أحمد بك ، عبد العزيز محمد عبد الله الجمال بك ، عوض برعى بك ، محمد الحفنى الطرزى باشا ، الأستاذ محمد السيد إبراهيم خنيمه ، محمد زايد جلال أفندى ، محمود الإترى باشا .

اجتمع المجلس الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساءً برئاسة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، على عبد الرازق بك ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف . وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

ثانياً - باعتذار :

عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد حميد أبو ستيت بك ، ألكسان أبسخرون باشا ، حافظ حسن باشا ، الشيخ الشافعي أبو وافية ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن مظلوم باشا ، سيد محمد خشبة باشا ، صادق وهبه باشا ، الفريق علي فهمي باشا ، الشيخ علي محمد مروان ، الأستاذ عزيز ميرهم ، فهمي حنا ويصا بك ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد صفوت باشا ، محمد علي سليمان بك .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك ، الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فوز ، حسن محمد شعير أفندي ، صلاح الدين الشواربي بك ، عثمان السيد ناصف بك ، لويس أخنوخ فانوس أفندي ، محمد صلام باشا .

وحضر من الوزراء :

حضرات أصحاب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الحفانية ، حسن صبري باشا وزير المواصلات ، حسين سري باشا وزير الأشغال العمومية ، أحمد كامل باشا وزير التجارة والصناعة ، محمد حافظ رمضان باشا وزير الدولة .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ - الإجازات

الرئيس - يطالب حضرات الشيوخ المحترمين بالإجازات الآتية :
حوض برعي بك وعبد العزيز محمد عبد الله الجمال بك شهراً ابتداء من اليوم ، وإبراهيم سيد أحمد بك ثلاثة أسابيع من أمس ، والأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه ومحمد زايد جلال أفندي أسبوعين من أمس ، ومحمود الإتربي باشا أسبوعاً من اليوم لمرض حضراتهم . ومحمد الحفني الطرزي باشا أسبوعين من اليوم .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٢ - الرسائل

البده يتخلف حضرات الأعضاء الجدد اليمين الدستورية

الرئيس - ليتل الأمر الملكي الخاص بلقب حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي .

مقرة الشيخ المحترم ابراهيم الرباوي بك - أظن أنه يحسن البد بتخليف حضرات الشيوخ الجدد اليمين الدستورية قبل نظر المسائل الوارد ي جدول الأعمال .

الرئيس - سيأتي دور حضراتهم .

مقرة الشيخ المحترم ابراهيم الرباوي بك - أرجو أن تبدأ بتخليف حضراتهم اليمين حتى يتمكنوا من الاشتراك معنا في مناقشة المسائل الوارد ي جدول الأعمال .

الرئيس - لا بأس من ذلك .

ثلاثة كتب من وزارة الداخلية بانتخاب حضرات : أحمد نجيب براده بك . محمود زكي بك . محمد أبو النصر الفارافندي . خليل إبراهيم صالح بك . أمين همام حمادي أفندي . الشيخ منصور حسن السلواوي . عبد الله أرسلان بك . سليمان مصطفى خليل أفندي - حلف حضراتهم اليمين الدستورية

الرئيس - تتلى الكتب الواردة من وزارة الداخلية .

تليت الكتب المذكورة وهذا نصها :

(١)

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أسفرت نتيجة الانتخاب التكميلي لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة فاقوس (بمديرية الشرقية) عن انتخاب حضرة سليمان مصطفى خليل أفندي . وقد أعلن انتخابه بالأغلبية المطلقة في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٣٨ فنخبر حضراتكم بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الداخلية
محمد محمود

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨

(ب)

اسم المديرية أو المحافظة	رقم الدائرة واسمها	اسم حضرة العضو
محافظة مصر ...	٥ - قسم عابدين	حضرة أحمد نجيب براده بك .
مديرية القليوبية ...	٤ - طوخ	» محمود زكي بك .
» الغربية ...	١١ - فوه	» محمد أبو النصر الفارافندي .
» أسبوط ...	٧ - البداري	» خليل إبراهيم صالح بك .
» جرجا ...	٤ - المنشاة	» أمين همام حمادي أفندي .
» أسوان ...	١ - إدفو بحري	» الشيخ منصور حسن السلواوي .

(حضر حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا وزير الدولة المتولى أعمال وزارة المالية) .

(د) طعن مقدم من حضرة حسين مصطفى خليل بك في انتخاب حضرة سليمان مصطفى خليل أفندي عضواً بمجلس الشيوخ - إحاطته إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطعن إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة الطعن المذكور إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون .

(حضر حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير الدولة) .

(هـ) أمر ملكي رقم ٥ لسنة ١٩٣٨ خاص بلقب حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي

الرئيس - يتلى الأمر الملكي .
تلى الأمر الملكي وهذا نصه :
”نحن فاروق الأول ملك مصر

نظراً لما نكته لحضرة صاحبة الجلالة الملكة والدتنا العزيزة من أقدس حوافط الإجلال والإعظام ، والإعزاز والإكرام .

ولما نراه في اقتران اسمها الكريم بلقبها العظيم من تمجيد ذكرها ، فوق ما لها من عظيم المكانة وجليل الاعتبار .

أمرنا بما هو آت :

١ - يكون لقب حضرة صاحبة الجلالة الملكة والدتنا العزيزة منذ الآن مقترناً باسمها الكريم ، حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي .

٢ - على رئيس مجلس وزرائنا ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا ما صدر برأى القبة في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٦ (١٨ يناير سنة ١٩٣٨) .

فاروق

(تصديق حاد) .

(و) قرار مجلس الوزراء أن يكون يوم ٦ مايو من كل عام عيداً للجلوس الملكي

الرئيس - يتلى القرار .

تلى القرار المذكور وهذا نصه :

”قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ أن يكون يوم ٦ مايو من كل عام عيداً للجلوس الملكي تعطّل فيه وزارات الحكومة ومصالحها في جميع نواحي المملكة المصرية ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نتشرف بأن نخطر حضرتكم بأنه على أثر إعلان النتيجة العامة لتعداد سكان المملكة المصرية الذي أجرى في سنة ١٩٣٧ تبين أنها تشمل على زيادة في عدد السكان يترتب عليها زيادة تسع دوائر لمجلس الشيوخ .

ولأجل تمثيل هذه الدوائر بأعضاء ينوبون عنها في المجلس ، قد قامت الوزارة بعمل تحديد جديد للدوائر في الجهات التي زادت دوائرها وهي :

محافظة مصر ومديريات القليوبية والدقهلية والغربية والبحيرة وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان . باعتبار دائرة واحدة في كل منها . وأصدرنا قراراً بدعوة الناخبين في كل دائرة من الدوائر الزائدة لانتخاب عضو لها وحددنا لذلك يوم ٩ أبريل سنة ١٩٣٨

فلما انقضى الموعد المحدد لتقديم طلبات الترشيح تبين أن الست الدوائر الميمنة بعاليه لم يتقدم في كل منها سوى مرشح واحد . وهو المذكور اسمه أمام اسم الدائرة المرشح عنها . وعلى ذلك أعلننا انتخابه عضواً لمجلس الشيوخ بلا حاجة لتولي إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الانتخاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الداخلية
محمد محمود

١٠ أبريل سنة ١٩٣٨

(ج)

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

إلحاقاً بخطابنا رقم ٢٨ بالإخطار عن أسماء حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الذين أعلننا انتخابهم طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الانتخاب ، نتشرف بأن نخطر حضرتكم أنه من ضمن الدوائر الزائدة بمجلس الشيوخ دائرة أبو المطامير بمديرية البحيرة وكان قد تقدم فيها مرشحان ثم تنازل أحدهما عن ترشيح نفسه . وعلى ذلك أعلننا انتخاب المرشح الثاني عضواً لمجلس الشيوخ وهو حضرة عبد الله أرسلان بك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الداخلية
محمد محمود

١٠ أبريل سنة ١٩٣٨

الرئيس - ليتفضل حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد نجيب براده بك ، محمود زكي بك ، محمد أبو النصر الفار أفندي ، خليل إبراهيم صالح بك ، أمين همام حمادى أفندي ، الشيخ منصور حسين السلواوى ، عبد الله أرسلان بك ، سليمان مصطفى خليل أفندي بتأدية اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فإذاها كل من حضراتهم بالصيغة الآتية :

”أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك مطيعاً للدستور وقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالى بالذمة والصدق“

فهنا الرئيس حضراتهم وحياتهم حضرات الأعضاء بالتصديق

(ز) كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من الجزء السادس من كتاب "تاريخ الأمة المصرية"

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بأمر حضرة صاحب الجلالة مولاي الملك أشرف بأن أقدم للمجلس مع هذا نسخة من الجزء السادس من كتاب "تاريخ الأمة المصرية" من وضع نخبة من العلماء الفرنسيين تحت إشراف جناب الأستاذ جبريل هانوتو وهو الكتاب الذي تعطف جلالته بإهدائه للمجلس .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨

ناظر خاصة جلالة الملك

مراد محسن

(ح) كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من كتاب "التاريخ العسكري لمحمد علي باشا وأبنائه"

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

"حضرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بأمر حضرة صاحب الجلالة مولاي الملك أشرف بأن أقدم للمجلس مع هذا نسخة من كتاب "التاريخ العسكري لمحمد علي باشا وأبنائه" (من جزئين) تأليف جناب الجنرال فيجان وهو الكتاب الذي أمر المغفور له الملك فؤاد الأول بالإتفاق على وضعه وطبعه على نفقة الخاصة الملكية تخليدا لذكرى جد الأسرة العلوية الكريمة .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

ناظر خاصة جلالة الملك

٩ مارس سنة ١٩٣٨

مراد محسن

الرئيس - أرسلت إلى نظارة خاصة جلالة الملك كتابا رجوت فيه رفع

آيات الشكر إلى السادة العلية الملكية على هذه الهدية السامية .

(ط) و(ي) كتابان من وزارة الداخلية بوفاء المرحومين حسين الشريعي بك عضو المجلس عن دائرة سمالوط وعبد الرحمن الموم بك عضو المجلس عن دائرة مفاضة - كلمة حضرة رئيس المجلس بنعيمها والمرحوم عبد الحكيم عسكري بك العضو المعين - وقف الجلسة حدادا عليهم - قرار المجلس إرسال كتاب تعزية باسمه إلى أسرهم - إعلان خلق محلي الأخيرين

الرئيس - يتلى الكتابان المذكوران .

تلى الكتابان المذكوران وهذا نصهما :

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نتشرف بأن نخبر حضرتكم مع الأسف الشديد أن المرحوم حسين بك الشريعي عضو المجلس عن دائرة سمالوط بمديرية المنيا توفى يوم ٣ فبراير الجاري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٨ ذي الحجة سنة ١٣٥٦ (٩ فبراير سنة ١٩٣٨) .

وزير الداخلية

محمد محمود

"حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

مع الأسف الشديد نتشرف بأن نخبر حضرتكم أن المرحوم عبد الرحمن الموم بك عضو المجلس عن دائرة مفاضة توفى يوم ٣ أبريل سنة ١٩٣٨ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٩ محرم في ٩ صفر سنة ١٣٥٧ (١٠ أبريل سنة ١٩٣٨) .

وزير الداخلية

محمد محمود

الرئيس - يحزنني أن أنعى إلى المجلس وفاة زملائنا المرحومين حسين الشريعي بك وعبد الرحمن الموم بك وعبد الحكيم عسكري بك وأعرب باسم حضراتكم عن شديد الأسف على فقدانهم وأوجه إلى أسرهم خالص العزاء وقد أخطرت الحكومة بخلق محلي الأول وأعلن خلق محلي الأخيرين . وحدادا عليهم أرجو أن توافقوا على وقف الجلسة خمس دقائق وأن ترسل كتب تعزية باسم المجلس إلى أسرهم الكريمة .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الرباوي بك - أرجو أن تكتب التعزية لأمرة المرحوم عبد الرحمن الموم بك بصيغة خاصة . (أصوات : ولم ذلك ؟)

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الرباوي بك - لأنه مات قتيلا .

الرئيس - مفهوم .

(وقفت الجلسة في الساعة السادسة والنصف وأعيدت في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء) .

(ك) استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد طلعت حرب من عضوية

المجلس - قبولها مع الأسف ومعنى الشفاء لسعادته - إعلان خلق محلي

الرئيس - يتلى كتاب الاستقالة .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ القاهرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فلقد تمتلئ جميع حضرات الزملاء أعضاء المجلس الموقر السابقين منهم والحاليين طول مدة جميع الدورات لغاية الآن وأحاطوني بحبيل عطفهم وكريم تقديهم وأنا نخجل من نفسي لأن أنشرف بالانتساب إلى هيئة لا يسمح لي عملي ولا وقفي أن أقوم نحوها بالواجب المفروض. والآن قد جد سبب جديد هو مرضي الذي يحتم علي أن أعني براحتي وصحتي عناية أزيد، فلهمنا أقدم إليكم استقالي من عضوية المجلس راجيا تقدير ظروف حق قدرها والتكرم بقبولها شاكرًا لسعادتكم ولسائر رؤساء المجلس السابقين وجميع الزملاء الأجلاء ما لا يقته طوال مدة عضويتي من عطف وثقة. كما لا يفوتني أن أشكر جميع الحكومات التي تناوبت الحكم من سنة ١٩٢٤ لغاية الآن على ثقها بي واختيارها إياي رغم ما تعرفه من ظروف. أسأل الله تعالى أن يجعلني جديرًا بحسن ظن الجميع على الدوام، إنه سميع مجيب.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

محمد طلعت حرب

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨

الرئيس - ورد إلى المجلس في أول مارس الماضي الكتاب الذي تلى على مسامع حضراتكم الآن من حضرة الشيخ المحترم محمد طلعت حرب باشا باستقالته من عضوية المجلس لمرضه فكتبت^(١) إلى سعادته راجيا في إلحاح العدول عن هذه الاستقالة وتقدير ثقة المجلس به في دوراته المتعاقبة وثقة الحكومات المتوالية، ولكنه مع شديد الأسف كتب^(٢) إلى مصرًا على الاستقالة راجيا قبولها وعدم صرف المكافأة من تاريخ كتاب الاستقالة ومراعاة حالة سعادته الصحية فأعرض على حضراتكم الأمر.

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البني

تقبل الاستقالة مع
إبداء الأسف وتمني
الشفاء.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة)

الرئيس - وإني أعلن خلو محل حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا.

(١) كتاب حضرة الأستاذ رئيس المجلس إلى سعادة محمد طلعت حرب باشا.

(٢) رد سعادته عليه.

(١) ”حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا مدير بنك مصر

تحية طيبة مباركة - وصلى صباح اليوم من سكرتيرية المجلس صورة من خطابكم الكريم المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨ الذي ابتدأ بشيء من حسن عواطفكم ورقة وجدانكم نحو جميع حضرات الزملاء أعضاء المجلس الموقر السابقين منهم والحاليين مع بجلتكم لاتسابكم إلى هيئة لايسمح عملكم أن تقوموا نحوها بالواجب المفروض عليكم واتهمتم بتقديم استقالتيكم من عضوية المجلس لسبب جديد هو مرضي الذي يحتم عليكم العناية براحتكم مع شكركم لشخصي الضعيف ولسائر رؤساء المجلس السابقين وجميع زملائكم جزاء ما لقيتموه منهم من عطف وثقة وشكر جميع الحكومات التي تناوبت الحكم من سنة ١٩٢٤ إلى الآن على ثقها فيكم واختيارها إياكم. ولقد عرفتني هزة عنيفة عندما اتيت من قراءته إلى الاستقالة وذلك لخسارة الفادحة التي تصيب المجلس من تخلي طلعت باشا من عضويته وهو المعروف بفضلته العظيم في ميدان الجهات الاقتصادية وخبرته العالمية بالشؤون المالية وكان المجلس في دوراته عالما بمشاعلكم متحققا من ضيق وضعكم - ولكنه كان يدخركم لوقت الأزمات المالية لتشرقوا عليه بنصائحكم وتجاربكم فتفثع تلك الأزمات - فمعتبرا أن غيابتكم مفروض في الاعتذار وأن اتسابكم إليه مقرون بالقصار كما تشهد بذلك مضبطة جلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧ التي ثبت فيها طلب الاستقالة ورفض المجلس إياها على أثر الكلمات المرضية التي قالها بها بعض حضرات الأعضاء مما اضطر وجدانكم السليم إلى العدول عن الاستقالة وشكر المجلس.

أما عن صحتكم الغالية فالجميع يدعو الله أن يحولكم برأيه - على أن هذا العارض في طريق الزوال وتدموه جلت قدرته أن يشم لكم الشفاء في القريب العاجل. وإني لا أكون مبالغا إذا اعتبرت قسما معبرا عن رأي المجلس فيكم وظلت إن المجلس يشبث بوجودكم في هيئته كما كان شأنه معكم دائما - ولذا رأيت أن أحرر لسعادتكم هذا الخطاب راجيا منكم تقدير ثقة المجلس بكم في دوراته المتعاقبة وثقة الحكومات المتوالية ذات الألوان المختلفة بل وثقة الأمة بجمعاء بشخصكم الكريم الذي أجمع الكل على حبه وشعر الجميع بما قدم به من جليل الخدمة للأمة مع الأمانة وحسن التهمة.

وإني أريد أن أسألكم في حجز كتاب الاستقالة بالسكرتيرية وطدم عرضة على هيئة المجلس عند انعقاده داعيا الله أن يديم عليكم نعمة الصحة والعافية والله يحفظكم ما محمود بسيوني

٣ مارس ١٩٣٨

(٢) ”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - ورد لي كتاب سعادتكم المؤرخ ٣ الجاري ردا على كتاب استقالتي من عضوية المجلس فكان له أبلغ الأثر في قسبي فشكرا وألف شكر على ما عبرتم عنه في كتابكم الكريم من العاطفة الكريمة والشعور الجليل والثقة الغالية وأؤكد لسعادتكم أن هذا القرار الذي اتيت إليه لم يصدر إلا بعد درس طويل وتفكير عميق وبعد أن قلبت الأمر على جميع الوجوه فهو قرار قطعي ليس في يدي - ولا من مصلحة - أن أرجع عنه. حقيقة أن المرض الذي ألم بي هو كما ذكرتم عارض في طريق الزوال وأرجو أن يكون ذلك قريبا إن شاء الله. ولكنني مضطرا أن أتبع النصيحة التي ألح علي بها الأطباء وهي وجوب العناية التامة بتوفير الراحة واستكمال أسباب العافية بعد إذ رأوا أن ما بي نتيجة إتهاك الجسم وإجهاد الفكر. على أن رغبتي في الاستقالة من عضوية المجلس ليست كما تذكرون بنت يومها بل إنني فأتحتكم فيها كثيرا وطالما أبديتها في كل دورة ماضية وآتمني أن تتحقق هذه المرة. وأعتقد أن سعادتكم لن تضنوا على بذلك. لهذا أرجو ألا تحجزوا كتاب استقالتي في سكرتيرية المجلس وأن تنكمروا بالعمل على قبولها ففي ذلك راحة ضميري راجيا في الوقت ذاته أن تأمروا بعدم صرف المكافأة البرلمانية من تاريخ الاستقالة. أسأل الله تعالى أن يتم نعمته عليا وعليكم وأن يوفق الجميع لما يحب ويرضاه.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٧ مارس سنة ١٩٣٨

محمد طلعت حرب

(ل) كتاب من وزارة الأوقاف ردًا على العريضة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٣٧

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

ردًا على كتاب المجلس رقم ٧ - ١٢/١ (٢٠٨٧) الخصاص بطلب الإيضاحات عما جاء بالعريضة رقم ٢١٣ لسنة ١٩٣٧ المقدمة من محمود علي الشيمي وآخرين بالتماس عدم زيادة إيجار الأرض المؤجرة إليهم، أشرف بأن أنهي إلى حضرتكم أن الوزارة أجرت لهم هذه الأرض في مايو سنة ١٩٢٩ باعتبار أجرة المتر الواحد في الشهر مليا واحدا إلا أن صقع الأرض تغير بحالة مطردة بعد أن تم نقل وزارة الزراعة إلى مكانها الحالي المجاور لتلك الأرض كما شرع في إنشاء المتحف الزراعي فبدأ العمران ينتشر في تلك الجهة وتيسرت وسائل المواصلات وتزاحم المستخدمون والعمال على اتخاذ مساكن لهم بالقرب من محال عملهم .

ولذلك رأت الوزارة أن من واجبها زيادة الأجرة بما يتناسب مع صقع الجهة مراعية في ذلك حالة الأهالي وقدر انتفاعهم بالأراضي المؤجرة إليهم .

وقد جرت عدة تقديرات بناء على شكاوهم وانتهى الأمر أخيرا بأن تقرر محاسبة المستأجرين على اعتبار أجرة المتر ما بين ونصف ملم شهريا وهي أقل أجرة يمكن التعاقد معهم بها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

٩ أبريل سنة ١٩٣٨

وزير الأوقاف :

حلمي عيسى

(م) عرض المراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب (١)

الرئيس - يتلى البيان .

تلى البيان المذكور وهذا نصه :

”بيان

وارد من رئاسة مجلس الوزراء

أشرف بأن أعرض على مجلس الشيوخ ما صدر منذ حل مجلس النواب من المراسم بقوانين ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

١٢ أبريل سنة ١٩٣٨

(ن) كتاب من وزارة المالية ومعه مرسوم بمشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ (٢) - إحالة إلى لجنة المالية لدراسة دراسة تمهيدية

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل إلى حضرتكم برفقة كتابي هذا صورة من المرسوم الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ بمشروع قانون يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وقد أرسل هذا المشروع اليوم إلى رئاسة مجلس النواب لعرضه على المجلس .

وتفضلوا حضرتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٢ أبريل سنة ١٩٣٨

وزير المالية

إسماعيل صدقي

الرئيس - تنص المادة ٣٩ من الدستور على أن ” تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا “ فإذا وافقتم حضراتكم بحال مشروع القانون إلى لجنة المالية لتأخذ في دراسته دراسة تمهيدية إلى أن يرد من مجلس النواب رأيه فيها . وبهذه المناسبة أرجو أن يوافق المجلس على إحالة كل ما يرد من مجلس النواب خاصا بهذه الميزانية إلى لجنة المالية مباشرة دون حاجة إلى الرجوع إلى حضراتكم لاتخاذ قرار بهذه الإحالة .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علي الجزاز بك - أرجو أن تحال ميزانيات الوزارات المختلفة إلى اللجان المختصة لتأخذ في بحثها بمهيديا .

الرئيس - طبعا ستولى لجنة المالية ذلك .

(س) مرسوم باسترداد مشروع القانون الخاص بتسوية الديون العقارية

الرئيس - يتلى الكتاب الوارد به المرسوم .

تلى الكتاب والمرسوم وهذا نصهما :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لحضرتكم مع هذا صورة من المرسوم الصادر بتاريخ اليوم بشأن استرداد مشروع القانون الخاص بتسوية الديون العقارية .

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

١٢ أبريل سنة ١٩٣٨

مرسوم

باسترداد مشروع القانون الخاص بتسوية الديون العقارية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(مادة وحيدة)

يسترد مشروع القانون الخاص بتسوية الديون العقارية المقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧
صدر بمراى عابدين في ١٣ صفر سنة ١٣٥٧ (١٣ أبريل سنة ١٩٣٨).

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

إسماعيل صدق

مفكرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا (وزير الدولة ووزير المالية) -
إني بصفة كوني وزيرا للمالية تقدمت لمجلس الوزراء بما خالطني في أمر
هذا القانون المستبعد . من عيوب رأيها بحسب نظري فيه . وقلت إن هذه
العيوب لا بد من علاجها . ولم أتعرض في ملاحظاتي عليه لأساسه . وسأقدم
لمجلس الوزراء قريبا . وقريبا جدا بمشروع قانون جديد للتسوية العقارية .
وإن شاء الله لا يمضي وقت طويل حتى يرد لمجلسكم الموقر هذا المشروع
الجديد لتبدوا فيه رأيكم . وسيكون لكم كامل الحرية والوقت الكافي لإبداء
هذا الرأي بالقبول أو بالتعديل أو بالرفض .

وأظن حضراتكم تذكرون أن مجلس الوزراء قرر تأجيل اليوع الجبرية
لمدة شهرين . ولا يتهى موعد التأجيل حتى تكونوا أتم قد انتهت من بحث
المشروع الجديد .

٣ - أمثلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة
صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك
عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المتحصلة منها - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير الدولة بالنيابة
عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية) - أرجو تأجيل الإجابة
عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا
السؤال أسبوعين ؟

(موافقة) .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة
الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن نظام الدراسة الجديد للدرسة الهندسة
التطبيقية - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا (وزير التجارة والصناعة بالنيابة
عن وزير المعارف العمومية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال
أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا
السؤال أسبوعين ؟
(موافقة) .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة
الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن استعمال بوق السيارات بدلا من
"الكلاكون" بمدينة القاهرة - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير الدولة بالنيابة
عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية) - أرجو تأجيل الإجابة
عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا
السؤال أسبوعين ؟
(موافقة) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ
المحترم سعد مكرم بك عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية
هذا العام - تحويله إلى استجواب

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - أقدم بطلب تحويل هذا
السؤال إلى استجواب وأرجو قبول طلبي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الطلب ؟
(موافقة) .

(انصرف حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير المواصلات)

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة
الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن شكوى قدمت ضد طبيب مستشفى مركز الصف
وما اتخذ من الإجراءات فيها - تأجيل الإجابة عنه أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير الدولة بالنيابة
عن حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية) - أرجو تأجيل
الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال
أسبوعين ؟
(موافقة) .

٤ - اقتراحات

ثلاثة اقتراحات مقدمة من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك :
(أ) اقتراح بأن يكون التعيين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة

(ب) اقتراح بالقواعد التى تقوم عليها الترقيات والعلاوات لموظفى الحكومة

(ج) اقتراح بجعل زراعة الأرز بالتناوب بين الملاك فى الأراضى التى تدخل فى مناطق زراعة الأرز - إحالتها إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

محضر الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى - سبق لى أن تقدمت بمشروع قانون كامل عن التوظيف والتعيين والترقية والتأديب فى وظائف الحكومة . فلم يكن حظه إلا النوم فى اللجنة . فأرجو ألا يكون حظ اقتراح زميلى عن التوظيف كحظى فى مشروع القانون المذكور . وأرجو أن تسرع اللجنة فى نظرهما وأن يسيرا معا وأن ينظرهما المجلس معا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟
(موافقة) .

٥ - اقتراح بتعديل

المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية - إحالة إلى لجنة اللائحة الداخلية لتقديم تقريره فى الجلسة المقبلة

الرئيس - يتلى الاقتراح .

تلى الاقتراح المذكور وهذا نصه :

تنص المادة ٥٣ من اللائحة الداخلية على أن "تكون كل لجنة من هذه اللجان من تسعة أعضاء . ما عدا لجنة المالية فعدد أعضائها اثنا عشر" . وتنص المادة ٦٠ على أن "جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها ما عدا لجنة المالية فيصح انعقادها إذا حضر خمسة من أعضائها" .

وبما أن عدد أعضاء المجلس المعينين والمتخبين قد زاد تبعا لزيادة عدد سكان القطر المصرى طبقا لتعداد ١٩٣٧ ، وفضلا عن ذلك فإن بعض حضرات أعضاء المجلس لم ينتخبوا أعضاء فى اللجان عند بدء الدورة الحالية لقلة عدد الأعضاء المكونة منهم هذه اللجان .

وبما أنه إزاء ذلك نرى أنه أصبح من المتعين زيادة عدد أعضاء اللجان حتى يقضى اشتراك أكبر عدد من أعضاء المجلس فى أعمال تلك اللجان .

لذلك فإننا نقترح - طبقا للمادة ١٣٠ من اللائحة الداخلية - تعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة المذكورة على الوجه الآتى :

(المادة ٥٣)

"تكون كل لجنة من هذه اللجان من ثلاثة عشر عضوا ما عدا لجنة المالية والجمارك فيكون عدد أعضائها خمسة عشر عضوا" .

(المادة ٦٠)

"جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجان إلا إذا حضر خمسة من أعضائها" .

ونرجو من المجلس أن يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون لنظره على وجه الاستعجال ، على أن تقدم تقريرها للمجلس فى الجلسة المقبلة

١٣ أبريل سنة ١٩٣٨

أحمد الديوانى ، حسن محمد الوكيل ، محمد كمال طه ، سليمان السيد سليمان ، يوسف أحمد الجندى ، مصطفى راضى سليمان ، محمد أحمد الشريف ، عفيفى حسين البربرى ، يوسف عبد اللطيف ، على عبد الرازق ، محمد عبد المجيد العبد ، محمد محمود خليل ، الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

محضر الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك - ثبت بمقتضى تعداد القطر فى سنة ١٩٣٧ أن هناك زيادة كبرى فى السكان استدعت زيادة عدد أعضاء المجلس . سواء أكانوا معينين أم منتخبين . وبما أن هؤلاء الأعضاء الجدد لم يمثلوا بعد فى لجان المجلس طبعاً . وهناك أعضاء أيضاً لم يمثلوا من قبل فيها .

فهذا رأى فريق من حضرات الأعضاء أن يتقدموا بهذا الاقتراح طالين فيه زيادة عدد أعضاء اللجان بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية راجين أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون مباشرة لتنظره بصفة مستعجلة وتقدم تقريرها عنه للمجلس فى الجلسة المقبلة .

محضر الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - هذا الاقتراح مرفوض شكلاً لأنه يتضمن تعديلاً فى اللائحة الداخلية . وتعديلها له طريقة خاصة نصت اللائحة عليها فيجب اتباعها .

محضر الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك - هذا الاقتراح استوفى شرط اللائحة الداخلية وهو التوقيع عليه من ثلاثة عشر عضواً .

حلول حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك عضوا بلجنة المالية والجمارك
محل حضرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا وزير التجارة والصناعة في عضوية
لجنة المالية

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على حلول حضرة الشيخ المحترم
محمد محمود خليل بك ليكون عضوا بلجنة المالية والجمارك بدلا من عضوها
حضرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا الذي عين وزيرا للتجارة والصناعة ؟
(موافقة) .

٧ - مشروعات القوانين

الواردة من مجلس النواب

(أ) مشروع قانون بتسوية الديون العقارية

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيهات في ميزانية وزارة
الحربية لتسوية ثمن الشعير الذي وزع في سنة ١٩٣٦ على أهالي الصحراء
الغربية

(ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٦٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة
الأشغال العمومية لزيادة على المدرج تحت بند ٢١ "نزع ملكية قطعة
الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقللي"

(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة
الأشغال العمومية لأعمال وصل المجاري الفرعية بالمجاري العمومية

(هـ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠٠ جنيه في ميزانية
وزارة الصحة العمومية لشراء مهمات وأدوية وآلات

(و) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة
الحقانية لشغلات المؤتمر الدولي السابع لتوحيد قانون العقوبات

الموافقة على الأربعة المشروعات (ب) و (د) و (هـ) و (و) جملة واحدة بالتداع
بالامم ، أما (أ) فقد سحب بمرسوم ، وأما (ج) فقد صدر به مرسوم بقانون
عرض على المجلس مع المراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب

الرئيس - هذه المشروعات الستة سبق أن تليت القراءة الثالثة لها
في الجلسة السابقة من هذه الدورة التي انعقدت في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧
وبسبب انصراف بعض حضرات الأعضاء وقتئذ من تلك الجلسة . وعدم
تكامل العدد القانوني منهم للاقتراع أجل أخذ الرأي عليها .

ثم صدر مرسوم بسحب مشروع قانون التسوية العقارية وهو الوارد أمام
حرف "أ" من الجدول وتلى هذا المرسوم في جلسة الليلة . كما صدر مرسوم
بقانون أثناء حل مجلس النواب عن مشروع القانون الوارد أمام حرف "ج".

وعلى ذلك يكون المطلوب أخذ الرأي عليه الآن أربعة مشروعات القوانين
الأخرى فقط . وهي الواردة في جدول الأعمال أمام حروف "ب" و "د" و
"هـ" و "و" .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - هذا الشرط لم يتبين عند
عرض الاقتراح . ومع هذا فينبغي أن يحال أولا إلى لجنة فحص الاقتراحات
والغرائض .

الرئيس - يقضى هذا الاقتراح بتعديل عدد أعضاء اللجان والعدد
القانوني المحدد لتكاملها . وهذا الأمر يستدعي سرعة النظر للفصل في أمره .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - تقضى اللائحة بأن يحال كل
اقتراح إلى لجنة الاقتراحات أولا .

مقبرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك - لا زلت أطلب إحالة هذا
الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية مباشرة على أن تقدم تقريرها عنه في الجلسة
المقبلة . وإلا نظره المجلس مباشرة بدون حاجة إلى تقرير يقدم من اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة اللائحة الداخلية
والطعون على أن تقدم تقريرها عنه في الجلسة المقبلة ؟
(موافقة) .

٦ - استقالة

حضرة الشيخ المحترم محمد الشناوي بك من رئاسة لجنة المالية والجمارك

الرئيس - يتلى الكتاب الوارد من حضرة الشيخ المحترم عن هذه
الاستقالة .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

آشرف بأن أقدم استقالتي من رئاسة اللجنة المالية وذلك لاعتلال صحي .
وسأظل أعمل كمضو فيها بقدر ما تسمح حالي الصحية .

وتفضلوا سعادتي بقبول عظيم احترامي وإجلالي .

المخلص

١٢ أبريل سنة ١٩٣٨

محمد محمد الشناوي

عضو مجلس الشيوخ

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على قبول هذه الاستقالة لأنها
مبنية على سبب صحي ؟

(موافقة) .

٨ - تقرير لجنة الحقانية

برفع الحصة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره
السير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٦ - إعادة إلى اللجنة
لاختيار مقرر بدلا من مقررها الذي توفي إلى رحمة الله

الرئيس - مقتر اللجنة في هذا التقرير هو المرحوم عبد الحكيم عسكر بك
الذي توفي إلى رحمة الله من يومين .

فهل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة لتتخبط مقتررا
آخر لها ؟
(موافقة) .

أخذ الرأي على مشروعات هذه القوانين بالنداء بالاسم فكانت النتيجة
الموافقة عليها بإجماع من أعطوا أصواتهم من الحاضرين وعددهم سبعة
وثمانون عضوا (١) وامتنع واحد (٢) .

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل بإبداء
سبب امتناعه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - سبب امتناعي أنني كنت
في إجازة أثناء نظر هذه المشروعات .

الرئيس - يقترح المجلس الموافقة على مشروعات القوانين المذكورة بإجماع
من أعطوا أصواتهم من الحاضرين وعددهم سبعة وثمانون .

(١) الموافقون :

إبراهيم الهلباوي بك . الدكتور إبراهيم بيومي مذكور . الشيخ إبراهيم محمد فراج . الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . أحمد حسين بك . أحمد الديواني بك . أحمد
حنفي أبو الفضل الجيزاوي أفندي . أحمد عبده بك . أحمد علي باشا . أحمد مصطفى عمرو باشا . أحمد نجيب براده بك . إسماعيل مصطفى الملواني أفندي . السيد محمود
الشندويل بك . أمين سامي باشا . أمين همام حمادي أفندي . أنطون الجمل بك .
بطرس خليل بطرس بك .

الدكتور حافظ محمد مؤمن . حسن أبو الفتوح بك . حسن محمد الركيل أفندي . حسن نبيه المصري بك . حسين مصطفى حمزة بك . الشيخ حسين صالح خليفة .
حسين عبد الكريم العماري أفندي . حسين فوده بك . الأستاذ حسين محمد الجندى .
خليل إبراهيم صالح بك . خليل ثابت بك .

الدكتور زكي ميخائيل بشاره .

سعد مكرم بك . سليمان السيد سليمان باشا . سليمان عثمان أباطه بك . سليمان مصطفى خليل أفندي .

عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك . عبد الحميد إسماعيل أباطه بك . الدكتور عبد الحميد أمين عزب . الدكتور عبد الحميد فهمي . الدكتور عبد الخالق مسلم .
الدكتور عبد الرحمن عوض . عبد الرحمن فتوح أفندي . عبد الرحيم محمد مهنا أفندي . الشيخ عبد الرزاق القاضي بك . عبد الستار الباسل بك . عبد الستار حسن صمران
أفندي . عبد السلام عبد الغفار بك . عبد الفتاح الأوزي بك . عبد الله أرسلان بك . عفيفي حسين البربري أفندي . الشيخ علي رمضان الطوبجي . اللواء علي صدقي
باشا . علي عبد الرازق بك . علي عيسى توار أفندي . علي كمال حبيشه بك .

فوزي تاشد أفندي .

كامل إبراهيم بك . كامل جرجس تكللا بك .

محمد أبو النصر الفار أفندي . محمد أحمد الشريف بك . محمد المنازي عبد ربه باشا . محمد أمين حسن مرعي بك . محمد توفيق إسماعيل بك . محمد توفيق راضي بك .
محمد توفيق رفعت باشا . محمد سليمان الركيل باشا . محمد عبد اللطيف أفندي . محمد عبد الحميد العبد أفندي . محمد طوي الجزائر بك . محمد علي سرور بك . محمد علي علويه باشا .
محمد فهمي صادق شتا أفندي . محمد كمال عليا باشا . محمد ليبي إبراهيم فرج أبو الجدايل أفندي . محمد محمد الشناوي بك . محمد محمود خليل بك . محمد مرزوق أفندي . محمود
زكي بك . محمود غالب باشا . محمود فهمي باشا . مرمي وزير عبد الله بك . مصطفى راضي بك . الشيخ منصور حسين السلواوي . الأستاذ ميشيل رزق .

وهيب دوس بك .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى . الأستاذ يوسف عبد اللطيف . الشيخ يوسف يوسف الشرفوني .

الأستاذ محمود بسيوني .

(٢) الممتنع : الأستاذ عباس الجمل .

٩ - الرد على خطاب العرش

الرئيس - أرجو حضرات أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش أن يجتمعوا قريبا ويسرعوا في تقديم تقريرهم عنه للجلسة النظر فيه .

١٠ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لقد فاتنا أن نصتق في أول الجلسة على مضبطة الجلسة السابقة . فأطلب أخذ رأى عليها .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يصتق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يدعوكم المكتب للانعقاد حين تجتمع لديه أعمال تستدعى اجتماعكم ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة السابعة مساء) .

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

مضبطة الجلسة العاشرة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ الموافق ١٨ مايو سنة ١٩٣٨

رقم الصفحة

٧ - مرد إلى الرسائل :

- (و) كتاب من مجلس النواب بتشكيل مكتبه في دور الانعقاد الحالي - قرار المجلس توجبه كتاب تهته بالانتخاب أعضاء مكتب مجلس النواب ... ١٤٠
- (ز) كتابان من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ومع كل منهما صورة الوثائق الرسمية الخاصة بمحادثات روما بماله علاقة بمصر أو السودان ... ١٤٠
- (ح) كتاب من نقابة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس الجزء الرابع من كتاب "تاريخ الأمة المصرية" - قرار المجلس توجبه كتاب شكر إلى حضرة صاحب السعادة ناظر الخزانة لرفعه إلى السدة العلية ... ١٤٠
- (ط) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اصناد إضافي بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصلحة المباني الأميرية" لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة لأعمال الأميرية - إحالته إلى لجنة المالية ... ١٤١
- (ي) كتاب من وزارة الخارجية ومعه المحضر المثبت للقواعد التي تخضع لها الفواصات حيال السفن التجارية وقت الحرب واتفاق نيون الخاص بمكافحة القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط ... ١٤١
- (ك) كتاب من لجنة الحقاينة بانتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك سكرتيرا لها بدلا من المرحوم عبد الحكيم عسكر بك ... ١٤٢
- (ل) كتاب من حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك باستقالته من لجنة المالية لتعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ ... ١٤٢

٨ - الطعون :

- (أ) طعن مقدم من السيد محمود الرئيس في انتخاب حضرة حسن حسن حزام بك ... ١٤٢
- (ب) طعن مقدم من الأستاذ حسن محمود الحنفي في انتخاب حضرة شيخ العرب كيلاني الأدهس ... ١٤٢
- (ج) طعن مقدم من عبد الفتاح حسين أحمد في انتخاب حضرة شيخ العرب كيلاني الأدهس ... ١٤٢
- إحالتها إلى لجنة الطعون ... ١٤٢

رقم الصفحة

- ١ - الإجازات ... ١٢٠
- ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ١٢٠
- ٣ - الرسائل :
- (أ) مرسوم بتأليف الوزارة ... ١٢٠
- (ب) مرسوم بتعديل تأليف الوزارة ... ١٢١
- (ج) مرسوم بتعيين حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيسا لمجلس الشيوخ ... ١٢١
- كلية حضرة حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس - كلية حضرة رئيس المجلس - كلية حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة - كلية حضرة الأستاذ محمود بسيوني الرئيس السابق وزعيم المعارضة ... ١٢١
- (د) ثلاثة كتب من وزارة الداخلية بانتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : حسن حسن حزام بك من دائرة المنزه ويس أحمد بك من دائرة قوص وشيخ العرب كيلاني الأدهس من دائرة سمالوط - حلف حضرة الأول والثالث اليمين الدستورية ... ١٢٣
- (هـ) مرسوم بتعيين حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد لطفي السيد باشا ، حسين مري باشا ، محمد طاهر باشا ، محمد مجيب القراني باشا ، حسين وفق باشا ، الأستاذ خازن جبران - حلف حضرات الأول والرابع والسادس اليمين الدستورية ... ١٣٤
- ٤ - قرار المجلس أن يحال إلى لجنة الحقاينة موضوع ابتداء جريان مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة للأعضاء المبعين والأعضاء المنتخبين الذين لم يطلعوا في صحة انتخابهم لدراسة وتقديم تقريره إلى المجلس في الجلسة المقبلة ... ١٣٤
- ٥ - قرار المجلس أن يحال إلى لجنة الحقاينة أمر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزنة العامة عن وظائف يشغلونها لدراسة وتقديم تقريره إلى المجلس في الجلسة المقبلة ... ١٣٥
- ٦ - هيئة اليمين الدستورية - حلف حضرة الشيخ المحترم حسين مري باشا اليمين الدستورية ... ١٣٩

رقم الصفحة

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن استعمال يوق السيارة بدلا من "الكلاكسون" بمدينة القاهرة - تأجيله أسبوعا ... ١٤٨

(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العجيزي بك عن إدراج المبلغ اللازم لإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بسطا - الإجابة عنه ... ١٤٨

(ي) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن مربات شركة ترام القاهرة - الإجابة عنه ... ١٤٨

(ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية - تأجيله أسبوعا ... ١٤٩

(ل) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أفلون الجليل بك عن تقييد المفاوضات لحماية حملة أسهم بنك أثينا وعن التدابير التي ستخذ لحماية الادخار المصري - تأجيله أسبوعين ... ١٤٩

(م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تخفيض مرتبات الموظفين وإلغاء مكافآت حضرات أعضاء البرلمان - تأجيله أسبوعين ... ١٤٩

(ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن قتل أحد حضرات القضاة وتهدية المحكمة العريش - الإجابة عنه - محوله إلى استجواب ... ١٥٠

(س) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب عن مشروع الجارى بمدينة الزقازيق - الإجابة عنه ... ١٥٠

(ع) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الحربية والبحرية من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبدالغفار بك عن الدفاع عن المنشآت النيلية - الإجابة عنه ... ١٥١

(ف) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن الضرائب الجمركية الجديدة على المنسوجات القطنية - تأجيله أسبوعين ... ١٥١

رقم الصفحة

٩ - أسئلة :

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عما نشر بجريدة القطم بشأن إلغاء مجلس الشيوخ إذا ما عمد إلى حرفة مهام الدولة - الإجابة عنه ... ١٤٢

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تصريح لأحد حضرات الوزراء باحتمال إلغاء مجلس الشيوخ - الإجابة عنه ... ١٤٣

(جود) سؤالان موجهان إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الأول من حضرة الشيخ المحترم عبدالستار الباسل بك والثاني من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن حوادث فلسطين وواجب الحكومة المصرية لإزائها - الإجابة عنها ... ١٤٤

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن إجراءات التصديق على وثائق حكومة أستراليا عن اتفاقية مونترو - الإجابة عنه ... ١٤٤

١٠ - قرار المجلس أن تقدم بعد ثلاثة أسابيع تقارير عن الأعمال المتأخرة بلجنة اللامحة الداخلية والطمون التي أحيلت إليها اللجنة ... ١٤٥

اقترح مقدم من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين بتعديل بعض مواد اللائحة الداخلية - إحالة إلى لجنة اللائحة الداخلية والطمون على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في الجلسة المقبلة مع الاقتراح الآخر الذي أحيل إليها بالجلسة الماضية ... ١٤٦

١١ - الأعمال المتأخرة بالجان ... ١٤٦

١٢ - مواعيد انعقاد الجان وعدم تكامل الأعضاء ... ١٤٧

١٣ - حود إلى الأسئلة :

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الداخلية وحضرة صاحب المقام العالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المتحصلة منها - تأجيله أسبوعا ... ١٤٧

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن نظام الدراسة الجديد بمدونة المهتمة التطبيقية - الإجابة عنه ... ١٤٧

رقم الصفحة

١٥ - الاقتراحات :

- (أ) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل أفندي بتعيين حكمة محكة مركز دشنا للكشف على النساء المتوفيات مراعاة لتقاليد البلاد ... ١٥٤
- (ب) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد مروان بإنشاء كوبرى على بحر شين أمام بلدة طنجي مركز طنجي ... ١٥٤
- (ج) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفى أبو الفضل أفندي بتقل سوق المواشي ببلدة الجيزة إلى جهة بعيدة عن المساكن ... ١٥٤
- (د) اقتراح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بإيقاف البيع الجبرية عن بعض الأحياء الزراعية - إحالة إلى لجنة الحقانية مباشرة لنظره بطريق الاستعجال ... ١٥٤
- ١٦ - تقرير لجنة الحقانية عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى ميخائيل بشارة للسير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٦ ... ١٥٥
- ملحق رقم ٩ الموافقة على التقرير ورفع الحصانة البرلمانية ... ١٥٥
- ١٧ - تقرير لجنة الحقانية عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي للسير في إجراءات المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٦ ... ١٥٥
- ملحق رقم ١٠ الموافقة على التقرير ورفع الحصانة البرلمانية ... ١٥٦
- ١٨ - تقرير لجنة الحقانية عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل للسير في إجراءات التحقيق فى الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وآخر - إعادة التقرير إلى اللجنة ليبدى معالى وزير الحقانية رأيه أمامها ... ١٥٦
- ١٩ - جدول أعمال المجلسين المقبلين ... ١٥٦

رقم الصفحة

- (ص) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب عن تعهد عزازى عبد الواحد من الصوفية مركز كفر صقر ببناء مستشفى قروى على نفقته الخاصة - الإجابة عنه ... ١٥١
- (ق) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم عن الأجور التى يتقاضاها عمال النظافة - الإجابة عنه ... ١٥٢
- (ر) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم عن مشروعات القوانين التى أعدتها الوزارة لمصلحة العمل والعمال - الإجابة عنه ... ١٥٢
- (ش) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم قراج عن الأسباب التى حالت دون إنشاء الخط الحديدى بين إسنا والرمادى - تأجيله أسبوعين ... ١٥٣
- (ت) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن رتب كوتبرانات القطن - تأجيله أسبوعين ... ١٥٣
- ١٤ - استجوابان :
- (أ) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد مكرم بك لحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف فى ميزانية هذا العام - تحديد الجلسة المقبلة للنقطة فيه ... ١٥٣
- (ب) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن الانتخابات العامة لمجلس النواب الحالى - تحديد المناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع ... ١٤٣

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الفائين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيد أحمد بك . الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز . الكسان
أبسخرون باشا . عثمان السيد ناصف بك . محمد الشاوى بك . محمود زكى
بك . مرمى وزير عبد الله بك .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة حسن
نبيه المصرى بك وكيل المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك . على عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ،
الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

ثانيا - باعتذار عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندوبلى بك ، بهجت السيد ابو على بك ، جعفر ولى باشا ، حسن رشوان حامدى بك ، الدكتور زكى ميخائيل بشاره ، سيد محمد خشبه باشا ، صادق وهبه باشا ، الأستاذ عبد الرحمن الببلى ، الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا ، الأستاذ عزيز ميرهم ، عفيفى حسين البربرى افندى ، الفريق على فهمى باشا ، عوض برعى بك ، كامل جرجس تكللا بك ، محمد الحفنى الطرزى باشا ، الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه ، محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، محمد على علوبه باشا . ولم يعتذر حضرة الشيخ المحترم إسماعيل مصطفى الملوانى افندى .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، وحضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، وحضرات أصحاب المعالي أحمد محمد خشبه باشا وزير الحفانية ، أحمد لطفى السيد باشا وزير الداخلية ، حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية ، مراد وهبه باشا وزير التجارة والصناعة ، الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية ، رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، الشيخ مصطفى عبد الرازق بك وزير الأوقاف .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرة العامة أمين عن العرب بك .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد ناصف بك إجازة لمدة شهرين من ٤ مايو الجارى لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الشناوى بك إجازة لمدة ٥ ٤ يوما من ١٠ مايو الجارى لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم الكسان أبسخرن باشا إجازة من اليوم إلى آخر الدورة الحاضرة لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم مرمى وزير بك إجازة لمدة شهر من اليوم لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم محمود زكى بك أسبوعين من اليوم لمرضه .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فوز أربعة أسابيع لأشغال عائلية من اليوم .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم سيد احمد بك إجازة لمدة أسبوعين من اليوم لمرضه .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل

(١) مرسوم بتأليف الوزارة

الرئيس - يتلى المرسوم .

تلى المرسوم وهذا نصه :

”مرسوم بتأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الإطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ؛

وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وعلى أمرنا رقم ٢٦ الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

صين :

محمد محمود باشا وزيراً للداخلية .

إسماعيل صدق باشا وزيراً للمالية .

عبد الفتاح يحيى باشا وزيراً للخارجية .

أحمد محمد خشبه باشا وزيراً للحفانية .

محمد حامى عيسى باشا وزيراً للواصلات .

أحمد لطفى السيد باشا وزيراً لدولة .

حسن صبرى باشا وزيراً للحربية والبحرية .

حسين مرسى باشا وزيراً للأشغال العمومية .

مراد وهبه باشا وزيراً للتجارة والصناعة .

أحمد كامل باشا وزيراً للصحة العمومية .

محمد حسين هيكل باشا وزيراً للمعارف العمومية .

رشوان محفوظ باشا وزيراً للزراعة .

الشيخ مصطفى عبد الرازق بك وزيراً للأوقاف .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم مـ

صدر برأى عابدين في ٢٦ صفر سنة ١٣٥٧ (٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

(ب) مرسوم بتعديل تأليف الوزارة

الرئيس - يتلى المرسوم .

تلى المرسوم وهذا نصه :

”مرسوم

بتعديل تأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ بتأليف الوزارة ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

تقبل استقالة إسماعيل صدقي باشا وزير المالية ؛

ويعين محمد محمود باشا وزير الداخلية ، وزيار المالية ؛

ويعين أحمد لطفى السيد باشا وزير الدولة ، وزيار الداخلية .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم مـ

صدر برأى عابدين في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

(ج) مرسوم بتعيين حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيسا لمجلس

الشيوخ - كلة حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصرى بك وكيل المجلس -

كلة حضرة صاحب العزة رئيس المجلس - كلة حضرة صاحب المقام الرفيع

رئيس الحكومة - كلة حضرة الأستاذ محمود بسيونى الرئيس السابق وزعيم المعارضة

الرئيس - يتلى المرسوم .

تلى المرسوم وهذا نصه :

”مرسوم

بتعيين رئيس مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٨٠ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عين محمد محمود خليل بك رئيسا لمجلس الشيوخ .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم مـ

صدر برأى عابدين في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (٨ مايو سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

محمد محمود

رئيس الجلسة - وإنى أتهز هذه الفرصة وأهنئ المجلس برياسته وأهنته بهذه الرئاسة كما أنى أذكر بالخير حضرة المحترم الأستاذ بسيونى الرئيس السالف وأتمنى للمجلس الموقر السداد والتوفيق فى أعماله ، هداانا الله جميعا لما فيه الخير .

حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك (رئيس المجلس) - حضرات

الزملاء :

قبل أن أعلى منصة الرئاسة أرى من الواجب على أن أرفع عبارات الولاء والإخلاص مع الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك على

ما تفضل وشمكتي به من العطف السامي والثقة الغالية بإسناده إلى رئاسة هذا المجلس الموقر .

ولاني إذ أتقصد هذه الرئاسة أشعر بعظيم التبعية الملقاة على عاتقي ولكن هينى بمعاونتكم وثقتي بتوازركم لما يسهل على القيام بمهمتي وبواجبات هذا المنصب .

وأول هذه الواجبات أن أقطع العهد على قمتي بأن أكون خاضعا لقواعد الدستور ولأحكام لائحتنا الداخلية فتكون الحرية التامة في المناقشة وفي إبداء الآراء مكفولة لجميع حضرات الأعضاء على السواء مؤيدين ومعارضين كما أني واثق بأن كلا منكم يريد أن يظل عاملا بهذه الأحكام وتلك القواعد البرلمانية الصحيحة .

هذا ما أعاهدكم وأعاهد نفسي عليه راجيا أن تثقوا كل الثقة بأن الذي يتشرف اليوم برئاسة هيئتكم الموقرة قد أصبح متجردا عن الروح الحزبية والميول السياسية فيرى لجميع الأعضاء على السواء حقا وأخذا عليه ومن ثم فلكم جميعا أن تنظروا إلى كرجل بعيد عن كل تحزب لأنني أعتقد بأن مناصرة حزب على حزب أو مشايعة جماعة على جماعة أو هيئة على هيئة مما لا يتفق مطلقا مع أول واجبات هذا المنصب السامي وليس ما أراه في هذا الموضوع بدعة جديدة بل هو القاعدة التي قضت بها التقاليد الدستورية في البلاد العريقة في الحكم البرلماني وهو ما يفرضه واجب الحياد الصحيح على رئيس كل هيئة تشريعية فالخير كل الخير أن نسلك هذا المسلك القويم . ولا شك في أن كلا من حضراتكم يقرن على هذا المنهج لتسير في أعمالنا على الخط المثل التي تحفظ لمجلسنا ما هو جدير به من الكرامة والهيبة فيما يدور فيه من مناقشات وما يصدر عنه من قرارات .

هذا ولاني أعتقد أني أعرب عن شعوركم جميعا إذا توجهت بتحيةة المجلس وشكره إلى حضرة سلفي المحترم الأستاذ محمود بسنيوني راجيا منه ألا يخل على بنصائحته وإرشاداته كلما رأى وجوبا لذلك .

ولاني أسأل الله أن يوفقنا جميعا لخدمة مصر الخدمية الصادقة التزج لتبلغ بجهود أبنائها المكانة العليا من العز والمجد في ظل ملكها الدستوري . (تصفيق حاد) .

(وهنا تخطى حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس عن كرسي الرئاسة واعتلاه حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس فتناول بالتصفيق) .

حضرة صاحب المقام الرفيع (رئيس مجلس الوزراء) :

حضرات الشيوخ المحترمين ،

سيدى الرئيس ،

إن الحكومة لتقتدر الآراء الدستورية السديدة التي اعلتموها الان لمناسبة ارتقائكم منصة الرئاسة لهذا المجلس الموقر وتشكركم عليها أبلغ الشكر وترى في إعلانها خير فائدة لعهد رياستكم وخير شير بإقرار التقاليد البرلمانية السليمة في نصائبها الصيحية . وهي تثبسط بما صرحتم به من ابتعادكم عن الحياة

الحزبية في كل صورها ومظاهرها أخذا بالقاعدة التي قضت بها التقاليد الدستورية في البلاد العريقة في الحكم البرلماني .

ولاني لو اتقون من أنكم ستجدون من مجلس الشيوخ الموقر خير عون لكم على احترام التقاليد الصالحة في حدود الدستور ولأئحة المجلس الداخلية لتكون الحرية التامة في المناقشة وفي إبداء الآراء مكفولة للجميع تحقيقا لمصاحبة الوطن العليا دون قيد بأى اعتبار آخر وليكون عمل المجلس خصيب الإنتاج داني الثمرة في سبيل هذه المصلحة . ولم يخامرنا ريب قط في معاونة المجلس لكم وقد كان الشيوخ المحترمون دائما مثال الأناة والروية في تقدير الأمور وفي الحرص على استقرار مبادئ الحرية والمساواة التي كفلها الدستور للجميع وفي تحرى رغبات الأمة واحترام إرادتها والمعاونة بذلك على سير الأعمال العامة في الحدود البرلمانية الصحيحة .

والحكومة تذكر في هذا المقام ما كان لسلفكم الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسنيوني من جهود تشارك الحكومة مع المجلس في توجيه التوجيه له من أجلها وشكره عليها .

(تصفيق) .

ولاني لأهتكم ياسيدى الرئيس أصدق التهئة بما نلت من ثقة جلالة الملك بتعيينكم في منصب الرئاسة السامي لهذا المجلس الموقر وأرجو الله أن يوفقنا جميعا بفضل تعاون السلطات الدستورية لتحقيق ما ترجوه أمتنا المصرية العزيرة لحريتها وأمنها ورخائها وما يرجوه جلالة الملك المحبوب لرفعة الوطن ومجده وعزته .

(تصفيق حاد) .

الرئيس - أقدم إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بجزيل شكرى على هذه الكلمات الطيبة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسنيوني (الرئيس السابق) :

حضرة المحترم الفاضل رئيس مجلس الشيوخ

إن في تقليدكم رئاسة هذا المجلس الموقر شرفين شرف الثقة الغالية التي شملكم بها حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم حفظه الله وشرف الرئاسة على أكبر هيئة تشريعية في البلاد فأهتكم بهما تهئة صادقة منبعثة من قلب مخلص .

وأتمنى لكم شرفا ثالثا وهو توفيقكم لتنفيذ أحكام الدستور ولأئحة المجلس الداخلية بما يكفل الحرية التامة في إبداء الآراء للأويدين والمعارضين والاستمسالك بالحياد المطلق داخل المجلس كعهدهم الذي طاهدتم به وستنالون بإذن الله تعالى ذلك بتضامن حضرات الأعضاء المحترمين وتوخيهم التزاهة والمصلحة العامة في أبحاثهم ونساجلاتهم وقد برهتوا على ذلك في الدورات السابقة ومن ثم سهلت مأمورية رؤساء المجلس ومنهم هذا الضعيف العاجز مع انتماء بعضهم لأحزاب سياسية معينة .

وهذا ما جرت عليه تقاليد البلاد المتمتعة بالنظم البرلمانية من أجيال كفرنسا التي يرأس مجلس نوابها الحالى المنيو هريو وهو من حزب الراديكاليين السوسنيالست وهو أكبر أحزابها .

نص الكتاب الثاني :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

إلحاقاً بخطابنا رقم ٢٨ بالإخطار عن أسماء حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الذين أعلنوا انتخابهم طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الانتخاب .

نتشرف بأن نخطر حضرتكم أنه كان باقياً من ضمن الدوائر الزائدة لمجلس الشيوخ دائرة واحدة وهي دائرة قوص بمديرية قنا . وكان قد تقدم فيها مرشحان ثم تنازل أحدهما عن ترشيح نفسه . وعلى ذلك أعلننا انتخاب المرشح الثاني عضواً لمجلس الشيوخ وهو حضرة يس أحمد بك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الداخلية

محمد محمود

١٩ أبريل سنة ١٩٣٨

نص الكتاب الثالث :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أسفرت نتيجة الانتخاب التكميلي لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة شمال الوط (بمديرية المنيا) عن انتخاب حضرة شيخ العرب كيلاني الأدهس . وقد أعلن انتخابه بالأغلبية المطلقة في يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٣٨ فنخبر حضرتكم بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

١٨ صفر سنة ١٣٥٧ (١٩ أبريل سنة ١٩٣٨) .

وزير الداخلية

محمد محمود

الرئيس - ليتفضل حضرات الشيوخ المحترمين : حسن حسن عزام بك ، يس أحمد بك ، شيخ العرب كيلاني الأدهس بتأدية اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فأذاها كل من حضرتي حسن عزام بك وشيخ العرب كيلاني الأدهس بالصيغة الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالإنصاف والصدق ”

فإن الرئيس حضرتهما وحيأتهما حضرات الأعضاء بالتصديق .

(لم يحضر حضرة صاحب العزة يس أحمد بك لتأدية اليمين الدستورية) .

(انصرف حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية) .

وتقاليد بلادنا العزيرة على حداثة عهدنا بالنظام النيابي فقد ترأس مجلس شيوخها صاحب الدولة زيور باشا والمرحوم يحيى إبراهيم باشا وكنا من حزب الاتحاد .

وترأس مجلس توابنا المصري سعد الخالد رئيس الوفد المصري وزعيم الأمة ورفعة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة والمرحوم ويصا واصف والدكتور أحمد ماهر وكنا من أعضاء الوفد .

وليس العيب أن يكون رئيس المجلس متممياً إلى حزب سياسي معين لكن العيب كل العيب أن يكون لانتماؤه أثر في عمله أو في إدارة جلسات المجلس أو في توجيه مناقشاته في غير وجهة النفع العام .

وإنني أشكر حضرة الرئيس المحترم لحسن ظنه بي وما يكون خير معوان له على احترام الدستور ورعاية أحكامه والسلوك بالمعارضة مسلك التزامة .

وإنني أختم كلمتي هذه بتوجيه أسمى عبارات الشكر لحضرة صاحب الرفعة رئيس الحكومة لقاء ما تفضل به عليّ من المدح الذي لا أستحقه ولئن قمت بعمل خير قيام وأديت واجبي حق الأداء فالتفضل في ذلك كله راجع إلى حضرات الأعضاء المحترمين الذين لم يالوا جهداً في معاونتي على حسن إدارة جلسات المجلس وتوجيه مناقشاته إلى الغاية المرجوة من البرلمانات وهي الخير العام متمنياً لحضراتكم أحسن التمنيات وأكمل التوفيق . (تصفيق) .

الرئيس - يطلب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى رفعتة ليتمكن من حضور جلسة مجلس النواب .

مضمة الشيخ المحترم إبراهيم الرباوي بك - يحسن أن يقدم حضرات الشيوخ الجدد اليمين الدستورية قبل البدء في جدول الأعمال .

مضمة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا (رئيس مجلس الوزراء) - لا مانع من ذلك .

(د) ثلاثة كتب من وزارة الداخلية بانتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : حسن حسن عزام بك ، يس أحمد بك ، شيخ العرب كيلاني الأدهس - حلف حضرة الشيوخ المحترمين حسن عزام بك وشيخ العرب كيلاني الأدهس اليمين الدستورية

نص الكتاب الأول :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

إلحاقاً بخطابنا رقم ٢٨ بالإخطار عن أسماء حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الذين أعلنوا انتخابهم طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الانتخاب .

نتشرف بأن نخطر حضرتكم أنه من ضمن الدوائر الزائدة لمجلس الشيوخ دائرة المنزلة بمديرية الدقهلية . وكان قد تقدم فيها مرشحان ثم تنازل أحدهما عن ترشيح نفسه وعلى ذلك أعلننا انتخاب المرشح الثاني عضواً لمجلس الشيوخ وهو حضرة حسن عزام بك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الداخلية

محمد محمود

١٩ أبريل سنة ١٩٣٨

(٨) مرسوم بتعيين حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد لطفى السيد باشا وحسين سرى باشا ومحمد طاهر باشا ومحمد نجيب الغرايلى باشا وحسين رفقى باشا والأستاذ عاذر جبران - حلف حضرات الأول والرابع والسادس اليمين الدستورية

نص المرسوم :

”مرسوم

بتعيين أعضاء فى مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الاولى)

عين عضوا فى مجلس الشيوخ كل من :

أحمد لطفى السيد باشا .
حسين سرى باشا .
محمد طاهر باشا .
محمد نجيب الغرايلى باشا .
حسين رفقى باشا .
الأستاذ عاذر جبران .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما
صدر برأى ما يدين فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (١٨ مايو سنة ١٩٣٨) .
فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

أحمد لطفى السيد

الرئيس - ليتفضل حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد لطفى السيد باشا ، حسين سرى باشا ، محمد طاهر باشا ، محمد نجيب الغرايلى باشا ، حسين رفقى باشا ، الأستاذ عاذر جبران بتأدية اليمين الدستورية المنصوص عليها فى المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فأذاها كل من حضرتى الشيخين المحترمين أحمد لطفى السيد باشا ومحمد نجيب الغرايلى باشا بالصيغة الآتية :

” أقسم أن أكون مخلصا للوطن وللك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق “ .

فهنا الرئيس حضرتيهما وحياتهما حضرات الأعضاء بالتصفيق .

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران لتأدية اليمين الدستورية .

فأذاها حضرته بالصيغة الآتية :

” أقسم أن أكون مخلصا للوطن وللك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق “ .

فهنا الرئيس وحيات حضرات الأعضاء بالتصفيق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس المحل - أرى أن يكون القسم بالله العظيم .

الرئيس - نصت المادة الرابعة والتسعون على أنه ” قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والتواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين ... الخ “ ولم تنص على ذكر لفظ الجلالة كما نصت المادة ٥٠ من الدستور الخاصة بيمين جلالة الملك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس المحل - أرجو من حضرات الشيوخ المحترمين الذين أقسموا اليمين بغير ذكر الله العظيم أن يعيدوها ويقسموا بالله العظيم .

الرئيس - لم ذلك إذا أرادوا . فليتفضل حضرات الشيوخ المحترمين الذين لم يقسموا بلفظ الجلالة إذا أرادوا أن يعيدوا حلف اليمين .

(لم يتقدم أحد من حضرات الشيوخ لإعادة حلف اليمين) .

(حضر حضرة صاحب المعالي محمد حامى عيسى باشا وزير المواصلات) .

٤ - قرار

المجلس أن يحال إلى لجنة الحفانية موضوع ابتداء جريان مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة للأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين الذين لم يظن فى صحة انتخابهم لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس فى الجلسة المقبلة

الرئيس - بهذه المناسبة أوجه نظر المجلس إلى المادة ٦١ من قانون الانتخاب التى تنص على أن ” كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم فى المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو عين عضوا فى أحد المجلسين يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل فى الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة نيابته عن تلك العضوية “ .

٥ - قرار المجلس

أن يحال إلى لجنة الحفانية أمر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزنة العامة عن وظائف يشغلونها لدراسة وتقديم تقريره للجلس في الجلسة المقبلة

الرئيس - يتفرع عن الموضوع السابق موضوع آخر له أهميته وهو أمر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزنة العامة عن وظائف يشغلونها .

لهذا الموضوع تاريخ يتلخص فيما يأتي :

جرى مجلس النواب على إجازة الجمع بين مكافأة العضوية ومرتب الوظيفة حتى تنهى مدة الاختيار .

وجرى مجلس الشيوخ على عدم إجازة الجمع بينهما على أن يتناول العضو أكبر المبلغين سواء أكان هو مبلغ المكافأة أم مرتب الوظيفة وذلك بناء على قرار أصدره مكتب مجلس الشيوخ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٠ و ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦ ولكن حضرات أعضاء الشيوخ الذين أريد تطبيق قرار المكتب على حالاتهم لم يذعنوا له وقدموا اعتراضات بشأنه .

لذلك قدم سكرتير عام المجلس مذكرة (١) في هذا الشأن يقترح فيها إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفانية لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس للفصل فيه حتى يكون قراره نافذا على جميع الأعضاء . وقد وافق مكتب المجلس على هذا الاقتراح .

وقد جرى مجلس النواب على تصحيح نيابة جميع أعضائه سواء في ذلك المطعون منهم في نيابته وغير المطعون فيها . وجرى مجلس الشيوخ على قصر تصحيح النيابة على الأعضاء المطعون في نيابتهم . وفي كلتا الحالتين يكون هناك حتما يوم للفصل في صحة النيابة تجرى من فئاته الثمانية الأيام التالية التي يجوز للعضو أن يتخلى فيها عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان فإن لم يتنازل في أثناءها اعتبر عضوا بأحد المجلسين .

ولكن تعترضنا مشكلة بالنسبة للأعضاء المعينين والمنتخبين بمجلس الشيوخ الذين لم يطعن في صحة نيابتهم وهي : من أى وقت تبدأ الثمانية الأيام المشار إليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب .

فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفانية لدرسه وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في الجلسة المقبلة ؟
(موافقة) .

محضر الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - أذكر أن المجلس فصل في هذه المسألة في سنة ١٩٢٦

الرئيس - لم يفصل المجلس في هذه المسألة وأرجو من حضرة الشيخ المحترم إذا كانت لديه ملاحظة أن يتقدم بها إلى اللجنة التي ستدرس الموضوع .

محضر الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - كما أذكر كذلك أن الشيخ المحترم المرحوم محمد عز العرب بك أفاض في هذا الموضوع وأجاد .
(حضر حضرة صاحب المعالي حسين مري باشا وزير الأشغال العمومية) .

(١) مذكرة

مرفوعة إلى هيئة المراقبة الموقرة

في ١٩ فبراير الماضي تسلمت كتابا موجهها إلى الأستاذ الكبير رئيس المجلس من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم بيومي مذکور هذا نصه :

” بما أني لم أتسلم شيئا حتى الآن من مكافآت البرلمانية ، وبما أنها معلة بالأمانات إلى أن يفصل في أمر الطعن المقدم ضدي ، ولما كنت أزال التدريس في كلية الآداب براتب قدره خمسة وعشرون جنيا فألجم أرفع هذا متمسا أن يصرف لي الفرق بين هذا الراتب وبين المكافأة البرلمانية لأنه حق ثابت لا يقبل أي اختلاف مع احتفاظي بحقي في المطالبة بالمبلغ الآخر على حساب ما جرى عليه عرف مجلس النواب وعند ما يحين الفرصة المناسبة “ .

وبرجوعي إلى الملفات المتعلقة بهذا الموضوع وجدت بالملف رقم ١ - ١٧٣/٣ الخاص بحضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل كتابا مؤرخا في ١٩ يولييه سنة ١٩٣١ رقم ١٧٣-٣-١ موجهها من حضرة صاحب العزة السكرتير العام إلى وكيل وزارة الداخلية يقول فيه :
” إن مكتب المجلس قرر أخيرا أن الموظف الذي ينتخب أو يعين عضوا بمجلس الشيوخ لا يجمع بين المرتب والمكافأة أثناء مدة الاختيار ولكنه يستولى على أيهما أكبر ، وعلى ذلك يكون ما حصل من صرف مرتب حضرة أحمد حنفي أبو الفضل أفندي لغاية آخر يولييه سنة ١٩٣٠ متمشيا مع هذا الرأي وتكون المسألة منتهية على هذا الوجه “ .

وسبب ذلك ظاهر وهو أن الطعن لا يحول دون تقاضي المكافأة، ولما كان مرتب حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل يزيد على المكافأة فإنه ظل يتقاضاه .

وعلى هذا الاعتبار لا يكون هناك مانع - ومرتب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم بيومي مذكور قبل عن المكافأة - من أن يتقاضى حضرته الفرق بينهما من المكافأة المعلاة بالأمانات ويبقى الباقي من المكافأة معلقا إلى حين إعادة النظر في الموضوع والبت فيه برأى حاسم. وبمناسبة هذا الشأن انخلص بحضرة الشيخ المحترم إبراهيم بيومي مذكور رأيت معاودة درس موضوع الجمع بين المرتب والمكافأة خصوصا أن حضرة الشيخ المحترم محمد السيد غنيمه تقدم إلى حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ بعد صدور قرار المكتب الأخير بكتاب هذا نصه :

” كنت رئيسا لمحكمة الإسكندرية الابتدائية الشرعية وانتخبت عضوا لمجلس الشيوخ عن دائرة منشاة صبرى وحلفت اليمين القانونية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٦ وحصل طعن في انتخابي فصل برفضه في يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ وفي ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ اعتبرت متخليا عن وظيفتي في محكمة الإسكندرية الشرعية وبما أتى أستحق المكافأة البرلمانية من تاريخ حلف اليمين المذكورة كما جرى على ذلك مجلس النواب من غير نظر إلى ما يتقاضاه الموظف من خزانة الحكومة في فترة الاختيار كما أتى بذلك قلم قضايا الحكومة . فأرجو إعادة النظر في قرار المكتب حيث علمت أنه قرر عدم صرف مكافأتي عن المدة المذكورة ولا مانع من استفتاء قلم قضايا الحكومة الذي يعتبر المرجع الأخير في أمثال ذلك “ .

وفضلا عن ذلك فبالملفات مذكرة مقدمة من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفى أبو الفضل السكرتير البرلماني يستلها بقوله :

” كنت مأمورا لمركز طوخ في سنة ١٩٣٠ ورشحت نفسي لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة الجيزة وقد فزت بالعضوية ولله الحمد في ٣ يونيه سنة ١٩٣٠ وحلفت اليمين الدستورية بالجلسة المنعقدة في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٠ ثم انعقد المجلس بعد ذلك جالسين ثم تعطلت وقضت وزارة صدقي باشا بحله في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ كما هو معروف والمهم أن المجلس انقضى دون أن يعلن صحة نيابتي كما يستفاد ذلك من نص المادة الثانية من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ ولم تقم سكرتيرية المجلس أن تعطيني ما أستحقه من المكافأة من يوم حلفي اليمين الدستورية لغاية تاريخ حل البرلمان واستندت السكرتيرية في ذلك على قرار المكتب الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ الذي قضى ضمن ما قضى به بأنه لا يجوز الجمع أصلا بين مرتب الوظيفة وبين مكافأة العضوية ، ثم يختم حضرته مذكرته المسببة بطلب صرف مكافأته البرلمانية من تاريخ انعقاد البرلمان لغاية تاريخ حالي في سنة ١٩٣٠ ويشفعها بكتاب يقول فيه :

” أرجو التكرم بعرض تظلمي من قرار المكتب الذي صدر بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ على هيئة المجلس الموقر تهييدا لإحالة إلى لجنة الحقانية لبحثه “ .

ولما كان قرار المكتب القاضي بعدم جواز الجمع بين المكافأة ومرتب الوظيفة أثناء مدة الاختيار لم يطبق على حالة أى من حضرات الشيوخ المحترمين حتى الآن إلا وتظلم منه ولم يرض عنه وسوف لا تقف هذه الشكاوى عند هذا الحد بل ستتجدد حتما في المستقبل بتطبيق هذا القرار على الحالات التي ستنشأ عندئذ خصوصا أن لجنة قضايا الحكومة قد قطعت برأى مخالف لقرار المكتب ومكتب مجلس النواب يجرى في هذا الشأن على الرأى الذي قضت به .

لما كان الأمر كذلك وفي الوقت نفسه لابد من عرض هذه الشكاوى الثلاث على المكتب ليقول قوله فيها فإنني أعتقد أن هذه فرصة سانحة لأن يرفع المكتب هذا الموضوع إلى المجلس ليحيله إلى لجنة الحقانية لدراسة وتقديم تقرير عنه إلى المجلس ليصدر قرارا فيه ينزل عليه كل من حضرات الشيوخ المحترمين كيفما كان هذا الرأى .

لذلك أضع تحت أنظاركم الطلبات المقدمة من حضرات الشيوخ المحترمين والمذكرة التي قدمها حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفى أبو الفضل السكرتير البرلماني والمذكرة التي سبق لي أن قدمتها في هذا الموضوع إلى هيئة المكتب واستعرضت فيها كل الأدوار التي مر بها ليتمكن المكتب بعد الاطلاع عليها من الأخذ بالرأى الذي أقول به فيعرض الأمر على المجلس صاحب الشأن الأول والأخير فيهما

السكرتير العام
هنر العرب

تجزييا في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٨

يعرض الموضوع على مكتب المجلس

المراقب

محمد أ. عبد الشريف

٢٣ مارس سنة ١٩٣٨

(وافقت هيئة المكتب الموقرة على ذلك)

لهذا أرجو من المجلس أن يطلب إلى لجنة الحقانية أن تتصل برئاسة مجلس النواب في الأمور التي أحلت إليها ليكون القرار في تفسير القانون مشتركاً.

أما فيما يتعلق بما اقترحه حضرة الرئيس فلا نزاع في أننا لا نرى غير ما يراه إذ لا يصح أن يتقاضى شخص مرتين من خزانة الدولة في وقت واحد ومن الواجب البت في هذا الموضوع سريعاً حتى يمكن أن تسوى مثل حالة النائب العام.

(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا وزير الصحة العمومية).

مهمرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فائوس اقترى - حضرات الشيوخ المحترمين :

أثار حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك مسألة في غاية الخطورة من حيث اتصالها بالمبادئ الدستورية الأساسية ولا أظن أنه قصد أن يجعل مجلس الشيوخ وهو الهيئة التشريعية العليا في هذه البلاد والبلاد الأخرى بحكم تكوينه مقيداً ومرتباً بما قد يقرره مجلس النواب.

(انصرف حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء).

والمفروض أن مجلس الشيوخ هو الذي يصحح ما قد يقع فيه مجلس النواب من أخطاء في التشريع أو السياسة أو غير ذلك ولا شك أن مجلس الشيوخ يملك بحكم الدستور منفصلاً ومستقلاً عن مجلس النواب أن يضع لائحته الداخلية التي تفصل إجراءات الطعون وغيرها.

وقد جاء فيها أن لجنة الطعون تشكل من غير الأعضاء المطعون فيهم وهذا الموضوع أثير مراراً في سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٦ وتكلم فيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر وحضرة الرئيس وأصر المجلس في كل هذه المناسبات على المبدأ الذي قرره في أول الأمر وهو ألا تتعرض لجنة الطعون لغير المطعون فيهم فلا محل لاشتراك هذا المجلس مع مجلس النواب - مع احترامى له - والتعرض لهذا الموضوع.

يجب أن نحفظ باستقلالنا وألا نشعر الأمة بأننا في حاجة لأن نشرك غيرها في تقرير أمورنا الداخلية.

هناك مسألة أخرى وهي مسألة صاحب العزة يس أحمد بك النائب العام.

الرئيس - إنى أمتنع من التعرض لذكر الأشخاص.

مهمرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فائوس اقترى - لقد أشار حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إلى هذا الموضوع بالذات وإلى الحق أن أتكلم ونحن لم ننس بعد ما قاله حضرة الرئيس عن احترام اللائحة الداخلية فهل يريد أن يصادمتنا من أول يوم يتولى فيه الرئاسة ؟
(ضحك وتصفيق).

فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحقانية لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في الجلسة المقبلة ؟
(موافقة).

مهمرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أقترح أن يحال أيضاً إلى لجنة الحقانية البحث الخاص بمن لم يقسم بالله ولم يصرح بلفظ الجلالة عند تأدية اليمين الدستورية. هل يعتبر هذا مقسماً قسماً مطابقاً للدستور أم لا ؟

الرئيس - أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يقدم اقتراحاً بالكتابة.

مهمرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - حضرة الرئيس لم يقدم كتابة اقتراحه اللذين أحيل الآن إلى لجنة الحقانية.

مهمرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - طرح على حضرات الشيوخ المجتمعين في الدورة السابقة أمر كان لي فيه شأن خاص وهو خلاف قائم بين مجلسي النواب والشيوخ فيما يتعلق بالطعن على صحة نيابة أحد الأعضاء.

لقد جرى مجلس النواب على قاعدة أن يصحح نيابة جميع أعضائه سواء في ذلك من ظعن فيهم ومن لم يظعن فيهم ويترتب على ذلك نتائج أهمها ما طرحه على حضراتكم رئيس المجلس من الجمع بين الوظيفة والنيابة وقاضى المرتب والمكافأة في وقت واحد.

قرّر مجلس الشيوخ في سنة ١٩٢٤ قاعدة تناقض ما سار عليه مجلس النواب وقد ظل مثابراً عليها وهي أن العضو الذي لا يظعن فيه لا يبحث في صحة نيابته في حين أن الأقرب عقلاً أن هذا البحث الأفلاطوني في تحقيق صحة نيابة من لم يظعن فيهم كان يجب أن يسير عليه العمل في مجلس الشيوخ للقيود التي نص الدستور على توافرها في عضو الشيوخ ولم يشترطها في عضو مجلس النواب ومع ذلك جرى العتق على غير هذا في مجلسنا الموقر.

تذكرون حضراتكم أنني بمناسبة الطعن الذي تقدم ضد حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطة بك أثرت اعتراضاً لأن لجنة الطعون على الرغم من تسليمها بالتقليد الذي جرى عليه مجلس الشيوخ أرادت أن تتخطى موضوع الطعن وأن ترفع من نفسها طعناً بنته على وجه لم يشمل الطعن.

مهمرة الشيخ المحترم عبد السار اباس بك - لقد أحيل هذا الموضوع إلى لجنة الطعون لبحثه فلا داعي لإثارته.

مهمرة الشيخ المحترم زكي دوس بك - أرجو ألا يضيق صدر حضرة الزميل المحترم بالكلام قبل أن أضل به إلى نهايته.

إن الذي دعاني إلى الكلام هو أن هذه المسائل المشتركة بين المجلسين ما كان يصح أن يكون لكل مجلس فيها تقليد وأن يكون لكل منهما تفسير يخالف الآخر في شأن لقانون واحد ولا يصح أن يفسر القانون على وجهين. طرح على مجلس النواب أخيراً أمر جديد يتعلق بالأغلبية النسبية والأغلبية المطلقة وسيفصل مجلس النواب في ذلك مستقلاً. وهذه مسألة تزيد في أهميتها على الموضوع الذي عرضه حضرة الرئيس.

أنا لا أعلم الظروف الخاصة بحضرة صاحب العزة يس أحمد بك ولكن إذا كان لم يطعن في انتخابه فمن الواجب أن يعتبر انتخابه صحيحاً ويجب أن تسرى عليه مدة الاختيار وعليه أن يقرر ما إذا كان يفضل البقاء في مجلس النواب أو الشيوخ بدون احتياج إلى قرار من المجلس وهو ذلك الرجل القانوني المشرف على تنفيذ قوانين البلاد وعليه أن يطبقها على نفسه قبل أي فرد آخر.

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الحندي - لقد بينت اللائحة الداخلية الإجراءات التي تتبع عند وجود خلاف بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب إذ نصت المادة ١٢٣ منها على أنه "إذا أدخل مجلس النواب تعديلاً على مشروع قانون أو اقتراح قرره مجلس الشيوخ فلهذا المجلس أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه تكليف اللجنة المختصة أو تأليف لجنة يختارها بالاجتماع مع لجنة من مجلس النواب للاتفاق على نصوص تقبلها اللجان فإذا اتفقت اللجان على نص تعاد المناقشة في المجلس على النص الجديد".

والحالة المعروضة علينا لا ينطبق عليها نص هذه المادة لأن الفكرة التي أشار إليها الرئيس إن هي إلا اقتراح انفراد مكتب المجلس بإصدار قرار في أحد شقيه ولم يرد إلينا من مجلس النواب وكذلك أرى أن اللائحة الداخلية لا تنطبق على ما يقترحه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك من الاتصال بلجنة الحقانية بمجلس النواب بصفة رسمية أما إذا كان يريد حضرته أن يكون ذلك الاتصال بصفة غير رسمية

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - هذا ما أريده .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الحندي - إن كان هذا ما يريده فهو أمر مرغوب فيه إذ من المستحسن حقاً أن يجرى العمل في المجلسين على قاعدة واحدة في هذه المسائل القانونية ، على أنني لا أرى من الجائز أن يصدر قرار بالاتصال في هذا الأمر وذلك تمشياً مع نص اللائحة الداخلية ولحضرة الشيخ المحترم أن يتصل بلجنة الحقانية ويتفاهم معها في هذا الشأن .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - سأتكلم في موضوع البين الذي سبق أن تكلمت فيه من قبل .

الرئيس - هذا خروج عن الموضوع الذي نتكلم فيه .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الحندي في أن يكون الاتصال باللجنة المختصة بمجلس النواب بصفة غير رسمية تمشياً مع اللائحة الداخلية .

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - وأنا أشاطرهما هذا الرأي .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الحندي - سبق أن قدم حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك اقتراحاً "بعدم تعرض لجنة الطعون إلا إلى أوجه الطعن وعدم البحث في صحة نيابة الأعضاء إذا كانت الطعن باطلاً شكلاً". فأحيل هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون فنظرت اللجنة وقننت تقريراً برأيها للمجلس غير أنه لم يطرح عليه إلى الآن .

وبناء على ذلك لا أرى محلاً لإحالة الموضوع المطروح على المجلس إلى لجنة الحقانية إلا بعد أن يفصل المجلس في تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك .

ولذلك أرى أن يعرض هذا التقرير على المجلس فإذا لم يقتنع برأي اللجنة فمندد يقرر إحالة الموضوع إلى لجنة الحقانية .

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - يظهر أن فيما قلته بعض اللبس . لقد قصدت أن أقول إنه من غير اللائق أن يوجد خلاف بين المجلسين على تفسير مادة واحدة من قانون واحد يحكم المجلسين . وضربت مثلاً الموضوعات التي طرحها حضرة الرئيس وأحيلت إلى لجنة الحقانية كما ضربت أمثلة أخرى .

أريد أن يضع المجلسان مبدأ واحداً في مثل هذه الموضوعات ولذلك فإنني أريد فكرة أن تتصل اللجنة المختصة في مجلسنا سواء أكانت لجنة الحقانية أم لجنة الطعون باللجنة المختصة في مجلس النواب بطريق غير رسمي حتى نصل إلى توحيد الرأي في المذاهب القانونية التي لا يجوز أن يكون فيها خلاف .

الرئيس - إذن فلا داعي لأخذ الرأي على اقتراح حضرتكم لأنه يمكن للجنة المختصة بمجلسنا أن تتصل باللجنة المختصة بمجلس النواب بصفة غير رسمية.

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - إذا رأى حضرات الأعضاء أن الفكرة سائغة فلا مانع من تنفيذها .

الرئيس - يظهر لي أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الحندي التبس عليه الأمر فظن أن ما أحيل إلى لجنة الحقانية الليلة إنما هو نفس الموضوع الذي سبق أن أحيل إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون . والواقع غير ذلك فالذي أحيل الليلة هو أمران : أحدهما خاص ببداية مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة للأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين الذين لم يطعن في صحة نيابتهم ، والاخر خاص بالجمع بين المكافأة والمرتب وهما موضوعان يختلفان كل الاختلاف عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك الذي سبق أن أحيل إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون .

٦ — صيغة اليمين الدستورية

حلف حضرة الشيخ المحترم حسين مري باشا اليمين الدستورية

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أشرح للجلسة اقتراحى (١) الخاص باليمين الدستورية .

إن الدستور يحضرات الشيوخ المحترمين قد أوجب في المادتين ٩٤ و ٩٥ حلف اليمين . فقد نصت المادة ٩٥ على أنه : (قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين ” أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه “) .

والمادة ٩٥ من الدستور مقدمة في الترتيب بطبيعة الحال على المادة ٩٤ ولذلك فإن الدستور عند ما عرض لليمين مرة ثانية في هذه المادة لم يحدد نص اليمين اكتفاء بنص القسم الوارد في المادة ٩٥ فيكون قسم الأعضاء الذين لم يقسموا بالله العظيم كما تحدد في المادة ٩٥ قسما على غير الوجه الذى يريده الدستور .

لقد جرى العمل في المجلسين على أن العضو عند ما يحلف يصرح بأنه يحلف بالله العظيم . ولكنى أرى أن الأمر قد أشكل على بعض حضرات الأعضاء كما حصل الليلة ، فقد ظنوا أن نص المادة ٩٤ يجيز لهم أن يحلفوا من غير أن يصرحوا بالله العظيم ، مع أن هذه المادة قد خلت من ذكر اليمين بالله العظيم اكتفاء بذكرها في المادة ٩٥ ولذلك فإننى أعتبر أن من لم يحلف بالله العظيم كأنه لم يحلف اليمين الدستورية .

لقد أقسم حضرات إخواننا الذين انتخبوا أو عينوا بمرسوم أخيرا ولم يصرح بعضهم في قسمه بالله العظيم ولذلك قدمت اقتراحا بأن يطلب إلى حضراتهم أن يحلفوا اليمين مرة أخرى وأن يصرحوا فيها بالله العظيم اقتداء بحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المحبوب ومن لم يقبل من حضراتهم ذلك يعتبر كأنه لم يؤد اليمين الدستورية ومن ثم لا يجوز له مباشرة عمله الدستورى . هذا هو رأى وأطلب أن يؤخذ رأى المجلس عليه .

مقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أخالف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل فيما ذهب إليه .

أن حكمة وجوب أن تكون يمين الملك بالله العظيم هى أن جلالة ملك مسلم قطعا والغائلة المالكة مسلمة قطعا .

أما الأعضاء فشأنهم غير ذلك . إذ يحتمل ألا تسمع عقيدة أحد الأعضاء بأن يحلف بالله العظيم كأن يكون ” مجوسيا “ من عبدة النار . فكيف

إذن يحتم على مثل هذا العضو إن وجد أن يحلف بغير ما يعتقد . هذه هى الحكمة في مقاربة المادة ٩٤ للمادة ٩٥ .

ولو أن التقاليد جرت يجلسى البرلمان على أن يكون القسم بالله العظيم إلا أننى أرى أن تترك للعضو حرية القسم بما يتفق وعقيدته .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم موسى مكرم — الواقع يحضرات الأعضاء المحترمين أن المسألة لا تستحق كل هذا الجدل ذلك لأننا كما لاحظنا أن حضرات الأعضاء قدمت لهم ورقتان إحداهما نص فيها على القسم بالله العظيم والأخرى جاءت خلوا من ذلك . وإذا كان الأمر كذلك فلا أظن أن التهاون فيما كتب يدفعنا إلى أن نثير مسألة قانونية تتعلق بالقسم . ذلك لأننا نعلم أننا نتقدم جميعا للقضاء ونحلف بالله العظيم لأن الكل يؤمن بالله .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أرى أن القسم طبقا للدستور يجب أن يكون بالله العظيم ولذلك فإننى عند ما سمعت القسم خاليا من التصريح بالله العظيم شعرت أن هناك خطأ أو نقصا في أداء اليمين . لقد جاء نص اليمين في المادة ٩٥ من الدستور كاملا إذ ذكر ” أقسم بالله العظيم “ وهذا هو القسم المعقول الذى نتوقع أن يكون في هذه البلاد التى يكاد لا يوجد فيها من لا يعتقد بالله .

والواقع أن السبب في عدم ذكر الله العظيم في المادة ٩٤ إنما يرجع إلى الاكتفاء بما ورد في المادة ٩٥ ومنعا للتكرار الذى يمكن إلى حد ما الاستغناء عنه . من أجل ذلك أرى أن القسم بالله العظيم هو من ضروريات اليمين الدستورية التى يجب أن يؤدىها العضو قبل مباشرة أعماله الخطيرة .

فالخلاف قائم الآن على وجوب أن تقترن اليمين بالله العظيم أولا تقترن . والرأى عندى إما أن يطرح الموضوع على المجلس لأخذ الرأى عليه أو أن يحال إلى لجنة الحقانية لبحثه لأن اليمين شرط لازم لمباشرة العضو أعماله .

مقرة صاحب المعالي أحمد لطفى السيد باشا (وزير الداخلية) — حضرات الشيوخ المحترمين :

قبل أن أبدا بكلمة واحدة أقسم بالله العظيم . (تصفيق) .

الواقع أن المسألة لا تحتمل كل هذا . فتقاليدنا جميعا هى القسم بالله العظيم وترك التقاليد يجب أن يكون لعلة محددة مقصودة وما دامت هذه اللة غير موجودة فلا حاجة إلى هذا الخروج عن التقاليد . وأرى أن قسم جميعا بالله العظيم ولذلك فإننى أؤدى اليمين الدستورية على هذا النحو ” أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللك مطيعا للدستور وللقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق “ .

(تصفيق) !

(١) نص الاقتراح :

” فى جلسة الليلة أقسم بعض حضرات الذين انتخبوا والذين عينوا أعضاء بهذا المجلس قسما ناقصا حيث لم يصرح فى قسمه بأنه يقسم بالله واكتفى بأن يقول أقسم . واقترح على المجلس أن يوافق على أن يهد هؤلاء الأعضاء قسمهم بالله واعتبار من يتنح عن ذلك غير مؤد لليمين “ .

(ز) كتابان أحدهما من رئاسة مجلس الوزراء والآخر من وزارة الخارجية ومع كل منهما صورة الوثائق الرسمية الخاصة بمجاذات روما مما له علاقة بمصر أو السودان

نص الكتاب الأول :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بأن أبعث إلى حضرتكم برفقة كتابي هذا صور الوثائق الرسمية الخاصة بمجاذات روما مما له علاقة بمصر أو السودان وذلك لإياداعها مكتب المجلس حتى يتمكن حضرات الشيوخ المحترمين من الاطلاع عليها .
وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

١٩ أبريل سنة ١٩٣٨

نص الكتاب الثاني :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بأن أبعث إلى عزتكم مع هذا بنصوص الوثائق الخاصة بالاتفاقيات التي أنضيت بروما في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ بين بريطانيا العظمى ومصر وإيطاليا راجيا التفضل بإياداعها مكتب المجلس .
ولمحق بهذا بيان بتلك الوثائق .
وتفضلوا عزتكم بقبول عظيم الاحترام ما

وزير الخارجية
عبد الفتاح يحيى

١٦ مايو سنة ١٩٣٨

الرئيس - ورد كتابان أحدهما من رئاسة مجلس الوزراء مؤرخ في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وثانيهما من وزارة الخارجية مؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٣٨ مع كل منهما نصوص الوثائق الرسمية الخاصة بمجاذات روما مما له علاقة بمصر أو السودان وذلك لإياداعها مكتب المجلس وقد أودعت هذه الوثائق مكتب المجلس وطبعت ووزعت على حضراتكم مع جدول الأعمال .

(ح) كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس الجزء الرابع من كتاب ” تاريخ الأمة المصرية ” - قرار المجلس إرسال كتاب شكر إلى حضرة صاحب السعادة ناظر الخاصة الملكية لرفعه إلى السدة العلية

نص الكتاب :

” حضرة الأبتاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
بأمر حضرة صاحب الجلالة مولاي الملك أتشرف بأن أقدم مع هذا الجزء الرابع من كتاب ” تاريخ الأمة المصرية ” من وضع نخبة من العلماء الفرنسيين بإشراف جناب الأستاذ جبريل هانوتو - وهو الكتاب النبى تعطف جلالة بإهدائه لمكتبة المجلس .
وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ما

ناظر خاصة جلالة الملك

١٤ أبريل سنة ١٩٣٨

سهاد محسن

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ان يكون القسم بالله العظيم وأن يعاد قسم من لم يقسم من حضرات الأعضاء في هذه الجلسة بالله العظيم ؟
(موافقة) .

هنا تقدم حضرات الشيوخ المحترمين مجيد نجيب الغرابي باشا وحسين سرى باشا والأستاذ عاذر جبران وحلف كل من حضراتهم اليمين بالصيغة الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أكون غلصا للوطن وللأمم مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق ” .

٧ - عود إلى الرسائل

(و) كتاب من رئاسة مجلس النواب بتشكيل مكتبه في دور الانعقاد الجالى - قرار المجلس توجيه كتاب تهنئة بانتخاب أعضاء هذا المكتب .

نص الكتاب :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بإحاطة حضرتكم علما أنه بناء على المادة الخامسة من اللائحة الداخلية قد شكل مكتب المجلس في دور الانعقاد الحالى على الوجه الآتى :

الرئيس : الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا .

الوكيلان : محمد توفيق خليل بك ، محمد راضى عطيه بك .

السكرتيرون النائبون : الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ، الدكتور حنفى أبو العلا ، الأستاذ حسن صالح الجداوى ، الأستاذ على السيد أيوب .

المراقبون : محمد عبد الخالق مدكور باشا ، الأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح ، السيد عبد الحميد البنان .

فأرجو حضرتكم التكرم بإحاطة مجلس الشيوخ علما بذلك .

وتفضلوا حضرتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٣ أبريل سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس النواب
محمد بهى الدين بركات

الرئيس - ورد كتاب من رئاسة مجلس النواب بتشكيل مكتبه في دور الانعقاد الجالى ، فهل توافقون حضراتكم على توجيه التهنئة باسم المجلس إلى رئاسة مجلس النواب بانتخاب أعضاء مكتبه ؟
(موافقة) .

(٥) كتاب من وزارة الخارجية ومعه المحضر المثبت للقواعد التي تخضع لها الغواصات حيال السفن التجارية وقت الحرب واتفاق نيون الخاص بمكافحة القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط

نص الكتاب :

”حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بأن أبعث إلى حضرتكم مع هذا بنص الوثائق الآتية وأرجو
البتفضل بإيداعه مكتب المجلس .

١ — المحضر المثبت للقواعد التي تخضع لها الغواصات حيال السفن
التجارية وقت الحرب الذي وضع بلندن في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

٢ — اتفاق نيون الخاص بمكافحة القرصنة في حوض البحر الأبيض
المتوسط ، المضى في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧

٣ — الاتفاق التكميلي لاتفاق نيون ، المضى في ١٧ سبتمبر
سنة ١٩٣٧

* *

وبهذه المناسبة أحيط حضرتكم علما أن المعاهدة الخاصة بتحديد وتخفيض
التسليح البحري المفضاة بلندن في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ قد انتهت أجلها
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ نظرا لأن كافة الدول التي وقعت عليها لم تصدق عليها
غير أن القسم الرابع من هذه المعاهدة تضمن بعض أحكام تنص على قواعد
متعلقة بنشاط الغواصات إزاء السفن التجارية وعلى اعتبار هذه القواعد من
مبادئ القانون الدولي التي يعمل بها إلى أجل غير مسمى بعد إبطال العمل
بالمعاهدة. وتضمن القسم المذكور حكما يقضي بقيام الدول المتعاقدة بالمعاهدة
بدعوة الدول الأخرى لقبول تلك القواعد رغبة في تعميم اتباعها. لذلك وضع
بلندن في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ محضر أثبتت فيه تلك القواعد ودعيت مصر
بعد ذلك لقبولها فأقر مجلس الوزراء في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ قبولها وصدد
في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ مرسوم باتباع القواعد المذكورة .

وعلى أثر اضطراب حوادث القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط
وتفاقمها صحت عنيزة الدول الكبرى على عقد مؤتمر للنظر في اتخاذ التدابير
الكفيلة بوضع حد لتلك الحوادث ومنعها . وعقد في نيون في ١٠ سبتمبر
سنة ١٩٣٧ مؤتمر لهذه الغاية دعيت إليه الحكومة الملكية وأوفدت عنها
وزير الخارجية وسفير مصر في لندره . وقد انتهت أعمال المؤتمر إلى وضع
اتفاق مؤرخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧ نظمت به وسائل مكافحة الغواصات
التي ترتكب القرصنة . وفي ١٧ سبتمبر عقد بجنيف اتفاق تكميلي للاتفاق
السابق جعلت به تلك الوسائل سارية على الطائرات والسفن . ولقد كان
عهد بمقتضى الاتفاق الأصلي إلى الأسطولين البريطانيين والفرنسيين لتنفيذ
جانب من الوسائل المذكورة لأن إيطاليا لم تكن قد اشتركت في الاتفاق .
لكنها قررت بعد ذلك المساهمة في تلك الوسائل مما اقتضى وضع توزيع
جديد للرقابة بين أساطيل الدول الثلاث . فعقد لهذه الغاية اجتماع بباريس
من خبراء بحريين وضعوا التوزيع الجديد :

الرئيس — ورد كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس الجزء
الرابع من كتاب ” تاريخ الأمة المصرية “ فهل توافقون حضراتكم على
إرسال كتاب شكر لنظارة خاصة جلالة الملك لرفع آيات الشكر إلى السدة العلية
الملكية على هذه الهدية السامية ؟

مفكرة الشيخ المحرم نوري أفتوخ فانوس اقنري — لقد قدم المغفور
له الملك فؤاد خدمة عظيمة للبلاد بتكليفه الخاصة الملكية القيام بهذا العمل
على نفقتها والآن قد سنحت الفرصة المناسبة لإبداء التقدير الواجب وإعلان
ماتكنه جواحننا وتلهج به ألسنتنا نحو هذا العمل الجليل . لذلك فإننا نسجل
شكرا وعظيم امتناننا وتتوجه إلى الحكومة برباء أن تعمل جديا على نقل هذه
الكتب القيمة إلى اللغة العربية .

الرئيس — يسجل هذا التقدير في المضبطة .

(ط) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ
٧٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية ” مصلحة المباني
الأميرية “ لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة الأملاك الأميرية لإحالة إلى لجنة المالية

نص الكتاب :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب مجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ٢ مايو سنة ١٩٣٨
تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠٠ ج ٠ م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ ” وزارة الأشغال
العمومية “ الفرع ٣ ” مصلحة المباني الأميرية “ باب ٣ ” أعمال جديدة “
لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة الأملاك الأميرية — ووافق عليه بالصيغة
المرفقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون ، ومضبطة
الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد بهي الدين بركات

٤ مايو سنة ١٩٣٨

الرئيس — ورد من مجلس النواب مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي
بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه مصري في ميزانية وزارة الأشغال العمومية ” مصلحة
المباني الأميرية “ لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة الأملاك الأميرية . فهل
توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية لنظره
وتقديم تقرير عنه للمجلس ؟

(موافقة)

وقد نص في الاتفاقين الأصلي والتكميل على العمل بهما فوراً ونفذ اشتراك الأساطيل الثلاثة في المراقبة ابتداء من ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتفضلوا حضرتكم بقبول عظيم الاحترام ما

وزير الخارجية
عبد الفتاح يحيى

الرئيس - ورد كتاب من وزارة الخارجية ومعه المحضر المنبث للقواعد التي تخضع لها الغواصات حيال السفن التجارية وقت الحرب واتفاق نيون الخاص بمكافحة القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط وقد أودع هذا المحضر سكرتيرية المجلس .

(ك) كتاب من لجنة الحقانية بانتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك سكرتيراً لها بدلا من المرحوم عبد الحكيم عسكريك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بإبلاغ عزتكم أن لجنة الحقانية قررت بجلستها المتقدمة في يوم الاثنين ٩ مايو سنة ١٩٣٨ انتخاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد الديوانى بك سكرتيراً برلمانياً لها بدلا من المرحوم عبد الحكيم عسكريك .
وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصرى

الرئيس - ورد كتاب من لجنة الحقانية بانتخاب حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك سكرتيراً لها بدلا من المرحوم عبد الحكيم عسكريك .

(ل) كتاب من حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك باستقالته من لجنة المالية لتعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ
بمناسبة تعييني رئيساً لمجلس الشيوخ الموقر ، أتشرف أن أرجو عزتكم التفضل بعرض استقالتي من لجنة المالية على هيئة المجلس .
ولقد كنت أودّ من صميم قلبي أن أساهم في أعمال هذه اللجنة التي شرفني برياستها والتي أحفظ لحضرات الشيوخ المحترمين أعضائها أطيب ذكريات حسن التعاون والرغبة في العمل المنتج .

وإني لأرجو للجنة كل توفيق في مهمتها الشاقة عند بحث مشروعات ميزانية الدولة وما يقتضيه هذا البحث من جهود . أسأل الله أن يجعل لها أطيب الثمرات .

وتفضلوا عزتكم بقبول عظيم إجلالي واحترامى ما

رئيس لجنة المالية
محمد محمود خليل

١٠ مايو سنة ١٩٣٨

الرئيس - أرائى مضطراً بعد تعييني رئيساً للمجلس الموقر إلى أن استقبل من لجنة المالية .

وبهذه المناسبة أرى إذا وافقتم حضراتكم أن تؤجل تكملة أعضاء اللجان إلى الجلسة المقبلة حتى تقدم لجنة اللائحة الداخلية والطعون تقريرها الخاص بموضوع زيادة أعضاء اللجان ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٨ - الطعون

(أ) طعن مقدم من السيد محمود الرئيس في انتخاب حضرة حسن حسن عزام بك

(ب) طعن مقدم من الأستاذ حسن محمود الحنفي في انتخاب حضرة شيخ العرب كيلاني الأدهس

(ج) طعن مقدم من عبد الفتاح حسين أحمد في انتخاب حضرة شيخ العرب كيلاني الأدهس

إحالتها إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون

الرئيس - قدمت ثلاثة طعون في حضرتي الشيوخ المحترمين حسن حسن عزام بك وشيخ العرب كيلاني الأدهس .

حضرة صاحب العزة عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) - لدينا استجواب مجلس النواب موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وهو متعلق بوزارة الخارجية وأودّ أن أكون حاضراً أثناء مناقشته فأرجو السماح لي الآن بالإجابة عن الأسئلة الموجهة لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء والموجهة إلى .

الرئيس - لي كلمة واحدة قبل إجابة دولتكم وهي خاصة بإحالة هذه الطعون الثلاثة إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون ، فهل يوافق المجلس على إحالة هذه الطعون إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون ؟
(موافقة) .

الرئيس - وبهذه المناسبة لدى بعض ملاحظات عن أعمال لجنة اللائحة الداخلية والطعون سأبديها بعد إجابة حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية عن الأسئلة الموجهة إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وإلى دولته .

٩ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عما نشر بجريدة المقطم بشأن إلغاء مجلس الشيوخ إذا ما عمد إلى مرقلة مهام الدولة - الإجابة عنه

نص السؤال :

”هل صحيح أن حضرة صاحب المعالي محمد حسين هيكل باشا وزير الدولة وعضو مجلس الشيوخ أو غيره من الوزراء أدلى بجديت إلى جريدة المقطم نشرته بعدها الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨ جاء به ما يأتي :

فهل حقيقة صدر هذا التصريح الخطير من وزير يعتبر نفسه مسئولاً أمام البرلمان ؟

وهل يفهم من هذا التصريح الخطير أن الدستور في خطر ما دامت السلطة التنفيذية تعلن بلسان أحد وزرائها بأنها تستطيع بحسرة قلم أن تهدم الدستور من أساسه ؟

وهل يفهم من هذا التصريح أن الحكومة تهدد المجلس الآن تمنعه من إثارة بعض المسائل المهمة الخطيرة التي ارتكبتها الإدارة في الانتخابات العامة لمجلس النواب وغيرها من المسائل كرفت وتعيين العمدة وإعادة بعض رجال الإدارة إلى العمل في الوقت الذي لا تسمح ملفات خدمتهم بأن يكونوا في الحكومة ؟

وهل يفهم من هذا التصريح الذي لا يليق أن يوجه إلى مجلس يجمع كبار رجالات الأمة من وزراء سابقين ومحامين وأعيان وتجار أن الحكومة تريد أن تمنع المجلس من حقه في أن يستجوبها ويسألها ويناقشها عن أعمالها ؟

ألا فليعلم صاحب المقام الرفيع وهو الوزير الذي يقول إنه يحترم الحياة الدستورية القائمة الآن أن مجلس الشيوخ وهو يجمع بين جدرانه أكبر رجال الدولة لا يمكن أن يعرقل أعمال الحكومة كما يقول الوزير في تصريحه ، بل على العكس سيقتر الحكومة على أعمالها النافعة التي تعود على البلاد بالخير والسعادة وسيناقش الحكومة الحساب عن أعمالها التي لا تنطوي على العدالة وعلى المصلحة العامة فإذا وجه استجواب أو سؤال للحكومة عن عمل من أعمالها وهذا حق من حقوق المجلس فيجب ألا يفسر هذا الاستجواب أو السؤال بأن الغرض منه عرقلة أعمال الدولة لأن لكل عضو بنص الدستور الحق في أن يسأل ويستجوب الحكومة عن أعمالها ويناقشها الحساب . كما أنه إذا حصل خلاف بين مجلس الشيوخ والنواب في مسألة من المسائل فإن الدستور قد بين الطريقة التي يلجأ إليها لحسم الخلاف بالطريقة الدستورية وبذا لا يمكن أن يقال إن عدم موافقة مجلس الشيوخ على عمل أقره مجلس النواب يعتبر عرقلة لأعمال الدولة .

لعلك يا صاحب المقام الرفيع ترد إلى المجلس احترامه ومكانته بإزالة ما صلق بالنفوس بسبب هذا التصريح الخطير خصوصاً وأنت تعلم أن هذا التصريح معناه امتحان للدستور ولحقوق البلاد وهدم للدستور من أساسه ، وخصوصاً وأنت تعلم أن شيوخ الأمة على اختلاف نزعاتهم لا يكتفون بهذا التهديد الذي يعتبر أنه مناور فاشلة ما

حسين محمد الجندى

عضو الشيوخ عن دائرة بليس

مفكرة صاحب الدولة عبد الفتاح محيى باشا (وزير الخارجية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) - لم يصرح أحد من حضرات الوزراء بشئ مما يذكره حضرة الشيخ المحترم في سؤاله ،

إن مجلس الشيوخ باق ما دام قائماً بمهمته وليس معطلاً لأعمال الدولة ، أما إذا رأت الحكومة أن هذا المجلس يعتمد إلى عرقلة مهام الدولة التي يوكل إليه بحسبها وإقرارها بعد أن يتم ذلك بمجلس النواب فلا بد في هذه الحالة من أن تلتزم الحكومة بخرجا لصون مصالح الدولة . وهذا المخرج لا يكون في الغالب إلا بإلغاء هذا المجلس وليس في اتخاذ قرار كهذا بدعة بتدعها الحكومة المصرية فقد حدث أن فعلت هذا حكومات أجنبية عريقة في نظامها الدستوري .

فإذا لم يكن ما رواه مندوب جريدة المقطم هو الحديث الصحيح ، فهل لرفعكم أن تدلوا للمجلس بتصريح الوزير على وجهه الصحيح ؟

عضو مجلس الشيوخ

يوسف أحمد الجندى

١٧ أبريل سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب الدولة عبد الفتاح محيى باشا (وزير الخارجية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) - لا صحة لما ورد في الفقرة الأولى من سؤال حضرة الشيخ المحترم وليست الحكومة مسئولة عما نشر بجريدة المقطم في هذا الصدد ولا عما ينشر في الجرائد عامة . وقد يرى معي حضرة الشيخ المحترم أن الحكومة لا يسعها الإجابة عن أسئلة فرضية لا أثر لها في الواقع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لي تعليق بسيط على هذه الإجابة .

الرئيس - اللامحة الداخلية لا تجيز التعليق بل تجيز الاستيضاح .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ليس لدى استيضاح .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تصريح لأحد حضرات

الوزراء بإحتمال إلغاء مجلس الشيوخ - الإجابة عنه

نص السؤال :

"أذاعت بعض الجرائد أن الحكومة كانت تفكر في حل مجلس الشيوخ وأخيراً نشرت إحدى الجرائد في الأيام الأخيرة أن الوزارة تنوى أن تلغى مجلس الشيوخ حتى إنه وصلت الجرائد بوزير مسئول أن يصرح لإحدى الجرائد للسيارة المحترمة باسم الحكومة التصريح الآتي :

(إن مجلس الشيوخ باق ما دام قائماً بمهمته وليس معطلاً لأعمال الدولة أما إذا رأت الحكومة أن هذا المجلس يعتمد إلى عرقلة مهام الدولة التي يوكل إليه لإقرارها بعد أن يتم ذلك بمجلس النواب فلا بد في هذه الحالة من أن تلتزم الحكومة بخرجا لصون مصالح الدولة وهذا المخرج لا يكون في الغالب إلا بإلغاء هذا المجلس)

(ج د) سؤالان موجهان إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيوخ المحترمين عبد الستار الباسل بك والأستاذ حسين محمد الجندى عن حوادث فلسطين وواجب الحكومة المصرية إزاءها - الإجابة عنهما

نص السؤال الأول :

”على مقربة من الحدود المصرية مذايح بشرية تقوم ضد عرب فلسطين لا لذهب جنوه إلا أنهم يريدون أن يكونوا في بلادهم آمنين مطمئنين .

ألا يرى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن على مصر واجبا بصفتها الملكة العربية الإسلامية المجاورة لهؤلاء القوم والتي تربطها دائما بفلسطين روابط تاريخية واجتماعية وثقافية .

فإذا كان يرى رفعة رئيس الحكومة أن على مصر واجبا لهؤلاء الجيران ، فأرجو أن يعد المجلس بأن الحكومة المصرية ستقوم بمسعى فعلى جدى بأسرع ما يمكن ، لأن الأمة المصرية لا تحتمل هذه المجازر البشرية على حدودها مع قوم لا جريمة لهم إلا أنهم يريدون - كما قلت - أن يعيشوا كما يعيش كل انسان آمننا مطمئنا في دياره ما

عبد الستار الباسل

٢١ أبريل سنة ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ

نص السؤال الثانى :

”تعلمون يا صاحب المقام الرفيع بأن وزارة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا قد رفعت صوتها طاليا أمام جمعية الأمم بالانتصار لقضية جارتها بل شقيقتها العربية فلسطين وقد كان صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا عقد النية على السفر إلى جنيف ليفضى بدفاع مصر في هذه القضية العادلة بنفسه ولكن لم تساعده الظروف على تحقيق هذه الأمنية فعهد إلى صاحب المعالي وزير الخارجية فى الاشتراك مع صاحب السعادة على الشسمى باشا مندوب مصر الدائم فى جمعية الأمم ليفضى بدفاع مصر فى هذه القضية العادلة وفى إعلان رأى مصر فى القضية الفلسطينية فكان أن ألقى واصف باشا دفاعا مجيدا أثار إعجاب العالم العربى وأحدث هذا الدفاع المحيد إلى جانب ذلك تأثيرا قويا فى دوائر جمعية الأمم ولا شك أن دفاع مصر كان عاملا قويا من العوامل التى اضطرت أمامها الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر فى القضية الفلسطينية ، ولا شك أنكم يا صاحب المقام الرفيع تعلمون أنباء ما يحدث فى فلسطين من حوادث دامية تفيض بها الصحف المصرية من عربية وإفرنجية حتى إن وزير خارجية الصين أرسل باسم صاحب الجلالة الإمام يحيى رسالة عطف شديدة على فلسطين إلى وزير الخارجية البريطانية وحتى إن طلبة الأزهر الشريف والمعاهد الدينية خرجوا بمظاهرات عطف على فلسطين ولا شك أنكم يا صاحب المقام الرفيع تعلمون أن الأمة المصرية وفى مقدمتها مجلس الشيوخ الموقر تعطف على القضية الفلسطينية عطفًا كبيرا .

فهل يتفضل صاحب المقام الرفيع بأن يعلن موقف الحكومة المصرية إزاء قضية فلسطين العادلة وهل الوقت مناسب للاهتمام بها والعطف عليها بعد أن وصلت اللجنة الفنية إلى فلسطين لدرس المشكلة ؟

حسين محمد الجندى

٣ مايو سنة ١٩٣٨

عضو الشيوخ عن دائرة بليس

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء (وزير الخارجية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) - موقف الحكومة إزاء المسألة الفلسطينية وما نتج عنها من الحوادث المؤلمة موقف من يعرف واجبه نحو جاره حق المعرفة ويقدر تأثير الشعب المصرى لآلام إخوانه بحكم الخبرة والماطفة .

وعلى هذا الاعتبار لم أترك فرصة تمر إلا انتهزتها للسعى فى إيجاد حل لهذه المسألة المعقدة بألتف ومنفعة أهل فلسطين ويرضى شعور قومنا الطيب نحو جيراننا .

وإنى أؤكد للمجلس الموقر أن حسن الاستعداد الذى آتته من الرجال المسئولين فى الحكومة البريطانية من شأنه أن يسهل سبيل الرجاء فى التوفيق إلى الحل الذى يرضاه المجلس العربى على العموم والمصريون على وجه الخصوص .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية من حضرة

الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن إجراءات التصديق على وثائق

حكومة أستراليا عن اتفاقية موتر - الإجابة عنه

نص السؤال :

”تعلمون دولتكم أن بعض الجرائد أثارَت حول مسألة التصديق على وثائق حكومة أستراليا على اتفاقية موتر مناقشة فبعضها نسب إليكم أنكم قصدتم إلى وزارة الخارجية واستقبلتم السفير البريطانى وتبادلتُم التصديق على وثائق حكومة أستراليا على اتفاقية موتر فى الوقت الذى ما كانت لدولتكم صفة ولقد تفت بعض الجرائد هذه المسألة وقالت بأن إجراءات تبادل الوثائق فى مثل هذه الحال لا يحضره وزير الخارجية بل الذى يحضره هو مدير إدارة الشؤون السياسية بوزارة الخارجية .

ومن حيث إن وزارة الخارجية رغم الحوار الذى قام بين الجرائد لم تشأ أن تصدر بياناً يضع الأمور فى نصابها .

فهل يسمح صاحب الدولة وزير الخارجية ببيان الحقيقة لمجلس الشيوخ وهل حقيقة تبادل التصديق على وثائق حكومة أستراليا فى الوقت الذى لم يكن لدولتكم صفة باعتبار كونكم وزيرا للخارجية فإذا كانت الجواب بالإيجاب فهل اتخذتم دولتكم الإجراءات القانونية لتبادل التصديق من جديد لأن العمل يعتبر باطلا لأن دولتكم لم يكن فى ذلك اليوم وزيرا للخارجية بعد استقالة الوزارة ثم قبول استقالتها وتكليف رئيسها بتأليف

تاريخ الإحالة

٤ - طعن مقدم في حضرة الشيخ المحترم
إبراهيم بيومي مذكور افندى ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧

٥ - طعن مقدم في حضرة الشيخ المحترم
إبراهيم بيومي مذكور افندى ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧

٦ - طعن مقدم في حضرة الشيخ المحترم
سليمان مصطفى خليل افندى ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨

لذلك أرجو أن يقرر المجلس الموافقة على أن تقدم اللجنة تقاريرها عن
هذه الموضوعات والطعون في الجلسة المقبلة .

(أصوات : أربعة أسابيع) .

الرئيس - هل لدى حضرة رئيس اللجنة اعتراض على ذلك ؟

فقرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا - أقرر بصفتي رئيس
اللجنة اللامعة الداخلية والطعون أن أغلب حضرات أعضاء اللجنة لا يحضرون
كثيرا من الجلسات . وهذا هو السبب في تأخير إنجاز الأعمال فأرجو أن
يشدد حضرة الرئيس على حضرات الأعضاء في حضور جلسات اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك - رئيس المجلس يرجو
الأعضاء ، لا يشدد عليهم .

الرئيس - حضرة رئيس لجنة الطعون يشكو من تخلف حضرات
الأعضاء وعدم تكاملهم فأرجوهم أن يعنوا بحضور جلسات اللجنة .

وعلى ذلك هل يرى حضرة رئيس اللجنة أن أسبوعين يكفيان لتقديم
تقاريرها عن الموضوعات والطعون التي لديها مع مراعاة أننا قادمون على
بحث مشروع الميزانية وهذا يتطلب منا عملا كثيرا .
(أصوات : ثلاثة أسابيع) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على أن تقدم لجنة اللامعة الداخلية
والطعون تقاريرها عن الأعمال المتأخرة لديها وعن الطعون التي أحيلت إليها
الليلة بعد ثلاثة أسابيع . .

هذا وقد أحال المجلس إلى اللجنة في الجلسة الماضية التي انعقدت
في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ اقتراح بتعديل المادتين ٥٣ ، ٦٠ من اللائحة
الداخلية وطلب إليها تقديم تقريرها عن ذلك في هذه الجلسة ولكنها لم تفعل
إذ في يوم ٢٠ أبريل الماضي الذي كان محمدا لاجتماعها لم يحضر من
أعضائها العدد القانوني الذي يمكنها أن تنعقد بمقتضاه وأجلته لأجل غير
مسمى .

واللائحة الداخلية تنص في المادة ٦٢ على أن " لوضع المشروع
أو الاقتراح أن يطلب من المجلس مباشرة إدراجه في جدول أعماله " .

وزارة جديدة أدت اليمين بين يدي جلالة الملك في الساعة السابعة من مساء
ذلك اليوم بسرأي عابدين الذي تبادلتم فيه التصديق ؟

حسين محمد الجندي

٣ مايو سنة ١٩٣٨

عضو الشيوخ عن دائرة بليس

فقرة صامب الدولة عبر افتتاح محبي باشا (وزير الخارجية) - لم يكن
في الأمر تبادل وثائق بل كان قاصرا على إيداع وثائق تصديق بريطانيا
العظمى باسم أستراليا في محفوظات الحكومة المصرية طبقا لحكم المادة ١٥
من اتفاق مونترو .

ويوضع عادة لهذا الإيداع محضر يوقعه ممثل الدولة المودعة ومدير الشؤون
السياسية ويعتمده الوزير . وهذا الاعتماد من الأعمال العادية التي يملك
تصريفها الوزراء المستقبليون .

١٠ - قرار المجلس

بأن تقدم إليه بعد ثلاثة أسابيع تقارير عن الأعمال المتأخرة بلجنة اللائحة الداخلية
والطعون والطعون التي أحيلت إليها الليلة - اقتراح مقدم من عشرة من حضرات
الشيخ المحترمين بتعديل بعض مواد اللائحة الداخلية - إحالته إلى لجنة اللائحة
الداخلية والطعون على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في الجلسة المقبلة مع الاقتراح
الآخر الذي أحيل إليها بالجلسة الماضية

الرئيس - أوجه نظر لجنة اللائحة الداخلية والطعون إلى المادة ٦٢
من اللائحة الداخلية التي تنص على أن " على كل لجنة أن تقدم في مدة
لا تتجاوز شهرين تقريرا للمجلس عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها " .
لأن من الموضوعات والطعون التي لدى اللجنة ما تم على تاريخ إحالتها إليها
أكثر من السنة .

وهذه هي الموضوعات والطعون وتاريخ إحالتها :

تاريخ الإحالة

١ - اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم
وهيب دوس بك بعدم تعرض لجنة الطعون إلا
إلى أوجه الطعن وعدم البحث في صحة نيابة
الأعضاء إذا كان باطلا شكلا ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦

٢ - طعن مقدم في حضرة الشيخ المحترم
حسين عبد الكريم العماري افندى ٣ مارس سنة ١٩٣٧

٣ - طعن مقدم في حضرة الشيخ المحترم
حسن أبو الفتوح بك ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧

١١ - الأعمال المتأخرة باللجان

الرئيس - كلامي السابق كان قاصرا على لجنة اللائحة الداخلية والطلعون والأعمال المتأخرة لديها ولكنني أبلغ المجلس أن باللجان الأخرى أعمالا متأخرة قد وزع على حضراتكم بيان بها فأرجو المجلس أن يقرر الموافقة على أن تقدم هذه اللجان تقاريرها عن هذه الموضوعات في الجلسة المقبلة أيضا حتى يكون لدينا متسع من الوقت لنظرها قبل أن يبدأ المجلس في نظر ميزانية الدولة .
(موافقة) .

هذا وقد تقدم اقتراح^(١) من عشرة من حضرات الأعضاء يقولون فيه إن البت في الاقتراح الذي سبقت الإشارة إليه يقتضى تعديل بعض مواد أخرى باللائحة لارتباط بعضها ببعض وقد بينت هذه المواد .

فهل توافقون حضراتكم على إدراج هذين الاقتراحين بمجدول أعمال الجلسة المقبلة وأن يكون نظرهما بطريق الاستعجال ؟
(موافقة) .

(١) حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

قدم حضرة الشيخ المحترم صاحب العزة محمد محمود خليل بك اقتراحا بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية وقد أحاله المجلس بجلسته ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ إلى لجنة اللائحة الداخلية والطلعون ولما كان هذا الاقتراح يقتضى تعديل بعض مواد أخرى باللائحة لارتباطها ببعضها ولأن بلان المجلس منصوص فيها في مواد مبشرة باللائحة وأن حسن التنظيم يقتضى بوضعها في مادة واحدة تشمل جميع اللجان خصوصا وأن المجلس سبق أن قرر بجلسته ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ زيادة بلنيتي التجارة والصناعة والعمال والشؤون الاجتماعية على عدد اللجان كما أنه نظرا لأهمية أعمال بلنيتي حسابات المجلس رأينا أن يشملها التعديل بزيادة عدد أعضائها أسوة بباقي اللجان التي استلزم زيادة عدد أعضاء المجلس زيادة عدد أعضائها على أن يكون اجتماع اللجان صحيحا إذا حضر اجتماعها خمسة أعضاء حتى لا تشغل الأعمال ، لهذا فترح تعديل المواد ٢ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ١٠٩ بالكيفية الآتية :

المادة ٢ - تحال الطعون إلى بلنيتي الطعون المنصوص عنها في المادة ٥٢ وينتخب المجلس أعضائها من غير الأعضاء المطعون فيهم وهذه اللجنة أن تشكل من بين أعضائها بلجانا فرعية لتحضير الأعمال وسماع أقوال الشهود طبقا لأحكام قانون الانتخاب .

المادة ٥٢ - عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي ينتخب المجلس بلجانا للأعمال الآتية :

- ١ - لجنة الرد على خطاب العرش .
- ٢ - « لائحة الداخلية والطلعون .
- ٣ - « المالية والجمارك .
- ٤ - « لأموال الداخلية .
- ٥ - « للشؤون الخارجية .
- ٦ - « للقانونية .
- ٧ - « للمعارف .
- ٨ - « للأشغال .
- ٩ - « للزراعة .
- ١٠ - « للواصلات .
- ١١ - « لحرية والبحرية والطيران والسودان .
- ١٢ - « للصحة .
- ١٣ - « للاوقاف والمعاهد الدينية .
- ١٤ - « لفحص الاقتراحات والعرائض .
- ١٥ - « للعمال والشؤون الاجتماعية .
- ١٦ - « للتجارة والصناعة .
- ١٧ - « لحسابات .

المادة ٥٣ - تكون كل لجنة من هذه اللجان من اثني عشر عضوا ماعدا بلنيتي المالية والجمارك واللائحة الداخلية والطلعون فيكون عدد أعضاء كل منها ١٥ عضوا .

المادة ٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا يقوم بأعمال سكرتيرية اللجنة بمعاونة أحد موظفي المجلس وإذا غاب الرئيس أو السكرتير تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

أما بلنيتي الحسابات فتكون برئاسة رئيس المجلس أو أحد الوكيلين ولو لم يكونا عضوين بها .

المادة ٦٠ - جلسات اللجان سرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر خمسة من أعضائها وإذا ساوت الأصوات فيرجح الرأي الذي يجانبه الرئيس .

المادة ١٠٩ - تختص بلنيتي الحسابات بفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .

فترجو تقديم هذا الاقتراح للمجلس ليقرر بإحالة إلى بلنيتي اللائحة الداخلية والطلعون نظرا لحالة الاستعجال ما

سليمان السيد سليمان . محمد لبيب أبو الجدايل . أحمد الديوان . أحمد حسين . حسن محمد المصري . أحمد حنفي أمير الفضل . يوسف عبد الطيف .
محمد فاضل . جلال . الشافعي أبو الخير . محمد فؤاد .

يقول حضرة الرئيس إن الطعون لم يفصل فيها وهي معروضة أمام اللجنة منذ أكثر من سنة وفي الواقع لدى اللجنة طعون محالة إليها من سنتين فلا أدري كيف تتراحم على عضوية اللجان ثم لا تؤدي بعد ذلك ما يجب علينا الإسراع في أدائه . ما الذي يمنعنا من الاجتماع غدا الساعة التاسعة أو العاشرة صباحا وما الذي يحول دون مواصلة العمل ليلا في غير أيام الجلسات . لقد دلت التجارب على أن تعطيل الأعمال ناجم عن تحديد مواعيد لعقد اللجان قبل عقد جلسة المجلس بساعة واحدة فالمسألة دقيقة ويجب عقد اللجان في غير يوم الجلسة .

الرئيس — يسوءني جدا القول إنه حتى اللجان التي يحدّد لانعقادها يوم جلسة المجلس لا يحضر العدد القانوني من أعضائها . فأرجو حضراتكم باسم المجلس ألا تحدّد مواعيد اجتماع اللجان بعد ظهر اليوم المحدّد لانعقاد جلسة المجلس وألا يتأخر حضرات الأعضاء عن الحضور في المواعيد المحددة لانعقاد اللجان حتى يتمكن المجلس من أداء واجبه على الوجه الأكمل .

مفكرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد رب ربنا — الأعضاء البعيدون عن القاهرة ...

الرئيس — المفروض في حضرات الأعضاء أن يكونوا على اتصال دائم بالمجلس .

١٣ — عود إلى الأسئلة

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المتحصلة منها — تأجيل أسبوعا

مفكرة صاحب المعالي عيسى سري بناسا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن صاحبي المعالي وزيرى الداخلية والمواصلات) — أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا ؟
(موافقه) .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن نظام الدراسة الجديد بمدرسة الهندسة التطبيقية — الإجابة عنه

نص السؤال :

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

في أول السنة الدراسية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ أنشئ قسم عال بمدرسة الفنون والصناعات من حملة البكالوريا علمي والثقافة العامة وتغير اسم المدرسة إلى مدرسة الهندسة التطبيقية باعتبار أن هذا القسم عال وله كادر مخصوص

١٢ — مواعيد

انعقاد اللجان وعدم تكامل الأعضاء

الرئيس — بمناسبة ما تقدّم أوجه نظر المجلس إلى أن كثيرا من اللجان لا تتمكن من الانعقاد لعدم حضور العدد القانوني من حضرات الأعضاء مثال ذلك :

اللائحة الداخلية والطعون بجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٨ لم يتكامل العدد ولم تحدّد جلسة بعد ذلك .

الداخلية بجلسة ٣ مايو سنة ١٩٣٨ لم يتكامل العدد وكذلك بجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ الساعة ١١ والنصف .

الحقانية بجلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٨ لم يتكامل العدد وكذلك بجلسة ٢ مايو سنة ١٩٣٨ .

المعارف بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٣٨ لم يتكامل العدد ولم تحدّد جلسة بعد ذلك .

الأشغال بجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ لم يتكامل العدد وتأجلت بجلسة

٢٥ مايو سنة ١٩٣٨

وفضلا عن ذلك فإن كثيرا من اللجان تحدّد لاجتماعها اليوم المحدّد لانعقاد جلسة المجلس وكثيرا ما يكون الموعد المحدّد لاجتماع اللجنة بعد ظهر ذلك اليوم وقبل موعد جلسة المجلس بقليل، وبما أن في ذلك تعطيلًا للأعمال لأن الموضوعات التي قد تنتهي اللجان من بحثها لا يكون هناك متسع من الوقت لوضع التقارير عنها وطبعتها وتوزيعها وإدراجها في جدول الأعمال وفوق ذلك فإن انعقاد اللجان بعد ظهر اليوم المحدّد لانعقاد جلسة المجلس فيه شغل للوظفين عن أعمال الجلسة ، لذلك أقترح أن يوافق المجلس على ألا تحدّد اللجان مواعيد اجتماعها بعد ظهر اليوم المحدّد لانعقاد جلسة المجلس وألا يتأخر حضرات الأعضاء عن الحضور في المواعيد المحددة لانعقاد اللجان حتى يتمكن المجلس من أداء واجبه على الوجه الأكمل ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لا أوافق على ما يقوله حضرة الرئيس لأن حضرات الأعضاء متغيّبون عن القاهرة في أغلب الأحيان ولا يحضرون إلا في الأيام المحددة لانعقاد جلسات المجلس .

الرئيس — المفروض في حضرات الأعضاء أنهم موجودون في مصر .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لا يمكن التأكد من وجود العدد الكافي من أعضاء كل لجنة إلا في اليوم الذي تعقد فيه الجلسة فلا أوافق مطلقا على القول إن هناك غضاضة على موظفي المجلس إذا عقدت اللجنة قبيل عقد الجلسة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — انعقاد اللجان قبل اجتماع المجلس بساعة واحدة عمل لا قيمة له ولا فائدة منه لأنه إذا كان موعد انعقاد اللجنة الساعة الخامسة فلا يستطيع في ساعة واحدة قبل الجلسة بحث الموضوع بحثا وافيا فلا حاجة بنا إلى عقد اللجان إذا كنا لا نريد تأدية عمل متعب .

وطوم خاصة تناسب مع مؤهلات من التحقوا به من التلامذة وقد جعل لهذا النظام الجديد مصاريف مدرسية قدرها عشرون جنيها أما النظام القديم لطلبة المدارس الصناعية فمصاريفه اثنا عشر جنيها فقط .

ولما لم تعلن أوامر رسمية بالبت في هذا النظام تألف منذ شهر ونصف وفد من طلبة النظام الجديد وقابلوا حضرة صاحب المعالي وزير المعارف السابق للفصل في هذا النظام فوعدهم خيرا .

فهل لمعالي الوزير أن يعلن تنفيذ ما وعدت به الوزارة بالنسبة لطلبة هذا القسم الجديد حتى يطمئنوا على مستقبلهم ويكون له شاكرين ما

عضو مجلس الشيوخ

محمد علوى الجزار

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن معالي وزير المعارف العمومية) - تعنى وزارة المعارف العمومية في الوقت الحاضر بالبت في النظام الجديد لمدرسة الهندسة التطبيقية من حيث درجة الدراسة واقتراح كادر للتخرجين .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - أشكر لمعالي الوزير هذه الإجابة .

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن استعمال بوق السيارة بدلا من "الكلاكسون" بمدينة القاهرة - تأجيله أسبوعا

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن معالي وزير الداخلية) - أطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

(موافقة) .

(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالعزيز العجيزى بك عن إدراج المبلغ اللازم لإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بسخا - الإجابة عنه

نص السؤال :

"تقدم منى اقتراح بطلب لإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بمديرية الغربية وتقدم نفس هذا الطلب من مجلس مديرية الغربية وطلب آخر من مجلس مديرية الدقهلية بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة بمديرية الدقهلية ، ولما رأت الوزارة شدة احتياج القطر إلى الإكثار من المدارس الزراعية قامت بعمل المباحث اللازمة لتحقيق هذه الاقتراحات . وبعد البحث قرأ رأى الوزارة على إنشاء مدرسة زراعية متوسطة بسخا لتوفر جميع الطلبات اللازمة للمدارس الزراعية فيها وبالفعل قامت الوزارة بعمل التحضيرات اللازمة وأصبح

المشروع مستوفيا للتنفيذ ، فهل الوزارة مصممة على إدراج الاعتماد اللازم لإنشاء هذه المدرسة في ميزانية هذا العام وإن كان الجواب سلبا فما هى الأسباب التى دعت لتأجيل هذا المشروع مع أهميته الكبرى ما

الدكتور عبد العزيز العجيزى

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

شيخ السنطة

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن معالي وزير المعارف العمومية) - لم تسمح حال الميزانية هذا العام بإدراج الاعتمادات التى يتطلبها إنشاء مدرسة زراعية متوسطة بسخا .

(ى) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة

الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن عربات شركة ترام القاهرة - الإجابة عنه

نص السؤال :

"حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

شركة ترام مصر تستعمل عربات فى معظم خطوطها بالقاهرة قديمة لركوب الأهالى لا تهيم حرارة الشمس صيفا ولا البرد القارس شتاء ولا المطر لأنها عربات مكشوفة من جميع جهاتها يتخللها تيار هوائى مضر بصحة الركاب .

وتلك العربات تستعمل من وقت تأسيس الشركة أى من نحو الأربعين عاما وإذا كانت هذه العربات تستعمل فى بلد آخر متمدين غير مصر لهماج الشعب عليها وقاطعها .

فهل آن الأوان لمطالبة الشركة بتغيير هذه العربات بأخرى مغلقة صحية ذات أبواب تغلق وتفتح عند اللزوم كما هو الحال فى ترام مصر الجديدة أو ترام الهرم . وتخصيص عربة للدرجة الأولى بدلا (من هذا الصندوق الضيق أو البوكس) المخصص لها الآن وأخرى لركاب الدرجة الثانية .

ولا يخفى على معالي الوزير ما يلاقه الركاب وخصوصا الطلبة وأصحاب الأعمال والعمال فى الانتقال فى الصباح المبكر فى هذا البرد القارس وفى المساء المتأخر من الضرر العظيم الذى يصيبهم من الركوب فى هذه العربات المكشوفة الحارة وتعرضهم لأخطر الأمراض . وإذا كانت الشركة أوجدت فى بعض الخطوط عربات مغلقة فإنها فى الحقيقة نصف مغلقة وقليلة جدا .

لهذا :

هل يرى معالي الوزير أنه قد آن الأوان لمخاطبة الشركة فى تغيير عرباتها :

أولا - يجعلها كلها عربات مغلقة .

ثانيا - ضرورة تخصيص عربة للدرجة الأولى وأخرى للثانية .

فإن فعل ذلك فقد أدى للشعب خدمة جليلة يشكر عليها كما أنه أدى للشركة أيضا خدمة كبرى بكف الأهالى عن التشنيج عليها واتهامها بعدم الاهتمام براحتهم وحصر كل مجهودها فى الكسب وجمع المال ما

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧

عضو الشيوخ

محمد علوى الجزار

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) -
ولو أن العربات التي تديرها شركة ترامواى القاهرة على خطوطها قد سبق
للوزارة أن اعتمدت طرازاتها ورسوماتها قبل إنشائها إلا أنها لاحظت أن
بعض هذه العربات قد أصبح في حالة لا تتوافق فيها وسائل الراحة للجمهور
والعمال فطلبت من الشركة أن تعمل على تلافى النقص فيما يمكن إصلاحه من
هذه العربات وأن تقدم للوزارة نماذج لمستصنعه فوافقت الشركة على ذلك
وقدمت فعلا نماذج مختلفة لعربات جديدة انتخبت الوزارة منها ما يكفل راحة
الجمهور وستحل هذه العربات تدريجيا محل العربات المستعملة الآن .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - أشكر لمعالى الوزير هذه
الإجابة وأرجو

مفكرة الشيخ المحترم . د - دوس بك - أرجو من معالى الوزير أن
يتوسع في توضيح المعنى المراد من كلمة "تدريجيا" .

الرئيس - ليس حضرة الشيخ المحترم بصاحب السؤال .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - وأرجو من وزارة الأشغال
العمومية أن تشدد على شركة ترام القاهرة بتغيير عرباتها التي مضى عليها أكثر
من ثلاثين عاما وأصبحت في حالة لا تصلح معها حتى لركوب المواشى
وبخاصة ذلك الصندوق الذى يطلق عليه "الدرجة الأولى" ومن الواجب
أن تكون هناك عربة خاصة للدرجة الأولى كما هو الحال في ترام الإسكندرية
وخطى الرمل والهرم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أرجو أن توضع
قاعدة للسير عليها في التعقيب على الإجابة عن الأسئلة .

الرئيس - لا تسمح اللائحة الداخلية بالتعليق على الإجابة عن الأسئلة
ولهذا لا يمكننى أن أثبت ذلك في المضبطة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - هذا من حق المجلس وهو
صاحب رأى فيه .

الرئيس - إنه من حق .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم - كلام قيل في الجلسة
لا بد من إثباته في المضبطة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - لى كلمة تتعلق بهذا
الموضوع .

الرئيس - تنص المادة ٤٨ من اللائحة الداخلية على أنه للعضو الذى
وضع السؤال أن يستوضح الوزير بعد الإجابة مرة واحدة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أنا أحترم اللائحة الداخلية
ولا أناقش في هذه المادة ولكن الذى حصل أن أحد حضرات الزملاء توسع
في التعقيب على إجابة معالى الوزير وقد اعترض عليه ورأى سعادة الرئيس
ألا يثبت ذلك في المضبطة ولكنى أرى أن من الواجب أن يثبت كلام
كل عضو يديه في الجلسة .

الرئيس - أرجو من حضرة الشيخ المحترم المحافظة على اللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - وأنا أرجو من سعادة
الرئيس المحافظة على اللائحة والدستور .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - اللائحة الداخلية تجيز
إثبات كل ما يقوله حضرات الأعضاء .

الرئيس - ليثبت في المضبطة كل ذلك .

(ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ
المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن مد أجل امتياز شركة الأسواق
المصرية - تأجيله أسبوعا

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة
عن رفعة وزير المالية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال
أسبوعا ؟
(موافقة) .

(ل) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم
أنطون الجليل بك عن نتيجة المفاوضات لحماية حملة أمهم بنك أثينا
وعن التدابير التي ستتخذ لحماية الاقذار المصرية - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة
عن رفعة وزير المالية) أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال
أسبوعين ؟
(موافقة) .

(م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة
الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تحقيق مرثبات الموظفين
والنساء مكافآت حضرات أعضاء البرلمان - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية
بالنيابة عن رفعة وزير المالية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال
أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال
أسبوعين ؟
(موافقة) .

(ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن نقل أحد حضرات القضاة ونديه لمحكمة العرش - الإجابة عنه - يحويه إلى استجواب

نص السؤال :

” تعلمون معاليكم أن الحكومة ذكرت في خطبة العرش أنه في صدر التدابير التي يجب لاستقامة نظام الحكم والتي ستعرضها على البرلمان توفير حسن اختيار رجال القضاء واستقلالهم وإنصافهم في قضايتهم وترقيتهم، فهل هذا يتفق مع ما اتخذته حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية من الإجراءات مع أحد حضرات القضاة الذي أمر بنقله من دائرة محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية إلى دائرة محكمة الزقازيق الابتدائية وفي الوقت نفسه انتدبه ليكون قاضيا لمحكمة العرش الجزئية ؟

وهل انتداب وزير الحفانية يتفق والحق الذي أعطى للجمعيات العمومية للحاكم في عهد حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا الوزير الأسبق ؟

وهل انتداب حضرة القاضي من دائرة محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية لدائرة محكمة الزقازيق الابتدائية وانتدابه في الوقت نفسه من معاليكم لمحكمة العرش يرجع إلى أنه حكم في قضية بالبراءة وهذا الحكم لا يتفق ورغبة أحد حضرات أصحاب المعالي الوزراء لأن المتهمين من بلدته ، وهلا يرى معالي الوزير أن هذا الانتداب بالطريقة التي اتخذت يعتبر تدخلا في أعمال القضاة ويؤثر فيهم تأثيرا سيئا وقد يخشى البعض من أن يصدر أحكاما طبقا لما تقتضيه العدالة أو يرجح الضمير إذا كان مهتدا بالنقل بالطريقة التي اتخذت ؟

وهل كان الغرض من الانتداب في هذا الوقت التأثير في الموظفين لتوجيههم وجهة معينة في الانتخابات ؟

حسين الجندى المحامي

وعضو الشيوخ عن دائرة بليس

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد غنيم باشا (وزير الحفانية) - ليس للحكم الذي أصدره حضرة القاضي المشار إليه في سؤال حضرة العضو المحترم أي دخل في نديه لمحكمة العرش الجزئية الأهلية إنما اقتضت ذلك حالة العمل بمحكمة الزقازيق الكلية لغياب بعض قضاتها وقد حصل هذا النذب بمقتضى المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ التي رخصت لوزير الحفانية أن يتدب موقتا واحدا أو أكثر من قضاة المحاكم الابتدائية إلى غير المحكمة المعين فيها إذا اقتضى ذلك غياب قاض أو أكثر واستلزم حالة العمل تدب بدله ولم يبلغ هذا النص بأي عمل تشريعي .

والوزارة حريصة كل الحرص على صيانة استقلال القضاء وتوفير أسباب الثقة في عدلهم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - أرجو أن يسمح لي باستيضاح مطلق وإلا حوّلت سؤالي إلى استجواب .

الرئيس - إن كان الاستيضاح عن نقطة غامضة فلا مانع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - الإجابة لا تطابق الواقع لأن حالة العمل لا تقتضي أن ينقل القاضي من دائرة محكمة المنصورة إلى دائرة محكمة الزقازيق ثم يتدب في الوقت ذاته إلى محكمة العرش - فإذا سمح لي معالي الوزير أن أتكلم في (خجعة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ نورس أفنوخ فأوس - هذا ليس من حق الوزير . (خجعة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - أرجو تحويل سؤالي إلى استجواب .

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم تحويل سؤاله إلى استجواب، فهل توافقون حضراتكم على أن يدرج بمجدول أعمال الجلسة القادمة لتحديد يوم للمناقشة فيه ؟ (موافقة) .

(س) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب عن مشروع المجارى بمدينة الزقازيق - الإجابة عنه

نص السؤال :

” تقدم سؤال من حضرة النائب السابق المحترم الدكتور أحمد ثابت موافى في مجلس النواب ومنى في مجلس الشيوخ في العام الماضي إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية حول مشروع المجارى بمدينة الزقازيق وقد أجاب معالي الوزير بأنه سوف تتم المجارى في مدة ستة شهور، وقد ورد أيضا في خطبة العرش في الدورة الماضية أن هذا المشروع سوف ينتهي قريبا ولكن بكل أسف لم يتم شيء لغاية الآن ولا تزال حالة المدينة في بؤس شديد لأن الشوارع كلها محفورة ومملوءة بالقاذورات والمياه المستنقعة مما يهدد الحالة الصحية العامة بالبلدة ويتعذر معها المرور بالمدينة .

وقد علمت بوقوع خلاف بين المقاول ومصلحة المجارى دعا إلى وقف العمل الآن، فأرجو من معالي الوزير التفضل بإجابتي عن الآتي :

١ - ما هي الخطوات التي نفذت في المشروع منذ الإجابة عن السؤالين السالتي الذ كر لغاية الآن ؟

(ع) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحربية والبحرية من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك عن الدفاع عن المنشآت النيلية - الإجابة عنه

نص السؤال :

”حضرة صاحب المعالي وزير الحربية

أشارت خطبة العرش إلى أن الحكومة الحاضرة ستعنى بمسألة الجيش والدفاع الوطني وقرأت في عدة جرائد اهتمام الحكومة الحاضرة بتحصين الشواطئ وكلا الأمرين محمد عليهما الحكومة ، ولكني لم أتلمس أى اهتمام بالدفاع عن منشآت النيلية وهي عماد ثروتنا وإذا أصابها هجوم خصوصاً في هذا العصر الذي بلغ فيه سلاح الطيران الحربى شأواً يخشى منه على منشآت النيلية التي إذا حصل لها ضرر ما من جراء هجوم جوى أتلّف بعضها أو كلها أصابك البلاد كارثة هي أكبر من كارثة ضياع الإسكندرية أو ديمياط (لا قدر الله) فهل لمعالى الوزير أن يطمئن المجلس بأن مجلس الدفاع الوطنى درس هذا الموضوع واحتاط لكل منشأة نيلية تكزان أسوان وقناطر محمد على وقناطر نجع حمادى ومثيلاتها لاخطأ واحداً من الدفاع بل عدة خطوط ، وهل له أن يطمئن المجلس أيضاً بأن يشتري مدافع مضادة للطيران من أحدث طراز ويوزعها على تلك المنشآت حتى تطمئن البلاد على أن نيلها وهو حياتها سيبقى دائماً مصوناً مهما كانت قوة الهجوم ما

عبد السلام عبد الغفار

أول مايو سنة ١٩٣٨

شيخ تلا

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الحربية والبحرية) - أرجو مع شكرى حضرة الشيخ المحترم على توجيه سؤاله أن يطمئن إلى أن وزارة الحربية تعنى كل العناية بمسائل الدفاع عن كل ضرايق البلاد وأنها قد اتخذت لذلك عدتها .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أشكر لمعالى الوزير هذه الإجابة وهذا ما تؤمله في معاليه .

(ف) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة

الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن الضرائب الجمركية

الجديدة على المنسوجات القطنية - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن رفعة وزير المالية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا السؤال أسبوعين؟ (موافقة) .

(ص) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ

المحترم الدكتور عبد الحميد أمين حزب عن تمهد عزازى عبد الواحد من الصوفية

مركز كفر صقر ببناء مستشفى قروى على نفقته الخاصة - الإجابة عنه

نص السؤال :

”تمهد من عزازى عبد الواحد من الصوفية مركز كفر صقر لوزارة الصحة تمهد ببناء مستشفى قروى على نفقته الخاصة وبالتنازل عنه بعد بنائه للوزارة لتتولى الإشراف عليه بمفرقتها .

٢ - ما هي حقيقة الخلاف بين مصلحة المجارى والمقاويل الذى أدى إلى وقف العمل ومتى يستأنف السير فى المشروع ؟

٣ - هل الطريقة المتبعة الآن بالمدينة وهي طريقة الانحدار الطبيعى طريقة مجدية أم لا حيث إن طبيعة الأرض بالقازيق بها ماء كثير لأنها محاطة بمجلة ترع أكثرها أعلى من مستوى الأرض بحيث إن المياه تظهر على عمق متر ونصف من سطح الأرض وبذلك تنتج صعوبات كثيرة من النزول بالفحمت إلى عمق سبعة أو ثمانية أمتار، وأيضاً ما سمعناه من أنه قد حصل كسر فى الماسورة الرئيسية حتى غاص الجزء المكسور فى الأرض ولم يثر عليه وطوله نحو ستين متراً، فهل ليس من المحتمل بعد إتمام المشروع تكرر مثل هذه الحوادث من كسر المواسير واختفاء أجزائها كما حدث وتكون العواقب وخيمة على المدينة من جراء ذلك ؟

وهل من الممكن الرجوع للطريقة القديمة التى كان العمل يسير بها فى بدء عملية المجارى سنة ١٩٢٨ وهي طريقة ضغط الهواء ؟

ومتى ينتظر أن يتم المشروع ويصبح صالحاً للعمل ؟

وأرجو أن يتفضل معالى الوزير فى الرد بالإسهاب وتوضيح التفاصيل وشرح الحالة تماماً كما يطمئن الأهالى ويتفهموا حقيقة الأمور ما

الدكتور

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٨

عبد الحميد أمين حزب

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) - عن الشق الأول :

استمر العمل فى المواسير الرئيسية والفرعية وانتهى الجانب الأكبر منها وكان من المتيسر إتمام الباقي فى الميعاد الذى ذكره معالى الوزير السابق لو لم تقم خلافات بين كل من المقاويل الموكل لها العمل وبين المصلحة فى شأن تنفيذ بعض الأعمال .

عن الشق الثانى :

ترجع أوجه الخلاف بين المصلحة والمقاويل إلى أن هذين الأخيرين رأيا أن بعض الأعمال التى أجريها لاتواجهها العقود المبرمة معها وقد أمكن التفاهم مع أحدهما ويسير العمل الذى يجريه بحالة مرضية . أما الآخر فقد التجأ إلى القضاء وقامت الوزارة من جهتها بطرح باقى العمل فى المناقصة العامة وتقدمت عنه عطاءات هي محل نظر الوزارة الآن .

عن الشق الثالث :

لكل من الطريقتين اللتين يشير إليهما حضرة الشيخ المحترم من إياها وحيويها والطريقة الجارى التنفيذ عليها وإن كانت أكثر صعوبة فى التنفيذ إلا أنها أقل كلفة من الطريقة الأخرى . وليس هناك ما يترد الرجوع إلى تلك الطريقة خصوصاً وقد أوشكت الأعمال على الانتهاء كما أنه ليس صحيحاً ما بلغ حضرة الشيخ المحترم من حصول كسر فى الماسورة الرئيسية وبغوص الجزء المكسور وعدم العثور عليه وبذا ينتهى مارتبة حضرته على ذلك من النتائج .

وتقدر الوزارة أن تنتهى الأعمال قبل نهاية هذه السنة المالية .

فهل تبحث الوزارة هذا التعهد وهل تنوى مساعدة صاحبه في عمل التصميمات اللازمة له ومتى ترسل له هذه الرسوم ليستطيع البدء في العمل ما
٤ مايو سنة ١٩٣٨ الدكتور عبد الحميد أمين عزب

مفكرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا (وزير الصحة العمومية) - تقدم للوزارة فعلا طلب من عزازى عبد الواحد من الصوفية مركز كفر صقر يعلن استعداداه لبناء مستشفى قروى ببلدته على قطعة أرض مملوكة له على أن يتنازل عنه بعد إتمام بناءه لوزارة الصحة بدون مقابل ليكون ملكا لها تتولى إدارته والإنفاق عليه .

وترى الوزارة أن بحث الطلب الآن سابق لأوانه وذلك تمشيع سياستها القاضية بتعميم المستشفيات المركزية في جميع مراكز القطر والبلاد الكبيرة التي لها أهمية المراكز قبل مواصلة السير في تعميم المستشفيات القروية وقد أقر مجلس النواب هذه السياسة بقراره الصادر بجلسته ٢٠ يولي سنة ١٩٣٦

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب - أشار معالي الوزير في إجابته إلى السياسة التي تسير عليها وزارة الصحة العمومية بالنسبة للمستشفيات التي تنشأ ولكن المستشفى موضوع السؤال سيلشأ على ثقة مقدم الطلب .

مفكرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا (وزير الصحة العمومية) - ولكن الوزارة ستفق عليه بعد ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب - النقطة المراد إنشاء المستشفى فيها بعيدة عن المستشفيات المركزية بعشرات الأميال ولا يمكن للمريض أن يصل إلى أى مستشفى مركزي إلا بمشقة فأرجو من معالي الوزير أن ينظر في ذلك .

مفكرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا (وزير الصحة العمومية) - ستبحث الوزارة هذه النقطة .

(ق) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم عن الأجور التي يتقاضاها عمال النظافة - الإجابة عنه

نص السؤال :

“ ما هي الأجور اليومية التي يحصل عليها صغار عمال النظافة ؟

وهل يظن رفعة رئيس الوزارة أن بقاء هذه الأجور على حالتها من الخسة مما يساعد على تحقيق ما وعدت به الوزارة في خطاب العرش من رفع مستوى المعيشة في البلاد المصرية ؟

عزيز ميرم

١٠ مايو سنة ١٩٣٨

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عمار الشبل - حضرة الشيخ المحترم موجه السؤال غير موجود ويمكن الاكتفاء بإبداء الإجابة سكرتيرية المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى - يهمننا جميعا أن نسمع الإجابة عن هذا السؤال .

الرئيس - لا مانع من أن يجاب عن السؤال في غيبة السائل .

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) - تتراوح الأجور اليومية لصغار العمال بقسم النظافة العامة بمصلحة التنظيم بين أربعين وستين مليا ويتناول الجانب الأكبر منهم ٥٠ مليا .

وتقوم الوزارة الآن بفحص أمر هذه الأجور وترجو أن تساعد الحالة المالية على إدخال تحسينات فيها .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى - أنا مستعد لأن أنوب عن الأستاذ عزيز ميرم في التعليق على هذه الإجابة .
(أصوات : لا . لا . ضحك) .

(ر) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرم عن مشروعات القوانين التي أعدتها الوزارة لمصلحة العمل والعمال - الإجابة عنه

نص السؤال :

“ قرر وزير التجارة والصناعة أمام مجلس الشيوخ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ ردًا على سؤالى أن وزارة التجارة والصناعة أعدت طائفة من مشروعات قوانين لمصلحة العمل . منها مشروع عقد العمل الفردى . ومشروع قانون تحديد ساعات العمل وقد مرر بقسم القضايا وكانا في اللجنة التشريعية بوزارة الحفانية . ومشروع قانون الاعتراف بالنقابات وقد أرسلته الوزارة وقتئذ إلى قسم القضايا . وأن الوزارة تقوم بدرس مشروع قانون عقد العمل المشترك ومشروع قانون فض المنازعات والتحكيم ومشروع قانون التأمين الإجبارى ضد إصابات العمال .

فبعد مرور أكثر من عام على هذه الإجابة أرجو من الوزارة أن تتفضل ببيان مشروعات القوانين التي تم إنجازها وبيان التاريخ الذي ستقدم بها للبرلمان في دورته الحالية ما

عزيز ميرم

١٠ مايو سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن معالي وزير التجارة والصناعة) - بمناسبة قيام وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا السابقة أهدت اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحفانية مشروعات القوانين العمالية التي كانت بها إلى وزارة التجارة والصناعة لإبداء الرأي فيها من جديد .

١٤ - استجوابان

(١) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك لحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام - بتحديد الجلسة المقبلة للنقشة فيه

الرئيس - مطلوب من حضراتكم تحديد يوم للنقشة في هذا الاستجواب.

مفكرة صاحب المعالي محمد علمي عيسى باشا (وزير المواصلات) - إني على استعداد للنقشة في هذا الاستجواب الآن .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - الوارد يجدول أعمال جلسة اليوم هو تحديد يوم للنقشة في الاستجواب لا المناقشة فيه .

الرئيس - هل لدى معالي الوزير مانع من تحديد الجلسة المقبلة للنقشة في الاستجواب ؟

مفكرة صاحب المعالي محمد علمي عيسى باشا (وزير المواصلات) - لا مانع عندي .

الرئيس - إذن تكون مناقشة هذا الاستجواب في الجلسة المقبلة .

(ب) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن الانتخابات العامة لمجلس النواب الحالي (١) - بتحديد المناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع

الرئيس - قبل أن نحدد يوم المناقشة في هذا الاستجواب أبلغ المجلس أن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب قد عثّل صيفته فأصبح نصبه كما يأتي :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ حضرتكم أنني أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية في شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب وما وقع فيها من إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحرمتها مما جعلها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة . فأرجو أن تبلغوا رفعتهم ذلك وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب في جدول أعمال الجلسة القادمة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

عضو مجلس الشيوخ
يوسف أحمد الجندى

١٧ أبريل سنة ١٩٣٨

وهذه المشروعات هي :

(١) مشروع قانون عقد العمل الفردى .

(٢) مشروع قانون تنظيم ساعات العمل ببعض المحال التجارية .

(٣) مشروع قانون نقابات العمال .

وقد اطلعنا على هذه المشروعات الثلاثة وأقررناها بعد أن أدخلنا عليها بعض تعديلات رأينا أن الحاجة تدعو إليها . ثم أعدناها إلى اللجنة الاستشارية التشريعية لمراجعتها بأقرب وقت ممكن تمهيدا لعرضها على البرلمان .

أما مشروع قانون التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل ومشروع قانون عقد العمل المشترك فلا زالا قيد البحث بقسم القضايا وسيتمى هذا البحث قريبا . وقد شرعت الوزارة في إعداد مشروع قانون الصلح والتحكيم في المنازعات التي تقع بين العمال وأصحاب العمل وهو كما لا يخفى مرتبط أمره بمشروعات القوانين السالفة الذكر .

(ش) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم فراج عن الأسباب التي حالت دون إنشاء الخط الحديدي بين إسنا والرمادى - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي محمد علمي عيسى باشا (وزير المواصلات) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين لأنها تقتضى الحصول على بيانات من مصلحة السكك الحديدية لم تصلنى بعد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين ؟
(موافقة) .

(ت) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن رتب كوفترات القطن - تأجيله أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن رفعة وزير المالية) - أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين ؟
(موافقة) .

(١) نص الاستجواب السابق :

” حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ حضرتكم أنني أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية في شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب وما وقع فيها من إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحرمتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا في مجلس النواب فأرجو أن تبلغوا رفعتهم ذلك وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب في جدول أعمال الجلسة القادمة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

عضو مجلس الشيوخ
يوسف أحمد الجندى

١٧ أبريل سنة ١٩٣٨

(د) اقترح بمشروع قانون من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي بإيقاف البيع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية - إحالته إلى لجنة الحقانية مباشرة لنظره بطريق الاستعجال

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي - أطلب تحويل هذا الاقتراح إلى لجنة المالية بصفة مستعجلة لأن القانون الذي صدر بوقف البيع الجبرية انتهى أجله في ٣٠ أبريل الماضي والأطنان معوضة للبيع ولا يمكن إيقاف البيع بناء على أوامر إدارية تصدرها وزارة الحقانية لأن المحاكم لا تنقيد إلا بقانون ولذلك أطلب إحالته إلى لجنة المالية مباشرة .

الرئيس - تنص اللائحة الداخلية على إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض أولاً .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي - ماعدا حالة الاستعجال فهناك مادة تجيز الإحالة على اللجنة المختصة مباشرة .

الرئيس - إذن يطلب حضرة الشيخ المحترم نظره بصفة مستعجلة، فهل توافقون حضراتكم على نظره بصفة مستعجلة وعلى أن تنظره اللجنة المختصة بطريق الاستعجال أيضاً ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الحقانية ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي - تقدم في العام الماضي مثل هذا القانون وأحيل إلى لجنة المالية فأرجو إحالة هذا الاقتراح إلى هذه اللجنة .

الرئيس - إذن يحول إلى اللجنة التي نظرت المشروع .

مفكرة الشيخ المحترم لوبس أفتوخ فانوس الجدي - تحسن إحالة الاقتراح إلى اللجنتين .

مفكرة الشيخ المحترم على كمال عيسى بك - أرى أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة الحقانية لأن المشروع الذي قبل إن لجنة المالية نظرت في العام الماضي هو مشروع قانون تسوية الديون العقارية. أما قانون وقف البيع الجبرية فقد نظرت لجنة الحقانية .

الرئيس - إذن يحول إلى اللجنة التي نظرت القانون السابق، فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الحقانية لنظره بطريق الاستعجال ؟
(موافقة) .

مفكرة صاحب المعالي محمد عيسى عيسى باشا (وزير المواصلات بالنيابة عن رفعة رئيس الحكومة ومعالى وزير الداخلية) - أرجو أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي - حقيقة أن للوزير المستجوب أن يطلب تأجيل المناقشة مدة لا تتجاوز شهراً وأن معالي الوزير في طلبه التأجيل ثلاثة أسابيع إنما يستعمل حقاً خوله له الدستور ولكن بحرت الانتخابات من زمن والوزارة واقفة على كل ماتم فيها وكذلك الأمة والأمر لا يستدعي استعداداً كبيراً حتى يطلب معالي الوزير تأجيل الاستجواب ثلاثة أسابيع خصوصاً أن هذه مسألة هامة ويحسن أن يحدد للمناقشة فيه أسبوع أو أسبوعان على الأكثر .

مفكرة صاحب المعالي محمد عيسى عيسى باشا (وزير المواصلات) - أنا مصمم على طلب التأجيل ثلاثة أسابيع وللجلس أن يقرر ما يراه .

الرئيس - هل يوافق معالي الوزير على تحديد الجلسة المقبلة للمناقشة .

مفكرة صاحب المعالي محمد عيسى عيسى باشا (وزير المواصلات) - سيكون عندنا في الجلسة المقبلة عدة أسئلة واستجوابات يجلس الشيوخ والثواب ونحن نقسم أوقاتنا بين المجلسين فإذا حددت المدة بأقل من ثلاثة أسابيع فإننا نجد تعاضداً في التوفيق بين العمل في المجلسين ولا ينبغي عن الذهن أن المجلسين كثيراً ما يجتمعان في يوم واحد كما هو الحال اليوم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي - حسب المناقشة أوافق على التأجيل ثلاثة أسابيع .

الرئيس - إذن تؤجل المناقشة في هذا الاستجواب ثلاثة أسابيع إذا وافقتم حضراتكم ؟
(موافقة) .

١٥ - اقتراحات

(أ) اقترح من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل أفندي بتعيين حكمة صحة لمركز دشنا للكشف على النساء الموفيات مراعاة لتقاليد البلاد

(ب) اقترح من حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد مروان بإنشاء كوبرى على بحر شين أمام بلدة طينج مركز طلائع

(ج) اقترح من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفى أبو الفضل أفندي بتقل سوق المواشى ببلدة الجيزة إلى جهة بعيدة عن المساكن .
إحالتها إلى لجنة الاقتراحات والعرائض

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟
(موافقة) .

إن هذه المخالفة تتضمن حالتين الأولى عدم وجود رخصة قيادة سيارة لدى حضرة الشيخ المحترم .

والثانية استعماله "الكلاكسون" المنبه . ففي الحالة الأولى لا محل للتردد في رفع الحصانة والمضي في الإجراءات ولكن في الحالة الثانية فإن أتيحت فرصة وجود حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية لأبدى لمعاليه رغبة اللجنة في صرف النظر عن هذه المخالفة لأن السلطة التي رأت عدم استعمال المنبه في الماضي عدلت عن رأيها وحددت من أول مايو سنة ١٩٣٨ بإباحة استعمال الكلاكسون إلا في شوارع مخصوصة وفي أوقات مخصوصة وذلك لأنها رأت أنه من الضروري عدم الاستغناء عن استعمال المنبه لما اتضح لها من أن الأصوات الضعيفة لا تكفي لتنبه جمهور السابلة في القاهرة . لذلك ترجو اللجنة معالي وزير الحقانية أن يصرف النظر عن السير في إجراءات المخالفة الخاصة باستعمال المنبه .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فهمي باشا (وزير الحقانية) - سنحل هذه الرغبة محل الاعتبار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ورفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره للسير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٦ ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره .

١٧ - تقرير لجنة الحقانية (٢)

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال افندي السير في إجراءات المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٦ - الموافقة على تقرير اللجنة ورفع الحصانة البرلمانية (المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر .

المقرر - ترى اللجنة رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال افندي للسير في إجراءات قضية المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٦ لأنه أخذ أثره من النيل الشرق لجسر طراد النيل الغربي .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندي - لم ننته بعد من النظر في تقرير اللجنة الخاص برفع الحصانة البرلمانية عن الدكتور زكي ميخائيل بشاره .

١٦ - تقرير لجنة الحقانية (١)

(١) عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره للسير في إجراءات المخالفة رقم ٢٠٤١٣ سنة ١٩٣٦ - الموافقة على تقرير اللجنة ورفع الحصانة البرلمانية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر .

المقرر - التقرير وزع على حضراتكم وترون منه أن اللجنة قررت رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندي - بما أن حضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه غير موجود فهل للجلسة أن ينظر في أمر رفع الحصانة البرلمانية عنه أو يؤجل ذلك لحين حضوره ؟ هذه مسألة شكلية أريد أن أتكم فيها لأنها في الواقع مسألة خطيرة لا يستهان بها رغما من تفاهة الموضوع لأنها قد تتضمن سابقة خطيرة لما شأنها .

الرئيس - العضو المطلوب رفع الحصانة البرلمانية عنه غير موجود، فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في تقرير اللجنة حتى يحضر حضرته ؟ (أصوات : نوافق على التأجيل) .

المقرر - إن حضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه حضر أمام اللجنة وقرر أنه لا مانع لديه من رفع الحصانة البرلمانية عنه والسير في إجراءات المخالفة . واذن فلا داعي لطلب التأجيل .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك - الآن وقد أوضح حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أن حضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه قد حضر أمام اللجنة وقرر أنه لا مانع لديه من رفع الحصانة فلا داعي لتأجيل نظر التقرير . أما إذا كان العضو لم يحضر في اللجنة ولم يحضر في جلسة المجلس عند نظر تقرير اللجنة . فأرى أنه يجب في هذه الحالة أن يؤجل النظر في التقرير .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندي - ولكن ما الرأي إذا كان العضو يحضر أمام اللجنة أثناء نظرها في رفع الحصانة عنه ولم يقرر شيئا ...

الرئيس - أرجو من حضرة الشيخ المحترم ألا يتكلم إلا إذا أذن له بالكلام .

المقرر - سبق أن قلت إن حضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه حضر أمام اللجنة وقرر أنه لا مانع عنده من رفع الحصانة والسير في إجراءات المخالفة المنسوبة إليه .

الرئيس - لقد انتهينا من ذلك وقرر المجلس رفع الحصانة عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أنخوخ فانوس أفندي - هذه مسألة خطيرة

الرئيس - المجلس قرر وانتهى .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أنخوخ فانوس أفندي - أريد أن أتكلم لأن المسألة كما قلت خطيرة ثم إن حضرة المقرر يرجو من معالي وزير الحقانية أن يتجاوز عن المخالفة الخاصة باستعمال "الكلاكسون" ولا يصبح مطلقاً أن يكون حضرات الأعضاء - وهم يمثلون أ كبرهية تشريعية - محل استعفاف أو التماس .

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى مراعاة النظام لأن المجلس كما قلت قد فرغ من النظر في هذه المسألة .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أنخوخ فانوس أفندي - إذا كان الأمر كذلك فإنني أقترح فتح باب المناقشة لاستيفاء بحث الموضوع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ورفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي للسفر في إجراءات قضية المخالفة رقم ٥٦٧ شرق سنة ١٩٣٦ ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي .

١٨ - تقرير لجنة الحقانية

من طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل لسير في إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وأثر - إعادة التقرير إلى لجنة الحقانية حتى تمثل وزارة الحقانية عند إعادة نظر الموضوع

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر .

المقرر - وزع التقرير على حضراتكم

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فهد باشا (وزير الحقانية) - أنا أطلب تأجيل النظر في تقرير اللجنة لأنه يتضمن بعض مبادئ لها خطورتها لأن اللجنة لم تتفضل فتدعو إليها أحد موظفي وزارة الحقانية لتستأنس برأيه عند نظر موضوع هذه القضية . لذلك أرجو أن تتدارك ما فوت علينا من عدم الحضور عند نظر اللجنة في هذا الموضوع ولذلك نطلب التأجيل .
(أصوات : الأفضل أن يعاد التقرير إلى اللجنة) .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فهد باشا (وزير الحقانية) - لا مانع عندي من ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس - حضرات الزملاء : قررتم رفع الحصانة عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره والآن قدم اقتراح بطلب فتح باب المناقشة في الموضوع هذا نصه :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أطلب من هيئة المجلس الموقر فتح باب المناقشة في تقرير لجنة الحقانية عن مسألة رفع الحصانة عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره نظراً لخطورة بعض العبارات التي أدلى بها حضرة صاحب العزة الشيخ المحترم المقرر ما

لويس فانوس"

ولا يجوز فتح باب المناقشة إلا بموافقة حضراتكم فإذا وافقتم على ذلك فأرى أن ينظر هذا الاقتراح في آخر الجلسة طبقاً لنص المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - أرى أن تؤجل باقي الأعمال إلى جلسة أخرى وأن يفتح باب المناقشة في هذه المسألة .

الرئيس - ليس باقياً من جدول الأعمال إلا تقرير لجنة الرد على خطاب العرش فهل حضراتكم مستعدون لسماع تقرير اللجنة ومناقشته هذه الليلة ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) - لا داعي للتأجيل فالحكومة ممثلة ومستعدة للمناقشة .

الرئيس - على كل حال إذا وافقتم حضراتكم نرفع الجلسة الآن للاستراحة عشر دقائق وبعدها نتظر فيما إذا كان لدينا متسع من الوقت الليلة لمناقشة تقرير لجنة الرد على خطاب العرش .

(موافقة) .

(رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة وأعيدت في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين) .

١٩ - جدول أعمال الجلستين المقبلتين

الرئيس - أبلغني كثير من حضرات الأعضاء أنهم يفضلون أن تعقد جلسة خاصة لمناقشة تقرير لجنة الرد على خطاب العرش . فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء

أسئلة

سؤال موجه إلى حضرة صاحبى المعالي وزيرى الزراعة والتجارة والصناعة من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك عن المحاصيل وإنشاء مكتب لإحصائها .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن زراعة البطاطس بالقطر المصرى وشراء التقاوى الخاصة بها وطريقة توزيعها .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن تخفيض فائدة بنك التسليف الزراعى للأفراد والجماعات .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندى عن أعمال الإدارة بمركز فاقوس .

غير ما يستجد من الأعمال ويقتضى الأمر وجوب تقديمها للجان ؟
(موافقة) .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساءً) .

٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ الساعة السادسة مساء وأن تخصص هذه الجلسة لمناقشة تقرير لجنة الرد على خطاب العرش وأن تعقد جلسة يوم الأربعاء ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (٢٥ مايو سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء للنظر فى الأعمال العادية الأخرى وجدول أعمالها كما يأتى :

جدول أعمال

جلسة يوم الأربعاء ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ (٢٥ مايو سنة ١٩٣٨)

(١) الاعتذارات وطلبات الإجازة .

(٢) التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

(٣) الرسائل .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨

- ٤ — حلف حضرة الشيخين المحترمين يس أحمد بك وحسين
بفتح باشا الشيخين الدستورية ١٦٦
- ٥ — تقرير لجنة الرد على خطاب العرش ١٦١
ملحق رقم ١١
- كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك ١٩٢
- » » الأستاذ يوسف أحمد الجندى ١٦٤
- » » صاحب المال الدكتور محمد حسين ميكل
باشا وزير المعارف البهيمية ١٧٠
- استمرار المناقشة إلى غد ١٧٦

- ١ — الإجازات ١٦٠
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ١٦٠
- ٣ — الرسائل :
- (أ) برقية شكر المجلس للواء الموجه إلى أمرة المنصور
له حسين الشريعى بك ١٦٠
- (ب) كتاب من وزارة الداخلية بانتخاب حضرة عبد الله
للموم بك عضوا بالمجلس عن دائرة بعاغة ١٦٠
- (ج) كتاب من لجنة المالية بانتخاب حضرة الشيخ
المحترم محمد المغازى عبد ربه باشا رئيسا لها ١٦٠

ثانياً — باعتذار :

(أ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

سيد محمد خشبه باشا ، صلاح الدين الشواربى بك ، عبد الحكيم
أحمد محمد عبد الفتاح بك ، الأستاذ عزيز مبرهم ، عبد الحميد
سليمان باشا ، الفريق على فهمى باشا ، محمد طاهر باشا .

(ب) عن جلستى اليوم والغد ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الهلباوى بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد
الوكيل أفندى ، سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك ، حسن
محمد شعير أفندى ، سيد قرشى بك ، الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا ،
الدكتور عبد الجالى سليم ، فوزى ناشد أفندى ، محمد كمال علما
باشا ، الأستاذ محمود بسيونى ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

ولم يحضر ، حضرات الشيوخ المحترمين :

السيد محمود الشندوبلى بك ، بهجت السيد أبو على بك .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد
محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، على عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد جيتى أبو الفضل ،
الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيد أحمد بك ، الكسان أسخرون باشا ، الشيخ إسماعيل محمد
أحمد عبد الله قواز ، محمد محمد الشناوى بك ، مرسى وزير عبد الله بك ،
محمود زكى بك ، عثمان السيد ناصيف بك ، إسماعيل مصطفى الملوائى أفندى ،
زكى ويصا بك .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا وزير
الأشغال العمومية .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين الإجازات الآتية :

إسماعيل مصطفى الملواني أفندي وزكى ويصا بك إجازة من اليوم إلى آخر الدورة لسفرهما إلى الخارج للاستشفاء ، وفهمى ويصا بك من أول يونيه إلى آخر الدورة للراحة والاستشفاء ، وعفيفى حسين البربرى أفندي من ١٥ يونيه إلى آخر الدورة لسفره إلى الخارج للاستشفاء ، وعبد الرحمن فتوح أفندي من ١٥ يونيه إلى - ين عودته من الخارج للاستشفاء ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يصتق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل

(١) برقية بشكر المجلس للزراء الموجه إلى أمرة المغفور له حسين الشريعى بك

نص البرقية :

” حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ بمصر

لما سببة اجتماع المجلس اليوم أتقدم لمعاليكم ولحضرات أعضاء المجلس الموقر عن تقمى وأسرة الشريعى بوافر الشكر على مشاركتكم والمجلس الموقر ومصابنا بفقد عميد الأسرة المغفور له حسين بك الشريعى عضو الشيوخ سائلين المولى أن يستد خطاكم فى خدمة الوطن العزيز فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المحبوب أدامه الله ما .

١٨ مايو سنة ١٩٣٨

قاسم مراد الشريعى

(ب) كتاب من وزارة الداخلية بانتخاب حضرة عبد الله للموم بك عضوا
بالمجلس عن دائرة مغاغة

الرئيس - يتلى الكتاب :

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

بناء على المادة ٣٠ من قانون الانتخاب قد أعلننا اليوم انتخاب
حضرة عبد الله للموم بك عضوا بمجلس الشيوخ عن دائرة مغاغة بمديرية المنيا .
فنخبر حضراتكم بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا فى ١٩ مايو سنة ١٩٣٨

وزير الداخلية

أحمد لطفى السيد

(ج) كتاب من لجنة المالية بانتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد المنازى
عبد ربه باشا رئيسا لها

الرئيس - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أبلغ عزتكم أن لجنة المالية قد انتخبنتى رئيسا لها فى جلستها
المنعقدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ وذلك بإجماع الآراء .

وتفضلوا عزتكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٣ مايو سنة ١٩٣٨

محمد المنازى عبد ربه

٤ - حلف

حضرت الشيوخ المحترمين يس أحمد بك وحسين رفقى باشا اليمين الدستورية

الرئيس - ليتفضل حضرات الشيوخ المحترمين يس أحمد بك وحسين
رفقى باشا لتأدية اليمين الدستورية المنصوص عليها فى المادة الرابعة والتسعين
من الدستور .

فأذاها كل من حضرتيهما بالصيغة الآتية :

” أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن ولللك مطيعا للدستور
ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق ” .

وقد جتاها حضرات الأعضاء بالتصديق .

(حضر حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكلى باشا وزير
المعارف العمومية) .

٥ - تقرير لجنة الرد على خطاب العرش (١)

(استمرار المناقشة إلى غد)

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم حسن نيه المصري بك)

المقرر - سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين :

اجتمعت لجنة الرد على خطاب العرش جملة مرات وفي المرة الأخيرة الميمنة في تقريرها وافقت على مشروع الرد الذى وصل إلى حضراتكم والذى سأتلوه الآن :

”حضرة صاحب الجلالة

يتقبل مجلس الشيوخ كريم تحية جلالكم بأحسن القبول وأعظم التقدير ويسأل الله أن يجعل عصركم سعيدا على شعبكم ويمجد رغبتكم في تحقيق الحكم الصالح الذى من شأنه الاستقرار فى البلاد .

والمجلس يقابل بالبشر والترحيب جعل غاية حكومتكم الأولى أن تجهز لمصر جيشا كثير عديده كبيرة عدته ليكون سياجا قويا ووقاء منيعا حتى تبلغ مصر مستواها بين الأمم الحية وتستطيع أن تدافع عن حقوقها وتحفظ سلامة أراضيها وذلك بما اعترفته حكومة جلالكم من وضع برنامج يكفل ترفيته وتنظيمه كما تفرضه كرامة أمة حرة .

كما أن المجلس يسجل لحكومتكم عظيم عنايتها بالشؤون الصحية للفلاح والعامل اللذين هما سواد الأمة وأيديها العاملة وعماد قوتها ومنها يتكون الجيش .

ومما يذكر - مع الثناء - اهتمام الحكومة بالحياة الخاصة والعامة ووضع الخطط التى ترقى بمستوى الأفراد والجماعات .

ويمجد المجلس للحكومة جميل صنيعها لاحترام الحريات العامة بحظر الجمعيات التى تكون تشكيلات شبه عسكرية .

ويسر المجلس ما وعدت به الحكومة من عناية بقواعد التعليم وتنظيمه واتجاهاته ليساير نهوض البلاد وليجعل النشء قادرا على الكفاح في معترك الحياة . كما أنه يغتبط بتحقيق استقلال الجامعة ليقوم بواجبها نحو أبناء البلاد بما تتخذه من سنن وتقاليد تبني عليها الثقافة والأخلاق .

وإنه ليسر المجلس ما استخذه الحكومة من التدابير التى يتحقق معها تنظيم القضاء ومن القوانين التى تلائم أحوال العصر بعد أن تحول الحال بزوال ما كان يحث من سلطان التشريع .

والمجلس يقدر نبيل قصدها إذ جعلت في صدر أعمالها ضمان استقلال القضاء وحسن اختيار رجاله وإنصافهم حتى لا يطمع قوى في حيف ولا يياس ضعيف من عدل .

كما أنه يذكر لحكومة جلالة الملك - مع إهداء الشكر - ما عمله على تنمية الثروة العامة واستحداث أسباب الرزق للتعطيل وما تتوخاه من سبل إلى الإصلاحات في مختلف مرافق الدولة لتنبؤ البلاد مكانها اللائق بها ويحيا أبنائها الحياة الراضية .

كما أن المجلس يذكر لها صنيعها لتأمين الموظفين على حقوقهم ومعاملتهم بروح المساواة والمصلحة . ولما كان لزاما للقيام بتلك المطالب جميعا وسد حاجات البلاد من الموارد التى تمكن الدولة من ذلك فالمجلس يجذ خطة الحكومة فيما تعده من مشروعات لزيادة موارد البلاد وتوزيع الضرائب على الثروات المختلفة وتوزيعها بين السكان ليتساوى الجميع في تحمل الأعباء المالية وما تقتضيه المشروعات العامة من مال ، هذه المشروعات التى يعود خيرها بلا شك على الجميع .

والمجلس يغتبط باستقرار العلاقات الطيبة بين مصر والدول الأجنبية وتمكين صداقة الدولة الخليفة وازدياد توثق تلك الروابط على مر الأيام .

ويتنى المجلس لحكومة جلالة الملك توفيقا للقيام بتبعات الحكم وما يتطلبه من جهد كما أنه على استعداد لمعاونتها فيما يعود بالخير على البلاد .

ونقبل إلى الله أن يجعل عهد جلالة الملك عهد سعادة ورفاهية وسلام .

الرئيس - لقد طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد الديبوانى بك - وأنا أيضا طلبتها من أسبوع .

الرئيس - أظن أن حضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى ينوب عن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى في إبداء رأى المعارضة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد الديبوانى بك - سيان عندي أنكلم أولا أو يسبقني في الكلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

الرئيس - كذلك يطلب الكلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - يحسن أن يكون الكلام بالتناوب بين المؤيدين والمعارضين .

الرئيس - لم يطلب الكلمة أحد من حضرات المؤيدين .

(أصوات : نحن نريد الكلام) .

حضرة الشيخ المحترم وهب دوسى بك - أحفظ لنفسى الحق في الكلام إذا استدعى الحال ذلك .

الرئيس - حينئذ ليتفضل حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك بإبداء كلمته .

كلمة حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك

مهمرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك - لأول مرة ، يا حضرات الأعضاء ، أقف الليلة موقف المعارضة ماثلاً لله التوفيق وأن أعمل ما يرضيكم كشأنى في العام الماضي عندما كنت من المؤيدين للوزارة السابقة متمنياً أن أكون عند حسن ظنكم بي وأن يكون المؤيدون واسعي الصدر لما يقوله في هذا العام وأن يعتقدوا أننا لا نبغى المعارضة لمجرد المعارضة ولا المهاجمة لمجرد المهاجمة سواء أحسنت الوزارة أم أساءت ، إنما أرجو أن يعتقدوا أننا نعمل ما يرضى الله قبل كل شيء وهو ما يرضى الأمة ويرضيك . لهذا أكرر رجائي لحضراتكم أن تكونوا واسعي الصدر معي .

ينحصر كلامي الليلة في الرد على خطاب العرش . عند ما عرض مشروع الرد علينا في اللجنة انقسمت الآراء فيه قسمين : قسم يقول بضرورة الرد عليه فقرة فقرة ، وقسم يرى أن يكون الرد مختصراً بقدر الإمكان .

فبحثنا الموضوع وتبين لنا أنه بالنسبة للسائل السياسية والدستورية لا ضرورة للرد على كل كلمة في الخطاب وذلك بعكس ما تعودناه في المحاكم من أن إهمالنا الرد على بعض ما يورده الخصم يعتبر موافقة عليه وضربنا لهم مثلاً بأن مصر انفتحت في المعاهدة المصرية الإنجليزية على ما يخصها ولم تتكلم عن السودان ، فليس معنى هذا أن السودان ليس جزءاً من مصر بل على العكس يعتبر انتظارا لظروف مقبلة ولا يفسر هذا السكوت بالرضا . لهذا عندما وافقنا على صيغة الرد الذي أعدته اللجنة الفرعية احتفظنا بأن تكون لنا الحرية التامة في مناقشة بعض ما ورد في خطاب العرش ولا يتفق مع الواقع ولا مع وعود الحكومة .

والآن أقصر كلمتي على نقطتين تاركا لحضرات زملائي الكلام في النقط الباقية .

جاء في مستهل خطاب العرش العبارة الآتية :

”أحييكم أحسن تحية وأهنيكم بما أولتكم البلاد من ثقة واستودعتكم من أمانة وأحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التي قضى بها حل المجلس السابق من تأييد معنى الحكم الصالح“ .

هذا الشطر من الخطاب مكتوب عليه بطبيعة الحال في تقرير اللجنة ولكن ليس معنى السكوت رضا عما ورد فيه ومن أنه يقرر واقعة صحيحة حقيقية . لهذا سأرد على ما جاء في هذه العبارة عن الانتخابات التي ما كنت أود أن أطرقها لولا ما ورد في شأنها موجهها إلى حضرات الشيوخ والنواب فلهيأت الشيوخ أن يقولوا كلمتهم فيها وستكون مختصرة موجزة الباقى لحين المناقشة في الاستجواب المقدم عنها .

أما النقطة الثانية التي ستناولها كلمتي فهي خاصة بالعبارة التي وردت في الصفحة التالية من خطاب العرش وهي :

”وفي صدد التدابير التي تجب لاستقامة نظام الحكم والتي ستعرضها حكومتى عليكم توفير حسن اختيار رجال القضاء واستقلالهم وإنصافهم في نقلهم وترقيتهم“ .

هاتان هما النقطتان اللتان سأتكلم فيهما وسأكون مختصراً جداً كما ألفتموه حضراتكم مني في السنة الماضية .

(حضر حضرات أصحاب المعالي أحمد خشبة باشا وزير الحفانية وحسن صبري باشا وزير الحربية والبحرية وأحمد كامل باشا وزير الصحة العمومية) .
حضرات الشيوخ المحترمين :

سأبدأ الآن كلامي بمسألة القضاء . إنى أود أن يصاب استقلال القضاء حقيقة . أود ذلك وأتمناه . وأسأد عليه . ولكن إذا رأيت ما يستحق الانتقاد انتقدته . ولست من المهاجمين عبثاً . لأنى لا أهاجم الوزارة إلا فيما يستحق الهجوم . فإذا أحسنت قلت لها أحسنت . وإن أساءت أقمت لها الدليل على ذلك . وأدلتها على ما يجب أن يكون . وأن يعمل . وتفاهمت معها بقدر ما أستطيع . فإن استطعت إقناعها كان هذا من توفيق الله . وإذا لم أستطع فما حيلتى . وإنى عندئذ أكون قد أدبت واجبي . والأمر بعد ذلك لله وحده .

لهذا لا أعتقدوا حضراتكم . وأرجو المؤيدين كما أرجو الوزارة ألا يعتقدوا بأنى من أولئك المهاجمين عبثاً . بسبب أو غير سبب .

ثاني يوم لتأليف الوزارة - أى في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ - كانت انتخابات نقابة المحامين الأهلين . منعنا بكلمة واحدة من أن نستمر في عملية الانتخاب بعد ظهر ذلك اليوم . مع أن رئيس محكمة الاستئناف أذن لنا بالاجتماع في هذا اليوم لإجراء عملية الانتخاب . ولكن معالى وزير الحفانية اتصل بمحكمة العاصمة . وصدر الأمر بمنعنا من إجراء عملية الانتخاب بعد ظهر هذا اليوم . وضرب منا من ضرب . ومنع من منع . حصل هذا ثاني يوم لتأليف الوزارة مع تصريح رئيس المحكمة لنا بإجراء عملية الانتخاب في هذا اليوم في أى وقت منه .

وحدث في اليوم الثالث من تأليف الوزارة أى في اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٩٣٨ أن أعلن أحد حضرات الوزراء . وهو سعادة كامل البندارى باشا . أنه لم يمت الليل لأن أحد المتهمين في قضية محاولة الاعتداء على رفعة النحاس باشا مقبوض عليه ظلماً . وكان هذا التصريح منه تدخلاً في أعمال القضاء من ثالث يوم لتأليف الوزارة .

وفي هذا اليوم الثالث صدر أمر وزير الحفانية بتزليل درجة رئيس محكمة مصر ونقله رئيساً لمحكمة المنيا من غير تحقيق . وبغير أن ترفع إليه شكوى . لأنه لم يكن مضى يومان على تأليف الوزارة حتى يقال إن هناك شكوى رفعت . وحققت . وحققت . واستدعى أمرها هذا النقل .

وفي هذا النقل بطبيعة الحال ما يمس استقلال القضاء الذى ورد بشأنه في خطاب العرش ”إن الوزارة ستعمل على تأييده“ .

هذا الاستقلال نتمناه . ونتمنى تحقيقه . ولكن ما الحيلة إذا أثبتت الظروف والحوادث غير ما ذكرت الوزارة في خطاب العرش .

وأنا آسف إذا ظننت بعد ذلك أن كل الوعود التي وردت في خطاب العرش لا تتحقق كما لم يتحقق استقلال القضاء .

وحدث بعد نقل رئيس محكمة مصر هذا في اليوم الرابع من يناير أو في اليوم الخامس منه أن أخذت بعض جرائد الوزارة تشجع على النائب العام وتذكر أنه من أضل أجنبي . كما ذكرت أن استبداده سيلغى وكما ذكرت اسم الغير الذي سيحل محله .

أفهم أن لمعالى الوزير أن ينقل من يشاء إلى أية جهة يشاء . ولكن النقل الذي حدث في تلك الظروف . وأثناء نظر قضية معينة قد ينشأ . بل إنه أساء فعلا إلى سمعة القضاء . وقد حصل بعد ذلك ما حصل . واشتاز الناس . حتى اضطر معالي الوزير إلى أن ينشر كلمة في جريدة "البورص إيجيبيان" أنه لا يلغى انتداب النائب العام قبل الفراغ من تحقيق قضية محاولة الاعتداء على رفعة النحاس باشا .

ولكن النائب العام رأى أن صحابة من التشجيع انعقدت حوله فاضطر لأن يطالب بإلغاء انتدابه محافظة على كرامته . وعلى كرامة مركزه من القيل والقال .

إنى أعرف معالي وزير الحقانية منذ كان قاضيا . حكم بلمة وزاهة . ومعرفتي له تمتد إلى ثلاثين عاما ولكن معاليه يسمح لي ألا أمر بمثل هذه الحوادث من الكرام . وأنا في مركزي هنا . لقد عرفت قاضيا لمحكمة السبلاوين حكم في قضية بالبراءة فنقل تليفونيا ثاني يوم لحكمة إلى محكمة العريش . في غير حركة قضائية . مع أن هذه المحكمة كان لها قاضيا . وليست في حاجة إلى قاض ينقل إليها . وهذا مع أن محكمة العريش تابعة لمحكمة الزقازيق . ومحكمة السبلاوين تابعة لمحكمة المنصورة . لقد نقل هذا القاضي مباشرة إلى العريش عقب إصدار حكمه بالبراءة .

أظن أنه يحق لي أن أعلن أنى لا أوافق على حصول هذا النقل .

لو أن هذا النقل حصل في حركة قضائية . وفي ظروف طادية . ولم يصدر عقب صدور حكم بالبراءة في قضية مظاهرة لنا كان لي اعتراض .

لقد حدث أيضا أن قاضيا في محكمة عابدين محكم في قضية سياسية . وكان متقولا من محكمة أسوان منذ شهر فقط . ولكن عقب حكمه هذا نقل في الحال إلى محكمة أخرى . فبأى شيء يمكن أن يفسر هذا . إنى لا أستطيع أن أقبل هذا العمل من رجل عظيم كوزير الحقانية . يقول معاليه إنى راعيت المصلحة العامة .

إن قال معاليه هذا فإنه يكون قولاً مسوقاً فقط للدفاع عما حصل . وأنا أرتاب في هذا . وخميرى لا يستريح إليه .

أرجع في قولي إلى الكلام عن حضرة أحمد فهمى إبراهيم بك رئيس محكمة مصر . إنه بعد نقله ظل مريضا . وكان نقله غير شكوى . ولم تقدم الشكوى إلا في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٣٨ . تقدمت هذه الشكوى من أحد

القضاة بعد حصول ضجة بشأنه في مجلس النواب عند الرد على خطاب العرش . وكان الطيحي في الأمر أن يواجه رئيس المحكمة بهذا القاضي المشتكى . ولكن معالي الوزير اكتفى بأن استدعاه بعد أن تعددت إجازاته المرضية . وأصبح لا يتناول إلا نصف مرتبه حسب القانون السالى . وفي هذه الحالة أطلعه على الشكاوى دون أن يعطيه صورة منها . ومن دون أن يعطى فسحة من الوقت للرد عليها . فاضطر لأن يستمر في الرد وهو موجود في الديوان حتى أغشى عليه . ثم أحيل إلى المعاش في اليوم التالى .

وقيل إن بين يدي معالي الوزير تقريراً من وكيل هذه المحكمة يقول فيه إن رئيس المحكمة أوعز إلى القاضي الذى حكم في قضية "نعم النسيم" في بلاد برة "حكماً بسيطاً" . بأن يقبل العمل في محكمة المرور . ومفروض أن وكيل المحكمة كان حاضراً وقت صدور هذا الإيعاز . لهذا التقرير الطويل أشكر معالي الوزير شكراً جزيلاً لو تكرم وأطلعنا عليه .

إن رئيس هذه المحكمة كان مريضاً . مصاباً بتصلب الشرايين وقد أحيل إلى المعاش من غير تحقيق . وكان في وسع معالي الوزير أن يحيله إلى مجلس التأديب للتحقيق معه . وبخاصة أن معاليه يريد أن ينشئ مجلساً أعلى ليحكم القضاة . فكان الأولى به ألا يحيل رئيس هذه المحكمة إلى المعاش دون محاكمة أمام مجلس التأديب . حتى يدلى الرجل بدفاعه . وحتى يصدر المجلس حكمه بعد سماعه هذا الدفاع . وحتى يبعد الشبهة في إحالته إلى المعاش في تلك المناسبات والظروف . لمجرد الاعتقاد بأن له نزعة سياسية تختلف ونزعة معالي الوزير .

يمكن أن يكون لدى معالي الوزير أسباب أخرى ولكن مع هذا أيضاً كان الأجدر أن يحال القاضي إلى التأديب حتى يقول كلمته ويبدى دفاعه .

إلى هنا ، يا حضرات الأعضاء ، أرى أن تلك الوعود والأقوال التي قبلت بخصوص القضاء . وكل الأعمال التي تلت تأليف الوزارة إلى الآن لم تكن من الأعمال الصالحة ، أقول هذا مع احترامى لأشخاص الوزراء . وكلهم من النبلاء . ومعظمهم من الذين خدموا القضاء بتراهة ، أقول مع هذا إن الوزارة لم تعمل عملاً صالحاً يؤهلها لأن تكون وزارة الحكم الصالح كما ورد في خطاب العرش .

كلمتي الثانية خاصة بما ورد في خطاب العرش عن الانتخابات الأخيرة وهو : "وأحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التي قضى بها حل المجلس السابق من تأييد معنى الحكم الصالح" .

وقبل أن أدخل في مناقشة ما حدث في الانتخابات . أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن الجملة التي تلوتها عليكم الآن من خطاب العرش خاصة بالانتخابات جملة ثقيلة بالنسبة لنا . نحن الذين كنا نؤيد وزارة رفعة النحاس باشا . لأن معناها أن تلك الوزارة ما كانت تعمل العمل الصالح . أو ما كانت تحكم الحكم الصالح . وقد كنا نحن نؤيدها . أترون حضراتكم أننا كنا في تأييدنا لها نؤيد ضلالة . أو نعيش في ضلالة . كلا .

لهذا كانت هذه الجملة كما وردت ماسة بإحساسنا عن بعد . ولهذا ما كنت أودّ أن ترد الجملة بالشكل الذي تلوته على حضراتكم من خطاب العرش .

أتكلم بعد ذلك عن مسألة الانتخابات . وما كنت أودّ أن أقول بشأنها كلمة لأنها موضوع استجواب في هذا المجلس . وفي غيره . ولكن لا يمكنني أن أرى وأن أسمع . وأن يقول الكثيرون من حضرات الشيوخ المحترمين الذين خاضوا غمار هذه المعركة كحضرات الشيوخ المحترمين : الحفنى الطرزي باشا . والمغازي باشا . والوكيل باشا . والأستاذ لويس فانوس وغيرهم : لا يمكنني أن أقف بعد الذي سمعته من حضراتهم ومن غيرهم ساكتاً مكتوف اليدين على ما حصل مخالفاً للقانون .

رددت على مسامح حضراتكم أن أعضاء هذه الوزارة كلهم نبلاء . ولكن الذي ألتني أن يكون حضراتهم في الوزارة . ويحصل ما حصل في الانتخابات وما سمعناه . وما شاهدناه .

صحيح أن كل ما حصل في الانتخابات مطروح أمام لجنة الطعون في مجلس النواب . ولكن لا يجوز أن نمر عليها ساكتين . وحضراتكم وحضرات الوزراء انفسهم يعلمون ما حصل . وضميرهم يحذّرهم عما حدث .

إنني لأقسم أنني لو كنت في مركزهم الوزاري ما نمت الليل لما حدث في الانتخابات على حد قول سعادة كامل البنداري باشا وتعبيره .

لقد سمعتم حضراتكم بالإجراءات التمهيدية للانتخابات من تعديل الدوائر . ونقل البلاد والقرى . كما سمعتم بحبس التذاكر عن أصحابها . وغير ذلك من الخيل في كل يوم .

بعد هذا آسف ، إذا قلت إن هذه الانتخابات لم تحصل على الأقل في جو هادئ . بل حصلت في جو كله إرهاب . ولم تكفل فيها الحرية الشخصية للناس كما يجب أن يكون . ولهذا يحضرات الشيوخ المحترمين . أدليت برأيي في بعض المسائل التي لم ترد في الرد على خطاب العرش سائلاً الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد . (تصفيق)

الرئيس - ما رأى حضرة الشيخ المحترم في الرد على خطاب العرش .

حضرة الشيخ المحترم أحمد فتحي باشا - ليس لي اعتراض على ما جاء في الرد على خطاب العرش . وقد قلت في اللجنة أنني مع موافقتي على ما جاء فيه محتفظ برأيي في المسائل التي لم يتعرض لها هذا الرد . لذلك أبيت الآن رأيي في المسائل التي لم تذكر فيه .

حضرة الشيخ المحترم رشيد رضا باشا - هذه المسائل تكون موضع استجواب .

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الشيوخ المحترمين :

جاء في خطاب العرش "إن أول الغايات إعداد جيش كبير العدد قوى العدة" وهذه ولاشك غاية محمودة تقابل من البلاد بأسرها بالارتياح ويجب

أن تتضافر الجهود وتتوحد القوى لتحقيقها . ولكني أرجو أن ألفت النظر إلى أن الغاية من إعداد الجيش هي الدفاع عن سلامة البلاد وأن هذه الغاية من الصعب تحقيقها بالاكتفاء بإعداد جيش كبير بل يجب أن يعمل على بث الروح العسكرية في البلاد وعلى بث روح الكرامة والتضحية . وقد يكون في مقدمة ما يحقق هذه الغاية إعداد جيش إقليمي ينخرط فيه القادرون على الدفاع بطريق التطوع لا بطريق الإكبار .

وإذا ذكر الجيش ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، وجب أن يذكر بالفضل والتقدير أولئك الذين مكثوا البلاد من أن تكون لها الحرية في إعداد الجيش الذي تراه ملائماً لحاجات الدفاع عن أراضيها . يجب أن يذكر هؤلاء بالتقدير والاحترام وأن يذكر معهم أولئك الذين عملوا منذ النهضة الوطنية في سبيل تمكين هؤلاء الأفاضل من الوصول إلى هذه الغاية . يجب أن يذكر الشهداء الذين رووا بدمائهم أرض الوطن . ويجب أن يذكر المسجونون الذين ضحوا بحرياتهم في سبيل الوطن . فإن الأمة التي لا تذكر أبطالها ولا تذكر من ضحوا في سبيلها لمى أمة مقضى عليها بالفناء .

وبهذه المناسبة يجب أن أذكر تلك الحملة الجائرة - الحملة الظالمة التي استخدمت فيها بعض الأقلام بالادعاء على الحكومة السابقة بأنها لم تعمل شيئاً في سبيل تقوية الجيش وزيادة عدده . لقد عملت الحكومة السابقة - حكومة الوفد - كثيراً وهذا الذي أقوله يستند إلى معلومات أكيدة لأظن أن معالي وزير الحربية الحالي يجادلني أو يخالفني في شيء منها . لقد استطاعت الحكومة السابقة التي كانت موضع تلك الحملة الظالمة أن تزيد عدد الجيش من عشرة آلاف إلى عشرين ألفاً من الجنود وكان مقرراً أن تتم تلك الزيادة في ثلاث سنوات ولكن حكومة الوفد قد زادت الجيش بالفعل إلى عشرين ألفاً في المدة التي قضتها في الحكم . واستطاعت أيضاً أن توظف مليونين من الجنهات في شراء أسلحة وذخائر وزيادة السلاح الجوي الذي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بتشريف حفلته الأخيرة عند استعراض قوة من الطيران .

ومن أعجب العجب أن يزعموا أنها اعتمدت مليونين من الجنهات لم تنفق منها إلا مائة وسبعين ألفاً من الجنهات أو ما حول ذلك في حين أن جميع هذه المبالغ قد أنفقت بالفعل وذلك في زيادة السلاح والذخيرة والسلاح الجوي وغير ذلك مما هو مشاهد وملاحظ في الجيش الآن .

استطاعت أيضاً بعد أن كانت لنا مدرسة حربية واحدة تضم خمسين طالباً فقط أن تنشئ عشر مدارس لتعليم الفنون الحربية وبث الروح العسكرية وتم إنشاؤها جميعها وقبول الطلبة فيها في شهر أكتوبر الماضي .

واستطاعت تلك الحكومة أن ترد إلى البلاد كرامتها بإعادة الجيش إلى السودان فمن الظلم الظالم أن تكون هناك حملة ترمي إلى التقليل من هذه الجهود التي تشهد بها السجلات في وزارة الحربية والتي لا بد أن يكون قد اطلع عليها معالي وزير الحربية الحالي .

جاء في خطاب العرش أيضاً "على أن لنا نحن غرضاً نكاد نختص به ولا يقل في الأهمية والخطر عن الجيش والدفاع . ذلك هو رفع مستوى الحياة

إن المصلحة لكل المصلحة في أن يتذرع الجميع بالشجاعة الكافية لمعالجة هذه المشكلة — ليس من الوجهة المالية فحسب — بل من وجوه أخرى . فقد أصبح التفاوت كبيرا في المعيشة بين شتى الطبقات وأصبحت حالة الكثير من طبقات الأمة من الانحطاط بحيث يخشى إذا لم يعمل على إيجاد توازن بينها أن يختل التوازن في مصر ولا يخفى على حضراتكم ما يترتب على ذلك من الإخلال بالنظام وظهور الفوضى .

وهذه المشكلة يجب أيضا علاجها مريعا حتى يمكن القضاء على مشكلة المتعلمين العاطلين لأنه ما دام أن الوظيفة تدر على صاحبها كل هذا الإيراد الوفير فإن المتعلمين لا يتوجهون إلا إلى الوظيفة ولا يفكرون في عمل آخر وهذا بلا شك يقضي على روح الابتكار والنشاط في البلاد .

هذا من جهة المال ، ومن جهة أخرى فهل حقيقة هذه الحكومة جادة فيما تقول من أنها راغبة في رفع مستوى الطبقات الفقيرة في البلاد ؟ أعلم يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الحكومة الوفدية السابقة كانت قد وضعت من القواعد والأنظمة ما يؤدي إلى تحسين حال بعض عمال الورش والمصالح الأميرية وأعلم أن ما تتكلفه الحكومة في هذا السبيل لن يتجاوز العشرين ألف جنيه حسب ما جاء في مذكرة وزير المالية السابق ، ومع ذلك ما ذا حدث من أحوال الحكومة الحالية والصحافة التي كانت تنطق بلسانها وقت أن كان أعضاؤها في المعارضة ؟

أعلم أن الغارة قد شنت على حكومة الوفد وقيل لها كيف تقدمين على تحسين أحوال عمال الورش والمصالح الأميرية بزيادة في الأجور وفي الإجازات العادية وإعطائهم أجورا عن بعض أيام الإجازات المرضية . قيل لها إن هذه التحسينات إذا قُذرت — وقد قُذرت فعلا — فإن العمال الذين يشتغلون خارج المصالح الأميرية سيطلبون بمثل هذه الطلبات . والداهية الكبرى أن عمال الزراعة وهم الطبقة التي تعينها الحكومة الحاضرة بما جاء في خطاب العرش سيطلبون بتحسين أحوالهم . وآسف أن أقول لحضراتكم إن بعض ذوي النفوذ كانوا يرددون مثل هذه الأقوال . ويعيرون على حكومة الوفد أنها كانت حكومة الفلاحين .

فأنا في الحقيقة أشك كثيرا — وهكذا كان إحساس المعارضين لحكومة الوفد وشعور صحافتهم بالنسبة إلى هذه الطبقات الفقيرة — أشك كثيرا فيما تعد به الحكومة في خطبة العرش من الأخذ بيد هذه الطبقات إذ كيف يمكن أن تطمئن إلى وعد الحكومة في حين أنها كانت بالأمس القريب تعارض حكومة الوفد أشد المعارضة في تحسين حالة تلك الطبقات عينا .

ثم اسمعوا واسمعوا أيها السادة أليس هؤلاء الفلاحون والعمال وهم جمهرة الناخبين قد أعطوا ومنحوا سنة ١٩٢٤ حق الانتخاب المباشر ؟ وكان من أهم الأسباب التي دعت الحكومة وقتئذ إلى تقرير هذا الحق هو إشعار هؤلاء الناس بالكرامة والعزة الوطنية وبأن لهم شأنا في انتخاب شيوخ الأمة وتوابعها . وفي اختيار حكام البلد ووزرائه . فانظروا بماذا عاملت الحكومة الحالية هذه الطبقات فيما يتعلق باستعمال هذا الحق الأولي والأساسي ؟ وهل

الخاصة والعامّة . فإن أكثر البلاد تجاوز الحد الأدنى للمستوى الذي اصططلحت الإنسانية على تحقيقه للفرد وللجماعة التي يعيش فيها وإنما تجعل همها إلى الاستراة وتحترى أسباب الكمال .

عبارة هي في الحق جميلة وقد قوبلت بالتصفيق الحاد من كثير من حضرات الشيوخ والتواب عند انعقاد المؤتمر ولكن هل تستطيع الحكومة الحاضرة أن تحقق شيئا مما جاء في خطاب العرش خاصا بالطبقات الفقيرة التي هي أكثر الطبقات في البلاد والتي نزلت إلى مستوى أدنى من المستوى الذي اصططلحت عليه الإنسانية كما قالت الحكومة وبحق أنني أشك كثيرا في ذلك فإن تحسين حالة هذه الطبقات يقتضي مالا كثيرا فمن أين لها أن تأتي به وميزانية إيرادات الحكومة قد بلغت ٣٨ مليوناً من الجنيهات منها ١٥ مليون جنيه تصرف على الماهيات والأجر والمرتبات والمكافآت . هذا ما يصرف في بدل السفر والانتقالات وغيرها من المصاريف التي تصل إلى نصف المليون من الجنيهات .

إن تحسين حالة هذه الطبقات يقتضي مالا وفيرا فإن تحسين ماء الشرب وحده يقتضي كما جاء في كتاب سماعة حافظ عفيفي باشا مليوناً من الجنيهات سنوياً حتى تهم مشاريعه في عموم البلاد وذلك عدا ما يصرف على تحسين المدن والقرى والمساكن وغير ذلك مما يترتب عليه تحسين حال تلك الطبقات .

ولقد ذكر دولة وزير المالية السابق في مذكرته التي وضعها عن مشروع الميزانية عبارة خاصة بمشكلة الموظفين وهي تتم عن الحقيقة التي نالها جميعاً إذ قال دولته " وعلى الرغم من كل ما تقدم ما برحت مشكلة الموظفين مشكلة يعوزها الحل من جميع النواحي فإزالت الدرجات فسيحة المدى يتدخل بعضها في البعض الآخر مما يحدث عنه مالا بد من حلوله من شذوذ يتنافى مع النظام وما زالت الماهيات تمنح لا على قدر العمل وتبعاته بل على قدر الموظف وشهاداته وما زالت نظم التوظيف مبعثرة غير ملسقة ، ولا متمشية مع روح العصر على ما فيها من فرجات تنفذ منها الاستثناءات تلو الاستثناءات وما زالت اعتمادات المعاشات تهدد بخاطر عرق على الميزانية من جراء نموها نمواً مطرداً ألبا الحكومات السابقة إلى وقف التثبيت ومنع التعيين الدائم .

ولما كانت البلاد في وضعها الحالي تواجه مطالب حيوية ملحة لا سبيل إلى ردّها أو إرجائها وكانت موارد الدولة محدودة كان فرضاً على الحكومة أن تعالج بالحزم مشكلة الموظفين لا للاستعانة بذلك على مواجهة تلك المطالب فقط بل لأنها أيضاً مشكلة أزمنت واعتورتها العيوب من كل جانب . كلام حق لا شك فيه ومع ذلك لا تتقدم الحكومة في مذكرة الميزانية إلا بعلاج أبقار عرج لا يمكن أن يوفر للبلاد شيئاً للقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها .

هذه المشكلة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أقر بأن الحكومات جميعها قابلتها بضعف وأنها لم تتذرع بالشجاعة اللازمة الكافية لحلها وأؤكد لحضراتكم أنه طالما أن هذه المشكلة باقية فلا تستطيع أية حكومة أن تعمل على تحسين حالة أكثرية البلاد . لا تستطيع أن تقوم بتحقيق ما تقتضيه تكاليف المعاهدة بمنّ بناء ثكنات وتهيئة وسائل الدفاع ... الخ .

تركت هذه الطبقات تستعمل تلك الحقوق الأولية بمحض اختيارها وحررتها أم أنها دفعت بتلك الطبقات إلى مستوى أحط من مستوى الحيوان ؟ (تصفيق)

هل تركت تلك الحكومة أهل هذه الطبقات تؤدي هذا الحق الأولى دون تهديد ولا وعيد ولا إكراه ولا عبث بالحرية والأخلاق ؟ كلا أيها السادة لقد نكبت البلاد بصفة عامة وهذه الطبقات بنوع خاص على يد الحكومة الحالية بأقصى وأشد ما نكبت به الأمم في كيانها السياسي والاجتماعي .

إن حق الانتخاب المباشر الذي منح لهؤلاء الفلاحين والعمال أريد به أن تربي تلك الطبقات تربية سياسية صالحة تمكنها من أن يكون لها حق الإشراف على شؤون البلاد وتمكنها حقاً من الاضطلاع بالمسئوليات التي تواجهها ، حتى تسمو الأمة إلى المستوى الذي يريده لها كل مخلص .

فإذا ما حصل أن تلك الحكومة لم تترك هؤلاء الناس أحراراً يستعملون حقوقهم الانتخابية كما يشاءون وبالطريقة التي يرغبون بل سلطت عليهم تلك القوة التي كانت حكومة الوفد أو بالأحرى حكومة الشعب تعمل دائماً على وقفها عند حدودها القانونية . أقول إن الحكومة سلطت رجال الإدارة في كل جهة وفي كل واد على الناخبين صغارهم وكبارهم للتأثير فيهم بخلاف الوسائل والأساليب تارة بالقول إن مرشحي الحكومة هم مرشحو جلالة الملك . وتارة بالقول - وهذا ما سمعته بنفسى يا حضرات الشيوخ - إن من ينتخب مرشح الوفد فهو كافرو من ينتخب مرشح الحكومة فهو مسلم .

وكذلك سلطت الحكومة موظفيها أن يخطبوا في النوادي والمجتمعات وفي كل جهة بالدعاية لمرشحي الحكومة . ويكفى يا حضرات الشيوخ في بلادنا هذه أن يكون الاختيار معيياً مشوباً إذا ما أتيح لرجال الإدارة أن يتدخلوا للتأثير بأية صورة في حرية الناخبين .

وأسف أن أقول إن كل الصور التي يمكن أن ترد على الأذهان أو التي يمكن تخيل أن يصورها ، قد اتبعتها الحكومة الحاضرة في سبيل حرمان الناخبين - وأكثريتهم من الفلاحين الذين أشارت إليهم خطبة العرش - من استعمال هذا الحق الأولى استغلالاً صحيحاً . لقد أهدرتهم أدميتهم . فهل من المعقول بعد ذلك وبعد أن نزلتم بهم في استعمال هذا الحق إلى مستوى أقل من المستوى الإنساني . أقول هل من المعقول بعد ذلك كله أن نصتقكم إذا قلتم إنكم تريدون تحسين حال هذه الطبقات . ألا فلتعلموا ولتعلم الناس جميعاً أنه ما لم يمتلئ أهل هذه الطبقات شعوراً بالكرامة والعزة القومية وما لم تشعر حقاً بسوء الحال الذي هي فيه ، فلن تستطيع أية حكومة حتى ولو كانت مختصة فيما تقول أن تعمل شيئاً يذكر لهذه الطبقات .

يا حضرات الشيوخ :

لذلك أرى أن الوعد الذي وعدت به الحكومة في خطاب العرش إن هو إلا كلام في كلام . وأن أعمالها وتصرفاتها تكمل دلالة صادقة على عكس ما وعدت به .

جاء أيضاً في مقدمة خطاب العرش ما يأتي : " أحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التي قضى بها حل المجلس السابق من تأييد معنى الحكم الصالح " . وأرى يا حضرات الشيوخ أن هذه العبارة ترتبط بعبارة رفعت إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء في كتاب استقالته بعد ظهور نتيجة تلك الانتخابات . فاسمعوا ماذا جاء في هذا الكتاب ؟ اسمعوا واعجبوا !

جاء فيه " وما هي الانتخابات جاءت تردد في أبلغ عبارة وأفصح بيان حكم جلالكم الموفق وتردد رأيكم المستند " .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي - وهل لهذا دخل في خطاب العرش ؟

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - قلت إن هذا مرتبط بما جاء في مقدمة خطاب العرش .

اسمعوا ما تنطوي عليه هذه العبارة من معنى : يقول رئيس الوزراء لجلالة الملك إنه كان لجلالته رأى في الانتخابات وإن هذا الرأى كان محور الانتخابات وإن نتيجة الانتخابات جاءت مؤيدة لهذا الرأى .

حقاً إن هذه لبدعة جديدة ابتدعتها محمد محمود باشا ومستشاروه الأفاضل إذ ينسب رفعة في خطاب رسمي لجلالة الملك رأياً معيياً في الانتخابات والنتيجة الحتمية لذلك أن بعض الناخبين كان يؤيد هذا الرأى والبعض الآخر لا يؤيده . وأظن أنه لا يمكن أن توجه طعنة أشد من هذه الطعنة إلى صميم كيان البلاد السياسي والدستوري ، ذلك - أيها السادة - لأن جلالة الملك فوق كل المسئوليات جميعاً ولوق كل الأحزاب ولا يصح بحال أن يسمع رئيس حكومة لنفسه أن ينتقل بهذا المقام السامى إلى مواقف من المقروض أن يختلف الناس فيها .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لو أننا اكتفينا في التدليل على أن الانتخابات العامة جرت معيبة مشوبة فاسدة بهذا الكتاب وحده لكفى هذا دليلاً قاطعاً على صحة دعوانا :

فالت الوزارة في خطبة العرش إن نتيجة الانتخابات أيدت معنى الحكم الصالح . أما الحكم الصالح في ذاته فلا شك مطلقاً أن البلاد بأسرها تقضى أن يكون الحكم فيها صالحاً . ولكننا نبحث حتى بالمنظار المكبر عن مظاهر هذا الصلاح في العهد الحاضر . نبحث عن شيء ولو ضئيل جداً من الصالحات التي تقدمتها هذه الحكومة للبلاد من شهريناير سنة ١٩٣٨ إلى الآن . نبحث عنها في جميع الوادى . في كل مكان . في كل جهة . في كل مرفق فلا نجد منها شيئاً على الإطلاق . لا نجد إلا شفقة يتشقق بها وزيرها ووزيرها وأقوالاً تلقى هنا وهناك وصحفاً تطعن في هذا وذلك . لكن رجل الشارع يبحث وينقب عن الحكم الصالح ويمنى النفس برؤيته ولو مخفياً عن الأنظار فلا يجد شيئاً من ذلك . إنما أحس رجل الشارع في الانتخابات الماضية بالسياسة تلهب ظهره وبالسجون تحتضنه وبرجال البوليس يحولون دونه واستعمال حق وذوى السلطة يعثرون به ويستبشرون وأحسن بعد الانتخابات بفلاء خائف وأزمت أخذت بالهتاف .

والخلاصة أيها السادة أننا لا نجد شيئا نستطيع معه نعت الحكم الحاضر بأنه صالح. وإنى أرجو مخلصا وأكون ممثنا حقا إذا مادلتى ممثلوا الحكومة أو أنصارها على شيء صالح في العهد الحاضر.

أعرف أن الحكومة الماضية فصلت عددا من الموظفين والعمد والمشايخ الذين فضحت ملفاتهم بالمساوئ والعيوب فأعادتهم الحكومة الحاضرة إلى وظائفهم. ولقد طلبت إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة بيانا بهم وبالتقارير التي صدرت بفصلهم ثم بإعادتهم وإيداع ملفاتهم في سكرتيرية المجلس فلم أجب على ذلك سوى بإحالتى إلى الإجابة عن سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام فرجعت إلى هذه الإجابة فإذا بها هروب في هروب.

وإنى لأقول وأتحدى من يخالفنى فيما أقوله إن وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا بدأت عهدها بداية سيئة جدا إذ أعادت إلى القرى رؤساء ملوثين قذرين تشهد ملفاتهم بعدم صلاحيتهم لأن يكونوا حكاما، وأقررت في اعتقاد ثابت وإيمان راسخ أنها أعادت إلى الحكم موظفين تنضح ملفاتهم بالمخازى والعيوب وتعلمون حضراتكم شيئا كثيرا عنهم.

كذلك رأينا الحكم الصالح يفصل عددا كبيرا من الموظفين ليست في ملفاتهم أية شائبة وتركت بغير عمل عددا من الموظفين الأمناء الأكفاء وهى متأثرة في هذا كله بالروح الحزبية.

يا حضرات الشيوخ المحترمين، إن كل إجراء تم في الانتخابات الماضية من تعديل في الدوائر الأصلية إلى تعديل في الدوائر الفرعية إلى فصل عمد ومشايخ إلى إعادة غيرهم. كل هذا إنما كان بناء على طلب مرشحي الحكومة. وأعلم أن بعض هؤلاء المرشحين كان ينتقل في الدوائر الانتخابية وفي ركبته بعض موظفي الحكومة كمهندس الري والمهندس الزراعى، يعدون الناخبين بقضاء مصالحهم، وبالجملة فإن الحكومة قد وضعت قوى البلد بأسرها تحت تصرف المرشحين. فهل هذا يا حضرات الشيوخ المحترمين هو الحكم الصالح الذى أرادوه. أعلم أن هناك طائفة من القوانين موجودة لدى الوزارة كالقوانين الخاصة بالعمد والمجالس القروية والعمال والمشبهين والمحلات العمومية وغيرها أهملت كلها عندما تولى حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا الوزارة، لا لسبب إلا لأنها وضعت في عهد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطلفى النحاس باشا.

هذه سياسة ضارة بالبلاد ولقد أشار إلى عيوبها أحد زملائنا المحترمين حضرة الشيخ المحترم خليل ثابت بك في مقال طالعه اليوم في المقطم.

لا أفهم مطلقا أن يكون هناك حكم صالح دون مظاهره، والواقع أن ما يزعمونه هو خيال في خيال وأكثر منه في الخيال قول رئيس الوزارة في خطاب العرش إن الانتخابات دلت على تأييد الحكم الصالح.

الواقع أنه لم تكن هناك انتخابات بل كانت هناك مهزلة. مأساة تكبت بها البلاد في أخلاقها وفي كيانها السياسى، نكبة أعجب إذا كان ممكنا أن تشفى البلاد في القريب العاجل أو غير العاجل من نتائجها.

والآن أنتقل إلى ما حصل بعد انتهاء الانتخابات : إن ما جرى أن البلاد أصبحت في قلق مستمر، فالיום تقع أزمة تنفجر غدا ويقع غيرها بعد غد ثم تنفجر وهكذا، وعلام ولم كل هذا؟ أعلى مصلحة من مصالح البلاد أو حول مشروع من مشاريع الإصلاح فيها؟ لا يا حضرات الشيوخ. لا تقوم الأزمات حول شيء من هذا، بل كلها تقوم حول المناصب والوظائف. وفي أثناء هذه الأزمات لا تفكر الوزارة قليلا ولا كثيرا في مصلحة البلاد وكل همها وتفكيرها يتجه إلى إيجاد حل للأزمة.

وإنى لأسأل ما الذى يعنى ويهم دافع الضرائب من هذا كله؟ ما الذى يهم أن يكون هيكىل باشا أو لطفى السيد باشا أو حسن صبرى باشا وزيرا للمعارف العمومية، أو أن يكون فلان أو غيره مديرا للبلدية أو لغيرها؟

إن رجل الشارع يعنيه أن يعمل الكثير لمصلحة الأمة وأن تتقدم مرافقها وأن تكون له الحرية في حدود الحق والقانون وأن تراعى المصلحة العامة قبل أى اعتبار آخر.

قبل انتهاء الانتخابات إن الوزارة كانت مشغولة بإجراء الانتخابات وهامى الانتخابات قد انتهت ومع ذلك فلا ترى إلا قلقا وتزعزعا.

ومن الصراحة أن أقول بلى في إنه ليس من مصلحة البلاد في شيء أن توجد حالة القلق والتزعزع بنسب أن استقبلنا عهدا جديدا إثر توقيع معاهدة الاستقلال والتحالف بيننا وبين إنجلترا وبعد إلغاء الامتيازات.

لقد انتقلنا إلى عهد كانت البلاد تريد أن تسيده بمرافقها في طريق التقدم والفلاح حتى تستطيع المحافظة على المزايا التى كسبتها وصيانة الاستقلال الذى انتزع منها منذ أكثر من عشرين قرنا.

إنه لمن الضرر الكبير بالبلاد أن تجرد نفسها مشغولة بأزمات متلاحقة قائمة حول الأشخاص والوظائف.

إنى لا أتكلم في هذا ولا في غيره بروح حزبية ولكنى أقرر الحق لا أقل ولا أكثر. وأظنكم جميعا تشاركوننى الرأي في أن حالة القلق والتزعزع هذه ضارة بالبلاد أكبر الضرر.

أشار خطاب العرش إشارة طريفة إلى التعليم. ولا أدري إذا كان هيكىل باشا كان وقتئذ وزيرا للمعارف العمومية.

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكىل باشا (وزير المعارف العمومية) - على أى حال أنا مستعد للنقاش.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أشار خطاب العرش إشارة طريفة إلى التعليم فقال " وستولى حكومتى سياسة التعليم عناية خاصة لإقرارها على قواعد ثابتة تكفل تعميم نشره ... الخ " وإلى أن قال " وتبنت أسباب النظام في معاهد التعليم لتقوم علاقة ما بين الأساتذة والطلبة والتلاميذ على أساس صالح من الرعاية والاحترام ".

أنا لا أعرض مطلقا للشخصيات إذا تكلمت إنما كلامى كله منصوب على رعاية المصلحة العامة. إنى أشك كثيرا في أن معالى هيكىل باشا يستطيع إذا ما قلد وزارة المعارف العمومية أن يتفقد ما جاء في خطاب العرش وبخاصة

ما يتعلق باستقرار النظام وما بين الأساتذة والطلبة من الرأية والاحترام لأني أعرف أن هيكلا باشا ، وأظنه لا ينكر هذه الواقعة ، ذهب إلى الجامعة المصرية وخطب الطلبة يحضهم على الثورة والإخلال بالنظام قائلا "لقد أدينا واجبنا فأدوا أتم واجبك".

وأعرف أنه حصل عقب إلقاء هذه الخطبة اعتداء من الطلبة على رجل يقتدره الجميع في بلاد الشرق وكثير من بلاد الغرب ويقرّونه بالتجلة والاحترام وهو رجل علم له مكانة ممتازة في نفوس الجميع .

إنه لكثير على هيكلا باشا أن يعمل على قيام ما بين الأساتذة والطلبة على أساس صالح من الرأية والاحترام . ومن الصعب على وعليك أن تصدّقة إذا قال إنه سيعمل على تثبيت أسباب النظام في معاهد التعليم .

كذلك يصعب علينا أن نصدّق الحكومة إذا قالت إنها سترفع مستوى التعليم وحضراتكم تعلمون كيف وجه معلمو المدارس الإلزامية وكيف جعلوا في البلاد من أقصاها إلى أقصاها أداة لنشر الدعاية الانتخابية لمرشحي الحكومة وفي سبيل هذه الدعاية صدرت أوامر بنقل العشرات بل المئات منهم وكانت تلقى بعض هذه الأوامر بعد يوم أو يومين كل هذا للتأثير فيهم . ولم تكن لبعض أولئك المعلمين من مهمة سوى الخطابة وكان بعضهم يقول إن من ينتخب مرشح الوفد كافر ومن ينتخب مرشح الحكومة فهو مسلم .

"إنكار هذه الحقائق من جانب الحكومة لا يجدي شيئا فكلنا نعرف صحتها وأظن أنه من حق إذا أصرت الحكومة على الإنكار أن أطلب إليها تقديم بيانات وإفيه عن عدد معلمي المدارس الإلزامية الذين تقلوا أثناء الانتخابات . أعرف أكثر من هذا أن المعلمين في بعض المدارس الإلزامية كانوا يجمعون التلاميذ ويلقونهم عبارة "فليسقط النحاس باشا . فليسقط الوفد المصري".

هذا هو التعليم الذي تنفق عليه الحكومة مليونا من الجنيهات . فإذا كان القائمون بالتعليم الإلزامي قد اتخذتهم الحكومة أداة لمثل هذه الدعايات الانتخابية فإنني أشك كثيرا في صلاحية هذا التعليم ، هذا فضلا عن أن في نظامه الحاضر من العيوب ما لا يصح تركه دون إصلاحه ومن واجب الحكومة أن تسارع إلى هذا الإصلاح فقد سمعت من أحد كبار القائمين بالتعليم الإلزامي أن الولد بعد ترك المدرسة بست سنين يعود أميا كما كان فضلا عن أنه بعد أن تعلم وأصبح مترهفا يجد من الغضاضة أن يعمل في الزراعة أو الصناعة كما كان يعمل أبوه من قبل .

قالت الحكومة في خطاب العرش "وتعني حكومتى فيما يتعلق بنظام الحكم بإشاعة الروح الدستورية وتمكينها في الشؤون العامة" وقالت في موضع آخر "ومما تعترض حكومتى اتخاذه من التدابير في هذا الصدد تأمين الموظفين بوجه عام على الأخذ بالعدل والمصلحة".

يا حضرات الشيوخ :

لا نستطيع أن نصدّق الحكومة في وعدّها فقد اتخذت الحكومة حقا تدابير بالنسبة للموظفين ولكن هل كانت هذه التدابير موجهة إلى أن يأخذ الموظفون الناس بالعدل والمصلحة ؟ كلا لم يقع شيء من ذلك وإنما الذي يحدث ، والموظفون يعلمونه جميعا ، أنهم فهموا لا بتعليمات تحريرية مكتوبة

بل بتعليمات شفوية كانت ترسل إليهم تارة بالتليفون وأخرى كان يذيعها بعض كبار موظفي وزارة الداخلية في تنقلاتهم أن مصير الموظف مرتبط بنجاح مرشحي الحكومة أو سقوطهم لا بما يعامل به الناس من أخذهم بالعدل والمصلحة .

إنما كان مصيرهم مرتبطا بنجاح أو سقوط مرشح الحكومة وكان الموظفون جميعا يعلمون هذا ، فإذا جاءت الحكومة بعد ذلك وقالت إنها ستصنع من التدابير ما يلزم ليأخذ الموظفون الناس بالعدل والمصلحة فأؤكد أن الموظفين أنفسهم لن يصدقوها فيما تقول . لقد هدمت هذه الحكومة الأسس الصالحة للحكم بإدخال رجال الإدارة فيما لا يجوز أن يتدخلوا فيه .

ولحكومة الوفد أن تفخر وأن تفخر بحق أنه قد حصل في عهدها انتخابات لحضرات الشيوخ والنواب والمجالس المديرية وانتخاب ١٧٣ عمدة وكان ينبغي في هذه الانتخابات وفديون وغير وفديين فما ارتفع صوت واحد بالشكوى بأن أحدا من رجال الحكومة سواء أكان وزيرا أم وكلا أم مديرا أم مأمورا تدخل في قليل أو كثير في هذه الانتخابات .

وضعت حكومة الوفد السابقة السنة الصحيحة التي يجب أن تسير عليها الحكومة في الحكم . وأذكر أن دولة صدق باشا شكامة من وقف عمدة أثناء حركة انتخابية فبحثت هذه الشكوى ومع أنه تبين أن لا ارتباط لإيقافه بموضوع الانتخابات فمع هذا ومنعنا لكل قال وقيل أعيد هذا العمدة إلى عمله حتى لا يكون من جراء إيقافه ما يؤثر في سير الانتخاب . (تصفيق)

ومن الغريب أن الحكومة زجت باسم حضرة صاحب الجلالة الملك في الانتخابات فشكونا ولنا الحق في الشكوى ولكن الحكومة أنكرت حصول ذلك وقد قرأت لحضراتكم جواب حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وهو أقطع دليل على صحة دعوانا ثم ألم تقع أعينكم على تلك المنشورات التي كانت تذاع في جميع أرجاء البلاد وفيها أن مرشحي الحكومة هم مرشحو الملك ؟ فما الذي اتخذته الحكومة لوقف هذه الدعاية ؟ ألم تترك الحكومة هذه المنشورات تذاع وتملأ الأسماع وهي مملوءة بالأراجيف ولأى غرض كان ذلك ؟ كان لأجل الوصول إلى كراسي الحكم أو بالأحرى للبقاء فيها ، صدقوني أيها السادة أن هذه الكراسي لا تساوي كل هذا بل إنها أقل بكثير من أن يسعى إليها فبالك إذا كان السعي إليها بتلك الأساليب والوسائل التي أرى وأرجو ألا تؤاخذني الحكومة على هذا التعبير أنها ... لمصلحة البلاد .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) - ماهي هذه ... ؟

مفكرة الشيخ المحرم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إن ما أقصده هو أن هذه البلاد حديثة العهد بالحكم الدستوري ، فقد استخلصت دستورها بمجاهداتها وتضحياتها فمن واجب كل وطني مخلص لهذه البلاد يرغب لها الخير ولا يريد أن تتردى في الهاوية أن يعمل بكل ما فيه من قوة وجهد على أن يستتب هذا النظام الدستوري في البلاد حتى تتعود جميع الطبقات على

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وأنا على أتم استعداد للرد على كل تشويش أو تهويز في هذا .
(تصفيق)

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الشيوخ المحترمين : هل يشك أو ينازع أحد من حضراتكم أو من حضرات الوزراء المتحمسين في أن عدم ترك الأمة تختار توابها وشيوخها بمحض اختيارها لا بالتهديد والإرهاب ولا بالوعد والوعيد ولا بتلك الأساليب التي وضعت بعضها ومازید الأمر إيضاحاً عند المناقشة في الاستجواب المقدم منى عن الانتخابات ، هل يشك أحد في أن هذه الإجراءات ضد مصلحة البلد ؟

أظن أنه لا يشك أحد في ذلك . كما لا يشك أحد في أنه لكي تربي الأمة تربية صحيحة يجب أن تترك حرة . وإن أسوأ ما سيطر علينا نحن الفلاحين هم رجال الإدارة . ولا يخفى أن البلاد لا تزال في حاجة إلى تمهد تربيتها السياسية بكل أسباب المحافظة والعناية . وأذكر أن حكومات بعض البلاد تفرض غرامة على كل ناخب يتخلف عن الذهاب إلى صندوق الانتخابات وذلك لكي يعودوا أفراد الشعب من الفلاحين وغيرهم على استعمال حقوقهم الانتخابية . قارنوا بين هذا وبين ما فعلته الحكومة لمنع الناخبين من استعمال حقوقهم .

انظروا ما حدث في دائرة سمنود مثلاً فإن بين بلدة أبو صير وهي بلدة حضرة على المتزلاوى بك وبلدة بنا أبو صير التي تؤيد رفعة مصطفى النحاس باشا نزاعاً قديماً أدى إلى مصادمات ، وبالرغم من علم رجال الإدارة بذلك جعلت بلدة أبو صير مقر اللجنة الفرعية التي يؤدي فيها ناخبو بنا أبو صير أصواتهم ، وانعجبوا كيف يكون هذا والإدارة تعلم أن انتقال هؤلاء إلى بلدة خصومهم يؤدي إلى إراقة الدماء ؟ ولكن هذا الإجراء اتخذ لكي يتخلف أهالى بنا أبو صير عن استعمال حقوقهم الانتخابية فلما رأى رجال الإدارة أنهم قد انتقلوا فعلاً فإذا بالأمور ورجاله يحولون دون وصولهم إلى مقر اللجنة بحجة أنه لو سمح لهم بذلك لوقعت جرائم وأزهقت أرواح ! !

هذا مثل من الأمثلة التي حصلت في الانتخابات وظواهره كثير وكثير جداً . بناء على ذلك لا نطمئن نحن المعارضين مطلقاً إلى وعود هذه الحكومة ولا نصديق مطلقاً أنها قادرة على تحقيق قليل أو كثير مما ورد في خطاب العرش .

إن هذه الأمة لا يمكن أن تتقدم مطلقاً إلى الأمام أو يرجع لها فلاح إلا إذا كانت على رأسها حكومة متمتع ب ثقة المليك وثقة البلاد وهذه الثقة بشرطها لا تتأني مطلقاً إلا إذا راض الجميع النفس على احترام الدستور وأحكامه وعلى اعتباره حرماً مقدساً لا يصح المساس به ولا التهاون في تطبيقه لا في الانتخابات ولا في غيرها .

ولكن مع الأسف الشديد أن ما ظهر بكل وضوح يدل على أن الحكومة الحاضرة لم تحترمه ولم ترعه بل خرجت عليه أكبر خروج وأظهره . لذلك أرى أن اللجنة التي وضعت الرد على خطاب العرش أسرفت كثيراً في الأطمئنان

الإحساس بأن هناك دستوراً صحيحاً وأن هناك تقاليد دستورية صحيحة وانتخابات صحيحة . فإذا جئتم في سنة ١٩٣٧ وجاء آخرون من زملائكم في سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٢٥ وهدمتم ذلك الدستور أو ضربتموه بتلك المعاول القاسية والإجراءات التي اتخذتموها ...

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) - أنا لا أسمع ...

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أرجو عدم المقاطعة .

الرئيس - للوزير أن يتكلم وأن يرد على ما يوجه إليه .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) - هذه الجملة ترجع إلى نسبة شخصية وأنا لا أقبل مطلقاً أن تنسب ... إلى أى وزير من وزراء الدولة ويستمر الخطيب في الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - سأستمر وليس للوزير أن يمنعنى .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) - الذى يمنعك هو القانون ويجب أن يحافظ على كرامة الأعضاء وألا تمر هذه العبارة مطلقاً .

الرئيس - بما لى من حق الرئاسة أمتنع أن تثبت في المضبطة تلك الكلمة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أنا أرى في هذا ...

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) - لا أقبل بتاتا أن توجه كلمة ... إلى وزارة أنا أحد أعضائها وأنا أعرف ماضى كما أعرف ماضى الآخرين .

الرئيس - لم يعد لهذه الكلمة وجود في المضبطة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لم يفهم معالي الوزير ما قلته على وجهه الصحيح . قلت إن ما اتبعته الحكومة من إجراءات منافية للحق والقانون في الانتخابات الماضية وما اتبعه بعض أنصارها وأعضائها في الماضى في سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٢٥ لم يكن أمانة لمصلحة الأمة وأنا لا أصف شخصك ولا غيرك من الوزراء ...
(تصفيق)

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسن فصيل باشا (وزير المعارف العمومية) - إذن يسمح لنا عند الرد أن نتهم بالخيانة من ارتكبها فعلاً وأن نعین صراحة كيف كانت هذه الخيانة .

إلى وعود الحكومة ، تلك الوعود التي ثبت مما تقدم أنها لا تستطيع أن تنفذها لأنها لا تتمتع بثقة الأمة ولأنها ارتكبت ما يخالف القوانين. وعليه أقترح على حضراتكم أن توافقوا على أن يكون الرد الذي يتصرف المجلس برفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك هو كما يأتي : وهو اقتراح مقدم مني ومن تسعة من حضرات الشيوخ المحترمين وهذا نصه :

نص الاقتراح :

”حضرة صاحب الجلالة

يتقبل مجلس الشيوخ كريم تحية بجلالتكم بأحسن القبول وأعظم التقدير ويسأل الله أن يجعل عهدكم على البلاد عهدا سعيدا يعم فيه الخير ويسود الاطمئنان .

ويأسف المجلس لما جرى في انتخابات مجلس النواب من اعتداء على الحريات وعبث بتزاهة الانتخابات مما جعل نتيجتها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة .

ولهذا ولما بدا من تصرفات الوزارة حتى الآن لا يطمئن المجلس إلى ما تعد به من إشاعة الروح الدستورية في البلاد وتمكينها في الشؤون العامة وإلى إحاطة الحريات بالتدابير التي تكفل لها الاحترام والحماية .

ولما لنبتل إلى الله تعالى أن يجعل عهدكم عهد مسعادة ورفاهية وسلام وطمانينة واستقرارنا

عبد الستار الباسل	محمد بسيوني	يوسف أحمد الجندى
محمد توفيق راضى	الدكتور عبد الخالق سليم	محمد كمال علما
علي عيسى نوار	الشافعي أبو وافية	عبد الرزاق القاضي

لويس أخنوخ فانوس

ذلك هو الرد الذي أعدناه ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وأملنا أن توافقوا عليه لأنه إنما ينطق بالحق الصريح الواضح وأن تصرفوا حضراتكم النظر عن مشروع الرد الذي وضعت لجنة الرد على خطاب العرش . لأنه مع الأسف الشديد لا يطابق الحقيقة والواقع .

(تضيف) .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) - هل سيعرض هذا الاقتراح لأخذ رأى عليه الآن أم يؤجل إلى ما بعد المناقشة ؟

الرئيس - سيعرض بعد انتهاء المناقشة .

كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا
(وزير المعارف العمومية)

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) - يا حضرات الإخوان : لما بدأ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى حديثه إلى حضراتكم عن خطاب العرش وتناول فيه الموظفين وقدر

الموظفين كان في بعض ما قاله ما أخالفه فيه ولكنه أوردته بلهجة معتدلة جعلتني أكاد أعتقد أنه يقصده وجه المصلحة العامة وأنه سيسير في خطابه حتى النهاية على هذا النمط من الاعتدال ولكن أسفت أشد الأسف حينما وجدته انحرف عن هذا الاعتدال متأثرا بالماضي مبتدئا من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى وقتنا الحاضر ووجدته يندفع في تأثره هذا ناسيا شخصه والمنصب الذي كان يشغله ناسيا كل شئ متهما غير متورع متجنبا ذاهبا في التجنى إلى حد اتهام غيره بالخيانة .

ولست أفهم الفرق بين الخيانة موجهة إلى شخص بعينه وبين الخيانة موجهة إلى عمل هذا الشخص لأن الخيانة هي خيانة المصلحة العامة ، أما وقد وجهت هذه التهمة فاسمحوا لي أن أقول لحضراتكم إنه إذا صح أن توجه مثل هذه التهمة لإنسان فلا يصح أن توجه للحكومة الحاضرة ولكنها توجه لأشخاص قاموا بأعمال - سأذكرها لحضراتكم - ما كنت أود أن أذكرها أو أعرض لها ولم أشأ أن أصفهم بالخيانة بل بالضعف وأنهم لم يراعوا كل الرعاية ما تجب رعايته من الحقوق .

أما وقد اندفع حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى هذا الاندفاع فاسمحوا لي أن أذكر لحضراتكم وقائع معينة جال بخاطري أن أذكرها في مجلس النواب حينما قدم الاستجواب الخاص بالاتفاق بين إنجلترا وإيطاليا ومصر ولكن رأيت أن أمسك عن ذكرها متعمدا الإمساك إبقاء على سمعة المصريين لأن كرامتهم هي في الإبقاء على سمعتهم .

أما وقد رأى حضرة الشيخ المحترم أن يهدر السمعة والكرامة فليكن كل بكيل وصاع بصاع .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لما انتهت المفاوضات بين مصر وإنجلترا وكان رجال الجبهة الوطنية يقومون بها حتى انتهت إلى المعاهدة بملاحقتها عرضت وثائقها على حضراتكم ولكن بقيت مسألتان لم تتفاوض الجبهة فيهما ولم تعرض واحدة منهما على حضراتكم ولا تزالون في جهل من أمرهما .

هاتان المسألتان اتفق عليهما حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا مع المستر أنتوني إيدن اتفاقا رأى ألا يبلغ إلى عصبة الأمم ولا يسجل فيها في وقت واحد مع باقي الوثائق .

ولكن الحكومة البريطانية كانت تطلب خلال المئة من أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى يولييه سنة ١٩٣٧ من الحكومة المصرية أن تسجل هذين الاتفاقين فكان النحاس باشا يستمهلها ويقول إن الخير في إرجاء تسجيلهما ولما رأت الحكومة البريطانية أن الوقت قد حان لتسجيلهما خصوصا أن الأمور في مصر كانت تجري إلى جهة لا يعلم إلا الله أين مستقرها ، بادرت في نوفمبر الماضي في عهد وزارة النحاس باشا نفسه وبجملت هذين الاتفاقين في عصبة الأمم وأخطرت بهذا الحكومة المصرية بلما حضراتكم بصفتكم شيوخ الأمة لا تعلمون شيئا عن هاتين المسألتين وكذلك قوابها . فهل بعد هذا كله تنهم نحن بالخيانة ؟

(أصوات : ما هما هذان الاتفاقان ؟)

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين بك (وزير المعارف العمومية) - أما المسألة الثانية فهي خاصة بتعويض بعض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة المصرية بعد تنفيذ المعاهدة .

تعلّمون حضراتكم أنه في سنة ١٩٢٣ سبق أن وضع قانون خاص بتعويض الموظفين الأجانب بعد تركهم خدمة الحكومة المصرية وقد تكلفت الخزنة من جرائه سبعة ملايين من الجنيهات المصرية ثم جاء رفعة النحاس باشا من غير موافقة رجال الجبهة فوضع اتفاقا سريا في هذا الشأن لم يعلن ولم يعرض على حضراتكم مع المعاهدة وبمقتضى هذا الاتفاق يعوّض الموظفون الأجانب بعد تركهم خدمة الحكومة المصرية بعد أن أرفقها قانون سنة ١٩٢٣ وأنا مستعد كما قلت أن أطلع حضراتكم على ملف هذا الموضوع .

لقد كانت الفرصة سانحة لدى في مجلس النواب لذكر هاتين الوثيقتين ولكن لم أرد أن أعلن ذلك لأنني أرى بكل مصري - سواء كان من رأيي أو مخالف له - أن يكون موضع اتهام بالخيانة إذ أني أعتقد أن الإنسان في بعض الأحيان قد يخطئ أو يعتريه الضعف ولكنه في كل الحالات يتوخى وجه المصلحة العامة فإذا كان رفعة النحاس باشا قد أخطأ فما كنت أريد أن أتهمه بالخيانة ، أما وقد أجرى الأستاذ الجندى كلمة الخيانة على لسانه فكان من الطبيعي أن أرد عليه بذكر هاتين المسألتين .

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى : إنه يبحث عن الحكم الصالح فلا يحده ويتساءل عما جرى من حوادث الانتخابات في عهد الحكم الصالح .

يا حضرات الإخوان : يظهر أن ذاكرة حضرة الزميل المحترم ضعيفة جدا . أنا لا أقول إن هذا الحكم القائم اليوم هو مثل أعلى لجميع أنواع الحكم - ولكني أقول إنه يعتبر حكما ملائكا إذا قيس في أخطائه بالحكم الذي كان يهيمن عليه حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى .

(ضحك وتصفيق) .

ولقد أورد حضرة ضمن مقالته : هل يمكن الحكم الصالح أن يخدم العمال في هذه الأيام وقد طلبت وزارة الشعب ووزارة الأمة بضعة آلاف من الجنيهات لتجسين حالة العمال فهوجت وطعن عليها من أجل ذلك ؟

يا سيدي ماذا فعلت حكومة الوفد للعمال . هل فتحت لهم مدارس ؟ هل أنشأت لهم ملاجئ أو مستشفيات ؟ هل فكرت في شيء من هذا أو نفذت قانون تعويض العمال ؟ كلا ! ولكن كل ما فعلته الحكومة الماضية أن أخرجت ألوف الجنيهات من جيوب دافعي الضرائب وبذلتها لفريق من العمال استخلمتهم لإثارة الشعب وإفساد النظام . والمطبعة الأميرية في الماضي ولا تزال إلى اليوم خير شاهد على هذا . فعمال المطبعة الأميرية يتقاضون أجورا إضافية عما يقومون به من إصدار وطبع لمضايقات جلسات البرلمان .

وكان متوسط ما يصرق في الشهر من هذه الأجور لا يزيد على مائة جنيه في جميع العهود ، ولكن في أيام العهد السعيد - عهد حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى - ارتفع هذا المبلغ إلى ١٥٠٠ جنيه في الشهر . لماذا ارتفع المبلغ إلى هذا الحد ؟ هل كانوا يطبعون المضايقات بماء الذهب أو يصيغونها من ذهب ؟

هذان الاتفاقان أولهما خاص بالمواصلات السلكية واللاسلكية في مصر وموقف إنجلترا منها وثانيهما يتعلق بتعويض الموظفين الأجانب بعد تنفيذ المعاهدة .

أما عن المواصلات اللاسلكية فحضراتكم تعلمون أن امتيازاً أعطي في عهد وزارة صدقي باشا سنة ١٩٣١ لشركة ماركوني للإذاعة اللاسلكية لمدة عشر سنوات تصبح الحكومة المصرية بعدها حرة مطلقة من كل قيد ولها أن تعطى حق الإذاعة لمن تشاء وتمنعه عن تشاء أو تستغله كما تريد . وكان هذا يعتبر مظهرا من مظاهر استقلال البلاد وسيادتها . ولكن في عهد وزارة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وفي أثناء مفاوضات الجبهة الوطنية - وهذا ثابت من الأوراق الرسمية - أرسل رفعة بمفرده إلى الحكومة البريطانية يقول لها حيث إننا اتفقنا في المعاهدة على أن تضع مصر موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها تحت تصرف إنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب . وحيث إن الإذاعة تدخل ضمن المواصلات وأنه قد يمكن أن تتأثر حالة الحرب بما يذاع لذلك تعهد رفعة لإنجلترا وطلب منها تعهدا مقابلا ألا تعطى الامتياز في نهاية الامتياز الحالي لأحد إلا لمصري أو لإنجليزي .

(أصوات : وأى ضرر في هذا ؟) .

هذا ما رفضته حكومة وزارة صاحب الدولة صدقي باشا سنة ١٩٣١ ، لماذا ؟ لأنها اعتبرت ذلك ماسا باستقلال البلاد وسيادتها .

يا حضرات الشيوخ : قبل هذا يومئذ ورأى رفعة النحاس باشا أنه إذا أعلن هذان الاتفاقان في مصر أثار إعلانهما احتجاجا وخطا من المصريين فطلب أن يظلا سرا مكتوما وألا تسجلهما إنجلترا في عصبة الأمم إلا بعد زمن ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية ألحت على الوزارة المصرية برئاسة رفعة النحاس باشا أن تسجلهما في عصبة الأمم ولما ماطلت الحكومة المصرية في ذلك قامت بتسجيلهما الحكومة الإنجليزية .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

هذان الاتفاقان وقع عليهما من غير رجال الجبهة وهم يمثلون الأحزاب المختلفة . فلماذا أخفى أمر هذين الاتفاقين عن رجال الجبهة ؟ ذلك لأن إعلانهما كان يقابل وقتئذ بالمعارضة والاستنكار . فهل بعد هذا تنهم نحن بالخيانة ! !

إذا أردتم - فأنا على استعداد - بعد موافقة الحكومة أن أقدم لحضراتكم الملف الرسمي المودع به هذه المستندات ...

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس اقنيري - نحن نسجل هذا على معالي الوزير لنستطيع طلب هذا الملف فيما بعد .

الرئيس - أرجو من حضرة الشيخ المحترم ألا يقاطع المتكلم .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس اقنيري - أنا لا أقاطع ولكن أقول إن هذه المسألة مهمنا أن نطلع على مستنداتها ونريد أن تأخذ تأكيدا من معالي الوزير لتمكيننا من الإطلاع على الملف المذكور .

كلا أيها السادة إنما ارتفع هذا المبلغ إلى هذا الحد لأن عمال المطبعة الأميرية كانوا يجردون فرقاً وطوائف تنضم إلى جماعة القمصان الزرقاء ليحتلوا من حرية الناس ويهاجموا المنازل الخاصة والأندية العامة ثم يأخذوا أجورهم عن ذلك أضغافاً مضاعفة من أموال الدولة . هذا هو ما يسمونه حكم الدستور ، فالحكم الذي أزاله جدير بأن يسمى حكماً صالحاً .
(تصفيق) .

إخواني - لو أن هذا الكلام قيل منذ أربعة أشهر لأخذت بيد الأستاذ يوسف الجندى وذهبت به إلى نادى حزب الأحرار الدستوريين لأطامه على ما حدث لهذا النادى عند ما كان رفعة النحاس باشا مسافراً إلى الإسكندرية ليعود في معية حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك وفي هذا اليوم كنت قد ذهبت إلى الجامعة على ما أظن وكان الأستاذ بلال القائد الأعظم لقوات الفرق الزرقاء التي كانت معدة للدفاع عن البلاد ضد الملبشيا الإيطالية !
(ضجة) .

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أرجو من مسعادة الرئيس أن يمنع مقاطعة الخطيب . فقد استمعنا لحضرات المعارضين إلى النهاية ولم تقاطعهم .

الرئيس - أرجو حضراتكم مراعاة النظام .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) - في هذا اليوم أيها السادة صدر منشور مضى بالخط الثلث من لجنة الشبان الوفديين جاء فيه أنه في الساعة السابعة والنصف مساء ستقوم من باب الحديد بعد توديع حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا مظاهرة كبرى للانتقام ممن اعتدوا أو عرضوا على الاعتداء على الأستاذ بلال .

وصل ليدى هذا المنشور في الساعة السادسة مساء فقلت - على رأى المثل في بلادنا - " ابعده عن الشر " وقلت لإخواني ممن كانوا معي في نادى الأحرار الدستوريين خير لنا أن ننصرف وأن نقفل أبواب النادى ، وفعلنا خرجنا وأغلق النادى . وكان مصطفى أمامه حوالى اثني عشر جندياً وانصرف كل إلى منزله وذهبت أنا إلى منزل محمد محمود باشا وهناك علمت أن هذه المظاهرة التي ودعت رفعة النحاس باشا وصلت إلى النادى فوجدت الباب مقفلاً بسلسلة كبيرة بجاءوا بأجنة وحطموا السلسلة على مرأى من البوليس دون أن يحرك ساكناً لأن عنده أوامر يعرف حضرة الأستاذ يوسف الجندى الوكيل البرلمانى السابق لوزارة الداخلية من أصدرها .

تكسر الأبواب وتكسر رؤوس وهذا هو الحكم الدستوري الصحيح .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - هذا غير صحيح .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أرجو عدم المقاطعة .

الرئيس - أنا لم أسمع لأحد بمقاطعة حضرة الأستاذ يوسف الجندى فأرجو منه ألا يقاطع الخطيب .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) - بعد هذا أيها السادة دخل هؤلاء الأبطال الصناديد الذين وجدوا قفلاً فكسروه وحطموه .

دخلوا فوجدوا الباب الداخلى مغلقاً ، ولما لم يتمكنوا من فتحه استعانوا ببعض صناديق أوراق الجرائد كانت موجودة في فناء الدار ووضعوها فوق بعضها وصعدوا عليها وكسروا زجاج إحدى النوافذ ودخلوا منها فلم يجدوا إلا النجف والمكاتب فكسروها وودعوا المكان بأخذ صدة التليفون معهم وانصرفوا وهذا ثابت بمحضر رسمي .

هذه ، أيها السادة ، صورة من أصغر الصور لاحترام الحرية في عهد الدستور وحكم الشعب .

ولأجل المقارنة بين الحكم الصالح وحكمهم أذكر لحضراتكم ماذا حدث بعد ذلك :

ذهبت هذه المظاهرة لمزمل محمد محمود باشا تريد أن تقتحمه فاستغذنا تليفونيا بالبوليس والنيابة لإقناضنا فكان يرد البوليس بأنه سيحضر على الفور ولكن تمر الساعة ولا يحضر ، ولولا الدفاع عن النفس دفعا أثبتته المحققون اضطرف فيه الذين داخل الدار إلى إطلاق الأعيرة النارية ، ولولا حضور وكيل الحكمدار - ويظهر أنه لم تصل إليه الأوامر - الله وحده يعلم ماذا كان يحدث بعد ذلك .

هؤلاء الأشخاص الذين حاصروا منزل محمد محمود باشا وأرادوا أن يقتحموه فقدفوا بالطوب من الداخل وأصيب بعضهم ونقل إلى المستشفى يسرع رفعة النحاس باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالسؤال عن صحتهم بينما التحقيق قائم لإظهار كيف انتهكت منازل الأكابر والسادة الذين كانوا من رؤساء الوزارات السابقة ومن كانوا في الوفد الرسمي مع رفعة النحاس باشا .

مضى على الحكومة القائمة خمسة أشهر فهل اعتدى فيها على أحد ؟ وهل أصيب فيها أحد ؟ كلا ، ثم تتساءلون بعد ذلك أين الحكم الصالح ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - هل يريد حضرة صاحب المعالي الوزير أن أذكر له بعض الوقائع ، فهناك كثير ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) - قل كيف شئت بعد أن أنتهى من كلمتي . يسأل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أين الحكم الصالح وهذه الوزارة تنتقل من أزمة إلى أخرى ويلوح - ولا أدري أين المصلحة الحزبية في هذا التلويح !

أؤكد لحضراتكم إذ كنت أسمع حضرة الزميل الأستاذ يوسف الجندى أنى كنت أنجس أنى أقرأ جريدة المصرى أو الوفد المصرى - ولا تأخذونى بصفة كوني وزيراً اضطرت لقراءة هذه الصحف .

واقعد قام دستورنا على ما قامت عليه الدساتير الحديثة من قاعدة فصل السلطات ومن آثار هذه القاعدة أن كل ما يتعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية .

ومن السلطات القضائية في المواد الجنائية النيابة العمومية وهي في البلاد التي اصطلمت على الأخذ بهذا النظام صاحبة الحق في رفع الدعوى العمومية . والقاعدة التي جرى عليها العمل في الشؤون البرلمانية هي أنه متى رفع الأمر للقضاء في شأن من الشؤون امتنع أن يدور حوله بحث أو استجواب داخل البرلمان ذلك أنه إذا أذن للسلطة التشريعية أن تعالج مثل تلك الشؤون بالبحث والمناقشة وأظهرت فيها اتجاهها أو اتخذت قرارا كان عملها اقتناها على سلطة حفظ الدستور لها حرمتها وترتبت عليه آثار غير محمودة العاقبة في استقلال القضاء وحرية الأفراد .

وليست النيابة فيما تفعل من رفع الدعوى العمومية أو عدم رفعها مسئولة لدى البرلمان وإنما المسئول وزير الحفانية حين يحول بعمله دون رفعها بغير حق أو حين يحمل النيابة بدون حق على رفعها .

من أجل هذا كانت المناقشة في أمر هو رهن التحقيق أو في سبيل العرض على القضاء - من غير تقييد وتحديد - فيه تشويش على عمل المحقق وخط بين السلطات وإقام للسلطة التشريعية في أمر هو من أخص أعمال القضاء .

من أجل هذا جرت التقاليد البرلمانية بالجلوس على أنه لا يجوز للبرلمان أن يناقش في المسائل التي تنتظر فيها كلمة القضاء .

أعلن هذه القاعدة في خطاب العرش وفي المناقشات كل من سير روبرت بيل ولورد رسل بشأن قضية "أوكونيل" . وأيدها مجلس العموم من أعلى منصة الرئاسة مرات عديدة فثبتت قواعدها واعتبرت تقليدا راسخا . واصطلمح في فرنسا على عدم جواز المناقشة فيما عدا طريقة السير في الإجراءات وإدارة التحقيقات . وإلا كان في ذلك مساس بمبدأ فصل السلطات . فكل مناقشة تدور حول صحة الوقائع التي مستطرح على القضاء هي مسألة لا أسمع لنفسي أن أشترك فيها وأرجو أن ينزه المجلس منزه عنها . وإلا كانا في مقام من يعل على القضاء خطة معينة في قضية مطروحة أو مستطرح عليه .

كذلك لا يمتد سلطان هذا المجلس الموقر إلى مناقشة الأوامر التي تصدرها النيابة بشأن التحقيق أو عند الانتهاء منه تنفيذاً لحكم القانون . لأن لهذه الأوامر صفة قضائية وكل ما أعتقد أنه من حقنا هنا أن نتناقص فيه هو : هل منعت النيابة من التحقيق ؟

هل قدم إليها بلاغ وامتنعت عن السير في تحقيقه تعسفا واقتناها ؟ وبالإجمال كيفية إدارة التحقيق والسير فيه . لا موضوع التحقيق وما ثبت فيه . فإذا أقر المجلس هذه المبادئ كحدود مرسومة للمناقشة في الاستجواب ، لا يتعداها ولا يتجاوزها ، فالحكومة على أتم استعداد من الآن - للرد على الاستجواب .

(تصفيق حاد)

ما هي الأزمات التي يشير إليها حضرة الأستاذ يوسف الجندى ؟

نحن من ناحيتنا لم نقل إن هناك أزمات إنما هي مسائل يحدث عليها خلاف بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة وتنتهى .

يتساءل حضرته كيف يمكن للحكومة أن تعمل في هذا الجو .

والى بدورى أسأله كيف كانت تعمل حكومة الوفد بعد أول أو ٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ عند ما حصلت مناقشة فيمن يكون وزيرا للمعارف في وزارة النحاس باشا الأخيرة ولم نشعر إلا بالجرائد تذيع أن حكومة الشعب تعد مذكرة تبين فيها الحقوق الدستورية . ثم بعد فترة تنشر أيضا خبرا تقول فيه إن الحكومة تعد مذكرة تبرر فيها بقاء نظام ذوى القمصان الزرقاء .

إذا كنتم تتساءلون عما أدينه أثناء خلاف انتهى بعد يوم أو يومين ؟ فما الذى أدينوه أتم وكنتم في أزمة ليل نهار ؟

يظهر أن حضرة الأستاذ يوسف الجندى يذكر ما قاله عن علم لأن الواقع أنهم لم يعملوا شيئا من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى أن خرجوا من الحكم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ومشروع تسوية الديون العقارية الذى سيجتمعه ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد عيسى هبكل باشا (وزير المعارف العمومية) - لأن التسوية كانت "زى الوقت" .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ومشروع قانون العمد ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد عيسى هبكل باشا (وزير المعارف العمومية) - وهل كان من وضعكم ؟

أنتقل بعد ذلك إلى موضوع الانتخابات . آسف جدا لأن الكلام في هذا الموضوع هو في الواقع اعتداء مشين على مجلس النواب وهو كما تعلمون الهيئة التي تملك وحدها حق الفصل في صحة نيابة أعضائها إلا إذا أحيل الأمر على القضاء .

فجلستكم الموقر ، احتراماً لحق مجلس النواب واحتراماً لحق القضاء ، ليس له أن يتكلم في الانتخابات .

لست أنا الذى أقول ذلك من عندى إنما قاله رفعة النحاس باشا في مجلس النواب بمناسبة استجواب حادث ميت عباس أرجو أن تسمعوه وأن تصفقوا له إذا شئتم ، قال رفعتة :

"لا يسع الحكومة رغم حرصها على إيفاء البرلمان حقه من السلطان وتمكنه من الرقابة والهيمنة على أعمالها أن تترك هذا الاستجواب يبدأ الأخذ والرد فيه دون أن تقر قبل ذلك حكم الدستور والتقاليد المتبعة في شأنه .

إخواني :

كان هذا تحت يدي وكان في إمكاني أن أطلب إلى سعادة رئيس مجلس الموقر أن يحول دون الكلام في الانتخابات لأن وقائعها مطروحة على مجلس النواب بصفة كونه هيئة قضائية ومواضيعها الأخرى معروضة على النيابة والقضاء .

ولكني وزملائي المحترمين لم نرض هذا الموقف حتى لا يقال إن الحكومة تفر من مواجهة أي اتهام أيا كان نوعه ونحن هنا نرفع دعوى عالية ونفخر بهذه الانتخابات وما تم فيها .

إخواني :

أعجب العجب أن ينسى الإنسان أمسه إذا حز يومه في نفسه .

يقولون إن من وسائل الدعاية الانتخابية في الانتخابات الأخيرة اتهام الوفدين بالكفر .

أنا شخصيا لم أسمع بهذا إنما يحوز حصوله . ومع ذلك فقد قبل فينا في العهود الماضية أكثر من ذلك . قالوا إن العدليين كفار "وإن نساءهم طالقي" .

قبل هذا بالأمس وقيل أكثر منه وأؤكد لحضراتكم أنه إذا كان الأستاذ يوسف الجندى يتألم لما وقع فإنني أيضا أتألم له لا لأن فيه اعتداء على حرية الانتخابات بل لأنه يدل على حالة نفسية غذيت من سنة ١٩٢٣ للآن فأصبحت الدعاية الانتخابية قائمة على أساسها .

هؤلاء الدعاة الانتخابيون في الانتخابات الحاضرة هم بعينهم الدعاة الانتخابيون في الانتخابات الماضية فما يقولونه اليوم إنما يكررون فيه ما كانوا يقولونه بالأمس .

فإذا تأملت أيها الأستاذ اليوم فقد تألمنا قبلكم وأتم تتألمون لأن الأمر يتعلق بأشخاصكم . أما نحن فلأننا نتألم لأن الأمر يتعلق بأخلاق البلاد العامة . يشكو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى من رفت العمد ويقول عنها إنها مشكلة قديمة أزمنت كما أزمنت مشكلة الموظفين .

في الواقع أن حالة العمد مما يرثي لها ولكن هل من رفت منهم في هذا العهد أكثر عددا منه في عهد حكومة الشعب ؟

فإذا لام الأستاذ الجندى الحكومة الحاضرة فلا يلومن إلا نفسه .

هذا عدل الأيام لا مفز منه وهذه آيات وأمثال يضربها الله للناس لعلمهم يفقهون ، فإن كنا نزيد حقا أن نطهر الأمة من هذا فليضع كل منا يده في يد أخيه وليقل إنني أخطأت أمس وأخطأت أنت اليوم فتعالوا إلى كلمة سواء حتى لا تقع في الخطأ مرة أخرى . أما أن ترتكب في الأمس ما لا يرتكبه غيرك ثم تصبح اليوم مترعجا إما انزعاج فذلك ما لا يجوز بحال . هناك الشعب ، العمد ، المشايخ . تبكي عليهم اليوم لبتك بكيت أوتباكيت بالأمس . يتباكى الأستاذ يوسف الجندى على الطلبة ويقول إن الدكتور هيكل ذهب إلى الجامعة . نعم لقد ذهب الدكتور هيكل ولو لم يكن وقتئذ عضوا بمجلس الشيوخ لبات في السجن كما بات الأستاذ العقاد وكما بات غيره ولكن أيها السادة قارنوا : ما الذي حدث بالفعل بما قاله الأستاذ يوسف الجندى . لقد ذهبت حقا في يوم من الأيام إلى إدارة الجامعة وكنت على موعد مع معالي لطفى السيد باشا مديرها وقتئذ لتتفق معه على إقامة حفلة تأيين أردنا أن نقيمها للغفور له محمود عبد الرازق باشا .

بلغت الجامعة فوجدت الطلبة في حال من الاضطراب والفوضى لا نظير لها وكان ذلك في يوم ١٤ أكتوبر فأحاطوا بي وقالوا لي اخطب واذكر لنا ما نصنع هذه الحكومة في المحسوبيات وغيرها والقمصان الزرقاء والاعتداءات على الحرية قللت لهم ليس هنا يا إخواني الطلبة مكان الخطب السياسية وأنا على استعداد تام لأن أخطبكم في غير هذا المكان وأصارحكم بكل ما في نفسي وكل الذي أستطيع أن أقوله لكم الآن أننا نعمل واجبا وعلى كل مصري أن يؤدي واجبه .

لبت صديق مكرم باشا كان هنا لأسأله ماذا كان يصنع لو وجد نفسه في مثل هذا الموقف وطلب إليه طلبة الجامعة أن يخطبهم وحملوه على تكافهم ، فكم خطبة كان يلقيها فيهم ياترى ؟

الرئيس - أرجو ألا يتعرض معالي الوزير لشخص غير حاضر .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) - وهو كذلك ، وسعادة الرئيس على حق .

إذا قلت للطلبة إنني لا أخطبكم هنا في السياسة وإن على كل مصري أن يؤدي واجبه كان معنى هذا أن يعتدى الطلبة على الدكتور طه حسين ؟ الذي حدث أن فصل بعض الطلاب فتهيجت قلوبهم وللأسف الشديد وقع الاعتداء على الدكتور طه حسين وأؤكد لحضراتكم أنني كنت أشد أسفا من الأستاذ يوسف الجندى لأن الدكتور طه حسين صديق وأني أتألم كثيرا لو حدث الاعتداء على غير صديق .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الانتخابات : لقد كانت نتيجة الانتخابات مذهشة ولم يكن أحد يتصور أن تكون النتيجة بهذا الشكل . لهذا سبب قيل أن أذكره لحضراتكم أذكر لكم أنه حدث في سنة ١٩٢٥ أن أجرت وزارة دولة زيور باشا الانتخابات وكان وزير الداخلية وقتئذ دولة صدق باشا وقال الوفديون وعلى رأسهم المغفور له سعد زغلول باشا أضعاف ما قيل بغير حق في انتخابات اليوم ومع كل هذا كان للغفور له سعد زغلول باشا غالبية لماذا ؟ لأن الرأي العام ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، عادل نزيه إذا استطاع أحد أن يحول جزءا منه بالترغيب أو الإكراه لم يستطع إلا أن يحول جزءا قليلا . أما إذا رأى الرأي العام مظالم ارتكبت وأثاما وقعت ورأى حكما لا يمكن أن يوصف بأنه حكم صالح ثم جاءت الانتخابات ورأى أنه حر من أن يكون غدا موضع ضغط وأنه بمنجاة من كل أذى فإنه حينئذ يندفع مع بحبته ويسير في الطريق الذي تملبه عليه فطرته ويتخبط كما يوزله ضميره ، وهذا ما فعله الرأي العام وما فعله الناخبون في هذه الانتخابات .

لقد كان رفعة مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا والأستاذ يوسف الجندى وغيرهم يعقدون اجتماعات انتخابية في الانتخابات الماضية بها جمون فيها خصومهم ويدافعون فيها عن أنفسهم فما بالهم في هذه المرة - ولم يحل أحد بينهم وبين عقد تلك الاجتماعات - لم يعقدوا اجتماعا ولم يخطبوا خطبا سياسية ؟ حدث هذا لأنهم لم يحلوا ما يدافعون به عن أنفسهم ورأوا غالبية أنصارهم في البرلمان وغيره قد انصرفت عنهم وأن الرأي العام قد انصرفت عنهم في المحسوبيات ورأى أنها لا تتفق مع طهر نفسه . رأوا أنهم تجنبوا فيما أسموه الأزمة الدستورية في سنة ١٩٣٧ ولم يستطيعوا هذا التجني في سنة ١٩٣٨ ، رأى الرأي العام بفطرته السليمة هذا كله فيهم فلم يكن بحاجة إلى تدخل رجال الإدارة ولا إلى الدعاة وإنما كان بحاجة إلى شيء واحد وهو أن يعلم أنه بآمن غدا من الانتقام .

فالوزارة في هذه الحال في انتظار رأى الأمة وقتواها. فإذا بقيت في الحكم وجهت نظرها إلى العمل المشج بما يعترض ما فاتها وقت الانتخاب. وإذا كانت فتوى الأمة في غير مصلحتها تخلت عن الحكم.

وهذه الانتخابات انتهت في اليوم الثاني من شهر أبريل. واجتمع البرلمان في ١٢ من أبريل. وعملت الوزارة في يوم ٢٨ من أبريل فلم يمض إلا نحو خمسة وعشرين يوما.

أؤكد لسيدي الأستاذ يوسف الجندى أن هذه الوزارة التي يأبى عليها وصف الحكم الصالح. تأبى هي أن تتجنى. وهي لا تريد أن تتجنى. وأنا أيضا في حدود الدفاع عن نفسي لا أريد أن أتجنى.

أؤكد لحضرتي أن هذه الوزارة إذا كانت أهملت مشروعات أعدت في الماضي. فلائها وجدت أن هذه المشروعات لا تتفق ورأيها. ومبادئها وأظن أنه من العدل أن نعطي كل وزارة الحق في أن تطبق مبادئها هي. وتنفذ هذه المبادئ لا مبادئ غيرها.

فإذا كان مضي نحو خمسة وعشرين يوما على تأليف هذه الوزارة فهي الآن تعد عتتها. وأنت ترى. وغيرك يرى نشاطها في إعداد هذه العدة. بما يشرب العمل للنشاط. حتى في أشهر الإجازات.

أظن أنه لا يجوز أن تنهما بأنها ليست وزارة الحكم الصالح.

أما موضوع الانتخابات الذي تكلمت فيه. وما تكلمت فيه أنا إلا تبعاً لك. فكلام أرجو أن يتره حكم مجلس النواب في شأنها عما قيل عنها في مجلس الشيوخ.

إذا أراد زميلي قديماً وحديثاً حضرة الأستاذ يوسف الجندى أن يسمع مني كلمة صريحة بشأن المعارضة، فأني أقول له: إن أحسن ما يتبع في المعارضة هو أن تعطى الحكومة فرصة من الزمن تخطئ فيه. وحينئذ يجوز انتقادها بأعمالها. أما معارضتها من أول وهلة. وبدون عمل تؤاخذ عليه. فإن الناس لا تصدق ما يقال فيها.

لقد انتظرنا وزارتك ثمانية عشر شهراً. الا يحسن أن تمهل علينا ستة أشهر أو ثمانية، ثم نحاسبنا بعد ذلك على أعمالنا؟

إن بدء المعارضة في أوائل أيام الوزارة تجن دفع إليه إحساس نفسي داخلي، كنت أرجو - لو استطاع - زميلي المحترم أن يتغلب عليه.

وأخيراً أختتم كلمتي. وحتى لا أطيل أكثر مما سبق. أرى أن الاقتراح الذي قدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى لا يجوز عرضه لأنه مخالف للدستور. لأن كل كلام عن الانتخابات، أو فساده، أو أنها تعبر عن المثل الأعلى في الحرية، سواء أكان ذلك رأى المعارضة أم رأى المؤيدين. كلام لا يجوز صنادنا في هذا المجلس. وصحة النيابة معروضة الآن في مجلس آخر هو مجلس النواب. كما لا يجوز أن تعرض في أي من المجلسين وقائع منظورة أمام القضاء إلا إذا كانت متعلقة بتحقيق طعن.

لذلك اندفع الرأى العام ولقد شهدته بنفسى في أماكن كثيرة بعيداً عن تأثير كل مؤثر وقد حضر الناس ألوفاً بل وعشرات الألوف ولقد كنا بالأمس عند ما نسمع أن أربعين ألفاً من الأشخاص ذهبوا لسماع خطاب يلقيه رفعة النحاس باشا لانتصديق ذلك ولكنا عند ما رأينا بأعيننا ما جرى في هذه الانتخابات صدقنا ما مضى والأستاذ يوسف الجندى يكذب ذلك كما كنا نكذبه بالأمس.

أؤكد لحضراتكم أن ما حدث هو رد فعل طبيعي لأعمالهم في الماضي. كان العمدة يعرفون وزارة الداخلية أمس وكانوا يعرفونها في الأيام القريبة فخذوهم وسلوهم يثبتوكم ولست بمنهكم عنهم.

يقولون بعد أن بينت لكم ما حدث في الانتخابات كيف تستطيع حكومة تلجأ إلى هذا كله النهوض بأعباء الإصلاح وكيف يستطيع الدكتور ميكل بعد الذى حدث في الجامعة أن يحقق في وزارة المعارف ما أشار إليه في خطاب العرش.

ليس الأمر أمر خطب تلقى ويرد عليها ولكن الأمر أمر واقع. هذه هي الجامعة مفتوحة الأبواب وهذه هي المدارس فيها الطلاب لا يسمع أحد عنهم سوءاً. كلهم منصرفون إلى دروسهم وهم يطالبوننا أحياناً بما اعتادوا أن يطالبوا به فننصح لهم أن يكونوا سباقين لغير ليكونوا رجال مجد للغد لأنهم بفطرتهم يحبون النظام ويحافظون عليه ويعرفون أنهم وهم رجال المستقبل يجب أن يعملوا في الحاضر ما ينفعهم في الغد.

إن الطلبة لا يندفعون إلى الاضطراب والإضراب والفساد والشر إلا إذا حرضوا عليه أو دفعوا إليه أو رأوا من المفاسد ما لا يستطيع ضمائرهم أن ترضاه. هذان هما الوضعان الوحيدان اللذان تهيج لهما نفوس الطلبة. فإذا رأوا الأمور تسير في طريقها العادى استمروا هم في طريقهم. وإذا لم يجد الأساتذة محابة وعتا يجعل نفوسهم تتقزز لما أعلنوا مطالبهم إلى طلابهم ولبنى هؤلاء الأساتذة والطلاب في طمأنينتهم.

إذا رأى هؤلاء وأولئك أن وزارة التعليم ملقبة كل بالها إلى التعليم تفكر فيه. وتريد له كل الخير دعوا الله لها بالتوفيق وأن يقبها شر الزلل. هذا ما يراه الأساتذة والطلبة اليوم.

هذه صحفكم التي تتكلم عن الأزمات تلو الأزمات وتخرج من أدمغة محرريها والموحين إليها ما لا ينطق عن الحق إنما ينطق عن الهوى. هذه صحفكم سلوها ما الذى حدث في وزارة المعارف حتى يوجه إليها كل هذا اللوم.

ثم ماذا ياسيدي؟

الانتخابات انتهت في شهر أبريل. وأظن أن كل حكومة في مصر. أو في غير مصر تجري الانتخابات. ترى واجبا عليها. أن تقف عملها. فيما سوى الأعمال العادية إلى أن تتم الانتخابات. تقف العمل. لا لأنها مشغولة بالانتخابات. بل لأنها لا تستطيع أن تنهض بما تتبكر في العمل وأعبائه. والأمة في حالة استنفاء.

فعرض هذا الاقتراح مخالف للدستور .

هذه كلمتي . وأنا واثق تمام الثقة أنني أقيت الله في كل حرف ، وحاسبت ضميري . وأرجو من كل أحد أن يتق الله ويحاسب ضميره إذا أراد أن يخدم وطنه .

(تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن للاستراحة خمس عشرة دقيقة ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن مسري باشا (وزير الحربية والبحرية) - أرى أن تستمر الجلسة إلى غد . ولا داعي لرفع الجلسة للاستراحة الآن . لأن الساعة بلغت التاسعة ؟ وأنا ممن سيتكلمون . ولا أمتطع الكلام الليلة لأنني باشرت أعمال وظيفتي من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الواحدة

والنصف بعد ظهر اليوم . ثم أصغيت لإصغاء تاماً لما دار في الجلسة من الساعة السادسة مساءً حتى الآن . فليس في وسعي الكلام الليلة بعد هذا لمجهود الذي بذلته اليوم . وفرصة الاستراحة الصغيرة غير كافية .

بناءً على ذلك ، أرى رفع الجلسة إلى غد .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على أن تستمر الجلسة إلى غد على أن ترفع الآن وتقد غداً في منتصف الساعة السادسة مساءً لإتمام الكلام في الرد على خطاب العرش ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ الموافق ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨

رقم الصفحة

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس ... ١٨٢
 > > > > وهيب دوس بك ... ١٨٧
 > > صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الحفانية ١٩١
 كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الترابي باشا ... ١٩٤
 استمرار المناقشة لجلسة المقبلة ... ١٩٥

رقم الصفحة

١ — حلف حضرة الشيخين المحترمين محمد طاهر باشا وعبد الله
 للموم بك الأمين الدستورية ... ١٧٨
 ٢ — استمرار المناقشة في الرد على خطاب العرش :
 كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل ... ١٧٨
 > > > > عبد السلام عبد القاريك ... ١٨٢

(ب) عن جلستي الأمس واليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الهلباوي بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد
 الوكيل أفندي ، حسن محمد شعير أفندي ، سيد عبد الرحمن
 السيد أبو دومة بك ، سيد قرشي بك ، الأستاذ عبد الرحيم محمد
 مهنا ، الدكتور عبد الخالق سليم ، فوزي ناشد أفندي ، محمد كمال
 علما باشا ، الأستاذ محمود بسيوني ، الشيخ منصور حسين
 السلواوي .

ولم يمتدح حضرة الشيوخ المحترمين : بهجت السيد أبو علي بك ، محمد
 توفيق راضي بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي : أحمد محمد خشبة باشا
 وزير الحفانية ، أحمد لطفى السيد باشا وزير الداخلية ، مراد وهيب باشا
 وزير التجارة والصناعة ، أحمد كامل باشا وزير الصحة العمومية ، الدكتور محمد
 حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية ، رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء برئاسة حضرة
 صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ،
 علي عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، الأستاذ يوسف
 عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ماعدا :

الغائبين :

أولا — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيد احمد بك ، الكسان أبسخرون باشا ، الشيخ إسماعيل محمد
 أحمد عبد الله فواز ، عثمان السيد ناصف بك ، محمد محمد الشاوي بك ،
 مرمي وزير عبد الله بك ، محمود زكي بك ، إسماعيل مصطفى اللواتي أفندي ،
 زكي ويصا بك .

ثانيا — باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

السيد محمود الشندوبلي بك ، الأستاذ حسين محمد الجندى ،
 الأستاذ عزيز ميرهم ، الفريق علي فهمي باشا ، محمد حافظ
 رمضان باشا ، محمد لبيب أبو الجدايل أفندي .

١ - حلف

حضرتي الشيوخ المحترمين محمد طاهر باشا وعبدالله للموم بك ايمين الدستورية

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيوخ المحترمين محمد طاهر باشا وعبدالله للموم بك لتأدية اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فأذاها كل من حضرتيهما بالصيغة الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللملك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالذمة والصدق" .

وقد هناهما الرئيس وحيأهما حضرات الأعضاء بالتصفيق .

٢ - استمرار النظر

في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش

الرئيس - الجلسة مستمرة لمناقشة مشروع الرد على خطاب العرش ، ولقد طلب أسس حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى الكلمة للرد على ما ألقاه حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية . وكان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل قد طلب الكلمة قبله ، فهل لدى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى مانع من أن تعطى الكلمة الآن للأستاذ عباس الجمل ؟

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لا مانع عندي .

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - في شهر نوفمبر من سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فافتتح دور الانعقاد العادي للبرلمان وألقى خطاب العرش ووجهت فيه تحية جلالاته إلى هذا المجلس . قام حضرة صاحب الجلالة بما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من الدستور من تفضله بافتتاح دور الانعقاد بخطاب العرش ، وبقى واجب المجلس المنصوص عليه في هذه المادة أيضا إذ قالت : "الملك يفتتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد ، ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمته جوابه عليها" .

ومجلس الثواب الذي تلقى هذا الخطاب معنا في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٧ قد جمل وجل هذا المجلس قد أعفى من الرد على خطاب العرش . أما مجلسنا ، مجلس الشيوخ ، فهو قائم ودوره هي نفس الدورة التي افتتحت في شهر نوفمبر ، ولقد تلقينا خطاب صاحب العرش وتلقينا تحيته ولا زالت تلك التحية تظللنا ولا زال أرنجها في أنوفنا ، فواجب علينا أن نرد على هذه التحية وأن نقدم الشكر .

(حضر حضرة صاحب المعالي حسين مري باشا وزير الأشغال العمومية) .

ولا يعفينا من الرد على هذه التحية أننا تلقينا خطابا ثانيا وتلقينا تحية ثانية .

لهذا أرى أنه لا يحسن مطلقا لمجلس الشيوخ أن يهمل الرد على هذه التحية لأن المجلس هو هو ودوره هي هي لم تتغير ، ولذلك فإن لي اقتراحا وهو أن يشار في مشروع الرد على خطاب العرش الأخير إلى خطاب العرش الأول ونرد على تحية جلالاته التي وجهها إلى هذا المجلس .

إن موضوع خطاب العرش ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هو استعراض أحوال البلاد ولكن العمل والتقليد غيرا هذا الوضع وجعلا خطاب العرش كأنه برنامج للوزارة القائمة تقطع فيه العهود على نفسها بأن تنفذ ما تستطيع لخير الوطن ولمصلحة البلاد .

وفي هذه المناسبة ، مناسبة ان خطاب العرش قد أصبح بحكم التقاليد برنامجا للوزارة ، أذكر رأيا طريفا لحضرة زميلي الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في هذا الصدد ، فحضرتي يرى في خطاب العرش أنه تعهد وزاري وبرنامج عملي . وليس هذا هو الرأي الطريف بل هو الرأي القانوني الدستوري . أما رأيي الطريف فهو أنه يعتبر التصفيق لخطاب العرش عند إلقائه عهدا من المجلس أو من المصفيين بقبول خطاب العرش كلمة كلمة وعدم جواز المناقشة فيه .

ولقد استبان لي هذا الرأي الطريف في سنة ١٩٣٦ عندما كنا نتحدث وإياه فيما أشار إليه خطاب العرش وقتئذ من ضرورة إنشاء القرية النموذجية . بعد أن تقدمت الميزانية في تلك السنة رأى بعض إخواننا أن إنشاء هذه القرية يحمل الميزانية مالا كثيرا وأنه يمكن بهذا المال أن نعمل لإصلاحات كثيرة تعود على البلاد بالخير أكثر مما تعود من إنشاء القرية النموذجية . فاجتمعنا لمناقشة هذا الرأي ، فلما بدأت المناقشة قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إنه لا تجوز المناقشة في هذا الموضوع بعد أن تضمنه خطاب العرش وقوبل بالتصفيق لأن التصفيق يعتبر رضى وموافقة .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لم يحصل هذا ، وأنا مستعد الآن لتصحيح ما نسب إلي ، وإلا فإنني أحتفظ بحقي في التصحيح فيما بعد .

الرئيس - أرى أن ترجى ذلك الآن .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - لحضرة الشيخ المحترم أن يصحح ما شاء . أما أنا فقد ذكرت الحادثة بتفاصيلها وهي صحيحة صادقة الرواية . ذكرتنا حينما عرض حضرة الشيخ المحترم زميلي وصديق الاستاذ يوسف أحمد الجندى إلى تصفيق كثير لخطاب العرش الذي نتم الآن بمشروع الرد عليه وكنت أقول لقد انتهينا من قبول الخطاب بهذا التصفيق عملا برأي الأستاذ يوسف الجندى الذي كان يريد أن نأخذ به في سنة ١٩٣٦ (حضر حضرة صاحب المعالي حسين صبري باشا وزير الحربية والبحرية) .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - يتضح لكم من هذه العبارة الفارق بين المشروعين إذ أن المشروع الأصلي أفرد الرد على التحية الأخيرة، أما المشروع الذي أعدته فهو يشمل الرد على التحيتين .

ثم عاد إلى تلاوة مشروعه فقال : "وقد شاركنا السرور والظفر بأقرب تحاياكم زملاء كرام في مجلس النواب يستشعرون معنا كل الشعور ما نضطلع به من تبعات جسام، ويعلمون معنا حق العلم ما تجيش به نفس الأمة من مرام بعيدة وغايات عظام. وميئتنا جميعا ما استشعرناه وطعنناه من ذلك إلى تأييد الحكم الصالح وتحقيق رغبة جلالكم فيه ، شاكرين كلنا لجلالكم مؤملين أن تكون الحكومة عند حسن ظنكم موفية بالعهود منجزة للعهود".

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - اشتملت هذه الفقرة على إشارة كريمة إلى مسألتين : المسألة الأولى مسألة انتخاب مجلس النواب انتخاباً جديداً وباعتباراً أسرة واحدة يحسن بنا أن نتجامل ونتعاضد مادامنا متعاونين في تحمل المسؤولية وفي العمل لخير البلاد بحكم الدستور . فهذه الإشارة إلى انتخاب مجلس النواب الجديد كانت لازماً علينا .

أما المسألة الثانية فهي أن خطاب العرش قال فيما قال ما يلي : "ولاشك في أنكم ستشعرون كل الشعور ما نضطلعون به من تبعات جسام وتعلمون حق العلم ما تجيش به نفس الأمة من مرام بعيدة وغايات عظام". هذا تنبيه لنا من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك إلى مسئولياتنا وإلى تبعاتنا أرى أنه لا يصح أن يتجاهله مشروع الرد على خطاب العرش إذ يجب أن نقول إننا نستشعر هذا الشعور كما هو الواقع .

لذلك تضمنت الفقرة الأولى من مشروع الرد الذي أعدته هذه المسائل لما قدمت من الأسباب .

"والمجلس يقابل بالبشر والترحيب جعل غاية حكومتكم الأولى أن تجهز لمصر جيشاً كثير عديده كبيرة عدته ليكون سياجاً قوياً ووقاءً منيعاً حتى تبلغ مصر مستواها بين الأمم الحية وتستطيع أن تنافع عن حقوقها وتحفظ سلامة أراضيها وذلك بما اعترفته حكومة جلالكم من وضع برنامج يكفل ترقيته وتنظيمه كما يفرضه كرامة أمة حرة".

هذه العبارة واردة في مشروع لجنة الرد على خطاب العرش فأبقينا في مشروعنا دون تصرف .

قالت اللجنة بعد ذلك : "كما أن المجلس يسجل لحكومتكم عظيم عنايتها بالشؤون الصحية للفلاح والعامل اللذين هما سواد الأمة وأيديها العاملة وعماد قوتها ومنهما يتكوّن الجيش . وبما يذكر - مع الشناء - اهتمام الحكومة بالحياة الخاصة والعامة ووضع الخطط التي ترقى بمستوى الأفراد والجماعات . لقد غيرت هذه العبارة بأن قلت : "كما يسجل عليها أن يكون عظيم عنايتها للشؤون الصحية للفلاح والعامل اللذين هما سواد الأمة وأيديها العاملة وعماد قوتها ومنهما يتكوّن الجيش . وأن يكون جل اهتمامها بالحياة الخاصة والعامة ووضع الخطط التي ترقى بمستوى الأفراد والجماعات".

لا شك، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أن خطاب العرش عمل جليل وأن صاحب الفضل فيه هو صاحب الجلالة الملك ، فأقول ما يجب أن يشمل الرد عليه هو قبول التحية والشكر عليها وعلى تفضله بافتتاح البرلمان .

أما أن يتضمن رد المجلس على خطاب العرش شكر الوزارة فهو موضوع ملاحظتي الأولى على مشروع الرد الذي أعدته اللجنة ومقررها حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس .

جاء في مشروع الرد أن : "المجلس يقابل بالبشر والترحيب جعل غاية حكومتكم الأولى أن تجهز لمصر جيشاً كثير عديده ... وجاء أيضاً "كما أن المجلس يسجل لحكومتكم عظيم عنايتها بالشؤون الصحية ... وهكنا .

الواقع، يا حضرات الشيوخ ، أننا هنا نراقب أعمال الحكومة ، وما دام خطاب العرش اعتبر طبقاً للتقاليد برنامجاً للوزارة تعاهدنا على تنفيذه فأقول ما يجب علينا أن نؤخر توجيه الشكر للحكومة حتى تستحقه بما تقوم به من عمل ، أما إن شكرنا الآن فإنما نشكر حضرة صاحب الجلالة الملك الذي ألهمت نواياه الخيرة الوزارة أن تقطع على نفسها هذه العهود ، أما الوزارة فإنما نشكرها بعد أن نبلوها ونعرف مدى قيامها بما أنجزته من عهودها .

هذه هي ملاحظتي الأولى . ولقد أعددت مشروعاً للرد على خطاب العرش لا يفترق عن المشروع الذي أعدته اللجنة إلا في ثلاثة أمور يسيرة .

ولذلك فقد كنت حريصاً على عبارات مشروع اللجنة وعلى أسلوبه ، فلم أغير فيه إلا ما اقتضاه التغير الذي تستوجبه الملاحظات .

فالملاحظة الأولى خاصة بديباجة الكتاب وبما يتعلق برّد التحية التي تلقيناها من فضل جلالة الملك في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٧ وفي شهر أبريل سنة ١٩٣٨

والملاحظة الثانية شائعة في ثنايا الكتاب وهي أن يحذف كل ما كان شكراً للحكومة قبل أن تعمل أو تنفذ عهودها كاملة ناجزة .

والملاحظة الثالثة تتعلق بتعديل في خطاب العرش قبلته الحكومة في مجلس النواب ، فقد رأى ذلك المجلس - بمجالسة للجامعة الأزهرية ، عند ما عرض مشروع الرد للجامعة المصرية - أن يذكر الجامعة الأزهرية ويتحدث عنها حديث عناية وحديث خير . ولذلك رأيت أن يتضمن رد المجلس إشارة إلى الجامعة الأزهرية الجديرة بالعناية وإشادة الذكر .

لقد أعددت مشروعاً للرد على خطاب العرش ولا حاجة بي إلى تلاوته .

الرئيس - يجب أن يتلى .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - إذن سأتلوه على حضراتكم :

تلا حضرة مشروع الرد وهذا نصه :

"حضرة صاحب الجلالة

يتقبل مجلس الشيوخ تحيات جلالكم الكريمة العالية بأحسن القبول وأعظم التقدير".

الثروة العامة وما تتوخاه من سبل إلى الإصلاح في مختلف مرافق الدولة والاستعانة بالأكفاء فلا تسند عملا إلى غير أهله ولا تنفق شيئا من مال الدولة إلا بحق".

أما الفقرات الثلاث الباقية فأرى بقاءها كما وردت في مشروع اللجنة بدون تغيير.

هذا هو المشروع الذي رأيت أن أشرف بعرضه على أنظاركم وأظن أن الحكومة سوف لا تمسك بعبارات الشكر والثناء الواردة في مشروع اللجنة. فقد قال لنا أحد أصحاب المعالي الوزراء في جلسة أمس إن الوزارة تطلب إلينا مهلة لكي نرى بعدها ماذا تعمل الوزارة للبلاد من إصلاح. والإنصاف يقضي علينا بمنحها هذه المهلة كما يقضي عليها ألا تتعجل وتقتضينا شكرا قبل أن نرى منها عملا. وقبل أن تعني بتنفيذ وعودها. وأكبر ظني أن هذا المشروع الذي أقره - وكل ما فيه من خلاف بيني وبين اللجنة منصب على أرجاء توجيه الشكر - ستقبله الحكومة وسوف تضرب لنا المثل أنها أول حكومة في مصر قبلت من المجلس ردا على خطاب العرش لا يشكرها ولا يثني عليها ولكنه يضعها تحت رقابته ويعدها بالثناء إذا هي أحسنت. أما الردود السابقة فكانت تسلف الشكر والثناء وهذا في ظني غير خليق لا بالحكومة ولا بالمجلس.

أما الاقتراح المقدم من حضرات زملائي الكرام عن مشروع التعديل الذي قدمه حضرة زميلي وصديقي الأستاذ يوسف أحمد الجندى فلي عليه ملاحظة فأظن أن هذا الاقتراح غير جائز عرضه دستوريا ...

الرئيس - أرجو حضرة العضو أن ترم أن يؤجل الكلام في مناقشة هذا الاقتراح إلى آخر الجلسة لأن هذا ما قرره المجلس في جلسة أمس.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أريد أن أتكم.

الرئيس - أرجو حضرة العضو المحترم أن ينتقل إلى نقطة أخرى ويترك الكلام في اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى حتى يأتي دور مناقشة الاقتراحات جميعا.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - لقد أعطيت الكلمة ومن حق أن أتكم.

الرئيس - سأضطر إلى سحب الكلمة من حضرة الشيخ المحترم إذا أصر على الكلام الآن في موضوع الاقتراح.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - سأتكلم في الموضوع وأنا مستعد للاحتكام إلى المجلس في سحب الكلمة.

الرئيس - النظام يقضي بهذا.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أي نظام يقصده حضرة الرئيس؟ سأستمر في الكلام.

جاء في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش: "ويحمد المجلس للحكومة جميل صنيعها لاحترام الحريات العامة بحظر الجمعيات التي تكون تشكيلات شبه عسكرية". وقد حورت هذه الفقرة في مشروعى بقولى: "وسيحمد المجلس للحكومة إذا هي حفظت الحريات العامة وكفلتها وجعلت حظر الجمعيات التي تكون تشكيلات شبه عسكرية ضمنا لهذه الحريات وحماية لها". وقد جاء في مشروع اللجنة الفقرة الآتية: "ويسر المجلس ما وصلت به الحكومة من عناية بقواعد التعليم وتنظيمه واتجاهاته ليسير نهوض البلاد وليجعل النشء قادرا على الكفاح في معترك الحياة كما أنه يقتبط بتحقيق استقلال الجامعة لتقوم بواجبها نحو أبناء البلاد بما تتخذ من سنن وتقاليد تبني عليها الثقافة والأخلاق".

وقد رأيت في مشروعى إبقاء هذه الفقرة مع إضافة واحدة بحيث تصبح: "ويسر المجلس تنفيذ ما وصلت به الحكومة ... الخ".

أما الفقرة التي رأيت إضافتها لعدم ورودها في مشروع اللجنة بعد هذه الفقرة فهي خاصة بالجامعة الأزهرية وهذا نصها: "ويودع مجلس الشيوخ لورسنت الحكومة سياستها في التعليم الدينى رسما واضح المنهج بين الغاية فإذا أقر البرلمان سياستها في هذا التعليم قامت على أساسها قوانين الجامعة الأزهرية وميزانياتها واستقلالها".

وجاء في مشروع لجنة الرد على خطاب العرش ما يأتى:

"ولأنه ليسر المجلس ما استخذه الحكومة من التدابير التي تحقق معها تنظيم القضاء وسن القوانين التي تلائم أحوال المصر بعد أن تحول الحال بزوال ما كان يحث من سلطان التشريع.

والمجلس يقدر نبل قصدها إذ جعلت في صدر أعمالها ضمان استقلال القضاء وحسن اختبار رجاله وإنصافهم حتى لا يطمع قوى في حيف ولا يأس ضعيف من عدل.

كما أنه يذكر لحكومة جلالة الملك - مع إهداء الشكر - ما عمله على تنمية الثروة واستعدادات أسباب الرزق للمعطلين وما تتوخاه من سبل إلى الإصلاحات في مختلف مرافق الدولة لتنبؤ البلاد مكانها اللائق بها، وبجبا أبنائها الحياة الراضية.

كما أن المجلس يذكر لها صنيعها لتأمين الموظفين على حقوقهم ومعاملتهم بروح المساواة والمصلحة. ولما كان لزاما للقيام بتلك المطالب جميعا وسد حاجات البلاد من الموارد التي تمكن الدولة من ذلك فالمجلس يجهد خطة الحكومة فيما تعده من مشروعات لزيادة موارد البلاد وتوزيع الضرائب على الثروات المختلفة وتوزيعها بين السكان ليتساوى الجميع في تحمل الأعباء المالية وما تقتضيه المشروعات العامة من مال، هذه المشروعات التي يعود خيرها بلا شك على الجميع". واقترحت أن تعدل هذه الفقرات بالصيغة الآتية: "وسيقدر المجلس تقديرا وازنا ما تعرضه عليه الحكومة وما تتخذ من التدابير التي تحقق معها تنظيم القضاء وسن القوانين وضمان استقلال القضاء وحسن اختيارهم كما يذكر الحكومة بأن الشعب شفيق الحاجة إلى ما تحمله على تنمية

وجهت أمس إلى الحكومة اتهامات بعضها شديد وبعضها أشد ويؤسفني أن رد الحكومة على هذه الاتهامات كان بتوجيه اتهامات غيرها لأناس غير الذين اتهموها .

إخواني المحترمين :

إذا اتهم شخص بأنه ارتكب عملاً من الأعمال ما كان يحسن أن يرتكبه فالموقف الطبيعي والقانوني للتهم هو أن يقول إنني عملت هذا العمل وهو عمل صالح ووجوه الصلاح فيه هي كذا وكذا أو يقول إنني لم ارتكب هذا العمل أو يقول إنني ارتكبته لظروف خاصة وأعد بالعدول عنه . فإما أن يعترف بالعمل ويتوب عنه وإما أن يدافع عنه ويذكر وجوه الصلاح فيه . وإما أن يذكره ولغيره الإثبات . أما أن يتهم شخص بعمل فيقول إن فلانا غيري قد ارتكب هذا العمل فهو دفاع فيه مضار شديدة . إذ فيه تبرير للجناية ومدبرها وتكون النتيجة أنه ما دام غيري قد جنى في الحق أن أجني مثله . ولو كانت الجناية على الجناة لكان الأمر، هذا يجني على ذلك وذلك يجني على هذا والأمة بعيدة عنهما .

أما إذا كانت الجناية على الأمة قسماً لأن فلانا بعد أن جنى على الأمة جنى غيره عليها فهذه خطة نتيجتها الخراب والدمار . آسف لأن أقول إن هذه الخطة في الدفاع اتبعت في وزارة غير هذه الوزارة فقد قيل لوزارة من الوزارات إنك احتسبت محسبين وبددت من أموال الأمة في غير وجوهها ، فقالت الوزارة في ردها إن وزارة غيري فعلت هذا . هذا اعتراف بالجرم وإصرار على المضي فيه إلى غير غاية . كذلك لما قيل هنا في جلسة أمس ما قيل للوزارة قام معالي هيكل باشا وقال إنكم تهموننا فاسمعوا إذن ما اتهمكم به .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد عيسى هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) - أنا لم أذكر أن هذه الوزارة صنعت في الانتخابات شيئاً بل الذي قلته وما هو مثبت في مضبطة الجلسة : "إن الوزارة ترفع رأسها عالياً وتفاخر بهذه الانتخابات وماتم فيها" . ويظهر أن الأمر قد التبس على حضرة العضو المحترم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - قال معالي الدكتور هيكل باشا أمس إنه حدث وجرى الشيء الكثير في انتخابات سنة ١٩٢٥ وقيل كذا في هذه الانتخابات وكذا في غيرها وما تكيئون به تكالون به والصباح بالصباح . أنا ما زلت أرى أن رد التهمة بإلقائها على غير المتهم ليس دفاعاً ولكنه إصرار عليها .

إذا اتهم شخص بجناية فلا يبرئه اتهامه غيره بنفس هذه الجناية ، وكل ما أرجوه هو أن نحسن الدفاع عما يوجه إلينا من اتهام . فإما أن نقر بالذنب وإما أن نقرر أن هذا عمل صالح ونمضي فيه .

هذه ملاحظتي على جوهر مناقشة جلسة أمس وسأحتفظ بالكلمة عن موضوع الاقتراح إلى وقت عرضه على هيئة المجلس الموقر .

الرئيس - بتفضل حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة بالإطلاع على المنزوع المعلق المقدم بتعديل الرد على خطابته العزيم :

الرئيس - لقد طلب حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا الكلمة أمس في موضوع الاقتراح فطلبت إليه إرجاءها إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش ، وهذا ما أقتره حضرات أصحاب المعالي الوزراء .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - ليس لدى حضرات أصحاب المعالي الوزراء مانع من التكلم الآن في موضوع الاقتراح .

الرئيس - بصفتي رئيس المجلس أمتع حضرة العضو المحترم من الكلام في موضوع الاقتراح .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - إذا كان الدافع لحضرة الرئيس إلى منعي من الكلام في موضوع الاقتراح الآن هو رأى حضرات أصحاب المعالي الوزراء فهذه مسألة شخصية بيني وبينهم .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير البحرية والبحرية) - الواقع أن المجلس قرر في جلسة أمس إرجاء المناقشة في موضوع هذا الاقتراح إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش ، والحكومة كما طلبت أمس تصمم اليوم على أن تكون المناقشة في هذا الاقتراح بعد الانتهاء من مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش .

الرئيس - لينتقل حضرة العضو المحترم إلى نقطة أخرى .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أؤكد لحضرة الرئيس المحترم أنني غير فاهم شيئاً عن هذا القرار وفي الإمكان أن يدور الإنسان دورة صغيرة ويتكلم فيما يشاء .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - الكلام الذي قيل الآن غير وارد في المضبطة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أنا متمسك بالكلام في الموضوع .

الرئيس - هذه مسألة فرعية تتعلق بقبول المجلس المناقشة في الموضوع أو عدم المناقشة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - إذن أحتفظ بالكلمة عند الكلام في هذا الاقتراح ، وانتقل الآن من الكلام عن مشروع الاقتراح حتى يأتي وقته ، وأدلى برأى في أمر سمعتموه حضراتكم في جلسة أمس وسمعت المناقشة فيه وهو غير الاقتراح بمشروع الرد الذي قدمه الأستاذ يوسف أحمد الجندى :

كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك

مقدمة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - حضرات الشيوخ المحترمين : عند ما أعطيت الكلمة يوم أمس لحضرات الشيوخ المعارضين التزمت الصمت وكنت أكثر المؤيدين رغبة في عدم مقاطعتهم حتى يملوا بأرائهم ، ولقد كان يجيش في صدرى أثناء كلامهم من الخواطر ما يدعوني إلى الكلام ولكنى بالرغم من ذلك كنت أتمالك أعصابى فلم أقاطع أحدا من حضراتهم مطلقا ، فأرجو منهم أن يعاملونى اليوم بمثل ما عاملتهم بالأمس فلا يقاطعونى حتى أدلى بما عندى وأتبنى منه بسلام .

سأتناول فى كلامى نقطتين اثنتين فقط من النقاط الكثيرة التى تعرضوا لها بالأمس تاركا الباقي لحضرات إخوانى مؤيدى الحكومة الحاضرة .

والنقطتان هما : أولا ، ما يزعمونه من عدم حرية الانتخابات . وثانيا ، ما يزعمونه من أنهم يمثون بالمنظار المكبر (الميكروسكوب) عن آثار الحكم الصالح فلا يجدونه .

النتيجة التى ظهرت من الانتخابات الحاضرة كانت نتيجة طبيعية وكانت صريحة فى التعبير عن تحول رأى الأمة عن حزب النحاس باشا . والدليل على ذلك أنه عندما أقفل باب الترشيح لمجلس النواب ظهر أنه قد فاز بعضوية مجلس النواب بالترشيح حوالى ثلاثين نائبا ولم يفز من حزب النحاس باشا غير نائب واحد .

أنتم تكون حضراتكم ما كانت تسفر عنه الانتخابات الماضية ؟ كان يفوز فيها بالترشيح حوالى سبعين نائبا من حزب النحاس باشا أى حزب الوفد قبل انقسامه ، فى حين أن الأحزاب المخالفة للوفد ما كان يفوز منها غير نائب أو اثنين . فإذا جمعنا ما كسبته الأحزاب المؤلفة وهو نجاح ثلاثين نائبا على ما خسرته حزب النحاس وهو سبعون نائبا كان المجموع مائة نائب وليس لرجال الإدارة فى هذه النتيجة تدخل مطلقا إنما كانت بسبب تحول رأى العام عن النحاس باشا .

(ضحك من الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى) .

مقدمة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - سيدى لويس ، إن كلامك هو الذى يضحك . أؤكد لك أنك بهذا تثير أعصابى ولا أكون مسئولا عما يصدر منى إذا عدت لذلك .

الرئيس - لا لزوم لهذا ، وأرجو من حضرة الشيخ المحترم ألا يخاطب زميله وأن يوجه الكلام إلى المجلس .

مقدمة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أشار حضرة الزميل المحترم معالى الدكتور هيكل باشا إلى أن رأى العام المصرى حساس للدرجة قصوى فإنه بالرغم من كل ما قيل عن انتخابات صدق باشا فقد فاز فيها المغفور لا سعد زغلول باشا بالأغلبية .

وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أن الانتخابات كانت أولا على درجتين - وكنت حرا دستوريا ولم أزل وساموت على مبدئى هذا - وقد تقدمت لها لا كون مندوبا ثلاثيا وكان ابن عمى وقتئذ هو عمدة البلد فانتقى لى ثلاثين ناخبا من مجاورونى فى السكن ولكنى فى ذلك الوقت كنت أعد فى نظرهم كافرا - كما يذكر ذلك حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - وقد استعملت كل الطرق المشروعة وغير المشروعة فلم أفر مع صوتى إلا بصوت واحد .

(ضحك) .

إذن فالرأى العام قد تحول تحولاً كبيراً عن القسم الذى بقى مع النحاس باشا من الوفد بدليل ما أسفرت عنه الانتخابات دون ضغط ولا تأثير . أضف إلى ذلك أن طلبة الجامعة الأزهرية كانت تؤيد النحاس باشا ، وكذلك طلبة الجامعة المصرية لأنهم يريدون حكما صالحا والشباب يؤيد دائما هذا النوع من الحكم ولا يعمل إلا ما فيه مصلحة البلد ، فلما رأوا منه حكما فاسدا تحولوا عنه وقاموا بنشر آرائهم وبث دعوتهم فمشت البلاد وراءهم كما هى حالها فى كل انتخاب .

من هذا يتبين لحضراتكم أن هذه الانتخابات صحيحة وأنها دلت على أن رأى العام قد تحول عن القسم الذى بقى من الوفد مع النحاس باشا كما قلت .

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الثانية . ذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى أنه بحث "بالميكروسكوب" عن أى عمل صالح قامت به الحكومة الحاضرة فلم يجد له أثرا وقاته أن أولى الأعمال الصالحة هى إزالة الفساد . ذلك الفساد - وليس مع لى حضرة وقد اتهم وكان مسرفا فى الاتهام ، اتهم حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، اتهم معالى أحمد لطفى السيد باشا ، اتهم معالى حسن صبرى باشا ، اتهم معالى محمد حلمى عيسى باشا - ليسمع لى وقد اتهم هؤلاء جميعا بالخيانة أن أذكر مساوئهم فى الحكم لأبين له من هو الخائن ومن هو التزيه الصالح ومن هو غير ذلك .

أمن الحكم الصالح أن يذهب عشرون أو ثلاثون أو خمسون ، لا أدرى مددهم بالضبط ، من لا بسى القمصان الزرق ومنهم "العريبي والحمار . وصاحب السوابق" إلى قسم من أقسام بوليس مصر لمحاصرته . ورجال البوليس المكلفون بالمحافظة على الأمن العام واقفون أمامهم مكتوفى الأيدي وهم بين نارين نار أداء الواجب بالقبض عليهم ونار خوفهم من مؤاخذتهم فيما لو قاموا بواجبهم .

أمن الحكم الصالح أن يذهب بعض الصبية من لا بسى القمصان الزرق إلى ساحة جلالة الملك متادين بالثورة أو النحاس فلا يأمر وكيل الداخلية حكمدار العاصمة بالقبض عليهم بل يجرى وراءهم وزير المالية بعربته ليلاطفهم ويرجو منهم الانصراف .

أمن الحكم الصالح أن يهاجم لا بسى القمصان الزرق منزل رفعة محمد محمود باشا ؟ والذى نفسى بيده إنى لو كنت موجودا إذ ذاك لما منعتى مانع من أخذ بندقية الخفر والضرب فى الميادين .

هجرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - لقد تكلموا بالأمس عن رفعة محمد محمود باشا وكان غير حاضر هنا .

الرئيس - إن رفعة موظف عمومي والحكومة ممثلة على كل حال .

هجرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - ورفعة النحاس باشا كان أيضا موظفا عموميا . وهناك غير ما ذكرت كثير وكثير جدا وكان واجبا أن يذكر القول المعروف "إن الذي بيته من الزجاج لا يرحم بيت غيره بالحجارة" . وكان الأولى ألا يهتموا وألا يسرفوا في اتهام قوم عرفوا بالتزاهة والتضحية والماضي الناصح اليباض .

أمن كان هذا ماضيه يهتم علانية من فوق هذا المتبر ، ومن تهم ؟ من يوسف الجندى .

الرئيس - أرجو ألا تعرض بزميل لك .

هجرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - زدنا ياسيدى زدنا .

هجرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس أفندى - وأين هو اليباض الناصح ؟

هجرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - أكتفى بما قلت وأترك الباقي لحضرات الزملاء .

الرئيس - يتفضل حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندى .

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أحنوخ فانوس

هجرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس أفندى - سعادة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين :

من محاسن نظامنا الدستوري أن البرلمان مكون من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، على أساس أن يكون مجلس الشيوخ مكونا تكويننا خاصا وأن يكون بعض أعضائه منتخبين والبعض الآخر معينين وأن تكون مدة العضوية فيه محددة كما لا يجوز حل مجلس الشيوخ .

يقصد من هذا ، يا حضرات الشيوخ ، إلى أن تكون هناك هيئة ممثلة للأمة بجميع عناصرها وطبقاتها ، وتكون في تلك الهيئة جميع الكفايات المختلفة النزعات والمشارب المتنوعة كي تتحقق الصفة التمثيلية . وهذه النظرية كانت موضع رعاية وعناية خاصة من اللجنة التي وضعت الدستور المصري كما يتضح ذلك من مراجعة مناقشتها التحضيرية لمختلف المواد الخاصة بتحديد اختصاص كل من المجلسين وبيان حقوق العرش ، وبناء على ذلك يكون على هذا المجلس واجب مقدس بحكم تكوينه وبصفة خاصة بحكم اليمين التي أقسمها كل منا بأن يكون مخلصا للوطن وللك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدي أعماله بالثمة والصدق .

أمن الحكم الصالح أن يؤخذ ٣٠,٠٠٠ جنيه لإنفاقها على مؤتمر موثرو و ٣٠,٠٠٠ جنيه لإنفاقها في سبيل إبرام معاهدة التحالف بلندره ثم يقدم عنها كشف مبهم من غير مستندات . ثم يقال بعد ذلك ليس لكائن من كان أن يحاسبهم على ذلك بعد تفويض مجلس الوزراء وموافقة ؟ يذكرني هذا بمثل قديم "سعادتك ضامن سعادتك" .

سمعت من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلماوى بك حادثا عن نزاهة الحكم ، ذلك أن المغفور له رياض باشا كانت له عزبة وكان المستأجر يدفع له عجنيات ويجرد أن تولى رئاسة الوزارة جاءه ذلك المستأجر - وقد كان يطعم في العمدية - وقال له يا أفندينا إن أرضك تساوى ٨ عجنيات وأظن أنه ليس في هذا ما ينافي نزاهة الحكم ولكن رياض باشا رفض ذلك وقال لن يزيد ليبحار أرضي مليا واحدا ما دمت رئيسا للوزارة .

كما سمعت عن المرحوم مدلى باشا أنه أبى أن يتفد مشروعا بمذخظ حديدى يمر بالبلدة التى بها أطيانه مادام فى الحكم .

أمن الحكم الصالح أن تولى نظارة خمسة أعيان موقوفة وأنت وزير للداخلية والصحة ورئيس لمجلس الوزراء وترسل أخاك وهو موظف يقبض ماهيته من خزانة الدولة ليدير هذه الأوقاف ثم تأخذ نصيبك عن الإدارة ؟

أهو الحكم الصالح الذى دعا حضرات ثلاثة من الوزراء القديرين وهم محمد صفوت باشا ومحمود غالب باشا والنقراشى باشا إلى الخروج من الوزارة لأنهم أبوا الاشتراك فى جريمة خزان أسوان .

الرئيس - أرجو أن يحافظ حضرة الشيخ المحترم على سمعة من ليسوا حاضرين بالمجلس .

هجرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - أنا أردت على تهمة الخيانة التى وجهت إلى الوزارة ، فأسمح لى أن أخاطبهم بأسلوبهم . (ضجة)

الرئيس - أسمح لك بالرد فى الموضوع .

هجرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - إني أتحدى كائنا من كان ... وقد تولى رفعة محمد محمود باشا الوزارة مرتين ، ولم يكن هناك مجلس نواب أو مجلس شيوخ يحاسبه ، أتحدى من يدعى أنه حين نسيبنا أو قريبا أو ابنا أو ابن عم بطريق الاستثناء .

الرئيس - لا محل لهذا الكلام .

هجرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القفار بك - أذكر هذا لأنهم تكلموا عن المحسوبة .

الرئيس - ولكنك تكلم عن أشخاص غير حاضرين بالمجلس .

وجدت الهيئات النيابية في الأصل لكي تكون هيئات مشورة لجلالة الملك الذي هو رئيس الدولة الأعلى فتعاونته في تسيير شؤون الأمة وتحقيق الحكم الصالح في البلاد .

ومن حسن حظ مصر أن تولى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول حفظه الله ، ذلك الملك الذي تشبعت نفسه بالروح الدستورية الصحيحة والرغبة الصادقة التي ملأت قلبه الواسع العظيم بأن يقوم في البلاد حكم صالح .

ولا شك أن حضراتكم جميعا تشعرون بالمسئولية الملقاة على عواتقكم بحكم أنكم من كبار رجال الأمة وأنكم أعضاء أقسمتم بيمين الإخلاص بأن تتقدموا بالمشورة الحقة الخالصة لمولانا الملك حتى تظهر له الأمور على حقيقتها فيتمكن من تصريف شؤون البلاد وتحقيق الحكم الصالح طبقا للرغبة الملكية السامية .

الواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الملك لا يستطيع مهما أجهد نفسه أن يتبين حقيقة الأمور في هذا الوادى الفسيح وأن يعلم علم اليقين حقيقة ما يجري في القرى والمدن من مظالم ومفاسد لا تتفق مع رغبته الملكية السامية من توطيد الحكم الصالح الذى تطمئن إليه نفسه الكريمة وتهتئ وسائل الرفاهية والسعادة التى هى فى مقدمة ماتملىء به نفس جلالتة وما يتغنيه لشعبه الكريم .

يا حضرات الشيوخ : إن من واجبتنا عندما نريد الرد على خطاب العرش الذى يعتبر برنامجا للوزارة أن نبين حقيقة الأمور كما هى فى البلاد وسير الأدارة الحكومية خصوصا بعد أن تولت حكومة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس الوزارة الحالى ورئيس الوزارات التى تعاقبت بعد حكومة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

إن الذى أدهشنى - ولا شك أنه أدهش حضراتكم أيضا - واستثار منى شيئا من التفريح عن النفس بالضحك هو ما سمعناه من بعض حضرات الزملاء وحضرات الوزراء من أن الحكم الصالح حقيقة واقعة لا مرأى فيها بل قيل ما هو أدهى من ذلك وهو أن الحكم الحاضر أبيض ناصع البياض بل هو المثل الأعلى لأنواع الحكم كما قاله حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية الدكتور هيكى باشا وكما قاله حضرة زميلى المحترم عبدالسلام عبد الغفار بك عند ما تسأل أين هى مساوىء هذا الحكم ؟ وأين هى المظالم والمفاسد ؟ واستطرد قائلاً إنه لم يحدث شئ يخالف القانون فى الانتخابات بل كانت الجريبات مصونة والكرامات محفوظة والأمن مستتباً ، لا حول ولا قوة إلا بالله .

لقد فقدت اللغة العربية معانيها ، وتجاهل حضرات الوزراء العظام معانى ألفاظ الصلاح والاستقامة والنزاهة والحرية ، حتى أصبحوا يسمون الأشياء بأضدادها ويطلب بعد هذا من حضراتكم ومن زملائكم الثواب أن تؤيدوا أمثال حضراتهم فى الحكم ليظلوا على مقربة من جلالة مولانا الملك الصالح ليعاونوا جلالتة على تصريف شؤون الدولة وتسيير أمورها .

إذا وجدنا فى عقلية الوزراء الحاليين ما يجعلهم يقبلون الحقائق التى يعلمونها صريح القلم بحكم وظائفهم وكفاءتهم ومقدرةتهم من مما وجهتهم العمل سواء

فى الحكومة أو الصحافة أو الشؤون العامة ، فهم فى الواقع ليسوا عاجزين عن تفهم ماهية الحالة النفسية التى كانت تسود البلاد ولا زالت تسودها منذ أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى الآن .

إذا رأينا ذلك حكمنا بأنه لا يصح مطلقاً لهؤلاء الوزراء أن يقوموا بواجب المشورة لجلالة الملك فى تصريف شؤون الدولة ، تلك المشورة التى هى أساس الحكم الدستورى .

أنا لا أقول ذلك تهجماً على حضرات الوزراء لأنى أحترمهم كأفراد وأعرف أنهم أشخاص ظرفاء .

(ضحك) .

لهم مزايا كثيرة ولكن الذى عجزت عن أن أفهمه أنه كيف يصدر من مجموعة مكونة من أمثال حضراتهم أعمال كالتى نراها ونلمسها بأيدينا وقد لمستها أنا شخصياً (على رأسى) من رجال حكومتهم !

(ضحك) .

عند ما سمعت معالى هيكى باشا يتكلم أمس أدركت شيئا من سر هذا اللغز ، وذكرنى ذلك بعبارة فقهية كنا سمعناها مدة الدراسة فى إنجلترا هى أن الجماعات ليست لها روح .

إن حضرات أصحاب المعالي الوزراء كأفراد يخافون الله فى أعمالهم فى اعتقادى ولكنهم فى الوزارة يبعدون كل البعد عما يرضى الله والأمة والوطن .

(وهنا تخلى عن كرسى الرئاسة حضرة صاحب السعادة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس ، وحل محله حضرة صاحب السعادة سليمان السيد باشا وكيل المجلس) .

والآن أتناول المسائل واحدة فواحدة ولأبدأ بالانتخابات وما حدث فيها : يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فى نظرى ونظركم أيضا أنه لا يمكن أن توجد مهمة تقتضى النزاهة كاملة والأمانة على أتم معانيها كما تقتضيتها عملية الانتخابات . لماذا ؟

عرض على حضرة صاحب الجلالة الملك حفظه الله أن رأى الأمة قد تحول وتغير عن تأييد مجلس النواب السابق والوزارة التى كانت تقوم بالحكم ارتكانا على أغليتها فى هذا المجلس ، فكان لجلالتة الحق أن يقدر الأمور كما يرى وأن يأمر باستفتاء الأمة لتعرف رأيها .

قد يكون فى رأى المعروض بعض الخطأ ولكن لجلالتة خفا دستورياً رأى أن يستعمله وكان لهذا رأى نتائج .

الرئيسى - أرجو أن يوجز حضرة الشيخ المحترم فى كلامه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس قسدى - إن هذا كلام دقيق أريد أن أشرحه شرحاً وافياً :

ما أقوله ذكرت بعضه الجرائد وهي لا تملك محاكمكم . أما هنا فنحن نحاكمكم حضوريا إلى أن يقضى الله معكم أمرا كان مفعولا . (ضحك)

ماذا عملت الحكومة في الانتخابات ؟

تلمست من زيادة عدد السكان عذرا لتعديل الدوائر "جنابية" ظاهرها تمكين كل فرد من استعمال حقوقه ليكون عدد التواب منطبقا على عدد السكان فيمثل كل نائب ستين ألفا من السكان .

النظرية في ذاتها سليمة ولكن انظروا حضراتكم ماذا جرى في تطبيقها . فمثلا في دوائر مركزى أنبوب والبدارى - اللذين لى شرف النيابة عنهما في مجلس الشيوخ - يبلغ عدد سكان مركز أنبوب ١٣٠ ألف نسمة وهو يكفي لتكوين دائرتين ويزيد عليهما عشرة آلاف نسمة تضاف إلى غيرهما . هل قسم المركز على هذا الأساس ؟ كلا .

كانت دائرة أنبوب تضم إليها بنى محديات وكان نائبها على الدوام بالتركية حضرة شاكر غزالى بك ودائرة بصره نائبها حضرة حفى محمود بك ، فإذا قسمت دوائر هذا المركز تقسيما طبيعيا لما مكن ذلك مرشح حزب الأحرار الدستوريين من ضمان النجاح ولكن التقسيم الذى تم في هذا المركز - كما تم في غيره - كان المقصود منه أن توضع البلاد في وضع يفقدها شخصيتها السياسية وتكون منها كتل وجماعات من شتات البلاد التى يأنسون فيها التأييد .

لهذا اتترعت بنى محديات الثلاثة من الدائرة الأولى بمركز أنبوب وأضيفت إلى دائرة مشباد التى تبعد عنها نحو ٣٥ كيلومترا غرب النيل . كان يفهم هذا لو أن التعداد في مركز أنبوب فيه زيادة تقتضى مثل هذا التعديل ، ولكن بينما اتترعوا بنى محديات الثلاثة وكوم المنصورة وتعدادها أحد عشر ألف نفس من الدائرة الأصلية ، ضموا إليها من البلاد المجاورة ٢٧ ألف نفس فأفسدوا بذلك دوائر أخرى وجعلوا عدد ناخبي الدائرة الأولى ٦٩ ألفا وهم يعلمون أن هذه الدائرة يفوز فيها حضرة النائب المحترم شاكر غزالى بك بالتركية .

كذلك الحال في دائرة بصره التى كانت مكونة من بلاد تعطى أصواتها على الدوام لمرشح الوفد إن لم يكن بالإجماع فبالأغلبية الساحقة . أدخلوا عليها تعديلا كان من أثره إعدام أصواتها .

هذا مثال صغير مما جرى في تعديل الدوائر ، فهل يستغرب أن يفوز منهم ثلاثون نائبا بالتركية كما قال مفادرا حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ؟

إذا كانت الدوائر طبخت بالطريقة التى أوضحها فليس غريبا أن يفوز مثل هذا العدد بالتركية ، بل الأغرب من ذلك ألا يفوزوا جميعا بالتركية .

الرئيس - أرجو أن تختصر .

حضرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فأنوس افتدى - أرجو ألا يقاطعي الرئيس ويدعى آثم كلامي . إذا كانت اللائحة الداخلية تعزم على الأعضاء مقاطعة الطبيب فلا يصح أن يصحح الرئيس هذه المقاطعة .

كان من مقتضيات تنفيذ تلك الرغبة الملكية السامية في تعرف رأى الأمة أن عهد إلى هيئة الوزارة التى ما زالت قائمة مع تعديلات مختلفة في أفرادها - أن تقوم بإجراء الانتخاب وأن تقوم بأمانة في تأدية تلك المهمة أمانة كان يجب ألا تشوبها شائبة لأنها أمانة وضعت في عهدها من حضرة صاحب الجلالة مليكا المعظم ليتبين حقيقة رغبات أمتة التى يريد جلالته إرادة صادقة أن يحكمها حكما دستوريا صحيحا يتفق مع آراء الأمة ورغباتها .

كان إذن من الواجب أن تجرى الانتخابات بتزاهة تتحقق فيها الحرية التامة للأهالى كما يبدو آراءهم صريحة سليمة نزيهة فيتمكن جلالته الملك من إقامة الحكم بما يتفق مع إرادته السامية وإرادة الأمة .

حضرات الأعضاء :

لم يكن تجنى الوزارة في الانتخابات منصبا على الفلاحين ولا على النخبين ولا على المرشحين الذين ضربت رعوسهم من رجال وزارة الداخلية ... (ضحك)

ليضحك معالى هيكى باشا فقد كان معاليه وزيرا للداخلية بالفعل .

ضربت رعوس المرشحين ولم تتحرك وزارة الداخلية لهذا الحادث بل أكثر من ذلك فقد أشيع في البلاد أن المأمور الذى ارتكب هذه الجريمة سيعين ويكلا للديرية وقد ذهبت الوفود فعلا لتنتهه .

فعلام تدل هذه الحادثة ؟

تدل على الروح التى سادت الأهالى من الرعب ومن تفهم نوايا الوزارة القائمة وتدل على التسليم تحت الضغط والتهديد والاضطهاد حتى فقد الشعب إرادته وهذا أكبر جرم ترتكبه حكومة تستعمل من الوسائل ما يفقد الشخص نفسه وما يقتل في الرجل رجولته مما يجعله بهيمة بل أقل فتستير الأمة بالحيوش والعساكر والخفراء دون أن تكون لها إرادة .

هذا هو أكبر إجماع وخيانة ، هذا أكبر خيانة للعرش الذى أثمنكم كرسى لتحصلوا من الأمة على إرادتها الصحيحة ليتمكن جلالته حفظه الله من نصريف الأمور بما تتشبع به نفسه الكريمة من الروح الدستورية .

ذهبتم ، وعوضا عن أن تأتوا إليه بالحقيقة كالذهب الخالص ، جئتم إليه بنحاس مطلى بمائل في حقيقته ذهب شركتى السمك والفيل الذى يغش به الفلاحون .

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هسكل باشا (وزير المعارف العمومية) - أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فأنوس افتدى أن هذا الكلام يمس مجلس التواب والكلام فيه غير دستوري .

حضرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فأنوس افتدى - هذا المتبر وجد لإظهار الحقائق وسأسردها لمعاليك واحدة بعد أخرى ، ولك أن تبه عليها إن استطعت إلى ذلك سبيلا .

(أصوات : اختصر) .

سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

ماذا حصل في الانتخابات ؟ وهل أدت الوزارة مهمتها بأمانة كما كان يجب أم لا ؟ أنا إن تكلمت في هذا الموضوع فإنما أتكم عن خبرة مما لمست في دائرتي الانتخابية التي رشحت نفسي فيها .

حصل أن مأمور مركز البداري أخذ يمر في بلاد الدائرة ويذهب على العمدة والخبراء ويهددهم بالمحاكمة أمام المجلس العسكري والجلد بوجوب إلقاء القبض على «لويس فانوس» المرشح ضد شقيق رئيس الوزراء أينما وجد في الطريق العام عند زيارة دائرته تلك الزيارة التي كان لويس يريد بها القيام بواجب الأمانة نحو العرش المقدس بشرح الموضوعات السياسية التي أجريت من أجلها الانتخابات للوصول إلى الحكم الصالح وهو الغاية السامية التي يجب علينا جميعاً احترامها والتي نسعى إليها .

كلف المأمور بهذا أو قام به من تلقاء نفسه لما آنسه من روح الوزارة وقد ثبت ذلك على لسان أحد الخبراء في التحقيق الذي أجرته نيابة أبي تيج في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ في الشكوى المقدمة مني ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية) - هذه قضية أمام القضاء فلا يجوز دستورياً الكلام فيها أمام المجلس .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - هذه القضية حفظت .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية) - حفظت أو لم تحفظ لا يصح التعرض لها .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - حفظت وسعادة النائب العام يس أحمد بك الموجود بيننا الآن هو الذي أمر بحفظها فأصبحت بعد ذلك حادثة تاريخية يجوز لي أن أتكم في الإجراءات التي حصلت فيها ويجب أن تحاكموا من فوق هذا المنبر .

الرئيس - لا يصح أن تعرض على السلطة القضائية .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - لنا الحق أن نعرض عليها إذا أسأت .

الرئيس - أنا أمنعك من الكلام إذا طعنت في السلطة القضائية .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - إذا أخطأ النائب العام في الحق أن أعترض عليه بحكم المبدأ الدستوري الذي يخول للسلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية .

الرئيس - وهل يمكن للمجلس أن يبدى رأياً في هذا الموضوع ؟

مفكرة صاحب المعالي حسين سري باشا (وزير الأشغال العمومية) - إذا كانت لديك ملاحظات فقدم عنها استجواباً .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - سأبدى ملاحظاتي وسأقدم استجواباً .

ما لي أرى حضرات الوزراء خائفين "زى ... الى على راسه بطحة" .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية) - نحن نحتاج إلى هذا ويجب على حضرة الشيخ المحترم أن يسحب كلامه .

الرئيس - لا يصح لحضرة الشيخ المحترم أن يوجه للحكومة مثل هذه الألفاظ .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الظاهري بك - هذه مهاترات لا يليق أن يضيع وقت المجلس فيها ولا يصح أن تشبه الحكومة "بالا ... " .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - أنا لم أقل ...

مفكرة صاحب المعالي حسين سري باشا (وزير الأشغال العمومية) - لقد قلت ...

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - إن كنت قلتها فأنا أستجيبها .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية) - أما وهذه المخالفات الدستورية ترتكب فإن الحكومة احتجاً بما عليها تنسحب من المجلس .

(نخرج حضرات أصحاب المعالي الوزراء من قاعة الجلسة) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - للحكومة أن تنسحب كما تشاء ، أما نحن فعلياً واجب تؤديه .

الرئيس - ترفع الجلسة للاستراحة عشر دقائق .

(رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة مساءً وأعيدت الساعة السابعة والدقيقة العشرين برئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) .

(حضر حضرات أصحاب المعالي محمد حلمي عيسى باشا وزير المواصلات ، حسن صبري باشا وزير الحربية والبحرية ، وأحمد لطفى السيد باشا وزير الداخلية ، ومحمد وهبه باشا وزير التجارة والصناعة ، وأحمد كامل باشا وزير الصحة) .

مفكرة الشيخ المحترم أبو القاسم أحمد الجندى - إنى أؤيد الرئاسة في أخذ رأى المجلس لمنع حضرة الشيخ المحترم من الكلام .

(أصوات : لا نرغب في أن يستمر حضرة الشيخ المحترم في كلامه) .

الرئيس - إذن أحكم إلى المجلس في ذلك ، فهل توافقون حضراتكم على منع حضرة الشيخ المحترم من الكلام ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أفندى - هذه مخالفة دستورية أمجها بالاحتجاج لأنه لى الحق فى أن أتكلّم ...
(ضجة) .

الرئيس - بناء على قرار المجلس أوجب التصريح بالكلام من حضرة الشيخ المحترم .

كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - حضرات الشيوخ المحترمين : جاء فى المثل " إن البلاء موكل بالمنطق " ، ولعلنا لانبج حالة تمثل هذا المعنى بأحسن مما مثله المعارضة فى جلسة الأمس . وجلسة الليلة . فلقد ضيقنا ذرعاً زمناً طويلاً . بما كان يكتب فى صحف المعارضة من أقوال . كما مع ضيقنا بها . ترتفع بقدس هذا المجلس عن أن ... بترديد تلك الأقوال فيه وبطرحها عليه . على أن لنا فى طرحها الغنى كله .
لقد أتاح لنا القدر بما جبلنا عليه من السماح المطلق . أن نخوض المعارضة فيما خاضت فيه وأن تطرق ما طرقت . ولكن كيف طرقت هذه الموضوعات . إنها لم تحالف فى ذلك العرف فقط . ولم تحالف الذوق السليم فقط . ولا الكرامة فقط ...
(ضجة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إنى أطلب من حضرة الرئيس أن يسمح لى الآن بالكلام لأردّ على ما ورد فى كلام حضرة الشيخ المحترم ، تطبيقاً للسادة التاسعة والعشرين من اللائحة الداخلية ، وبخاصة بعد ما رأيت من حضرة الرئيس الحرص كل الحرص على ألا تمس الحكومة بكلمة جارحة تخدش إحساسها . ولقد سمع حضرة الخطيب الآن لنفسه فى مقالة كلامه أن ينسب للمعارضة أنها ... (١) هذا المنبر بما قالته أمس . كلمة كبيرة ما كان يصح لعضو أن يقولها ، لأنها طعن جارح لزملائه بالمجلس ، إذ ينسب إليهم أن فى كلامهم ... (٢) لهذا المجلس ، والواقع أن كلامهم تشريف للحق .
(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أفندى - أنا أسف على أن فلتت منى لفظة بسبب المقاطعة التى جوبهت بها أثناء كلامى قبل رفع الجلسة على وجهه لم أكن أقصد صدورها به على لسانى . والنص الذى كنت أقصد قوله هو ذكر المثل العامى الذى يقول " إن الذى على رأسه يطحه يحبس عليها " فصددت لفظة أخرى لم أكن أقصدها . وأنا أطلب عدم إثباتها فى المضبطة كما أعتذر عن صدورها .

الرئيس - يثبت هذا الاعتذار .

مفكرة صاحب المعالي حسن مبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) -
الحكومة تقبل هذا الاعتذار .

الرئيس - إذن تحذف العبارة المشار إليها من مضبطة الجلسة مع إثبات الاعتذار الذى صرح به الآن حضرة الشيخ المحترم وبهذه المناسبة أرجو من حضرته ألا يكرّر فى كلامه قولاً وألاً يتعرض مطلقاً بشيء من الكلام لمسألة الانتخابات . وأنا بما لى من الحق أمنعه من التعرض لها إذا عاد لذكر شيء عنها .
وإذن فلينتقل إلى موضوع آخر .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أفندى - كل من حضرات الشيوخ المحترمين يعرف أمر الانتخابات . وقد أشرت إلى جزء منها . ويمكن لمن يهمه الأمر فى القضية التى مثلت بها أن يستحضر نسخة من محضرها . ويطلع على ما جاء فيه ، وفى ذلك الكفاية .
ولشكلم الآن فى موضوع آخر .

الرئيس - يظهر أن حضرة الشيخ المحترم سيضطرنى إلى أن أصعب منه الكلمة .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - إن كلام حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس فى الواقع تحصيل حاصل . وما كان يصح مطلقاً أن يتكلم بشيء مما تكلم به فى مثل هذا المجلس الموقر . وعلى منبر خطابته . وحضرات أعضاء المجلس لهم احترام . ولهم كرامة . فما كان يجوز أن يلقي أمامهم مثل الذى ألقاه حضرته .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس أفندى - أشار حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية ، وحضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك إلى الحكم الصالح ...

الرئيس - أرانى مضطراً لأن أستشير حضرات الأعضاء فى رغبتهم الاستماع لحضرة الشيخ المحترم .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - إنى أطلب من حضرة الرئيس أن يمنع حضرته من الاستمرار فى الكلام .

وما تكلم أحد منهم بالأمس إلا كلاما مستندا إلى الحقائق في حدود الاعتدال والحق . وفي حدود حقوقهم التي خولها لهم الدستور . فإن نسب حضرة الشيخ المحترم ... (١) لزملائه فإنما هو ... (٢) لأقواله هو بأقذر ما ... (٣) متكلم كلامه ... (ضجة) .

مفكرة الشيخ المحترم : ابراهيم الظاهري بك - اسكت . لا تتكلم بمثل هذا الكلام ...

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لتسكت أنت . لى الحق فى أن أرد على كل كبير ...

مفكرة الشيخ المحترم ابراهيم الظاهري بك - هل مثلك يتكلم بمثل هذا ...

الرئيس - أطلب إخلاء الطرقة اليمنى من الزائرين . (اخليت هذه الأمكنة من فيها) .

ولأنه ليسوءنى جدا أن تحصل هذه المشادة في التخاطب بين أعضاء مجلس الشيوخ الموقر . وإنى لأرجو من حضرات الأعضاء أن يتمسكوا بالاعتدال في الكلام احتراماً لمجلسهم .

وإنى أوجه نظر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إلى المادة التاسعة والعشرين من اللائحة الداخلية وهذا نصها : " لا يجوز إسناد سوء النية أو الخوض في الشخصيات أو المظاهرة بشيء يخل بالنظام " .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أطلب في هدوء أن يؤخذ رأى المجلس في حذف كلمة ... (٤) التى نسبها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إلى المعارضة .

الرئيس - بدون أخذ رأى المجلس ترفع هذه الكلمة من مضبطة الليلة . (تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - لما كان رجال المعارضة يلقبون التهم على الحكومة . بل على الأمة كاملة . حتى قالوا عنها إنها تسام كالأنعام . توجهت إلى الرئاسة بملاحظة مكتوبة : هى أن هذا الذى يقال له رد فعل . نحتفظ بالرد عليه بنفس القوة التى ألقى بها . وأردت أن أحفظ للنبر حقه . فلا أقاطع الخطيب فيما اتهم وألقى . مهما كان . ومهما ألقى من التهم .

وعجيب جدا أن الذى يثور على الوصف الذى قلته هو الأستاذ يوسف الجندى . وهو الذى قضى ساعة كاملة يصف أعمال الحكومة فى أثناء الانتخابات بالألفاظ التى دوتها المضبطة . على أننى أمر عليها من الكرام . لأنى أرى فى الموضوع ما يسمح بالاستغناء عنها .

لقد تكلم أولا بالأمس حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك ، فالتقى علينا ملاحظات محدودة بدأها بالكلام عن انتخاب نقابة المحامين الأهلين . وعجيب جدا أن يكون انتخاب هذه النقابة فى اليوم الأخير من سنة ١٩٣٧ وأن يثار الإشكال بشأنه فى أواخر مايو سنة ١٩٣٨ ، وبمناسبة الكلام عن خطاب العرش .

كنت أتصور أن زميلى حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك وهو محام يعرف أن الطعن على إجراء انتخاب نقابة المحامين له طريق مرسوم . فيجب أن يقدم إلى أكبر هيئة قضائية . والذى ألقى أمام حضراتكم سبق أن وضع فى صيغة الطعن الرسمى ، وطرح أمام محكمة النقض ، وقضت فيه بأنه لغو وهراء .

ألا يكون من العجب بعد خمسة أشهر يقوم عضو محام ويعيد نفس الشكاية التى تقدمت إلى هيئة محكمة النقض ، وقضت فيها ، معتمدا على أننا فى مجلس حرمه يسمح للتكلم أن يقول ما يشاء اعتمادا على افتراض حسن النية دائما .

أبمثل هذا يناقش خطاب العرش ؟ وهو فى حالتنا لا يؤرخ ماضيا . وإنما بعد بأمور للمستقبل ؟

أفهم أن تناقش الحكومة فى عمل ماض إذا كان خطاب العرش قد أشار إلى ذلك العمل . أما ونحن فى سياق منهاج المستقبل . فكان من عجيب الأمر أن يستباح الكلام عن خطاب العرش . بأن يلقى مثل هذا القول .

أفهم أن ما قيل يكون موضوع مقال فى صحيفة . أو أن يكون نقدا حزبيا فى مقام حزبي .

أما والمقام مقام التعليق على خطاب العرش . وأمره خاص بأمور المستقبل . فمن العجب العاجب أن الذين استباحوا لأنفسهم استعمال هذا الحرم بمثل ما قالوا يضحجون إذا وصفوا بالألفاظ التى وضعت لأمثالهم فى اللغة . بعد هذا نرى حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك ينتقل إلى كلام آخر ينبنى فيه على من كان وزيرا . وهو سعادة كامل البندارى باشا أنه قال : إنه لا يكاد ينام الليل ما دام أحمد حسين فى المجلس .

فأين هذا القول من منهاج خاص بالمستقبل ؟ كيف يمكن أن يكون المقام مقاما لهذا القول ؟ وكيف يمكن أن يسند هذا القول صحيحا لأحد الوزراء ؟ وكيف تحاسب عليه وزارة ليس من بين أعضائها الآن من أسند إليه هذا القول . إنه إذا فرض وصحت نسبة هذا القول إلى هذا الوزير فقد كان محاميا ؟ وهو بحكم مهنته قد شعر بظلم أعتقد أنه أحاق بأحد أبناء البلاد . فصرح بما صرح .

كنت أفهم أن يعرف ذلك حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك . ولا أفهم أن يقول ما قال استعمالا لحقه فى التعليق على خطاب العرش .

أما أن البلاء موكل بالمنطق . فهذا القول يصدق بصورة أوضح على الجزء الحاد الشديد الذى شمله خطاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى . رجل الشارع لا يهمه كثيرا أزمت تعيين الوزراء . إنما يريد الحكم الصالح .

وكل الذي ينشأ عليها - على حد قولهم أنها سامتهم كالأنعام . وأنها كانت تسوقهم سوقا . أو تنودهم ذودا . ومعنى هذا أن البعض كان يساق . وأن الذي كان يتمتع بضرب أو يناد .

فع هذه الأوصاف التي تنسب على الحكومة - على فرض صحتها جدلا - كان هناك في الانتخابات قوم آدميون يعاملون معاملة إنسانية . ولكن انظروا لماذا قلت في صدر كلامي - إن البلاء موكل بالمنطق - فإنه على فرض صحة هذا القول الذي نسب للحكومة يكون أهون على هذا الشعب من قولهم فيه لو أرسلنا إليه حجرا لانتخب هذا الحجر .

خير لهذا الشعب كله أن يضرب ويحصد . وأن يقاتل عن حقه . من أن يقال إنه مسلوب الإرادة . حتى إذا ما رشخ له أي كان ولو كان حجرا لانتخبه . هذا أثر من آثار العهد الذي جاء الحكم الصالح لإزالته .

أليس مما يقطع الأئمة أن تظهر أمام الناس بمظهر أن الشيوع والتواب الذين خالفوا الزمامة في رأي كانوا يواجهون بالقول "من أتم لتجروا على هذه المخالفة وأتم مدينون بنبأيتكم إلى رأي الزمامة فيكم ؟" وهذا هو الذي قيل والذي جاء الحكم الصالح لإزالته .

لقد قيل إن الحكم الصالح أمن في إذلال هذا الشعب والو . ول به إلى درجة الحيوانية (دعوا غيركم يقول هذا الكلام) ولاني أربأ بنفسى أن أذكر مثل هذا الكلام احتراماً لقضية المجلس ولكنهم فتحوا على أنفسهم باباً ولعله باب لا يوصد .

سمعت حضراتكم ، كما قلت في بدء كلامي ، إن هذا الذي قيل كان يحسن أن يكون مقالا في صحيفة لا أن يقال في مجلس الشيوخ . كان الأستاذ يوسف الجندى يتابع في برنامج خطابه ما أعاده وكرره كتاب الصحفي مدى أربعة أشهر وستجلون حضراتكم في المضبطة أن حضرته تكلم عن الجيش وذكر كلمة أصبحت مقطوعة النسب بما قبلها وما بعدها وهي الجيش الإقليمي (تريسيال) .

ويظهر أن العقل وقف دون الاسترسال في هذا الموضوع وأصبحت هذه الكلمة حائرة في المضبطة . كيف يعيب حضرة الشيخ المحترم على الحكومة الحاضرة أنها لم تعد جيشا إقليميا وحكومة الوفد لم تضع نواة له اللهم إلا جيش القمصان الزرقاء وهم من حثالة البلاد وأرباب السوابق .

سمعت حضراتكم نعيًا على إجراءات ليس من شأن عضو الشيوخ من غير الوزراء أن يتعرض لها . وهناك اعتراضات موجهة إلى معالي هيكل باشا وزير المعارف وهو يستطيع أن يرد عليها إذا أراد . وما كنت أريد أن يقف هنا عام يتعرض للقضاء فيذكر أسماء بسبب قتل قاض من السبلاوين إلى العرش مثلا وهذا لا يدعو إلى المساجلة بالأسماء .

الرئيس - أرجو من حضرات الزملاء المحترمين أعضاء مجلس النواب ألا يقفوا في حرم الجلسة خصوصا ولحضراتهم شرفه خاصة .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب روس بك - ماذا يكون الحال وقد طرح أمر نقل هذا القاضي وهو لا يزال قاضيا ؟ هل كان من اللائق ومن

أتدري الحكم الصالح الذي يراه رجل الشارع ؟ يراه في زوال العسف والمظالم التي كان يتحملها .

رجل الشارع يرى الآن أنه مباح لجريدة الوفد المصري . ولجريدة المصري . أن يكتب كل يوم خبرا مختلفا . ولا تهاجم إدارتهما بقمصان خضراء لقفنهما بالحجارة والحصباء

الرئيس - لا داعي لمثل هذا الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب روس بك - فليكن هذا .

رجل الشارع ينتظر أولا زوال العيب . ثم ينتظر بعد ذلك البناء . وقد زال العيب . فهل وجد الوقت المتسع الذي كان يكون البناء فيه . حتى يمكن لحضرة الأستاذ يوسف الجندى أن ينشئ على هذه الوزارة إهمالها البناء وإهمالها العمل ؟

نعم لقد وجد الأستاذ الوقت ، ولكن وجده بما يقوم حجة عليه ، ينشئ على الوزارة أنها لم تقم بشيء في سبيل الدفاع الوطني بما يجب أن يكون في الأشهر الثلاثة التي سبقت خطاب العرش ، وكان الواجب عليه ليكون عادلا فيما قال وانتقد أن يقدم هو لنا ماتم في الثمانية عشر شهرا التي سلختها في الحكم وزارة الوفد ، التي كانت لديها في هذه الأثناء كل مشجعات العمل ، وكل المؤهلات . كان ينبغي أن يذكر ذلك قبل أن ينشئ على حكومة وليت الحكم حل البرلمان وإعادة الانتخاب .

كان الأجدر به أن يقول - وقد قامت بكيت وكيت - نستطيع بعد ذلك أن نقسم ما يذكره عن حكومة الوفد على الثمانية عشر شهرا التي قضتها في الحكم . ثم نطالب الحكومة القائمة الآن بنسبة ذلك في المدة التي أقامت في حكمها . ولنتبين آخر الأمر . هل قامت هذه الحكومة بتبصيرها نسبيا أم لم تقم .

قرأت في جرائد الصباح أننا في الوقت الذي كنا نستمتع فيه للطاعن توجه للحكومة القائمة من أجل الانتخاب على هذا المنبر . في هذا الوقت كان أنصار الحكم القائم يجلس النواب يدافعون عن صحة نيابة حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق . فكان ذلك من سخيرية القدر . نعم من سخيرية القدر أن نتعرض هنا في مجلسنا هذا لصحة نيابة أعضاء المجلس الثاني . ثم يتكلم أحدها في صحة انتخاب نقابة المحامين في الوقت الذي نرى فيه مؤيدي الحكومة القائمة يدافعون عن صحة انتخاب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق الذي ما وني يوما عن مهاجمة الحكومة القائمة بحق أو غير حق

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك - لقد أحسنت بذكر هذا .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب روس بك - كان عجيبا أننا نخرج على أبسط قواعد المجاملة . ولا أقول اللياقة والقانون . فتعرض هنا وتشكك في صحة نيابة أعضاء المجلس الآخر والمقام هنا لا يسمح لنا بذلك . فما الذي إراد بنا ؟ إن هذه الحكومة لم تمنح الحق الأول في الانتخاب على أهل البلاد

حسن السياسة أن يطرح هذا الاتهام فيستلزم الرد عليه بيان أسباب هذا النقل وقد يتعرض من يرد إلى شخصية القاضي، فتعرض ثقة الناس بالقضاة ؟
أهذا الذي تريدونه وأنتم على اتفاق بأن الهيئة القضائية هي المفرع الأعلى عند كل اضطراب سياسي ؟

لقد تعرضتم لذكر هذا الموضوع بالتفصيل ولم تنظروا بيان معالي وزير الحفانية وإني أعرف ما لا يعرفه حضراتنا الشيوخ المحترمين لأن هذه القضية التي حصل بسببها هذا الإشكال توافقت فيها .

وإني أقول إنه عند ما يذكر في الصحف أن رئيس محكمة قتل حزياً وفصل حزياً يجب أن يعلم الناس أن هذه الإجراءات كانت نتيجة لأسباب لا تبيح إلا هذا .

أيدري حضرة الأستاذ يوسف الجندى وهو يثير هذه المسألة أنه في عشية إطلاق الرصاص على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا كانت أوامر القبض في القطر المصري من أقصاه إلى أقصاه قد بلغت في ذلك المساء ٢٩٤ أمراً وكان المقبوض عليهم شبانا وشيوخا وتجارا وصناعا وطلابا وعمالا ؟ وهل كان مفهوما أن مثل هذه النهاية لو أنها دبرت كانت تدبر من ثلثة أشخاص ؟ وهل يعلم الأستاذ يوسف الجندى وقد أثار غبار هذه المناقشة أنه في المرة الأولى أثناء المرافعة عن المتهمين في هذه القضية وبعد نقل حضرة رئيس محكمة مصر وكان رئيس النيابة هو والنائب العام هو هو أنى حضرت أمام رئيس المحكمة لأتراجع وكان المقبوض عليهم ٢٩٤ شخصا . فسألت حضرة وكيل النائب العام الحاضر أن يلقي على رئيس المحكمة بالأدلة لتناقش فيها فإذا بهم قد قبضوا على ٣٠٠ شخص ؟

لماذا سمح بأن يقال إن قتل رئيس المحكمة كان حزياً . أتريد أن تقول إن هذا كان سببا من أسباب عدم الحكم الصالح بالواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه لا صلاح إلا بهذا الإجراء وأن مثل هذا الإجراء كمثل عمل الجراح الذي يجب أن يتر العضو الفاسد إنقاذاً للجسم كله .

وعجيب جدا أنني أسمع في همس من حضرة الرئيس أنه لا يصح الكلام في هذا .

ياسيدى لقد ذكرت القضايا . وقد سمعتم بأن يباح ذكر أسماء القضاة والتحدث عن نقل القضاة .

اتركوا هذا ، ولنتقل إلى ما يقال عن الانتخابات ، لقد قيل فيها كثير . قيل إن الانتخابات كانت مفاجأة وإن الحكومة كانت تسوق الناس إليها سوقا ، فهل هذا صحيح ؟ وهل اعتقد الشيوخ المحترمان عندما تكلموا عن الانتخابات أنها كانت حقيقة بالوصف الذي وصفوها به .

الرئيس - أظن أننا تكلمنا في الانتخابات بما فيه الكفاية مؤيدين وبمعارضين .

مقبرة الشيخ المحترم وهب روس بك - ولو أنني قد تغيبت بعض الوقت أثناء الجلسة الماضية إلا أنه من المحقق أن ما سأقوله ليس تكرارا لما قيل .

لقد كنتم تعلمون ، يا حضرات المعارضين ، مقدما أن الانتخابات ستسفر حتما عن النتيجة التي أسفرت عنها ومع ذلك فإنكم تطعنون اليوم في إجراءات هذه الانتخابات ، إن هذا باطل يراد به حق .

لقد كنتم تعلمون ، يا حضرات المعارضين ، هذه النتيجة بدلالة ملموسة فقد كان أكبر زعمائكم يتصيدون الدوائر التي لم يتقدم إليها مرشح فيرشحون أنفسهم فيها ويتحينون اللحظة الأخيرة ليدفعوا التأمين حتى يأمنوا المنافسة .

ولا أدل على أنكم كنتم تتوقعون هذه النتيجة من هذا العمل في الظلام وفي الخفاء فإن الزعماء الذين تتبعهم جمهرة الأمة لا يتلصصون في اختيار الوقت والدوائر ولا يحوسون خلال الليل . فتارة ينتقلون إلى دائرة سراج الدين شاهين باشا لأن له أملاكا واسعة فيها وأخرى ينتقلون إلى دائرة نجع حمادى لأنه لا يوجد فيها مرشح . لا شك في أن هذا يدل على أنكم كنتم تشعرون أن الناس قد انصرفوا عنكم . نعم إن هذه التصرفات كانت صريحة في هذه الدلالة . فعلام إذن العويل والصراخ ؟

على أنه وقد أريد بي أن أختم كلامي فإني أقول إنه كان علينا ألا نتعرض للطنين في إجراءات الانتخاب لمجلس النواب وكان هذا أحفظ لنا جميعا .

فهؤلاء النواب الذين نطعن في انتخابهم هم أخوان لنا وهم المختصون دون غيرهم بالنظر في صحة نيابتهم . ومن سخرية القدر أنهم كانوا ينظرون أسس في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وهو نائب وفدى ، وقد أصدروا قرارا بصحة نيابته .

وبناء على ذلك أرى أن ما قيل لا يمكن أن يغير من موقف اللجنة وأرجو أن يوافق المجلس على مشروع الرد الذي أعدته .
(تصفيق)

الرئيس - أظن أن الكلام في مسألة الانتخابات قد استوفى حقه . وأرى أن يكفى بما قيل .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إن خطاب حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية قد تناول مسألة الانتخابات ، وقد احتفظت بحقي في الرد على ما قاله معاليه في هذا الشأن خصوصا أن الشطر الأول من الاقتراح الذي قدمته له ارتباط بمسألة الانتخابات .

الرئيس - لقد تقدمت ثلاثة اقتراحات فعند ما يعرض اقتراحكم على المجلس يمكنكم الكلام فيه ، أما إذا كنتم تريدون أن تردوا على شيء معين فلكم هذا .

مفكرة الشيخ المحترم محمود غلاب باشا - إن الأسباب التي دعت إلى إحالة المرحوم الشيخ محمد سليمان عناره إلى المعاش مشبوبة في الملفات .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فهد باشا (وزير الحقانية) - أرجو ألا تقاطعني وأنا أدافع عن نفسي . لقد قضى المرحوم الشيخ محمد سليمان عناره في هذه القضية بتعين خير فكان جزاؤه الإحالة إلى المعاش ومع ذلك لم يتحرك في هذا الوقت لسان من المعارضة .

ليس هذا فقط ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فكم من قضاة نقالوا في عهد حكومة الوفد . وكم من قضاة غير استدلهم لا لسبب إلا لأنهم قضوا في قضايا سياسية على غير هوى حكومة الوفد . فإين كانت هذه الحماسة وأين كانت هذه الغيرة على قدسية القضاء ؟

إنني لا أبرر جرما يجرم لأنني أعتبر أن كل انتداب لقاض على أثر حكم يصدره إن هو إلا جريمة من أكبر الجرائم . ولكنني سأقول لكم ما يسمح به الكلام عن القضاء وما أستطيع أن أيقن به لكم أن إجراءاتي كانت هي عين العدل والإنصاف وكان رائدي فيما عملت بشأنها هو قدسية القضاء .

لقد تعرض حضرة الشيخ المحترم في أول الأمر إلى سعادة النائب العام . وأنا إذا ذكرت شيئا من التفصيل فهذا لن يمس النائب العمومي لا في شخصه ولا في وظيفته لأنني أعلم تمام العلم أنه لا يزال قاضيا .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس المحل - هذه المواضيع شائكة .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فهد باشا (وزير الحقانية) - إنني أعرف الشائكة وغير الشائكة فيما يمس القضاء . ولا أذكر عنه شرا لأنه لا شر له . لقد وليت هذه الوزارة الحاضرة الحكم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وكانت هناك قضية الاعتداء على حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . فعند ما تسلمت أمر هذه الوزارة اهتمت بهذه القضية . لعلكم تسألوني لماذا هذا الاهتمام ؟ أقول إنني اهتمت بأمرها لأن المجنى عليه فيها رجل رفيع المقام ، وثانيا لأن هذه القضية تهم الرأي العام ، وثالثا لأن النحاس باشا كان قد تقدم في هذه القضية ببلاغ يمس بعض كبار رجالات مصر .

فلا شك أنني بصفة كوني وزيرا للحقانية أردت أن أعرف ما يجري في هذه القضية ولذلك استدعيت النائب العمومي لأوضح لي بشيء بالذات لأن مقامي ومقامه لا يسمحان بالإيجاء بل طلبت إليه أن يكتب لي تقريرا عن ماجريات التحقيق . فكتب بالفعل تقريرا أذكر أنه قدمه لي بعد أسبوع . فبعد اطلاعي على هذا التقرير تبين أن التحقيق الذي كان قد جرى إلى هذا الوقت لم يتناول مسائل معينة ، وأن هذه المسائل مهمة جدا في التصرف في هذه القضية . فشاطرت سعادته الرأي في أهمية استيفاء هذه المسائل وطلبت إليه أمرا سأقوله لكم . ذلك أنني قلت له إن هذه القضية تهم الرأي العام ولست أطلب منك أن تتصرف تصرفا خاصا فيها وإنما الذي يهمني أنني أرجو أن تتوفر ، يا سعادة النائب العمومي ، أنت وأعضاء نيابتك على استيفاء هذا التحقيق في أسرع وقت ممكن .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إنني أعلم أن حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية سيتكلم فتمنا للتكرار أرى أن أرجئ كلمتي حتى يدل معاليه بليانه .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندي - أريد أن أعطي الكلمة .

الرئيس - لقد قرر المجلس منكم من الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندي - قرر المجلس مني من الكلام في موضوع الانتخاب وليس في كل شيء .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية .

كلمة حضرة صاحب المعالي أحمد محمد فهد خشبه باشا
(وزير الحقانية)

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فهد باشا (وزير الحقانية) - إخواني ، سادتي :

يطيب لي ويبرني سرورا كاملا أن أحس وأن أسمع من أى عضو من أعضاء هذا المجلس الموقر أى شعور وأى كلام يتم عن الاهتمام بشأن قدسية القضاء ، ذلك لأنني قاض درجت في القضاء وأقدس القضاء وأحب كل من يعين على قدسية القضاء لأن القضاء هو ميزان العدل ولن تعيش أمة ولن تقوى أمة ولن تحيا أمة ولن تترعرع أمة إلا إذا حفظ فيها مبادئ العدل قويا حصينا .

هذه الغبطة التي شعرت بها عندما سمعت حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك يذكر ما يفيد اهتمامه بأمر القضاء . هذه الغبطة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، خامرها شيء كثير من الحزن والأسى والأسف لأن هذا الاهتمام بأمر القضاء وقدسية القضية لم يتحرك به حضرة العضو المحترم ولم يتحرك به شيخ محترم من شيوخ المعارضة في العهد الماضى مع أنه ارتكبت في حق القضاء في ذلك العهد آثام وجرائم . إذن ليس الحزن هو حجة للقضاء وقدسية القضية ، ولكنه شيء آخر أعف عن ذكره وأترك لكم ولضائركم وصفه .

يقولون إن القضاء أهين واحتقر وانتهكت قدسيته لأن أحمد بك فهمى إبراهيم أحيل إلى المعاش ولأن قاضى محكمة السبلالوين انتدب إلى العرش . أهذه بدمية يا حضرات المعارضين ؟ أهذه أول مرة يحصل فيها انتداب قاض ؟ ألم تقرأوا أن المرحوم الشيخ محمد سليمان عناره نائب المحكمة العليا الشرعية أحيل إلى المعاش لأنه قضى بالذات في قضية شخصية لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ؟

(خجعة)

أظنكم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا ترون أى غبار فيما طلبته إلى النائب العمومى لأنى بصفة كونى وزيراً للحقانية ومهيئاً على سير القضاء فيها أرى أنه من حقى بل ومن واجبي أن أطلب الإسراع فى القضايا بالقدر الذى يتحقق به العدل وتستقر طمأنينة الرأى العام .

فما كان من سعادة النائب العمومى فى ذلك الوقت إلا أن قال لى فى جملة وتلطف لى لا أريد الاستمرار فى عمل النائب العام وأشعر بتعب فى أداء هذا العمل ، وإنى لا أسبل بطبعى إلى عمل النائب العام . فسألته هل الذى يدعوكم إلى ذلك تصرف من جانب هذه الحكومة يجعلكم لا تميل إلى هذه الوظيفة ؟

فقال سعادته كلا . إنى ما وجدت من هذه الحكومة - وهى الحكومة التى أنا وزير الحقانية فيها - إلا كل تأييد لى على أداء مأمورى على خير وجه . ثم أكد لى سعادته أنه من يوم أن وكل إليه عمل النائب العام وهو غير راض لأنه لا يميل بطبعه إلى هذه الوظيفة فقلت له إنك دخلت وظيفة النائب العام على غير رأيك واحتملت المضض فأرجوك أن تستمر على احتمال هذا المضض حتى تتم التحقيق فى القضايا السياسية التى بين يديك وأرجوك ألا تغادر مركزك حتى تتم التصرف فيها وزدت لى ذلك أن ما أقوله له هو رأى ورأى زملائى ورأى رئيس الحكومة .

بعد ذلك رضى أن يستمر فى التحقيق ومكث قائماً به أسبوعين أصيب إثرهما بمرض اضطره إلى دخول المستشفى وقد جاءت منه شهادة طبية تدل على أنه لا يستطيع أن يواصل عمله قبل مضى شهر . فرأيت ، يا حضرات الإخوان ، أننى - مع ما بذلته من جهد فى الرجاء فى سبيل استبقائه حتى لا يحد خصومنا أى مطعن يطعنون به علينا - لا يمكننى استبقاؤه . ما حيلتى . قد فاجأه المرض فأقعدته مدة طويلة عن أداء عمله ، أترون أنه يمكن أن تبقى مثات فى السجن لأن النائب العام أمرضه الله ؟

أظن أن كل حرص على العدالة كان يضطرنى إلى استبدال النائب العام بغيره ، وأظن حضراتكم لا ترون فى هذا التصرف أى خطأ أو خروج عن المألوف بعد تلك الإجراءات .

أنا نرجو النائب العام البقاء فى منصبه ، لو أنت أردنا أن نعتدى على قدسية العدالة ؟

لا أستطيع أن أقول كلمة واحدة عن مسلك النائب العام لأنه كان فى الواقع يريد إتمام عمله ولكن حال مرض ، لاحيلة لنا وله فيه ، دون بقاءه فى منصبه .

بعد ذلك تكلموا فى إحالة الأستاذ أحمد إبراهيم بك إلى المعاش .

يا حضرات الإخوان :

لقد ورد ذكر أحمد إبراهيم بك فى مجلس النواب وقد كان إلى ذلك الوقت رئيساً لإحدى المحاكم فصعدت منبر مجلس النواب وقلت لحضرات النواب إنى طالما صعدت منبر الخطابة فى ذلك المجلس وصررت بذلك وما شعرت مطلقاً بخرج فى خطاب ألقيته كما شعرت به فى تلك الليلة مهما كان موضوع خطابى شاقاً معقداً شائكاً . فقد أوجدنى حضرة اللأم فى مركز حرج شديد .

ما الذى يراد منى الليلة ؟ أريد المجلس أن أشرح له أسباب ندب هذا القاضى ؟ لا أشعر هذه الليلة بشئ من الحرج لأنى لا أريد أن يمتد حبل المطاعن الكاذبة طويلاً ، بل أريد أن أقطعه خصوصاً أن هذا الرئيس لم يعد بعد فصله رئيساً بل هو من سائر الناس ، لى أن أقول فيه ما أشاء . نعم قد تحملت من واجبي نحو قدسية القضاء ولكن أؤكد لكم يا إخوانى أن على واجبا آخر أشد حرمة على نفسى من واجبي للقضاء ، على واجب لروح عزيزة ثابرة الآن فى المقابر لها بر على وهذه الروح قد يؤذيها أن آتى بسيرة ذلك الرجل ولكن ما حيلتى ، ليس الأمر أمرى وليس الشأن شأنى ، ولكن هى مصلحة الدفاع عن نزاهة الحكم الذى نحن فيه توجب أن أقول وأستريح هذه الروح مذراً وسأكون فى قولى مقتصد .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - نحن هنا فى مجلس الشيوخ...

الرئيس - أرجو عدم مقاطعة الخطيب .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أنا أنكلم طبقاً للمادة ٢٩ من اللائحة الداخلية التى لا تسمح بالتعرض للشخصيات ومعالى الوزير يتكلم عن أشخاص لا هم أعضاء ولا هم موظفون .

الرئيس - لا يدرى حضرة العضو المحترم ما الذى سيقوله معالى الوزير .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - هذا الكلام لا يحقق أية مصلحة ، فأرجو ألا يسمح حضرة الرئيس لأى كان بالكلام فى الشخصيات .

مفكرة صاحب المعالى أحمد محمد فسيح ماسا (وزير الحقانية) - على كل حال إذا أعفيتونى من هذه المأمورية وأمنتم على ما أقول ... الخ .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براد بك - نريد تفصيلاً ، لقد طعن معالى الوزير فى نزاهته فمن حقه أن يتكلم وأن يدافع عن نفسه .

مفكرة صاحب المعالى أحمد محمد فسيح ماسا (وزير الحقانية) - إنى مستعد للتفصيل .

(أصوات : كفى ، كفى) .

الرئيس - لقد سمحت لكل من طلب من حضرات الأعضاء الكلمة فلا يمكننى أن أمنع أحد حضرات الوزراء من الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - نحن لا نريد منع معالى وزير الحقانية من الكلام ، وإنما نرجوه ألا يمس الشخصيات .

مفكرة صاحب المعالى أحمد محمد فسيح ماسا (وزير الحقانية) - أنا عند رجاء حضرة العضو المحترم إذا وافق المجلس على ذلك .

إذا كان الدفاع مستحيلا فلماذا أوجدتموني في هذا المأزق ؟
(أصوات : ليستمر معالي الوزير في كلامه) .

الرئيس - من يرغب في استمرار معالي الوزير في الكلام في هذا الموضوع
يتفضل بالوقوف .
(وقفت أقلية) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك - يجمع بعض حضرات
أعضاء مجلس الشيوخ بين عضوية المجلسين ، فهل لأولئك حق إعطاء
أصواتهم ؟

الرئيس - الذي أعرفه أنهم كانوا في الماضي يحضرون المجلس
ويعطون أصواتهم ، فإذا أراد حضرة الشيخ المحترم إثارة الموضوع دستوريا
فأرجو أن يتقدم باقتراح كتابي يحال إلى لجنة الشؤون الدستورية .

مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا - أريد أن أنفي تهمة وجهها
إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية .

الرئيس - هل سيتكلم حضرة الشيخ المحترم في مسائل شخصية ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا - إن أنكم في الشخصيات ولي
الحق في أن أدافع عن نفسي .
يا حضرات الشيوخ المحترمين :

يؤسفني أن يلقي عليّ معالي وزير الحقانية في سبيل الدفاع عن نفسه تهمة
شنيعة قبل أن يتثبت من صحتها . في حين يفخر بأنه كان قاضيا ما كان يليق
به أن يحكم على الناس بمجزة الإشاعة أو الشبهة أو سوء الظن كما فعل الآن .
الشيخ عناره الذي يتهمني معاليه بأنني أحلته إلى المعاش بناء على حكم
أصدره بتعيين خير في قضية

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - أرى تسوية لهذه المسألة
أن يسترد معالي الوزير ما قاله .

الرئيس - أرجو حضرة العضو المحترم أن يترك الكلمة للخطيب .

مفكرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا - لي حق الدفاع عن كرامتي .
أحيل الشيخ عناره إلى المعاش بناء على أسباب مدونة في مذكرة مقدمة مني
إلى مجلس الوزراء موجودة فيه إلى الآن ، وسيرى معالي الوزير - إذا سمح
له حرصه على كرامة القضاء كما يقول - أن بأقل ما فيها من الأسباب يرد
إحاطته على المعاش . وكان يكفي أن يسأل معاليه حضرة صاحب العزة وكيل
الوزارة الذي يشغل معه الآن والذي اشترك معي في وضع هذه المذكرة
ليتحقق من أن الشيخ عناره لم يظلم ولم يحل إلى المعاش جزافا بل أحيل بحق ،
هذا ما أقوله حرصا على كرامتي ولا يسمح لي حرصي على كرامة القضاء أن
أقول أكثر من هذا .
(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - لقد نبه حضرة الرئيس في
جلسة أمس أحد المتكلمين إلى أن شخصا غائبا لا يجوز الكلام عنه .
(ضجة) .

الرئيس - يقضى النظام بأن يترك الوزير يتكلم . وأمنع حضرة العضو
المحترم من المقاطعة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل - لماذا يسمح حضرة الرئيس
اليوم بالكلام عن شخص غائب ولم يسمح بذلك في جلسة أمس ؟

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فسيه باشا (وزير الحقانية) - ألم يسمع
حضرة العضو المحترم بكاء واستبكاء في جلسة أمس وتهما موجهة إلى وزير
الحقانية الذي يطلب إليه العدل بأنه قد ارتكب إثمًا وجورا وبهتانًا لأنه
أخرج رئيسًا نزيها كاملا من وظيفته لا لذنوب جناه إلا للانتقام من الأشخاص
الذين ينتمى إليهم .

الرئيس - أرجو معالي الوزير ألا يوجه خطابه إلى حضرة العضو
المحترم ، بل يوجهه إلى المجلس .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فسيه باشا (وزير الحقانية) - هو
كذلك .

(أصوات : نرجو عدم ذكر هذه المسائل) .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فسيه باشا (وزير الحقانية) - قلت
إن هذا الموضوع لا يسرني الكلام فيه

الرئيس - إذا كان الموضوع لا يسر معالي الوزير فلا داعي للاستمرار
فيه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لو لم يعرض معالي
وزير الحقانية برئيس محكمة الدنيا السابق بعبارات مبهمة غامضة ولكنها
كاسم لكنا طلبنا إلى الرئيس أن يوقف الكلام في هذا الموضوع . أما وقد
بدأ كلامه بتعريض شديد جارح كل من يقرأه يخرج بفكرة سيئة عن هذا
الرجل وقد يكون حضرته مظلوما وقد يكون الاتهام غير صحيح ، فليستمر معالي
الوزير ولنا أن نرد على قوله وما كان يصح لوزير الحقانية أن يطعن رجلا
ليس عضوا في هذا المجلس ولا وسيلة له للدفاع عن نفسه أمام المجلس .
أما وقد طعنه فيجب أن يستمر في كلامه .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد فسيه باشا (وزير الحقانية) - لا يصح
لوزير الحقانية أن يدافع عن نزاهته ، بل يجب عليه أن يسمع صاغرا ما يوجه
إليه من مطاعن ولا يرد . منطق غريب !

فقرة الشيخ المحترم محمد صفوت باشا - بصفتي كنت عضواً في مجلس الوزراء الذي أحال المرحوم الشيخ محمد سليمان عناره إلى المعاش أؤيد سعادة محمود غالب باشا في كل ما قاله .

فقرة صاحب المعالي أحمد محمد نجيب باشا (وزير الحفانية) - يسرنى أن أطلع على تلك المذكرة وأرجو أن يكون هذا هو الواقع وأن أكون مخطئاً فأعود لأقرر هذا أمام المجلس .

كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا

فقرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا - حضرات الشيوخ المحترمين :

أرى أن مشروع الرد على خطاب العرش المقدم إلى مجلسكم الموقر من اللجنة يؤدي جميع المعاني التي يجب أن يتضمنها الرد على خطاب العرش ، فلقد أجابت اللجنة على تحية جلالة الملك بما يعبر أصدق تعبير عن شعور حضراتكم جميعاً كما أنه سجل على الحكومة خطتها ثم أظهر استعدادها لمعاونتها على العمل في كل ما يعود على البلاد بالخير .

وأظن أن هذه المعاني يشترك فيها المؤيدون منكم والمعارضون وليس فيها ما يؤخذ على هذا المشروع الذي تقدمت به اللجنة .

لم أسمع بالأمس ، كما لم أسمع اليوم ، كلمة واحدة تتعارض مع ما تضمنته هذا المشروع أو تنقضه ، وإنما كل ما قيل من هذه المعاني مروراً ولم يتعرض لها .

معنا بالأمس شيخين محترمين هما الأستاذ أحمد الديواني بك والأستاذ يوسف الجندى بك يتكلمان بمناسبة المشروع المطروح على حضراتكم من لجنة الرد على خطاب العرش .

تكلم حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك طويلاً وتناول موضوعات بداله أن يتكلم فيها ولكن إلى ماذا انتهى ؟ انتهى بأن ترك المنبر ونزل ثم صالح حضرات الوزراء وهذه خطوة جميلة وخلق رياضي كريم نهش إليه ونسرت منه .

فقرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك - وهل ألام على ذلك ؟

فقرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا - لا بل أنا أسره كما قلت . ولقد سأله حضرة رئيس المجلس هل يقترح تعديل مشروع الرد؟ فقال لا ، وبهذا الجواب دل بنفسه على أن الخطاب الذي ألقاه على مسامح حضراتكم وقضى في إلقائه وقتاً طويلاً كان بعيداً عن موضوع الرد على خطاب العرش ، لأنه لو كان في الموضوع لبني عليه اقتراحاً بتعديل مشروع الرد .

أما وقد سئل صراحة من رئيس المجلس هل لك اقتراح على مشروع الرد فقال لا فمعنى ذلك أن ما قيل كان كلاماً خطابياً ، كلاماً ليس في الموضوع ، كلاماً كان يمكن أن يوفر وقت المجلس الذي صرفه فيه لما ينفع الأمة .

فقرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك - إن في هذا تعنيفاً لا أقبله .

فقرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا - وأنا لا أقبل منك المقاطعة .

الرئيس - أرجو المحافظة على النظام .

فقرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك - كيف يقال إنني أضعت وقت المجلس في كلام خارج عن الموضوع كأنني بحضرة الزميل يرميني بالحنون .

فقرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا - أنا لم أقصد هذا ، وإنما قد يخرج بعض حضرات الأعضاء عن الموضوع كما توقعت ذلك اللامحة الداخلية فأجازت لرئيس المجلس أن يلقيهم إلى ذلك ، والذي أقوله إن حضرة الشيخ المحترم تكلم طويلاً ولما سئل هل له اقتراح عن المشروع قال لا . إذن لماذا تكلم ؟

أما حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى فقد ترك مشروع الرد جانباً وهو المطروح للنقاش وإبداء الرأي فيه ، فلم يتعرض له مطلقاً . إنه تركه جانباً وأخذ يتكلم عن خطاب العرش نفسه . وأظن أن تركه مشروع الرد بدون كلام معناه أنه ليس لديه كلام عن المشروع نفسه .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - يظهر أن حضرة الشيخ المحترم لم يسمعني جيداً .

فقرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا - لا ، لقد سمعتك جيداً وكنت مصغياً ومهما بالمصلحة التي نحن موجودون هنا من أجلها .

تناول حضرة خطاب العرش بالكلام فخبروني بالله ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، ما الذي نقضه في خطبته الطويلة والطويلة جداً ؟

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم - بدون مقاطعة - . أتى قلت كما جاء في مضبطة جلسة أمس "لذلك أرى أن اللجنة التي وضعت الرد على خطاب العرش أسرفت كثيراً في الاطمئنان إلى وعود الحكومة ، تلك الودود التي ثبت مما تقدم أنها لا تستطيع أن تنفذها لأنها لا تتمتع بثقة الأمة الخ ... " إذن يتبين من هذا أنني أشرت إلى مشروع الرد .

فقرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا - إن ما ذكره حضرة الشيخ المحترم هو كلام عام لا يرد على فقرة من فقرات الرد على خطاب العرش وإن الكلام العام الذي لا يمكن تحديده ولا ضبطه لا يسمى رداً إنما الرد هو الذي يتناول فقرات تقرير اللجنة الواحدة تلو الأخرى ، فهل تناول حضرة واحدة منها لنقضها أو تغديلاً لبيان للمجلس أن ما ذكرته اللجنة في غير محله لأنه لا يطابق الواقع .

قولوا بالله ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إذا كنا نسير في هذا الطريق
ونأخذ بهذه الآراء

الرئيس - ألاحظ أن حضرات الأعضاء يتصرفون واحدا بعد آخر .
وقد انصرف أكثر الأعضاء وأخشى أن يكون العدد غير قانوني .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب القرايلى باشا - إذا كان العدد قانونيا
فيصح أن استمر في الكلام

(أصوات : تؤجل الجلسة إلى يوم الاثنين) .

(أصوات : يوم الثلاثاء) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - أرجو أن تكون
الجلسة المقبلة يوم الأربعاء فهو اليوم الذى يحدد عادة .

(أصوات : يوم الأربعاء) .

مفكرة صائب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) -
أوافق على أن تكون الجلسة القادمة يوم الأربعاء مادامت أغلبية حضرات
أعضاء المجلس طلبت ذلك .

الرئيس - إذن هل توافقون حضراتكم على أن تستمر الجلسة إلى يوم
الأربعاء ٢ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ (أول يونيه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة
مساء لاستمرار المناقشة في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين مساء) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - نعم بينت ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب القرايلى باشا - لا بل بالعكس رأينا منكم
اشتركا في الفكرة . إنكم جميعا مؤيدين ومعارضين متفقون من حيث المبدأ
على المشروع الذى تقدمت به اللجنة ، كما أنه ليس في المشروع المقدم من
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم اعتراض على البرنامج مطلقا .
إذن قيم كان هذا الكلام الذى سمعناه أمس ؟

عند ما تناول حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى خطاب العرش لينكلم
عليه كان مسلما كما قلت بأن مشروع الرد لا غبار عليه ، لأنه أجاز لنفسه أن
يتخطى مشروع الرد وهو الموضوع المطروح للبحث والمناقشة فيه للأخذ به
أو لتعديله .

ألم يكن من حق المجلس على الأقل أن يسمع اعتراض حضرة الشيخ
المحترم على البرنامج الذى بسطته الوزارة في خطاب العرش على تلك الخطوة
التي أخذت نفسها بها أمام الأمة . ولكن لم نسمع كلمة واحدة في ذلك . لم
نسمع كلمة انتقاد في جزئية من جزئيات ذلك البرنامج الذى تضمنه خطاب
العرش .

وبالرغم عن ذلك تكلم حضرة الشيخ المحترم وتكلم طويلا . فقيم تكلم ؟
تكلم في الانتخابات ووقائع الانتخابات ، يريد بهذا الكلام أن يحمل حضراتكم
على أن تشطبوا بقرار منكم الوجود الدستوري للجنة الطعون بمجلس النواب .
يريد أن يتوصل بقرار منكم إلى إلغاء حق مجلس النواب في نظر طعون
أعضائه . فهو يقول لكم إن الانتخابات كانت باطلة لكيت وكيت ويطلب
منكم أن تسمعوا ذلك وهو لم يقدم لكم الأوراق التي تستطيعون أن تحكموا
بها على مقدار هذا القول من الخطأ والصواب .

يريدكم أن تحكموا حكما هو من اختصاص لجنة مشكلة بمجلس النواب
من شأنها وفقا للدستور أن تنظر في الطعون .

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

مضبطة الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ الموافق أول يونيو سنة ١٩٣٨

رقم الصفحة

- (د) كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بانتداب حضرة صاحب
الفضيلة الشيخ محمد عبد العليق القمام وكيل الجامع
الأزهر لحضور جلسات المجلس أثناء نظر مشروع القانون
الخاص بمحذف وتعديل بعض مواد قانون الأزهر رقم ٢٦
لسنة ١٩٣٦ ١٩٩
- (هـ) مرسوم بمشروع قانون بإعتماد الحساب الختامي لوزارة
الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - إحالته إلى
لجنة الأوقاف لنظره بصفة تمهيدية حتى يرد من مجلس النواب
فيحال إلى اللجنة مباشرة ١٩٩
- ٤ - استمرار المناقشة في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش :
كلية حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرايلي باشا ٢٠٠
» » » الأستاذ حسين محمد الجندى ٢٠٢
» » صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية ٢٠٤
» » الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ٢٠٦
استمرار المناقشة لجلسة المقبلة ٢١٣

رقم الصفحة

- ١ - الإجازات ١٩٨
- ٢ - التصديق على مضبقتى المجلسين السابقين ١٩٨
- ٣ - الرسائل :
- (أ) كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بخطبة حضرة صاحب السمو
الإمبراطورى ولى عهد إيران لحضرة صاحبة السمو الملكى
الأميرة فوزية - برفقة تهته من حضرة رئيس المجلس
ورقة حضرة صاحب الجلالة الملك عليها - قرار المجلس
إرسال برفقة تهته ١٩٨
- (ب) كتاب من مجلس النواب باختيار سعادة محمد صفوت
باشا عضوية مجلس النواب - إعلان خلق دائرة الوالى ١٩٩
- (ج) كتاب من حضرة يس أحمد بك باختياره وظيفته -
إعلان خلق دائرة قوص ١٩٩

ثانيا - باعتذار :

عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيداحمد بك ، أحمد نجيب براده بك ، الأستاذ حسن عبدالقادر ،
الشيخ حسين صالح خليفة ، سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك ، عبد الله
الملوم بك ، عبد الستار الباسل بك ، الفريق على فهمى باشا ، الأستاذ محمد
السيد إبراهيم غنيمه ، محمد سليمان الوكيل باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمعالى : عبد الفتاح يحيى
باشا وزير الخارجية ، أحمد محمد نجيب باشا وزير الحقائقية ، محمد حلمى عيسى
باشا وزير المواصلات ، أحمد لطفى السيد باشا وزير الداخلية ، حسن
صبرى باشا وزير الحربية والبحرية ، حسين سرى باشا وزير الأشغال
العمومية ، مراد وهبه باشا وزير التجارة والصناعة ، أحمد كامل باشا وزير
الصحة العمومية ، الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية ،
رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، الشيخ مصطفى عبد الرازق بك وزير
الأوقاف .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسه حضرة صاحب العزة محمد
محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ،
على عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ، الأستاذ يوسف
عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ما علنا :

الغائبين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الكسان أسبخرون باشا ، إسماعيل مصطفى الملوانى افندى ، زكى ويصا بك ،
فهمى حيا ويصا بك ، عثمان السيد ناصف بك ، محمد محمد الشناوى بك ،
مرسى وزير عبد الله بك ، الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز ، محمد على
سليمان بك ، محمود زكى بك .

الإمبراطوري شاه بور محمد رضا بهلوي ولي عهد الإمبراطورية الإيرانية لحضرة صاحبة السمو الملكي شقيقة جلالتها الأميرة فوزية .

وإني لأتهدى هذه الفرصة السعيدة لأدعو للتخطين الكريمين أن يراعها الله بعنايته وتوفيقه، وأن يجعل من هذا الاتحاد السامى خيراً وبركة للشعبين، وأن يوثق بينهما عرى الأخوة والمحبة وأن يفيض عليهما نعمه وآلائه .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

٢٠ مايو سنة ١٩٣٨

الرئيس — حضرات الشيوخ المحترمين :

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن أبلغ حضراتكم نص الكتاب الذي يزف إلى المجلس الموقر بشرى خطبة حضرة صاحب السمو الإمبراطوري شاه بور محمد رضا بهلوي ولي عهد الإمبراطورية الإيرانية لحضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية .

ولست أشك في أن هذه المناسبة السعيدة خير فرصة يتوجه فيها المجلس إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى بأصدق التهانى وأطيب التمنيات وأخلصها وأن يشفع هذه التهئة بالدعاء الحار إلى المولى القدير أن يحفظ ذات جلالة الملك وأن يكتب للتخطين الكريمين السعادة والهناء وأن يوثق اتصال البلدين بهذا الرباط المقدس أطيّب الثمر لخير الشعبين الصديقين . وإن فيما قابلتم به هذه البشرى الكريمة من غبطة وسرور لأصدق دليل على ما يكنه الشعب المصرى للبيت المالك من حب وولاء .

وإني أعزّد إعلان نبأ هذه الخطبة الملكية الميمونة في الصحف قد تشرفت برفع التهئة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بريقة أتلو على حضراتكم نصها :

”حضرة صاحب المعالي كبير الأئمة

أرجو أن ترفعوا معاليكم لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك أسمى عبارات التهئة وأصدق آيات التبريك بمناسبة الخطبة الملكية السعيدة بين حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية وحضرة صاحب السمو الإمبراطوري ولي عهد إيران جعلها الله خطبة مليئة بالعزيز والهناء مؤيدة روابط الود وموطنة لأحسن العلاقات بين البلدين العظيمين ما

محمد محمود خليل

٢٨ مايو سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس الشيوخ

(تصديق)

فورد إلى الرد الآتى :

”حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ تلقيت بسرور بريقيتكم الرقيقة، وإني لأشكركم خالص الشكر وأبعث إليكم بأطيب التمنيات ما

فاروق

اعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .
تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ — الإجازات

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد على سليمان بك ستة عشر يوماً من اليوم لأشغال عائلية .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم محمود زكى بك أسبوعين من اليوم لمريضه .
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٢ — التصديق على مضبطينى الجلستين السابقتين

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطينى الجلستين السابقتين ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفتاح بك — لى ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة (أى مضبطة جلسة يوم الأربعاء ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨) فقد جاء في صفحة ١٢ منها ردًا على طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي :

”الرئيس — بدون أخذ رأى المجلس ترفع هذه الكلمة من مضبطة الليلة“

وعليه أرى أن ترفع هذه الكلمة في جميع المواضع من المضبطة .

الرئيس — نعم، يجب أن ترفع من جميع المواضع، وفيما عدا ذلك هل لأحد من حضراتكم ملاحظات أخرى ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس — إذن يصتق المجلس على المضبطينى السابقتين .

٣ — الرسائل

(١) كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بإبلاغ المجلس موافقة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم على خطبة حضرة صاحب السمو الإمبراطوري شاه بور محمد رضا بهلوي ولي عهد الإمبراطورية الإيرانية لحضرة صاحبة السمو الملكي شقيقة جلالة الملك الأميرة فوزية .

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

يسرني كل السرور أن أبلغ عزتكم والمجلس الموقر أن حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم قد وافق على خطبة حضرة صاحب السمو

وإني أشكر لسعادتكم ولحضرات الشيوخ جميعاً ما لقيت من تعاون وحسن زمالة وأسأله تعالى أن يستد خطاكم وأن يوفقكم إلى ما فيه مصلحة الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

النائب العمومي

يس أحمد

أزل يونيو سنة ١٩٣٨

الرئيس — كان حضرة الشيخ المحترم يس أحمد بك عضواً منتخباً بالمجلس عن دائرة قوص، فلما اختارته البقاء في وظيفته أعلن خلق الدائرة .

(د) كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بالتدابير حضرة صاحب الفضيلة

الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر لحضور جلسات

المجلس أثناء نظره مشروع القانون الخاص بحذف وتعديل بعض مواد قانون

الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة قرب عرض مشروع القانون الخاص بحذف وتعديل بعض مواد قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ أشرف بإحاطة عزتكم علينا بأننا تلقينا من حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر كتاباً بأن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر قد انتدب لحضور الجلسات التي سينظر فيها المشروع المذكور في مجلس الشيوخ .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

٣٠ مايو سنة ١٩٣٨

(هـ) كتاب من وزارة الأوقاف ومعه مرسوم بمشروع قانون باعتماد الحساب

الخامس لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ — لإحالة

المشروع بقانون إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لنظره بصفة نهائية حتى

يرد من مجلس النواب فيحال إلى اللجنة مباشرة

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل مع هذا مرسوم بمشروع قانون باعتماد الحساب الخامس لوزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ رجاء التفضل بعرضه على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا عزتكم بقبول وافق الاحترام ما

وزير الأوقاف

٢٨ مايو سنة ١٩٣٨

مصطفى محمد الرافعي

ولعل حضراتكم توافقون على صيغة البرقية التي أعدتها باسم المجلس ردًا على كتاب البشري وهي :

”حضرة صاحب المعالي كبير أمناء حضرة صاحب الجلالة الملك

أرجو أن ترفعوا إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم تهاني مجلس الشيوخ وتهاني بمناسبة خطبة حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية للحضرة صاحب السمو الإمبراطوري ولي عهد إيران ، كما أرجو أن ترفعوا إلى مقام جلالاته خالص دعائنا إلى الله سبحانه وتعالى أن يحفظ ذاته الكريمة مصدراً لإسعاد شعبه وأن يكتب للخطيبين الكريمين السعادة والهناء وأن يؤتي اتصال اليتيمين الكريمين برابط المصاهرة أطيب الثمر لخير الشعبين الصديقين “ .

(تصفيق) .

(ب) كتاب من مجلس النواب باختيار حضرة الشيخ المحترم محمد صفوت باشا

عضوية مجلس النواب — إعلان خلق المحل

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب وهذا نصه :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سعادتكم أن مجلس النواب قرر بجلسته ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ صحة نيابة سعادة النائب المحترم محمد صفوت باشا نائب دائرة ديرب نجم .

وبما أن سعادته يجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس الشيوخ فقد صرح بكتابه المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٨ بأنه اختار عضوية مجلس النواب طبقاً لنص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

بهي الدين بركات

٣١ مايو سنة ١٩٣٨

الرئيس — كان حضرة الشيخ المحترم محمد صفوت باشا منتخباً بالمجلس عن دائرة قسم الوايلي بمحافظة مصر، فلما اختارته عضوية مجلس النواب أعلن خلق الدائرة .

(ج) كتاب من حضرة الشيخ المحترم يس أحمد بك باختياره البقاء

في وظيفته — إعلان خلق المحل

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سعادتكم أنني رأيت الاحتفاظ بوظيفتي أسفاً لكل الأسف لحوائج من الاشتراك معكم في خدمة بلادنا العزيزة عن طريق المجلس ، غير أنني أعتقد أنني أستطيع خدمه بلادي بقيامي بأعباء الوظيفة التي أستغلها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المرسوم بمشروع قانون إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لتنظره بصفة تمهيدية حتى يرد إلينا من مجلس النواب فيحال إلى اللجنة مباشرة .
(موافقة) .

٤ — استمرار المناقشة

في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش

الرئيس — والآن ننتقل إلى استمرار المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش ولتفضل حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا .

كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا

مهمرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — حضرات الشيوخ المحترمين : وقفنا في الجلسة الماضية عندما أفاض فيه القول عن الانتخابات حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وقلت وقتئذ إنه يمهّد بذلك لاتخاذ قرار من حضراتكم لو وافقتم عليه لمخوّم وجود لجنة الطعون من مجلس النواب وهي التي لها وحدها الاختصاص في نظر تلك الطعون .

بل لو أنكم فعلتم ذلك لمخوّم بهذا القرار وجود مجلس النواب نفسه .

تعالون حضراتكم أن المادة ٩٥ من الدستور تنص على ما يأتي :

” يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات “ .

كما توجد أيضا مادة مماثلة لها في قانون الانتخاب وهي المادة ٦٨ ونصها :

” كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأمل في ذلك ... “ .

وبناء على ذلك يكون كلام هذا المجلس في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب مخالفا لنصوص الدستور وقانون الانتخاب .

فإذا أردنا احترام الدستور الذي أقسمنا اليمين على احترامه يجب أن نتجنب الكلام في هذا الشأن وترك لكل مجلس اختصاصه إذ أن من مزايا الحياة النيابية الفصل بين السلطات وتعيين حدود كل سلطة بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى ، ولذلك كان تعرض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى للكلام في هذا الموضوع لا يتفق والروح الدستورية في شيء وخصوصا ...

الرئيس — هل حضرة الشيخ المحترم متأكد من أن كلام حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في الانتخابات كان يقصد به الطعن في صحة انتخاب النواب ؟

مهمرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — نعم ، تعرض للانتخابات بدليل قوله إن مجلس النواب الحاضر لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا وكان ينبغي اتخاذ قرار من حضراتكم بذلك .

وقد كنت أود ألا يتعرض للانتخابات ولكن انظروا حضراتكم إلى قوله إن انتخابات مجلس النواب لا تطابق رأى الأمة ، وهذا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، تعرض لصحة نيابة أعضاء ذلك المجلس . هذا ما فهمته وليفهم غيري ما يريد . ولقد أطنب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى كل الإطناب في الكلام عن الانتخابات وكان يحسن به أن يرجع هذا الإطناب والتطويل إلى موعد مناقشة الاستجواب الذي قدمه في هذا الشأن لأنه لا يوجد مبرر الآن لتلك الإفاضة عند مناقشة الرد على خطاب العرش . وعند المناقشة في استجوابه يتسع له مجال القول فيسرد الوقائع التي يرى أن فيها خروجاً على الدستور وعلى عدم احترام الحريات والكرامات وغير ذلك مما يريد إثباته .

وإذا استبعدنا موضوع الانتخابات من كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لم يبق من خطابه إلا الفقرة الخاصة بالجيش الواردة في خطاب العرش الذي هو برنامج الحكومة ، وقد عبّره ووافق عليه فقد ذكر أنه جاء في خطاب العرش : ” أول تلك الغايات جيش كبير العدد قوى العدة لا يتغنى البلاد زينة وإغما تحسه ضرورة لا بد منها ولا مندوحة عنها “ . وعقب حضرته على ذلك بقوله : ” وهذه لا شك غاية محمودة تقابل من البلاد بأسرها بالارتياح ويجب أن تتضافر الجهود لتحقيقها “ .

يقول حضرته إن البلاد جميعها توافق على ذلك وتؤيده وكان يحسن به الوقوف عند هذا الحد ولكن حضرة الشيخ المحترم استطرد كلامه عن كيفية تكوين الجيش فقال إن تكوين جيش كبير على هذا النحو وحده لا يكفي وإنما يجب بث الروح العسكرية في البلاد وتقوية روح الكرامة فيها ...

مهمرة صاحب المعالي حسن صري باشا (وزير الحربية والبحرية) — إن الحكومة توافق تمام الموافقة على ما طلبه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بهذا الشأن .

مهمرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — إن ما عقب به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى من وصف للجيش لا يحتاج إلى هذا التفصيل ، لأن كلمة ” الجيش “ تتطوّل تحتها هذه المعاني ، إذ لا يسمى الجيش جيشاً إن لم تتوافر فيه هذه الصفات .

ويقول حضرة الشيخ المحترم إنه يجب إعداد جيش إقليمي ينحدر فيه الراغبون في التطوع لخدمة البلاد عسكرياً .

ومن محاسن الصلح أنه في الوقت الذي كان يقول فيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى هذا القول في مجلس الشيوخ كان حضرة صاحب المعالي وزير الحربية والبحرية يوجب في مجلس النواب عن سؤال لسعادة حمد الباسل باشا بأنه سينشئ جيشاً إقليمياً على طراز الموجود في البلاد الأخرى .

إذن كان من الممكن ألا يضيع على المجلس وقته في مثل هذه التفاصيل وكان يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يتوجه بسؤال إلى معالي وزير الحربية والبحرية في هذا الموضوع ليحجب عنه كما حصل في مجلس النواب .

تريث وأن نعطيهما الفرصة فإذا عجزت أنكرنا عليها هذا العجز كما أنكرناه على غيرها .

يقول حضرة أيضا :

” أشك كثيرا فيما تعد به الحكومة من الأخذ بيد الطبقات الفقيرة الخ “ .
ثم انتقل حضرة بعد ذلك إلى العبارة الواردة في خطاب العرش الخاصة بوزارة المعارف العمومية وهي :

” وستولى حكومتى سياسة التعليم عناية خاصة لإقرارها على قواعد ثابتة تكفل تعميم نشره وتكييف نظمته وبرامجه طبقا لحاجات البلاد والأحوال الجارية فيها ، كما تكفل توجيه النشء خير وجهة تبعا لمواهبه واستعداداته وتزويده بما يمكنه من الكفاح في معترك الحياة وإحراز السبق فيه . وسيكون في مقامة التدابير لذلك تأكيد استقلال الجامعة لتؤدي رسالتها على الوجه الأكمل ، وتثيت أسباب النظام في معاهد التعليم ، لتقوم علاقة ما بين الأساتذة والطلبة والتلاميذ على أساس صالح من الرعاية والاحترام “ .

فعلق حضرة على هذه العبارة بقوله إنه لا يتعزّض مطلقا للشخصيات إذا تكلم ، إنما كل كلامه منصب على رعاية المصلحة العامة وإنه يشك كثيرا في أن معالى هيكل باشا وزير المعارف العمومية يستطيع أن ينفذ ما جاء في خطاب العرش وبخاصة ما يتعلق باستقرار النظام وتوطيد العلاقة ما بين الأساتذة والطلبة على أساس صالح من الرعاية والاحترام .

ما هذا ؟ فقد كله مبني على تشكك في أعمال لم تعمل بعد وفي برنامج لم ينفذ ، فلتنظر ، يا حضرة الشيخ المحترم ، حتى ترى ما تعمله الحكومة . وليس من الحكمة ولا من الصواب هذا التشكك بل يجب أن نشجع كل من يسعى لعمل الخير فإذا قصر لمناه على تقصيره .

جاء أيضا في خطاب العرش الفقرة الآتية :

” وتبنى حكومتى فيما يتعلق بنظام الحكم بإشاعة الروح الدستورية وتمكينها في الشؤون العامة “ .

وجاء في موضع آخر :

” ومما تعترم حكومتى اتخاذه من التدابير في هذا الصدد تأمين الموظفين بوجه عام على الأخذ بالعدل والمصلحة “ .

هذا كلام لم يجد عليه حضرة الشيخ المحترم أى اعتراض ، وإنما قال إنه لا يصدق الحكومة في وعددها .

خطاب العرش ، أيها السادة ، هو برنامج الحكومة وليست مأمورية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب أن يقول نصديق أو لا نصديق .

إنما علينا أن ننظر تنفيذ ما وعدت به الحكومة ثم نحاسبها على عملها .

وهكذا سار حضرة الشيخ المحترم على هذا النمط بما لم ينفذ أية فقرة من خطاب العرش ، وبهذا لا يكون حضرة قد ردّ على الخطاب بشئ .

لذلك أرى أن مشروع الردّ الذى أمدته اللجنة صائب ومؤدّ للغرض ومتفق مع رزانه هذا المجلس الموقر واتزانه فقد اجتنبت المجادلات الحزبية التى لمسنا جميعا مساوئها والتى رأينا بأعيننا أخطاؤها على هذه البلاد والى حيث أدبنا إلى

استطرد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إلى ذكر ما عملته الحكومة السابقة للجيش وما يقال من أنها لم تعمل ، وأظن أن هذا لم يكن موضعه ولا مقامه لأن هذا المنبر لم يوجد لتقريب حكومة سابقة أولومها وإنما هو مكان محاسبة الحكومة القائمة ، ولكل عضو أن يحاسبها كما يريد . أما أن يكون هذا المنبر لذكر حسنات أو سيئات حكومة سابقة فهذا كما قلت لحضراتكم ليس موضعه .

لكل وزارة حسنات وسيئات تدونها أعمالها التى تركها فى الأمة ، ولذلك كان من الممكن الاستغناء عن كل ما قيل فى هذا الباب .

وردت فى خطاب العرش الفقرة الآتية :

” على أن لنا نحن غرضا نكاد نختص به ولا يقل فى الأهمية والخطر عن الجيش والدفاع . ذلك هو رفع مستوى الحياة الخاصة والعامة . فإن أكثر البلاد تجاوز الحد الأدنى للمستوى الذى اصططلحت الإنسانية على تحقيقه للفرد وللجماعة التى يعيش فيها ، وإنما تجعل همها إلى الاستراة وتحترى أسباب الكمال “ .

فعلق حضرة على هذه العبارة بقوله :

” إنها عبارة فى الحق جميلة ، وقد قوبلت بالتصفيق الحاد من كثير من حضرات الشيوخ والنواب عند انعقاد المؤتمر “ .

ولكن حضرة بدلا من أن يقر الحكومة على هذا البرنامج الجميل الذى استحق من حضرات الشيوخ والنواب التقدير والاستحسان والذى قوبل من حضراتهم بالتصفيق ، بدلا من هذا يتشكك حضرة فى قدرة الحكومة على تنفيذ هذا البرنامج فيقول :

” هل تستطيع الحكومة الحاضرة أن تحقق شيئا مما جاء فى خطاب العرش خاصا بالطبقات الفقيرة “ .

لم هذا اليأس ؟ ألم يكن من الواجب على حضرة الشيخ المحترم أن ينتظر حتى يرى ما إذا كان فى مقدور الحكومة أن تنفذ ما وعدت به فى خطاب العرش أم لا ، فإذا عجزت حاسبها وحاسبناها معه حسابا غسيرا ؟

أما أن يتوقع حضرة العجز ويقول للأمة آيايى لأن ميزانية الدولة لا تتسع لهذه الإصلاحات فهذا مالا يصح أن يقال مطلقا . وعلى حضرات الشيوخ المحترمين أن ينتظروا من الحكومة ليروا ما ستديره من المال لهذا الشأن . وعمما قريب ستطرح الميزانية على حضراتكم وحينئذ لكم أن تحاسبوا الحكومة على برنامجها المالى .

يقول أيضا حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إن هناك مشكلة قابلتها جميع الحكومات السابقة بالضعف وهى مشكلة مرتبات الموظفين التى تستغرق نحو خمسة عشر مليوناً من الجنيهات من ميزانية الدولة .

فيا حضرة الزميل إذا كانت الحكومات المتمتعة بالأغلبية الساحقة ضعفت أمام هذه المشكلة فليس يجوز إذا أتت حكومة أخرى ووعدت بحل هذه المشكلة أن ترميها هى الآخرى بالعجز عن التنفيذ ، بل من الواجب عليها أن

محاولة وضع مجلس الشيوخ إزاء مجلس النواب في احتكاك دائم وهو ما لن يكون باذن الله .

هذه السياسة الحزبية نرجو أن نستبدل بها سياسة الوحدة الوطنية ، سياسة قومية — سياسة المزج والاندماج ، سياسة لا تعرف الأشخاص ولا الأحزاب إنما تعرف الوطن ، وتعرف الملك ، وتعرف الدستور واليمين التي أقسمنا على احترامها .
(تصفيق) .

الرئيس — احتفظ حضرة زميلنا المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في الجلسة السابقة بالكلمة وكذلك معالي حسن صبرى باشا عن الحكومة وأود أن أعرف من من حضرتيهما يرغب في أن يتكلم أولاً .

مفكرة الشيخ المحترم الرئيس أفتوخ فانوس اقندى — أود الكلام في اللائحة الداخلية .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — طلبت الكلمة في الجلسة الماضية ويصح أن أتكم قبل معالي حسن صبرى باشا .

مفكرة الشيخ المحترم الرئيس أفتوخ فانوس اقندى — أنا أطلب الكلمة .

الرئيس — لا تعطل أعمال المجلس وقد صحبت منك الكلمة في الجلسة الماضية ، ولتفضل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى .

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

قبل أن أتكم وأرد على ما جاء في خطاب العرش فيما يتعلق بالانتخابات لابد لي أن أتكم عن المسائل الخارجة عن خطاب العرش والتي أثارها في الجلسة الماضية معالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عما حصل في الانتخابات حسب ما يعتقد وحسب الحقيقة التي يعتقدونها كل من حضراتكم .

مسائل إذا تأخرنا عن سردها وإعلانها في مجلس الشيوخ نكون مقصرين في أداء الواجب الذي يحتمه الضمير للجيل الحاضر والأجيال المقبلة بل والوزارة أيضاً .

تظلمنا من مسائل كثيرة في الانتخابات ، ولنا الحق في ذلك ، وقد يكون لبعض حضرات الشيوخ مصلحة في عدم إثارة هذه المسائل ولكن هناك فريقاً آخر له مصلحة في إثارتها وإظهارها على حقيقتها .

سرد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى الأمور التي كانت محل شكوكي حضرات الشيوخ والنواب الوفديين من الحكومة ، فبدلاً من أن يقر عليه معالي هيكل باشا ويكذب هذه الاتهامات ويقول إن الانتخابات

حصلت بالطريق القانوني ولم تحصل فيها دعاية من الدعايات المعروفة فاجأنا بمسألة خطيرة اتهم فيها زعماء من زعماء الأمة ووزراء من وزرائها أدى أجل خدمة لهذا البلد ، اتهمه بما سماه "الخيانة" وإني آسف أن يتهم وزيراً آخر بتهمة شنيعة لا أصل لها ويتجنى على زعيم خدم البلاد وله ذلك الماضي العظيم .

(تصفيق) .

لو كانت هذه التهمة صحيحة وأتى حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وقال إن حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وقع على هاتين الوثيقتين بمفرده وبدون علم الجهة لقلنا إن المسألة فيها نظر ويكون لمعالي هيكل باشا العذر ، أما وقد علم بها حضرات أعضاء الجهة كما ذكر ذلك أحد حضراتهم اليوم فيجب ألا تمر هذه المسألة دون أن نقول فيها كلمة .

لقد كان الأجدر بمعالي هيكل باشا بدلاً من أن يكيل الاتهام لزعيم من زعماء الأمة أن يقرر أن الانتخابات كانت حرة وأنه لم يحصل فيها تمزيق دوائر وأن الإدارة لم تتدخل فيها وأن أعضاء اللجان لم يمنعوا عن حضورها إلى غير ذلك من الأمور التي لو أنكرناها لكنا خائنين .

كنتم في الماضي تهمون الأغلبية بتحكها في الأقلية . أما اليوم فإنكم لا تريدون أن تمكنوا المعارضة من التعبير عن شعورها .

ماذا قلنا في حق مجلس النواب حتى تهذونا بإلغاء مجلس الشيوخ وتعديل الدستور ؟

لقد قلت في سؤالى الذى وجهته عن تصريح معالي هيكل باشا لإحدى الصحف بإلغاء مجلس الشيوخ إذا ما عمد إلى عرقلة أعمال الدولة : إننا نتعاون مع الحكومة مادامت أعمالها تتفق مع المصلحة العامة .

كان هذا رأيي وما كنت أعتقد أن التدخل في الانتخابات يحصل من وزارة على رأسها رفعة محمد محمود باشا ومن أعضائها قاضي قضاة مصر ومعالي حسن صبرى باشا .

وقد صرحت في الهيئة التي أنتمى إليها بوجوب دخول الانتخابات اعتقاداً منى بأنها ستجرى بكل حرية ونزاهة ، ومن الأسف أنني كنت نخطأ في هذا الرأي .

إن الذى نطق بالاتهام بالخيانة وزير ، وما كان يصح مطلقاً أن يقول عن رفعة النحاس باشا إنه خائن .

وإزاء هذا أطلب من حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا أن يسحب هذه الكلمات التي نسب فيها الخيانة لرجل من كبار رجالات الدولة ، وأنا آسف أننا صدقنا على مضبطة الجلسة دون أن أطلب شطب هذه الكلمات وحذفها منها .

ومما يثبت عدم صدق هذه الأقوال أن الدكتور ماهر صرح اليوم بأن الاتهامات عرّضت فعلاً على الجهة الوطنية ، فهل كان أعضاء الجهة نائمين حينئذ ؟

لم تكن ننظر من حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا مثل هذا وبخاصة من زميله قاضي قضاة مصر سعادة عبد العزيز فهمي باشا ... (ضجة) .

(أصوات : عبد العزيز باشا غير موجود بالمجلس) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إنه كان عضوا بالوزارة . وكان اعتقادي فيه أنه لا يوافق على مثل هذه الأمور . وأنه كان عليه أن يمنعها ، حتى تجرى الانتخابات حرة .

وما كان ينبغي أن تعطى لرجال الإدارة السلطة التي قالوا بمقتضاها نحن الذين ساعدنا فلانا . وأنجحنا فلانا أو أسقطنا فلانا .

منذ أسبوع حدثني رجل من رجال الهيئة السعدية قال لي : إن أحد رجال الإدارة صرح له بأنه في سبيل مساعدة مرشحين متنافسين . أخذ من كليهما نقودا في سبيل مساعدتهما ... (ضجة) .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهر بك — ما هذا الكلام ؟ إن هذا كلام لا يقال .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هذا كلام غير معقول ولا مقبول .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لي أن أشرح كل المسائل التي أعرفها ، وليس لأحد أن يقاطعني فيما أقول .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لم يحصل شيء مما تهم به رجال الإدارة . ولا يجوز أن تشتمهم هنا . ونسكت بدون دفاع عنهم . وماذا بقي من الاتهام يلقى جزافا ، فلم تقولوه ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن خلاصة كلمتي التي أقولها أننا نرجو من حضراتكم أن تفسحوا صدوركم ، وبخاصة حضرات الأعضاء المحترمين الذين يؤيدون الحكومة . لأنني أنا وجميع أعضاء الهيئة التي ألتصق إليها ، لا نريد من كلامنا إلا المصلحة العامة ، والمحافظة على كرامة الأمة ، فإذا كانت الكرامة أو المصلحة هي التي تدفعني أنا وغيري إلى هذا الكلام . فلا يجوز أن نعارض بحماسة من غيرنا . وإني أشكركم على استماع كلمتي .

(أصغى) .

النحاس باشا الذي خدم البلد كما يعتقد ضميره ، يروى أنه حينما ذهب لإمضاء اتفاقية الاستقلال قابله وزير خارجية بريطانيا المسترليند وهو مع أعضاء الجبهة ، فقالوا إن المسترليند متوقف عن توقيع الاتفاقية حتى نوقع له على اتفاقية الموظفين الأجانب التي تقضى بأن يعاملوا كإخوانهم الذين تركوا من قبل خدمة الحكومة ، وأخذوا تعويضا ، فالتفت حينئذ رغبة النحاس باشا إلى أعضاء الجبهة وقال لهم : هل تقبلون ذلك ؟ فأجابوا نعم ، حينئذ وقع الاتفاقية ، فهل مثل هذا العمل يعتبر خيانة ؟

هذا تصريح خطير يتهم فيه أحد وزراء الدولة الخطيرين . وهذا التصريح ليس أول تصريح صدر منه ولم يصدق .

قد سبق أن اتهم وزارة النحاس باشا بأنها استعادت الإنجليز على حضرة صاحب الجلالة الملك حينما كان يحضر الدروس الدينية ويصلي في المساجد . (ضجة) .

إني أنكمم عن التصريحات التي صدرت ...

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — لم تصدر هذه التصريحات في هذا المجلس . وأطلب من الرئاسة أن تمنع الكلام في هذا . الرئيس — إني أمتنع من ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — الانتخابات ...

الرئيس — إني أمتنع حضرة الشيخ المحترم من التكلم في الانتخابات أيضا .

مفكرة صاحب المعالي محمد علمي عيسى باشا (وزير المواصلات) — ليتكلم حضرة الشيخ المحترم في مقام الرد على خطاب العرش .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إني أرى أن الذي ذكره زملائي في الجلستين السابقتين ليس فيه مساس بمجلس النواب . إنما ذكروا ما فعلته القوة والتهديد . فهم لم يقولوا إن أعمال مجلس النواب باطلة . ولم يقولوا إن مجلس النواب غير قائم . وإنما تعرضوا لمسائل وقعت خارج المجلس المذكور وشرحوها . وانتقدوها بالطريقة الدستورية . وإذن ما كان يجوز أن تمنع من الكلام في مثل هذا . وفي رأي أن أية طريقة من طرق الحكم . مهما كان نوعها تكون في عاقبتها ونتيجتها أفضل من الطرق التي اتبعت واستعملت في الانتخابات .

ذلك لأن هذه الانتخابات قد أظهرت هذا الشعب . هذه الأمة الهادئة في مظهر غير لائق . أظهرت أن الأمة يمكن أن تساق . وأن أية حكومة غير حكومة رفعة محمد محمود باشا ولو كانت حكومة لحسين الجندى أو غيره مثلا تستطيع أن تجرى الانتخابات على تلك الطريقة . وأن تحصل على الأغلبية التي تريد الحصول عليها . وعلى هذا فكل حاكم يستطيع في هذه الأمة أن يجري انتخابات يصل بها إلى النتيجة التي يبغيها .

كلمة حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا
(وزير الحربية والبحرية)

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) —
حضرات الزملاء المحترمين :

سمعتونى معارضا ، وحبوتونى دائما بصغاء تاما ، لازلت أذكره مع
الشكر . فأرجو اليوم — ولم أعد معارضا — أن يكون لى اليوم عندكم ما كان
لى بالأمس .

أنا أعرض لما جاءت به المعارضة على لسان حضرة الشيخ المحترم الأستاذ
يوسف أحمد الجندى . عرض حضرته إلى المسائل الآتية :

الجيش ، مشكلة الموظفين ، الانتخابات ، احترام الدستور ، الاقتراح
برد له على خطاب العرش .

سأضمن ردى بكلمة على كل فقرة من هذه الفقرات .

أما عن الجيش ، فيسر الوزارة أن تشاطرها المعارضة الرأى فيما اقرنته
من إعداد جيش كبير العدد قوى العدة . وأن تنفق المعارضة والحكومة
على أن هذه الغاية تقابل من البلاد بأسرها بالارتياح . وأنه يجب أن تتضافر
الجهود ، وتتوحد القوى لتحقيقها .

كما يسر بها أن تطمئن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى على
أن ما ارتأته المعارضة من وجوب العمل على بث الروح العسكرية فى البلاد .
وإعداد جيش إقليمي بها ، هو ما تعمل الوزارة الآن فعلا على تحقيقه .
نخطة الوزارة فى ذلك قد أبنت عنها جوابا عن سؤال وجه لى . كان
مما جاء به ما يأتى :

” إن السياسة التى أرجو أن تتحقق فى وزارة الحربية هى أن يكون نمو
الجيش العامل النظامى متناسبا مع عاملين أساسيين هما تخرج ضباط أكفاء .
والحصول على اعتمادات مالية تتناسب وموارد الدولة .

وسيكمل هذا الجيش النظامى العامل بإنشاء جيش يعرف فى بعض الدول
الأجنبية باسم الجيش الإقليمى . وهذا الجيش مع فائدته العظمى أقل كلفة
من الجيش النظامى .

أما عن قانون القصة العسكرية فسياسة الوزارة الحالية هى أن تعمل
ما تستطيع به الوصول إلى إلغاء البدل النقدي إلغاء تاما . كما أنها متعنى
بإدخال التعليم العسكرى فى معاهد العلم الثانوية والعالية التابعة لوزارة المعارف
العمومية .

كما أن الوزارة مصممة على أن تنقص الخدمة العسكرية من خمس سنوات
إلى ثلاث “ .

ولاشك فى أن من وراء كل ذلك إيماء الروح العسكرية فى البلاد كما
يرجو حضرة الشيخ المحترم .

أشار حضرة الشيخ المحترم بعد ذلك إلى جهود الوزارة الوفدية فى زيادة
هدد الجيش . ولست ممن ينكرون الواقع ولا يعترفون به .

وهذا الواقع الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم يتقصه بعض التدقيق
والتحقيق .

فلقد ذكر أن الجيش فى مدة الوزارة التى كان فيها وكيلا برلمانيا قد
زاد من عشرة آلاف إلى عشرين ألفا وأنه قد وظف فى شراء أسلحة وذخائر
نحو مليونين من الجنيهات .

على أن الأعداد التى اهدت إليها فى وزارة الحربية هى :

بلغت قوة الجيش فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ ، أى فى مبدأ الوزارة النحاسية ،
من الجنود ١٢,٢٩٣ ومن الضباط ٥٧٩

وبلغت قوة الجيش فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، أى فى بدء عهد الوزارة
المحمدية ، من الجنود ١٤,٣٣٨ ومن الضباط ٦١٢

وبلغت قوة الجيش فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ ، أى أثناء هذه الوزارة
المحمدية القائمة ، من الجنود ١٩,٦٠٠ ومن الضباط ٦٦٦

وعلى ذلك ، فالزيادة فى عهد الوزارة التى كان يرأسها صاحب المقام الرفيع
النحاس باشا هي ٢,٠٤٥ جنديا و ٣٣ ضابطا فى مدة سنة وسبعة أشهر .

أما الزيادة فى مدة رئاسة صاحب المقام الرفيع عهد محمود باشا فهى
٥,٢٦٢ جنديا وأربعة وخمسون ضابطا فى مدة أقل من خمسة أشهر .

أما عن الدفاع الوطنى فقد كان مربوط له حتى ديسمبر سنة ١٩٣٧ هو
٢,١١٤,٠٠٠ جنيه . ولقد صرف منه لغاية ذلك التاريخ (أى ديسمبر
سنة ١٩٣٧) — أعنى نهاية وزارة النحاس باشا — مبلغ ١٧٧,٦٥٠ جنيا .

أما الربط الخاص بالدفاع الوطنى بعد ديسمبر سنة ١٩٣٧ فقد تعدل إلى
٢,٣٦٢,٥٠٢ جنيه قد صرف منه إلى نهاية شهر أبريل سنة ١٩٣٨ مبلغ
٦٨٤,٩٥٤ جنيا ، فيكون ما صرف فى المدة من يناير سنة ١٩٣٨ إلى أبريل
سنة ١٩٣٨ ، أى مدة أربعة أشهر فقط ، مبلغ ٥٠٧,٣٠٤ جنيهات مقابل
١٣٧,٦٥٠ جنيا صرفت مدة وزارة رفعة النحاس باشا .

هذا ما أردت أن تصحح به الأعداد . وهذا لا يعنى من أن أقول إن
للوزارة الوفدية فضلا فى خلق الجيش الجديد يتناسب مع الأعداد التى ذكرتها
لحضراتكم .

أنتقل بعد هذا إلى مشكلة الموظفين ، ولى عنها كلمة صغيرة هى أننى ممن
كانوا ولا يزالون يرون أن الشكرى من فداحة مرتبات الموظفين مبالغ فيها
كثيرا . وأن أول ما يجب العناية به هو دقة المراقبة على مصروفات الدولة .
وبخاصة ما كان منها داخلا فى الباب الثالث ” الأعمال الجديدة “ .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن احترام الدستور وعن الانتخابات وكل
واحد من هذين الموضوعين يتصل بالآخر .

قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى : ” إن هذه الثقة
بشطريها لا تنأتى مطلقا إلا إذا راض الجميع النفس على احترام الدستور وأحكامه
وعلى اعتباره حراما مقدسا لا يصح المساس به ولا التهاون فى تطبيقه لا فى
الانتخابات ولا فى غيرها . ولأننى والأستاذ يوسف أحمد الجندى على اتفاق تام

فما أشار إليه ولذلك سأعرض لأحكام الدستور والقانون والفقهاء الدستوري وسوابق الهيئات النيابية في الموضوع الذي استغرق كل وقت خطيب المعارضة وهو موضوع الانتخابات .

أما عن الدستور فإن المادة ٩٥ — التي لا حاجة بي إلى تلاوتها بعد أن تلاها حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرايلي باشا — صريحة ولا لبس ولا إبهام فيها .

قام دستورنا على أساس تعدد السلطات ففيه السلطة التشريعية (المادة ٢٤) والسلطة التنفيذية (المادة ٢٩) والسلطة القضائية (المادة ٣٠) وسلطة الملك الدستورية (المادة ٥٠) وكل من هذه السلطات اختصاص يحول دون تدخل سلطة في عمل الأخرى . فمجلس النواب هو وحده السلطة المختصة بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر منه بأغلبية ثلثي أعضائه أي بأغلبية غير عادية فالقول إن الانتخابات باطلة بسبب تدخل رجال الإدارة لصالح من انتخب غير جائز في هذا المجلس بحكم الدستور الذي أعطى لكل مجلس حق الفصل في صحة نيابة أعضائه ، وعلى ذلك يكون مجلس النواب هو صاحب الحق في تحقيق صحة نيابة أعضائه .

أما عن القانون فقد نصت المادة ٥٧ من قانون الانتخاب على أن " كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه " . ومعنى هذا أن القانون رسم الخطوة التي يجب أن يسلكها كل من يريد الطعن في الانتخابات فلا يسمح لشيخ في مجلس الشيوخ أن يطعن أمام هذا المجلس في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب فإن كان ناخبا فإن الباب مفتوح أمامه وعليه أن يقدم طعنه إلى المجلس المختص .

وكل من المجلسين في هذا الاختصاص يعتبر جزءا من السلطة القضائية ، يعزز هذا ما نص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٥٧ ونصها : " وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنيح " .

فأعضاء مجلس النواب أو لجنة الطعون — فيما يتعلق بالفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب — قضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة التدخل في أعمالهم كما جاء بالمادة ١٢٤ من الدستور .

ومن الممكن أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى — كما جاء بالدستور — وكلنا يعلم أن السلطة الأخرى كانت في وقت ما بادرة خاصة بمحكمة الاستئناف العليا ويمكن أن يعاد هذا الاختصاص إلى القضاء ومن هذا يكون عمل الشيوخ والنواب عملا قضائيا صرفا في الفصل في صحة نيابة الأعضاء .

تكلما عن الدستور وعن القانون وننتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الفقه الدستوري وتقاليد المجالس النيابية :

جاء بالبندين ٦٨١ و٦٨٢ (أوجين بير) ما ملخصه : " إن من المخالفات الدستورية أن تنقد في أحد المجلسين القرارات التي يتخذها المجلس الآخر ... " فإذا يكون حالنا إذا ما أصدر مجلس النواب قرارا بصحة نيابة أحد أعضائه وقد تكلما طويلا وجرحنا ، وشرح الفقه الدستوري يقولون إنه ليس لأي مجلس أن ينتقد أي إجراء من إجراءات المجلس الآخر وقد جاء في هذين البندين ما يأتي :

" ومن كرامة المجلسين المتبادلة أن يمتنع ذكر أحدهما داخل المجلس الآخر حتى لا يقفا أمام بعضهما موقف المعارضة " .

والذي أذكره أن التقاليد الإنجليزية تحرم أن يذكر اسم أحد المجلسين في المجلس الآخر ، أي أنه لا يعرض خطيب في مجلس العموم بمجلس اللوردات وجاء أيضا بالبندين المذكورين ما يأتي : " ونتيجة للاحترام المفروض في كل مجلس نحو الآخر نشأ العرف الذي يقضي باعتماد المبالغ التي يقدرها كل مجلس لإدارة شؤونه دون مناقشة في المجلس الآخر " . ونحن هنا ننفذ هذا العرف .

هذا ما يستخلص من الفقه الدستوري .

أما عن التقاليد النيابية فإني مكثف بقرار صادر من مجلس النواب في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ برئاسة المغفور له سعد زغلول باشا بناء على بحث قامت به لجنة الحقانية برئاسة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وسكرتيرة الأستاذ محمد صبري أبو علم جاء به : " إن موضوع الاقتراح يجب أن يكون دستوريا وقانونيا وكل اقتراح مخالف للدستور أو لقانون من القوانين أو للأنظمة المجلس لا يصح الاقتراح عليه ولرئيس المجلس سلطة مطلقة في هذا الموضوع فمن حقه بل ومن واجبه أن يمنع عرض أي اقتراح من هذا القبيل على المجلس " .

فإذا ما طبقنا أحكام الدستور والقوانين وأخذنا بمبادئ الفقه الدستوري والتقاليد البرلمانية جزمنا بأن كل ما أثارته المعارضة في هذا المجلس خاصا بالانتخابات في مجلس النواب إنما كان مخالفا مخالفة صارخة للدستور وللنوانين ولما أراه فقهاء الدستور ولما سارت عليه التقاليد البرلمانية ولذلك يتعين على أن أطلب إلى سعادة رئيس المجلس أن يتفضل فيستعمل حقه بل يؤدي واجبه ألا يعرض للمناقشة في هذا المجلس أي اقتراح يتنافى وأحكام الدستور ويتناقض وحكم القانون ورأي الفقهاء والتقاليد البرلمانية ، وبعبارة أخرى ألا يعرض للمناقشة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ومن معه لمخالفته للدستور والقوانين والتقاليد وآراء الفقهاء .

(تصفيق) .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة ولكن سبق هذا الاقتراح طلب من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بحفظ حقه في الكلام بعد معالي حسن صبري باشا وزير الحربية والبحرية فمن الواجب أنه تسمع كلمة حضرة قبل النظر في اقتراح إقفال باب المناقشة .

فقرة الشيخ المحترم ابراهيم الرباوي بك — لقد طلبت الكلمة كذلك.

الرئيس — أعرف ذلك وقد طلبها حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي ، ولكن المجلس منه من الكلام .

فقرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي — لم يمنعني المجلس من الكلام .

فقرة الشيخ المحترم ابراهيم الرباوي بك — سبق لي أن طلبت الكلام .

الرئيس — سنظر في ذلك بعد سماع كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الزملاء المحترمين :

من الأصول التي تحرص عليها المعارضة كل الحرص في هذا المجلس أن تكون حرية المناقشة مكفولة . وأعتقد ، يا حضرات الزملاء ، أن زملاءنا أنصار الحكومة في هذا المجلس لا يقلون عنا حرصا على ذلك . لهذا يؤسفني ويؤسف زملائي المعارضين أن تقوم تلك الضجة التي أثرت هنا وهناك حول الكلمات التي ألقاها أعضاء المعارضة أو بعض من أعضائها بمناسبة الرد على خطاب العرش وهي كلمات ومناقشات اقتضاها ما جاء في هذا الخطاب من تصريحات ووعود . فإذا كان قد آذى بعض الأسماع ما سمعوه منا فليس الذنب في ذلك ذنبنا . نعم لا ذنب لنا فنحن هنا إنما نقرر الحقائق التي نعتقد أنها ولا يهمنا إطلاقا أن يرضى زيد أو يغضب عمرو . فلست نتحدث لإرضاء هذا أو ذاك وإنما نؤدي في هذا المجلس واجبنا على النحو الذي يرضى ضمائرنا . على النحو الذي يحقق الأمانة التي حملناها .

(تصفيق)

أقول إذا كنا قد تكلمنا بمناسبة الرد على خطاب العرش عن الانتخابات فليس الذنب في ذلك ذنبنا ، فلقد جاء في خطاب العرش أو بالأحرى في صدره ما يأتي : "وأحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التي قضى بها حل المجلس السابق من تأييد معنى الحكم الصالح " .

ونعرف كما نعرفون جميعا أن الدستور قد أباح لكل من المجلسين أن يتقدم بالرد على ما جاء في خطاب العرش . وأحسب ، يا حضرات الزملاء ، أن تلك الحرية التي تتاح لكل عضو من أعضاء المجلس تبيح له أن يتعرض لكل فقرة من فقرات الخطاب بالموافقة أو عدم الموافقة .

حرية صانها الدستور إلى حد أنه ضمن للعضو حرية فلا يؤاخذ عضو على ما يقوله بين جوانب هذا المجلس أو ذاك . فإذا كانت الحكومة قد أشارت في صدر خطاب العرش بإشارة فذة لم يسبق لها نظير في خطب العرش ، أشارت إلى أن الانتخابات التي تمت قبل أيام وبمجي الحكم الجديد ،

فما الذي يرد منا إزاء هذه الفقرة إذا كنا نعتقد — ونعتقد بحق — أن الانتخابات وقد شابتها الشوائب وعابتها العيوب فهي لا تدل على شيء من ذلك .

أكنتم تريدون منا ، يا حضرات الأمانيل أعضاء الوزارة ، يا حضرات مؤيديها ، أن نجاريكم حتما فنقول معكم : حقا لقد أثبتت الانتخابات تأييد معنى الحكم الصالح ؟

وهل يرضيكم أن ننطق بغير ما نعتقد ؟ لقد كان عليكم ألا تأتوا بهذه الفقرة في صدر خطاب العرش ، أما وقد أتيتم بها فيجب أن تكونوا مستعدين لأن تسمعوا منا ما لكم وما عليكم .

(تصفيق)

يجب أن تكونوا مستعدين لأن تسمعوا منا لا ما يرضيكم أتم بل ما يرضى ضمائرنا نحن .

(تصفيق)

فإذا كان قولنا قد أغضبكم أو أغضب أنصاركم فنأسف أن نصارحكم بأن الغضب لا يؤثر في موقفنا ولا يغير حرفا من عقيدتنا .

أكنتم تريدون منا السكوت عن الرد على هذه الفقرة كما سكتت لجنة الرد على خطاب العرش ؟ إن معنى السكوت كما قرر الفقهاء الشرعيون والمدنيون هو الرضى والقبول . ونحن لا تقبل مطلقا ولا نرضى مطلقا أن نوافقكم على ما قلتموه في خطاب العرش من أن الانتخابات قد أثبتت تأييد معنى الحكم الصالح . لماذا ؟

لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن إرادة الأمة ورأي الأمة لم يؤخذا على حقيقتهما في الانتخابات الأخيرة .

(تصفيق)

دعوا هذا جانبا .

أليس من حقكم ، يا حضرات الشيوخ ، أن تناقشوا الحكومة الحساب في كل تصرف تتصرفه في شؤوننا الداخلية أو الخارجية ؟ أليس من حقكم أن تناقشوها الحساب في كل أمر بل في صغائر الأمور ، فما بالكم والانتخابات في نظرنا — وفي نظركم على ما نعتقد — مسألة كبرى وأمر خطير باشرتموها لتستطلعوا رأي الأمة فلم تباشروها على الوجه الصحيح ولم تصرفوا فيها بما يرضى الحق والقانون .

لا يمكن مطلقا ، ونحن نعتقد هذا بحق ، أن تقبل منكم أن تطلبوا منا ألا نحاسبكم .

ولا يمكن ، كما قال حضرة الشيخ المحترم صاحب المعالي حسن صبرى باشا ، أن يعتبر حسابنا تدخلنا في أعمال المجلس الآخر أو اقتناطنا على حقوقه إذ لا شأن لنا في هذا الصدد مع ذلك المجلس ، إنما شأننا فيه مع الحكومة وحسابنا موجه إلى تصرفاتها لأننا لا نطلب إبطال عضوية نائب ، وإنما نحن نبين ونوضح ونقول للحكومة إنك قد أخطأت في أنك تصرفت في الانتخابات هكذا وكهنا وكهنا .

ولا يمكن أن تؤول هذه الانتقادات أو الملاحظات إلى المعنى الذي أراده
حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا من إبطال انتخاب زيد أو تصحيح
انتخاب عمرو .
(تصفيق) .

هل وجدتم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فى كلامى أو كلام زملائى
المعارضين أننا قد تعرضنا لصحة نيابة عضو ؟ لا بل إننى من جهتى لم أتعرض
لمجلس النواب القائم بقليل أو كثير . وكل ما تكلمت عنه إنما كان موجها
إلى الانتخابات عامة وتصرفات الحكومة فيها .

وفرق كبير بين هذا وبين ما قرره الدستور من اختصاص مجلس النواب
بالفصل فى صحة نيابة أعضائه .

إذن فالضجة التى أثارت حول هذه المناقشات والتى تخللها كثير من الطعن
والتعريض والتهديد والوعيد إنما هى ضجة مفتعلة . وإن كان أصحاب هذه
الضجة قد قصدوا بها إلى أن يؤثروا فى المعارضة أو فى واحد أو أكثر من
أعضائها ليجلا يؤدى واجبه كما يوصى إليه ضميره ، فأؤكد لحضراتهم أنهم
مخطئون فيما توهموا . وأؤكد لهم أنه ليس من مصالحة النظام الدستورى فى
شيء أن تثار مثل هذه الضجة حول كل مناقشة تقوم فى هذا المجلس أو ذاك
لأن من شأن ذلك أن يضعف حرية المناقشة .

فإن كان أصحاب هذه الضجة يقصدون إلى إضعاف المعارضة أو حرية
المناقشة ، فأقول إن المعارضة ماضية تؤدى واجبها حسب ما تعتقد وما يرضى
الله والوطن .
(تصفيق) .

يقول حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا يجب أن تستبعدوا
هذا الاقتراح . لا يا سيدى ، لا يجوز استبعاده لأن المعارضة ، كما قلت ، لا تريد
بهذا الاقتراح أن تتعرض لبيان مجلس النواب أو لإبطال نيابة عضو معين
ولأنما كل ما تقصده هو أن تناقش الحكومة الحساب وهذا من حقها .

هفوة الشيخ المحترم وهيب دوس بك . — إن حضرتك فى اقتراحك وفى
كلامك إنما تطعن فى أساس وجود مجلس النواب .

(ضجة : لا ، لا) .

الرئيس — لم أعط حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك الكلمة ولذلك
فلا أسمح للخطيب بأن يرد على أقواله .

هفوة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا لا أتعرض
لمجلس النواب ، ولا يمكن أن يتصور متصور أنى أنى بهذا الاقتراح أن
يقضى بأن مجلس النواب الحالى باطل . لا أقصد هذا ولا يمكن أن يتصور
أحد أنى أطلب من مجلس الشيوخ أن يقضى قضاء يمس بيان مجلس
النواب إنما أردت باقتراحى أن أصف وأن أصور الإجراءات التى اتخذتها
الحكومة فيما يتعلق بالانتخابات لا أكثر ولا أقل .

إن المنوع علينا بحته ، يا حضرات الشيوخ ، هو أن تتعرض لقرار صدر من
مجلس النواب أو لقول قيل فيه . والفقرات التى استشهد بها حضرة صاحب
المعالي حسن صبرى باشا من كتاب "أوجين بير" تتلخص فى أن مجلس
النواب الفرنسى أصدر قرارا بالتحقيق فى مسألة معينة بالذات ، فقدم أحد
أعضاء مجلس الشيوخ استجوابا للحكومة عما عوّلت على اتخاذه من إجراءات
إزاء القرار الصادر بالتحقيق فاعترض المسيو جول سيمون . وأيده آخر بأن
هذا الاستجواب غير دستورى . فرد رئيس المجلس قائلا إنه لما قدم إليه
هذا الاستجواب شعر بخطورته وعنى بتقصى حقيقته فاستدعى مقدم
الاستجواب واستوضحه غرضه من قوله :

" ما هى الإجراءات التى تنوى الحكومة اتخاذاها بإزاء القرار الصادر
من مجلس النواب بالتحقيق " . وعقب رئيس المجلس على ذلك قائلا :

" إذا كنت ، يا حضرة العضو ، تقصد بهذه الكلمات أن تحاسب الحكومة
على تصرف من تصرفات أحد موظفيها فهذا بلا شك استجواب دستورى
مقبول . أما إذا كنت تريد التعرض لقرار صادر من مجلس النواب أو تجريحه
فهذا ما لا أسمح لك به " .

فإذا كان حضرات زملاى المحترمين قد قدموا هذا الاقتراح واشتركت
مع حضراتهم فى تقديمه ، فإننا لم نرد أن نتعرض لمجلس النواب الحالى وإنما
نبغى باقتراحنا أن نبين التصرفات التى وقعت من الحكومة وموظفيها
فى الانتخابات فقد حصل فعلا عبث فى الانتخابات وإخلال بحريتها . فالمثل
الذى ذكرته لحضراتكم يمثل تماما حقيقة ما هو ممنوع وما هو غير ممنوع ، وبناء
على ذلك طرح الاستجواب للمناقشة . ولقد حدث مثل ذلك فى مجلس نواب
فرنسا فى عام ١٨٧٩ وأصدر المجلس قراره بأن المنوع هو التعرض بالتجريح
أو اللوم أو التعريض لعمل تم فى مجلس آخر .

فالانتخابات الأخيرة حدثت كلها ووقعت كلها قبل أن يتكون المجلس
الآخر وقبل أن يكون له وجود . فأننا لا نتعرض لعمل وقع فى مجلس النواب
بل أتعرض بالظن والتجريح لأعمال قامت بها الحكومة قبل أن يتم تكوين
هذا المجلس .

(تصفيق) .

إن المنوع حقيقة ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، هو مثل ذلك الذى قرأناه
فى صحيفة من الصحف أن أحد حضرات أعضاء المجلس الآخر قام وقال
إن الذين تكلموا عن الانتخابات فى مجلس الشيوخ لا اعتبار ولا قيمة لهم
عندنا .

أعرف أن هذه العبارة قد حذفت من مضبطة الجلسة لأن قائمها أو رئيس
المجلس الآخر قد رآه الخطورة أو المخالفة الكبيرة التى ارتكبها ذلك العضو بتوجيه
مثل هذه الشتائم إلينا ، ولكننا نرى على هذا مرا كما نمتز على ما قيل من بعض
حضرات الزملاء فى هذا المجلس . ذلك لأنى أؤمن بوقتكم وأؤمن بكرامة
هذا المجلس وهذا الأمر أن أحدهم تكلم فى مجلس هذه البقعة .

(تصفيق) .

أود أن ألفت أنظار حضراتكم إلى تناقض غريب في موقف الحكومة فيينا يقول لنا معالي حسن صبرى باشا: "لا تتعرضوا للانتخابات وإذا تعرضتم للكلام فيها كان عملكم مخالفة دستورية"، بينما يقول معالي حسن صبرى باشا هذا الكلام يقول زميله معالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا في عبارة صريحة ما يأتي :

"كان هذا تحت يدي وفي إمكاني أن أطلب إلى سعادة رئيس مجلس الموقر أن يحول دون الكلام في الانتخابات لأن وقائعها مطروحة على مجلس النواب بصفة كونه هيئة قضائية ومواضيعها الأخرى معروضة على النيابة والقضاء . ولكني وزملائي المحترمين لم نرض هذا الموقف حتى لا يقال إن الحكومة تفر من مواجهة أى اتهام أيا كان نوعه ونحن هنا نرفع رءوسنا عالية ونفخر بهذه الانتخابات وما تم فيها " .

ما الذى أفهمه من هذا حيال تصريحات وزير مسئول ؟

يقول معالي هيكل باشا إننا لا نريد أن نحول دون تكلمكم في الانتخابات . معنى هذا أن الحكومة قد درست المسألة من جميع نواحيها الدستورية وغير الدستورية وجاء مندوب الحكومة بصرح لا باسمه فحسب بل باسمه وزملائه قائلا إننا لا نحول دونكم والتكلم في الانتخابات فتكلموا فيها كيف شئتم .

وإذن يبدو من هذا أن البحث الذى أشار إليه معالي حسن صبرى باشا لا يشاركه فيه زملاؤه بدليل كلام معالي هيكل باشا واعتقد أن معالي هيكل باشا وزملاءه فهموا الاقتراح الذى تقدمنا به على وجهه الصحيح .

مفكرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا (وزير الصحة العمومية) — أبدا !

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الكلام هنا واضح صريح لا لبهام فيه . بعد هذا يقول حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا — مبالغة منه في أن يحول دونكم والتكلم في الانتخابات أو الاقتراح على الاقتراح المقدم منا لحضراتكم فيما يتعلق بالرد على خطاب العرش — يقول معاليه إن هناك سابقة دستورية في مجلس النواب عام ١٩٢٧ تقضي بأن رئيس المجلس السلطة المطلقة في أن يستبعد اقتراحا إذا ما رأى أنه مخالف للدستور، وقد صدر بهذه السابقة قرار من لجنة في مجلس النواب لست أذكر إن كانت لجنة الدواوين الدستورية أو لجنة الحفانية .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — اللجنة التي أصدرت القرار هي لجنة الحفانية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وإني مع احترامى لسعادة رئيس مجلسنا الموقر ومع إقرارى بأنه خير من يقدر ما هو دستورى وما هو غير دستورى وأنه خير شخص يستعمل سلطته حق استعمالها، أقول إن السابقة التي أشار إليها معالي حسن صبرى باشا في مجلس النواب لا يصح أن يحتج بها علينا هنا في مجلس الشيوخ، فمجلس النواب حر في إصدار ما يراه من قرارات .

لأول مرة يطلب هنا إلى سعادة الرئيس أن يكون له الحق المطلق في استبعاد ما يرى استبعاده وإبقاء ما يرى إبقائه . وأذكر جيدا أنه لما أثير هذا الرأي في مجلس النواب قال أحدهم إن هذا الحق لو أعطى لرئيس المجلس لأصبحت له سلطة لا تشابهها سلطة أخرى في البلاد .

سلطة غير مسئولة لا أمام المجلس ولا أمام الملك ولا أمام البلاد بل مسئولة أمام نفسه .

مصدقوني ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، أنى أفرع كل الفرع أن تكون في هذه البلاد أو في هذا المجلس سلطة مطلقة كهذه السلطة تثبت ما تشاء وتحذف ما تشاء . إذا كان مجلس النواب قد رضى لنفسه هذا القرار فإنه يحسن بمجلس الشيوخ أن يتخذ خطة أخرى غير هذه الخطة .

أؤكد لحضراتكم أن مجلس الشيوخ في تقاليدته ولوائحه لا يسمح بوجود هذه السلطة وأستند في ذلك إلى أمرين: أولهما أنه منذ وجد مجلس الشيوخ إلى الآن لم تقرر سلطة كهذه لرئيس المجلس . وثانيهما أن اللائحة الداخلية التي هي قانونكم ونظامكم تقول في المادة ٣٠: "إذا خرج المتكلم عن الموضوع كان للرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك، فإذا لفت الرئيس المتكلم إلى عدم الخروج عن الموضوع أثناء كلامه مرتين ثم استمر على ما أوجب لفته فللرئيس أن يستشير المجلس فيما إذا كان يسمح له بالاستمرار في الكلام ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة ويؤخذ الرأي عنه بالقيام والجلوس" .

معنى ذلك أن المادة ٣٠ لا تعطى الرئيس الحق في إيقاف المتكلم دون استشارة المجلس مما يدل على تأصل الروح الدستورية الصحيحة في هذا المجلس . فهل من المعقول أن يقطع الرئيس دون الرجوع إلى المجلس برأى نهائى في اقتراح قد تكون له أهميته وقد تكون للمجلس فيه وجهة نظر غير وجهة نظر الرئيس ؟

أكثر من ذلك يا حضرات الزملاء المحترمين — والمسألة هنا كثيرة الشبه بمسألتنا — أن المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية تقول : "إذا تراءى للرئيس أن مشروعا أو رغبة ليس من اختصاص المجلس نبه على مقدمه بعدم

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يرى اقتراحى إلى تشكيل لجنة للشؤون الدستورية طبقاً للمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية وهذه اللجنة هي التي تتولى الفصل في هاتين المسألتين .

أنتقل بعد ذلك إلى المسائل الأخرى ولا أريد أن أتناول كل ما ورد على السنة حضرات أصحاب المعالي الوزراء وحضرات الخطباء المناصرين لهم إنما أتكلم عن المسائل الهامة . وأولى هذه المسائل الهامة في نظرى — وقد أكون مخبطاً — المقدمة التي مهد بها معالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا لكلامه قبل تناول الموضوع، تلك المقدمة التي نسب فيها الخيانة إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — أظن أنه من المستحسن عدم الكلام في هذه المسألة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا ، لا . دعونا نتكلم فقد نسبت "الخيانة" إلى رفعة النحاس باشا، وإلى أطلب إلى معالي حسن صبرى باشا أو رفعة محمد محمود باشا أن يدل بتصريح في هذا الشأن وينتهى الأمر .

يقول معالي هيكل باشا من فوق هذا المنبر: "أما وقد رأى حضرة الشيخ المحترم أن يهدر السمعة والكرامة فليكن كىل بكىل وصاع بصاع". أظن أن حضراتكم توافقوننى على أننا حين قلت هذه العبارة أرفعنا الأسماع وانتظرنا الخيانات العظمى التي سيوجهها إلى رفعة النحاس باشا ، فإذا بالمسألة تتجلى من واقعة آسف كل الأسف للقول إنها واقعة غير حقيقية . نسب معاليه إلى رفعة النحاس باشا أنه اتفق مع الإنجليز على مسألتين ضمن المطهدة : الأولى مسألة المواصلات اللاسلكية ، والثانية مسألة تعويض الموظفين الأجانب وأن هذا الاتفاق تم بغير اطلاع أعضاء اللجنة الوطنية وأن رفعة النحاس باشا نعد عدم تسجيل هذه الاتفاقات في عصبة الأمم لأنها اتفاقات شائنة خاف من الأمة أن تهدر دمه إذا هي عرفت .

ثم يتضح بعد ذلك أن معالي هيكل باشا لم يكن موفقاً إلى الحقيقة فيما قال ، وهذا أخف تعبير يمكن أن ينطبق على موقفه ، فالإتفاق الخاص باللاسلكى تم بعد مفاوضات اشترك فيها أعضاء اللجنة وأذن لرفعة النحاس باشا بصفته رئيس الحكومة أن يوقعه لأنه عمل من أعمال الحكومة لا من أعمال المعاهدة وليس أدل على ذلك من الخطاب الذي أرسله سعادة السير مايلز لامبسون إلى رفعة النحاس باشا إذ يقول فيه :

التكلم فيه ، فإن لم يقبل وجب على المجلس الفصل في الاختصاص وعدمه ويكون البحث في ذلك سرّاً أو علناً فإن كانت الجلسة سرّية فقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال . هذه المادة منطبقة تماماً على حالتنا .

يقولون أتم تتكلمون عن الانتخابات وكلامكم هذا تعرض لصحة النيابة وبطلانها ، في حين أن مجلس النواب هو الهيئة المختصة بالفصل في صحة نيابة الأعضاء . فعدم دستورية الاقتراح المقدم منا إنما جاء من طريق الرغبة في القول إن الانتخابات وكل كلام حولها هو من اختصاص مجلس النواب وحده .

أماننا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية وهي صريحة في قولها : إذا تراءى للرئيس أنه لا اختصاص للمجلس في نظر الموضوع المطروح عليه فإنه يستشير المجلس في الفصل في الاختصاص وعدمه . لدينا مادتان صريحتان — والثانية أصرح من الأولى — تدلان على أن الفصل ليس من اختصاص الرئيس وحده بل هو من اختصاصكم جميعاً . (تصفيق)

على أنني أؤمن في الاعتدال أكثر من ذلك وأقول إن هناك مسألتين أثارهما معالي حسن صبرى باشا : تتضمن الأولى أن اقتراحنا غير دستوري ونجيز الثانية للرئيس استبعاد هذا الاقتراح إذا رأى أنه غير دستوري .

لا شك في أنه من المصلحة كل المصلحة حتى نتجو من الخطأ — ونحن أنصار الدستور ولا يمكن مطلقاً أن نرضى لأنفسنا بأن نرتكب مخالفة دستورية بل نريد أن نتبع السبيل الصحيح في كل مسألة من المسائل الشائكة — أن نحيل المسائل التي تعرض لنا ولكم من هذا النوع إلى لجنة تفحصها . لجنة ترجع إلى المراجع والقوانين وتسمع كلامى وكلام معالي حسن صبرى باشا وتقدم للمجلس تقريراً برأيها فإذا عرض رأى اللجنة الدستورية المكونة من أساطين القانون وغيرهم من أعضاء هذا المجلس الموقر آمناً به جميعاً . ذلك لائق أرى مجازفة في القول إن للرئيس وحده الحق في منع أى اقتراح يرى أنه غير دستوري . وأظن أن تقاليد هذا المجلس الموقر يجب أن تكون بعيلة عن الأخذ بمثل هذا رأى .

(تصفيق)

لذلك أطلب إلى حضراتكم احتياطياً — فيما يتعلق بهاتين المسألتين — تشكيل لجنة للشؤون الدستورية تعرض عليها هاتان المسألتان ولحضراتكم أن تنتخبوا أعضائها .

الرئيس — اللجنة موجودة وهي لجنة الحقانية .

عزيزى رئيس الوزارة

تذكرون أنى كلفت المستر سمات في أواخر شهر نوفمبر أن يستعلم عن أمر رغبتكم في أن تسجل في جمعية الأمم : المذكرات المختلفة التى تبودلت وقت المعاهدة الإنجليزية المصرية وليست جزءا من المعاهدة وتقسم هذه المذكرات إلى ثلاثة أنواع (١) :

وهذه المذكرات تشمل ثلاث مسائل :

مسألة السودان ومسألة اللاسلكى ومسألة تعويض الموظفين الأجانب .

كثير وكثير جدا أن يصدر ذلك الاتهام من معالى هيكى باشا . اتهام من النوع الذى ملأ به خطبه الانتخابية في كل واد وناد . كثير من وزير مسئول أن يقول هنا مثل الذى كان يلقيه في الاجتماعات الانتخابية .

لديكم دليل قوى على صحة ما أقول ، فقد نشرت جريدة الدستور اليوم تصريحاً لحضرة الدكتور أحمد ماهر وهو أحد أعضاء اللجنة ذكر فيه أن الاتفاق حصل بإطلاع حضرات الأعضاء جميعاً وأنه كان في مصلحة البلد . وفي الحق إنه كذلك فالموصلات السلكية واللاسلكية تهتمنا وتهم حليفتنا على السواء ومن المصلحة الاتفاق عليها وقد تم الاتفاق فعلاً على أن تتولاها شركة مصرية فإن لم توجد تولتها شركة مصرية إنجليزية وإلا فشركة إنجليزية .

فهل في مثل هذا الاتفاق خيانة ؟ وهل يصح أن يتهم رفعة النحاس باشا وهو خارج المجلس بالخيانة ؟

أما مسألة تعويض الموظفين الأجانب فلا أريد الإطالة فيها لأنها مسألة واضحة . ذلك أن الموظفين الأجانب المرتب لهم معاش ويقومون خارج مصر طلبوا أنه في حالة ما إذا فرضت الحكومة المصرية ضرائب على المعاشات أن

يعفوا منها لأنهم يقومون بدفع ضرائب في بلادهم . فقبل رفعة النحاس باشا هذا الاتفاق وأمضاه باعتباره عملاً حكومياً ، ولهذا الاعتبار وحده كان يعارض في إيداع الاتفاق بعصبة الأمم لأنه ليس من أعمال المعاهدة بدليل كتاب سعادة السير مايلز ليمسون الذى تلوته الآن على حضراتكم .

وإنى أنتظر لى تضع الحكومة الأمور في نصابها وحتى نطمئن إلى أنها لا تريد أن تتهم خصومها بالحق وبالباطل أن يدلى رفعة محمد محمود باشا بتصريح يصحح ما قيل . وفي الوقت نفسه أوجه اللوم إلى معالى هيكى باشا دون اتخاذ قرار به من المجلس .

الرئيس — ماذا تعنى ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أقول لى أوجه اللوم إلى معاليه دون أخذ قرار من المجلس .

مفكرة صائب المعالى حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — أى أنه من حضرة الشيخ المحترم شخصياً .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنتقل إلى نقطة أخرى . عندما حسنا حالة العمال واقتضى ذلك تقدير ٢٠,٠٠٠ جنيه لهم قامت الضجة حولنا ، وقالوا إنها بلشفية إلى غير ذلك مما لا حاجة بنا إلى الرد عليه .

ولقد تساءل معالى هيكى باشا ماذا عملتم للعمال ؟ هل فتحت لهم مدارس أو أنشأتم لهم ملاجئ أو مستشفيات ؟ هل نفذتم قانون تعويض العمال ؟

(١) نص الكتاب المشار إليه :

السفارة البريطانية

القاهرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧

عزيزى رئيس الوزارة

تذكرون أنى كلفت المستر سمات في أواخر شهر نوفمبر أن يستعلم عن أمر رغبتكم في أن تسجل في جمعية الأمم : المذكرات المختلفة التى تبودلت وقت المعاهدة الإنجليزية المصرية وليست جزءا من المعاهدة ، وتقسم هذه المذكرات إلى ثلاثة أنواع :

(١) تبادل مذكرات بتاريخ ٢٦ أغسطس وتتعلق بالمسائل المالية المتصلة بالسودان .

(٢) مبادلتان لمذكرات بتاريخ ١٢ و ٣١ أغسطس و ٩ سبتمبر على التعاقب : خاصة بمعايشات الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية .

(٣) تبادل مذكرات بتاريخ ١٢ أغسطس خاصة بالموصلات الطغرافية الصادرة من مصر والواردة إليها أو المتبادلة في مصر .

ومرفق بهذا نسخ من تلك المذكرات لراجعة .

أما المذكرة التى تبودلت في شأن المسائل المالية المتصلة بالسودان ، فإنها لم تكن سوى مرحلة من مراحل هذه المسألة التى حلت باتفاق تال عقد بين معالى وزير المالية والمصارف فاس في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . فمن الممكن استبعادها بناء على ذلك . ومن ناحية أخرى ترى حكومتى أن المذكرات الأخرى التى تبودلت ينبغى أن تسجل في جمعية الأمم وفقاً لما يجرى عليه العرف العلنى المتبع . وهذا يقتضى بالطبع نشر تلك المذكرات .

وعندما تناولت هذه المسألة من قبل ، فهتئت أن وجهة نظر دولتكم هى أنه من المستحسن انتظار الفرصة المناسبة للنشر .

ولما كانت حكومة جلالتكم تنوى تسجيل هذه المذكرات في جمعية الأمم ، وكان هذا الإجراء الذى لا يمكن تأجيله إلى أجل غير مسمى يقتضى النشر طبعاً ، فقد تلقيت تعليمات من وزير الخارجية بالإعراب عن الأمل في أن تجد دولتكم الوسيلة الواقة على هذا التصرف في أقرب وقت ممكن .

وتقروا يا عزيزى رئيس الوزراء باتى المخلص لكم

ثم ذكر أننا صرفنا لعمال المطبعة الأميرية ١,٥٠٠ جنيه في الشهر بدلا من ١٠٠ جنيه، ولم هذا ؟

قال ليحترموهم فرقا وطوائف تضم إلى جماعة القمصان الزرق ليحتوا من حرية الناس ثم يأخذوا أجورهم أضعافا مضاعفة من أموال الدولة .

معنى هذا أن الحكومة السابقة كانت ترشو العمال ليحتوا من حرية الناس. وليهاجموا الأمنين في بيوتهم . تهمة أوكد لحضراتكم أنها لو صحت لكات من أخطر التهم وأشنعها . فإلى أى سند يستند معاليه في هذه التهمة ؟ يستند إلى صرف ١,٥٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه ولو أن معالي هيكل باشا رجع إلى الأوراق كما رجعت إليها لأيقن أن كلامه في هذا الأمر لا يتفق والحقيقة .

والواقع أنه حدث اضطراب من عمال المطبعة الأميرية بسبب التراع حول مدير المطبعة، فقد أحيل مديرها حضرة محمد أمين بهجت بك إلى المعاش ولما ندب عباس أفندي السيد للقيام بعمله تار العمال لعدم رضائهم عنه ، وعلاوة على ذلك فقد كان هناك خلاف في وزارة المعارف العمومية بشأن الكتب المدرسية التي تطبع في المطبعة فتعطل طبعها حتى شكوا أولياء أمور الطلبة وتقدم سؤال في مجلس النواب من أحد حضرات أعضائه بعد فوات وقت كبير من السنة الدراسية فكان لزاما أن يشتغل العمال ليل نهار بطبع هذه الكتب وإنجاز الأعمال المتأخرة ومنها تقارير كثيرة من البعثة العسكرية وقد تعطلت جميعها بسبب ذلك الاضطراب .

إذن فالمبالغ التي صرفت لم تكن رشوة وإنما كانت أجورا للعمال عن ساعات العمل الإضافية التي اشتغلوها بعد ساعات العمل المقررة كما هو ثابت بملفات وزارة المالية .

(تصفيق) .

فلا يصح بعد هذا أن يقال إن ما صرفته الحكومة السابقة في هذا الشأن كان للدماية فإنها قد وضعت قانونا لتعويض العمال على أن ينفذ بعد ستة أشهر وهو ينفذ الآن .

كذلك وضعت الحكومة السابقة عدة قوانين منها قانون تقابات العمال وقانون التأمين الإجباري وقانون تنظيم ساعات العمل وغير ذلك من القوانين التي ذكرها معالي وزير التجارة والصناعة في إجابته عن سؤال وجه إليه .

انتقل بعد ذلك إلى مسألة نادي الأحرار الدستوريين ومترل رفعة محمد محمود باشا ولا أريد الإطالة في ذلك . والتأنيب في الأوراق أنه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٧ توجه معالي هيكل باشا إلى الجامعة المصرية وخطب بالنيابة عن رفعة محمد محمود باشا خطابا حيا فيه للطلبة وذكرى الشهداء ، وهو يشكر على هذه التحية التي تشترك فيها جميعا . وقال بعد ذلك : "إن النصر للعلماء لا للعلماء" عبارة من سطر واحد قليلة المبنى أذكرها لما كان لها من الأثر .

ماذا حدث بعد ذلك ؟ ذهب حضرة النائب السابق حسن يس إلى الجامعة ليضع باقة من الزهور على النصب التذكاري فاعتدى عليه "العاملون" لا "القائلون" بالضرب المبرح الذي استدعى نقله إلى المستشفى القبطي وبقى فيه شهرا ، وذهب أيضا محمد أفندي بلال وكان طالبا بكلية الطب فلم يكن نصيبه بأقل من نصيب حسن أفندي يس ، ثم ذهب حضرة محمد صلاح الدين بك السكرتير العام المساعد لمجلس الوزراء ليقيم باقة من الزهور فكان نصيبه لحسن الحظ أخف من سابقه .

فهل ينتظر أن يحدث كل هذا دون أن يثير الشعور وأن يكون له رد فعل ؟ طبعاً لا .

على أننا لما علمنا بوجود مظاهرات أعطينا التلميحات المشددة بمنع أى اعتداء وبوجوب المحافظة على نادي الأحرار الدستوريين ومترل رفعة محمد محمود باشا، وقد قال معالي هيكل باشا إنه كان أمام النادي اثنا عشر عسكرياً .

أما مترل رفعة محمد محمود باشا فإنه لم يصب أحد ممن كان بداخله بأية إصابة صغيرة كانت أو كبيرة . بل كان المصابون جميعاً بالطوب وبالرصاصة من المتظاهرين في الخارج وقد جاءتهم ممن كانوا داخل المترل ، ما كنت أود أن أذكر شيئاً من هذا مطلقاً ، ولكن ما حيلى وقد اضطررت إليه معالي هيكل باشا .

ألقى علينا معالي هيكل باشا درساً في المعارضة فطلب إلينا أن نتقبل والا نتعجل في نقد الوزارة حتى نرى عملها فإذا ما أخطأت حاسبناها على خطئها وإنا لنشكر معاليه على هذا الدرس ، ولكن ماذا نعمل وقد بدأت الحكومة عملها بالأخطاء والظروف هي التي أوجبت علينا أن نتكلم وأن نقصد .

انتقل بعد ذلك إلى ما أشار إليه فضيلة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عن مسألة تتعلق بي، فقد ذكر حضرته أني اعتبرت تصفيق حضرات الشيوخ والنواب لخطاب العرش موافقة على ما جاء به فأنا أعتب عليه أولاً لأن هذا الموضوع لم يثر في مجلس النواب ولا في مجلس الشيوخ وإنما كان في اجتماع الهيئة الوفدية وبحكم قانونها أن ما يدور فيها من مناقشات يكون سرياً .

على أني أذكر أني قلت إن القرية النموذجية وردت في خطاب العرش فالموافقة على هذا الخطاب تعتبر موافقة ضمنية عليها وأظن أنه لا غبار على هذا .

تكلم حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك طويلاً وأعطانا دروساً كثيرة تشكره عليها وبصرف النظر عن "أن البلاء موكل بالمنطق" ، فإنه قال لنا إنكم مكتم في الحكم ثمانية عشر شهراً ...

مقبرة الشيخ المحترم إبراهيم الرهباوى بك - لا ، بل بقيتم في الحكم عشرين شهراً إلا عشرة أيام .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ذكر معالى هيكى باشا أنها ثمانية عشر شهرا . وسواء أكانت هذه أم تلك فقد عملنا من الإصلاحات ما لم تعمله حكومة من قبل وهالك بيانها (عذلى أصابعك) .
(ضحك وتصفيق) .

يقولون إن الوزارة الوفدية السابقة لم تقم بشئ من الإصلاحات وإنى أردت على ذلك بسرد بعض الأعمال التى قامت بها .
فلقد أنجزت هذه الوزارة معاهدة الاستقلال وألغت الامتيازات الأجنبية .

(تصفيق) .

ووضعت اتفاقية قناة السويس ومشروع إلغاء صندوق الدين . وألغت السخرة التى كان يثن منها الفلاحون .

(تصفيق) .

كذلك ألغت الوزارة الوفدية ضريبة الخفر لأنها كانت سيلا للعبث والظلم والجور من عمد البلاد الذين دافع عنهم حضرة صاحب المعالى هيكى باشا .

كذلك وضعت الوزارة الوفدية مبدأ حلول الحكومة محل بعض شركات الامتياز كشركة الإنارة فى بورسعيد وشركة الري بنجى حمادى وشركة الأسواق المصرية التى ينتهى امتيازها فى مايو سنة ١٩٣٨ كما يتضح ذلك من المذكرة التى وضعها وزير المالية الأسبق واقترح فيها أن ينتقل امتياز هذه الشركة إلى الحكومة المصرية وباتتقاله يدر عليها حوالى ٥٠,٠٠٠ جنيه سنويا ولكن أعلن أن الحكومة الحاضرة ستجهد امتياز هذه الشركة لمدة أخرى بحجة أن عملها تجارى لا يصح أن تباشره الحكومات، ولكن الرد على ذلك سهل هو أن المنافسة توجد إذا كانت هناك شركات أخرى تباشر مثل هذا العمل فى البلاد ولكن هذه الشركة انفردت به فإذا انتهى امتيازها وحلت محلها الحكومة فلن تجد من ينافسها . وقد قدمت سؤالا فى هذا الشأن أرجو ألا تضطرنى لإجابة الحكومة عنه لتحويله إلى استجواب كما أرجو أن تكون سياسة الحكومة نحو امتياز هذه الشركة متجهة إلى تنفيذ ما وعدت به الحكومة السابقة .

ولقد وضعت الحكومة الوفدية مشروع قانون تسوية الديون العقارية فسحبه الحكومة الحاضرة من مجلس الشيوخ ولم تقدم ما يحل محله حتى الآن حتى قانون وقف البيوع الجبرية لم تقدم به إلا أمس فى مجلس النواب، فى حين أنها تعلم أن هناك مشروع قانون قدمناه فى هذا الشأن درسته لجنة المقانية فى مجلس الشيوخ ووضعت فيه تقريرها بل أدرج فى جدول أعمال اليوم .

وقد كانت الحكومة الوفدية الماضية دائبة العمل لمصلحة الملاك فقد عملت لهم التسهيلات الكافية كي يستردوا أملاكهم من الشركة العقارية التى

حلت الحكومة محلها، وكذلك قامت بإصلاح قناطر إسناء وإنشاء قناطر محمد على ثم قامت بإصلاح نظام العمد . وبهذه المناسبة هل يسمح لى معالى هيكى باشا أن أقول له إن ما وضعته الحكومة الوفدية من مبادئ فى هذا الشأن قصد به إلى القضاء على مساوئ كثيرة .

فقد كانت لجنة الشياخات هى التى تعين العمد والمشايخ ولكن بعد شهرين أو ثلاثة من بدء تولية الوزارة الوفدية الحكم أوقفت هذه اللجان وشكلت لجنة لوضع قانون العمد، وقبل فراغها من وضع هذا القانون رأت الاستئناس بأراء الناخبين فى انتخاب العمد وقد انتخب فعلا ١٧٣ عمدة على هذا الأساس حتى لا يقال إن زيدا أو بكرا أو غيرهما كان له تدخل فى تعيين العمد، بل ترك الأمر للشعب ينتخب من يشاء ويبدى رأيه فيمن يكون رئيسا للقرية ولكن الوزارة الحاضرة وضعت كل ما عملته تلك اللجنة فى "الخروج" .

ولقد قامت الوزارة الوفدية أيضا بإصلاح نظام البوليس وتعميم مياه الشرب وغير ذلك مما لا موجب للإطالة على حضراتكم فى ذكره . وإذا أراد معالى هيكى باشا المزيد فليرجع إلى المذكرة التى وضعها وزير المالية الأسبق عن ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ فلن فيها الكفاية .

والى هنا انتهى من الرد على ما قاله معالى هيكى باشا، وأنتقل إلى الرد على ما قاله معالى حسن صبرى باشا خاصة بالجيش تعليقا على المعلومات التى أبديتها .

مفكرة صاحب المعالى حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — إن المعلومات التى أدليت بها فى الرد على حضرة الشيخ المحترم كانت مستمدة من البيانات الرسمية التى طلبتها من أقسام الوزارة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأنا قد استقيت المعلومات التى أدليت بها من وزير الحربية والبحرية الأسبق وهى تتناول مسألتين : إحداها مسألة عدد الجيش، والثانية توظيف مبلغ مليونين من الجنهات .

أما فيما يتعلق بعدد الجيش فإنى لا أعرفه بالضبط ولكن جاء فى الإحصاء الذى أورده معالى حسن صبرى باشا أن بلك الأساس كان يحتوى على مائة جندى فأصبح فى عهد الوزارة الوفدية الماضية ثلاثة آلاف .

أما المسألة الثانية فهى تتعلق بصرف مبلغ مليونين من الجنهات، وبهذه المناسبة أقول أنى لم أقل إن المبلغ صرف جميعه ولكنى قلت إنه وظف، وهذه هى النقطة التى كتبت عنها بجريدة البلاغ .

مفكرة صاحب المعالى حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — لا داعى هنا لذكر ما يقال فى الجرائد من بلاغ أو غيره .

مبنى على أسباب تبرز ما نقول ونحن لا نلقى القول على عواهنه ، ولقد جرت التقاليد الدستورية على أنه من حق البرلمان أن ينتقد ما يرد في خطابات العرش من وعود معسولة خلافة وأمان براقة فإذا قلنا نحن لا نصديق أو نشك فإنما نقوله وتقدم الدليل عليه .

أما ما ادعاه حضرة الشيخ المحترم من أني لم أتعرض بتقد ما ورد في خطاب العرش فقي غير محله ، بل كان تقدي في صميم الخطاب بدليل أنني قلت في نهاية كلامي " بناء على ذلك ترون حضراتكم أن موقف المعارضة سليم مدلل عليه بالأدلة والبراهين القوية وأن التقرير الذي وضعته لجنة الرد على خطاب العرش لم يزد على كونه ترديدا لعبارات الشكر والثناء والاعتباط ولم توجد هنا لشكر أو ثني بل وجدنا لنلاحظ وننتقد .

ولذلك أرجو الموافقة على مشروع الرد الذي أعدته ، وإذا كان هناك لبس دستوري في أي جزء من هذا الاقتراح ، فلما على استعداد لشرحه وتبينه أو إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية .

(تصفيق) .

الرئيس — لقد طلب بعض حضرات الأعضاء المحترمين أن تعطى لهم الكلمة ، ولا أرى إقبال باب المناقشة قبل أن يسمح لهم بالكلام وترون حضراتكم أن الوقت لا يتسع لسماع كلامهم .

فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، وأن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين القادم ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٦ يونيو سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء للاستمرار في مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش وأن تكون جلسائنا أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء كما جرى العمل في السنوات الماضية ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء) .

مهمرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ومعنى توظيف المبلغ أن وزارة الحربية طلبت اعتماد مليونين من الجنيئات لشراء مدافع وغيرها من مهمات الحرب فدفعت عند التوصية بصنعها جزءا والجزء الباقي يصرف عند ورود هذه المهمات .

الحقيقة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هناك فرقا كبيرا بين "صريف" و"توظيف" وقد أثبت لحضراتكم الفرق بينهما .

ولقد قال حضرة صاحب المعالي وزير الحربية إن الحكومة الوفدية السابقة لم تصرف في مهمات الجيش سوى مبلغ ١٧٧ ألف جنيه والحقيقة أن هذا المبلغ دفع فعلا مقدما من ثمن هذه المهمات الموصى عليها حتى إذا وردت كاملة دفع باقي الثمن .

أما فيما يختص بما قاله معالي وزير الحربية عن الجيش الإقليمي فإني أشكره عليه كل الشكر ولو أن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك فهم من رغبتى في إيجاد هذا الجيش أننى أقصد القمصان الزرق .

مهمرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا مصر على فهمي .

مهمرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أؤكد لك أن فهمك غير صحيح في هذا الموضوع .

مهمرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرجو أن أكون غلطاً فيما فهمته في هذا الصدد .

(هنا انصرف حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية) .

مهمرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — بقيت كلمة صغيرة عما ذكره سعادة الغرايلى باشا فقد قال إننى لم أتعرض لشيء ما بصدد مشروع الرد على خطاب العرش بل قلت إننا لا نصديق ونشك ... فإذا قلنا إننا لا نصديق أن الحكومة الحاضرة تقوم بتنفيذ كذا وكذا ، فكلامنا في محله لأنه

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ الموافق ٦ يونيه سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة

- (ب) - كتاب من قطارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس
نسخة من كتاب "الحملات البحرية لمحمد علي باشا
ولإبراهيم باشا" - قرار المجلس إرسال كتاب شكر ٢١٦
- ٤ - استمرار النظر في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش ... ٢١٦
- موافقة المجلس على اقتراح إقبال باب المناقشة ... ٢١٦
- ٥ - قرار المجلس أن يحيل إلى لجنة الحفائية بصفتها لجنة للشؤون
الدستورية موضوع مباشرة حضرات الشيوخ المحترمين الذين
انتخبوا أعضاء المجلس التراب أعمالهم في المجلسين على أن تقدم
تقريرها غدا ... ٢٢١

رقم الصفحة

- ١ - الإجازات ... ٢١٦
- ٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٢١٦
- ٣ - الرسائل :
- (١) برقية من حضرة صاحب الجلالة الملك ردا على تهنئة
المجلس بخطبة حضرة صاحب السمو الإمبراطوري ولي
عهد إيران لحضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فوزية ٢١٦

ثانيا - باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ؛ حضرات الشيوخ المحترمين :

أمين سامي باشا ، حسن مظلوم باشا ، الدكتور عبد العزيز
الجزيري بك ، الفريق علي فهمي باشا .

(ب) عن جلستي اليوم والغد : حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم سيد احمد بك ، أحمد حميد ابومستيت بك ، السيد
محمود الشندويلي بك ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، الأستاذ حسن
عبد القادر ، حسن محمد الوكيل أفندي ، الشيخ حسين صالح
خليفة .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ عبد الرحمن البيل ، عبد العزيز محمد الجمال بك ، الأستاذ
ميشيل رزق .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد
محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، علي عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ،
الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ماعدا :

الغائبين :

أولا - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الكسان أبسخرون باشا ، إسماعيل مصطفى الملواني أفندي ، زكي
ويصا بك ، فهمي ويصا بك ، عثمان السيد ناصف بك ، محمد محمد
الشناوي بك ، مرسى وزير عبد الله بك ، الشيخ إسماعيل محمد فواز ،
محمد علي سليمان بك ، محمود زكي بك ، أحمد مدحت يكن باشا ، محمد سليمان
الوكيل باشا .

وقد تعطف مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك بالرد الكريم الذي أتلو
نصه على مسامح حضراتكم :

”مرأى رأس التين في ٢ يونية سنة ١٩٣٨

حضرة صاحب العزة مجد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ بمصر
كان للتهنئة الرقيقة التي بعثتم بها إليّ باسم مجلس الشيوخ الموقر وباسمكم
بمناسبة خطبة شقيقة الأمانة فوزية إلى حضرة صاحب السمو الإمبراطوري
ولي عهد إيران أبجل الأثر في نفسي وإني لأعرب لكم ولحضرات الشيوخ
المحترمين عن بالغ شكري مزقودا بأطيب تحياتي، وأسأل الله أن يقرن هذه الصلة
المباركة باليمن والتوفيق وأن يوثق بها أواصر الود والإخاء بين الشعب الإيراني
النبل وشعبنا الوفي الكريم ما

فاروق“

(تصديق)

فإزاء هذا العطف الملكي السامي أكثر باسم حضراتكم وباسمى الشكر العظيم
إلى السدة العلية الملكية .

(ب) كتاب من نظارة خاصة جلالة الملك بإهداء المجلس نسخة من كتاب
”الحملات البحرية لمحمد علي باشا وإبراهيم باشا“ — قرار المجلس لإرسال كتاب شكر

الرئيس — يتلى الكتاب المذكور .

تلى وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

بأمر حضرة صاحب الجلالة مولاي الملك أتشرف بأن أقدم مع هذا
نسخة من كتاب ”الحملات البحرية لمحمد علي باشا وإبراهيم باشا“ تأليف
جناب الأميرال ديران فيل لمكتبة المجلس ، وهو الكتاب الذي أمر المغفور
له الملك فؤاد الأول بوضعه وطبعه على نفقة الخاصة الملكية تخليداً لذكرى
جد الأسرة العلوية الكريمة .

وتفضلوا عزتكم بقبول وافر الاحترام ما

ناظر خاصة جلالة الملك

محرراً في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٨

مراد محسن“

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إرسال كتاب إلى نظارة خاصة
جلالة الملك لرفع آيات الشكر إلى السدة العلية الملكية على هذه الهدية الكريمة ؟
(موافقة)

٤ — استمرار النظر

في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش — موافقة المجلس على اقتراح إقبال باب المناقشة

الرئيس — تقدّم اقتراح من بعض حضرات الأعضاء بإقفال باب
المناقشة وأظن أن هذا الاقتراح في محله لأن المناقشة في موضوع الرد على
خطاب العرش قد استغرقت وقتاً كافياً، فهل توافقون حضراتكم على إقفال
باب المناقشة ؟

(أصوات: موافقون)

وحضر من الوزراء : حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح نجيب باشا
وزير الخارجية ، وحضرات أصحاب المعالي أحمد مجد خشية باشا وزير
الحقانية ، مجد حلمي عيسى باشا وزير المواصلات ، أحمد لطفي السيد باشا
وزير الداخلية ، حسن صبري باشا وزير الحربية والبحرية ، الدكتور مجد
حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية ، رشوان محفوظ باشا وزير
الزراعة .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ — الإجازات

الرئيس — يطلب حضراتنا الشيوخ المحترمين أحمد مدحت يكن باشا
إجازة لمدة ١٥ يوماً ، ومحمد سليمان الوكيل باشا لمدة أسبوعين لمريضه ، فهل
توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة)

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة
السابقة ؟

مضمة التيج المحترم محمد نجيب الترابي باشا — جاء في السطر التاسع عشر
من الصفحة الرابعة من مضبطة الجلسة السابقة ذكر المادة ”٥٧“ من قانون
الانتخاب ” وصحتها المادة ”٦٨“ فأرجو تصحيح ذلك .

الرئيس — تصحيح ، وهل لأحد من حضراتكم ملاحظة أخرى على
مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد)

الرئيس — يصتق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ — الرسائل

(١) برقية من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم إلى رئاسة المجلس بالرد
على برقية التهنئة التي رفعت إلى مقام جلالة باسم المجلس بمناسبة الخطبة
الملكية السعيدة

الرئيس — بناء على موافقة هيئة المجلس الموقرة في الجلسة الماضية
قد تشرفت — بمناسبة الخطبة الملكية السعيدة — بإرسال برقية التهنئة التي
أقرتم نصها إلى حضرة صاحب المعالي كبير الأمراء بسراى رأس التين
لرفعها إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم .

الرئيس — أرجو أن يصني المجلس لما أقول :

ملاحظتي على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى هي أن التعبير عن الانتخابات بالكيفية التي وضعها حضرته تعتبر افتتاحاً على سلطة مجلس النواب ، فإن لهذا المجلس وحده — بواسطة لجنة الطعون المشكلة عنده — حق الفصل فيما إذا كانت الانتخابات وقعت صحيحة أم لا . فإذا قلنا هنا في مجلس الشيوخ إنه وقع عبث بتراهة الانتخابات الخاصة بمجلس النواب مما جعل نتيجتها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة ، فكأننا قلنا إنه لم يكن لدى الباخين الحزبية التامة لإبداء آرائهم كما يريدون . وهو حكم لا نملك إصداره ، ومجلس النواب وحده هو الذي له أن يقرره .

وإذا كنا لا نملك في مجلس الشيوخ التعرض لقضية مطروحة أمام القضاء ، فمن باب أولى ، لا يجوز لنا التعرض لانتخابات مجلس النواب ولو بطريق غير مباشر ولا القول إنها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة .

ذلك من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، فإن القول في مجلس الشيوخ إن تصرفات الحكومة من اعتداء على الحريات ، وعبث بتراهة الانتخابات ، جعلت تلك الانتخابات لا تعبر عن ميول الأمة هو إنكار لقيمة وجود ذلك المجلس ومساس بكيانه ، أو ، على الأقل ، تعريض به ، ومساس بكرامته ، وهما مما لا يجوز لمجلس الشيوخ أن يقوله .

لذلك أرى أن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لا يجوز عرضه على المجلس ، لأن فيه مساساً بسلطة أخرى .

هجرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يقصد سعادة الرئيس بالملاحظة التي أبدتها أنه يريد ، كما طلب معالي حسن صبري باشا ، أن يستبعد اقتراحى من تلقاء نفسه دون أن يعرض الأمر على المجلس ؟

الرئيس — في إمكان رئيس المجلس إذا رأى مسائل تمس هيئات أخرى أن يمنعها ، وأذكر حضرة الشيخ المحترم أنه طلب منى في إحدى الجلسات السابقة أن أحذف عبارة قيلت من فوق هذا المنبر ماسة به فمحوتها من المضبطة . وأرى أن الفقرة التي وردت في اقتراح حضرة الشيخ المحترم الخاصة بانتخابات مجلس النواب ماسة بذلك المجلس ، فلي الحق أن أمتنع عرضها على المجلس ، وحكمها حكم أية مسألة معروضة على القضاء لي أن أمتنع الكلام فيها .

هجرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كل ما أريده أن توضع الأمور في نصابها ، فهل يقصد سعادة الرئيس أن يستبعد اقتراحى من تلقاء نفسه أو يعرض الأمر على المجلس ؟

أما موضوع الانتخابات الذي يشير إليه الآن سعادة الرئيس فقد تكلمت فيه مرتين بما لا أريد الزيادة عليه ، فإذا أراد سعادة الرئيس أن يعرض الأمر على المجلس فلا اعتراض لي على ذلك .

هجرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — قبل أخذ رأى على هذا الاقتراح أرجو أن تعطى لي الكلمة .

الرئيس — المطلوب إقفال باب المناقشة ، فهل لحضرتك اعتراض على هذا الطلب ؟

هجرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — أطلب من الوزارة أن تبدى رأيا في مسائل عرضت

الرئيس — الاقتراح المطروح هو إقفال باب المناقشة ، أعنى أنه لا يجوز الكلام في غيره .

هجرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — ألاحظ أن سعادة الرئيس يأخذ رأى حضرات الأعضاء على اقتراح إقفال باب المناقشة بينما سبق لي أن قدمت اقتراحا

الرئيس — موضوع اقتراح حضرة الشيخ المحترم هو أن بعض حضرات الشيوخ المحترمين انتخبوا أعضاء في مجلس النواب فلا يجوز لحضراتهم الاشتراك معنا في إبداء الرأى وهذا خارج عن الموضوع المطروح لأخذ الرأى عليه . فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

الرئيس — أمامنا ثلاثة مشروعات للرد على خطاب العرش :

أولها مقدم من لجنة الرد على خطاب العرش ، والثاني مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، والثالث مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وبعض حضرات زملائه ، والذي سبق في اقتراح التعديل هو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

وطبقاً للأئمة الداخلية تبدأ المناقشة في اقتراح التعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وزملائه .

وبمناسبة هذا الاقتراح أريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى

هجرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أطلب الكلمة .

الرئيس — لقد أقفل باب المناقشة .

هجرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أتكم في مسألة دستورية .

الرئيس — لا أسمح لحضرتك بالكلام بعد إقفال باب المناقشة .

هجرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — الكلام الذي نسمعه من الرئاسة الآن غير دستوري فأريد أن أتناقش فيه .

الرئيس — ما قلته حضرتك في الجلسة السابقة من أنك لا تقصد المساس بمجلس التواب كلام جميل، ولكن ذلك يناقض ما ورد في اقتراحك الذي قدمته . لذلك أرى أن هذا الاقتراح لا يمكن عرضه على المجلس .
(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — صدر قرار من المجلس بإقفال باب المناقشة

الرئيس — حضرات الشيوخ المحترمين :
ورد في اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى العبارة الآتية :

” يأسف المجلس لما جرى في انتخابات مجلس التواب من اعتداء على الحريات ، وعيث بتزاهة الانتخابات ، مما جعل نتيجتها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة “ .
وفي هذه الجملة مساس بمجلس التواب .

وبالرغم من أن لى الحق في منع تلك العبارة ، لكنى لا أرغب في استعمال هذا الحق ، ولذا فإنى أحتم إلى مجلسكم الموقر ، فمن كان من رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو من سعادة الرئيس أن يتمهل قليلا ، فلدى ملاحظات على كلامه عن اقتراحى .

الرئيس — من كان من رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فليفضل بالوقوف .

(وقف حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ محمود بسيونى ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ حسين الجندى) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن تسمح لى بالكلام أولا (وسار متجها نحو المنبر) .

الرئيس — لم أعطك الكلمة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أعتز على هذه الطريقة في إدارة الجلسات ، وأطلب الكلمة للرد على ملاحظات الرئيس وأحتم إلى المجلس .

الرئيس — من كان يرغب في سماع كلمة الأستاذ الجندى فليفضل بالوقوف .

(وقف بعض حضرات الأعضاء) .

(أصوات : أغلبية) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أتكلم في مسألة خاصة باللائحة الداخلية .

الرئيس — تفضل لأن للكلام في اللائحة الداخلية الأولوية .
(أصوات : أقلية) .

الرئيس — عند وجود الشك في نتيجة أخذ الآراء بالقيام والجلوس يعاد أخذها بصورة عكسية ، لذلك أعيد أخذ رأى .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا يجوز هذا بعد أن تبينت الأغلبية .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك — كيف لا يجوز ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — لقد وقفت أغلبية فيكون المجلس قد فصل في وجوب إعطاء الكلمة لحضرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى .

الرئيس — يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الكلام في اللائحة الداخلية فليفضل .

مفكرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — أريد الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لقد أعطيت لى الكلمة قبل معالى الوزير .

مفكرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — ولكن للحكومة الحق في الكلام كلما طلبته .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لكى سأتكلم في اللائحة الداخلية .

مفكرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — وأنا أيضا أريد الكلام في اللائحة الداخلية .

الرئيس — يتفضل معالى محمد حلمى عيسى باشا بالكلام .

مفكرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — ياسعادة الرئيس :

لقد عرضتم على المجلس أن يعود ويبدى رأيه في : هل الأغلبية هي التي أجازت للأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يتكلم ، أم كانت الأقلية ، مع أن الذى لاحظناه هو أن اللذين وقفا للواقعة على هذا شأن فقط ؟ فالمسألة من هذه

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — يعذرنى سعادة الرئيس إذا كان كلامي عن اللائحة الداخلية موجهاً إلى شيء من تصرفاته التي أراها لا تتفق مع اللائحة ، ولا تتفق مع تصرفاته في الجلسة الماضية .

ففي الجلسة الماضية بعد أن تكلم أحد زملائنا أعلنا الرئيس أن اقتراحاً بإقفال باب المناقشة قدّم له موقفاً عليه من خمسة من حضرات الأعضاء . أي أن الاقتراح كان مستوفياً للشروط القانونية الشكلية . والمادة الخامسة والثلاثون من اللائحة الداخلية تقول: "إذا لم يطلب أحد من الأعضاء الإذن بالتكلم يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة . وإذا طلب خمسة من الأعضاء إقفال باب المناقشة يأخذ الرئيس رأى المجلس في ذلك . ويجوز لكل عضو أن يتكلم لتأييد هذا الطلب أو الاعتراض عليه" .

فطلب الكلام في إقفال باب المناقشة ، طلب له الأولوية والأسبقية في أخذ الرأى . ولكن الرئيس أعلن هذا الاقتراح ولم يأخذ الرأى عليه تنفيذاً لحكم المادة الخامسة والثلاثين من اللائحة . لم يعرض الرئيس هذا الاقتراح وقال في آخر الجلسة مانصه: "لقد طلب بعض حضرات الأعضاء المحترمين أن تعطى لهم الكلمة . ولا أرى إقفال باب المناقشة قبل أن يسمح لهم بالكلام" .

إذن أحلّ الرئيس نفسه محلّ المجلس كله . لأن القانون — وهو لأختنا الداخلية — أوجب أن يؤخذ رأى المجلس . ولكن الرئيس قال: "لا أرى إقفال باب المناقشة" . أي أنه أبدى رأياً كان يجب أن يكون آخر ما يبدى في المجلس . لأنه رأى الرئيس . ولكنه أبداه أولاً . وفقد . ورفع الجلسة . على أن المناقشة مستمرة . ولم يترك لأحد من حضراتكم فرصة مناقشته في اللائحة . ولما لم يعرض على المجلس هذا الاقتراح ولم يأخذ الرأى عليه ؟

إذن كان رأى الرئيس في الجلسة الماضية أنه لا يرى محلاً لإقفال باب المناقشة ، ما دام أحد يريد الكلام ، أي أن المناقشة لم تكن استوفيت .

وفي جلسة الليلة خالف نفسه لأنه سبق له في الجلسة الماضية أن رأى عدم إقفال باب المناقشة ، مع تقدّم بعض حضرات الأعضاء بطلب إقفال باب المناقشة ، ورأى من تلقاء نفسه رفض هذا الطلب ، فعرضه الليلة هذا الطلب في ابتداء الجلسة — إن كان لا يخالف اللائحة الداخلية — فإنه يخالف رأيه الشخصي الذي أبداه في الجلسة الماضية ، وانتهت عليه تلك الجلسة .

اتبيننا على أن الاقتراح حين عرض الليلة كان عرضه عليكم عرضاً قانونياً . واللائحة الداخلية أباحّت الكلام حين عرض مثل هذا الاقتراح في : هل الأصوب إقفال باب المناقشة أم الأصوب استمرارها ؟ فلم يسمح الرئيس لأحد بأن يتكلم في الموضوع الذي أجازته اللائحة الداخلية .

يخيل لي أن سلسلة التصرفات التي أسماها مخالفة اللائحة الداخلية ، يخيل لي أنها استمرت تتملك إدارة الجلسة بعد ذلك .

لما أعلن سعادة الرئيس أن أمامه ثلاثة مشروعات للردّ على خطاب العرش قال كلاماً هو أسباب قانونية لتبرير رأيه في أن من حقه ألا يعرض

الوجهة لم تكن محل خلاف حتى يعاد أخذ الرأى من جديد . فحكم المجلس في هذه الحالة كان ظاهراً ، ويجب أن ينفذ .

ولكن الأستاذ يوسف أحمد الجندى تكلم بعد ذلك وحاول أن يبدى ملاحظات له .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أى حكم صدر من المجلس ؟

مفكرة صاحب المعالي محمد محمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — القرار سمعناه كلنا والإجراءات كلها مثبتة في المضبطة

الرئيس — الذى عرضته على المجلس هو أخذ الرأى على جواز أن يتكلم الأستاذ يوسف أحمد الجندى . هذا ما طلبت أخذ الرأى عليه . ولم أطلب شيئاً غير ذلك . وأردت أن أستبين رأى المجلس فيه على وجه يقينى بإعادة أخذ الرأى بطريقة عكسية .

مفكرة صاحب المعالي محمد محمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — هناك خطوتان : الخطوة الأولى خاصة بعرض الاقتراحات وأخذ الرأى عليها ، أما الخطوة الثانية فخاصة بإعطاء الأستاذ يوسف أحمد الجندى الحق في الكلمة . ولم يوافق على هذا غير أقلية . ولما طرأ هو في ذلك قلت له إنك تطلب الرأى من المجلس بطريقة عكسية . هذا هو الذى حصل في الجلسة .

الرئيس — نعم ، في حالة حصول خلاف في نتيجة أخذ الرأى يتعين أخذه بطريقة عكسية . ولما على الوزير ، ولأى من حضرات الأعضاء ، أن يطلبوا أخذ الرأى بطريقة عكسية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أن أجعل لقرارات الرئيس القيمة التي يجب أن تكون لها .

طرح على المجلس : هل يبيع أن يستمع لملاحظاتي أم لا ؟

الرئيس — ولكن بعض الأعضاء قالوا إن الأغلبية لم تكن في صفك . وإذن يؤخذ رأى المجلس بطريقة عكسية .

مفكرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — والرئيس اعطاني الكلمة بعد أن ظهرت الأغلبية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أريد الكلام في اللائحة الداخلية قبل أخذ رأى المجلس في أى موضوع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد اسماعيل باشا بك — نعم ، الكلام أولاً في اللائحة .

ثم طلب الأستاذ يوسف أحمد الجندى الكلمة . فكانت هذه مسألة أخرى . فأخذ رأى المجلس في : هل يسمح له بأن يتكلم أم لا ؟ وكان أخذ رأى بطريقة القيام والجلوس . فقال البعض من حضراتكم : أغلبية وقال البعض منكم : أقلية .

فأردت أخذ رأى بطريقة عكسية لأتبين حقيقة الأمر .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك — كيف يكون له الكلام ، وقد سبق أن تقرر إقفال باب المناقشة ؟

الرئيس — قال بعض حضراتكم إن للأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يبدى ملاحظاته

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وكيف ذلك بعد أن تقرر إقفال باب المناقشة ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك — لا يجوز الكلام بعد إقفال باب المناقشة .

(ضجة) .

الرئيس — لا يمكنني إدارة الجلسة مع هذه المقاطعة وتلك الضجة . المطلوب الآن هو أخذ رأى بطريقة عكسية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — على أي شيء يؤخذ رأى ؟

الرئيس — يا حضرات الأعضاء :

رأى بعض من حضراتكم أن الاقتراع الذي حصل لإعطاء الأستاذ يوسف أحمد الجندى الكلمة لإبداء رأيه في الملاحظات التي أبدتها على مشروعه لم تكن من نتيجته أن أغلبية وقفت . وطبقا لللائحة الداخلية ينبغي أخذ رأى بطريقة عكسية .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — نريد أن نعرف ما هو مطلوب منا بعد أن تقرر إقفال باب المناقشة .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — يتلخص من كل ما ثار في هذه الجلسة من البداية أن هناك قرارا من المجلس بإقفال باب المناقشة في الموضوع الأصلي . وهو الرد على خطاب العرش وكل ما يرتبط به ، لأن الواقع أن الجلسة مستمرة للمناقشة في خطاب العرش فقط . وكل ما جرت إليه المناقشة حتى الآن كان مرتبطا بالرد على خطاب العرش .

فإذا قرر المجلس أن المناقشة أقيمت ، فلا يجوز مطلقا لأحد ، عضوا كان أو وزيرا ، أن يتعدى هذا القرار في إقفال باب المناقشة في الرد على خطاب العرش .

على حضراتكم هذا المشروع . ولذلك قال " هذه المسألة أرى ألا تعرض على حضراتكم " وكلمة " أرى ألا تعرض " هذه يجب أن يكون الكلام فيها لللائحة الداخلية طبقا للمادة السابعة والثلاثين منها .

الذي نتناقص فيه الآن مسألة لم يسبق طرحها على المجلس ، مسألة : هي حق الرئيس في ألا يعرض عليكم كلاما أو اقتراحا أو مشروعا برغبة . مسألة هي حق الرئيس في أن يستبد دونكم بألا يعرض عليكم شيئا ؟ فإني لما سمعت الرئيس يقول : " أرى أن هذا لا يجوز عرضه " ، رأيت أن الأمر ينبغي أن يقف عند هذا الحد ، وعند تمسكه برأيه .

فالذي نبدي فيه الرأي الآن : هل الرئيس يملك أن يقول هذا ، أم لا يملك ؟ فإن شاء المجلس حكم في ملكيته أن يعرض الأمر أولا يعرضه . وإذا أعطاه المجلس هذا الحق يكون قد حكم في الأمر ، وانهينا ، وإذا عرضت المسألة عليكم بعد ذلك يكون العرض استئنافا للحكم الذي صدر ، ولكن سعادة الرئيس لم يكن لحكمه صفة الحكم الابتدائي .

الرئيس — وهو يدير الجلسة — فقال من كان على رأى الفلاني يقف . وبهذا انتقلنا طرفة إلى موضوع آخر لم يناقشه أحد حتى يؤخذ رأيكم فيه .

أنا لا أريد أن أبدى رأيا في موضوع الاقتراحات . وإنما أقصر كلامي على اللائحة الداخلية . وأرى — وقد قرر الرئيس قراره وأعلنه لحضراتكم — إما أن يقبل المجلس قراره بدون اعتراض . فينفذ . وإما أن يقدم عليه اعتراض . فيكون هذا الاعتراض خاصا بملكية الرئيس لهذا الحق . أي يكون الاعتراض : هل يملك الرئيس إصدار مثل هذا القرار أم لا ؟

فإذا حكم المجلس بأن من حقه إصدار مثل هذا القرار نفذ وانهينا . وإذا لم ير المجلس أن من حق الرئيس ذلك ألزم بأخذ رأى المجلس . وحينئذ يطرح عليكم الموضوع مسألة مسألة .

فالمسألة الأولى هي أن يجتكم بعض حضراتكم في أمر ما إليكم . فإذا اتينا من عرض هذا الاحتكام كان علينا أن نطرح على المجلس : هل هذا الأمر الذي احتكم فيه إليكم جائز عرضه أم لا ؟ ليكون العرض دستوريا . وليكون المنع منكم لا من الرئيس .

هذا ما أراه . أما الموضوع الأصلي الذي جرت فيه مناقشة فإني أحتفظ برأيي في جواز عرضه دستوريا . أو عدم جواز عرضه . أحتفظ به حتى يفصل المجلس في أن هذا القرار جائز صدوره من الرئيس نفسه أم لا ؟

الرئيس — لم أعرض على المجلس استبعاد مشروع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — المشروع نفسه محل مناقشة .

الرئيس — لقد قررتم أولا إقفال باب المناقشة . ثم أبدت ملاحظة خاصة بمشروع الرد المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى . ولم أطرح على حضراتكم استبعاد هذا المشروع .

بناء على هذا إذا ما أريد أن يؤخذ الرأي على شيء يجب أن يكون هذا الشيء خارجا عن خطاب العرش وغير مرتبط به ، وإلا كنا متناقضين .

فما الذي يراد أن يؤخذ الرأي عليه الآن ؟ كل الذي جرى أن سعادة الرئيس يلخص القرارات التي يجب أن تعرض للاقتراع — ووفق بين المناقشة والقرارات التي تنتهي إليها المناقشة — والتي يجب أن يؤخذ الرأي عليها .

وبمقتضى الدستور واللائحة الداخلية لا يسوغ لأحد مطلقا أن يفتح باب المناقشة بحجة أنه يلاحظ على قرار .

والذي أمامنا الآن ثلاثة اقتراحات يجب أن تصفى ، ويؤخذ الرأي عليها . أولا مقدم من الأستاذ يوسف أحمد الجندى . وقد قدم عنه طلب في الجلسة الماضية منى بأنه غير دستوري . وأن للرئيس الحق في ألا يعرض على المجلس ما لا يراه متفقا مع الدستور أو اللائحة الداخلية .

وقد قال الرئيس في هذه الجلسة عن هذا الاقتراح إن له أن يستعمل حقه الدستوري في ألا يطرحه على الاقتراع .

(ضجة)

(أصوات : لا ، لا) .

هذا هو الذي حصل فعلا من الرئيس .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — نعم ، هذا ما حصل من الرئيس .

فقرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — هذا هو الذي حصل من الرئيس ، والرئيس لم يعرض على المجلس أخذ الرأي على هذا الاقتراح .

وإذن يكون الاقتراح الأول قد انتهى أمره باعتبار أن الرئيس رأى أن من حقه أن يستعمل ما له من حقوق في عدم عرضه على المجلس .

هذا حقه وله أن يستعمله

(ضجة)

فقرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — من قال هذا ؟

فقرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — على كل حال ليست المناقشة الآن في أن هذا حقه أم لا .

بقى بعد هذا الاقتراح : اقتراح مقدم من الأستاذ عباس الجمل بمشروع الرد على خطاب العرش ، والرد المقدم من اللجنة . هذا ما يجب أن يفصل فيه ويؤخذ الرأي عليه .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أطلب أن تعطى لي الكلمة . فقد تكلم هذا وذاك وسعادة الرئيس يعرض على طلي الكلمة فكيف أحرم منها ؟

إني أريد أن يسمح لي بأن أقدم ملاحظاتي وأبين موقفي .

الرئيس — سأسمع لك بالكلام فيما بعد .

المسألة المعروضة على حضراتكم أصبحت واضحة ، فقد قررتم إقفال باب المناقشة في موضوع الرد على خطاب العرش ، والآن مطروح على حضراتكم ثلاثة مشروعات للرد على خطاب العرش : الأول مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وقد أبدت لحضراتكم ملاحظاتي عليه .

فقرة الشيخ المحترم وهيب روس بك — المشروع الأول هو للجنة الرد على خطاب العرش .

الرئيس — أنا أقصد مشروعات التعديل وهي الواجب عرضها أولا .

يلت لحضراتكم أن المشروع الأول الذي يؤخذ الرأي عليه هو التعديل الذي تقدم به الأستاذ يوسف أحمد الجندى وبعض حضرات الأعضاء ، وقد لاحظت عليه أنه يمس مجلس النواب وعارضني في ذلك بعض حضرات الأعضاء ، فأنا حسبا للتراع أحتمك إلى المجلس ليبدى رأيه فيما إذا كانت الجملة الآتية فيها مساس بمجلس النواب أم لا ؟

وهذه الجملة هي : "ويأسف المجلس لما جرى في انتخابات مجلس النواب من اعتداء على الحريات وعبث بتراهة الانتخابات مما جعل نتيجتها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة" . وأرجو أن يكون الاقتراح بطريقة النداء بالاسم .

لكن هناك مسألة فرعية هي أن بعض حضرات الأعضاء يرى أن بين أعضاء مجلس الشيوخ من انتخبوا قوايا وحضروا جلسات مجلس النواب وأقسموا اليمين فيه وأنه ليس من الجائز بعد ذلك أن يحضروا جلسات مجلس الشيوخ أو يقرعوا على ما يعرض فيه .

فقرة الشيخ المحترم إبراهيم الظاهري بك — لم حق الحضور لأنه لم يفصل في صحة نيابتهم بعد .

٥ — قرار المجلس

أن يحيل إلى لجنة الحقاينة بصفتها لجنة للشؤون الدستورية موضوع مباشرة حضرات الشيوخ المحترمين الذين انتخبوا أعضاء مجلس النواب أعمالهم بالمجلس لسين على أن تقدم تقريرها غدا

الرئيس — أقول إن أحد حضرات الأعضاء أثار مسألة فرعية وهي أنه يوجد بيننا أعضاء لا يمكنهم الاقتراع لأنهم انتخبوا أعضاء في مجلس النواب وباشروا أعمالهم فيه فلا يصح أن يباشروا أعمالهم هنا وهناك في وقت واحد .

فقرة الشيخ المحترم وهيب روس بك — لا أرى تعارضا ولا يوجد نص ولا سابقة تمنع من مباشرتهم للوظيفتين .

الرئيس — أرجو من حضرة الشيخ المحترم محمد الشريف بك صاحب هذا الاعتراض أن يتقدم بشرحه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أرى أن تحال هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله ملوم بك — أريد أن أتكم في هذا الموضوع فقيه مساس بي .

الرئيس — لم أعطك الكلمة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله ملوم بك — أنا لم أتكم ، بل أستاذن سعادة الرئيس في أن يعطيني الكلمة .

الرئيس — لك أن تتكلم بعد أن يشرح صاحب الاقتراح اقتراحه .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله ملوم بك — إن هذا الاقتراح يمسني ولي أن أتكم الآن : انتخبت في مجلس النواب وطعن في انتخابي وانتخبت شيخا بالزكية وأقسمت اليمين هنا وأصبحت شيخا ، فما الذي يمتنع من التصويت هنا ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — سوف لا أتكم عنك يا سيدي . فإن اقتراحي ينصب على حضرات الأعضاء الذين كانوا شيوخا هنا ورشحوا أنفسهم لعضوية مجلس النواب ، وطبقا لنص المادة ٩٢ من الدستور التي تقول : "لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى" . طبقا لهذه المادة لا يجوز لحضراتهم الجمع بين عضوية المجلسين والمادة هنا صريحة كما أن نص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لا يصح أن يتعارض مع نص الدستور . ولذلك قلت إن حضرات الأعضاء الذين كانوا شيوخا وانتخبوا نوابا وياشروا أعمالهم في مجلس النواب سبع جلسات متوالات ومنهم سعادة محمد هلام باشا الذي باشر عمله في مجلس النواب وقدم سؤالا إلى معالي وزير الأشغال العمومية . هؤلاء الأعضاء يصح أن يكونوا أكثرية هنا وهناك فكانهم يديرون المجلسين في آن واحد .

مفكرة الشيخ المحترم ر. ع. م. باشا — هنا حق أعطاه الدستور لنا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — قانون الانتخاب لا يصح أن يكون أعلى من الدستور رأيا وقد كنت أنتظر أن يمتنع حضراتهم من تلقاء أنفسهم عن حضور جلسات مجلس الشيوخ وإلا اعتبرت جلساتنا باطلة

الرئيس — وماذا يقترح حضرة الشيخ المحترم ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — أقترح أن يمتنعوا من تلقاء أنفسهم عن حضور هذه الجلسة وألا يعطوا أصواتهم فيها ، ولا أرى مانعا من إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية بشرط أن يمتنع حضراتهم عن حضور جلسات المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية ؟
(موافقة) .

الرئيس — إلى أن تفصل لجنة الحقانية والشؤون الدستورية في هذا الموضوع ، هل توافقون حضراتكم على أن يحضر حضرات الزملاء الذين انتخبوا نوابا جلسات المجلس وفقا لما جرى عليه العمل فيما مضى ؟ من يوافق على حضور حضراتهم جلسات المجلس إلى أن تقدم لجنة الحقانية والشؤون الدستورية تقريرها فليتفضل بالوقوف ؟
(وقف عدد لم يتبين منه الأقلية أو الأغلبية) .

الرئيس — غير ممكن حصر حضرات الأعضاء بهذه الكيفية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — لقد أخذتم الرأي وظهر لكم أن الأقلية أعطت رأيها في جانب ما اقترحت من حضور حضرات الزملاء .

الرئيس — لم نبتين الرأي بعد . والذي حصل أن حضراتكم قررت إحالة موضوع استمرار حضور حضرات الشيوخ الذين انتخبوا نوابا بجلسات مجلس الشيوخ إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية ، والآن بقيت نقطة أخرى وهي : هل يستمر حضرات الأعضاء الذين هم موضع هذه المناقشة في حضور جلسات المجلس كما كان متبعها حتى تفصل اللجنة في الموضوع ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرى أن تناقش في ذلك قبل أخذ الرأي .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لا يصح الكلام بعد إحالة الموضوع إلى اللجنة .

الرئيس — لم أسمح لحضرتك بالكلام .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك — لقد أحيل هذا الموضوع إلى اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الذي أحيل إلى اللجنة هو الاقتراح الأصلي . وعندى كلام في اللائحة الداخلية .

الرئيس — عن أى مادة فى اللائحة الداخلية يريد حضرة الشيخ المحترم أن يتكلم ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أن أتكلم عن أخذ رأى بعد الكلام الذى أدلى به حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك فقد قرر المجلس إحالة الموضوع إلى اللجنة وطرح سعادة الرئيس مسألة أخرى لأخذ الرأى عليها ، وهى : هل حضرات الشيوخ الذين انتخبوا تواباً أن يظلوا الآن بالمجلس و يصوتوا فى المسائل التى يؤخذ الرأى عليها ؟

الرئيس — أى كما كان متبعاً .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يريد سعادة الرئيس أخذ رأى المجلس دون أن تعرض هذه المسألة للمناقشة مع أنها مسألة خطيرة تتعلق بزملاء لنا ، ولما أرى أنه لا يصح أن يصدر المجلس قراراً فى ذلك قبل أن تطرح المسألة للمناقشة ويبدى كل رأيه ويستشير المجلس بهذه الآراء . أما الذى أحيل إلى لجنة الشؤون الدستورية فهو هل يصح لعضو الشيوخ الذى انتخب عضواً بالمجلس التواب أن يباشر سلطته فى المجلسين معاً ، أم لا يصح ؟ أما المسألة الثانية فهى إلى أن تفصل اللجنة فى هذا الموضوع ، هل يصح لحضراتهم إعطاء أصواتهم فيما يعرض على المجلس من مسائل أم لا ؟ أنا أقول بوجوب المناقشة فى ذلك وإبداء رأينا فيه قبل أخذ الرأى عليه .

مفكرة صاحب الدولة عبد الفتاح محيى باشا (وزير الخارجية) — كنت أنتظر من حضرة الشيخ المحترم أن تكون نتيجة ما قاله الآن أن تبقى التقاليد على ما هى طالما لم يصدر قرار من المجلس يخالف هذه التقاليد المحترمة التى أقرتموها وسرتم عليها إلى الآن .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أن أمكن دولتك وحضرات الأعضاء من إبداء آرائهم فى هذا الموضوع .

مفكرة صاحب الدولة عبد الفتاح محيى باشا (وزير الخارجية) — مادمت قد أصدرتم قراراً بإحالة الموضوع إلى اللجنة ، فمن البدهة أن يبقى العمل سائراً طبقاً للتقاليد المتبعة حتى تتقدم اللجنة بتقريرها .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن دولة الوزير يؤيدنى فيما طلبته من أن تكون هذه المسألة محل مناقشة .

(أصوات : لا ، لا) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يقول دولة الوزير إن من رأيه أن التقاليد تقضى بأن يظل حضرات الأعضاء بالمجلس ويؤخذ رأيهم حتى تفصل اللجنة فى الموضوع .

مفكرة صاحب الدولة عبد الفتاح محيى باشا (وزير الخارجية) — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يفهمنى إلى النهاية . بعد إحالة اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية أرى أنه لا يسوغ لنا المناقشة فى الموضوع حتى تقدم اللجنة تقريرها .

على أنه توجد تقاليد سار بالمجلس عليها فى هذا الشأن

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — عرضت علينا الآن مسألة هامة ، هى : هل يسوغ لأعضاء المجلس الذين انتخبوا فى مجلس التواب أن يصوتوا فى مجلسنا طبقاً للتقاليد أو أنه لا يسوغ لهم ذلك ؟

يجب قبل إصدار قرار فى هذه المسألة أن نناقش فيها ليستنير المجلس . ورأى فى المسألة ما يأتى

الرئيس — تقضى تقاليد المجلس التى سار عليها إلى الآن أن يباشر عضو الشيوخ الذى انتخب فى مجلس التواب عمله فى المجلسين معاً .

مفكرة الشيخ المحترم لؤى أفندي — متى وجدت هذه التقاليد ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك — إن هذه التقاليد كانت مرعية دائماً .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحميد اسماعيل باشا بك — نرجو المحافظة على هذه التقاليد حتى تفصل لجنة الحقانية فى الموضوع .

الرئيس — لقد اعترض بعض حضرات الشيوخ المحترمين على جواز المناقشة قبل بحث الموضوع فى لجنة الحقانية ، إلا أنه وقد طلب بعض حضرات الشيوخ المحترمين الكلمة قبل أخذ الرأى فلم يكن ممكناً أن أمنعهم منها .

والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — لقد طلبت الكلمة بكل احترام قبل زميلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ومع ذلك فلم أجب إلى طلبى لذلك أبدى أسفى .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا متنازل لحضرة زميلى المحترم الآن واحتفظ بحق الكلام بعده .

الرئيس — أرجو أن يراعى أن المناقشة تدور حول نقطة واحدة ، وهى هل للأعضاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين أن يصوتوا فى هذا المجلس أولاً يصوتوا فيه طبقاً لما جرى عليه العمل ، وذلك حتى تفصل فى الموضوع لجنة الحقانية ؟

مقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — إن مجلس الشيوخ مؤلف من مائة وسبعة وأربعين شيخاً أو أكثر أو أقل . ويجب أن يعطى حضرات الأعضاء جميعاً أصواتهم في كل ما يعرض على المجلس . وهذا هو ما سار عليه المجلس إلى الآن ولم نجر على ما يخالف هذه القاعدة .

ومجلس النواب مؤلف من مائتين وأربعة وستين نائباً ويجب كذلك أن يعطوا أصواتهم وآراءهم فيما يعرض عليهم .

فإن حرم عضوان أو ثلاثة من حق التصويت أصبح المجلس ناقصاً في تشكيله .

وإذا كان للعضو الذي طعن في انتخابه الحق في إعطاء صوته حتى يبت في الطعن، فمن باب أولى يكون للعضو الذي لم يطعن في انتخابه حق التصويت، وأن يباشر هذا الحق إلى أن يختار العضوية في أحد المجلسين أو يختار الوظيفة إن كان موظفاً. وما دام الاختيار لم يتم فالعضو حق التصويت هنا وفي مجلس النواب إلى أن يخلى محله لآخر .

لذلك فإنني أرى أنه يحق للعضو في مجلس الشيوخ الذي انتخب عضواً في مجلس النواب أن يباشر عمله في المجلسين معاً إلى أن يختار أحدهما .

الرئيس — ألاحظ أن حضرة الشيخ المحترم قد تناول في كلامه الموضوع الذي أحيل إلى لجنة الحقانية، مع أن البحث الآن يدور حول ما إذا كان المجلس يسير على التقاليد التي جرى عليها ولا يسير عليها انتظاراً لتقرير اللجنة .

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندي — هذه التقاليد خطأ ويجب أن نصححها وأريد أن أتكلم عن الفقه الدستوري في هذا الشأن .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الزملاء المحترمين : أرجو أن توسعوا صدوركم لسماع كلمة هادئة :

لأول مرة تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك بأن حضرات الشيوخ الذين انتخبوا أعضاء في مجلس النواب لا يصح أن يباشروا أعمالهم في المجلسين معاً . وقد أحيل هذا الاقتراح إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية لتقرر ما إذا كان يجوز لهذا العضو الذي حلف اليمين في مجلس النواب وباشر عمله هناك أن يباشر عمله هنا أيضاً أو أن حلفه اليمين هناك يمنعه مباشرة العمل في مجلسنا . هذا هو الموضوع الذي أحيل إلى اللجنة .

بعد ذلك، ولمناسبة أن هناك مسائل يجب أخذ الرأي عليها، رأى الرئيس أن يؤخذ رأي المجلس — إلى أن تفصل لجنة الحقانية في الموضوع — في موقف الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب . هل يجوز لهم التصويت أم لا يجوز لهم ذلك ؟

في رأي أن هذه المسألة لا تخرج عن أحد أمرين : إما أن يكون هؤلاء الأعضاء حق التصويت، وإما أن يوقف التصويت في هذا المجلس حتى تبحث لجنة الحقانية الموضوع ويدت المجلس فيه برأى، أما أن يحرم حضرات الأعضاء من الآن من حق التصويت فهذا ما لا أسلم به .

لماذا ؟

إن الرأي الذي يقول إن هؤلاء الأعضاء حق التصويت مبنى على أمرين : أولهما أنه طبقاً للتقاليد التي سار عليها مجلس الشيوخ منذ قيامه إلى الآن، كان مثل حضرات هؤلاء الأعضاء يباشرون عملهم في المجلسين ولم يتقدم اعتراض على هذا التقليد، وبناء على ذلك يقولون إنه لا يصح الخروج عن هذه التقاليد إلا إذا صدر قرار من المجلس مدعم بالأسباب القانونية يمنع هؤلاء الأعضاء من مباشرة عملهم في المجلسين معاً... وثاني الأمرين : إن القائمين بحق مباشرة هؤلاء الأعضاء عملهم في المجلسين يشبهون هذه الحالة بحالة العضو الذي طعن في انتخابه ذلك لأن الطعن في صحة انتخاب عضو لا يمنعه من مباشرة عمله في المجلس إلى أن يفصل في صحة نيابته .

هاتان هما الجنتان اللتان يستند إليهما أصحاب هذا الرأي

أما الرأي الذي يقول بالإيقاف فهو مستمد من الإجراءات القضائية . فأصحابه يرون أن الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب مثل القاضي الذي طلب رده في قضية ما . فكما أن هذا القاضي لا يجوز له أن ينظر هذه القضية حتى يفصل في طلب الرد فكذلك هؤلاء الأعضاء لا يحق لهم أن يبدأوا آراءهم فيما يعرض على المجلس حتى تفصل اللجنة في الموضوع، فالأقترح الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك إنما هو بمثابة رد هؤلاء الأعضاء مبنى على أن العضو وقد باشر عمله في مجلس النواب لا يجوز له مباشرة عمله في مجلس الشيوخ أيضاً واسمحوا لي أن أقول لحضراتكم إن هذا الرأي الذي تضمنه الاقتراح مدعم بالحجج القانونية بإجماع آراء الشراح .

إن حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك يرمى باقتراحه إلى رد ثلاثة أو أربعة من حضرات الشيوخ يرى أنه لا يحق لهم أن يبدأوا رأيهم في المسائل المعروضة على المجلس . فهل يجوز لنا أن نسمع لهم بإعطاء أصواتهم قبل الفصل في الموضوع من لجنة الحقانية ؟ فالذي يأخذ بهذا الرأي يقول إنه يجب أن يوقف حق هؤلاء الأعضاء في التصويت إلى أن تفصل لجنة الحقانية في الموضوع . لذلك أرجو أن تعجل هذه اللجنة في تقديم تقريرها .

بيلت المسألة على وجهيها وحجة كل فريق ولا أميل إلى ترجيح رأي على الآخر، والأمر عندي سياتي، وهذا كل ما أريد أن أقوله .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك .

مقرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — في الواقع أن الملاحظات التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وجهية من أولها إلى آخرها ما عدا الشطر الأخير منها . فطلبه أن يمنع حضرات الشيوخ

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — عندى كلام سأصل به إلى النتيجة التي أشار إليها دولة الزميل المحترم عبد الفتاح يحيى باشا فالمسألة من الناحية الدستورية

الرئيس — لا محل للكلام في الموضوع الذي أحيل إلى اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — أرجو حضرة الرئيس المحترم أن يسمع كلامي ليرى إن كان في الموضوع المطروح أو خروجاً عنه .

الرئيس — لقد بدأت تتعرض للكلام في الموضوع والأمر المطروح هو الكلام عن التقاليد التي سرنا عليها الآن .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — أنا أقول بوجوب عدم اتباعها ولى في ذلك أسباب، وإذن لست خارجاً في كلامي عن الموضوع. رأي عدم التمسك بالتقاليد لأنها تتناقض مع المادة ٩٢ من الدستور وسأذهب إلى أكثر من ذلك فأقول إن كافة الشراح الفرنسيين أمثال "ديجي وأسيمان وبارتلمى وغيرهم" يخالفون هذا الرأي

الرئيس — هذا عود إلى الموضوع، ولذا فإنني لا أسمح لك بالاستمرار فيه.

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — دعوني أكتمل — أقول إنني أعارض التقاليد

الرئيس — أمتك من الكلام .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — لا يملك الرئيس وحده معنى من الكلام . أنا أدلل على رأيي

مفكرة صائب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس إن بحث المسألة يتناول هل لمن يجمع بين العضوية في المجلسين أن يقترح ويبدى رأيه في موضوع ما .

هذه المسألة تقرر المجلس إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لفصل فيها. فإذا كانت اللجنة مستعجلة لأن تنعقد الليلة لبحث الموضوع وتقديم تقريرها عنه إلى المجلس غداً فالمعنى والمصلحة يقضيان بأن تنتظر حتى تقدم لجنة الشؤون الدستورية تقريرها غداً تستمر المناقشة ويتخذ المجلس قراره على ضوء تقرير اللجنة .

لقد أثيرت هذه المسألة من حيث الشكل، ولكن الذي حصل فعلاً أننا سمعنا دقاً في الموضوع فتكلم فيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ورد عليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الهلباوى بك ثم تكلم

الذين انتخبوا في مجلس النواب من الاشتراك في التصويت غير وجيه ، فلقد مثل حضرته حالة هؤلاء الأعضاء بحالة القاضي الذي طلب رده عن النظر في القضية . حقيقة يمنع القاضي من نظر القضية حتى يفصل في طلب الرد . ولكن هذا التشبيه في غير محله . ذلك لأن القاضي إنما يطلب رده بسبب الطعن في ذمته لعلاقته بأحد الخصوم مثلاً ولهذا الشبهة يمنع من النظر في القضية من تاريخ تقديم طلب الرد .

أما حضرات زملائنا فلم يتعرض أحد لذمتهم . ولذلك فإنني أخالف من يقولون بمنع هؤلاء الأعضاء من التصويت إلى أن تفصل لجنة الحقائقية في الموضوع . وأطلب أن يباح لهم الاشتراك في التصويت .

الرئيس — إذن يرى حضرة الشيخ المحترم العمل بالتقاليد السابقة .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — إن هذه المسألة، يا حضرات الأعضاء، لها خطورتها من الوجهة الدستورية فتحن أمام حالة يصطدم فيها ماسماه بعض الأعضاء بالتقاليد الدستورية مع نص صريح في الدستور . فإن المادة ٩٢ من الدستور تنص على أنه : "لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وفيما عدا ذلك يحل قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى" .

هذان نص صريح قاطع لامراء فيه ، فإن كانت هناك تقاليد — وأنا أشك في ذلك — فإنه على فرض وجودها ، لا يمكن أن تقوم في مواجهة الدستور في اللحظة التي أدركنا فيها أن تلك التقاليد تتناقض مع الدستور، فأمام هذا النص الصريح الذي ذكره حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك لا يمكن لأحد أن يتمسك بما يسمونه بالتقاليد .

والآن فلننظر في الموضوع من الوجهة الدستورية . إذا رجعنا

الرئيس — هذا خروج عن النقطة المعروضة على المجلس .

مفكرة صائب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا (وزير الخارجية) — إن هذا كلام في الموضوع الذي أحيل إلى لجنة الحقائقية لبحثه من الوجهة الدستورية وتقديم تقرير برأيها عما إذا كان يعمل بالتقاليد التي جرى عليها المجلس أو لا يعمل بها .

أنا أفهم أن نتظر نتيجة بحث اللجنة، ولكني لا أفهم المناقشة في الموضوع من ناحيته الدستورية .

فعلينا إما أن نعمل الآن بالتقاليد التي سار عليها المجلس وإما أن نتظر تقرير اللجنة .

لذلك فإننا لا نرضى لهيئة المجلس الموقرة أن تقع في تناقض فتقرر قراراً لا تلبث أن تنقضه بعد خمس دقائق. لقد صدر قرار بإحالة اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك إلى لجنة الحقائقية فيجب الانتظار حتى تقدم تقريرها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس وقال إن الشراح أجمعوا رأيهم على عدم الأخذ بالتقاليد التي جرى عليها العمل . وأضاف إلى ذلك أن هناك بعض اللبس بين التقاليد والنص الدستوري . فالمصلحة تقضى بانتظار تقرير اللجنة إذ يجوز ألا يسمح لحضراتهم بالاعتراض ويحىء غدا قرار اللجنة مخالفا لهذا الرأي . كما أنه يجوز أن تقرروا حقهم في الاعتراض فيجىء قرار اللجنة غدا ويقول إن هذا مخالف للدستور وواضح ما في هذا الوضع من غضاضة على حضراتهم .

أما وقد قضينا أربع ليال في مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش فلا مانع من أن نتظر إلى غد على شرط أن تبحث لجنة الشؤون الدستورية هذا الموضوع الليلة وتقدم إلينا تقريرها غدا ولا ضرورة لإرسال التقرير إلينا باعتبار أن كلامنا يكون رأيه ويحىء غدا في انتظار سماع مقرّر اللجنة .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقضى — هذا بالضبط ما كنت أرغب في قوله .

الرئيس — ليتفضل حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك رئيس لجنة الحقانية بعقد اللجنة الآن وبحث هذه المسألة حتى يقدم تقرير اللجنة للجلسة غدا .

وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس للاعتماد غدا ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٧ يونيو سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ الموافق ٧ يونيه سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة	رقم الصفحة
١٠ - أسئلة :	١ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٢٢٩
(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزيرى الداخلية والمواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المحصلة منها - الإجابة عنه ... ٢٢٩	٢ - الرسائل :
(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن استعمال بوق السيارة بدلا من " الكلاكسون " بمدينة القاهرة - الإجابة عنه ... ٢٤٠	(أ) و (ب) كتابان باختيار حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيل عضوية مجلس النواب - إعلان خلق المحل ... ٢٢٩
(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن مد أجل احتياز شركة الأسواق المصرية - الإجابة عنه - يحويه إلى استجواب وتحديد المناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع ... ٢٤٠	(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بوقف البيع التجريية - إحالته إلى لجنة الحفانية لظنه بطريق الاستعجال مع إعادة تقرير اللجنة المدرج في جدول الأعمال من الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في هذا الموضوع ... ٢٢٩
(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الزراعة والتجارة والصناعة من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد النفار بك عن الحاصل وإنشاء مكتب لإحصائها - الإجابة عنه ... ٢٤١	٣ - تقرير لجنة الحفانية عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك عن حرمان الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وبإشراف سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ ملحق رقم ١٢
(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن زراعة البطاطس بالقطر المصرى وشراء التقاوى الخاصة بها وطريقة توزيعها - الإجابة عنه ... ٢٤١	الموافقة على التقرير ورفض الاقتراح ... ٢٣٠
(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن تحقيق قادة بنك التسليف الزراعى للأفراد ولجسيعات - الإجابة عنه ... ٢٤٢	٤ - الرد على خطاب العرش - رفض مشروع الرد المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وزملائه ... ٢٣٢
(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندى عن أعمال الإدارة نمركو قاقوس - الإجابة عنه ... ٢٤٣	الموافقة على تقرير اللجنة ... ٢٣٢
	٥ - طلب مقدم من حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ قاقوس أفندى بفتح باب المناقشة في صيغة اليمين الدستورية - تنازل مقدمه عنه ... ٢٣٧
	٦ - اختيار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوفى عضوا بلجنة المالية محل حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك لاستقالته منها ... ٢٣٧
	٧ - كتاب من رئاسة لجنة الداخلية بعدم تكامل العدد القانونى في الجلسات التى حددتها - تأجيل انتخاب أعضاء في الحال التالية في هذه اللجنة واللجان الأخرى إلى ما بعد النظر في تقرير لجنة اللائحة الداخلية عن اقتراح تعديل عدد أعضاء اللجان ... ٢٣٧
	٨ - طلب وزارة الحفانية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨ - إحالته إلى لجنة الحفانية ... ٢٣٨
	٩ - إصرار حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك على استقالته من لجنة الأمور الداخلية ... ٢٣٨

رقم الصفحة

- (ع) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات
من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن
أسباب عدم إصلاح جسر الوجه القبلي مع توفر المال
اللازم لها — تأجيله ثلاثة أسابيع ... ٢٤٧
- (ف) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة
من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن منع بيع
المواشي في الأسواق العامة — الإجابة عنه ... ٢٤٨
- ١١ — اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندي
بتعويض الذين أصيبوا في سيل الوطن من الطلاب والموظفين
ونغيرهم — إحالة إلى لجنة الاقتراحات ... ٢٤٨
- ١٢ — استجوابات :

- (أ) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ
حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية
عن قتل أحد حضرات القضاة وتذية كفة العرش —
تحديد المناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع ... ٢٤٨
- (ب) المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم
سعد مكرم بك لحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات
عن إدراج الاعتماد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية
هذا العام — الانتقال إلى جدول الأعمال ... ٢٤٨
- (ج) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد
أباظه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة
عن تصدير المواالح للخارج — تحديد المناقشة فيه بعد
أسبوعين ... ٢٥١
- (د) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد
أباظه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة
عن إعانة تصدير المواالح للخارج — تحديد المناقشة فيه
بعد أسبوعين ... ٢٥١
- ١٣ — تأجيل باقي المسائل الواردة في جدول الأعمال إلى الجلسة
التالية لعدم تكامل العدد القانوني ، على أن يدرج استجواب
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى الخاص
بانتخابات مجلس النواب في أول جدول الأعمال ... ٢٥١

رقم الصفحة

- (ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال
العمومية من حضرة الشيخ المحترم الشيخ منصور حسين
السلواوى عن المصارف المزمع عملها بإدفو —
الإجابة عنه ... ٢٤٣
- (ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير
المالية من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجبيل بك
عن نتيجة المقارنات لحاية حملة أمهم بك أيتها وعن
التدابير التي ستتخذ لحماية الادخار المصرى — الإجابة عنه ٢٤٤
- (ي) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير
المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد
الجندى عن تخفيض مرتبات الموظفين وإلغاء مكافآت
حضرات أعضاء البرلمان — الإجابة عنه ... ٢٤٤
- (ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير
المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد
الجندى عن الضرائب الجديدة على المنسوجات
القطنية — الإجابة عنه ... ٢٤٥
- (ل) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات
من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم قزاج عن الأسباب
التي حالت دون إنشاء الخط الحديدي بين إسك
والرمادى — الإجابة عنه ... ٢٤٦
- (م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير
المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاز بك
عن رتب كثرافات القطن — الإجابة عنه ... ٢٤٦
- (ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير
المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد مرزوق أفندي
عن أجور الخفراء العموميين — الإجابة عنه ... ٢٤٧
- (س) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات
من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن طريق
منشأة عبد الله — تأجيله ثلاثة أسابيع ... ٢٤٧

ويصا بك ، فهمى ويصا بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد سليمان بك ،
محمد محمد الشناوى بك ، محمود زكى بك ، صرمى وزير عبد الله بك .

ثانياً — باعتذار :

(أ) غن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

صلاح الدين الشواربى بك ، الدكتور عبد العزيز العجيزى بك ،
عبد الفتاح اللوزى بك ، الفريق على فهمى باشا ، عفيفى حسين
البربرى أفندي ، فوزى ناشد أفندي ، الأستاذ ميشيل رزق .

(ب) عن جلستى الأمس واليوم ، حضرة الشيخ المحترم محمود فهمى باشا

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد
محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ،
على عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ، الأستاذ يوسف
عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ، ماعدا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مدحت يكن باشا ، ألكسان أبسخرون باشا ، إسماعيل مصطفى
الملواتى أفندي ، الشيخ إسماعيل محمد فواز ، عثمان السيد ناصف بك ، زكى

الرئيس — كان حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيل عضوا معيناً بالمجلس وقد اختار حضرته عضوية مجلس النواب ، لذلك أعلن خلق المجلس .

(ج) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بوقف البيوع الجبرية — إحالة إلى لجنة الحقانية لنظره بطريق الاستعجال مع إعادة تقرير اللجنة المدرج في جدول الأعمال عن الاقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في هذا الموضوع

نص الكتاب :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب ، بصفة مستعجلة ، بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢ يونيو سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون بوقف البيوع الجبرية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لعزتك مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجياً عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

بهي الدين بركات

الرئيس — ورد من مجلس النواب مشروع قانون بوقف البيوع الجبرية وقد نظره بصفة مستعجلة ، فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة الحقانية لنظره بطريق الاستعجال ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك — يحال إلى لجنة المالية .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد غنيم باشا (وزير الحقانية) — أرى أن يحال إلى لجنة المالية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يحال إلى لجنة الحقانية .

الرئيس — في مثل هذه الحال كان المجلس يقرر إحالة المشروع إلى اللجنتين ، فهل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى بلختي الحقانية والمالية لنظره مجتمعين ؟

(أصوات : موافقون) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سبق أن قدمت اقتراحاً بمشروع قانون بوقف البيوع الجبرية مماثلاً لهذا المشروع فأحالته المجلس إلى اللجنة المختصة لنظره بطريق الاستعجال ، وقد تبين أن اللجنة المختصة هي لجنة الحقانية لأنها نظرت في السنة الماضية مثل هذا المشروع ، فأرجو إذا وافق المجلس على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحقانية أن يعيد إليها المشروع المقدم مني ، وهو المعروض على حضراتكم الليلة .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :
إبراهيم سيد احمد بك ، أحمد حميد أبو ستيت بك ، السيد محمود الشندويل بك ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد الوكيل أفندي ، الشيخ حسين صالح خليفه .
وحضر من الوزراء : حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، وحضرات أصحاب المعالي : أحمد محمد خشبه باشا وزير الحقانية ، حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية ، أحمد كامل باشا وزير الصحة العمومية ، الدكتور محمد حسين هيكى باشا وزير المعارف العمومية ، رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولي السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟ (لم يعترض أحد) .

الرئيس — يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٢ — الرسائل

(١) و (ب) كتابان باختيار حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيل لعضوية مجلس النواب — إعلان خلق المجلس

نص الكتاب الأول :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سعادتك أن مجلس النواب قرر بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل نائب دائرة بيل .

وبما أن حضرته يجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس الشيوخ فقد صرح بكتابته المؤرخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ بأنه اختار عضوية مجلس النواب طبقاً لنص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

بهي الدين بركات

نص الكتاب الثاني :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

تحية واحترام وبعد ، فأتشرف بإحاطة سعادتك بأنني قد اخترت عضوية مجلس النواب .

وتفضلوا سعادتك بقبول عظيم احترامي ما

عبد الرحمن البيل

الحامى

وعضو مجلس النواب

ومما دعاني أيضا إلى تقديمه قول صريح في كتاب الأوضاع البرلمانية للرحوم قواد كمال بك فقد ورد في الفقرة ٤٣٤ من هذا الكتاب ما نصه :

« النائب الذي ينتخب شيخا له الحق في التصويت بمجلس النواب حتى تعتمد عضويته في مجلس الشيوخ وتمضي ثمانية أيام على هذا الاعتماد، غير أنه يفقد هذا الحق بمجرد استقالته من مجلس النواب ، أو بمجرد حضوره في مجلس الشيوخ وحلفه اليمين هناك، ولو قبل تصحيح عضويته به . »
وغني عن البيان — وهذا ما أوجهه نظر حضراتكم إليه — أنه لا يجوز للنائب المنتخب شيخا أن يشترك في التصويت بكلا المجلسين ، وإلا كان صوته باطلا .

هذا هو الذي دعاني إلى تقديم اقتراحي وليس من غرضي أن أتكلم في موضوع الاختيار وإنما أتكلم في الجمع بين المجلسين إذ لا يجوز لعضو أن يعمل هنا وفي مجلس النواب في آن واحد . ذلك ما أردته وأرجو من حضراتكم الموافقة عليه .

فقرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم يرد حضرة الشيخ المحترم على تقرير اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى — سعادة الرئيس...

فقرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — ما دام المجلس موافقا على تقرير اللجنة فلا داعي لإطالة المناقشة .

الرئيس — لا أسمع لحضرة الشيخ المحترم بالمقاطعة في أمر مطروح على المجلس .

فقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى — المادة ٩٢ من الدستور صريحة في النص على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، أي أنه لا يصح لعضو واحد أن يباشر أعمال العضوية في كلا المجلسين في آن واحد .

هذا بلهيه ولو لم يكن هناك نص صريح به ، لماذا ؟ لأن الدستور عند ما وضع نظام المجلسين أراد أن تكون هناك هيئتان مستقلتان الواحدة عن الأخرى ، تباشر كل منهما عملها على أفراد ، فلو وجد الاشتراك المادى في شخصية الأعضاء في المجلسين لانعدم الغرض الاساسى من وضع نظامنا الدستوري لمجلسين . إذن مسألة الفصل وعدم جواز العمل المزدوج للفرد في المجلسين أمر بلهيه . فضلا عن كونه منصوبا عليه صراحة في الدستور ولولا وجود هذا النص لانعدم الغرض الاساسى كما قلت للتشريع في وجود المجلسين .

فإذا كانت هناك مسألة فرعية خاصة بتنظيم الإجراءات من شأنها أن تتعارض مع الغرض الاساسى الذي أشرت إليه ، وجب الرجوع في تفسيرها

الرئيس — طلب معالي وزير الحفانية إحالة هذا المشروع إلى لجنة المالية ، فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى اللجنتين مجتمعتين ، أو إلى لجنة الحفانية كما طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؟
(أصوات : لجنة الحفانية) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية لنظره بصفة مستعجلة وأن يعاد إليها معه تقرير اللجنة عن الاقتراح بمشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى والوارد بمجدول أعمال اليوم برقم ٢٥

٣ — تقرير لجنة الحفانية (١)

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك عن حرمان الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وباثروا سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ الموافقة على التقرير ورفض الاقتراح

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك) .

الرئيس — ننتقل الآن إلى نظر تقرير لجنة الحفانية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك ، وهو الذى أحيل إليها يجلسه أسس الخاص بموضوع الجمع بين عضوية المجلسين — فليفضل حضرة المقرر .

تلا حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة تقريرها بسبب أنه لم يوزع إلا قبيل افتتاح الجلسة .
(أصوات : موافقون) .

فقرة الشيخ المحترم سليمان السبر سليمان باشا — أريد تقرير لجنة الحفانية لسبب آخر غير الأسباب التى استندت إليها ، ذلك أن المادة ٩٢ من الدستور نصت على ما يأتى :

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » .

هذانص الدستور ، وقد حدد قانون الانتخاب أحوال الجمع ، ومنها من كان عضوا في أحد المجلسين ، أو كان موظفا ، وفقا لما جاء في المادتين ٥٩ و ٦١ من قانون الانتخاب .

(أصوات : موافقون) .

فقرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — قبل ان أبدا بالرد على تقرير اللجنة أريد أن أؤكد لحضرات الزملاء المحترمين أعضاء مجلس الشيوخ الذين انتخبوا أعضاء بمجلس النواب أنني ما أردت أن أحرم المجلس من خدماتهم أو أن أحرم نفسى من زمالتهم ، لأننا زملاء قبل كل شئ ولكن حرصنا جميعا على الدستور دفعنى إلى تقديم هذا الاقتراح .

نتيجته التعارض مع النص الصريح والمعنى المفهوم والحكمة المقصودة من نص في الدستور وجب الأخذ بالدستور وترك المعنى الذي يستخرج من هذه المادة في قانون الانتخاب كما يجب الاجتهاد في تأويلها إلى معنى آخر لا يتعارض مع نص الدستور ، وهذا هو المتبع في أصول الفقه .

إذن ما هو المعنى المقصود من هذه المادة ؟

المعنى هو أن للعضو الحق في مباشرة وظيفته النيابية بل عليه هذا الواجب إلا أنه لا يجوز له أن يباشره في المجلسين في وقت واحد .

الواقع أن الأمر متروك لخدمة العضو وضميره ومبلغ احترامه للدستور الذي يقسم اليمين على احترامه عندما يجلس على كرسيه في أحد المجلسين ، هذا هو المقروض والمتروك لضمير العضو وذمته .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إن ذمة العضو الدستورية تقتضيه مراعاة الدستور كما تقتضيه الذمة الدينية أن يخاف الله .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الله شلوم بك — هل هناك ذمة دستورية وذمة غير دستورية ؟

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — ليس لعضو المجلس أن يتسلط بحرية تعبيره فالعبرة بالمعاني لا بالألفاظ ، وإني أقصد بما قلت أنه يجب أن يحترم العضو الدستور كما يحترم دينه ويعمل على تحقيق المقصود من نص الدستور الذي أقسم على احترامه .

والدستور ينص على عدم الجمع بين العضوية في المجلسين ، فإذا وجدت ظروف جعلت أحدهما عضواً في المجلسين معاً فعليه أن يبادر باختيار أحدهما لأن عدم الجمع محكوم بنص المادة ٩٢

وأعود فأقول إنه إذا وجدت ظروف اقتضت العضو أن يكون في المجلسين فذمته الدستورية تقتضيه أن يقتصر على أحدهما حتى تصحح نيابته وله الحق بعد ذلك أن يختار في بحر الثانية الأيام بعد الفصل في صحة نيابته أن يستقر في المجلس الذي يختاره .

إن ما ورد من إجازة حق الاختيار في بحر الثانية الأيام بعد تصحيح نيابة العضو ليس معناه أن يخالف العضو الدستور ويجمع بين العمل في المجلسين ، بل معناه أنه لا يصح للعضو أن يباشر العمل في كلا المجلسين في آن واحد وأنه يجب عليه أن يقتصر في عمله على أحدهما .

وبناء عليه لا يجوز الجمع بين العضوية في المجلسين ، وللعضو أن يختار في الحدود التي نص عليها الدستور . وليس للاختيار طريقة خاصة كالإعلان أو التصريح بل يكفي في الاختيار أن يجلس في أحد المجلسين ويشارك في العمل اشتراكاً فعلياً كالتصويت على القوانين وإبداء الرأي في أي عمل ينظره أحد المجلسين . فبناء على ذلك لا أوافق على تقرير اللجنة .

مقبرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك — لقد استوفى الموضوع حقه في المناقشة ونريد أخذ الرأي عليه .

إلى المبادئ والقواعد الفقهية والقانونية للوصول إلى ما يحقق ذلك الغرض الأساسي .

وعلى هذا أرى أن إباحة مباشرة العمل بالمجلسين من شأنه أن يفوت الغرض الأساسي الذي قصده واضعو الدستور المصري من إيجاد نظام المجلسين لا المجلس الواحد .

إذا رجعنا إلى اللجنة التي استندت إليها اللجنة من أن قانون الانتخاب أباح للعضو في بعض الحالات مدة ثمانية أيام للاختيار . وقد تفضلت اللجنة فوضعت بخط كبير كلمة "Déclarer" زيادة التأكيد فهل يقصد من وضع هذه الكلمة بين النصوص العربية إلى أنه يلزم لإعلان الاختيار أن يكون على يد محضر بإعلان رسمي يثبت فيه اليوم والساعة والدقيقة . إنما الاختيار ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، هو رغبة شخصية ترجع إلى فكرة حضرة العضو في أن يكون عضواً في المجلسين أو في المجلس الواحد .

ولا يمكن أن يؤخذ من وجود هذه العبارة في قانون الانتخاب ما يبيح للعضو أن يناقض نصاً صريحاً في الدستور . فالواقع أن المادة ٩٢ من الدستور اشتملت على فقرتين : الأولى وهي : " لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب " ثم وضعت "نقطة" بعد هذه الفقرة وتلك النقطة أهمية كبرى ومعناها انتهاء الكلام . جاء بعد هذا استدراك في الفقرة الثانية ونصها : " وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى " . فهذه الفقرة منفصلة تماماً عن الأولى ولها شروط وهذه الشروط واردة في قانون الانتخاب . إذن لا يصح أن نطبق ما هو خاص بهذه الفقرة على ما جاء بالفقرة الأولى عن عدم جواز الجمع بين المجلسين كما لا يصح أن يطبق ما جاء بالفقرة الأولى التي نصت على عدم جواز الجمع بين المجلسين على ما ورد بالفقرة الثانية عن الجمع بين الوظائف .

مقبرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان بك — ليست هذه الفقرة مقصورة على الجمع بين الوظائف .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — يهمني أن أسمع ما يقوله حضرة الشيخ المحترم لأرد عليه .

مقبرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان بك — أوجه نظر حضرة الشيخ المحترم إلى المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — مع شكرى لحضرة الزميل المحترم أقول إن المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لا يمكن أن تنسخ حكماً نص عليه الدستور ، لأن قانون الانتخاب إنما وضع لتنفيذ نصوص وردت في الدستور ، فهو قانون تنفيذي لا قانون أساسي ، فالدستور هو القانون الأساسي وهو المرجع الأصلي لفهم كل ما يرد في القوانين واللوائح . فلا يمكن أن تنسخ هذه المادة الدستور أو تنقضه . فإذا فسرت بأي تفسير تكون

الرئيس — لا يمكنني أن أمتنع أحدا من الكلام إلا إذا تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة، ووافق المجلس عليه .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براره بك — يا حضرات الشيوخ المحترمين ،
بأنكم على ثلاث مسائل :

الأولى تتعلق بالدفع الفرعية ، فأقول إن تلك الدفع إن كانت أمام القضاء مسوغة لوقف الموضوع فهي ليست كذلك في مجلس الشيوخ . فلا يجوز في رأيي أن يوقف العمل أمام المجلس حتى يفصل في دفع قدم كما هو الشأن أمام القضاء ، بدليل أن الطعون التي تقدم في الأعضاء لا تمنعهم من مباشرة أعمالهم قبل الفصل في هذه الطعون . والذي أرجو ملاحظته في المستقبل أنه إذا قدم دفع في أي أمر من الأمور المنظورة أمام المجلس فيجب ألا يوقف النظر في هذا الأمر بل يستمر المجلس في النظر الموضوع . و قول الدفع إلى اللجنة المختصة لتقدم تقريرها عنه .

والمسألة الثانية خاصة بالمادة ٥٩ من قانون الانتخاب وهي صريحة في الدلالة على أن العضو الذي يجمع بين العضوية في المجلسين إذا لم يعين المجلس الذي يختاره في نيجر الثمانية الأيام التالية للفصل في صحة نيابته اعتبر عضواً لمجلس الشيوخ لأنه الأصيل وهو مقدم على مجلس النواب .

أنتقل بعد ذلك إلى المسألة الثالثة ، وهي الرد على ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك خاصا بالشرح الوارد في كتاب المرحوم فؤاد كمال بك .

فأقول إن ما ورد في هذا الكتاب من نص على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، لأن ما جرى عليه مجلس النواب في هذا الشأن يخالف ما جرى عليه مجلس الشيوخ ، والوارد في كتاب المرحوم فؤاد كمال بك يوافق ما نص عليه قانون الانتخاب من أن العضو إذا لم يختار مجلس النواب فيعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ ويجب ألا يحضر مجلس النواب ويكون أولى أن يوجه هذا الاعتراض من مجلس النواب لا من مجلس الشيوخ ، فالشرح كما قلت منصب على مجلس النواب .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة من خمسة أعضاء هذا نصه :

” نرجو إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع ما

عبد الحميد سليمان ، عبد الله ملوم ، عبد السلام عبد الغفار ، إبراهيم الطاهري ، وهيب دوس ، ”

فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟
(موافقة) .

والآن من يوافق من حضراتكم على تقرير لجنة الحقانية فليفضل بالوقوف .
(وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن يوافق المجلس على تقرير لجنة الحقانية بأنه يجوز لحضرات الزملاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين أن يشتركوا معنا في أعمال المجلس ويبدوا آرائهم حتى تنتهي مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

٤ — الرد على خطاب العرش

رفض مشروع الرد المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى
وزملائه — الموافقة على تقرير اللجنة

الرئيس — والآن نتقل إلى أخذ الأصوات على الفقرة الواردة في المشروع المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وهي :

” ويأسف المجلس لما جرى في انتخابات مجلس النواب من اعتداء على الحريات وعبث بتراهة الانتخابات مما جعل نتيجةها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة . فمن كان من حضراتكم يرى أن في هذه الفقرة مساسا بمجلس النواب يجب بكلمة ” نعم ” ومن لا يرى ذلك فليجب بكلمة ” لا ” .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أنا أعترض على هذه الطريقة

الرئيس — أنا لا أسمع لك بالكلام .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أريد أن أبين عدم دستورية هذه الطريقة

الرئيس — أمتنع من الكلام ، ولست أتر في أخذ الرأي بالمبادرة بالاسم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أنا أحتج .

(ضجة) .

الرئيس — أنا أمتنع من الكلام ، ولك أن تحتج كما تشاء ، وليؤخذ الرأي بالنداء بالاسم .

أخذ الرأي على الفقرة المذكورة ابتداء من حرف "م" فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ١٠٧

الموافقون على أن بالفقرة المشار إليها مسامحة مجلس النواب (١) ٦١

المعارضون في أن بالفقرة المشار إليها مسامحة مجلس النواب (٢) ٤٦

المتنع (٣) ١

الرئيس — ليلد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل سبب امتناعه عن إبداء الرأي في الفقرة المذكورة .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إن لدى عدة أسباب لا سببا واحدا .

الرئيس — أرجو إبداء سبب الامتناع باختصار .

(١) الموافقون على أن بالفقرة المشار إليها مسامحة مجلس النواب :

محمد أبو النصر الفار افندي ، محمد أمين حسين مرعي بك ، محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، محمد حافظ رمضان باشا ، الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد طاهر باشا ، محمد غلام باشا ، محمد علوي الجوز بك ، محمد علي مرزوق بك ، محمد علي علوي باشا ، محمد محمود خليل بك ، محمد نجيب الترابي باشا ، محمود غالب باشا ، الشيخ منصور حسين السلواوي .

• وهيب دوس بك .

• يوسف قطاوي باشا .

إبراهيم الطاهري بك ، إبراهيم الهلباوي بك ، الشيخ إبراهيم محمد فراج ، أحمد علي باشا ، أحمد كامل باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، أحمد محمد خشب باشا ، أحمد نجيب براده بك ، أمين سامي باشا ، أمين حمام محادي افندي ، أطون الجليل بك .

• بطرس خليل بطرس بك .

• جعفر بك باشا .

حافظ حسن باشا ، حسن رشوان حمادي بك ، حسن صبري باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسن فية المصري بك ، اللواء حسين رفقي باشا ، حسين مري باشا . خليل إبراهيم صالح بك ، خليل ثابت بك .

• سليمان عثمان أباطه بك ، سليمان مصطفى خليل افندي ، سيد عبد الرحمن أبو دومة بك ، سيد محمد خشب باشا .

• صادق وهبه باشا .

الأستاذ عاذر جبران ، عبد الحكيم عبد الفتاح بك ، عبد الحميد إسماعيل أباطه بك ، عبد الحميد سليمان باشا ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، الأستاذ عبد الرحيم مهنا ، عبد السلام عبد الفتاح بك ، عبد العزيز محمد الجمال بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد الله أرسلان بك ، عبد الله ملوم بك ، اللواء علي صدي باشا ، عوض برعي بك .

• كامل إبراهيم بك ، كامل تكلأ بك ، شيخ العرب بكلاي الأدهس .

(٢) المعارضون في أن بالفقرة المشار إليها مسامحة مجلس النواب :

محمد أحمد الشريف بك ، محمد الحفني الطرزي باشا ، الأستاذ محمد السيد غنيمه ، محمد المخازي عبد ربه باشا ، محمد توفيق واضي بك ، محمد زايد جلال افندي ، محمد عبد اللطيف افندي ، محمد عبد الحميد العبد افندي ، محمد فهمي شتا افندي ، محمد كمال عليا باشا ، محمد لبيب أبو الجدايل افندي ، الأستاذ محمد مرزوق ، محمود الإبري باشا ، الأستاذ محمود بسيوني ، مصطفى راضي بك .

• الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، الشيخ يوسف الشروبي .

• الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد حسين بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، أحمد عبده بك ، الشيخ الشافعي أبو وافية .

• بهجت السيد أبو غلي بك .

• حسن أبو الفتوح بك ، حسن محمد شير افندي ، حسين مصطفى حمزه بك ، حسين عبد الكريم الهاري افندي ، حسين فوده بك ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

• الدكتور زكي ميخائيل بشارة .

• ساهد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، سيد قرشي بك .

الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، الدكتور عبد الحميد فهمي ، الدكتور عبد الخالق سليم ، عبد الرحمن فوج افندي ، الأستاذ عبد الزاق القاضي بك ، عبد الستار الباسل بك ، عبد الستار حسن عثمان افندي ، الشيخ علي رمضان الطوبجي ، علي عبد الرازق بك ، علي عيسى توار افندي ، الشيخ علي محمد مروان .

• لويس أخنوخ فانوس افندي .

(٣) المتنع :

• الأستاذ عباس الجمل .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — من حق أن أتكلم في إبداء هذه الأسباب بالطريقة التي أريها .

الرئيس — لا محل لإطالة الكلام في ذكر السبب .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إذن أنتسحب

الرئيس — إذن يقرر المجلس عدم الموافقة على الاقتراح بمشروع الرد على خطاب العرش الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ومن اشترك معه من حضرات الشيوخ المحترمين .
(تصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن أخذ الراى كان على مسألة معينة وهى فقرة واردة في مشروع الرد الذى قدمناه .
(ضجة) .

الرئيس — لننتقل الآن إلى مشروع الرد المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أنا أرفض الاقتراح بهذه الطريقة غير الدستورية على المشروع الذى قدمته .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك — ليس لأى عضو من الأعضاء أن يتكلم بعد أن قرر المجلس إقفال باب المناقشة .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليسمح لى سعادة الرئيس بالكلام .

الرئيس — لا يمكننى أن أعطى الكلمة بعد الانتهاء من أخذ الراى .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن أخذ الراى كان، كما قلت، منصبا على الفقرة لا على الاقتراح كله .

الرئيس — أرى أن ترفع الجلسة عشر دقائق للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين

مساء وأعيدت فى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء) .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن يسمح لى سعادة الرئيس بالكلمة .

الرئيس — آسف لعدم السماح لأحد بالكلام بعد أن قرر المجلس إقفال باب المناقشة ، وقد أقفل فعلا وأخذ الراى أيضا .

فقرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — اللائحة الداخلية تبيح الكلام وليس للرئيس أن يمنع الأعضاء من هذا الحق .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أطلب أن يثبت فى المحضر أنى أعترض على الرئيس لأنه اعتبر إسقاط الفقرة الخاصة بالانتخابات إسقاطا لباقي الاقتراح ، مع أن الراى لم يؤخذ إلا على الشق الأول من الاقتراح ، ولهذا فأنا أحتج على ذلك وأطلب أن يثبت هذا فى المضبطة .

الرئيس — ليثبت احتجاجك فى المضبطة، والآن فلننتقل إلى الاقتراح الثانى المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

فقرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — أريد أن أتكلم فى اللائحة الداخلية .

الرئيس — لا أسمح لك بالكلام .

فقرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — كيف لا تسمح واللائحة الداخلية تبيح لى هذا الحق ؟ ولا يليق أن نكون أعضاء فى مجلس الشيوخ ونمنع من الكلام .

الرئيس — لننتقل إلى الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، والكلمة الآن لحضرته إذا شاء .

فقرة صائب المعالى حسن مبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — انتهت المناقشة ولم يبق إلا أخذ الراى على الاقتراح .

الرئيس - أرجو من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى المحافظة على النظام .

المقرر - قال لي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل : "إنه غير متمسك باقتراحه، لأنه يرى أن لا فارق بينه وبين مشروع اللجنة". هذا ما قاله حضرة لي ، وهو موجود الآن ويسمع ما أقول ، فإن بقي متمسكا به أخذ رأى عليه وإلا فهو متنازل عنه .

مقرر الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى - هل صرح بذلك في قاعة الجلسة أم خارجها ؟

الرئيس - لا أسمع لحضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى بالكلام وأذكر حضرة وحضرات المقاطعين بأننا في مجلس الشيوخ، ويجب أن نحافظ على النظام وبخاصة بعد أن أقفل باب المناقشة ، ولقد كررت ذلك أكثر من مرة .

المقرر - أرجو من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى أن يتركني مع زميلي الأستاذ عباس الجمل .

(غادر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل قاعة الجلسة) .

(أصوات : خروج الأستاذ عباس الجمل يعتبر تنازلا عن الاقتراح) .

المقرر - يعدّ خروجه دليلا على عدم تمسكه بالاقتراح .

الرئيس - الاقتراح قائم ما دام قد طرح على المجلس ولو تنازل عنه مقدمه . فهل يرغب أحد من حضراتكم في أن يتمسك به ؟

(أصوات : لا) .

الرئيس - إذن يستبعد اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

ولأخذ رأى الآن على مشروع لجنة الرد على خطاب العرش بطريق النداء بالاسم ، كما طلب ذلك خمسة من حضرات الشيوخ المحترمين . فمن يوافق من حضراتكم على مشروع اللجنة فليجب بكلمة "نعم" ، ومن لا يوافق عليه فليجب بكلمة "لا" .

الرئيس - طلب أخذ الأصوات بطريقة النداء بالاسم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الذي يعتبر تعديلا للشروع المقدم من لجنة الرد على خطاب العرش ، فهل يتمسك حضرة الشيخ المحترم باقتراحه ؟

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - أنا لا أريد الكلام .

المقرر - قال لي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل إنه غير متمسك باقتراحه .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - الاقتراح قائم ولا يمكن

الرئيس - أنا معترف بأن الاقتراح قائم، وهو مطروح على حضراتكم، ولحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل أن يتكلم إذا شاء .

مقرر صاحب المعالي أحمد محمد غنيم باشا (وزير الحفانية) - ولحضرة أيضا أن يسجبه إذا شاء .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك - وإذا سكت حضرة ولم يتكلم اعتبر أنه متنازل عن اقتراحه .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - كلامي يطلب الاقتراح قائما ولو سكت مقدمه ، لأنه أصبح من حق المجلس .

المقرر - أرجو أن يجهني حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل : هل ماقلته في صدد اقتراحه صحيح أم لا ؟

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - لم أسمع ماقلته حضرة المقرر .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرة متمنع عن الكلام .

المقرر - إني أوجه كلامي إلى حضرة الزميل المحترم الأستاذ عباس الجمل، وهو في غنى عن أن ينوب عنه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

أخذ الرأي بالتداء بالاسم على تقرير لجنة الرد على خطاب العرش، فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت	١٠٣
الأغلبية المطلقة	٥٢
الموافقون	٥٨ (١)
غير الموافقين	٤٥ (٢)
ممتنع	١ (٣)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على تقرير لجنة الرد على خطاب العرش.
(تصفيق خاد)

الرئيس — وليتفضل خضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك بإبداء آراءه امتناعه .

عشرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك — امتنعت عن إبداء رأيي لأني — كما يعلم حضرة الرئيس — كنت قدّمت اقتراحاً بمشروع ردّ آخر حال دون بحثه إقبال باب المناقشة .

الرئيس — جرت العادة بأن يرفع ردّ المجلس على خطاب العرش إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بواسطة حضرات أعضاء اللجنة التي وضعتها ومعهم رئيس المجلس ، وستطلب تحديد موعداً للتشرف بالمشول بين يدي بجلالته .

والآن هل توافقون حضراتكم على استمرار الجلسة ؟

(موافقة)

الرئيس — إذن تنتقل إلى جدول الأعمال .

(١) الموافقون :

إبراهيم الطاهري بك ، إبراهيم الهلباوي بك ، الشيخ إبراهيم عبد قزاج ، أحمد علي باشا ، أحمد كامل باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، أحمد محمد خشبة باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، أحمد نجيب براده بك ، أمين همام حمادى افندى .

طرس خليل بطرس بك .

جعفرولى باشا .

حافظ حسن باشا ، حسن وشوان حمادى بك ، حسن صبرى باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسن نبيه المصرى بك ، اللواء حسين رفقى باشا ، حسين سرى باشا .

خليل إبراهيم صالح بك ، خليل ثابت بك .

سليمان عثمان أباطه بك ، سليمان مصطفى خليل افندى ، سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك ، سيد محمد خشبة باشا .

صادق وهبه باشا .

الأستاذ عاذر جبران ، عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك ، عبد الحميد إسماعيل أباطه بك ، عبد الحميد سليمان باشا ، الدكتور عبد الرحمن عوض ،

الأستاذ عبد الرحمن محمد مهنا ، عبد السلام عبد الغفار بك ، عبد العزيز محمد عبد الله الجلال بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد الله أرسلان بك ، عبد الله ملوم بك ،

اللواء علي صليل باشا ، عوض رعى بك .

كامل إبراهيم بك ، كامل جريس تكللا بك ، شيخ العرب بكلاى الأدهس .

محمد أبو النصر الفار افندى ، محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد توفيق رضى باشا ، محمد حافظ رمضان باشا ، الدكتور محمد حسين هيكى باشا ، محمد رشوان الزمر بك ،

محمد طاهر باشا ، محمد علام باشا ، محمد ملوى الجزار بك ، محمد علي طوبه باشا ، محمد نجيب الترابى باشا ، محمود غالب باشا ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

وهيب دوس بك .

يوسف أصلان قطاوى باشا .

محمد محمود خليل بك .

(٢) غير الموافقين :

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد حسين بك ، أحمد حنى أبو الفضل الجيزاوى افندى ، أحمد عبده بك .

بهجت السيد أبو علي بك .

حسن أبو الفتوح بك ، حسن محمد شعير افندى ، حنين مصطفى حمزه بك ، حسين عبد الكريم العارى افندى ، حسين قوده بك ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

محمد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، سيد قرشى بك .

الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، الدكتور عبد الحميد فهمى ، الدكتور عبد الحافظ سلم ، الأستاذ عبد الرازق القاضي بك ، عبد الستار حسن عمران افندى

الأستاذ عزيز مبرهم ، الشيخ علي رمضان الطوبجى ، علي عبد الرازق ، علي عيسى نواز افندى ، علي كمال حيشه بك ، الشيخ علي محمد مروان .

لويس أخنوخ فانوس افندى .

محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد السيد إبراهيم غنيمه ، محمد المخازى عبد ربه باشا ، محمد توفيق راضى بك ، محمد زايد جلال افندى ، محمد عبد الطيف

افندى ، محمد عبد الحميد المبد افندى ، محمد علي مرور بك ، محمد فهمى شتا افندى ، محمد كمال عليا باشا ، محمد ليلى فرج أبو الجدايل افندى ، الأستاذ محمد مرزوق ،

محمود الإترى باشا ، الأستاذ محمود بسيوتى ، مصطفى راضى بك .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ يوسف عبد الطيف ، الشيخ يوسف يوسف الشرفى .

(٣) الممتنع :

أنطون الجميل بك .

٥ — طلب

مقدم من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى بفتح باب المناقشة في صيغة اليمين الدستورية — تنازل مقدمه عنه

الرئيس — لدينا طلب مقدم من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى بفتح باب المناقشة في صيغة اليمين الدستورية .
نص الطلب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أطلب فتح باب المناقشة في مسألة حلف اليمين وصيغة اليمين لأن المجلس سبق أن أصدر قراراً في هذا الموضوع بعد بحث مستفيض في سنة ١٩٢٦ م

٢٢ ماي سنة ١٩٣٨

لويس فانوس

مضمة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — بالرجوع إلى مضابط المجلس في الدورات السابقة وجدت أنه في سنة ١٩٢٧ صدر قرار من المجلس في هذا الموضوع مدعم بمراجع دينية من أئمة في الفقه . لذلك أوافق على العمل بهذا القرار .

الرئيس — هل معنى هذا أنك تنازلت عن طلب فتح باب المناقشة ؟

مضمة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — نعم .

٦ — اختيار

حضرة الأستاذ محمود بسيوني عضوا بلجنة المالية محل حضرة صاحب العزة محمد خليل بك لاستقالته منها

الرئيس — يوجد طلب مقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك باختيار حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني عضوا بلجنة المالية بعد استقالته منها .

نص الطلب :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، حيث إن لجنة المالية بمجلس الشيوخ يتقصها عضو باستقالته حضرة صاحب العزة رئيسها محمد محمود خليل بك .

وحيث إنه يهم اللجنة ، التي أتشرف بأن أكون عضوا فيها ، أن يتكامل عددها فلاني أقترح اختيار حضرة الأستاذ محمود بسيوني عضوا بها وأرجو عرض ذلك على المجلس بأقرب جلسة .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي م

٢٤ ماي سنة ١٩٣٨

أحمد الديواني

الحامي

(انخوات : موافقون) .

الرئيس — قبل الموافقة ، هلا يرى أحدهم حضرات الشيوخ المحترمين ترشيح نفسه لعضوية هذه اللجنة لأنه إذا تقدم أكثر من مرشح واحد فيكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري .

(لم يتقدم أحد) .

الرئيس — إنني بقرار المجلس انتخاب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني عضوا بلجنة المالية .

٧ — كتاب

من رئاسة لجنة الداخلية بعدم تكامل العدد القانوني في الجلسات التي حددتها — تأجيل انتخاب أعضاء في الحال الحالية في هذه اللجنة واللجان الأخرى إلى ما بعد النظر في تقرير لجنة الملائحة الداخلية عن اقتراح تعديل عدد أعضاء اللجان

الرئيس — ورد إلينا كتاب من رئاسة لجنة الداخلية بعدم تكامل العدد القانوني في الجلسات التي حددتها .

نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ معادتك أن لجنة الأمور الداخلية لم تتمكن من أداء عملها بسبب عدم تكامل العدد القانوني في الجلسات التي حددتها للانعقاد في أيام ١٨ و ٢٥ و ٢٥ ماي سنة ١٩٣٨

وبما أنه قد أحيل إلى هذه اللجنة فحص ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، وأنه يجب أن تقدم ملاحظاتها عليها إلى بلجنة المالية في أقرب وقت ، علاوة على ما هي مكلفة به من نظر الاقتراحات ومشروعات القوانين التي أحيلت وستحال إليها .

ولما كان أحد حضرات أعضاء هذه اللجنة قد توفى إلى رحمة الله ، وهو المرحوم عبد الرحمن ملوم بك وأن حضرة الشيخ المحترم فهمي حنا ويضا بك قد تصرح له بإجازة من المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٤ ماي سنة ١٩٣٨ بتدئي من أول يونيه المقبل إلى آخر الدورة . كما أن حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجزار بك أخبرني شفويا أنه استقال من هذه اللجنة ، كما علمت أن حضرة الشيخ المحترم محمد صفوت باشا سيختار عضوية مجلس النواب .

من هذا ترون معادتك أن اللجنة بمن بقي فيها من أعضاء لا تتمكن من أداء عملها .

لهذا نرجو من معادتك النظر في ذلك .

وتفضلوا معادتك بقبول فائق الاحترام م

٢٦ ماي سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

الرئيس — إذن يؤجل الانتخاب لجلسة مقبلة لأنه يتعين أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري .

٨ — طلب

وزارة الحفانية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨ — إحالة إلى لجنة الحفانية

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل لعزتك مع هذا قضية المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨ المنسوب فيها لحضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك أنه أدار آلة بخارية للرى قبل الحصول على رخصة وإذن بالإدارة .

وأرجو التفضل بعرضها على المجلس لاستثنائه في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم للسير في الإجراءات .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الحفانية
أحمد عبد خشبه

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة الطلب المذكور إلى لجنة الحفانية لبحثه وتقديم تقرير عنه إلى المجلس ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة هذا الطلب إلى لجنة الحفانية ؟

٩ — إصرار

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك على استقالته من لجنة الأمور الداخلية

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

سبق أن استقلت من لجنة الداخلية يوم ظهور نتيجتها ، فأعزز لكم رأي هذا مصرا على استقالتي .

وتفضلوا عزتكم بقبول احترامي ما

أول يونيه سنة ١٩٣٨ محمد علوى الجزار

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أنا مصر على استقالتي .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا .

مفكرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — حضرات الشيوخ المحترمين : آسف جدًا لتقديم هذا الطلب ، وقد أرغمت على تقديمه لما رأيته من أن أعمال اللجنة معطلة تعطيلًا كاملاً بسبب عدم تكامل العدد القانوني . وقد طلبت عقدها ثلاث جلسات وأرسلت الدعوة لحضرات الأعضاء ، فلم يتكامل العدد القانوني بسبب التصريح لحضرة الشيخ المحترم فهمى وبصا بك بإجازة ، واختيار سعادة محمد صفوت باشا عضوية مجلس النواب ، و وفاة المرحوم عبد الرحمن الموم بك ، واعتذار حضرة محمد علوى الجزار بك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أنا مستقيل من اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أمام اللجنة مشروع ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية واقتراحات كثيرة مطلوب الفصل فيها بغاية السرعة . ولقد سبق لى أن طلبت انتخاب ثلاثة أعضاء لهذه اللجنة ليصبح عدد أعضائها تسعة . ولكن هناك اقتراحا مطروحا على المجلس بطلب زيادة عدد أعضاء اللجان إلى ١٢ ، لهذا أطلب من المجلس انتخاب بعض حضرات الأعضاء لتكلفتها .

الرئيس — يتقص لجنة الداخلية عدد كبير من الأعضاء ، ومعرض على حضراتكم اقتراح بزيادة عدد أعضاء اللجان جميعها ، فيحسن تأجيل النظر في هذه المسألة إلى حين النظر في تقرير لجنة اللجان الداخلية عن هذا الاقتراح .

مفكرة الشيخ المحترم مسهم بنبيه المصرى بك — كان حضرة الشيخ المحترم أحمد على باشا عضواً معنا في لجنة الحفانية واستقال منها بجلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، ونحن الآن في يونيه سنة ١٩٣٨ واللجنة مستمرة في إرسال خطابات الدعوة لمعالیه وهو يرد بأنه مستقيل منها . وقد اطلعت على مضبطة جلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٧ فوجدت أن المجلس قبل استقالة معاليه ، فأرجو انتخاب عضو بلا منه لكثرة أعمال اللجنة .

الرئيس — من ين حضراتكم يرشح نفسه لعضوية لجنة الحفانية ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب القرايلى باشا — أرشح نفسى لعضوية هذه اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأنا أيضا أرشح نفسى .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عازر جبرانه — وأنا أرشح نفسى .

١٠ — الأسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحبى المعالي وزيرى الداخلية والمواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن عدد السيارات المختلفة والضرائب المتحصلة منها — الإجابة عنه

نص السؤال :

١ — ما هو عدد السيارات الخصوصية (ملاكى) بالقطر المصرى، وما مقدار الضريبة التى تحصل منها سنويا، وما هو متوسط ما تحصل فى ثلاث السنوات الأخيرة ؟

٢ — ما هو عدد سيارات النقل الخصوصية (ملاكى) بالقطر المصرى، وما مقدار الضريبة التى تحصل منها سنويا، وما هو متوسط ما تحصل فى ثلاث السنوات الأخيرة ؟

٣ — ما هو عدد سيارات الأجرة (تاكسى) بالقطر المصرى، وما مقدار الضريبة التى تحصل منها سنويا، وما هو متوسط ما تحصل فى ثلاث السنوات الأخيرة ؟

٤ — ما هو عدد سيارات النقل المعدة للأجرة بالقطر المصرى، وما مقدار الضريبة التى تحصل منها سنويا، وما هو متوسط ما تحصل فى ثلاث السنوات الأخيرة ؟

٥ — ما هو عدد السيارات الكيرة المعدة لنقل الركاب (أوتوبس) بالقطر المصرى، وما مقدار الضريبة التى تحصل منها سنويا، وما هو متوسط ما تحصل فى ثلاث السنوات الأخيرة ؟

٦ — ما هو عدد السيارات الحكومية المعدة لركوب جميع الموظفين بالقطر المصرى، وما مقدار الضريبة التى تحصل منها سنويا إن كانت تدفع ضريبة، وما هو متوسط ما تحصل فى ثلاث السنوات الأخيرة ؟

٧ — ما هو عدد السيارات الحكومية المعدة للنقل بجميع أنواعه بالقطر المصرى، وما مقدار الضريبة التى تحصل منها سنويا إن كانت تدفع ضريبة، وما هو متوسط ما تحصل فى ثلاث السنوات الأخيرة ؟

عضو الشيوخ
محمد طوى الجزار

مفكرة صاحب المعالي أحمد لطفى السيد باشا (وزير الداخلية) — إن الإجابة عن هذا السؤال تستدعى تلاوة أرقام كثيرة طويلة .

السيد — هل يكتفى حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال بنشر الإجابة بالمضبطة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك — أكتفى بذلك .

الإجابة التى أودعها معالي الوزير :

١ — عدد السيارات الملاكى :

سنة	مبلغ	مبلغ
فى سنة ١٩٣٥ هو	١٧,٥٨٧	تحصل عنها مبلغ ٩٢٧ ١٨٦,٠٧٣
» ١٩٣٦ »	٢٠,٥٣٠	» ٣٢٩ ١٠٨,٧٧٧
» ١٩٣٧ »	٢٢,٤٤٠	» ٤٣٠ ١١٢,٥٩٢

٢ — عدد سيارات النقل الخصوصى :

سنة	مبلغ	مبلغ
فى سنة ١٩٣٥ هو	٩١٨	تحصل عنها مبلغ ٦٩٠ ٢٥,٠٨٤
» ١٩٣٦ »	١٠٥٧	» ٨٨٤ ٢٧,٦٧٣
» ١٩٣٧ »	١١٠٣	» ٤٨٦ ٢٩,٩٧٧

٣ — عدد سيارات الأجرة (تاكسى) :

سنة	مبلغ	مبلغ
فى سنة ١٩٣٥ هو	٣٧٩٠	تحصل عنها مبلغ ٢٩٥ ٣٦,٥٧٠
» ١٩٣٦ »	٤١٣٢	» ٥٣٨ ٨١,٠١٧
» ١٩٣٧ »	٤٣٠٢	» ٦٨٠ ٢١,٧٧٢

٤ — عدد سيارات النقل المعدة للأجرة :

سنة	مبلغ	مبلغ
فى سنة ١٩٣٥ هو	١,٥٨٠	تحصل عنها مبلغ ١٢٦ ٧٦,٩٦٣
» ١٩٣٦ »	١,٦٢٣	» ٨٤٦ ٧٧,٢٥٦
» ١٩٣٧ »	١,٧٢٧	» ٣١٧ ٨٠,٩٤٩

٥ — عدد سيارات الأمتيوس :

سنة	مبلغ	مبلغ
فى سنة ١٩٣٥ هو	٩٢٣	تحصل عنها مبلغ ٤٨٥ ٤٢,٥٥٣
» ١٩٣٦ »	٩٠٦	» ٥٩٨ ٣٩,٦٥٣
» ١٩٣٧ »	٩٧٥	» ٨٦٢ ٤٤,٩٠٧

٦ — عدد السيارات الحكومية المعدة لركوب الموظفين هو ٢٩٢ سيارة ولا تدفع عنها ضريبة .

٧ — عدد السيارات الحكومية المعدة للنقل بجميع أنواعه هو ١٣٣٣ خلاف السيارات التابعة للحربية .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المفاصل وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن استعمال بوق السيارة بدلا من "الكلاكسون" بمدينة القاهرة — الإجابة عنه

نص السؤال :

"أصدر قلم المرور بمدينة القاهرة أمرا بتحرير محاضر مخالفات لكل من يستعمل "الكلاكسون" من سائقى السيارات فى تنبيه المارة بدلا من التنفير، كما أصدر أمرا آخر بعدم تجديد رخص السيارات إلا إذا كان التنفير ذو الطلمبة الجلد موضوعا بالسيارة لاستعماله فى تنبيه المارة ، وارتكن فى عمل المحاضر على قرار المحافظة ١ و ٢ و ٣ الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤

وتنفيذ هذا القرار تتج عنه مشاغل كثيرة لسائقى السيارات فإنه يقضى بإستبعاد يد السائق عن الديريكسيون والفرامل ونقلها فى قترات من الزمن بهدف لا حصر لها فى استعمال هذا البوق .

ومع ذلك فالأطفال فى الشوارع صديون لا يردعهم ولا يلهيهم هذا البوق الضعيف الصوت .

ومعلوم أن حوادث السيارات المفاجئة الخطيرة التى تصعدى وضع اليد دائما على الديريكسيون والفرملة كثيرة الوقوع .

والقول إن صوت "الكلاكسون" يخرج قولى مهالغ فيه ، فهو أضعف من جرس الترام فى القاهرة ومصر الجديدة ومن الموسيقىات التى تتر فى الشوارع والراديو .

وبالبلاد الأوربية والأمريكية التى تنتشر فيها السيارات أكثر من مصر تستعمل فى التنبيه "الكلاكسون" فقط دون هذا التنفير الذى يحتمه قلم المرور، وذلك لما رآته من حاجة السائق الشديدة إلى أن تكون يده دائما قابضة على الديريكسيون .

لهذا :

ألا يرى حضرة صاحب المفاصل وزير الداخلية إصدار الأمر بإلغاء هذه الأوامر المشار إليها التى أصدرها قلم المرور باستعمال البوق بدلا من "الكلاكسون" مع التنبيه باستعمال "الكلاكسون" الذى الصوت الضعيف فقط وعدم استعماله إلا عند الضرورة ، وبخاصة بعد منتصف الليل ؟

عضو مجلس الشيوخ
محمد علوى الجزار

مفكرة صاحب المفاصل السيد لطفى السيد باشا (وزير الداخلية) — كان الباعث على إصدار القرار الخاص بتعريم استعمال الكلاكسون فى السيارات هو كثرة شكوى الجمهور من الضوضاء التى يحدثها استعمال آلات التنبيه الكهربائية ، وقد ترددت هذه الشكوى مرارا على صفحات الجرائد .

ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية فى تاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ولكنه لم يطبق تطبيقا فعليا إلا منذ شهر يولييه سنة ١٩٣٧ حينما عمت الشكوى من إساءة استعمال السائقين لهذا الجهاز .

ومنع استعمال الكلاكسون يدعو السائق إلى تخفيض السرعة ويجعله أكبر حذرا واحتياطا حينما يشاهد المارة يعبرون الطريق . وفى معظم بلدان العالم فى هذا العصر يمنع استعمال جميع أنواع الأبواق الكهربائية . ومن البلاد التى تحرم استعمال جميع آلات التنبيه حتى التنفير البسيط ذى الطلمبة الجلدية : مدينة روما ومدينة تريستا من أعمال إيطاليا ، وكذلك الحال فى بلاد فلسطين .

ويلاحظ أن جميع السيارات العمومية وسيارات الأجرة التاكسى والسيارات اللورى (النقل) تسير منذ سنوات فى أنحاء مدينة القاهرة بدون استعمال أية آلة للتنبيه سوى التنفير الجلدى العادى .

فإذا كانت هذه السيارات يسير عليها السير فى أنحاء المدينة دون حاجة إلى استعمال البوق الكهربائى ، فإن السيارات الخصوصية يمكن كذلك أن تسير بنفس السهولة دون استعمال هذا البوق .

ومع ذلك فإن الوزارة تنظر الآن فى تعديل هذا القرار بإباحة استعمال الجهاز الكهربائى ذى الصوت الواطئ على أن يمنع استعمال أية أداة للتنبيه بين الساعة الحادية عشرة افرنجى مساء والساعة السابعة افرنجى صباحا فى الشوارع التى توجد بها إضاءة كافية .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية — الإجابة عنه ثم تحويله إلى استجواب — تحديد يوم للناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع من تاريخ اليوم

نص السؤال :

وهل صحيح أن الحكومة تعزم مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية التى أعلنت الحكومة السابقة أنها لن تمدد امتيازها ما

١٧ أبريل سنة ١٩٣٨

يوسف أحمد الجندى

مفكرة صاحب المفاصل السيد الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — تقوم سياسة الحكومة على عدم التوسع فى منح الامتيازات أو تجديدها وعلى قيامها بالأعمال موضع الامتياز عند نهايته على شريطة أن تكون تلك الأعمال مما يصح لها أن تقوم بإدارته وتستثمره على أحسن وجه .

مفكرة صاحب المعالي مراد وهب باشا (وزير التجارة والصناعة) —
يوجد بوزارة الزراعة قسم للإحصاء يتولى إعداد الإحصاءات الخاصة بالمحاصيل
الزراعية ويتسلم الإحصاءات العالمية من المعهد الدولي للزراعة بروما ويذيعها
بطريقة منتظمة على الجمهور عن طريق الصحف السيارة .

هذا فضلا عن أن مصلحة الإحصاء التابعة لوزارة المالية تقوم بنفس
المهمة فيما يختص بالمحاصيل المصرية . كما أنه يوجد بوزارة التجارة والصناعة
إدارات وأقسام مختصة بمثل إدارة الإحصاء والمخابرات التابعة لمصلحة التجارة
من مهمتها جمع هذه المعلومات الإحصائية والتجارية ونشرها في جريدتها
الأسبوعية ، ويمكن لحضرة الشيخ المحترم الاطلاع عليها .

أما بخصوص النصح لزراع القطر — بالإقلال أو الإكثار من زراعة كل
صنف قبل موعد زراعته بشهر على الأقل ، كما يطلب حضرة الشيخ المحترم ،
فانه ليس في الإمكان إعداد البيانات التي يطلبها حضرته نظرا لاختلاف
مواعيد الزراعة وما يتطلبه استيفاء البيانات من كافة الدول من وقت طويل .

كما أنه لا يمكن التكهن بما تكون عليه حالة السوق بالنسبة لأي محصول
من المحاصيل الزراعية إذ أن الأثمان خاضعة لنظرية العرض والطلب .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة
الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن زراعة البطاطس بالقطر المصري وشراء
التقايي الخاصة بها وطريقة توزيعها — الإجابة عنه

نص السؤال :

”زراعة البطاطس بالقطر المصري أصبح محصولها يدخل ضمن المحاصيل
الرئيسية ونظرا لأن تقاويها دائما تأتي من الخارج بلا رقيب على المستوردين
فتربى أن معظم التقاوي تكون مصابة ولا تصلح للزراعة . وإذا تصادف
وزرعت فلا تأتي بمحصول يستد النفقات التي تصرف من ثمن تقاوي وشراء
وإيجار ومصاريق إذ أن تقاوي القدان لا تقبل عن ثلاثة أرباع البطن .

ألا يرى معالي وزير الزراعة ، وهو من كبار الزارعين بالملكية المصرية ،
من باب الرحمة وشفقة بالمنتج المصري أن يكلف الملتحق التجاري الموجود
بالبلاد المشهورة بزراعة البطاطس الجيد بشراء البطاطس من الصنف الجيد
غير المصاب لحساب وزارة الزراعة وهي توزع التقاوي على الزارعين بفائدة
مقبولة ويحصل الثمن عندما ينتج المحصول أسوة بالأموال الأميرية .

وأعتقد أن معالي وزير الزراعة لا يغفل هذه المكرمة لأن معاليه يهيم
بما هم المصريون جميعا ويعود عليهم بالفائدة ما

سعد مكرم

١٧ مايو سنة ١٩٣٨

عضو الشيوخ

وفيما يختص بامتياز شركة الأسواق فقد رأت الوزارة عدم تجديده وأن
تسلم الأسواق عند نهايته . غير أنه لما كانت عملية استغلال الأسواق من
الأعمال التجارية فقد رأت الوزارة أنه يحسن تركها للهيئات التجارية ، لذلك
رأت الحكومة تأجير الأسواق التي ستؤول إليها عند نهاية الامتياز إلى شركة
مصرية تساهم فيها الشركة الحالية ويحتفظ للصيرين بما لا يقل عن نصف
رأس مالها لضمان تمصير العملية وبشروط روعي فيها صالح الخزانة وسيعرض
مشروع الاتفاق على البرلمان قريبا .

غير أنه لما كان الاتفاق قد تم أخيرا ونظرا لانتفاء الامتياز الحالي (وهو
٣١ مايو سنة ١٩٣٨) ولأن إجراء العرض على البرلمان وتأسيس الشركة
المصرية التي تؤول لها الأسواق تحتاج إلى بعض الوقت ، فقد رأت الحكومة
التصريح للشركة الحالية بالإستمرار في استغلال الأسواق إلى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٣٨ على أن تطبق شروط الاتفاق إذا ما وافق عليه البرلمان ابتداء
من أول يونيو سنة ١٩٣٨

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أطلب تحويل
هذا السؤال إلى استجواب ، فإن الطريقة التي اتبعت والتي تبينت من الإجابة
إن هي إلا مد لأجل امتياز تلك الشركة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن يكون موعد المناقشة في
موضوع هذا الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع ؟
(موافقة)

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة والتجارة والصناعة
من حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفاريق عن المحاصيل وإنشاء مكتب
لاحصائها — الإجابة عنها

نص السؤال :

”لابد أن معاليكم لاحظتم أن المزارعين من المصريين كلما شاهدوا محصولا
ارتفع ثمنه في سنة من السنين أقبلوا على زراعته بكميات كبيرة أملا في أن ثمنه
في السنة التالية يكون كثمنه في السنة الماضية ، وكذلك الحال إذا رخص
ثمن محصول ما فإنهم يمتنعون عن زراعته وفي كلا الحالتين يخيب أملهم
فيرخص في الأولى لكثرة العرض ويقل في الثانية لكثرة الطلب . وأنا بصفة
كوني فلاحا أجد لهم كل العذر في أن يتخبطوا بهذا التخبط لعدم معرفتهم
الإحصائيات عن الموجود من المحصول وعن كمية المستهلك من هذا
المحصول في العام الواحد داخليا وخارجيا .

لذلك ألا يرى معالي الوزير بالاتفاق مع زميله المسئول الآخر أن ينشأ
مكتب بإحدى وزارتيهما تكون وظيفته وظيفة إحصاء عالمية عن كل محصول
من المحاصيل المصرية وتطبيقه على قانون العرض والطلب ، وبعد ذلك تكون
وظيفة هذا المكتب هي النصح لزراعي القطن والإقلال أو الإكثار من زراعة
كل صنف قبل موعد زراعته بشهر على الأقل .

عبد السلام عبد التفاريق

١١ مايو سنة ١٩٣٨

شيخ الشيوخ

فهل هذا يتفق وفكرة المساعدة ؟ أظن هذه الإجراءات تعتبر إرهاقا للقترضين ولا تحقق فكرة المساعدة التي تنشدها الحكومة .

ألا يرى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية، رحمة بالمزارع، أن تكون الفائدة أربعة في المائة بدلا من ستة في المائة للأفراد، وثلاثة للجمعيات، حتى إذا ضم لهذه الفائدة مصاريف التخزين والخفر ونولون التعبئة تكون الفائدة مقبولة نوعا، وبهذه الطريقة يمكن أن تتحقق فكرة المساعدة للزراع ؟

١٧ مايو سنة ١٩٣٨

سعد مكرم بك
عضو الشيوخ

(تحلى عن الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس وتولاها حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس) .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — يتقاضى البنك عن السلف التي يمنحها نظير رهن المحاصيل بالشون فائدة سنوية بواقع ٦٪ للأفراد و ٤٪ للجمعيات التعاونية وهي فائدة معتدلة لا إرهاق فيها، كما أن رسوم عملية التخزين التي يحصلها البنك منخفضة إلى الحد الذي يكفي فقط لتغطية مصاريف الشون دون أن يجنى ربحا ما من هذه العملية، ولا يخفى أن رسوم عملية التخزين إنما هي أجور عن خدمات يقوم بها البنك وهي تختلف اختلافا كبيرا عن الفوائد فلا تجوز إضافة إحداها إلى الأخرى، ولهذا فإن القول إن الفوائد على السلف التي يقدمها البنك تصل إلى عشرة في المائة أو أكثر لا يستند إلى أساس صحيح .

ويلاحظ أن جميع البنوك تتقاضى رسوم التخزين علاوة على الفوائد وأن الرسوم التي يتقاضاها بنك التسليف الزراعي تقل عن نظائرها في البنوك الأخرى .

هذا ولا يتقاضى البنك عن المحاصيل التي تقدم له للرهن بشونه أجور خفر ولا نولون تعبئة كما يقرر حضرة الشيخ المحترم .

أما عن إرسال البنك إخطارا للقترضين عند حلول ميعاد سداد السلفة بتحديد يوم لبيع الحاصلات، فالواقع أن البنك يقدم سلفا برهن المحاصيل لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر تبعا لنوع المحصول، ويجوز تجديدها لمدة أخرى على ألا تتجاوز المواعيد المقررة لتصفية المحاصيل . فإذا حلت هذه المواعيد أخطر البنك عملاءه بالسحب مع إهمالهم ثلاثين يوما للتنفيذ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ ولا يكتفى البنك بإرسال هذا الإخطار فحسب بل يتصل بالمودعين في بحر هذه المدة لحثهم على البيع بمعرفة، فإذا لم يتم ذلك واستنفذ البنك جميع الوسائل الودية اضطر إلى اتخاذ إجراءات البيع طبقا لأحكام القانون سالف الذكر مع العلم بأن البنك يسعى دائما للحصول على أحسن أسعار ممكنة .

حضرة صاحب المعالي رشوان محفوظ باشا (وزير الزراعة) — تفحص تقاوى البطاطس المستوردة من الخارج بمعرفة موظفي الحجر الزراعي بالإسكندرية وبورسعيد، ولا يسمح بدخولها إلا إذا كانت سليمة من الأمراض .

أما شراء التقاوى وبيعها للزراع بالأجل فهما من شؤون بنك التسليف الزراعي .

وقد علمنا من البنك المذكور استعداداه للقيام بهذا الأمر واستعمل الوزارة من جهتها على تسهيل مأموريته .

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — لي استيضاح بسيط. كل الذي أرجوه أن الوزارة تكلف الملحق التجاري بأوربا بمباشرة مشتري التقاوى لأن ما يرد منها من نوع رديء .

حضرة صاحب المعالي رشوان محفوظ باشا (وزير الزراعة) — يحاب هذا الطلب إذا ما طلبه بنك التسليف الزراعي .

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن تخفيض فائدة بنك التسليف الزراعي للأفراد والجمعيات — الإجابة عنه

نص السؤال :

“الغرض الذي من أجله أنشئ بنك التسليف الزراعي هو مساعدة الزارع المصري بما يحتاج إليه من تكاليف الزراعة ومنع احتياجه للاقتراض بالربا الفاحش . فكرة شريفة لو تحققت وأت بالغرض الذي من أجله أنشأت الحكومة بنك التسليف الزراعي .

ولكن الواقع الملموس أن غرض الحكومة لم يتحقق ببجالة ادلة .

بنك التسليف يقرض المزارع على حاصلات زراعته مبالغ بفائدة ستة في المائة، وتودع الحاصلات بشونة البنك، وعند ما تباع تلك الحاصلات وبعد عمل حساب السلفة ومصاريف التخزين وأجور الخفر ونولون التعبئة تكون النتيجة أن السلفة تصل إلى عشرة في المائة لا ستة في المائة كما هو معروف، ولا أبالغ إذا قلت إنه في بعض الأحيان تبلغ أكثر من عشرة في المائة .

والأغرب من هذا أنه عند حلول ميعاد سداد السلفة يرسل البنك إخطارا للقترض بتحديد يوم لبيع الحاصلات .

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندي عن أعمال الإدارة بمركز فاقوس — الإجابة عنه

نص السؤال :

” هل يعلم صاحب المعالي وزير الداخلية أن الإدارة في مركز فاقوس تسير الآن في أعمالها وتصرفاتها سيراً دكتاتورياً لا يعرف للقانون حرمة ولا يعنى للعدل ذمة ؟

ألا يرى معاليه أن في ذلك إخلالاً بالأمن العام وتقويضاً لأهم أركانه ؟ ولكي أبرز دليلاً بسيطاً على ذلك أستشهد بمحادثة وقعت من مأمور المركز ومعاون البوليس هناك : ذلك أن عمدة بلدة المناجاة الصغرى شعر بأن بعض الأتقياء والمشبهين يهددون لشروعهم في نطاق عمديته بإقامة مأوى يلجأون إليه — على مصرف بحر البقر — فتقدم بشكواه مرات عدة إلى المأمور وتصادف أن كانت الأخيرة في حضرة وكيل النيابة وفي مكتبه وهناك احتك المأمور بالعمدة الشاكي ولولا حكمة الوكيل لساعت العاقبة .

ومع اعتراف المأمور بأن المشكو في حقهم أشقياء وأشرار إلا أنه ما كاد يغادر حجرة النيابة حتى حرض — ومعه معاون البوليس — بعضاً منهم على تقديم شكاية ضد العمدة استند إليها في القبض عليه وإيداعه السجن دون جرمية، بل ودون إذن من النيابة ثم أعد الأخير (المعاون) طائفة من الشهود بطرق تأبأها التزاهة . فلما قام حضرة وكيل النيابة بتحقيق بلاغ أولئك الأتقياء وسماع شهودهم المدبرين تبين أنه لا مسئولية على العمدة في قليل أو كثير ومن ثم أصدر أمره بإطلاق سراحه فوراً .

هذا وغيره كثير يرتكبه رجال الإدارة في هذا الإقليم فيعرضون سمعة الحكم إلى ما تأباه الكرامة الإنسانية وتعافه النفوس الأبية ؛ وطالما ضج الأهليون وجأروا بالشكوى خصوصاً أنهم يرون بأعينهم أموراً يحول وقار المناسبة بيني وبين الإدلاء بها علانية .

فما هي الإجراءات التي يرى معالي الوزير أن يتخذها حيال هذه المسألة بالذات وغيرها من المنكرات التي يرتكبها المأمور ومعاون البوليس وبعضها الآن محل تحقيقات رسمية تجريها النيابة العمومية ما

سليمان مصطفى خليل

١٨ مايو سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي أحمد لطفي السيد باشا (وزير الداخلية) — لم يصل إلى علمنا شيء مما جاء في سؤال حضرة العضو المحترم من سلوك الإدارة في مركز فاقوس سلوكاً يخالف القانون .

وحقيقة الأمر في الواقعة التي استشهد بها حضرة العضو المحترم أنه في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٣٨ قدم أحد أصحاب المراكب التي تمر ببحر البقر بلافا إلى مركز فاقوس يتهم بعض أهالي المناجاة الصغرى ومعهم العمدة وأقاربه

بأنهم حطموا كشكاً خشبياً له على الشاطئ الشرق لمصرف بحر البقر وألقوا بأخشابه في المصرف وسرقوا جميع ما به من متعلقات وبضائع وأن العمدة وبعض خفرائه يهرضون أتاوي على أصحاب المراكب — وقد أخطر المركز نيابة فاقوس لتتولى التحقيق وإزاء خطورة التهمة رأت المديرية وقف العمدة بناء على طلب المركز حتى يتم التحقيق .

ولما ظهر من تحقيق النيابة أن واقعة السرقة بإكراه المنسوبة للعمدة ورجالها غير ثابتة أمرت المديرية برفع الإيقاف عنه .

ولا يزال تحقيق النيابة مستمراً بالنسبة للتهمة الأخرى .

كما ثبت بأنه لم يقبض على العمدة ولم يحصل أي اضطهاد له من المركز بأية صورة من الصور التي أشار إليها حضرة العضو المحترم .

مفكرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندي — مسألة القبض على العمدة ثابتة بناء على شكوى قدمت من العمدة للمديرية . وأنا متأكد من تقديمها . وأن المأمور قبض على العمدة دون أمر من النيابة .

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم الشيخ منصور حسين السلواوي عن المصارف المزعج عملها بإدفو — الإجابة عنه

نص السؤال :

” كثيراً ما شكوا أهالي إدفو من الضرر الذي نتج من النشع بسبب المياه المتسربة من مجارى طلبات الري وقد اهتمت الحكومة وبدأت فعلاً في درس هذا الموضوع وقضت عمل مصارف بتلك الجهة وقد عويئت الأماكن التي يعمل فيها هذا المشروع .

فهل يتفضل معالي الوزير بإحاطة المجلس بما تم إلى الآن — وهل تأمل إتمام هذا المشروع هذا العام ؟

عضو الشيوخ عن دائرة إدفو

١٨ مايو سنة ١٩٣٨

منصور حسين السلواوي

مفكرة صاحب المعالي عيسى سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) — تنفذ من مشروع صرف منطقتي إدفو والكليج في السنة المالية الماضية نزع ملكية الأراضي اللازمة للمصارف ومحطة الصرف وأدرج في ميزانية السنة الحالية والتي ستعرض على المجلس المبالغ اللازمة لإقامة محطة الصرف وتشغيل أربعة المصرف الرئيسي والمصارف الفرعية وما يقتضيه ذلك من أعمال صناعية ووزعت الاعتمادات بحيث ينتظر أن يتم المشروع جميعه في سنة ١٩٤٠

(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك عن نتيجة المفاوضات لحماية حملة أسهم بنك أثينا وعن التدابير التي ستتخذ لحماية الادخار المصري — الإجابة عنه

نص السؤال :

”أصاب أسواقنا المالية بعض الاضطراب من جراء القرار الذي اتخذته أخيراً الحكومة اليونانية تطبيقاً لبعض قوانينها الصادرة في سنة ١٩٣٢ ، وهذا القرار يقضى بدفع كوبونات ”بنك أثينا“ بالدراخمة المقيدة أى بنقود يونانية لا يمكن قبضها والتمتع بها إلا في بلاد اليونان .

ولا يخفى على رفعة وزير المالية أن للبنك المشار إليه فروعا في أنحاء المملكة المصرية تتعامل كلها بالتقدي المصري وأن جزءا كبيرا من أسهمه في حيازة مصريين أو أشخاص مقيمين في مصر وأن مثل هذا القرار يلحق بهم ضررا أكيدا .

فهل لصاحب المقام الرفيع وزير المالية أن يتكرم ببيان عما يأتى :

(١) ما هي النتيجة التي أسفرت عنها المفاوضات في هذا الموضوع مع حكومة أثينا لحماية حملة أسهم بنك أثينا في مصر ؟

(٢) هل تنوى وزارة المالية اتخاذ تدابير خاصة لحماية الادخار المصري في مثل هذه الظروف ؟

أنطون الجميل

مفكرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — لست أرا في حاجة إلى ترديد ما أسفرت عنه المساعي التي بذلتها الحكومة في مسألة كوبونات بنك أثينا لأن النتيجة الموفقة التي وصلنا إليها وهي قبول البنك دفع كوبونات سنة ١٩٣٨ بالعملة المصرية بغير قيد ولا بشرط أصبحت معلومة للجمهور ، على أني أتهنئ بهذه الفرصة فأسدى الشكر للقائمين بأمر البنك في القطر المصري على ما أبدوه من حسن الاستعداد .

أما فيما يتعلق بحماية الادخار المصري فإن كان المراد منه حماية الذين يثمرون ما لهم عن طريق شراء الأسهم والسندات في البورصات الملكية فإن لأئحة بورصة الأوراق عندنا تحوى الكفاية من الشروط الرادعة ، وأعني بذلك أن الترخيص بتداول الأوراق في البورصات المصرية سواء من هذه الأوراق ما كان متعلقا بالشركات المصرية أو الأجنبية مكفول بإذن من لجنة البورصة وإقرار مندوب الحكومة لسياستها ثم إن اللجنة مقيدة في منح الترخيص بشروط شديدة مدونة في البنود ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من لأئحة البورصات وقد خصت اللأئحة الشركات الأجنبية بشروط إضافية ضمنها البنود ٦٢ و ٦٨ و ٦٩ والبنود الأخيرة يشترطان أن يكون دفع الكوبونات بمصر وأن يشطب السهم أو السند من التداول بمجرد زوال أي شرط من الشروط التي علق على توفرها قبول السهم أو السند في الجدول الرسمي كما أن لأئحة البورصة تقضى بشطب الأسهم التي لا تدفع كوبوناتها بنفس البلد الذي تكون الأسهم متداولة في بورسته وقد عمدت وزارة المالية على تطبيق اللأئحة على أسهم بنك أثينا المذكورة انتظارا للمفاوضات التي كانت الحكومة قد شرعت فيها .

على أن للادخار نواحي أخرى منها التأمين على الحياة ومنها التشريع للبنوك بوجه عام . فأما التأمين على الحياة فالحكومة في صدد وضع تشريع له أو شكت أن تنتهى من صيغته النهائية .

وأما التشريع الخاص بالبنوك فإننا لا نزال في صدد دراسته لأنه أكثر تعقيدا وأصعب متناولا إذ قد يشمل فيما يشمله مسألة علاقة البنوك بالبنك الرسمي متى أنشئ ومراقبة البنوك ومطابقتها بتقديم حسابات معينة والتأكد من استطاعة البنوك في كل وقت القيام بالتزاماتها المحلية وغير ذلك من المسائل التي تتفرع بالطبع على أعمال البنوك وما يتصل منها من قرب أو بعد بادخار المندخرين وودائع المودعين ولى كل الأمل أن يتم هذا البحث في أقرب زمن مستطاع .

(ى) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن تخفيض مرتبات الموظفين وإلغاء مكافآت حضرات أعضاء البرلمان — الإجابة عنه

نص السؤال :

”هل أن الأوان لأن تفكر الحكومة بصفة جدية في هذا الوقت العصيب الذى تعاني فيه البلاد أزمة مالية شديدة لم ترها منذ سنين ، طبوط أسعار القطن هبوطا كبيرا وارتفاع أثمان الحاجات الأولية التي يستهلكها الجمهور :

أولا — في تخفيض رواتب الموظفين لضخامتها وعدم تناسبها لا مع ميزانية الدولة ولا مع ثروة البلاد ولا مع أمثاله من الرواتب في حكومات أخرى أغنى من مصر .

وهلا يرى صاحب المقام الرفيع الوزير أن تشكل لجنة من كبار رجال الدولة لبحث شؤون الموظفين وتنظيم رواتبهم تنظيما يتفق والحالة المالية في الوقت الحاضر ويتفق مع العمل الذي يقوم به كل موظف وعمل إحصاء بالموظفين الزائدين على الحاجة في كل وزارة ، بشرط أن تراعى اللجنة أن يكون الجدل الأقصى لا كبر راتب في الدولة ١٥٠٠ ج . م سنويا وهو مرتب رئيس الوزراء ١٢٠٠ ج . م للوزراء ١٠٠٠ ج . م لوكلاء الوزارات و ٨٠٠ ج . م لمديرى المصالح و ٧٠٠ ج . م لوكلاء المصالح و ٦٠٠ ج . م لمديرى الإدارات و ٤٨٠ ج . م لوكلاء مديرى الإدارات وهلم جرا على حسب درجات باقى الموظفين وبشرط أن يسرى هذا التخفيض بمجرد انتهاء اللجنة من عملها الذى يجب أن يتم في ظرف شهرين من تاريخ تشكيلها .

ثانيا — في اتخاذ الإجراءات التشريعية لإلغاء مكافآت حضرات الشيوخ والنواب للأسباب السابق ذكرها بالنسبة للموظفين ولأن النائب الذى يتقدم للخدمة وطنه لا ينظر إلى مثل هذه المكافآت في الوقت الذى يحتاج فيه البلاد إلى تكاليف الاستقلال من جيش كبير مزود بأحدث الأسلحة ما

حسين الجندى المحامى

ومعضو الشيوخ عن دائرة بلبيس

البريطانية ووعيدها بمقابلة ذلك بمثلته بفرض رسوم جمركية على ما يصدر إليهم من مصر من إنتاجنا الزراعي من قطن وبصل وخضروفاكهة وبذرة زيت قطن وكسب وجيوب أخرى عملاً بمبدأ الحرية والحق .

وتعلمون رفعتكم أن القطن المصري بأسعاره المنخفضة الآن لا يمكن أن يحتل أحوالاً أخرى فإذا فرضت عليه ضريبة جمركية في بلاد تستهلك أكبر مقدار فقد يكون من المؤكد أن تنزل أسعاره وهي الآن بحيث لا تكاد تفي بتفقات إنتاجه علاوة على أن بعض كبار رجال الأعمال هناك قد صرحوا بأنه إذا لم تعد الحكومة المصرية النظر في تلك الزيادة فإنهم سينقصون ما يستوردونه من القطن المصري وتحذولنكثير كلها حذوهم كما أن أصحاب مصانع القطن الهندية قد لفتوا أنظار حكومتهم لهذه الزيادة في الرسوم الجمركية وطلبوا مشاركة الحكومة البريطانية في الاعتراض أو الاحتجاج .

ألا يرى رفعة الوزير أن المصلحة العامة تقتضي الآن أن تعيد الحكومة المصرية النظر في هذه الضرائب لإلغائها للأسباب السابق ذكرها ولأن الضرائب تقع على كاهل الجمهور الذي يئن في هذا الوقت من غلاء أسعار الخبز وارتفاع أسعار المعيشة خصوصاً أن ليس هناك فائدة للثروة المصرية في حماية إحدى الصناعات وبعبارة أخرى حماية الشركة الأهلية في الإسكندرية بقتل صادرات البيض والبصل والقطن والفاكهة وغيرها وبعبارة أخرى الإجهاز على الإنتاج الزراعي خصوصاً أن الصناعة التي تتراد حمايتها تتمتع بحماية جمركية كبيرة ولها مزايا عديدة ليس لأي صناعة قطنية مثلاً فهي لا تدفع أي ضريبة وأجور عمالها تافهة والقطن في متناول يدها ولا تدفع في نقله شيئاً يذكر . فإذا كانت هذه الصناعة لا تستطيع مع كل هذه الحماية أن تعيش فليس الذنب ذنب المصريين بل ذنب الذين يتولون إدارة هذه الصناعة ولا يعرفون كيف ينشئون وسط هذه المزايا كلها عملاً راجحاً .

حسين محمد الجندي

عضو الشيوخ عن دائرة بليس

٣ مايو سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد عيسى هبكل باشا (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — لم تقر الحكومة زيادة الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية المستوردة من الخارج إلا بعد دراسة وافية لحالة صناعة المنسوجات المحلية واقتناعها بأنها وهي مجبرة بحكم القانون ألا تستعمل سوى القطن المصري في حين أن غيرها يستخدم الأقطان الرخيصة لا تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية لا سيما أن بعض البلاد قد استعان بوسائل أخرى لالتماسة تخفيض العملة وغير ذلك .

ولما كانت مصر لم تقصد بهذه الزيادة المساس بالمنتجات البريطانية وإنما اضطرت إليها كإجراء دفاعي مشروع لحماية صناعة محلية هامة كانت معرضة للخطر الشديد ونظراً إلى ما هو معروف من قيام العلاقات الوثيقة بيننا وبين لنكثير فإن الأمل كبير في استمرار هذه العلاقات الطيبة وفي أن يتنهي الأمر بالفهم بحيث لا يكون هناك ما يدعو لإقامة العراقيل في سبيل الحاصلات المصرية .

الرئيس — إن صاحب السؤال غائب ويحسن لذلك تأجيل الإجابة .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — للوزير أن يجب عن السؤال في غياب السائل لأن السؤال بعد طرحه على المجلس أصبح ملكاً له ولا داعي للتأجيل . والسوابق تؤيد هذا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عدوى الجزار بك — للوزير أن يجب إذا شاء .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد عيسى هبكل باشا (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — لحضراتكم الرأي .

الرئيس — ليتفضل معالي الوزير بالإجابة .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد عيسى هبكل باشا (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — أولت الوزارة القائمة منذ أن تولت مقاليد الحكم مسألة الموظفين ورواتبهم ما تستحق من عناية ، لا تأثراً بالأزمة التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم ، ولكن رعاية لمصلحة الخزنة العامة وللأعباء التي تنوء تحتها وللطالب التي تواجهها الآن وستواجهها في السنوات القليلة المقبلة .

فأعدت وزارة المالية كادراً جديداً للموظفين يؤدي بعد حين إلى تخفيض كبير في اعتمادات المصاحيات وتحاشت فيه كثيراً من العيوب التي دلت عليها التجارب مسترشدة بما وجهه مجلسا البرلمان أنظار الحكومة إليه من وجوه الإصلاح .

أما تقرير العدد اللازم من الموظفين للأعمال فقد عنت به الحكومة كذلك ، وقد أعدت مشروع قانون لتسهيل خروج الموظفين الزائدين على الحاجة ، أرجو أن يعرض على البرلمان في دورته الحالية .

وأما الاقتراح الخاص بإلغاء المكافأة البرلمانية فجواب عنه أن الفصل النهائي فيه يتعلق بالهيئة التشريعية نفسها على أن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أبقى مصروفات المجلسين كما كانت على الرغم من أن عدد الأعضاء قد زاد زيادة تجعل المقدار المربوط للمكافأة أقل مما يجب أن يبلغه لو ظل مقدار المكافأة ٤٨٠ جنيهاً سنوياً .

(ك) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي عن الضرائب الجمركية الجديدة على المنسوجات القطنية — الإجابة عنه

نص السؤال :

” تعلمون رفعتكم الضجة التي قامت في إنجلترا أخيراً من جراء الضرائب الجمركية الجديدة على المنسوجات القطنية وهي الضرائب التي أقامت لنكثير وأقعدتها وحزكت أصحاب المصالح فيها فأرسلوا وفودهم إلى وزارة التجارة البريطانية وحزكوا صحفهم وكان ما كان من اعتراض أو احتجاج الحكومة

(ل) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم فراج عن الأسباب التي حالت دون إنشاء الخط الحديدي بين إسنا والرمادي — الإجابة عنه

نص السؤال :

”تقدمت اقتراحات في مجلس الشيوخ والنواب بالدورات السابقة بإنشاء سكة حديدية تصل ما بين إسنا والرمادي. وقد بحثت هذه الاقتراحات في حينها وانتهت إلى لجنة المواصلات في مجلس الشيوخ منذ عامين وبعد مناقشة بيني وبين مندوب وزارة المواصلات في ذلك الحين استقر الرأي في اللجنة على الموافقة على هذا الاقتراح وتقرير إنشاء هذا الخط الحديدي .

وبما لي من خبرة بهذه المنطقة وأعلم علما قاطعا أن منطقة الرمادي أهلة بالسكان وفيها من مظاهر العمران والحياة ما يجعلها جديرة بالعتاية التامة وهي مع ذلك محرومة من جميع وسائل المواصلات براً وبحراً مما لا يتفق مع سياسة التعمير والإصلاح ويحد أهلها مشقات قاسية في جلب وترويح حاصلاتهم وتجاراتهم مما يفرض على الكساد والقفط .

وقد مضى على التقدم بهذا الاقتراح وإقراره أمد طويل ومع ذلك لم تشرع الحكومة في تنفيذه فما هي الأسباب التي حالت دون ذلك ومتى تنوى الوزارة تحقيق هذه الأمنية لألوف الأهليين الذين يحملون أعباء الضرائب وتجيبي منهم الأموال ثم لا يوفر لهم السبب الجوهري في إنماء حياتهم الاقتصادية والحرص على بقاء بلادهم وأهلهم مع ملاحظة أن إنشاء هذا الخط لا يكلف الوزارة ثمن ملكية الأراضي اللازمة له لوجود ترعة الرمادي المتصلة بإسنا والتي هي أصح مكان يقام عليه هذا الخط ما

إبراهيم فراج
عضو الشيوخ

١٠ مايو سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي محمد مهدي عيسى باشا (وزير المواصلات) — أدرجت مصلحة السكك الحديدية عقب إثارة هذا الموضوع في المجلس اعتماداً قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨ لمت هذا الخط الحديدي ولكن نظراً لرغبة وزارة المالية في تخفيض الاعتمادات بقدر الإمكان فقد اضطرت المصلحة إلى حذف هذا الاعتماد ولا يزال الموقف غير متغير بالنسبة لها .

وطبيعي أن سبب ذلك هو أن المصلحة تقوم أولاً بإنشاء وإصلاح السكك الحديدية المقررة تنفيذا للعاهدة .

على أن الوزارة تنظر بعين الرضا إلى تشجيع الشركات التي تقوم بتسيير سيارات لها بالطرق الزراعية لأنها أصبحت وسيلة انتقال لها مكاتها . ولقد تقدمت طلبات للوزارة في نفس المديرية وفي منطقة تصل لغاية إسنا .

(م) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد علي الجزار بك عن رتب كوترات القطن — الإجابة عنه

نص السؤال :

”عاد تجار الصادرات ببورصة الإسكندرية إلى طلب رفع رتبة كوترات القطن من فولى جودفير إلى جود من وزارة المالية .

ومسبق لهذه الوزارة أن رفضت هذا الطلب مرات مراعية في ذلك مصلحة الفلاح .

وعلمت الآن أن الوزارة شكلت لجنة معظم أعضائها من التجار أصحاب المصلحة الأولى في هذا الطلب حتى حمل تشكيكها على هذا الوجه بعض أعضائها المتجسين على التنجى عن قبول عضويتها — لأن في إقرار مشروع هذا الطلب الخسارة الأكيدة على الفلاح — وذلك أنه إذا كان يبيع قطنه مثلاً بسعر مئتين قرشا على كوترات ”الفولى جودفير“ فإنه حينئذ لا يبيعه إلا بسعر ثلاثين أو أربعين قرشا فقط على كوترات ”الجود“ إن لم يكن أقل من هذا . لأن الفرق دائماً بين الرتبين المذكورين يتراوح بين سبعين بنطا إلى مائتين وخمسين بنطا ، وربما كان أكثر من ذلك أحيانا ، وهالك بعض الأمثلة :

في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ كان الفرق في المتوسط ٢٥٠ بنطا بين الفولى جودفير والجود في السكلاريديس و ٢٠٠ بنطا في الجيزة سبعة ومائة بنطا في الأشمونى .

وفي يوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ كان الفرق بين الرتبين ٢٥٠ بنطا في السكلاريديس و ١٢٠ بنطا في الجيزة سبعة و ٤٠ بنطا في الأشمونى .

وفي يوم ٥ مايو الحالى كان الفرق ١٩٢ بنطا في السكلاريديس و ٧٥ بنطا في الجيزة سبعة و ٧٠ بنطا في الأشمونى .

وبذلك يستفيد التاجر فائدة كبرى على حساب الفلاح المسكين الذي يخسر حتماً في هذه العملية .

وفضلاً عن هذا، فإن المزارع الذي باع قطنه هذا العام (المحصول الجديد) على سعر الكوترات الحالية ”فولى جودفير“ فعند التغير الذي يطلبه تجار الصادرات — يطلب التاجر المتعاقد مع المزارع الذي تعاقد معه رتبة الفرق بين ”الفولى جودفير“ المتعاقد عليه و ”الجود“ — وفي هذا ضرر ظاهر لا يحتاج إلى دليل .

لقد كان المزارع فيما مضى يعلق آماله بكبارا على زراعة القطن لأنها كانت تدر عليه الخير الكثير من أسعاره وقلة تكاليف زراعته ولوفرة إنتاجه — أما الآن فقد كادت زراعته تصبح نكبة على الفلاحين لوفرة تكاليفه وقلة إنتاجه وانخفاض أسعاره وهم مع ذلك حيارى لا يعرفون كيف يستبدلون بزراعته زراعة أخرى تغنيهم عن بلواه .

وإذا كان الجواب سلبا فلماذا يلزم بعض ملاك العزب بمديرية أسبوط بدفع أجور الخفراء العموميين المعيّنين بناء على طلب وزارة الداخلية للمحافظة على الأمن العام بل ويوقع المجز على محصولاتهم عند رفضهم الدفع طبقا للقانون المذكور ؟

٢٣ مايو سنة ١٩٣٨

محمد مرزوق
عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — إن ضريبة الخفر في البلاد والقرى غير المفروضة فيها عوائد الأملاك المبينة التي تحصلتها ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦ بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٦ .

غير أن بعض الملاك يطلبون بحض إرادتهم تعيين خفراء خصوصيين زيادة منهم في المحافظة على أملاكهم . وفي هذه الحالة تحصل منهم أجورهم ومن يمتنع منهم عن الدفع يعرض أمره على وزارة الداخلية فإذا تبين لها أن أولئك الخفراء لازمون لصيانة الأمن العام تحملت الخزنة العامة تكاليفهم بعد موافقة وزارة المالية وإلا فصلتهم .

وقد التبس الأمر على بعض صياغة مديرية أسبوط في حالات قليلة فأوقعوا — خطأ — حجوزا ضد بعض الممولين وقد تدورك هذا الخطأ وألغيت هذه الحجوز فعلا .

(تولى الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس وتخل عنها حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد مرزوق أفندي — أرجو ألا يحصل شيء من هذا في المستقبل .

الرئيس — لا يجوز التعليق على الإجابة .

(س) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن طريق منشاء عبد الله — تأجيله ثلاثة أسابيع .

(غ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن أسباب عدم إصلاح جسور الوجه القبلي مع توفر المال اللازم لها — تأجيله ثلاثة أسابيع .

مفكرة صاحب المعالي محمد عيسى باشا (وزير المواصلات) — أطلب تأجيل الإجابة عن هذين السؤالين ثلاثة أسابيع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على طلب تأجيل الإجابة عن هذين السؤالين ثلاثة أسابيع ؟
(موافقة) .

فواجب إذن على الحكومة أن تبذل غاية جهدها في المحافظة على أسعاره والعمل على تحسينها على قدر الإمكان حتى تقل خسائر المنتجين في زراعته .
لذلك :

هل حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية طمأنة للنتيجة أن يصرح :
أولا — بأنه لا يتفقد طلب تجار الصادرات من قبل رتبة الكوتراتات من " فولى جود فير " إلى " جود " .

ثانيا — ألا يحصل تغيير في رتب الكوتراتات إلا بعمل تشريع يقره البرلمان .

هذا ما أطلب الإجابة عنه سرعيا ، ولرفعتمكم خالص الشكر ومزيد الاحترام ما

١٠ مايو سنة ١٩٣٨

عضو الشيوخ
محمد علوى الجزار

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية) — تقدست الجمعية العمومية لبورصة القطن باقتراح يرمي إلى رفع أساس العقود من رتبة فولى جود فير إلى رتبة جود ، وذلك للتقدم المطرد في رتب محصول القطن المصرى عاما بعد عام حتى أصبحت كميات الأقطان من رتبة فولى جود فير قليلة في أكثر الأنواع .

ولما كانت وزارة المالية تضيع مصلحة المنتج في الاعتبار الأول فقد بادرت إلى تشكيل لجنة لدراسة الموضوع دراسة وافية لتعتمد نواحيه الفنية وأصبحت هذه اللجنة مكونة الآن من عشرة أعضاء — من بينهم حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال — يمثلون المنتجين والهيئات الزراعية ووزارات المالية والزراعة وثلاثة أعضاء آخرين يمثلون المصددين .

والغرض الذى ترمى إليه الوزارة من تشكيل هذه اللجنة هو أن تجمع بين المنتجين والمصددين في صعيد واحد لتبادل وجهات النظر وإيفاء الموضوع حقه من البحث والتحقيق .

ولا ترى الوزارة من المناسب أن تبدى رأيا قاطعا في الموضوع قبل أن تنتهى اللجنة المشار إليها من دراسته وتقديم تقرير بنتيجة بحثها .

ونلفت النظر إلى أن البورصات سواء ما كان منها خاصا بالأوراق المالية أو بالقطن منظمة بموجب مراسيم استنادا إلى المادة ٧٢ من القانون التجارى التى نصها :

" أى عمل في البورصة لن يتم طبقا لأمرا عال لا يعتبر صحيحا قانونا " .

(ن) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد مرزوق أفندي عن أجور الخفراء العموميين — الإجابة عنه

نص السؤال :

" هل يجوز إلزام الملاك بدفع أجور الخفراء العموميين المعيّنين مع أن ضريبة الخفر ألغيت فعلا من مايو سنة ١٩٣٦ بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٦ ؟

(ف) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن منع بيع المواشي في الأسواق العامة - الإجابة عنه

نص السؤال :

صدر أمر الوزارة بمنع بيع الماشية على اختلاف أنواعها بالأسواق العمومية وليس خافيا على معاليكم أن في هذا المنع تعطيلًا كبيرًا للحالة الاقتصادية وتعطيلًا لسداد الأموال التي تستحق من أول يونيو المقبل . فإذا كان هناك أمراض أصيبت بها بعض المواشي يجهات معينة لا يقتصر هذا المنع على الجهات الموجودة بها تلك الإصابات . وبما أن معاليكم ممن يقدرون هذه الحالة لذلك أرجو الإجابة عن الأسباب التي دعت لوقف بيع المواشي بأسواق مديرية الجيزة .

سعد مكرم
عضو الشيوخ

٢٩ مايو سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي رؤسائه محفوظ باشا (وزير الزراعة) - نظرا لظهور مرض الحمى القلاعية بمديرية المنوفية والقلوبية فقد أقفلت أسواقهما بناء على قرارات وزارين صدر في ١١ و ١٤ مايو الماضي .

ومنعا لتعرب هذا المرض إلى الوجه القبلي صدر قرار في ١٦ مايو أيضا بإقفال أسواق مديرية الجيزة .

أما جميع الأسواق بالمديريات الأخرى فمفتوحة للتجارة .

وهذه الإجراءات لازمة لمنع انتشار المرض ولا تلجأ الوزارة إليها إلا للضرورة القصوى .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - ليس بمديرية الجيزة وباء يخشى منه على مواشها ، فلماذا تغلق أسواقها ؟

الرئيس - ليس لحضرة العضو أن يعلق على إجابة الوزير طبقا للسادة الثامنة والأربعين من اللائحة .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - أنا لا أعلق ، بل أستوضح .

مفكرة صاحب المعالي رؤسائه محفوظ باشا (وزير الزراعة) - منعا لتعرب المرض إلى الوجه القبلي أقفلت أسواق مديرية الجيزة من باب الاحتياط فقط .

١١ - اقتراح

مقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندي بتعويض الذين أصيبوا في سبيل الوطن من الطلاب والموظفين وغيرهم - إحالته إلى لجنة الاقتراحات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟
(موافقة) .

١٢ - استجابات

(١) الاستجاب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة ونده لمحكمة العرش - تحديد يوم المناقشة فيه بعد ثلاثة أسابيع

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في هذا الاستجاب بعد ثلاثة أسابيع ؟
(موافقة) .

(ب) المناقشة في الاستجاب المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك لحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات عن إدراج الاعهاد اللازم لسكة حديد الصف في ميزانية هذا العام (١) - الانتقال إلى جدول الأعمال

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - حضرات الشيوخ المحترمين : ما كان لي أن أعرض على حضراتكم مشروعا سبق لي أن عرضته عدة مرات ، ولكن بالنسبة لأن المجلس ضم الآن بعضا من حضرات الشيوخ الجدد المعينين والمتخيين حديثا ، رأيت أن أعود بعرضه مرة أخرى طيكم .

(١) أصل هذا الاستجاب سؤال هذا نصه :

” عند نظر ميزانية وزارة المواصلات عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لم أجد مدرجا بها شيئا يخصا بسكة حديد الصف . وقد تناقشت في هذا الموضوع عند نظر الميزانية وبحثت الأسباب التي تضرر أهالي مركز الصف إلى درام المطالبة بمد هذا الخط ، ولكن معالي وزير المواصلات وقتذاك لم يصرح بما يطمئن أهالي هذا المركز على مستقبل بلادهم .

فهل يفضل صاحب المعالي وزير المواصلات بالتصريح لنا بما يطمئنا على مد هذا الخط وإدراج الاعهاد اللازم له بميزانية هذا العام ؟

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

عضو مجلس الشيوخ
سعد مكرم

ولكن لسوء حظ أهالي الصف وقعت الحرب الكبرى في سنة ١٩١٤ فأخذت جميع الأدوات التي أعدت لشبكة الصف إلى خط فلسطين الحربي. وفي سنة ١٩٢٢ كان وزير المواصلات الحالي هو أيضا وزيرها في تلك السنة. فاجتمعنا بمعاليه في الجيزة واقترحنا عليه مد هذه السكة. فوعدنا خيرا. وأظن أن معاليه وهو يصني الآن إلى كلامي يذكر هذا.

وبعد هذا قابلنا سعادة عبد الحميد سليمان باشا مدير السكة الحديدية فقال لنا: "إن المصلحة المصلحة تجارية وهي لا تستطيع مد هذا الخط إلا إذا ضمنتم ربحا من وراءه لا يقل عن ستة في المائة. فإذا استصدرتم من مجلس مديرية الجيزة قرارا بضمن تلك الفائدة. وإنه في حال النقص عنها يضمن دفع الفرق فإن المصلحة حينئذ تفكر في مد الخط". فاستصدرنا هذا القرار. وتوجهنا به إلى سعادة زكي الإبراهيمي باشا وكيل وزارة المالية. وقدمناه له. فأرسله إلى وزارة المواصلات.

وبعد هذا علمنا أن المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد اهتم بهذا الخط وأوصى الحكومة بمدّه، فسررنا لاهتمامه. وكوّننا وفدا من الجيزة وتشرفنا بالمتوليين يدينه ورفعنا لمقامه شكرنا على ذلك. فصرح لنا بأنه أصدر أمره الكريم للحكومة بإنشاء هذا الخط. فخرجنا من لدنه فرحين مستبشرين بالتنفيذ وقتلنا أن المسألة انتهت.

ولكن الحكومة لم تعمل شيئا.

وفي سنة ١٩٢٧ قرأت بجريدة المقطم جملة مفادها أن الحكومة تريد إعطاء امتياز هذا الخط وعشرة خطوط أخرى لرجل سوري متجنس بالجنسية الأمريكية. وكان وزير المواصلات في هذا الوقت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا فوجهت إليه مؤالا فأجاب في وقتها بأن موضوع هذا الخبر المنشور في جريدة المقطم لا يزال قيد البحث، ووزارة المواصلات لم تصل إلى قرار فيه بعد.

فقلت إن الذي أطلبه هو ألا يقوم بإنشاء خطوط السكك الحديدية بمصر إلا مصريون. فكرر الوزير جوابه، وقال: إن المسألة لا تزال قيد البحث.

وفي سنة ١٩٢٨ قدمت استجوابا وأجاب معالي وزير المواصلات ردا على الاستجواب بما يأتي: "وتحقيقا لذلك قد عقدت جلسة مجلس وزارة المواصلات الأعلى في هذا الأسبوع، وبعد أن درس المجلس مذكرة تلك المصلحة بشأن سياستها المقبلة اتخذ قرارا بتضعه المصلحة محل التنفيذ وتستطيع معه وضع برامج أعمالها المقبلة مشتملا على الخطوط المراد إنشاؤها وسيكون هذا الخط واحدا منها مراعية في ذلك الأهمية والفائدة".

ومع هذا أنه كان هناك وعد من معالي الوزير في سنة ١٩٢٨ بأن هذا الخط سينشأ ضمن خطوط السكك الحديدية المزمع إنشاؤها.

فقرة الشيخ المحترم لويس أمتوخ فانوس اقضى — من كان وزيرا للمواصلات وقتئذ ؟

لمركز الصف أمنية طالما تمت تحقيقها وطالب الحكومة بها هي مد سكة حديد الصف ويرجع تاريخ تلك الأمنية إلى سنة ١٩٠٦

فقرة صاحب المعالي محمد ميمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — أى إلى ثلاثين عاما.

فقرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — بل إلى واحد وثلاثين عاما، وأذكر أن معالي وزير المواصلات الحالي كان هو أيضا وزيرا للمواصلات في وقت ما وقد وعدنا بمد هذا الخط.

قدمت لمد هذا الخط جملة اقتراحات، بعضها للجمعية العمومية، وبعضها لمجلس شورى القوانين. فكان جواب الحكومة أنها لا تستطيع مد هذا الخط لعدم توفر المال اللازم.

وفي سنة ١٩١٢ اجتمع وفد من مديرية الجيزة وقابل رجال الحكومة المختصين فوعدونا بإجابة طلبنا عقب أن تستولى الحكومة على خط حلوان من شركة الدلتا.

وفي سنة ١٩١٣ أعدنا الكرة

الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن مدد الأعضاء الموجودين بالجلسة غير قانوني. والاستجواب قد يستدعى آخر أمره الاقتراع. وهذا يستدعى أن تكون المناقشة مع وجود العدد القانوني. ولو أن هذا الاستجواب كان مؤالا لما كان هناك مانع من النظر فيه الآن.

فقرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — إذا كان الأمر كذلك، فيمكن تأجيل المناقشة إلى الجلسة المقبلة.

فقرة الشيخ المحترم وهيب روس بك — على أى شيء يكون الاقتراع؟ إن هذا الاستجواب كان مؤالا. وضيق اللائحة هو الذى حمل الشيخ المحترم على تحويله إلى استجواب ليبدى ما فى نفسه من ملاحظات.

فقرة الشيخ المحترم محمد الحبيب اسماعيل أبانخ بك — أطلب أن يسمع الوزير أولا ولعل فى إجابته ما يقنع حضرة الشيخ المحترم فيستغنى بها عن شرحه.

الرئيس — ليتفضل حضرة الشيخ المحترم بالاستمرار فى شرحه.

فقرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — فى سنة ١٩١٣ اجتمع وفد من مديرية الجيزة وقابلنا مع وزراء الحكومة، وطلبنا بمد الخط فأجيب طلبنا وصدرت التعليمات للسكة الحديدية بعمل التصميمات. فرسمت السكة. وعرفت المحطات، وعلمنا أن كل ما يلزم لإنشاء هذا الخط قد جهز وأعد وتم الاستعداد له.

مقبرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — كان وزير المواصلات في هذا الوقت سعادة مكرم عبيد باشا .

وفي سنة ١٩٣٦ وجهت سؤالا إلى معالي وزير المواصلات لأعرف ما تم بصدد موضوع سكة حديد الصف، فأجاب سعادة محمود فهمي النقراش، باشا — وكان وزيرا للمواصلات في ذلك الوقت — بما يأتي : ” أظن أن حضرة الشيخ المحترم لا يعارض فيما أدرج من المبالغ في مشروع الميزانية إنما يريد حضرته أن يصل من هذه الطريق إلى طلب مد خط سكة حديد الصف وردى على ذلك أنه عند إنشاء أى خط سكة حديدية لابد من توافر أمرين : المال اللازم لذلك واحتمال أن يقوم الخط بمصاريف تشغيله وليس معنى احتمال أن يقوم الخط بمصاريف تشغيله أن نغامر بإنشائه فإذا وجد المال اللازم واقنعت بأن خط سكة حديد الصف يقوم بمصاريف تشغيله فإني لا أتردد في إنشائه “.

قبل هذا في وقت كان مدرجا بالميزانية مبلغ ١٢٨ ألف جنيه لتحسين سكة حديد حلوان أى أن الكاليات فضلت على الضروريات، وكان مركز الصف لم يحسب له وجود ومعنى من خريطة القطر المصرى كما كان يتحدث إمبراطور ألمانيا السابق عن محو بلجيكا من خريطة أوروبا. إن مركز الصف هو أقرب البلاد لعاصمة القطر المصرى لا تعمل له سكة حديدية بحجة عدم وجود المال بينما نجد مدرجا في ميزانية هذا العام مبلغا يزيد على ٢٨٠ ألف جنيه لإنشاء خط جديد بين قنا والقصر فكان المال يتوفر عندما يطلب ٢٨٠ ألف جنيه ومبلغ ١٢٥ ألف جنيه لتحسين خط حلوان، ولا يتوفر المال لسكة حديد الصف التي لا تتكلف أكثر من ٧٠ ألف جنيه .

تقول الحكومة إن مصاريف إنشاء هذا الخط يتكلف ٩٠ ألف جنيه مع أنه لا يتكلف أكثر من ٧٠ ألف جنيه لأنه سيمر على جسر ترعة الخشاب وهو ملك للحكومة ولا يحتاج إلا إلى توسعة لا تزيد على المتر أو المترين .

إن مركز الصف في أشد الحاجة إلى إنشاء هذا الخط وقد أصبحت محصولاته تضارع أجود وأوفر محاصيل القطر ، فالقطن فيه لا يصفى القنطار أقل من ١٢ ٪ ، بينما يصفى القنطار في مركز العياط ٦٠ ٪ ، ويبيع قطن مركز الصف بسعر أقل من قطن مركز العياط بنحو ثلاثين قرشا في القنطار الواحد ، وذلك لعدم وجود سكة حديدية لنقل المحصولات .

إن مركز الصف غنى بزراعة الخضروات وهو يؤمن القاهرة ولا توجد به سكة حديدية ، والسيارة التي تنقل هذه المحصولات إلى القاهرة لا تقل أجزائها عن مائة وخمسين قرشا للثقل الواحدة، ويوجد في بلدة الأقواز حوالى سبعة فدان تزرع شماما سنويا، ويكلف نقل هذا الشام بالسيارات ستين جنيها يوميا .

طلب حضرة زميلنا النائب المحترم محمد قرني بك مجلس النواب مد هذا الخط، فأجاب معالي وزير المواصلات عليه بما يأتي : ” أثار حضرة النائب المحترم محمد قرني بك مسألة سكة حديد الصف، وقد ذهبت إلى هذه المنطقة بنفسى ، وشاهدت ثروتها ، وأعلم أنها تشكو من المواصلات “.

فإذا كان معالي الوزير يعترف بهذا ولا يعمل على تنفيذ مشروع مد الخط، فلن نذهب للعمل على تنفيذه ؟

مقبرة صاحب المعالي محمد ميمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — هلا يسمح لي بالإجابة ، إذ ربما أراحت إجابتي حضرة الشيخ المحترم عند ما يعلم ما تعتره وزارة المواصلات بشأن هذا الموضوع ؟

مقبرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — لا مانع وهذا ما أرغبه وأحتفظ لنفسى بالرد إذا تطلب الأمر .

مقبرة صاحب المعالي محمد ميمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — يرجع التفكير في مسألة مد سكة حديدية للصف إلى ثلاثين سنة خلت . ولقد كانت تتقدم الأسئلة والاقتراحات بشأنها من عهد الجمعية العمومية للآن . وكانت إجابات الحكومات المختلفة منصبة تارة على عدم توافر المال، وتارة على مجزؤ وعود غامضة ذهب بعضها إلى إدراج مبلغ ٥٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لفحص وتحضير هذا المشروع، ولاعتقاد هذه المصلحة أن لا فائدة من هذا الإجراء عادت فحذفت الاعتماد من ميزانيتها ، ولما تكررت أسئلة حضرة العضو المحترم واستجواباته واقتراحاته ، طلب في إحداها أن تعمل الحكومة شيئا ، ولو على سبيل ذر الرماد في العيون ، ولكن الواقع أن إنشاء سكة حديدية في هذه المنطقة يقع في مسافة طولها حوالى ٦٦ كيلومترا ويكلف الخزانة نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إذا استعملت مهمات من الدرجة الأولى ، و ٩٠,٠٠٠ جنيه إذا استعملت مهمات من الدرجة الثانية، أى مهمات مستعملة ؟ وهى في الوقت الحاضر غير موجودة فيتعين إذن صرف ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

ولا ينتظر أن يأتى هذا الخط بغلة أو ثمرة تذكر لأن المسافة لا تزيد على ٦٦ كيلومترا . وتشتمل على ٣٤ بلدة وقرية متتورة بين شاطئ النيل وجوف الصحراء فلا تصل إليها جميعا السكة الحديدية المقترحة ويمتد هذا الخط على طول الشاطئ الشرقى للنيل بمحاذاة سكة حديد الوجه القبلى بلا فاصل غير مجرى النيل .

على أن الحال قد تغيرت ، فقد طرأ على وسائل النقل تغييرات وتطورات كثيرة حتى أصبحت منافساتها للسكة الحديدية شديدة مما هو موضع بحث وعناية خاصة ، وعلى ذلك فإن الوزارة تنظر بعين التشجيع إلى وسائل النقل الحديثة وهى السيارات لأنها أوفى بالعرض ولأنها تسير في هذه المنطقة في طرق غير طرق السكك الحديدية أى تصل إلى بلاد لا تصل إليها السكك الحديدية .

ومن المعروف أن السيارات الكبيرة أصبحت تحتوى على كل وسائل الراحة لنقل الركاب كما أنها كفيلة بنقل البضائع على اختلافها . وهى تسير في مواعيد أكثر ملاءمة للسكان ، كما أنه من الممكن تحسين الطرق وتعديلها والحكومة تنظر بعين الاستحسان إذا ما قامت بذلك شركات أهلية ، ففى ذلك فوائد اقتصادية عظيمة وتدريب للوطنيين على المساهمة في النشاط

المالى والاقتصادى . كما أن الحكومة مستعدة لأن تنشر في هذه المناطق مكاتب التليفون والبريد إن كان ينقصها ذلك لتيسر للسكان كل وسائل الراحة .

من كل هذا ترى الحكومة أن مسألة إنشاء خط سكة حديدية من حلوان إلى الصف فالكريمات أمر يجب صرف النظر عنه للاعتبارات المتقدمة، وأنه يجب تنشيط وتحسين وسائل النقل الحالية بالسيارات وبالباخرة . وهى على استعداد لأن تقبل ملاحظات حضرة العضو المحترم أو غيره من أهالى هذه المنطقة لتوفر لهم كل أسباب الراحة في نقلهم ونقل بضائعهم بما يقطع أسباب الشكوى .

أضيف إلى ذلك أنه إذا لم يستطع الأهالى أن يقوموا بإنشاء شركات للنقل بالسيارات فإنى على استعداد أن أسير سيارات في هذا الخط وهى تقوم بما تقوم به السكة الحديدية من نقل البضائع والركاب .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — توجد بالفيوم سكة حديدية ضيقة تقوم بشحن البضائع وتوصلها إلى محطات السكك الحديدية الرئيسية فالذى نطلبه هو أن تقوم شركة سيارات كافورى في مركز الصف بما تقوم به السكة الحديدية الضيقة بالفيوم من نقل المحصولات والبضائع . أما عن نقل الركاب فإنه متوفر الآن ولا مجال للشكوى منه .

مفكرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — نحن نريد من الأهالى أن يقوموا بهذا العمل ، فإذا لم يتقدم من يقوم بذلك فوزارة المواصلات على استعداد بلطب السيارات التى تقوم بنقل المحصولات والبضائع في وقت قريب .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — أنا بصفة كونى ممثلا للأهالى أطلب من وزارة المواصلات أن تقوم بذلك ، أو تعهد به إلى شركة سيارات كافورى .

مفكرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا (وزير المواصلات) — وزارة المواصلات مستعدة إذا لم تتقدم إليها طلبات من الأهالى بإنشاء شركات للنقل بالسيارات أن تقوم هى بذلك .

(ج) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك
لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير الموالح للخارج —
تحديد المناقشة فيه بعد أسبوعين .

مفكرة صاحب المعالي مراد وهب باشا (وزير التجارة والصناعة) — أرجو تأجيل المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك عن تصدير الموالح للخارج ثلاثة أسابيع .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك — هذا الاستجواب مستعجل جدا وسبق أن طلبت المناقشة فيه من شهرين فأرجو من معالي الوزير أن تؤجل المناقشة أسبوعا واحدا لأن في تأجيله ضررا على المصلحة .

مفكرة صاحب المعالي مراد وهب باشا (وزير التجارة والصناعة) — فليكن التأجيل لمدة أسبوعين .

(د) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك
لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن إعانة تصدير الموالح للخارج —
تحديد المناقشة فيه بعد أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي مراد وهب باشا (وزير التجارة والصناعة) — أرجو تأجيل المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك عن إعانة تصدير الموالح للخارج لمدة أسبوعين .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك — أتمس من معالي الوزير أن يرسل إلى الرد كتابة قبل الجلسة .

الرئيس — الرد على الاستجواب لا يمكن أن يكون إلا في الجلسة .

١٣ — تأجيل باقى المسائل

الواردة في جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة لعدم تكامل العدد القانونى على أن يدرج استجواب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى الخاص بانتخابات مجلس النواب في أول جدول الأعمال

الرئيس — أرى أن العدداً الآن غير قانونى لانعقاد الجلسة ، فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ؟
(موافقة) .

الرئيس — طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إدراج الاستجواب المقدم من حضرته إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية خاصا بانتخابات مجلس النواب في أول جدول أعمال الجلسة المقبلة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ، وعلى تأجيل باقى المسائل الواردة بجدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة وأن يضاف إليها ما استجد أو يستجد من المسائل ؟
(موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء الموافق ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (١٤ يونيو سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء ؟
(موافقة) .
(رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين مساء) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة

- (ز) كتاب من حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية
بندب صاحب الغزة محمود زكي سالم بك لحضور جلسات
المجلس عند نظر مشروع القانون الخاص بوقف البيوع
الجبرية ٢٥٩
- (ح) كتاب من وزارة الداخلية بطلب رفع الحصانة البرلمانية
عن حضرة الشيخ المحترم أحمد حسين بك السير في إجراءات
المخالفة رقم ١٥٠٤ شرق سنة ١٩٣٢ — إحالته
إلى لجنة الحفائية ٢٦٠

٤ — الاقتراحات :

- (أ) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا
بإنشاء مستشفى للأمراض العقلية ، أحدهما
بالإسكندرية والثاني بأسيوط — إحالته إلى لجنة فحص
الاقتراحات والمرائض ٢٦٠
- (ب) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بإنشاء
كوبرى على مصرف بناحية الأقواز مركز الصف —
إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والمرائض ٥٦٠
- (ج) اقتراح من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين
بتعديل المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية بإنشاء لجنة
للشؤون الدستورية — تأجيل البت فيه إلى أن ينظر
في تقرير لجنة اللائحة الداخلية بتعديل بعض مواد
اللائحة المدرج في جدول أعمال جلسة اليوم ٢٦٠

- ٥ — الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ
يوسف أحمد الجنسلي لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس
مجلس الوزراء وحضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية
عن الانتخابات العامة لمجلس النواب — مناقشة حول تعديله —
استيعاده ٢٦١

٦ — الأسئلة :

- (أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير
المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الحميد العبد
افندي عن استغلال الثروة المعدنية في سواحل البحر
الأحمر وطورسينا — الإجابة عنه ٢٦٤

رقم الصفحة

- ١ — الإجازات — إحالتها إلى المكتب لفحصها وعرض رأي فيها على
المجلس مع إبداء رأي المكتب في كل ما يقدم من الإجازات ٢٥٦
- ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ٢٥٧
- ٣ — الرسائل :

- (أ) كتابان من مجلس النواب باختيار سعادة محمد علام
باشا عضوية مجلس النواب — إعلان خلق المجلس ٢٥٨

- (ب) كتاب من لجنة الزراعة لاختيار ثلاثة أعضاء مؤقتين حتى
يتكامل العدد القانوني للجنة — تأجيل الاختيار إلى
ما بعد النظر في تقرير لجنة اللائحة الداخلية عن اقتراح
زيادة عدد أعضاء اللجان ٢٥٨

- (ج) مرسوم بمشروع قانون وارد من وزارة الأوقاف بفتح
اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية الوزارة لسنة
١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية للأوقاف الخيرية —
إحالته إلى لجنة الأوقاف لبحثه بصفة تمهيدية حتى
يرد من مجلس النواب ٢٥٨

- (د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد
إضافي بمبلغ ١٨٠٦٤٩ جنيا في ميزانية وزارة الحفائية
لتسوية تجاوز بنود البابين الأول والثاني — إحالته
إلى لجنة المالية والنجاركة ٢٥٩

- (هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي
بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة الأموال المقررة
لتسوية تجاوز البند ١٠ ، باب ٢ " مصاريف
عمومية " — إحالته إلى لجنة المالية والنجاركة ٢٥٩

- (و) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالتزول بجاء
لوزارة الأوقاف عن قطعة أرض من أملاك الدولة
لضمها إلى مباني مسجد الزين ببولاق لتوسيعه —
إحالته إلى لجنة المالية والنجاركة ٢٥٩

رقم الصفحة

- ٨ — تقرير لجنة المالية والميزانية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصاريف عمومية" بمبلغ ٢٦٠,٣٠٠ ج م زيادة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع (بند ٦) وتحسينات تزع الملكية لوضع خطوط (التنظيم بند ١٢) وصيانة ورشبات (بند ٢٦) ملحق رقم ١٤
- ٢٦٩ الموافقة على التقرير وحفظ المشروع ٢٦٩

- ٩ — تقرير لجنة المالية والميزانية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٣ "مصلحة المباني الأميرية" باب ٢ "أعمال جديدة" لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة الأملاك الأميرية ٢٧٠ ملحق رقم ١٥
- ٢٧٠ الموافقة على التقرير وعدم إقرار المشروع ٢٧٠

- ١٠ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الصحة العمومية قدره ٥٠٠,٠٠٠ ج م لمصاريف مؤتمر الجذام الدولي الذي انعقد في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ ٢٧٠ ملحق رقم ١٦
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ كما أقرته اللجنة مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة ٢٧١

- ١١ — تقرير لجنة المالية والميزانية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي الخصاص بتنظيم التوظيف في الحكومة ٢٧١ ملحق رقم ١٧
- الموافقة على التقرير وحفظ الاقتراح بمشروع قانون ... ٢٧١

- ١٢ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠,٠٠٠ ج م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصلحة التنظيم" زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طرق سفلى تحت خط سكة الحديد بشوارع الحرم ٢٧٢ ملحق رقم ١٨
- ٢٧٢ الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ٢٧٢ مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة ٢٧٢

- ١٣ — تقرير لجنة المالية والميزانية عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي يتناول الحكومة عن الضرائب المفروضة على أمانات الأوقاف الخيرية ٢٧٣ ملحق رقم ١٩
- الموافقة على التقرير وحفظ الاقتراح ٢٧٣

رقم الصفحة

- (ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد أفندي عن فرض ضريبة على الأملاك الواقعة في الضواحي — رفض الحكومة الإجابة عنه بصيغته الحالية ٢٦٥

- (ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد أفندي عن استخدام الشركات والبيوت الإسرائيلية لهاجرى اليهود وتفضيلهم على الشبان المصريين — الإجابة عنه ٢٦٥

- (د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندي عن المسائل المتسوبة إلى عمدة ومشاغ بلدة الصوالم مركز فاقوس — الإجابة عنه ٢٦٦

- (هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندي عن تقسيم وظائف معاوني الإدارة إلى فئتين — الإجابة عنه ٢٦٦

- (و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك عن أسباب عدم إنشاء الخط الحديدي شرق النيل بمراكو أخميم والبداري وأينوب — تأجيله أسبوعين ٢٦٧

- (ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن نظام تذاكر الذهاب والإياب في خط حلوان وخفص الأجور — تأجيله أسبوعين ٢٦٧

- (ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك عن قرار زيادة الضريبة على المتسوجات القطنية وأثره في نزول أسعار القطن — الإجابة عنه ٢٦٧

- (ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الأوقاف من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات — الإجابة عنه ٢٦٨

- (ي) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا عن تحسين حال القضاء الأهلى — الإجابة عنه ٢٦٨

- ٧ — تقرير لجنة المالية والميزانية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة البحرية والبحرية" فرع ١ "ديوان الصوم والجيش" باب ٣ "أعمال جديدة" للإعانة في الضرورات البحرية ٢٦٩ ملحق رقم ١٣
- الموافقة على التقرير وحفظ المشروع ٢٦٩

رقم الصفحة

- ٢٢ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطي بإزالة الجناح القبلي الشرق من الكوبري القائم على السكة الحديدية بين قافوس ... ٢٧٥
ملحق رقم ٢٦
الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات ٢٧٥
- ٢٣ — تقرير لجنة الأشغال عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض بامتداد مصرف الإبراهيمية من بلدة الخلوات إلى مدينة الزقازيق ... ٢٧٥
ملحق رقم ٢٧
الموافقة على تقرير اللجنة وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية ... ٢٧٥
- ٢٤ — تقرير لجنة الأشغال عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي بإنشاء طريق زراعي بين بلدة المعصرة والمحطة — فأجبه إلى الجلسة المقبلة لغياب المقرر ... ٢٧٥
- ٢٥ — تقرير لجنة الحرية والبحرية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم اللواء علي صدق باشا بجعل منزل المفتش العام للجيش المصري بالزمالك ناديا لضباط الجيش المصري ... ٢٧٦
ملحق رقم ٢٨
الموافقة على التقرير وحفظ الاقتراح ... ٢٧٦
- ٢٦ — تقرير لجنة المعارف عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد السيد إبراهيم فنيمة بتنظيم طريقة التعليم الإلزامي ... ٢٧٦
ملحق رقم ٢٩
الموافقة على التقرير وحفظ الاقتراح ... ٢٧٦
- ٢٧ — تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطمون عن اقتراح بتعديل المادتين ٦٠ و ٥٢ من اللائحة الداخلية واقتراح بتعديل المواد ١٠٩٦٦٠ ٤٥٧٤٥٣ ٤٥٢٤٢ من اللائحة المذكورة ... ٢٧٧
ملحق رقم ٣٠
الموافقة على التقرير وعلى إنشاء لجنة للشؤون الدستورية ٢٧٧
- ٢٨ — تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ... ٢٧٨
ملحق رقم ٣١
الموافقة على التقرير ... ٢٧٨
- ٢٩ — تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ... ٢٧٨
ملحق رقم ٣٢
الموافقة على التقرير ... ٢٧٩
- ٣٠ — تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨ ... ٢٧٩
ملحق رقم ٣٣
الموافقة على التقرير ... ٢٧٩
- ٣١ — تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨ ... ٢٧٩
ملحق رقم ٣٤
الموافقة على التقرير ... ٢٧٩

رقم الصفحة

- ١٤ — تقرير لجنة المالية والجمارك عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك برفع الضرائب عن الأوقاف الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف ... ٢٧٣
ملحق رقم ٢٠
الموافقة على التقرير وحفظ الاقتراح ... ٢٧٣
- ١٥ — تقرير لجنة المالية والجمارك عن الاقتراح بمشروع قانون بزيادة فقرة على المادة الخامسة من قانون المكافأة البرلمانية — الموافقة على إعادته إلى اللجنة ... ٢٧٣
- ١٦ — تقرير لجنة الحقانية عن موضوع ابتداء مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة للأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين الذين لم يعلن في صحة انتخابهم ... ٢٧٣
ملحق رقم ٢١
الموافقة على التقرير وعلى أن ابتداء مدة الثمانية الأيام بالنسبة لحضرات الأعضاء المعينين بصدر المرسوم الملكي وبالنسبة للمنتخبين غير المطعون في انتخابهم بابتداء خمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ٢٧٣
- ١٧ — تقرير لجنة الحقانية عن أمر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزنة العامة عن وظائف يشغلونها ... ٢٧٣
ملحق رقم ٢٢
الموافقة على التقرير وعدم الجمع ... ٢٧٤
- ١٨ — تقرير لجنة الحقانية عن طلب وزارة الحقانية الإذن للسير في إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وآخر ضد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل ... ٢٧٤
ملحق رقم ٢٣
الموافقة على التقرير وعلى تنازل الوزارة عن طلبها ... ٢٧٤
- ١٩ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد كمال عليا باشا برفع جسر النيل الشرق من بنها إلى قطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار — إعادته إلى اللجنة لانتخاب مقر ... ٢٧٤
- ٢٠ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي بتسيير سيارات وقطارات من محطة الأربعين إلى بور توفيق في مواعيد معينة ... ٢٧٥
ملحق رقم ٢٤
الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات ٢٧٥
- ٢١ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي بطلب وقف قطارات السكة الحديدية محطة الأربعين ... ٢٧٥
ملحق رقم ٢٥
الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات ٢٧٥

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ، علي عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مدحت يكن باشا ، الشيخ إسماعيل محمد فوز ، إسماعيل مصطفى الملواني أفندي ، ألكسان أبسخرون باشا ، زكي ويصا بك ، عثمان السيد ناصف بك ، فهمي ويصا بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد علي سليمان بك ، محمد محمد الشناوي بك ، محمود زكي بك ، مرسى وزير عبد الله بك .

ثانياً — باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الأستاذ حسن عبدالقادر ، حسن مظلوم باشا ، الأستاذ حسين محمد الجندى ، خليل إبراهيم صالح بك ، سعد مكرم بك ، علي كمال حبيشه بك ، علي عيسى توار أفندي ، عفيفي حسين البربري أفندي ، الفريق علي فهمي باشا ، كامل تكللا بك ، يوسف قطاوى باشا ، الشيخ الشافعي أبو وافية ، عبد الستار حسن عمران أفندي ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمود بسيوني .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك ، إبراهيم سيد أحمد بك ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندويل بك ، حسن حسن عزام بك ، حسن محمد شعير أفندي ، الشيخ حسين صالح خليفه ، الأستاذ ماذر جبران ، عبد الحكيم عبد الفتاح بك ، عبد الستار الباسل بك ، عبد العزيز محمد عبد الله الجمال بك ، الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، عبد الله أرسلان بك ، محمد فهمي شتا أفندي ، محمد كمال علما باشا ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

ولم يتخذ حضرات الشيوخ المحترمين :

حسن محمد الوكيل أفندي ، حسين مصطفى حمزه بك ، سيد قرشي بك ، عبد الله ملوم بك ، وهيب دوس بك .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المعالي :

أحمد محمد خشبه باشا وزير الحفانية ، حسن صبرى باشا وزير البحرية والبحرية ، حسين مرسى باشا وزير الأشغال العمومية ، الشيخ مصطفى عبد الرازق بك وزير الأوقاف .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ — الإجازات

قرار المجلس إحالتها إلى المكتب لمصها وعرض رأيه على المجلس فيما وفي كل

ما يقدم من الإجازات في المستقبل

الرئيس — يطلب حضرات الشيوخ المحترمين :

الفريق علي فهمي باشا إجازة من اليوم إلى آخر الدورة لمرضه ، محمد طاهر باشا لمدة شهر من اليوم لسفرو إلى الخارج ، محمد محمد الشناوي بك بامتداد إجازته إلى آخر الدورة لسفرو إلى الخارج ، حسن مظلوم باشا من ٣٠ يونيه إلى آخر الدورة لسفرو إلى الخارج للاستشفاء ، الأستاذ محمود بسيوني من اليوم إلى آخر الدورة لاعتزام السفر إلى الخارج ، أحمد نجيب برادة بك من ٢٨ يونيه إلى آخر الدورة ، عبد الستار حسن عمران أفندي أسبوعين من اليوم لأشغال هامة ، الشيخ الشافعي أبو وافية ثلاثة أسابيع من اليوم لمرضه .

وتلاحظون حضراتكم أن غياب حضرات الأعضاء قد كثر كما أن طلبات الإجازة قد زادت زيادة كبيرة .

وإزاء هذه الحالة أخشى ألا يتيسر للمجلس عقد جلساته . وأمامنا عمل كثير وعلى الأخص الميزانية التي يجب أن ينظرها المجلس قبل فض الدورة.

المرض فيجب قبولها بدون فحص لأن العضو يعتبر صادقاً فيما يقول وليس في حاجة إلى شهادة بذلك .

(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الحفانية) .

الرئيس — وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أن طلبات الاعتذار عن حضور هذه الجلسة قد بلغت الثلاثين .

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

فقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — ورد في السطر الأول من الصفحة السادسة من مضبطة الجلسة السابقة عبارة " والمسألة الثانية خاصة بالمادة ٥٩ من قانون الانتخاب "، وصحتها "المادة ٧٠ من قانون الانتخاب" .

الرئيس — إن ما ورد بالمضبطة هو الصحيح لأن المادة ٥٩ هي المرتبطة بهذا الموضوع لا المادة ٧٠

فقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — وأريد أن اضيف إلى آخر الجملة السابقة الفقرة الآتية " فيجب أن يشترك في عمله يجرد انتخابه ولا عمل لأن يوجد هذا الاعتراض أمام مجلس الشيوخ " .

الرئيس — هذا ليس بتصحيح بل هو عبارة عن أقوال جديدة لم تحصل في الجلسة السابقة ، ولذلك لا يمكن إثباتها في المضبطة .

فقرة الشيخ المحترم محمد نجيب الفريابي بك — هناك خطأ مادي في عنوان المضبطة إذ ذكر أن تاريخ الجلسة هو ٧ مايو وصحته ٧ يونيه .

الرئيس — قد صحح هذا الخطأ المادي . والآن هل لأحد من حضراتكم اعتراض على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس — يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أطلب من المكتب ومن المجلس معاً أن يرفضوا طلبات الإجازة ولا سيما الإجازات التي تطلب إلى آخر الدورة . إذ لا معنى بعد أن بقينا زمناً طويلاً بلا عمل ولما يمض شهران على عودتنا أن يطلب عدد كبير من حضرات الشيوخ إجازات لمدة طويلة تستمر إلى آخر الدورة .

لا أريد التعليق على مثل هذه الطلبات لأنني أخشى أن يكون تطبيق قاسياً، وأكتفي بأن أطلب من المجلس أن يرفض هذه الطلبات .

لقد مضى زمن طويل بسبب حل مجلس النواب دون أن ينعقد مجلسنا وكما نتقاضى مكافأتنا في تلك المدة من غير أن تؤدي لامة عملاً .

الرئيس — اعتراض حضرة الشيخ المحترم في محله .

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — إن حرصنا على سمعة المجلس أمام الأمة يقضى علينا أن نرفض هذه الطلبات .

الرئيس — إذن هل تسمحون لحضراتكم للمكتب بأن يفحص كل طلبات الإجازات التي تقدم ، ثم يعرضها على المجلس مشفوعة برأيه . والرأي لكم عندئذ في قبول هذه الطلبات أو عدم قبولها ؟ (موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على أن تحال طلبات الإجازات المعروضة الليلة إلى المكتب لفحصها قبل إقرارها وأن تؤجل أخذ الرأي عليها إلى الأسبوع المقبل ، على أن يعتبر معتذراً عن جلسة اليوم حضرات الشيوخ المحترمين الذين قدموا طلبات إجازة ولم يحضروا هذه الجلسة ولم يعتذروا عنها وهم :

الشيخ الشافعي أبو وافية ، عبد الستار حسن عمران أفندي ، محمد طاهر باشا ، الأستاذ محمود بسيوني ؟

(موافقة) .

الرئيس — هذا بالنسبة للإجازات الطويلة ، وما رأيكم في الاعتذارات عن حضور الجلسات ؟

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أرى أن لا اعتراض على الاعتذار عن حضور جلسة لعذر مانع . أما إذا تكرر ذلك فيعتبر بمثابة طلب إجازة ويحال إلى المكتب لفحصه . وأما طلبات الإجازات بسبب

٣ - الرسائل

(١) كتابان باختيار حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا لعضوية مجلس النواب - إعلان خلق المحل

نص الكتاب الأول :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سعادتك أن مجلس النواب قرّر بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ صحة نيابة سعادة النائب المحترم محمد علام باشا نائب دائرة زفتي .

وبما أن سعادته يجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس الشيوخ ، فقد أخطرنا بكتابته المؤرخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ والمرافق صورته مع هذا بأنه اختار عضوية مجلس النواب طبقاً لنص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

٧ يونيو سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس النواب
بهي الدين بركات

نص الكتاب الثاني :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بإحاطة سعادتك علماً أني بعد فترة التروي التي منحني إياها القانون بعد قضاء المجلس في حالة انتخابية استخرت الله العلي القدير أن أعمل مع حضرات زملائي النواب المحترمين بمجلس النواب الموقر في الحدود التي عينها الدستور حافظاً لحضرات إخواني الشيوخ الأجلاء ، أيما كانت نزاتهم الحزبية ، أطيب الأثر لما شعرت به من جهتهم جميعاً مدة وجودنا وعملنا معاً في مجلسهم المحترم ، راجياً المولى القدير أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد .

فأرجو تبليغ هذا إلى مجلس الشيوخ الموقر والتفضل بقبول وافر الاحترام

نائب زفتي
محمد علام

٧ يونيو سنة ١٩٣٨

الرئيس - كان حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا عضواً معيناً بالمجلس ، وإزاء اختياره العضوية بمجلس النواب أعلن خلق المحل .

(ب) كتاب من لجنة الزراعة لاختيار ثلاثة أعضاء مؤقتين حتى يتكامل العدد القانوني للجنة - تأجيل ذلك حتى ينظر في تقرير لجنة اللائحة الداخلية عن اقتراح زيادة أعضاء اللجان جميعاً

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

نظراً لتغيّب عضوين من حضرات أعضاء لجنة الزراعة إلى آخر الدورة، ولوفاة أحد حضرات أعضائها المرحوم حسين الشريبي بك :

أتشرف بأن أرجو عزتكم عرض الأمر على المجلس لاختيار ثلاثة أعضاء مؤقتين حتى يتيسر تكامل العدد القانوني لتمكين اللجنة من إنجاز ما لديها من أعمال .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة الزراعة
محمود الإتربي

٧ يونيو سنة ١٩٣٧

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة الزراعة في كتابه انتخاب ثلاثة أعضاء مؤقتين لهذه اللجنة بدلاً من عضو توفي واثنين صرح لهما بإجازة إلى آخر الدورة والنصريح بهذه الإجازة معناه خلق محل العضوين في اللجنة .

وأرى أن تؤجل تكملة أعضاء اللجنة إلى أن ينظر المجلس في تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون عن اقتراح زيادة عدد أعضاء اللجان ومن بينها لجنة الزراعة .

وسيوزع على حضراتكم كشف ببيان عدد الأعضاء الواجب انتخابهم لتكملة كل لجنة تنفيذاً لهذا الاقتراح إذا وافق المجلس عليه .

ولاني أقترح على حضراتكم أن تسير على ما جرى عليه العمل في الماضي وهو أن لكل عضو يريد ترشيح نفسه لعضوية إحدى اللجان أن يخطر المكتب بذلك . وأن تعرض أسماء المرشحين لكل لجنة على المجلس ، فإن كان عدد المرشحين يطابق العدد المطلوب تكملة اللجنة به أصبحوا أعضاء بهذه اللجنة بعد موافقة المجلس بدون حاجة إلى إجراء عملية الانتخاب .

أما إذا زاد عدد المرشحين على العدد المطلوب فنجرى حينئذ عملية الانتخاب .

وبهذه المناسبة ألاحظ أن المجلس مكون من أحزاب سياسية مختلفة وأرى من الواجب أن تكون جميع هذه الأحزاب ممثلة في كل لجنة على قدر الإمكان ، وأظن أن حضراتكم توافقون على ذلك .

(موافقة)

(ج) مرسوم بمشروع قانون وارد من وزارة الأوقاف بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ ج ٢٠ في ميزانية الوزارة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية للأوقاف الخيرية - إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لدراسة دراسة عمهيدية إلى أن يرد من مجلس النواب

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل مع هذا مرسوماً بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ رجاء التفضل بعرضه على مجلس الشيوخ .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الأوقاف

مصطفى عبد الرازق

٦ يونيو سنة ١٩٣٨

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لعزتك مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا عزتكم بقبول وافرا للاحترام ما

رئيس مجلس النواب

بهي الدين بركات

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والجمارك .

(و) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالتزول مجانا لوزارة الأوقاف

عن قطعة أرض من أملاك الدولة لضمها إلى مبانى مسجد الزينى ببولاق

توسيعه — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بالتزول مجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة أرض من أملاك الدولة لضمها إلى مبانى مسجد الزينى ببولاق لتوسيعه ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لعزتك مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا عزتكم بقبول وافرا للاحترام ما

رئيس مجلس النواب

بهي الدين بركات

القاهرة في ٩ يونيه سنة ١٩٣٨

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والجمارك .

(ز) كتاب من حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية بتدب صاحب

العزة محمود زكى سالم بك لحضور جلسات المجلس عند قتل مشروع القانون

الخاص بوقف البيوع الجبرية — تأجيل الإعلان إلى الجلسة المقبلة

الرئيس — أرجو أن يوافقنى المجلس على إرجاء عرض هذا الكتاب عليه إلى الأسبوع المقبل لأتنبأ سأتكلم في شأنه مع حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية ، لأن موضوع الموظفين الذين يجوز لهم الحضور في المجلس بالنيابة عن الوزراء يحتاج إلى كلام خارج المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لدراسة تمهيدية إلى أن يرد من مجلس النواب طبقا للسادة ١٣٩ من الدستور ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لدراسة تمهيدية إلى أن يرد من مجلس النواب .

(د) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ

١٨,٦٤٩ جنيها في ميزانية وزارة الحفانية لتسوية تجارز بنود البابين

الأول والثاني — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٨,٦٤٩ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٠ ”وزارة الحفانية“ لتسوية تجارز بنود البابين الأول والثاني ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا . فاتشرف بأن أرسل مع هذا لعزتك مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا عزتكم بقبول وافرا للاحترام ما

القاهرة في ٩ يونيه سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس النواب

بهي الدين بركات

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية والجمارك .

(هـ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ

٢,٥٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الأموال المقررة لتسوية تجارز البند ١٠

باب ٢ ”مصاريف عمومية“ — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ لتسوية تجارز البند ١٠ ، باب ٢ ”مصاريف عمومية“ (مصلحة الأموال المقررة) . ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

٤ — الاقتراحات

(١) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا بإفشاء مستشفين للأمراض العقلية ، أحدهما بالإسكندرية والثاني بأسبوط — إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟
(موافقة) .

(ب) اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بإنشاء كوبرى على مصرف بناحية الأقواز مركز الصف — إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟
(موافقة) .

(ج) اقتراح من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين بتعديل المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية (١) بإنشاء لجنة للشؤون الدستورية — تأجيل البت في إحالته إلى اللجنة المختصة إلى أن ينظر في تقرير لجنة اللائحة الداخلية الوارد تحت رقم ٣٩ من جدول الأعمال خاصا بتعديل بعض مواد اللائحة الداخلية

الرئيس — بما أن موضوع هذا الاقتراح مرتبط ارتباطا وثيقا بتقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون عن الاقتراحين بتعديل بعض مواد اللائحة الداخلية الوارد تحت رقم ٣٩ من جدول الأعمال ، فأرى أن تؤجل البت في إحالة هذا الاقتراح إلى اللجنة المختصة إلى أن ننظر في التقرير المذكور .
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك — أرجو حضرة الرئيس أن يذكر أنه سبق بالفعل لحضرة الموظف المذكور أن حضر جلسات المجلس في العام الماضى عند نظر مشروع القانون الخاص بقسوية الديون العقارية وهو يشغل وظيفة مراقب البنوك والشركات بوزارة المالية . وهو لهذا موظف فني في الموضوع الذى سيحضر جلسات المجلس أثناء نظره .

الرئيس — هذه الملاحظات معروفة لدينا وستكون موضع مناقشتنا مع الوزير .

(ح) طلب من وزارة الداخلية برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم أحمد حسين بك ، للسير في إجراءات المخالفة رقم ١٥٠٤ شرق سنة ١٩٣٢ — إحالته إلى لجنة الحفائية

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

نتشرف بأن نبعث مع هذا بأوراق قضية المخالفة رقم ١٥٠٤ شرق سنة ١٩٣٢ المنسوبة للشيخ المحترم أحمد بك حسين عضو مجلس الشيوخ . ونرجو التفضل بالإذن باتخاذ الإجراءات القانونية لنظر هذه المخالفة على ضوء المادة ١١٠ من الدستور والتكرم بالإفادة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

وزير الداخلية

أحمد لطفى السيد

٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧

٢ يونيو سنة ١٩٣٨

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة الحفائية ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة الحفائية .

(١) حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نرجو سعادتك عرض الاقتراح التالى على المجلس في أول جلسة :

لما كانت أعمال المجلس تتميز بطبيعتها بكثرة ما يعترضها من المشكلات الدستورية التى تستدعى حولا سريعة قد لا يقع لها وقت لجنة الحفائية لكثرة أعمالها مما دعا مجلس النواب إلى اختيار لجنة من أعضائه للشؤون الدستورية وما دعا مجلسنا الموقر إلى اختيار لجنة لهذا الشأن في دورة سنة ١٩٣٦ لذلك تقترح على المجلس اختيار لجنة دائمة لهذا الغرض ، وطبقا للمادة ١٣٠ من اللائحة الداخلية نرجو عرض هذا الاقتراح على المجلس وإحالته إلى لجنة الاقتراحات لنظره على وجه السرعة وعرضه على المجلس في أول جلسة .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

محمد لبيب أبو الجدايل الدكتور عبد الحميد أمين حزب محمد أحمد الشريف محمد فهمى صادق شتا حسين الجندي

إبراهيم يوسف عطا الله أنطون الجميل محمد نجيب الغرابي محمد سيد فتيمة بهجت السيد أبو على

٥ — استجواب

مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير الداخلية عن الانتخابات العامة لمجلس النواب (١) — مناقشة حول تعديله — استبعاده

الرئيس — إن الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى المحدد لمناقشته جلسة اليوم لا تجوز المناقشة فيه بصيغته المعروضة ، ولذلك يجب إما أن يستبعد أو يعتل .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أطلب أن يعتل استجوابي بالصيغة الآتية :

” أريد أن استجوب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير الداخلية عن تصرفات الحكومة في الانتخابات النيابية العامة لمجلس النواب “ .

وقد حصل الاتفاق مع الحكومة على تأجيل المناقشة في الاستجواب أسبوعين .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى (وزير الحربية والبحرية) — إن الاتفاق كان على تأجيل المناقشة في الاستجواب المدرج في جدول أعمال اليوم بالذات لا على تأجيل المناقشة في الاستجواب الجديد . والذي حصل الاتفاق عليه بالتحديد هو أن حضرة الشيخ المحترم اتصل بي تليفونيا وأنا في الإسكندرية وطلب إلى الموافقة على تأجيل المناقشة أسبوعين فأجبته بأن لا أملك ذلك ولكنني سأصل بحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة وأعتقد أنه لا يمانع في التأجيل . وأخبرت حضرة الشيخ المحترم بأنه إذا كان رفعة رئيس الوزراء يمانع في ذلك فسأخبره به وإلا فيعتبر عدم الإخبار بمثابة موافقة على التأجيل .

أما أن يأتي حضرة العضو المحترم اليوم — وعلى خلاف ما اتفق عليه — ويعتل استجوابه ، فمعنى هذا أنه يقدم استجوابا جديدا يجب أن تتخذ بشأنه الإجراءات المعتادة .

الرئيس — أنا لا يمكنني الموافقة على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب بصيغته المعروضة بعد أن أصدر المجلس في الجلسة السابقة قرارا باستبعاد مشروع الرد على خطاب العرش الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، لأن هذا الاستجواب قد تضمن نفس العبارات التي من أجلها استبعد المشروع ، ولذلك لا يمكنني تأجيل المناقشة في الاستجواب بشكله الحاضر بل يجب استبعاده احتراماً لقرار المجلس .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى (وزير الحربية والبحرية) — إذن يستبعد هذا الاستجواب .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حقيقة أن الاستجواب في صيغته الأولى يتعارض مع القرار الذي سبق للمجلس أن أصدره بمناسبة مشروع الرد على خطاب العرش . ولذلك رأيت من واجبي احتراماً لهذا القرار أن أعتل في صيغة الاستجواب ومن حق أن أعتله بالصيغة التي أراها . ولكن لا يمكن اعتبار الاستجواب بعد تعديل صيغته كأنه استجواب جديد ، ومن المعلوم أن التعديل إنما كان احتراماً لقرار المجلس ولست أفهم معنى المعارضة للحكومة في ذلك .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى (وزير الحربية والبحرية) — المعارضة مبنية على أن استجواباً أعلن للحكومة ، واليوم يطلب مقدم الاستجواب تعديل صيغته . فالاستجواب بشكله الأصلي إما أن يكون قائماً أو غير قائم . فإن كان قائماً فقد وجب استبعاده احتراماً لقرار المجلس ، وإن لم يكن قائماً فيجب حينئذ أن تتخذ بالنسبة للاستجواب في شكله الجديد جميع الإجراءات التي نص عليها الدستور واللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الاستجواب يعتبر قائماً ولي الحق في تعديله بالصيغة التي أراها .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى (وزير الحربية والبحرية) — يجب أن تعلن الصيغة الجديدة للحكومة طبقاً للدستور واللائحة الداخلية .

الرئيس — للعضو الحق في تعديل الاستجواب كيفما شاء ، ولكن يجب في هذه الحالة أن يعرض الاستجواب بعد تعديله على المجلس لتحديد يوم للمناقشة فيه .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — إن الحكومة تسوف في مناقشة هذا الاستجواب .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى (وزير الحربية والبحرية) — ليست الحكومة هي التي تسوف ولكن مقدم الاستجواب هو الذي أطال المدة دون المناقشة فيه لأنه هو الذي طلب إلى الحكومة أن توافق على تأجيل المناقشة .

(١) استجواب

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بإبلاغ حضرتكم أنني أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية في شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب وما وقع فيها من إجراءات تنافي مع نزاهتها وحياتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً في مجلس النواب ، فأرجو أن تبلغوا رفعتهم ذلك وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب في جدول أعمال الجلسة القادمة ما
١٧ أبريل سنة ١٩٣٨
عضو مجلس الشيوخ
يوسف أحمد الجندى

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ما كنت لأنتظر من معالى حسن صبرى باشا أن يقول هذا القول لأنى قد وجدت جدول الأعمال مسائل كثيرة فرأيت من المصلحة أن ينتهى المجلس أولاً من نظارها. وعرضت على معاليه لهذا السبب تأجيل المناقشة فى الاستجواب أسبوعين. وقد قبل معاليه ذلك ، فما معنى هذا الكلام الآن ؟

الرئيس - وضع هذا الاستجواب بالصيغة الآتية :

” أتشرف بإبلاغ حضرتكم أننى أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية فى شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب وما وقع فيها من إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحريتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً فى مجلس النواب فأرجو أن تبلغوا رفعتهم ذلك وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب فى جدول أعمال الجلسة القادمة “.

وقد قرّر المجلس فى الجلسة الماضية استبعاد عبارات تكاد تكون مطابقة لعبارات هذا الاستجواب وواردة فى اقتراح بمشروع ردّ على خطاب العرش لأنه رأى فيها مساساً بمجلس النواب وإذن يتحتم قصر الاستجواب الآن على الشطر الأول منه وهو بذلك يعتبر استجواباً جديداً يجب عرضه على المجلس لتحديد يوم للمناقشة فيه .

مفكرة صاحب المعالى حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) - أبدت ملاحظاتي كعضو يعرف أحكام الدستور واللائحة الداخلية ، وللمجلس أن يتصرف كما يشاء .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - أرى عدم جواز تعديل هذا الاستجواب .

الرئيس - كل استجواب يجوز تعديله كتابة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - هذا الاستجواب بالذات لا يجوز تعديله على أى الصور لأن المجلس أصدر قراراً باستبعاده إذ بالاستجواب عبارة تصف الانتخابات العامة لمجلس النواب بأنها قد وقعت فيها إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحريتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً فى مجلس النواب .

وقد قرّر المجلس عدم جواز عرض مثل هذا النص عليه . وإذن لا يمكن تعديل هذا الاستجواب فإذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يستجوب الحكومة عن بعض إجراءات وقعت أثناء الانتخابات كأن قبضت على شخص بغير وجه حق فهذا موضوع آخر غير موضوع الاستجواب الذى يشير إلى أن الانتخابات لا تمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً . والذى أراه هو أن يستبعد سعادة الرئيس هذا الاستجواب وإلا احتكت إلى المجلس فى استبعاده .

نعم ، يجب استبعاد هذا الاستجواب وبعد ذلك يقدم حضرة المستجوب ما يراه من الاستجابات الأخرى بالطريق العادى . أما أن تقرّر فى جلسة ماضية استبعاد هذه العبارات ونوافق اليوم على تعديل الاستجواب الذى

يتضمن هذه العبارات بالذات ففى هذا تناقض بين لآله سيدعو إلى إثبات تلك العبارات ذاتها فى المضبطة وهذا مخالف للقرار السابق . ولذا يجب على الرئيس أن يستبعد الاستجواب مستنداً فى ذلك إلى حكم المجلس الذى خوله فى جلسة سابقة سلطة استبعاد أى كلام فيه مساس بمجلس النواب .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - الواقع أن المسألة انتقلت من موضوع هذا الاستجواب إلى نظرية أدلى بها معالى حسن صبرى باشا وحضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ، فإذا ما تكلمت فى هذه النظرية فإنما أدافع عن حق المجلس فى أمر لا يجوز فيه جدل أو نزاع . هذا الحق هو أنه إذا قدم عضو سؤالاً أو استجواباً بصيغة معينة فليس هناك ما يمنع من أن يتقدم صاحب السؤال أو الاستجواب بتعديله فى صيغة أخرى .

ينهب حضرتا حسن صبرى باشا وعبد السلام عبد الغفار بك إلى أنه ليس للعضو أن يعدل سؤاله أو استجوابه بصيغة أخرى ، وهذا ما لا أقرها عليه لأنه مناف لأبسط القواعد ومخالف لللائحة الداخلية ، إذ ليس فى اللائحة الداخلية أى نص يمنع السائل أو المستجوب من أن يأتى فى الجلسة ويقول لى أعدل سؤالى أو استجوابى بصيغة أخرى .

يريد حضرتاهما أن يأتيا بنظرية جديدة تقول - فى حالة التعديل - بضرورة سحب السؤال أو الاستجواب وتقديم سؤال أو استجواب فى صيغة جديدة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن هذا مناقض للعقول والبدييات واللائحة الداخلية . فإننى فى موقعى هذا لم أعدل استجوابى طبقاً للحق الذى يستعمله كل عضو فحسب ، بل رأيت أكثر من ذلك أن أنزل على قرار أصدره مجلس الشيوخ باستبعاد عبارة جاءت فى اقتراحى الخاص بمشروع الرد على خطاب العرش ومطابقة لعبارة واردة فى استجوابى وأن أحرص على وقت المجلس من أن يضيع سدى فى مناقشة وجدل عقيم فقلت لحضراتكم لى أعدل استجوابى بالصيغة التى ذكرتها لحضراتكم .

أظن أنه لا نزاع من جانب الحكومة ولا من جانب أحد حضرات الأعضاء فى أن من حق أن أستجوب الحكومة عن تصرفاتها فى الانتخابات العامة لمجلس النواب .

ما السبب فى كل هذه الضجة ؟ يقول معالى حسن صبرى باشا إن هذا يحتاج إلى خط سير جديد ، وأنا أقول لى لم أفضل أكثر من طلب تأجيل الاستجواب بعد تعديله .

مفكرة صاحب المعالى أحمد محمد حميد باشا (وزير الحقانية) - يقول حضرة الشيخ المحترم زعيم المعارضة فى هذا المجلس إنه ، احتراماً لقرار مجلس الشيوخ فى جلسة سابقة ، أراد أن يعدل استجوابه إلى ما يتفق وقرار مجلس الشيوخ . وهذه ظاهرة حسنة جداً ، ولكن الواقع أن مجلس الشيوخ فى جلسة سابقة لم يقرّر فقط أن يستبعد من الاستجواب الشرط الأخير الذى شاء حضرته تزولاً على إرادة المجلس أن يتركه الآن ، إنما

تنص المادة ١٠٧ من الدستور على أنه "لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجابات ، وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير".

كما ورد في المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ أنه : "على العضو الذي يريد أن يستجوب واحدا أو أكثر من الوزراء أن يقدم إلى الرئيس بيانا مكتوبا بموضوع هذا الاستجواب ، فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان في الجلسة ويحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى المجلس الاستعجال ووافق الوزير".

والقاعدة جرت والعمل جرى على أنه بمجرد أن يقدم العضو سؤالاً أو استجواباً يبعث بصورة منه مكتوبة إلى الوزير المسئول أو المستجوب . فالذي جرى في الاستجواب الوارد في جدول أعمال جلسة اليوم هو أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى قدم طلباً إلى حضرة رئيس المجلس قال فيه : "أتشرف بإبلاغ حضرتكم أنني أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية في شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب وما وقع فيها من إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحريتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً في مجلس النواب فأرجو أن تبلغوا دفعته ذلك وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب في جدول أعمال الجلسة القادمة". وليست هنالك أية كلمة أخرى .

إذن تضمن هذا الاستجواب واقعة معينة أبلغت إلى رئيس الحكومة ، وأدرجت في جدول أعمال جلسة اليوم فلا يمكن بحال أن تكون مناقشة إلا في هذا الاستجواب الذي أدرج فعلاً .

هذا الاستجواب بنصه رأى رئيس المجلس في الجلسة الماضية أثناء مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش أن في عبارته مساساً بمجلس النواب فلم يقبل أن يستعمل حقه وحده في استبعاده بل أخذ رأى المجلس فحكم المجلس بأن فيه مساساً .

إذن الاستجواب القائم الآن لا يمكن بحال أن يكون موضع مناقشة أو جلد ، بل يجب ألا يدرج في جدول أعمال جلسة اليوم وأن يستبعد ونصر الحكومة على استبعاده والباب مفتوح لمن يريد أن يستجوب بالطرق المعتادة . بعد ذلك يبقى جدول اليوم ولا استجواب فيه . هذا هو حكم الدستور واللائحة الداخلية .

الرئيس — يوجد الآن استجواب موجه إلى الحكومة وقد كان موضوع هذا الاستجواب محل مناقشة أثناء نظر مشروع الرد على خطاب العرش وقد قرر المجلس استبعاد الفقرة الخاصة بالانتخابات من الاقتراح الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى خاصة بمشروع الرد على خطاب العرش على اعتبار أن فيها مساساً بمجلس النواب . والآن موجود ، بحكم ترتيب جدول الأعمال ، استجواب يريد مقدمه تعديله والحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة وتطلب استبعاد الاستجواب وترغب

فقر أن يستبعد في وضوح كل لفظ في هذا الاستجواب لأن الاقتراح السابق كان يتناول أمرين : الأمر العام الذي بدأ به الاستجواب وأمرًا خاصاً هو أن هذه الانتخابات لا تمثل الأمة . فأراد الرئيس بما له من السلطة الدستورية استبعاد الأمرين .

فقال البعض إن القرار يجب أن ينصب على الفقرة الأخيرة من مشروع الرد على خطاب العرش المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى والواردة في الاستجواب المعروض على المجلس اليوم ، فاحتكم الرئيس إلى المجلس فكانت الأغلبية ناطقة صريحة بأنه يجب استبعاد كل لفظ ورد من الانتخابات .

وبناء على ذلك يكون المبدأ الذي قرره حضرة الشيخ المحترم — وهو احترام قرار المجلس — هو الذي يقضى باستبعاد كل لفظ وارد في الاستجواب .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — الواقع أنه ليس هنالك أى ارتباط بين هذا الاستجواب وبين اقتراح مشروع الرد على خطاب العرش الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، إذ في الجلسة الماضية لم يقرر المجلس شيئاً مطلقاً خاصاً بهذا الاستجواب .

إن حق الاستجواب ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هو أهم الأركان في معنى الحكم الدستوري والمسئولية الوزارية .

وإجراءات الانتخابات — أيا كانت نتائجها وبدون نظر إلى تلك النتيجة — تصبح أن تكون موضع استجواب للحكومة لما يمكن أن يكون قد وقع فيها .

الرئيس — هذا كلام مكرر .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى — أرجو ألا يقاطعنى حضرة الرئيس . هذا بحث دستوري ، لا يصح مطلقاً أن تطلب الحكومة استبعاد هذا الاستجواب وإلزام صاحب الاستجواب أن يتقدم باستجواب جديد في صيغة أخرى إذ هذا يدعو إلى تحديد مواعيد جديدة وتأجيل موعد مناقشة الاستجواب .

ليس هذا من حسن السياسة ، لأن الشكوى من الانتخابات شملت البلاد من قاضيا إلى دانيها . ففريق يقول إن هذه الانتخابات وقعت فيها إجراءات مخالفة للقانون وينفى ذلك فريق آخر . فيجب أن تعرف الأمة الحقيقة ويجب أن توقفنا الحكومة على جلية الأمر ولا يكون ذلك إلا بطريق الاستجواب في المجلس .

الرئيس — ترفض الحكومة مناقشة هذا الاستجواب باعتبار أنه كان محل مناقشة في الجلسة الماضية وبالأولى لا توافق على تعديله .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — نأسكهم وأبين وجهة نظر الحكومة :

٦ — الأسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندي عن استغلال الثروة المعدنية في سواحل البحر الأحمر وطور سيناء — الإجابة عنه

نص السؤال :

”لقد كانت أمنية كل مجلس نيابي من بدء الحياة الدستورية إلى الآن أن تستغل الثروة المعدنية المدفونة في سواحل البحر الأحمر وطور سيناء فهل خطت وزارة المالية ومصلحة المناجم خطوات في سبيل تحقيق ذلك وهل في النية إدخال روح جديدة للعمل على استغلال هذه الثروة ، خصوصا أن الجيش أصبح ميكانيكيا يلزمه ضمان موارد من البترول وغيره خاصة به علاوة على أن المناجم إذا استغلت استغلالا قوميا فهيها فستزيد في ثروة الأمة وتكون بابا كبيرا من إيرادات الحكومة ؟“

محمد عبد المجيد العبد
عضو مجلس الشيوخ

٤ يونيه سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن رفعة وزير المالية) — إن البحث عن المعادن في الصحارى المصرية مستمر منذ أوائل القرن الحالى . وقد أدى حتى الآن إلى اكتشاف معادن عديدة يستغل بعضها على نطاق واسع كالبترول والفوسفات والمنجنيز والطاق ، وبعضها يستغل بكميات قليلة كالذهب والرصاص والزنك والنيكل والولفرام وأكاسيد الحديد ، ومع أن الجزء الأكبر من أعمال البحث وجميع أعمال الاستغلال يقوم به الأفراد والشركات ، إلا أن الحكومة المصرية قد بذلت جهودا موقفة في تمهيد سبل هذه البحوث بإجراء الدراسات والمساحات الجيولوجية وإصدار التقارير الجيولوجية المعدنية التى كان لها في بعض الأحيان الفضل الأول في التوفيق الذى انتهت إليه بعض البحوث .

كذلك قامت الحكومة بإحاطة هذه الأعمال بجميعها بالتعليمات والقوانين التى تضمن للباحثين كامل الاستفادة بنتائج أبحاثهم مع ضمان النصيب العادل للحكومة المصرية ، فساعدت هذه القوانين على تنشيط أعمال البحث والاستغلال التى عادت من ورائها إيرادات لا بأس بها للحكومة ، كما عاد من ورائها رواج في مناطق هى أحوج ما تكون له .

وقد اعترفت الحكومة توسيع معمل تكرير البترول تمشيا مع حاجة الحكومة والجيش إلى منتجات البترول .

في تطبيق المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية التى تحتّم تقديم الاستجواب كتابة وأن يأخذ طريقه العادى ، وأنا من جانبى لا أستطيع مخالفة اللائحة الداخلية ، لهذا أستبعد هذا الاستجواب من جدول أعمال هذه الجلسة وأطلب إلى حضرة العضو المحترم تقديم استجواب آخر يتخذ طريقه القانونى .

(تصفيق) .

(صفحة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا خطأ ، إذ كيف يستبعد سعادة الرئيس استجوابا برأيه وحده دون أن يأخذ قرارا من المجلس بذلك ؟

الرئيس — استبعدته بناء على المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليست هكذا تكون الحرية في مجلس الشيوخ ، إن حضرة الرئيس يخطئ في حق نفسه وفي حق المجلس بتصرفه هذا المخالف لللائحة الداخلية ، وإنى أعترض عليه أشد الاعتراض ، وأرجو أن يثبت ذلك في المضبطة .

الرئيس — ليثبت ذلك . وإن المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية تحتّم على استبعاد الاستجواب ما دامت الحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة ، وتطلب اتباع القواعد المعتادة المنصوص عليها في الدستور واللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما هذا ؟ وهل كل ما تطلبه الحكومة يجازيها فيه الرئيس ؟

الرئيس — لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم استجوابا آخر .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سوف أتصرف كما أرى . وألاحظ أن مثل هذا الإجراء مخالف لللائحة الداخلية .

الرئيس — الحكومة لم توافق على التعديل بهذه الطريقة فأصبح الاستجواب بعد ذلك غير موجود .

الرئيس — لم يفت الرئاسة ما ورد في عبارة هذا السؤال، ولذلك تحدثت في شأنها مع حضرة الشيخ المحترم مقدمه فوافق مع الارتياح التام على أن يقدم سؤالاً جديداً في صيغة جديدة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى — لكنى الآن سأقدم استجواباً .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى عن استخدام الشركات والبيوت الإسرائيلية لمهاجرى اليهود وتفضيلهم على الشبان المصريين — الإجابة عنه

نص السؤال :

” كثير من الشركات والبيوت الإسرائيلية التجارية لازالت تشبث بروح الأنانية الطائفية التي تتنافى مع حقوق مصر القومية وتقاطع اللغة العربية في دفتارها والبضائع المصرية في متاجرها وهي بذلك تساعد على زيادة عدد جيوش العاطلين من شبان مصر المتعلمين وتفضل بدلم شباناً من مهاجرى اليهود الذين وفدوا على مصر كالجراد .

ألا يرى صاحب المعالي وزير الداخلية أن هذه مسألة تحتاج إلى يقظة وإجراءات ملزمة لم بالعدول عن هذه الخطة حتى لا يثيروا شقاقاً في هذا البلد الهادئ خصوصاً أن الكثير من شباننا العاطلين يكاد يجمع أمره على التجمع والذهاب إلى تلك المحال ومطالبتها باستخدام جانب منهم ؟

محمد عبد المجيد العبد

٤ يونيو سنة ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي — (وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن معالي وزير الداخلية) — تفتت وزارة الداخلية من عدة سنوات إلى الضرر الذى ينجم عن السماح للأشخاص الذين يهاجرون إلى القطر المصرى للارتزاق. فوضعت تعليمات مشددة أبلغت إلى أقلام الجوازات وإلى القنصليات المصرية فى الخارج ألا يسمح لهؤلاء المهاجرين بدخول القطر المصرى بحيث إنه لم يدخل فى مدة الثلاث السنين الأخيرة إلا ستة أشخاص لهم ظروف خاصة بررت قبولهم .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى — ليس فى هذا الرد إجابة عن سؤالى .

أما أن تقوم الحكومة نفسها باستغلال الثروة المعدنية فى مصر ، فهو مبدأ لم تأخذ به أية حكومة سابقة ولا تأخذ به الحكومة الحالية إلا فى الحالات التى ترى أن المصلحة القومية تقضى بها .

وفى عدا ذلك فالذى نراه أن تترك هذه الصناعة كباقي الصناعات لتتصاغر فيها الجهود الخاصة التى لها وحدها المرونة التى تجعلها متمشية مع القواعد الاقتصادية الصحيحة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى — أشكر معالى الوزير هذه الإجابة .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى عن فرض ضريبة على الأملاك الواقعة فى الضواحي — رفض الحكومة الإجابة عنه بصيغته الحالية

نص السؤال :

” استطاع بعض المرائين الإسرائيليين الاستحواذ على أراض زراعية فى ضواحي عدة بلاد كالإسكندرية والقاهرة وحلوان واستخدموا وسائلهم المشهورة فى الحصول على مساعدة بعض القائمين بالشؤون العامة فى إدماج هذه الأراضى ضمن النطاق الذى يعتبر تابعاً لهذه المدن وفتحت فيها الشوارع العامة ومدت بالماء والأنوار مما كان سبباً فى رفع قيمة هذه الأملاك دون فضل المالك بل تبعاً لحركة العمران العامة .

ألا يرى صاحب الرفعة فرض ضريبة تتناسب مع الأرباح الفاحشة التى يجنيها هؤلاء الملاك دون أى مجهود وهى ضريبة “The Uneared Increment” التى تفرضها بعض الممالك الأوروبية ؟

محمد عبد المجيد العبد

٤ يونيو سنة ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي عيسى سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن رفعة وزير المالية) — يؤسفنى ألا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال لأنه مصوغ بأسلوب غير برلمانى ولأن به طعن على فريق كبير من سكان مصر وتعرضاً خطيراً ببعض موظفى الحكومة المصرية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد افندى — أنا لم أقصد الطعن على الفريق الذى يشير إليه معالى الوزير، وكل ما فى الأمر أن العبارة الخاصة بالقائمين بالشؤون العامة قد يفهم منها فكرة غير التى قصدتها .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندي عن المسائل المنسوبة إلى عمدة ومشايخ بلدة الصوالم مركز فاقوس — الإجابة عنه

نص السؤال :

”حدثت بجلاسة مجلس النواب التي عقدت في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ أن أجاب رفعة وزير الداخلية في ذلك الحين عن سؤال قدمه أحد حضرات النواب المحترمين عن جرائم منسوبة إلى حسين عبد المعطي عمدة الصوالم مركز فاقوس شرقية ، وقد جاء في إجابة رفعتة ما أنقله هنا بحروفه :

أرسلت الشكوى والسؤال إلى المديرية لسرعة التحقيق والإفادة عن المعلومات فنفذت ذلك وأرسلت الأوراق إلى الوزارة وتبين من الاطلاع عليها أن العمدة المذكور كان مدينا لوزارة المالية في مبلغ ٨٧ جنيا و ٨٠٠ مليم قيمة ما بقي عليه من سلفة سنة ١٩٣٠ فلما وصلت أوراق المطالبة قرر إقرارا موقعا عليه منه بصفته عمدة ومن ثلاثة مشايخ ومن الصراف بصفته المذكورة ، يفيد بأن حسين أفندي عبد المعطي المستلف لا يملك شيئا من منقول أو عقار بناحية الصوالم ولا يعلمون له أملاكا بأية جهة أخرى خارجة عن الناحية دون أن يشيروا إلى أن هذا المستلف هو عمدة الصوالم وترتب على هذا الإقرار أن رفعت وزارة المالية قيمة هذا الدين وكتبت بذلك للمديرية في نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وبقيت حقيقة الأمر في طي الخفاء حتى تقدم بجهول لوزارة المالية بشكوى بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ يشكو فيها من التلاعب في الإقرار وتبين من تحقيق تلك الشكوى أن للعمدة استحقاقا قدره عشرون فدانا بناحية الصوالم ضمن أرض موقوفة من والده الذي لا زال على قيد الحياة ، وكان دفاع العمدة والمشايخ ينحصر في أنهم لا يعتبرون الاستحقاق في الوقف ملكا — في حين أن العمدة تعيين في وظيفته على أساس هذا الاستحقاق في الوقف دون أية ملكية أخرى كما تبين أن الإقرار غير مبني به أن المقرض هو العمدة وأنه يستحق عشرين فدانا في الأطنان الموقوفة ، الأمر الذي يدل على سوء نية العمدة ، خصوصا أنه دفع المشايخ والصراف إلى هذا التضليل الذي ساعده عليه ، وكان يمكن لوزارة المالية أن تستوفي دينها لو أن الحقيقة بينت بذلك الإقرار . وقد أحيل العمدة والمشايخ على لجنة الشياخات بتهمة توقيعهم إقرارا غير صحيح .

وفضلا عما تقدم فإنه تبين لوزارة الداخلية من مراجعة الأوراق أن تعيين العمدة وقع باطلا لخالفته للقانون خدمة للأغراض الحزبية وذلك أنه رغما مما هو ظاهر من أن سنة وقت تعيينه لم تبلغ الخامسة والعشرين سنة ورغم وجود ثمانية مرشحين خلافة متوفرة فيهم كامل الشروط اللازمة للعمدية فإنه حصل التجاوز له عن شرط السن استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ التي تقضي بأن يكون المرشح للعمدية بالغاً نحسا وعشرين سنة كاملة في حين أن الأمر العالي الصادر في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٣ الذي جاء به جواز استثناء شرط السن قيد الاستثناء بحالة واحدة هي عدم وجود مرشحين للعمدية متوفرة فيهم كامل الشروط اللازمة :

ولأنه لما تقدم من بطلان انتخابه للعمدية ولما ظهر منه أخيرا من التلاعب في أعماله تلاعبا خطرا على المصلحة العامة ولأنه لا يصح بقاءه في وظيفة العمدية فقد رقت إداريا لبطلان انتخابه فضلا عن هذا التلاعب . تلك هي إجابة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية إذ ذاك . فهل كانت الوقائع الواردة بها صحيحة أم غير صحيحة ؟ وإذا كانت صحيحة فكيف يعاد مرتكبها إلى وظيفته الآن بقرار من وزارة الداخلية ؟ ألا ترى الوزارة أن الرجوع إلى الحق فضيلة وأنه أولى ثم أولى أن تعود إلى قرارها الجديد فتلغسه حتى يبقى الحل في البلاد مرغى الجانب ، وحتى ينال كل مذهب جزاء ما قدمت يدها ؟

ثم أولئك المشايخ الثلاثة الذين ساهموا في الجرم وضللوا الحكومة تسترا على العمدة ، أصبح أن يظلوا هم الآخرون بين حراس الأمن العام ؟ سليمان مصطفى خليل

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن معالي وزير الداخلية) — عين حسين عبد المعطي أفندي عمدة لناحية الصوالم مركز فاقوس بجلاسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ بدلا عن والده الذي انتخب عضوا لمجلس النواب حينذاك وكان تعيينه قانونيا حيث تجاوزت الوزارة له عن شرط السن .

وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ أسندت إليه هو وثلاثة من مشايخ البلدتهم معينة أحيوا من أجلها على لجنة الشياخات ولكن وزارة الداخلية تعجلت برقت العمدة وحده إداريا قبل أن تفصل اللجنة في أمره تأديبيا هو ومن معه .

وفي ٩ فبراير سنة ١٩٣٨ أعيد هذا العمدة إلى وظيفته التي كانت لا تزال شاغرة حيث لم يكن هناك ما يبرر رفته إداريا دون المشايخ الثلاثة الذين أحيوا معه على لجنة الشياخات ، وهي جهة القضاء الإداري المختصة بالفصل فيما يرتكبه العمدة والمشايخ من الأمور المخلة بواجباتهم .

وكان تصرف وزارة الداخلية بإعادة هذا العمدة لوظيفته أخيرا بتاريخ ٩ فبراير الماضي مع إحالته على لجنة الشياخات وضعا للأموال في نصائها الطبيعي .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل أفندي عن تقسيم وظائف معاوني الإدارة إلى قسمين — الإجابة عنه

نص السؤال :

”قامت وزارة الداخلية بتقسيم طائفة معاوني الإدارة بها إلى فريقين : الأول فريق حملة شهادة الليسانس ، والثاني فريق حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يماثلها وجعلت لكل من الفريقين أقدمية خاصة ، فأصبح معاون من الفريق الأول يرقى إلى الدرجة السادسة بعد تمضية صبة أهوام في الخدمة ، أما معاون من الفريق الثاني فلا يرقى إلى نفس الدرجة إلا بعد تمضية عشر سنوات أو أكثر من تاريخ تعيينه :

(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علي الجزار بك عن نظام تذاكر القطار والإياب في خط حلوان وخفض الأجور — تأجيل الإجابة عنه أسبوعين

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن معالي وزير المواصلات) — أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين ؟
(موافقة) .

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك ، عن قرار زيادة الضريبة على المنسوجات القطنية وأثره في نزول أسعار القطن — الإجابة عنه

نص السؤال :

” توالى نزول أسعار القطن خاصة في شهر مايو عقب قرار الوزارة بزيادة الضريبة على المنسوجات القطنية ، وتجدد رفقتم أن تجار القطن يذهدون بين المزارعين أن السبب في هذا التزل هو زيادة هذه الضريبة ، وقد ترتب على هذا التزل أن تجار القطن قد صفوا أغلب مراكر المزارعين البائعين لهم على الكثرات لعدم تمكن هؤلاء المزارعين من تغطية مراكرهم بسبب سوء الحالة المالية وترتب على هذا أن خسروا المزارعون خسائر فادحة وقد انحطت أسعار الإيجارات للأراضي الزراعية انحطاطا كبيرا بسبب نزول أسعار القطن .

فأرجو من رفقتم إفادتي :

أولا — هل كان لقرار الوزارة الخاص بزيادة الرسوم على المنسوجات القطنية دخل في نزول أسعار القطن ؟

ثانيا — وإذا كان له دخل في ذلك ، فهل في نية الوزارة النظر في تعديل هذا القرار ؟

ثالثا — ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإيقاف هذا التزل ؟

٨ يونيه سنة ١٩٣٨ محمد توفيق إسماعيل
عضو مجلس الشيوخ

(تمخلى عن الرئاسة حضرة صاحب العزة رئيس المجلس وتولاها حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس) .

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن معالي وزير المالية) — ليس لزيادة الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية أي دخل في نزول أسعار القطن ، وإنما ترجع أسباب التزل إلى عامل العرض

الأي يرى معالي الوزير أن هذا التقسيم قد أضاع على المعاوين من الفريق الثاني أقدميتهم حتى أصبح أعضاء الفريق الأول يخطونهم في الترقية دون مبرر ودون أن ينسب إلى الآخرين أي إهمال في أداء واجباتهم . هذا في حين أن حضرات مأموري المراكز ، وهم الرؤساء المباشرين لأعمال الفريقين ، قد أجمعوا على أن المعاوين من الفريق الثاني لا يقلون كفاية عن زملائهم من الفريق الأول لما اكتسبوه بطول المدة من المراسم والحكمة ؟

الأي يرى معالي الوزير أن مثل هذا التقسيم ليس له نظير في أي طائفة أخرى من موظفي الحكومة ؟ فهناك مثلا ضباط البوليس الحاصلون على الليسانس يعاملون في أقدميتهم وترقياتهم معاملة إخوانهم غير الحاصلين على تلك الشهادة ، وكذلك الحال فيمن يعينون في الأعمال الكتابية من حملة شهادة الليسانس .

وأخيرا ألا يرى معاليه أن يعاد النظر في هذا التقسيم إنصافا لطائفة خدمت ولا تزال تخدم الحكومة بإخلاص ونشاط ؟

٧ يونيه سنة ١٩٣٨

سليمان مصطفى خليل

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير البحرية والبحرية بالنيابة عن معالي وزير الداخلية) — يوجد بالوزارة الآن ١٨٤ معاون إدارة منهم ٦٤ من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية بقسمها فسادون والباقيون حاصلون على شهادة الليسانس في الحقوق .

ومع أن الفئة الأولى موضوعون في الأقدمية قبل الفئة الثانية إلا أن الوزارة ترقى للدرجات السادسة التي تخلو بها الأكفاء من الفئتين بحسب الأقدمية . وهي بذلك لم تحرم الفئة الأولى من حق الترقى لهذه الدرجة وفي الوقت نفسه عملت على إعداد طبقة من الحاصلين على الشهادات العالية لتولى وظائف مأموري المراكز في المستقبل .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك عن أسباب عدم إنشاء الخط الحديدي شرق النيل بمراكز انعيم والبداري وأبنوب — تأجيل الإجابة عنه أسبوعين

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة عن معالي وزير المواصلات) — أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعين ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك — أشكر لمعالى الوزير هذه الإجابة .

(ى) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا عن تحسين حال القضاء الأهلى — الإجابة عنه .

نص السؤال :

” علم الخاص والعام أن حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية الأسبق معالى محمود غالب باشا ومعالي وزير الحفانية السابق الأستاذ محمد بك صبرى أبو علم وضعوا نظاما لتحسين حال القضاء الأهلى وأن هذا النظام عرض على اللجنة المالية ولا يعلم ما تم فيه الآن .

فأهى العقوبات التى قامت فى سبيل تنفيذ هذا النظام؟ وما اعترمه معالى الوزير الحالى لتذليل هذه العقوبات؟ خصوصا أن بعض القضاة قد مرت عليهم سنوات عديدة دون أن يحصلوا على علاواتهم انتظارا لتنفيذ النظام الجديد .

فهل لنا أن نسأل معالى الوزير الحالى، وهو الحريص على كرامة القضاة، أن يبين لنا ما تم عليه الأمر وما اعترمه بخصوص هذا النظام الجديد؟ وهل الدرجات الجديدة وفترات العلاوات فى هذا النظام تتفق مع ما يقوم به رجال القضاء من عمل يحفظ كرامتهم ومستواهم الأدبى ؟

ألا يرى معاليه تحقيقا للعدالة أن يصرف لرجال القضاء علاواتهم التى تقررت طبقا لهذا النظام من وقت التفكير فى صرف علاوات مرت عليها مدد معينة ، أم أن هذه العلاوات لا تصرف إلا من وقت تنفيذ المشروع الجديد ؟

سليمان السيد سليمان
وكيل مجلس الشيوخ

١١ يونيو سنة ١٩٣٨

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد عصب باشا (وزير الحفانية) — أقر مجلس الوزراء فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ نظاما جديدا لدرجات قضاة المحاكم الابتدائية الأهلية وأعضاء النيابة العمومية بها . وعلى أثر ذلك تقدمت وزارة الحفانية إلى وزارة المالية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بقواعد تطالب إقرارها لتكون أساسا لنقل حضرات القضاة وأعضاء النيابة العمومية إلى الدرجات الجديدة ولتحديد مرتباتهم وعلاواتهم . وبقيت هذه القواعد محل بحث وزارة المالية إلى أن قامت الوزارة الماضية فأعيد الموضوع إلى وزارة الحفانية التى وافقت على هذه القواعد من جديد وكتبت برأيها إلى وزارة المالية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨

ولا يزال أمر هذه القواعد محل دراسة وزارة المالية إلى الآن . ولم يصل إلى علمى أن عقبات قامت فى سبيل إقرارها . ويجرد الانتهاء من ذلك ستقوم وزارة الحفانية على الأساس المقترح باحتساب العلاوات المستحقة لحضراتهم

والطلب فى الأسواق العالمية ، فمن جهة كان محصول القطن العالمى فى سنة ١٩٣٧ استثنائيا فى ضخامته ، ومن جهة أخرى أخذت مقطوعية استهلاكه فى المصانع تنافس بسبب الحالة الاقتصادية العامة وتقص المقدرة الشرائية ، فضلا عن تعطيل المصانع فى الصين وأسبانيا والقيود التى وضعت على الواردات ومن بينها القطن فى اليابان .

وإذ تبين أن لا علاقة بمسألة الرسوم الجمركية فى التزول فليس هناك محل للإجابة عن الشطر الثانى من السؤال .

وإنه رغم التزول الذى انتاب أسعار القطن طامة للأسباب المتقدمة فإنه يلاحظ أن مستوى أسعار القطن المصرى يعتبر متمسكا نسبيا بدليل أنه لا يزال يتمتع بعلاوة معتدلة فوق مستوى أسعار القطن الأمريكى .

وقد أخذت أسعاره فى التحسن تدريجيا فبعد أن كانت أسعار الساكلى والجيزة ٧ والأشمونى فى أول يونيو سنة ١٩٣٨ : ١١,٢٧ و ١٠,٩٧ و ٨,٥١ ريال على التوالى ، وصلت فى يوم ١٤ الجارى إلى ١١,٥٠ للساكلى و ١١,٣١ للجيزة ٧ و ٩,١٦ للأشمونى أى زيادة ٢٣ بنطا للساكلى و ٣٤ بنطا للجيزة ٧ و ٦٥ بنطا للأشمونى .

كما أن الوزارة من جانبها جادة فى فتح أسواق جديدة للقطن المصرى وتنظيم دطاية عامة له فى الأسواق الخارجية ، وهذا كفيل بزيادة الطلب على القطن المصرى حتى يتكافأ وعامل العرض .

(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك عن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (قسم العبادات) — الإجابة عنه

نص السؤال :

” ظهر هذا الكتاب لوزارة الأوقاف بشرح العبادات على المذاهب الأربعة ، وقد لاقى من الجمهور إقبالا عظيما حتى نفذت الطبعتان اللتان صدرتا منه ، فهل لمعالى الوزير أن يعنى بطبع هذا الكتاب المفيد بكمية وافرة حتى يمكن أن يستفيد أكبر عدد من الراغبين فيه ، خصوصا أن الوزارة لا تخسر فى طبعه شيئا لأن ثمنه الذى حددته يكفل نفقاته ؟ فأرجو أن تكون الإجابة بالقبول ولمعاليكم الشكر ما

عضو الشيوخ

١٠ يونيو سنة ١٩٣٨

محمد علوى الجزائر

حضرة صاحب المعالي مصطفى عبد الرزاق بك (وزير الأوقاف) — لما نفذت نسخ الطبعة الثالثة من كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الذى وضع بإشراف قسم المساجد بوزارة الأوقاف ، شرعت الوزارة فى طبعه مرة رابعة ، والمرجو أن تم هذه الطبعة قريبا وسيكون عدد نسخها أكثر من جميع الطبعات السابقة .

القضاة وأعضاء النيابة العمومية ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٧ وصرفها ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ كالمقترح .

والرد على الجزء الأخير من السؤال أن ما تقدم من القول يفصح عن رأى الوزارة في النظام المقترح .

مفكرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أرجو أن يستنهض معالي الوزير اللجنة المالية لتنفيذ المشروع فقد مضت سنوات عديدة دون أن يحصل حضراتهم على صلاواتهم .

٧ — تقرير لجنة المالية والجمارك^(١)

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ١ "ديوان العموم والجيش" باب ٣ "أعمال جديدة" للإتفاق منه في الضرورات الحربية — الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ مشروع القانون المذكور

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك) .

المقرر — لدينا بضعة تقارير من مشروعات قوانين بفتح اعتمادات مالية إضافية في مختلف أبواب الميزانية عن السنة الماضية ، ومن هذه المشروعات ما يرجع تاريخه إلى عهد الوزارة الوفدية السابقة وقد أقره مجلس النواب السابق ، ومنها ما هو مقدم من الوزارة الحالية ، ومنها ما تزال الحاجة ماسة إليه ، ومنها ما قضت الظروف بتعديله أو انتفت الحاجة إليه لاسيما أننا قد بدأنا السنة المالية الجديدة ولم تبق من حاجة إلى هذه الاعتمادات وإنني أشرف بعرض هذه المشروعات على حضراتكم .

وأول هذه المشروعات مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ ج . م وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨ بحضور مندوب من وزارة المالية فقترح حضرته أن المصروفات للغرض الذي طلب من أجله الاعتماد المذكور قد قرر مجلس الوزراء أن تؤخذ من جملة وفورات الدفاع الوطني وبذلك تكون قد انتفت الحاجة إليه ولا محل لإقراره .

وبناء على هذا قررت اللجنة حفظ مشروع القانون المذكور وتشرف بأن ترجو المجلس الموافقة على رأيها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة من حفظ مشروع القانون المذكور ؟

(موافقة) .

٨ — تقرير لجنة المالية والجمارك^(٢)

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٢ "مصاريف عمومية" بمبلغ ٣٠,٢٦٠ ج ٢٠ زيادة على الاعتمادات المدرجة لمصاريف صيانة الشوارع (بند ٦) وتحسينات نزع الملكية لوضع خطوط التنظيم (بند ١٢) وصيانة وترميمات (بند ٢٦) — الموافقة على تقرير لجنة المالية وحفظ المشروع

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك) .

المقرر — لما بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨ اتضح لها أن الحكومة استصدرت مرسوما بقانون رقم ٣٣ في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٣,٤٦٠ جنيها في ميزانية مصلحة التنظيم والبنود نفسها التي طلب من أجلها الاعتماد المطلوب بمشروع هذا القانون فيما عدا البند ١١

لهذا رأت اللجنة أن تستطلع رأى وزارة المالية فيما إذا كان المرسوم بقانون الذي فتح به الاعتماد الإضافي بمبلغ ٣٣,٤٦٠ جنيها يعني عن إقرار المشروع المعروض .

وفي جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ حضر جلسة اللجنة مندوب عن وزارة المالية وقرر ما يأتي : "صدر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٨ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٣,٤٦٠ جنيها منه ٣٠,٢٦٠ جنيها للغرض الذي طلب من أجله فتح الاعتماد الوارد في مشروع القانون المعروض و ٣,٢٠٠ جنيها في البند ١١ ولهذا أصبح لا محل لإقرار مشروع القانون المذكور" .

بناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على حفظ مشروع القانون المذكور .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة من حفظ هذا المشروع بقانون ؟

(موافقة) .

٩ — تقرير لجنة المالية والجمارك^(١)

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠٠ ج ٠ م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٣ "مصلحة المباني الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" لإنشاء طابق جديد بمبنى مصلحة الأملاك الأميرية — الموافقة على تقرير اللجنة وعدم إقرار المشروع

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

المقرر — بحثت اللجنة هذا المشروع في اجتماعها بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور مندوب عن وزارة المالية واطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء تبين منها أن مصلحة الأملاك الأميرية اضطرت نظرا لضيق المكان الذي تشغله لطلب هذا الاعتماد لإنشاء طابق جديد. غير أن اللجنة وقد رأت أن السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ قد انتهت وأنه لا معنى لفتح اعتمادات إضافية فيها فقد طلبت إلى حضرة مندوب وزارة المالية أن يدلي برأي الحكومة فيما إذا كان من الميسور إنشاء هذا الطابق من ميزانية السنة المالية الجديدة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ فقرر حضرته ما يأتي :

"إن هذا الاعتماد مطلوب لتصرف لا للتسوية حيث لم يشرع في العمل بعد ، ولا مانع من أن يدخل هذا العمل في ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية على أن يصرف عليه من مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه المدرج في الباب الثالث من ميزانية "مصلحة المباني العمومية تحت عنوان (اعتماد إجمالي للشروعات المستجدة الخاصة بالوزارات والمصالح)".

وبناء على ذلك رأت اللجنة أنه ليس ، والحالة هذه ، من حاجة إلى إقرار مشروع القانون المذكور ، وهي ترجو أن يقرها المجلس على هذا الرأي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة من أنه ليس من حاجة إلى إقرار مشروع هذا القانون ؟
(موافقة) .

١٠ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" قدره ٥٠٠ ج ٠ م لمصاريف مؤتمر الجذام الدول التي انعقدت في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ — تقرير لجنة المالية والجمارك (٢) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ كما أقرته اللجنة — القراءة الأولى — مناقشة مراده مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

المقرر — كانت الوزارة الوفدية السابقة قد قدمت هذا المشروع بقانون إلى مجلس النواب وأقره ثم أحيل إلى مجلس الشيوخ، ولكن حدث أن انعقد

المؤتمر في فترة حل مجلس النواب واضطرت وزارة المالية أن تأذن بالصرف عليه في حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه. ولما طلبت اللجنة إلى حضرة مندوب وزارة المالية أن يبين لها المصروفات الفعلية للمؤتمر اتضح أن مجموع ما أنفق وما ينتظر إنفاقه في شؤون المؤتمر هو ١,٣٠٠ جنيه .

وبناء على ذلك يتعين تعديل مشروع القانون على الأساس السالف الذكر لتسوية نفقات المؤتمر .

واللجنة ترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالنص المعدل .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

مقرر الشيخ المحترم لوبس أفتوخ فانوس اقري — المعروض على المجلس الآن مشروع قانون وارد بشكل معين من مجلس النواب وفيه رقم محدد هو مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ولم يتقدم أحد منا باقتراح تخفيض هذا المبلغ إلى الحد الذي ورد بتقرير اللجنة، وليس من اختصاص اللجنة أن تعدل من نفقات هذا الرقم إلا إذا تقدم أحد من حضرات الأعضاء باقتراح هذا التعديل .

الرئيس — إن مندوب الحكومة هو الذي طلب التعديل لأن ما صرف فعلا هو مبلغ ١٣٠٠ جنيه والحكومة أن تطلب تخفيض أى اعتماد سبق أن طلبته مادام أن المنصرف فعلا هو أقل من المبلغ المطلوب اعتماده، لذلك أرى أن لا حاجة لأن يتقدم أحد من حضرات الشيوخ باقتراح تعديل هذا المبلغ.

مقرر الشيخ المحترم لوبس أفتوخ فانوس اقري — لا بد من أن نضع كل شيء وضعه الصحيح ، لهذا أرى أن أقدم باقتراح تخفيض هذا المبلغ.

المقرر — حضرة الشيخ المحترم عضو باللجنة المالية وسبق أن طلب منها مندوب الحكومة أن تخفض المبلغ وقد وافقت اللجنة على طلبه .

مقرر الشيخ المحترم لوبس أفتوخ فانوس اقري — إذن اعتبر أن في هذا اقتراحا بتعديل المادة .

الرئيس — والآن فلنل مشروع القانون كما أقرته اللجنة .
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة"

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة .

١١ — تقرير لجنة المالية والجمارك (١)

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللي الخاص بتنظيم التوظيف في الحكومة — الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح بمشروع القانون المذكور

(المحترم حضرة الشيخ المحترم أنطون البيللي بك) .

المقرر — تناولت اللجنة بالبحث مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة مساء يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٧ فترأت أولا أن تستطلع رأي وزارة المالية فيه ، وقد ورد للجنة خطاب من وزارة المالية يقول فيه إنه صدر قرار بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٣٧ بتأليف لجنة لدراسة نظام جديد لكادر الموظفين ولأتممة التوظيف وإن اللجنة توالى مهمتها وإنها عقدت لذلك عدة جلسات قطعت فيها شوطا .

وفي ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ قررت اللجنة أن تؤجل بحث الاقتراح إلى الدورة المقبلة نظرا لقرب انتهاء الدورة البرلمانية وقتذاك .

وقد عادت اللجنة إلى بحث هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ورأت أن الحكومة جادة في وضع النظام الجديد لكادر الموظفين ولأتممة التوظيف .

وبما أن المشروع الجديد في طريقه إلى البرلمان ويحسن الانتظار حتى تتقدم الحكومة بتشريعيها وعندئذ يمكن درسه مع الاستئناس باقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللي . .

لهذا تتقدم اللجنة إلى المجلس بطلب الموافقة على حفظ الاقتراح بمشروع القانون المذكور .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة من حفظ الاقتراح بمشروع القانون المذكور ؟
(موافقة) .

باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ١,٣٠٠ ج . م (ألف وثلاثمائة جنيه) لتسوية مصاريف مؤتمر الجذام الدولي الذي انعقد في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

مادة ٢ — على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فمادة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١,٣٠٠ ج . م (ألف وثلاثمائة جنيه) لتسوية مصاريف مؤتمر الجذام الدولي الذي انعقد في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

١٢ — مشروع القانون

لوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩,٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٥ "مصلحة التنظيم" زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة الحديد بشارع الهرم — تقرير لجنة المالية والجمارك (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أفلون الجليل بك)

المقرر — هذا المشروع بقانون كان قد قدم أيضا من الوزارة الوفدية السابقة وقد بحثته اللجنة وضمنت تقريرها بعض الملاحظات التي نرجو أن تراعيها الحكومة في المستقبل وفي الوقت نفسه توافق على الاعتماد المطلوب.

مضرة صاحب المعالي **سري باشا** (وزير الأشغال العمومية) — إن الحكومة توافق على ماورد بتقرير اللجنة من الملاحظات.

الرئيس — والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟ (لم يعترض أحد).

الرئيس — إذن يتلى مشروع القانون.

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن **فاروق الأول** ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٩,٠٠٠ ج.م (تسعة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الهرم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن **فاروق الأول** ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٩,٠٠٠ ج.م (تسعة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفل تحت خط سكة حديد الوجه القبلي بشارع الهرم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتوكل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة :

١٣ — تقرير لجنة المالية والجمارك^(١)

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حفي أبو الفضل أفندي
بتنازل الحكومة عن الضرائب المقررة على أعيان الأوقاف الخيرية — الموافقة
على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك) .

الرئيس — وزع تقرير اللجنة على حضراتكم، فهل لأحد ملاحظة عليه؟...

المقرر — وبخاصة أن هذه الضرائب — كما ورد في التقرير — فرضت
بقانون ولا يمكن رفعها إلا بقانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة من حفظ الاقتراح ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة وحفظ الاقتراح .

١٤ — تقرير لجنة المالية والجمارك^(٢)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك برفع الضرائب عن الأوقاف
الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف — الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك) .

المقرر — تقدمت بهذا الاقتراح ثم تنازلت عنه لاسباب التي أشارت
إليها اللجنة في التقرير السابق ولأن الحالة المالية لا تسمح بتنفيذ هذا الاقتراح
على أن أحفظ بحق في تجديده في المستقبل إذا ما تحسنت الحالة المالية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح .

١٥ — تقرير لجنة المالية والجمارك

عن الاقتراح بمشروع قانون بزيادة قسوة على المادة الخامسة من قانون
المكافأة البرلمانية — إعادة التقرير إلى اللجنة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك) .

المقرر — أطلب إلى حضراتكم الموافقة على إعادة هذا التقرير إلى اللجنة
ليبحثه من جديد .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

١٦ — تقرير لجنة الحفائية^(٣)

عن موضوع ابتداء مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون
الانتخاب بالنسبة للأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين الذين لم يطمعن في
صحة انتخابهم — الموافقة على تقرير اللجنة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) :

المقرر — وزع تقرير اللجنة على حضراتكم وهو مطوّل بعض الشيء وحفظا
للوقت أكتفى بأن أتلو على حضراتكم قرار اللجنة، وهو " إن موعدا ابتداء الثمانية
الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب يبدأ بالنسبة لحضرات
الأعضاء المعينين بصدور المرسوم الملكي وبالنسبة لانتخبين غير المطمعون في
انتخابهم بانتهاء الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون
الانتخاب " .

فإذا بدا لأحد من حضراتكم ملاحظة ما فإني على استعداد للرد عليها .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور عبد المجيد فرهمي — اعتبرت اللجنة أن مدة
الثمانية الأيام المحددة للاختيار بالنسبة لحضرات الأعضاء المعينين تبدأ من يوم
صدور المرسوم بتعيينهم وبالنسبة لحضرات الأعضاء المنتخبين الذين لم يطمعن
في صحة انتخابهم تبدأ بانتهاء الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٥٧
من قانون الانتخاب، فما هو شأن حضرات الأعضاء الذين يطمعن في انتخابهم ؟

المقرر — تبدأ مدة الثمانية الأيام من يوم الفصل في صحة نيابة العضو .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور عبد المجيد فرهمي — يحسن أن يذكر ذلك
في تقرير اللجنة .

المقرر — لقد أشارت اللجنة إلى ما يريد حضرة الشيخ المحترم في صلب
تقريرها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة .

١٧ — تقرير لجنة الحفائية^(٤)

عن أمر الجمع ونه مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة
للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزانة العامة من وظائف يشغلونها —
الموافقة على تقرير اللجنة وعدم الجمع

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

المقرر — وزع تقرير اللجنة على حضراتكم وخلاصته أنه لا يجوز لموظف
انتخب أو عين عضواً في مجلس الشيوخ أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة

العضوية ، وإنما يأخذ أكبر المرتين حتى يفصل في صحة نيابته وتنتهي مدة اختياره . وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصبح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لهم أن يختاروا أحدهما .

مقرر الشيخ المحترم محمد نجيب الفريابي باشا — قدمت لجنة الحقانية رأيا لا تقريرا ، والمجلس عند إحالة الموضوعات إلى اللجان لبحثها ينتظر منها أن تبدي الأسباب التي استندت إليها في تقريرها حتى يتبينها الأعضاء ، ويتمكنوا من مناقشتها .

المقرر — لقد رأت اللجنة حفظا لكرامة الأعضاء ألا تذكر الأسباب لأن الكرامة تقتضي ألا يكون هذا الموضوع محل بحث ، والموظف لا يخرج عن كونه أجيرا والمفروض أن للوزير الحق في أن يستفد بكل عمله ووقته في تأدية عمله .

مقرر الشيخ المحترم محمد نجيب الفريابي باشا — أظن أنه لا مانع من أن يتقاضى الموظف الذي انتخب عضوا المكافأة البرلمانية لأنها مقررة بقانون ، والمسألة المطروحة على المجلس هي هل يمكن الجمع بين المرتب والمكافأة في المدة التي تسبق الفصل في صحة النيابة ، واعتراضي ينصب على أن تقرير اللجنة خال من الأسباب التي أوصلتها إلى النتيجة المعروضة . والواجب أن تذكر الأسباب ليتمكن الأعضاء من مناقشتها وأرى أن هذا الموضوع على بدايته قد يوجد من يقول فيه إن مرتب الموظف يصرف له نظير تأدية عمل وظيفته والمكافأة البرلمانية تصرف مقابل نفقاته التي ينفقها في سبيل تأدية أعماله البرلمانية .

فإذا كان الموظف الذي لم يفصل في صحة نيابته يؤدي عمله الحكومي في الصباح ثم يؤدي عمله النيابي في المساء فأظن أنه ليس هناك ما يمنع ، مادام يؤدي عمله في الوظيفة والمجلس ، أن يجمع بين المرتب والمكافأة .

ليس هذا رأيي ، وإنما قد يخطر هذا الخاطر لبعض حضرات الأعضاء ، ولنا يحسن أن تكون تقارير اللجنة مسببة حتى تمكن المناقشة فيها .

المقرر — تنص المادة ٩٢ من الدستور على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلسي الشيوخ والنواب ...

مقرر الشيخ المحترم محمد نجيب الفريابي باشا — ولكننا قررنا في جلسة سابقة أنه يجوز الجمع بين عضوية المجلسين حتى يفصل في صحة نيابة العضو .

المقرر — موضوعنا يدور حول الجمع بين المرتب والمكافأة ، فهل يصح أن يتناول موظف يجمع بين عضوية مجلسي الشيوخ والنواب مرتب الوظيفة والمكافأة البرلمانية لكل من المجلسين ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد نجيب الفريابي باشا — قد يقال إن المرتب هو لعمل الوظيفة أما المكافأة فهي عن أعمال المجلس ، والذي أعارض عليه هو أنه لا يوجد ما يمس الكرامة إذا ما ذكرت الأسباب التي بنت اللجنة عليها تقريرها .

المقرر — الذي أراه هو أنه أحفظ للكرامة ألا تذكر الأسباب .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة .

١٨ — تقرير لجنة الحقانية (١)

عن طلب وزارة الحقانية الإذن للسير في إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة من حضرة حسين فريد بك وأعرضه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — الموافقة على تقرير اللجنة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك) .

المقرر — تذكرون حضراتكم أن اللجنة قدمت تقريرا عن هذا الموضوع في جلسة سابقة بعدم الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية ، وتذكرون أيضا أن معالي وزير الحقانية طلب أن يعاد التقرير إلى اللجنة لأن وزارة الحقانية لم تكن ممثلة في اجتماع اللجنة الذي صدر فيه ذلك القرار ، فأعيد التقرير فعلا إلى اللجنة وحضر مندوب الوزارة بجلسته اللجنة وطلب أن ترسل الأوراق إلى وزارة الحقانية لبحثها من جديد فأجابت اللجنة هذا الطلب ثم رأت وزارة الحقانية بعد ذلك ألا محل لطلبها السابق وأعلنت أنها تنازلت عنه .

بناء على ذلك تعتبر المسألة منتهية وهي معروضة على حضراتكم لمجرد العلم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

١٩ — تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد كمال عليا باشا برصف جسر النيل الشرق من بنها إلى نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار — إعادة إلى اللجنة لاختيار مقرر آخر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حفيظ حسين البربري أفندي) .

الرئيس — المقرر غائب ، وقد أخذ إجازة لآخر الدورة ، فهل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة لاختيار مقرر آخر بدله .
(موافقة) .

١٩٣٨ — ١٩٣٩ ووافقت اللجنة على ما أبداه . وقررت إحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذه ما وعد به مندوبها ، وترى اللجنة من المجلس الموافقة على هذا الرأي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات .

٢٣ — تقرير لجنة الأشغال^(١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض بامتداد مصرف الإبراهيمية من بلدة الخرات إلى مدينة الزقازيق — الموافقة على تقرير اللجنة وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد رشوان الزمر بك) .

المقرر — لقد أبدى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية أمام اللجنة أن لدى الوزارة مشروعا تبحثه الآن لمد هذا المصرف طبقا للاقتراح وعند إتمام الوزارة بحثها ستتميز الفرصة المناسبة لإدراج الاعتماد اللازم لتنفيذه . فوافقت اللجنة على ما أبداه المندوب وقررت إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية لتسرى تنفيذه عند إتمام بحثها . وتطلب من المجلس الموافقة على هذا الرأي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية .

٢٤ — تقرير لجنة الأشغال

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي بإنشاء طريق زراعي بين بلدة المعصرة والمحطة — تأجيله إلى الجلسة المقبلة لغياب المقرر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك) .

الرئيس — مقرر اللجنة نائب ، فهل توافقون حضراتكم على تأجيله

لجلسة المقبلة ؟

(موافقة) .

٢٠ — تقرير لجنة المواصلات^(١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي بتسيير سيارات وقطارات من محطة الأربعين إلى بورتوفيق في مواعيد معينة — الموافقة على تقرير اللجنة وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي) .

المقرر — وعد حضرة مندوب الوزارة بعدم إقفال المزالق أكثر من أربع دقائق كل مرة ، واكتفينا بهذا الوعد .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات .

٢١ — تقرير لجنة المواصلات^(٢)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي بطلب وقف قطارات السكة الحديدية بمحطة الأربعين — الموافقة على تقرير اللجنة وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي) .

المقرر — لقد قرر حضرة مندوب وزارة المواصلات أمام اللجنة أن مصلحة السكك الحديدية قررت اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء رصيف بمحطة الأربعين وعند إتمامه يصير إيقاف القطارات بها كما وعد حضرة بتمام ذلك خلال السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩

وقد وافقت اللجنة على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة وقررت إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذه ما وعد به مندوبها وترجو من المجلس الموافقة على هذا الرأي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات .

٢٢ — تقرير لجنة المواصلات^(٣)

عن اقتراح المرحوم الشيخ على مصطفى الطاروطي بإزالة الجناح القبلي للشرق من الكوبرى القائم على السكة الحديدية بين بورتوفيقوس — الموافقة على تقرير اللجنة وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي) .

المقرر — لقد قرر حضرة مندوب وزارة المالية أمام اللجنة أن مصلحة السكك الحديدية ستقوم بتنفيذ هذا الاقتراح خلال السنة المالية

٢٥ — تقرير لجنة الحرية والبحرية^(١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم اللواء على صدق باشا بجعل منزل المفتش العام للجيش المصرى بالزمالك ناديا لضباط الجيش المصرى — الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح

(المقرر حضرة الشيخ المحترم اللواء على صدق باشا) .

المقرر — لقد أبدى حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح أمام اللجنة أنه نظرا لأن الحكومة نفذت موضوع الاقتراح فإنه يتنازل عنه وعلى ذلك قررت اللجنة حفظ الاقتراح وتطلب من المجلس الموافقة على هذا الرأي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس حفظ هذا الاقتراح .

٢٦ — تقرير لجنة المعارف^(٢)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه بتنظيم طريقة التعليم الإلزامى — الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيوى مذكور) .

المقرر — التقرير والاقتراح بين يدي حضراتكم، والمسألة في الواقع من المسائل التي أثيرت من قبل، وأظن أن حضرة الشيخ المحترم المقترح نفسه سبق أن أثارها حين عرضت ميزانية العام الماضي .

ويظهر أن أساس الشكوى يتلخص في أننا نريد تعليمًا إلزاميًا في الوقت الذي نجد فيه عددًا غير قليل من أبناء الشعب فقيرًا محتاجًا لقوت يومه .

فكيف نوفق بين هاتين الناحيتين ، أنعلمهم ، أم نطعمهم ؟

وعلى ذلك يتقدم لنا فضيلة المقترح بلمس يطلب فيه من وزارة المعارف العمومية أن تنظر في تنظيم هذا ، لأن الطفل الذي يعمل طوال الأسبوع لا يستطيع أن يني قوت يومه .

وقد استدعت اللجنة مندوبًا من وزارة المعارف العمومية ، وطلبت منه إبداء ملاحظاته على هذا الاقتراح ، وتلخص ملاحظاته فيما يأتي :

أولاً — ليس في تعليم هؤلاء الأطفال نهارًا تعطيل لعمل ضرورى . وإنتاجهم بطبيعة الحال ضئيل ، لأن أجسامهم ضعيفة هزيلة . وإذن فتعليمهم نهارًا لا يضيع شيئًا كثيرًا في الإنتاج .

ثانيًا — الطفل يعمل نصف النهار . وفي مقدوره أن يعمل النصف الآخر في مصلحة أبيه إذا استطاع .

ثالثًا — إن أطفال القرى يمنحون إجازات موسمية في الأوقات التي تحتاج فيها الزراعة إليهم كأوقات تفشى الدودة وأوقات الحصاد .

وإذا ألزمت هؤلاء الأطفال بأن يذهبوا للمكاتب يوميًا ، ولأعمال حرفهم يوميًا آخر . فإنهم لا يكتسبون من وراء ذلك شيئًا لأنهم ينسون حينئذ في غلهم ما تعلموه في أمسهم .

وإذا كانت هناك شكوى من أولياء أمور هؤلاء الأطفال فإن هذه الشكوى متلاشى وتذهب بعد أن يعتادوا ويعتاد أبناءهم الذهاب للمكاتب وقد كانت المكاتب موجودة من قبل . فلنعلم هؤلاء الشاكين السير في طريق صلاحهم .

فالمسألة إذن هي إما أن نعلم أبناءنا ، وإما أن نتركهم جهلاء ، وحاشا لنا أن نوافق على بقاء الجهالة في البلاد .

واعتمادًا على هذه البيانات رأت اللجنة حفظ هذا الاقتراح .
(انصرف حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا وزير الأشغال العمومية) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه — حضرات الشيوخ المحترمين :

غير خاف على حضراتكم أنه يوجد كثير من الأطفال الصغار فقراء ، وهؤلاء قد ألزمتهم وزارة المعارف العمومية بالتعليم الإلزامى . وتعلمون جميعًا أن كثيرًا منهم لا يملكون قوت يومهم ، وهم يستعينون في حياتهم بخدمتهم بأجر شهري لا يزيد على عشرين قرشًا أو خمسة وعشرين قرشًا .

فهؤلاء الفقراء إذا ألزمتهم بالتعليم نهارًا وجب عليهم قطعًا أن يتركوا العمل الذي يكسبون منه قدر غذائهم اليومي . وإذا ضاع منهم الأجر صاروا حالة على الناس يتكفون للإعناق على أنفسهم ، ويكونون بذلك عالة على الأمة .

فهؤلاء الصغار الفقراء نرى أنه يحسن تنظيم تعليمهم حتى لا يجعل في وقت عمل يتكسبون منه . بل نرى أن يكون في وقت آخر كالمساء ، فيتعلمون فيه نحو الساعة ، أو الساعة والنصف كل ليلة . وبذلك يستطيعون الجمع بين تعلم ما يلزمهم في الحياة ، وبين الاشتغال بما يكسبهم قوت يومهم . ردت الوزارة على الاقتراح بأنها تمنح هؤلاء الصغار إجازة موسمية ، وفي هذه الإجازة يستطيعون أن يتكسبوا بالعمل وقت دودة القطن ، وفي وقت الحصاد .

هذا الرد لا يتلاقى مع الضرر الذي يلحق بالطفل الصغير من تعليمه نهارًا ، ونحن لم نقل : إننا محتاجون هؤلاء الأطفال وقت انتشار دودة القطن ، أو وقت الحصاد ، لم نقل هذا ، ولم نطلبه ، وإنما قلنا إن هؤلاء الأطفال فقراء لا يملكون قوت يومهم ، فإذا ما ألزموا بالتعليم نهارًا وصرفوا عن تكسبهم من الأعمال ، ضاع من أيديهم ما يقيم أودهم وصاروا حالة على الناس ، فبعد هذا التصوير يظهر جليًا أن الرد الذي أجابت به الوزارة لا يتلاقى مع الاقتراح .

ثم قالت الوزارة في إجابتها إنها لا تملك أدوات للإنارة في القرى ليلا .

الرئيس — أوجه نظر حضراتكم إلى أن عدد أعضاء كل لجنة من لجان المجلس — ماعدا للجنة المالية والجمارك، واللائحة الداخلية والطعون — أصبح طبقا لتقرير اللجنة ١٢ عضوا وهو عدد غير فردي .

المقرر — لقد احتاطت اللجنة إلى ذلك في المادة ٦٠ فجعلت أربحية الرأي للفريق الذي يكون به الرئيس .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — إن زيادة عدد أعضاء اللجان موجب لتعطيل الأعمال، فتفاديا لهذا أرى أن يكون عدد أعضاء كل لجنة تسعة على ألا يشترك العضو في أكثر من لجنة .

الرئيس — هذا تعديل للاقتراح ويجب أن يقدم كتابة .

المقرر — لقد نص تقرير اللجنة في المادة ٦٠ على أنه يصح انعقاد اللجنة إذا حضر خمسة من أعضائها وفي هذا ما يطمئن حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — قدمت في أول الجلسة اقتراحا بإضافة لجنة للشؤون الدستورية إلى اللجان المذكورة بالمادة ٥٢ من مشروع لجنة اللائحة الداخلية والطعون. وقد رأى سعادة الرئيس إرجاء النظر فيه إلى أن ينظر هذا التقرير لارتباطه به فأرجو أن تضاف لجنة الشؤون الدستورية إلى قائمة اللجان بالمادة ٥٢ وأن يكون رقمها في ترتيب اللجان الثامنة عشرة .

المقرر — توافق اللجنة على هذه الإضافة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون مع إضافة لجنة الشؤون الدستورية إلى قائمة اللجان المذكورة بالمادة ٥٢ من مشروع اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس — إذن يقر المجلس الموافقة على تعديل المواد ٢ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ١٠٩ من اللائحة الداخلية على الوجه الآتي :

المادة ٢ — تحال الطعون إلى لجنة الطعون المنصوص عنها في المادة ٥٢ وينتخب المجلس أعضائها من غير الأعضاء المطعون فيهم ولهذه اللجنة أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية لتحضير الأعمال وسماع أقوال الشهود طبقا لأحكام قانون الانتخاب .

(تخلى عن الرئاسة حضرة الشيخ المحترم حسن تليه المصري بك وكيل المجلس ، وتولاها حضرة صاحب الغزة محمد محمود خليل بك رئيسه) .

فهل يجوز أن تقوم أدوات الإنارة عقبية في سبيل تنفيذ هذا الاقتراح ؟ وهل يجوز أن نضحي بمصلحة هؤلاء الصغار الفقراء من أجل أدوات الإنارة ؟

إن الوزارة بطريقتها التي تتبعها في تعليم هؤلاء الصغار تدفع بأولياء أمورهم إلى السجن كل يوم بل كل ساعة ، فوادي وجماعات .

إن مسألة الإنارة مسألة سهلة يمكن التدبر فيها بأية عناية والتفات . وبتدبيرها نمنع العقاب الجائر الذي يقع على أولياء هؤلاء الصغار .

ثم قالت الوزارة في ردّها أيضا — وتبعها اللجنة فيما قالت — إن تعليم هؤلاء الصغار بعض الليل فيه إرهاق لهم .

فهل يكون في تعليم هؤلاء الصغار بعض الليل إرهاق لهم ، ولا يكون في تعليمهم طول النهار — وهم جوع — إرهاق لهم ؟

ونحن نعلم أن في طريقة تعليمهم هذه ضياعا لرزقهم من خدمتهم .

إني أرى أن الردود التي أبدتها الوزارة ووافقها اللجنة عليها لا تتلاقى مع الاقتراح وأسبابه ، فأطلب من هيئة المجلس الموقر العمل على ما فيه صيانة ومصلحة هؤلاء الصغار وذويهم .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — نوافق على ما رآته اللجنة .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب النعراي باشا — نوافق على ما رآته اللجنة لأن فيه المصلحة العامة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على حفظ هذا الاقتراح .

٢٧ — تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون (١)

من اقتراح بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية واقتراح بتعديل المواد ٢ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٦٠ و ١٠٩ من اللائحة المذكورة — الموافقة على التقرير مع إضافة لجنة للشؤون الدستورية إلى قائمة اللجان

(المقررة حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سلمان باشا) .

المقرر — قدّم حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس اقتراحا بتعديل المادتين ٥٣ و ٦٠ من اللائحة الداخلية وقد أحاله المجلس إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون ، ولما كان هذا الاقتراح يقتضي تعديل بعض مواد أخرى باللائحة لارتباط بعضها ببعض قدّمت اقتراحا بذلك أحاله المجلس إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون فوضعت تقريرها عنه ، وهي تتقدم إلى حضراتكم رجاء الموافقة عليه .

المادة ٥٢ - عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي ينتخب المجلس بلجاءاً للأمر الآتي :

- ١ - لجنة الرد على خطاب العرش .
- ٢ - « للامحة الداخلية والطعون .
- ٣ - « للمالية والجمارك .
- ٤ - « للأمر الداخلية .
- ٥ - « للشؤون الخارجية .
- ٦ - « للحقانية .
- ٧ - « للمعارف .
- ٨ - « للأشغال .
- ٩ - « للزراعة .
- ١٠ - « للمواصلات .
- ١١ - « للحرية والبحرية والطيران والسودان .
- ١٢ - « للصحة .
- ١٣ - « للأوقاف والمعاهد الدينية .
- ١٤ - « لفحص الاقتراحات والعرائض .
- ١٥ - « للعمل والشؤون الاجتماعية .
- ١٦ - « للتجارة والصناعة .
- ١٧ - « للحسابات .
- ١٨ - « للشؤون الدستورية .

المادة ٥٣ - تكون كل لجنة من هذه اللجان من اثني عشر عضواً ماعداً للجنة المالية والجمارك والامحة الداخلية والطعون فيكون عدد أعضاء كل منهما خمسة عشر عضواً، أما لجنة الحسابات فتكون من سبعة أعضاء .

المادة ٥٧ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ومكتبراً يقوم بأعمال سكريرية اللجنة بمعاونة أحد موظفي المجلس ، وإذا غاب الرئيس أو السكرير تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

المادة ٦٠ - جلسات اللجان مصرية ولا يصح انعقاد اللجنة إلا إذا حضر خمسة من أعضائها، وإذا تساوت الأصوات، فيرجح الرأي الذي يجانبه الرئيس .
المادة ١٠٩ - تختص لجنة الحسابات بفحص حسابات المجلس وتحديد ميزانيته .

٢٨ - تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض (١)

عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ - الموافقة على التقرير

(المقررة حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

(لم يعترض أحد) .

وهل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة من إحالة الاقتراحات المذكورة إلى اللجان المختصة (٢) ؟

(موافقة) .

٢٩ - تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض (٢)

عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ - الموافقة على التقرير

(المقررة حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه طبعاً ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

(لم يعترض أحد) .

(١) يراجع الملحق رقم ٢١

(٢) » » ٢٢

(٣) الاقتراح رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل الجزاوي أفندي بتعيين أعضاء النيابة من حضرات معاون الإدارة - أحيل إلى لجنة الحقانية .

الاقتراح رقم ٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل الجزاوي أفندي بزيادة اعتماد الخفراء والمساكن والضباط ، وقصر التمويه في اوقاف الإدارية الرئيسية على رجال البوليس والإدارة - أحيل إلى لجنة الأمور الداخلية .

الاقتراح رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل الجزاوي أفندي بعمل كوبري على مزلقان السكة الحديدية عند ناحية المرايات ، أمام عزبة دلاور والعرب المجاورة لها - أحيل إلى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٤ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء قطعة بوليس في الجهة القبيلة لبندر المحلة الكبرى بجوار منشآت بنك مصر - أحيل إلى لجنة الأمور الداخلية .

الاقتراح رقم ٥ المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق إسماعيل بك بدم مستنقع بالجهة البحرية من بلدة بني أحمد ، مركز المنيا - أحيل إلى لجنة الصحة .

الاقتراح رقم ٦ المقدم من الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي بتخصيص الكوبري الحديد المزمع إنشاؤه بكفر الزيات تنفيذاً للعاهدة المصرية الإنجليزية للسكة الحديدية ، وتخصيص الكوبري الحالي للردم بعد تحديده أحيل إلى لجنة المواصلات .

الاقتراح رقم ٧ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتوح بك بإنشاء مركز بوليس بمدينة بلقاس بدلاً من نقطة البوليس الموجودة بها - أحيل إلى لجنة الأمور الداخلية .

الاقتراح رقم ٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم العادى أفندي بنقل ملجأ الأيتام القائم بناحية الضبعة إلى الأقصر - أحيل إلى لجنة الأمور الداخلية .

الاقتراح رقم ٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بجعل التعيين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة - أحيل إلى لجنة المالية والجمارك .

الاقتراح رقم ١٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بالقواعد التي تقوم عليها الترقيات والعلاوات لموظفي الحكومة - أحيل إلى لجنة المالية والجمارك .

الاقتراح رقم ١١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بإنشاء الأرض بالمناصرة لخدمة المصلحة في الأمان - أحيل إلى لجنة الأمور الداخلية .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة بالنسبة للعرائض التي رأت حفظها للأسباب التي أبدتها ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على إحالة العرائض التي أشارت إليها إلى الوزارات المختصة ؟
(موافقة) .

٣٠ - تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض (١)

عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨ -
الموافقة على التقرير

(المقرّر حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه طبعاً ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة من إحالة الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة إلى اللجان المختصة (٢) ؟
(موافقة) .

٣١ - تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض (٢)

عن العرائض التي فصلتها اللجنة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨ - الموافقة على التقرير

(المقرّر حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل أفندي) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعتم عليه طبعاً ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة بالنسبة للعرائض التي رأت حفظها للأسباب التي أبدتها ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على إحالة العرائض التي أشارت إليها إلى الوزارات المختصة ؟
(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ، على أن يعود المجلس للانعقاد يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢١ يونيه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء ؟
(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء) .

(١) راجع الملحق رقم ٣٣

(٢) الاقتراح رقم ١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان بإشياء كبرى على مجرئين أمام بلدة طنينج مركز طلغا - أحيل إلى لجنة الأشغال .

الاقتراح رقم ٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل أفندي بتعيين حكيمة صحة لمركز دشتا للكشف على انشاء المتوفيات مراعاة لتقاليد البلاد - أحيل إلى لجنة الصحة .

الاقتراح رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل الجيزاني أفندي ينقل سوق المواشي بين الجزائر إلى جهة بعيدة عن المساكن - أحيل إلى لجنة الأمور الداخلية .

(٣) راجع الملحق رقم ٣٤

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة	رقم الصفحة
٦ — اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بإنشاء خط سكة حديدية بين الصالحية والقنطرة — إحالة إلى لجنة الخمس الاقتراحات والعرائض ... ٢٨٥	١ — الإجازات ... ٢٨٢
٧ — الأسئلة :	٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٢٨٣
(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن إحصاء الأشخاص الذين قتلوا أو سجنوا أو اعتقلوا من سنة ١٩١٩ لأسباب سياسية وهل عوّضوا عن الخسارة التي لحقت بهم — الإجابة عنه — تحويله إلى استجواب ... ٢٨٥	٣ — دعوة مجلس الشيوخ للاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي سينعقد بلاهاي من ٢٢ إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ واجتماع المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة الذي سينعقد بفارسوفا من ٥ إلى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ — موافقة المجلس على اشتراك كل من يرغب في ذلك من حضرات الأعضاء على ثقته الخاصة بشرط أن يحضر المكثريه بذلك في المواعيد ... ٢٨٣
(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك عن رخص قيادة السيارات — الإجابة عنه ... ٢٨٥	٤ — تأجيل انتخاب أعضاء المجال الخالية باللجان والمجال التي زادت طبقا للتعديل الأخير في اللائحة الداخلية ... ٢٨٣
(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك عن تخفيض أسعار المياه وأجرة المدادات بالقاهرة — تأجيله أسبوعا ... ٢٨٦	٥ — مشروعات قوانين واردة من مجلس النواب :
(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام العالي وزير الحفانية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزائر بك عن إنشاء بناء جديد للحكمة الجزئية الأهلية بشيخ الكوم وتخصيص مكانها الحالي للحكمة الابتدائية الشرعية والمجلس المحلي — الإجابة عنه ... ٢٨٦	(١) مشروع قانون خاص بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجمارك الأزهر — إحالة إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ... ٢٨٣
٨ — الاستجابات :	(ب) مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام القنود في البلاد المصرية — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك ... ٢٨٤
(١) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجبلي لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب — تحديد يوم للنقشة في الاستجواب في الجلسة التي يلقن فيها البيان ... ٢٨٧	(ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٨٣٩ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والكبارى" باب ٣ "أعمال جديدة" — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك ... ٢٨٤
(ب) الاستجوابان المقدمان من حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد أباطه بك لحضرة صاحب المقام العالي وزير التجارة والصناعة عن تهدير الموالح الخارج وإحالتها — تأجيله أسبوعا ... ٢٨٩	(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٨٣٩ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك ... ٢٨٤
	(هـ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السكك الحديدية والمطارات والطبقات للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ لتسوية تجاوز الباين الأول والثاني — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك ... ٢٨٥

رقم الصفحة

- الموافقة عليها جملة واحدة بالنداء بالاسم مع إعادة المشروع
(١) إلى مجلس النواب ... ٢٩١
١١ — كلمة الرئيس بشأن تنظيم المناقشة في مشروع الميزانية —
موافقة المجلس عليها ... ٢٩٢
١٢ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بوقف البيع الجبرية
تقرير لجنة الحفانية ملحق رقم ٢٦ ... ٢٩٢
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ... ٢٩٤
مناقشة المواد مادة فائدة — تعديل المادة الأولى والثانية
والثالثة ... ٢٩٤
الموافقة على التعديل — ثلاثة المشروع معدلا للزعة الثالثة —
الموافقة على المشروع معدلا بالنداء بالاسم وإعادةه إلى مجلس
النواب ... ٣٠٤
١٣ — تأجيل باقى المسائل الواردة فى جدول الأعمال إلى جلسة غد ٣٠٤

رقم الصفحة

- ٩ — مشروع قانون بتحديد نخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك
ونخصصات البيت الملك ... ٢٩٠
تقرير لجنة المالية والنجاركة ملحق رقم ٣٥
الموافقة على نظر مشروع القانون بطريق الاستعجال ... ٢٩٠
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ... ٢٩٠
مناقشة المواد مادة فائدة — قرار المجلس قراءة المشروع للمرة
الثالثة فى هذه الجلسة ... ٢٩٠
١٠ — القراءة الثالثة لهذا المشروع ومشروعى القانونين الآتين :
(أ) مشروع قانون بفتح اعتماد إحقاق فى ميزانية وزارة الصحة
العمومية قدره ١٢٠٠ جنيه لصاريف مؤتمر الجذام
الدولى الذى انعقد فى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٣٨ ٢٩١
(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه
فى ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم) زيادة
على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق منفى تحت خط سكة
الحديد بشارع الحرم ... ٢٩١

حسن محمد شعير افندى ، الأستاذ عباس الجمل ، الدكتور عبد
الحمد أمين عزب ، عبد الله أرسلان بك ، عوض برعى بك ،
محمود الإترى باشا .

وحضر من الوزراء : حضرات أصحاب المعالى أحمد محمد خشبه باشا
وزير الحفانية ، أحمد لطفى السيد باشا وزير الداخلية ، حسن صبرى باشا
وزير الحربية والبحرية ، أحمد كامل باشا وزير الصحة العمومية .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .
تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ — الإجازات

الرئيس — قرر المجلس فى الجلسة الماضية أن يكمل إلى المكتب
فحص طلبات الإجازة التى يقدمها حضرات الزملاء المحترمين . وقد قام
المكتب بفحص هذه الطلبات فانضح له أن كل الطلبات عدا واحد منها
إنما قدمت لسبب المرض ، ولذلك يرى المكتب قبولها ولا يمكن أن تناقش
مقدمتها فى ذلك وهؤلاء هم حضرات الشيوخ المحترمين الذين طلبوا إجازات
مدينة بمدنها فى مضبطة الجلسة السابقة : الأستاذ محمود بسيونى ، الفريق
على فهمى باشا ، حسن مظلوم باشا ، محمد طاهر باشا ، محمد الشناوى بك .
يضاف إليهم حضرة الشيخ المحترم عبد الستار حسن عمران افندى الذى يطلب
إجازة أسبوعين لأشغال هامة وحضرة الشيخ المحترم محمود زكى بك الذى
يطلب إجازة شهرا لمرضه .

وطلب اليوم حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا إجازة لمدة أسبوعين
اعتبارا من ٢٧ الجارى لسفره إلى الإسكندرية ، ويرى المكتب قبول هذه
الإجازة ، فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟
(موافقة) .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد
محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ،
على عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ، الأستاذ يوسف
عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما هذا :

الغائبين :

أولا — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الكسان أبسحرون باشا ، إسماعيل مصطفى الملوانى افندى ، زكى
ويصا بك ، فهمى ويصا بك ، محمد الشناوى بك ، عثمان السيد
ناصر بك ، عبد الرحمن فتوح افندى ، عفيفى حسين البربرى افندى ،
الأستاذ محمود بسيونى ، الفريق على فهمى باشا ، محمد طاهر باشا ،
الشيخ الشافعى أبو وافية ، عبد الستار حسن عمران افندى ، محمود زكى بك .
ثانيا — باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مدحت يكن باشا ، الشيخ إسماعيل محمد فوز ، الشيخ
حسين صالح خليفه ، سيد محمد خشبه باشا ، الأستاذ محمد السيد
غنيمه ، محمد زايد جلال افندى ، محمد على علوبه باشا ، الأستاذ
محمد مرزوق ، الشيخ يوسف يوسف الشرفوبى ، الأستاذ ميشيل
رزق .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك ، الشيخ إبراهيم محمد فراج ، السيد محمود
الشندوبى بك ، حسن مظلوم باشا ، حسن رشوان حمادى بك ،

والآن لحضراتكم أن تختاروا إحدى الطريقتين: إما أن تكلوا إلى المكتب اختيار الأعضاء الذين يسافرون للاشتراك في المؤتمرين وإما أن يترك لحضرات الأعضاء المحترمين الحرية في الاشتراك في المؤتمرين على أن يقوم حضراتهم بنفقات سفرهم وعلى أن يخطر سكرتيرية المجلس برغبتهم لكي تبلغ ذلك إلى سكرتيرية المؤتمرين .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزاري بك — نرى أن تتبع القاعدة التي اتبعت في العام الماضي .

الرئيس — من يريد من حضراتكم أن يتبع القاعدة التي اتبعت في العام الماضي ، وهي ترك الحرية للأعضاء في الاشتراك في المؤتمرين على أن يكون ذلك على نفقتهم الخاصة فليتفضل بالوقوف . (وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس أن يستمر العمل بالقاعدة التي قررت في العام الماضي بالنسبة لهذين المؤتمرين . وعلى حضرات الأعضاء الذين يريدون الاشتراك فيهما أن يخطروا المكتب بذلك .

٤ — تأجيل انتخاب أعضاء للجان الحالية بالبحر .
والحال التي زادت طبقا لتعديل الأخير في اللائحة الداخلية

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن نبدأ الآن في تكملة أعضاء اللجان أو نؤجل إلى آخر الجلسة ونستمر في نظر جدول الأعمال ؟ (أصوات : نستمر في جدول الأعمال) .

الرئيس — إذن نستمر في جدول الأعمال ، ونؤجل تكملة أعضاء اللجان إلى آخر الجلسة .

٥ — مشروعات قوانين واردة من مجلس النواب

(١) مشروع قانون خاص بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر — إحالته إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

نص الكتاب :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلساته المنعقدة في ٣١ مايو و ٧ و ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع خاص بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، ووافق عليه بالصيغة الموافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لسعادتكم مشروع القانون ومضابط الجلسات المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا معادتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٨

بهي الدين بركات

الرئيس — أما الطلب الذي أشرت إليه الآن ولم يستطع المكتب التصرف فيه فهو طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك التصريح له بإجازة من ٢٨ يونيه إلى آخر الدورة بدون ذكر سبب لهذا الطلب .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — إن السبب في طلي هذه الإجازة هو سفرى للخارج .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟ (موافقة) .

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس — يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد لطفى السيد باشا وزير الداخلية) .

٣ — دعوة

مجلس الشيوخ للاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي سينعقد بـ لاهاي من ٢٢ إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، واجتماع المؤتمر الدولي للتجارة الذي سينعقد بـ لاهاي من ٥ إلى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ — موافقة المجلس على اشتراك كل من يرضى في ذلك من حضرات الأعضاء على فقته الخاصة بشرط أن يخطر السكرتيرية بذلك في المواعيد

الرئيس — أخبر حضراتكم أنه ورد إلى المجلس دعوتان إحداها للاشتراك في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي الذي سينعقد بـ لاهاي من ٢٢ إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ والأخرى للاشتراك في الاجتماع الثالث والعشرين للمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة الذي سينعقد بـ لاهاي من ٥ إلى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨

وكان المتبع إلى ما قبل السنة الماضية أن يكل المجلس إلى المكتب اختيار حضرات الأعضاء الذين يشتركون في مثل هذه المؤتمرات ، غير أن هذه القاعدة خولفت في العام الماضي إذ قرر المجلس ترك الحرية لكل عضو في الاشتراك في المؤتمر وألغيت المكافأة التي كانت تمنح سابقا .

أما مجلس النواب فقد اتبع القاعدة التي كنا نسير عليها إلى السنة الماضية . وقد ورد إليه في الأسبوع الماضي مثل هاتين الدعوتين فقرّر إحالتهما إلى المكتب ليختار من يرى اختياره من حضرات الأعضاء الذين يخطر المكتب برغبتهم في السفر للاشتراك في هذين المؤتمرين . وقد اختار المكتب فعلا سبعة من حضرات النواب المحترمين ومنهم الرئيس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

(ب) مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب مجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لسعادتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضة على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

١٥ يونيو سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس النواب
بهي الدين بركات

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية والجمارك .

(ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٨٣٩ جنيها مصرية في ميزانية وزارة المواصلات ، فرع ٤ ” مصلحة الطرق والكباري ” باب ٣ ” أعمال جديدة ” — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب مجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٨٣٩ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١٣ ” وزارة المواصلات ” فرع ٤ ” مصلحة الطرق والكباري ” ، باب ٣ ” أعمال جديدة ” منه :

جنيه

١٥,٠٠٠ علاوة على الاعتماد المدرج لإنشاء كوبري على النيل عند ممنود .
٥٨٣٩ لتكئة لإنشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم إلى العامرية .

وقد وافق المجلس على ما جاء بتقرير اللجنة من انه لم يعد هناك داع لطلب الاعتماد الإضافي لمبلغ أ.ل ١٥,٠٠٠ ج.م المدرج لإنشاء كوبري على النيل عند ممنود لأن المبلغ المذكور لم يصرف بعد .

أما المبلغ المطلوب لتكئة لإنشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم إلى العامرية وقدره ٥,٨٣٩ ج.م فقد وافق المجلس على مشروع القانون الخاص به .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لسعادتكم مشروع القانون بالصيغة النهائية التي أقرها المجلس ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

١٥ يونيو سنة ١٩٣٨
رئيس مجلس النواب
بهي الدين بركات

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية والجمارك .

(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٩٣ و ٣٨ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ قسم ١٣ ” وزارة المواصلات ” فرع ٢ ” البريد ” باب ٢ ” مصاريف عمومية ” لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب — إحالة إلى لجنة المالية والجمارك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب مجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٩٣ و ٣٨ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١٣ ” وزارة المواصلات ” فرع ٢ ” البريد ” باب ٢ ” مصاريف عمومية ” لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لسعادتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة المذكورة ، راجيا عرضة على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

١٥ يونيو سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس النواب
بهي الدين بركات

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك .
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك .

(هـ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠.٠٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات لتسوية تجاوزات البايين الأول والثاني — إحالته إلى لجنة المالية والجمارك

نص الكتاب :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ
نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨
تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠.٠٠٠ ج.م
في ميزانية السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٧ —
١٩٣٨ منه ٥٠.٠٠٠ ج.م في الباب الأول و ١٥.٠٠٠ ج.م في الباب
الثاني لتسوية تجاوزات هذين البايين ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .
فاتشرف بأن أرسل مع هذا لسعادتكم مشروع القانون ومضبطة الجلسة
المذكورة ، راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

١٥ يونيو سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس النواب
بهي الدين بركات

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة المالية والجمارك ؟
(موافقة) ؟

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية والجمارك .

٦ — اقتراح

مقدم من حضرة الشيخ المحترم للشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بإنشاء خط سكة حديدية بين الصالحية والقطرة — إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟
(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الحفانية) .

٧ — الأسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن إحصاء الأشخاص
الذين قتلوا أو سجنوا أو اعتقلوا من سنة ١٩١٩ لأسباب سياسية وهل عوّضوا
عن الخسارة التي لحقت بهم — الإجابة عنه وتحويله إلى استجواب

نص السؤال :

”هل يسمح مقامكم الرفيع بالإدلاء للمجلس ببيان يمحى أسماء الأشخاص
الذين قتلوا أو سجنوا ، أو اعتقلوا بمصر ، وخارجها منذ سنة ١٩١٩ لأسباب
سياسية ؟

وهل عوّض أحد من أهل هؤلاء القتلى أو المسجونين أو المعتقلين ، أو
من الطلبة أو الموظفين الذين فصلوا من مدارسهم أو وظائفهم بسبب
اشتغالهم بالحركة الوطنية تعويضا عما حل بهم من خسارة ، وهم قوم لهم
الفضل فيما وصلت إليه مصر من استقلال بتوقيع المعاهدة أخيرا بين مصر
وبريطانيا ؟

وإذا لم يعوّضوا ، ألا يرى مقامكم الرفيع أن الوقت قد حان الآن بعد
هذه المعاهدة لتأليف لجنة قضائية لفحص حالات من يتقدم لها من هؤلاء
الضحايا ولتقرر لهم مبالغ أو أراضى تعويضا لهم ومكافأة عما أصابهم وليكون
في حكمها العادل تخفيف من آلامهم ويلمس بناوي شيئا من جروحهم وبذلك
تكون مصر وفّت بعض حق هؤلاء الأبطال الذين لبثوا تلك الأزمان الطويلة
جنودا مجهولين . وهم في الواقع أول من رفع علم البلاد وأسبق من تقدم
في ميدان الطعان ولاقى البأساء والضراء في سبيل الأوطان ؟

انتظر الإجابة مرضية لأولئك الشجعان ، مسجلة لحقهم الواضح الذي
لا يختلف فيه اثنان ما

يونيو سنة ١٩٣٨

شيخ الجزيرة

أحمد حنفي أبو الفضل

مفكرة صاحب المعالي أحمد لطفي السيد (وزير الداخلية بالنيابة عن
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) — إن موضوع السؤال
ينصب على حوادث حدثت منذ ١٩ عاما في ظروف كانت البلاد فيها تحت
أحكام السلطة العسكرية ويتعذر على الوزارة العثور على البيانات التي يطلبها
حضرة الشيخ المحترم . فضلا عن ذلك فإن المحاكم قضت بعدم مسئولية
الحكومة عن هذه التعويضات . وإن الحكومة مع عدم قبولها مبدأ
المسئولية عن أمثال هذه الحوادث فقد ألقت وقتئذ رحمة منها بلحانا قضت
في بعض الظروف في المسائل المهمة من هذا القبيل وانتهى الأمر بذلك .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد عتيق أبو الفضل الجزاوي انشد — أريد أن
أحول هذا السؤال إلى استجواب وسأقدمه كتابة .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة
الشيخ المحترم محمد علوي الجزاويك عن رخص قيادة السيارات —
الإجابة عنه

نص السؤال :

تعددت حوادث السيارات ولا تخلو الجرائد من ذكر حوادث يومية
تتشعب منها الأبدان وذلك ناتج من عدم التدقيق في إعطاء رخص القيادة .

نص السؤال :

"بجلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ إنشاء نظرميزانية وزارة الحفانية بمجلس الشيوخ تكلمت عن المحاكم والمجالس الحسبية والدور المستأجرة لها ، واقترحت أن يقوم بنك مصر بتأليف شركة للبنان تساهم فيها الحكومة بمبلغ عظيم لتقوم ببناء المحاكم دفعة واحدة ، على أن تدفع الحكومة للشركة الثمن أقساطا . وبذلك توفر الحكومة ثلاثين ألفا من الجنيحات تدفعها سنويا اجرا لدور محاكم معظمها غير لائق بها وبكرامتها حتى سماها بحق أحد حضرات الشيوخ المحترمين "اصطبلات" .

وفي هذه الأيام شرعت الحكومة في بناء محكمة ابتدائية أهلية في عاصمة المنوفية وجعلت هذا البناء قاصرا على هذه المحكمة ، مع أنه لو أضيف إليه طبقة أخرى لاتسع جميعه للمحكمتين الجزئية والابتدائية .

وحينئذ يمكن تخصيص المكان القديم الذي تشغله المحكمة الجزئية للمحكمة الشرعية والمجلس الحسبي . وذلك لأن بناء المحكمة الشرعية الحالي ضيق غير صحي . وليس به مكان لمخفوظاتها . بل ليس به مكان لقضاها الذين يحضرون من طنطا أسبوعيا لعقد جلسات المحكمة الابتدائية بها . ويضطرون لعقد جلداتهم بمحجرات الكتبية ولا يجدون بعد ذلك أمكنة لمداوالاتهم . وقد شكت المحكمة للوزارة هذه الحال مرات عدة ، وكذلك الحال في المجلس الحسبي وقد سعت الوزارة لاستئجار مكان لائق بها متسع لأعمالها فلم توفق .

ألا يرى معالي الوزير بناء طبقة ثانية في البناء الجديد لتتسع للمحكمة الابتدائية والجزئية الأهلية مع تخصيص بناء هذه المحكمة الجزئية للمحكمة الشرعية والمجلس الحسبي ؟

أرجو أن تعمل الوزارة على إجابة هذا السؤال صوتا لكرامة العدالة في القضاء الشرعي ما

عضو الشيوخ
محمد علوى الجزائر

١٤ يونيو سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد خبب باشا (وزير الحفانية) - صدر قرار بمجلس الوزراء في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ بالموافقة على برنامج الخمس السنوات الذي كان يتضمن إنشاء ٤٣ مبنى حكوميا لفروع وزارة الحفانية في مختلف البلدان .

إلا أنه جاء بمشور المالية رقم ١٠ لسنة ١٩٣٦ أن الحكومة ستواجه مصروفات غير عادية لتنفيذ المشروعات المختلفة المترتبة على إبرام المعاهدة وطلبت أن تكون الاعتمادات التي تطلب للأعمال الجديدة ينبغي وضع تقديرها على أساس مواصلة الأعمال المدرجة في ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فقط .

فهل لمعالي الوزير أن يصدر أوامر مشددة بعدم إعطاء رخص قيادة مطلقا سواء كانت خصوصية أو عمومية إلا بالشروط الآتية :

١ - أن يؤدي طالب الرخصة امتحانا دقيقا في القيادة كما هو حاصل في بعض البلاد الأخرى إن لم يكن كلها .

٢ - أن يكشف عنه طبيبا ويثبت من الكشف سلامة نظره وتعمل جسمه لهذا العمل وذلك محافظة على أرواح الأهالي من هذه الأخطار المتكررة .

٣ - أن يطبق هذا على كل حاصل على رخصة قيادة عند تجديد رخصته بها

عضو مجلس الشيوخ
محمد علوى الجزائر

مفكرة صاحب المعالي أحمد لطفى الباشا (وزير الداخلية) :

١ - طلاب رخص القيادة العمومية يؤدون امتحانا قبل صرف الرخص إليهم في فن القيادة بمعرفة المفتشين الفنيين عملا بنص المادة ٤٥ من لائحة السيارات .

٢ - جميع طلاب رخص القيادة العمومية والخصوصية يكشف عليهم طبيبا قبل صرف الرخص إليهم تنفيذا للمادة ١٩ من اللائحة للتأكد من سلامة نظرهم وصحة بنيتهم . ولا يستثنى من هذا الكشف إلا أصحاب السيارات الخصوصية . ومع ذلك فإنه في حالة وجود شك في لياقة أحدهم للقيادة من حيث سلامة النظر وصحة البنية فإنه يحال على الكشف الطبي قبل الترخيص إليه .

٣ - يحدد الكشف الطبي بعد مضي خمس سنوات عند تجديد الرخصة .

(ج) سؤال موجه إلى مفكرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من
حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك من تخفيض أسعار المياه وأجرة
المدادات بالقاهرة - تأجيله أسبوعا

الرئيس - ورد لي كتاب (١) من حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا وزير الأشغال العمومية يطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعا ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية من حضرة الشيخ
المحترم محمد علوى الجزائر بك من إنشاء بناء جديد للمحكمة الجزئية الأهلية
بشيد الكوم وتخصيص مكانها الحال للمحكمة الابتدائية الشرعية والمجلس الحسبي -
الإجابة عنه

(١) حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة إلى كتاب المجلس رقم ٤ - ١٠٦٥/١٢١/٥ المؤرخ ١٦ الجارى أشرف بأن أبحر عزكم التفضل بإصدار الأمر بتأجيل إدراج السؤال في جدول الأعمال مدة أسبوع .

وبفضلوا بقبول فائق الاحترام بها

ومعنى هذا أن السؤال يوجه إلى الحكومة للاستفسار عن وقائع معينة ويجب على الحكومة أن تجيب عنها . والاستجواب لا يفرق عن السؤال إلا بالفارق الذي ذكرته ، وبين السؤال والاستجواب خصوص وعموم إذ الواقع أن كل استجواب يعتبر سؤالاً ولا العكس .

والذي يطلب منا والذي يطلب تحديد يوم لمناقشته هو تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب التي حصلت واتهمت . لا أنهم ما الذي يريده حضرة المستجوب فإن كان له اعتراض أو مؤاخذة على وقائع معينة فعليه أن يبين الآن هذه الوقائع حتى تستطيع الحكومة أن تجيب عنها في الجلسة التي تتحدد للمناقشة لأن الإجابة عن هذه الوقائع تقتضي فعلاً جمع معلومات من المصالح المختلفة . بناء على ذلك لا يمكن مطلقاً تحديد يوم للمناقشة في الاستجواب بالصيغة التي قدمه بها حضرة المستجوب . لأنني لا أعلم ما الذي يريد حضرة الشيخ المحترم أن يستجوب الحكومة فيه حتى يمكن تحديد يوم لمناقشته .

فإزاء هذا الغموض لا أستطيع حصر المعلومات التي يلزم جمعها استعداداً للمناقشة ، لذلك لا يمكنني أن أتفق على تحديد يوم لهذه المناقشة إلا إذا عرفت الوقائع التي يريد حضرة المستجوب مؤاخذة الحكومة عليها . فإذا قدمها اليوم أمكننا تحديد الجلسة وإلا فلا يمكنني أن أوافق على تحديد يوم للمناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الشيوخ المحترمين :

الاستجواب الذي قدمته واضح لا لبهام ولا غموض فيه فلقد طلبت أن أستجوب رئيس الحكومة عن تصرفاتها في الانتخابات العامة لمجلس النواب وإذا قال مستجوب هذا فإنه يقصد بتصرفات الحكومة الإجراءات التي قامت بها في الانتخابات العامة لمجلس النواب من بدء عملية الانتخاب حتى نهايتها أي من بدء تعديل الدوائر الأصلية والفرعية إلى نهاية عملية الانتخاب وتنتهي هذه العملية بإعلان نتيجة الانتخاب . فإذا ماقت إلى أريد استجواب الحكومة عن تصرفاتها في الانتخابات العامة فإن الذهن ينصرف بدايةً وحتمًا إلى أي أريد استجواب الحكومة في جميع الإجراءات التي اتخذتها في الانتخابات العامة منذ أعلن تعديل الدوائر الأصلية والفرعية إلى نهاية الانتخاب . لذلك لا أفهم اعتراض معالي وزير الحربية والبحرية والحكومة أدري الناس بتصرفاتها والإجراءات التي اتبعتها والخطوات التي خطتها منذ البداية إلى النهاية .

بأجوبة الشيوخ المحترمين :

لقد تعارف الفقه الدستوري فيما يختص بالاستجواب على أنه لا يصح للاستجوب أن يفصل استجوابه تفصيلاً . بل عليه أن يوجز ويترك التفصيل للجلسة المقبلة للمناقشة . وأذكر على سبيل الاستشهاد ما جاء في كتاب الأوضاع البرلمانية للرحوم فؤاد كمال بك إذ يقول : "يجب على العضو الذي يريد استجواب الحكومة عن شأن ما أن يقدم استجوابه كتابياً مع تحديد موضوعه بإيجاز إلى رئيس المجلس" . فإنا من جانب قد جئنا بموضوع استجوابي المعروض في جدول أعمال اليوم بأن استجواب الحكومة عن

وما كان قد أدرج مبلغ ٦,٤٠٠ جنيه بميزانية مصلحة المباني في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لمشروع إقامة مبنى لمحكمة شيين الكوم الابتدائية الأهلية فقد طلبت المصلحة المذكورة الموافقة على المشروع حتى يمكن الانتفاع بالاعتماد الوارد بالميزانية لهذا الغرض فوافقت الوزارة .

وترى الوزارة أن نقل المحكمة الجزئية إلى دور ثالث ينشأ في مبنى المحكمة الكلية لا يتفق مع حسن سير العمل وراحة المتقاضين - فهي محكمة كثيرة العمل متعددة الجلسات يجب أن يتوافر في المبنى الذي تشغله فضاء واسع ينتظر فيه جمهور المتقاضين الذي لا تتسع لهم قاعة الجلسة . فضلاً عن أن في تردد مثل هذا العدد الكبير من الجمهور صعوداً ونزولاً إلى الدور الثالث مشقة عليه وتشويشاً على العمل في المحكمة الكلية .

أما حالة المحكمة الشرعية التي أشار إليها سؤال حضرة الشيخ المحترم فستعنى الوزارة بإزالة أسباب الشكوى منها .

٨ - الاستجابات

الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب - تحديد إلقاء بيان المستجوب بعد أسبوع ثم تحديد يوم للمناقشة في الاستجواب في الجلسة التي يلق فيها البيان

الرئيسي - ما هو رأي الحكومة في تحديد يوم للمناقشة في هذا الاستجواب ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية بالنسبة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) - أنا أعتقد أن الاستجواب بنصه الحالي لا يمكن أن يحدد له يوم للمناقشة ، ذلك لأن هذا الاستجواب يتقصبه بيان أرجو أن يتفضل حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب بأن يجيب عنه . فإذا ما أجاب عنه استطعنا أن نحدد يوماً للمناقشة فيه . وإلا فلا يمكن أن يكون نص كالنص الذي جاء في الاستجواب وهو "تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب" موضوعاً لاستجواب .

والذي أريد أن أتبينه هو ماهي هذه التصرفات والوقائع التي يريد حضرة المستجوب أن يحدد يوماً للمناقشة فيها حتى تستطيع الحكومة أن تجيب عنها في الجلسة التي تتحدد لذلك . وإيضاحاً لذلك أقول إن الاستجواب في اللغة هو طلب الجواب ، وفي الفقه الدستوري الاستجواب في الواقع نوع من السؤال يختلف عنه في أن لكل عضو أن يشترك في المناقشة فيه ، وأنه قد يترتب عليه أن يصدر قرار من المجلس بعد المناقشة . ولذلك كان الاستجواب في الواقع أعم من السؤال ، فالسؤال بيته اللامحة الداخلية حيث نصت على أنه : "على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالاً إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوباً إلى الرئيس ويجب أن يكون البعج مقصوداً على الوقائع" ... إلى آخر ما جاء في المادة ،

تصرفاتها جميعها من أولها إلى آخرها في الانتخابات العامة، فإذن الغموض الذي يقتضى من معالي وزير الحربية والبحرية أن يقيم الدفوع التي لا أدرى إن كان يقصد بها ألا تكون تصرفاتها في الانتخابات موضوع استجواب في هذا المجلس ؟

سأدلى ببياني في جلسة قادمة عن وقائع الاستجواب ولا أمانع في أن تطلب الحكومة التأجيل عندئذ لجلسة أخرى استعدادا للرد على هذه الوقائع .
(تصفيق) .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى باشا (وزير الحربية والبحرية) — أفهم من هذا أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يدلى ببيانه في جلسة آتية، فإذا كان هذا ما يريده فعلا فيترتب على ذلك أن تبدأ المناقشة في الجلسة التي تتحدد لذلك بعدها لا في الجلسة التي يلقى فيها البيان وعلى هذا الأساس لا مانع لدى مطلقا من أن يدلى حضرة الشيخ المحترم ببيانه في جلسة قادمة وفي هذه الجلسة تطلب الحكومة تحديد جلسة أخرى للمناقشة أى أن يدلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ببيانه في جلسة مقبلة وبعد انتهائه من بيانه تطلب الحكومة تحديد جلسة أخرى لمرى عليها اللائحة ليكون لديها الوقت الذي يكفيها للاستعداد للمناقشة بعد جمع البيانات .

الرئيس — إذن تحدد اليوم جلسة يدلى فيها حضرة المستجوب ببيانه وتؤجل الحكومة عندئذ ردها إلى جلسة أخرى تجرى فيها المناقشة طبقا لنصوص اللائحة الداخلية .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى باشا (وزير الحربية والبحرية) — لاحظ أن المواعيد التي تنص عليها اللائحة تبدأ من الجلسة القادمة أى أن حضرات الأعضاء المحترمين لا يشتركون في المناقشة إلا في الجلسة التي تلي الجلسة التي سيدلى فيها حضرة المستجوب ببيانه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا مستعد لإلقاء بياني بعد أسبوع .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — الأمر الذي طرح على المجلس هو تفسير معنى الاستجواب فسمحوا حضراتكم أن آتين رأيي في وضوح .

هذا الاستجواب بالذات الشأن فيه للعضو المستجوب والحكومة . إنما البحث الذي طرح أمام المجلس الآن تناول أمرا آخر يعني المجلس فقد تلا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ما اقتبسه من كتاب الأوضاع البرلمانية للرحوم فؤاد كمال بك وهو ما يخص في أن يكون الاستجواب في أضيق حد ممكن ، وحكمة هذا هي حماية الحكومة لأن الاستجواب في الواقع أولى مرتبة من مراتب الاتهام .

فالترتيب العملي في المجالس النيابية هو أن يأتي العضو ليستعلم عن أمر يحمله فيقدم فيه سؤالا . فإذا كان فيما يعلمه عن طريق إجابة الحكومة أو فيما يعلمه بوسائله الخاصة ما يسمح له بالاتهام فقدم الاستجواب فإذا ما وجد أثناء مناقشة الاستجواب ما يثبت الاتهام طرحت الثقة — وإذن من غير الصواب أن يقال إن كل سؤال استجواب وكل استجواب سؤال . يجب أن يكون السؤال في منتهى الوضوح كما أوجبت اللائحة إذ يراد به الاستعلام فحسب ولا يقصد به أى اتهام ، أما الاستجواب وهو مرتبة من مراتب الاتهام فقد جرى العمل في المجالس النيابية في جميع البلاد الدستورية على ألا يتسع مداه عند وضعه حتى تسمى الحكومة من نشر صحيفة اتهامها على الناس دون سماع كلمتها فمن الواجب أن يسمع دفاع الحكومة في الجلسة ذاتها التي يطرح فيها الاستجواب للمناقشة لا بعد أسبوع أو أسبوعين .

فالمقصود إذن هو حماية الحكومة ولذا كان غريبا أن يكون المركز اليوم معكوسا . فالمعارض للحكومة يعمل في حدود حمايتها بإيجازه في نص الاستجواب بينما تجيء الحكومة فتوافق على أن يترك كلام المستجوب ينشر في المضبطة ويطالعه الناس بغير تعقيب عليه منها وحجتها في ذلك أنها تريد جمع معلومات للرد على المستجوب بعد أسبوع أو أسبوعين .

للحكومة رأيا في مناقشة هذا الاستجواب بالذات ، أما الواجب علينا تقريره فهو أن يكون الاستجواب في أضيق حدوده إذ في هذا الحماية العامة للحكومة ، ولا يمكن أن يتعرض الاستجواب لتفصيلات إلا إذا طلبتها الحكومة ، فننازل الحكومة عن الحماية أمر غريب . أما أن يقال للأستاذ يوسف أحمد الجندى اكتب بياك أو ألقه دون رد عليه في نفس الوقت فعني هذا أن الحكومة تمنحه Acte d'accusation أى فرصة إعلان صحيفة الاتهام مع بقائها معلقة دون رد عليها أسبوعين فهل من كرامة الحكومة أو من كرامة المجلس أن تبقى المسألة معلقة دون رد لمدة أسبوعين ؟

الأفضل فيما أرى أن يتبع حل وسط هو أن يطلب معالي الوزير إلى حضرة المستجوب أن يكتب للوزارة بيانا يذكر فيه الوقائع لأنني أفهم أن الوزير لا يهجم ويرتجل في رده . إنما هذا لا يحيز تغيير القاعدة الدستورية ولا يجوز أن تطرح صحيفة الاتهام من هذا المنبر دون الإجابة عنها في نفس الجلسة . وهذا هو التقليد البرلماني الصحيح الذي أشار إليه المرحوم فؤاد كمال بك فعلى الوزير أن يطلب إلى حضرة المستجوب بيانا كتابيا .

الرئيس — ما الذي يريده حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك من كلمته ؟ أرجو تحديد وجهة نظره .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أريد أن يعتبر المجلس أن هذا الطلب من الحكومة خاص بظروف هذا الاستجواب وحده وأنه لا يقرر قاعدة عامة .

الرئيس — لم تقل الحكومة إنها تتبع قاعدة عامة بما قرر اليوم ، ولكنها قررت أنها في ظرف استثنائي خاص بهذا الاستجواب بالذات ، إذ لا يمكن أن تتكلم والبيانات غير موجودة لديها .

(ب) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك
لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير الموالح للخارج

(ج) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك
لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن إعادة تصدير الموالح للخارج
ثم الاستجوابين بضمهما إلى بعض وتأجيل المناقشة فيهما أسبوعاً

الرئيس — هذان الاستجوابان مرتبطان ببعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً
فهل توافقون حضراتكم على ضمهما معاً ؟

مفكرة صاحب المعالي مراد وهبه باشا (وزير التجارة والصناعة) — في
الحقيقة أن الاستجواب الأول هو عبارة عن سؤال .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحميد اسماعيل أباطه بك — لا مانع لدى من
ضمهما .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ضم الاستجوابين بضمهما
إلى بعض ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وزمت علينا
الآن كراستان إحداهما لحضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك والثانية
للاتحاد المصري لمصدرى الخضر والفاكهة وكل منهما تناقض الأخرى ويظهر
أن لهما الاستجوابين أهمية للأجل أن يتمكن حضرات الأعضاء من تتبع
المستجوب وإبداء رأى صحيح فيهما أرى من المصلحة أن نتاح الفرصة
لحضراتهم لقراءة هاتين الكراستين .

الرئيس — لم توزع الكراستان رسمياً من سكرتيرية المجلس فالكلام فيهما
خارج عن الموضوع وبفرض أنهما وزعتا على حضراتكم فاعتبر أن كما لو كانتا
رسائل نشرت في الصحف .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولكنهما وزعتا
علينا من شخص له صفة وهو عضو في المجلس ونريد دراستهما والاستعداد
للاشتراك في المناقشة .

الرئيس — هل حضرة الشيخ المحترم مقبلاً على الاستجواب يوافق على
التأجيل ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحميد اسماعيل أباطه بك — أمان هذه الرغبة التي
أبدت أوافق على التأجيل على أن يكون لأول جلسة في الأسبوع المقبل .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في الاستجوابين
أسبوعاً ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم ابراهيم الرهبارى بك — أؤيد رأى معالي
الوزير وأرى أن طلبه في غاية الوجاهة فاستجواب الأستاذ يوسف أحمد
الجندي فيما يتعلق بمسئولية الحكومة عما جرى في الانتخابات العامة استغرقت
المناقشة في موضوعه عدة جلسات أثناء مناقشة مشروع الرد على خطاب
العرش كما أرى أن طلب حضرة الخالص بتعديل مشروع الرد على خطاب
العرش إنما هو موضوع هذا الاستجواب وقد رفض مجلس الشيوخ قبول
هذا التعديل فخلق حضرة هذا الاستجواب من جديد .

الرئيس — لقد قدم حضرة الاستجواب قبل مناقشة مشروع الرد
على خطاب العرش .

مفكرة الشيخ المحترم ابراهيم الرهبارى بك — الاستجواب
كما قال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك هو حالة تسأل فيها
الحكومة عن وقائع يظن المستجوب أو يعتقد أن الحكومة تصرف فيها
تصرفاً غير متفق مع القانون . ويجب أن تتحمل مسئولية فالיום يقول معالي
وزير الحربية والبحرية إنى لا أستطيع الإجابة عن استجواب غامض مبهم غير
محدد الوقائع وأطلب تحديد الوقائع المراد الاستجواب عنها .

قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي في جلسات
ماضية عن الانتخابات لمجلس النواب إنه قد حدثت فيها أمور كثيرة لا تتفق
والقانون وإن مجلس النواب الحاضر لا يمثل الأمة ثم عاد بطريقة أخرى
يستجوب الوزارة عن تصرفاتها في الانتخاب .

أية تصرفات يريد أن يستجوب عنها حضرة الشيخ المحترم ؟ أم عن تعديل
الدوائر فحسب أم عن أمور أخرى ؟

نريد أن نشترك معك في المناقشة سواء لك أو عليك . أماقول حضرة
الشيخ المحترم وهيب دوس بك إنه لا يصح أن يدل حضرة المستجوب
بيان ولا تجيب عنه الحكومة في نفس الجلسة فأرد عليه بأن الاستجواب
ليس خاصاً بالوزير بل هو من شأن أعضاء المجلس ويجب أن يشتركوا فيه
جميعاً . فالحقيقة أن هذا الاستجواب وبخاصة بعد ما أدلى به حضرة المستجوب
أثناء مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش ينبغي أن يكون إعادة لما سبق
أن ذكره في جلسات ماضية وقرر المجلس في نهايتها رفض اقتراح التعديل
الذي قدمه حضرة .

(أصوات : لا ، لا) .

فالذي نريده هو أن يتحدث لنا حضرة الوقائع لتكون ملكاً لنا جميعاً .

الرئيس — المسألة انتهت وحدد حضرة المستجوب أسبوعاً لإلقاء
بيانه ، ولننتقل إلى جدول الأعمال .

٩ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المال — تقرير لجنة المالية والجمارك (١) — الموافقة على طرح مشروع القانون بطريق الاستعجال — الموافقة عليه من حيث المبدأ — مناقشة المواد مادة فائدة — قراءة المشروع للمرة الثالثة في هذه الجلسة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

الرئيس — بمناسبة النظر في تقارير اللجان أبلغ حضراتكم أن مجلس النواب بعث إلينا اليوم بمشروع هذا القانون بعد أن نظره بطريق الاستعجال وبما أن مشروع هذا القانون يتصل اتصالاً وثيقاً بميزانية الدولة التي قرّر المجلس في جلسة ١٣ أبريل الماضي إحالة كل ما يرد إلى مجلس الشيوخ منها مباشرة إلى لجنة المالية والجمارك .

وبما أن مشروع هذا القانون يجب نظره قبل البدء في نظر ميزانية الدولة عن مخصصات ديوان جلالتهم فقد أحلته إلى لجنة المالية والجمارك التي كان محدداً لانعقادها الساعة الخامسة من مساء اليوم وقد نظرتة .

فهل توافقون حضراتكم على نظره الآن بطريق الاستعجال كما نظره مجلس النواب ؟
(موافقة)

المقرر — نظرت لجنة المالية والجمارك مشروع هذا القانون في مساء هذا اليوم وبصفة مستعجلة وقد وافقت عليه بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠,٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ولمدة حكمه .

(المادة الثانية)

مخصصات البيت المال ١٠٠,٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

(المادة الثالثة)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة، ولنتل المادة الأولى .

تلّت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠,٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ولمدة حكمه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولنتل المادة الثانية .

تلّت المادة الثانية وهذا نصها :

مخصصات البيت المال ١٠٠,٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنوياً ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولنتل المادة الثالثة .

تلّت للمادة الثالثة وهذا نصها :

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

وهل توافقون حضراتكم على تلاوة القانون للمرة الثالثة وأخذ الرأي عليه في هذه الجلسة نظراً لمصنعة الاستعجال ؟

(موافقة)

١٠ — القراءة الثالثة لهذا المشروع

ولمشرعي القانونين الآتين — الموافقة عليها جملة واحدة بالبدء بالاسم مع إعادة المشروع (١) إلى مجلس النواب

(١) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الصحة العمومية قدره ١٣٠٠ جنيه لمصاريف مؤتمر الجندام الدولي الذي انعقد في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم) زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة الحديد بشارع الهرم

الرئيس — لدينا من الجلسة الماضية مشروعا قانونين مؤجلين لهذه الجلسة للقراءة الثالثة وأخذ الرأي عليهما، فإذا وافقتم حضراتكم جريا على القاعدة المتبعة تتلى القوانين الثلاثة ويؤخذ الرأي عليها دفعة واحدة .

(موافقة) .

تلى مشروع القانون الخاص بتحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المال وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول هي ١٠٠,٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنويا ابتداء من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ولمدة حكمه .

(المادة الثانية)

مخصصات البيت المال ١٠٠,٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنويا ابتداء من نفس التاريخ ولمدة حكم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول .

(المادة الثالثة)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتلى مشروع القانون (١) وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١,٣٠٠ ج.م (ألف وثلاثمائة جنيه) لتسوية مصاريف مؤتمر الجندام الدولي الذي انعقد في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

مادة ٢ — على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتلى مشروع القانون (ب) وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ "مصلحة التنظيم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٩,٠٠٠ ج.م (تسعة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإنشاء طريق سفلى تحت خط سكة حديد الوجه القبلى بشارع الهرم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروعات هذه القوانين الثلاثة بالنسبة بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين وعددهم سبعة وتسعون عضواً (١).

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين المذكورة بإجماع الحاضرين وعددهم سبعة وتسعون عضواً.

١١ — كلمة رئيس المجلس

بشأن تنظيم المناقشة في مشروع الميزانية — موافقة المجلس عليها

الرئيس — قرر المجلس بجلسته ١٣ أبريل الماضي إحالة كل ما يرد من مجلس النواب خاصاً بميزانية الدولة إلى لجنة المالية مباشرة.

ولهذه المناسبة رأينا أن نضع بعض المبادئ للسيرة عليها أثناء نظر مشروع الميزانية. وقد تحدثت بشأنها مع حضرات رؤساء اللجان فوافقوا عليها وهي عدم تلاوة التقارير الخاصة بالميزانية في الجلسة اكتفاء بتوزيعها على حضراتكم. ومن يرغب في الكلام في أقسام الميزانية ينحصر في نهاية صباح يوم الجلسة المدرج بجدول أعمالها التقرير المرغوب الكلام في موضوعه مع تحديد موضوع الكلمة وعدم الإذن بالكلام في الجلسة لغير من طلبوا الكلمة في الموعد السابق. فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة)

١٢ — مشروع قانون وارد من مجلس النواب بوقف البيوع الجبرية

نظرة بصفة مستعجلة — تقرير لجنة المالية (٢) — الموافقة على المشروع من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فائدة — اقتراح بتعديل المادة الأولى والثانية والثالثة من المشروع — الموافقة على التعديل — تلاوة المشروع معاً للمرة الثالثة — الموافقة على مشروع القانون معاً بالنسبة بالاسم وإعادة إلى مجلس النواب

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

الرئيس — هذا المشروع بقانون وارد من مجلس النواب، وقد نظره هذا المجلس بطريق الاستعجال ووافقتم حضراتكم على إحالته إلى لجنة الحقانية لتنتظره بطريق الاستعجال، فهل توافقون حضراتكم على نظره قبل المواد الأخرى الواردة جدول أعماله الليلة؟

(موافقة)

(١) إبراهيم المطاوي بك، الدكتور إبراهيم بيومي مذكور، إبراهيم سيد أحمد بك، الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله، أحمد الديواني بك، أحمد حسين بك، أحمد حميد أبو ستيت بك، أحمد حنفي أبو الفضل الجزائري أفندي، أحمد عبد بك، أحمد علي باشا، أحمد كامل باشا، أحمد لطفي السيد باشا، أحمد مصطفى، عمرو باشا، أحمد نجيب براده بك، أمين سامي باشا، أنطون الجميل بك.

بطرس خليل بطرس بك

جعفر ولي باشا

حافظ حسن باشا، الدكتور حافظ محمد مؤمن، حسن أبو الفتوح بك، حسن حسن عزام بك، حسن صبري باشا، الأستاذ حسن عبد القادر، حسن محمد الوكيل أفندي، حسن نبيه المصري بك، حسين مصطفى حمزة بك، حسين عبد الكريم الهادي أفندي، حسين فودة بك، الأستاذ حسين محمد الجندى، اللواء حسين رفقي باشا، حسين مري باشا.

خليل إبراهيم صالح بك، خليل ثابت بك.

الدكتور ذكي ميخائيل بشارة

سعد مكرم بك، سليمان السيد سليمان باشا، سليمان عثمان أباطه بك، سليمان مصطفى خليل أفندي، سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك، سيد قرشي بك، صادق وهبه باشا.

الأستاذ حاذر جبرائيل، عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك، عبد الحميد إسماعيل أباطه بك، عبد الحميد سليمان باشا، الدكتور عبد الحميد فهمي، الدكتور عبد الخالق سليم، الدكتور عبد الرحمن عوض، الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا، الشيخ عبد الرزاق القاضي بك، عبد الستار الباسل بك، عبد السلام عبد النفار بك، الدكتور عبد العزيز العجيزي بك، عبد العزيز محمد عبد الله الجلال بك، عبد الفتاح الوزى بك، عبد الله للوم بك، الشيخ علي رمضان الطوبجي، اللواء علي صدق باشا، علي عبد الرزاق بك، علي ميسر تزار أفندي، علي كمال حيشه بك، الشيخ علي محمد مروان.

كامل إبراهيم بك، كامل جرجس تكللا بك، شيخ العرب بكلافي الأدهس.

لويس أخنوخ فانوس أفندي.

محمد أبو النصر القار أفندي، محمد أحمد الشريف بك، محمد الحفيظ الطرزي باشا، محمد المنازي عبد ربه باشا، محمد أمين حسين مري بك، محمد توفيق إسماعيل بك، محمد توفيق راضي بك، محمد توفيق رفعت باشا، محمد حافظ رمضان باشا، محمد حسين هيكل باشا، محمد رشوان الزمير بك، محمد سليمان الوكيل باشا، محمد عبد اللطيف أفندي، محمد عبد الحميد العبد أفندي، محمد علوي الجزائر بك، محمد علي سرور بك، محمد علي سليمان بك، محمد فهمي صادق شتا أفندي، محمد كمال عليا باشا، محمد ليبي فرج أبو الجدايل أفندي، محمد نجيب الغرايل باشا، محمود غالب باشا، محمود فهمي باشا، مرتضى وزير عبد الله بك، مصطفى راضي بك، الشيخ منصور حسين السلواوي.

الأستاذ يوسف أحمد الجندى، يوسف أصلان قطاوي باشا، الأستاذ يوسف عبد اللطيف.

محمد محمود خليل بك

(٢) راجع الملحق رقم ٣٦

الرئيس — ورد كتاب من وزارة المالية هذا نصه :
” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

اطلعنا على كتاب الرئاسة رقم ٨ — ١٠٥٧/٣٧٣/١ وتتشرف بإبلاغكم أننا قررنا لإنباء صاحب العزة الدكتور محمود زكي سالم بك مراقب البنوك والشركات العقارية بوزارة المالية في إعطاء البيانات التي قد يحتاج إليها المجلس أثناء نظر مشروع القانون الخاص بوقف البيوع الجبرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير المالية

تحريرا في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨

محمد محمود

(حضر صاحب العزة محمود زكي سالم بك) .

الرئيس — وورد الكتاب الآتي نصه من وزارة الحفانية :
” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ عزيتكم أنني قد أنبت عني في حضور جلسات المجلس حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك وكيل وزارة الحفانية أثناء نظر مشروع القانون الخاص بوقف البيوع الجبرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الحفانية

تحريرا في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٨

أحمد خشبة

(حضر حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك) .

الرئيس — لقد وزع التقرير على حضراتكم، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة على ما جاء فيه ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجنزلي — مندوب وزارة المالية مهمته إعطاء بيانات فقط فإذا اعترض أحد من حضرات الأعضاء على نص من نصوص القانون فمن الذي يتوب عن الحكومة وصاحب المقام الرفيع وزير المالية غير موجود ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هبكل باشا (وزير المعارف العمومية) — نحن هنا نمثل الحكومة .

المقرر — لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه وألفت نظر حضراتكم إلى خطأ مطبعي ورد في الصفحة الثانية السطر السادس هو أن كلمة ” دائني ” وردت خطأ وصحتها ” مديني ” لأن سياق الكلام والمعنى يقتضيان ذلك .

الرئيس — يصحح هذا الخطأ، وهل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بوقف البيوع الجبرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تحف البيوع الجبرية لجميع الأراضي الزراعية أو الأراضي الزراعية والعقارات المبنية والأراضي المخصصة للبناء المملوكة للدين إذا كانت أرض الزراعة كلها أو بعضها قد توتب عليها رهن أو حق اختصاص في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

مادة ٢ — لا تسرى أحكام المادة المتقدمة على البيوع التي تباشر بناء على طلب الحكومة أو وزارة الأوقاف .

مادة ٣ — لا يفتنع بأحكام الوقف المشار إليها في المادة الأولى :

(أ) مدينو البنك العقاري المصري ولا مدينو البنك العقاري الزراعي المصري الذين لم يكونوا قد قاموا بتسديد قسط سنوي كامل إلى البنكين المذكورين فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جاسة البيع .

(ب) مدينو بنك الأراضي (الاند بنك) في حالة ما يكون بيع أملا كهم قد قرر بناء على إذن من الحكومة عملا بالمادة ١١ من الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦

مادة ٤ — على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ناصر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس — يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة ، ولتتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تقف البيوع الجبرية لجميع الأراضي الزراعية أو الأراضي الزراعية والعقارات المبنية والأراضي المعدة للبناء المملوكة للدين إذا كانت أرض الزراعة كلها أو بعضها قد ترتب عليها رهن أو حق اختصاص في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

فقرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك — ملاحظتي على هذه المادة أنها قيدت الحقوق العينية بحق الرهن والاختصاص وهذا لا يكفي بل يجب أن يكون نصها تاما يشمل جميع الحقوق العينية لأن هناك حقوقا عينية خلاف حق الرهن والاختصاص .

الرئيس — هل يريد حضرة الشيخ المحترم تعديل المادة ؟

فقرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك — نعم ، وقد أعددت اقتراحا بذلك وهذا نصه :

”تقتج على المجلس أن يكون نص مشروع قانون وقف البيوع الجبرية كما يأتي :

مادة ١ — ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تقف البيوع الجبرية لجميع الأراضي الزراعية أو الأراضي الزراعية والعقارات المبنية والأراضي المعدة للبناء المملوكة للدين إذا كانت أرض الزراعة كلها أو بعضها قد ترتب عليها رهن أو حق اختصاص أو تسجيل عقارى من أى نوع كان في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ .

مادة ٢ — لا تسرى أحكام المادة المتقدمة على البيوع التي تباشر بناء على طلب الحكومة إذا كانت وفاء لضرائب أو رسوم أو بناء على طلب وزارة الأوقاف .

مادة ٣ — لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مدينى البنك العقارى المصرى الذين يكونون قد تأخروا في سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر مالم يقوموا بسداد قسط سنوى كامل إلى البنك المذكور قبل جلسة البيع .

مادة ٤ — على أصلها في المشروع .

٢١ يونيو سنة ١٩٣٨

على كمال حيشه ، يوسف أحمد الجندى

الواقع أن هناك حقوقا عينية غير هذين الحقين فمثلا حق امتياز المشتري بباقي الثمن على الأرض المبيعة وغير ذلك . فكان واجبا أن تشمل المادة كافة التسجيلات لأن الحكومة أضافت هذا النص في قانون التسوية العقارية القديم وأرى أن اقتصار هذا النص على حق الرهن والاختصاص غير كاف .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أؤيد حضرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك في اقتراحه الخاص بتعديل المادة الأولى من القانون المعروض على حضراتكم ، لأن هذا التعديل يتشى مع مشروع قانون التسوية العقارية الذى أعدته الحكومة ومعرض الان على مجلس النواب ، لأنه يشمل كل تسجيل عقارى فهو أهم وأشمل من نص المادة الأولى من هذا القانون المعروض على حضراتكم هذه الليلة ، لأن نص المادة اقتصر على حق الرهن والاختصاص في حين أن هناك اختصاصات أخرى لم يشملها هذا النص وفي إهمالها غبن على بعض المدينين ، فحق امتياز المشتري أو حق الرهن الامتيازى وغيرها لم يشملها النص ، فيجب أن تعدل هذه المادة حتى تكون مطابقة لما ورد في قانون التسوية العقارية . ولذلك أرى تعديل المادة كما ورد في اقتراح حضرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك .

فقرة صاحب العزة مصطفى عتقى بك (وكيل وزارة الحفانية) — الحكومة تعارض في هذا التعديل لأنه يترتب عليه تأخير مشروع القانون ومطلوب نظره بطريق الاستعجال .

الرئيس — إن هذا السبب لا يكفي وحده بل نريد الرد على هذا التعديل المطلوب .

فقرة صاحب العزة مصطفى عتقى بك (وكيل وزارة الحفانية) — إن مندوب وزارة المالية موجود الآن بالمجلس وهو أدرى منى بهذه المسائل ويستطيع أن يبين وجه اعتراض الحكومة على هذا التعديل .

والاقتراح الذي قدمته بتعديل المادة الأولى من هذا القانون الغرض منه تأجيل البيع الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ولذلك أرجو من حضراتكم الموافقة على الاقتراح الذي قدمته بتعديل المادة.

فقرة الشيخ المحرم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قال حضرة مندوب المالية إن الغرض من قانون وقف البيوع الجبرية هو التمهيد لاستفادة المدين من مشروع قانون التسوية العقارية الذي سيعرض على حضراتكم ولأجل هذا طلبت من حضراتكم أن تتيحوا الفرصة للمدين الذي بقى عليه جزء من ثمن قطعة أرض اشتراها وعلى أرضه تسجيل عقارى هو حق الامتياز على العين للمبيعة أرى أن تتيحوا له الفرصة لوقف البيع الجبرى الذى قد يتخذ الدائن ضده ليتسره تقديم طلب إلى اللجنة فإذا كان طلبه مطابقاً للقانون استفاد من مشروع التسوية.

إن المادة الأولى من مشروع قانون التسوية العقارية التى ذكرها مندوب المالية تنص على ما يأتى :

لغير التجار من المدينين المثقلة عقاراتهم بقيد أو تسجيل عقارى ... الخ فهذه المادة تنطبق تمام الانطباق على رجل اشترى أطياناً قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ولم يدفع إلا نصف الثمن والنصف الباقى أجله إلى وقت آخر وكان للبائع حق امتياز مسجل أو قيد عقارى فمثل هذا الشخص يعتبر مديناً يدين قد ترشبه عليه تسجيل عقارى على العين المملوكة له، فمقتضى هذا القانون له أن يطلب من اللجنة تخفيض دينه ولجنة إذا رأت أن طلبه يدخل فى حدود قانون التسوية أن تخفض دينه فكل ما أطلبه من حضراتكم أن يكون نص المادة شاملاً لجميع التسجيلات من رهن واختصاص وامتياز وغير ذلك من الحقوق العينية.

أما ما ذكره حضرة مندوب المالية من أن المادة التاسعة من مشروع قانون التسوية العقارية لا تتيح تطبيق هذا القانون بالنسبة لامتياز البائع فإنى أخالفه فى هذا كل المخالفة لأن المادة الخاصة بحق الامتياز تنص على أن للبائع — فى حالة ما إذا كان يريد إعادة العين إليه — أن يطلب فسخ البيع لعدم دفع باقى الثمن، ولكن إذا كان لا يريد أن يستعمل هذا الحق بل يريد أن يحصل على باقى ثمن أرضه المبيعة فالتسوية التى ستعرض على حضراتكم تعطى للشترى الحق فى أن يتقدم إلى اللجنة بطلب تخفيض دينه الباقى ويضطر البائع أن يوافق على هذا التخفيض بمقتضى قانون التسوية.

بناء على ذلك لا أرى محلاً لمعارضة الحكومة وأرى أن توافقوا حضراتكم على الاقتراح الذى قدمه حضرة الشيخ المحرم على كمال حيشه بك تسجيل المادة الأولى من هذا القانون المعروض على حضراتكم.

المقرر — يا حضرات الأفاضل ...

فقرة الشيخ المحرم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ألا يستحسن أن يتظر حضرة المقروء حتى نهدى آراءنا فى المشرع ؟

صاحب العزة الدكتور محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) :
يا حضرات الشيوخ المحترمين :

المقصود من قانون وقف البيوع الجبرية كما هو معلوم لحضراتكم ومن قانون التسوية العقارية هو الوصول الى غاية معينة لا يجوز ان تتعدها أو تتحول عنها فقد نصت المادة الأولى من قانون التسوية على ما يأتى :

مادة ١ — لغير التجار من المدينين المثقلة عقاراتهم بقيد أو تسجيل عقارى أو أكثر رتب على أراض زراعية أو على أراض زراعية وعقارات مبنية معاً أن يطلبوا تخفيض ديونهم العقارية ولو لم يكن قد حل ميعاد استحقاقها وذلك فى الحدود وبالشروط المبينة بهذا القانون إذا كان أحد القيود أو التسجيلات على الأقل مرتباً على عقاراتهم الزراعية أو على أحدها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وبشرط أن يكونوا مالكيين للعقار المرتب عليه أحد القيود أو التسجيلات قبل التاريخ المذكور.

فإذا أردنا أن نتمشى مع الغرض من وضع قانون وقف الإجراءات فلنلاحظ الوجهة التى قصدها الحكومة وهى التمهيد للانتفاع بالتسوية العقارية. والواقع أن انتفاع كافة المدينين على الإطلاق لم يقصد من وضع قانون التسوية العقارية إذ أنه للاستفادة منه يجب أن يكون على أرض المدين رهن أو اختصاص سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أما كافة التسجيلات الواردة فى نص المادة فقد تنصرف إلى امتياز البائع أو حق حبس العين وهو حق مقرر للدائن الحائز ولكن إذا رجعت حضراتكم إلى باقى النصوص يجدون أن حق الامتياز قيدته المادة التاسعة وهذا نصها :

“لا تحول أحكام هذا القانون دون استعمال البائع حقه فى فسخ البيع” إذن يترتب على ذلك أن البائع الذى له حق امتياز على الأرض بباقى الثمن يكون له أن يطلب فسخ البيع بكلمة وحيد أن المشتري تهرباً من التزاماته يطلب من اللجنة تخفيض الدين ويكون النتيجة أن المدين بباقى الثمن يستفيد بهذه التسوية. بى بعد ذلك الدائن الذى له حق الامتياز وحقه لا يكتفى للانتفاع من هذه التسوية لأن له حق الحبس ولا يترتب عليه هذا القانون وبناء عليه أرى أن أى تعديل لهذه المادة يكون فيه تجاوز وخروج على الغرض المقصود من هذا القانون.

فقرة الشيخ المحرم على كمال حيش بك — لقد كتبت أعتقد أن الاقتراح الذى قدمته بتعديل المادة الأولى يجوز القبول من الحكومة لأنه معقول فى ذاته ويتمشى مع الغرض المقصود من قانون التسوية العقارية المعروض على مجلس النواب الآن، ولذلك لم أشأ أن أتوسع فى شرح الاقتراح ولكن لما سمعت البيانات التى أدلى بها مندوب الحكومة عجبت من أنه يقول إن وجود حق الامتياز السابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ لا يفتح للمدين أن يستفيد من هذا القانون لأن حق الامتياز شئ وما نطلبه شئ آخر، فمثلاً هناك عين زراعية عليها حق امتياز مسجل بباقى الثمن قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وفى لحظة الحالة لا يجوز للدائن أن يبيع أطيان المدين التى عليها هذا الحق ولكننا منعنا أى دائن آخر من بيعها كما لا نتعرض لصاحب العين أو صاحب الامتياز عليها.

المقرر — لم أشرح وجهة نظر اللجنة في التقرير فاسمحوا لي أن أقول كلمتي. مشروع القانون المعروض على حضراتكم إجراء وقى مستعجل فيجب أن تنتهز الفرصة لإقراره حتى ينفذ في أقرب وقت ممكن وبخاصة بعد أن أقره مجلس النواب. وأنا على استعداد لأن آيين لحضراتكم أن نصوصه في مصلحة المدنيين.

أخشي، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أننا إن دخلنا في التفاصيل واقترحتنا إدخال تعديل لمسائل جزئية أن يقتضى الأمر إعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب فيعود إلى بحثه من جديد وربما لا يوافق على التعديل المقترح فيترتب على ذلك تعطيل القانون وفي هذا ضرر عظيم على كثير من المدنيين المعرضة أملاكهم للبيع أمام المحاكم المختلطة في يوم الأربعاء من كل أسبوع كما تعلمون حضراتكم.

فالفرصة الآن في أيديكم لإقناذ هؤلاء المدنيين ولا معنى لأجل إقناذ ٢٪ من المدنيين أن نضحي بمصالح ٩٨٪ منهم.

لذلك أرجو أن توافقوا على المشروع المعروض على حضراتكم كما هو. أما حالة البائع الباقي له جزء من الثمن فهذه حالة لعلها نادرة جدا وكما قال حضرة مندوب وزارة المالية إن القانون المعروض على حضراتكم مرتبط بمشروع قانون التسوية العقارية الذي لا ينتفع به مثل هذا الدائن.

ولا شك في أن قانون التسوية العقارية في مصلحة البلد وقد وضع بعد الاتفاق مع مديري البنوك — ولو أننا لسنا مقيدين بهذا الاتفاق — إنما من المصلحة المالية أن نوافق على ما سبق الاتفاق عليه ولأنه نهر الدائن هنا ضيفا من شأنه أن يضعف الثقة المالية في البلاد.

لذلك أرجو أن توافقوا كما أسلفت على مشروع القانون كما هو وإذا رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يدخل تعديلا جليدا فله أن يقدم به مشروع قانون آخر حتى لا تفوت الفرصة على الكثيرين من المدنيين المعروضة أطيانهم للضياح.

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك — مع تأييدي لرأي حضرتي الزميلين المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندى وعلى كمال حييحه بك أرى أن ما قاله حضرة المقرر له وجهته في أن كل أسبوع أو أسبوعين جلسة في مصر والإسكندرية مخصصة لليوع الجزية تباع فيها أملاك المدنيين استنادا إلى أن قانون وقف اليوع الجزية لم يصدر بعد.

لذلك أرى أنه إذا وافقتم حضراتكم على التعديل المقترح يجب أن يت فيه الليلة ويرسل إلى مجلس النواب الليلة أيضا.

المقرر — وهل تضمن أن يوافق مجلس النواب على هذا التعديل؟

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك — أرجو ألا تقاطعني. يقول حضرة مندوب وزارة المالية إن هذا القانون هو قانون مؤقت وإن مشروع قانون التسوية العقارية هو الذي سيسرى مستقبلا.

فأنا أعترض على ذلك وأؤكد لحضرتي أن مشروع قانون التسوية سيعطل حتما في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ وبخاصة المادة التاسعة التي يمسك بها.

لذلك أكرر رجائي لحضراتكم أنكم إذا وافقتم على التعديل أن يتم ذلك الليلة

(تصفيق)

لأن هناك أمانا تباع أطيانهم في المحاكم فأرجو أن تراعوا مصلحة الأمة بالإسراع في البت في مشروع القانون المعروض الليلة على أن ينظر مجلس النواب فيه بغاية السرعة.

(تصفيق)

مقبرة الشيخ المحترم نوبس أنخوخ فانوس أفندي — أؤيد حضرة زميلي المحترم عبد السلام عبد الفقار بك في كل ما أبداه وأرجو أن يت في التعديل الليلة ويرسل المشروع إلى مجلس النواب لينظره بطريق الاستعجال. أما ما يقوله حضرة المقرر بأن التعديل معطل لمشروع القانون فردى عليه أن جلسة اليوع القادمة عتد لها يوم السبت المقبل فإذا ما وافقنا على المشروع بعد تعديله الليلة فيمكن لمجلس النواب أن ينظره غدا ويصدر القانون في الجريدة الرسمية في عدد يوم الخميس أو في عدد خاص يصدر يوم الجمعة وإذا تأخر صدوره عن ذلك فيمكن لحضرة وكيل النيابة أن يتدخل في جلسة السبت بطلب تأجيل اليوع حتى يصدر القانون كما تدخل في الماضي. ولا يمكن أن نوافق على ما طلبه حضرة المقرر من إصدار القانون بشكله الحالي الأبت.

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — في الواقع أن تشعب الآراء يجعل المسألة في شكل أزيد من وضعها الحقيقي.

ماهي المسألة التي أثيرت اليوم؟

نريد أن نعرفها ونعرف رد الحكومة عليها وحجج المعارضين فيها.

يقول المعارضون إنه يجب أن نزيد في مشروع القانون على كلمتي "رهن أو اختصاص" عبارة "تسجيل عقارى" أو نحذف كلمتي "رهن أو اختصاص" ونستعوض عنهما بعبارة "تسجيل عقارى" لأنها أهم وأقرب إلى الغرض، الذي قصد إليه مشروع القانون المعروض على حضراتكم وهو امتياز حق البائع.

يقول حضرة الشيخ المحترم على كمال حييحه بك إن غرضه من التعديل أن يحترم على غير صاحب الامتياز نزع الملكية. وأنا أخالفه في هذا لأن البائع صاحب الامتياز مادام قد انتظر على المدين من سنة ١٩٣٢ إلى الآن فعليه أن يمهل مدينه لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨.

ووجه الخلاف بيني وبين حضرتي أنه يريد أن يجعل النص مقيدا وأنا أرى أن يكون عاما فيستعاض في المادة الأولى بعبارة "التسجيل العقارى" عن كلمتي "الرهن أو الاختصاص".

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إنه لا فرق بين الدائن البائع الذي له باقي الثمن والدائن المرتهن الذي له دين عقارى مقسط . يبدو لأول وهلة — مع احترامى لرأى حضرة الشيخ المحترم — أن مقارنة الحالتين هى قياس مع الفارق لأن الدائن المرتهن وظف ماله وارتبط بمصير مدينه لحد ما ، أى أنه اعتبر أن الضمانات تفى بدينه .

فإذا كانت هذه الضمانات قد أصاب غلها طارئ بسبب الأزمة العالمية فقد ترون أن يتأثر الدائن مع شريكه المعنوى وهو المدين .

أما البائع فخالفه تختلف عن ذلك لأن البائع هو الذى أدخل الملك فى حيازة المدين والشرط الفاسخ هو شرط ضمنى يعمل به ولو لم ينص عليه . أظن أن كل تخفيض فى مقابل ما يبيع يكون ظلماً وعدواناً وإخلالاً بالتعهدات والمعاملات بين الناس .

إزاء ذلك رأى أن يكون النص قاصراً على أصحاب الديون العقارية . أما أصحاب الامتياز فخالفهم كما أسلفت — تختلف عن حالة أصحاب الديون العقارية — لأن الشرط الفاسخ أثره رجعى ويعتبر العقار كأنه لم يخرج من حيازة البائع .

لهذه الأسباب رأيت الحكومة أن تفرق بين الدائن ذى الامتياز وبين الدائن المرتهن .
(تصفيق) .

الرئيس — تقدم طلب بإقفال باب المناقشة ، هذا نصه :
”ترجو إقفال باب المناقشة فى هذه المادة وأخذ الرأى على التعديل ما عبد السلام عبد الغفار ، على كمال حيشه ، عبد الستار الباسل ، عاذر جبران ، يوسف أحمد الجندى“ .
فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على إضافة كلمة ”أو أى تسجيل عقارى من أى نوع كان“ بعد كلمة ”أو حق اختصاص“ من المادة الأولى ، فليفضل بالوقوف .
(وقف جميع حضرات الأعضاء) .

الرئيس — إنذن يوافق المجلس بالإجماع على أن يكون نص المادة الأولى من مشروع هذا القانون كما يأتى :

مادة ١ — ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تقف البيوع الجبرية لجميع الأراضى الزراعية أو الأراضى الزراعية والعقارات المبنية والأراضى المعدة للبناء للملوكة للدين إذا كانت أرض الزراعة كلها أو بعضها قد ترتب عليها رهن أو حق اختصاص أو أى تسجيل عقارى من أى نوع كان فى تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

ما هو الفرق ، يا حضرات الإخوان ، بين شخص رهن أطيانه قبل سنة ١٩٣٢ وأخر اشترى الفدان بأربعائة جنيه أو أكثر قبل سنة ١٩٣١ ودفع نصف الثمن ثم عجز عن دفع باقي الثمن للظروف التى تعلمونها حضراتكم ؟

لو كانت مثل هذا البائع احتفظ بأرضه ما كان يمكنه أن يبيع بالثمن الذى باع به وكان سبباً فى إرهاق المشتري وعجزه عن دفع باقي الثمن لأسباب خارجة عن إرادته .

إن مثل هذا البائع أولى به أن ينتظر إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ حتى يصدر قانون التسوية العقارية .

يدهشنى أن يقول حضرة مندوب وزارة المالية إن قانون التسوية العقارية لا يسرى على مثل هذه الحالة ، فهل صدر قانون التسوية العقارية حتى يمكن لحضرته أن يتمسك به ؟

أرى أنه مادام هذا القانون لم يصدر فلا يصح التمسك به مطلقاً لأن لنا عند عرضه علينا حق رفضه أو تعديله .

لذلك أرى أن تمسك حضرة مندوب وزارة المالية بقانون التسوية العقارية فى غير محله .

أغرب من هذا كله ما قاله حضرة المقرر من أنه يجب علينا أن نوافق على مشروع القانون المعروض حتى لا تضع الفرصة على بعض المدينين المعترضه أطيانهم للبيع فى المحاكم المختلطة .

أين هى هذه الفرصة التى يتحدث عنها حضرة المقرر ونحن الآن فى أواخر شهر يونيو ومعلوم أنه لا تحصل بيوع فى شهور يوليه وأغسطس وسبتمبر ؟ فلا ضرر إطلاقاً من إدخال التعديل المقترح على مشروع القانون ونرسله اليوم لمجلس النواب لنظره بصفة مستعجلة على أن يصدر القانون قبل نهاية هذه الدورة ولو امتدت شهراً أو شهرين لصالح الفلاح .

لا يصح لأجل حالة الاستعجال التى يشير إليها حضرة المقرر أن نوافق على مشروع قانون أغفل مصلحة بعض الدائنين وفى إقرارنا لهذا المبدأ إلزام لنا بالموافقة على المادة الثابتة وهذا ما لا نقره .

صاحب العزة محمود زكى سالم بك (مندوب وزارة المالية) — من واجبي أن أبين لحضراتكم الظروف والملابسات التى بسببها وضع النص عقيداً .

نحن الآن بصدد قانون استثنائى من شأنه أن يحرم الدائن من بعض حقوقه فكل توسع فى النصوص يترتب عليه هدم للثقة العامة وإخلال بالتعهدات وهو ما لا ترضونه حضراتكم ومن جهة أخرى فإن الوقف الذى يقرر بأحكام هذا القانون ينتفع به كل المدينين أى أنه وقف قانونى .

لهذا ترون أنكم إذا توسعتم فيه فقد ينتفع به مدينون لو نظرتم فى حالتهم وقتئذ ظروفهم لو جدتم أنهم قد يكونون غير جديرين بالحماية .

وإذن فلتل المادة الثانية :

تلت المادة الثانية، وهذا نصها :

مادة ٢ - لا تسرى أحكام المباداة المتقدمة على البيوع التي تباعر بناء على طلب الحكومة أو وزارة الأوقاف .

الرئيس - قبل البدء في مناقشة هذه المادة أرجو أن يبقى جميع حضرات الأعضاء في مهراكرهم خشية أن ينصرف بعضهم فيصبح العدد غير قانوني عند الاقتراع على مشروع هذا القانون .
وقد تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بتعديل هذه المادة الثانية هذا نصه :

مادة ٢ - لا تسرى أحكام المادة المتقدمة على البيوع التي تباعر بناء على طلب الحكومة إذا كانت وقاء لضرائب أو رسوم أو بناء على طلب وزارة الأوقاف .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الشيوخ المحترمين :

مما لا شك فيه أن هذا القانون استثنائي . وأن المشرع يطلب فيه من الدائنين أن يقدموا تضحية هي أن تقف البيوع التي قدمت بناء على طلبهم حتى يتسنى للدين أن يقدم طلبا بتسوية دينه .

ولقد كان المفهوم بطبيعة الحال أن الحكومة تضرب بنفسها المثل للأفراد والبنوك والشركات . إذ أنها أولى من كل الناس في أن تتقدم بهذه التضحية .

فكان المفروض أن الحكومة إذا طلبت وقف البيوع الجبرية أن تقف بيوعها هي نفسها .

لذلك ليس من المفهوم أن يفرض المشرع على الدائنين أفرادا وجماعات وقف البيوع الجبرية . وأن تأتي الحكومة في الوقت نفسه وتبيع أملاك الناس جبرا . وفاء لدينها عليهم .

مفهوم أنه بمقتضى التسوية العقارية القديمة أو الحديثة سيسمح للدينين جميعا سواء أ كانوا مدينين للحكومة أم وزارة الأوقاف أم للبنوك أم للشركات أن يتقدموا بطلب تخفيض ديونهم .

إن اقتراحى الذى تقدمت به الليلة سبق أنبأ أثر موضوعه في مجلس النواب السابق . وتقدم به حضرة النائب المحترم كامل صدق بك . وأجابه وزير المالية وقتئذ .

وهذا نص ما ورد عن ذلك في مضبطة المجلس المذكور :

”كامل صدق بك - المفهوم من نص المادة الثانية أن البيوع التي تباعر بناء على طلب الحكومة أو وزارة الأوقاف لا يسرى عليها وقف الإجراءات المشار إليها في المباداة الأولى . ولا اعتراض على هذه المباداة فيما يتعلق بالبيوع المترتبة على إجراءات تتخذ للحصول على الأموال الأميرية“
”أو الزهيم . لأنها أموال مخصصة للصرف على المرافق العامة . أما البيوع“

”التي تكون بناء على تنفيذ للحصول على إيجار أو ما شبهه والتي يكون مركز الحكومة فيها مركز الدائن العادى فهذه يحسن ألا يسرى عليها حكم وقف الإجراءات المنصوص عليها في المادة الأولى“ .

”وكذلك يجب أن يكون الحال في علاقة وزارة الأوقاف مع الأهالى“
”خصوصا مستأجرها . وأرى أن ينص على ذلك صراحة منعا للبيس“ .

”لقد سعت الحكومة في حمل البنوك على التساهل مع الزراع المدينين“
”ورأت أن تصدر تشريعا لحماية هؤلاء للزراع فيجب أن تخضع هي نفسها“
”لهذا القانون لكي تكون قدوة حسنة ومشجعة للمصارف على المضى في هذا“
”السبيل“ .

فأجاب وزير المالية بما يأتى :

”لقد سلم حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل بك صدق بأن يستثنى من حكم المباداة الديون الخاصة بالأموال الأميرية . أما الديون الأخرى“
”للحكومة فحسبى أن أعدكم بأن الوزارة لن تلجأ إلى البيع لغاية ٣١ ديسمبر“
”سنة ١٩٣٧ وهو التاريخ الذى حدته القانون . ولكن ليس من اللائق“
”أن نفرق بين ديون وديون للحكومة . وقد أكدت اللجنة الحقانية أن نية“
”الحكومة متجهة إلى عدم الالتجاء للبيع إلا عند الضرورة القصوى كالبيع“
”وفاء للأموال الأميرية مثلا“ .

هذا التصريح الذى أبداه وزير المالية الأسبق كان من شأنه أن يحمل ذلك المجلس على أن يوافق على هذه المادة كما هي ، لأنه غير معقول أن الحكومة تضع نفسها ودينها في مركز ممتاز .

بناء على ذلك قدمت هذا التعديل حتى يمكن للدينين للحكومة أن يتفعوا بحكم وقف البيع .

أما فيما يتعلق بوزارة الأوقاف ، فلا يمكننا تطبيق هذه القاعدة عليها لأن هذه الوزارة لها ظروف خاصة تقتضى باستثنائها من حكم هذه المادة ، تلك الظروف هي أن عليها تبعات المستحقين ، وطبعا واجبات في الخيرات ولولا هذه الظروف لما استثنيناها .

ويضاف إلى هذا سوء حالتها المالية أيضا . والمستحقون في الأوقاف يضجون بالشكوى . وقد تأثرت الأعمال الجبرية فيها بسبب أزمتها . حتى نخشى أن تغلق مستشفياتها وملاجئها وغيرها . وقد أحيل بعضها إلى الحكومة .

أمام هذه الظروف القهريية لا أنخرج وزارة الأوقاف من حكم هذه المادة . وأطلب الموافقة على التعديل الذى قدمته .

صاحب الغرة الأستاذ محمود زكى بك سالم (مندوب وزارة المالية) -
يعارض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في استثناء الحكومة من وقف البيوع الجبرية .

ويرى بحق أن استثناء وزارة الأوقاف للظروف المالية التي ذكرها وأشار إليها . ولما عليها من تبعات للمستحقين وللأعمال الخيرية .

أما فيما يتعلق بالحكومة . فيرى حضرته أنه لا محل للاستثناء . لأن الحكومة هي التي تقدم المثل للدائنين . وأن شأنها يجب أن يكون كشأن كل دائن .

ولكن أظن أن حضراتكم تعلمون أن هناك فرقا عظيما بين الحكومة دائرة وبين الأفراد دائنين .

الحكومة - وهي دائرة - تدير الشؤون العامة . وإذا تعاقدت كتعاقد الأفراد . فهي إنما تدير المال لمصلحة المجموع . تديره بروح غير من يديره لمصلحة الأفراد أو لمصلحته الخاصة .

لذلك أرى أن تطمئنوا إلى إدارة الحكومة . وجسن نواياها نحو المدينين ويمكنني أن أقول - وأنا أعلم خطورة ما أقول - إنه ما من حكومة في الأرض تسلم بوقف البيوع الخيرية التي تبشر بناء على طلبها .

إن الحكومة يمكنها أن تقري مع المدينين أما أن تلزم بقانون بوقف البيوع - وهي لا ترى لذلك ضرورة ملجئة - فهذا لا مثل له في أية جهة من جهات الأرض .

إلى جانب ذلك تعلمون حضراتكم أن الحكومة إذا كانت دائرة في معاملاتها خاصة . فيكون ذلك استثناء . أي أن هذا يكون عن حالات فردية . والتشريع إنما يوضع للحالات العامة التي تطبق يوميا في المحاكم . فالبيوع التي تبشرها الحكومة إنما هي خاصة بالمناخر من الضرائب . أو الرسوم . أما بيوعها لتجصيل الإيجار . أو دفع ثمن أرض فهذا استثناء .

وقد ذهب كثير من الحكومات إلى عدم التفرقة بين هذه الديون عامة . ولكن توجد في مصر تفرقة بين الروح التي تحصل بها الديون الأولى والديون الثانية وذلك وفقا بالمدين .

وأظن أن فيما ذكرته الكفاية . وأن النص الوارد في المشروع له ما يبرره من ظروف الحكومة .

المقرر - حضرات الشيوخ المحترمين :

قبلت لجنة الحفائية المشروع للأسباب التي سأذكرها لحضراتكم ...

محضر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لقد سبق لهذه اللجنة أن قبلت المشروع الذي تقدمت به .

المقرر - ولكن اللجنة تبينت بعد أن عرض عليها مشروع الحكومة . وملاحظات حضرات النواب عليه . أنه يوجد في الواقع فارق بين ديون الحكومة وديون البنوك .

فيلاحظ أن البنوك عندما تعامل الأفراد قد تأخذ منهم فوائد تصل أحيانا إلى تسعة في المائة . ثم إنها تعمل جهدها على إيجاد احتياطي لها قد يصل إلى ما يعادل رأس مالها . فالبنوك والأفراد يعملون حساب الاحتياطي لوقت

الأزمات . فمن حق الحكومة والهيئات العامة أن يقولوا لمثل هؤلاء الدائنين . إنكم أخذتم فوائد كبيرة . واحتظمت في وقت الرخاء للطوارئ التي تحدث في وقت الشدة . ونحن الآن في أزمة . فمن الحق والعدل أن تتنازلوا وتقفوا بيوعكم . وأن تكون هذه تضحياتكم للمدينين إلى أن تحصل تسوية .

ولكن إذا نظرنا لحالة الحكومة . وحال وزارة الأوقاف نجد هناك فارقا بينهما وبين هؤلاء الدائنين ، فوزارة الأوقاف لا تتقاضى فوائد ، وعليها تبعات ، وأمامها مستحقون ، ومستشفيات وأجور موظفيها ، ثم هي لا تدخر احتياطا لمثل هذه الأزمات ، فإذا ما تقدمت على وزارة الأوقاف ما ينفذ على البنوك والأفراد فإنكم تضرون بمصلحة أخرى هي مصلحة المتفعين بالخيرات ، ومن وقف عليهم والموظفين .

كذلك الحكومة إذا فرضت وتقاضت فائدة ، فإنها فائدة صغيرة ، وإذا احتفظت لنفسها باحتياطي ، فإنما تحتفظ به للشروعات العامة التي تعود فائدتها على المجموع عامة .

لذلك رأت اللجنة من العدل أن تستثنى الحكومة ووزارة الأوقاف من هذا الإجراء الاستثنائي .

وعقيدتي أنه لا يوجد أحد من حضراتكم يشعر بمسئولية الحكم . ولا يبرر عمل الحكومة في هذا المشروع .

إن في وقف البيع الذي تطالب به الحكومة . وفي منع الحصول على أموالها . مثلا لحركتها . لأن الأهالي - كما تعلمون حضراتكم - يطمعون دائما في الحكومة . وفي وزارة الأوقاف .

لذلك رأت اللجنة قبول المشروع كما ورد من الحكومة . أما قبول اللجنة - من قبل - لمشروع الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فكانت فيه مدفوعة برغبة هي أن يمتز المشروع بسمة .

لذلك تصمم اللجنة الآن على قبول مشروع الحكومة .

محضر الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا - حضرات الشيوخ المحترمين :

إن الحكمة في وضع هذا المشروع أن يكون لمصلحة المدينين ولمصلحة الثروة العقارية . فكل نص يخالف الغرض من هذه الحكمة يجب على المجلس أن يرفضه .

طلبت لجنة الحفائية السبب في استثناء الحكومة ووزارة الأوقاف في المادة الثانية أنهما أمام واجبات عامة قهرية لا يمكن التخلص منها بأية حال من الأحوال . وينبغي أن يعجزا عن تنفيذ هذه الواجبات .

وأقول إنه بالنسبة لوزارة الأوقاف أن أغلب الدماوى المرفوعة منها على المدينين هي خاصة بترع ملكية عن إيجار المستحقين في الأوقاف الأهلية . وأغلب استحقاق هؤلاء المستحقين محجوز عليه لأجانب . فإذا ما زعت ملكية المدينين . فإنما تنهب في هذه الحال لأولئك الأجانب الدائنين للمستحقين . فالفائدة التي تعود على الأوقاف من هذا الاستثناء هي فائدة ضئيلة والضرر كبير على الأهالي المدينين .

وأما بالنسبة للأوقاف الخيرية فلا ينالها ضرر كبير من وقف البيع الجبرى .
إذ كل الضرر أن الخيرات تتعطل لمدة شهرين .

وأما بالنسبة للحكومة فأغلب ديونها عن عقود إيجار . أو باقى ثمن أرض باعها . فلا تتضرر من أن تعطى مهلة للمدينين لآخر ديسمبر . وهناك طريقة للضمان هي الحجز على الزراعة .

ولذلك لا أوافق حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى اقتراحه استثناء وزارة الأوقاف من هذا الاستثناء وأرى أن تعامل هذه الوزارة والحكومة كسائر البنوك والأفراد .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هسكل باشا (وزير المعارف العمومية) — الحكومة تثبت معارضتها تماما فى إلغاء هذه المادة أو تعديلها .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة هذا نصه :

” نقترح إقفال باب المناقشة ما

عبد الستار الباسل ، عبد الرزاق القاضى ، محمد كمال علما ، عاذر جبران ، بهجت السيد أبو على ، لويس فانوس “ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لى كلمة صغيرة قبل أخذ رأى على إقفال باب المناقشة وهى أنى أطلب إبقاء هذه المادة على حالها فى المشروع . فوزارة الأوقاف أمامها مسائل للاستحقاق وغيرهم وعليها تبعات . وكذلك الحكومة عليها التزامات . والحكومة إذا تزعت ملكية فإنما تنزعها للضرائب . أما الإيجار فلم نر الحكومة تزعت ملكية أحد من أجله .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح إقفال باب المناقشة ؟ (موافقة) .

الرئيس — طبقا للائحة الداخلية نأخذ رأى على التعديل الذى تقدم به حضرتا الشيخين المحترمين على كمال حبشه بك والأستاذ يوسف أحمد الجندى للمادة الثانية من مشروع القانون وهذا هو نص التعديل :

مادة ٢ — لا تسرى أحكام المادة المتقدمة على البيوع التى تباشر بناء على طلب الحكومة إذا كانت وفاء لضرائب أو رسوم أو بناء على طلب وزارة الأوقاف .

فن يوافق من حضراتكم على هذا التعديل يتفضل بالوقوف : (وقفت أغلبية) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية بالصيغة الآتية :

مادة ٢ — لا تسرى أحكام المادة المتقدمة على البيوع التى تباشر بناء على طلب الحكومة إذا كانت وفاء لضرائب أو رسوم أو بناء على طلب وزارة الأوقاف .

والآن تنلى المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — لا ينتفع بأحكام الوقف المشار إليها فى المادة الأولى :

(أ) مدينو البنك العقارى المصرى ولا مدينو البنك العقارى الزراعى المصرى الذين لم يكونوا قد قاموا بتسديد قسط سنوى كامل إلى البنكين المذكورين فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع .

(ب) مدينو بنك الأراضى (لاند بنك) فى حالة ما يكون بيع أملاكهم قد قتر بناء على إذن من الحكومة عملا بالمادة ١١ من الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦

الرئيس — تقدم اقتراح كتابى من حضرتى الشيخين المحترمين على كمال حبشه بك والأستاذ يوسف أحمد الجندى بتعديل هذه المادة الثالثة ونصه كما يأتى :

مادة ٣ — لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مدينى البنك العقارى المصرى الذين يكونون قد تأخروا فى سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوى كامل إلى البنك المذكور قبل جلسة البيع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يا حضرات الشيوخ المحترمين :

هذه المادة الثالثة فى مشروع القانون المعروض على حضراتكم هى ثالثة الأتافي لأنه فى الواقع إذا أقر القانون كما ورد من مجلس النواب بجائته الحاضرة فإن الاستثناءات تكون أكثر من القاعدة وإن المدينين المتفعين به سيكونون قليلين جدا حيث يستثنى مدينى الحكومة ووزارة الأوقاف والبنك العقارى المصرى والبنك العقارى الزراعى المصرى وبنك الأراضى (لاند بنك) .

عندما تقدمت الحكومة بقانونها إلى مجلس النواب استثنيت الحكومة ووزارة الأوقاف والبنك العقارى المصرى بشروط معينة . ولما عرض على لجنة الحقانية مجلس النواب تقدم أحد حضرات النواب بصفة غير رسمية وطلب تعديل القانون باستثناء بنك الأراضى (لاند بنك) والبنك العقارى الزراعى المصرى . وما أقوله مأخوذ من مضبطة الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب ولكن لجنة الحقانية بمجلس النواب رفضت أن تثبت هذا الاقتراح وصرف النظر عنه . ولما عرض هذا القانون على مجلس النواب تقدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك باقتراح طلب فيه ألا ينتفع بأحكام هذا القانون مدينو البنك العقارى الزراعى المصرى وبنك الأراضى (لاند بنك) وقد قامت ضجة ضد هذا الاقتراح ولكنها انتهت بالموافقة عليه .

إننا نتحيز المصلحة العامة في اعتراضنا على هذا القانون ونريد أن نجي سمعة الحكومة فيجب على الحكومة أن تتقدم بالشكر للعارضين .
(تصفيق) .

وأنا في موقعي هذا أدافع عن الحكومة وسمعتها وأقول إن البنك العقاري الزراعي المصري هو بنك الحكومة وإن مدينيه عديدون وهم مدينو الحكومة فلا يصح أن يكون هذا البنك ممتازا وهو البنك الذي يجب أن يكون القدوة الحسنة والمثل الأعلى للدائنين .

لهذا اقترحت حذف النص الخاص به لأنه لم ينص عليه في القانون القديم ولأن لجنة الحاقية بمجلس النواب وافقت على عدم استثنائه من أحكام القانون. وإنى لأدري الحكمة التي دعت إلى تقديم اقتراح باستثناء هذا البنك بمجلس النواب .

أما فيما يتعلق ببنك الأراضي (لاند بنك) فكذلك الأمر فيه خطير .

ينص القانون على أنه لا ينتفع بأحكام الوقف مدينو بنك الأراضي (لاند بنك) في حالة ما يكون بيع أملاكهم قد قارب بناء على إذن من الحكومة عملا بالمادة ١١ من الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦

هل تعرفون حضراتكم ما هو هذا الاتفاق ؟

يتلخص هذا الاتفاق في أن المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية الأسبق أراد أن يتفاوض مع بنك الأراضي (لاند بنك) في تسوية ديون مدينيه وطلب تخفيض الفائدة على ديونهم. طالت المفاوضات مع البنك في هذا الموضوع وتمسك البنك بعدم التخفيض إلا إذا كانت الحكومة تقوم بدفع الأقساط المستحقة للبنك .

عقد اتفاق بين البنك والحكومة من مقتضاه أن الحكومة تعهدت بدفع الأقساط المستحقة للبنك عن السنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم نص في المادة ١١ من هذا الاتفاق على أنه "مراعاة للظروف الخاصة بمديني بنك الأراضي والحكومة يتمتع خلال مدة التدخل المشار إليه بالمادة السابعة من هذا الاتفاق ببيع العقارات الضامنة للسلف (١ ، ك ، هـ ، ج) أو وضعها تحت الحراسة إلا باتفاق بين الحكومة وبين بنك الأراضي ويثبت هذا الاتفاق السابق بقبائل المكاتبات " .

هذه ديون للحكومة في الواقع لأنها تعهدت بدفعها للبنك. وقالت الحكومة باتفاقها مع البنك إنه مراعاة للظروف الخاصة بمديني بنك الأراضي يتمتع ببيع العقارات الضامنة أو وضعها تحت الحراسة القضائية إلا باتفاق بين الحكومة وبين بنك الأراضي .

والآن تريد الحكومة أن يباح لها بيع الأطنان التي عملت هذه التسوية من أجلها وتعهدت فيها بتعهدات جسيمة وهي دفع الأقساط المتأخرة من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤١ ، هذا كلام غير معقول وتناقض ونقض لما أبرم من قبل . ونحن لا نريد أن نسوي حالة المدينين بل نريد أن نخفف عنهم الكروب .

لهذا أطلب الموافقة على الاقتراح المقدم لحضراتكم بتعديل المادة الثالثة من مشروع القانون .

لي كلمة أريد أن أقولها بإيجاز وهي أن القانون الأصلي الذي صدر في مارس سنة ١٩٣٧ استثنى البنك العقاري المصري بقيود وأما بنك الأراضي (لاند بنك) والبنك العقاري الزراعي المصري فلم يدخل في الاستثناء . استثنى ذلك القانون البنك العقاري المصري بالقيود الآتية :

"لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مديني البنك العقاري المصري الذين لم ينتفعوا من الاتفاق الذي صدر به المرسوم بقانون رقم ٤٨ بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ويكوتون قد تأخروا في سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر مالم يقوموا بسداد قسط سنوي كامل إلى البنك المذكور قبل التاريخ المحدد للبيع " .

إذن فالمشروع فيما يتعلق بمديني البنك العقاري المصري نص على أن المدينين الذين يتأخرون عن سداد ثلاثة أقساط لا ينتفعون بالقانون لاعتبارهم ماطلين ولكن تشجيعا لهم على الدفع أجاز إيقاف البيوع بالنسبة لهم إذا دفعوا قسطا كاملا قبل التاريخ المحدد للبيع . غير أن القانون الجديد الوارد من مجلس النواب والمعرض على حضراتكم مثل تعديلا في منتهى الخطورة على المدينين حيث نص على أنه لا ينتفع بأحكام الوقف المشار إليها في المادة الأولى مدينو البنك العقاري المصري الذين لم يكونوا قد قاموا بتسديد قسط سنوي كامل إلى البنكين المذكورين فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع .

معنى ذلك — وحضراتكم تعلمون جميعا — أن أقساط البنك العقاري المصري تستحق في ٣١ ديسمبر من كل عام فمن استحق عليه قسط ديسمبر سنة ١٩٣٧ وكان قد دفع جميع الأقساط السابقة لا ينتفع بهذا القانون إذا تأخر عن دفع القسط فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع . مع أن المعروف عن نظام البنك أنه لا يتخذ إجراءات ضد مدينيه إلا إذا تأخروا عن سداد أكثر من قسطين .

فالمشروع بحالته الحاضرة يطلب من مديني البنك العقاري المصري — رغم الظروف السيئة الحاضرة المتسببة عن انخفاض أسعار القطن — أن يقوموا بتسديد قسط سنوي كامل فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ جلسة البيع حتى يمكنهم الانتفاع بأحكام هذا القانون .

ولما كان القانون القديم قد استثنى البنك العقاري المصري بقيود وأصبح هذا الاستثناء حقا مكتسبا تجوزا فإنه يحسن بنا اعتدالا أن يظل هذا الاستثناء بشروطه الواردة في القانون القديم حتى لا يقال عنا إننا متطرفون في التشريع (Radical) .

أما استثناء البنك العقاري الزراعي المصري فإنه أدهى وأمر وهذا تعديل جديد في القانون .

إن هذا البنك هو بنك الحكومة والحكومة ضامنة له وإنها تقصد بهذا التشريع حماية المدينين وتريد تخفيض ديونهم بمقتضى تسوية ختامية نهائية ولكنها تريد في الوقت نفسه أن تضمن التشريع امتثاله آخرها بطريق غير مباشر .

بناء على هذا أقترح أن ينفذ مدينو هذا البنك بأحكام هذا القانون وأن توقف السيوع الجبرية الخاصة بهم حتى تتم التسوية .

صاحب العزة محمود زكي سالم بك (مراقب إدارة الشركات والبنوك بوزارة المالية) — ليس قانون وقف الإجراءات المعروض اليوم على حضراتكم أول خطوة تشريعية اتخذتها الحكومة لتسهيل لاستئجار المدينين بالتسوية العقارية بل صدر في سنة ١٩٣٧ أول قانون يهدف لهذه التسوية وهو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الذي نصت المادة الثالثة منه على أنه : "لا ينطبق أحكام المادة الأولى على مديني البنك العقاري المصري الذين لم يتفقوا من الاتفاق الذي صدر به المرسوم بقانون رقم ٤٨ بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ويكون قد تأخروا في سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوي كامل إلى البنك المذكور قبل التاريخ المحدد للبيع " .

وضعت هذه المادة لاستثناء المدينين الذين لم يتفقوا من أحكام الاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وهؤلاء المدينون لا يزالون مرتبطين بعقود السلف الأصلية فإذا أريد تحديد التزاماتهم وجب الرجوع إلى هذه العقود . أما المدينون الذين انتفعوا من أحكام هذا الاتفاق فقد استثناهم قانون سنة ١٩٣٧ وخول لهم حق وقف الإجراءات والحكمة في ذلك هو أن التزامات هؤلاء المدينين أصبحت محتملة وهم إذا أدركوا قيمة التزاماتهم ومدى تعهداتهم وكانوا حسنى النية حريصين على أموالهم وعلى أن يوفوا ما عليهم من الديون ويدفعوا الأقساط في مواعيدها فليس من العسير عليهم السداد في المواعيد المحددة .

وفي سنة ١٩٣٨ صدر المرسوم بقانون رقم ١٢ بوقف السيوع الجبرية وقد استثنى هذا المرسوم مديني البنك العقاري المصري الذين لم يتفقوا بالاتفاق المرافق للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ على أن واضح المرسوم بقانون الجديد لم يتنبه إلى أن الظروف قد تغيرت منذ صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ . فإنه عند وضع قانون سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد انتهت من مفاوضة البنك العقاري المصري لحمله على أن يتفق بالتسوية فريق آخر غير من قاموا بالوفاء بالشروط المفروضة بالاتفاق المرافق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ .

أما في سنة ١٩٣٨ فقد استقرت حالة مديني البنك العقاري المصري استقراراً نهائياً سواء منهم من استفاد بالتسوية أم من حرم منها . وبذا تفل نهائياً باب الاستفادة من التسوية . والاستفادة من التسوية ترجع في الواقع إلى سنة ١٩٣٥ ، ومن عهدنا إلى اليوم استحققت أقساط ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ .

فإذا كان هؤلاء المدينون رغم تخفيض سعر الفائدة والتجاوز عن المصاريف القضائية وتنازل البنك عن بعض مطلوباته وقبوله تخفيض سعر الفائدة على الدين المؤجل لم يقبلوا على سداد الأقساط في مواعييدها فيخيل إلى أنهم سيحجزون في المستقبل كما هم عاجزون الآن عن السداد .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لسنا في صدد قانون يحمي المدين ويتجاهل الدائنين بل نحن نضع تشريعا يجب أن تراعى فيه مصلحة كل فريق فتقدر مصالح المدينين ولا يضار الدائنون . وليست الأمة فريق المدينين فقط ولكنها تتكون من دائنين ومدينين وعليكم أن تعدلوا بين الطرفين .

إن على البنوك العقارية التزامات لا مفر من مواجهتها . فهؤلاء حملة السندات لهم مطالبهم وديونهم قبل البنوك فإذا تعذر على البنوك تحصيل ديونها ، فماذا يكون موقفها قبل هؤلاء الدائنين وديونهم باقية على حالها ؟ أرجو أن تذكروا أن سعر الفائدة الذي يحصله البنك العقاري المصري هو أقل سعر فائدة في العالم .

(أصوات لا ، لا) .

أؤكد لحضراتكم ذلك . إن متوسط سعر الفائدة على سلف البنك العقاري المصري لا يتجاوز ٥٪ / ومتوسط سعر فائدة السندات نحو ٥ و ٤٪ / والفرق بين السعرين طبعاً هو لتغطية مصاريف الإدارة فإذا ما رأيت أن تحتدوا من حقوق البنك فليكن أن تذكروا التزاماته وأن تلتينوا تعهداته قبل حاملي السندات . إن الفرض من التسويات العقارية هو تخفيف الأعباء عن المدينين . ومشروع قانون التسوية العقارية يرمى إلى تحقيق هذا الغرض إلى أقصى حدوده .

إن التسويات التي تمت بشأن مديني البنك العقاري المصري لم تعمل جزافاً ولم تحصل بطريقة ميكانيكية بل عملت بعد بحث حالة الأرض وتقدير غلتها وقد تم ذلك تحت إشراف وزارة المالية بواسطة خبراء فنيين مستقلين .

وإذا كنا في سنة ١٩٣٣ قد قصدنا بالتسويات إلى تجسيد ومد آجال السلف وتخفيض سعر الفائدة فإننا في سنة ١٩٣٥ قد توخينا غرضاً أهم وهو ربط القسط بغلة الأرض مما ترتب عليه أن فوائد بعض ديون البنك العقاري المصري قد حدثت بسعر ١٥٪ عما أجل من الديون .

كل هذه الظروف إذا ما استعرضتموها تبين أن من العدل أن تذكروا الدائن إلى جانب المدين .

إن عليكم أن تستعرضوا حالة الديون المستحقة للبنوك العقارية فهي ديون مقسطة ويجب على المدين أن يوفىها أجزاء وفي مواعيد معينة وليس واجبه أن يدفعها متى شاء وإنما يلتزم المدين بدفعها في مواعيد محددة . لكل هذه الاعتبارات رأت الحكومة بالنسبة لمديني البنك العقاري المصري أنه لا يجوز لهم أن يطلبوا وقف الإجراءات إلا إذا قاموا بدفع قسط سنوي كامل فيما بين أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتاريخ البيع .

مفكرة الشيخ النجاشي على كمال عيشه بك — أفرض أني متأخر في سداد قسط يونيه سنة ١٩٣٧ ، فما هو الحكم في مثل هذه الحالة ؟

صاحب العزة محمود زكي سالم بك (مراقب الشركات والبنوك بوزارة المالية) — من المصلحة العامة أن تشدد المدين بالوفاء بالتزاماته في مواعييدها . سبق لي أن قلت إن الديون العقارية تختلف عن غيرها من

أما مدينو بنك الأراضي المصري فهم الذين أذنت أو تأذن الحكومة بيع أملاكهم . الواقع أن حالة مديني بنك الأراضي المصري كما أشار إلى ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى كانت محل رعاية الحكومة في كل آن .

ولهذا قبلت الحكومة أن تحمل محل المدين في دفع القسط إلى البنك وهذا التزام خطير يمتد إلى سنة ١٩٤١ ، وإذا كانت الحكومة تحرص على حماية هؤلاء المدينين ورعايتهم فليس من المعقول أن يقال إنها قد تسرف في نزع ملكية عقاراتهم وهي التي فرضت على البنك شرطا يلزمه بعدم نزع ملكية هذه العقارات .

والمعقول أن الحكومة وقد بذلت الآلاف في سبيل إتقاذ هؤلاء المدينين أنها تحرص جد الحرص في المحافظة على هذا المال .

والواقع أننا بصدد فريق من المدينين لا يريد أن يدفع شيئا لا في الحال ولا في المستقبل كن ترك أرضه ورفض أن يستغلها ويدفع ما عليه من ديون فقيمة وقف الإجراءات بالنسبة لثل هؤلاء المدينين؟ لماذا نلزمه بالدين وهو لا يملك شيئا وقد ترك العقار وتخل عن كل ما يملك واعتبر نفسه في حل من عقاره والتزاماته ؟ أظن أن المصلحة العامة تقضي بترع العقار من يده لكي تنتقل ملكية الأرض لمن هو أسلمح منه وأقدر على استغلالها .

إن تقرير البيع ليس من شأن هيئة سياسية وإنما هو من عمل موظفين فنيين حريصين على تنفيذ الاتفاق وتقرير الأعباء التي التزمت بها الحكومة . وبهذا لا يكون هناك إسراف إذا طلبنا من المجلس أن يأذن بالبيع بالنسبة لهذا الفريق من المدينين وهذه هي الحكمة في النصوص المعروضة على حضراتكم وللمجلس الرأي الأعلى .

هفزة صاحب العزة مدني حقي بك (وكيل وزارة الحفانية) —
تعارض الحكومة في التعديل المقترح للأسباب التي أبدتها حضرة مندوبها
الدكتور محمود زكي سالم بك .

هفزة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أشار حضرة مندوب
الحكومة إلى أن الأمة المصرية مكوّنة من دائنين ومدينين وتجب حماية
الفريقين وقد رأيت من واجبي أن أصرح بأننا هنا لا نضع تشريعا لمصلحة
فريق دون فريق بل نحن نراعي مصلحة الدائن والمدين معا وأننا في التشريع
المعتل الذي طلبنا إقراره لم ننس حق الدائن مطلقا والمشروع إجراء مؤقت
قصد به تمكين المدين من أن ينتفع بأحكام التسوية العقارية المزمع إقرارها .

لا محل لدفاع حضرة مندوب الحكومة عن حقوق الدائنين إذ أن هذه
الحقوق مصونة ومحفوظة وكل ما نطلبه هو إيقاف البيوع الجبرية إطلاقا
إلى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ إلى أن يصدر قانون تسوية الديون
العقارية . لهذا يعني أن أكرر التصريح بأننا في تشريعنا نراعي المصلحة
العامة دون سواها ولا نميز فريقا دون فريق .

(تصفيق)

الديون لأنها مقسطة ويجب أن تدفع في مواعيد محددة ، فإذا تفاطل المدين
عن إدراك أهمية السداد في المواعيد المحددة كان في الواقع غير مقتدر لالتزاماته
لأن الديون العقارية مجزأة في أزمنة سدادها كالتزامات البنك وهي تعادلهما
وكل مخالفة للسداد في الميعاد يترتب عليها تحميل للدين بأعباء جديدة ليست
من مصلحته أن يتحمل بها كاهله وأظنت لا أغالى إذا جاهرنا بأن الثقة
العامة في مصر مرتبطة بهذا .

ليس الأمر ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، قاصرا على التزامات بين الدائن
وبين مدينه بل إن الأمر أخطر من ذلك فإنني كرجل فني مسئول أنبه
حضراتكم إلى أن المدينين إذا اعتادوا عدم الوفاء في الميعاد فإن ذلك يدفع
الدائن للتشدد ويظهر أثر ذلك في شروط السلف وفي تحديد سعر الفائدة .
فمن المصلحة أن ينبذ المدين إلى التزاماته وإلا كان أثر ذلك وخيما علينا جميعا
فنحن جميعا ممن يتعاملون مع البنوك ومن المصلحة توطيد الثقة حتى لا يؤخذ
الكل بذنب فريق من المدينين المتخلفين عن السداد . إن هذا الفريق من
المدينين لا يعتبر في الواقع مقصرا في حق نفسه فقط بل هو ينجي بجانب ذلك
على جمهور المتعاملين .

هذه هي كلمتي عن مديني البنك العقاري المصري ولي كلمة أضيفها بالنسبة
لمديني البنك العقاري الزراعي المصري لقد تسامحت الحكومة مع مديني هذا
البنك في ظروف شتى فتمت عنهم إجراءات نزع الملكية التي كانوا رازحين
تحت أعبائها من دائنيهم الأصليين فاشتريت ديون البنك الزراعي القديم كما
اشتريت ديون شركة الرهن العقاري المصري ودفعت مطلوبات دائني الدرجة
الثانية وكانت بعض هذه الديون بفوائد ربوية وبعضها ديون حالة غير
مقسطة .

فلما انتقلت كل هذه الديون إلى البنك العقاري الزراعي المصري أجرت
بشأنها تسويات تخفضت لحد كبير سعر الفوائد . فبينما مدينو البنك العقاري
المصري يدفعون فائدة سعرها $\frac{3}{4}\%$ إذ مدينو البنك العقاري الزراعي
المصري لا يدفعون إلا $\frac{1}{2}\%$ وبينما يحصل البنك العقاري المصري على
الديون المؤجلة فائدة سعرها $\frac{11}{10}\%$ فإن البنك العقاري الزراعي المصري
لا يتجاوز الفائدة التي يتقاضاها $\frac{1}{10}\%$ كذلك فوائد التأخير بالبنك العقاري
المصري محددة بسعر $\frac{8}{10}\%$ بينما لا تتجاوز في البنك العقاري الزراعي المصري
 $\frac{1}{10}\%$ زيادة على سعر القرض وأظن أن هذا هو منتهى ما يمكن أن يبلغه
التسامح .

ويحزني أن أجاهر بأنه على الرغم من كل هذه التسهيلات والتخفيضات
قد أثبت بعض المدينين أنهم لم يكونوا جديرين بهذه الرعاية وبذلا من أن
يقبلوا على السداد بعد أن سهلت لهم كل سبل الوفاء تناسوا التزاماتهم وتجاهلوا
مآلهم من التعهدات فهم غير جديرين بحماية المشرع ، ولو طرحت على
حضراتكم حالة هؤلاء المدينين واستعرضت ظروفهم أمامكم لما ترددتم في أن
تقرروا أنهم غير جديرين بأية رعاية . هؤلاء المدينون تجاهلوا رغم الفرص
التي أتيحت لهم ، والعناية التي صادقتهم قد تجاهلوا . ولا أقول تراخوا في
الوفاء بما عليهم من ديون فأثبتوا أنهم مماطلون وبذا يتقصهم شرط حسن
النية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب الفريابي باشا — أريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فيما قاله لأننا إزاء إجراء موقت ولم يصل بعد قانون التسوية العقارية وإذن لم تحدد الحالات التي يشملها هذا القانون والتي لا يشملها والمطلوب الآن هو تأجيل اتخاذ الإجراءات ضد المدينين بحيث لا تنزع ملكية مدينين قد يتضح للمجلس فيما بعد — عند مناقشة مشروع قانون التسوية العقارية — أنهم جديرون بالحماية فتكون قد ضاعت الفرصة ونحرت البيوت .

لا أرى محلاً للبحث في مبادئ التسوية العقارية الآن ولا أرى معنى لأن يطلب إلينا قرار قبل طرح مشروع القانون علينا ولا أن يطلب إلينا تقرير مبادئ لا ندرى إن كنا سنوافق عليها عند بحث مشروع التسوية العقارية أم لا .

وبناء على هذا أريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .
(تصفيق)

الرئيس — قدم اقتراح^(١) بإقفال باب المناقشة، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة)

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على تعديل المادة الثالثة يتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة بالصيغة الآتية :

”مادة ٣ — لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مديني البنك العقاري المصري الذين يكونون قد تأخروا في سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوي كامل إلى البنك المذكور قبل جلسة البيع“ .

والآن تلى المادة الرابعة .

تليت المادة المذكورة وهذا نصها :

مادة ٤ — على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

يتلى مشروع القانون معدلاً للترتيب الثالثة لأخذ رأى عليه بالنداء بالاسم .

تلى مشروع القانون للترتيب الثالثة وهذا نصه :

مادة ١ — ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تقف البيوع الجبرية لجميع الأراضي الزراعية والأراضي الزراعية والعقارات المبنية والأراضي المعدة للبناء المملوكة للمدين إذا كانت أرض الزراعة كلها أو بعضها قد ترتب عليها رهن أو حق اختصاص أو تسجيل عقارى من أى نوع كان في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

مادة ٢ — لا تسرى أحكام المادة المتقدمة على البيوع التي تباشر بناء على طلب الحكومة إذا كانت وفاء لضرائب أو رسوم أو بناء على طلب وزارة الأوقاف .

مادة ٣ — لا تنطبق أحكام المادة الأولى على مديني البنك العقاري المصري الذين يكونون قد تأخروا في سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوي كامل إلى البنك المذكور قبل جلسة البيع .

مادة ٤ — على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(١) تقترح إقفال باب المناقشة

سعد مكرم ، محمود فهمى ، الدكتور عبد الحليم فهمى ، محمد توفيق راضى ، عبد الستار الباسل .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المعدل بأغلبية ٧١ صوتاً من ٧٤ صوتاً .

وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس للانعقاد غدا الأربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء للنظر في باقي المواد الواردة في جدول أعمال اليوم وما يستجد ؟
(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء) .

الرئيس — يؤخذ الرأي الآن على مشروع القانون المعدل .
أخذ الرأي على مشروع القانون المعدل بالتداء بالاسم فكانت النتيجة كالآتي :

عدد الأعضاء الذين أعطوا أصواتهم ٧٤
الأغلبية المطلقة ٢٨
الموافقون (١) ٧١
غير الموافقين (٢) ٣

(١) الموافقون :

إبراهيم الهلباوى بك ، الدكتور إبراهيم بيوى مدكور ، إبراهيم سيد احمد بك ، الشيخ إبراهيم يوسف حلا الله ، أحمد الديوانى بك ، أحمد حسين بك ، أحمد حميد أبو ستيت بك ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى ، أحمد عبده بك ، أمين همام حادى افندى ، أنطون الجليل بك .
بطرس خليل بطرس بك ، بهجت السيد أبو على بك .

الدكتور حافظ محمد مؤمن ، حسن حسن عزام بك ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد الوكيل افندى ، حسن نبيه المصرى بك ، حسين مصطفى حمزه بك ، اللواء حسين رفقى باشا ، حسين عبد الكريم العيارى افندى ، حسين فوده بك ، الأستاذ حسين محمد الجندى .
الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

سعد مكرم ، سليمان السيد سليمان باشا ، سليمان مصطفى خليل افندى ، سيد عبد الرحمن أبو دومة بك ، سيد قرشى بك .
الأستاذ حاذر جبران ، عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك ، الدكتور عبد الحميد فهمى ، الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا ، الشيخ عبد الرزاق القاضى بك ، عبد الستار الباسل بك ، عبد العزيز محمد عبد الله الجبال بك ، عبد الفتاح الوزى بك ، عبد الله الموم بك ، الأستاذ عزيز ميرهم ، الشيخ على رمضان الطوبجى ، اللواء على صدق باشا ، على عبد الرزاق بك ، على عيسى نوار افندى ، على كمال جبيشه بك ، الشيخ على محمد مروان .
كامل إبراهيم بك ، كامل جريص تكللا بك ، شيخ العرب كيلانى الأدهس .

لويس اختوخ فانوس افندى .

محمد أحمد الشريف بك ، محمد الحنفى الطرزى باشا ، محمد المنازى عبد ربه باشا ، محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد توفيق راضى بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد عبد الطيف افندى ، محمد عبد الحميد افندى ، محمد علوى الجزار بك ، محمد على سليمان بك ، محمد فهمى صادق شتا افندى ، محمد كمال علما باشا ، محمد لبيب أبو الجدايل افندى ، محمد نجيب النرابلى باشا ، محمود غالب باشا ، محمود فهمى باشا ، مرسى وزير عبد الله بك ، مصطفى راضى بك ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

محمد محمود خليل بك .

(٢) غير الموافقين :

أحمد على باشا ، أحمد نجيب براده بك .

خليل ثابت بك .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ الموافق ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨

ملخص

- | | |
|--|--|
| <p>رقم الصفحة</p> <p>٩ — تقرير لجنة الأشغال عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل بإنشاء طريق زراعي بين بلدة المعصرة والمحطة ملحق رقم ٤٠</p> <p>٣١٤ — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى لجنة المواصلات ...</p> <p>١٠ — تقرير لجنة الأشغال عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بإتداد مصرف بحر البقر من ناحيته الغربية من بورسعيد إلى القناة الداخلية لقناة السويس ... ملحق رقم ٤١</p> <p>٣١٤ — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية</p> <p>١١ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطي بإنشاء كوبري على بحر قافوس وعمل نفق تحت السكة الحديدية بين قافوس ... ملحق رقم ٤٢</p> <p>٣١٥ — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات والأشغال العمومية ...</p> <p>١٢ — تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب ببناء مسجد بناحية الحماة أم عثمان مركز كفر صقر وإخائه بوزارة الأوقاف ... ملحق رقم ٤٣</p> <p>٣١٥ — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأوقاف ...</p> <p>١٣ — تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد ليث أبو الجدايل أفندي بإصلاح مسجد الجفري بمدينة السويس ... ملحق رقم ٤٤</p> <p>٣١٥ — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأوقاف ...</p> <p>١٤ — كتاب من لجنة المواصلات بتنازل حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن اقتراحه السابق إحالته إلى اللجنة الخاصة بإصلاح البحر الغربي لبحر مريس وجعله سكة زراعية ابتداء من الزقازيق إلى هيا ...</p> <p>٣١٥ — تقرير لجنة التجارة والصناعة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك بقيام مكتب السياحة بدراسة حال المصايف المصرية وتحسينها وخاصة مصيف رأس البر وجمعه ... ملحق رقم ٤٥</p> <p>٣١٥ — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية (المرافق العامة) ووزارة التجارة والصناعة ...</p> <p>٣١٥ — جدول أعمال الجلسة المقبلة ...</p> | <p>رقم الصفحة</p> <p>١ — كلمة حضرة الرئيس عن تكامل العدد القانوني وملاحظته أن كثيرا من حضرات الأعضاء قد تحلقوا عن الحضور بدون إخطار ...</p> <p>٢٠٨</p> <p>٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ...</p> <p>٢٠٨</p> <p>٣ — كتاب من وزارة الحفانية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم كمال الدين الأدهس لسير في إجراءات قضية الجنة رقم ٢٩٧ مركز المنيا سنة ١٩٣٨ — إحالته إلى لجنة الحفانية ...</p> <p>٢٠٨</p> <p>٤ — اقتراح بمشروع قانون لحضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم بمنع الدعاية بين الأحداث لتغيير معتقداتهم الدينية — إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ...</p> <p>٢٠٩</p> <p>٥ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالتزول مجانا عن قطعة أرض من أملاك الدولة لوزارة الأوقاف لضمها إلى مبنى مسجد الزرقى لتوسيعه ...</p> <p>٢٠٩</p> <p>تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٢٧</p> <p>٢٠٩ — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ...</p> <p>٢٠٩ — مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ...</p> <p>٢٠٩ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي ببلغ ٢٥٠٠ ج ٢٠٠ في ميزانية مصلحة الأموال المقررة لتسوية تجاوز البند ١٠٠ باب ٢ "مصاريف عمومية" ...</p> <p>٣١٠</p> <p>تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٢٨</p> <p>٣١٠ — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ...</p> <p>٣١٠ — مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ...</p> <p>٣١٠ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي ببلغ ١٨٦٤٩ جنهما في ميزانية وزارة الحفانية لتسوية تجاوز بنود البابين الثاني والثالث ...</p> <p>٣١١</p> <p>تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٢٩</p> <p>٣١١ — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ...</p> <p>٣١١ — مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة ...</p> <p>٣١١ — انتخاب أعضاء لجان الخالية بالبيان وللحال التي زادت طبقا للتعديل الأخير في اللائحة الداخلية ...</p> <p>٣١١</p> |
|--|--|

١ — كلمة حضرة الرئيس

عن تكامل العدد القانوني وملاحظته أن كثيرا من حضرات الأعضاء قد تخلفوا عن الحضور بدون إخطار

الرئيس — عدد حضرات الأعضاء الحاضرين لا يكفي لانعقاد المجلس وطبقا للآلة ١٨ من اللائحة الداخلية منتظر ربح ساعة فإذا لم يتكامل العدد القانوني فنضطر إلى رفع الجلسة .
(بعد مضي خمس دقائق تكامل العدد القانوني) .

الرئيس — الآن وقد تكامل العدد القانوني فأعلن افتتاح الجلسة، وألفت نظر حضراتكم إلى أن العدد الموجود يزيد على العدد القانوني بأثنين فقط، وأرجو من حضرات الأعضاء ألا يمارح أحدهم قاعة الجلسة لأن لدينا مشروعات قوانين معروضة لنظرها اليوم، وألاحظ أن كثيرا من حضرات الأعضاء قد تخلفوا عن الحضور بدون إخطار .

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يتردد أحد) .

الرئيس — يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

مقرر الشئ المحترم قليل ثابت بك — هل يوجد مانع من نظر مشروعات القوانين الآن قبل ما عداها من المواد الواردة بجدول الأعمال لأنني أخشى ألا يصبح العدد قانونيا ؟

الرئيس — أظن أن حضرة الزميل المحترم لو انتظر قليلا لعرف أنني سأقوم بذلك .

٣ — كتاب

من وزارة الحقانية طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم كلال الأدهس للسيرة في إجراءات قضية اللجنة رقم ٢٩٧ مركز المنيا سنة ١٩٣٨ — إحالة إلى لجنة الحقانية

الرئيس — يتلى الكتاب .

تلى الكتاب وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن نرسل لعزتك مع هذا قضية اللجنة رقم ٢٩٧ مركز المنيا سنة ١٩٣٨ الخاضعة بحضرة الشيخ المحترم كلال الأدهس رجاء التفضل بعرضها على المجلس لاستئذانه في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرته للسيرة في الإجراءات القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الحقانية
أحمد محمد خشبه

القاهرة في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٨

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ، علي عبد الرزاق بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولا — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الكسان أبسحرون باشا ، إسماعيل مصطفى الملواني أفندي ، زكي ويصا بك ، فهمي ويصا بك ، محمد عبد الشاوي بك ، عثمان السيد ناصيف بك ، عبد الرحمن فتوح أفندي ، عفيفي حسين البربري أفندي ، الأستاذ محمود بسيوني ، الفريق علي فهمي باشا ، محمد طاهر باشا ، الشيخ الشافعي أبو وافية ، عبد الستار حسن عمران أفندي ، محمود زكي بك .

ثانيا — باعذار :

(أ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مدحت بك ، باشا ، أمين همام حمادي أفندي ، الشيخ حسين صالح خليفه ، حسين فوده بك ، عبد الحميد سليمان باشا ، عبد السلام عبد الغفار بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، محمد زايد جلال أفندي ، محمد عبد الحميد العبد أفندي ، محمد هادي الجزار بك ، الأستاذ محمد هادي زوقي .

(ب) عن أسبوع من اليوم :

حضرة الشيخ المحترم سيد محمد خشبه باشا .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك ، الشيخ إبراهيم محمد فراج ، السيد محمود الشندويل بك ، حسن مظلوم باشا ، حسن رشوان حمادي بك ، حسن محمد شعير أفندي ، الأستاذ عباس الجمل ، الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، عبد الله أرسلان بك ، عوض برعي بك ، محمود الإبري باشا .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد الديواني بك ، بطرس خليل بطرس بك ، بهجت السيد أبو علي بك ، الشيخ إسماعيل محمد فواز ، لويس أخنوخ فانوس أفندي ، الأستاذ محمد السيد غنيمه ، الأستاذ ميشيل رزق ، الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .
أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد التزول مجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة الأرض الميمنة في الجدول المرفق بهذا القانون وذلك لضمها إلى مباني مسجد الزيني ببولاق لتوسيعه .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد التزول مجانا لوزارة الأوقاف عن قطعة الأرض الميمنة في الجدول المرفق بهذا القانون وذلك لضمها إلى مباني مسجد الزيني ببولاق لتوسيعه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة الحفانية ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة الكتاب المذكور إلى لجنة الحفانية .

٤ — اقتراح بمشروع قانون

لحضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم بمنع النعابة بين الأحداث لتغير معتقداتهم الدينية — إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ؟
(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل نظر تقارير اللجان إلى ما بعد نظر مشروعات القوانين المالية ؟
(موافقة) .

٥ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بالتزول مجانا عن قطعة أرض من أملاك الدولة لوزارة الأوقاف لضمها إلى مباني مسجد الزيني لتوسيعه — تقرير لجنة المالية والجمارك (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك)

مهمرة الشيخ المحترم عبد الستار الياس بك — لا يوجد الآن بالمجلس من يمثل الحكومة .

الرئيس — ليس من الضروري وجود من يمثل الحكومة الآن

المهمر — تبلغ مساحة قطعة الأرض المطلوب التزول عنها إلى وزارة الأوقاف ١٧٢,٥٠ مترا مربعا وقد ثمنها بمبلغ ٦٩٠ ج. م وهي غير محجوزة لأية منفعة عامة ، وقد طلبتها وزارة الأوقاف لتوسيع مسجد الزيني ببولاق ، وقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة .

٦ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٥٠٠ ج . م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ لتسوية تجاوز البند ١٠ ، باب ٢ "مصاريف عمومية" بمصلحة الأموال المقررة — تقرير لجنة المالية والجمارك (١) — الموافقة على المشروع من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك) .

المقرر — مشروع هذا القانون خاص بفتح اعتماد إضافي لتسوية تجاوز وقع في بعض بنود الباب الثاني وقد بلغ ٤,٠٠٠ ج . م ولوجود وفر في البعض الآخر من بنود الباب نفسه وقدره ١,٥٠٠ ج . م أصبح المبلغ المطلوب فتح الاعتماد به هو ٢,٥٠٠ ج . م وسبب التجاوز هو عدم كفاية الاعتماد المدرج في الميزانية لسد ثغرات نذب موظفي المصلحة لمباشرة عملية الانتخاب لمجلس النواب ، كما هو مفصل في تقرير اللجنة الذي وزع على حضراتكم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون .
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٢,٥٠٠ ج . م (ألفان وخمسمائة جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٠ من الباب نفسه .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشته مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٢,٥٠٠ ج . م (ألفان وخمسمائة جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٠ من الباب نفسه .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة الثانية .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة .

٧ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨,٦٤٩ جنيها في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ قسم ١٠ "وزارة الحفانية" لتسوية تجاوز بنود البابين الثاني والثالث — تقرير لجنة المالية والميزانية (١) — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك)

المقرر — حصل تجاوز في البابين الثاني والثالث من ميزانية وزارة الحفانية يبلغ ١٨,٦٤٩ جنيها يقابله وفر في الباب الأول وقدره ٤٣,٢٦٠ جنيها والمطلوب فتح الاعتماد لسد هذا التجاوز من وفورات الباب الأول من الميزانية نفسها. وقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

الرئيس — ليتل مشروع القانون.

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الحفانية" اعتماد إضافي قدره ١٨,٦٤٩ ج. م (ثمانية عشر ألفا وستمائة وتسعة وأربعون جنيها) منه ١٧,٦٨٩ ج. م في الباب الثاني "مصاريف عمومية" و ٩٦٠ ج. م في الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية تجاوز بنود هذين البابين.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية الوزارة نفسها.

مادة ٢ — على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة فائدة ، ولتلى المادة الأولى . (حضر حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية) . تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الحفانية" اعتماد إضافي قدره ١٨,٦٤٩ ج. م (ثمانية عشر ألفا وستمائة وتسعة وأربعون جنيها) منه ١٧,٦٨٩ ج. م في الباب الثاني "مصاريف عمومية" و ٩٦٠ ج. م في الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية تجاوز بنود هذين البابين.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية الوزارة نفسها.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتلى المادة الثانية. تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، وتأجل القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة.

٨ — انتخاب

أعضاء اللجان الداخلية واللجان التي زادت طبقا لتعديل الأخير في اللائحة الداخلية

الرئيس — تعلمون حضراتكم أنه قد زيد أعضاء اللجان طبقا لتعديل اللائحة الداخلية الأخير الذي وافق عليه المجلس ، وكما تعلمون حضراتكم أن باللجان محال خالية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لغياب بعض حضرات الأعضاء عن جلسات اللجان خمس جلسات متواليات، أو لغياب البعض الآخر من حضراتهم بإجازات إلى آخر الدورة.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

لجنة الأمور الداخلية

الرئيس — ولجنة الأمور الداخلية بها ثمانية مجال خالية، وقد رشح نفسه
حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك، ورشح لها حضرات الشيوخ المحترمين :
حسن حسن عزام بك، واللواء حسين رفقي باشا، والدكتور عبد الحميد فهمي،
وعبد الله أرسلان بك، ومحمود زكي بك، والأستاذ يوسف أحمد الجندى،
وعبد الله الموم بك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا غير موافق على
هذا الترشيح بالنسبة لشخصي .

الرئيس — هل يرغب أحد من حضراتكم أن يحل محله ؟
مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لا مانع عندي من أن
أقبل عضوية هذه اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

لجنة الشؤون الخارجية

الرئيس — ويوجد بلجنة الشؤون الخارجية ثلاثة مجال خالية لم يرشح
أحد من حضرات الشيوخ نفسه لها . وقد رشح لها حضرات الشيوخ المحترمين :
الدكتور عبد الخالق سليم، وعبد السلام عبد الغفار بك، ومحمد علي علوي باشا .
مفكرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — لقد أرسلت خطابا بترشيح
نفسى لهذه اللجنة .

الرئيس — لم يصل هذا الخطاب إلى السكرتيرية .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم — أنا متنازل عن هذا
الترشيح .

الرئيس — هل توافقون على ترشيحي لحضرة الشيخ المحترم حافظ
حسن باشا لعضوية هذه اللجنة، لأنه كثير العمل في الخارج، وهذه اللجنة عملها
قليل بدلا من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم ؟
(موافقة) .

لجنة الحفائية

الرئيس — ويوجد بلجنة الحفائية ستة مجال ، رشح نفسه لها كل من
حضرات الشيوخ المحترمين : إبراهيم الهلباوى بك، والأستاذ طاهر بيجران، والشيخ
علي رمضان الطويجي، ومحمد نجيب الغرابي باشا . ورشح لها كل من حضرتي
الشيخين المحترمين : محمد توفيق رفعت باشا، ومحمود طالب باشا .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

وقد رشح بعض حضرات الأعضاء أنفسهم لبعض المجال ، ولما كان
حضرات الذين رشحوا أنفسهم لم يكفوا ملء جميع المجال الخالية بالمجال، فقد
رشح المكتب بالاتفاق مع حضرات الزملاء بعض حضرات الأعضاء ملء
هذه المجال الخالية مراعى في ذلك أحكام اللائحة الداخلية التي لا تليح أن
يكون أحد حضرات الأعضاء عضوا في أكثر من ثلاث لجان دائمة .

لجنة اللائحة الداخلية والطعون

الرئيس — فلجنة اللائحة الداخلية والطعون بها محلان خاليان، وقد رشح
نفسه لها حضرة الشيخ المحترم سليمان عثمان أباطه بك، ورشح لها حضرة الشيخ
المحترم محمود غالب باشا .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

لجنة المالية والجمارك

الرئيس — ويوجد بلجنة المالية والجمارك خمسة مجال رشح نفسه
لها حضرة الشيخ المحترم سليمان عثمان أباطه بك، وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ
يوسف أحمد الجندى، ورشح لها حضرات الشيوخ المحترمين : اللواء حسين
رفقي باشا، وصادق وهبه باشا، ومحمود زكي بك .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أريد أن أرشح نفسي .

الرئيس — من من حضراتكم يرغب في أن يتنازل عن العضوية في
هذه اللجنة ليحل محله حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ؟

مفكرة الشيخ المحترم اللواء حسين رفقي باشا — لا مانع عندي من أن
أتنازل عن هذا الترشيح .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم — أرى أن يضم إلى
لجنة المالية والجمارك أحد حضرات الأعضاء من الأطباء حتى يتعاون مع
لجنة المالية أثناء نظرها لميزانية وزارة الصحة العمومية .

الرئيس — أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن عدد المرشحين إذا زاد على
العدد المطلوب ترشيحه فسنضطر إلى الاقتراع لاستبعاد الزائد على العدد
المطلوب، فهل لأحد من حضراتكم أن يتنازل عن الترشيح لعضوية هذه اللجنة ؟

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لقد رشح حضرة الشيخ
المحترم محمود زكي بك لعضوية لجنة المالية والجمارك، وأرى أن يحل محله
في الترشيح الدكتور زكي ميخائيل بشارة .

الرئيس — هل يوافق حضرة العضو المحترم على ذلك ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشارة — نعم أوافق .

لجنة المعارف

الرئيس — ويوجد بلجنة المعارف أربعة محال خالية رشح نفسه لها
حضرة الشيخ المحترم محمد طاهر باشا . و رشح لها حضرات الشيوخ المحترمين :
الأستاذ عباس الجمل ، والشيخ منصور السلواوي ، والأستاذ يوسف
عبد اللطيف .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أرشح نفسي
لهذه اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أتنازل عن الترشيح
ليحل محلي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

لجنة الأشغال

الرئيس — ويوجد بلجنة الأشغال خمسة محال خالية ، وقد رشح نفسه
لها كل من حضرتي الشيخين المحترمين : محمود فهمي باشا ، وسليمان مصطفى
خليل أفندي . و رشح لها كل من حضرات الشيوخ المحترمين : خليل إبراهيم
صالح بك ، وعبد الله أرسلان بك ، ومحمود زكي بك ، وبما أن حضرة الشيخ
المحترم محمود زكي بك مريض ، فهل لأحد من حضراتكم أن يرشح نفسه ليحل
محلّه ؟

فقرة الشيخ المحترم محمود الدين الشواشي بك — لا مانع عندي من
ترشيح نفسي لعضوية هذه اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

لجنة الزراعة

الرئيس — ويوجد بلجنة الزراعة خمسة محال خالية رشح نفسه لها
كل من حضرتي الشيخين المحترمين : عبد السلام عبد الغفار بك ، ومحمد
أبو النصر الفار أفندي ، و رشح لها كل من حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد
عبد بك ، وعبد الله ملوم بك ، ويكلاني الأدهس .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة المواصلات

الرئيس — ويوجد بلجنة المواصلات خمسة محال خالية رشح نفسه لها
كل من حضرتي الشيخين المحترمين : محمد طاهر باشا ، ومحمود فهمي باشا . و رشح
لها حضرات الشيوخ المحترمين : خليل إبراهيم صالح بك ، وعلى عيسى نوار أفندي ،
ومحمد أبو النصر الفار أفندي .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان

الرئيس — ويوجد بلجنة الحرية أربعة محال خالية رشح نفسه لها
حضرة الشيخ المحترم محمد طاهر باشا . و رشح لها حضرات الشيوخ المحترمين :
حسن حسن عزام بك ، واللواء حسين رفقي باشا ، والأستاذ محمد مرزوق .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة الصحة

الرئيس — ويوجد بلجنة الصحة أربعة محال خالية لم يرشح نفسه لها
أحد . وقد رشح لها حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد حسين بك ، وعوض
برعي بك ، ويكلاني الأدهس ، ومحمد أبو النصر الفار أفندي .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

الرئيس — ويوجد بلجنة الأوقاف والمعاهد الدينية خمسة محال خالية
وقد رشح نفسه لها حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا . وقد رشح
لها حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ، والشيخ إسماعيل محمد فوزي ،
وعلى عيسى نوار أفندي ، وحسن حسن عزام بك .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

الرئيس — ويوجد بلجنة فحص الاقتراحات والعرائض أربعة محال
خالية ، ولم يرشح أحد نفسه لها . وقد رشح لها حضرات الشيوخ المحترمين :
بطرس خليل بطرس بك ، وكامل تكلان بك ، ومحمد توفيق راضي بك ، والسيد
محمود الشندوبيل بك .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة العمال والشؤون الاجتماعية

الرئيس — يوجد أربعة محال خالية بلجنة العمال والشؤون الاجتماعية رشح
نفسه لها حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم يسوي مذكور . و رشح لها
حضرات الشيوخ المحترمين : أمين همام حمادي أفندي ، والدكتور عبد الحميد
أمين غزب ، وعبد الله أرسلان بك .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة التجارة والصناعة

الرئيس — ويوجد بلجنة التجارة والصناعة أربعة محال خالية رشح نفسه لها كل من حضرتي الشيخين المحترمين : الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، والأستاذ عاذر جبران . وشرح لما حضرتا الشيخين المحترمين عبد الله الموم بك ، ومحمد المغازي عبد ربه باشا .

مقرة الشيخ المحترم محمد المغازي عبد ربه باشا — أنا متنازل عن هذا الترشيح .

مقرة الشيخ المحترم عبد السامع الباسل بك — أنا أقترح ترشيح حضرة صاحب السعادة محمد الحفني الطرزي باشا .

مقرة الشيخ المحترم محمد الحفني الطرزي باشا — لدى أعمال كثيرة بمراقبة المجلس ، وإني أعذر عن هذا الترشيح .

مقرة الشيخ المحترم عبد السامع الباسل بك — إذن أشرح حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا .

الرئيس — هل يوافق حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا ؟

مقرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا — لا مانع عندي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة الحسابات

الرئيس — ويوجد بلجنة الحسابات محلان خاليان ، ولم يرشح أحد نفسه لها ، وقد رشح لها حضرتا الشيخين المحترمين : محمد توفيق رفعت باشا ، وأنطون الجليل بك .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة الشؤون الدستورية

الرئيس — ويوجد بلجنة الشؤون الدستورية اثنا عشر محلا خاليا رشح نفسه لها كل من حضرات الشيخين المحترمين : إبراهيم الهلباوي بك ، وسليمان السيد سليمان باشا ، ومحمد نجيب الغرابي باشا ، ومحمود فهمي باشا ، والأستاذ

يوسف أحمد الجندى . وشرح لما حضرات الشيخين المحترمين : الأستاذ حسن عبد القادر ، والأستاذ عاذر جبران ، ومحمد توفيق رفعت باشا ، ومحمد حافظ رمضان باشا ، ومحمد علي علوبة باشا ، ومحمود غالب باشا ، وهيب دوس بك .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

لجنة الرد على خطاب العرش

الرئيس — نظرا لانتفاء عمل لجنة الرد على خطاب العرش في هذه الدورة فسيعاد تشكيلها في أول الدورة المقبلة إن شاء الله ، وبذلك لم نرهنك داعيا للملء المحال الحالية بها الآن .

٩ — تقرير لجنة الأشغال (١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل بإنشاء طريق ذراعي بين بلدة المعصرة والمحطة — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى لجنة المواصلات

(المقترضة حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم ، فهل توافقون على ما رآته اللجنة من إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة المواصلات لأنها اللجنة المختصة بفحصه ؟

(موافقة) .

١٠ — تقرير لجنة الأشغال (٢)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بامتداد مصرف بحر البقر من ناحيته القريبة من بورسعيد إلى القناة الداخلية لقناة السويس — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية

(المقترضة حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم ، فهل توافقون على ما رآته اللجنة من إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية لتتولى بمحنته وتقدير نفقاته حتى إذا ظهر أنها معتدلة ولم يكن فيه تعارض مع امتياز شركة الملاحة المتزلة تقوم بتنفيذه في فرصة مناسبة ؟

(موافقة) .

١١ — تقرير لجنة المواصلات^(١)

عن اقتراح المرحوم الشيخ علي مصطفى الطاروطي بإنشاء كوبرى على بحر فاقوس وعمل نفق تحت السكة الحديدية بين فاقوس — الموافقة على التقرير وإحالة إلى وزارتي المواصلات والأشغال العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندى) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم، فهل توافقون على ما رأته اللجنة من إحالة هذا الاقتراح إلى وزارتي المواصلات والأشغال العمومية، لتقوم الأولى بإنشاء النفق والطريق، ولتقوم الثانية بتوسيع الكوبرى الحالى على مصب بحر فاقوس فى مصرف بحر البقر فى فرصة مناسبة ؟
(موافقة) .

١٢ — تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية^(٢)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب بجديد مسجد بناحية الحمادين أم عثمان مركز كفر صقر وإحالة بوزارة الأوقاف — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأوقاف

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم، فهل توافقون على ما رأته اللجنة من إحالة الاقتراح إلى وزارة الأوقاف لتجديد المسجد المذكور ؟
(موافقة) .

١٣ — تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية^(٣)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندى بإصلاح مسجد الجعفرى بمدينة السويس — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الأوقاف

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم، فهل توافقون على ما رأته اللجنة من إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأوقاف لتجديد المسجد المذكور ؟
(موافقة) .

١٤ — كتاب

من لجنة المواصلات بتنازل حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن اقتراحه السابق إحالة إلى اللجنة الخاص بإصلاح الجسر الغربى لبحر موسى وجعله سكة زراعية ابتداء من الزقازيق إلى هيا

نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بإخبار سعادتكم بأن حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض تنازل عن اقتراحه المحال إلى لجنة المواصلات بجلسته ٢٠ يولي

سنة ١٩٣٧ الخاص ” بإصلاح الجسر الغربى لبحر موسى وجعله سكة زراعية ابتداء من مدينة الزقازيق إلى سكة حديد هيا بديرى نجم “ .

وتفضلوا سعادتك بقول فائق الاحترام

رئيس اللجنة “

١٥ — تقرير لجنة التجارة والصناعة^(١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك بقيام مكتب السياحة بدراسة حال المصايف المصرية وتحسينها وبخاصة مصيف رأس البر وجسمه — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية (المرافق العامة) ووزارة التجارة والصناعة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مريم) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم، فهل توافقون على ما رأته اللجنة من إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية (المرافق العامة) ووزارة التجارة والصناعة لتنفيذه كل منهما فيما يخصها مع التوصية بنشر المصايف المصرية على سواحل البحر الأحمر، والعناية بما هو موجود منها الآن ؟
(موافقة) .

١٦ — جدول أعمال الجلسة المقبلة

الرئيس — توجد مسائل مؤجلة لجلسة يوم الثلاثاء المقبل (٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨)، فإذا وافقتم حضراتكم ترفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة فى الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء المذكور، وإذا وردت من مجلس النواب أقسام من الميزانية تعقد جلسة فى يوم الأربعاء التالى وفى يوم الخميس إذا لزم الحال .

وما هو جدول أعمال الجلسة المقبلة غير ما يستجد من الأعمال :

جدول أعمال

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ (٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨)
الساعة السادسة مساء

١ — الاعتذارات وطلبات الإجازة .

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ — الرسائل .

(١) يراجع الملحق رقم ٤٢

(٢) » » » ٤٣

(٣) » » » ٤٤

(٤) » » » ٤٥

أسئلة

٤ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن طريق منشاء عبد الله .

٥ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن أسباب عدم إصلاح جسور الوجه القبلي مع توفر المال اللازم لها .

٦ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك عن أسباب عدم إنشاء الخط الحديدي شرق النيل بمراكز أنعيم والبداري وأبنوب .

٧ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن نظام تناكر الذهاب والإياب في خط حلوان وخفض الأجور .

٨ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن تخفيض أسعار المياه وأجرة العبدات بالقاهرة - (مؤجل من جلسة ٢١ يونيه) .

اقتراحات

٩ - اقتراح لحضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بتخفيض الاشتراك في سنترال الصنف .

استجابات

١٠ - المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية .

١١ - المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة ونديه لمحكمة العريش .

١٢ - تحديد يوم للنقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصريح حضرة صاحب المعالي محمد حسين هيكلي باشا بمجلس الشيوخ الذي نسب فيه الخيانة لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

١٣ - استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب - إلقاء بيان فيه من حضرة مقدم الاستجواب - ثم تحديد يوم للنقشة فيه .

١٤ - المناقشة في الاستجوابين المقدمين من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطة بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير المواالح للخارج وإعاشتها .

١٥ - تحديد يوم للنقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إحصاء الأشخاص الذين قتلوا أو سجنوا أو اعتقلوا من سنة ١٩١٩ لأسباب سياسية وهل عوضوا عن الخسارة التي لحقت بهم .

البحان

١٦ - تقرير لجنة المالية والجمارك عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك يجعل التعيين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة .

١٧ - تقرير لجنة المالية والجمارك عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك بالقواعد التي تقوم عليها الرقيات والعلاوات لموظفي الحكومة .

١٨ - تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥,٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ (ميزانية مصلحة السكك الحديدية) لتسوية تجاوز الباين الأول والثاني .

١٩ - تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٨,٢٩٣ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض الجنود .

٢٠ - تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨,٣٩ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لشبكة إنشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم إلى العامرية .

٢١ - تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية .

(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء) .

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

مضبطة الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ الموافق ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة	رقم الصفحة
١ — الإجازات	٣١٨
٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة	٣١٨
٣ — الرسائل :	
(أ) مرسوم بتأليف الوزارة	٣١٩
كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء	٣١٩
كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى	٣١٩
(ب) كتاب من وزارة الداخلية بإعلان انتخاب صاحب	
العرصة محمود أحمد محاسب بك عضواً بمجلس الشيوخ عن	
دائرة قوص بمديرية قنا — حلف اليمين الدستورية	٣٢٠
(ج) رد وزارة الأوقاف على المريضة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٣٧	٣٢٠
(د) كتاب من سعادة سيد محمد حنبله باشا باختياره عضوية	
مجلس النواب — إعلان خلق دائرة مغلوط ...	٣٢١
٤ — طلب مقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سلمان باشا	
بالعودة للنقطة في موضوع الاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني	
الدول والمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة — تأجيله لأخر الجلسة	٣٢١
٥ — كلمة حضرة الرئيس عن الأمثلة والانتخابات بمناسبة تغيير	
الوزارة — استبعاد الأسئلة والانتخابات المدرجة في جدول	
أعمال جلسة اليوم على أن يقدم من يملك بها من أصحابها	
طلبات بذلك إلى الرئاسة فتدرج في جدول أعمال الجلسة المقبلة	٣٢١
٦ — الاقتراحات :	
(أ) اقتراح لحضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بتخفيض	
الاشتراك في سنtral الصل	٣٢٣
(ب) اقتراحان لحضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى	
خليل أفندي ، الأول بوضع كوبرى متحرك على بحر	
قانون أمام هندسة الري ، والثاني بتنفيذ بلدة منية	
المكرم بالماء والكهرباء	٣٢٣
إحالتها إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض	٣٢٣
٧ — القراءة الثالثة لمشروعات القوانين الآتية :	
(أ) مشروع قانون بالتزول بجافاً عن قطعة أرض من أملاك	
الدولة لوزارة الأوقاف لضمها إلى بباقي مسجدة الزرق	
لتوسيعه	٣٢٣
(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٥٠٠ ج ٠	
في ميزانية مصلحة الأموال المفردة لتسوية تجاوز	
البند ١٠ ، باب ٢ "مصاريف عمومية"	٣٢٣
(ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٨٦٤٩ ج ٠	
في ميزانية وزارة الحفانية لتسوية تجاوز بنود البابين	
الثاني والثالث	٣٢٤
المواقفة عليها جملة واحدة بالنداء بالاسم	٣٢٤
٨ — تقرير لجنة المالية والجمارك عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ	
المكرم أحمد الديوانى بك بجعل التمين لجميع الوظائف على أساس	
امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة	٣٢٥
ملحق رقم ٤٦	
المواقفة على التقرير وحفظ الاقتراح	٣٢٥
٩ — تقرير لجنة المالية والجمارك عن الاقتراح المقدم من حضرة	
الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بالقواعد التى تقوم عليها التزيات	
والعلاوات لموظفى الحكومة	٣٢٥
ملحق رقم ٤٧	
المواقفة على التقرير وحفظ الاقتراح	٣٢٥
١٠ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي	
بمبلغ ١٥٠٠ ج ٠ في ميزانية مصلحة السكك الحديدية	
لتسوية تجاوز البابين الأول والثاني	٣٢٥
تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٤٨	
المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ	٣٢٥
مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة	٣٢٥
١١ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي	
بمبلغ ٢٩٣ و ٣٨ ج ٠ في ميزانية وزارة المواصلات (البريد)	
لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني	٣٢٦
تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٤٩	
المواقفة على مشروع القانون من حيث المبدأ	٣٢٦
مناقشة المواد مادة فائدة — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة	٣٢٦

رقم الصفحة

- ١٤ - تخصيص جلسة يوم الاثنين من كل أسبوع لنظر المسائل العادية وجلسات الثلاثاء والأربعاء ويوم الخميس إذا اقتضى الحال لدرس مشروع الميزانية مع الرسائل والأسئلة ... ٣٢٩
- ١٥ - ترتيب جلوس حضرات الشيوخ المحترمين في قاعة الجلسة ... ٣٢٩
- ١٦ - انتخاب أعضاء اللجان الخالية باللجان ... ٣٢٩
- ١٧ - طلب حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا العودة للنقشة في موضوع الاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة - موافقة المجلس على العودة للنقشة - إصرار المجلس على قراره السابق ... ٣٣٠
- ١٨ - جدول أعمال الجلسة المقبلة ... ٣٣٣

رقم الصفحة

- ١٢ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ... ٣٢٧
- تقرير لجنة المالية والميزانية ملحق رقم ٥٠
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ... ٣٢٧
- مناقشة المواد مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة
- ١٣ - مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٣٩ ٠٠٠ جنيهًا لتكثيف إنشاء وروصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم إلى العاصرية ... ٣٢٨
- تقرير لجنة المالية والميزانية ملحق رقم ٥١
- الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ... ٣٢٩
- مناقشة المواد مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة ... ٣٢٩

وحضر من الوزراء : حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرات أصحاب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية ، محمود غالب باشا وزير المواصلات ، حسين سرى باشا وزير الأشغال العمومية ، رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، الدكتور حامد محمود وزير الصحة العمومية ، سبابا حبشى بك وزير التجارة والصناعة .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان باشا إجازة عشرة أسابيع من ٢٢ يونيه الجارى للاستشفاء ، وحضرة الشيخ المحترم الشيخ إسماعيل محمد فواز إجازة أسبوعين من اليوم لأعذار عائلية ، وحضرة الشيخ المحترم صادق وهبه باشا إجازة من اليوم إلى آخر الدورة لسفروه إلى الخارج للاستشفاء .

كل هذه الإجازات نظرها المكتب ويقترح الموافقة عليها .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ، على عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً - بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الكسان أبسخرون باشا ، إسماعيل مصطفى الملوانى أفندى ، زكى ويصا بك ، فهمى ويصا بك ، عبد الرحمن فتوح أفندى . عفيفى حسين البربرى أفندى ، الأستاذ محمود بسيونى ، محمد عبد الشاوى بك ، الفريق على فهمى باشا ، عثمان السيد ناصف بك ، الشيخ الشافعى أبو وافية ، محمد طاهر باشا ، محمود زكى بك ، أحمد نجيب براده بك ، يوسف قطاوى باشا ، محمد حافظ رمضان باشا ، صادق وهبه باشا ، الشيخ إسماعيل محمد فواز .

ثانياً - باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

الدكتور إبراهيم بيومى مدكور ، بهجت السيد أبو على بك ، حسن محمد شعير أفندى ، حسين فوده بك ، سعد مكرم بك ، الأستاذ عاذر جبران ، الأستاذ عبد الرحيم محمد مهننا ، عبد الستار حسن عمران أفندى ، عبد العزيز محمد الجبال بك ، محمد زايد جلال أفندى ، محمد على طوبه باشا ، محمد لبيب أبو الجدايل أفندى ، محمود الإترى باشا .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين : الدكتور حافظ محمد مؤمن ، عوضى برعى بك ، عبد الله الموم بك .

٣ - الرسائل

(١) مرسوم بتأليف الوزارة

كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء
كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

الرئيس - يتلى المرسوم .

تلى المرسوم وهذا نصه :

مرسوم بتأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ؛

وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وعلى أمرنا رقم ٤٠ الصادر بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عين :

عبد الفتاح يحيى باشا	وزيرا للخارجية .
الدكتور أحمد ماهر	» لل مالية .
أحمد محمد خشبه باشا	» للحقانية .
محمود فهمى النقراشى باشا	» للداخلية .
حسن صبرى باشا	» للحرية والبحرية .
محمود غالب باشا	» للواصلات .
حسين سرى باشا	» للشغال العمومية .
محمد حسين هيكل باشا	» للعارف العمومية .
رشوان محفوظ باشا	» للزراعة .
الشيخ مصطفى عبد الرازق بك	» للأوقاف .
الدكتور حامد محمود	» للصحة العمومية .
سأبا حبشى بك	» للتجارة والصناعة .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر برأى المنزه فى ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ (٢٤ يونيه سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا (رئيس مجلس الوزراء) :
حضرات الشيوخ المحترمين :

أتشرف بأن أقدم هيئة لمجلس الموقر الوزارة التى تشرفت بتشكيلها بعد أن
قدمت إلى حضرة صاحب الجلالة الملك استقالة الوزارة السابقة فعهد إلى
جلالته بتشكيل وزارة قومية .

ولقد كان أحب شئ إلى أن تمثل فى الوزارة جميع الأحزاب التى يتألف
منها البرلمان لئتم لها الطابع القومى على أتم صورة، على أنى لا أشك فى أن
التعاون بين الحزبين اللذين يشتركان فى الحكم والوزراء المستقلين الذين قبلوا
الاستمرار معنا سيكون له أبلغ الأثر فى تحقيق تضافر القوى وتأكيد أسباب
الاستقرار ورعاية مصالح الشعب على أكل الوجوه .

ويسرنى أن أعلن أن هذه الوزارة تشاطر الوزارتين اللتين سبق لى
التشرف برؤاستهما الرأى فى البرنامج الذى ألقا على أساسه والذى بسط فى
خطبة العرش فأولاه المجلس كل تأييده وثقته فهى تعمل فى ظل ثقة
منحت إياها مقدما وستحرص على استنامتها مستقبلا .

وإذا كان قد تغير بتأليف هذه الوزارة وجه العلاقة بين البرلمان
والحكومة وبدا أن المعارضة أصبحت أقل عددا فإن هذا التأليف سينتج
عنه تيسير السبيل لإقامة سياسة إنشائية تكون أبعد مدى وأوسع أفقا .
وهذه النتائج وحدها تجعل وزارة اليوم أرجح كفة فى ميزان المصالح العامة .

والشعور المشترك بين البرلمان والحكومة بتبعات الحكم من شأنه أن
يسهل على الحكومة تحقيق سياستها وتنفيذ خطتها، وهذا الشعور المشترك هو
اليوم أقوى مما كان منذ قيام البرلمان الحاضر فلنا أن تتفاعل كل التفاضل
بما سينتج عنه من يسر فى أداة الحكم ومن خير لمصلحة الشعب .

(تصفيق من اليمين) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حضرات الشيوخ
المحترمين :

لم تتل فى هذا المجلس الموقر الوثائق التى تبودلت بين حضرة صاحب
الجلالة الملك المعظم وحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء
بمناسبة استقالة الوزارة ، وبمناسبة إعادة تشكيلها ، وقد يكون السبب فى
ذلك أن الوزارة لم تبلغ المجلس هذه الوثائق ، ولا أدرى علة ذلك مع أهمية
هذه الوثائق وخطورتها .

وعلى أى الأحوال فإن المعارضة فى هذا المجلس تحتفظ بكلماتها عن هذه
الوثائق ، وستبديها فى وقت آخر .

حضرات الشيوخ المحترمين :

أشار حضرة صاحب المقام الرفيع فى بيانه إلى أن الوزارة التى شكلها
أخيرا هى وزارة قومية . وأظن أن هذا التعبير فيه كثير من التجوز ، وأن
هذا الوصف أبعد ما يكون انطباقا على هذه الوزارة ، كما أشار أيضا إلى أن
التعاون بين الحزبين اللذين اشتركا فى تأليفها سيكون من أول ثماره تأكيد
أسباب الاستقرار ، أى أسباب استقرار الحكم والحالة فى البلاد .

والمعارضة تصيح بأعلى صوت أن هذا ليس هو المبدأ وأظن أن أغلبية البلاد تشاركها هذا الرأي وستزيد هذا الأمر إيضاحاً في الاستجواب الذي قدمته بشأن الانتخابات العامة لمجلس النواب .

إن المعارضة في مجلس الشيوخ - وقد كانت تشعر دائماً بثقل التبعات الملقاة على عاتقها - لترداد الآن شعوراً بهذه المسئوليات وتلك التبعات بعد أن أصبحت المعارضة التي كان يتزعمها معالي الدكتور أحمد ماهر في مجلس النواب مؤيدة لهذه الحكومة .

وأعتقد - يا حضرات الشيوخ المحترمين - أن البلاد بأسرها تتطلع إلى مجلسكم الموقر ليكون أكبر معاون في تأييد النظام النيابي في مصر ، لأننا نؤمن كل الإيمان أن هذا النظام لا يصلح ولا يستقيم إلا إذا كان في مجلسي البرلمان معارضة قوية تعمل بتزاهة واستقامة .

ونحمد الله سبحانه وتعالى على أن هذه المعارضة متوفرة كل التوفر في مجلسكم الموقر .

والمعارضة الوفدية التي أشرف بالتعبير عنها مستعمل دائماً - كما عملت في الماضي - على أن يكون رائدها الحق ومصلحة الوطن فوق كل اعتبار آخر .

وهي تعتقد أنها إذا ما أدت واجبها بكل صدق وإخلاص وأمانة مستوًى إلى البلاد خدمات لا تقل أهمية عن الخدمات التي تؤديها كل حكومة إذا أحسنت القيام على شؤون الحكم .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس - ننقل الآن إلى جدول الأعمال .

(ب) كتاب من وزارة الداخلية بإعلان انتخاب صاحب العزة محمود أحمد محسب بك عضواً بمجلس الشيوخ من دائرة قوص مديرية قنا - حلف اليمن الدستورية

الرئيس - يتلى الكتاب المذكور .

تلى الكتاب وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

حيث إن الموعد المحدد لتقديم طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة قوص (مديرية قنا) انتهى يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٣٨ ولم يتقدم للترشيح في هذه الدائرة سوى صاحب العزة محمود أحمد محسب بك .

فقد أعلننا انتخابه عضواً بمجلس الشيوخ عن الدائرة المذكورة . ونخطر عنكم بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الداخلية

تحريراً في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨

أحمد لطفي السيد

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم لحلف اليمن الدستورية المتصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فأذاها حضرته بالصيغة الآتية :

”أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالذمة والصدق“ .

وقد حياه حضرات الأعضاء بالتصفيق .

(ج) رد وزارة الأوقاف على العريضة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٣٧

الرئيس - يتلى كتاب وزارة الأوقاف .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

رداً على كتاب المجلس رقم ٧ - ١٢/١ (١١١٢) الخاص بطلب الإيضاحات عما جاء بالعريضة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٣٧ المقدمة من حافظ العتيلي المستحق في وقف العتيلي بالشكوى من كثرة متأخرات الوقف ، أشرف بأن أرسل في رفاقة هذا مذكرة بالإيضاحات المطلوبة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

وزير الأوقاف

٤ يونيو سنة ١٩٣٨

مصطفى عبد الرازق

٥ - أسئلة واستجابات

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن طريق منشاء جداول

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن عن أسباب عدم إصلاح جسور الوجه القبلي مع توفر المال اللازم لها

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك عن أسباب عدم إنشاء الخط الحديدي شرق النيل بمراكم أنعم والبداري وأبنوب

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزاز بك عن نظام تذاكر الذهاب والإياب في خط حلوان وتخفيض الأجر

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى أ. رابعك عن تخفيض أسعار المياه وأجرة العدادات بالقاهرة - (موجع من جلسة ٢١ يونيو)

(و) المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية عن مدى أجل امتياز شركة الأسواق المصرية

(ز) المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ جبين عبد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة ونزبه لمحكمة العرش

الرئيس - أما المذكرة (١) المشار إليها فستنشر في مضبطة الجلسة ولا حاجة لتلاوتها .

(د) إعلان خلق محل حضرة الشيخ المحترم سيد محمد خشب باشا لاختياره عضوية مجلس النواب

الرئيس - كاتب حضرة الشيخ المحترم سيد محمد خشب باشا بمضبوته مستخبا بالمجلس عن دائرة متعلوطة بإزاء اختياره عضوية مجلس النواب بخطاب أرسله لي أعلن خلق المكان .

٤ - طلب

مقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا بالعودة للمناقشة في موضوع الاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة - حجه إلى آخر الجلسة

الرئيس - طبقا للآلة السادسة والثلاثين من اللائحة الداخلية ونصها: "العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا يكون إلا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه فإن قدم أثناء جلسة نظرو في آخر أعمالها".

يجوز لآخر الجلسة لنظره في آخر أعمالها .

(انصرف حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء، وصاحب المعالي رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة، وصاحب المعالي الشيخ مصطفى جبد الرازي بك وزير الأوقاف، وصاحب المعالي مبابا جهشي بك وزير التجارة والصناعة) .

(١) مذكرة

بالإيضاحات المطلوبة من العريضة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٣٧

المقدمة من حافظ العتيلي إلى مجلس الشيوخ

لوقف سليمان أفا العتيلي الأهل بتاحية زلة طحا مركز مالموط أطيان قدرها ٤٢ فدانا و ٩ قراريط و ١٦ مهابا كانت مؤجرة لمدة ثلاث سنوات تتهى في أكتوبر سنة ١٩٣٣ للدعوى جرجس موسى شنوده بضامة مجددهى طله بإيجار سنوى قدره ٤٠٧ جنينيات و ٦٧ مليا وتأخر طرف المستأجر مبلغ ٨٤٥ جنينيا و ٣١٦ مليا من قيمة الإيجار .

فالتجذت الوزارة الإجراءات القضائية لحصول على هذا المبلغ وأخذت اختصاصا على ١٥ فدانا وكسورا ملك الضامن وشرعت في نزع ملكيتها ثم اتفق على تسسيط المبلغ المتأخر على خمس سنوات وقد قام الضامن فلا يسداد مبلغ ١٩٥ جنينيا بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٨ فأصبح المتأخر طرف المستأجر مبلغ ٦٥٠ جنينيا و ٣١٦ مليا . وقد أجرت هيئة الأطيان للدعوى جرجس موسى شنوده عن المدة التالية التي تتهى في سنة ١٩٣٦ بإيجار سنوى قدره ٢٥٤ جنينيا و ١٧ مليا وقد سدد الإيجار كاملا عن هذه المدة .

وكذلك أريت هذه الأرض إلى جرجس موسى شنوده عن المدة الأخيرة أى من نوفمبر سنة ١٩٣٦ لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٩ بإيجار سنوى قدره ٢٨٩ جنينيا و ٩٥٣ مليا واتخذت الوزارة الإجراءات القضائية لتسيخ عقد الإيجار وتعيينها جارما قضائيا لعدم تقديم المستأجر مستندات الملكية - ولم يفصل في الدعوى المرفوعة بشأن ذلك لأن المستأجر سدد إيجار سنة ١٩٣٧ كاملا كما أظهر استداداه لتقديم مستندات الملكية والوزارة جادة في مطالبته بتفديدها كما أنها آخذة في تحصيل الإيجار المطلوب عن سنة ١٩٣٨ بعد أن أوقعت الحيز الإدارى على المحصولات الشتوية الموجودة بالعين المؤجرة ما

وزير الأوقاف

مصطفى عبد الرازق

١٦ يونيو سنة ١٩٣٨

(ح) تحديد يوم للناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصريح حضرة صاحب المعالي محمد حسين هيكى باشا بمجلس الشيوخ الذى نسب فيه الخيانة لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

(ط) استجواب مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب - إلقاء بيان فيه من حضرة مقدم الاستجواب ثم تحديد يوم للناقشة فيه

(ى) المناقشة في الاستجوابين المقدمين من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير المواخيل لخارج وإماتتها

(ك) تحديد يوم للناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن إحصاء الأشخاص الذين قتلوا أو سجنوا أو اعتقلوا من سنة ١٩١٩ لأسباب سياسية وهل عوضوا عن الخسارة التى لحقت بهم

الرئيس - حضرات الشيوخ المحترمين :

تعلمون حضراتكم أنه متى قدم إلى المجلس سؤال أو استجواب فإنه يظل قائماً حتى يفرغ المجلس من مناقشته ، أو يسترده صاحبه ، فإذا حدث أن استقال الوزير المسئول أو المستجوب ، أو استقالت الوزارة كلها بعد تقديم السؤال أو الاستجواب قبل الرد على الأول وقبل مناقشة الثانى ، فالمفروض قانوناً أن الاستقالة لا تلغيهما .

هذا هو الأصل القانونى ، ولكن لما كان المفهوم أن الأسئلة والاستجوابات قد تنطوى على عنصر شخصى وكثيراً ما تكون منصبة على تصرفات أشخاص الوزراء بالذات فقد جرى العمل بالمجالس النيابية الأخرى وعندنا على الاعتراف بقيام الأسئلة والاستجوابات المقدمة للوزارة المستقلة

على أن توقف إن كانت مدرجة بمجدول الأعمال . أولاً تدرج فيه إن لم تكن أدرجت فعلاً إلا إذا أعلن مقدموها تمسكهم بها فتدرج في الجلسة التالية لتلاوة مرسوم تشكيل الوزارة ، فإن لم يفعلوا اعتبروا متنازلين عنها .

وقد حصل في جلسة ٢ مايو سنة ١٩٢٧ يجلسنا أن اشتمل جدول أعمال تلك الجلسة على سؤالين قدما قبل سقوط الوزارة فأعلن الرئيس في الجلسة سقوطهما قانوناً ووجوب تجديدهما إذا شاء صاحباهما التمسك بهما ولم يعرضا بناء على ذلك .

وكذلك حصل في جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ أن استبعد رئيس مجلس الشيوخ من تلقاء نفسه عضاً أسئلة واستجوابات من جدول أعمال هذه الجلسة قبل طبعه وتوزيعه فلم تعرض على المجلس واعتبرت ساقطة وعرضت فقط الأسئلة والاستجوابات التى اعتبرت غير منظوية على عنصر شخصى أو غير منصبة على تصرفات أشخاص الوزراء بالذات .

وقد حصل في مجلس النواب في جلسته التى انعقدت في ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ أن كان مدرجا بمجدول أعمالها استجوابان فسأل حضرة الرئيس المستجوبين عما إذا كانا يستمسكان باستجوابيهما فتنازل أحدهما عن استجوابه ولم يفصل في شأن الاستجواب الآخر لغياب مقدمه .

ومجدول أعمال هذه الجلسة الذى طبع ووزع على حضراتكم أسئلة واستجوابات يجب أن تعتبر ساقطة ما لم يتمسك حضرات مقدميها بها وكان في وسعى استبعادها من الجدول من تلقاء نفسى لو لم يقرر المجلس بجلسته الماضية جدول أعماله الذى طبع ووزع على حضراتكم . أما وقد تم ذلك فإن هذه الأسئلة والاستجوابات تعتبر ساقطة الآن من الجدول إلا إذا تمسك حضرات مقدميها بها فإنها تدرج عندئذ في جدول أعمال الجلسة المقبلة بحالتها الراهنة لتأخذ مجراها القانونى وللوزارة أن تقبل الرد عليها أو ترفضه كما لها أن تمسك بالنسبة للاستجوابات بالمسألة الفرعية الخاصة بعدم قبول المناقشة ويكون للمجلس حينئذ الفصل في ذلك . وبهذه المناسبة ، أوجه نظر حضراتكم إلى أنه وصلى تآيان من حضرتى الشيوخ المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندى وعبد الحميد أباطه بك^(١) يتمسك أولهما باستجوابه المقدم لمعالى وزير المالية بشأن مزايا شركة الأسواق المصرية وباستجوابه المقدم لصاحب

(١) حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإخبار سعادتك بأنه وإن كان من الأصول الدستورية أن الاستجوابات التى سبق تقديمها قبل استقالة الوزارة لا يمكن أن تنعدم بمجرد هذه الاستقالة وأنه بناء على ذلك فإن الاستجوابين المقدمين من أحدهما لمعالى وزير المالية بشأن مزايا شركة الأسواق والثاني لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن تصرف الحكومة وموظفيها في الانتخابات العامة لمجلس النواب - يعتبران قائمين - فإننى زيادة في الحجة أبلغ سعادتك تمسكى بالاستجوابين السابقين الذكر - وفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

٢٧ يونيه سنة ١٩٣٨

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أحيط سعادتك علماً بأنى متمسك بالرقم من تقرير الوزارة بالاستجوابين المقدمين منى لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير المواخيل لخارج والإعانة الخاصة بها .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ما

٢٧ يونيه سنة ١٩٣٨

(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الحفانية).

تلى مشروع القانون (١) وهذا نصه :

مشروع قانون

بالنزول عن قطعة أرض من أملاك الدولة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعتمد النزول مجاناً لوزارة الأوقاف عن قطعة الأرض الميمنة في الجلول المرفق بهذا القانون وذلك لضمها إلى مباني مسجد الزيني ببولاق لتوسيعه .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتلى مشروع القانون (ب) وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٢٥٠٠ ج . م (ألفان وخمسمائة جنيه) لتسوية تجاوز البند ١٠ من الباب نفسه .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن تصرف الحكومة وموظفيها في الانتخابات لمجلس النواب . ويتمسك حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك باستجوابيه المقدمين لمعالى وزير التجارة والصناعة عن تصدير المواالح للخارج والإعانة الخاصة بها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - وأنا متمسك باستجوابي .

الرئيس - إذن ترسل لنا حضرتك خطاباً بذلك .

حضرة الشيخ المحترم لوبى أنور فأنوس اقندى - أظن أن ما عرضه حضرة الرئيس لا يتفق والتقاليد الدستورية وما دامت الحكومة موجودة فلا حاجة لتجديد الأسئلة والاستجوابات . كما صرح بذلك مؤلف "أوجين بير" .

الرئيس - إذا كان لحضرة الشيخ المحترم سؤال أو استجواب مقدم من قبل تأليف الوزارة الجديدة فعليه أن يرسل لنا خطاباً بأنه متمسك بما قدمه .

وقد استبعدنا كافة الأسئلة والاستجوابات المقدمة حتى يظهر حضرات مقدميها رغبتهم في التمسك بها بخطابات ترسل منهم خاصة .

٦ - الاقتراحات

(١) اقتراح لحضرة الشيخ المحترم سعد بك بخفض الاشتراك في سترال الصف

(ب) اقتراحان لحضرة الشيخ المحترم سليمان مصطفى خليل افندى : الأول بوضع كوبرى متحرك على بحر فانوس أمام هندسة الرى ، والثاني بتغذية بلدة مية المكرم بالماء والكهرباء - إحالتها إلى لجنة لخص الاقتراحات والمراض

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة لخص الاقتراحات والعراض ؟
(موافقة) .

٧ - القراءة الثالثة لمشروعات القوانين الآتية

(١) مشروع قانون بالنزول مجاناً عن قطعة أرض من أملاك الدولة لوزارة الأوقاف لضمها إلى مباني مسجد الزيني لتوسيعه

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٥٠٠ ج . م في ميزانية مصلحة الأموال المقررة لتسوية تجاوز البند ١٠ ، باب ٢ "مصاريف عمومية"

(ج) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٨٦٤٩ ج . م في ميزانية وزارة الحفانية لتسوية تجاوز بنود البابين الثاني والثالث

الموافقة عليها جملة واحدة بالنداء بالامم

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروعات القوانين الثلاثة وأخذ رأى صاحب إدفعة واحدة ؟
(موافقة)

تلى مشروع القانون (ج) وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة الحفانية" اعتماد إضافي قدره ١٨,٦٤٩ ج. م (ثمانية عشر ألفاً وستمائة وتسعة وأربعون جنيهاً) منه ١٧,٦٨٩ ج. م في الباب الثاني "مصاريف عمومية" و ٩٦٠ ج. م في الباب الثالث "أعمال جديدة" لتسوية تجاوز بنود هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية الوزارة نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأى على مشروعات هذه القوانين الثلاثة بالنداء بالاسم ، فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين وعددهم سبعة وتسعون عضواً (١) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين المذكورة بإجماع الحاضرين وعددهم سبعة وتسعون عضواً .

(١) إبراهيم الملبارى بك ، إبراهيم سيد احمد بك ، الشيخ إبراهيم محمد فراج ، الشيخ إبراهيم يوسف صلالله ، أحمد الديوانى بك ، أحمد حسين بك ، أحمد حميد أبو ستيت بك ، أحمد عبده بك ، أحمد على باشا ، أحمد كامل باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، أحمد محمد خشبة باشا ، أحمد مدحت يكن باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندوبى بك ، أمين سامى باشا ، أمين همام حامدى افندى ، أنطون الجميل بك .

بطرس خليل بطرس بك .

جعفر بك باشا .

حافظ حسن باشا ، حسن أبو الفتوح بك ، حسن حسن عزام بك ، حسن رشوان حامدى بك ، حسن مبرى باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد الوكيل افندى ، حسن مظلوم باشا ، حسن نبيه المصرى بك ، حسين مصطفى حمزه بك ، اللواء حسين رفقى باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، حسين عبد الكريم المبارى افندى ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

خليل إبراهيم صالح بك ، خليل ثابت بك .

الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

سليمان السيد سليمان باشا ، سليمان عثمان أباطه بك ، سليمان مصطفى خليل افندى ، سيد عبد الرحمن السيد أبو دومة بك ، سيد قرشى بك .

صلاح الدين الشواربى بك .

عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك ، عبد الحميد إسماعيل أباطه بك ، الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، عبد الحميد سليمان باشا ، الدكتور عبد الحميد فهمى ، الدكتور عبد الخالق سليم ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، الشيخ عبد الرزاق القاضى بك ، عبد الستار الباسل بك ، عبد السلام عبد الغفار بك ، الدكتور عبد العزيز العجيزى بك ، عبد الفتاح الوزى بك ، عبد الله أرسلان بك ، الأستاذ عزيز ميرهم ، الشيخ على رمضان الطوبجى ، اللواء على صدق باشا ، على عبد الرزاق بك ، على عيسى توار افندى ، على كمال حيشه بك ، الشيخ على محمد مروان .

كامل إبراهيم بك ، كامل بروجى تكللا بك ، شيخ العرب كيلان الأدهس ، لويس أخنوخ فانوس افندى .

محمد أبو النصر الفارافندى ، محمد أحمد الشريف بك ، محمد الحفنى الطرزى باشا ، الأستاذ محمد السيد إبراهيم غنيمه ، محمد المغازى عبد ربه باشا ، محمد أمين حسين مرعى بك ، محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد توفيق راضى بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد عبد اللطيف افندى ، محمد عبد الحميد البعد افندى ، محمد علوى الجزائر بك ، محمد على هرور بك ، محمد على سليمان بك ، محمد فهمى صادق شتا افندى ، محمد كمال علما باشا ، الأستاذ محمد مرزوق ، محمد نجيب الغرايل باشا ، محمود أحمد محصب بك ، محمود غالب باشا ، محمود فهمى باشا ، مرسى وزير عبد الله بك ، مصطفى راضى بك ، الشيخ منصور حسين السلواوى ، الأستاذ ميشيل رزق .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، الشيخ يوسف الشرفوى .

٨ - تقرير لجنة المالية والجمارك^(١)

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك يجعل التمين لجميع الوظائف على أساس امتحان مسابقة تحت إشراف لجنة خاصة - الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك) .

المقرر - بحثت اللجنة هذا الاقتراح فرأت ما كانت قد رأته في اقتراح مماثل سابق وهو حفظ الاقتراح، على أن تستأنس به اللجنة عند النظر في تشريع الحكومة الخاص بالتوظيف وشؤون الموظفين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح ؟
(موافقة) .

٩ - تقرير لجنة المالية والجمارك^(٢)

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك بالقواعد التي تقوم عليها الترقيات والعلاوات لموظفي الحكومة - الموافقة على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك) .

المقرر - كذلك رأت اللجنة حفظ هذا الاقتراح للسبب الذي أبدته بالنسبة للاقتراح السابق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وحفظ الاقتراح المذكور ؟
(موافقة) .

١٠ - مشروع

قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ (ميزانية مصلحة السكك الحديدية) لتسوية تجاوز الباين الأول والثاني - تقرير لجنة المالية والجمارك (٣) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مواد مادة فادة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - ليتل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الفرع ١ "السكك الحديدية" اعتماد إضافي قدره ٦٥٠,٠٠٠ ج ٢٠ (خمسة وستون ألف جنيه) منه ٥٠,٠٠٠ ج ٢٠ في الباب الأول و ١٥٠,٠٠٠ ج ٢٠ في الباب الثاني لتسوية تجاوز هذين الباين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل كل منهما فيما يخصه .

ناصراً بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل إلى مناقشته مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الفرع ١ "السكك الحديدية" اعتماد إضافي قدره ٦٥٠,٠٠٠ ج ٢٠ (خمسة وستون ألف جنيه) منه ٥٠,٠٠٠ ج ٢٠ في الباب الأول و ١٥٠,٠٠٠ ج ٢٠ في الباب الثاني لتسوية تجاوز هذين الباين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

(١) يراجع الملحق رقم ٤٦

(٢) » » ٤٧

(٣) » » ٤٨

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتتل المادة الثانية.

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية، وتؤجل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة .

١١ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٨,٢٩٣ ج ٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٠ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض البنود - تقرير لجنة المالية والجارك (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشة مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقررة حضرة الشيخ المحترم أظنون الجمل بك) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس - ليتل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٨,٢٩٣ ج ٠ (ثمانية وثلاثون ألفا ومائتان وثلاثة وتسعون جنيها) لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب .

ويؤخذ جزء من هذا الاعتماد الإضافي قدره ٥,٧٨٨ ج ٠ من وفورات الباين الأول والثالث من ميزانية الفرع نفسه والباقي وقدره ٣٢,٥٠٥ جنيها من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتقل إلى مناقشته مادة فائدة ، ولتتل المادة الأولى.

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٨,٢٩٣ ج ٠ (ثمانية وثلاثون ألفا ومائتان وثلاثة وتسعون جنيها) لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب .

ويؤخذ جزء من هذا الاعتماد الإضافي قدره ٥,٧٨٨ ج ٠ من وفورات الباين الأول والثالث من ميزانية الفرع نفسه والباقي وقدره ٣٢,٥٠٥ ج ٠ من وفورات الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى، ولتتل المادة الثانية.

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة .

١٢ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية - تقرير لجنة المالية والجمارك (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشته مادة فادة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - ليتل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - عدلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المتعلقة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ على الوجه الآتي :

المادة الثانية - النقود القانونية هي :

نقود ذهبية :

الجنينة المصرية .

قطعة الخمسين قرشا (نصف الجنينة المصرية) .

نقود فضية :

قطعة العشرين قرشا .

قطعة عشرة القروش .

قطعة خمسة القروش .

قطعة القرشين .

نقود نيكل :

قطعة عشرة المليات .

قطعة خمسة المليات .

قطعة المليمين ونصف المليم .

قطعة المليمين .

قطعة المليم .

نقود برونز :

قطعة المليم .

قطعة نصف المليم .

المادة الثانية - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ، ولنتقل إلى مناقشته مادة فادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

المادة الأولى - عدلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المتعلقة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ على الوجه الآتي :

المادة الثانية - النقود القانونية هي :

نقود ذهبية :

الجنينة المصرية .

قطعة الخمسين قرشا (نصف الجنينة المصرية) .

نقود فضية :

قطعة العشرين قرشا .

قطعة عشرة القروش .

قطعة خمسة القروش .

قطعة القرشين .

نقود نيكل :

قطعة عشرة المليات .

قطعة خمسة المليات .

قطعة المليمين ونصف المليم .

قطعة المليمين .

قطعة المليم .

نقود برونز :

قطعة المليم .

قطعة نصف المليم .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - ألم يكن ضمن النقود المصرية قطعة ذهبية ذات عشرين قرشا ؟

المقرر - كانت توجد قطعتان ذهبيتان من النقود إحداهما ذات خمسة جنيهاً والأخرى ذات عشرين قرشا إلا أنهما لم تكونا داخليتين في وحدة النقود . ولذلك كان التعامل بهاتين القطعتين خاضعا لسعر الذهب فكانت القطعة الأولى تباع بستة جنيهاً والثانية بثلاثة وعشرين قرشا . على أن قسم القضايا أفتى بأنه لا يجوز أن تقوم قطع النقود بأكثر من القيمة المكتوبة عليها . ولذلك فإن هاتين القطعتين كان يحتفظ بهما الجمهور كحلية أو كتذكار .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - هل أنهم من بيان حضرة المقرر أن مشروع القانون المعروض علينا يلغى هاتين القطعتين ؟

المقرر - إن قانون النقد الأصلي لم يكن يشمل هاتين القطعتين .

الرئيس - أي أنه لا يمكن إلزام أي شخص بقبولها كعملة متداولة .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - يظهر لي أنني فهمت أن الجنيه المصري الذهب ثمنه مائة قرش أي إذا ذهبت إلى الصراف وطلبت منه إبدال جنيه ذهبي بنقود ورقية أو فضية فإن القيمة التي تعطى لي هي مائة قرش على سبيل الإلزام ، مع أن المتعارف في جميع البلدان أن قيمة النقود الذهبية تختلف عن قيمة النقود الفضية والورقية .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - أريد أن أتكلم عن مسألة شكلية وهي أن يعتلى المنبر كل عضو يريد أن يتكلم .

الرئيس - وما العمل إذا رفض العضو أن يعتلى المنبر ؟

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - إنما لا نسمع جيلا أقوال الخطباء حين يلقونها من أمكتهم .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - تلبية لطلب حضرة الشيخ المحترم سأعتلى المنبر .

لقد فهمت من مشروع القانون المعروض علينا الليلة والذي يراد منا إقراره أن قيمة النقود الذهبية تعادل ما يقابلها من النقود الفضية أو الورقية . وفي هذا إخراج لحائز النقود الذهبية . والمتعارف في جميع البلدان أن النقود الذهبية تختلف قيمتها عن النقود الفضية أو الورقية .

المقرر - إن مشروع القانون المعروض علينا لا يتناول تحديد النقود المصرية عامة . إنما موضوعه هو ضرب نقود مثقوبة ذات قيمة صغيرة لأجل التعامل بها في السودان لأن من المتعذر تداول عملة صغيرة غير مثقوبة في أقاليم السودان الجنوبية .

أما باقي القطع النقدية فقد بقيت على ما كانت عليه . ولم يتعرض لها القانون بأي تعديل . وقيمة كل منها الإلزامية مكتوبة عليها . إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون القطع الذهبية خاضعة لسعر الذهب في السوق .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الفقار بك - إذن يعتبر بيان حضرة المقرر مقعرا للقانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتتل المادة الثانية .
تلت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة .

١٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٣٩ ٠٠ ج ٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والكباري" باب ٣ "أعمال جديدة" لتكئة إنشاء ورصف الطريق الصعراوي من شارع الهرم إلى العامرية - تقرير لجنة المالية والنجار (١) - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ - مناقشته مادة فائدة - تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - ليتل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

تمنح فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣
"وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والكبارى" باب ٣ "أعمال
جديدة" اعتماد إضافي قدره ٨٣٩,٥ جنيها (خمسة آلاف وثمانمائة وتسعة
وثلثون جنيها) لتكيلة إنشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم
إلى العامرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث
المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،
وننتقل إلى مناقشته مادة فمادة ، ولتلى المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣
"وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والكبارى" باب ٣ "أعمال
جديدة" اعتماد إضافي قدره ٨٣٩,٥ جنيها (خمسة آلاف وثمانمائة وتسعة
وثلثون جنيها) لتكيلة إنشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم
إلى العامرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، ولتلى المادة
الثانية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وتؤجل القراءة
الثالثة إلى الجلسة المقبلة .

١٤ - تخصيص

جلسة يوم الاثنين من كل أسبوع لنظر المسائل العادية وجلسات الثلاثاء والأربعاء
ويوم الخميس ، إذا اقتضى الحال ، لدرس مشروع الميزانية مع الرسائل والأسئلة

الرئيس - حضرات الشيوخ المحترمين :

أحال إلينا مجلس النواب أجزاء من مشروع الميزانية العامة للدولة وقد
أحيل إلى لجنة المالية والنجار، ولذلك فلما أقترح على حضراتكم أن تخصص
لدرس مشروع الميزانية مع الرسائل والأسئلة جلسات الثلاثاء والأربعاء من كل
أسبوع ويوم الخميس ، إذا اقتضى الحال ، وتخصص جلسة يوم الاثنين للمسائل
العادية .

وقد اخترنا يوم الاثنين للمسائل العادية لأنه قد يرد إلينا من مجلس النواب
بعض الأعمال يوم الأربعاء ، وبذلك تستطيع اللجان درس هذه الأعمال
 ووضع تقاريرها عنها وتوزيعها على حضراتكم لينظرها المجلس في أول
الأسبوع التالى مباشرة . وعلى ذلك تنظر المسائل العادية في جلسة يوم
الاثنين وتخصص جلسات الثلاثاء والأربعاء وجلسة يوم الخميس - إذا
اقتضى الحال - للميزانية مع الأسئلة والرسائل .
(موافقة) .

١٥ - ترتيب

جلوس حضرات الأعضاء في قاعة الجلسة

الرئيس - بهذه المناسبة أبلغ حضراتكم أننا انتهينا اليوم إلى الاتفاق
مع حضرات رؤساء الأحزاب على ترتيب الجلوس في قاعة الجلسة ، وتم الاتفاق
على أن يجلس حضرات المؤيدين والمستقلين إلى اليمين ، وأن يجلس حضرات
المعارضين إلى اليسار ، وقد نفذ ذلك فعلا ابتداء من هذه الجلسة .

١٦ - انتخاب

أعضاء اللجان الخالية باللجان

الرئيس - تعلمون حضراتكم أن المجلس وافق في الجلسة الماضية
على ملء الحال الخالية باللجان . وتعلمون حضراتكم كذلك أن المادة ٥٥
من اللائحة الداخلية تنص على أنه "لا يجوز انتخاب عضواً أكثر من ثلاث
لجان في وقت واحد" . ولكي يكون ما تم في الجلسة الماضية متفقاً مع
نص اللائحة المذكورة قد راجعنا كشف أسماء حضرات أعضاء اللجان
فوجدنا أن البعض من حضراتهم قد ضم لأكثر من ثلاث لجان دائمة كما

فقرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - أنا متنازل عن عضوية هذه اللجنة .

١٧ - طلب

مقدم من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا بالعودة للنقطة في موضوع الاشتراك في مؤتمر اتحاد البرلمان الدولي والمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة - موافقة المجلس على العودة للنقطة - لإصرار المجلس على قراره السابق

الرئيس - قدم حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا اقتراحاً بطلب فتح المناقشة في موضوع الاشتراك في مؤتمر اتحاد البرلمان الدولي والمؤتمر البرلماني الدولي للتجارة والكلمة الآن لحضرته .

فقرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا - حضرات الشيوخ المحترمين :

عرضت على المجلس في الجلسة الماضية الدعوة للاشتراك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والتجارة الدولي المزمع انعقاد أولها بمدينة لاهاي ، وثانيها بمدينة فارسوفيا فقررنا عليها سريعاً دون أية مناقشة ودون أن نغيرها ما تستحق من العناية ، فقرر المجلس بناء على ما رآه أحد حضرات الزملاء اتباع ما جرى عليه العمل في العام الماضي ، أي ترك الحرية للأعضاء في الاشتراك في المؤتمرات على أن يكون ذلك على نفقاتهم الخاصة، ولما كان هذا القرار في نظري لا يتفق وكرامة المجلس ، طلبت إعادة المناقشة في هذه المسألة .

وقبل أن أبين وجهة نظري أرى لزماً على أن أبين لحضراتكم أهمية المؤتمرات والمواضيع التي ستكون محل بحث كل منهما لتكونوا على بينة تامة عند صدور قراراتكم . أما عن الاتحاد البرلماني الدولي فهو هيئة للعمل على توثيق عرى التعاون بين أعضاء البرلمانات والجمع بينهم لإبداء آرائهم في المسائل الدولية وهي تبذل الجهود لما فيه توطيد السلام في العالم ويعقد هذا الاتحاد مؤتمراً سنوياً تشترك فيه وفود البرلمانات، والمؤتمر الذي سينعقد في لاهاي هو سلسلة من حلقات الاتحاد البرلماني يرمي إلى تعزيز الروح البرلمانية وروح الإخاء والزمالة بين الشعوب وتدعيم الحياة النيابية في العالم ومن بين المواضيع التي سيعالجها المؤتمر :

أولاً - المناقشة في تقرير السكرتير العام للمؤتمر وقد جرت العادة بأن يحوى مثل هذا التقرير استعراض الحوادث الدامة في برلمانات العالم ومن بينها معمر .

ثانياً - توحيد التشريع الدولي لحقوق المؤلف .

ثالثاً - عمل وتحضير القوانين .

وكلها مسائل كما لا يخفى على حضراتكم جدية بالتفكير والعناية .

أما المؤتمر التجاري الدولي فإنه يرمي إلى وضع الاتفاقات الدولية بين المنتجين الزراعيين والمنتجين الصناعيين والبحث في وضع النظم الدولية لترتيب وسائل النقل وتأثيرها في التجارة العالمية كما يبحث أيضاً مسألة الهجرة فيما وراء البحار . وتعلمون حضراتكم أن التطور الجديد في مناهج التجارة العالمية وما يندلج من المساعي لإزالة بعض القيود التي قيدت بها تلك التجارة .

أن حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا قد تقلد وزارة المواصلات وبذا يعتبر مستقلاً من اللجان التي هو عضو فيها ولم يشترك في الوزارة حضرتنا الشيخين المحترمين : أحمد لطفي السيد باشا وأحمد كامل باشا واختار حضرة الشيخ المحترم سيد محمد خشبه باشا عضوية مجلس النواب . ونظراً لأن حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق رفعت باشا عضو في أكثر من ثلاث لجان فقد تنازل عن عضويته في لجنة الشؤون الدستورية . فهل توافقون حضراتكم على اختيار حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا بدلاً من حضرته لعضوية لجنة الشؤون الدستورية ؟

(موافقة) .

(هنا حضر حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا وزير الأشغال العمومية) .

الرئيس - ونظراً لأن حضرة الشيخ المحترم محمود فهمي باشا عضو في أكثر من ثلاث لجان، فقد تنازل عن عضويته في لجنة التجارة والصناعة . فهل توافقون حضراتكم على اختيار حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا لعضوية هذه اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - وكان حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا عضواً في لجان الطعون والخارجية والحقانية والشؤون الدستورية ، ونظراً لتعيينه وزيراً ، فهل توافقون حضراتكم على اختيار حضرة الشيخ المحترم أحمد لطفي السيد باشا عضواً في لجان الطعون والخارجية والشؤون الدستورية وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ ميشيل رزق لعضوية لجنة الحقانية ؟

(موافقة) .

الرئيس - ولقد اختار سعادة سيد محمد خشبه باشا عضوية مجلس النواب وقد كان حضرته عضواً بلجتي الرد على خطاب العرش والحرية . فهل توافقون حضراتكم على اختيار حضرة الشيخ المحترم محمد زايد جلال أفندي لعضوية هاتين اللجنتين ؟

(موافقة) .

الرئيس - كذلك صرح لحضرة الشيخ المحترم عفيفي حسين البربري أفندي بإجازة لآخر الدورة، وحضرته عضو في لجنة الحسابات، وهذه اللجنة مشكلة من سبعة أعضاء ولا يصبح اجتماعها إلا بحضور خمسة أعضاء . فهل توافقون حضراتكم على اختيار حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا لعضوية هذه اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس - ولقد استبعد حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك من لجنة التجارة والصناعة اعتماداً على أنه طلب إجازة لآخر الدورة ، ولكنه ماد فسحب الإجازة، ويحسن بقاؤه باللجنة، وهذا يقتضي تحي أحد حضرات أعضائها الجدد وهم حضرات الشيوخ المحترمين : الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، الأستاذ صاخر جبران ، عبد الله ملوم بك .

الرئيس - ومع ذلك فالطلب غير مقبول شكلا طبقا للمادة ٩٨ من الدستور، والمادة ٢١ من اللائحة الداخلية. وعلى ذلك تستمر الجلسة العلنية.

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك - أخالف حضرة الزميل المحترم فيما ذهب إليه من أن المجلس لم يتناقش في هذه المسألة المناقشة الكافية، فإن المجلس على العكس من ذلك تناقش فيها مناقشة جدية في الدورة الماضية وفي هذه الدورة وقدر قرارا مشرفا للمجلس ولحضرات الأعضاء الذين يريدون الاشتراك في هذه المؤتمرات.

يترب على الاشتراك في هذه المؤتمرات منح حضرات الأعضاء المتسعين إليها امتيازات كثيرة كما منح المجلس هنا حضرات الأعضاء المشتركين في هذه المؤتمرات امتيازات منها إعطاء جواز سفر سياسي للعضو المشترك وميزة هذا الجواز السياسي معروفة لمن اعتاد من حضراتكم السفر إلى الخارج. أما في البلد الذي يتعقد فيه المؤتمر فيكونون في حكم الضيوف تقريبا على حكومة هذا البلد أو على هيئة المؤتمر ذاته طوال مدة انعقاد المؤتمر.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ مبسبب رزق - هذا غير صحيح.

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك - هذا صحيح وأرجو ألا يقاطعني حضرة الشيخ المحترم وله أن يرد على بعد ذلك.

هناك ميزات أخرى تمنح للعضو المشترك منها تخفيض في أجور السفر ودعوات لحفلات عامة ومسارح وغيرها.

والذي ينقصنا على حد قول حضرة الزميل المحترم هو منح مكافأة للعضو المشترك يستد بها بعض نفقاته. وأرى أنه لا يليق بالمجلس أن يقرر هذا القرار في الوقت الذي نعلن فيه أننا محتاجون للاقتصاد في كل شيء.

حلى أنه إذا كان في ميزانية المجلس وفر كبير فلا مانع من إتفاه في وسائل تدفئة هذه القاعة شتاء وتهويتها صيفا، وإذا كان المجلس في غير حاجة لهذا المبلغ الزائد فليضم إلى مخصصات الدفاع الوطني.

لا أفهم أن يفتح عضو على المجلس تنازل حضرات الأعضاء عن مكافأتهم - وهو طلب يحببه الكثيرون لأنه يعود على ميزانية الدولة بالخير - وفي الوقت نفسه يطلب عضو آخر أن يتناول العضو المسافر للزهوة والاشتراك في المؤتمر مبلغ مائة جنيه.

هذا تناقض لا يصح أن تقع فيه. يقول حضرة المقترح إن مجلس النواب قرر مكافأة لمن يشترك من حضرات الأعضاء في المؤتمر. وأجيبه بأن مجلس النواب قد قرر ذلك فعلا وهو حرم فيما يراه، وربما أخذ في المستقبل بوجه نظرنا وألغى هذه المكافأة. لهذا، أرى من الضروري جدا أن يتمسك المجلس بالقرارين اللذين سبق أن قررهما فقد كان في هذا حكما ومتفقا مع كرا الأعضاء.

(تصفيق)

كل هذا يدل على أن بحث الشؤون التجارية والاقتصادية سيستغرق جانبا كبيرا من عناية المؤتمر، وأن مصر كما لا يخفى تعول في زيادة مواردها على زيادة صادراتها وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية لاستغلالها في شراء حاصلات الأراضي المصرية وإنعاش موسم السياحة في مصر، كما أن مصر تعول في نهضتها المدنية على الحضارة الأوروبية باقتفاء نظمها الصالحة واقتباس علومها والاقتداء بصناعاتها ومناهجها الاقتصادية، وكل هذه المسائل وغيرها هي من المسائل الجديرة بالتفكير والعناية، فيجب علينا أمام هذا أن نواجه الحقائق ونعمل على معالجة الأمور بالوسائل العملية المشجعة ولا يصح أن نقف بالموضوع عند القرار الذي اتخذناه في الجلسة الماضية لأن في هذا القرار

(ضجة)

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - نريد أن نعرف ما الذي يعنيه حضرة الشيخ المحترم بكلمة مسبة؟

الرئيس - هذه الكلمة لم تصل إلى مسامع المكتب ولا وجود لها في المضبطة.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - أكتفى بذلك.

الرئيس - اسمحوا لي أن أخلص لحضراتكم ما يرمى إليه حضرة الشيخ المحترم بكلمته:

قرر المجلس في السنة الماضية وهذه السنة أن الأعضاء الذين يرغبون في الاشتراك في المؤتمر البرلماني الدولي والمؤتمر الدولي للتجارة يهافرون على نفقتهم الخاصة.

وكل عضو يرغب في السفر يبلغ سكرتيرية المجلس ذلك. وحضرة الشيخ المحترم يقول إن هذه المؤتمرات عظيمة الأهمية ولا يجوز أن يشترك فيها أي عضو في المجلس، لأن المسائل التي تعرض في هذين المؤتمرين مسائل دستورية وسياسية ودولية واقتصادية على جانب عظيم من الأهمية والمناقشة في المؤتمرين تكون باللغة الفرنسية أصلا وبالإنجليزية في بعض الأحيان ويرغب حضرته القول

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - المطروح على المجلس الآن هو طلب بالعودة للنقطة، وهذا كلام في صميم الموضوع.

الرئيس - لم أسمع لحضرة الشيخ المحترم بالكلمة.

الموافق من حضراتكم على إعادة المناقشة في الموضوع يتفضل بالوقوف. (وقفت أغلبية)

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك - أقترح أن تكون الجلسة سرية.

(أصوات: لا نوافق)

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - حضرات الشيوخ المحترمين : إني أؤيد حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك فيما ذهب إليه وأزيد أننا في العام الماضي تناقشنا جلسة كاملة فيما بيننا بصفة سرية وجرى دلي ذلك طلبت الليلة أن تكون الجلسة سرية .

الواقع أننا في العام الماضي عندما أثبتت هذه المسألة تقدم ثلاثة عشر عضوا من حضرات الشيوخ المحترمين يريدون السفر إلى المؤتمر وقد وقع خلاف دلي من يسافر وكان المطلوب وقتئذ أن يسافر ثلاثة أعضاء فقط ، فإزاء هذا الخلاف على الاختيار وحسمه وافقنا على أن يسافر الجميع لأنهم أصروا جميعا على السفر فأبىح لهم ذلك على نفقاتهم الخاصة .

ولنفرض الآن جدلا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنكم وافقتم على تقدير مكافأة تعطى لهم عند السفر - وأرى من روح المجلس عدم الاستعداد لتقرير ذلك - لنفرض ذلك على سبيل الجدل وتقدم خمسة عشر أو عشرون عضوا ولم يقبل أن يتنازل أحد من حضراتهم فماذا تكون النتيجة ؟

إني أرى صونا لكرامة المجلس أن من يريد السفر ينبغي أن تكون نفقات سفره على حسابه الخاص وأنا في ذلك أؤيد حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك لأنه سيمتتع بالامتيازات التي ذكرها حضرته كما أرى حفظا لكرامة حضرات الشيوخ أن يسافروا على نفقاتهم حتى لا يقال إن تنافسهم على السفر بسبب المكافأة التي تمنح لحضراتهم .

مقبرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا - حضرات الزملاء المحترمين : أنا لا أريد أن أدخل في صميم الموضوع الذي تدور حوله المناقشة ، لقد سمعت من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك وما كثر ذكره حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك أقوالا لا تنطبق على الواقع والحقيقة ، فقد ذكر كل منهما أن هناك امتيازات يتمتع بها كل من ينتدب لأمثال هذه المؤتمرات من حضرات الشيوخ أو النواب والواقع أنه لا وجود لهذه الامتيازات .

لقد سافرت شخصيا لحضور هذه المؤتمرات بمكافأة وكنت من القليلين الذين سافروا إليها بغير مكافأة ولم أجد في كلا الحالين شيئا من تلك الامتيازات . حقيقة إن المؤتمرين تقدم لهم أوراق تحوّل لهم بعض التسهيلات والتخفيضات في أجور السكك الحديدية ولكن الشركات جرت على أن تخفض للمسافرين عاديين أجور السفر تخفيضا لا يقل عن هذه الامتيازات . وأنا شخصيا لم استفد من هذه الأوراق لأنني لم أشتأ أن أستعملها بصفتي مؤتمرا اكتفاء لتخفيض المنوح للمسافرين العاديين . أما فيما يتعلق بجوازات السفر السياسية فهذا غير صحيح لأن الحكومة لا تمنح مثل هذه الجوازات .

يقى أن أرد على ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك فيما يتعلق بالولايات وغيرها فإني أرى بحضرات الأعضاء أن يفكروا في مثل ذلك يجب أن يسقط حساب هذه الاعتبارات من المناقشة ، أما الموضوع في ذاته فإنا لا نتعرض له .

مقبرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك - يا حضرات الشيوخ المحترمين : ألفت نظر حضراتكم إلى أن العلة في الفرق بين قرار مجلس النواب بإعطاء من انتدب من أعضائه لحضور المؤتمر مكافأة وبين قرار مجلسنا تظهر جلية في الوضع الطبيعي الدستوري بين أعضاء الشيوخ وأعضاء النواب لأن الدستور لا يشترط نصبا ماليا لعضوية مجلس النواب وإنما يحتم ذلك لعضوية مجلس الشيوخ .

وقد يكون من بين حضرات النواب من يتميزون بمؤهلات ومعلومات خاصة تؤهلهم للقيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل ولكن يعوزهم المال للإتفاق منه أثناء تأديتهم ما انتدبوا من أجله ولذلك فإني أؤيد حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك في أن يسافر حضرات الشيوخ الراغبين في السفر للمؤتمر على حسابهم جريا على ما اتبع في العام الماضي حتى لا يكون هناك محل للتنافس .

يا حضرات الزملاء المحترمين : المفروض أن كلا منا يستولى على مكافأة شهرية لأنه يؤدي مهمة من مهام الدولة ، فإذا سافر أحدها في مثل هذه المهمة فإنه يحصل أيضا على هذه المكافأة ، فلا يصح أن يسافر ليأخذ مكافأة أخرى فيجمع بين المكافأتين . لا يصح ، يا حضرات الشيوخ ، أن تقارن بيننا وبين الموظفين ومعين عيشهم من مرتب وظائفهم .

إننا ، يا حضرات الزملاء ، في شبه أزمة مالية تستوجب الاقتصاد والتدبير فقد منيت البلاد بخسارة - في عماد ثروتها وهو القطن - تبلغ حوالى أحد عشر مليوناً من الجنيهات حتى إن بعض حضرات أعضاء البرلمان - مراعاة لهذه الأزمة - اقترح تخفيض المكافأة البرلمانية فكيف يتفق هذا الطلب مع طلب مكافأة أخرى لمن يريد السفر لحضور تلك المؤتمرات ، والموضوع الذي نحن بصدد الآن ليس موضوعا حزبيا تختلف عليه كراسى اليسار وكراسى اليمين كوضعنا الحالي في مجلس الشيوخ ، بل يجب أن نعمل لهذه الغاية جميعا متضافرين ، وبناء على ذلك أرجو أن تقرروا ما جريتنا عليه في العام الماضي من أن يسافر كل من يرغب من حضرات الشيوخ على نفقته الخاصة .

(تصفيق من اليمين ومن اليسار) .

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك يريد أن يرد على ما جاء خاصا به ضمن ما ورد في كلام حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا .

مقبرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك - يقول حضرة الشيخ المحترم إن الحكومة لم تعط جواز سفر سياسيا لأعضاء المؤتمر وأنا أقدر أن هذه الجوازات تعطى لحضرات أعضاء المؤتمر المسافرين وقد تسلمت شخصيا جوازا من هذا النوع .

الرئيس - وأنا كرئيس لهذا المجلس أقدر أيضا أن الحكومة تعطى أمثال هذه الجوازات .

وبما أن الوقت لا يتسع لإعادة تشكيل هذه الشعبة في هذه الدورة فلا مانع من أن يسافر أى عضو للاشتراك في المؤتمرين القادمين على نفقته الخاصة في هذا العام كما حصل في العام الماضي، على أن تكون شعبة من بين أعضاء مجلسي البرلمان في الدورة القادمة يوكل إليها انتداب من ترى فيه الصلاحية للقيام بهذه المهام حتى يستطيع أن يناقش وأن يستفيد من المناقشات وأن يشترك في أعمال هذه المؤتمرات اشتراكاً مجدياً .

ولذلك فإنى أرى أن تترك الحرية الآن لمن يريد من حضرات الأعضاء السفر هذا العام لحضور المؤتمرين البرلمانين الدوليين .

هذا عن رأى الأول، أما عن رأى الثانى الذى تكلم عنه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى بأن يفوض المكتب في اختيار الأعضاء الذين يتنبذون لحضور المؤتمرين ففيه شئ من الإحراج للمكتب في الظروف الراهنة، نظراً لأن هناك كثيرين يرغبون في السفر لحضور المؤتمرين .

فقد يعتقد أحد حضرات الأعضاء في نفسه الأهلية للقيام بهذه المهمة بينما يخالفه المكتب في هذا التقدير، فإس يكون الحكم عندئذ ؟ أنتمكم إلى المجلس في تقدير معلومات عضو من أعضائه أو توفر ميزات خاصة فيه ؟ أظنكم لا يمكن أن توافقوا على أن يوضع أحد منكم في هذا الوضع. ولذلك أرى أن نحترم القرار السابق وإن شاء الله تكون شعبة للمؤتمرات البرلمانية الدولية في الدورة القادمة تتولى شؤون مساهمة البرلمان يجلسه في أعمال الهيئات البرلمانية الدولية في مؤتمراتها ومجالسها ولجانها بما يكفل الإفادة من هذه الأعمال على الوجه الأتم .

(موافقة) .

الرئيس - والآن هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة في الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين القادم الموافق ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٤ يوليه سنة ١٩٣٨) وعلى أن يكون جدول أعمال الجلسة المقبلة غير ما يستجد من الأعمال هو :

١٨ - جدول الأعمال

الجلسة يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٤ يوليه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساءً

١ - الاعتذارات وطلبات الإجازة .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل .

٤ - كتاب من وزارة الحفانية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك للسير في قضية المخالفة رقم ٥٤٦ المنزلة سنة ١٩٣٨

محضر الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - وكذلك أقرر أن الامتيازات الأخرى كتخفيض الأجور وغيره يتمتع بها حضرات المؤتمرين، وأما ما قلته خاصاً بالولايات والحفلات، فهذا عرف جرت عليه الدول لأن كل حكومة تجتهد في الاحتفاء بضيوفها فتقدم لهم الولايات ويظهر أن حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا لم يتمتع بمثل هذه الميزات في أثناء سفره لأنه يسافر كمسافر عادى، ولذلك فإنى أعتبر بحق أن هذه ميزات .

محضر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أظن أن الفكرة الأساسية التى دعت حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا لاقتراحه إنما هى تمكين مكتب المجلس من أن يختار من بين حضرات الشيوخ من تتوفر فيهم مؤهلات خاصة بهذه المؤتمرات ولهم قدرة على تناول المسائل التى سيدرسها المؤتمر، وهذا ممكن بدون الالتجاء إلى تقرير مكافأة خاصة .

(تصفيق من اليمين ومن اليسار) .

ولذلك أرى أن يترك لمكتب المجلس الأمر في اختيار من يسافر من حضرات الأعضاء لحضور المؤتمر بالشروط التى يراها المكتب متوافرة فيهم وأن يضع التسهيلات لحضراتهم للقيام بهذه المهمة .

محضر الشيخ المحترم عبد الستار ياسل بك - وبدون مكافأة ...

محضر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - نعم بدون مكافأة .

الرئيس - اسمحوا لى حضراتكم أن أوضح موضوع المؤتمرات البرلمانية الدولية - فأقول إن من الشروط الأساسية للسفر لهذه المؤتمرات الانتخاب أو تشدب المجالس النيابية من بين أعضائها من يمثلها في هذه المؤتمرات حتى لا يجوز للعضو إذا كان متدباً أو منتخباً أن يتكلم بلسان المجلس في هذه المؤتمرات بصفة رسمية. والغرض هو أن يكون اشتراك حضرات النواب أو الشيوخ في هذه المؤتمرات بحض إرادتهم لا بصفتهم ممثلين لمجالسهم حتى يكون المجال متسعاً أمامهم لبيدوا ما يعنى لهم من آراء بصفة عامة لا يرتبط بها المجلس الذى ينتمون إليه .

ولذلك فإنه توجد لهذه المؤتمرات في جميع برلمانات العالم شعب مكونة من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الذين يرغبون في المساهمة في أعمال هذه المؤتمرات البرلمانية الدولية وتكون هذه الشعب على اتصال دائم بدوائر المؤتمرات الدولية .

وتكون هذه الشعبة من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الذين يرغبون في الانضمام إليها وتكون رياستها عادة لرئيس مجلس الشيوخ .

وقد تكونت في سنة ١٩٣٢ شعبة مصرية للاتحاد البرلماني الدولي مشتركة بين مجلسي البرلمان لها نظام داخلي يحدد اختصاصها وينظم أعمالها وكانت الشعبة تتولى ندب وفد من أعضائها يسافر بدون تدخل من المجلسين لحضور هذه المؤتمرات .

اقتراحات

٥ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك بتحسين مرثبات خطباء المساجد .

أسئلة

٦ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن سبب تغيير لون الكسوة .

استجابات

٧ - تحديد يوم للمناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن دستورية المراسيم بقوانين التي صدرت في المدة من ١٠ فبراير إلى ١١ أبريل سنة ١٩٣٨

٨ - المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن مدّ أجل امتياز شركة الأسواق المصرية .

٩ - الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب - إلقاء بيان فيه من حضرة مقدم الاستجواب - ثم تحديد يوم للمناقشة فيه .

١٠ - المناقشة في الاستجوابين المقدمين من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير الموالح للخارج وإعانتها .

الجان

١١ - القراءة الثالثة لمشروعات القوانين الآتية :

(١) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لتسوية تجاوز البايين الأول والثاني .

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨,٢٩٣ جنيها في ميزانية وزارة المواصلات (البريد) لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني .

(ج) مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية .

(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥,٨٣٩ جنيها لتكلفة إنشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم إلى العاصمة .

(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء) .

مَجْلِسُ الشُّيُوخِ

مضبطة الجلسة العشرين

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ الموافق ٤ يوليه سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن منح أصحاب الاشتراكات في السكك الحديدية تذكار آخر الأسبوع المنخفضة — الإجابة عنه ... ٣٤٠

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن نظام تذكار النهاب والإياب في خط حلوان وخفص الأجور — الإجابة عنه ... ٣٤١

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن تخفيض أسعار المياه وأجرة المدادات بالقاهرة — تأجيله لآخر الجلسة ... ٣٤١

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن منح الدرجة السادسة للوظائف المتقولين من الوزارات والمصالح إلى وظائف مدرسين بمدارس وزارة المعارف العمومية — تأجيله أصبوحا ... ٣٤١

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك عن أسباب عدم إنشاء الخط الحديدي شرق النيل بمرأكو أنعيم والبدارى وأينوب — الإجابة عنه ... ٣٤١

٦ — القراءة الثالثة لمشروعات القوانين الآتية :

(أ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥٠٠ و٦٥٠ ج ٢٠ في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لتسوية تجاوز البايين الأول والثاني ... ٣٤٢

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٩٣ و٢٨٠ ج ٢٠ في ميزانية وزارة المواصلات (البريد) لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني ... ٣٤٢

(ج) مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ... ٣٤٢

رقم الصفحة

١ — الإجازات ... ٣٣٧

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٣٣٧

٣ — الرسائل :

(أ) مرسوم بتعيين حضرات محمود شكرى باشا، ومراد وهبه باشا، وعبد القادر حمزه باشا، وأحمد رمزي بك أعضاء مجلس الشيوخ — حلف حضرات الأول والثالث والرابع اليمين الدستورية ... ٣٣٧

(ب) كتاب من وزارة الداخلية بانتخاب سعادة اللواء أحمد شريف باشا عضوا بالمجلس عن دائرة الوايلي ... ٣٣٨

(ج) رد وزارة الأوقاف على العريضة رقم ٣١٢ سنة ١٩٣٦ ... ٣٣٨

(د) » » » الصحة » » » ١٠٢ سنة ١٩٢٨ ... ٣٣٩

(هـ) » » » الداخلية » » » ٣٦٥ سنة ١٩٣٧ ... ٣٣٩

(و) » » » » » ١ » » سنة ١٩٣٨ ... ٣٣٩

(ز) كتاب من لجنة الشؤون الدستورية بانتخاب سكرتير لها ... ٣٣٩

(ح) كتاب من لجنة الحسابات بانتخاب رئيس وسكرتير لها — حلول حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا بالجنة محل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مبرهم ... ٣٤٠

(ط) كتاب من وزارة الحفانية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك للسفر في قضية المخالفة رقم ٥٤٦ المنزلة سنة ١٩٣٨ — إحالته إلى لجنة الحفانية ... ٣٤٠

٤ — اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك بخمس مراتب خطباء المساجد — إحالته إلى لجنة فحص الاقتراحات والمعارض ... ٣٤٠

٥ — الأسئلة :

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن سبب تقيرون الكسوة — تنازل صاحب عنه ... ٣٤٠

رقم الصفحة

١٢ — الاستجابات :

(أ) المناقشة في الاستجاب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية — تأجيل المناقشة فيه أسبوعاً ... ٣٥٢

(ب) الاستجاب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن دستورية المراسم بقوانين التي صدرت في المدة من ١٠ فبراير إلى ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ — تحديد المناقشة فيه بعد أسبوعين ... ٣٥٣

١٣ — الإجابة عن السؤال "د" ... ٣٥٥

١٤ — عودة إلى الاستجابات :

(ج) الاستجابات المقدمان من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطة بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تهديد الموالخ للخارج وإعطائها — تنازل صاحبها عنها واستنهاذها ... ٣٥٦

(د) الاستجاب وملحقاه المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحفائية عن نقل أحد حضرات القضاة ونزبه لمحكمة العرش — تأجيل المناقشة فيه أسبوعاً ... ٣٥٦

(هـ) الاستجاب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الالتفاتات العامة لمجلس النواب — تأجيل إلقاء البيان فيه أسبوعاً ... ٣٥٦

١٥ — جدول أعمال الجلسة المقبلة ... ٣٥٧

رقم الصفحة

(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٨٣٩ ج ٢٠ ... ٣٤٣
لشركة إنشاء ورمف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العامرية ... ٣٤٤
الموافقة عليها بجملة واحدة بالتدأ بالاسم ... ٣٤٤

٧ — تقرير لجنة الحفائية عن طلب وزارة الحفائية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم كلاًنى الأدهس السير في إجراءات قضية اللجنة رقم ٢٩٧ مركز النيابة ١٩٣٨ ملحق رقم ٥٢ ... ٣٤٤

الموافقة على التقرير ورفع الحصانة البرلمانية ... ٣٤٤
٨ — تقرير لجنة الحفائية عن طلب وزارة الحفائية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك السير في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ أجاسة ١٩٣٨ ملحق رقم ٥٣ ... ٣٤٤

إعادة التقرير إلى اللجنة لسباع ملاحظات حضرة الشيخ المحترم ... ٣٤٥
٩ — تقرير لجنة الحفائية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل بتعيين أعضاء النيابة من معارف الإدارة ملحق رقم ٥٤ ... ٣٤٥

الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الحفائية ... ٣٤٥
١٠ — تقرير لجنة الصحة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل أفندى بتعيين حكيمة صحة بمركز دشنا للكشف على النساء المتوفيات مراعاة لتقاليد البلاد ... ٣٤٦
ملحق رقم ٥٥ ... ٣٤٦

الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية ... ٣٤٦
١١ — مشروع القانون الواحد من مجلس النواب بمراقبة أصناف القطن تقرير لجنة الزراعة ملحق رقم ٥٦ ... ٣٤٦

الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ... ٣٤٨
مناقشة المواد مادة فادة — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة ... ٣٤٨

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساءً بزياسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية : حضرات الشيخين المحترمين على عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنى أبو الفضل .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات (١) ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب بزاده بك ، إسماعيل مصطفى الملوانى أفندى ، الكسان أبسخرون باشا ، حسن مظلوم باشا ، زكى ويصا بك ، صادق وهب باشا ، عبد الرحمن فتوح أفندى ، عفيفى حسين البربرى أفندى ، الفريق على

(١) حضر حضرة الشيخ المحترم محمد طاهر باشا نازلاً عن الباقي من إجازة .

فهمى باشا ، فهمى ويصا بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، محمد محمد الشاوى بك ، الأستاذ محمود بسيوى ، الشيخ الشافعى أبو وافية ، الشيخ إسماعيل محمد فوزى ، يوسف قطاوى باشا ، محمود زكى بك ، عثمان السيد ناصف بك ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، محمد على سرور بك ، خليل إبراهيم صالح بك ، عبد العزيز محمد الجمال بك ، حسين فوده بك .

ثانياً — باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهرى بك ، أحمد عبده بك ، أمين سامى باشا ، بطرس خليل بطرس بك ، حافظ حسن باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، سعد مكرم بك ، عبد الحميد أباطة بك ، الدكتور عبد الخالق سليم ،

ويطلب حضرة الشيخ المحترم عبد العزيز محمد الجتال بك إجازة أسبوعين من اليوم لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك إجازة لمدة أسبوع من اليوم لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس — يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ — الرسائل

(١) مرسوم بتعيين أعضاء في مجلس الشيوخ — حلف حضرات الشيوخ المحترمين محمود شكرى باشا ، عبد القادر حمزه باشا ، أحمد رمزى بك الأمين الدستورية

نص المرسوم :

مرسوم

بتعيين أعضاء في مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوآت :

(المادة الأولى)

عين عضوا في مجلس الشيوخ كل من :

محمود شكرى باشا .

مراد وهبه باشا .

عبد القادر حمزه باشا .

أحمد رمزى بك .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم م

صدر برأى المنزه في ٤ جادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٢ يوليه سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

عبد السلام عبد الغفار بك ، عبد الله ارسلان بك ، محمد الحفنى الطرزي باشا ، الأستاذ محمد السيد غنيمه ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد على علوبه باشا ، وهيب دوس بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :
أحمد مدحت يكن باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندوبلى بك ، حسن أبو الفتوح بك ، حسن محمد شعيرافندى ، الأستاذ حسين محمد الجندى ، محمد زايد جلال افندى ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين : بهجت السيد أبو على بك ، سيد قرشى بك ، عبد الله للموم بك ، لويس أخنوخ فانوس افندى ، مرمى وزير عبد الله بك .

وحضر من الوزراء : حضرات أصحاب المعالي أحمد محمد خشبه باشا وزير الحفانية ، حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية ، حسين سرى باشا وزير الأشغال العمومية ، الدكتور محمد حسين هيكى باشا وزير المعارف العمومية ، سابا حبشى بك وزير التجارة والصناعة .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

١ — الإجازات

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل باشا إجازة من ١٥ يوليه الجارى إلى آخر الدورة لسفره إلى الخارج للاستشفاء ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مبرهم إجازة من ١٢ يوليه الجارى إلى آخر الدورة لسفره إلى الخارج للاستشفاء ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم عثمان ناصف بك إجازة من ٤ يوليه الجارى لآخر الدورة لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم محمد على سرور بك إجازة من ٤ يوليه الجارى إلى آخر الدورة لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف إجازة لمدة عشرة أيام من اليوم لأسباب صحية ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

ويطلب حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك إجازة أسبوعين من اليوم لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

نص الكتاب :

« حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

نخطر عزتكم بأننا قد قررنا اليوم إعلان انتخاب حضرة صاحب السعادة للواء أحمد شريف باشا عضواً بمجلس الشيوخ عن دائرة الوايل بمحافظة مصر حيث أصبح سعادته المرشح الوحيد عن هذه الدائرة في الانتخاب التكميلي الذى كان محظداً لإجرائه يوم ٥ يوليه سنة ١٩٣٨

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

وزير الداخلية

٤ يوليه سنة ١٩٣٨

محمود فهمى النقراشى

(ج) ردة وزارة الأوقاف على المريضة رقم ٣١٣ سنة ١٩٣٦

الرئيس — يتلى كتاب وزارة الأوقاف .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة إلى كتاب المجلس رقم ٧ — ١٢ / ١ (٥٣٧) بشأن المريضة رقم ٣١٣ لسنة ١٩٣٦ المقدمة من موظفى مأمورية قلين وأوقاف الخديو إسماعيل بالمترو .

أتشرف بإبلاغ سعادتك أن هؤلاء الموظفين عينوا على اعتماد الـ ٥ ٪ بالأموريتين المذكورتين وتعيينهم على هذا الوصف ليس له صفة الدوام فلا يمكن أن تكون لهم حقوق الموظفين الدائمين .

ورغما عن ذلك فإن الوزارة تدخل منهم فى سلك موظفيها الدائمين من آن إلى آخر من كان حاصلًا على المؤهلات المطلوبة . وهى فوق هذا لا تنى عن مكافأة المجدين منهم .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ما

وزير الأوقاف

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨

مصطفى عبد الرزاق

الرئيس — ورد إلينا اليوم مرسوم بتعيين حضرات الزملاء المحترمين : محمود شكرى باشا ومراد وهبه باشا وعبد القادر حمزه باشا وأحمد رمزى بك أعضاء بالمجلس وقد أخطرنا بأن سعادة مراد وهبه باشا مسافر إلى الخارج من يوم السبت الماضى فهو معتبر فى إجازة .

وليتفضل حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا لحلف اليمين الدستورية المنصوص عليها فى المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فإذاها حضرته بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللك مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق » .

وقد حيّاه حضرات الأعضاء بالتصفيق .

(حضر حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا وزير المواصلات) .

الرئيس — وليتفضل حضرة الشيخ المحترم عبد القادر حمزه باشا لحلف اليمين الدستورية .

فإذاها حضرته بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللك مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق » .

وقد حيّاه حضرات أعضاء اليمين بالتصفيق .

الرئيس — وليتفضل حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك لحلف اليمين الدستورية .

فإذاها حضرته بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللك مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق » .

وقد حيّاه حضرات أعضاء اليمين بالتصفيق .

(ب) كتاب من وزارة الداخلية بإعلان انتخاب حضرة صاحب السعادة اللواء

أحمد شريف باشا عضواً بمجلس الشيوخ عن دائرة الوايل بمحافظة القاهرة

الرئيس — أخطرنا اليوم من وزارة الداخلية بإعلان انتخاب حضرة

صاحب السعادة اللواء أحمد شريف باشا عضواً بالمجلس .

(د) رد وزارة الصحة العمومية على العريضة رقم ١٠٢ سنة ١٩٣٨

الرئيس — يتلى الرد .

تلى الرد المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

إيماء إلى كتاب عزتكم رقم ١٣/١٠٧ (١٣٣٢) الموجه بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨ لمعالى وزير الداخلية بطلب الإيضاحات الخاصة بالعريضة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٨ المقدمة من محمد محمود نصار وآخرين تجار مانيفاتوره بتظلمهم من الرسم الذى فرضه مجلس جرجا المحلى على محلاتهم نقشرف بأن نرسل مع هذا مذكرة بالإيضاحات المطلوبة (١) .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٨

مدير البلديات

محمد صبرى الكردى

(هـ) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ٢٦٥ سنة ١٩٣٧

الرئيس — يتلى كتاب وزارة الداخلية .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة إلى الكتاب رقم ١٣٥١/١٠٧/١٣ المؤرخ ٣٠ يونيو الحاضر الوارد معه شكوى محمد محي الدين عيسى محمد بلوم من بندر سوهاج ، نقشرف بإخبار سعادتكم أن المذكور سبق أن اتهم فى القضية رقم ١٤٣٣ جنح سوهاج سنة ١٩٣٦ بالإهانة والتعدى والضرب وحكم عليه استئنافا بتغريمه ألف قرش . وبعد ذلك تقدمت منه بجملة شكاوى مماثلة للشكوى المرفقة ، ولما حققتها النيابة تبين أن لا أساس لها من الصحة وظهر أن به دخلا بقواه العقلية فقررت حفظها .

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافرا الاحترام ما

٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٢ يولييه سنة ١٩٣٨) .

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

(و) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ١ سنة ١٩٣٨

الرئيس — يتلى كتاب وزارة الداخلية .

تلى الكتاب وهذا نصه :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

إيماء لكتاب المجلس المؤرخ فى ٢ يونيو سنة ١٩٣٨ رقم ٧-١٣/١ (١٣٠٥) بخصوص العريضة المقدمة من عبد العال على بنحيت من أعيان الغنائم بمركز أبى تيج بشأن طلب إعادة ناحية الغنائم كما كانت قبلا وجعلها بلدة واحدة ، نقيد أنه بناء على الشكاوى التى قدمت للوزارة بالتضرر من إلغاء تقسيم ناحية الغنائم قبلى ، وعلى مراته المديرية من أن المصلحة فى بقاء التقسيم ، قد وافقت الوزارة على إعادة تقسيم ناحية الغنائم قبلى إلى ثلاث بلاد ، أحداها بالاسم الأصلى والثانية باسم الغنائم الشرقية والثالثة باسم الغنائم الغربية . وقد وافق مجلس مديرية أسيوط على ذلك بجلسته المنعقدة فى ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٤ يولييه سنة ١٩٣٨) .

عن وزير الداخلية

أحمد محمود عزمى

(ز) كتاب من لجنة الشؤون الدستورية بانتخاب سكرتيرها

الرئيس — أخطرتنا لجنة الشؤون الدستورية بأنها اجتمعت فى يوم

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨ واختارت حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابلى باشا سكرتيرا برلمانيا لها .

نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ عزتكم أن لجنة الشؤون الدستورية اجتمعت فى يوم الثلاثاء ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨ واختارت حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابلى باشا سكرتيرا برلمانيا لها .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨

(١) مذكرة

بشأن شكوى تجار المانيفاتورة فى بندر جرجا من الرسم البلدى المقرض على محلاتهم

بجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ قرر مجلس جرجا المحلى فرض رسوم على المحلات التجارية والصناعية ومنها محلات بيع الأقمشة وحددت لها الفئات الآتية :

مبلغ	بجنيه
٢	سنويا من كل محل مانيفاتورة من الدرجة الأولى .
١	» » » » » الثانية .
٥٠٠	» » » » » الثالثة .

شكا أصحاب محلات بيع الأقمشة من الرسوم المقرضة عليها لجهات حكومية متعددة فأحالت إدارة البلديات الشكاوى على المجلس المحلى الذى أجاب عنها بأن الرسم معتدل ولا يدعو للشكوى خصوصا فى بندر كبير مثل جرجا مشهور بكثرة الحركة التجارية .

بناء عليه عرض الموضوع على اللجنة الاستشارية لأعمال البلديات والمحالى المحلية والقروية بجلستها المنعقدة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٣٧ فأبدت رأيا موافقا على فرض الرسم ومصدر بشأنه قرار وزارى فى ٥ أبريل سنة ١٩٣٧ ما

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٨

مدير البلديات

محمد صبرى الكردى

٤ — اقتراح

من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك بمحسين مرتبات خطباء المساجد — إحالة إلى لجنة فحص الاقتراحات والمراءض

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والمراءض ؟
(موافقة) .

٥ — الأسئلة

(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن سبب تغير لون السكوة — تنازل صاحبه عنه .

الرئيس — لقد تنازل حضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال عنه .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن منح أصحاب الاشتراكات في السكك الحديدية تذاكر آخر الأسبوع المخفضة — الإجابة عنه

نص السؤال :

” تعطى مصلحة السكة الحديدية تذاكر سفر إلى الإسكندرية ، وبورسعيد ، ورأس البر ، في نهاية الأسبوع مخفضة وتبغى بذلك تسهيل الاصطيف لمن يريد ، وهي فكرة جلية نحمد وتشكر عليها .

وكثير من الذين يحملون اشتراكات لا تمتد لهذه المصايف يحرمون من ميزة التخفيض في هذه التذاكر عند الذهاب إليها .

مثال ذلك : شخص يحمل اشتراكا من القاهرة إلى بنها ، أو طنطا ، أو كفر الزيات ، يركب قطار الإكسبريس إلى الإسكندرية ، فلو طلب من محطة مصر امتدادا اشتراكه للإسكندرية فيرفض صراف المحطة إعطائه الامتداد ويحيله على أمين القطار ، وهذا لا يمكنه أن يعطيه تذكرة ذهابا وإيابا مخفضة لأن قانون المصلحة لا يتيح له إلا إعطاء تذكرة امتداد بدون أى ميزة وبهذه الطريقة حرم صاحب الاشتراك من هذه الميزة التي تتيحها المصلحة لكل مسافر في نهاية الأسبوع .

ألا يرى معالي الوزير ألا يحرم أصحاب الاشتراكات من الانتفاع بهذه الميزة العظيمة بأن يأمر بصرف تذاكر الذهاب والإياب لآخر الأسبوع من محطة الذهاب لمن يطلبها امتدادا لاشتراكه أو يصريح لأمناء القطار نفسه بصرف امتداد هذه التذكرة المخفضة ذهابا وإيابا في الأيام المحددة وإلى الجهات المعنية من المصلحة .

أرجو أن تكون الإجابة بالقبول ، ولعماليكم الشكر مع الاحترام

محمد علوى الجزار

عضو الشيوخ

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٨

(ح) كتاب من لجنة الحسابات بالمجلس بانتخاب رئيس وسكرتير لها — جلول حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا بالجنة محل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم

نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بإحاطة سعادتك علما بأن لجنة الحسابات اجتمعت اليوم وقررت انتخابي رئيسا لها وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم سكرتيرا برلمانيا ، فأرجو التكرم بإحاطة هيئة المجلس الموقرة علما بذلك .
وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة
محمد توفيق رفعت

الرئيس — بهذه المناسبة أذكر حضراتكم أنكم وافقتم اليوم على منح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم إجازة من ١٢ يولييه الجارى إلى آخر الدورة ، فهلا يحسن أن يحل بالجنة أحد حضرات الأعضاء بدلا من حضرته لأن اللجنة ستعرض عليها أثناء غيابه ميزانية المجلس وحساباته ، ومعلوم لحضراتكم أن عدد أعضاء هذه اللجنة سبعة ، وبغياض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم يصبح العدد ستة فيصعب والحالة هذه تكامل العدد القانوني لاجتماعها ، فإذا سمحتم حضراتكم ، فإننى أرشح حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا لعضوية هذه اللجنة لخبرته السابقة بأعمالها ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

(ط) كتاب من وزارة الحفانية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك للسير في قضية المخالفة رقم ٥٤٦ المتزلة سنة ١٩٣٨ — إحالة إلى لجنة الحفانية

نص الكتاب :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ
تشرف بأن نرسل لعزتك مع هذا قضية المخالفة رقم ٥٤٦ المتزلة سنة ١٩٣٨ الخاصة بحضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك رجاء التفضل بعرضها على المجلس لاستئذانه في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرته للسير في الإجراءات القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الحفانية
أحمد خشيد

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

(انصرف حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية) .

مفكرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير المواصلات) — إن التعديلات التي أدخلت على هذا الخط جعلت الحركة فيه شبيهة بحركة الترام والمترو والأوتوبيوس وقد ترتب على ذلك أن التذاكر تصرف في العربات وأن يستعاض عن تذكار الذهاب والإياب بكارنيهات واشتراكات بأجور معتدلة .

أما طبقة العمال والفقراء فستخصص لهم مصلحة السكك الحديدية قطارين متقابلين في الصباح وآخرين في المساء بأجور لا تزيد على الأجور القديمة وهي ٢٥ ملياً للذهاب والإياب بين باب اللوق وحلوان .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أشكر معالي الوزير .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن تخفيض أسعار المياه وأجرة العدادات بالقاهرة — تأجيله لآخر الجلسة

مفكرة صاحب المعالي مكي سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) — أرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال إلى آخر الجلسة لأنني سأوقع عقد الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه الآن، وبعد ذلك يمكنني أن ألقى بيانا عن هذه المسألة .

الرئيس — يؤجل الإجابة لآخر الجلسة .

(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن منح الدرجة السادسة للوظائف المتقولين من الوزارات والمصالح إلى وظائف مدرسين بمدارس وزارة المعارف العمومية — تأجيله أسبوعاً

مفكرة صاحب المعالي صابو مكي بك (وزير التجارة والصناعة) — بالنسبة نحن معالي وزير المعارف العمومية أطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم خليل إبراهيم صالح بك عن أسباب عدم إنشاء الخط الحديدي شرق النيل بمراكم النعم والهدارى وأينوب — الإجابة عنه

نص السؤال :

«في سنة ١٩٣٠ تقريباً رأت الحكومة أن المراكز الثلاثة أنعم والهدارى وأينوب، الواقعة شرق النيل في أشد الحاجة إلى تحسين المواصلات فشرعت في إنشاء خط حديدي بها . وفعلاً قامت هندسة السكة الحديدية بعمل الخط اللازمة للمشروع وحددت ما يلزم لها من الاراضى تمهيداً لترع

مفكرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير المواصلات) — لمن ييلهم تذاكر اشتراك الحق في امتياز السفر بالامتداد المنخفض لتذاكر نهاية الأسبوع بالشروط المقررة ، وقد أعطيت التعليمات لتنفيذ ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أشكر معالي الوزير .

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك عن نظام تذكار الذهاب والإياب في خط حلوان وخفض الأجور — الإجابة عنه

نص السؤال :

«رأيت مصلحة السكة الحديدية أن تهض بخط حلوان الجديد لتزيد إيراده ولتعمّر هذه الجهات الصحية فاستعملت عليه حديثاً عربات الديزل ، وضاعفت من عدد القطارات اليومية حتى قاربت المائتين بعد أن كانت لا تتجاوز الثمانين ، وهو عمل تشكر عليه كثيراً .

ولكنها مع هذا التحسين المشكور زادت الأجرة على الركاب ، فالعامل الذي كان يدفع من قبل قرشين ونصف القرش في الذهاب والإياب أصبح يدفع أربعة قروش ، والمسافر الذي كان يدفع خمسة قروش أصبح يدفع ثمانية .

وهذه الزيادة ترهق الفقير وتمنعه من السفر للارتزاق في القاهرة ، كما تؤلم المتوسط والغني رب العائلة إذا سافر أفرادها دفعة واحدة ، وهي مع ذلك تضعف إيراد الخزنة ، وتمنع تعمير الخط الذي كان سبباً لهذا التحسين .

ومما يزيد الأمر غرابة أن عدد القطارات زاد كثيراً ، والزيادة من شأنها أن تستدعي التخفيض حتى يستعملها الناس بالسفر طاماً ، لا يجرها والإعراض عنها .

وكذلك أصبح الديزل لا يكلف المصلحة من الوقود أكثر من قروش معدودة في السفرة الواحدة ثمناً للغاز العكر، وهذا وحده يستدعي أيضاً التخفيض لا الزيادة . والمصلحة من ورائه وفرت الفهم الكثير ، والعربات الحديدية والعمال الزائدين .

ألا يرى حضرة صاحب المعالي — إزاء هذا كله — أن يشير على المصلحة بإعادة نظام تذكار الذهاب والإياب على هذا الخط ، مع خفضي الثمن كما كان من قبل على الأقل رحمة بالسكان عامة والعمال خاصة ، وتعميراً لهذه الجهات الصحية ؟

عضو مجلس الشيوخ

محمد علوي الجزار

٦ يونيو سنة ١٩٣٨

تلى مشروع القانون "أ" وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ الفرع ١ "السكك الحديدية" اعتماد إضافي قدره ٦٥,٠٠٠ ج.م (خمسة وستون ألف جنيه) منه ٥٠,٠٠٠ ج.م في الباب الأول و ١٥,٠٠٠ ج.م في الباب الثاني لتسوية تجاوز هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتلى مشروع القانون "ب" وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٨,٢٩٣ ج.م (ثمانية وثلاثون ألفا ومائتان وثلاثة وتسعون جنيها) لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب .

ملكيتها ووضعت فعلا حديد الحدود الذى لا زال موجودا بعضه بالأرض. فما هى الأسباب التى حالت دون تنفيذ هذا المشروع الحيوى خصوصا بعد أن تحولت أطياف تلك المراكز إلى رى صيفى مما يضاعف حاصلاتها ويجعلها أشد حاجة إلى سبل النقل ؟

خليل إبراهيم صالح
عضو الشيوخ

٥ يونيو سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير المواصلات) — سبق أن درست مصلحة السكك الحديدية مشروع إنشاء خط حديدى بين منفوط والبدارى سنة ١٩٢٨ وطوله ١٣٥ كيلو مترا وقدرت تكاليفه فى ذلك الحين بمبلغ ٢٦٠,٠٠٠ جنيه إذا استعملت المهمات المتخلفة من خط "الأقصر — الشلال" القديم بعد ترميمه، ومبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء كوبرى على النيل عند منفوط لوصل الخط المقترح بالخط الطوالى الحالى. أما الآن فلا يوجد لدى المصلحة مهمات درجة ثانية لإنشاء هذا الخط الذى يراود الآن امتداده من أبنوب إلى نجع حمادى وربطه بالخط الرئيسى شرق النيل بالقرب من نجع حمادى ويبلغ طوله ٢١٨ كيلو مترا وتكاليفه ٩٥٠,٠٠٠ جنيه بما فى ذلك إنشاء كوبرى عند منفوط ولا يتخدم هذا الخط سوى منطقة متروعة مساحتها ١٨٠,٠٠٠ فدان وعدد سكانها نحو ٢٤٤,٠٠٠ نسمة فقط . وللسكك الحديدية فى هذه المنطقة بواخر نيليه تقوم بالخدمة الكافية بين البارود (المرافة) وانعيم وبين جرجا وقناطر نجع حمادى وبين قناطر نجع حمادى ودشنا .

وستنظر الوزارة فى تحسين وتسهيل سبل المواصلات فى هذه المنطقة .

الرئيس — إذا سمحتم حضراتكم تقدم أخذ رأى على مشروعات القوانين الأربعة الواردة بجدول الأعمال على باقى المسائل الأخرى . (موافقة) .

٦ — القراءة الثالثة لمشروعات القوانين الآتية

(١) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٥,٠٠٠ ج.م فى ميزانية مصلحة السكك الحديدية لتسوية تجاوز البابين الأول والثاني

(ب) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨,٢٩٣ جنيها فى ميزانية وزارة المواصلات (البريد) لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني

(ج) مشروع قانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام القرد فى البلاد المصرية

(د) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٢٩ جنيها لتكالة إنشاء درصف الطريق الصحراوى من شارع الحرم إلى العامرية

الموافقة عليها جملة واحدة بالتدء بالاسم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروعات القوانين الأربعة وأخذ رأى عليها دفعة واحدة ؟ (موافقة) .

ويؤخذ جزء من هذا الاعتماد الإضافى قدره ٥,٧٨٨ ج. م من وفورات
الباين الأول والثالث من ميزانية الفرع نفسه والباقي وقدره ٢٢,٥٠٥ جنيهات
من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتلى مشروع القانون "ج" وهذا نصه :

مشروع قانون

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦
الخاص بنظام النقود فى البلاد المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى — عدلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦
المعلقة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ والقانون
رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ على الوجه الآتى :

المادة الثانية — النقود القانونية هى :

نقود ذهبية :

الجنيه المصرى .

قطعة الخمسين قرشا (نصف الجنيه المصرى) .

نقود فضية :

قطعة العشرين قرشا .

قطعة عشرة القروش .

قطعة خمسة القروش .

قطعة القرشين .

نقود نيكل :

قطعة عشرة المليمات .

قطعة خمسة المليمات .

قطعة المليمين ونصف المليم

قطعة المليمين .

قطعة المليم .

نقود برونز :

قطعة المليم .

قطعة نصف المليم .

المادة الثانية — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتلى مشروع القانون "د" وهذا نصه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ١٣
"وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والكبارى" باب ٣ "أعمال
جديدة" اعتماد إضافى قدره ٨٢٩,٥٠٠ جنيا (خمسة آلاف وثمانمائة وتسعة
وثلاثون جنيا) لتكملة إنشاء ورصف الطريق الصحراوى من شارع الهرم
إلى العاصرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

٨ — تقرير لجنة الحقانية^(١)

عن طلب وزارة الحقانية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ٩٧٢ أجا سنة ١٩٣٨ — إعادة التقرير إلى اللجنة لمباح ملاحظات حضرة الشيخ المحترم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

المقرر — الموضوع هو أن أحد رجال الضبطية القضائية شاهد آلة بخارية لرفع مياه من مابورة في أرض يملكها حضرة الشيخ المحترم حسين بك فوده فقرر له محضر مخالفة لأن هذه الآلة غير مرخص بإدارتها . وقد وجهت اللجنة الدعوة لحضرة الشيخ المحترم لحضور اجتماعها عند نظر طلب رفع الحصانة البرلمانية فلم يحضر ولم يعتذر وقد رأت أغلبية اللجنة رفع الحصانة عنه لأن الغرض من الحصانة ألا يكون حضرة الشيخ المحترم موضع اضطهاد السلطة التنفيذية وألا يكون تصرف الحكومة معه تصرفا غير عادل ومعتلا له عن القيام بأعماله التشريعية .

أما تقرير إثبات هذه المخالفة من عدمه فمؤكد أمره إلى السلطة القضائية التي لا تستطيع مباشرة التحقيق أو الفصل في التهمة إلا بعد رفع الحصانة البرلمانية .

أخذ الرأي على مشروعات هذه القوانين الأربعة بالبناء بالإجماع فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين ما عدا حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك فقد امتنع عن إعطاء صوته لأنه لم يكن جاضرا عند مناقشة مشروعات هذه القوانين^(١) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين المذكورة بالإجماع ما عدا حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك الذي امتنع عن إعطاء صوته .

٧ — تقرير لجنة الحقانية^(٢)

عن طلب وزارة الحقانية رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم كيلاني الأدهس للسير في إجراءات قضية اللجنة رقم ٢٩٧ مركز المناسبات ١٩٣٨ الموافقة على التقرير ورفع الحصانة البرلمانية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم، فهل توافقون على ما رآته اللجنة من رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم كيلاني الأدهس ؟
(موافقة)

(١) الموافقون :

محمد أبو النصر الفارافندي ، محمد أحمد الشريف بك ، محمد المغازي عبد ربه باشا ، محمد أمين حسين مرعي بك ، محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد توفيق راضي بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد عبد الطيف أفندي ، محمد جبد الحميد العبد أفندي ، محمد طوى الخزار بك ، محمد علي سليمان بك ، محمد فهمي شتا أفندي ، محمد كمال عليا باشا ، محمد ليلى أبو الجدايل أفندي ، الأستاذ محمد مرزوق ، محمد نجيب الفرايلي باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود الإتربي باشا ، محمود شكرى باشا ، مصطفى راضي بك ، الأستاذ ميشيل رزق .

الأستاذ يوسف أحمد الجيتي ، الشيخ يوسف يوسف الشرفوني .

إبراهيم الهلباوي بك ، إبراهيم سيد أحمد بك ، الشيخ إبراهيم محمد قزاج ، الشيخ إبراهيم يوسف صلا الله ، أحمد الدين يواقي بك ، أحمد حسين بك ، أحمد حميد أبو ستيت بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، أحمد علي باشا ، أحمد كابل باشا ، أحمد لطفي السيد باشا ، أحمد محمد خشب باشا ، أمين همام حامدي أفندي ، أنطون الجميل بك ، جعفر ولد باشا .

الدكتور جافظ محمد مؤمن ، حسين جسن جهنم بك ، حسين رشوان حامدي بك ، حسن صبرى باشا ، حسن محمد الوكيل أفندي ، حسن تيمه المصرى بك ، حسين مصطفى حمزة بك ، اللواء حسين رفق باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، حسين عبد الكريم العماري أفندي .

خليل ثابت بك .

الدكتور زكي ميخائيل بشارة .

سليمان السيد سليمان باشا ، سليمان عثمان أباظة بك ، سليمان مصطفى خليل أفندي ، سيد عبد الرحمن أبو دومة بك ، صلاح الدين الشواربي بك .

الأستاذ عاذر جبران ، عبد الحكيم عبد الفتاح بك ، الدكتور عبد الحميد أمين حزب ، عبد الحميد سلمان باشا ، الدكتور عبد الحميد فهمي ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، الأستاذ عبد الرحيم مهنا ، الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك ، عبد البتار إلياس بك ، عبد المتار حسن عمران أفندي ، عبد الفتاح الوزى بك ، عبد القادر حمزة باشا ، الأستاذ عزيز بزم ، الشيخ علي رمضان الطويجي ، اللواء علي صدق باشا ، علي عبد الرازق بك ، علي عيسى توار أفندي ، علي كمال حيشه بك ، الشيخ علي محمد مردان ، عوض برعي بك .

فوزي نايف أفندي .

كامل إبراهيم بك ، كامل تكلا بك ، شيخ العرب كيلاني الأدهس .

أحمد رمزي بك تمتنع .

(٢) راجع الملحق رقم ٢٢

(٣) » » » » ٢٣

٩ — تقرير لجنة الحقانية^(١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد جنى أبو الفضل بتعيين أعضاء النيابة من معارف الإدارة — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الحقانية (المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك).

الرئيس — التقرير وزع على حضراتكم، فهل توافقون على ما رأيته اللجنة وإحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الحقانية؟

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — جاء في تقرير اللجنة أنها ترى أن معاونى الإدارة الحاصلين على شهادة الحقوق ينبغي أن يكونوا من ضمن المرشحين لمرأى النيابة، فأريد أن أفهم ما هى النتيجة العملية إذا ما وافقت اللجنة على رأيها هذا؟

المقرر — النتيجة أنهم لا يجرمون من تعيينهم بالنيابة.

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل معنى هذا أنه إذا خلت بعض وظائف أعضاء النيابة يستحضر معالى وزير الحقانية كشفا بأسماء حضرات معاونى الإدارة الحاصلين على ليسانس الحقوق ويختار من بينهم؟

أريد أن أعرف مبلغ تقييد وزارة الحقانية فى هذا الموضوع؟

مقرر صاحب المعالي أحمد محمد قنبل باشا (وزير الحقانية) — أطلب القانون عند تعيين أعضاء النيابة. والقانون يقضى أن كل من يحمل شهادة اللسانس يحق له أن يختاره لوظائف النيابة وبطبيعة الحال حسن الاختيار يحلنى على أن أبحث فى كفاية الشخص وخلقه، ولذلك فإنى أستحضر من كلية الحقوق كشفا بنتيجة الامتحانات لمعرفة ترتيبه ولا يمكن أن أعين فى وظائف النيابة أشخاصا يشغلون مراكز إلا إذا طلبوا هم ذلك. وفى هذه الحالة أضعهم بجانب إخوانهم لفحص حالتهم.

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن العبارة التى وردت فى تقرير اللجنة لا تقدم ولا تؤخر.

(حضر حضرة صاحب المعالي رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة).

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة؟

(موافقة).

أما أقلية اللجنة فقد رأت ضرورة حضور حضرة الشيخ المحترم أمامها لسماع أقواله ولكنه لم يحضر رغم تكرار طلب حضوره.

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فى أى تاريخ حصلت هذه المخالفة؟

المقرر — فى سنة ١٩٣٨

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فى أى شهر؟
المقرر — لا أذكر.

مقرر الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — جاء فى التقرير أن المخالفة خاصة بإدارة آلة متحركة يجرها الغاز للرى من بئر ارتوازي، فهل بحثت اللجنة لأتحة الرخص ووجدت أن فيها نصا ينصب على الآلة البخارية المتحركة؟

الذى أفهمه أن هذه الآلة ما هى إلا وابور حث فإذا ما استعملت على ترعة فيصبح أن تعمل عنها مخالفة، أما استعمالها على بئر ارتوازي ...

الرئيس — هذا كلام فى موضوع المخالفة لا يصح أن يتناوله البحث فى المجلس.

مقرر الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — أنا أسأل هل بحثت اللجنة عن وجود نص فى لأتحة الرخص يجر عمل هذه المخالفة.

الرئيس — ليس من اختصاص اللجنة البحث فى ذلك.

مقرر الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — أقترح أن يرده التقرير إلى اللجنة لأن الموضوع لم يستوف بحثا.

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لى ملاحظتان: (الأولى) هل حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك اعتذر عن حضور جلسات المجلس لمرضه؟ فإذا كان الأمر كذلك ففروض أن علم حضوره أمام اللجنة هو لهذا السبب. (والثانية) إذا ماتين أن غياب حضرة الشيخ المحترم كان لمرضه فأرى أن يعاد التقرير إلى اللجنة حتى يدلى حضرته لها بما عنده من البيانات.

الرئيس — طلب حضرة الشيخ المحترم حسين فوده بك إجازة لمدة أسبوعين لمرضه، فيحسن إذا وافقت حضراتكم أن يعاد التقرير إلى اللجنة لبحث الموضوع بحضور حضرة الشيخ المحترم.

(موافقة).

١٠ — تقرير لجنة الصحة^(١)

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن محمد الوكيل افندي بتعيين حكمة صحية بمركز دشنا للكشف على النساء المتوفيات مراعاة لتقاليد البلاد — الموافقة على التقرير وإحالة الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي ميخائيل بشاره)

الرئيس — التقرير وزع على حضراتكم ، فهل توافقون على ما رآته اللجنة وإحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الصحة العمومية ؟
(موافقة)

(حضر حضرات أصحاب المعالي : الدكتور أحمد ماهر وزير المالية ، والأستاذ مصطفى عبد الرازق بك وزير الأوقاف ، والدكتور حامد محمود وزير الصحة العمومية)

١١ — مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بمراقبة أصناف القطن — تقرير لجنة الزراعة (٢) —
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواد مادة قاعدة —
تأجيل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك)

الرئيس — وصلني كتاب من وزير الزراعة هذا نصه :

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بالترخيص لحضرة صاحب العزة حسين عنان بك سكرتير عام وزارة الزراعة بحضور الجلسة أثناء نظر تقرير لجنة الزراعة عن مشروع القانون بمراقبة أصناف القطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في ٤ يولية سنة ١٩٣٨

وزير الزراعة
رشوان محفوظ

الرئيس — هل يأذن المجلس بذلك ؟

(لم يعترض أحد)

الرئيس — ليتفضل حضرة حسين عنان بك .

(حضر حضرة حسين عنان بك سكرتير عام وزارة الزراعة)

المقرر — أطلب تأجيل النظر في تقرير اللجنة إلى جلسة غد ، لأن ملف موضوع هذا التقرير ليس عندى الآن .

الرئيس — لا داعي للتأجيل . والتقرير وزع على حضرات الأعضاء . وقرأوه بطبيعة الحال . ومعالي الوزير وحضرة مندوب الوزارة موجودان .

المقرر — مشروع هذا القانون أحيل إلى اللجنة من السنة الماضية . وكان من رأيها في ذلك العام أن يضاف المستنبط أو من ينوب عنه إلى أعضاء اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

وقد حضر في هذه الدورة مندوب من قبل الوزارة أمام اللجنة بالمجلس وأقنع حضرات أعضائها بأن زيادة المستنبط على الأعضاء غير ضروري فوافقت اللجنة بإجماع الحاضرين . لأن الوزارة لا تغمط حق المستنبط .

الرئيس — هل لأخذ من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

(لم يعترض أحد)

الرئيس — إذن يتلى مشروع القانون .

تلى مشروع القانون والجدول المرافق له وهذا نصه :

مشروع قانون

بمراقبة أصناف القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز زراعة أى صنف من القطن من غير الأصناف الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يضيف أصنافا أخرى إلى الجدول المذكور بقرار يصدر منه .

ومع ذلك يجوز لغرض المباحث العلمية أو لاستنباط أصناف جديدة زراعة أصناف غير واردة بالجدول في مساحة لا تزيد على عشرة أفدنة في كل من الوجهين القبلي والبحري .

ويجوز كذلك ، للأغراض عينها ، زراعة مساحات أكبر بشرط الحصول مقدما على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة .

مادة ٢ — يعطى الترخيص المشار إليه في المادة السابقة بناء على طلب صاحب الشأن طبقا للأوضاع والشروط التي تحددها بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٣ — كل شخص استنبط صنفا جديدا من أصناف القطن يجوز له أن يطلب إلى وزارة الزراعة إضافته إلى الجدول المشار إليه .

ويعين وزير الزراعة بقرارمنه البيانات الأساسية الواجب ذكرها في الطلب وتشمل على الأخص :

(١) الأصل الذي استنبط منه الصنف .

(٢) الخواص المميزة له .

(٣) طريقة زراعته والجهات الملائمة له .

(٤) نتائج تجارب المستنبط .

(٥) محصول القدان الواحد .

وعلاوة على ذلك يجب على الطالب أن يقدم لوزارة الزراعة بدون مقابل إردبا من بنور الصنف المستنبط .

مادة ٤ — يكون الصنف المستنبط محلا لكافة عمليات الاختبار التي ترى وزارة الزراعة إجراها وذلك في مدى سنتين على نفقة المستنبط .

مادة ٥ — يحور محضر لكل عملية لا سيما عمليات الزراعة وجنى المحصول ووزنه يوقعه المستنبط أو من يمثله . فإذا رفض التوقيع أو لم يحضر رغم إعلانه بتاريخ إجراء العملية وجب أن يثبت ذلك في المحضر .

مادة ٦ — تعرض نتائج عمليات الاختبار المشار إليها في المادتين السابقتين على لجنة مكونة كالاتي :

وكيل وزارة الزراعة رئيسا .

اثنان من موظفي وزارة الزراعة الفنيين
اثنان تنتخبهما الوزارة من كشف تضعه
سنويا بأسماء عشرة من المشتغلين بالزراعة ذوي أعضاء .
الخبرة المشهود بها
خيران تختارهما سنويا بورصة مينا البصل ...

ويجوز لهذه اللجنة أن تقترح إجراء اختبارات جديدة .

مادة ٧ — يعرض رأى اللجنة على وزير الزراعة ليأمر في شأنه بما يراه ويعين المستنبط بقرار الوزير .

فإذا رأى الوزير إضافة الصنف المستنبط إلى الجدول الملحق بهذا القانون اختار له بالاتفاق مع المستنبط اسما يعرف به .

مادة ٨ — تدرج الأصناف التي تستنبطها الوزارة في الجدول بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

مادة ٩ — كل صنف أدرج في الجدول لا يجوز زراعته في خلال عشر سنوات من تاريخ إدراجه إلا بإذن دأبي من المستنبط أو من وزارة الزراعة فيما يختص بالأصناف التي تستنبطها .

فإذا انقضت هذه الفترة جاز لكل شخص زراعة الصنف المستنبط بالرغم من أي اتفاق يخالف ذلك .

مادة ١٠ — يجب على كل مستنبط لصنف جديد أضيف إلى الجدول الملحق بهذا القانون أن يحفظ لديه دفترامترا ويختوما بخاتم وزارة الزراعة تفيد فيه جميع البيانات التي يقررها وزير الزراعة ويوجه خاص أسماء من توزع عليهم بنور هذا الصنف والكميات الموزعة عليهم منه .

مادة ١١ — يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف في تدبها الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية فيما يختص بتطبيق هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذها له .

ويجوز لهم بناء على ذلك دخول كل حقل أو مخزن أو مصنع لمراقبة تنفيذ هذا القانون ولكن لا يجوز لهم الدخول في القسم المخصص من هذه المحلات للسكنى فقط .

ولهم أن يراجعوا في أي وقت الدفاتر المنصوص عايها في المادة السابقة .

مادة ١٢ — يجوز لوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قرارا بحذف أي صنف من الأصناف الميينة بالجدول الملحق بهذا القانون بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

ومع ذلك إذا كان الصنف من الأصناف المضافة إلى الجدول بقرار من وزير الزراعة فلا يجوز حذفه قبل مضي خمس سنوات من تاريخ هذا القرار . ولا يعمل بقرار الحذف إلا بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر تنفيذها له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا ، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويقضى الحكم في حالة المخالفة للأداة الأولى بمصادرة القطن والبذرة موضوع المخالفة وعند الاقتضاء بتفليغ الزراعة على نفقة المخالف .

مادة ١٤ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول ملحق بالقانون رقم لسنة ١٩٣٧

الخاص بمراقبة أصناف القطن

أشموني جيزه/٣

نهضة جيزه/٧

معرض كازولي

سكلاريدس سبعا/٤

قوادي جيزه/١٢

زاجوراء

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس المحل — لم نسمع شيئاً من معالي وزير الزراعة عن الحكمة في وضع هذا التشريع ، والحاجة إليه ، وأى فائدة يحققها ، وأى ضرر يتلافاه ؟

نريد أن نسمع كلاماً من معالي وزير الزراعة ، أو حضرة مندوبها ، لأن التشريع لا يكون إلا بسبب .

مفكرة صاحب المعالي رشوانه محفوظ باشا (وزير الزراعة) — كل الذي يطلبه حضرة الشيخ المحترم مذكور في المذكرة التفسيرية المرافقة للمشروع . والغرض إجمالاً هو المحافظة على أصناف القطن وسلامة نوعه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس المحل — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ إجماعاً ما عدا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس المحل .

ولنتقل إلى مناقشة مواده مادة لمادة ، ولنتل المادة الأولى .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مشروع قانون
بمراقبة أصناف القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز زراعة أى صنف من القطن من غير الأصناف الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يضيف أصنافاً أخرى إلى الجدول المذكور بقرار يصدر منه .

ومع ذلك يجوز لغرض المباحث العلمية أو لاستنباط أصناف جديدة زراعة أصناف غير واردة بالجدول في مساحة لا تزيد على عشرة أفدنة في كل من الوجهين القبلي والبحري .

ويجوز كذلك ، للأغراض عينها ، زراعة مساحات أكبر بشرط الحصول مقدماً على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة .

مفكرة الشيخ المحترم على كمال حبيب بك — ألاحظ على الفقرة الثالثة من هذه المادة أنها صيغت بطريقة فيها التباس . ولذلك أقترح حذف عبارة "في كل من الوجهين القبلي والبحري" منها إذ لا معنى هنا لهذه العبارة .

ولما قرأت المذكرة التفسيرية للمشروع وجدت أن لكل شخص أن يزرع عشرة أفدنة . فإذا أضيف إلى هذا عبارة "في كل من الوجهين القبلي والبحري" كان معنى هذا أن بعض الأشخاص الذين يملكون أراضي في الوجهين لا يسمح لهم بزراعة عشرة أفدنة في كل منهما .

لذلك أطلب حذف هذه العبارة من المادة منعاً للتباس .

الرئيس — يحسن بحضرة الشيخ المحترم أن يقدم بذلك اقتراحاً كتابياً تنفيذاً لحكم اللائحة في مادتها الحادية والثمانين .

مفكرة صاحب المعالي رشوانه محفوظ باشا (وزير الزراعة) — لا مانع من حذف هذه العبارة .

الرئيس — ينظر في هذا الاقتراح بعد أن يقدم كتابة .

وهذا هو نص الاقتراح :

« أقترح حذف كلمات : "في كل من الوجهين البحري والقبلي" من الفقرة « الثالثة من المادة ، لأنه لا لزوم لها ، وتوجب التباساً »

« على كمال حبيب »

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

مفكرة صاحب المعالي رشوانه محفوظ باشا (وزير الزراعة) — الوزارة توافق على الحذف .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الرهباوى بك — وهل نعيد مشروع القانون لمجلس النواب مرة أخرى من أجل حذف هذه العبارة ؟

إذا كان المعنى يتغير بالحذف فلا بأس من إعادة مشروع القانون ، أما إذا لم يتغير فلا معنى من تحميم الحذف .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس المحل — معنى موافقة معالي الوزير على حذف هذه العبارة أنه — إذا كان شخص يمتلك مائة فدان في أحد الوجهين ، ومائة في الآخر ، فيموجب النص بعد الحذف ، لا يجوز لهذا المالك أن يزرع في الوجهين أكثر من عشرة أفدنة .

والقانون بوضعه الأصلي يبيع له أن يزرع عشرة أفدنة في كل من الوجهين .

وأريد أن أسأل معالي الوزير : هل يريد من حذف العبارة حرمان مثل هذا المالك من زراعة أكثر من عشرة أفدنة ؟

مفكرة صاحب المعالي رسوله محفوظ باشا (وزير الزراعة) — لا . ليس الغرض حرمانه من الميزة التي يبيحها القانون ، والغرض هو استنباط صنف جديد .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لكن حذف العبارة يؤدي حتما لحرمانه من زراعة أكثر من عشرة أفدنة في الوجهين .

مفكرة صاحب المعالي رسوله محفوظ باشا (وزير الزراعة) — لا أرى أن الحذف يؤدي إلى هذا .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدى — إن الحذف يؤدي حتما لحرمانه من زراعة أكثر من عشرة أفدنة . وإذن لا يصح تعديل المادة .

المقرر — لا يمكن زراعة صنف واحد في الوجهين القبلي والبحري معا . لأن الطقس فيهما يختلف وكل وجه منهما يختص بزراعة صنف واحد لا يزرع في الوجه الآخر . ومن يزرع فيهما صنفا واحدا يكون مغاضرا . وتكون النتيجة لخسارة طيه .

مفكرة الشيخ المحترم محمود فرهمي باشا — التعديل لا ضرر فيه . لأن الصنف الذي يستتبت في التجارب إما أن يزرع في الوجه البحري . أو في الوجه القبلي . وليس معقولا أن يصلح صنف واحد في الوجهين . فالمستنبط أن يختار الجهة التي تصلح لصنفه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدى — أظن أن اعتراض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل على تعديل المادة في موضعه . لأنه من مقتضى هذا التعديل إذا كان شخص يملك أطيانا في الوجهين القبلي والبحري ، فلا يمكنه أن يزرع إلا عشرة أفدنة فيهما ، على حين أن غرض المشرع هو أن يبيع للمستنبط أن يزرع عشرة أفدنة في كل منهما .

أما اعتراض حضرة الشيخ المحترم محمود فرهمي باشا فردود عليه بأنه توجد أصناف من القطن تصلح للزراعة في الوجهين معا كصنف الأشموني والزاجوراء .

حذف العبارة من المادة فيه تقييد للحرية لا يقصده المشرع . ويضطرنا فوق هذا إلى إعادة المشروع إلى مجلس النواب دون جدوى .

وأقترح لهذا بقاء المادة على أصلها .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — مقرر اللجنة انضم إلى معالي وزير الزراعة بالموافقة على حذف العبارة من المادة مع أن تقرير اللجنة وافق على بقاء المادة كما هي .

والمقرر لا يملك أن يتصرف في تقرير اللجنة بحذف العبارة من المادة من تلقاء نفسه .

لذلك أرى أن ما قاله المقرر لا يصح أن يكون موضوع مناقشة إلا إذا طلب إعادة التقرير إلى اللجنة لتحديد له موقفه ...

الرئيس — وما رأى حضرة الشيخ المحترم في موضوع الاقتراح ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أنا مضمم على بقاء المادة كما هي .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم بعد ذلك اعتراض آخر .

مفكرة الشيخ المحترم على كمال ميتة بك — إذا كانت الوزارة تقصد حقيقة أنه يجوز للمالك في الوجهين أن يزرع في كل منهما عشرة أفدنة فلن تنازل عن اقتراحى .

مفكرة صاحب المعالي رسوله محفوظ باشا (وزير الزراعة) — هذا ما تقصده الوزارة .

مفكرة الشيخ المحترم على كمال ميتة بك — إذن أنا تنازل عن اقتراحى .

الرئيس — يثبت في المضبطة أن معالي الوزير صرح بأن لئالك أن يزرع في كل من الوجهين عشرة أفدنة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — يسأل معالي الوزير عن هذا .

الرئيس — سبق لمعاليه أن صرح بهذا فلا أسأله مرة أخرى .

وبعد هذا ، هل توافقون حضراتكم على بقاء المادة كما هي ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى ، وتتل المادة الثانية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — يعطى الترخيص المشار إليه في المادة السابقة بناء على طلب صاحب الشأن طبقا للأوضاع والشروط التي تحددها بقرار من وزير الزراعة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، ولتتل المادة الثالثة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — كل شخص استنبط صنفا جديدا من أصناف القطن يجوز له أن يطلب إلى وزارة الزراعة إضافته إلى الجدول المشار إليه .
ويعين وزير الزراعة بقرار منه البيانات الأساسية الواجب ذكرها في الطلب وتشمل على الأخص :

(١) الأصل الذى استنبط منه الصنف .

(٢) الخواص المميزة له .

(٣) طريقة زراعته والجهات الملائمة له .

(٤) نتائج تجارب المستنبط .

(٥) محصول الفدان الواحد .

وعلاوة على ذلك يجب على الطالب أن يقدم لوزارة الزراعة بدون مقابل إردبا من بذور الصنف المستنبط .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة ، ولتتل المادة الرابعة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — يكون الصنف المستنبط محلا لكافة عمليات الاختبار التى ترى وزارة الزراعة إجراؤها وذلك فى مدى ستين على نفقة المستنبط .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة ولتتل المادة الخامسة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ — محرر محضر لكل عملية لاسميا عمليات الزراعة وجنى المحصول ووزنه يوقعه المستنبط أو من يمثله . فإذا رفض التوقيع أو لم يحضر رغم إعلائته بتأريخ إجراء العملية وجب أن يثبت ذلك فى المحضر .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة ، ولتتل المادة السادسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ — تعرض نتائج عمليات الاختبار المشار إليها فى المادتين السابقتين على لجنة مكونة كالاتى :

وكيل وزارة الزراعة رئيسا .
اثنان من موظفى وزارة الزراعة الفنيين
اثنان تنتخبهما الوزارة من كشف تضعه سنويا
باسماء عشرة من المشتغلين بالزراعة ذوى الخبرة
المشهود بها
خبيران تختارهما سنويا بورصة مينا البصل
ويجوز لهذه اللجنة أن تقترح إجراء اختبارات جديدة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة ، ولتتل المادة السابعة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ — يعرض رأى اللجنة على وزير الزراعة ليأمر فى شأنه بما يراه ويعلم المستنبط بقرار الوزير .

فإذا رأى الوزير إضافة الصنف المستنبط إلى الجدول الملحق بهذا القانون اختار له بالاتفاق مع المستنبط اسما يعرف به .

الرئيس — يظهر الآن لمكتب المجلس أن عدد الأعضاء الحاضرين غير قانونى لإبداء الرأى فى مشروع القانون ، وعلى ذلك تقف الجلسة إلى أن يحضر حضرات الأعضاء الجالسين فى ردهات الجلسة .

(وقفت الجلسة) .

(حضر سائر الأعضاء) .

الرئيس — أعيدت الجلسة .

هل توافقون حضراتكم على المادة السابعة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة ، ولتتل المادة الثامنة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ — تخرج الأصناف التى تستنبطها الوزارة فى الجدول بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السادسة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة ، ولتلى المادة التاسعة .

تلست المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ — كل صنف أدرج في الجدول لا يجوز زراعته في خلال عشر سنوات من تاريخ إدراجه إلا بإذن كتابي من المستنيط أو من وزارة الزراعة فيما يختص بالأصناف التي تستنيطها .

فإذا انقضت هذه الفترة جاز لكل شخص زراعة الصنف المستنيط بالرغم من أى اتفاق يخالف ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أن أفهم من معالى وزير الزراعة الحكمة في اشتراط المدة في هذه المادة .

المقرر — الغرض من هذا الشرط أن القطن يحفظ صنفه وشكله . ويصبح ثابتا كصنف السكلاريديم والأشموني وغيرها ، وتكون تيلته طويلة قوية .

مفكرة صاحب العزة حسين عناية بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) — الفكرة في اشتراط المدة أن المستنيط يقضى مدة طويلة حتى يوفق لصنف صالح يستنيطه .

وفي هذه الأثناء يكون قد تكبد مصروفات باهظة . فحفظ القانون للمستنيط بهذا الشرط شبه امتياز . بفعل له حق توزيع بذرة صنفه على المزارعين الذين يرغبون في زرع ما استنيطه .

واشترط القانون وضع سجل يثبت فيه أسماء من يوزع عليهم هذا الصنف حتى لا يختلط بأصناف أخرى . وإذا حدث ضرر منه عرفنا موضعه والشخص الذى يزرعه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذه الحكمة التي يصرح بها حضرة المندوب لا تتحقق ما دامت المادة تقول : "إلا بإذن كتابي من المستنيط أو وزارة الزراعة" . وكنت أفهم تحقيق هذه الحكمة لو أن المادة قالت إن الإذن يكون من وزارة الزراعة دون المستنيط .

مفكرة صاحب العزة حسين عناية بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) — والمستنيط له حقوق أيضا .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن يجوز للمستنيط أن يعطى وحده تصريحاً بزرع ما يستنيطه .

مفكرة صاحب العزة حسين عناية بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) — يجوز أن يعطى تصريحاً فيبيع إردبا أو عشرة أراذب لمن يشاء من المزارعين ، وعلى كل حال هناك سجل خاص يسجل فيه مقادير البذرة والأشخاص الذين أخذوها لزراعتها . وهذا يكون بعلم المستنيط ووزارة الزراعة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — المادة بحسب وضعها لا تحقق الغرض الذى يقول به حضرة مندوب الوزارة لأنها تقول "كل صنف أدرج في الجدول لا يجوز زراعته في خلال عشر سنوات من تاريخ إدراجه إلا بإذن كتابي من المستنيط أو من وزارة الزراعة" . فالمادة تقول "أو" وكلمة "أو" هنا معناها التخيير . وكان المعنى يستقيم لو أن المادة قالت "ووزارة الزراعة" بدلا من كلمة "أو وزارة الزراعة" . لأن معنى المادة على حالها يؤدى إلى أن الوزارة ليس لها حق الرقابة .

مفكرة صاحب العزة حسين عناية بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) — توجد السجلات تحت إشراف وزارة الزراعة . أى يسجل فيها توزيع البذرة .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — معنى المادة أن المستنيط سيحتكر الصنف لمدة عشر سنين . أى لا يمكن لشخص أن يزرع ما استنيطه إلا بإذن كتابي منه . فإذا يبيع المزارع من استنيطه المستنيط بفرض الأثمان والشروط التي يشترطها ، كما حصل في الماضي ؟ فقد حصل أن بعض المستنيطين طلب ثمنا لإردب البذرة ثمانية جنيهات ، واشترط أن يباع القطن الناتج له ، وطلب أن يباع له مقادير معينة منه ، واشترط دفع تعويض إذا لم تقدم له هذه المقادير التي نص عليها في اتفائه حين البيع .

حصل في الماضي أن المستنيط تقدم للمزارع وعرض عليه بذورته ، ورغبه في زرعها وأدعى له أنها تتيج من قطن الفدان الواحد خمسة قناطير ، واشترط لهذا أن يباع القطن له بمقادير معينة على أساس أن كل فدان يتيج هذه القناطير الخمسة ، واشترط أن يدفع له عشرة جنيهات غرامة عن كل فدان . إذا لم تقدم له هذه المقادير حين البيع ، ولكن حصل أن المحصول عجز من آفة الدودة أو من عطش الزرع . فخربت بيوت أعرفها بسبب هذا التعاقد .

فما هي الحماية إذن للمزارعين من مثل أولئك المستنيطين الذين يتعاقدون مع المزارعين على هذه الشروط ؟

وهل يجوز أن يشترط على المزارع أن يقدم في حالة البيع خمسة قناطير في زراعته لم تتيج بالرغم منه إلا ثلاثة قناطير ؟

الرئيس — هذه مسألة خارجة عن موضوع المادة المعروضة علينا .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — هذا هو موضوع البحث فلا بد من أن يجيبى الحكومة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا تزال المسألة التي أثيرتها غير واضحة . فقد سألت حضرة مندوب وزارة الزراعة عن الحكمة التي من أجلها اشترط المشرع أنه لا تجوز زراعة الصنف المستنبت إلا بعد عشر سنوات ما لم يحصل على إذن من المستنبت ، فأجاب حضرة بأن الغرض من اشتراط هذه المدة هو أن يترك الوقت الكافي لمعرفة : هل التيلة قوية أم لا وطويلة أم لا ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — الغرض حماية المستنبت حتى يمكن أن يستفيد من استنباطه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا زلت أريد أن أفهم الحكمة من اشتراط عشر سنوات حتى تجوز زراعة الصنف .

مفكرة صاحب العزة مدين عنابه بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) — إذا أراد شخص أن يستنبت صنفًا . لا بد له من مدة طويلة كمشر سنوات أو خمس عشرة سنة يتكبد في أثناءها مصروفات كثيرة . وقد يوفق في استنباطه أولاً يوفق .

فإذا وفق لصنف جيد ذى محصول وافر وتيلة قوية طويلة مثلاً . فبعد بذله هذا المجهود العظيم لا بد أن يعطى امتيازاً يستفيد من ورائه في حدود المعقول . وهذا قليل جداً بجانب المنفعة العامة التي أداها للبلاد .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — معنى هذا أن الوزارة تريد أن تكافئ المستنبت باختكاره صنفه لمدة عشر سنوات .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — أريد جواباً على اعتراضى .

مفكرة صاحب العزة مدين عنابه بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) — للقانون وجد لحماية الزراع أولاً ، فإذا أوجد المستنبت صنفًا لا يتنافى الواقع على الأصناف المزروعة ، ولكن بدائته وتحسينه لصنفه هذا ، وتغيب الزراع فيه بنشر أخبار طريقة عنه محبة في زراعته كادعاء وفرة محصوله ، وقوة تيلته وطولها ، فإن القانون وجد في هذه الحالة لحماية الزراع ، إذ منع قانوننا توزيع البذرة إلا بعد سنتين من تحقق الوزارة من تفوق هذا الصنف .

وحيث تبيح له الوزارة أن يوزع صنفه ، وتكون بهذا ضمنى عدم سحب الأصناف الرديئة في الأسواق .

لقد سبق أن ترك الأمر للمستنبتين فتدهور صنف السكلاريدس . وبدأت الوزارة في سنة ١٩٢٥ تنق بذر هذا الصنف حماية له من التدهور .

فالقانون المعروض يحى الزراع .

وكون المستنبت يبيع الإردب من صنفه بنجمة جنيهات أو ستة مثلاً فهذه مسألة اقتصادية بحتة والمزارع يمكنه في هذه الحالة أن يراعى مصلحته . ومن مصلحة المستنبت ألا يرفع الثمن حتى يقبل الزراع على شراء صنفه .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — هذا إذا أحسننا التية بالمستنبت .

الرئيس — لحضرة الشيخ المحترم إذا شاء أن يقدم اقتراحاً فعليه أن يقدمه كتابة طبقاً للمادة الحادية والثمانين من اللائحة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — هاأنذا أقدم اقتراحى .

الرئيس — وهذا هو نص الاقتراح :

“أقترح إمادة التقرير إلى اللجنة لمبحث المادّة التاسعة ووضع ضمانات للزراع من استبداد المستنبت من رفع أثمان بذرته وأن تكون مدة الاحتكار خمس سنوات فقط ما
الدكتور
عبد الحميد فهمي

فهل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير للجنة ؟

(وقف ثلاثة من اليسار فقط) ..

الرئيس — يقرر المجلس رفض هذا الاقتراح ، وهل توافقون حضراتكم على المادة كما هي ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة ، ولتلى المادة العاشرة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ — يجب على كل مستنبت لصنف جديد أضيف إلى الجدول الملحق بهذا القانون أن يحفظ لديه دفترًا منفردًا ومختومًا بخاتم وزارة الزراعة تفيد فيه جميع البيانات التي يقررها وزير الزراعة وبوجه خاص أسماء من توزع عليهم بذور هذا الصنف والبيكات الموزعة عليهم منه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة ، ولتلى المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ — يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف فى تنديبه الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية فيما يختص بتطبيق هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

ويجوز لهم بناء على ذلك دخول كل حقل أو مخزن أو مصنع لمراقبة تنفيذ هذا القانون ولكن لا يجوز لهم الدخول فى القسم المخصص من هذه المحلات للسكنى فقط .

ولم أن يراجعوا فى أى وقت الدفاتر المنصوص عليها فى المادة السابقة .

جدول ملحق بالقانون رقم لسنة ١٩٣٧

الخاص بمراقبة أصناف القطن

أشموني	جيزه ٣/
نهضة	جيزه ٧/
معرض	كازولى
سكلاريدس	سخا ٤/
قؤادى	جيزه ١٢/
زاجوراه	

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة وعلى الجدول الملحق بالقانون ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة وعلى الجدول الملحق بالقانون .
وتؤجل القراءة الثالثة إلى الجلسة المقبلة .

١٢ — الاستجابات

(١) الاستجاب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية — تأجيل المناقشة فيه أسبوعاً

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — نظراً لوجود أعمال لدى الآن في مجلس النواب أرجو من سعادة الرئيس أن ينتقل إلى نظر الاستجاب بمد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية لأنى أريد أن أطلب تأجيل المناقشة فيه أسبوعاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا مانع لدى من تأجيل المناقشة أسبوعاً .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في هذا الاستجاب أسبوعاً ؟
(موافقة) .

(انصرف حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية) .

(ب) الاستجاب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن دستورية المراسم بقوانين التي صدرت في المدة من ١٠ فبراير إلى ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ — تحديد المناقشة فيه بعد أسبوعين

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد غنيم باشا (وزير الحفانية) — أطلب تأجيل المناقشة في هذا الاستجاب ثلاثة أسابيع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة، ولتتل المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ — يجوز لوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قراراً بحذف أى صنف من الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

ومع ذلك إذا كان الصنف من الأصناف المضافة إلى الجدول بقرار من وزير الزراعة فلا يجوز حذفه قبل مضي خمس سنوات من تاريخ هذا القرار .

ولا يعمل بقرار الحذف إلا بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة ، ولتتل المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً ، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويقضى الحكم في حالة المخالفة للمادة الأولى بمصادرة القطن والبذرة موضوع المخالفة وعند الاقتضاء بتقليع الزراعة على نفقة المخالف .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة ، ولتتل المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة والجدول الملحق بالقانون وهذا نصهما :

مادة ١٤ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية .
ينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هذا أمر أجازته المجلس بالنسبة لاستجواب معين بالذات وليس بقاعدة عامة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — نصت المادة ٥٠ من اللائحة الداخلية على أنه لا يجوز تحديد موعد المناقشة في الاستجواب لمدة تتجاوز الشهر، ومعنى ذلك أن للحكومة أن تطلب التأجيل في حدود الشهر، فإذا طلبت أقل من ذلك، فلا مناقشة في إجابة هذا الطلب .

الرئيس — رأى المجلس هو الأعلى .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — أنا أتكلم عن اللائحة الداخلية، فإذا طلب الوزير التأجيل في حدود المدة التي صيغتها اللائحة فله ذلك والمجلس حر في تعديل لائحته الداخلية ولكن قبل إجراء هذا التعديل لا يمكن مخالفتها .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا آسف للرد على الأقوال التي ترمى إلى التضييق على المجلس . صحيح أن اللائحة الداخلية تمنع طلب التأجيل لمدة شهر ولكن إذا ما رأى المجلس أن الاستجواب هام فله ألا يجيب طلب الوزير وله أن يقصر الأجل . كثيرا ما نقرأ أن الحكومة في البلاد الأجنبية تطلب التأجيل لمدة معينة ولكن المجلس إذا رأى أن هذا الطلب لا يتفق مع المصلحة رفضه .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد قنبل باشا (وزير الحقانية) — أوافق حضرة الشيخ المحترم على هذا الرأي ولكن لا أستطيع أن ألقى بيانا كافيا قبل ثلاثة أسابيع .

الرئيس — يقول معالي الوزير إنه لا يستطيع تحديد يوم للمناقشة قبل ثلاثة أسابيع ويقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إن الدورة قد انتهت قبل ذلك ويطلب التأجيل لمدة أسابيع . فأمام هذا أراي مضطرا لأخذ رأى المجلس في ترجيح أحد الطرفين، فمن يوافق من حضرات الأعضاء على طلب معالي وزير الحقانية بتحديد المناقشة بعد ثلاثة أسابيع فليفضل بالوقوف .

(وقف عدد من حضرات أعضاء اليمين تبيين أنه أقلية) .

الرئيس — أعتقد أن الذين وقفوا أقلية ومع ذلك للتأكد فآخذ الرأي بطريقة عكسية، فمن لا يوافق من حضراتكم على طلب معالي وزير الحقانية يتفضل بالوقوف .

(وقف جميع أعضاء اليسار وبعض أعضاء اليمين تبيين أنهم أغلبية) .

الرئيس — إذن يحدد المجلس المناقشة في هذا الاستجواب بعد أسبوعين (تصفيق من اليسار) .

(حضر حضرة صاحب المعالي حسين مري باشا وزير الأشغال العمومية) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أخشى أنه إذا صح ما سمعناه من أن الدورة ستنتهي في ٢١ يولية ألا ينظر الاستجواب إذا تأجلت المناقشة فيه لمدة ثلاثة أسابيع . لذلك أرجو أن يكون التأجيل لأسبوعين نظرا لأهمية الموضوع .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد قنبل باشا (وزير الحقانية) — لا يكفي أسبوعان .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أمام هذا الحرج الذي ذكرته أرى أني طلي وجهه لأنه إذا انتهت الدورة ولم ينظر هذا الاستجواب ظلت تلك المراسم بقوانين غير الدستورية نافذة في مدة العطلة وهذا لا يتفق مع المصلحة العامة .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد قنبل باشا (وزير الحقانية) — كذلك لا يتفق مع المصلحة العامة أن نبحث في دستورية هذه المراسم بقوانين على غير وجه دقيق لأن في ذلك شلا واعتداء على السلطة التنفيذية فيجب أن يعطى لها الوقت الكافي .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعترض على ذلك لأن المفروض أن الحكومة أصدرت هذه القوانين بعد بحثها من الوجهة الدستورية وبعد أن اقتنعت بدستوريتها، فهذا البحث لا يكون جديدا بالنسبة للحكومة وإنما هو جديد بالنسبة لي ولحضرات الأعضاء . فإذا كانت الحكومة قد احترمت الدستور فإنها تكون قد بحثتها من الوجهة الدستورية .

الرئيس — ألا يستحسن أن تكون هذه المسألة محل بحث لجنة الشؤون الدستورية ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا يكون هذا إلا بعد أن يلقى المستجوب بيانه .

مفكرة صاحب المعالي أحمد محمد قنبل باشا (وزير الحقانية) — قبل أن تصدر الحكومة هذه المراسم بقوانين قد بحثتها بحثا مستفيضا ولكن الشأن في الأمور الدستورية يختلف باختلاف البلاد فقد تتضارب فيها الآراء . فالجج التي اقتنعت الحكومة بها قد يكون لها معارض في جهات أخرى . ولو أن الحكومة لم تصدر هذه المراسم بقوانين إلا عن اقتناع . إلا أنه يجب أن يعطى الوقت الكافي لبحث وجهة نظر المعارضين .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا القول يوجب على أن أطلب لمصلحة الحكومة أن يكون التأجيل أسبوعا بدلا من أسبوعين لأنها وإن كانت قد اقتنعت بدستوريتها إلا أن معالي الوزير لم يسمع حجج الرأى المعارض ولم يسمعها عند بحث الاستجواب، فأرجو أن يوافقني معاليه على أن ألقى بياني بعد أسبوع ولعاليه أن يطلب التأجيل بعد ذلك .

١٣ — الإجابة عن السؤال "د"

نص السؤال :

"حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

مع هذا نص سؤال بتخفيض سعر مياه الشرب بالقاهرة سبق أن وجهته بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٧ وأدرج بجدول أعمال جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ فطلب فيها التأجيل لمدة أربعة أسابيع لتكون الإجابة بعد الانتهاء من المفاوضة مع شركة مياه القاهرة بشأن موضوع هذا السؤال .

وفي ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ قدمت ملحقا لهذا السؤال بتخفيض أجرة العدادات أيضا . وبلغ بتاريخ ١٦ يونيو المذكور . وأدرج بجدول أعمال جلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ وطلب أيضا فيها تأجيل الرد عليه حتى تنتهي المفاوضة مع تلك الشركة .

وما قد مضى عام كامل والأمة لا تعرف شيئا عن تلك المفاوضات . ولا تزال تلك الشركة تأخذ من مليون وثلث ، هم سكان القاهرة ، سبعة وعشرين مليما ثمنا لمر المياه المأخوذ من مياه نيلهم المبارك . ولقد ضج الناس وجأروا بالشكوى المبررة من استمرار تلك الحال التي لا تطاق . وطالت السنة الناس في تلك المسألة التي حاروا في تعليلها .

أكرر لمعالكم سؤالي وأنتظر الجواب الشافي في أقرب جلسة حتى يستريح الشعب مما يعانيه من تلك الأثمان الفاحشة المرهقة التي لا تطاق ، مع الشكر والاحترام ما

١٣ يونيو سنة ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ
محمد علوى الجزار

حضرة المحترم الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه سؤالي لحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال مع الشكر ما
محمد علوى الجزار

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

ضج سكان القاهرة منذ زمان بعيد من الأثمان الفاحشة التي تفرضها شركة المياه على الملاك ، وبخاصة من العدادات التي تحتسبها — وكان أكثرهم ضحيجا بالشكوى أصحاب العمارات الضخمة التي انتشرت في أنحائها . وهم ، ولا شك ، على حق كبير في شكواهم .

وقد ثبت من الميزانيات المختلفة التي تنشرها الشركة سنويا أن أرباحها فاقت كل تصور حتى بلغت في السنوات الأخيرة أكثر من مائة في المائة بالنسبة لرأس المال ، وهو ربح فاحش لم يعهد له مثيل في العالم .

ومع الضجيج والشكاوى المرتفعة ورفع القضايا من بعضهم ، لا تزال الشركة تفرض ثمنا للتر الواحد سبعة وعشرين مليما . والحكومة في الجيزة تتقاضى للتر الواحد اثني عشر مليما وفي حلوان خمسة عشر مليما ، أى أقل من نصف ثمن الشركة أو نحوه ، مع أن أهالي حلوان والجيزة عددهم قليل والربح منهم يكون قليلا ولا سيما أن عائدات الجيزة بلا أجر ، ولكنها بلا شك ، ترجع مع ذلك السعر كثيرا .

أما الشركة في القاهرة التي بلغ عددها في هذا العام نحو مليون وثلث فإنها تضاعف الثمن بلا مبرر فيها . وهذا مع العلم بأن الناس اعتادت النظافة واستهلاك المياه بلا حساب نظرا للترقى ولوجود المجارى . وذلك يقتضى خفض السعر عن الحكومة لا مضاعفته .

وقد سمعنا كثيرا بتأليف لجنة في وزارة الأشغال العمومية تفاوض الشركة لتخفيض سعر المياه ولم تظهر لها نتيجة لأن مع مضى الزمن الطويل على تأليفها ، حتى كاد اليأس يدخل قلوب الناس ، لأنهم يرون المشاكل الدولية الكبرى تنتهى في أيام وهذه المشكلة لا تنتهى .

وصرحت الشركة على لسان مديرها السابق في بعض الصحف أنها راغبة في التخفيض ، كأن الأمر متوقف على إرادة الحكومة ورغبتها .

لذلك كله أسأل :

١ — متى تنتهى لجنة وزارة الأشغال العمومية من مهمة اتفاقها مع الشركة على تخفيض سعر المياه ، والوقت صيف يحتاج للتجديد في الاتفاق رحمة بالملاك ؟ أرجو أن يكون الميعاد قريبا جدا .

٢ — وهل نتظر أن يكون السعر أقل مما تحصله الحكومة في حلوان والجيزة ، لأن نسبة تكاليف الحكومة أكثر من نسبة تكاليف الشركة ولأن عدد المستهلكين عند الشركة بالنسبة للمستهلكين عند الحكومة أضعاف مضاعفة . فربحها أوفر على كل حال مهما خفض السعر ما

محمد علوى الجزار
عضو مجلس الشيوخ

٥ مايو سنة ١٩٣٧

ملحق لسؤال

حضرة المحترم الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه هذا ملحقا لسؤالي لحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية مع الشكر ما

محمد علوى الجزار

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ وجهت لمعالكم سؤالا طالبا فيه تخفيض أسعار المياه بالقاهرة وطلبت تأجيل الإجابة عنه أربعة أسابيع لأن الوزارة تتفاوض فعلا مع الشركة على ذلك . وقد واقفت على التأجيل .

وأنا أسأل معاليكم الآن: هل للوزارة أن تعمل في مفاوضاتها أيضا مع الشركة على تخفيض أجرة عداداتها حتى تكون مساوية لما تحصله الحكومة عنها في حلوان أو البحيرة فإن الشركة تتقاضى شهريا عشرة قروش عن كل عداد على حين لا يزيد ثمنه على جنيه ونصف جنيه أو جنيهين على أكثر تقدير وبهذه الحالة إذا استمر العداد في متزل عشر سنين أو عشرين سنة فإن الشركة تتقاضى أضعاف أضعاف ثمنه وهذا ليس من العدالة في شيء.

فلذلك أرجو أن تكون الإجابة عن تخفيض الأسعار وأجرة العدادات محققة لطلبات الشعب والعدالة على أيديكم.

عضو مجلس الشيوخ

محمد علوى الجزار

١٥ يونيو سنة ١٩٣٧

مفكرة صاحب المعالي حسين سرى باشا (وزير الأشغال العمومية) —
يسرني أن أصرح أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة وشركة مياه القاهرة على ما يأتي:

أولا — أن تكون الأسعار التي تقتضيها الشركة:

(أ) ١٤,٥ مليا عن المتر المكعب من المياه المرشحة المبيعة إلى الأفراد أو بواسطة الخنفيات العامة وكان هذا السعر يتراوح بين ٢٧ مليا و ٢٠ مليا وكان متوسطه حوالى ٢٢,٥ مليا.

(ب) ١١,٨ مليا عن المتر المكعب المبيع إلى المنشآت المعدة للعبادة أو للأعمال الخيرية أسوة بالحكومة.

(ج) ٨,٧ مليات عن المتر المكعب من المياه العكرة المبيعة للأفراد بدلا من ١٠ مليات.

(د) ٨,٧ مليات عن المتر المكعب من مياه الآبار الإرتوازية المبيعة للأفراد بمنطقة القبة والزيتون والمطرية بدلا من ١٠ مليات.

(هـ) ٧,٢٥ مليات عن المتر المكعب من مياه الآبار الإرتوازية المذكورة المبيعة إلى المنشآت المعدة للعبادة أو للأعمال الخيرية.

ثانيا — ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ يقتسم كل ما زاد على ٤٠٠,٠٠٠ جنيه من الإيراد الكلى المتحصل من بيع المياه المرشحة والعكرة بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ لحساب خاص تنشئه الشركة لدعم الحكومة وتستعمله الحكومة في مصلحة الجمهور.

ثالثا — أن تؤجر العدادات بأجر لا ينتج منه أى ربح للشركة.

رابعا — أن تحتسب الشركة للتأمينات المودعة لديها من المشتركين فوائد بواقع ٣٪ تستعمل لفائدة الجمهور.

خامسا — أن تعرض الشركة نموذج عقود الاشتراك للحصول على موافقة الحكومة عليه وألا تضمنه الأمور التي كانت ولا تزال متار شكاوى الجمهور.

(تصديق حاد من اليمن واليسار).

مفكرة الشيخ المحترم عبد الباقى بك — أطلب الكلمة.

الرئيس — ليس لغير صاحب السؤال أن يستوضح.

مفكرة الشيخ المحترم عبد الباقى بك — هذا عقد جديد تعاقدت فيه الحكومة اليوم مع شركة المياه ولنا أن نتكلم فيه.

الرئيس — الأمر لم يخرج عن كونه سؤالاً وجواباً.

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أشكر لمعالى الوزير هذه الجهود العظيمة التي بذلتها الحكومة لمصلحة الجمهور.

١٤ — عود إلى الاستجوابات

(ج) الاستجوابان المقدمان من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة عن تصدير المواخيل للخارج وإعطائها — تنازل صاحبها عنهما واستبعادهما

الرئيس — تنازل حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك عن هذين الاستجوابين وعلى ذلك أعرض على حضراتكم استبعادهما إلا إذا طلب أحد حضرات الزملاء الاستمرار في نظرهما.

(لم يطلب أحد).

الرئيس — يقرر المجلس استبعاد هذين الاستجوابين.

(د) الاستجواب وملحقاه المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن قتل أحد حضرات القضاة ونديه لمحكمة الريش — تأجيل المناقشة فيه أسبوعاً

الرئيس — طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى مقدم هذا الاستجواب تأجيل المناقشة فيه أسبوعاً لمريضه، فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة).

(هـ) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب — إلقاء بيان فيه من حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب — ثم تحديد يوم للمناقشة فيه — تأجيل إلقاء البيان فيه أسبوعاً

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا مستعد لإلقاء هذا البيان ولكن الترتيب الذى أتبعه سعادة الرئيس فى نظر المواد الواردة يحدول الأعمال استغرق وقتاً طويلاً، إن كثيراً من حضرات الأعضاء غادروا الجلسة ونظروا لأهمية هذا الاستجواب الذى تنتهى المناقشة فيه باقترح بالنسبة للوزارة يحسن أن يحضر هذه المناقشة أكبر عدد ممكن، فأرجو أن يسمح لي بإلقاء بيانى فى جلسة الغد أو فى جلسة يوم الاثنين المقبل.

جدول الأعمال

جلسة يوم الثلاثاء ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧

(٥ يولية سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء

١ — الاعتذارات وطلبات الإجازة .

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ — الرسائل :

.....

البحان

٤ — تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية :

الإيرادات .

المصروفات :

قسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك".

» ٣ "مجلس الوزراء"

» ١٢ "وزارة الزراعة"

(موافقة) .

(رفضت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخمسين مساء) .

مفكرة صاحب المعالي حسن مصطفى باشا (وزير الحربية والبحرية) — هذه الجلسة محددة لا لإصدار قرار ولا للنقاش في الاستجواب وإنما هي محددة لإلقاء بيان تمحّد بعده الحكومة يوماً للنقاش فيه . هذا هو الوارد في جدول الأعمال .

الرئيس — لقد خصص المجلس لنظر الميزانية جلسات أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع كما خصص يوم الاثنين لنظر الأعمال العادية ، فهل توافقون على تأجيل إلقاء البيان إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أخشى إذا أجل إلقاء البيان إلى جلسة يوم الاثنين المقبل أن تطلب الحكومة أجلاً واسعاً للنقاش . وأضيف إلى ذلك أنه قد تمحّد للنقاش في الاستجواب المقدم منى عن مدّة أجل امتياز شركة الأسواق المصرية يوم الاثنين المقبل ولا أستطيع أن ألقى بيانين عن الاستجوابين في جلسة واحدة وأرجو أن يسمح لى بإلقاء بيانى في جلسة يوم الأربعاء .

الرئيس — قلت إن جلسة يوم الأربعاء قد سحّدت لنظر الميزانية ، والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل إلقاء البيان إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ؟ (موافقة) .

١٥ — جدول أعمال الجلسة المقبلة

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٥ يولية سنة ١٩٣٨) وعلى أن يكون جدول أعمال الجلسة المقبلة وغير ما يستجد من الأعمال هو :

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الحادية والعشرين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة

- ٦ — مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ٣٦١
تقرير لجنة المالية والمصارف ملحق رقم ٥٧
الإيرادات :
كلمة حضرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندي —
كلمة معالي وزير المالية — كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ
حسن عبد القادر ٣٦٢
استمرار النظر إلى جلسة غد ٣٧٦
٧ — جدول أعمال الجلسة المقبلة ٣٧٦

رقم الصفحة

- ١ — كلمة حضرة الرئيس عن عدم تكامل العدد القانوني ٣٦٠
٢ — إجازة ٣٦٠
٣ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ٣٦٠
٤ — حلف حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا الأمين
الدستورية ٣٦٠
٥ — اختيار أعضاء في المجال الخالية بلجنة الأمور الداخلية ولجنة
المالية والمصارف ٣٦٠

ثانياً — باعتذار :

(أ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

إبراهيم الطاهري بك ، سعد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ،
سليمان عثمان أباطه بك ، عبد الله أرسلان بك ، عبد السلام
عبد الغفار بك ، الشيخ علي رمضان الطويجي ، محمد الحفني
الطرزي باشا ، الأستاذ محمد السيد غنيمه ، محمد المغاري عبد ربه باشا ،
محمد سليمان الوكيل باشا ، محمود الإترجي باشا ، وهيب دوس بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مدحت يكن باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود
الشندي بك ، حسن أبو الفتوح بك ، حسن محمد شعيرافندي ،
الأستاذ حسين محمد الجندى ، محمد زايد جلال أفندي ، الشيخ
منصور حسين السلواوي .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ الشافعي أبو وافية ، سيد قرشي بك ، عبد الستار الباسلي بك ،
عبد الله الموم بك .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد
محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ،
علي عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حفي أبو الفضل .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك ، إسماعيل مصطفى الملواني أفندي ، الكسان
أبسخرن باشا ، حسن مظلوم باشا ، زكي ويصا بك ، صادق وهبه باشا ،
عبد الرحمن فتوح أفندي ، عفيقي حسين البربري أفندي ، الفريق علي
فهمي باشا ، فهمي ويصا بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، محمد عبد الشاوي بك ،
الأستاذ محمود بسيوني ، الشيخ إسماعيل محمد فواز ، يوسف قطاوي باشا ،
محمود زكي بك ، عثمان السيد ناصف بك ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ،
محمد علي سرور بك ، خليل إبراهيم صالح بك ، عبد العزيز محمد الجمال بك ،
حسين فوده بك ، عوض برعي باشا .

وحضر من الوزراء : حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ - كلمة حضرة الرئيس

عن عدم تكامل العدد القانوني

الرئيس - عدد حضرات الأعضاء الحاضرين لا يكفي لانعقاد المجلس وطبقا للمادة ١٨ من اللائحة الداخلية سننتظر ربع ساعة فإذا لم يتكامل العدد القانوني فنضطر إلى تأجيل الجلسة .
(تكامل العدد القانوني بعد خمس دقائق) .

الرئيس - إن عدد حضرات الأعضاء الحاضرين الآن يتكون الأغلبية المطلقة بالضبط بحيث إذا انصرف أحد من حضراتكم من الجلسة أصبحت غير قانونية .

٢ - إجازة

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المحترم عوض برعى بك إجازة من اليوم إلى آخر يولييه لمرضه ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٣ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٤ - حلف

حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا اليمين الدستورية

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا لحلف اليمين الدستورية .

حلف حضرته اليمين المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور بالصيغة الآتية :

”أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللملك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالنزاهة والصدق“ .

فجاء حضرات الأعضاء بالتصفيق .

٥ - اختيار أعضاء

في المجال الخالية لجنة الأمور الداخلية ولجنة المالية والمشاركة

الرئيس - ورد كتاب^(١) من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي باستقالته من لجنة الأمور الداخلية اكتفاء بعضويته بلجنة الصحة ، ولهذا المناسبة أذكر أن لجنة الأمور الداخلية تطلب^(٢) انتخاب عضوين بدلا من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي لاستقالته وحضرة الشيخ المحترم محمود زكي بك الذي صرح له بإجازة لآخر الدورة لمرضه . فهل يريد أحد من حضرات الأعضاء ترشيح نفسه لهذه اللجنة مع ملاحظة أنه إذا تقدم أكثر من اثنين للترشيح فسنضطر إلى إجراء الانتخاب بطريق الاقتراع السري ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود أحمد محب بك - أرشح نفسي لعضوية هذه اللجنة .

(١) حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أرجو قبول استقالتي من لجنة الشؤون الداخلية اكتفاء بأعمالي في لجنة الشؤون الصحية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

الدكتور

عبد الحميد فهمي

٤ يولييه سنة ١٩٣٨

(٢) حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ عزتكم أن لجنة الأمور الداخلية لم تتخذ أسس بسبب عدم تكامل العدد القانوني ، وقد علمت أن حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي لا يرغب في عضوية اللجنة كما أن حضرة الشيخ المحترم محمود زكي بك في إجازة مرضية . فأرجو التكرم بعرض الأمر على المجلس في أقرب جلسة لاتخاذ عضوين بدلها من حضرات الأعضاء الذين عينوا أخيرا بالمجلس حتى لا تتعطل أعمال اللجنة في المرحلة الأخيرة لدور الانعقاد الحالي .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

عليان السيد سليمان

مقرر الشيخ المحترم اللواء أ. م. شريف باشا - وأنا أيضا أرفع نفسي لعضوية هذه اللجنة .

الرئيس - بما أنه لم يتقدم للترشيح إلا اثنان من حضرات الأعضاء ، فهل توافقون حضراتكم على انتخابهما عضوين بلجنة الأمور الداخلية ؟ (موافقة) .

الرئيس - ويوجد أيضا بلجنة المالية والجمارك محل خلا بالتصريح لحضرة الشيخ المحترم صادق وهبه باشا بإجازة لآخر الدورة ، فهل توافقون حضراتكم على انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا عضوا بهذه اللجنة ؟ (موافقة) .

٦ - مشروع

ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

تقرير لجنة المالية والجمارك (١) - الإيرادات - استقرار النظر إلى جلسة غد

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكى ميخائيل يشاره بدلا من حضرة الشيخ المحترم عهد الستار الباسل بك) .

الرئيس - ورد إلى كتاب (٢) من وزير المالية يطلب الترخيص لوكيل المالية ، ولطه عبد الوهاب السباعى بك مراقب عام الميزانية ، وعبد الشافى أفندى عبد المتعال وكيل المراقب العام للميزانية ، وجرجس أفندى عبد الله مدير إدارة الميزانية بحضور جلسات المجلس أثناء نظر الميزانية ، فهل تأذنون حضراتكم بذلك ؟ (موافقة) .

الرئيس - ليتفضل حضراتهم بحضور الجلسة ..

(حضر حضرة صاحب السعادة عبد الرزاق أبو الخير باشا وكيل وزارة المالية ، وصاحب العزة طه عبد الوهاب السباعى بك مراقب عام الميزانية ، وجرجس عبد الله أفندى مدير إدارة الميزانية) .

الرئيس - بهذه المناسبة أذكر حضراتكم بقرار المجلس بأن كل من يريد من حضرات الأعضاء الكلام في مشروع الميزانية عليه أن يطلب ذلك في صباح الجلسة التي سينظر بها تقرير اللجنة المتضمن الموضوع الذي سيتكلم فيه أن يتحدث الموضوعات التي سيتناولها كلامه ، وقد ورد لي اليوم صباحا طلبان أحدهما من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى ، والآخر من حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ، وكل من هذين الطلبين لم يتحدث فيه الموضوعات التي يراد الكلام فيها ، وبما أن هذه أول جلسة حددت لنظر مشروع الميزانية فأرجو من المجلس أن يسمح لما بالكلام على أن يراعى قرار المجلس بالدقة في الجلسات المقبلة لأن هذا القرار لم يتخذ عفوا بل اتخذ قصدا حتى يتمكن من إخطار كل من المقرّر والوزارة المختصة بما عسى أن يثار من المسائل ليستعدا للتد .

مقرر الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - لقد قدمت اليوم طلبا للكلام في مشروع الميزانية .

الرئيس - لم يصل هذا الطلب إلا الآن ، أى وصل بعد الموعد المحدد ، وأستسمح المجلس في أن يأذن لحضرته بالكلام هذه الجلسة بصفة استثنائية .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إذن فليسمح لنا جميعا بالكلام في هذه الجلسة .

الرئيس - لا أسمح بذلك ، وإلا فساكون مضطرا إلى تنفيذ قرار المجلس بكل دقة حتى فيما يتعلق بهذه الجلسة . والآن الكلمة لحضرة المقرّر . (حضر حضرة صاحب المعالي رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة) .

المقرر - هناك مهب في التقرير إذ لم يرد به مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى المستقطع لحساب الدفاع الوطنى وبإضافة هذا المبلغ إلى مجموع الإيرادات الواردة في التقرير يكون مجموع إيرادات الدولة ٣٩,١٤٧,٠٠٠ جنيه مصرى .

الرئيس - حضرة المقرّر يصحح خطأ ماديا وقع في التقرير ، فما هو رأى حضرة صاحب المعالي وزير المالية ؟

(١) يراجع الملحق رقم ٥٧

(٢) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو عزتكم الترخيص لحضرتى صاحبى السعادة وكيل وزارة المالية وصاحب العزة طه عبد الوهاب السباعى بك مراقب عام الميزانية وحضرتى عبد الشافى أفندى عبد المتعال وكيل المراقب العام للميزانية وجرجس أفندى عبد الله مدير إدارة الميزانية بحضور جلسات مجلس الشيوخ أثناء نظر الميزانية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨

وزير المالية

محمد محمود

مهمرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - فليصح ما يراه تصحيحه. أما هذا الموضوع فسأتناوله عند تعقبى على كلام حضرات المتكلمين .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم ، وقد قرر المجلس عدم تلاوة التقارير ، والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى .

مهمرة الشيخ المحترم لويس أحنوخ فانوس افندى - سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء : يمتاز مشروع الميزانية في هذا العام عن سابقه بأنه أول مشروع ميزانية يعرض على البرلمان بعد أن استكلت الحكومة كامل حريتها وحقوقها في التشريع المالي بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، ذلك العمل العظيم الذي أتمته الحكومة الوفدية السابقة في مؤتمر مونترو وكان فاتحة خير كبير في عهد جلالة ملكنا المعظم فاروق الأول جعل الله عهده عهد خير ونعمة ورخاء .

حضرات الأعضاء المحترمين :

بهذه المناسبة كان لزاما علينا أن نتطهر هذا الظرف السعيد لكي نعيد النظر بدقة في نظامنا المالي وأن نصصح وأن نصلح كثيرا مما أدخل على ذلك النظام وكان له أسوأ الآثار في حياتنا الاقتصادية وفي حالة الشعب المصري . وكان من نتائجه أن حمل الفلاح المصري أعباء ثقيلة مرهقة طوال عشرات السنين الماضية ، أي من سنة ١٨٨٠ عند ما وضع قانون التصفية واقتضى الحل لسداد الديون التي تكسدت على الحكومة فأربت على ١٠٠ مليون من الجنيهات أن يتحمل كاهل الفلاح المصري بأعباء مرهقة ثقيلة . كما حرم في الوقت ذاته من الانتفاع بما يؤديه من الضرائب ، وقد تكون هذه الضرائب جزءا كبيرا من إنتاجه لأن الغاية الأولى عند من كانوا يتولون الحكم في ذلك الوقت هي القيام بأعباء الدين والسعى إلى تحرير المالية المصرية بقدر المستطاع من الرقابة الأجنبية التي كانت تسيطر عليها .

هذه الحال ، يا حضرات الأعضاء ، تحسنت عقب سنة ١٨٨٩ ومن ذلك الحين بدأ المركز المالي في البلاد يصبح في مأمن من الإفلاس الذي كان يهدد المالية المصرية من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٨٩ وكان السبب في عدم تخفيف الضرائب مع اعتراف من كانوا يتولون الحكم طوال هذه السنوات وبعد ذلك إلى عهد الاستقلال أن موارد الدولة كانت ضيقة ومحدودة بسبب الامتيازات الأجنبية وقد اعترف اللورد كرومر والسير ألون غورست واللورد كيتشنر والمستشارون الماليون للدولة المصرية بأن أعباء الفلاح مرهقة يجب أن تخفف تخفيفا جديا وبسرعة حتى ذهبوا إلى القول إنه يجب أن يمتنع عن صرف ما يزيد من الإيرادات على المصروفات وأن يخصص هذا الوفرة في تخفيف أعباء الفلاح بدلا من توجيه تلك الأموال إلى الإصلاحات التي تريد حالة البلاد حسنا في مختلف النواحي . نعم لقد قالوا يجب أن يعيش الفلاح وأن يولده هذا أنه وأن يكون نسبيا في حالة مرضية

من العيش قبل أن نبني له الدور الفخمة للقضاء أو للعلم أو غير ذلك من أبواب الإصلاح التي وإن كانت مفيدة ومرغوبا فيها فإنها لا تتكافأ ولا تتوازن مع ما هو في حاجة إليه بل ما هو في أشد الحاجة إليه من تلك الكماليات النسبية في شؤون الدولة العامة .

هذا هو الذي قزره هؤلاء الرجال العظام في المال والسياسة في سنوات ما قبل الحرب أي في سنة ١٩١٠ أو ١٩١١ في الوقت الذي كانت فيه إيرادات الأمة - كما تدل عليها قيمة الصادرات وثمن محصول القطن - تربي كثيرا على قيمة الصادرات في السنوات التسعة الأخيرة . فقد كانت مصروفات الحكومة قبل الحرب تتراوح بين ١٢ مليونا و ١٥ مليونا من الجنيهات ولم تكن تبلغ حوالى الأربعين مليونا من الجنيهات كما هو الحال الآن . ترون حضراتكم من هذا البيان أن التناسب بين مصروفات الدولة التي تشابه مصروف القرية أو المصنع أو أى عمل آخر بين إيراداتها التي تشابه إيرادات القرية أو المصنع . أقول إن هذا التناسب بين المصروفات والإيرادات اختل منذ سنة ١٩٣٠ أى منذ ابتدأت الأزمة المالية فأصبحت مصروفات الدولة تزيد على إيراداتها - التي وضعت أسسها في سنوات الرخاء عقب الحرب - بملايين من الجنيهات . وما زالت الضرائب والرسوم التي فرضت على الفلاح في سنى الرخاء باقية على حالها . هذه الحالة ، يا حضرات الأعضاء ، غاية في الخطورة وتدهشون كيف أن الأمة استمرت في تحمل هذه المصروفات التي تزيد على نتائج محصولاتها .

تمكنت الأمة من تحمل هذه الأعباء غير الطبيعية باستنفادها ما ادخرته بجهوداتها وعرق جبينها من أوائل القرن العشرين إلى سنة ١٩٣٠ ، وبعبارة أخرى أننا كنا نعيش في التسع السنوات الماضية مما ادخرناه في سنى الرخاء . أعنى أننا كنا نصرف على الحكومة وعلى مشروعاتها الجديدة من المال الذي ادخرناه . ولو بحثتم حضراتكم حالة السواد الأعظم من الأمة - لا هذا النفر القليل الذي أنعم الله عليه بسعة من العيش ولم يتحمل كاهله بالدين - لوجدتم أن الزارع والصانع بل والتاجر يعيش ويسير أعماله إما من رأس ماله أو بالاستدانة برهن عقارى أو بغير رهن . وهذا الأسلوب في العيش ماله الإفلاس .

والذي يخيفنى ويروغنى - وأرجو أن يصل إلى نفوسكم هذا الرعب وهذا الخوف - أننا أصبحنا في السنوات الأخيرة لا نشعر بألم الأزمة لا لأنها ليست أزمة حادة بل لأننا اعتدناها فأصبحت مرضا مزمننا محتمل الألم إلا أنه مريع الفتك . ولا شك أننا إذا لم نتدارك هذه الحالة ، ونعمل في حزم وجد وسرعة لعلاجها علاجا حاسما مستصلا إلى حالة يصعب بل يستحيل معها العلاج الاقتصادى .

أقول لكم هذا لأنه بتصفح تقارير لجنة المالية بالمجلسين وتقرير اللجنة المالية بوزارة المالية عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ نجد فيها صيحة هي صيحة المتألم الذي يشعر ببدء المرض ، ذلك أن لجنة المالية قالت ، بعد أن استعرضت مشروع الميزانية ، بضرورة تخفيض المصروفات والعمل على

الاقتصاد في ميزانية الأفراد ونهت المجلس إلى ذلك وإلا اختل التوازن في الأمة وفي الحكومة. قالت لجنة المالية إن الأمة إن كانت قد صمدت للأزمة فما ذلك إلا بفضل ما ادخرته في سنوات الرخاء التي تلت الحرب.

وإذا رجعت حضراتكم إلى أرقام الصادرات التي تمثل قوة الأمة في التعامل الاقتصادي تجدون أنها كانت تربي على ٤٢ مليوناً من الجنيهات وأن أسعار القطن التي كانت سبباً في هذا الرخاء كانت تزيد على ٣٠ ريالاً للسكلاريدس بعد أن كان خمسين ريالاً و ٢٤ ريالاً للأشمتوني بعد أن كان ٣٥ ريالاً.

فهذا الهبوط القليل جعل لجنة المالية تصرخ بإنذار الأمة إلى ضرورة الاقتصاد، وهذا رغماً عن وجود احتياطي لدى الأمة ادخرته في سني الرخاء. قارنوا تلك الحالة بحالتنا الآن. ماذا تجدون؟ تجدون أن قيمة الصادرات هبطت من ٤٥ مليوناً من الجنيهات إلى حوالي ٣٠ مليوناً من الجنيهات وأن سعر القطن بعد أن كان ٣٥ ريالاً للسكلاريدس أصبح الآن ١٢ ريالاً، وسعر الأشمتوني بعد أن كان ٢٤ ريالاً أصبح الآن ١٠ ريالات وقد كان في الشهر الماضي ٨ ريالات. هذه الأرقام في حد ذاتها ربما لا تدل لأقل وهلة على اختلال في التوازن إلا لأنه إذا استزلت تكاليف إنتاج القطن، وهي لا تختلف الآن كثيراً عما كانت عليه في ذلك الوقت لا تضح أن هناك اختلالاً في التوازن، لأن تكاليف إنتاج قنطار القطن كانت تتراوح بين ٨ و ١٠ ريالات وقد تصل إلى ١٥ ريالاً. فإذا كان محصول الفدان الواحد ٦ قناطير وكان ثمن القنطار ٣٥ ريالاً تكون غلة الفدان بعد التكاليف حوالي ٢٠ جنيهاً. أما الآن فإن ثمن قنطار القطن هبط إلى ١٢ ريالاً وتكليف إنتاجه تكاد لا تقل عما كانت عليه في الماضي، والنتيجة أن غلة الفدان لا تزيد على جنيهين اثنين، فضايق متسع اليسر من عشرين جنيهاً إلى جنيهين تستند منهما الديون العقارية التي اقترضناها عند ما كان مستوى الأسعار يزيد بنسبة ٧٠٪ أو ٨٠٪ كما هو عليه الآن.

فإذا علمتم حضراتكم أن القيمة الحقيقية لسل أو لغيره من الأشياء هي في قوة الشراء وكثرة التداول أو ما يعبر عنه بالأرقام القياسية تينتم أن الديون التي تدفع من بيع القطن تبلغ ضعف قيمتها الحقيقية التي قبضها المدين بمعنى أن الديون التي حصل عليها التعاقد بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٨ تستند الآن بضعف الحقيقة.

أقرر ذلك لكي تدركوا خطورة الحال التي وصل إليها السواد الأعظم من الأمة مما نتج عنه ضعف وهبوط في قدرتهم على احتمال الضرائب مما يستوجب الإسراع إلى عمل حاسم جدي في تخفيض الضرائب والرسوم.

أما وقد ألغيت الامتيازات فقد حانت الفرصة الآن لأن نعيد النظر في حالة الضرائب بوجه عام وأن نسمى ونعمل لوضع نظام جديد لتوزيع الأعباء العامة توزيعاً أقرب إلى العدالة وأصلح لحسن سير الاقتصاد الأهلي ومنعه من الوصول إلى الانهيار أو حصول انقلابات اجتماعية خطيرة تسيء إلى البلاد ومن فيها سواء في ذلك المصريون والأجانب.

الذي حملني على هذا هو أنني عند ما استعرضت الإيرادات — وهي موضوع كلامي اليوم في مشروع الميزانية الحاضرة — وقارنتها بمشروع

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

يجب علينا أن نحقق للفلاح المسكين عيشاً يتكافأ مع ما يقوم به من جهود وتضحيات كبيرة لخدمة البلاد.

تجدون حضراتكم أن الضرائب التي تكون المجموعة الكبرى من إيرادات الدولة زادت في هذه السنوات زيادة عظيمة فادحة على كاهل هذا الرجل العامل الفلاح البائس المرهق من قديم الزمان وهو كما ترون حضراتكم يستحق العناية والعطف وبخاصة بعد وجود البرلمان. ومن حقه اليوم أن ينقذ من الحالة التعسة السيئة التي وجد فيها منذ القرن الثامن عشر وأثناء الاحتلال يدرك أن الاستقلال الذي ضحى له مع الزعماء والمجاهدين قد أتى له بثمرة طيبة وليدرك فائدة الاستقلال والدستور والحياة النيابية. ثم يدرك أولئك البائسون الفائدة من وجود حضراتكم ومن تقاضينا المكافأة البرلمانية التي كثيراً ما يداعبنا بسببها رجال الصحافة.

(ضحك)

لقد كان على أية حكومة برلمانية أيا كان لونها الحزبي أن تحقق ما يرجوه الناخب الكريم من الانتخاب ومن تمثيلنا له في هذا المجلس.

هذه الرسوم المفروضة على العامل والفلاح يشملها البايان الأول والثاني وأخص الثاني "الجمارك" بما ورد فيه من زيادة معظمها في رسوم الاستهلاك والإنتاج ونستطيع فوق ذلك أن نضيف إلى هذين البايين — من باب التجوز — ما ورد من زيادة في الباب السابع "الرسوم القضائية والقيدية". فهذه الرسوم إجبارية على القضايا التي ترفع. وتكثر هذه القضايا بطبيعة الحال بحلول الأزمات، وإذن فهذه الرسوم نوع من الضرائب الإجبارية.

إذا رجعنا إلى إيرادات الدولة سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ — ولا أرجع بحضراتكم إلى أبعد من هذا التاريخ — وقارناها بسنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ وجدنا أن رسوم الجمارك كانت في ذلك الحين ٢,١٣٤,٠٠٠ ج. م ورسوم الدخان كانت ١,٧٢٠,٠٠٠ ج. م أما رسوم الاستهلاك والإنتاج فلم تكن موجودة على الإطلاق في تلك السنة وهي البسطة المطاطة التي أصبحت وزارة المالية مفتونة بالاتجاه إليها كلما شعرت بأنها في حاجة إلى التوسع في المصروفات.

أما في ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ وذلك قبل أن يتقدم دولة صدق باشا بالإيرادات الأخيرة التي تجلبونها حضراتكم مبينة في مذكرة لجنة المالية لوزارة المالية فقد كان الإيراد من الجمرات ما عدا الدخان ٨,٩٢٨,٠٠٠ ج. م أي ما يقرب من تسعة ملايين من الجنيهات بدلا من مليونين من الجنيهات أعني أربعة أضعاف ما كان يحصل من هذا الباب من الضرائب غير المباشرة

في سنة ١٩١٣

هذه الضرائب يدفعها الفقير والغني على السواء وقد زادت أربعة أضعاف على ما كانت عليه، فلنا أن نتساءل عما إذا كانت مقدرة الناخب الكريم قد زادت أربعة أضعاف من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٧

إذا رجعنا إلى كمية الإنتاج وجدنا أن قيمة الصادرات سنة ١٩١٣ كانت بيقين أكثر مما هي الآن، وفي هذا تناقض بين إذ كان يجب أن تنقص الضرائب كثيرا في سنة ١٩٣٦ عما كانت عليه في سنة ١٩١٣

أشار للباب الثاني "الجمارك" إلى ما يحصل من ضرائب على الدخان وفي هذه الضريبة إرهاب ظاهر للاستهلك فالدخان هوية الفلاح والعامل وجميع طبقات الأمة وهذا "الكيف" يؤدي حتما إلى إنفاق آخر قرش في جيب الفقير. وقد تدفع الحال كثيرا من الناس إلى الحصول على ثمنه بأية طريقة فهو "كيف" جبار يضطر الفلاح إلى دفع هذه الرسوم مهما علت وهو في دفع هذه الضريبة يبذل ما يمكنه وأكثر مما يمكن لتأديتها.

كان مقدار ضريبة الدخان في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ١,٧٢٠,٠٠٠ جنيه وأصبح في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٦,٥١٨,٠٠٠ جنيه أي أنها أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه. فهل زاد الأساس الاقتصادي لهذا الفلاح النعس - وقد قدره بما يقرب من جنيه في الشهر في عام ١٩١٣ - إلى أربعة أضعافه في سنة ١٩٣٦ ؟

لقد زدنا ما يؤخذ من الضريبة على "كيف" الفلاح جبرا وتعسفا إلى أربعة أضعاف، فهل هذا يتفق ومبادئ الحرية والدستور في عهدنا النيابي وهل هذا يتفق وما نذكره عن الفلاح في خطاب العرش وما نلقيه من خطب ووعود في سبيل الدفاع عنه من أن لا نحر؟ يجب أن ننظر إلى هذا الفلاح البائس بعين العطف الجدى.

لقد اعتدنا البذخ في المصروفات حتى أصبحنا نبني قناطر ولو في غير موجب وقد نصيبها شروخ فيما بعد كقناطر محمد علي.

(ضحك)

كما اعتدنا إمارة شوارع القاهرة ورصف طرقاتها مرارا بالأسفلت وكل هذا كان أولى به أن يتفق على الفلاح.

ماذا نقول في بدعة رسوم الاستهلاك والإنتاج؟ هذه البدعة التي وجدت في وقت الرخاء في أواخر الحرب العظمى ووجد أول رقم منها في إيرادات الدولة سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ عندما كان سعر القنطار من القطن يتراوح بين أربعين وستين ريالا. وقد قالوا عندما ابتدعوا هذه البدعة إن جيوب الفلاح مكتظة بأوراق البنكنوت فلناخذ من هذا الفلاح المومر ضريبة وقد كانت تلك الضريبة مع ذلك اليسر هيئة مقبولة لم تتجاوز ٣٦١,٠٠٠ جنيه، وهي بسيطة إذا قيسست إلى الإيراد في ذلك الحين.

أما الآن فهي مفروضة على الغاز والكبريت وما إليهما وكل ذلك ملقى على كاهل الفلاح والعامل وتبلغ هذه الضريبة في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٢,٦٨٨,٠٠٠ ج. م أعني ثمانية أضعاف ما كان مفروضا في سني الرخاء وفي تقدير مشروع ميزانية هذا العام بلغت الرسوم ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج. م.

كانت رسوم الاستهلاك ٣٦١,٠٠٠ ج. م في الوقت الذي زادت فيه موارد الأمة على سنتين مليوناً من الجنيهات. وقد كان يفضل منها للأمة بعد خصم مصروفات الإنتاج خمسة وأربعين مليوناً أو نحو مليوناً من الجنيهات. أما الآن فلناخذ من أولئك الفلاحين والمنتجين ثمانية أضعاف ما كنا نأخذ منهم إذ ذاك رسوما للجمارك وأربعة أضعاف ما كانوا يدفعونه رسوما على الدخان وعشرة أضعاف ما دفعوه رسوم استهلاك وإنتاج بينما يبقى في جيوبهم بعد خصم مصروفات الإنتاج نحو عشرة ملايين من الجنيهات.

وكان المعقول والمقبول أن يقع العكس ولكن هذا يؤيد ما ذكره عنا هيردوت قديما "إن مصر بلد العجائب والمتناقضات".

كان الفلاح يدفع الضريبة وهو خاضع للأحكام العرفية والاحتلال ولم يكن هناك من يملكه ويقول له إني خادمك ومع ذلك كانت الضرائب أخف كثيرا مما هي عليه الآن.

هجرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - أرجو حضرة العضو المحترم أن يقارن في أقواله بين مصروفات الحكومة في العهد الماضي ومصروفاتها الآن وأن يراعي تعددها وتنوعها الآن وما يعود منها على الفلاح فإذا قارن بين مصروفات وزارة المعارف العمومية في الماضي ومصروفاتها في العهد الحاضر مثلاً يجب عليه أن يقارن بين واجبات هذه الوزارة في الماضي وواجباتها في الوقت الحاضر. أما إلقاء الكلام على عواهنه فليس من صالح البلاد.

هجرة الشيخ المحترم رئيس أئمة فائوس أفندى - سأذكر في بياني كل ما طلبه معالي الوزير بعد انتهائي من هذه النقطة.

الرئيس - أرجو أن يبين حضرة العضو المحترم ما يرى إليه من هذه المقارنة.

هجرة الشيخ المحترم لويس أئمة فائوس أفندى - أرمى إلى تخفيض بعض أبواب الإيرادات وسأعرض على حضراتكم بعض أبواب جديدة تستطيع الوزارة أن تجني فيها إيرادات يعوض عليها ما ترفعه عن كاهل الفلاح بإجراءات بسيطة، تكفي فيها قرارات وزارية.

الرئيس - يلاحظ حضرة العضو المحترم أن في هذا تغييراً في أبواب مشروع ميزانية الإيرادات وهذا يقتضى تقديم اقتراحه كتابة بالتعديل الذي يراه.

هجرة الشيخ المحترم لويس أئمة فائوس أفندى - سأقدم اقتراحى عند انتهائي من كلمتى. كانت الصادرات في سنة ١٩٢٤ خمسة وستين مليوناً من الجنيهات وفي سنة ١٩٢٥ تسعة وستين مليوناً من الجنيهات وفي سنة ١٩٢٦ بلغت ٤١,٧٥٩,٠٠٠ جنيه وأصبحت في سنة ١٩٣٦ اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات أعني نصف ما كانت عليه في سنة ١٩٢٤ فإذا أخذنا

متوسط خمس السنوات من سنة ١٩٢٦ إلى ١٩٢٩ وجدناه ٥٣٨٢٤,٠٠٠ جنيه ومتوسط خمس السنوات من سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٦ هو ثلاثون مليوناً من الجنيهات أى أنه نقص ثلاثة وعشرين مليوناً من الجنيهات وهو نقص عظيم في قدرة الأمة على تحمل الضرائب .

(حضر حضرتا صاحبي المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية وحسين سرى باشا وزير الأشغال العمومية) .

زادت الضرائب زيادة محسوسة فبعد أن كان متوسط إيرادات الجمارك خمسة ملايين من الجنيهات في سنة الرخاء زاد في سنة البؤس أى من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٦ إلى ما يقرب من تسعة ملايين من الجنيهات وهذه زيادة فادحة وزيادة رسوم الجمارك زادت رسوم الدخان كما زادت جميع الضرائب في حين تسير مقدرة الأمة على الحياة في طريق الضعف بسبب الأزمة الطاحنة ولا ينتظر في القريب العاجل انفراج لهذه الأزمة .

كنا نحتمل السكوت على هذه الزيادات المستمرة في الضرائب مع قص الموارد لو كان هذا إلى حين ولكن الداء أصبح مزمناً ووزارة المالية تسبح في حلم لذيذ نتيجة ما لقيته في سنة الرخاء متوهمة أن لدينا احتياطياً يبلغ الملايين من الجنيهات ولكنها تنسى أن ذلك الاحتياطى هو قطرات دم الفلاح والعامل والمنتج الذى يجبر على دفع الرسوم الجركية التى تقدر الآن بتسعة ملايين من الجنيهات .

يجب أن يوضع حد لهذه الحال ويجب أن نعمل على تخفيض هذه الضرائب التى تثقل كاهل الفلاح فنستعيض عنها بأبواب أخرى تحتاج إلى إجراءات إدارية لا تقتضى تشريعاً كفرض ضرائب على الأموال المنقولة وهو ما كان يجب على وزراء المالية جميعاً على اختلاف ألوانهم الحزبية أن يقوموا به ، ولكنهم قصرُوا في أدائه ، وأنا الآن أطلب إلى معالى وزير المالية الحاضر ألا يقصر كما قصر الذين من قبله ، فبذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن نجد في تقارير لجنى المالية في المجلسين وخطب أعضائهما ما يستحث الحكومة على إجراء العدل والمساواة في فرض الضرائب ، وقد أعجبنى بصفة خاصة ما جاء على لسان معالى وزير المالية الحالى عندما كان مقرراً للجنة المالية في سنة ١٩٢٤ وإنى أطلبه اليوم بتنفيذ ما قاله إذ ذاك .

هذا ما يجب أن تباشره الوزارة كما كان يجب ذلك على الوزارات الماضية - خصوصاً وزارة المالية - لأن السياسة المالية العامة يجب أن تكون ثابتة لا تتغير بتغير الوزراء من مختلف الأحزاب ومن المؤسف أن بدعة تغير الوزارات بين كل فترة وأخرى أصبح نكبة على هذه البلاد تؤدي إلى عدم الاستقرار - كان واجباً على هذه الوزارة وبها أقسام فنية متعددة أن تعمل على تخفيض هذه الضرائب عن كاهل الفلاح وتخفف منها حتى تحقق رغبة طالما ردها البرلمان بمجلسيه في عهد الاستقلال .

أذكر لحضراتكم أنه منذ ثلاثين سنة أى في عهد الاحتلال كانت تقارير المستشارين الإنجليز تتضمن شكوى صارخة من أعباء الضرائب التى تثقل عبء ذلك الفلاح المصرى ، كانت هذه التقارير تشكو من هذا الأمر وتطالب بمراعاة العدالة في فرض هذه الضرائب .

فأولى بنا الآن أن نراعى مصلحة الفلاح الذى يدفع الضرائب فتصرف على المشروعات التى تجعل الأموال تتكدس في جيوب فريق من الأهالى دون فريق آخر تتكدس في جيوب أصحاب العارات الذين يستفيدون أكبر فائدة من شق الشوارع الجديدة ورصفها وتنسيقها . كان أولى بنا أن نراعى مصلحة ذلك الفلاح البائس للتعس ونهيء له وسائل العيش الرغد حتى يستطيع أن يحسن أعماله ويستطيع أن يقوى جسمه وينتج فيخدم الأمة ويقوم بالدفاع عن كيانها .

لقد سمعت من كبار رجال القرعة العسكرية أنهم يجدون صعوبة في وجود الأصحاء من الفلاحين المقترعين بسبب الأمراض المتوطنة التى تقتك بأجسامهم . لماذا كل هذا ونحن أمة مشهورة من قديم الزمان بصحة الأبدان وقوة البنية والمقدرة على الحرب والكفاح ؟

لماذا انحطت هذه القوى وضعفت صحة ذلك الفلاح البائس ؟ لأن الحكومة أرهقت بالضرائب فأصبح في حالة ضعف مالى أدى إلى عدم مقدرة على الحصول على الغذاء الكافى فكان ماله إلى هذه النتيجة فلا غرابة إذن ألا نجد شبانا أصحاء يصلحون للندود عن حياض البلاد .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : منذ سنة ١٩٢٤ أى منذ بداية الحياة البرلمانية ونحن نبكى ونستصرخ الحكومة ونلج عليها أن توجه عنايتها إلى إصلاح حال هؤلاء الفلاحين الذين أصبحوا ضحية الأمراض الفتاكة المتوطنة إذ تبلغ نسبة المصابين منهم نحو ٨٥ ٪ فلا نجد لهذه الشكوى من أثر ولا لهذه المطالب من مجيب .

تبدأ الدورات البرلمانية بخطابات العرش وهى مفعمة بالأمانى والوعود في مختلف الشؤون ومعظمها لإسعاد الفلاح ولكنا لا نجد من هذه الوعود أعمالاً تحققها .

أتدرون حضراتكم ما هو المبلغ المقدر للأعمال الصحية الجديدة ... ؟ إنه مشرون ألفاً من الجنيهات ثم تناوله التخفيض حتى بلغ ١٧,٠٠٠ جنيه فالسياسة الصحية كان أجدر بها أن تنال من الميزانية أكبر نصيب لا مبلغاً ضئيلاً كهذا يقل عما يصرف على مؤتمر دولى كتؤمير الجندام وغيره من الخلفات التى تقام لأمثال هذه المؤتمرات التى لا فائدة كبيرة ترجى منها .

يتناول التقرير أبواب الصحة العامة للفلاح المسكين بينما يكال المال جزافاً وتصرف الملايين على مشروعات كثيرة في وزارة الأشغال العمومية كأعمال القناطر وغيرها ومصلحة التنظيم وتنسيق الشوارع وتجميلها ورسم الحدائق وزخرفتها كحدائق الأندلس عند قصر النيل فأمثال هذه الأعمال لا فائدة فيها للفلاح . إنما الفائدة الحقيقية تعود على المترفين من الملاك وأصحاب العارات فقد ازداد عدد عماراتهم لأنهم لا يدفعون شيئاً يذكر من الضرائب بل هم يكسبون من تحسين مواقع عماراتهم مكاسب طائلة . وفي الناحية الأخرى تزداد نسبة الوفيات بين الفلاحين أولئك البؤساء في عهد البرلمان ووزارة الحكم الصالح عما كانت عليه في عهد الاستبداد والاحتلال .

نخرج من هذا إلى ضرورة المبادرة بتخفيض الإيرادات وقد أشرت لحضراتكم أن هذا سيفضى حتما إلى تخفيض المصروفات، ولذلك كنت من رأى القائل بوجوب نظر المصروفات قبل الإيرادات حتى نستطيع أن نكمل النقص وتذكر مقلدة البلاد على تحمل الضرائب الحالية فإذا نقصت المصروفات أمكننا أن ننقص الإيرادات .

(تولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصرى بك) .

لقد عارضت اللجنة المالية في تقديم نظر المصروفات على الإيرادات وقد تكلمت مع معالى وزير المالية في هذا الشأن فوجدت منه عدم استعداد لقبول هذا رأى وقال إن في ذلك إضاعة للوقت .

وإذا رجعنا في هذا الموضوع إلى أقوال علماء الدستور والاقتصاد وجدنا أنهم يؤيدون ما أتمسك به من وجوب نظر المصروفات قبل الإيرادات كما قال بارتلى والعلامة ديجمي وغيرهما من العلماء، كما كان ذلك من رأى حضرة صاحب المعالى وزير المالية الحالى عندما كان مقفرا للجنة المالية في سنة ١٩٢٤ يجلس التواب، وكذلك كان رأى حضرة الزميلين المحترمين محمود شكرى باشا وأحمد رمزي بك وقد أثرت أنا هذا الموضوع في مجلس الشيوخ وقت ذاك .

هذه هي المبادئ المالية السليمة في جميع الدول والواجب علينا اتباعها ولكن قيل في تبرير مخالفتهم لهذه القاعدة إن هناك ظرفا استثنائيا ألجأهم إلى تقديم نظر الإيرادات على المصروفات، أما وقد زال هذا الظرف الاستثنائي فيجب أن نعود إلى القاعدة الأساسية المقررة .

لقد ذكر معالى وزير المالية الدكتور أحمد ماهر أن نظر الإيرادات قبل المصروفات إنما هو لضيق الوقت ولم يرد أن يشير إلى الامتيازات الأجنبية لأنه زعيم ورئيس حزب فأورد ما قاله بشكل ملفوف، ولكن حضرة الشيخ المحترم شكرى باشا وهو رجل القانون تمسك بأن الامتيازات الأجنبية تستوجب مراعاتها أثناء نظر الميزانية .

أما وقد زال هذا السبب الطارئ فلا أقل من أن نعود إلى الحالة الطبيعية والمبادئ المالية السليمة المقررة في جميع الدول وهي أن تقدم نظر المصروفات على الإيرادات .

لقد اتجه البرلمان المصرى إلى العمل على نظر المصروفات قبل الإيرادات في العهد المعروف باسم مخصوص بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٥ بالرغم من معارضة دولة صدقي باشا في هذا الوقت ولكن أحد الوزراء الحاليين البارزين صاحب المعالى حسن صبرى باشا دافع عن وجوب نظر المصروفات قبل الإيرادات فأقره المجلس على ذلك .

وإذا رجعنا إلى العمل بالمبدأ السليم نكون قد أقررنا حقا يجب أن نعمل على تحقيقه من وجوب نظر المصروفات قبل الإيرادات حتى لا نكون في حيرة عند تقرير الضرائب المرهقة - أثناء نظر الإيرادات - على الأهالى .

كيف تصرف مصلحة التنظيم في القاهرة مبلغ ٢٦٠,٠٠٠ جنيه كما قلت في تنسيق الشوارع فيستفيد الملاك وأصحاب العمارات وتزداد أملاكهم على حساب هذا الفلاح في حين أنه لا يعتمد للأعمال الصحية لوقاية الفلاح المسكين إلا حوالى ٢٠,٠٠٠ جنيه، وهذا الاعتماد ضئيل بجانب الاعتمادات الضخمة التى تصرف لموظفى مصلحة الصحة ومؤتمراتها الصحية الدولية . وإذا سألنا عما يستفيد الفلاح قالوا إننا أنشأنا مستشفين قرويين أحدهما في الوجه البحرى والآخر في الوجه القبلى . يا للعجب ... !! ١٥ مليوناً من الآدميين يزداد لهم مستشفيان فقط ... !!

حضرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - هل هذا الكلام في الإيرادات ... ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس اقضى - نعم أنا أنكم في الإيرادات والمصروفات ولم أخرج عن الموضوع .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : تعلمون أن حياة الأمم والشعوب ليست في التنسيق والتجميل ورصف الشوارع وإقامة المباني الفخمة ولكنها في الأعمال الصالحة التى تعود على الفلاح الذى هو عماد ثروة الأمة .

نحن هنا، يا حضرات الشيوخ المحترمين، نمثل الشعب ولا تميز في آرائنا لفريق دون آخر لأننا خدام هذه الأمة ونطالب بحقوقها فيجب علينا أن نراقب الحكومات التى تتعاقب والتي اعتادت الإسراف نظرا لتضخم الإيرادات ولم تجد رقابة برلمانية فعالة حاسمة تعرف كيف تسقط الوزارات عندما تسيء التصرف فتتعالى في جباية الأموال وتتوسع كل في التوسع في أبواب المصروفات المختلفة من غير موجب . تلك المصروفات التى هي في المرتبة الثانية وتغل يدها عن المصروفات التى تعتبر بحق في المرتبة الأولى . فلو أن هذه الرقابة كانت مهسولة على الحكومة كما ينبغي لتولد شعور بقوة الأمة وقوة ممثلها وسيطرتهم الحقيقية الفعالة وعلى تسيير شؤون الدولة فيحققون روح الدستور الذى وضعه حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول حيث جاء في الخطاب الذى أصدره الدستور ما يأتى : " يجب أن تكون هذه الرقابة وهذا التوجيه إلى إدارة شؤون البلاد حقيقة فعالة " .

ولهذا أرجو أن يتسع صدركم وإنى لشاكر لكم ما أظهرتموه حتى أستطيع أن أبين كل هذه الأمور حتى يتمكن من أن يتخذ قرارا حاسما في هذا الشأن لتبادر الحكومة إلى العمل المفيد بهذا القرار .

أقول لحضراتكم إذا رجعت - تدعيا لما ذكرت - إلى جداول الإحصاءات، وهنا أتهز هذه الفرصة فأقره بالعمل الجليل الذى تقوم به مصلحة الإحصاء كما أشكر حضرة مديرها لإمدادنا بما نطلبه من بيانات أعود فأقول إننا لو رجعنا إلى الإحصاءات لتبين لنا ما يخص الفرد من قيمة الصادرات في سنى ١٩١٢ و ١٩١٣ نحو جنيهين ونصف جنيه في حين أن ما يخص الفرد في سنة ١٩٣٦ حوالى جنيهين فتكون النتيجة أن مقدار النقص هو نصف جنيه للفرد الواحد وقد كانت الصادرات في سنة ١٩١٣ ثلثيها وللأخرى مليوناً من الجنيهات .

إن ضمائرنا، يا حضرات الشيوخ المحترمين، توجب علينا أن ننظر المصروفات ونخفضها حتى نخفف تبعاً لذلك عبء الإيرادات عن كاهل الفلاح المسكين والعامل البائس .

وإذا أمعنا النظر في المصروفات رأينا أنه من الواجب أن نخفض منها ملايين الجنيهات وسأبذل جهدي للوصول إلى هذه الغاية حتى أستطيع أن أخفف عن العامل المصري والفلاح المسكين عبء هذه الضرائب .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الرزاق انفاضي بك - ما هي الطريقة ؟

مقبرة الشيخ المحترم لوبس أنقوخ فانوس أندي - سأبين لحضراتكم الطريق الذي يمكننا من تخفيض المصروفات لأننا إذا قدمنا بحث الإيرادات

مقبرة صاحب المطاع الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - لقد قبلت يا حضرة الشيخ المحترم هذا المبدأ ، فهل تريد الرجوع عنه ... ؟

مقبرة الشيخ المحترم لوبس أنقوخ فانوس أندي - أنا لم أقبل العمل بهذا المبدأ وإذا كنت نسبت إلى الرجوع في قولي فكلكم ترجعون فيما تقولون والرجوع للحق فضيلة وسأرجع للحق أنا أيضاً .

إزاء هذا، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أرجو أن تلاحظوا الإرهاق الواقع على طاق الفلاح والعامل وتقذروا خطورته من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية مما تعلمونه ولا أريد أن أتوسع في شرحه .

يا حضرات الشيوخ ، إن تأجيل النظر في الإيرادات إلى ما بعد نظر المصروفات يتيح لنا أن نطبق القواعد الآتية :

وهي ألا تقر الحكومة على شيء إلا فيما يختص بالاتفاقات والارتباطات والأعمال التي بدئ فيها فعلاً ، أما المشروعات الجديدة التي لم يبدأ فيها بعد فيمكن تقرير تأجيلها مؤقتاً إلى أن نستقر على نظام ثابت من المعدلة في توزيع الضرائب حتى تكون على أساس سليم وأن نضع ما يسمونه *L'assiette de l'impôt* وبعد ذلك نتوسع في طريق الإصلاح ضمن مقدرتنا المالية والاقتصادية ولذلك أرى أن نوقف البدء في تنفيذ كل مشروع جديد حتى يؤدي ذلك إلى تخفيض المصروفات ، أما المبالغ التي لا مفر من صرفها هذا العام فلا أتعرض لها وإذا أوقفت بعض المشروعات الجديدة غير الضرورية المستعجلة فإنه يتم تخفيض مليون من الجنيهات نرفعها عن الملاك الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان وقد يبلغ ما يملكونه مليوناً من الأفدنة ولقد طلبت ذلك من زمن مضى حتى يستطيع أولئك البؤساء أن يعيشوا عيشة أحسن مما هم عليه الآن .

وقد سبق للحكومة أن تجاوزت عن مليون من الجنيهات ولكنها لم تكن تبغى مصلحة الفلاحين بل كانت ترجو من وراء ذلك اجتذابهم تحت تأثير العوامل السياسية ، ولكنني إذا طلبت ذلك إنما أبتغي فقط مجرد فائدة الفلاح وإتقاده وتخفيف ما يعانيه من ضرائب جبركية تحصل على مستهلكاته من دخان وشاي وغيرها .

الرئيس - أرجو أن تقدم اقتراحاً بذلك .

مقبرة الشيخ المحترم لوبس أنقوخ فانوس أندي - أقول لحضراتكم إنه يوجد في أبواب الإيرادات الحاضرة ما يمكن زيادته زيادة كبيرة إذا ما أحسن التصرف وهو ما وجهت إليه نظر وزارة المالية في سنة ١٩٣٧ .

هذه الزيادة يمكن الحصول عليها من الغد إذا صحت عزيمة معالي وزير المالية لما نعهد فيه من قوة الحزم والعزم - في أشياء أخرى - يمكن من الغد - إذا ما تحرك بالقوة التي نعهد فيها - أن يحرر خطاباً إلى البنك الأهلي يقول فيه " بما أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم كما أوضحت في الماضي على الاحتفاظ بارتباط النقد المصري بالنقد الإسترليني أصبح لا مبرر لوجود الغطاء الذهبي البالغ ٦,٢٤٠,٠٠٠ من الجنيهات ذهباً " .

هذا الغطاء الذي أصبح حقياً . ميتاً لا يولد ولا يفيد إنساناً كأنة في صحارى مصر الشرقية أو في جوف جبال الترسقال من حيث عدم منفعة للبشر .

تلك الملايين من الجنيهات . المكسدة في البنك الأهلي . وتلك السبائك التي سلمت له بسعر الجنيه الذهب سبعة وتسعين قرشاً ونصفاً من الورق بينما كانت قيمته في السوق تتراوح بين ١٦٠ قرشاً و ١٦٥ قرشاً من الورق . فتشج من هذه العملية خسارة على الحكومة تبلغ نحو ٦٤٨ ألفاً من الجنيهات في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ خصمت على الهامش من حساب النقد الجاري في البنك الأهلي .

هذه الخسارة الكبيرة لم يلتفت إليها أحد من حضرات أعضاء البرلمان وربما لم يدريها معالي وزير المالية ولا وكيلها ولا غيره من الموظفين .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أرجو أن توضح هذه المسألة .

مقبرة الشيخ المحترم لوبس أنقوخ فانوس أندي - في سنة ١٩٣٢ أصدرت الحكومة أمراً بشراء الذهب

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - تكلم في الإيرادات .

مقبرة الشيخ المحترم لوبس أنقوخ فانوس أندي - أنا أتكلم في الإيرادات وأرجو أن يتسع صدرك لسماحي لأن الموضوع الذي أتحدث فيه إلى حضراتكم موضوع دقيق . وأعود فأقول إن الحكومة اشترت الذهب وسلمته للبنك الأهلي غطاء للورق النقدي . ولو أنني قلت إن معالي وزير المالية لم يدرك ما يترتب على ذلك من خسارة إلا أنه في الواقع ، مع ما له من الشأن في المسائل المالية ، كان في تصرفه هذا في حالة تحبط أدت به إلى الاستعانة ببعض الخبراء الأجانب مثل " فان زيلند " و " أوتنباير " .

اشترت الحكومة الذهب وسلمته للبنك الأهلي كغطاء للورق النقدي انتظارا لما يتخذ من القرارات في شأن ارتباط النقد المصري بالنقد الإسترليني .

قد يكون هذا الإجراء معقولا في ذلك الحين ولكن بعد أن اتخذت الحكومة قرارها النهائي بعدم فصل النقد المصري عن النقد الإسترليني وبعد صدور الحكم في قضية صندوق الدين - التي كان لها اعتبار ضمني - أصبح هذا الذهب من حق الحكومة أن تسترده وأن تعطى للبنك الأهلي عوضا عنه غطاء من السندات حسب القانون .

فإذا ما استولت الحكومة على هذا الذهب وباعته في السوق بسعر ١٦٥ قرشا لل جنيه الذهبي فإنها تحصل على ما يربى على العشرة الملايين من الجنيهات يمكنها أن تشتري بها سندات تدر فائدة عليها .

هذه العملية تكسب الحكومة أربعة ملايين من الجنيهات لم تكن تنتظرها وهي نعمة عظيمة تمكنها من تخفيف رسوم الجمارك الباهظة ورسوم الإنتاج التي وصلت إلى أربعة أو خمسة أمثالها في عهد الرخاء .

عند ذلك يشعر الفلاح بنعمة الحياة البرلمانية ونعمة الدستور .

لذلك أطلب إلى الحكومة أن يكون هذا في مقدمة أعمالها تأييدا للرغبة الملكية السامية لتحسين حالة الشعب والترفيه عنه وأت تحمك البلاد حكما ديمقراطيا صالحا يعود على الشعب بعظيم الخير ووافر النعمة .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - متى قدم حضرة الشيخ المحترم اقتراحه هذا ؟

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقتدى - في سنة ١٩٣٧

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - وبماذا أجاب معالي وزير المالية ؟

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقتدى - كان في مودتو على ما أذكر .

يا حضرات الشيوخ :

أريد من حضراتكم أن تشعروا الحكومة بما لكم من السلطة التي خولها لكم الدستور بصفة كونكم ممثلي الأمة حتى تحترم الحكومة كل رغبة تبدونها . يجب أن تفهموا رجالها أنه ولو أنهم حملة الأختام إلا أنهم لا يصح أن يستعملوها إلا بإذن منكم .

لقد مضى على الحياة النيابية أربعة عشر عاما لم تفعل الحكومة فيها شيئا رغم ما تقدمنا به إليها من الرغبات .

نسمع في خطب العرش وعودا بالترفيه عن الفلاح . ولو كان في الوقت متسع لقرأتها لحضراتكم . ولكن من الأسف الوقت يمضي "وملوثة" الضرائب تزداد ضغطا على الفلاح يوما بعد يوم ، فإذا ما ذهب إلى الساجر لشراء سكر أو شاي أو غير ذلك من حاجيات المعيشة وجد أثمانها ترتفع وتزداد ، فإذا سأل عن السبب قيل له إن السبب هو زيادة الضريبة .

لمن يشكو هذا الفلاح ؟ يجب أن تسمعوا صوته للحكومة بأن تتخذوا موقفا جديا معها الآن بعد أن زالت عقبة الامتيازات الأجنبية من أمامها ولا يضير الحكومة أن تجهد نفسها فتسارع بإصدار قانون - ولو ناقص - بفرض ضرائب على أصحاب الأموال المودعة في البنوك وعلى الموظفين وغيرهم بنسبة ١٥ أو ٢٠٪ فيخفف ضغط الضرائب عن الفلاح المسكين .

أرجو من الحكومة أن تبادر بإصدار هذا القانون قبل نهاية هذه الدورة بما يعود على الخزنة بربح مبلغ يقرب من المليون من الجنيهات .

(عاد إلى كرسي الرئاسة حضرة صاحب العزة الأستاذ محمد محمود خليل بك رئيس المجلس بعد أن تخلى عنه حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس) .

أطلب إلى الحكومة هذا وأرجو من حضراتكم ألا تقفوا الإيرادات الآن كي نلزم الحكومة بإصدار هذا القانون .

أما إذا وافقتم الآن على أبواب الإيرادات فإنها تبادر بالصرف من الغد وعلى رضاتكم السلام .

حضرات الأعضاء :

بيئت لحضراتكم من باب التمثيل أنه يمكن للحكومة أن تخفض من أبواب الإيرادات الحالية المعروضة على حضراتكم بنسب مختلفة ، فنلتا تخفض من الأموال المقررة على الأطنان مليوناً من الجنيهات وتخفض من الجمارك والدخان ورسوم الإنتاج والاستهلاك حوالي ثلاثة ملايين من الجنيهات وأن تستعويض عن هذه الملايين الأربعة

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - هل هذا رأيك الشخصي ؟

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقتدى - نعم هذا رأيي وهو رأي الأمة أيضا .

تستعيض الحكومة عن هذه الملايين الأربعة بما ذكرته لحضراتكم من عملية استرداد الذهب الموجود في البنك الأهلي غطاء لورق النقد .

إلى جانب هذا يمكن للحكومة توظيف غطاء النقد في شراء سندات ذات ربح مثل سندات الدين الممتاز الذي تعطى فائدة قدرها ٣,٥٪ فتحصل الحكومة من ذلك على حوالي مائتي ألف جنيه .

أنتقل بعد ذلك إلى أوراق البنكنوت المتداول في القطر المصري .

هذه الأوراق تبلغ حوالي ٢١ مليوناً من الجنيهات وحسب عقد امتياز البنك الأهلي يجب أن يغطي نصفها بالذهب والنصف الآخر بسندات مصرية أو إنجليزية .

وفي سنة ١٩١٦ صرحت الحكومة المصرية للبنك الأهلي بعدم ضرورة الغطاء المعدني الذهبي واستعاضت عنه بسندات تصدر على خزانة الحكومة الإنجليزية كل ثلاثة أو ستة أشهر في لندن فتج عن هذا ربح بلغ في سنوات مضت حوالي ٧٠٠,٠٠٠ جنيه .

. وحسب البيانات الأخيرة التي حصلت عليها اليوم يوجد في البنك الأهلي من سندات الخزنة البريطانية حوالى التسعة ملايين من الجنيهات .
(مقاطعة) .

الرئيس - إذا كنتم حضراتكم لا تملون ...

هفزة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - ما دمت أتكلم في الموضوع فليس لأحد أن يمنعني من الكلام ..

الواقع أنه توجد أذونات على خزنة الحكومة البريطانية تبلغ قيمتها حوالى أربعة ملايين ونصف من الجنيهات تؤخذ عليها فائدة قدرها ٥.٥٪ في السنة ، يعنى تعطى ربحا لا يذكر قدره أربعة وعشرون ألفا من الجنيهات سنويا . بينما لو وظف هذا المبلغ في سندات ذات ٤ أو ٥٪ لأعطت فائدة تقدر بنحو مائتى ألف جنيه ، أى أن الزيادة التي يمكننا الحصول عليها من استبدال الغطاء الذهبي بسندات ذات ربح تبلغ نحو أربعائة ألف من الجنيهات علاوة على الأربعة الملايين من الجنيهات التي ذكرتها لحضراتكم .

أنا مستعد أن أحكم إلى كبار الفنين في المسائل المالية في بنك إنجلترا وإلى الإخصائيين في أمريكا . إنه لغاية ١٧ مليون جنيه يجب ألا يكون هنا غطاء إلا من السندات ذات الربح الثابت مثل السندات البريطانية وسندات الدين الموحد المصري والدين الممتاز وما يزيد على ذلك يغطى بعضه من أذونات الخزنة ومنها الخزنة المصرية .

من ذلك يمكن أن نحصل على أربعة ملايين من الجنيهات فرق قيمة الغطاء الذهبي بالورق النقدي . ومائتى ألف من الجنيهات قيمة الأرباح الناتجة من تشغيل الغطاء النقدي . ومائتى ألف جنيه أخرى من استبدال سندات الخزنة البريطانية بسندات مصرية .

ويجب على الحكومة المصرية ألا تترك مبالغ عظيمة في البنك الأهلي لا تنجح ربحا أكثر من ١٪ .

هفزة صامب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - الفوائد لا تقل عن ٢٪ .

هفزة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - ولكن إذا وظفناه في سندات يزيد ربحها على اثنين في المائة كسندات الدين الممتاز المصري الذي يبلغ سعره الآن نحو ٩٦ جنيهها يزيد الربح كثيرا على واحد ونصف في المائة ، ونستطيع من هذه النقود المكونة لجزء من الاحتياطي أن نأخذ منها ربحا لا يقل عن ١٢٠,٠٠٠ جنيه ، فيكون المجموع الذي نحصله من الربح من تشغيل النقود نحو ٥٢٠,٠٠٠ جنيه سنويا بدون أن نمس الأهالي بأي ضرر بفرض ضرائب .

هفزة الشيخ المحترم عبد العزيز الفاضل بك - ليقدم حضرة الشيخ المحترم بذلك اقتراحا .

هفزة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - وكان يمكنني أن أزيد حضراتكم بيانات من هذا النوع ولكن الجوارح وأخشى أن تضجروا من طول بياني وكلامي ، فاستأذنكم في اختصار كلامي ، وفي نظير هذا أرجو من مكارمكم - أن تقرروا اقتراحاتي : وأولها أن تؤجلوا الموافقة على باب الإيرادات حتى تعرض عليكم المصروفات . وإذا لم تقرروا اقتراحي هذا لأسباب وجيهة تعرض عليكم ، فأرجو ألا تقرروه إلا بعد أن تخفضوا فيه أبوابا معينة مثل باب الأموال المقررة ، وباب الضرائب الجركية ، وبخاصة ضريبة الدخان منها .

الرئيس - أين اقتراحات حضرة الشيخ المحترم ؟

هفزة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - هل يريد حضرة الشيخ المحترم من المجلس أن ينظر في اقتراحاته هذه ، أو يطلب ذلك من اللجنة ؟

هفزة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - أطلب المجلس بنظر الاقتراحات على أن يعيد التقرير إلى اللجنة لتنظر في اقتراحاتي لأنه لا يمكننا النظر في تخفيض الإيرادات إلا بعد النظر في تخفيض المصروفات .

الرئيس - أطلب من حضرة الشيخ المحترم ألا يكثر في كلامه .

هفزة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - أرجو ألا يقاطعني حضرة الرئيس .

العلماء كلهم يقولون أنه مما يحقق الرقابة البرلمانية الفعالة تأجيل نظر الإيرادات إلى ما بعد نظر المصروفات .

وأنا أرى أن الأمة في حاجة إلى ملايين من الجنيهات لتخفيف أعباء الديون العقارية ، وسأتكلم فيها عند التكلم في السياسة العامة لمالية الدولة . وسأقترح أن تعقد الحكومة قرضا كبيرا داخليا لتستطيع به أن تعالج مسألة الديون العقارية علاجا شافيا كافيا وافيًا . لا بالمسكنات المضللة المتعمدة التي أجرتها الحكومات السابقة . والتي كلفت الدولة ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات دون أن تشعر الأمة بفائدة لها .

فهذا الموضوع الخطير يجب ألا يعالج بالمسكنات فإن وزراء المالية نظروا شخصا شخصا للمسألة تحت طوارئ خاصة . فيجب أن تعالج بعلاج شامل ناجع .

ولذلك أرجو النظر في اقتراحاتي وأمل عظيم في أن تقرروها .

(تصفيق من اليسار) .

المقرر - الملاحظات التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم تنحصر في وجوب نظر باب المصروفات قبل نظر باب الإيرادات وأظن أنه لا ينازعه أحد في صحة هذه النظرية .

ولكن عمليا في هذا العام لا يمكن تحقيق هذا الاقتراح وما كان متيسرا للجلس أن ينظر في باب المصروفات أولا إلا بعد أن يتيسر لوزارة المالية أن تضع المصروفات على أساس باب الإيرادات فتقدم حينئذ للجلس باب المصروفات أولا قبل أن تقدم باب الإيرادات .

أما عن الوصف الذي وصفه للحالة الاقتصادية للفلاح ، وللبلاد ، فأظن أنه كان مبالغ فيه ، إن حائنا في السنين الأخيرة وإن كانت سيئة إلا أن الميزان التجاري يثبت أنها ليست بالسوء كما وصف حضرته وصور .

مضمة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم - إن الفلاح يموت جوعا .

القرار - الحكومة في حاجة إلى موارد للتعليم والصحة والرى . وكل المصروفات اللازمة للترفيه عن الفلاح ، فلذلك وجب إيجاد أموال حتى تفي بكل هذه الطلبات .

كانت موارد الميزانية - قبل إلغاء الامتيازات - محصورة في الأموال المقررة . وكان السبيل الوحيد أمام الحكومة لإيجاد موارد لها . هي الضرائب الجمركية .

رأت الحكومة المصرية بعد سنة ١٩٣٠ أن لها الحق في تجديد المباحثات التجارية . فاستغلت هذا الظرف لزيادة الضرائب الجمركية لإيجاد موارد للدولة .

حقيقة إن هذه الضرائب الجمركية نمت نموا سريعا . ولكن تأمل لجنة المالية أن نظام الضرائب الجديد الذي نرجو أن يقدم لنا في هذه الدورة يوجد سهيلا لزيادة موارد للدولة فيمكن النظر في تخفيض الضرائب المرحقة لمجموع الأمة .

أما قبل إيجاد هذا المورد الجديد . فاللجنة تمسك بالألا يحذف شيء من الإيرادات الواردة في تقريرها .

مضمة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - حضرات الشيوخ المحترمين : تكلم حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى عن الميزانية ، فطلب أولا ، وشرح طويلا مسألة "ضرورة النظر" في باب المصروفات (قبل النظر) في باب الإيرادات ، وهذه المسألة من النظريات العادية المعترف بها في كل أنحاء العالم ، خلافا لما يحصل في ميزانية الأفراد ، إذ ينظم الإنسان مصروفاته على قدر إيراداته ، ولكن الأمر على عكس هذا بالنسبة للحكومات ، فإنها تعتمد مصروفاتها أولا ، ثم تنظم إيراداتها على أساس تلك المصروفات .

ولكن جرى العمل إلى الآن بالنسبة للميزانيات المصرية على مخالفة هذه النظرية ، وذلك لظروف كثيرة مختلفة ، أشار إليها حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى ، وهذه الظروف لم تتغير الآن .

لذا أرجو من حضراتكم أن تستمروا في نظر باب الإيرادات قبل نظر باب المصروفات في هذا العام ، إلى أن تتغير الأسس التي توضع عليها الميزانية ، ويمكن بعدئذ البدء في نظر باب المصروفات قبل باب الإيرادات .

أما القول بغير هذا ، فيعتبر ترتيبا صناعيا لأن الميزانية وضعت فعلا ، فدراستها بطريقة عكسية لا تؤدي إلا إلى الضرر ، لأنها طريقة صناعية ، فكل ما يريده منا حضرة الشيخ المحترم هو أن نقسبه بغيرنا في دراسته للميزانية من غير أن يكون الأساس الذي سار عليه الغير قد اتبع عندنا .

لهذا أرجو أن تصرفوا النظر عن هذا الاقتراح .

بعد ذلك تكلم حضرة الشيخ المحترم كثيرا في زيادة المصروفات ، وفي تضخم الإيرادات ، وقارن بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٣٦ وبين لنا كيف كانت الضرائب الجمركية في سنة ١٩١٣ ، ثم زادت إلى أربعة أضعافها في سنة ١٩٣٦ ، كما بين التضاعف في ضريبة الدخان ورسوم الإنتاج ، وبني على ذلك حكما : هو أن هناك إسرافا وإفراطا .

ولكن فاتته أشياء كثيرة . فاتته في مقارنته أن يبين لنا كم كان عدد السكان في سنة ١٩١٣ وكم عددهم الآن . فإذا كان عددهم بقي في سنة ١٩٣٦ كما كان في سنة ١٩١٣ كان لمظهر كلاًه وجاهته من هذه الناحية . أما وعدد السكان زاد نحو الثلاثين في المائة إذ كان في سنة ١٩١٣ اثني عشر مليوناً . وهو الآن نحو ستة عشر مليوناً

مضمة الشيخ المحترم ابراهيم الرباوي بك - كان العدد في سنة ١٩١٣ نحو تسعة ملايين فقط .

مضمة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - لا ، لقد كان اثني عشر مليوناً . وارتفع بمقدار الثلث . أى بزيادة أربعة ملايين . فانبني على هذا زيادة الاستهلاك وزيادة الاستيراد بالنسبة للبضائع .

أما مسألة رسم الإنتاج ، حقيقة وجد عندنا رسم للإنتاج ، وكان يحذر بحضرة الشيخ المحترم أن يسر لهذا لأن وجود هذا الرسم خفف عن الفلاح فرض ضرائب أخرى ، فرض رسم الإنتاج على صناعات استحدثت ولم تكن في سنة ١٩١٣ ، لم تكن هذه الصناعات بالبلاد إلى هذا العام ، وبعد سنة ١٩١٧ أخذ المصريون يهتمون بالناحية الصناعية فوجدت صناعات لم تكن ، ورأت الحكومة أن تفرض عليها ضرائب تواجه بها ما تحتاجه في مصروفاتها العامة .

فضرائب الإنتاج إنما فرضت حتى لا تضطر الحكومة إلى إرهاق الفلاح بالضرائب أكثر مما يتحمل لصد حاجاتها إلى المال اللازم .

قارن حضرة الشيخ المحترم - وهنا أستمع حضراتكم إذا أعلنت أني لم أستطع أن أتبعه بدقة في تجواله ولكنني التقطت بقدر ما يمكن المسائل الآتية - قارن حضرته بين زيادة المصروفات والصادرات فقال إن الفرق بين صادراتنا ومصروفاتنا مليونان من الجنيهات . أى أن المصروفات زادت بهذا المقدار . وقصد من هذا أن الأمة أصبحت تعيش على رأس مالها أى تستطيع الأمة أن تتمد مصروفاتها المتزايدة تضطر أن تنقص من رأس مالها بهذا المقدار . وهذا كلام خطير . ولكن لحسن الحظ غير صحيح . نعم

إنه كلام خطير. لأنه لو صح - لا قدره الله - فإن النتيجة أن الأمة تستهلك رأس مالها على مرور الزمان. ولكن الواقع أن إيراد البلاد ليس قاصرا على الصادرات. فهناك إيرادات أخرى. وهو ما لم يذكره حضرة الشيخ المحترم

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى - أطلب الكلمة.

الرئيس - أرجو ألا تقاطع معالي الوزير.

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى - لقد تعرض معاليه لمسألة شخصية، فلذلك لي الحق أن أرد عليه.

مقرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - لا تجوز المقاطعة مطلقا ولا في المسائل الشخصية.

تكلم حضرة الشيخ المحترم كثيرا على توزيع الضرائب. حقيقة إن نظام الامتيازات في الماضي. وعدم وجود صناعات قوية في البلاد. ألقى عبء الضرائب كلها على الفلاح. أما الآن فبدأت الحكومة بفرض رسوم الإنتاج. وزيادة الضرائب الجمركية التي كنت أرغب أن يسرها حضرة الشيخ المحترم. والحكومة تجبي منها مبالغ كبيرة بينما الضرائب العقارية لم تزد. أو لم تزد إلا بالنسبة للأراضي التي استصلحت.

فالضرائب الجمركية لا يدفعها كلها الفلاح، بل يدفعها جميع المستهلكين. فيتحملها كل مقيم، وكل ساكن في البلاد من مصريين وأجانب على سواء. يتحملها كل من يستهلك شيئا واردا من الخارج.

فإذن هذه الرسوم الجمركية كانت تخفف نوعا ما من الظلم الواقع في توزيع الضرائب، ومن هذه الناحية كان ينبغي أن يسر كل مصرى لزيادة ضرائب الجمر.

بقيت ضريبة الدخان، أو ما يسميه حضرة الشيخ المحترم "بالكيف" يقول حضرته: إن هذه الضريبة قد زادت أربعة أضعاف، وكان ينبغي أن يسرها، لأن هذه ضريبة يمكن لكل إنسان أن يخفف من عبئها على نفسه إذا أراد، وأن يثبت أن له على نفسه قوة إرادة وحكم، بالإقلال من التدخين. فإذا لم يستطع، فإنه يدبر أمر هذه الضريبة من نواح أخرى في معيشتة.

على أنه لا خلاف في أن عدد المدخنين زاد الآن على ما كان عليه في سنة ١٩١٣ لم يزد العدد بالنسبة لزيادة عدد السكان فقط، ولكن أصبحنا نرى الآن السيدات يدخن، وقد كن في سنة ١٩١٣ لا يدخن، وكنا نستقيح منهن في ذلك الزمان عادة التدخين، أما الآن فقد أصبح هذا عادة جارية بينهن، فتضاعف عدد المستهلكين للدخان، وزادت ضريبة الدخان، بل تضاعفت تبعا لتضاعف المستهلكين، وهذه الزيادة كان ينبغي أن يسرها.

قارن حضرة الشيخ المحترم بين صادرات سنة وصادرات سنة أخرى، فقال: لقد كانت صادراتنا في عام كنا أربعين مليوناً من الجنيهات، بينما هبطت في عام كنا إلى ثلاثين مليوناً، والفارق عظيم تقهيرة البلاد.

ولكن ما السبب في هذا الفارق العظيم؟ إن قيمة صادراتنا ارتفعت وهبوطها يرجع إلى عامل أصلي رئيسي واحد - وما عدا ذلك فعوامل ثانوية - هذا العامل الرئيسي هو القطن، ففي السنين التي يرتفع فيها ثمن القطن إلى أربعين ريالاً، لا شك أن قيمة الصادرات ترتفع كذلك، أما في السنين التي يهبط فيها ثمن القطن إلى عشرة ريالات أو اثني عشر ريالاً لا بد أن تهبط قيمة الصادرات، وهنا يظهر البؤس على السكان، لأن معظمهم من الفلاحين الذين يعتمدون على هذا المحصول، وأثمان هذا القطن ليست قاهرة على شؤون مصر وحدها، لكنها مرتبطة بما يجري عليها في أنحاء العالم، ولا سيما البلاد الأمريكية، فمسألة القطن ليست مسألة عرض وطلب قاصر على مصر، بل هي مسألة محصول عالمي، فالمسألة ليست في يدنا وحدنا، وما يحدث عند غيرنا يؤثر في القطن عندنا.

ولقد عملت الحكومات المختلفة على أن ترفع من قيمة صادرات القطن بقدر الإمكان بوسائل اختلفت في قيمتها وفي نجاحها.

يريد حضرة الشيخ المحترم أن يبين لنا كيف يحصل الإسراف في كل النواحي. فضرب لنا بعض الأمثلة. وأريد أن أتبعه فيها.

قال: إن مدينة القاهرة تصرف ٢٦٠,٠٠٠ جنيه على التنظيم.

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى - على الأعمال الجديدة في التنظيم؟

مقرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - نعم على الأعمال الجديدة في التنظيم. وهذا على حين أن الأعمال الصحية الجديدة في القطر كله لا يصرف عليها إلا عشرون ألف جنيه.

ولكن نسي حضرة الشيخ المحترم أن الأعمال الصحية الجديدة ليس مظهرها مبلغ العشرون ألف جنيه وحده. بل يجب أن ينظر فيها أيضا إلى ما يصرف على زيادة عدد الأطباء في المستشفيات. وهذا يرجع أمره إلى زيادة باب الماهيات في المصروفات وكذلك الشأن في زيادة الأدوات الطبية. فالمقارنة إذن في غير موضعها.

فالقاهرة إذا كانت تصرف ٢٦٠,٠٠٠ جنيه فليس هذا المبلغ كبير عينا إذا عرفنا أن عوائد الأملاك التي تجبي منها تبلغ نحو ٦٦٤,٠٠٠ جنيه فليس إذن من الإسراف ونحن نجبي منها هذا المبلغ أن نضن عليها بمبلغ ٢٦٠,٠٠٠ جنيه.

مقرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى - جملة ما تصرفه مصلحة التنظيم أكثر مما يحصل من عوائد الأملاك.

مقرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - إن الإيراد يزيد بالأعمال الجديدة. ومدينة القاهرة لا تدفع فقط عوائد أملاك بل تدفع معظم الضرائب الجمركية. فالتدخين. والملابس. والأدوات الكيالية. إنما يتحمل ضرائبها سكان المدن الكبرى وفي رأسها القاهرة فهي من هذه الناحية تتحمل عبئا قويا. فكل مبلغ تصرفه الحكومة لإراحة سكان هذه

له ممرعة البديل وهو البونات. أضيف إلى هذا أن بونات الخزنة الإنجليزية تقدر في الأسواق بملايين الجنيهات ومن الممكن تداولها في كل لحظة دون أن يؤثر ذلك في الخزنة الإنجليزية .

أما مستندات الحكومة المصرية فليست كثيرة التداول وإن أقل حركة في الأسواق بيع أو شراء يؤثر في سعرها في السوق بارتفاع أو هبوط فليس من المصلحة أن تعرض هذه الأوراق للخسارة مما يؤثر على الثقة المالية للبلاد، هذا فضلا عن أن تداولها ليس سريعا وإن قيمة كل سند منها كبيرة والتعامل بها في الأسواق محدود ، هذا هو السبب الذي يدعو الحكومة إلى توظيف جزء من أموالها في بونات سهلة التداول تكون تحت تصرفها ، فهي بمثابة نقود .

لكل هذا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أطلب من حضراتكم الموافقة على أبواب الإيرادات كما قدمتها الحكومة .

بقيت لي ملاحظة واحدة وهي التي أشارت إليها لجنة المالية في تقريرها عن التبرعات للدفاع الوطني ، فقد رأت أن هذا باب إيراد وقدرت له مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج . م ورأت إضافته إلى مجموع الإيرادات .

وتعلمون حضراتكم أن هذا النوع من الإيرادات ينتظر أن ينقص كثيرا عن السنة الماضية من ناحيتين :

(الأولى) أنه ليست هناك حركة تبرعات من الأفراد وقد كانت في العام الماضي تقرب من نصف مليون جنيه .

(الثانية) أنه بالنظر إلى الحالة الاقتصادية العامة وبالنسبة لشكوى فريق من صغار الموظفين رأى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة أن يميز لموظفي الدرجتين الثامنة والسابعة والخدمة السائرة إعفاءهم من هذا التبرع إذا طلبوا ذلك . وهؤلاء يكونون أكبر عدد من المشتركين في هذه التبرعات. لذلك رأت الحكومة ألا تفرد في الإيرادات بابا خاصا لهذا التبرع ورأت أن كل ما يحصل منه يدخل في باب الإيرادات المتنوعة . وهذا احتياط حسن حتى لا نقول على شيء غير مضمون. وإذا رأيت من جهة المبدأ إدراج مبلغ معين فإن وزارة المالية لا تمنع في إدراج مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه فإن زاد كان خيرا ، وإن لم يزد لا تكون أخطانا التقدير .

والذي أستحسنه أن يبقى الأمر على ما هو عليه ، وإلا فيدرج مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه في باب الإيرادات . وهذا ما أرجو الموافقة عليه للمحافظة على موازنة الميزانية وللمساعدة الحكومة على القيام بواجبها لتحقيق ما هو مطلوب منها في مختلف النواحي لمصلحة البلاد .

أما عن مبلغ المليون جنيه المقدر للضرائب الجديدة في الإيرادات فإن وزارة المالية تنتظر أن تحصل هذا المبلغ بقدر الإمكان في السنة الحالية . (تصفيق) .

المدينة . هو مبلغ واجب أن يصرف ، ولا ينبغي أن يكون هذا فقط في باب المقابلة بين ما يدفعه السكان وبين ما يصرف عليهم ، بل من باب استجلاب موارد أخرى للإيراد العام . كما غراء السائحين على الحضور ، إذ يجدونهم وغيرهم كل وسائل الراحة في عاصمة القطر . كما يستطيع كل ساكن بالإصلاح أن ينتقل في المدينة من جهة إلى أخرى .

وإذا لاحظنا أن معظم التحسينات الآن تجري في الأحياء الوطنية ، فيحسن بالشيخ المحترم أن يمتدح هذه الناحية من الحكومة . وإذا كان لنا أمنية فهي أن نعمل على زيادة الصرف والتحسين في هذه الأحياء .

يجب أيضا - لكي تم المقارنة - أن نذكر ما يصرف على الطرق بوجه عام في القطر كله . فإذا كنا نحصل من ضرائب الأتليان نحو خمسة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه ، فإن الحكومة تصرف على الطرق العامة في أنحاء القطر نحو ٤٤٠,٠٠٠ جنيه كل عام . كما تصرف ملايين من الجنيهات على وسائل الري والصرف . وهذه الأموال لا يصرف منها شيء لمدينة القاهرة ، بل كلها تصرف في الوسائل القاصرة على مصلحة الفلاحين الذين يجب أن نغني بأمورهم قبل غيرهم .

من كل هذا تتبينون حضراتكم أن كل الأخطار التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم إنما هي أخطار وهمية .

وأما العلاجات التي يشير إليها حضرة ، فلا يمكن مطلقا أن أتصور كيف تعرض على حضراتكم من فوق هذا المنبر ، كيف أتصور أن يعرض في اجتماع حافل محترم حذف أربعة ملايين من الجنيهات من غير درس ولا بحث ، بل بمجرد تفكير طارئ على صاحبه وهو على هذا المنبر .

قال حضرة : احذفوا أربعة ملايين من الجنيهات من باب الإيراد . فسئل من أين يعرض هذا المبلغ الضخم ، فقال : نبيع الذهب المكس في الخزائن . فقلنا له إذا سدد هذا النقص بذلك الأسلوب في سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، فكيف نُسده في سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ فأجاب بأنه يستطيع توفير مائتي ألف جنيه من أرباح الأوراق ، وقال غير هذا .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن أساس ضمان أوراق النقود المتداولة (البنك نوت) أن يكون نصفها مضمونا بالذهب ، والنصف الآخر بأوراق مضمونة توافق عليها الحكومة .

وأثناء الحرب العالمية رأت الحكومة لظروفها أن تتنازل عن هذا القيد ، ولكن كانت تراقب الحالة العامة وتعمل على بقاء الثقة في مالية الأمة والدولة ، خفضت الضمان الذهبي إلى الثلث فوصل إلى ستة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه ، وجعلت الثلثين من الأوراق . وبعضها للحكومة المصرية ، وبعضها بونات على الخزنة الإنجليزية التي أصدرتها الحكومة الإنجليزية لديون الحرب .

و ديون الحرب تنجح فائدة للخزنة ، أما البونات على الخزنة الإنجليزية فإن الغرض منها إيجاد مال أو أوراق يمكن الرجوع إليها للأخذ منها في المصروفات اليومية لسد حاجات الحكومة وما تتطلبه من مال . لهذا اتجهت الفكرة إلى شيء

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - متفقون.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - يطلب منا الموافقة على مبلغ المليون جنيه بدون أن نعرف نوع هذه الضرائب . والواجب على البرلمان ألا يوافق على ضريبة يجعلها لأن كل ضريبة جديدة لا يمكن ولا يجوز إدراجها في الميزانية إلا إذا تحققنا نوع هذه الضريبة حتى نعرف ما إذا كانت البلاد تتحملها أم لا .

وقد كانت لجنة المالية تميل إلى عدم إدراجها وكان اتجاهها إلى هذه الناحية ولكن قيل من جهة أخرى إن الامتيازات قد ألغيت وإن هذه الضرائب هي أول ثمرة من ثمرات إلغائها تمكن الحكومة من فرضها على الأموال المعفاة منها .

لاحظت اللجنة أن هذا هو الشعور العام فرأت من المصلحة ألا تتخالفه وأنها لا تريد أن تتقدم برأى يخالف رأى البلاد في الترحيب بفرضها على الجهات المعفاة منها. لهذا مالت اللجنة إلى إدراجها، ولكنها اشترطت لذلك شروطاً أساسية وكان في نية أحد أعضائها أن يطلب إلى معالي وزير المالية أن يعلن رأيه في الشروط التي وردت بتقرير اللجنة، وأول هذه الشروط أن موافقة اللجنة على إبقاء هذا المبلغ في الإيرادات لا يعد موافقة منها على أن هذه الضرائب أنشئت فعلاً لأن إنشاء الضرائب لا يكون إلا بقانون ومعالي وزير المالية متفق معي على ذلك .

الأمر الثاني، متى يصدر هذا القانون ؟ قد يصدر في الدورة الحالية وقد يصدر في الدورة القادمة - وإن استبعد ذلك لأنه تكون قد مضت مدة طويلة من السنة المالية فالمعقول أن يصدر إما في الدورة الحالية أو أثناء العطلة البرلمانية استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور ونصها :

”إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون“ .

إن هذه المادة مرنة مطاطة، وقد اختلفت في تفسيرها الحكومات المتعاقبة، فاستعملها بعضها استعمالاً يختلف عن غيرها، وكذلك تضاربت آراء الشراح في تفسيرها، وأخشى أن يعتبر فرض ضرائب جديدة من التدابير التي لا تختمل التأخير .

إن البرلمان لا يجوز فرض ضرائب جديدة إلا إذا وافق عليها . لهذا اشترطت اللجنة في تقريرها مع موافقتها على هذه الضرائب أن تعدها الحكومة بالألا تصدر بشأنها مراسيم بقوانين أثناء عطلة البرلمان .

فهل ستتقدم الحكومة بهذه القوانين الآن في هذه الدورة ؟

إن فرض ضرائب جديدة على الإيرادات والتركات وغيرها مسألة خطيرة تهم الأمة بصفة خاصة كما تهم البرلمان فلا يصح أن تصدر الحكومة بشأنها

المقرر - فيما يختص بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه الذي قدرته اللجنة للتظنر تحصيله من تبرعات الدفاع الوطني، هذا التقدير كان بناء على معلومات استقتها من وزارة المالية، يفهم منها أن ما حصل في السنة المالية كان ٥٥٠,٠٠٠ جنيه من الموظفين و ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من تبرعات الجمهور فبلغ المجموع ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

قدرت اللجنة أن تبرعات الموظفين ستقص في هذا العام ولذلك قدرت ما ينتظر تحصيله بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه بدلاً من ٥٥٠,٠٠٠ جنيه الذي حصل في السنة الماضية خصوصاً أن تبرعات الموظفين لازالت تحصل منهم .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - فلتقدر التبرعات بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه من باب الاحتياط والاحتياط في التقدير أسلم .

المقرر - ترى اللجنة من جهة المبدأ أن يبقى هذا الباب .

أما عن مبلغ المليون جنيه المقدر في باب الضرائب الجديدة فقد قبلت اللجنة هذا الاعتماد تحت شرط وهو أنه لا يجوز إقرار هذا المبلغ قبل صدور قانون يفرض هذه الضرائب وهذا القانون لم تتقدم به الحكومة للبرلمان . والمادة ١٣٤ من الدستور صريحة في عدم فرض ضريبة إلا بقانون واللجنة ترجو أن تسمع من الحكومة وهذا بأن هذه الضرائب لن تجبي ولن تنفذ قبل صدور القانون كما أنها ترجو إذا كان لابد من تحصيلها أن تقدم الحكومة القانون في هذه الدورة وإذا لم يتيسر فلا تصدره في غيبة البرلمان .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - بالنسبة لمبلغ المليون جنيه تقرّر الحكومة أنها سوف لا تخرج على القواعد الدستورية في تقريره .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - بالنسبة لمبلغ المليون جنيه فقد ورد في الميزانية تحت عنوان ضرائب جديدة من غير بيان نوعها وقد لاحظت اللجنة أن المادة ١٣٤ من الدستور تنص على أنه لا يجوز إنشاء ضريبة ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - إنشاء .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إنشاء ضريبة أو تعديلها إلا بقانون فإدراج هذا المبلغ في الميزانية يمكن أن يقال إن الغرض منه أخذ الموافقة مبدئياً على فرض ضرائب جديدة .

والذي أفهمه أنه لا يمكن تحصيل هذه الضرائب إلا إذا صدر بشأنها قانون لأن الدستور صريح في ذلك .

مراسيم في عطلة البرلمان . بل إن المصلحة العامة توجب عرضها الآن في هذه الدورة وبغير ذلك سمحوا لي أن أطلب إليكم عدم الموافقة على إدراج مبلغ المليون جنيه .

الأمر الثالث الذي رأيته اللجنة هو أن يقترن فرض الضرائب الجديدة بتحسين توزيع الضرائب القائمة وبصفة خاصة بتخفيف الضرائب على الأطيان ذلك لأننا شعرنا جميعاً أثناء بحث الميزانية في اللجنة المالية أن هناك فئة مرهقة بالضرائب وهم أصحاب الأطيان والإجماع متفق على هبوط أسعار الحاصلات هبوطاً فاحشاً وتراكم الديون وزيادة التكاليف على المواطن حتى أصبحت الديون كثيرة والأطيان مثقلة بها . لكل هذا وافقت اللجنة على مبدأ المليون جنيه بشرط أن يقترن فرض هذه الضرائب الجديدة بتحسين توزيع الضرائب القائمة بتخفيف الضرائب على الأطيان وأعتقد أن معالي وزير المالية لا يختلف معنا في كل هذه الأماني وأنتظر من معاليه تصريحاً واضحاً يطمئن البلاد إلى أن الوزارة ستأخذ بهذه القواعد والتحفظات وفي هذه الحالة نوافق على إقرار المليون جنيه .

أما عن مبلغ الثلاثمائة ألف جنيه فليسمح لي معالي وزير المالية أن أقول إنني أحسست من ثنايا كلامه أنه يوافق على استمرار مساهمة الموظفين في تكاليف الدفاع الوطني وإن السنة التي وضعت في السنة الماضية من حيث اشتراك الموظفين بنصيب ضئيل في الدفاع الوطني سنة حسنة يجب أن ترتقي عن الحزبية وما يدور حولها .

ليسمح لي معاليه أن أقول إن الفكرة كانت متجهة أصلاً إلى أن يساهم الموظفون بنصيب في تكاليف الدفاع الوطني وأن يدفعوا ما يتبعون به في سنة واحدة ، ولكن رأت بعد ذلك أن بعضهم تظلم من عدم قدرته على الدفع في سنة واحدة ، فراءت الحكومة وقتئذ من باب التخفيف والترفيه عنهم أن يقسط التبرع على سنتين ، فبعد أن كان بدرجاً في ميزانية السنة الماضية ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه وهو عبارة عن مجموع التبرعات في سنة واحدة جاء في الحساب الختامي أن المبلغ الذي تحصل فعلاً هو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه من الموظفين والجمهور وذلك بناء على أن تقرير الحكومة بتقسيم التبرع على سنتين كان بعد وضع الميزانية ، فأصبح من الواجب أن يدفع المبلغ الباقي في السنة التالية . والذي فهمناه من حضرة مندوب الحكومة أن المبلغ الباقي عبارة عن ٥٥٨,٠٠٠ جنيه ولكن اللجنة اعتدلت واكتفت بإدراج مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

وإنه ليسر المجلس أن يعلن معالي وزير المالية أن الخطة التي وضعت في السنة الماضية خطة حسنة وأن اللجنة كانت معتدلة في إدراجها مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م بدلاً من ٥٥٨,٠٠٠ ج.م ، ولكن إذا جارينا وزير المالية في إدراج مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م فقط فمعنى هذا أن الحكومة تريد العدول عن تحصيل هذه التبرعات وأظن أن مروءة الموظفين ووطنيتهم تحملنا على الاعتقاد بأن الاستمرار على دفعهم التبرعات أمر تقتضيه الواجبات الوطنية وموازنة الميزانية المحتملة الآن كل الاختلال .

وهكذا ترى اللجنة إدراج مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م في مشروع الميزانية لتبرعات الدفاع الوطني كما ورد بتقرير اللجنة .

(الصحفي من اليسار) .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - حضرات الشيوخ المحترمين :

فيما يتعلق بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه الخصاص بالتبرعات للدفاع الوطني أقول إنه لو راجعتم الحسابات الدقيقة الخاصة بهذا الموضوع لسهل عليكم فهم الاحتياط الذي أشرت إليه .

لقد بلغ ما حصل فعلاً من هذه التبرعات لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ مبلغ ٩٣٢,٧٠٣ جنيهات مصرية منه ٥٥٩,٧٩٧ جنيه مصرى حصلت من الموظفين وهي المبالغ التي سأتناول الكلام عنها ، ولم تحصل هذه المبالغ في سنة واحدة بل حصلت في أربعة عشر شهراً من مارس سنة ١٩٣٧ إلى الآن .

مفكرة الشيخ المحترم علي كمال ميسرة بك - الخصم بدأ من شهر مايو .

مفكرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى - لقد بدأ الخصم من شهر أبريل .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - بل بدأ الخصم من شهر مارس لأن ماهية هذا الشهر تصرف في أول أبريل . وبناءً على ذلك يجب أن يخصم شهران من الأربعة عشر شهراً ، أى يجب أن يخصم $\frac{1}{7}$ المبلغ المستقطع من ماهيات الموظفين وهو ٥٥٩,٧٩٧ جنيه مصرى كما يجب أن يخصم المبالغ التي سبقت من دفعها صغار الموظفين الذين أكثروا من الشكوى مما دعا حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السابق إلى إجازة إعفاء من يطلب منهم إعفاء من الدفع . وهذا هو الذي حملنا على تقدير إيراداتنا مراعاة هذا الاحتياط ويجب أن نكون أميل في تقدير إيراداتنا إلى النقص منه إلى الزيادة لأنه من المصلحة العامة أن تكون الإيرادات الحقيقية أكثر من التقديرات . وهذا خير من أن يقال إن تقديراتنا كانت مبالغاً فيها وهذا ما دعانا إلى اتخاذ الاحتياط الذي أشرت إليه . أما أساس التبرع فإنه باق لم يغير منه شيئاً .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - قرأت لمعالي وزير المالية تصريحاً في الجرائد بأن الحكومة لم تعف موظفي الدرجتين السابعة والثامنة من قسط الدفاع الوطني ولكنها سمحت لهم بتقديم طلبات الإعفاء وهي صاحبة الشأن في الفصل فيها .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - ليست الحكومة صاحبة الشأن في هذا الموضوع ، بل يكون الإعفاء نتيجة للطلب ، فإذا ما طلب موظف إعفاءه يجب أن يطلبه حتماً .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إنني أعارض في هذه النقطة .

(تعمیق)

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر - بقيت مسألة بسيطة أختم بها كلمتي وهي الخاصة بنقص مبلغ ١٠٠ جنية في باب الأموال المقتررة ، لماذا قصت هذه الأموال عما كانت عليه في العام الماضي ؟ أنا أفهم أن هذه الأموال تزداد ولا تنقص .

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - إن التقدير يعمل على أساس الفئات الحالية لربط الأطنان ، ويصح أن تنقص الأموال كما يصح أن تزيد ، على أن النقص في التقدير هذا العام إنما هو في عوائد الأملاك لا في ضرائب الأطنان .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أظن أن تصريحات معالي وزير المالية التي أدلى بها الآن لا تكفي لأن يطمئن إليها المجلس .

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - لا أستطيع التصريح بأكثر من هذا .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - وأقول رداً على ما ذكره حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر ، إن تصريحات الحكومة أمام المجلس قيمتها ويجب أن تتقيد بها . ولكن مع الأسف لم يكن معالي وزير المالية صريحاً فيما أدلى به ، والمصلحة تقضي علينا إذن أن ننضم إلى رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر بعدم الموافقة على إدراج مبلغ مليون جنية في مشروع ميزانية الإيرادات لأنه مجهول وليس لدينا ما يطمئنا إذ قد تصدر الحكومة أثناء عطلة البرلمان مراسيم بقوانين وبذلك تضع المجلس أمام الأمر الواقع .

أما فيما يتعلق بمبلغ الثلاثمائة ألف جنية الخاص بتبرعات الموظفين للدفاع الوطني ، فيجوز في الواقع لا ننظر من الموظفين تبرعاً جديداً ، والذي حصل هو أنه عندما وجدت فكرة مساهمة الموظفين بنصيب في الدفاع ، تقدم جميع موظفي الحكومة متعهدين أن يدفعوا عشرة في المائة - على ما أذكر - من مرتباتهم للمساهمة في تكاليف الدفاع الوطني . وقد جعل خمسة في المائة منه في السنة الأولى وخمسة في المائة في السنة التالية ، وذلك طبقاً لمنشور أصدره وزير المالية وقتئذ . وبناء على هذا فنحن لم نطلب تبرعاً جديداً ، ولكن الذي نطلبه هو أنه لا يصبح مطلقاً أن يحصل اعتراض على الاستمرار في تنفيذ هذه الرضبة العظيمة بعد أن أقبل الموظفون من أنفسهم على المساهمة في مشروع الدفاع .

وبناء على ذلك فإن الكرامة الوطنية ومصلحة الخزانة العامة تقتضيان أن يبقى مبلغ التبرع كما هو ، وإذا رجعنا إلى الأرقام التي أدلى بها معالي الوزير رأينا أننا نحن الذي حصلته الحكومة في مدى أربعة عشر شهراً بلغ ٥٥٠,٠٠٠ جنية فإذا خصمنا من هذا المبلغ سبعة كان مبلغ ٣٠٠ ألف جنية الذي تقترحه اللجنة متواضعا بالنسبة للباقي المتوقع تحصيله لذلك أطلب إلى حضراتكم أن توافقوا على إدراج مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنية الذي ذكرته اللجنة في تقريرها .

أما فيما يتعلق بمبلغ المليون جنية فانضم إلى رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر وسأقدم اقتراحاً بذلك .

مقبرة الشيخ المحترم لؤي أفتوخ فائوس افندى - أريد أن أرد على ما جاء في بيان معالي وزير المالية ولى الحق في ذلك فضلاً عن أنى صاحب الاقتراح .

الرئيس - أرى أن العدد غير قانوني لعقد الجلسة ، فترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة التاسعة مساءً وأعيدت في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً) .

٧ - جدول أعمال الجلسة المقبلة

الرئيس - لم يتكامل العدد القانوني لإعادة الجلسة ، فهل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة في الساعة السادسة من مساء غد الأربعاء ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٦ يولييه سنة ١٩٣٨) وعلى أن يكون جدول أعمال الجلسة المقبلة هو :

جدول الأعمال

لجلسة يوم الأربعاء ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(٦ يولييه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساءً

١ - الاعتذارات وطلبات الإجازة .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل .

... ..

الجان

٤ - تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية :
استمرار النظر في الإيرادات .
المصروفات :

قسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك" .

» ٣ "مجلس الوزراء" .

» ١٢ "وزارة الزراعة" .

(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة العشرين مساءً) :

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الثانية والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٨ جماد الأولى سنة ١٣٥٧ الموافق ٦ يولييه سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة

- باب ١٨ "إيرادات المنشآت الصناعية" — إقرار ... ٣٩١
 > ١٩ "حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة" —
 إقرار ... ٣٩١
 > ٢٠ "إيرادات رسوم متنوعة" — إقرار ... ٣٩١
 > ٢١ "إيرادات غير احتيادية" —
 (١) بيع أراض — إقرار ... ٣٩١
 (٢) إيرادات أخرى — إقرار ... ٣٩١
 > ٢٢ "المأخوذ من الرسم الإضافي على السفن لتعويض
 الهيئات المحلية من عوائد الدخولة وتفسير ذلك من
 المصروفات" — إقرار ... ٣٩١
 > ٢٣ "الضرائب الجديدة" — إقرار مع الاحتفاظ ... ٣٩٢
 > ٢٤ "المأخوذ من حسابات التبرعات لمشروع الدفاع الوطني" —
 إقرار ... ٣٩٢
 ٥ — استقالة حضرة الشيخ المحترم يوسف فطاوى باشا من عضوية
 المجلس — إعلان خلو المحل ... ٣٩٢
 ٦ — استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية
 ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ... ٣٩٢
 تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٥٧

المصروفات :

- قسم ١ "مخصصات ومراتب وديوان جلالة الملك" ... ٣٩٢
 فرع ١ "مخصصات جلالة الملك" ... ٣٩٢
 > ٢ "مراتب حضرات أعضاء البيت الملكي" ... ٣٩٢
 > ٣ "ديوان جلالة الملك" — إقرار ... ٣٩٢
 > ٤ "معية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي" — إقرار ... ٣٩٣
 > ٥ "معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملكة" — إقرار ... ٣٩٣
 قسم ٢ "مجلس الوزراء" — إقرار ... ٣٩٣
 > ١٢ "وزارة الزراعة" — إقرار ... ٣٩٨
 ٧ — جدول أعمال الجلسة المقبلة ... ٤٠٣

رقم الصفحة

- ١ — إجازة ... ٣٧٨
 ٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٣٧٨
 ٣ — كلمة حضرة الرئيس عن عدم تكامل العدد القانوني ... ٣٧٨
 ٤ — استمرار النظر في مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ —
 ١٩٣٩ ... ٣٧٨
 تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٥٧
 استمرار المناقشة في الإيرادات — كلمة حضرة الشيخ المحترم
 لويس أخنوخ فانوس أفندي — كلمة حضرة المقر — كلمة معالي وزير
 المالية — كلمة حضرة وهيب دوس بك — كلمة حضرة الأستاذ
 يوسف أحمد الجندى ... ٣٧٨
 باب ١ "أموال مقررة" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٢ "الجمارك" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٣ "رسوم الموانئ والمناظر" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٤ "معايد الأسماك" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٥ "الدمغة" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٦ "رسوم دمغة المصوغات" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٧ "الرسوم القضائية والقيدية" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٨ "نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية" — إقرار ... ٣٩٠
 > ٩ "التلفرافات والتليفونات" —
 إقرار ... ٣٩٠
 > ١٠ "البريد" — إقرار ... ٣٩٠
 > ١١ "الأموال الأميرية" — إقرار ... ٣٩١
 > ١٢ "بدل الخدمة العسكرية" — إقرار ... ٣٩١
 > ١٣ "رسوم الخفر" — إقرار ... ٣٩١
 > ١٤ "المستقطع من ماهيات المستخلصين" — إقرار ... ٣٩١
 > ١٥ "الأرباح الناجمة من تشغيل النقود" — إقرار ... ٣٩١
 > ١٦ "مصروفات مدرسية وإيرادات الامتحانات" — إقرار ... ٣٩١
 > ١٧ "رسوم السيارات" — إقرار ... ٣٩١

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مجنايل باشا — لي ملاحظة بسيطة ذلك أنه في الصفحة الثالثة في العمود الثاني السطر الثالث والعشرين كلمة "المستقطع" وصحتها "المضاف".

الرئيس — يصحح ذلك ، والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة؟ (لم يعترض أحد).

الرئيس — يقرر المجلس التصديق على مضبطة الجلسة السابقة.

٣ — كلمة

حضرة الرئيس عن عدم تكامل العدد القانوني

الرئيس — أرجو ألا ينصرف أحد من حضراتكم خشية عدم تكامل العدد القانوني إذ أن العدد الموجود الآن هو ٧٤ والعدد القانوني هو ٧٣ فإذا إنصرف أحد من حضراتكم وأردنا أخذ الرأي فإننا لا نجد العدد الكافي فأرجو ملاحظة ذلك.

٤ — تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية — استمرار النظر في الإيرادات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك).

الرئيس — لقد تقدم طلب بإقفال باب المناقشة ويجب أن أعرضه على حضراتكم ولكن بعد استيفاء شروطه ، إذ اللائحة الداخلية تعطى الحق لحضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي أن يرد على معالي وزير المالية لأنه صاحب الاقتراح في الموضوع الذي دارت حوله المناقشة ، وكذلك تعطى اللائحة الداخلية الحق في الكلام لحضرة مقدر اللجنة حتى يرد على ما قبل من اعتراضات على تقرير اللجنة ، وفيما عدا ذلك لا تبيح اللائحة الداخلية لأحد من حضرات الشيوخ التكلم في الموضوع المقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة فيه.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — لي كلمة أود أن أقولها.

الرئيس — ليس لك حق في الكلام بعد أن تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة.

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ، علي عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل .

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

القائمين :

أولاً — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب بزاده بك ، إسماعيل مصطفى الملواني أفندي ، إبراهيم الطاهري بك ، ألكسان أبسخرون باشا ، حسن مظلوم باشا ، زكي ويصا بك ، صادق وهبه باشا ، عبد الرحمن فتوح أفندي ، عفيفي حسين البربري أفندي ، الفريق علي فهمي باشا ، فهمي ويصا بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، محمد الشناوي بك ، الأستاذ محمود بسيوني ، الشيخ إسماعيل محمد قواز ، محمود زكي بك ، عثمان السيد ناصف بك ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، محمد علي سرور بك ، خليل إبراهيم صالح بك ، عبد العزيز محمد الجمال بك ، حسين فوده بك ، عوض برعي بك .

ثانياً — باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، حافظ حسن باشا ، الدكتور عبد العزيز العجيزي بك ، عبد الله أرسلان بك ، الشيخ علي رمضان الطويجي ، محمد المغازي عبد ربه باشا ، محمد علي سليمان بك ، محمود الإتربي باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندويلي بك ، حسن أبو الفتوح بك ، حسن محمد شعير أفندي ، الأستاذ حسين محمد الجندى ، محمد زايد جلال أفندي ، الشيخ منصور حسين السلواوي

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

الشيخ الشافعي أبو واقية ، سيد قرشي بك ، الأستاذ عاذر جبران ، عبد الستار الباسل بك ، عبد الله ملوم بك .

وحضر من الوزراء : حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

١ — إجازة

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك إجازة ثلاثة أسابيع من اليوم وذلك لإصابته مع الأسف في حادث تصادم .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبلى - أريد أن أتكم عن الائمة الداخلية لأن سعادة الرئيس أورد كلاما لا وجود له فيها لأنه إذا قدم اقتراح بإقفال باب المناقشة في أمر من الأمور فلا يجوز لأحد من حضرات الأعضاء أن يتكلم سواء كان

الرئيس - لا أستطيع أن أمنع صاحب الاقتراح الذى دارت حوله المناقشة من أن يرد على ما دفع به اقتراحه

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبلى - أرى أن يترك الأمر للمجلس ليقرر ما يشاء .

الرئيس - أنا أمنعك من الكلام، وليتفضل حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبلى - إزاء هذا التصرف المخالف للائمة الداخلية لا أستطيع

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - حضرات الشيوخ المحترمين : أشكر لحضراتكم طول أناتكم لسماع ما أدليت به من بيانات مطولة في جلسة أمس وأرجوكم أن تزيدوا في كرمكم بعض الشيء اليوم حتى أتمكن من الرد على معالى وزير المالية، وعلى ما أدلى به حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر وحضرة المقرّر، لأننى أريد أن أرد على ما اعترضوا به على كلامى وسأتناول المسائل مسألة فمسألة بإيجاز - لقد بدأ معالى وزير المالية بمسألة تقديم المصروفات على الإيرادات وعارض في هذا، ومع تسليم معاليه بصحة المبدأ وبمراعاته في جميع الدول الديمقراطية ذات النظم البرلمانية التى تعرض مصروفاتها على البرلمانات قبل الإيرادات للأسباب الجوهرية الوجيهة جريا على القاعدة الدستورية الصحيحة والتى أوردتها علماء الفقه الدستورى ومنهم العلامة بارتلمى وديجوى مما لا أريد أن أوردته الآن (ضجة من اليمين)

أقول مع تسليم معاليه بذلك

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى عدم تكرار ما أوردته بالأمس .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - أنا لا أكر . ولا أحب المقاطعة . لقد أشار معالى وزير المالية إلى أسباب وظروف أبحاث الوزارة إلى نظر الإيرادات قبل المصروفات ولكنه من ناحية أخرى أكد القاعدة الدستورية .

مفكرة صاعب المعالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - أنا لم أقل دستورية بل قلت نظريات فقهية .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - يا حضرات الشيوخ اترمين : إن من أخص واجبات البرلمان أن يقر الأبواب التى يرى توجيه المصروفات إليها بمقادير مختلفة ويستعرض حاجاتها ، فقد يرى أن يخفض في نوع من المصروفات ويزيد في نوع آخر ، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق حضرات ممثلى الأمة الذين يتعرفون مقدار حاجات البلاد فيتممون بمقترحاتهم وهم يمثلون أجزاء مختلفة من البلاد يعرفون مطالبها ورغباتها المتنوعة لأنهم يلمسون أكثر من غيرهم حاجة طبقات الأمة على اختلاف بيتاتها ويستطيعون أن يكونوا مجموعة من الرغبات والمطالب التى تمثل حياة مملكتهم اليومية . فمن حق حضراتكم، وهذه صفتكم ، أن ترفعوا عن كاهل الفلاحين والعمال أعباء هذه الضرائب التى تجبى منهم وأن ترصوا الذمة والأمانة في إسعاد أولئك الذين تمثلونهم وهم سواد الأمة الذين يدفعون ضرائب مباشرة وغير مباشرة على اما يستهلكونه من السكر والشاي والدخان والبترول وغيرها . فهذه الضرائب تؤخذ من الفلاح والعامل لتضخم أبواب الإيرادات لسد أبواب المصروفات المتنوعة الواسعة .

يجب أن تضعوا قاعدة عادلة لما يجي من هؤلاء ولذلك قبل أن تطالبوهم ارى أن تحدّدوا مجموعة تكاليف الحاجيات التى ترون احتياجه إليها .

الرئيس - ألفت لثانى مرة نظر حضرة الشيخ المحترم أنه يكرر ما قاله في جلسة أمس .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندى - أنا لا أكرر ولكنى أؤدى واجبي ، لقد تكلم معالى الوزير ردّا على مسألة تضخم الإيرادات والمصروفات وأظن أنه لا ينكر أحد من حضراتكم أنه منذ سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٨ ، أى منذ ٢٥ سنة كانت الإيرادات والمصروفات تتراوح بين ١٤ و ١٥ مليوناً من الجنيهات في حين أنها وصلت في السنين الأخيرة إلى ٣٥ و ٤٠ مليوناً من الجنيهات في ناحيتي الإيرادات والمصروفات والذي ظهر بالاختبار والتجربة وورد على لسان أحد كبار موظفي وزارة المالية من الانجليز يدعى المستر "كرايخ" دلت التجربة على أن تضخم المصروفات تابع لتضخم الإيرادات ويتمشى معه قدما وللاسف أن الوزارات المتتابعة لم تحاول أن تنظر بصفة جدية في أمر هذا التضخم . لماذا يا حضرات الشيوخ المحترمين ؟ لأنه وجد المال وتضخمت أرقام الإيرادات نتيجة لقرض الضرائب على مستوى عال ووجد بجانب ذلك الاحتياطي فكانت النتيجة الطبيعية أن الحكومات توسعت في أبواب المصروفات ورأى الموظفون هذه الأرقام فطالبوا برفع الدرجات وزيادة المرتبات ووضع الكادر في سنة ١٩٢٣ الذى كان عبئا ثقيلا على المصروفات وأغرى المال الحكومات إلى خلق أبواب جديدة للمصروفات .

أظن أن حضراتكم تشعرون بوطأة الأزمة في الأرياف وفي أوساط العمال فمن واجبك أن تخففوا عن كواهلهم شيئا من هذه الضرائب الفادحة .

الرئيس - إن هذا الكلام فيه تكرار لما قاله حضرة الشيخ المحترم في جلسة أمس ولقد لفت نظر حضرة مرتضى إلى وجوب عدم التكرار ، فهل توافقون حضراتكم على سحب الكلمة منه ؟

مفكرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى - أنا هنا بإرادة الأمة ... (صيغة) .

الرئيس - إزاء إصرار حضرة الشيخ المحترم على الكلام ترفع الجلسة . (رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الثانية والعشرين وأعيدت في الساعة السادسة والدقيقة السادسة والعشرين) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى - انتهيت من الكلام عن المسألة الثانية الخاصة بتضخم الإيرادات والمصروفات وأكرر أنه من واجبتنا أن نعمل على تخفيض المصروفات حتى تخفض الإيرادات تبعاً لها . لقد وعدت الوزارات المتواصلة المختلفة في عزم وحزم أن تقوم بذلك ولكننا لم نجد أثراً لهذه الوعود بل وجدنا أن الحالة تتنقل من سيء إلى أسوأ وهكذا إلى ما شاء الله .

لقد أنكر معالي وزير المالية واستمعنا ما قلناه من أن الأمة في سنوات الأزمة لا بد أن تعيش على رأس مالها ، وقال إن هذا كلام خطير ، وأقول له ما يليه إنه جد خطير لأنني لم أجهد نفسي عبثاً في جميع هذه البيانات كلها لألقاها على مسامع حضراتكم في هذا الجو الحار المنهك بغية الله أو العبث ، ولكنني ...

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الرباوي بك - لقد أردت بها مضايقتنا لأن إلقاءها قد استغرق منك وقتاً طويلاً .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى - إن كان في ذلك مضايقة لحضراتكم فانا أيضاً قد نالني شيء منها ولكن خطورة الأمر تستوجب مني ومن حضراتكم الصبر والجلد .

لو أن معالي الوزير وهو رجل الاقتصاد ، قد وجه عناية خاصة وراجع الأرقام التي راجعها وأدليت بها لاقتنع بالنتيجة التي وصلت إليها ولمس خطورة الحال كما لمستها وعلم أننا نعيش بحق على رموس أموالنا .

لقد كان لدينا رأس مال قبل الحرب . وفي سنتين الرخاء تجمعت لدينا مبالغ وافرة كما يتضح ذلك من المذكرة المالية الواردة في سنة ١٩٢٦ وما جاء في الميزانيات المتعاقبة في سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ نولاً هذا المتجمع لدينا ...

الرئيس - ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أنه كرر ما قاله بالأمس .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى - أقول لولا هذا المتجمع لما استطعنا أن نصمد أمام كل هذه المصروفات . بعد ذلك أنتقل إلى ما قاله حضرة صاحب المعالي وزير المالية خاصة بضريبة الإنتاج ووصفها لحضراتكم كأنها نعمة تعود على الفلاح بالمنفعة ، إنني لم أصدق أذن عندما سمعته يقول ذلك ، بل شككت في أنه صادر منه إلى أن قرأته في المضبطة لذلك دهشت وحق لي أن أدهش لأن السكر قد زاد إلى الضعف فمن الذي يدفع هذه الزيادة ؟ أليس هو الفلاح والعمال سواد الأمة الذين ينساقون في مستهلكاتها بأكبر قسب ، ولقد ربحت شركة السكر من وراء ذلك أرباحاً طائلة بعد أن كانت على وشك الإفلاس فعادت إلى الانتعاش وعاد لها الرخاء ، وكان ذلك نتيجة لترتيب وضع لهذه الغاية على حساب الفلاحين والعمال والطبقات الفقيرة من الفرق الذي يدفعونه ثمناً لحاجتهم من السكر وعلاوة على ذلك فإنهم يتحملون كثيراً من الضرائب التي تفرض على حاجاتهم اليومية كالدخان والبن والشاي وغيرها .

الرئيس - أرجو ألا يكرر حضرة الشيخ المحترم ما قاله أمس .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى - لقد أدهشني كل الدهشة ما قاله معالي وزير المالية خاصة " بشرب الدخان " ومن لا يستطيع التدخين لغلاء الدخان فليكيف عنه .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - أنا لم أقل ذلك

مفكرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى - قال معالي الوزير إن من لم يستطع فإنه يدبر أمر هذه الضريبة من نواحي معيشتة الأخرى ولكن الدخان كما قلت مزاج " وكيف " وضروري ولازم جداً للإنعاش هؤلاء المساكين بعد أن ينهكهم العمل . لقد سلم معالي الوزير بوجهة نظري في أن التدخين وغيره من مستلزمات حياة الفلاح وهنا تظهر الخطورة في أخذ ثمن الدخان من نواحي معيشتة الأخرى الضرورية .

الرئيس - ما رأى حضرات الأعضاء المحترمين في استمرار حضرة الشيخ المحترم في تكرار ما قاله أمس .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى - أنا لا أكرر ولا مانع من الالتجاء إلى المجلس ليحكم في ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - إن التكرار قد يأتي من نوع الأداء الذي يسلكه حضرة الزميل المحترم ، فأرجو أن يتسع صدر الرئيس وأن يختصر حضرة الزميل في الرد الذي أعده .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الرباوي بك - لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم لويس أختوخ فانوس أفندى في هذا الموضوع زهاء ثلاث ساعات ولم يكن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك موجوداً معنا فنحن لا نتحمل أكثر من ذلك .

(حضر حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية) .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجدي — يظهر أن الطريقة التي تتبع مع حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس توجد متاعب له وللجلسة، فهل يتكرم سعادة الرئيس بأن يتركه من غير مقاطعة وأن يتكرم حضرة الزميل المحترم بالاختصار في بيانه حتى لا يأخذ من وقت المجلس أكثر من ربع ساعة .

مقبرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندي — نعم أنا موافق كل الموافقة على أن تتركوني أتكم من غير مقاطعة وأعدكم أن بياني لن يستغرق أكثر من المدة التي يطلبها حضرة الزميل المحترم .

إن معالي وزير المالية عندما تكلم عن مسألة الدخان أبدى رأيا يناقض الواقع إذ قال إن الضرائب التي وجدت والرسوم التي فرضت وأصبحت أربعة أمثال ما كانت عليه في سنة ١٩١٣ كانت نتيجة لزيادة عدد السكان وكثرة المدخنين والواقع يخالف ذلك لأن متوسط المستورد قبل سنة ١٩١٣ كان ثمانية أطنان أي ثمانمائة مليون وكسور من الكيلوجرامات ولكن المستورد من الدخان الآن يقل عن هذا القدر رغم زيادة عدد السكان فقد كان عددهم سنة ١٩١٣ : ١٢ مليونا والآن بلغ ١٦ مليونا والمستورد سنة أطنان من الدخان ولكننا لو لاحظنا أن حالة الرخاء التي كانت تسود الأهالي في سنة ١٩١٣ هي التي دعته للتدخين بكيات واقرة .
(تولى الرئاسة حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا) .

فهذه الحالة خطيرة لأن المتبع عند علماء الاقتصاد والإحصائيين في علم الإحصاء أنهم يقررون أن وسائل الاستدلال على رفاهية حالة الشعب وبخاصة طبقات الفلاحين هي بمقدار ما يستهلكونه من المواد الكيالية كاللحان والسكر والشاي وغيره من المنسوجات القطنية التي تكون مجموعة من أسس الحياة الفردية . فإذا ما وجدوا أن استهلاك الأهالي لصنف ما في سنة ما قد زاد استدلووا من ذلك على تحسن الحالة الاقتصادية في البلاد كما أنهم إذا وجدوا أن الكمية نقصت استدلوا أن قوة الشراء لدى بجمهرة الشعب قد انحطت .

(تولى الرئاسة حضرة صاحب العزة الأستاذ محمد محمود خليل بك رئيس المجلس بعد أن تخلى عنها حضرة صاحب السعادة سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس) .

وبالرجوع إلى الإحصاءات تبين أن الكمية المستهلكة من الدخان بين سنتي ١٩١٣ و ١٩٣٦ قد نقصت بنسبة الربع في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان بنفس هذه النسبة . كما تبين أن متوسط ما يستهلكه الفرد من الدخان بين سنتي ١٩١٠ و ١٩١٤ هو ٧١٧ جراما بينما كان متوسط استهلاكه في سنة ١٩٣٥ أقل من ذلك بكثير وأنا على استعداد لذكر هذا المتوسط بالأرقام لولا حرصى على الوقت المسوخ لي فيه بالكلام .

لقرر — هذا النقص في استهلاك الدخان نعمة كبيرة لصحة الفلاح .

مقبرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندي — بالعكس أقول إن هذا نكبة على صحته لأنه عند ما يعجز عن شراء الصنف الجيد لارتفاع ثمنه فإنه يلجأ إلى شراء " السبارس " التي أصبحت تجارتها رائجة الآن وفي هذا كل الخطر على الصحة العامة .

من ذلك يتضح لحضراتكم أن النقص في كمية الدخان المستهلكة عما كانت عليه في سنة ١٩١٣ يرجع إلى هذه " السبارس " التي لا تذكر في الإحصاءات الرسمية وأظن أن حضرة المقتر بصفة كونه طبيبا يقرنى على أن تدخين " السبارس " أشد ضررا على الصحة العامة من تدخين الدخان النقي .

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — وما قول حضرة الشيخ المحترم في نقص كمية الدخان المستوردة وزيادة الوارد منه ؟

مقبرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندي — ما يشير إليه معالي الوزير موجود في الإحصاءات التي معي ، والزيادة في الوارد لا تتعدى مائة ألف كيلوجرام، وهذا لا يؤثر في النتيجة العامة ولا يتناسب مع زيادة عدد السكان زيادة بلغت أكثر من أربعة ملايين .

أنتقل بعد هذا إلى إسراف الحكومة . قلت أمس إن تضخم الإيرادات يؤدي بالحكومة إلى الإسراف في الأموال فأذكر على معالي وزير المالية ذلك على الرغم مما قدمته لحضراتكم من البيانات وما ضربته من الأمثلة، ولولا حرصى على الوقت لذكرت لحضراتكم أمثلة أخرى على هذا الإسراف في مختلف أبواب الميزانية التي بين أيديكم .

أنتقل بعد ذلك إلى رد معالي الوزير عن المبالغ التي قدرت للأعمال الجديدة في مصلحة التنظيم ، والمبالغ التي قدرت للأعمال الجديدة في وزارة الصحة العمومية .

أسف كثيرا أن معالي وزير المالية لم يفهم غرضى وربما كان ذلك ناتجا من قصور تعبيرى .

قلت إن المبالغ المقررة للأعمال الجديدة في مصلحة التنظيم تبلغ ٢٦٦ ألفا من الجنيهات بينما المبالغ المقررة للأعمال الجديدة في وزارة الصحة العمومية أى لنصرف على صحة الشعب هو عشرون ألفا من الجنيهات ولقد استجذبت بحضراتكم لتعطفوا على الشعب فتصعوا حثا لتصرفات الحكومة وخصوصا وزارة المالية التي تتصرف كل عام فتعمل على حذف الاعتمادات المخصصة للعناية بالصحة العامة من إنشاء مستشفيات قروية وغيرها بينما توافق على اعتمادات مصبحة التنظيم التي تصرف على الكياليات .

وبصفة كوننا نمثل الشعب نعارض أشد المعارضة في استخدام ما يدفعه الفلاح المرهق بالضرائب في تجميل الميادين وورصف الشوارع بالأسفلت وتغيير الأفرز ووضع إشارات الإضاءة لتنظيم المرور بما لا ينفع الفلاح في شيء .

التحسين والتجميل ضروريان ولكن لا ينبغي الإسراف فيهما فبدلا من أن يكون الإصلاح سنويا يمكن جعله كل ثلاث سنوات مثلا .

الحكومة تنظر إلى مثل هذه الكماليات في الوقت الذي يموت فيه الفلاح، يموت كالبيمة بل أقل لأن البيمة قد تجد من يبنى بأمرها ولكن الفلاح مريض ويموت ولا يجد من يبنى بعلاجه .

هذه الحالة يجب أن نقضى عليها بالأوافق على الاعتمادات التي تصرف في الكماليات وأن نوجه اهتمامنا لكل ما يعود على صحة الشعب .

قال معالي وزير المالية إن مثل هذه المصاريف تدبر لإيرادا بترغيب السياح في زيارة القطر المصري ولكن ليس معالي الوزير أن أقول إن السائح الذي يحضر من أوروبا أو أمريكا لزيارة مصر ليس في حاجة لمشاهدة هذه الميادين وعلامات المرور لأن لديه الشيء الكثير منها بل ما يفوقها . إن عرض السائح من زيارة القطر المصري هو مشاهدة آثارها ومبانيها القديمة فقد يسره مثلا أن يشاهد حي خان الخليل وجامع ابن طولون والقلعة والأهرامات وغيرها .

بقيت لي كلمة عن الغطاء الذهبي لأوراق البنكنوت . لقد تساءل معالي وزير المالية كيف أجراً وأنا عضو بمجلس الشيوخ أن أصارح بعدم ضرورة وجود الغطاء الذهبي للورق النقدي وأطالب ببيعته وأيده في ذلك أستاذنا الشيخ حسن عبد القادر الذي حاب على تكرار لهذا الطلب في كل عام . أيها السادة ، أنا أصارحكم بعقيدة ثابتة بأنه إذا كانت لي مفخرة في هذا المجلس فهي هذه المسألة وإنني على استعداد أن أدلل على صحة رأيي ولجرائد المصرية والأجنبية أن تثبت أنني أتحدى كل من يخالفني في هذا الرأي ، وهو أن مسألة الغطاء الذهبي لا تستند إلى حقيقة وإليك البيان بإيجاز .

لقد أصبح الورق النقدي المصري حسب نظام النقد الموضوع قانونا والذي تأيد بمنع تصدير الذهب أصبح مرتبطا بالنقد الإسترليني ، أعني أن البنك الأهلي أصبح مقيدا فإذا ما أعطيته جنينا مصريا من ورق البنكنوت لاستبداله بعملة أجنبية فهو ملزم بأن يعطيني شيكا على بنك لندن أو جنينا إسترلينا قيمته ٩٧,٥ قرشا .

ولو فرضنا جدلا أنه أصبح في خزانة البنك الأهلي غطاء ذهبي للورق النقدي يبلغ ٢١ مليونا من الجنيهات فإنه ليس ملزما أن يعطيني كائنا من كان بحكم القانون جنينا ذهبيا بدلا من جنيه من الورق وهذا هو معنى قانون النقد الحالي .

إذن لا فائدة مطلقا من وجود مبلغ الـ ٦,٢٤٠,٠٠٠ جنيهه قيمة الغطاء الذهبي ولا أثر لها في ضمان النقد .

قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إنه يجب الاحتفاظ بهذا الذهب وأن يدخر لوقت الحرب لشراء الأسلحة والمهمات .

فليس مع لي أن أسأله ماذا يحدث هذا المبلغ ؟ إنه يذهب في يوم واحد وبعد ذلك نضطر إلى الرجوع إلى الورق النقدي .

قال حضرة إن الورق النقدي لا قيمة له في زمن الحرب ولا يمكن أن تشتري به المدافع أو الطائرات وغيرها ، فأنا أردت عليه بأن الورق الإسترليني هو أعظم نقد في العالم ويمكن أن تشتري به ما نشاء .

(ضجة) .
(أصوات : كفى ، كفى) .

الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم أن الوقت الذي أعطى له قد انتهى .

مقرر اللجنة — نعم لويس أفنوخ فانوس أفندى — إذن لا ضرر مطلقا من بيع الذهب .
(تصفيق من اليسار) .

الرئيس — حضرة مقرر اللجنة يريد أن يقول كلمة .

المقرر — أعادت اللجنة النظر في مسألة المليون جنيه المدرج في الباب ٢٣ في ميزانية الإيرادات تحت عنوان " الضرائب الجديدة " وذلك على ضوء المناقشات التي دارت بجلسته أمس والتصريحات التي أدلى بها معالي وزير المالية في الجلسة نفسها وقررت بإجماع الآراء أن أدلى بالبيان الآتي :

" إن اللجنة لا تعارض في مبدأ فرض ضرائب جديدة ولكنها تميل إلى أن يكون منها تحسين توزيع الضرائب الحالية وتخفيف العبء عن ملاك الأطنان ولما كانت اللجنة لا تعلم شيئا عن تفاصيل الضرائب المنوى فرضها ، ولما كانت المادة ١٣٤ من الدستور صريحة في أنه لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون وحيث إن المناقشات والتصريحات التي ألفت بمجلس الشيوخ لا تطمئن اللجنة إلى أن الحكومة لن تصدر مراسيم بقوانين بالضرائب المنوى فرضها فيما بين دورى الانقضاء وهذا ما تعارض فيه اللجنة كل المعارضة لأنه يتنافى مع المصلحة العامة .

لإزاء هذا لا يسع اللجنة إلا أن تشير على المجلس بعدم الموافقة على إدراج مبلغ المليون جنيه السالف الذكر ما لم تعلن الحكومة صراحة أنها لن تفتش هذه الضرائب بمواسم بقوانين في غيبة البرلمان " .
(تصفيق من اليسار) .

مقرر صاعب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) —
حضرات الشيوخ المحترمين :

قبل أن أتكم عما قرره لجنة المالية بهذا المجلس الموقر أريد أن ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندى إلى أن المبلغ المدرج للأعمال الجديدة بميزانية مصلحة التنظيم هو ٦٤,٠٠٠ ج.م. ، بينما المقرر للأعمال الجديدة في ميزانية وزارة الصحة العمومية هو ٨٥,٠٠٠ ج.م. ، والمقرر لها في ميزانية الشؤون القروية هو ٦٠٠,٠٠٠ ج.م. وذلك لتوفير المياه الصالحة للشرب وغيرها في القرى .

ولذلك أطلب من حضراتكم استرجاع آرائكم والرد على أسئلتكم لي كل حال ، فإن شئتم حذف المليون جنيه من باب الإيراد عليكم أن تصيغوا مثله إلى هذا الباب وتأخذوه من الاحتياطي والأمر واضح صريح .
(تصفيق من اليمين) .

المقرر — هل تفهم اللجنة من إجابة معالي الوزير أنه أقر نظريتها وأن الحكومة لن تصدر مراسيم بقوانين في غيبة البرلمان بهذه الضرائب ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — كلامي صريح وواضح ، لا لبس فيه ولا إبهام ، ولا أريد أن أزيد عليه شيئا .

الرئيس — صرح معالي الوزير بأن مجلس الشيوخ إذا شاء حذف مبلغ المليون جنيه من باب الإيرادات ، فعليه أن يدرج مثله في هذا الباب ويأخذه من المال الاحتياطي .

فهل يملك مجلس الشيوخ أن يفعل هذا ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — طلبت هذا لتصبح الميزانية متعادلة .

الرئيس — وهل يجوز لمجلس الشيوخ أن يفعل هذا ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن الميزانية عرضت أولا على مجلس النواب فأقرها قبل أن ترد لهذا المجلس ، فإن أقرها فيها ، وإلا اتبع الطريق الدستوري الخاص بذلك حين الخلاف .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — إن لجنة المالية قدّمت تقريرها ورزق علينا بالأمس ، وفيه أنها توافق على إدراج مبلغ المليون جنيه في باب الإيرادات ، على ألا تفيد الموافقة على إدراج هذا المبلغ إقرارا بالضرائب الجديدة .

وعرض التقرير على المجلس ، فخرج بذلك من اختصاص اللجنة ، وليس لها بعد ذلك الحق في أن تعيد النظر في التقرير من تلقاء نفسها أو تخالفه في أي شيء ورد فيه إلا إذا قرر المجلس إعادته إليها .

فما دامت قد قلّست التقرير إلى المجلس فالأمر له فيه وحده .

وأما أنها تجتمع من تلقاء نفسها ، وتقرر قرارا يخالف قرارها الأول ، فهذه مخالفة دستورية .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لكن المسألة مطروحة الآن على المجلس .

وأظن أن كل دعاويه من هذه الناحية لا تقف بعد ذلك أمام هذه الأرقام . وتدل على أن الاتجاه سير في زياده الاهتمام بالأعمال الجديدة التي تفيد سواد الشعب وأن ما سميته تبذيرا أو إسرافا إنما هو في الواقع مبالغ تدرج في الميزانية يقصد منها الترفيه على الفلاح ، وتحسين حالة المجموع على العموم . ولكن الحكومة لا يمكنها أن تفرق بين سكان المدن والقرى بل السكان على اختلاف محال إقامتهم على سواء .

بعد ذلك أرجع إلى قرار لجنة المالية :

يظهر أن الدافع لهذا القرار هو أن أقوالى لم تفهم على حقيقتها ، فرجعت إلى محضر الجلسة الماضية فوجدت أن أقوالى ذكرت واضحة صريحة .

قلت إن الحكومة في أمر هذه الضرائب لن تخالف الدستور حتى في التفسير الذي يرتليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لبادة الحادية والأربعين من الدستور .

هذا هو كلامي صريح لا لبس فيه ولا إبهام ، ولذلك لا أفهم أن تأتي لجنة المالية بعد ذلك وتطلب بيانا جديدا . فقد يكون لدى الحكومة وسائل أخرى ليس فيها ما تشيرون إليه .

ومع ذلك فهل حذف المليون جنيه يمنع الحكومة من الالتجاء إلى المادة الحادية والأربعين من الدستور . لا ، فإنكم لو حذفتم مبلغ المليون جنيه تكون النتيجة أنه لا يوجد ارتباط بين الحكومة والمجلس ، حتى ولا الارتباط الأدبي .

هذه أقوالى في محضر الجلسة الماضية أوافق فيها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فيما ارتآه في المادة الحادية والأربعين من الدستور . وافقته فيما قال . لا في التفسير الدستوري لها فقط ، بل وافقته أيضا في تطبيق هذه المادة .

على أنه إذا استبعدتم حضراتكم من الميزانية مبلغ المليون جنيه . ماذا يكون الموقف العملي . تكون الحكومة حينئذ مطلقة اليد . وإذا شاء مجلس الوزراء أن يرتكن على المادة الحادية والأربعين من الدستور . فله الحق والحرية فيما يري . لأنه لا ارتباط بين مجلس الشيوخ والحكومة . حتى الارتباط الأدبي يكون في هذه الحالة معدوما .

هذا ما أريد أن ألفت نظر حضراتكم إليه . ولذلك أطلب أولا أن يكتفى بإدراج مائة ألف جنيه في باب الإيرادات للدفاع الوطني . وثانياً الاستمرار على إدراج مبلغ المليون جنيه في باب الضرائب الجديدة .

سألتى بعض حضرات الشيوخ المحترمين : هل يحتمل أن يكون هذا المليون سيؤخذ بعضه من ضرائب جديدة عقارية تفرض على الأطيان ؟

فهنا أجيب بأن ضرائب الأطيان لها باب خاص في الميزانية ، وأما المليون جنيه فمخصص لضرائب جديدة على الإيرادات ، وستؤخذ من ربح الأعمال الحرة والتركات والدمغة وغيرها مما نشر وأعان ، وهي ضرائب يبحثها الآن المجلس الاقتصادي الأعلى .

هجرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا أوافق
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل فيما ارتأه ، لأن لجنة الحق كاملا
في كل وقت أن تجتمع وأن تدلي برأيها في الموضوعات المطروحة على المجلس ،
وللقرّر بالتفاهم مع أعضاء اللجنة أن يدخل ما شاء على التقرير من تعديلات
يتفقون عليها ولو بطريق الإشارة .

هذا هو حق اللجنة ، وهذه مسائل شكلية أرجو ألا تقف عند أطولها .
(تصفيق عام) .

هجرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك — كنت أعتقد أن مسائل
المال هي من أدق المسائل التي يرجع فيها إلى الأرقام والحقائق . ولذلك
كنت أتوقع من معالي وزير المالية بحثا يكون مرجعه إلى هذه الأرقام
والحقائق .

أما استعمال الباقية في الكلام ، بما يقنع السامع رغم أنفه ، فمثل هذا يترك
لغير هذا المقام .

المسألة المطروحة علينا . مسألة غاية في الدقة والخطورة . لأننا نقول
بوجوب أخذ عهد صريح من الحكومة ألا تستعمل حقها المنصوص
عليه في المادة الحادية والأربعين من الدستور ، من التشريع في غيبة
البرلمان في أهم ما وضع من حقوق لتواب الأمة . وهو مراقبة فرض
الضرائب .

ونقول إن إدراج مبلغ المليون جنيه بدون تحديد نوع الضرائب ، فيه
تعميم وتجهيل .

ويجب أن نعرف على ضرورة واضحة ، هل تنوى الحكومة أن تعرض
مشروعات قوانين هذه الضرائب علينا أم لا ؟

فإذا يقول الوزير في هذا ؟ يقول قولين ، كلاهما حق ظاهر .

فيل إنكم إن حذفتم مبلغ المليون جنيه قضيتم على الارتباط الأدبي بين
الحكومة والمجلس . وأما إذا أبقيتموه فإنكم تحافظون على هذا الرباط الأدبي .
أى أنكم إذا رفضتم إقرار هذا المبلغ أحلتم الحكومة من هذا الارتباط الأدبي .
هذا كلام ظاهره حق . ولكن الذى فات معالي الوزير هو أن وجود مبلغ
المليون جنيه في الميزانية هو المسوغ الوحيد لاستعمال الحكومة حقها في تطبيق
المادة الحادية والأربعين من الدستور .

(تصفيق من اليسار) .

فإذا رفضتم إقرار هذا المبلغ أصبحت الحكومة وليس لديها مسوغ مطلقا
بأن تفرض ضريبة في غيبة البرلمان . لأن شرط الضريبة الذى اشترطته
المادة الحادية والأربعون يصبح وهو مستحيل التحقيق .

أما الوجه الثانى . وهو في ظاهره أقوى من الوجه الأول . فقال معاليه
فيه إذا حذفتم هذا المبلغ وجب عليكم أن توازنوا الميزانية . أى أن تدبروا
في إيجاد مثله لوضعه في الميزانية .

هذا قول ظاهره وجيه . ولكن الذى فات معالي الوزير . لا — أستغفر
الله — ولكن الذى عرفه معاليه ، وإنما لم يرد أن يطرحه على المجلس هو
أن المصروفات آتية ، وستطرح على المجلس ، ومن حقه أن يعادل فيها
أيضا ، ويؤمند تنقصون من باب المصروفات بمقدار مليون جنيه ،
فتطلبون إلغاء ما هو خاص مثلا بالنقل الميكانيكى ، وإلغاء عربات الوزراء
ووكلائهم وكبار الموظفين ، فتأتى الموازنة عن طريق تخفيض المصروفات ،
وهذا ما لا يريد معالي الوزير .

(تصفيق من اليسار) .

الأمر المطروح في غاية الدقة والخطورة . ويعرفه معالي الوزير .
يقول معاليه إن الأمر أشبه عليه ، فلما عاد إلى مضبطة الجلسة وجد
كلامه في غاية الوضوح ، وكان معاليه الليلة أوضح منه بالأمس .

وعند ما سأله المقتر ، قال كلامى واضح لا لبس فيه .

هو واضح خفا في أن النية معقودة على أن تفرض ضرائب في غيبة البرلمان .

إذ لو كانت النية على غير هذا ، وأن الأمر سيعرض عليكم ، لكان من
السهل على معالي الوزير أن يعطى العهد صريحا بما يرضى أعضاء لجنة
المالية . وما يرضى أعضاء المجلس .

أما أن يوضع مبلغ المليون جنيه ، ويقال لنا إذا أبقيتموه فقد خلتتمونا ،
حتى من العهد الأدبي ، فهذا ما أعارض فيه .

على أى أساس تستعمل الحكومة حقها في تطبيق المادة الحادية والأربعين
من الدستور في غيبة البرلمان .

إن مبلغ المليون جنيه أدرج على أنه ضرائب مستفرض ، والضرائب
لا تفرض إلا بإذن من البرلمان .

فإذا ما قزتم حذف هذا المبلغ فإنه يصبح من واجب الحكومة ، ولجنتكم
المالية ومجلس النواب أن تختصروا من المصروفات ما يوازى هذا المليون ،
ويكون الكلام في هذا عند نظر المصروفات إذ يتحتم عليكم تخفيض هذا
المبلغ منها .

وإذا لم تستطيعوا أن تحذفوا من المصروفات أكثر من تسعمائة ألف جنيه
مثلا ، فعليكم حينئذ أن تأخذوا باقى المبلغ وهو ثلثمائة ألف جنيه من
الاختياطى العام .

فإذا كان كلام معالي الوزير واضحاً . فهو واضح على عكس المراد من
ظاهرة .

هجرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — ههنا
غير صحيح .

هجرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك — فليعد معالي الوزير وعنده
يكفيتم بأنه سيتقدم لنا بمشروعات القوانين الخاصة بالضرائب قبل انتهاء
الدورة .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا يمكنني أن أمد بشيء .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لهذا السبب أطلب من المجلس ألا يقر الحكومة على إدراج مبلغ المليون جنيه الخاص بالضرائب الجديدة . (تصفيق من اليسار) .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — حضرات الشيوخ المحترمين :

ليس من المحتم على الحكومة أن تبدي سياسة لها في غير الوقت الذي تراه مناسباً . وكل الذي يمكن للمجلس أن يطلبه ، هو ألا تخالف الحكومة في عملها أحكام الدستور .

ليس للمجلس أن يطلب مني تصريحاً أكثر وضوحاً من هذا ، فإذا ما خالفت بعد ذلك الدستور ، فللمجالس النيابية أن تحاسبني عما عملت ، وأن تطالبني بالرجوع إلى أقوالي ، وإلى ما قررت في المجلس . هنا هو الطريق السليم الواضح للدستور .

أما أن أطلب بما سأعمله ، وبما يمكن أن أعمله ، فكل هذا موكول لظروف يمكن أن تتغير وتختلف تبعاً لما يحدث من المسائل ، وتبعاً لما يصل إليه عمل التجهيز والتحضير في وزارة المالية ، فإذا تم التحضير قبل انتهاء الدورة كان لأمراً شأنه ، وكان من الجائز أن أقدم بكل المسائل إليكم .

ومن الجائز إذا لم يتم التحضير أن أرجع أمر العرض إلى شهر نوفمبر مثلاً . وإلا فأما في طريق ثالث ليس لي أن أصرح به الآن . ولا أريد أن أذكره لحضراتكم . حتى لا يشغل مثل حضرة الشيخ المحترم وهيب بك دوس نفسه بالتفكير فيه قليلاً .

مادام الأمر كذلك له وجهات نظر مختلفة . فكل الذي أريد أن تطمئنوا إليه هو أن الحكومة لن تخالف في تصرفاتها أحكام الدستور . وهذا وحده كاف لأن تطمئنوا . وليس لكم بعد ذلك أن تطالبوا مني شيئاً .

أما ما قلته من أنكم إذا ما حذقت مبلغ المليون جنيه أخذتم نظيره من الاحتياطي العام ، أو كان عليكم أن تخفضوا باب المصروفات بهذا القدر . فاعلموا حضراتكم أن مبلغ المليون جنيه سواء أبقى في الميزانية ، أم حذف منها ، أم أخذ من الاحتياطي العام ، فواجب مجلس الشيوخ أن يعمل على تخفيض المصروفات بقدر الإمكان بشرط ألا يضر بمصلحة عامة ، وأن يضعف من حركة التطور والتقدم والتحسين في كل نواحي الحياة من اجتماعية وصحية ومالية واقتصادية وري الخ . فإذا أمكن تحقيق كل هذه الأغراض مع الاقتصاد كان ذلك من واجبتنا جميعاً .

أما أن أقول يجب حذف مبلغ المليون جنيه ، أو يجب ضم مبلغ آخر ، فإننا بصفة كوني ممثلاً للحكومة هنا ، أقرر بطبيعة الحال أنني إذا قبلت

بميزانية وجب أن توازن ، كما أن جميع المصروفات التي تقدمت بها الحكومة ترى أنها لازمة ، وإذا رأى المجلس أن بعضها غير لازم فعليه أن يحذفه على أن يعمل في الوقت نفسه على موازنة الميزانية ، وما كنت أحسب أن مثل هذا يغيب عن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك .

طلبت من حضرات الشيوخ المحترمين إدراج مبلغ المليون جنيه . وإذا ما طلبت إدراجه — كما قلت لحضراتكم — فليس الغرض مساعدة الحكومة على تنفيذ خطة شيطانية ، وإنما الغرض منه مساعدتها على تحقيق ما تطلبه البلاد .

أمامنا مجلس اقتصادي ، وأمامنا أجناب نطالبهم بأن يشاطرونا في تحمل عبء الضرائب ، فكنا نريد لذلك من حضراتكم — إذا ما أقررت هذا المبلغ أن تظهر بإقراركم له أن إرادة البلاد واضحة في العمل على فرض هذه الضرائب . وفي مطالبة إخواننا الأجناب المقيمين بيننا بأن يشتركوا معنا في تحمل أعباء الضرائب التي تلزم لاستمرار هذه البلاد في تقدمها . (تصفيق من اليمين) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — مطلوب من حضراتكم للمرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية بهذه البلاد أن تقرروا إدراج مبلغ مليون جنيه ورد بالميزانية تحت عنوان الضرائب الجديدة دون أن تلتفتوا ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لقد كنت موافقاً بالأمس على هذا المبلغ .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو ألا تقاطعني ، دون أن تبين الحكومة لحضراتكم نوع هذه الضرائب وقد تخطت الحكومة القاعدة الدستورية المقررة وهي أنه لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لم نشئ .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فإذا أريد منكم ذلك فمن حق حضراتكم أن تسألوا الحكومة كل الأسئلة وأن تلحظوا في هذه الأسئلة التي تطمئنكم على أنكم إذا أعطيت رأياً في الموضوع فإن هذا الرأي يجب أن يرضى ضمائمكم ويرضى المصلحة العامة . من حقكم أن تسألوا وتسألوا الحكومة عن كل شيء . وكذلك اعترض على ما قاله حضرة صاحب المعالي وزير المالية من أن الحكومة ليست مضطرة أن تبدي سياستها أو اتجاهها .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إلا في الوقت الذي تراه مناسباً .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأي وقت أنسب من الوقت الذي يراه فيه منكم أن تقرروا إدراج مبلغ المليون جنيه في الميزانية ، ومتى يكون الوقت المناسب الذي يتاح لكم بعد إقراركم لهذا المبلغ ؟ أظن أن الوقت المناسب هو الوقت الحالي .

إننا لا نستطيع مطلقاً إقرار المبلغ إلا إذا ارتاحت ضمائرنا وهي لا تحتاج إلا إذا سألنا وألحقنا في السؤال ووجدنا جواباً صريحاً على ما سألنا. أما إذا كان الجواب مبهماً أو غامضاً وقيل لنا إن الحكومة لا تبدو رأياً إلا في الوقت المناسب فاسمحوا لي أن أقول إن هذا يوجد المجلس والبلاد والحكومة في جو غامض مبهم لا يستطيع مجلس الشيوخ أن يؤدي واجبه فيه. (تصفيق من اليسار).

أرادت لجنة المالية أن تسهل على الحكومة مهمتها ولم ترد أن تعطل أو تعرقل أعمالها، وكما قلت في الجلسة الماضية إن مرافقة اللجنة على إدراج هذا المبلغ إنما كان في سبيل تسهيل مهمة الحكومة وفي سبيل الإعلان بأن هذا المجلس يشاطر الرأي العام في وجوب فرض الضرائب على المعفين منها الآن، لقد تقدمت اللجنة برأي مفاده الموافقة على إدراج المبلغ بتخفيضات أهمها أن المجلس يريد أن يطمئن إلى أن الحكومة لا تصدر بها في غيبة البرلمان مراسيم بقوانين اعتماداً على أن المجلس وافق على إدراجها بالميزانية. هذا كل ما طلبناه وقد طلبناه لأن الدستور لا يسمح للحكومة بذلك ولكن بينما نقول بهذا نرى أن المادة ٤٤ من الدستور مرنة ومطاطة تقصر اليوم بتفسير وغداً بتفسير آخر فعند ما يقول معالي وزير المالية إنه يتعهد بعدم مخالفة الدستور

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — بتفسيرك أنت.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم كل هذه المناقشة؟ قل لنا صراحة إن الحكومة لن تصدر بشأن هذه الضرائب مراسيم بقوانين في غيبة البرلمان.

نحن لا نميل إلى المناقشة لمجرد المناقشة إنما نتوخى المصلحة العامة. فلم لا تصارحننا الحكومة بأنها لا تنوى فرض هذه الضرائب بمراسيم بقوانين في غيبة البرلمان؟

إن اللجنة لا توافق على إدراج هذا المبلغ إلا إذا أعلن معالي وزير المالية أن الحكومة لا تنوى فرضها بمراسيم بقوانين.

إننا نتمسك بهذا حرصاً على الدستور وعلى المصلحة العامة وليس من المصلحة العامة أن تضعكم الحكومة أمام أمر واقع بفرضها مراسيم بقوانين.

إن لدى الحكومة طريقة أخرى إذا أرادت أن تفتي ضرائب جديدة فالمادة ٤٤ من الدستور تنص على أن للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — وفزع على المجلس كل هذا الوقت لأنني لست مختلفاً معك في هذا كله.

مفكرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — صرح معاك فنته.

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لقد أبديت رأيي صريحاً ومن جهة التفسير الدستوري فإني مستعد لأن آخذ بالتفسير الذي يقول به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى.

مفكرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — أي أن الضرائب الجديدة لا تصدرها مراسيم بقوانين.

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا يمكنني أن أصرح لك بأكثر مما قلت.

مفكرة الشيخ المحترم يوسف أحمد الجندى — ما المانع؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — قد يكون لدى مانع.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نحن من جهتنا نريد أن نطمئن.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إن مقتضى كلام معالي وزير المالية أنه موافق على رأي لجنة المالية كما ورد في تقريرها.

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن كلامي واضح.

الرئيس — هل معالي وزير المالية موافق على ما جاء بتقرير اللجنة؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لقد أثبت رأيي واضحاً في كل المسائل وأكتفى بهذا وليس لدى كلام آخر للمجلس الرأي الأخير.

الرئيس — يسمح لي معالي الوزير أن أتفاهم معه ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أنا متفق مع الأستاذ يوسف أحمد الجندى في التفسير الدستوري عملياً.

الرئيس — أي أن الضرائب الجديدة لا تكون إلا بقانون.

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — طبعاً لا تكون إلا بقانون ولا تصدر بغير إذن المجالس النيابية الموجودة.

(تصفيق).

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أقصد أن أقول إن القوانين لا تصدر بغير إذن المجالس النيابية.

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أخشى إذا ما واقفنا على إدراج هذا المبلغ ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أنا لا أحاول أن أخدعك وقلت إنى متفق مع الأستاذ يوسف أحمد الجندى عملياً وأقبل التفسير الذى يقول به ، وألا تصدر هذه القوانين إلا بإذن المجالس النيابية .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى — هل يعتبر إدراج المبلغ بالميزانية موافقة ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا يعتبر .

الرئيس — تقدم اقتراح (١) بإقفال باب المناقشة .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أعارض فى إقفال باب المناقشة لأنى طبت الكلمة قبل ذلك .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة وقد تكلم معالي الوزير وتكلم المعارضون والمقرر وانتهى معالي الوزير إلى بيان ألفاظه ، فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا معارض .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى — وأنا كذلك .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على إقفال باب المناقشة فليتفضل بالوقوف .
(وقفت أقلية) .

الرئيس — قرر المجلس رفض الاقتراح والاستمرار فى المناقشة .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كانت معالي وزير المالية فى كلامه الأخير أكثر لباقة منه فى كلامه الأول . وإنى ما زلت أقول إن قوة الكلام فى المسائل المالية الدقيقة لا تغير من الواقع . أشار معاليه من طرف خفى إلى أن إقرار هذا المبلغ يشد أزر الحكومة فى فرض الضرائب التى تريد أن تفرضها على الأجانب وأنها لرغبة تمنهاها المصريون وطالت شكواهم من عدم تحقيقها فى الماضى .

(١) نص الاقتراح :

” رجو إقفال باب المناقشة “

صلاح الدين الشواربى ، محمد توفيق راضى ، محمد صبروق ، أنطون الجليل ، الدكتور حافظ مؤمن ، محمد توفيق رفعت .

وقد يفهم من طلب استبعاد المبلغ أننا لا نساعد الحكومة فيما تنويه من فرض الضرائب ومعاليه هذا يضرب على وتر حساس فإن أصحاب رعايا الأموال الضخمة لا يتحملون من عبء الضرائب شيئاً فى حين أن صاحب القراريط يتحمل نصيبه منها . إنه لو ترحساس حقاً ولكن هل فى هذه المناقشة ما يؤدى إلى المعنى الذى يخشاه معالي الوزير من أننا لا نريد فرض الضرائب ، لا بل بالعكس إن فى مناقشتنا ما يدل على أننا نريد أن تكون الضرائب التى تفرض مفروض فيها المساواة ويمكن أهل البلاد ممن حملوا عبء الضرائب أن يفقهوا بعض الشيء . إن المناقشة هى التى توصل إلى نتيجة . فلماذا يفهم معالي الوزير من كلامى أننا نريد أن نتخلى عن الحكومة فى فرض الضرائب ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لم أقل هذا .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — قد يفهم هذا إذا حذفنا المبلغ .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لم أقل ذلك وليثبت هذا .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذن أنا أسأت الفهم .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لا بل إنك تستخدم نباهتك زيادة على الحد .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن إدراج المبلغ يؤدى إلى مساعدة الحكومة وحذفه قد يفهم منه العكس ، أما القول الذى وقف عنده معالي الوزير وارتضاه سعادة رئيس المجلس فلأنى أرجو أن يقبله ، وهو أنه ارتضى التفسير المستورى الذى قال به الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — قلت إنى أرتضى العمل به فى هذه الحالة .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم أفهم بالضبط .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الرباوى بك — يقول معاليه إن القانون لا يصدر إلا بعد إقراره من المجلسين .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لذلك طلبت فى نهاية كلامى من معالي الوزير أن يقرر أن الضرائب كيفما كانت لا تفرض الا بقانون يعرض على المجلسين .

مقبرة الشيخ المحترم ابراهيم الرهباوى بك — هذا ما قاله معاليه .

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك — يقول معاليه لانه لم يقل ذلك بل قال "إلا بإذن المجلسين" وأنا أريد أن يكون الكلام صريحا ، فهل يقصد معاليه أن هذه الضرائب لا تأخذ صفة التشريع إلا بعرضها على المجلسين والمناقشة فيها ؟

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — كلامى صريح .

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك — كلمتى الأخيرة . صحيح أن الحكومة إذا قدمت ميزانية المصروفات فإنها تكون مقتنعة بضرورتها وصحيح أنه من واجب مجلس الشيوخ — سواء توفر مليون الجنيه أو لم يتوفر — أن يسعى إلى ضغط المصروفات بما يتفق مع المصلحة وعدم تعطيل المرافق العامة .

فرق كبيرين من يعلم أن في خزائنه مليون جنيه للصرف على شؤونه وبين من يعلم أن ماله لا يتعدى نصف مليون . فهناك كثير من الكجاليات لا تستغنى عنها إذا اعتقدنا أن المال توفر كما أن هناك من الكجاليات ما لا نرضاه إذا أُلحقا إلى مس الاحتياطى .

فيجب أن ننظر إلى الموضوع من هذه الناحية فلا تقر الضرائب إلا إذا وثقنا أنها ستعرض على المجلس .

ونعلم ما نحصل عليه منها قبل أن نمد يدنا إلى الاحتياطى .

(تصفيق) .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر — يظهر لى ان هناك شبه لبس ، على أننى لا أرى لذلك حلا . يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يفسر المادة ٤١ من الدستور تفسيراً يتفق مع ما جاء فى تقرير لجنة المالية والجمارك من ألا يكون فرض الضرائب الجديدة بمراسيم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية . وحضرة صاحب المعالي وزير المالية يقول بصراحة كما فهمت — ولعلى كنت غلطاً فيما فهمت — إن الضرائب الجديدة لن تفرض إلا بإذن من البرلمان . فالمسألة كما اعتقد فى غاية البساطة . إذا كان حضرة صاحب المعالي وزير المالية يريد أن تفرض هذه الضرائب الجديدة المدرجة فى الباب ٢٣ بمراسيم بقوانين فى أثناء العطلة البرلمانية من غير حاجة إلى تفسير المادة ٤١ من الدستور ، فأرجو من معاليه أن يكون صريحا فى هذه النقطة بالذات وألا تفرض الضرائب إلا بقوانين يقرها البرلمان ، إما فى هذه الدورة أو فى الدورة العادية المقبلة أو فى دورة غير عادية .

وإذا صرح معالى الوزير بذلك فإنه لا يكون محل للتعهدات التى تطلبها اللجنة لأن التعهدات كما قلت فى الجلسة السابقة لا لزوم لها لأن الوزير لا يملك أن يرتبط بأى ائتمياط إلا بعد أخذ رأى زملائه الوزراء

(سجدة) .

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أنا إذ أصرح هنا بتصريح فإنما أصرح باسم الوزارة ، والوزير يعرف واجبه ويقوم به ، فإذا لم يتفق مع زملائه الوزراء فيكون له شأن آخر .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر — إذن فأرى أن نظرى الأولى فى محلها ، وهى أننا لا نقبل تعهدات إلا إذا كانت صريحة . واللجنة تطلب بصراحة ألا تصدر مراسيم بقوانين بفرض ضرائب أثناء العطلة البرلمانية . فإن كان معالى وزير المالية يصرح

الرئيس — لقد صرح معالى وزير المالية برأيه .

مقبرة الشيخ المحترم وهيب دوسى بك — نحن مختلفون فى تفسير تصريح معالى الوزير .

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أقول أننى إذا تكلمت هنا فإنى أتكلم باسم الحكومة . ولا يمكننى تحقيقا لشهوة تحكم حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ قانونس افندى أو بعض حضرات الأعضاء أن أتقيد بالفاظ مخصوصة ! ولكنى أتقيد بمعان وأمر معينة صريحة واضحة . وقد قلت إن الضرائب الجديدة لا تفرض إلا بطريقة يأذن بها المجلسان .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ قانونس افندى — إن وزارة الأشغال العمومية شرعت فى إنشاء قناطر محمد على بغير إذن البرلمان استنادا إلى إدراج مبلغ لهذا الغرض فى الميزانية .

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن هذا الإجراء لا يعتبر فى نظرى إذنا من المجلسين .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أولا أن يسمح حضرة صاحب المعالي وزير المالية بأن أعرض على العبارة التى بدلت منه الآن ، إذ نسب إلى حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ قانونس افندى وإلى بعض حضرات الأعضاء أنهم يصدرون فى كلامهم عن شهوات . هذه العبارة

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أقصد بما قلت إن الكلام صادر عن شهوة التحكم فى أن أقول ألقاظا بعينها .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نحن هنا لا نصدر فى أقوالنا عن شهوات ، بل نقول ما نقول عن اعتقاد خالص لوجه الله والوطن .

(تصفيق من اليسار) .

أما فيما يتعلق بالموضوع الذى هو مثار المناقشة الآن فأنا أعرض حلا واحداً أعتقد أنه إذا وافق عليه معالى الوزير سيكون حلا جامعاً للموضوع ، فمعالى وزير المالية يقول إنه موافق على تفسير المادة ٤١ من الدستور .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — قلت إننى موافق على العمل بتفسيرك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولكن لا يكون فى الأمر إيهام أو غموض أعيد تفسيرى للمادة ٤١ ، وهو أنى أرى أن هذه المادة لا تجيز للحكومة أن تفرض بمراسيم بقوانين ضرائب جديدة أثناء العطلة البرلمانية . فإن وافق معالى الوزير على هذا التفسير فقد انتهى الأمر .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أقول إنى أعمل بتفسيرك للمادة ٤١ فيما يختص بالضرائب .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن فأؤكد أن المجلس إذا وافق على إدراج مبلغ المليون جنيهه سيكون ذلك على أساس هذا التفسير وهو أنه لن تفرض الضرائب الجديدة بمراسيم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية ، وفى النهاية لى رجاء وهو أن يتنازل صاحب المعالي وزير المالية عن كلمة شهوة التى ربما تكون قد بدت أثناء احتدام المناقشة .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أقصد رغبة تحكم .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس — إذا سمحتم فإننى أعرض على حضراتكم الاقتراحات المقدمة من بعض حضرات الأعضاء لأخذ رأى طليها .
تقدم اقتراح^(١) من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى بتأجيل إقرار الإيرادات بعد تقرير المصروفات .

فمن يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فليفضل بالوقوف .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — الحكومة تعارض فى هذا الاقتراح .

(لم يقف غير مقدم الاقتراح) .

الرئيس — إذن يقتر المجلس رفض هذا الاقتراح . وهناك اقتراح آخر من حضرته^(٢) بحذف أربعة ملايين من الجنيهات من بعض أبواب الإيرادات والاستعاضة عنها برمج أربعة ملايين تنج من بيع الذهب ، فمن يوافق من حضراتكم على الاقتراح فليفضل بالوقوف .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — الحكومة تعارض فى هذا الاقتراح .
(لم يقف غير حضرة مقدم الاقتراح) .

الرئيس — يقتر المجلس رفض هذا الاقتراح .

الرئيس — لتأخذ رأى الآن على أبواب الإيرادات بابا بابا .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أطلب الموافقة على ألا يدرج إلا مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى لحساب التبرعات للدفاع الوطنى .

المقرر — وهل هناك ضرر من إدراج مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — نعم هناك ضرر فى ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فيما يختص بالاقتراح الذى قدّمته^(٣) مع زميلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر النحاس بحذف مبلغ مليون الجنيهة أقرر أننا نكتفى بما جاء فى تقرير لجنة المالية وبتصريح حضرة صاحب المعالي وزير المالية .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — لم يؤخذ رأى بعد على المبلغ الذى يجب أن يدرج لحساب التبرعات للدفاع الوطنى .

الرئيس — تقترح لجنة المالية أن يدرج لحساب التبرعات للدفاع الوطنى مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، ومعالى وزير المالية يطلب أن يقتصر على إدراج مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، فمن يوافق من حضراتكم على اقتراح اللجنة فليفضل بالوقوف .
(وقفت أغلبية كبيرة) .

لويس فانوس

(١) " أقترح تأجيل إقرار الإيرادات إلى بعد ما تقرير المصروفات ما

(٢) أقترح أن ينخفض من الأموال المقترزة على الأطنان مليون وأن تخفض الجمارك والدخان ورسوم الإنتاج والاستهلاك ثلاثة ملايين من الجنيهات وأن تستعوض على هذه الأربعة الملايين من استرداد الذهب الموجود ضمن غطاء البنكنوت واستبداله بسندات ذات ربع من المقرر استعماله فى تغطية البنكنوت ما

لويس فانوس

(٣) تقترح حذف مبلغ المليون جنيه المديج فى الميزانية تحت عنوان ضرائب جديدة ما

مقبرة الشيخ المحترم محمد توفيق اسماعيل بك — أرى أن عدد الأعضاء غير قانوني .

الرئيس — إن مدد الأعضاء قانوني .

مقبرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية — أرى أنه يستحسن إعادة أخذ الرأي خصوصاً أن بعض الأعضاء الذين كانوا خارج قاعة الجلسة قد حضروا بعد أخذ الرأي .

الرئيس — إن هذا الرقم وارد ضمن أبواب الميزانية التي سيؤخذ الرأي عليها فيما بعد .

والآن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ١ "أموال مقتررة" وقدره ٦,٢٦٦,٩٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ٦,٢٦٦,٩٠٠ جنيه المقدّر للباب الأول "أموال مقتررة" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٢ "الجمارك" وقدره ١٨,٩٤٨,٥٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ١٨,٩٤٨,٥٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٢ "الجمارك" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٣ "رسوم الموانئ والمناظر" وقدره ٣٣١,٢٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٣١,٢٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٣ "رسوم الموانئ والمناظر" .

هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٤ "مصايد الأسماك" وقدره ٧٦,٥٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٦,٥٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٤ "مصايد الأسماك" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٥ "الدمغة" وقدره ٤٥٥,٠٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٥٥,٠٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٥ "الدمغة" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٦ "رسوم دمغة المصوغات" وقدره ١٥,٠٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٦ "رسوم دمغة المصوغات" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٧ "الرسوم القضائية والقيدية" وقدره ١,٨٦٣,٣٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

مقبرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقندى — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٨٦٣,٣٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٧ "الرسوم القضائية والقيدية" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٨ "نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية" وقدره ١,٣٣٩,٧٥٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٣٣٩,٧٥٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٨ "نصيب الحكومة في إيرادات السكك الحديدية" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ٩ "نصيب الحكومة في إيرادات التلغرافات والتليفونات" وقدره ٢٥٣,٠٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٥٣,٠٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ٩ "نصيب الحكومة في إيرادات التلغرافات والتليفونات" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ١٠ "البريد" وقدره ٨٥٣,٨٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على مبلغ ٨٥٣,٨٠٠ جنيه مصري المقدّر للباب ١٠ "البريد" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر للباب ١١ "الأملاك الأميرية" وقدره ٧٣٠,٤٠٠ جنيه مصري ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٣٠,٤٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١١ "الأمالك الأميرية". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٢ "بدل الخدمة العسكرية" وقدره ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١٢ "بدل الخدمة العسكرية". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٣ "رسوم الخفر" وقدره ٢٩٣,٦٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٢٩٣,٦٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١٣ "رسوم الخفر". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٤ "المستقطع من ماهيات المستخدمين" وقدره ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١٤ "المستقطع من ماهيات المستخدمين". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٥ "الأرباح الناتجة من تشغيل النقود" وقدره ١,٤٢٩,٠٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٤٢٩,٠٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١٥ "الأرباح الناتجة من تشغيل النقود". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٦ "مصرفات مدرسية وإيرادات الامتحانات" وقدره ٦٧٦,٨٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٦٧٦,٨٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١٦ "مصرفات مدرسية وإيرادات الامتحانات". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٧ "رسوم السيارات" وقدره ٣١١,٦٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣١١,٦٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١٧ "رسوم السيارات". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٨ "إيرادات المنشآت الصناعية" وقدره ٤٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٤٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ١٨ "إيرادات المنشآت الصناعية". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ١٩ "حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة" وقدره ٧٤٦,٥٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للباب ١٩ "حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة" وقدره ٧٤٦,٥٠٠ جنيه مصرى . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ٢٠ "إيرادات ورسوم متنوعة" وقدره ١,٣٤٠,١٥٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقرر للباب ٢٠ "إيرادات ورسوم متنوعة" وقدره ١,٣٤٠,١٥٠ جنيه مصرى . وهل توافقون حضراتكم على المبلغين المقدرين للباب ٢١ "إيرادات غير اعتيادية" وقدر أحدهما ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى من مبيع أراض وقدر الآخر ٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى "إيرادات أخرى" ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغين المقدرين للباب ٢١ "إيرادات غير اعتيادية" وقدر أحدهما ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى من مبيع أراض والآخر ٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى "إيرادات أخرى". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ٢٢ "المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان لتعويض الهيئات المحلية من عوائد الدخول ولغير ذلك من المصروفات" وقدره ٣٨٦,٠٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٨٦,٠٠٠ جنيه مصرى المقدر للباب ٢٢ "المأخوذ من الرسم الإضافي على الدخان لتعويض الهيئات المحلية من عوائد الدخول ولغير ذلك من المصروفات". وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب ٢٣ "الضرائب الجديدة" وقدره ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن هذه الموافقة هي مع التحفظات التي أبدتها اللجنة وتفسير معالى وزير المالية .

٦ — استمرار النظر في تقرير لجنة المالية والجمارك (٢)

من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية — المصروفات
قسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك" — قسم ٣ "مجلس
الوزراء" — قسم ١٢ "وزارة الزراعة"

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

قسم ١ "مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك"

الرئيس — وزع على حضراتكم تقرير اللجنة عن هذا القسم وهو يشمل
على أربعة فروع :

فرع ١ "مخصصات جلالة الملك"

الرئيس — أدرج لهذا الفرع اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه وهو مقترح
بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ فلا يؤخذ رأى عليه .

فرع ٢ "مرتبات حضرات أعضاء البيت المال"

الرئيس — قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه
وهو مقترح كذلك بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٨ فلا يؤخذ رأى
عليه .

فرع ٣ "ديوان جلالة الملك"

المقرر — باب ١ "ماهيات وأجرو مرتبات" ١٣٤,٩٧٢ جنيها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر لهذا الباب ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره
١٣٤,٩٧٢ جنيها .

الرئيس — طبعاً يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
مصرى المقدر للباب ٣٣ "الضرائب الجديدة" . ومن يوافق من حضراتكم
على إدراج مبلغ ال ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى الذى اقترحت اللجنة إضافته من
التبرعات للدفاع الوطنى فليتنفصل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه
المستقطع من ماهيات الموظفين للدفاع الوطنى ، وعلى ذلك فهل توافقون
حضراتكم على مبلغ ٣٩,١٤٧,٠٠٠ جنيه مصرى المقدر لجميع أبواب
الإيرادات ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٣٩,١٤٧,٠٠٠ جنيه مصرى
المقدر لجميع أبواب الإيرادات .

٥ — استقالة

حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا من عضوية المجلس —

قبول الاستقالة وإعلان خلو المحل

الرئيس — ورد لى خطاب (١) من حضرة الشيخ المحترم يوسف
قطاوى باشا يطلب فيه إقالته من عضوية المجلس ، وأنا آسف أن المجلس
سيحرم من خدماته وأرجو له الشفاء . فهل توافقون حضراتكم على هذه
الاستقالة ؟

(موافقه) .

الرئيس — كان سعادته عضواً معيناً فأعلن خلو محله .

(١) حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام — أشرف بإحاطة سعادتك علماً أن حالتى الصحية وما تتطلبه من العناية لم تعد تمكننى من القيام بالعمل الذى
تفرضه على عضويتى فى المجلس بالكيفية التى أريدها والتى رسمتها لنفسى ونفقتها فى الأعوام الطوال التى تشرفت فيها بالتعاون مع زملائى
المحترمين أعضاء هذا المجلس الموقر فى خدمة الوطن العزيز .

ولذا تجدونى جد آسف لاضطرارى لتقديم استقالتى — وإنى إذ أترك هذه الهيئة المحترمة سأحفظ ما حييت أطيب الذكريات
لتلك السنين التى اشتركت فيها بكل ما أوتيت من قوة مع إخوانى الأجلاء فى القيام بتأدية الرسالة المطلوبة منا .

وأؤكد لسعادتك أنه بالرغم من ابتعادي عن المجلس سأحاول بذل أقصى ما أستطيع فى العمل لخير مصر تحت رعاية حضرة
صاحب الجلالة الملك المحبوب .

وتفضلوا سعادتك بقبول عظيم الاحترام

٦ يوليه سنة ١٩٣٨

يوسف قطاوى

(٢) راجع الملحق رقم ٥٧

المقرر — باب ٢ "مصاريف عمومية" ١١٥,١٩٦ جنيا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقتر لهذا الباب ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقتر لهذا الباب وقدره
١١٥,١٩٦ جنيا .

المقرر — باب ٣ "أعمال جديدة" ٨,٨٨٠ جنيا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقتر لهذا الباب ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقتر لهذا الباب وقدره
٨,٨٨٠ جنيا .

فرع ٤ "معية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي"

المقرر — باب ١ "ماهيات وأجر ومرتببات" ٢,٥٩٢ جنيا مصريا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقتر لهذا الباب ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقتر لهذا الباب وقدره
٢,٥٩٢ جنيا مصريا .

المقرر — باب ٢ "مصاريف عمومية" ٢٥٠ جنيا مصريا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقتر لهذا الباب ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقتر لهذا الباب وقدره
٢٥٠ جنيا مصريا .

فرع ٥ "معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك"

المقرر — باب ١ "ماهيات وأجر ومرتببات" ٧٦٨ ج ٢٠ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقتر لهذا الباب ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقتر لهذا الباب وقدره
٧٦٨ ج ٢٠ .

المقرر — باب ٢ "مصاريف عمومية" ٢١٩ ج ٢٠ م .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقتر لهذا الباب ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقتر لهذا الباب وقدره
٢١٩ ج ٢٠ م .

قسم ٣ "مجلس الوزراء"

الرئيس — طلب حضرات الشيوخ المحترمين : الاستاذ يوسف أحمد
الجندي ، والاستاذ حسن عبد القادر الكلام في موضوع إلغاء وظيفة مدير
إدارة المعاهد الدينية ، والكلمة الآن لحضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندي .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — أرجو قبل أن أبدأ
كلمتي الخاصة بإلغاء وظيفة مدير إدارة المعاهد الدينية أن تجيبني الحكومة
عن السؤال الآتي :

من هو الوزير المسئول الذي يستعمل جلالة الملك سلطته الدستورية
بالنسبة للأزهر والمعاهد الدينية بوساطته ؟

مقبرة صاحب المعالي الدكتور محمد ماهر (وزير المالية) — الوزير
المسئول هو رئيس مجلس الوزراء .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — يا حضرات الشيوخ
المحترمين :

أعارض في إلغاء وظيفة مدير إدارة المعاهد الدينية إذ المسألة لا تقتصر
على ما لهذه الوظيفة من أهمية ولا على شخص الموظف القائم بها إنما تتعلق
المسألة في الواقع ونفس الأمر بمصلحة كبرى للدولة لأن الأزهر والمعاهد الدينية
قامت حولها في جميع الدورات الماضية أو بمعنى أصح لغاية عام ١٩٢٧ —
مناقشة في مجلسي البرلمان حول المادتين ١٥٣ و ٤٨ من الدستور فقد نصت
المادة ١٥٣ من الدستور على أن "ينظم القانون الطريقة التي يباشرها الملك
سلطته طبقا للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين
الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل
الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية
تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن " .

الذي حصل هو أن البرلمان وجد نفسه أمام حالة شاذة هي أن الأزهر
والمعاهد الدينية بمعزل عنه وعن الحكومة ، أو بمعنى آخر وجد دولة مستقلة
داخل الدولة . ويرأى أن الحكومة لا تستطيع أن تعمل شيئا بالنسبة لرجال
الأزهر ورؤساء المعاهد الدينية وأحسن البرلمان أن هناك قصصا يجب معالجتها
ولم يكن هذا إحساس حزب معين أو هيئة معينة بل كان شعور جميع الأحزاب
على اختلاف ألوانها وتقدم حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك إلى
مجلس النواب باقتراح طلب فيه إصدار التشريع الخاص الذي ينظم سلطة

أو لا يوافق عليها . وفي حالة الموافقة ترسل القرارات إلى السراى لاستصدار الإرادة الملكية بشأنها .

لقد كان هذا الموظف يؤدى عمله فعلا ويظهر أن النص الذى استند إليه فى إنشاء وظيفته هو نص الدستور العام الذى يقضى بأن يكون مجلس الوزراء هو المهيمن على كافة شؤون الدولة ولا ريب فى أن الأزهر من أهم هذه الشؤون . وبناء على هذا وجدت الوظيفة المذكورة منذ سنة ١٩٢٧ إلى الآن ويطلب إلينا اليوم أن نلقيا حتى لا يكون هناك اتصال لا كلى ولا جزئى . لا حقيقى ولا وهمى بين مجلس الوزراء والأزهر والمعاهد الدينية .

أقرر — وأرجو أن تتقوا بما أقول — لى لا أصدر فيما أقول عن رأى حزبى بل أصدر من رأى فى مصلحة الحكومة القائمة لأنه من الخطر كل الخطر أن تشعر هيئة مهما كانت صغيرة بأنها ذات استقلال كلى عن الهيئة التى من حقها أن تهيمن على شؤون الدولة وهى مجلس الوزراء .

من الخطر ، يا حضرات الشيوخ ، المحترمين أن يشعر رجال الأزهر والمعاهد الدينية بأنهم دولة مستقلة ، لا سلطان للحكومة ولا لمجلس الوزراء على طالب فى الأزهر أو شيخ من شيوخ كلياته أو شيخ الأزهر نفسه .

هذه حالة أدت وتؤدى حتما إلى الفوضى ، وإذا كان فى الأزهر أو على رأسه من يشارك واحدا أو أكثر من رجال الوزارة مبولم السياسية فلتحذر الحكومة الحاضرة هذه المشاركة ، إذ ليس فيها من الضمان ما يؤكد استمرارها ولتحذر حالة تجدد نفسها فيها مشلولة أمام هيئة تتصرف كما تريد وتشعر بأنها ليست خاضعة للنظام أو للقانون ، لأنها بمنأى عن أية سلطة لمجلس الوزراء .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

من يستند الأزهر والمعاهد الدينية الأموال التى تنفق عليها ؟

إنها تستمد من أموالكم التى هى أموال الدولة فكيف تكون ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية من أموال الدولة بينما مجلس الوزراء والبرلمان الذين يهيمنون على شؤون الدولة لا سلطة لهم عليها ؟

كيف لا يكون لرئيس مجلس الوزراء الحق فى أن يشرف على الأزهر والمعاهد الدينية ، وكيف لا يكون له حق إبقاء هذا الشيخ أو فصله ؟

هذا يا حضرات الشيوخ المحترمين غير معقول ولا مقبول .

بناء على هذا أرى أن الطريق القويم — حتى لا يقضى على الخيط الأخير الذى لا يزال موجودا ويشعر بوجود الصلة بين الأزهر والحكومة — هو عدم إلغاء هذه الوظيفة .

لا أريد أن أقف عند هذا الحد ، بل أطلب إلى الحكومة أن تتدارك ما أفسدته الأيام وأن تتقدم بالتشريع الذى ينظم سلطة الملك إزاء الأزهر والمعاهد الدينية طبقا للمادتين ١٥٣ و ٤٨ من الدستور ، وهذا ما دعانى فى بدء كلامى إلى أن أسأل الحكومة عن استعمال الملك سلطته بوساطته فى شؤون الأزهر فأجبنى معالى وزير المالية بأنه رئيس مجلس الوزراء .

الملك بالنسبة للمعاهد الدينية طبقا للمادة ١٥٣ من الدستور وعينت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية — وكنت مقررا لها — يبحث هذه الرغبة فعلا وضمنا مشروع قانون ووضعت الحكومة مشروع قانون آخر فى سنة ١٩٢٧ جاء فيه فى المادة الأولى منه : " يكون استعمال السلطة التى لنا فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس وزرائنا وعلى ذلك يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء كما تصدر بناء على عرضه الإيرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى قوانين هذه المعاهد " .

وجاء فى المادة الثالثة : " يجرى حكم القاعدة المشار إليها فى المادة الأولى على مالنا من السلطة فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين الآخرين وبالمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها " .

وضع هذا القانون فى مجلس النواب سنة ١٩٢٧ بعد أن تقدمت به الحكومة وأقره مجلسا البرلمان فصار قانونا نافذا وأصبح فاتحة خير وبركة للبلاد والأزهر والمعاهد الدينية إذ لا يصح ولا يجوز أن يكون الأزهر بمعزل عن البرلمان والحكومة ، ولكن حدث مع الأسف أن ألغى البرلمان وألغى دستور سنة ١٩٢٣ وحل محل هذا القانون فى سنة ١٩٣٠ قانون ألغى هذه المادة وقد ألغى القانون الجديد صراحة القانون الذى وضعه البرلمان ووافق عليه جلالة الملك وعادت الحالة إلى ما كانت عليه قبلا ، فأصبح الأزهر والمعاهد الدينية بمعزل عن الحكومة ، أى أصبح بذاته دولة مستقلة داخل الدولة المستقلة ، وقيل فى المرسوم بقانون الصادر سنة ١٩٣٠ ، وهو على ما أذكر المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ، إنه فيما يتعلق بشيخ الأزهر والرؤساء الدينيين وشيوخ الكليات يكون تعيينهم بإرادات ملكية ، دون عرض من رئيس مجلس الوزراء ، وأخطر من هذا أنه ذكر فى القانون أن فصل هؤلاء الموظفين يكون بإرادة ملكية ، وفيما عدا ذلك قيل إن الملك يستعمل سلطته بوساطة وزير الأوقاف .

صدر هذا القانون فى سنة ١٩٣٠ فى وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا ، ولما تولى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٦ ألغى حتى هذا النص الذى قيل فيه إنه فيما عدا المسائل الخطيرة التى أشرت إليها يستعمل الملك سلطته بوساطة وزير الأوقاف .

وبذلك رجعت إلى الحالة التى كنا عليها قبل عام ١٩٢٧ وإلى أحسن البرلمان على اختلاف أحزابه أن الحاجة تدعو إلى وضع أحكام تشريعية بالنسبة لها ، وكان على رأس القائلين بهذا والمحبذين له فى مجلس النواب بعض حضرات الزملاء فى هذا المجلس الآن ومنهم حضرة الشيخين المحترمين محمد على علوبة باشا وإبراهيم الهلباوى بك .

لقد أنشئت وظيفة فى رئاسة مجلس الوزراء سمي شاذها " مدير إدارة المعاهد الدينية " وجعل من اختصاص هذا الموظف أن يكون حلقة الاتصال بين رئاسة مجلس الوزراء والأزهر والمعاهد الدينية ، وكانت جميع القرارات التى يصدرها مجلس الأزهر الأعلى وتقتضى صدور إرادة ملكية ترسل إلى رئاسة مجلس الوزراء ، فيعرضها هذا الموظف على رئيس مجلس الوزراء ، وله أن يوافق

ولم تكن ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية بعد هذا القانون تعرض على وزارة المالية قبل عرضها على البرلمان، فلما أن جاءت وزارة المغفور له نعيم باشا رجعت الأمور إلى ما كانت عليه، وبادت إلى وزارة المالية مراجعة ميزانية الأزهر قبل تقديمها إلى البرلمان .

أما وجود موظف اسمه مدير إدارة المعاهد الدينية أوله أى اسم آخر فليست له أهمية إذ ليس لهذا الموظف عمل مطلقاً . فهذا موظف صغير، شأنه شأن غيره من الموظفين، ينفذ ما تطلبه إليه الوزارة أو رئيس مجلس الوزراء فإن طلب رئيسه إليه البقاء في مكتبه دون أن يخط حرقاً واحداً على أن يتناول مرتبه في آخر الشهر، كان عليه أن يصدر بهذا الأمر، فالصلة لا يمكن أن توجد بوساطة هذا الموظف وإنما يحققها رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء .

الذى يستطيع تقدير الحاجة إلى وجود موظف هو القائم والمشرف على العمل أى رئيس مجلس الوزراء فهو المسئول عن الأعمال أمام البرلمان وعن القيام بواجباته ولكم أن تناقشوه في أدائها وهو يوضح لكم ما يكون بحاجة إلى إيضاح ويدافع عن هذه الأعمال، ولكن لا يمكن لكم أن تطلبوا إليه إضافة موظف وتلزموه بأن يوجد عملاً لفلان أفندى أو بك أو باشا خاصة بالأزهر والمعاهد الدينية .

بناءً عليه أرى أن طلب إعادة هذه الوظيفة لا محل له . أما موضوع مناقشة مجلس الوزراء وعلاقته بالأزهر فهو خارج عن مشروع الميزانية ولذلك طلب رئيس المجلس إلى حضرة الشيخ المحترم أن يتقدم باقتراحه فيحال إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض، ويأخذ بحججه العادى ولا اعتراض للحكومة على ذلك .

نعم رئيس مجلس الوزراء هو الذى يقدر عدد الموظفين اللازمين لأداء واجبه على الوجه الأكمل، فله أن يبنى وله أن يضيف، ولا أفهم كيف تلزمونه بأن يوجد وظيفة للقيام بعمل يمكنه الاستغناء عنه . كل الذى تستطيع أن تطلبه إليه هو أن يقوم بواجبه على وجه صحيح لا أن تلزمه بأدائه عن طريق موظف من الدرجة الرابعة .

لهذا أطلب إلى حضراتكم الموافقة على إلغاء هذه الوظيفة .

(تصفيق من الجميع) .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لقد أجاب حضرة صاحب المعالي وزير المالية جواباً لم ينصب على جوهر ماقلت بل الجوهر الذى قصده هو أنه منذ صدور قانون سنة ١٩٢٧ الذى جعل استعمال الملك لسلطته بواسطة رئيس مجلس وزرائه وأوجد إدارة المعاهد الدينية كانت هذه الإدارة هي المظهر الفعلى الذى يدل حقيقة على أن رئيس مجلس الوزراء سيعنى ويعنى فعلاً بالمسائل المتعلقة بالأزهر والمعاهد الدينية وأنا أفهم أن رئيس مجلس الوزراء لا يستطيع أن يشرف بنفسه على شؤون إدارة هذه المعاهد لأنه مشغول بمسائل متشعبة ومتعددة ويحتاج في تصريف هذه الشؤون إلى معاونة الإدارات والأقسام المختلفة وما دام استعمال سلطة جلالة

ظهر مما ذكرته لحضراتكم أن هذه السلطة ليست قائمة إلا على نص فى الدستور وليس هناك قانون ينظمها فأظن أن الواجب يقضى بأن تسارع الحكومة إلى وضع التشريع الذى ينظم هذه السلطة . نحن لا نطلب بهذا أمراً عجيباً ولا أمراً غريباً بل نطلب تحقيق ما أجمعت عليه البلاد وقت ابتلاع أحزابها عام ١٩٢٧ ولم يشذ نائب أو شيخ عن الموافقة على هذه الرغبة التى صدر تشريع محقق لها ولكن ألتى هذا التشريع مع الأسف فى وقت لم يكن فيه سلطان للأمة .

والآن أتقدم باقتراحين أولهما خاص بإبقاء وظيفة مدير إدارة المعاهد الدينية، وثانيهما مطالبة الحكومة بوضع تشريع ينظم سلطة الملك لإزاء الأزهر والمعاهد الدينية .

الرئيس — أرجو أن يقدم حضرة الشيخ المحترم اقتراحه الثانى كتابة ليحال إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ويتخذ طريقه القانونى .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا ما سأفعله .

فقرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — حضرات المحترمين :

تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عن مسائل خارجة عن موضوع الميزانية فقد كان عليه أن يقصر كلامه على مسألة واحدة هي وظيفة رأت الحكومة حذفها من مشروع ميزانية مجلس الوزراء ويطلب حضرته إعادتها إلى مشروع الميزانية .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد أراد حضرة الشيخ المحترم أن يبرر هذا الطلب بقوله إن هذه الوظيفة هي الخيط المعلق ولعله يريد أن يقول إنها الخيط الواهى من نسج العنكبوت الذى يصل الوزارة بالأزهر والمعاهد الدينية . فإذا كانت الضمانة التى يراها حضرة الشيخ المحترم لبقاء هذه الرابطة هي وجود موظف فى الدرجة الخامسة أو الرابعة فى مجلس الوزراء فأظنكم توافقوننى على أنها ضمانة غير كافية خصوصاً وأن الضمانة الحقيقية موجودة فعلاً وهي أن لمجلس الوزراء حق الإشراف الفعلى على الأزهر والمعاهد الدينية وميزانيته ...

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — على أى أساس يكون هذا الإشراف ؟

فقرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — كما كانت تفعل الحكومة التى تشرف بالاشتراك فى أعمالها حضرة الشيخ المحترم . لقد تغيرت المسائل وتطورت الظروف ففى سنة ١٩٢٧ صدر القانون الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم ثم عدله دولة صديق باشا بقانون آخر صدر فى سنة ١٩٣٠

كنت أفهم أن يكون هذا الاعتراض صحيحا إذا كان هناك قانون يوجب وجود هذه الإدارة فالغاؤها يستلزم حتما الموافقة منا .

فريس الحكومة الذى يتولى ساطة جلالة الملك من هذه الناحية لا يصح أن يلزم باتباع خطة معينة بل يجب أن يترك له أن يتصرف فى اختيار الطريقة التى يسلكها للإشراف على هذه المعاهد الدينية على شرط أن يقوم بعمله خير قيام، وأرى أنه لا فائدة لهذه المناقشة مادامت المسألة على الوضع الذى ذكرته، وبناء عليه أرى أن طلب الحكومة فى محله .

الرئيس — حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى يطلب أن يدرج اعتماد هذه الوظيفة فى ميزانية مجلس الوزراء لأنه يرى إبقاء هذه الإدارة.

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — لقد طلبت الكلمة فيما يختص بالمناقشة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى.

الرئيس — فليتفضل حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن المناقشة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى جرت إلى نقطة لها أهميتها وخطورتها، ويجب أن توضع أمام المجلس . هل للمجلس الحق فى أن يتدخل فى كيفية إدارة الوزير لوزارته وفى كيفية أدائه للعمل المسئول عنه أمام البرلمان أو أن حق المجلس مقصور على الرقابة العامة دون أن يتدخل فى أعمال ذلك الوزير وله أن يحاسبه عما إذا كان قد أخل بواجباته التى يحددها الدستور دون التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية .

إذا طلبنا من الوزراء أن يؤدوا أعمالهم طبقا لخطة رسمها لهم نكون قد أسقطنا المسئولية الوزارية عنهم لأننا لو قلنا لوزير أدر وزارتك بشكل معين أو قم بواجبك بطريقة معينة، وسار على ما رسمناه، وكانت نتيجة ذلك لا ترضى المجلس، وأردنا بعد ذلك أن نحاسبه على أى عمل فى وزارته فإنه فى هذه الحالة يتصل من المسئولية بحجة أننا لم نتركه حرا فى اختيار الموظفين الذين يعاونونه، لذلك يجب أن يترك الوزراء أحرارا فى اتباع الخطة التى يرونها كفيلة لتسيير العمل بوزارتهم بالطريقة التى ترضيهم والتى تمكنهم من القيام بواجباتهم على الوجه الأكمل .

الوزراء مسئولون أمام البرلمان، وهو يحاسبهم على أعمالهم، فتركوا لهم الحرية فى إدارة شؤون وزارتهم على الوجه الذى يرونه لتحقيق المصلحة العامة

إذا صححت نظرية حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لصح أيضا أن نقول لوزير الأوقاف أن ينشئ مكتبا معينيا يكون من اختصاصه كيت وكيت ونقول أيضا لوزير المالية أضف إلى ميزانية وزارتك اعتمادا لموظفين عددهم كذا وفى الدرجة كذا وأظن أننا لو فعلنا ذلك لكنت طريقة عقيمة ومربكة لا تنمى مع المسئولية الدستورية .

(ضجة)

الملك بواسطة رئيس مجلس الوزراء فيجب أن توجد إدارة تعنى بشؤون المعاهد الدينية والأزهر . من أجل هذا وجدت هذه الإدارة فى مجلس الوزراء منذ سنة ١٩٢٧ وكان على رأسها رجل يعاونه آخرون واستمرت هذه الإدارة إلى الآن حتى فى عهد وزارة صدق باشا التى وضعت دستور سنة ١٩٣٠

أنا لا يهمنى وجود موظف بعينه يتقاضى أربعين أو خمسين جنيا بل ما أريده وهو ما يهمنى هو وجود هذه الإدارة إذ فى وجودها مظهر عملى كما قلت، وما دام معالى وزير المالية قد صرح أن رئيس الوزراء هو الذى يتفقد سلطة جلالة الملك على المعاهد الدينية والأزهر، فيجب أن تستمر هذه الإدارة قائمة لأنها فى الواقع مظهر عملى لهذا الاتصال .

أقول إنه من الواجب أن توجد هذه الإدارة بمجلس الوزراء كما كانت من قبل، لأن فى إلغائها اتجاه لإيجاد هيئة مستقلة داخل دولة مستقلة، وأرجو حضراتكم ألا تترددوا فى الموافقة على ما طلبته من إبقاء هذه الإدارة .

وإذا قارنا استقلال الأزهر باستقلال الجامعة المصرية وجدنا أن الجامعة لا تهرم أصرا إلا بموافقة معالى وزير المعارف العمومية وما احتاج من شؤونها إلى مرسوم بقانون فإن ذلك يكون بناء على طلب وزير المعارف العمومية وأرى أننا لا يصح أن نجارى الشذوذ الموجود بالنسبة للأزهر والمعاهد الدينية وحتى لا تصدروا حضراتكم قرارا يفهم الشعب منه أن كل صلة بين الحكومة وبين المعاهد الدينية والأزهر قد انقطعت لذلك أطلب بقاء هذه الإدارة .

أما فيما يختص بالتشريع الخاص بتنظيم سلطة جلالة الملك من حيث الإشراف . فإذا كانت الحكومة لا تقدم مشروع قانون بتنظيم هذا فهمى حرة وسأنازل عن الاقتراح الذى قدّمته مستعيبا عنه باقتراح بمشروع قانون بتعديل المادتين ٤٨ و ١٥٣ من الدستور، أقدم به إلى حضراتكم .

(تصفيق من اليسار)

مفكرة صاحب المعالى الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن الملك يستعمل حقه بواسطة رئيس مجلس الوزراء، فهو الذى له الحق فى مباشرة هذه السلطة بالنسبة للأزهر والمعاهد الدينية، ولا يجوز أن يفرض عليه أن يباشر هذه السلطة عن طريق موظف بعينه فى الدرجة الرابعة بل يستطيع أن يكلف أى موظف آخر كوزير أو مدير مكتبه وله أن يحمل محله من يشاء فى مباشرة هذا العمل .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا لا أتمسك بموظف معين وإنما أطلب بقاء الإدارة .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد مرسى بك — إنى أوافق الحكومة فيما رآته من حذف هذا الاعتماد الخاص بهذا الموظف لأنه مفيد من الوجهة الاقتصادية، ومن الجهة الأخرى فإن هذه الوظيفة قد شغلت منذ سنة ١٩٢٧ إلى الآن واتضح أنه ليس لها أية فائدة . وأنا لا أريد بقاء هذه الوظيفة لأن الوزارات المختلفة التى غيرت من شؤون الأزهر ما خيرت، لم ترجع إلى هذا الموظف فى قليل أو كثير، بل كان موظفا صغيرا تتجاذبه الأهواء .

ليس هذا بغريب ، فإنه يحدث دائماً إنشاء إدارات وإغاثوها وضم إدارات إلى بعضها البعض ، في وزير مثلاً أن يكون لوزارته وكيلان وآخر يرى أن يكون له وكيل واحد ومكتير عام إلى غير ذلك من وسائل الحكم وتوقع الاختصاصات التي يرى الوزير أنها تحقق القيام بعمله على أكمل وجه . أما إلزام الوزير بإنشاء وظيفة وفرض شخص بالذات عليه ، فهذا لا يصح .

كل ما يرمى إليه حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن تكون لرياسة مجلس الوزراء الهيمنة على الأزهر والمعاهد الدينية ، وأنا أقول لحضرته إن هذه الهيمنة باقية ، وقد قال حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك إنه في الوقت الذي كانت فيه هذه الوظيفة موجودة فإن شاغلها لم يؤد عملاً .

للبرلمان أن يطلب حذف وظيفة ما لا يرى فائدة لوجودها ولكن ليس له أن يطلب إنشاء وظيفة ترى السلطة التنفيذية أن لا مبرر لها ، وهذه هي طريقة مراقبة البرلمان للوزارة .

هذه المراقبة السامية العظيمة هي أساس النظم البرلمانية في كل العالم ، وجميع البرلمانات درجت على هذا الأساس .

ستعرض على حضراتكم في القريب ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية ويمكن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يتقدم بالتشريع الذي يريده فإذا ما أقره المجلس عليه يعمل به ويصبح نافذاً . أما أن يطلب إنشاء وظيفة لا فائدة من وجودها فهذا ما لا أقره عليه والحكومة تصر على إلغاء هذه الوظيفة .

مفكرة الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس افندى — المسألة المعروضة
على حضراتكم تشتمل على مبدأ دستوري خطير اختلفت فيه الآراء ، فيرى معالي الوزير — ويؤيده في ذلك سعادة محمد نجيب الغرابي باشا — أن مبدأ فصل السلطات يمنع المجلس من المناقشة في طلب بقاء الوظيفة والواقع يا حضرات الأعضاء أن مبدأ فصل السلطات غير موجود مطلقاً في دساتير العالم بل الموجود وهو ما قال به علماء الدساتير ، هو تعاون السلطات لا فصلها ، وعن طريق الميزانية يمكن لحضراتكم أن تشرفوا على كل عمل من أعمال الحكومة بما لكم من الخبرة .

ليس الوزير بل له القدرة على الإلزام بما يجري في جميع إدارات وزارته بل حضراتكم وأتم ممثلو الأمة تستطيعون أن تحكموا بضرورة وجود وظيفة أو عدم وجودها . لذلك لا نسلم مطلقاً بنظرية وزارة المالية من حرمان المجلس من حقه في طلب إنشاء وظيفة وترون ضرورة إنشائها .

لهذا ولما للأزهر الشريف والمعاهد الدينية التي تمثل معنى من أهم معاني الحياة في مصر يجب علينا أن نظهرها بالمظهر اللائق بها ولا يمكن أن نسلم بأن يستخدم رئيس الوزراء كاتباً صغيراً للقيام بمهام أعمالها .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — وهل يجب
أن يشغل هذه الوظيفة موظف في الدرجة الرابعة ؟

أرجو من حضراتكم ألا تقاطعوني . أعود فأقول : هل الموظف الذي نتكلم عنه عينه مجلس الشيوخ أم عينه رئيس مجلس الوزراء لمعاونته في أداء المهمة الملقاة على عاتقه . رئيس مجلس الوزراء الذي عينه هو الذي يقدر إذا كان في حاجة إليه أو في غنى عنه ، ولقد وجد أن الحاجة غير ماسة لوجوده فالغنى وظيفته وأدى خدمة للميزانية بتوفير راتبه .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — بناء على النظرية
التي يقترحها حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا يكون البرلمان خاضعاً حتماً لكل ما تراه الوزارات من إلغاء للوظائف .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — لك أن تلزم الوزير أن يحدد وظائف معينة ، ولكن ليس لك الحق أن تلزمه بتعيين موظف يرى الاستغناء عنه ، لذلك أطلب الموافقة على حذف هذه الوظيفة التي قد اتضح أن لا فائدة لها من الوجهة العملية ، إذ لا فائدة ترجى منها للأزهر .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أعترض على نظرية حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا لأن معنى هذا أن إلغاء الوظائف ليس من حق البرلمان الاعتراض عليه مع أن الأمر على عكس ذلك ، فتقديم الميزانية للبرلمان يعطى له الحق المطلق في أن يوافق على إبقاء أو إلغاء أية وظيفة في ميزانية الدولة ، أما ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا فقيه تضيق شديد لا أظن أن الحكومة المثلة هنا الآن في شخص معالي وزير المالية توافق عليه . ولقد فات حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا أنني فيما قلته سموت في مناقشتي عن ذكر الوظيفة وقلت إنني ألح في إبقاء إدارة المعاهد الدينية لأنها هي المظهر العملي والصلة بين مجلس الوزراء والمعاهد الدينية والأزهر . بناء على ذلك فأنا مصمم على طلب في إبقاء هذه الإدارة بميزانية مجلس الوزراء .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — أؤيد كل التأييد ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا عن مبدأ فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية .

السلطة التشريعية لها الحق في مراقبة السلطة التنفيذية ، لها أن تطلب منها عملاً ، ولها أن تقول للسلطة التنفيذية أحسنت أو أسأت ، ولكن ليس من حقها أن تقول لها يجب أن تسير من هذا الطريق ، لها أن تشير ، لها أن تحاسب ، لها أن تنصح ، لها أن تسأل ، لها أن تستجوب ، ولكن ليس لها أن تطلب إبقاء وظيفة رأت السلطة التنفيذية حذفها ، إن هذا يؤدي إلى فوضى أول من يدركها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

رأت الحكومة أن لا ضرورة لوجود الوظيفة ، ويريد حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى بقاءها ، فالنتيجة العملية لهذا أن يترك الموظف بغير عمل يؤديه ، وفي هذا تحميل للميزانية أعباء لا مبرر لها .

وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثاني "مصاريف عمومية" وقدره ٤,٧٦٠ ج ٢٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٤,٧٦٠ ج ٢٠ .

قسم ١٢ — وزارة الزراعة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي ميخائيل بشاره) .

الرئيس — ورد كتاب (١) من وزير الزراعة بطلب الترخيص لحضرة صاحب العزة حسين عنان بك سكرتير عام وزارة الزراعة وحضرة أحمد افندى فهمى سالم رئيس قلم الميزانية لحضور جلسات المجلس أثناء نظر ميزانية وزارة الزراعة ، فهل تأذنون حضراتكم بذلك ؟
(موافقة) .

الرئيس — ليتفضل حضراتها بحضور الجلسة .

(حضر حضرة صاحب العزة حسين عنان بك السكرتير العام لوزارة الزراعة وأحمد افندى فهمى سالم رئيس قلم الميزانية بها) .

الرئيس — الكلمة لحضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك .

مقرر الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك — حضرات الزملاء الأفاضل : طالعت تقرير اللجنة ويسرني أن أصرح بأننى أوافق عليه كل الموافقة ولا سيما ما اشتمل عليه خاصا بالجهود التي تقوم بها الأقسام الفنية بالوزارة .

لدى بيانات أستسمح حضراتكم في الإدلاء بها لأنى خبرت أعمال هذه الوزارة مئة أربعة عشر شهرا من أواخر سنة ١٩٣٤ إلى أوائل سنة ١٩٣٦ حيث كنت وزيرا لها .

في هذه المدة زار الأقسام الفنية بالوزارة كثير من الإخصائيين في الشؤون الزراعية من مختلف الممالك فكانوا يؤكدون للوزير أن هذه الأقسام سائرة في طريق قويم وأن لنا أن نفخر بالفنيين في الوزارة وبخاصة المصريين منهم .

مقرر الشيخ المحترم لويس أفتوخ فانوس اقترى — ليشغلها موظف في الدرجة الأولى يكون له من المكانة والمقدرة ما يسمح له بالدخول على رئيس الوزراء ليذكره بواجبه نحو الأزهر والمعاهد الدينية .
(ضجة) .

لذلك أطلب أن تبقى الوظيفة .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر — بعد البيانات التي سمعتها من معالي وزير المالية من أن مجلس الوزراء يباشر سلطته المختصة بالهيمنة على الأزهر والمعاهد الدينية أرى الاكتفاء بهذا التصريح والموافقة على إلغاء الوظيفة .
(تصفيق) .

أما فيما يختص بالتشريع فلا أطلب به الحكومة الآن لما يستلزمه من إجراءات طويلة ولنا أن نتقدم به في الوقت المناسب .
(تصفيق من اليمين واليسار) .

الرئيس — هلا يزال الأستاذ يوسف أحمد الجندى مصرا على اقتراحه ؟

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فيما يختص بالتشريع فأنا مستعد لتقديمه . أما فيما يختص بوظيفة مدير إدارة المعاهد الدينية فأقصد هو أن تستمر الصلة بين مجلس الوزراء وبين الأزهر والمعاهد الدينية وما دام معالي وزير المالية قد صرح بأن الصلة موجودة بين مجلس الوزراء وبين الأزهر والمعاهد الدينية فعلا سواء أكانت الوظيفة موجودة أم لا فأنا متنازل عن اقتراحى .

الرئيس — بعد هذا هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول "ماهيات وأجرومربيات" وقدره ١٣,٤٤٠ ج ٢٠ ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ١٣,٤٤٠ ج ٢٠ .

(١) حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بالترخيص لحضرة صاحب العزة حسين عنان بك سكرتير عام الوزارة وحضرة أحمد فهمى سالم افندى رئيس قلم الميزانية بها بحضور الجلسات أثناء نظر مشروع ميزانيتها .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

ليس من المعقول إذن أن تأتي بعالم من أمريكا أو أوروبا مثلاً ليعمل على إنقاذ محصولاتنا من الآفات .

وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أن العلماء في مصر وغيرها يكونون دائماً على اتصال مستمر، ففي كل شهر عندنا يجتمع الفنيون من رجال وزارة الزراعة ليعرضوا على أنفسهم أبحاثهم التي وصلوا إليها ، وهم فوق هذا يتصلون بالجهات العلمية في أقطار العالم ، ويراسلون علماءها ويبادلونهم الرأي فيما وصلوا إليه كما يطالعون على ما وصلوا إليه كذلك ، وفي اجتماع الفنيين بوزارة الزراعة يكون أمامهم لذلك كل ما وصل إليه العلم والعلماء .

فليس من المعقول أن نطلب عالماً ليعضد عندنا ، ويبحث لنا ، لأن أبحاثه المستمرة تكون بين أيدينا .

قال لي الدكتور "برزر" : لو أن فلاناً عندكم كان عندنا بأمرىكا لأشرت على الحكومة المصرية باستقدامه لأنه خير شخص يفيدكم في بحث آفات الزراعة ، فعندكم فنيون لا يقولون علماً وتجربة عن أمثالهم في الخارج . فكيف يكون إذن من المعقول أن ننشر طلباً لنا في أنحاء العالم نطلب فيه عالماً ليعتد لنا ما عندنا من آفات ، ومع ذلك فإننا الضغط الواقع تبرع أحد كبار الأعيان بمبلغ أربعة آلاف جنيه مكافأة لمن يجد علاجاً لهذه الآفات من العلماء .

وقد تقدمت اقتراحات كثيرة . فألفت لجنة من وزارة الزراعة وبحث تلك المقترحات فوجدتها أنها لا تقوم على أساس علمي ، وكان بعضها سخيفاً يقضي بإنشاء حيضان حول القطن . كما أشار بعضها باستعمال أدوية يساوي ثمنها أضعاف ثمن القطن نفسه .

بالاختصار أرى أن طريقة الإعلان لاستجلاب علماء من الخارج مخالفة للطريقة العلمية وكرامة العلماء . ولذلك أوجه نظر حضراتكم إلى طريقة خير من هذا . هي أن نشجع العلماء الفنيين عندنا . وبخاصة المصريين . والعدد الكافي متوفر منهم والحمد لله . فيجب أن نشجع علماءنا وأن نكافئهم وننصفهم ونضع لهم "كادراً" أسوة بأمثالهم في المصالح الأخرى . حتى يقبل على وزارة الزراعة خير الطبقات من العلماء . ولكي يشتغلوا في راحة بال واطمئنان . لأن بعضهم في الوقت الحاضر يترك أبحاثه ويبحث عن طريق آخر ليعيشه وتحسين مستقبله .

كثير من الفروع المهمة بالوزارة يقوم بها موظف فني واحد . ولا بد أن أن يوجد لكل فرع منها أكثر من موظف حتى إذا ما انقطع أحدهم لعذر شرعي أمكن الآخر أن يحل محله ويستمر العمل . وفي هذا ضمان للصحة العامة .

وأرجوكم بالحاح أن من لم يزر الأقسام الفنية عندنا يتفضل بزيارتها ليقف على مبلغ تقدم الأبحاث فيها ، فيرى أنه يصح لنا أن نباهي بها أحسن الأقسام الفنية في البلاد الأخرى .

ولا شك أنكم بعد زيارتكم ستكونون أسخياء على الفنيين المصريين الذين ظلموا عهداً طويلاً وبدأت الآن تنب في نفوسهم الآمال . فإذا ما شجعوا واعترف بفضلهم فسيكون هذا حافزاً لهم على التقدم في النجاح خطوات موفقة .

أؤكد لحضراتكم أنه أصبح لدى وزارة الزراعة الآن نحو الخمسين أو الستين شاباً تخرجوا من كلية الزراعة وأتموا دراستهم العليا في ألمانيا أو أمريكا أو غيرها من البلاد الزراعية الشهيرة وحصلوا على أعلى الشهادات مثل درجة الأستاذية أو الدكتوراه أي أعلى الشهادات الزراعية في العالم ، هؤلاء من الأسف الشديد لم يجدوا التشجيع لإظهار مواهبهم ونبوغهم فهم كانوا يشتغلون في أعمال ليست من اختصاصاتهم . فلما سنحت لهم الفرصة ظهرت نتائج أعمالهم مما جعل وزارة الزراعة تتقدم لوزارة المالية بطلب تحسين حالتهم ، فإذا أجيبت الوزارة إلى ما تطلبه لهم لا شك أن ذلك سيشجع الكثيرين من حملة شهادة الزراعة العليا وبخاصة النواحي منهم على التقدم للخدمة في وزارة الزراعة ويحمل الفنيين بها على الاستمرار في العمل إذا ما أنصفتهم الوزارة بمساواتهم بزملائهم في الوزارات الأخرى .

ومن المدهش أنه ليس لموظفي وزارة الزراعة كادر خاص للآن بينما قد عمل لغيرها من الوزارات كادر عدل أكثر من مرة . لذلك أرجو أن تأخذ الوزارة برأي اللجنة فتعمل على إنصاف الفنيين من رجالها .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

في الموضوع الذي ذكرته ، ذكرت اللجنة مسائل لا أوافقها عليها . وأوجه نظركم لها قالت :

اللجنة ترى أن أمام الأقسام الفنية مجالاً واسع المدى للعمل على مكافحة الآفات الزراعية التي زاد انتشارها حتى أصبحت الطرق الحالية للوقاية منها وعلاجها لا تنفي بالغرض المرجو .

فمكافحة دودة القطن مثلاً بتقنية اللطع علاج شاق يكلف المشج والحكومة مصاريف باهظة لا تتناسب مع أثمان القطن العالمية الحالية ، فضلاً عن أن هذه الطريقة لا تؤدي إلى استئصال شأفتها فلا بد من الاستعانة بأبحاث العلماء العالمين في إيجاد طريقة علاج أنجع وأرخص .

وتقترح اللجنة الإعلان في الأوساط العلمية العالمية عن مكافآت مالية كبيرة مغرية تمنح لمن يوفق لإيجاد مثل هذا العلاج .

اسمحوا لي حضراتكم أن أقول : إن المباحث الفنية ليست كسائر المباحث ، إنما هي أبحاث يلزم أن تستمر زمناً طويلاً ، كما يشترط فيها ملاحظة البيئة الخاصة من جو ، وظروف محلية ، وغيرها .

مسألة الاستعانة بالعلماء الفنيين الأجانب أثبتت في سنة ١٩٣٥ كما أثبتت قبلها ، لما اشتد فتك الدودة بالزراعة ، وطلبت بعض الهيئات أن تجود الحكومة بمبلغ طائل كربع مليون أو نصف مليون مثلاً يخصص لمن يوفق لإيجاد علاج أو طريقة تريح البلاد من هذه الأوبئة الفتاكة بالزراعة .

فمن كثرة الضغط على الحكومة اضطرت وأنا وزير للزراعة أن أتصل بالفنيين من رجال هذه الوزارة ، ومن كلية الزراعة ، ومن الجمعية الزراعية ، جمعت كل هؤلاء ، أجانب ووطنيين ، وسألتهم رأيهم في هذا الاقتراح ، فكان إجماعهم على أن هذا الاقتراح يناقض كرامة العلم منافاة تامة .

وأرجو أن تلاحظوا أن رؤساء الأقسام الفنية كانوا كلهم من الأجانب . وكان الفرق بين الرئيس والمرعوس عظيمًا جدًا ، كان الرئيس يتقاضى ألفي جنيه أو ألفًا وخمسمائة . بينما مرعوسه المصري الذي يليه يتقاضى عشرين جنيهًا فقط شهريًا ، فهل يتصور هذا المرعوس أنه سيصل يوما إلى الرئاسة ، وسيكون مسئولًا عن العمل ، وإن كان في الواقع لا يقل عن رئيسه ثقافة ومؤهلات علمية .

فعلينا إذن أن نساعد هؤلاء المصريين ونعطيهم المراكز التي تليق بهم ، وأن نشعرهم بالمسئولية ، وهي أكبر حافز للتقدم .

هذه ملاحظاتي . وأرجو من اللجنة أن تفضل قترع من تقريرها مسألة الاستعانة في الأبحاث الفنية بالعلماء الأجانب ، لأنهم هم أنفسهم يقولون لنا : لسنا أقدر منكم على العمل الذي تطلبون .

ومسألة رصد مكافآت مغرية لما طرحت على العلماء الأجانب وجدوا فيها مسبة . لأن العالم الجدير بالعلم لا يشتغل من أجل مكافأة مالية . بل يشتغل جبا في العلم ، وللوصول إلى غاية ، وإلى نفع عام ، ويرى مسبة له إذا طلب إليه أن يشتغل من أجل المال وحده ، ووجدنا صعوبة في طريقة الإعلان بمكافأة العلماء بالمال ، لأن كل صيغة وجدنا فيها مسبة ومساسا باحساس العلماء ، وأنها لا يليق صدورها من وزارة الزراعة .

فأنا أوافق اللجنة في كل ما رآته إلا فيما اقترحته بالاستعانة بالعلماء الأجانب .

وفي الإعلان عن مكافآتهم المالية . قالت اللجنة في ذلك ، ولكن هذا يوجب التذرع بكل مجهود والبذل بكل سخاء والاستعانة بقول العلماء أينما وجدوا ومن أي جنسية كانوا للوصول إلى الغرض المنشود ، ولنا في ذلك قدوة فيما قامت به فرنسا لمكافأة كثير من آفاتنا الزراعية بنجاح كبير بالطريقة التي تقترحها اللجنة .

فالظاهر أن اللجنة تشير إلى مرض "الفلو كسيرا" المنتشر في غناب فرنسا . ولكن هذه البلاد أمكنها أن تستحدث علاجا ترشه على الغناب فيه "سافات النحاس" ، لكن في زراعتها آفات متعددة كثيرة . وهذه أمريكا . وأتم لا تنكرون تقدمها العلمي العظيم . وعندها زراعات مثل زراعاتنا . ومع ذلك بقيت الآفات الزراعية عندهم على حالها . ويقول علماءها : إننا لم نصل في أبحاثنا إلى أكثر مما وصلتم إليه . ويعترفون بأن شبانتنا الفنيين أوجدوا في أبحاثهم إضافات كثيرة . ومؤلفات فيما اختصوا فيه .

فبناء عليه أستسمح حضرات أعضاء اللجنة أن يقبلوا إلغاء ما أشرت إلى إلغائه من التقرير ، حتى لا نتعرض إلى عمل ما يخالف كرامة العلم . وما أربأ بالمجلس أن يقع فيه . وما يضعف من قيمة الفنيين المصريين .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علي الجزار بك — جرت العادة أن نتقدم لحضراتكم برغبات أثناء نظر الميزانية وننتظر من الحكومة أن تبحثها بحثا جدوا وأن تنفذها على قدر المستطاع .

تقدمت في الدورة الماضية أثناء نظر ميزانية وزارة الزراعة ببعض الرغبات . ولا اعلم ما تم فيها الآن .

إني أخالف زميلي الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك فيما ذهب إليه بخصوص الإعلان عن علاج شاف لدورة القطن .

تعلمون حضراتكم أنه في وقتنا هذا انتشرت الدودة انتشارا فظيحا ضج منه الجميع . والمقاومة الشديدة التي تقوم بها الحكومة والأهالي لم تعد مع الأسف الشديد بالغرض المقصود .

كما تقاوم الآفة بأن تنقى اللطع قبل الفقس . ومتى فقس انتشرت وزادت كما هو حاصل الآن ، وسمعت حضراتكم أن عدد اللطع في الفدان الواحد وصل إلى ١٥,٠٠٠ بل إلى ٣٠,٠٠٠ لطعة ، فمن المتعذر جدا تنقية هذه اللطع ، ولا بد إذن من الفقس .

والآن يجمع الدود من زراعة القطن ، وأصبحت على رأى الفلاحين ثعابين لا دودا ، لطولها وكبرها ، وهي تجمع الآن في صفايح وتمرق .

فهذه العملية تكلفتنا نحن المزارعين مبالغ لا يمكن حصرها .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد الربواني بك — يتكلف الفدان الواحد نحو جنينين .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علي الجزار بك — دنا من تكاليف الفدان الواحد ولنتظر لنتيجة المحصول فالقدان لا ينقص محصوله بهذه الآفة أقل من قطارين على وجه عام . أي أن الفدان الذي كان ينتج نحو خمسة قناطير . لا يمكن أن ينتج مع هذه الآفة أكثر من ثلاثة قناطير . فإذا كنا نزرع مليوني فدان . فإن المحصول يقل أربعة ملايين من القناطير .

وإذا كان ثمن القنطار الواحد ثلاثة جنيهات فتكون الخسارة العامة اثني عشر مليونًا من الجنيهات . ويضاف إلى هذه الخسارة تكاليف التنقية . وربما تزيد على جنينين للفدان الواحد .

فهذه خسارة فادحة لا يصح مطلقا أن تقف أمامها مكتوفي الأيدي ساكتين غير مهتمين . ولا يصح أن تقول إنه من العار أن نعلن في العالم عن طلب دواء لهذا الداء الويل .

واجب علينا أن نعلن في العالم كله عن هذه الآفة . وعن طلب علاجها وأن تقدم مكافآت عظيمة لمن يجد علاجًا لها .

سبق للجمعية الزراعية — لا لأحد الأفراد كما ذكر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك — أن تقدمت بأربعين ألف جنيه على ما أذكر . لمن يجد علاجًا لهذه الآفة . وفي العام الماضي طلبت من الحكومة أن تساهم مع الجمعية الزراعية بمثل هذا المبلغ أو بضعفه . لكي نجد علاجًا للآفة . ولكن مع الأسف لم تفعل الحكومة شيئًا . حتى إن الجمعية الزراعية نفسها صحت مبلغها .

كل مركز من المراكز وأصرح أنه لولا "طلوقة" الجمعية الزراعية لاقرضت الخيول . وإنى لا تسأل هل يصعب على وزارة الزراعة أن تتدبر هذه المسألة وتعد لها العدة ؟ إنى لا أرى أية صعوبة في ذلك .

لقد أجابت وزارة الزراعة عن هذه الرغبة بما يضحك حيث قالت إن لديها اثني عشر طلوقة تريد التخلص منها بإهدائها إلى الجمعية الزراعية .

مفكرة صاحب المعالي رشوان محفوظ باشا (وزير الزراعة) — هذا غير صحيح .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أنا آسف لأنى سمعت بهذا وسمعه معى حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك . إنى أرجو تعميم "الطلوقة" في كل مركز وتحسين نسل جميع الماشية حتى يمكن تشجيع الأهالى على اقتناء الإناث من المواشى ، فيكثر النسل في البلاد ، وبذلك لا تحتاج الحكومة إلى الالتجاء لبلاد الشام ، مثلاً ، لاستجلاب ما يحتاجه الجيش من الخيول .

إن أملى فى معالى وزير الزراعة وسكرتيرها الفنى القدير لكبير ، وأرجو أن يعمل على تحقيق هذه الرغبة .

بقيت مسألة أخرى طالما تكلمت عنها فى الماضى ، وهى مسألة التبخير : إن وزارة الزراعة شجعتنا على زراعة الجنائن ثم تركتنا ، وترتب على ذلك موت أشجار هذه الجنائن .

أضرب لذلك مثلاً وهو أنى تكلفت فى عملية تبخير جنيئة لى مبلغ ثلاثين جنيهاً ثم اتضح أن الخيام التى استعملت فى التبخير "مخرقة" ولذلك لم تنجح عملية التبخير وقيل لى إن الخيام كانت "مخرقة" فى العام الماضى ولكننا رقت الآن . ولا زلت أطالب بدفع هذا المبلغ .

إن الواجب على وزارة الزراعة العناية بالخيام والتأكد من سلامتها والإشعار منها وأن يكون التبخير بالجنائن لأن الجنائن الآن لا تأتى بربح .

لأقول هذا مبالغه بل أنا أصور الواقع على حقيقته وعندى جنيئة مساحتها عشرة أفدنة كنت أحصل منها عن طريق الزراعة على ١٨٠ جنيهاً بل ٢٠٠ جنيهاً والآن بعد أن زرعتها جنيئة أصبحت أدفع عليها سنوياً خمسين جنيهاً خسارة فالذى أرجوه من وزارة الزراعة أن تساعدنا على تخفيف هذه الأضرار بما تستطيعه من الوسائل والتدابير .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك — أريد أن أفهم كيف نحسر خمسين جنيهاً فى جنيئة مساحتها عشرة أفدنة ؟

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — تفضل وأنا أطلعك على حسابها .

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد القادر بك — هذا غير ممكن وغير معقول .

لهذا أرى أنه واجب على وزارة الزراعة أن تسعى لدى وزارة المالية لتقتر هذه الرغبة وتعلن جميع الفنيين الكيميائيين فى أنحاء العالم أنى لايجاد علاج لهذا الداء ، لتعلن فى فرنسا ، وفى إنجلترا ، وفى ألمانيا ، وفى أمريكا ، وغيرها من البلاد التى تقدم فيها فن الكيمياء تقدماً عظيماً ، ولا يجوز الارتكان على من عندنا من الفنيين وحدهم ، وقد يكونون فى غاية الكفاية ، وأنا لا أعرف أحداً منهم ، ولكن ما هو العلاج الذى أوجدوه ، وأى شئ فعلوه ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أوجدوا التنقية .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — التنقية طريقة آيلة . فكل عام ننقى ، وكل عام تصاب الزراعة بالدودة ، وكل سنة تأكل الزراعة هذه الدودة فلا بد إذن من إيجاد طريقة أخرى .

ولذلك أوافق اللجنة فى هذا الموضوع وأخالف حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك .

سبق لى أن قلت فى الدورة الماضية إنه يجب على وزارة الزراعة أن تتفق مع وزارة الأشغال العمومية فى أمر المناوبات لأن وزارة الزراعة هى المسئولة عن شؤون الزراعة ، لماذا تكون وزارة الزراعة بعيدة عن التدخل فى أمر المناوبات ولا تتكلم كلمة واحدة عنها .

أعرف جيداً أن هناك فى مديرية المنوفية أراضى مزرعة قطنا وهى فى مبدأ الترع يمضى عليها خمسون يوماً ولا تصل إليها المياه ولقد شكوا الكثيرون من هذه الحالة وإذا أرادوا أن يتكلموا مع مفتش الزراعة تهزب منهم لأنه لا يستطيع أن يتصل بياشهمهندس الرى ولا يتدخل معالى وزير الزراعة لتسهيل الاتصال بينهما ، فإلى متى يهمل هذا الموضوع ولا نعمل على اتصال وزارة الزراعة بوزارة الأشغال العمومية فى هذا الشأن حتى نستطيع أن نغير من نظام المناوبات . هذا النظام العتيق الذى وجد من عهد الاحتلال ومضى عليه أكثر من خمسين عاماً . يعطى المزارعون حسب هذا النظام ستة أيام "عمالة" واثني عشر يوماً "بطالة" فى هذا الوقت الذى فتكت فيه الدودة بالقطن . إن مثل القطن فى هذا القبط كمثل الرجل الظمان يتلهف على الماء فلا يحده ويكاد هذا الحر الشديد وانقطاع المياه عنه يمته . ذلك الماء الذى لا حياة له بلونه ، فإذا ما أقدم المزارعون على الحصول عليه حررت لهم محاضر مخالفات وتوقعت عليهم العقوبات ، إنى أناشدكم أن تعملوا على تغيير النظام العتيق نظام المناوبات الذى لا يتفق مع العصر الحاضر ولا مع حالة التطور التى وصلنا إليها .

ناديت بهذا فى الدورات السابقة وأنادى به فى هذه الدورة ولا إجمالى إلا متادياً به فى الدورة المقبلة إذا طال بى الأجل .

يسمح لى معالى وزير الزراعة أن أبدي ملاحظة وإن كانت مضحكة إلا أنها هامة وأقصد موضوع تحسين النسل بالنسبة للخيول والمواشى والإشعار منها فإن من الواجب على وزارة الزراعة إيجاد "طلوقة" من كل نوع فى

مقبرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — يجب أن تصدقني والحساب أمانى ومستعد لأن أطلعك عليه .

أنتقل الآن إلى مسألة أخرى خاصة بالجنايات . لقد أنشأت وزارة الأشغال الجنايات بجوار الترع وكلفتها مبالغ طائلة والغرض من إنشائها هو عدم تمكن الفلاح من سرقة المياه ذلك لأنها تفصل أرضه عن الترع . كان النظام المتبع قبل إيجاد الجنايات أن يعطى أصحاب الجناين يوما تعويضا زيادة على أيام العمالة ولكن منذ وجد نظام الجنايات حرمت الجناين من هذه الميزة .

والذى أرجوه من معالى وزير الزراعة أن يتدارك هذه الحالة لمصلحة أصحاب الجناين وأن يعبر ملاحظاتي ما تستحقه من العناية .
(تصفيق)

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر — أريد أن أستفهم من معالى الوزير، هل دودة القطن من الآفات المحلية المصرية مثل مرض البلهارسيا أم أنها من الآفات العالمية التى توجد فى كل البلاد التى تزرع القطن . إنى أعتقد أنها ليست محلية بل هى توجد فى كل بلاد تزرع القطن مثل أمريكا والهند واليابان، ومما لاشك فيه أن هذه البلاد تتبع وسائل لمقاومة هذه الآفة، فما الذى يمنع وزراءنا المفوضين والملحقين الزراعيين من التحرى والاستقصاء عما تعمله هذه البلاد لمقاومة هذه الآفة والقضاء عليها، بدل أن نتكبد المصاريف من غير فائدة للإعلان عن يد لنا على الدواء .

إن أمريكا على عظمتها وغناها وهى التى تنتج أكثر كمية من القطن فى العالم لم نسمع أنها أعلنت على منح مكافأة لمن يرشدها إلى علاج يقضى على هذه الآفة . بينما نريد نحن عن قلة ما تنتجه من القطن أن نعلن عن إعطاء مكافآت بسطاء لمن يرشدنا إلى الدواء . إن الطريقة المثلى التى لا تكلفنا كثيرا والتى تكون محققة الفائدة لأنها نتيجة التجارب هى أن نقف على ما تتخذ تلك البلاد التى تزرع القطن من التدابير لمقاومة تلك الآفة بواسطة وزارتنا المفوضين والملحقين الزراعيين فنحتذى حذو تلك البلاد ونعمل بالطرق والوسائل التى تنفعها فى استئصال هذا المرض .

ما الذى قامت به وزارة الزراعة لدرء هذا الخطر ؟ إن طريقة الوزارة فى مقاومة هذه الآفة هى أن تحضر حشرة من الحشرات وتستولدها فى أيام وسنين ثم توزعها على الفلاحين لنشرها فى القطن لنا كل الدودة ويقينى أن فى هذه الطريقة تضییعا للوقت ولا نتيجة لها .

فعلينا أن نقف على ما تعمله تلك البلاد وأن تقتدى بها كما قلت فإذا ثبت أنها قد عجزت عن مقاومة هذه الآفة دلنا ذلك على أنها من الأمراض المستعصية ولا حيلة لنا فيها .

أما ما لاحظته حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك عن نظام المناوبات فإنى أوافق عليه لأن قطن جيزة لا يتحمل العطش أكثر من عشرة أيام . من الغريب أن وزارة الزراعة ترى بعين رجالها أن زراعة القطن فى حاجة شديدة إلى المياه فتبخل بها عليه بينما تصرح برى الشراقى فى يونه والقطن وهو أساس الثروة فى مصر يترك عرضة للعطش قسوة حالته .

وإذا سألنا رجال الرى لم تصرحون برى الشراقى قالوا إننا لانستطيع أن نمنع ذلك مادامت العادة قد جرت به . وإنى أناشد وزير الزراعة أن يولى هذا الأمر ما يستحقه من العناية رحمة بالفلاح ولو من باب الإنسانية لوجه الله تعالى .

لقد وجهنا إلى وزارة الزراعة منذ سنة ١٩٢٤ رغبات كثيرة والرغبة التى أبديتها الآن ليست خاصة بوزارة الزراعة بل هى تتناول أية وزارة أخرى من الوزارات التى تنتج إما منتجات زراعية أو صناعية فتتناول وزارة الزراعة كما تتناول وزارة التجارة والصناعة ووزارة المعارف العمومية وغيرها . فحرام أن تباع منتجات هذه الوزارات إلى الموظفين . ولقد أثرت هذه المسألة فى مجلس النواب من طرف خفى والآن فإننى أصرح بها لأنها كانت تجيش فى صدرى من زمن بعيد .

يجب على وزارة الزراعة أن تعرض منتجاتها مثل المربة واللجنة والزيت السيوى والمشمش وغيرها من المنتجات فى السوق لكي يذفع بها الجمهور ، كما يجب على الوزارة أن تتبع الفرصة للتعليمين العاطلين فى الاتجار بهذه المنتجات .

وفضلا عن الفوائد التى ذكرتها فإن فى اتباع هذه الطريقة إبعادا للشبهة عن الموظفين حتى لا يظن أنهم يشترون المنتجات بأقل من ثمنها الحقيقى .

مقبرة صاحب المعالى رشوان محفوظ ساسا (وزير الزراعة) — جميع المنتجات آثمانها محددة وهى فى متناول الجميع .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر — يرى اقتراحى إلى أن تباع المنتجات إلى من يرغب من الجمهور فى الاتجار بها لتتاح له فرصة التكسب ، كما يرى إلى إبعاد الموظفين من مواطن الشبهات ، ولذلك فإنى أرجو أن يكون اقتراحى محل اعتبار وزارة الزراعة والوزارات الأخرى .

مقبرة الشيخ المحترم عبد السلام عبدالقادر بك — إن كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر وما انطوى عليه من نقد لوزارة الزراعة هو الذى يدفعنى إلى الدفاع عن وزارة الزراعة .

يجب ألا نغضظ وزارة الزراعة حقها فقد استحضرت من أستراليا الحشرة التى تئيد اللطعة التى تصاب بها أوراق القطن فيجب أن نجد لها هذا الصليح لأنها وفرت علينا جهودا كثيرة كنا نبذلها مع أولادنا وبناتنا فى شهر يؤونه الشديدة الحرارة لمكافئة هذه اللطع فيجب أن نعترف لهذه الوزارة بالفضل لما قامت به من جهود لمصلحة الفلاح .

وأرى أن لا محل للتشكك فى ذمة الموظفين فهم مصريون مثلنا ويجب ألا يحرموا من الانتفاع بمنتجات الوزارات المختلفة .

الواقع أن وزارة الزراعة مغموطة الحق ، وأعتقد أنها لا تقل أهمية عن أهم الوزارات كالدخلى والمالية ، ويجب أن تشجع هذه الوزارة بالمال الكافى وأن تزود بالموظفين الفنيين حتى تتمكن من القيام بالأعباء الهامة الملقاة على عاتقها ، كما يجب أن يؤخذ رأيها فى كل ما هو خاص بالزراعة

وأقترح على وزارة الزراعة أن تعني بإحضار "طلوقة" للواشى لتحسين نتائجها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟
(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للبواب الأول "ماهيات وأجرومرببات" وقدره ٤٢٦,٣٤٣ جنيها مصريا ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على مبلغ ٤٢٦,٣٤٥ جنيها مصريا المقدر للبواب الأول "ماهيات وأجرومرببات" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للبواب الثانى "مصاريف عمومية" وقدره ٥٠٢,٢٥٠ جنيها مصريا ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للبواب الثانى "مصاريف عمومية" وقدره ٥٠٢,٢٥٠ جنيها مصريا . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للبواب ٣ "أعمال جديدة" وقدره ٥٥,٠٨٥ جنيها مصريا ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقترح المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للبواب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٥٥,٠٨٥ جنيها مصريا .

وهل توافقون على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس للانعقاد يوم الاثنين ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (١١ يوليه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء وعلى أن يكون جدول أعمالها كما يأتى فيما يستجد ؟

جدول الأعمال

بجلسة يوم الاثنين ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧
(١١ يوليه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء

١ — الاعتذارات وطلبات الإجازة .

٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ — الرسائل :

(أ) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ١٠٩ سنة ١٩٣٨

(ب) كتاب من لجنة المواصلات بانتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد رشوان الزمر بك سكرتيرا برلمانيا لها .

٤ — القراءة الثالثة لمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمراقبة أصناف القطن .

فأرى أن تكون مصلحة الأملاك التى تزرع مساحات واسعة من الأطنان تابعة لوزارة الزراعة ، لأن هذه المصلحة قد فشلت فى مهمتها . وبالمثل يجب أن تتولى وزارة الزراعة إدارة أطنان وزارة الأوقاف التى ظهر فى العام الماضى أن بعض أطنانها لم يكن يزيد لإيراد القدان الواحد منها على ١٦ قرشا سنويا . إن وزارة الزراعة بما لديها من الفنين أقدر على القيام بإدارة الأطنان من وزارتي المالية والأوقاف .

وأرى أن يؤخذ رأى وزارة الزراعة فى حفر المصارف . فإن وزارة الأشغال العمومية لما رأت أن تكاليف المصارف التى ترمع حفرها تبلغ ثلاثين مليوناً من الجنيهات بلحات فى آخر الأمر إلى وزارة الزراعة تستشيرها هل من الأوفق أن يكون عمق المصارف مترين ونصف متر أو متراً ونصف متر ؟ أسوق ذلك للتدليل على وجوب أخذ رأى وزارة الزراعة مقدماً فى كل مسألة زراعية فنية .

وألفت نظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إلى أنه لا يجوز له أن يحدد مديرية المنوفية على طقى الشراقى . إن هذه المديرية بعد أن كانت زهرة المديريات وكان القدان منها يباع بمبلغ ٥٠٠ جنيه أصبحت الآن فى حالة عجز عن الإنتاج ، بينما أهالى شمال مديرية الغربية يتوافرون بالمياه فيزرعون الأرز الذى يدر عليهم مالا وفيرا فى حين أنهم لا يدفعون ضريبة عن القدان الواحد أكثر من ٥ قروش أو ١٠ قروش . فإذا حسدتم فاحسدوا أنفسكم يا أهالى الغربية على النعم التى أتم فيها .

حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشاذلى بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

تكلم كثير من حضرات الأعضاء عن دودة القطن ولم يتكلم أحد منهم عن الدودة الثعبانية التى تصيب القمح وهى آفة لم نكن نراها قبل خمسة وعشرين عاما ، ولم يكن لها أثر فى زراعة القمح ذلك الغذاء الأساسى للشعب ، أما الآن فأكثر الزراعات تصاب بهذه الدودة مما أدى إلى نقص محصول القمح ورداءة أنواعه ، لذلك فإننى أقترح أن تصرف تقاوى القمح من وزارة الزراعة . وأن تشرف الوزارة على التفاتيش حتى إذا وجدت قمحا غير مصاب بالدودة الثعبانية وزعت تقاويه على المزارعين .

ولنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الذرة ، ذلك المحصول الأساسى للفلاح المصرى : إن الذرة تصاب بآفة هى "الدوار" التى تحز عقله عود الذرة فتلفها ، فما الذى اتخذته الوزارة لمكافحة هذه الآفة ؟

إن وجب على الوزارة أن تكافح لطع القطن فأوجب عليها أن تبحث عن علاج لإبادة "الدوار" الذى يصيب الذرة وهو الغذاء الأساسى للفلاح ،

أتكلم أخيرا عن موضوع ذى أهمية كبرى فى رخاء الفلاح وهو تحسين نتاج الماشية ، فهل عملت الوزارة شيئا فى هذا السبيل ؟ أقول كلا ، مع أنه من أوجب الواجبات العناية بتحسين نتاج الماشية لأن من وراء ذلك فوائد كبيرة منها زيادة كمية اللبن والمسل الذى يغتينا عن استيراد المسل الصناعى من الخارج . ومنها زيادة كمية السباح البلدى الذى يكسب الأرض خصوبة .

أسئلة

٥ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن الطرق الزراعية بمركز الصف .

٦ و ٧ — سؤالان موجهان إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن :

الأول عن الترع والمصارف بالوجه القبلي .
والثاني عن طريق منشأة عبد الله .

٨ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن مسائل منسوبة لطبيب بالوزارة .

٩ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن أدعياء الطب والفرقة المكونة لمقاومتهم .

١٠ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزار بك عن منح الدرجة السادسة للوظفين المنقولين من الوزارات والمصالح إلى وظائف مدرسين بمدارس وزارة المعارف العمومية .

١١ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل عن إصلاح مكان ركاب الدرجة الثالثة بمحطة القاهرة .

١٢ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجندى عن مبالغ متوفرة في خزانة الدولة لمجلس محلى السويس .

١٣ — سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجندى عن قتل عمال معمل تكرير البترول على السكة الحديدية .

استجابات

١٤ — تحديد يوم للمناقشة في الاستجابات المقدم من حضرة الشيخ المحترم حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصريح حضرة صاحب المعالي محمد حسين هيكل باشا بمجلس الشيوخ الذى نسب فيه الخيانة لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

١٥ — الاستجابات المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب — إلقاء البيان فيه من حضرة مقدم الاستجابات — ثم تحديد يوم للمناقشة فيه .

١٦ — المناقشة في الاستجابات المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية .

١٧ — المناقشة في الاستجابات وملحقاته المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية عن نقل أحد حضرات القضاة وتديه لمحكمة العريش .

الجان

١٨ — تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتنظيم الجامع الأزهر .

١٩ — تقرير لجنة الطعون عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بعدم تعرض لجنة الطعون إلا إلى أوجه الطعن إذا كان مقبولا شكلا وألا تبحث في صحة نيابة الأعضاء إذا كان الطعن باطلا شكلا .

٢٠ — تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم حسين عبد الكريم العمارى افندى .

٢١ — تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم حسن أبو الفتح بك .

٢٢ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل بإنشاء طريق زراعى بين بلدة المعصرة والمحطة .

٢٣ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم لأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل بعمل كوبرى على مزلقان السكة الحديدية عند ناحية السرايات أمام عزبة دلاور والعزب المجاورة .

٢٤ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى بتخصيص الكوبرى الحديد المزمع إنشاؤه بكفر الزيات تنفيذًا للعاهدة المصرية الإنجليزية للسكة الحديدية وتخصيص الكوبرى الحالى للورور بعد تعديله .

٢٥ — تقرير لجنة المواصلات عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد كمال علما باشا برصف جسر النيل الشرقى من بنها الى نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار .

٢٦ — تقرير لجنة الأشغال عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم على محمد مروان بإنشاء كوبرى على بحر شبين أمام بلدة طنينج مركز طلخا .

٢٧ — تقرير لجنة الأشغال عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك بحمل زراعة الارز بالتناوب بين الملاك فى الأراضى التى تدخل فى مناطق الأرز .

٢٨ — تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحات التى فصلت فيها اللجنة فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٨

٢٩ — تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض عن العرائض التى فصلت فيها اللجنة فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٨

(موافقة) .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة مساء) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ الموافق ١١ يولييه سنة ١٩٣٨

مبايعة

رقم الصفحة	رقم الصفحة
(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير	١ — الإجازات ... ٤٠٦
المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد	٢ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ... ٤٠٧
حنفي أبو الفضل عن إصلاح مكان ركاب الدرجة	٣ — الرسائل :
الثالثة بمحطة القاهرة — الإجابة عنه ... ٤١٢	(أ) مرسوم بتعيين صاحب العزة أعلان قطاوى بك عضوا
(هـ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات	في المجلس — حلف حضرته اليمين الدستورية ... ٤٠٧
من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي	(ب) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ١٠٩ سنة ١٩٣٨ ... ٤٠٧
من قتل عمال معمل تكرير البترول على السكة	(ج) رد وزارة التجارة والصناعة على العريضة رقم ١٤٦
الحديدية — الإجابة عنه ... ٤١٣	سنة ١٩٣٨ ... ٤٠٨
(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير	(د) رد الجامعة المصرية على العريضة رقم ٣٦٨ سنة ١٩٣٧ ... ٤٠٨
المواصلات من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزائر	(هـ) رد وزارة الصحة العمومية على العريضة رقم ١٦٥ سنة ١٩٣٨ ... ٤٠٩
بك عن قتل محطة سكة حديد حلوان — الإجابة عنه ٤١٣	(و) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ٦٧ سنة ١٩٣٨ ... ٤٠٩
(ز) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف	(ز) كتاب من لجنة المواصلات بانتخاب سكرتير برلمان لها ... ٤٠٩
العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن	(ح) كتاب من لجنة الأشغال بانتخاب سكرتير برلمان لها ... ٤٠٩
عوض عن مسائل مفسوبة لطبيب بالوزارة — الإجابة عنه ٤١٤	(ط) كتاب من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من
(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف	مرسومين باسترداد مشروع قانونين ... ٤١٠
العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك	٤ — مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمراقبة أضاف
من منح الدرجة السادسة للموظفين المتقولين من	القطن — أرجاء القراءة الثالثة إلى ما بعد ... ٤١١
الوزارات والمصالح إلى وظائف مدرسين بمدارس	٥ — الأسئلة :
وزارة المعارف العمومية — الإجابة عنه ... ٤١٥	(أ) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات
(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة	من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن الطرق
العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض	الزراعية بمركز الصف — الإجابة عنه ... ٤١١
عن أدياء الطب والفترة المكثورة لمقاومتهم — الإجابة عنه ٤١٥	(ب، ج) سؤالان وجهان إلى حضرة صاحب المعالي وزير
(ي) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة	المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ
العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل	مؤمن : الأول عن الترع والمصارف بالوجه القبلى ،
أفندي عن مبالغ متوفرة لمجلس محلى السويش	والثانى عن طريقه مفتاح عهد الله — الإجابة عنهما ... ٤١٢
بجزة الدولة — الإجابة عنه ... ٤١٦	
٦ — مناقشة حول تقرير لجنة الأوقاف والمآهد الدينية عن	
مشروع قانون بتنظيم الجامع الأزهر المطلوب تخرجه بقرينة	
الاستعجال من حيث تقديمه على الاستجوابات — عدم الموافقة	
على الاستعجال ... ٤١٦	
٧ — القراءة الثالثة لمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمراقبة	
أضافت القطن تحت الموافقة طيه بالنداء بالامم ... ٤١٨	

رقم الصفحة

٨ — الاستجابات :

- (١) الاستجابات المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصريح حضرة صاحب المقام العالي محمد حسين هيكل باشا بمجلس الشيوخ الذى نسب فيه الحياة لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا — تحديد المناقشة فيه بعد أسبوعين ... ٤٢١
- (ب) المناقشة في الاستجابات المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام العالي وزير المالية عن مذ أجل امتياز شركة الأسواق المصرية ... ٤٢١
- (ج) الاستجابات المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع

رقم الصفحة

- رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب — انسحاب الحكومة من الجلسة — موافقة المجلس على إلقاء البيان فيه من حضرة مقدم الاستجابات — المناقشة فيه وسماع رد الحكومة بعد أسبوعين ... ٤٢٣
- (د) المناقشة في الاستجابات وملحقاته المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام العالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة وتذبه لمحكمة العريش — رفع الجلسة حتى يجتمع الوزير ... ٤٣١
- ٩ — تأجيل تقارير اللجان الواردة في جدول الأعمال إلى جلسة يوم الاثنين المقبل وتأجيل المناقشة في الاستجابات وملحقاته المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام العالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة وتذبه لمحكمة العريش لأسبوعين — جدول أعمال الجلسة المقبلة ... ٤٣١

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفي السيد باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود الشندويل بك ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، حسن محمد شعيرافندى ، الشيخ حسين صالح خليفه ، الأستاذ عاذر جبران ، الأستاذ عباس الجمل ، عبدالستار حسن عمران افندى ، عبدالسلام عبد الغفار بك ، محمد أبو النصر الفار افندى ، محمد أمين حسين مرعى بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، مرعى وزير عبدا لله بك .

ولم يعتذر حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد مدحت يكن باشا ، الشيخ إسماعيل محمد فواز ، الدكتور زكى ميخائيل بشاره ، عبد الله ملوم بك ، لويس أخنوخ فانوس افندى .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عن العرب بك .

١ — الإجازات

الرئيس — يطلب حضرة الزميل المحترم محمد على غلوبه باشا إجازة من ٧ يولييه الجارى إلى آخر الدورة الحاضرة لسفره إلى الخارج للاستشفاء ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

ويطلب حضرة الزميل المحترم عبد القادر حمزه باشا إجازة من ١٣ يولييه الجارى إلى آخر الدورة الحاضرة لسفره إلى الخارج للاستشفاء ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة) .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد عبده بك ، علي عبدالرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل . وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولا — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك ، إسماعيل مصطفى اللواتى افندى ، الكسان أبسخرون باشا ، حسن مظلوم باشا ، زكى ويصا بك ، صادق وهبه باشا ، عبد الرحمن فتوح افندى ، غنيمى حسين البربرى افندى ، الفريق على فهمى باشا ، فهمى ويصا بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، محمد محمد الشناوى بك ، الأستاذ محمود بسيونى ، عثمان السيد ناصف بك ، محمد على سرور بك ، عوض برعى بك ، محمود زكى بك ، عبدالغنى محمد الجمال بك ، حسين فوده بك ، إبراهيم الطاهرى بك ، محمد على غلوبه باشا ، الأستاذ يوسف عبداللطيف .

ثانيا — باعتذار :

(١) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أمين سامى باشا ، حافظ حسن باشا ، حسين مصطفى حمزه بك ، عبد الحميد سليمان باشا ، الأستاذ محمد السيد غنيمه ، محمد توفيق إسماعيل بك .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس - يصتق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل

(١) مرسوم بتعيين صاحب العزة أصلان قطاوى بك عضواً في مجلس الشيوخ - حلف حضرته اليمين الدستورية

نص المرسوم :

مرسوم

بتعيين عضو مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عين أصلان قطاوى بك عضواً في مجلس الشيوخ في المحل الذي خلا باستقالة يوسف أصلان قطاوى باشا .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ما صدر لإبرائى المترو في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

محمد فهمى النقراشى

الرئيس - أبلغتنا رئاسة مجلس الوزراء اليوم صورة المرسوم الصادر بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٨ بتعيين حضرة صاحب العزة أصلان قطاوى بك عضواً في مجلس الشيوخ في المحل الذى خلا باستقالة يوسف أصلان قطاوى باشا .

ليفضل حضرة الزميل المحترم أصلان قطاوى بك بحلف اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فأذاها حضرته بالصيغة الآتية :

”أقسم بالله العظيم أن أكون غلصاً للوطن وللملك مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق“ .

وقد حيّاه حضرات الأعضاء بالتصفيق .

(ب) ردّ وزارة الداخلية على المريضة رقم ١٠٩ سنة ١٩٣٨

الرئيس - تتضمن هذه المريضة التظلم من إيقاف عمدة ناحية الأقواز مركز الصف ، وقد أجابت وزارة الداخلية (١) بأنها قررت حفظ الشكاوى المقدمة ضد العمدة وكتبت إلى مديرية الجيزة برفع الإيقاف عنه وإعادةه لأعمال وظيفته .

(١) لص الكتاب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

ردّا على كتاب المجلس ٧-١٣/١-١٢٣٨ بشأن التظلم المقدم من عبد الحميد صالح وآخرين من ناحية الأقواز بمركز الصف من إيقاف عمدة بلدتهم نفيد معاليكم أنه تقرر حفظ الشكاوى المقدمة ضد العمدة المذكور وكتبه لمديرية الجيزة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٨ برفع الإيقاف عنه وإعادةه لأعمال وظيفته .

وزير الداخلية

محمد فهمى النقراشى

وتفضلوا بقبول وأفر الاحترام ما

٤ يولييه سنة ١٩٣٨

(ج) رد وزارة التجارة والصناعة على العريضة رقم ١٤٦ سنة ١٩٣٨

الرئيس - تتضمن هذه العريضة الشكوى من حظر استيراد الطيور الأجنبية إلى القطر المصري . وقد أجابت وزارة التجارة والصناعة بكتاب (١) مرافق لمذكرة تتضمن أن هذا المنع صادر به مرسوم في ٢١ مايو سنة ١٩٣١ ، ولما أعيد بحث هذا الموضوع مع وزارة الصحة العمومية اتفق الرأي على وجوب استمرار العمل بالمرسوم المذكور .

(د) رد الجامعة المصرية على العريضة رقم ٣٦٨ سنة ١٩٣٧

الرئيس - يلتمس طلبة كلية الطب معاملتهم بقانون ١٠٥٠٪ . وقد أجابت الجامعة (٢) بأنه لا يمكن تطبيق القانون المذكور عليهم لأن قوانين الجامعة لا تسمح بذلك .

(١) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

إيماء إلى كتاب سعادتكم رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٨ بشأن العريضة رقم ١٤٦ المقدمة من حضرة سعد مهدي تاجر عصفير الزينة والطيور ببور سعيد والتي قرر المجلس في جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ إحالتها على الوزارة لفحصها والإفادة . أشرف بأن أرسل لسعادتكم رفق هذا صورة من مذكرة مصلحة التجارة بشأن هذا الموضوع وذلك للعلم . وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام ما

٦ يولييه سنة ١٩٣٨

وزير التجارة والصناعة
سأبا حبش

نص المذكرة :

” مذكرة

بشأن شكوى سعد مهدي تاجر الطيور وعصفير الزينة ببور سعيد

بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ وصلتنا شكوى من تاجر الطيور ببور سعيد بشأن حظر استيراد الطيور الأجنبية إلى القطر المصري وقد أحيلت الشكوى إلى وزارة الزراعة فأفادتنا بكتابها المؤرخ في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٧ بأن دخول البيغاء والطيور التي من فصيلتها وريش هذه الطيور إلى القطر المصري ممنوع بمقتضى المرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ المدرج بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٨ الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ وقد أبلغ مضمون كتاب وزارة الزراعة إلى الغرفة التجارية المصرية ببور سعيد لاطلاع التجار عليها . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عاد التجار يلتمسون إعادة النظر في المرسوم المشار إليه فأحالتها إلى وزارة الزراعة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ فورد رد الزراعة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٨ بأنها أعادت بحث هذا الموضوع واتصلت في شأنه بوزارة الصحة العمومية وقد اتفق الرأي على وجوب استمرار العمل بالمرسوم المشار إليه .

وقد أبلغتنا وزارة الزراعة أن ما جاء بشكوى التجار من أن حداق الحيوانات استوردت طيور الزينة ليس صحيحا .

٧ يولييه سنة ١٩٣٨

(٢) نص الكتاب :

” حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب المجلس رقم ١٢٩٢ / ١٠٠٧ / ١٣ إلى وزارة المعارف بشأن العريضة رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٣٧ الخاصة بالتماس أحد على منصور وآخرين من طلبة كلية الطب معاملتهم بقانون ١٠٥٠٪ . أشرف بإخبار سعادتكم أنه بإحالة هذا الكتاب والعريضة المقدمة من هؤلاء الطلبة إلى كلية الطب أفادت بأنه لا يمكن تطبيق القانون المذكور عليهم لأن قوانين الجامعة لا تسمح بذلك وليس في الإمكان المساس بها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٣٨

مدير الجامعة المصرية
علي إبراهيم

(هـ) رد وزارة الصحة العمومية على العريضة رقم ١٦٥ سنة ١٩٣٨

الرئيس - يطلب أهالي كوم أمبو إبقاء مستشفى الرمد ببلدتهم متعا من انتشار هذا المرض بحالة أشد وقد أجابت الوزارة (١) بأن المستشفى المذكور يقي بتلك الجهة مدة سنة ونقل إلى جهة أخرى لكي يتنفع جميع أهالي المديرية به عن طريق زيارته لمناطقها .

(و) رد وزارة الداخلية على العريضة رقم ٦٧ سنة ١٩٣٨

الرئيس - يلتبس مقدم هذه العريضة إعادته إلى وظيفته السابقة "ضابط بالبوليس". وقد أجابت الوزارة (٢) بأن المذكور فصل بقرار خاص

من مجلس الوزراء لأسباب ترى الوزارة أنها تحول دون إعادته إلى خدمة البوليس .

(ز) كتاب من لجنة المواصلات بانتخاب سكرتير برلمانها

الرئيس - أخطرنا لجنة المواصلات (٣) بأنها قد انتخبت حضرة الشيخ المحترم محمد رشوان الزمر بك سكرتيرا برلمانها .

(ح) كتاب من لجنة الأشغال بانتخاب سكرتير برلمانها

الرئيس - أخطرنا لجنة الأشغال (٤) بأنها قد انتخبت حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك سكرتيرا برلمانها . بدلا من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ميشيل رزق الذي لم يصبح عضوا باللجنة .

(١) نص الكتاب :

"حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

إيماء إلى كتاب عزتكم رقم ١٣/١/٧ (٩ - ١١) المؤرخ في ١٩ يولييه الماضي بشأن العريضة المقدمة من محمود هلام وآخرين عن أهالي كوم أمبو بالتماس بقاء مستشفى الرمد ببلدتهم فتشرف بإحاطة عزتكم علما أن هذا المستشفى كان موجودا بكوم أمبو من أول يولييه سنة ١٩٣٧ وانتهت مأموريته في آخر مايو سنة ١٩٣٨ ونقل إلى السباعية اعتبارا من أول يولييه الماضي . وحيث إن الوزارة يهمها أن يتنفع جميع أهالي المديرية بهذا المستشفى عن طريق زيارته لمناطقها فقد أرسل المستشفى إلى ناحية السباعية حيث لم يسبق أن زارها مستشفى رمدي من قبل ومن الضروري أن يكون لأهاليها نصيب في الانتفاع بخدمات المستشفى أسوة بغيرهم من أهالي المديرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٧ يولييه سنة ١٩٣٨

وزير الصحة العمومية
حامد محمود

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة إلى المكتوبة رقم ١٣/١٠٧/١٣٢١ بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ بشأن العريضة رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٨ المقدمة من حضرة أحمد متولي حبش أفندي الضابط بالبوليس سابقا بالتماس إعادته لوظيفة ضابط بوليس ، فبعد سعادتك أن حضرته فصل من الخدمة بقرار خاص من مجلس الوزراء لأسباب ترى هذه الوزارة أنها تحول دون إعادته إلى خدمة البوليس .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ما

٧ يولييه سنة ١٩٣٨

وزير الداخلية
محمود فهمي النقراشي

(٣) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإخبار سعادتك أن لجنة المواصلات انتخبت حضرة الشيخ المحترم محمد رشوان الزمر بك سكرتيرا برلمانها .

وتفضلوا سعادتك بقبول عظيم الاحترام ما

٢ يولييه سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة
عبد الحميد سلمان

(٤) نص الكتاب :

"حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ سعادتك أن لجنة الأشغال المنعقدة في يوم ٥ يولييه الحالي قررت انتخاب حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك سكرتيرا برلمانها بدلا من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ميشيل رزق الذي لم يصبح عضوا باللجنة .

فالمرجو التفضل بإحاطة هيئة المجلس الموقرة علما بذلك .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ما

٥ يولييه سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة
عبد الحميد سلمان

مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية الألمانية والمذكرة الملحقة بها المقدمة إلى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢

(ط) كتاب من رئاسة مجلس الوزراء ومعه صورة من مرسومين باسترداد مشروع قانونين
الرئيسي — ورد إلينا كتاب (١) من مجلس الوزراء ومعه صورة من المرسومين الصادرين بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٣٨ الأول (٢) بشأن استرداد

(١) نص الكتاب :

”حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بأن أرسل لعزتك مع هذا صورة من المرسومين الصادرين بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٣٨ الأول : بشأن استرداد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية الألمانية والمذكرة الملحقة بها المقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢
والثاني : بشأن استرداد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية النمساوية والمذكرة الملحقة بها المقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٠
وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

٧ يوليه سنة ١٩٣٨

(٢) نص المرسوم الأول :

”مرسوم

باستيراد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية الألمانية والمذكرة الملحقة بها

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(مادة وحيدة)

يسترّد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية الألمانية وعلى المذكرة الملحقة بها — الموقعتين بالقاهرة في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥ — والمقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢
صدر برأى رأس التين في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٦ يوليه سنة ١٩٣٨) -

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الخارجية

عبد الفتاح يحيى

الرئيس - لا معنى لهذا الطلب بعد أن وافق المجلس على تأجيل القراءة الثالثة لمشروع القانون الخاص بمراقبة أصناف القطن .
(حضر حضرة صاحبى المعالي محمود غالب باشا وزير المواصلات ، والدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية) .

٥ - الأسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك عن الطرق الزراعية بمركز الصف - الإجابة عنه

نص السؤال :

"يسبق أن تقر عمل حملة طرق زراعية ببلاد مركز الصف ، والمبالغ اللازمة لإنشاء تلك الطرق تحصل معظمها من الأهالي مع الأموال الأميرية ، ولكنه الآن لم يبدأ بإنشاء شيء من تلك الطرق مع أن أهالي مركز الصف في شدة الحاجة إلى إنشائها لكي تسهل عليهم طرق المواصلات .

فهل هناك أسباب تدعو لعدم السير في العمل ما دام المال اللازم لإنشاء تلك الطرق جمع من الأهالي ؟

وإذا كان هناك أسباب تدعو لتأخير البدء في إنشائها ، فما هي الأسباب ؟

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨
سعد مكرم
عضو الشيوخ

مفكرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير المواصلات) صدر -
مرسوم ملكي في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ بإنشاء ثمانى عشرة سكة زراعية بمديرية البحيزة شرق النيل على أن تحصل نفقاتها البالغ مقدارها ٢٣٣٠٠ ج.م. على أربع سنوات . غير أنه نظرا للأزمة المالية في ذلك العام أوقفت التحصيل في جميع مديريات القطر تخفيفا عن كاهل الأهالي .

الثاني (١) بشأن استرداد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية النمساوية والمذكرة الملحقة بها المقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٨
(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا وزير الحفانية) .

٤ - مشروع

القانون الوارد من مجلس النواب بمراقبة أصناف القطن - أرجاء القراءة الثالثة إلى ما بعد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إرجاء القراءة الثالثة لمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمراقبة أصناف القطن إلى ما بعد الانتهاء من المناقشة في تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتنظيم الجامع الأزهر حتى تؤخذ الآراء بالنداء بالإسم بعد القراءة الثالثة لمشروع القانونين معا نظرا لأن مشروع القانون الثانى تطلب الحكومة نظره على وجه الاستعجال ؟
(موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - أفضل أن يكون القراءة الثالثة لمشروع القانون الخاص بمراقبة أصناف القطن الآن خوفا من عدم تكامل العدد القانونى إذا أرجأنا أخذ الآراء إلى ما بعد الانتهاء من نظر مشروع القانون الخاص بتنظيم الجامع الأزهر .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك - أنضم إلى حضرة الزميل المحترم محمد علوى الجزار بك في طلبه إذ يفتش أن يستغرق نظر مشروع القانون الخاص بتنظيم الجامع الأزهر وقتا في المناقشة .

(١) نص المرسوم الثانى :

"مرسوم

باسترداد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية النمساوية والمذكرة الملحقة بها

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آتى :

(مادة وحيدة)

يسترد مشروع القانون الخاص بالموافقة على المعاهدة المعقودة بين المملكة المصرية والجمهورية النمساوية وعلى المذكرة الملحقة بها -
الموقعين بهيئة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ - والمقدم إلى البرلمان بالمرسوم الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٣٠
صدر بمرأى المترو في جادى الأول سنة ١٣٥٧ (يوليه سنة ١٩٣٨) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الخارجية

عبد الفتاح يحيى

وقد كتبت الوزارة إلى مصلحة الطرق والكبارى فى ٦ يونيه الماضى لإدراج جسر طريق منشأة عبد الله ضمن جسر الدفعة الأولى التى سيدأ فيها العمل بعد التصديق على الميزانية .

(د) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل عن إصلاح مكان ركاب الدرجة الثالثة بمحطة القاهرة — الإجابة عنه

نص السؤال :

” فى سنة ١٩٣٦ تقابلت مع حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة السكك الحديدية وطلبت منه تقرير العمل على إصلاح مكان ركاب الدرجة الثالثة فى محطة القاهرة لأن هذا المكان على ضيقه ليس به مظلات تقي الركاب حرارة الشمس وسقوط المطر وزمهرير الشتاء وأن هذا المكان أحرقت مصلحة السكة الحديدية منه الجزء الذى عليه المظلة للبيع وقسم أقساما أقيمت عليها دكاكين وقد لاحظنا أن معظم ما هو معروض للبيع ليس ضروريا ولا يتفق مظهره مع كرامة البلد، خصوصا إذا وقع عليه نظر السائحين. وهناك فرق عظيم بين مكان الدرجة الثالثة وبين مكان الدرجتين الأولى والثانية كأن ركاب الدرجة الثالثة ليس لهم حقوق يتمتعون بها كما يتمتع بها باقى الشعب — ومضى على ذلك نحو ستة شهور تقريبا على وعد سعادة مدير السكة الحديدية لنا ولم يعمل شيئا — وقد عززت هذا بصورة فوتوغرافية لتمثل أمام عينيه إمكانية الدرجة الثالثة بشكل كامل واضح .

بعد ذلك قدمت سؤالا وشفعته بالصورة المذكورة وقد أجاب معالى الوزير فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ بأن موضوع السؤال سيكون موضع عنايته الخاصة وسيتخذ من الإجراءات ما يزيل أسباب الشكوى ، والآن وقد مضت مدة طويلة وهى سنة وأربعة شهور ومصلحة السكة الحديدية لم تعمل شيئا، فهل يرى معالى الوزير أن الوقت قد حان للقيام بالإصلاحات المنشودة . وإن ما يصرف فى هذا السبيل أفضل مما يصرف فى الكاليات كقطار البحر مثلا وغير ذلك ما

٤ يولييه سنة ١٩٣٨

شيخ الجيزة
أحمد حنفى أبو الفضل

محكمة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير المواصلات) — نفذت مصلحة السكك الحديدية ومنها السابق عن إصلاح مكان ركاب الدرجة الثالثة بمحطة مصر، فقد أزال ما كان موجودا حول محل صرف التذاكر تسهيلات لمرور الركاب ، ووسعت المساحة اللازمة لجلوهم وغطتها بما يمنع عنهم الشمس والمطر والبرد .

وفى سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ استؤنف تحصيل هذه الرسوم وأصبح مجموع المتحصل منها لغاية شهر مايو سنة ١٩٣٨ حوالى ٤٨٠٠ جنيه .
ومصلحة الطرق والكبارى قائمة الآن بإتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء فى التنفيذ .

(ب وج) سؤالان موجهان إلى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ مؤمن الأول عن الترع والمصارف بالوجه القبلى والثانى عن طريق منشأة عبد الله

نص السؤال الأول :

”اعتمد فى ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ مبلغ ٣٥ ألف جنيه لإصلاح وتسليم جسور الترع والمصارف وكان هذا المبلغ مقدرا لتسلم عدة جسور فى كل مديرية ، وقد صرح معالى وزير المواصلات بجلسته ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ بأن هذا المبلغ سيوزع على جميع المديريات .

فهل يتفضل معالى الوزير فيبين لنا الأسباب التى أدت إلى عدم تسليم وإصلاح جسور الوجه القبلى ومنها مديرية القيوم وذلك بالرغم من وجود المال اللازم لها ؟

٢٥ مايو سنة ١٩٣٨
الدكتور حافظ مؤمن

نص السؤال الثانى :

”فى جلسة المجلس المنعقدة يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ تكلمت عن مواصلات بلدة منشأة عبد الله بما هو مذكور بصفتى ٥٩١ و ٥٩٢ من مضبطة الجلسة المذكورة .

وقد تفضل معالى وزير المواصلات فأجاب فى نفس الجلسة فى الصفحة ٥٩٤ بما يأتى :

”تكلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ محمد مؤمن عن طريق منشأة عبد الله فاطمئن حضرته على أن مصلحة الطرق والكبارى ستسلم هذا الطريق وصيغين خفير المزلقان “ .

فهل يبين لنا معالى الوزير الأسباب التى أدت إلى عدم تنفيذ هذا الوعد ؟

٢٥ مايو سنة ١٩٣٨
الدكتور حافظ مؤمن

محكمة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير المواصلات) — كانت الوزارة رأت البدء بتهيئ جسور الوجه البحرى قبل جسور الوجه القبلى لاحتمال إدخال تعديلات عليها بعد تحويل الرى الحوضى إلى صيفى .

ثم عدلت عن ذلك وقسمت جسور الوجهين البحرى والقبلى إلى ستة أقسام بحسب ترتيب أهميتها حتى تقدم الأهم على المهم .

(٨) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من
حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل أفندي عن قفل عمال معمل تكرير
البتروك على السكة الحديدية

نص السؤال :

”قدمت في الدورة الماضية اقتراحا خاصا بتقل عمال معمل تكرير البترول
بقطار السكة الحديدية من السويس محل سكنهم إلى المعمل لبعده المسافة
وقد وعد مندوب الوزارة بأنه سيشأ خط حديدى لهذا الغرض وقد تم فعلا
إنشأؤه . ولكن لغاية الآن لم يسمح للعمال بالانتقال على هذا الخط فأرجو
معالي الوزير أن يبين لنا الأسباب التى دعت الوزارة لعدم نقل هؤلاء العمال
بالسكة الحديدية ؟“

محمد لبيب أبو الجدايل

٥ يولييه سنة ١٩٣٨

مفكرة صاحب المعالي محمود غلاب باشا (وزير المواصلات) — قد تم
إنشاء الخط بين السويس ومعامل تكرير البترول . ويجرد ورود موافقة
المالية على الاتفاق الخاص بالأجور تشريع مصلحة السكك الحديدية
في تسيير القطارات فورا .

(و) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة
الشيخ المحترم محمد علوى الجزاريك عن قفل محطة سكة حديد حلوان

نص السؤال :

- ١ — ”هل في نية مصلحة السكة الحديدية قفل محطة سكة حديد حلوان
وإنشأؤها في مكان آخر يقع في شمال البلدة تقريبا ؟“
- ٢ — أولا يرى معالي الوزير أن المكان الجديد يقع بعيدا عن السكان
المنتشرين جنوبا وعن الحمامات التى يقصدها الزوار (وهى ميزة هذه
البلدة) ؟
- ٣ — وهل اطلع معالي الوزير على شكوى الأهالى من هذا التغيير ؟ (وإنى
مرسل صورة^(١) منها لبحثها بعناية للمصلحة العامة ولفحص ما بها من بيانات
وأسابا) .
- ٤ — وإذا كان هناك ضرورة في قفل المحطة إلى الشمال ألا يرى معالي
الوزير إنشاء محطة أخرى جنوبا لفائدة الأهالى والزوار وللمصلحة نفسها ،
أو تحقيق ما اقترحه شكوى الأهالى ؟

(١) نص المذكرة :

”حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات

علم أهالى حلوان أن مصلحة السكة الحديدية أزمعت إنشاء محطة لحوان في مكان يجعلها في شمال البلدة بالقرب من المحر
المنخفض للسكة الحديدية ، وأن رسم المحطة وضع فعلا لينفذ على هذا الوجه .

ولما كان هذا الوضع الجديد للمحطة يجعلها في مدخل البلد ، وسيجشم بسبب هذا الوضع المسافرين والأغلبية من سكانها
متاعب كثيرة في المسافات الطويلة من مساكنهم للمحطة .

ولما كانت المصلحة العامة تقتضى أن تكون المحطة في وسط البلدة لتكون قريبة من المساكن ولتتبادل — على وجه عام —
مسافات الانتقال بين السكان والمسافرين ، ولا سيما أن هناك أسبابا كثيرة تبرر العدول عن هذا الوضع المزمع اختياره ، وجعل المحطة
في وسط البلدة ، منها :

أولا — إن ملك مصلحة السكة الحديدية يمتد حتى نهاية شارع البورصة الواصل بين شارعى منصور والمحطة وهو واقع في وسط
البلدة تقريبا .

بفعل المحطة ومدخلها على هذا الشارع لا يكلف الحكومة نزع أية ملكية . كما يستطيع أهل الجهة الشرقية أن يصلوا إليها عن
طريق شارع المحطة ، وأهل الجهة الغربية عن طريق شارع منصور .

ثانيا — حمامات البلدة التى هى سبب شهرتها ومرتلتها العالمية واقعة في الجنوب ، وهذا يستدعى قرب المحطة للمستشفين بمرأها ،
لا بعدها عنها .

ثالثا — معظم الفنادق بها في الجنوب ، وقاصدوها تستدعى حالمهم قرب المحطة منها .

رابعا — العزب القبلية ، والبحرية ، والبلاد المجاورة في الجنوب ، لافى الشمال ، وهى وافرة العدد ، وأهلها العمال كثيرون والأسفار ،
ولا يستطيعون الركوب من منازلهم للمحطة .

خامسا — الفضاء الواسع المنتظر عماره واقع في الجنوب ، وكلما قربت منه المحطة أقبل الناس على شرائه وعلى رفع أثمانه ، وهو
ملك للدولة يهملها الانتفاع به ، وزيادة بعد المحطة عنه لا يرغب الناس في شرائه وتعميره .

سادسا — الجهة الشمالية المراد وضع المحطة فيها كلها جبال ، وليس فيها مساكن ، ولا ينتظر سكناها .

أرجو أن يتفضل معالى الوزير بالإجابة عن ذلك .

وأرجو أن يكون "قبولا" لراحة الأهالى والزوار وله خالص الشكر وعظيم الاحترام

٥ يوليه سنة ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ

محمد طلوى الجزار

مفكرة صاحب المعالى محمود غالب باشا (وزير المواصلات) - بمناسبة ما أدخلته مصلحة السكك الحديدية من تحسينات على خط حلوان رأت إطادة بناء محطتها في مكان لا يبعد عن مكانها الحالى إلا بمسافة ٨٠ مترا شمالا .

وسيتبنى على هذا النقل رفع الخطوط وورشة الوابورات من مكانها الحالى وإنشاء متزهات محلها . كما يتبنى عليه إلغاء المزلقائين الموجودين الحائلين بين شرق المدينة وغربها :

نص السؤال :

"هل صحيح أن طبيبا من أطباء وزارة المعارف العمومية وقع على شهادات وفاة بيضاء وتركها عنه أجد أدياء الطب حتى إذا حصل عند هذا الأخير وفاة بين من يعالجهم ملائخانات في الشهادة وصرح بدفن المتوفى؟ وكذا ترك حضرة الطبيب تذاكر بيضاء (تذاكر طبية) وموقع بأسفلها باسمه حتى يكتب الدعى ما يشاء من الدواء لمرضاه، وهل حصل في ذلك تحقيق؟ وماذا تنوى الوزارة عمله مع هذا الطبيب إذا ثبت عليه ذلك؟ وهل تمكن معرفة عدد ما ضبط من هذه الشهادات والتذاكر (التذاكر الطبية) وما عدد ما استعمل منها وما ضبط بدون استعمال؟

٤ يوليه سنة ١٩٣٨

عضو مجلس الشيوخ

الدكتور

عبد الرحمن عوض

= سابعا - وإذا كان الغرض من الوضع الجديد فتح الشوارع التى يقطعها شريط السكة الحديدية الآن بفعل المحطة في وسط البلد لا يمنع مطلقا هذا الفتح ، فإن محطة باب اللوق مثلا لم يمنع وضعها من فتح شوارع عدة خلفها حتى محطة البسطة ، وهي أزحم من حلوان بكبير ، والناس والعربات يقطعونها في أمان .

ثامنا - وإذا قيل إن جعل المحطة في مدخل البلد سيبتع عنه إنشاء منتزه أو ميدان من مكان المحطة الجديدة حتى شارع البورصة بخوابنا :

أن المنتزه أو الميدان موجود فعلا أمام المحطة ولا يفصله عنها إلا شارع منصور ، وهو ممتد الأطراف فسيح الجنبات ، وحلوان لا تشكو الضيق وقلة الميادين ، هي تشكو الاتساع الزائد على الحاجة ، لا الضيق ، فكيف يفكر في إنشاء ميدان جديد لها ؟ على أن إنشاء الميادين ، واختيار أماكنها وأوضاعها من شأن مصلحة التنظيم ، لأنها أقدر على معرفة الحاجة ، ومكان هذه الحاجة .

ويكفى مصلحة السكك الحديدية جهدا أن تبذل جهدها وعنايتها في تحسين المواصلات وتقريبها من المساكن ، وقصر أزمائها . هذه أسباب وجيهة تستدعى العدول عن الوضع المرسوم للمحطة الجديدة وتستدعى وضعها في وسط البلد ، ويكفى سكان حلوان المسافة الطويلة التى يقطعونها في القطار ، فلا يجوز أن تزيد متاعبهم بطول مسافة الانتقال من منازلهم للمحطة المرسومة . على أننا كما نأمل أن يجرى "الديزل" في بعض الشوارع دائرا حول البلدة ، كما يسير "المترو" في شوارع مصر الجديدة . والشوارع متسعة تسمح بسيرها مفردة . وبذلك يستطيع كل راكب أن يصعد أو ينزل بالقرب من مسكنه كما يفعل سكان مصر الجديدة .

وفي هذه الحالة لا تقف المحطة ولا رصيفها طائفا في سبيل سرعة القطارات ومضاعفة عددها في أى وقت ، لأن القطارات في هذه الحالة مهما كثر عددها تستطيع أن تقبل البلدة متلاحقة متتابعة وتبور فيها وتخرج منها بدون عائق يؤخر دخولها في البلد ، كما هو الشأن في الترام بشوارع القاهرة وغيرها من المدن .

لهذا كله :

يرجو أهالى حلوان بلحاح العدول عن الرسم الموضوع للمحطة الجديدة وتنفيذ إيدي الطريقيتين السالفتين ، مبيحا لمتاعب السكان من جهة ، وتعميرا للبلدة من جهة أخرى .
وتفصلو معاليكم بقبول وإقرار الاحترام

الموقعون

(ط) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض عن أدياء الطب والفرقة
المكونة لمقاومتهم — الإجابة عنه

نص السؤال :

”سبق أن قدمت سؤالاً بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ خاصاً بأدياء الطب
وكانت إجابة معالي وزير الصحة العمومية السابق في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أنه
صدر مرسوم بقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٢٨ (المعدل بالقانون رقم ١٧ سنة ١٩٣٢)
عن مزاوله مهنة الطب. وبعد إيضاح معاليه بعض مواد القانون المشار إليه
وما صدر من أحكام ضد من يزاولون مهنة الطب بدون رخصة. وكذلك
ضد الأطباء الذين يستترون على هؤلاء الأشخاص — قال بعد ذلك إن الوزارة
تفكر في تعديل المرسوم بقانون الخاص بمزاوله مهنة الطب السالف الذكر —
وكذا تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ عن مزاوله مهنة طب الأسنان
بقصد تشديد العقوبة على الأشخاص الذين يمارسون مهنة الطب أو مهنة
طب الأسنان بدون رخصة حتى يكون ذلك زاجراً لهم ورادعاً لغيرهم (اتمى).“

أما أنا فانتظرت قيام الوزارة بعملها بالتعديل المتوخى عنه في إجابة معالي
الوزير إلى الآن بدون جدوى. غير أنني حديثاً قد علمت أن كل ما عملته
الوزارة فقط أن كونت فرقة سميت ”فرقة مقاومة أدياء الطب“. لهذا
أرجو إجابتي هل تعتقدون معاليكم أن لهذه الفرقة ما للتشريع الحاسم في مثل
هذه الفوضى؟ وهل يمكن معرفة ما قامت به هذه الفرقة مع بيان شامل
بأعمالها من مدة إنشائها إلى الآن؟ وهل لمعاليكم أن تمدوني بالاهتمام بتقديم
تشريع واف بل القانون الحاضر لتشديد العقوبات على هؤلاء الأدياء
مع العلم بأن هذه هي الوسيلة الفعالة التي اعتقدتها كفيلاً بزيح هؤلاء الأدياء
ووقف فسادهم المنتشر في جميع أرجاء البلاد؟

عضو مجلس الشيوخ
الدكتور

٢١ يونيو سنة ١٩٣٨

عبد الرحمن عوض

هــمرة صاحب المعالي الدكتور حامد محمود (وزير الصحة العمومية) —
ضاعت الوزارة اهتمامها بموضوع أدياء الطب منذ الإجابة التي أدلى
بها بجلطة مجلس الشيوخ الموقر المنعقدة في تاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧
فأصدرت التعليمات لفروعها بتشديد الرقابة على الأشخاص المذكورين وعلى
الأطباء الذين يقبضون عليهم كما أعدت مشروماً بالتعديلات التي ترى
إدخالها على قانون مزاوله مهنة الطب بما يكفل تشديد العقوبة على هؤلاء
الأشخاص وستشرع الوزارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لامتصاص قانون
التعديلات المشار إليها عندما يتم اعتماد مشروع القانون الخاص بإنشاء نقابة
أطباء اليمن الطبية.

ولما يخص بالشرط الثاني فإن الفرقة المشار إليها في سؤال حضرة الشيخ
المحترم قاصرة على مدينة القاهرة وقد بدأت عملها في شهر فبراير سنة ١٩٣٨
وضبطت إلى الآن ٨١ شخصاً منهم ١٤ يمارسون الطب البشري و ٥٥

هــمرة صاحب المعالي الدكتور محمد أمين هبيل باشا (وزير المعارف
العمومية) — علمت وزارة المعارف العمومية أن وزارة الصحة العمومية
ضبطت شهادات وفاة بيضاء عليها توقيع أحد أطباء المعارف ، فأخذت
في تحقيق هذا الحادث ويتظر أن تنتهي من ذلك قريباً. والوزارة مستعدة
للإدلاء بجميع البيانات متى انتهى التحقيق.

(ح) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من
حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك عن منح الدرجة السادسة للموظفين
المنقولين من الوزارات والمصالح إلى وظائف مدرسين بمدارس وزارة المعارف
العمومية — الإجابة عنه

نص السؤال :

”لما ضمت الوزارة إليها مدارس مجالس المديرية الابتدائية اضطرت
إلى إخراج المدرسين الذين لا يحملون شهادات فنية منها رفعا لمستواها ، ثم
ألحقت بها طائفة كبيرة من موظفي الحكومة الكتابيين الذين يحملون
الشهادات الفنية العليا كدبلوم المعلمين العليا ، ودبلوم دار العلوم .“

وقد مضى عليهم عامان من سنة ١٩٣٦ وهم في الدرجة الثامنة . وقد
جرت القوانين المالية على أن يمنح الموظف الفني أول مربوط الدرجة
السادسة من يوم اشتغاله بالعمل الفني لشهادته .

فلذلك أسأل معالي الوزير :

أولاً — لماذا تأخر منح هؤلاء المدرسين المنقولين من الوزارات والمصالح
الدرجة السادسة للآن ؟

ثانياً — هل يعدنا معالي الوزير بمنحهم جميعاً مهداً هذه الدرجة على أن
تجسب أقدميتهم فيها من ابتداء اشتغالهم بالتدريس ؟

ثالثاً — هل يصرح معالي الوزير بأن وزارة المالية وافقت على أن تدرج
المبالغ اللازمة لذلك في ميزانية العام الجديد ، وإذا كانت لم توافق ، فهل
يسعى سعياً حثيثاً مشكوراً لإقناعها بأن طلب هؤلاء المدرسين طلب عادل
متواضع أسوة بأمثالهم السابقين عليهم ، من جهة ، ورعاية لمصلحة التعليم
نفسه من جهة أخرى ؟

أرجو أن تكون الإجابة تحقيق مطالب هؤلاء جميعاً مع وافر الشكر

عضو مجلس الشيوخ
محمد علوى الجزائر

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٨

هــمرة صاحب المعالي محمد أمين هبيل باشا (وزير المعارف العمومية) :
اعتمد مجلس الوزراء مبلغ ١٠,٥٠٠ جنيه للبيده في تسوية حال قوى
المؤهلات الفنية من موظفي المصالح الحكومية ومدرسي مجالس المديرية
المنقولين إلى وزارة المعارف العمومية ، وستشرع الوزارة في وضع القواعد
الخاصة بهذه التسوية .

مارسون طب الأسنان و ٢١ مارسون مهنة الصيدلة و يبيعون أدوية بدون ترخيص وقد حرر هؤلاء جميعا محاضر مخالفات تطبيقا لمواد القوانين الحالية و ٢٩ شخصا ضبطوا يبيعون بعض العقاقير وقد أُنذروا وأُعبدت العقاقير التي ضبطت لديهم .

ولدى تفتيش صحة المدينة الآن معلومات تكاد تكون وافية عن أدعياء الطب في المدينة، وتقوم الفرقة تدريجيا بفاجأتهم وضبطهم بحالة تلبس ومما يلزم إلى الارتياح أن كثب كثير من هؤلاء الأدعياء عن النشر والدواوى التي تغرر بالبسطاء .

(ى) سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجدايل افتدى من مبالغ متوفرة لمجلس محلى السويس بخزانة الدولة

نص السؤال :

” هل صحيح أن لمجلس السويس المحلى حوالى سبعين ألف جنيه متوفرة بخزانة الدولة ، وإذا كان فها هو السبب فى عدم صرف هذا المبلغ فى تجميل

البلدية ؟

محمد لبيب أبو الجدايل

٥ يولييه سنة ١٩٣٨

ومقره صاحب المعالي الدكتور مامر محمود (وزير الصحة العمومية) - ليس لمجلس السويس المحلى مبالغ متوفرة بخزانة الدولة وقد يكون المقصود هو الوفورات المتجمدة لدى المجلس التى بلغت لغاية أبريل سنة ١٩٣٨ ٥٩,٤٠٨ جنيهات .

وقد فتح على هذا المبلغ اعتمادات للأعمال الجديدة فى مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ قيمتها ٥٩,٢٨١ جنيها لتجميل المدينة وخلافه .

٦ - مناقشة

حول تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع قانون بتنظيم الجامع الأزهر المطلوب نظره بطريق الاستعجال من حيث تقديمه على الاستجوابات - عدم المواقفة على الاستعجال

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إرجاء النظر فى الاستجوابات الواردة فى جدول أعمال اليوم إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة تقارير اللجان ؟

(١) نص الكتاب :

” حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة عزتكم علما أنه ورد إلينا من حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر كتاب يبدى فيه أن من المصلحة أن ينظر على وجه الاستعجال بالمجلس مشروع القانون الخاص بمحذف وتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الذى ينتظر أن يعرض بجلسته يوم الاثنين المقبل بعد أن فرغت من نظره لجنة الأوقاف والمعاهد .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

فى ٧ يولييه سنة ١٩٣٨

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

مقره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - استغرق نظرتقارير اللجان فى جلسة الأسبوع الماضى ساعة ونصف الساعة فرأيت مضطرا تأجيل الإدلاء ببيانى عن الاستجواب الخاص بتصرفات الحكومة فى الانتخابات العامة لمجلس النواب إلى هذه الجلسة فإذا جرينا على هذه القاعدة فى جلسة اليوم فأخشى أن تطول المناقشة فى تقارير اللجان وبخاصة تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع القانون الخاص بتنظيم الجامع الأزهر وبهذه الطريقة لن تأخذ الاستجوابات سيرها الطبيعى .

الرئيس - تطلب الحكومة (١) سرعة البت فى مشروع القانون المشار إليه ونظره بطريق الاستعجال وأخشى - فى حالة إرجائه إلى ما بعد المناقشة فى الاستجوابات - أن يكون العدد غير قانونى فلا نستطيع أخذ الآراء عليه فى هذه الجلسة .

مقره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - سيستغرق نظر مشروع هذا القانون ساعة أو أكثر وهذا يمنعنى من إلقاء بيانى فى الاستجواب الخاص بتصرفات الحكومة فى الانتخابات العامة لمجلس النواب .

الرئيس - إذن نبقى هنا إلى الساعة الثانية عشرة مساء ، وكل ما أخشاه هو ألا ننتهى من مشروع هذا القانون الليلة .

مقره الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أرجو أن ننتهى بإذن الله من مناقشة مشروع هذا القانون فى هذه الجلسة .

مقره الشيخ المحترم عبد السلام الباسل بك - على كل حال لن تعدو مناقشة استجواب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إلقاء بيان من حضرته وتحديد يوم للمناقشة فيه .

الرئيس - المطلوب ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هو سرعة البت فى مشروع القانون الخاص بتنظيم الجامع الأزهر .

مقره الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر - ما الداعى إلى الاستعجال ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - هل نظر مشروع هذا القانون في مجلس النواب على وجه الاستعجال ؟
(أصوات : لا) .

الرئيس - مندوب الحكومة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبداللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر^(١) موجود هنا فأرجوا أن يبين لحضراتكم وجه الاستعجال حتى تفصلوا فيه لأنه لا يمكنني أن أوقفكم على أسباب الاستعجال بنفسى .

مفكرة صائب الفضيلة الأستاذ محمد عبد اللطيف الفحام (وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية) - مشروع القانون المعروض على حضراتكم يتضمن مسائل تتعلق بالامتحانات . هذه الامتحانات لم يشرع فيها إلى الآن . وواجبنا إذا تم نظر مشروع هذا القانون في مجلس الشيوخ أن يطبق على الامتحانات الحالية ، رحمة بالطلاب وشفقة بهم .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر - هذا الاستعجال يدعو إلى الدهشة إذ يوجد في الأزهر الآن قانون معمول به ويدرس الطلاب ويؤدون امتحاناتهم طبقا لنصوصه ، فالطالب كان يدرس منذ بدء السنة الدراسية إلى اليوم ولم يكن يدري أن هناك تعديلا جديدا في هذا القانون ولم يكن في حسبانته أن مشيخة الأزهر ستنتقل إلى مجلس النواب والشيوخ بمشروع قانون جديد معدل للقانون الحالى وأن المجلسين سيقتران هذا التعديل قبل نهاية السنة الدراسية . وقد كان جائزا اقتناع المجلس بوجهة نظر الحكومة في الاستعجال التي أدلى بها حضرة صاحب الفضيلة وكيل الجامع الأزهر لو أن هذا القانون المعدل صدر أول السنة الدراسية . فلهذا لا أرى داعيا للاستعجال .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي - أنضم إلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر فيما أدلى به .

مفكرة صائب الفضيلة الأستاذ محمد عبد اللطيف الفحام (وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية) - لقد بدأت الدراسة طبقا للنظام القديم الذى يوجب على كل من طلب الإجازة أن يقدم رسالة حتى يمنح الإجازة العلمية ، والواقع أن التعديل لا يتعلق بالدراسة أو بشيء من موادها وإنما يتعلق بالإجازة فهى وفقا للقانون القديم لا تمنح للطلاب إلا إذا قدم رسالته كما قلت . وقد تبين لمجلس النواب ولجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلسكم الموقر أن لا لزوم لتقديم هذه الرسالة ولا فاتدة تربى منها . إذن هذا الأمر متفق عليه من مجلس النواب ومن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس الشيوخ .

ليس لنا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، رقابة على الطلبة عندما يقومون بتخضير رسالتهم لأن الطالب يعتد من تلقاء نفسه بدون أى مساعدة أو تدخل منا ، ولذلك فإننا لا نعلم من أمر تخضيره شيئا .

لقد اقترح هذا القانون مجلس الأزهر الأعلى وأعدته وقدمه إلى مجلس الوزراء وقدمه هذا بدوره إلى مجلس النواب وكان ذلك في أول السنة الدراسية والطالب الذى يهيمه هذا القانون يراقب الأدوار التى مر بها ، فإذا علم الطالب هذا فإنه يعتريه الفتور وينصرف عن الرسالة لعلمه أن أولى الشأن قد أجمعوا على أن لا لزوم لها ، وبناء على ذلك أرجو من حضراتكم الموافقة على نظر هذا القانون بطريق الاستعجال .

مفكرة الشيخ المحترم محمد نجيب النمرالى باشا - يا حضرات الشيوخ المحترمين ، المسألة المثارة الآن تنحصر في طلب الاستعجال وأرى أن العلة الموجبة له هى أن التعديل المطروح نظره على حضراتكم إذا لم يتم في هذه الدورة فإن الشأن في الامتحانات سيكون وفقا للقانون القديم وإذا طبق القانون القديم فإننا نكون أمام صعوبة عملية تنتج من طبيعة سير العمل الآن لأن القانون القديم ينص على أن من يحصل على إجازة التدريس لا بد من أن يقدم رسالة حتى تباح له مزاولة التدريس .

لكن من يهمهم الأمر في المعاهد الدينية رأوا من أول السنة أن لا لزوم لتقديم رسالة ، فأروا ضمن التعديلات أن يعفى الطلاب من تقديم هذه الرسالة . فهل نفهم من ذلك أن من يحصلون على إجازة التدريس إنما يدرسون بعض العلوم أو معظمها من باب الإلمام والإحاطة ، فهم لا يستطيعون أن يقدموا رسالة لأن إعدادها يقتضى التعمق والتبحر في العلوم أو أن هذه المسألة تتعلق بالطلبة الذين يهمهم في المستقبل الإلمام وزيادة الثقافة بعد أن يجروا إجازة التدريس ، الواقع أنه من الواجب ترك ذلك لاختيارهم .

فالطلبة يجزؤ أن علموا أن هناك مشروع تعديل يعفيهم من تقديم هذه الرسالة قد رتبوا أمورهم على ذلك ، فإذا تأخر إقرار هذا المشروع ، فإنهم في هذه الحالة يقعون في حيرة وارتباك ، فالحكمة في نظر القانون على سبيل الاستعجال ظاهرة لأننا إذا لم نقر هذه الدورة بطريق الاستعجال ، فإننى أخشى أن يبقوا إلى الدورة المقبلة ، وفي هذا ما فيه من ارتباك للطلبة .

(أصوات : لماذا ؟) .

إن السبب في ذلك هو ضيق الوقت وسيستغرق نظر الميزانية معظم أوقات المجلس وأخشى كما قلت إن عدم إقرار هذا القانون يقتضى العمل بالقانون القديم وبذلك يتحتم على الطلبة أن يقدموا الرسالة حتى يمنحوا الإجازة ، فمن المستحسن أن يقر هذا القانون على وجه الاستعجال لأن الطلبة اعتمادا على مشروع التعديل الذى في مصلحتهم لم يستعدوا لتقديم الرسالة فإذا لم نقره أدوا امتحانهم وفق القانون القديم فيفوت عليهم أملهم في التعديل المنشود .

(١) تلى في الجلسة الثالثة عشرة المتعقبة في يوم الأربعاء ٢ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ (أول يونيه سنة ١٩٣٨) كتاب من رئاسة

مجلس الوزراء بانتداب حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبداللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر الحضور لجلسات المجلس أثناء نظره لمشروع القانون الخاص بمعدل بعض مواد قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ .

وفي هذا إرهاب لم لا مبرر له ، وأرى أن أمر نظره على وجه الاستعجال أمر لا ضرر منه . وأنا أنضم إلى رأى حضرة صاحب الفضيلة مندوب الأزهر والمعاهد الدينية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يخيل لي ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن طلب نظر هذا القانون بطريق الاستعجال يخالف اللائحة الداخلية لأن المادة ٨٥ تنص على ما يأتى :

“ يجوز لمن يقدم اقتراحا أو مشروع قانون وغيره من الأعضاء أن يطلب الاستعجال في نظره مع بيان الأسباب التى تبرر هذا الطلب ” . وكذلك تنص المادة ٨٦ على ما يأتى :

“ ينظر المجلس في طلب الاستعجال فإذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستعجل قبل أى مشروع آخر له أن يشكل لجنة خاصة لفحصه ” .

بناء على ذلك كان واجبا أن يتقدم هذا الطلب عند ما أُحيل هذا المشروع من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ وقبل أن يحيله مجلس الشيوخ إلى اللجنة المختصة لا أن يطلب ذلك منا الآن .

وكذلك المادة ١٢١ تنص على ما يأتى :

“ مشروعات القوانين أو الاقتراحات التى يقرها مجلس النواب ويبحث بها إلى رئيس مجلس الشيوخ يتبع في نظرها أمام هذا المجلس نفس الإجراءات التى تتبع في شأن مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة .

وإذا كان مجلس النواب قد قرر نظرها بطريق الاستعجال وجب أن يؤخذ رأى مجلس الشيوخ في أمر استعجالها ” .

يتضح من هذا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الحجج التى تذرعون بها لنظر هذا القانون بطريق الاستعجال هى حجج عجيبة وغريبة فى بابها لأنهم يقولون إن مجلس الأزهر وضع هذا القانون فى أول السنة وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يطلب من مجلس النواب نظره بطريق الاستعجال ولماذا عندما أُحيل إلى مجلس الشيوخ لم يطلب منا طبقا لنص المادة ٨٥ و ٨٦ من اللائحة الداخلية أن ينظر على سبيل الاستعجال ، وأعجب من ذلك أنهم يقولون إننا ألغينا الرسالة وهم يطلبون فى مشروع القانون المقترح فيه التعديل بخصوص القضاء الشرعى والوعظ والإرشاد وجرب أن يقدم الطالب رسالة .

وباقتراحهم إلغاء تقديم الرسالة كأنهم يفرضون على المجلس أن يوافق على ما اقترحوا وما يدرىكم أن البغض من حضرات الشيوخ قد يعارض فى إلغاء تقديم هذه الرسالة ويرى أن من مصلحة العلم والتعليم والطلاب أنفسهم أن تبقى هذه الرسالة كما كانت فالأمر متروك لرأى المجلس ، أما أن ينبغى التعديل كما اقترح أو يلغى فهناك احتمال بأن يقبل أو لا يقبل وهذا الاحتمال لا ينبغى أن ينبى عليه طلب الاستعجال لأن هذا الطلب يتعارض مع اللائحة الداخلية ، وبناء عليه أنضم إلى رأى حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد قريشى — أنا أيضا منضم إلى رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ محمد عبد اللطيف النعمان (وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية) — لم تفرض على مجلسي البرلمان أن يسيرا على وجهة معينة ولحضرات الأعضاء الحرية التامة فى أن يقرروا هذا التعديل أو لا يقرروه .

الرئيس — أرجو من فضيلة مندوب الأزهر والمعاهد الدينية أن يحصر كلامه في طلب الاستعجال .

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ محمد عبد اللطيف النعمان (وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية) — يقول حضرة الشيخ المحترم إننا زبنا أمرنا على تقديرنا موافقة المجلس على القانون . والواقع أنه لم يدر بخلدنا شيء من ذلك ومشروع القانون مطروح أمام حضراتكم لتبدوا فيه رأيكم ، وكل ما نطلبه أن توافقوا حضراتكم على نظره بطريق الاستعجال حتى لا يكون هناك تفاوت فى المعاملة بين الطلبة .

الرئيس — أرى أن نأخذ رأى المجلس ، فمن كان موافقا من حضراتكم هل نظر هذا المشروع بقانون على وجه الاستعجال فليفضل بالوقوف . (وقفت أقلية صغيرة مكونة من ستة عشر عضوا) .

الرئيس — إذن يوافق المجلس على نظر مشروع القانون بالطريق العادى . والآن نأخذ رأى النداء بالأمم على مشروع القانون الخاص بمراقبة أصناف القطن .

٧ — القراءة الثالثة

لمشروع القانون الوارد من مجلس النواب بمراقبة أصناف القطن الموافقة عليه بالنداء بالأمم

(المقرر حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشوارى بك) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون المذكور للمرة الثالثة وأخذ رأى عليه بالنداء بالأمم ؟ (موافقة) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون .

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بمراقبة أصناف القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدق عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز زراعة أى صنف من القطن من غير الأصناف الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز لوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يضيف أصنافا أخرى إلى الجدول المذكور بقرار يصدر منه .

ومع ذلك يجوز لغرض المباحث العلمية أو لاستنباط أصناف جديدة زراعة أصناف غير واردة بالجدول فى مساحة لا تزيد على عشرة أفدنه فى كل من الوجهين القبلى والبحرى .

ويجوز كذلك ، لأغراض عينها ، زراعة مساحات أكبر بشرط الحصول مقدما على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة .

مادة ٢ - يعطى الترخيص المشار إليه فى المادة السابقة بناء على طلب صاحب الشأن طبقا للأوضاع والشروط التى تحددها بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٣ - كل شخص استنبط صنفا جديدا من أصناف القطن يجوز له أن يطلب إلى وزارة الزراعة إضافته إلى الجدول المشار إليه .

ويعين وزير الزراعة بقرار منه البيانات الأساسية الواجب ذكرها فى الطلب وتشمل على الأخص :

(١) الأصل الذى استنبط منه الصنف .

(٢) الخواص المميزة له .

(٣) طريقة زراعته والجهات الملائمة له .

(٤) نتائج تجارب المستنبط .

(٥) محصول الفدان الواحد .

وعلاوة على ذلك يجب على الطالب أن يقدم لوزارة الزراعة بدون مقابل إيرادا من بذور الصنف المستنبط .

مادة ٤ - يكون الصنف المستنبط محلا لكافة عمليات الاختبار التى ترى وزارة الزراعة إجرائها وذلك فى ما يراه من نفع على ثقافة المستنبط .

مادة ٥ - يجوز محضر لكل عملية لاسميا عمليات الزراعة وخصى المحصول ووزنه بوقعه المستنبط أو من يمثله . فإذا رفض التوقيع أو لم يحضر رغم إعلانه بتاريخ إجراء العملية وجب أن يثبت ذلك فى المحضر .

مادة ٦ - تعرض نتائج عمليات الاختبار المشار إليها فى المادتين السابقتين على لجنة مكونة كالاتى :

وكيل وزارة الزراعة رئيسا .

اثنان من موظفى وزارة الزراعة الفنيين ...
اثنان تنتخبهما الوزارة من كشف تضعه
سنويا بأسماء عشرة من المشتغلين بالزراعة ذوي
الخبرة المشهود بها
خيران تختارهما سنويا بورصة مينا البصل ...

ويجوز لهذه اللجنة أن تقترح إجراء اختبارات جديدة .

مادة ٧ - يعرض رأى اللجنة على وزير الزراعة ليأمر فى شأنه بما يراه ويعين المستنبط بقرار الوزير .

فإذا رأى الوزير إضافة الصنف المستنبط إلى الجدول الملحق بهذا القانون اختار له بالاتفاق مع المستنبط اسما يعرف به .

مادة ٨ - تدرج الأصناف التى تستنبطها الوزارة فى الجدول بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السادسة .

مادة ٩ - كل صنف أدرج فى الجدول لا يجوز زراعته فى خلال عشر سنوات من تاريخ إدراجه إلا بإذن كتابى من المستنبط أو من وزارة الزراعة فيما يختص بالأصناف التى تستنبطها .

فإذا انقضت هذه الفترة جاز لكل شخص زراعة الصنف المستنبط بالرغم من أى اتفاق يخالف ذلك .

مادة ١٠ - يجب على كل مستنبط لصنف جديد أضيف إلى الجدول الملحق بهذا القانون أن يحتفظ لديه دفتر ممترا ومحتوما بخاتم وزارة الزراعة تقيد فيه جميع البيانات التى يقرها وزير الزراعة وبوجه خاص أسماء من توزع عليهم بذور هذا الصنف والكميات الموزعة عليهم منه .

مادة ١١ - يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف فى تدبى الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية فيما يختص بتطبيق هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

ويجوز لهم بناء على ذلك دخول كل حقل أو مخزن أو مصنع لمراقبة تنفيذ هذا القانون ولكن لا يجوز لهم الدخول فى القمم المحصص من هذه المحلات للسكنى فقط .

ولهم أن يراجعوا فى أى وقت الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١٠ .

مادة ١٢ - يجوز لوزير الزراعة أن يصدر بمرأى موافقة مجلس قرارا بحذف أى صنف من الأصناف المبينة بالجدول الملحق .
بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السادسة .

ومع ذلك إذا كان الصنف من الاصناف المضافة إلى الجدول بقرار من وزير الزراعة فلا يجوز حذفه قبل مضي خمس سنوات من تاريخ هذا القرار .
ولا يعمل بقرار الحذف إلا بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً ، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويقضى الحكم في حالة المخالفة للسادة الأولى بمصادرة القطن والبذرة موضوع المخالفة وعند الاقتضاء بتقليل الزراعة على نفقة المخالف .

مادة ١٤ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول ملحق بالقانون رقم لسنة ١٩٣٧ الخاص بمراقبة أصناف القطن

اشموني جيزة / ٣

نهضة جيزة / ٧

معرض كازولى

سكلاريدس صفا / ٤

فؤادى جيزة / ١٢

زاجوراه

أخذ رأى على مشروع القانون بالنداء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٨^(١)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(١) إبراهيم الملبارى بك ، الدكتور إبراهيم يوسى مذكور ، إبراهيم سيد احمد بك ، الشيخ إبراهيم محمد فراج ، الشيخ إبراهيم يوسف صفا الله ، أحمد الديوانى بك ، أحمد حسين بك ، أحمد حميد أبوسيت بك ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ، اللواء أحمد شريف باشا ، أحمد عبده بك ، أحمد رمزي بك ، أحمد على باشا ، أحمد كامل باشا ، أحمد محمد خشبة باشا ، أعلان قطارى بك ، الشيخ الشافعى أبو وافية ، أمين همام حمادى افندى ، أنطون الجميل بك .

بطرس خليل بطرس بك ، بهجت السيد أبو على بك .

جعفرولى باشا .

حسن أبو الفتوح بك ، حسن حسن عزام بك ، حسن رشوان حمادى بك ، حسن مبرى باشا ، الأستاذ حسن عبد القادر ، حسن محمد الوكيل افندى ، حسن نبيه المصرى بك ، اللواء حسين رفقى باشا ، حسين عبد الكريم الملبارى افندى ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

خليل إبراهيم صالح بك ، خليل ثابت بك .

سعد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، سليمان عثمان أباطه بك ، سليمان مصطفى خليل افندى ، سيد عبد الرحمن أبودومه بك ، سيد قرشى بك .
صلاح الدين الشواربى بك .

عبد الحكيم عبد الفتاح بك ، الدكتور عبد الحميد أمين مزب بك ، الدكتور عبد الحقيق سليم ، الأستاذ عبد الرحيم مهنا ، الأستاذ عبد الرزاق القاضى بك ، عبد الستار الباسل بك ، الدكتور عبد العزيز العجيزى بك ، عبد الفتاح الوزى بك ، عبد الله أرسلان بك ، عبد القادر حمزه باشا ، الأستاذ عزيز ميرم ، الشيخ على رمضان الطوبجى ، اللواء على صدق باشا ، على عبد الرازق بك ، على عيسى توار افندى ، على كمال حيشه بك ، الشيخ على محمد مروان .
فوزى ناشد افندى .

كامل إبراهيم بك ، شيخ العرب كلافى الأدهس .

محمد أحمد الشريف بك ، محمد الحقيقى الطرزى باشا ، محمد المنازى عبد ربه باشا ، محمد توفيق راضى بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، محمد رشوان الزمر بك ، محمد زايد جلال افندى ، محمد عبد الطيف افندى ، محمد عبد الحميد البى افندى ، محمد علوى الخزار بك ، محمد على سليمان بك ، محمد فهمى شتا افندى ، محمد كمال عليا باشا ، محمد لبيب أبو الخليل افندى ، الأستاذ محمد مرزوق ، محمد نجيب الفرايلى باشا ، محمود أحمد محسب بك ، محمود الإترى باشا ، محمود شكرى باشا ، محمود فهمى باشا ، مصطفى راضى بك ، الشيخ منصور حسين السلواوى ، الأستاذ ميشيل رزق .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الشيخ توفيق مصطفى الشرنوبى .

٨ — الاستجابات

(١) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصريح حضرة صاحب المعالي محمد حسين هيككل باشا بمجلس الشيوخ الذى نسب فيه الخيانة لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا — تحديد يوم للناقشة فيه بعد أسبوعين

الرئيس — ننتقل الآن إلى تحديد يوم للناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصريح حضرة صاحب المعالي محمد حسين هيككل باشا بمجلس الشيوخ الذى نسب فيه الخيانة لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) — أطلب تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أربعة أسابيع .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — تكون الدورة قد انتهت وموضوع هذا الاستجواب يتناول مسألة خطيرة ويجب أن يفصل فيها خصوصاً وقد أدلى معالي الدكتور أحمد ماهر بتصريح في هذا الشأن قبل أن يتقلد منصبه الحالى ولا أدري السبب في إطالة مدة التأجيل ، وكنت أنتظر من معاليه بدلاً من أن يتمس ويطلب أربعة أسابيع أن يترك ذلك لمعالي محمد حسين هيككل باشا صاحب التصريح الذى قلم بشأنه الاستجواب ولذلك أرى أن يكون تأجيل المناقشة لمدة أسبوع أو أسبوعين .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) — الحكومة مصممة على طلب تأجيل المناقشة في الاستجواب لمدة أربعة أسابيع . (ضجة من اليسار) .

الرئيس — إزاء هذا أرائى مضطراً لأخذ رأى المجلس في هذا الشأن فمن يوافق من حضرات الشيوخ المحترمين على تأجيل المناقشة لمدة أربعة أسابيع فليتفضل بالوقوف . (وقفت أقلية صغيرة مكونة من سبعة أعضاء) .

الرئيس — بناء على ذلك يقرر المجلس تحديد يوم المناقشة بعد أسبوعين .

(ب) الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير المالية عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية — المناقشة فيه

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — القاعدة في الاستجواب أن يبدأ المستجوب بشرح الموضوع ثم يحيب الوزير المختص فإذا سمح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى ألقى بيانا ربما ييسر المناقشة ويسهل عليه الأمر .

الرئيس — التقاليد البرلمانية لا تمنع من ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — من جهتي لا أمانع .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — ليس لدى الحكومة فكرة عن مد أجل امتياز شركة الأسواق المصرية وإنما البحث الذى كان قائماً بوزارة المالية هو عن تأجير هذه الأسواق أى إعطاء الأسواق بالإيجار لشركة تؤلف لذلك .

ومن المبادئ المقررة، كما تعلمون، ألا تستغل الحكومات بالمسائل التجارية لأن حضراتكم تعرفون ما ينتج عن ذلك من زيادة في المصروفات ونقص في الإيرادات .

وعند بحثي لهذا الموضوع رأيت، بالاتفاق مع حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، أن ما يجب عمله هو أن يطرح إيجار هذه الأسواق في مزايمة عامة وأن تكون هذه المزايدة عن كل سوق على حدة وعن المجموع دفعة واحدة بشروط خاصة تضمها وزارة المالية في صالح الجمهور وبعد ذلك تقر الحكومة الطريق الذى تراه متفقاً مع المصلحة العامة .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كنت أريد بعد استيفاء المناقشة في هذا الاستجواب أن أتقدم للجلسة باقتراح أتلوه على حضراتكم وهو :

” بعد سماع البيانات والمناقشات التى دارت حول الاستجواب الخاص بمد امتياز شركة الأسواق المصرية يقرر المجلس أن مصلحة البلاد تقتضى أن تحتفظ الحكومة باستغلال الأسواق والمناجح العمومية وذلك إما بأن تتولى هى بنفسها إدارة هذه الأسواق أو أن تعرضها للتأجير بالمزاد العلنى بالشروط الصحية والمالية الملائمة “ .

أما وقد أبدى الآن معالي وزير المالية ما يفهم منه أنه غير موافق على الاتفاق الذى كان من مآله عقد مع شركة الأسواق

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ووزير المالية — كان بحثنا لا اتفاقاً .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أظن أن بعض حضرات الشيوخ المحترمين لا يعلمون أن مذكرة قدمت من دولة إسمايل صديق باشا وزير المالية الأسبق إلى مجلس الوزراء طلب فيها الموافقة على أن تسنم شركة الأسواق في إدارتها لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٨ رغم انتهاء عقد امتيازها في مايو سنة ١٩٣٨ بشرطين : أولها تأسيس يساهم شركة المصريون بنصف رأس مالها على الأقل ، وثانيهما موافقة البرلمان على عقد الاتفاق .

إذن كانت الفكرة كما هو ظاهر من مذكرة وزير المالية التي رُفِعت إلى مجلس الوزراء متجهة إلى تأجيل هذه الأسواق للشركة لمدة عشرين سنة قابلة للتجديد لمدة عشرين سنوات أخرى، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة على أن يعرض الأمر على البرلمان.

أما الآن فيعلن معالي وزير المالية أن النية متجهة إلى تأجيل هذه الأسواق لا إلى الشركة الحالية ولا إلى غيرها بل إلى من ترسو عليه بالمزاد العلني وهو ما يشكر عليه الوزير كل الشكر.

إنما هناك نقطة أريد أن أستوضح معالي وزير المالية عنها هي أن مدة الامتياز انتهت في مايو سنة ١٩٣٨ فعلى أي أساس أباحته الحكومة للشركة أن تستمر في استغلال الأسواق؟ هل على أساس عقد الاتفاق القديم أم على أساس الاتفاق الذي كان من مزمع عقده مع الشركة مع موافقة البرلمان؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - أنا لا أذكر ذلك بالضبط ولكنني أظن أن إطالة المدة كانت على أساس شروط الامتياز القديمة، ومع ذلك فعندئذ الأوراق يمكنني الرجوع إليها.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - تنص المادة ١٣٧ من الدستور على أن "كل الترام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود".

أعطى عبد الله هاشم بك أولاً ثم شركة الأسواق ثانياً حق استغلال الأسواق والمذايح لمدة تنتهي في مايو سنة ١٩٣٨، فلهذا هذا الامتياز بدون استشارة البرلمان وبدون موافقته هو مخالفة دستورية. وقد سألت معالي وزير المالية على أي أساس مد هذا الامتياز؟ فأجاب أنه على أساس الاتفاق القديم ...

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - أوجه نظر حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى إلى أن مجلس الوزراء قرر أن المدة التي تبدأ من تاريخ انتهاء عقد الامتياز إلى ديسمبر سنة ١٩٣٨ تسرى عليها نصوص مشروع الاتفاق الجديد إذا ما ووفق عليه، وإنني أقدر ذلك بعد أن رجعت إلى الملفات التي بين يدي.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - إذن ليس أمامنا الآن اتفاق، ولهذا أرى أن استمرار هذه الشركة في استغلال الأسواق على أساس الشروط القديمة أمر مخالف للدستور لأن الدستور ينص على أنه لا يصح مد أي امتياز يوماً أو أكثر بدون موافقة البرلمان.

فأنا أعجب كيف أن دولة وزير المالية الأسبق مد أجل الامتياز ثمانية أشهر قبل موافقة البرلمان، لذلك أرجو من معالي وزير المالية الحالي أن يتدارك الخطأ الذي وقع فيه وزير المالية الأسبق، وأرى أن العدول عن

الاتفاق الذي كان من مزمع تجديده يرجع الفضل فيه إلى البرلمان بما أثير حوله في المجلسين. وأتم كلمتي بشكر معالي وزير المالية على تصريحه الذي أدلى به للمجلس.

(تصفيق من اليسار).

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - يسر الحكومة دائماً أن تسترشد بأراء حضرات الشيوخ والنواب وأن تحمل ملاحظات حضراتهم المحل اللائق بها مادامت في سبيل المصلحة العامة.

وأكرر ما صرحت به من أن مشروع الاتفاق مع الشركة كان محل بحث الحكومة ولم تتخذ فيه - بصفة كونها حكومة - موقفاً معيناً.

وكل ما عمله دولة صدق باشا أنه أبدى رأياً كان الغرض منه أخذ مهلة لوضع شروط جديدة تعرض على البرلمان لاستغلال الأسواق.

ولما بحثت هذه المسألة اتفقت مع رفعة رئيس مجلس الوزراء على ما صرحت به لحضراتكم اليوم.

مفكرة الشيخ المحترم عبد السلام الباسل بك - وكيف يسير العمل الآن؟

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - لا بد من وقت لاستلام الأسواق ووضع قاعدة لاستغلالها.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لا أحب أن أذكر واقعة لم تكن صحيحة.

الواقع أن دولة صدق باشا اتفق ابتدئاً مع الشركة بشروط أشارت إليها جريدة الأهرام في العدد الصادر يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ رقم ١٩٢٦٢

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - أؤكد لحضراتكم ما قلته من أن الحكومة - بصفة كونها حكومة - كانت تبحث هذا الموضوع ولغاية اليوم كنت أطلب من الشركة بيانات عن رأس مال الشركة التي يمكن تكوينها وغير ذلك.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - ملاحظتي أن معالي وزير المالية يصرح الآن بأن الحكومة لم تكون رأياً نهائياً في موضوع استغلال الأسواق مع أن دولة صدق باشا قدم مذكرة إلى مجلس الوزراء أشار فيها إلى الاتفاق الذي يرى عقده مع الشركة الحالية أو مع شركة تكون منها بالاشتراك مع غيرها على شرط موافقة البرلمان.

فجلس الوزراء وافق الوزير على هذه المذكرة ومد الامتياز للشركة من مايو سنة ١٩٣٨ لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٨، وهذا نص قرار مجلس الوزراء كما ورد في جريدة الأهرام:

"ونظراً إلى ما تستلزمه الإجراءات الخاصة بعرض المشروع على البرلمان، وبتأليف الشركة التي تتولى العملية من وقت يتجاوز نهاية الامتياز الحالي -

تفترح الوزارة، في حالة الموافقة مبدئياً على المشروع، الترخيص للشركة بصفة مؤقتة بالاستمرار في استغلال الأسواق لمدة تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ على أن تسرى شروط هذا الاتفاق في تلك المدة.

ويسرنا أن معالي الوزير عدل عن هذا الاتفاق بما يحقق المصلحة العامة.

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) - كانت موافقة مجلس الوزراء على مذكرة وزير المالية موافقة مبدئية على أن يعرض الأمر على البرلمان، والبحث الذي كان يجري في وزارة المالية هو تأجير الأسواق لشركة تؤلف من الشركة الحالية وغيرها من المصريين ولا مخالفة في هذا للدستور.

(تصديق)

الرئيس - نتقل الآن إلى جدول الأعمال.

(ج) استجواب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب - انسحاب الحكومة من المدينة - موافقة المجلس على إلقاء البيان فيه من حضرة مقدم الاستجواب - تحديد يوم للمناقشة فيه وسماع رد الحكومة بعد أسبوعين

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء) - ألفت نظر سعادة الرئيس إلى أن المطلوب اليوم هو إلقاء بيان عن الوقائع التي كان يجب ذكرها في طلب الاستجواب، ثم يحدد يوم آخر للمناقشة فيه.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - هذه الجلسة مخصصة لإلقاء بياني كما أريده، لا كما تريده الحكومة.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء) - ألفت نظر سعادة الرئيس إلى ما ذكرته.

الرئيس - لم نسمع من حضرة مقدم الاستجواب للآن شيئاً حتى يمكن معرفة إن كان ما سيديده بيانا للوقائع أو غير ذلك، فأرجو أن ينتظر معالي الوزير.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - كانت أول ثمرة من ثمار النهضة الوطنية الكبرى سنة ١٩١٩ أن تفضل المغفور له الملك الراحل قاهر بوضع نظام دستوري للبلاد، وجاء في هذا الأمر الكريم الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بعد الإشارة إلى ما تفيض به نفس جلالاته من حب الخير لأمته ما يأتي:

"ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشاً سعيداً

مرضياً وتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم".

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء) - جئت في هذه الجلسة لأسمع بيانا عن وقائع الاستجواب ثم تحديد يوم للمناقشة فيه وهو ما حصل الاتفاق عليه في الماضي، فإذا ما خولف ذلك فأنا أنسحب.

الرئيس - لم يتبين المجلس للآن ما يرمى إليه حضرة مقدم الاستجواب فأرجو أن ينتظر معالي الوزير.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء) - زيد وقائع الاستجواب لا المناقشة فيه.

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك - نحن نسمع وقائع عن سنة ١٩٢٣

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - أطلب تطبيق المادة الثامنة والعشرين من اللائحة الداخلية التي تنص على عدم المقاطعة ومتى كان معالي وزير الحربية يقاطعني فأنا أطلب تطبيق هذه المادة.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء) - أكرر أنني جئت لسماع وقائع الاستجواب التي كان يجب أن تكون مكتوبة في طلب الاستجواب. أما الأستاذ يوسف الجندى يريد المناقشة فأنا أنسحب.

(خرج حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية من الجلسة).

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على الاستمرار في سماع البيان فليتنفصل بالوقوف.

(وقفت أغلبية كبيرة مكونة من جميع أعضاء اليسار وبعض أعضاء اليمين).

الرئيس - إذن يتفضل حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى بإلقاء بيانه.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - كي أطمئن معالي حسن صبرى باشا، أتلو على حضراتكم نص المادتين ٤٩ و ٥١ من اللائحة الداخلية.

(المادة ٤٩)

”على العضو الذى يريد أن يستجوب واحدا أو أكثر من الوزراء أن يقدم إلى الرئيس بيانا مكتوبا بموضوع هذا الاستجواب فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان في الجلسة ويحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى المجلس الاستعجال ووافق الوزير“ .

(المادة ٥١)

”يبدأ المستجوب بشرح الموضوع ثم يجيب عضو الحكومة ويشارك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك“ .

فالمطلوب مني الآن أن أشرح الموضوع ويريد معالي الوزير أن أتقيد في البيان بالطريقة التي يريدها وهذا ما لا أوافق عليه .

حضرات الشيوخ المحترمين :

قد تحقق كثير من وجوه الخير التي قصدها المغفور له الملك الراحل من إشراك الشعب المصرى في إدارة شؤون البلاد، وقد تمكنت البلاد بفضل هذا الإشراك أن تسترد استقلالها فقدته من قرون بعيدة وأن تلغى امتيازات فرضت عليها من أكثر من خمسمائة عام، وكان من نتيجة ذلك أن تبوأ الشعب المصرى مكانه بين الأمم المتحضرة وقطع في سبيل الإصلاح الاجتماعى والمالى شوطا بعيدا .

ويهمنى أن أصرح من فوق هذا المنبر أن اشتراك الأمة في إدارة شؤون البلاد كان له فضل كبير في قطع هذه المراحل العظيمة .

نعم لا يزال ينقص البلاد كثير من وجوه الإصلاح المالى والاجتماعى، خصوصا فيما يتعلق بأغلبية الشعب الذى له فضل كبير في تحمل التضحيات التي أوصلتنا إلى هذا المكان ، لكن السبب في أن البلاد لم تقطع ما كنا نأمل به جميعا من الخطوات التي كنا نتمناها يرجع إلى أمرين :

الأول : أن الأحزاب المصرية لم تكون لنفسها برامج صريحة فيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعى .

الثانى : أنه لم يتح للحكومات البرلمانية الصحيحة أن تبق في الحكم مدة من الزمن تمكنها من تنفيذ برامجها في الإصلاح .

وإذا كان للأحزاب المصرية عذرها في عدم وضع برامج صريحة لها للإصلاح لاشتغالها بالمسألة السياسية الكبرى فقد سقط هذا العذر الآن .

أما الأمر الثانى وهو أن الحكومات البرلمانية الصحيحة لم تبق المدة الكافية في الحكم، فهذا ولاشك أمر يؤسف له كل الأسف وهذا في اعتقادى مخالف لروح الدستور لأن الدستور نص على أن مجلس الشيوخ دائم لا يحل ومجلس النواب يبقى خمس سنوات .

والفكرة التي من أجلها نص على استمرار مجلس النواب خمس سنوات هي أن يتاح الاستقرار والاستمرار . ولذلك قيل في معظم بلاد العالم بل في جميعها إن حق حل مجلس النواب ولو أنه حق مشروع إلا أنه حق مكروه وأكره ما نكرهه في هذه البلاد، لأنه منذ سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٣٨ حصلت ستة انتخابات وحل مجلس النواب أكثر من مرة .

وفي كل هذه الانتخابات التي تشترك في عمليتها البلاد ، وهى كما تعلمون جميعا تتلظى بنيران الخلاف ، تتلظى بما تعرفونه جميعا بما لست في حاجة إلى ذكره ، بما يحدث في الانتخابات من أمور وأمور . ولكن الأمة كانت تتحمل الانتخابات الطبيعية بصدر رحب . وآية ذلك — إذا رجعت حضراتكم إلى الإحصائيات — أنه رغما من المتاعب التي يعانيها الشعب في الانتخابات فإنه كان يقبل على الانتخابات التي يترك الناس فيها أحرارا : يصوتون كما يريدون، وكما يشاعون ، فكتم تجدون أن الاقبال على صناديق الانتخاب كان إقبالا هائلا .

ولكن الانتخابات الأخرى التي جرت في سنة ١٩٢٥، والتي أرادت منها الحكومة المركزية أن توجه رأى العام توجيهها خاصا فسمحت لرجال الإدارة أن يضغطوا وأن يرهبوا ، وأن يخيفوا لإنجاح مرشح دون مرشح آخر . وشجعت تلك الحكومة هؤلاء الرجال بأن قال المهيمن عليهم في ذلك الوقت ”إنى أنا الملهم“ . أراد بذلك أن يشجعهم وأن يهيئهم وأن يخليهم من كل مسئولية — تلك الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٢٥ كانت فيما أعتمد النكبة الأولى على كيان البلد السياسى والاجتماعى . النكبة الأولى على الدستور . وإذا أردتم حضراتكم أن تعرفوا ما هو الدستور ، فالدستور هو إشراك الأمة في شؤونها، ولكي يكون هذا الإشراك صحيحا، يجب أن يكون الاختيار صحيحا .

فإذا أتيح لرجال الإدارة أن يعيشوا بحرية الاختيار فاعتقدوا أنه لا دستور حينئذ .

انتهت انتخابات سنة ١٩٢٥ ، فلماذا وجدنا من آثارها ؟ كانت الصدور في ذلك الوقت مملوءة غيظا وغضباً على من عبث بإرادة الأمة وبقوانينها وأصولها .

ولكن مع الأسف الشديد جاءت ظروف وأحوال أجبر هؤلاء العاشرين أن يطمئنوا وألا يعاقبوا، وألا يسألوا ، وأدهش من هذا كله أن هؤلاء جميعا من رئيس ومرعوس ، قد كوفئوا، وبدل على ذلك ملفات خدماتهم في وزارة الداخلية ، كوفئ العاشر ، ومضى من عبثوا بإرادة الأمة ، وهم آمنون كل عقاب وجزاء .

بعد ذلك جاءت سنة ١٩٣١ فأضربت الأمة عن الانتخابات فيها ، فأمر رجال الإدارة أن يأتوا بنتائج مزيفة ليردوا بذلك على إضراب الأمة وأحزابها وأعلنت النتائج كما تعلمون وكانت متوسطها ٦٩,٥ في المائة، وأجمعت الأحزاب جميعا على أن هذه الانتخابات أيضا ما كانت تدل على مشيئة الأمة مطلقا .

ومع الأسف الشديد أن أولئك الذين عبثوا في انتخابات سنة ١٩٣١ ...

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن الشعب المصرى ، إن عاجلا ، أو أجلا ، لا بد أن يملأ الثغرات التى لم تستطع الحكومات الماضية أن تملأها . وأنا فى ذلك أعبّر عن رأى حضراتكم ، وعن رأى العام .

ذلك أنه لا فضل لأمة بين الأمم ولا حياة لها إلا إذا جازت المصير على إساءته ، وأحسنّت إلى المحسن على إحسانه .

(تصفيق من اليسار) .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : أنتقل بعد هذا إلى مسألة إقالة الوزارة النعاسية . أقيمت هذه الوزارة ، وفهم من إقالتها أن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم يريد أن يستقضى الأمة . كما فهم منها أنه يتقضى ويرجو أن يكون فى البلاد حكم صالح .

هذا ولا شك من حقه ، ولا شك فى أن البلاد جميعها تشاطر جلالة الملك ، أن تكون الحكومة حكومة حكم صالح ، لاحكم فاسد ، وكان من المأمول وقد صدرت هذه الإقالة — وكانت فذة فى نوعها — وصدرت بعد أن استطاع النحاس باشا وزملاؤه أن يجنوا لهذه البلاد من الانتصارات ما لم يجنّه أحد من قبل ، وأن يحصلوا لها فى الداخل والخارج على فوز رفع رأس مصر بين الأمم ، كانت من المنظور أن يترك للأمة المصرية حرية الاختيار فيمن تربطه للحكم . وأن يترك للأمة أن تبرز إرادتها فى معنى الحكم الصالح ، وكانت على الرجال الذين ألقى جلالة الملك على عاتقهم هذه المسؤولية الخطيرة أن يراعوا إرادته ، وواجب الحق والعدل فى هذه الظروف ، كان يوجب أن يراعوا هذا ، وأن يتركوا خلفهم رغبة الحكم أو التحكم ، فكرامى الحكم — أؤكد لحضراتكم — أنها لا تساوى شيئا ، أؤكد أنها تكاليف ومشقات ومتاعب ، ولكن حق الأمة ، وقديسية حقها هما اللذان يجب أن يكونا أمام الجميع نبراسا يهتدون به ، وأن يحرص الجميع ، على أن هذا الحق وتلك القديسية ، لا يضح ولا يجوز أن يعبث بهما ، بل يجب أن يستمرأ مضمونين من كل لعب وعبث .

تقاليد مسيئة وقعت فى سنة ١٩٢٥ وفى سنة ١٩٣١ وكان من أشدّ الحاملين عليها وبصفة خاصة على التقاليد والطرق التى اتبعت فى سنة ١٩٣١ هو حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء محمد محمود باشا . فكأننا نتنظر منه — أنه وهو الرجل الذى عرض تعريضا قاسيا ، تعريضا بكل ما يمكن للقلم أو اللسان أن يمرض به . أنه وهو الذى عرض بإجراءات إسماعيل صدق باشا وبالطرق التى اختطها فى انتخابات سنة ١٩٣١ ، كنا نتنظر أن يتكبح هذه الطرق التى حدثت فى سنة ١٩٣١ ، ولكن للأسف يملأ الفؤاد — وأكررها ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، مرات من كل قلبى — أكرر أن رفعة محمد محمود باشا لم يفعل إلا ما فعله إسماعيل صدق باشا ، أكرر هذا والأسف يملأ الفؤاد . لأنه لا يسرنى مطلقا . وأرجو ألا يعتقد أحد هنا أو خارج هذا المجلس . خصوما أو أنصارا . أننا نقف هذا الموقف . راضين مطمئنين . إنما نقفه على كره منا . نقفه ونحن نشعر بغضاضة . لأنه لا يسرنى أى مصرى أن يقف هذا الموقف متقدا مصريين فى مسائل جوهريّة . معى كان البلاد السيامى والاجتماعى ، ولا يسرنى بصفة خاصة

الرئيس — أظن أن المناقشة يجب أن تكون محصورة حول مسئولية الحكومة فى تصرفاتها وتصرفات رجال إدارتها فى الانتخابات الأخيرة لسنة ١٩٣٨

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سأصل لذلك حالا .

الثابت أنه ما من رجل من رجال الإدارة اشترك فى تلك الانتخابات إلا وقد منح علاوة استثنائية أو ترقية استثنائية .

والى فى هذا الموقف ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، يحق لى أن أشير والأسف يملأ الفؤاد إلى أن أولئك الذين وقفوا فى وجه النهضة الوطنية وفى وجه النهضة الدستورية قد كوفتوا . أما أولئك الذين قاموا

الرئيس — هل يسمح المجلس بالاستراحة ربع ساعة ؟ (ضجة) .

(أصوات : لا ، لا) .

مقبرة الشيخ المحترم محمد الغازى عبد البر باشا — من أجل أى شيء تكون الاستراحة ، إننا لم نتعب حتى نستريح .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور محمد الخالى سليم — يحسن أن يستمر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى إلقاء بيانه حتى ينتهى منه ، ثم نستريح بعد ذلك .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كان من نتيجة مقاومة الذين قاوموا اضطهاد المضطهدين أن ضاعت نفوس بعضهم ، وزج بالبعض فى غياهب السجون ، ونحرت بيوت البعض الآخر ، وهؤلاء لا يزالون باقين دون أن يعوضوا عما أصيبوا من أضرار .

ثغرة فى تاريخ الحركة الوطنية ولا شك من جهتين ، من جهة إفلات المسئولين من العقاب الذى يستحقونه . ومن جهة عدم تعويض من كانوا نغرا للأمة بالتضحيات التى قدموها فى سبيل بلادهم .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يقصر كلامه على انتخابات سنة ١٩٣٨

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ياسيدى الرئيس : أجزأ ألا تقاطعني ، وألا تمنعني من الاستمرار ، إنى أتكم فى الموضوع ،

أن أقف هذا الموقف منتقدا رجال الإدارة في مصر . ذلك لأنه يهينا جميعا أن تكون سمعتهم سمعة تقية خالية من الشوائب والمفاسد .

يهينا ذلك وبخاصة بعد أن أخذ هؤلاء الرجال - بعد الاتفاقيات - حل عوائقهم مسئولية النظام والإدارة والأمن العام في البلاد .

فكان يهينا أن تكون هذه السمعة سليمة خالية من الشوائب . ولكن ماذا نستطيع أن نفعل . وقد وقعت مخاز لا نستطيع أن نسكت عنها . وإلا كنا مفترطين في الأمانة والمهمة الملقاة على عاتقنا .

بدأت الحركة الانتخابية ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، بحركات إدارية أطلق فيها العنان للهوى وللأغراض الحزبية فاسمعوا : (أولا) أحيل إلى المعاش عدد كبير من الموظفين لا ذنب لهم مطلقا . وآية ذلك وبرهانه ما تقرأونه في الجرائد من أن الوزارة الحاضرة تعيد بمض هؤلاء الموظفين إلى الخدمة . (ثانيا) أعيد إلى الخدمة موظفون . أؤكد لحضراتكم . أنهم ما كان يصبح مطلقا أن يعادوا لما لم من السوابق التي لا تسمح بأن يكونوا في مراكز يديرون فيها شؤون الشعب . (ثالثا) قل إلى الخزن بوزارة الداخلية عدد كبير من الموظفين وتركوا فيه بلا عمل .

ثم فصل عدد كبير من العمدة ، وأعيد عدد كبير أيضا من الذين سبق أن فصلوا بقرارات من وزارة الداخلية ، ومن الأسف الشديد أن الذين أعيدوا إنما أعيدوا بقرارات من وزير الداخلية ، مع أن القانون صريح في أن تعيين العمدة لا يكون إلا بقرارات من لجان الشياخات .

(تخلى عن الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس وتولاها حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس) . هل قصد هذا العمل لذاته ؟ لا ، بل كان القصد من ورائه أن تبعث الحكومة العرب في قلوب الموظفين من كبيرهم إلى صغيرهم وأن تقول لهم بلسان حالها : إن من لم يلب أوامري سأفعل فيه مثل ما فعلت في هؤلاء ، وقد أتت هذه الحركة نتيجة في كل الإجراءات الانتخابية من أولها إلى آخرها .

بدأوا بتعديل الدوائر فزقوها تمزيقا ، وكان هذا التمزيق طبقا لرغبات طائفة من المرشحين ، فكل مرشح يريد أن تنضم بلاد إلى دائرته ، تضم إليها ، وكل مرشح يريد فصل بلاد عنها ، تفصل ، حتى إن بعضهم إذا شاء ضم بلاد ، ورأى فيها بعد ذلك أن الحق لا يساعده فيها ، يعود مرة أخرى ويطلب فصلها ، فتفصل .

هذه وقائع كلكم تعلمونها ، وكان موظفو الإدارة في المديرية أوفى الوزارة نفسها تحت مطلق تصرف طائفة من المرشحين ، أقول هذا وإن كان يغضب البعض ، ونحن هنا نقرر الحقائق ، ولا نتخلى عن ذلك .

آية هذا أن تطلعوا على الدوائر .

وهناك أيضا واقعة مادية تدل على الإسراف في الخضوع لرأي المرشحين ، ففي مديرية الفيوم رسل حضرة محمد معبد بك ، وهو على ما أظن من حزب الأحرار الدستوريين برقية إلى رئيس مجلس الوزراء ، هذا نصها :

” أذكرى ترشيح محمد علي صالح بدائرة الفيوم الشرقية بشرط إضافة بلدة ”
” بنى صالح والزاوية ومنشية عبد الله إلى الفيوم الشرقية . وإضافة السيلين ”
” إلى طهار . وهذا للصحة ورغبة الشعب ” .

أرسلت هذه البرقية في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٨ وصدر تعديل الدوائر ونشر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ولكن جاء التعديل وليس فيه ما يطلبه حضرة مرسل البرقية .

فكانت النتيجة أنه صدر ملحق من الجريدة الرسمية في ٢١ فبراير بعنوان ” تصحيح خطأ ” وهذا الملحق خاص بمديرية الفيوم دون سواها وفي هذا الملحق أضيفت بقرار وزاري خاص بلدتا بنى صالح وزاوية الكراسته إلى دائرة الفيوم الشرقية .

هذا مثل يدل حضراتكم بصفة قاطعة كيف كان يحصل تعديل الدوائر . وكيف كانت الحكومة تضع نفسها تحت تصرف مرشحيها . وتعلن بعد ذلك في ملحق للجريدة الرسمية أن ذلك تصحيح لخطأ فقط في حين أنه ثابت ، بدليل قاطع ، أن ذلك التعديل كان نزولا على إرادة مرسل البرقية .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحامد سليم - هل حصل التعديل في دائرة واحدة بمديرية الفيوم ؟

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لا بد أن يكون التعديل شمل غيرها .

مقبرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحامد سليم - نعم ، إنى أعرف أن معظم دوائر الفيوم حصل فيها تعديل ، لا دائرة واحدة .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - التعديلات التي حصلت تحالف المادة الحادية والعشرين من قانون الانتخاب التي تنص على أن يراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائره الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها غير تنظيم لعملية الانتخاب . وقد حدث كما تعلمون حضراتكم أن عدلت الدوائر بحيث لم تراعى الحدود والقواصل وأضيفت بلاد من مراكز إلى مراكز أخرى وأوجدت بين بلاد وبعضها بلاد تابعة لدوائر أخرى .

تعلمون حضراتكم أن المادة ٢١ من قانون الانتخاب تنص على أن عاصمة المديرية التي لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفا ولا يتقص عن ثلاثين ألفا تعتبر دائرة انتخاب مستقلة ، فقنا مثلا يزيد عدد سكانها على ثلاثين ألفا وكانت دائما دائرة انتخاب مستقلة ، ولكن لأجل معاكسة مرشح معين فصل جزء منها وهو ” الحميدات ” ونقل إلى دائرة أخرى تبعد عنها ساعة ، وهذا كله تحقيقا لرغبة مرشح آخر . ويطول بي الكلام إذا أردت أن أشرح لحضراتكم التعديلات المماثلة لما ذكرت وكانت كلها موضع العجب .

وقيل لم يرجعوا فرجعوا حقنا للدماء ، ولكن المرشح كان حرصا على اشتراك الناخبين في الانتخاب فعمل على تقلص بطريق السكة الحديدية فلما وصلوا إلى مقر الانتخاب قام المعارضون من أهالي بلدة المرشح في وجههم وقالوا اضرب وكان ما كان .

من هذا يتبين لحضراتكم أن الدوائر الفرعية لم تشكل على أساس توفير أساس الراحة للرشحين والناخبين بل شكلت على أساس إجهادهم وتخليق المتاعب والعقبات في طريقهم .

هناك اعتبارات أخرى تجاهلتها الحكومة بل قصبتها . تعرفون حضراتكم أنه يوجد بين بعض البلاد ضغائن وثارات قديمة فالحقت الحكومة هذه البلاد بعضها ببعض على ما بينها من ضغائن ضمن دائرة واحدة كما جعلت مقر الانتخاب لبعض البلاد التي لها نزعة وفدية في بلاد معادية لها .

انظروا ما حدث في سمنود فإن بين بلدة أبو صير وهي بلدة حضرة النائب المحترم على المترلاوى بك و بلدة بنا أبو صير التي تؤيد رفعة مصطفى النحاس باشا نزاعا قديما وبالرغم من علم رجال الإدارة بذلك جعلت بلدة أبو صير مقر اللجنة الفرعية التي يؤدي فيها ناخبو بنا أبو صير أصواتهم ، وقد انتقل الناخبون المؤيدون لرفعة النحاس باشا بسكة حديد الدلتا فإذا بالمأمور ورجاله يحولون دون وصولهم إلى مقر اللجنة بحجة أنه لو سمح لهم بذلك لوقعت جرائم وأزهقت أرواح .

ولدينا بيان طويل عن حدد الدوائر الفرعية والبلاد التي ألحقوها بها على ما بينها من مسافات بعيدة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ و ٦٠ و ١٤٠ كيلومترا . كل هذا ثابت بالبيانات التي معي ووصلني من وزارة الداخلية ، وإن كنت سمعت من الخارج ما يتعارض مع هذه البيانات .

هناك أيضا دائرة الزعفران التي يعرفها حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان ، فقد تقلوا جزءا من بلدة كفر الجرايدة إلى بلدة قليشوه التي تبعد عنها ٢٥ كيلومترا كما ورد في بيان الحكومة .

مقبرة الشيخ المحترم الشيخ علي محمد مروان - إن هذه المسافة تبلغ ٦٥ كيلومترا .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - حتى تحريف الحقائق يرد في بيانات الحكومة !

مقبرة الشيخ المحترم د. إسماعيل القاضي بك - هل سيقتدم هذا البيان ويثبت في المضبطة ؟

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - سأودعه سكرتيرة المجلس . حدث في سنة ١٩٢٦ أن تقدم صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا مرشحا نفسه بدائرة الجمالية وحصل أن عدلت بعض شياخات هذه الدائرة بأن نقلت من جهة إلى جهة أخرى فأرسل وقتئذ كتاب احتجاج إلى المغفور له صاحب الدولة على يكن باشا وإلى المغفور له دولة عبدالحق

كانت حجتهم في إجراء تعديل الدوائر زيادة عدد السكان ، فهل كانت هذه أول مرة يزيد فيها عدد السكان ؟ كلا ، بل حدث في وزارة صاحب الدولة المغفور له عدلى يكن باشا أن عدلت الدوائر بسبب زيادة عدد السكان فأجريت تعديلات طفيفة على أسس القواعد التي وضعت في عهد وزارة لا يمكن أن يقال إن تصرفها كان خريبا وهي وزارة حضرة صاحب الدولة المغفور له يحيى إبراهيم باشا ، كما حدث أن دولة إسماعيل صدق باشا نفسه أدخل تعديلات على الدوائر في سنة ١٩٢٥ كانت على أساس النظام الموجود في سنة ١٩٢٣ ، ولكن وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، لأجل إرضاء مرشحين ومعاكسة آخرين ، قلبت الأوضاع رأسا على عقب وأصبحت الدوائر تضم خليطا من بلاد مختلفة .

هذه هي أول ملاحظة على الانتخابات ، وأدهى من هذا تكوين الدوائر الفرعية فقد كان أمرها عجبا .

من المبادئ التي يجب أن تراعيها الحكومة في شأن تشكيل الدوائر الفرعية أن تسهل للناخبين القيام بمهمتهم ، ولا تكلفهم مشقة في ذلك كما أن من مصلحة الحكومة تشجيع الناخبين على الإقبال على الانتخاب ، وفي بعض البلاد الأجنبية تفرض عقوبة على من يتخلف عن التوجه إلى دوائر الانتخاب . ولكن هذه الحكومة جاءت إلى الدوائر الفرعية فألحقت بها بلادا بينها وبين مقرها عشرات الكيلومترات .

فدائرة فارسكور ألحقت بها بلدة الجمالية وهذا مذكور في البيان الرسمي الذي تلقينته من وزارة الداخلية وبين فارسكور والجمالية ٢٢ كيلومترا وقد قيل لي من مصدر آخر إن حقيقة هذه المسافة تبلغ ٦٥ كيلو بالسكة الحديدية و٤٥ كيلومترا بالسيارات ، وعلى أى فرض هل يصح أن يكلف ناخب بالانتقال إلى هذه المسافات البعيدة لإعطاء صوته ؟

مقبرة الشيخ المحترم د. إسماعيل القاضي بك - وهل كان من المحتوم أن ينتقل الناخب من الجمالية إلى فارسكور لإعطاء صوته ؟

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - نعم . ينتخب أهل الجمالية في فارسكور ، كل هذا لأن فارسكور هي بلد حضرة النائب المحترم محمد بك العبد ، ولأن الجمالية بلدة وفدية فقصدت بذلك الحكومة إلى تعطيلهم هذا بينما كانت الجمالية دائما فيما مضى مقرا دائرة فرعية .

كذلك مدينة المنزلة وهي كما تعلمون حضراتكم مركز عظيم فقد نقلت إلى بلد اسمه الرحامنة تبعد عنها ٢٣ كيلومترا . فهل يصح أن ينتقل مركز إلى قرية وعلى بعد ٢٣ كيلومترا منه ؟

حدث ذلك أيضا في ميت غمر وهي مدينة عامرة كما تعلمون فجعل بعض أهلها ينتخب في ميت غمر وبعضها الآخر في دنديط وهي بلد حضرة النائب المحترم عبد المجيد نافع بك المرشح الدستوري أو المستقل لا أدري . فكانت النتيجة أنه عند ما انتقل الناخبون من ميت غمر إلى دنديط لإعطاء أصواتهم وجدوا كمينًا في الطريق فأشهرت في وجوههم المسدسات وأطلقت طليم

الحكومة بالتدخل بكل الوسائل وأن يتفنتوا فيها بما تهديهم إليها قرائحهم حتى إن مراسل إحدى الجرائد الأجنبية، وهي جريدة التيمس قال في معرض الدفاع عن صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا إنه لم يصدر تعليمات بالتدخل في الانتخابات، ولكن يظهر أن رجال الإدارة خالفوا أوامرهم وتدخلوا فيها.

(عاد إلى الرئاسة حضرة صاحب العزة الرئيس بعد أن تخلى عنها حضرة صاحب السعادة سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس).

أذكر لحضراتكم بعض وقائع استقيتها من بعض رجال البوليس :

أول عمل قام به رجال الإدارة هو عقد جمعيات من العمدة وغيرهم برئاسة مأموري المراكز الذين أخذوا يدخلون في روعهم أن المعركة الانتخابية هي بين حضرة صاحب الجلالة الملك وبين رفعة مصطفى النحاس باشا، هذا حدث فعلا سواء أنكرته الحكومة أم لم تنكره، وقد حدث بطرق منتظمة من أقصى الصعيد إلى الإسكندرية وكان يقال للناخبين من يجب جلالة الملك يعطى صوته لمرشح الحكومة ومن يمتنع عن ذلك فلنا معه شأن آخر.

إن النج باسم جلالة الملك في الانتخابات خطير جدا بل من أخطر ما يمكن أن يتصور. ولست في حاجة إلى التسليل على ذلك ويكفى أن ترجعوا حضراتكم إلى كتاب الاستقالة الذي رفعه حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك إذ يقول فيه : إن الانتخابات أثبتت سداد رأي جلالة، أي أن رفعة محمد محمود باشا صوّر أن جلالة الملك رأيا وأن الانتخابات جاءت مؤيدة لرأي جلالة. هذا تقليد من أسوأ التقاليد وضار بمصلحة البلد والعرش. حقا لقد اجتهدت الحكومة في إقصاء الناخبين عن مرشحي الوفد فكانت ترسل التعليمات إلى رجال الإدارة ببذل كل مجهود في ألا يتصل المرشحون بالناخبين ونفذ هذا فعلا وكان إذا قصد المرشح أن يمر بالبلاد للاتصال بالناخبين يحول الخفراء بينه وبين ما يريد بحجة أن ذلك يحدث هياجا يخل بالأمن العام.

ومن مظاهر هذا التضييق أن الناخبين إذا زاروا المرشحين الوفديين في منازلهم تكون أسماؤهم عند المأمور ويكونون محل اضطهاد رجال الإدارة فيكتبون لهم محاضر تحر إذا صمموا على مناصرة مرشح الوفد.

وكان يسمح لمرشحي الحكومة بأن يكونوا في الطرق يراهم حتى إذا ما مر بهم المرشح الوفدي لزيارة بلاد الدائرة أنهاوا عليه ضربا بالهراوات وهذدوه بإطلاق النار وهشموا سياراته وإذا استغاث رجال الحكومة فلا مغيث.

أظن حضراتكم اطلعتم على ما نشر في الصحف عما حدث في شين القناطر حيث مرت سيارة فخرت عليها عصاية مسلحة وأطلقت النار عليها.

وإني لأذكر لحضراتكم على سبيل الفكاهة واقعة ثابتة رسميا. حدث أن تهيأت إحدى البلاد لمقابلة مرشح الوفد والاحتفاء به فبلغ العمدة رجال الإدارة بأن هناك مظاهرة فأخطرت النيابة للتحقيق فقام وكيل النيابة ومعه الكاتب قاصدا مكان المظاهرة وقبل أن يصل إلى البلد إذا بكين من رجال عديدين يفاجئهم ويستوقفه ويهتدء بالإيذاء إذا واصل السير ظنا منهم أنه مرشح الوفد. ولما أكد لهم غير مرة أنه وكيل النيابة، وأنه يقصد التحقيق

ثروت باشا يقول فيه إن هذا التعديل البسيط سيؤدى إلى ضياع أصوات الناخبين والإضرار بحرية الانتخاب ومعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا هذا الذى كان يحتاج على هذا التعديل الطفيف هو بذاته الذى أشرف على عملية الانتخاب وكان مقره وزارة الداخلية. ولا أدري كيف أجاز هذا.

كذلك الحال في دائرة شبراخيت ويعلم حضرة الشيخ المحترم محمد المغازي باشا ما حدث فيها.

حضرة الشيخ المحترم محمد المغازي عبد ربه باشا — العالم كله يعلم ذلك.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فإن بلدة الرحمانية التي يبلغ عدد سكانها نحو الألفين كان الناخبون فيها ينتقلون إلى منشأة زرافة مع أن عدد الناخبين بها لا يزيد على مائتين وكذلك انتقل الناخبون من نكله وهي بلدة كبيرة إلى كفر عثمان ومن الحلبية وعمر يوط وعدد ناخبيهما ١,٣٤٠ إلى عزبة سليمان أباطه بك وعدد ناخبيها ستة وإن كان الموجود رسميا أن مقر الدائرة عمر يوط. ولكن الانتخاب حصل فعلا في عزبة سليمان أباطه بك.

لم يقتصر الأمر بهم على تمزيق الدوائر بل أخذوا في إقامة العواقل في سبيل الناخبين ومنعهم عن الوصول إلى مقر الدوائر الانتخابية وبهذا كتبت وزارة الداخلية منشورا إلى المديريات لتبليغه للراكون قالت فيه إنها علمت أن الوفديين قد اعترضوا أن يحسروا لأنفسهم يوم الانتخاب السيارات فيجب على رجال الإدارة مراعاة ذلك وأن يعملوا على منعهم. ومعنى هذا أن الحكومة تريد أن تقول لرجال الإدارة اعملوا على عدم تمكين الوفديين من الحصول على سيارات وهذا ما حصل فعلا فقد امتنع السائقون عن تأجير سياراتهم للوفديين يوم الانتخاب وقبله خوفا من اضطهاد رجال الإدارة لهم.

حضرة الشيخ المحترم محمد المغازي عبد ربه باشا — لقد استحضرت بومئذ ٥٠ سيارة من الإسكندرية.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وكيف كان ذلك؟

حضرة الشيخ المحترم محمد المغازي عبد ربه باشا — إني استأجرتها باسم مرشح الحكومة.

(ضحك وتصفيق من اليسار).

حضرة الشيخ المحترم محمد المغازي عبد ربه باشا — ولكن لما أحضرتها حجزها رجال الإدارة.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنتقل الآن إلى مسألة تدخل رجال الإدارة في الانتخابات، تعلمون — يا حضرات الشيوخ المحترمين — أن بلادنا حديثة العهد بالحكم الدستوري، وتعلمون جميعا أن أخوفنا من مخالفه الفرد السائد وبخاصة الفلاح رجال الإدارة، وقد سمحت لهم

والمنشورات التي كانت توزع من بعض مرشحي الحكومة إبان الحركة الانتخابية في بلاد القطر كانت تشمل أقبح الألفاظ في حق رجال عظام ، وكان يزج باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فيها ، وكان أصحاب هذه المنشورات يذيعون بها أن انتخاب شخص بعينه إرضاء للملك وفي انتخاب شخص آخر إغضاب لجلالته .

كانت مثل هذه المنشورات توزع فتغضى الإدارة عنها ولا تتحرك لضبطها مطلقاً مع اشتغالها على أرفع الشئون وعلى كل شيء قبيح .

أما إذا أراد وفدى أن يذيع منشور انتخابيا قامت قيامة رجال الإدارة فيأمرون بضبط هذه المنشورات ويصادونها ويصدرون الأوامر إلى المطابع بالامتناع عن طبع منشورات الوفدين فكان يضطر هؤلاء المساكين إلى طبع منشوراتهم في القاهرة حيث الرقابة أقل نسبة منها على المطابع الموجودة في المراكز .

فقرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عفا الله — ولماذا لم يذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن الإدارة امتنعت بتاتا عن إعطاء الناخبين تذكرة لهم الانتخابية مع ترددهم مرارا على دوائر البوليس ؟

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حصل من هذا الشيء الكثير وأضيف إلى ما قاله حضرة الشيخ المحترم أن في مصر والإسكندرية والقاهرة وطبقاتها كان الناخبون يحشدون كتلا بشرية ساعات متتالية أمام أقسام البوليس لتسلم تذكرة لهم الانتخابية بغير جدوى .

فقرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عفا الله — لقد ذهبت أنا شخصيا عدة مرات إلى محافظ بورسعيد أشكو له هذه الحال فكان يعد بإعطاء تذكرة لهم الانتخابية ولكنه لم يف بوعده . وكان شيخ الحارة يعطى التذكرة للشيخ غير الوفدى ليوزعها على الناخبين .

السريس — في هذا الكفاية الآن وعند المناقشة في الاستجواب يمكنكم أن تكلوا ما فات حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى إن كانت هناك حاجة لذلك .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لو أردت أن أذكر جميع التفاصيل لما أتسع لي الوقت لذلك فأنا اقتصر على ذكر بعض المسائل التي خطرت على ذهني والتي يعرفها حضرات الأعضاء بل ويعرفون أكثر منها خصوصا وقد دخل كثير من حضراتهم معركة الانتخابات .

فأتى بعد ذلك للدهاء انهيار وهي تمثل المرشحين يوم الانتخاب في الجبل الانتخابية .

لم تكف الحكومة بتدخل رجال الإدارة في الانتخابات على أقبح صورة وأفظعها بل صمدت إلى منع تمثيل مرشحي الوفد في طعان الانتخاب النهائية

في أمر المظاهرة لم يصدقوه وتعذروا بالضرب على الكاتب والعسكري المرافق له وأخذ وكيل النيابة يتحايل عليهم حتى أركب معه أحدهم إلى أن وصلت السيارة مكان المظاهرة وبعد انتهاء التحقيق عاد وكيل النيابة ومعه أحد رجال هذا الكمين وسأله عن كان معه فذكر له ثمانية أشخاص .

هل تعرفون حضراتكم ماذا تم في هذه العريضة التي أهين فيها موظف عمومي ؟ لقد صدر الأمر بالاحتكام وكيل النيابة في تحقيقها وأفرج عن المقبوض عليه .

(تحلى عن الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك الرئيس وتولاها حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس) .

فإذا ما تصرفت الحكومة مثل هذا التصرف في مثل هذه الأحوال فإنها شجع على ارتكاب الجرائم ويكون من نتيجة ذلك ازديادها .

أكثر من هذا أن مصالح الحكومة تنحرف لخدمة بعض المرشحين فكان كل طلب لم يجاب ، مثال ذلك : إذا طلب إنشاء كوبرى شرع المهندسون في عمل تصميم الكوبرى حالا ، وإذا طلب توصيل النور لبلدة ما تم هذا التوصيل بكل سرعة ، وإذا طلب إنشاء متزه أنشئ على وجه السرعة . كل هذه الطلبات كانت تجاب بقصد التأثير في الناخبين وأذكر على سبيل الفكاهة أن النور بعد أن تم توصيله إلى إحدى البلاد أثناء الانتخابات عاد المجلس البلدى لرفعه بعد انتهاء الانتخابات .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن كشف الناخبين . هذه الكشف عملت لكي يعرف المرشح ناخبي دائرته ليتمكن من الاتصال بهم ، فمن الطبعي أن تكون هذه الكشف في متناول جميع المرشحين في كل دائرة ، ولكن الذي حصل أن حرمت هذه الكشف على مرشحي الوفد وأعطيت لمنافسيهم ، ولم يستطع مرشح واحد من مرشحي الوفد أن يحصل على كشف من كشف الناخبين .

ولتكلم الآن عن تذكرة الانتخاب ، إن هذه التذكرة طبعت وأعدت للتوزيع قبل عملية الانتخاب بمدة طويلة . ثم أرسلت إلى المديريات والمراكز مشفوعة بتعليقات تقضى بعدم توزيعها حتى تصدر أوامر أخرى .

ما هذه الأوامر ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، التي أرجو توزيع التذكرة إلى أن تصدر ؟

هذه الأوامر كانت تقضى بأن يعد العمد والمشايخ كشوفا بأسماء الناخبين يذكر أمام كل ناخب وظيفته وسكنه ولونه السياسي . وفديا كان أو دستوريا أو شعبيا . وعندى كشف من هذه الكشف نقل بالزكوة جراف ونشرته جريدة المصري وهذا الكشف مكتوب بخط أحد الموظفين وسأودعه بسكرتيرية المجلس .

والغرض الذي من أجله أعدت هذه الكشف — كما لا يخفى على حضراتكم — هو من جهة التأثير على الناخبين ، ومن جهة أخرى أن يكون توزيعها على أساس اللون السياسي فتعني التذكرة عن الوفدين وتعطى لغيرهم ،

ولما تساءل الناس عن السبب في إلقائه قال رجال الإدارة لأنه انتخب مرشح الوفد فكان من شأن هذا العمل أن انصرف الناخبون .

هذه هي الإجراءات التي حصلت وكان من نتيجتها أن استطاع محمد محمود باشا بصفا صحفية أن يحول الأمة المصرية عن الوفد المصري الذي كان ينال دائما الأغلبية الساحقة في جميع الانتخابات ولا يظفر الوفد إلا بأثنى عشر مقعدا . إن الوفد المصري الذي كان ينال دائما الأغلبية إلى درجة أن الأحزاب الأخرى كانت تسعى للائتلاف معه لضمان ظفرها بعدد معين من المقاعد سقط رئيسه ومسكريته وزعمائهم بالأفاعيل والألاعيب التي شرحت لحضراتكم بعضا من صورها وأؤكد لحضراتكم أن هذه النتيجة لم تكن طبيعية . لا يصح مطلقا أن تترك الأحزاب الحكومة إلى انعدام المعارضة الظاهر لأن مجلسا لا يضم إلا اثني عشر عضوا من المعارضين حقا لا يمكن أن يقال إن به معارضة قوية .

لو أن الانتخابات أطلقت من القيود التي كبلت بها وبوشرت في عهد وزارة محايطة وظفر الوفد فرضا بأقلية محترمة لكان ذلك خيرا للأحزاب الأخرى لأنها ستجد حينئذ معارضة قوية محترمة في مجلس النواب لا أن تكون المعارضة معدومة تقريبا ، ولا يظن حزب من الأحزاب أن ما حصل هو انتصار بل على العكس يعتبر خذلانا مينا فن الخذلان أن الرجل الذي رفع رأس مصر حاليا في الداخل والخارج يقال إنه سقط في الانتخاب ، ومن الخذلان أن يقال إن معاوني هذا الرجل ومساعديه قد سقطوا ، هؤلاء المعاونة والمساعدون الذين سيسجل لهم التاريخ أعمالهم كره الخصوم أم أرادوا .

ليس من مصلحة مصر أن يسجل التاريخ أن الأمة المصرية التي جاء لها هذا الرجل ومعاونوه بتلك الثمار العظيمة التي سيبنى فائتها الجيل الحاضر والأجيال المقبلة قد سجلت بحيله وبجميل معاونيه فأسقطتهم في الانتخاب .

(تحيى حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك عن الرئاسة وتولاها رئيس المجلس) .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا استقرار للحكم في هذا البلد إلا أن يكون الحكم للشعب ، وكل طريقة للحكم غير هذه إنما هي طريقة ملتفة ومدبرة ومصطنعة ، ولا يمكن للتطبيق والتدبير والاصطناع أن يدوم إنما الدوام للطبيعة والطبيعة قضت بأن يحكم الشعب نفسه بنفسه وهذا هو الحاصل في بلاد أوروبا وأمريكا .

وهذا هو السر في التفتت العظيم الذي بلغته تلك البلاد وهو السبب في التفتت الذي تقدمته مصر نوعا .

فإذا جرت الانتخابات على أيدي حكومات غير نزيهة ، وإذا زيفت إرادة هذا الشعب ولم تبرز على صورتها الحقيقية ، فلا استقرار للحكم في هذه البلاد . ومن الحرام ألا يكون الحكم مستقرا في مصر بعد أن استقلت وألغيت الامتيازات الأجنبية فيها وأصبحت عضوا في عصبة الأمم .

بكل الطرق وبكل الوسائل فذارة كان يحجز المرشح لتمثيل المرشح الوفدي في القسم إلى ما بعد تشكيل اللجنة النهائية وتارة أخرى كان يصطحبه أحد رجال البوليس إلى جهة نائية ويظل هناك إلى ما بعد الساعة التاسعة .

ومن الظريف أن نسرده ما حصل في مركز السنطة . أخذ أحد رجال البوليس مرشحي حضرة عترة المشاوي أفندي إلى غرفة موها إياهم إنها مقر اللجنة الانتخابية فلما قالوا له إن هذه ليست غرفة انتخاب بل إنها "قشلاق" أجابهم رجل البوليس إن هذه هي غرفة الانتخاب والدليل على ذلك هو وجود صندوق الانتخاب ومفتاحه والشمع الأحمر . ثم قفل الباب وتركهم داخل الحجرة موها إياهم أن ينتظروا حضور رئيس اللجنة حتى كانت الساعة التاسعة صباحا . أنا لا ألقى الكلام جزافا بل أقدر وقائع يقوم الدليل على حصولها وهو وجود الصندوق ومفتاحه والشمع الأحمر عند أحد هؤلاء المندوبين إلى الآن . بل هناك تحقيق أجرت نيابة السنطة في ذلك وأجل إلى أن يحضر مأمور المركز من الإجازة .

ولو أردت أن أسرد كل شيء لطال بي المقام ولكني أضع الحكومة أمام بعض الوقائع الثابتة ولقد طلبت من حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية الأسبق أن يرسل لي بيانا باللجان النهائية التي مثل فيها مرشحو الوفد واللجان التي لم يمثلوا فيها والأسباب التي دعت إلى عدم تمثيلهم . فكان رد مقامه الرفيع أن لا لزوم لذلك لأن إعداد البيان يحتاج إلى وقت طويل خصوصا وأن أوراق الانتخاب لمجلس النواب مودعة به .

وكان من نتيجة عدم تمثيل مرشحي الوفد في اللجان النهائية بسبب تدخل الإدارة أن عملية الانتخاب لم تتم بنزاهة ولم تكن مغطاة بالضمان الكافي وأن الأصوات التي أعطيت لم تكن تسجل على حقيقتها وأن الناخب كان يدخل اللجنة مرارا عديدة بأسماء مختلفة إلى غير ذلك مما تعلمونه حضراتكم ووقع في جميع الدوائر .

هجرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عنا الله - أقرر أن مرشح الوفد بيور سعيد لم يمثل في لجنة واحدة .

هجرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى - لقد كان الناخبون الوفديون يمنعون بكافة الطرق من إعطاء أصواتهم ، والويل كل الويل للناخب الذي يعطى صوته لمرشح الوفد غير متأثر بنظرات المأمور أو العمدة أو الشيخ التي يرسلها إلى الناخبين ، وقد كانت توضع على ظهره علامة بالطباشير حتى إذا ما خرج من قاعة الانتخاب تلقفه رجال الإدارة بالضرب .

كل هذا كان يحصل أمام الناخبين الواقفين أمام قاعة الانتخاب انتظارا لإعطاء أصواتهم فإذا عرفوا أن هذا الضرب سببه أن الناخب أعطى صوته لمرشح وفدي كان من الطبيعي أن ينصرفوا دون أن يعطوا أصواتهم اتقاء لما عساه أن يلحقهم من إهانة .

ومن مبتكرات رجال الإدارة ومبتدعاتهم أنهم لكي يعطوا مثالا لإرهاب الناخبين أحضروا أحد أنصار الحكومة من مديرية البحيرة وألقوه في بركة .

٩ - تأجيل

تقارير اللجنة الواردة في جدول الأعمال إلى يوم الاثنين المقبل وتأجيل المناقشة في الاستجواب وملحقاته المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة ونديه لمحكمة العرش لأسبوعين - جدول أعمال الجلسة المقبلة

الرئيس - حيث إن العدد غير قانوني ولا يمكن استمرار الجلسة فأرى بعد موافقة حضراتكم تأجيل مناقشة باقي المواد المدرجة في جدول أعمال اليوم إلى الجلسة المخصصة لنظر المسائل العادية - وهو يوم الاثنين المقبل ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (١٨ يولييه سنة ١٩٣٨) ما عدا الاستجواب المقدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى عن نقل أحد حضرات القضاة ونديه لمحكمة العرش فقد اتفق حضرته مع معالي وزير الحفانية على تأجيل المناقشة فيه أسبوعين . (موافقة)

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على أن يعود المجلس للانعقاد غدا الثلاثاء ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (١٢ يولييه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء وأن يكون جدول أعمال الجلسة كالآتي :

جدول الأعمال

جلسة يوم الثلاثاء ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (١٢ يولييه سنة ١٩٣٨) الساعة السادسة مساء

١ - الاعتذارات وطلبات الإجازة .

٢ - التصديق على مضبطة الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل .

اللجان

٤ - استمرار النظر في تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية :

قسم ١٤ " وزارة الحرية والبحرية " .

٨ " وزارة الداخلية " .

٦ " وزارة التجارة والصناعة " .

١٣ " وزارة المواصلات " .

٧ " وزارة المعارف العمومية " .

(موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين مساء) .

إن الحال تفتت الأكباد ولا يفترنكم مظاهر البذخ والرفاهية في المدن، بل ارجعوا بأبصاركم إلى القرى الفقيرة والوجوه الشاحبة الصفرَاء، تجدوا أن البلاد في حاجة كبيرة إلى نشاط وعمل مستمرين، ولا سبيل، إلى هذا النشاط وذلك العمل، إلا إن قامت في البلاد حكومة تستقر طويلا ولا استقرار إلا إذا قام الحكم على إرادة الشعب وأن يكون من الشعب إلى الشعب، ومن المستحيل أن ترجع الأمة إلى الوراء بعد أن نهضت نهضتها في سنة ١٩١٩ وبعد أن ضحّت ما ضحّت وبسد الدماء التي سفكت والسجون التي ملئت من أفراد الشعب، من المستحيل أن يتراجع هذا الشعب أو أن يسلم بأية صورة أن يكون قياده في غير يده .

من أخطر الأمور، يا حضرات الشيوخ المحترمين، أن يوجلوا حكاما من هذا الشعب، وأنا أنذر من فوق هذا المنبر أنه لا يمكن أن يدوم الحال، ومن المصلحة المتزده عن كل حزبية وعن كل نغمة وأسمتها من قنطرة قلبى وأشعر بها في نفسى هذه المصلحة التي يشاركنى فيها كل مصرى متزده عن الغرض . أقول إنه يجب من المصلحة أن يحترم الدستور وأن تكون الانتخابات محترمة وأن يترك للشعب تقرير مصيره، ولتتول الحكم أية حكومة مهما كان لونها الحزبي، فأنا كوفدى أصرح أنه يسرنى أن أكون دائما في المعارضة لأنى أعتقد أن المعارضة لا تقل إن لم تفق الحكومة في أداء الخدمة للبلاد . (تصفيق من اليسار) .

لذلك أرى لزاما أن نسجل على تلك الحكومة ما أقدمت عليه ومست به بل هدمت كيان الأمة الاجتماعى والسياسى ولا أقل ونحن نؤدى عملنا بالحق من أن نتوجه باللوم إلى الحكومة لهذه الإجراءات الخطيرة التي اتبعتها في الانتخابات والتي أضرت بالبلاد ضررا بليغا ونحن لا نبغى من هذا إلا تقرير الحقائق وأداء الواجب ولا نبغى إلا الإصلاح ما استطعنا إليه سبيلا والله يهديننا إلى ما فيه الصواب .

(تصفيق من اليسار) .

الرئيس - بعد سماع هذا البيان، هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في الاستجواب وسماع بيان الحكومة بعد أسبوعين ؟ (موافقة) .

(د) الاستجواب وملحقاته المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية عن نقل أحد حضرات القضاة ونديه لمحكمة العرش - رفع الجلسة حتى يحضر الوزير

الرئيس - ألاحظ أن معالي وزير الحفانية المقدم إليه الاستجواب غير موجود بالجلسة وقد بعثت إلى معاليه ليحضر المناقشة في هذا الاستجواب وإلى أن يحضر معاليه هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة للاستراحة ؟ (موافقة) .

(رفعت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والثلاثين وأعيدت في الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساء) .

(حضر حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا وزير الحفانية) .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ الموافق ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨

ملخص

رقم الصفحة	رقم الصفحة
٤٤٦	١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة ٤٣٤
٤٥٦	٢ — استرداد النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣٨ —
٤٥٦	١٩٣٩ "المصروفات" ٤٣٤
٤٥٦	تقرير لجنة المالية والجمارك ملحق رقم ٥٧
٤٥٧	قسم ١٤ "وزارة الحرية والبحرية" :
٤٥٧	فرع ١ "ديوان العموم والجيش" — إقرار فيما عدا الباب
٤٥٧	الرابع (مصاريف الجيش في السودان) فعند لجنة المالية
٤٥٧	النظر فيه ، على أن تقدم تقريرها عنه غدا ٤٤٥
٤٥٧	٣ — جدول أعمال الجلسة المقبلة ٤٥٧

ثانيا — باعتماد :

(أ) عن جلسة اليوم ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد علي باشا ، عبد الحميد سليمان باشا ، محمود الإترى باشا ،
عبد القادر حمزه باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد لطفي السيد باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، السيد محمود
الشندوبلي بك ، الدكتور حافظ محمد مؤمن ، حسن محمد شعير
افندي ، الشيخ حسين صالح خليفه ، الأستاذ عاذر جبران ،
الأستاذ عباس الجمل ، عبد الستار حسن عمران افندي ،
عبد السلام عبد الغفار بك ، محمد أبو النصر الفار افندي ، محمد
أمين حسن مرعي بك ، محمد سليمان الوكيل باشا ، مرسى
وزير عبد الله بك .

ولم يتذكر حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد مدحت يكن باشا ، الشيخ
الشافعي أبو واقية ، بهجت السيد أبو علي بك ، عبد الله الموم بك ، لويس
أخنوخ فانوس افندي .

وحضر من الوزراء : حضرة صاحب المعالي حسن صبري باشا وزير
الحرية والبحرية .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

تولى السكرتيرية العامة أمين عز العرب بك .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد
محمود خليل بك رئيس المجلس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد عبده بك ،
علي عبد الرازق بك ، الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل

وحضر حضرات الشيوخ المحترمين ما عدا :

الغائبين :

أولا — بإجازات ، حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب براده بك ، إسماعيل مصطفى الملواني افندي ، ألكسان
نـ أبسخرون باشا ، حسن مظلوم باشا ، زكي ويصا بك ، صادق وهبه
باشا ، عبد الرحمن فتوح افندي ، عفيفي حسين البربري افندي ، الفريق
علي فهمي باشا ، فهمي ويصا بك ، محمد حافظ رمضان باشا ، محمد محمد
الشناوي بك ، الأستاذ محمود بسيوني ، عثمان السيد ناصف بك ، محمد
علي سرور بك ، الأستاذ عزيز ميرهم ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ،
محمود زكي بك ، حسين فوده بك ، عبد العزيز محمد الجمال بك ، عوض
برعي بك ، إبراهيم الطاهري بك ، محمد علي علوية باشا .

١ — التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

الرئيس — وردت على لسانى فى مضبطة الجلسة السابقة فى السطرين السادس والسابع من النهر الأول من الصفحة الثالثة عشرة العبارة الآتية :
"لأنه لا يمكننى أن أوقفكم على أسباب الاستعجال" وهى غلطة مطبعية بسيطة غيرت المعنى وصححتها "لا يمكننى أن أوقفكم على أسباب الاستعجال بنفسى".

والآن هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟
(لم يعترض أحد) .

الرئيس — يصدق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

٢ — استمرار النظر

فى مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية (المصروفات) قسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" — تقرير لجنة المالية والجمارك (١) — إقرار بإعداد الباب الرابع (مصاريف الجيش فى السودان) فمصلحة لجنة المالية والجمارك النظر فيه على أن تقدم تقريرها عنه قدا

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك) .

الرئيس — ورد كتاب (٢) من وزير الحربية والبحرية يندب حضرات صاحب السعادة اللواء إبراهيم خيرى باشا وكيل الوزارة وصاحب السعادة اللواء عبد المجيد فؤاد باشا مدير عام مصلحة الحدود بالنيابة وعبد المجيد بدر افندى سكرتير فى وزير الحربية والبحرية وعثمان توفيق فهمى افندى مدير قسم الميزانية بالوزارة ، لحضور جلسات المجلس أثناء نظر ميزانية وزارة الحربية والبحرية ، فهل تأذنون حضراتكم بذلك ؟
(موافقة) .

الرئيس — لينفضل حضراتهم بحضور الجلسة .

(حضر حضرات : صاحب السعادة اللواء إبراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية ، وصاحب السعادة اللواء عبد المجيد فؤاد باشا مدير عام

مصلحة الحدود بالنيابة ، وعبد المجيد بدر افندى سكرتير فى وزير الحربية والبحرية وعثمان توفيق فهمى افندى مدير قسم الميزانية بها) .

الرئيس — الكلمة لحضرة الزميل المحترم عبد الستار الباسل بك .

فقرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — بمناسبة نظر المجلس تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية ، أعرض على حضراتكم رأيا أرجو أن يعنى معالى وزير الحربية والبحرية بنظره وأن يعد المجلس بأن يتفد ما يستطيع تنفيذه منه فى العام المقبل .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

الجيش فى كل بلاد العالم هو سخرة إجبارية واجب على كافة المواطنين القيام بها دفاعا عن وطنهم ولا يشذ عن نظام السخرة الإجبارية إلا بعض ممالك قليلة كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه أمة قليلة يقوم نظام الجيش فيها على التطوع والترغيب ، وفى هذا كثير من الإسراف لحاجة هذه الدول فى سبيل تميم فكرة التطوع إلى نشر الدعاية الواسعة .

أما مصر التى تسير على نظام العسكرية الإجبارية فتتبع فى نظام التجنيد شقين : أحدهما نظام العسكرية الإجبارية ، وثانيهما الإسراف الذى يشاهد فى الأمم ذوات التجنيد التطوعى . وأضرب للإسراف مثلا أن عدد المطلوبين للاقتراع العسكرى فى مصر كل عام يربى على مائة وستين ألفا من الشبان لا يلتحق بالخدمة العسكرية منهم سوى ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف ، ولا يمكن أن يزيد عدد المجندين فى خمس أو ست سنوات على عشرة آلاف ويبقى الجزء الأكبر من الشبان الصالحين للتجنيد غير متفد بهم فى النظام العسكرى وإلى جانب هذا تنفق الأموال الطائلة على القيام بما يلزم الشؤون العسكرية فى البلاد فى مقاولات عادية مع ما فى ذلك من إفشاء أسرار الحربية التى يجب أن تبقى فى الجيش ولا تتسرب إلى الخارج .

الدينا قسم للمهمات العسكرية كما هو متبع فى كثير من الدول الأجنبية الأخرى ؟

الدينا فرق لتعبيد الطرق وإقامة الجسور اللازمة للشؤون العسكرية ؟

(١) راجع الملحق رقم ٥٧

(٢) نص الكتاب :

"حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ عزتكم أننا قد انتدبنا كلا من حضرات صاحب السعادة اللواء إبراهيم خيرى باشا وكيل الوزارة ، وصاحب السعادة اللواء عبد المجيد فؤاد باشا مدير عام مصلحة الحدود بالنيابة ، وعبد المجيد بدر افندى سكرتير فى وزير الحربية والبحرية ، وعثمان توفيق فهمى افندى مدير قسم الميزانية بالوزارة لحضور جلسات مجلس الشيوخ التى ينظر فيها مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية ، فأرجو التكرم بالترخيص لحضراتهم بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

القاهرة فى ١١ يولييه سنة ١٩٣٨

وزير الحربية والبحرية

حسن صبرى

هل لدينا فرق من المهندسين تقوم ببناء الثكنات العسكرية وإقامة مستودعات سرية للذخيرة وغيرها لا يعرفها إلا رجال الجيش ؟

ليس لدينا شيء من هذا كله الذي يتبع في جميع الأمم ذات النظام العسكري الإجباري . قام الجيش المصري في السودان من عام ١٨٩٨ إلى عام ١٩١٤ بكل الأعمال الإنشائية من تشييد ثكنات إلى إقامة سكك حديدية إلى بناء قناطر وتعميد طرق إلى إنشاء مستودعات للذخائر ، ولكن لم يتم شيء من هذا كله في مصر على أيدي رجال الجيش المصري بل نسمع من وقت لآخر أن الطرق العسكرية ، ويقال خطأ إنها الطرق التي نصت عليها المعاهدة ، عرضت على أحد المقاولين وإن نفقات بناء الثكنات العسكرية قد تصل إلى ستة عشر مليوناً من الجنيهات .

لم هذا ولدينا من الشبان المصريين من يستطيعون القيام بهذا كله ولا يمكن أن نصف هذا بأنه سخرة لأن التجنيد واجب على كل وطني .

إننا إذا اتبعنا في المنشآت العسكرية نظام المقاولات الذي تسير عليه وزارة الأشغال العمومية فثقلوا يا حضرات الشيوخ المحترمين بأن الجيش المصري إذا وصل عدده إلى خمسين ألفاً فإن ميزانيتكم التي تبلغ أربعين مليوناً من الجنيهات لن تفي بحاجته .

قرأت في الشهر الماضي إجابة من وزير الحربية عن سؤال في مجلس النواب جاء فيها أن العسكري المصري يتكلف أربعة وتسعين أو خمسة وتسعين جنيهاً في العام ، والمقصود بتكاليف العسكري ما يتبعه من مدافع وذخيرة وأجور نقل إلى غير ذلك من التكاليف العسكرية .

إذا قارنا ما تنفقه على الجيش بما ينفق عليه في الأمم الأخرى التي تماثلنا في العدد وفي ميزانياتها مثل رومانيا وتركيا وجدنا أن العسكري المصري يتكلف ثلاثة أمثال العسكري الروماني أو العسكري التركي ، وأغرب من هذا أنه يتكلف ضعف ما يتكلفه العسكري الفرنسي .

إذا أردنا أن يكون لدينا مائة ألف عسكري تحت السلاح ، فهل نستطيع بإسرافنا أن نجد مالا يكفي للإنفاق على هذا الجيش وأن نجعله صالحاً لتأدية واجبه نحو وطنه ؟ أظن هذا متعذراً ومستحيلاً . لذلك أطلب إلى معالي الوزير أن يعدنا هنا بأنه يأخذ في التجنيد بما يناسبنا من نظام الأمم التي تماثلنا وأن نسير بخطى تتفق وحياتنا ومصالحنا وخلقنا ، والله يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير .

(تصفيق عام) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك في موضوع البديل العسكري والتجنيد .

محضر الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

قصدت وأقصد بكلمتي التي حفظت لنفسى حق الكلام فيها أن أخرج على المؤلف الذي سرنا عليه في مجلسي البرلمان منذ أنشئ برلمان في مصر

إلى الآن فقد جرى العرف والعمل في المجلسين على أن يتناول بحث النواب والشيوخ أبواب مشروع الميزانية في الأجزاء التفصيلية فيه ، ولهذا السبب كان دائماً يفتح باب العذر للحكومات المتعاقبة في إهمال تنفيذ ما يطلب إليها أو تعد به والعذر قائم لأنه تفصيل غير تام .

واسمحوا لي حضراتكم أن آخذ المشل من كلام زميلي الذي سبقني وهو يقول إن العسكري المصري الآن يتكلف ثلاثة أمثال العسكري التركي وضعف العسكري الفرنسي وكنت أود أنه وقد تقدم بهذه المعلومات على هذه الدقة أن يلقي علينا أرقاماً يحتاج بها المجلس على وزير الحربية إذا ناقشه ويبنى على أساسها قراره إذا قرّر أمراً يتعلق بالجيش . أ- والواقع أننا كنا نتناقش في مشروعات الميزانيات السابقة على أساس التفصيل من غير أن ندرسه بالمستندات فقد فتحنا الباب على مصراعيه لكل رجال الحكومات أن يهملوا تنفيذ الرغبات في عبارات معسولة بقولهم إننا سنفي بتنفيذ هذه الرغبة في العام المقبل إن شاء الله إذا توافر المال وإن هذه الرغبة ستكون محل عناية الحكومة في العام المقبل .

لهذا سأقصر كلامي على المسائل الكبرى وقد تخيرت منها إطاعة السودان والتجنيد العام فإذا قررنا شيئاً ألزمتنا الحكومة أن تنفذه .

لقد حصلنا فيما حصلنا عليه من المعاهدة التي تم التوقيع عليها بيننا وبين الإنجليز منذ عامين تقريباً على إطلاق يدنا في إنشاء الجيش ولعلكم تذكرون أن مركزي من المعاهدة كان المعارضة ولكنني ذكرت مع معارضتي أن ما كسبناه بيقين فعلاً هو إطلاق يدنا في شؤون الجيش .

طلعت بين سطور تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية روح الفخر والإعجاب ، بأنه كان لدينا أحد عشر ألفاً من ضباط الصفوف والجنود في أبريل سنة ١٩٣٦ فأصبح العدد ستة عشر ألفاً في أبريل سنة ١٩٣٨ وبلغ في شهر يونيو اثنين وعشرين ألفاً ، وكأنما يريد التقرير أن يقول إن العدد سيصبح بطبيعة الحال سبعين ألفاً بعد سنة ، كأنما هذا هو كل ما يطلب إلينا في سبيل النهوض بالجيش ، ولكنني أذكر حضرات الأعضاء وأعيد ما ذكرته بقولي السابق إننا أمام حالة معنوية يجب أن نتعامل قبل الحالة المادية ، فقد كان أهم ما ضربنا به المحتلون في أخلاقنا أن جعلوا الخدمة ، التي هي شرف للقائمين بها في بلادهم ، والتي تعطى المكانة الأولى من الحياة والعناية الفائقة بأصحابها وتشريفهم بالرتب والنياشين ، جعلوها في مصر شجرة رذيلة ثقيلة على النفس يفتسدها الإنسان بألفه مبلغ من المال فيفتدى ابنه بعشرين جنيهاً هي في مقياس الحياة الاقتصادية الحالية لا تكفي لشراء ثور جيد في عزبة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

نتج عن هذه الحالة أن من يساق إلى الجندية يذل حتماً على أنه عجز عجزاً تاماً عن أن يفتدى نفسه ، والفدية على ما تعلمون بهذا المقدار من التفاهة .

لاحظوا حضراتكم أن هذا ألوم متسلط علينا منذ خمسين سنة فالمسألة طوال هذه المدة أنه إذا سبق الفقراء والمعوزون إلى الجيش فإنما يساقون

ووراءهم أمهاتهم يولون وإذا أخطأ أحد أولاد القادرين على دفع البذل في تأديته في الوقت المناسب رأيت أهله يتهاقون على أولى الخطوة ليخرجوه من العار ألا وهو دخول الجيش وعدم دفعه البذل .

قالت لجنة المالية والجمارك في تقريرها عن مشروع ميزانية وزارة الحربية " إن تيسر التجنيد لا يكفي وحده لتكوين جيش منظم كامل العتة إنما يجب تدبير العدد الكافي من الضباط وضباط الصفوف ذوي الخبرة الوافرة بفنون التدريب العسكري وإن تجهيز الجيش بالمعدات الحربية الحديثة يحتاج إلى زمن " .

ليس من السهل مناقشة هذا الكلام هنا وليس لدى من المعلومات الفنية ما يمكنني من أن أرد برأى فني إنما نبثوني ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، كيف ظل هذا الحال من يوم التوقيع على المعاهدة إلى اليوم فبقيت المتاجرة في أرواح المصريين كما ظل اقتداء أنفسهم بفدية هينة موجودة في حين أن الأمر لا يحتاج إلا إلى تشريع من مادة واحدة تكفي لإلغاء قانون البذل العسكري .

سأذكر لحضراتكم مبلغ تأثير هذه الحالة المعنوية في النفوس فأقول إنه لو ذهب أحد حضرات الشيوخ المحترمين أو أحد الأعيان إلى عزبته ورأى ابنه وناظر زراعته وكلاف العزبة شعر بالبون الشاسع بين الثلاثة كما يشعر الأخيران اللذان يعملان للحصول على قوتها الضروري بأنهما من طبقة تختلف عن طبقة السيد وابنه .

يقول الكلاف في نفسه إن سيدى عند حلول الصيف سيستقل المركب الفانر إلى المصيف للفانر ، أما نصيبى من الحياة فهو أن أقضى طوال العام لأحصل على القوت الضروري ، فإذا جاء وقت الاقتراع العسكري كان التحاق ابني بالعسكرية واجبا عليه لأنى أفقر من أن أقضى ابني بعشرين جنيا .

تصوروا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن يعلم ابن الكلاف أو ابن ناظر العزبة أن ابن صاحب العزبة الذى يجرى وراءه عندما يركب حصانه سيجتمع معه غدا على مائدة " الاورطة " وأن الثلاثة سيقسمون معا شرف الدفاع عن البلاد ثم قدروا معنى ما تفقده البلاد من التسوية بين الطبقات والحد من غلو الطبقة الممتازة .

لقد فسدت الحالة المعنوية إلى حد جعل اثنين وخمسين ألفا من الواجب اقتراعهم في هذا العام يهربون ولا تعرف محال إقامتهم . إنها حالة معنوية فذة لا مثيل لها في بلاد العالم جميعا حتى في المستعمرات إذ من صالح المستعمر أن يذكر روح الوطنية في النفوس ليستعين بأولئك المجتدين وقت الحاجة . أؤكد لحضراتكم أنه لا يوجد على وجه البسيطة بلد واحد يقارن بنا في هذا الصدد ، وعجيب جدا أن يلى وزارة الحربية والبحرية اثنتان من كبار الضباط بعد المعاهدة هما الفريق على فهمى باشا وحمدى سيف النصر باشا وأن يتلوها وزير مدنى تقديره للأمور لا يختلف كثيرا عن تقديرى وأن تموت سبتان بعد توقيع المعاهدة ولا يلتفت أحدهم إلى هذا المعنى الذى يقوم على إيجاد مائة ألف جندي كاملى العدة والسلاح .

ما الذى يمنع من اتخاذ الخطوات التهديدية ؟ لقد أشار تقرير اللجنة إلى تخفيض مدة تعليم ضباط الصفوف إلى ستة شهور وإلى تخفيض مدة تعليم الضباط إلى سنة واحدة وستة شهور إلى غير ذلك فهلا تدرون حضراتكم أن الحرب الكبرى نشبت في أواخر يولييه سنة ١٩١٤ ، وكان الجيش الانجليزى القائم لا يعدو مائة ألف فلم تمض ثلاثة شهور حتى كان في الميدان نصف مليون جندي بضباطه ولم يكن هناك من المسوغات أكثر مما يضع البلاد تحت تصرف رجالها ؟ فكيف يجوز أن تتباعد بالمساجلات فيقال إن البعثة العسكرية تدخلت تدخلا غير لائق في شؤوننا العسكرية في وزارة معينة ففرد البعض بأن هذا التدخل كان في عهد وزارة أخرى ويقول البعض الآخر إنه كان في فترة ما بين الوزارتين ويضع الوقت في هذه المساجلات سدى وبذلك تهدر كرامة البلاد وكرامة رجالها ولا يفكر أحد رجال الجيش في هذه الفترة أن يدفع عنا هذا البلاء . هذا الدفع ليس بالمال ولا بعدد الضباط وإنما يكون بمجرد إعلان الناس أننا وأنت وابنك وابن خادى وخادمك كلنا في الدفاع عن البلاد سواء وعلين أن هذا ليس واجبا فحسب ولكنه شرف يتقاسمه الكبار مع الأصاغر .

(تصفيق عام) .

كيف يصح أن نظل على هذا النظام إلى الآن وقد بحثت لجنة المالية والجمارك في ميزانية وزارة الحربية هذا البحث الذى لا يجدى في تفصيلات لا طائل من ورائها تتعلق بتخفيض مدة تعليم الضباط وضباط الصفوف ومربياتهم في حين أن مثل هذا البحث — الذى ثبت تكرار وقوعه وعدم انتاجه — كان عقيا وغير منتج ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إن الأداة الحكومية التى نظمت تحت غير الاحتلال وكانت ترمى فقط إلى أن تسير بمرافق البلاد في سبيل توطيد الاحتلال وتمكين الاستعمار . هذه الأداة التى أصبحت الآن تدار بغير مستشار انجليزى وبغير اسبنكس وغيرهما — ممن كانت لهم اليد الفعالة في توطيد النظام الذى ذكرته — تلك الأداة بهذا الوضع الجديده بعد الاستقلال يجب أن تنتج انتاجا صالحا يحقق معنى الاستقلال .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

إن مثلنا في ذلك مثل صاحب مطعم أعد لطحن الغلال فأراد صاحبه أن يحوله إلى معصرة زيوت فلم يغير سوى " القادوس " وأبقى الآلات على حالها فهل من المعقول أنه ينتج زيتا بدلا من الدقيق إذا وضع الزيتون موضع الغلال ؟ كلا يا حضرات الشيوخ المحترمين ، يجب تغيير الآلة من أساسها وفقا للحالة الجديدة .

لقد كانت الأداة الحكومية في الزمن الماضى معدة لتوطيد الاستعمار قائمة على تنفيذ هذه السياسة المرسومة فأى ترقيع فيها لا يجدى ما دامت قائمة بهيكلها الأصيل ، لا فائدة ترجى من وراء هذا الترقيع . يجب أن يكون هدفنا هو الاستقلال النفسى الخلقى والى إذا صحت هذه التسمية .

هذا كل ما قصده فيما ذكرت عن التجنيد الإجبارى وأقول إنه ليس معنى ذلك أن كل مصرى بلغ سنا معينة وجبت عليه الخدمة العسكرية الإجبارية فيزداد عدد الجنود مما يلزمكم بتشديد الثكثات لإيوائهم ولكنى أريد أن تكون البداية للتجنيد الإجبارى هى بث الروح المعنوية فى المجندين حتى إذا استعديتم ودعوتهم وجدتم مليون بقلوب عامرة بحب الوطن والتضحية فى سبيله . أما الكلام فى عشرات الألوف أو مئات الألوف فليسمح لى معالى الوزير وحضرات أعضاء لجنة المالية أننا فى تصرفنا هذا نسخر من أنفسنا .

إن الحرب ، يا حضرات الشيوخ ، إما أن تكون محلية أو عالمية ، فالحرب المحلية معينة الأغراض معلومة الحدود فانه يجاور مصر من جهة الشرق الحجاز وبيننا وبينها مودة وصداقة ثم فلسطين وهى تحت إشراف الدولة الخليفة كما يجاور مصر من الجنوب السودان الانجليزى المصرى والانجليز لهم هناك مصلحة غير منكورة وفى الغرب من الجنوب الصحارى وهى وقاية طبيعية وفى الشمال الغربى نجد الطليان وهؤلاء إذا شاعوا الإغارة على مصر فإنهم يدخلون فى حرب مع الانجليز حلفائنا .

فن ناحية الحرب المحلية أقول عقلا بل بداهة إننا لسنا فى حاجة ماسة إلى زيادة عدد الجيش ولكننا ، يا حضرات الشيوخ ، فى حاجة ماسة إلى جندى يؤمن برسائله ويشعر من أعماقه بالاعتباط عندما يدعى إلى ميدان الشرف ليدافع عن الوطن وسلامة أراضيه وأهله . أما إذا كانت الحرب التى تدخل غمارها حربا عالمية فتأكدوا أننا لو رفعنا عدد الجيش إلى مائة ألف أو مائتى ألف جندى فان ذلك لا يجدى ولا يفيد لأننا سنكون أول هدف لأول هجوم فى حرب عالمية تشترك فيه البلاد ، فهذا الذى يقول سيروا على مقتضى التفصيلات التى رسمت وجندوا مائة ألف جندى قوله غير مجد فى حرب عالمية ولا يجوز الارتكان عليه فى تعطيل ما يمكن عمله فى الأسلحة الأخرى كالطيران والتحصينات فالفائدة تكون أظهر وأجل مثلا لو كان لدينا خمسمائة طيارة لأنها قد تحدث أثرا فعلا بارزا وفى استطاعتها أن تهتدروا إذا اعتدى علينا الطليان . إذن فالواجب يقضى بالإسراع فى عمل ما يمكن عمله بسرعة فى نفس الوقت الذى يستلزمه تحضير الجيش على البرنامج الطويل الذى يقول به الفنيون من رجال الحرب . اسمعوا يا حضرات الشيوخ ، ماهو مبلغ الاعتماد الذى وضع فى ميزانية وزارة المواصلات لتشجيع الطيران المدنى إنه مبلغ ألفى جنيه أرصد هذا المبلغ الضئيل لتعليم الشبان المتعطلين الذين يريدون أن يتعلموا الطيران .

مفكرة صاحب المعالى حسن مصرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — هذا للطيران المدنى .

مفكرة الشيخ المرحوم وهيب دوس بك — لقد أرصد للطيران الحربى مبلغ خمسة آلاف جنيه . وهذا مبلغ ضئيل جدا والواقع أننا لو شجعنا الطيران المدنى لأتت واجبه بجانب الطيران الحربى عند ما يجد الجد فاما الذى يمنعنا من أن نقوم بعمل مجد غير الخوض فى الكلام عن تعليم الضباط وصف الضباط ونفخر بما ليس من ورائه فائدة عملية ؟

يجب أن تكون للحكومة أيا كانت سياسة ثابتة لا يملك أى وزير أن يغيرها ، أقول سياسة تتفق مع الأمانى الوطنية والمثل العليا وليكن نصيب وزارة الحربية الحالية نصيب الأسد فى ذلك إذا أسرعت فاقترحت مشروع قانون يشتمل على مادة واحدة بإلغاء البدل العسكرى وضرورة خضوع جميع طبقات المصريين للخدمة العسكرية الإجبارية فيتسع المجال بأن تأخذوا أولاد الفلاحين مع غيرهم من أولاد الطبقات الراقية وبذلك يرتفع مستوى الجيش الأدبى والأخلاقى ونعمل على ترقية البلاد فى معنوياتها .

والآن أنتقل إلى الكلام عن الإعانة التى تدفع للحكومة السودان . كانت مصر فى مفاوضاتها التى انتهت بالمعاهدة تحرص كل الحرص على تقرير حقها فى السودان فطالبت بهذا الحق أحيانا مقيدا وأحيانا كانت تطالب به كاملا — ثم انتهينا إلى المعاهدة التى احترمت نظام سنة ١٨٩٩ الذى يقضى بأن تكون إدارة السودان شركة بين المصريين والانجليز . هذه الإدارة المشتركة كانت تستلزم مصروفات تدفعها مصر فى الماضى — وقت أن كانت الكلمة العليا لرجال الانجليز وبعد سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ أصبحت هذه المصاريف بعد خروج الجيش تدفع كغرامة لما حدث فكأنه قضى على مصر أن تخصص من جزية الأتراك لتقع فى جزية أخرى مقدارها سبعمائة وخمسين ألفا من الجنيهات الإنجليزية أى أكثر من الجزية التى كانت تدفع للأتراك فكان عجيبا أن تخضع البلاد لتقرير هذه الإعانة فى الوقت الذى طرد فيه جيشنا من السودان ولكن عند الحكومات فى ذلك الوقت كان قائما لأننا كنا لا نملك من أمورنا ما يمكننا من دفع هذا البلاء .

أما وقد استقرت الأمور وأصبح أمرنا بيدنا منذ سنتين تقريبا فلا عذر لنا لأنه لا يتدخل أحد من غير أبناء البلاد فى تهريف أمورنا ، لذلك لا أرى أى مسوغ للاستمرار فى دفع هذه الجزية .

عندما طرد الجيش فى سنة ١٩٢٤ كنا ندفعها على أنها عقوبة وكنا فى ذلك مضطرين فهل بعد طرد الجيش يطلب منا المال بدلا منه ؟

إننا اضطررنا إلى ذلك عندما كان المستشار المالى إنجليزيا وكان اسبنكس باشا على رأس الجيش المصرى فكيف يعقل أن نستمر على دفع هذه الجزية بعد زوال هذه العوامل .

وبالرغم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، من قيامنا بدفع هذه الجزية الآن فإننا نستجدى لأبنائنا المرسلين إلى السودان أما كن يقيمون فيها ولا يعرفون كيف ينامون فى حين أن العسكرى الانجليزى يتمتع بجميع أسباب الراحة والرفاهية .

انظروا حضراتكم إلى المبالغ الضخمة المقدرة لإنشاء الثكنات المشار إليها فى المعاهدة . إن الانجليز يطلبون منا أن نشيد للعسكرى منزلا هو بمثابة " فيلا " جميلة مجهزة بأحدث أسباب الراحة كأحسن " فيلا " مشيدة فى المعادى لا يقل تكاليفها عن ألف ومائتين من الجنيهات المصرية .

ما المانع أن تكون ميزانية هذا العام خالية من هذا المبلغ الذى ندفعه ظالما فليس فى نصوص المعاهدة ما يوجب دفعه وإذا سلمنا أن السودان

شركة في الإدارة بالنصف بيننا وبين الإنجليز واحتاج الأمر إلى الدفاع وقدره ١٢ أو ١٠ ملايين فيجب أن نشارك الإنجليز معنا في دفع هذا المبلغ مناصفة لأننا لم نؤكل أحدا عنا في صرف ما يخصنا في الشركة بل يجب أن نحاسب ونصدق عن الوجوه التي يصرف فيها نصيبنا . وأكرر القول إن ذلك كان جائزا في الزمن الماضي عندما كان يتدخل المندوب السامي وغيره في أمورنا تحت تأثير الاشكالات والعوامل الدولية الضاغطة — ولكن حالنا اليوم يختلف تمام الاختلاف عما كانت عليه في الماضي ، ولا أقبل مطلقا وأعتقد أن حضراتكم تشاركونني هذا الرأي أن يوضع في ميزانية وزارة الحربية ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إعانة للسودان . كل الذي يتعللون به أن في حذف هذا المبلغ ما يخل بميزانية السودان . أنا مسئول عن الإدارة ولست مسئولا عن ميزانية السودان وإذا كنت مسئولا عنها فواجبي أن أطلب طرحها أمامي لأناقشها وأبحثها وأن يعمل بها ملحق لهذه الميزانية وحينئذ أدفع مثل ما يدفع شريكي .

(تصفيق من اليسار) .

(حضر حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية وحضرة صاحب المعالي محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية) .

كما أحاسبه أيضا عن الملايين العديدة التي دفعتها في الماضي والتي لم نعرف عنها حسابا تحت هذا الضغط المعروف لحضراتكم — ولذلك أرجو من حضراتكم ألا تعتمدوا ما جاء خاصا بهذه الإعانة في تقرير لجنة المالية وإذا كان الدفاع عن السودان يتطلب نفقات فإننا نقوم بدفع نصيبنا منها بقدر ما تدفع شريكنا التي لها نصيب الأسد .

عندئذ يقرر المجلس اعتماد مبالغ تصرف في محلها ولا تقرر مبالغ تصرف بغير حق وتجي من دماء الفلاح المصري ليتمتع بها رجل السودان من غير إشراف منا عليه .

(تصفيق عام) .

مقرر السج المحترم الأستاذ عبد القادر — من اتفاق الخواطر

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أو من باب المصادفات أن أتفق في الرأي مع ما ذكره حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك في مسألتين هامتين خاصتين بالتجنيد الإجباري وإعانة السودان .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، نحن في بداية عهد جديد ويجب أن نسلك طريقة فعالة في بحث ميزانية الدولة لأننا منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن ونحن عند بحث الميزانيات في هذه الدورات السابقة نطالب الوزارات بعدة طلبات ونبدى لها مختلف الرغبات بحيث لو راجعتم تقارير اللجان ومضابط الجلسات لوجدتموها مفعمة بالرغبات والطلبات ، وكأنت الحكومات تجيبنا بأنها ستعطى هذه الرغبات ما تستحقه من العناية والاهتمام قائلة إن شاء الله ، ولكننا لم نجد للوفاء بهذه الوعود أثرا فإلى متى يا حضرات الشيوخ نستمر في هذه الخطة التي لا تجدى ولا تثمر ، فهل وظيفة مجلسي البرلمان هي نظر استجوابات وأسئلة واقتراحات ورغبات يقابلها الوزراء بالوعود من غير وفاء ؟

إني أعجب غاية العجب من سيرنا على هذا النهج من سنة ١٩٢٤ إلى الآن . لم تشكون وببذمكم الأمر ؟ إن كان المانع من تنفيذ رغباتكم هو المسألة المالية فلا تقروا شيئا لأنه لا يصرف أى مبلغ في مرافق الدولة إلا بموافقتكم وتصديقكم سواء أكان للرتبات أم للسيارات أم لغير ذلك من شؤون الدولة مما تعلمونه حضراتكم ولا يحتاج إلى تفصيل ولا داعي لذكره فإن ذلك يؤلمني كما يؤلم حضراتكم . وأرى يا حضرات الشيوخ المحترمين أن الطريق العملي الفعال هو أن أى مبلغ لا ترون حضراتكم الموافقة عليه يجب حذفه من الميزانية — لا تطلبوا ذلك من الوزير فقد يكون لديه أعذار سياسية أو عوامل أخرى تمنعه ولكنكم إذا قررتم أتم حذف أى مبلغ فإنكم تضعونه أمام أسر واقع فإذا اتفقتنا على حذف مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه المقدّر لإعانة السودان والذي ذكره بالتفصيل الوافي حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك فإنني أقدم اقتراحا بطلب حذفه من الميزانية .

أما إذا احتجنا لمصاريف أخرى فلا مانع من أن يتقدم معالي الوزير المختص بطلب فتح اعتماد إضافي ونحن مستعدون لقراره إذا وجدنا أنه في محله وأنه يقابل مادفعه شريكنا في السودان . أما الرغبات التي تبدى ولا نجد أثرا لتحقيقها فهذا مالا تقبله ولا نقره فإذا فعلنا ذلك فانتا نكون قد قمنا بواجبنا ويعرف كل فرد من الأمة أننا توخينا في جميع أعمالنا المصلحة العامة .

المسألة الثانية وهي خاصة بالجيش ، فما لا شك فيه أن مالية الحكومة لا تكفي كلها لسد ما تترحه الوزارات المختلفة من إصلاحات ومشروعات وغير ذلك بل أقول إننا لو شئنا أن نصرف جل ميزانيتنا ومقدارها ٣٨ مليون جنيه فإنها لا تكفي لوزارة واحدة كوزارة الحربية مثلا أو المواصلات أو الأشغال لأن لهذه الوزارات مطالب لا تنتهى أبدا — وكل ما نريده أن توزع الميزانية بقدر المستطاع على مرافق الدولة المختلفة ومن بين ذلك بل من أهمها الجيش . وأرى أنه من الواجب ألا نتسرع في إبلاغ عدد الجيش إلى ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف جندي مهما كانت الحالة الدولية في اضطراب .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هل يدور بخلدكم أنه في استطاعة مصر أن تجارى أية دولة من دول العالم وهي على ما هي عليه من ضعف وعدم الاستعداد الكافي ؟ خبروني يا حضرات الشيوخ هل أعددتنا الطيارات الكافية ؟ هل أعددتنا أسطولا بحريا يحمي السواحل ؟ لا شيء من هذا أعددتنا فلو أنفقنا كل الميزانية على تحقيق هذه الأغراض لعجزت عن أن نفى بذلك .

الواقع أننا لا نستطيع أن نواجه الحرب مع أية دولة بمفردنا لضعفنا الذي سببه لنا الدولة المحتلة لمدة خمسين سنة فيلزم لنا حتى نستطيع الكفاح والحرب نحسبون سنة أخرى ندير فيها أمور الدفاع وإعداد العدة التي تمكننا من الدفاع ولكننا الآن نعتمد — ونقول ذلك بصراحة — على الدولة الخليفة .

فإذا صح هذا واجتمع لدينا عدد كبير من مثل هؤلاء الضباط فماذا نصنع بهم إذا ما وقعت الحرب ؟

لا شك أنهم لا يصلحون لأداء واجباتهم فيها .

يجب أن نتمهل ولا نتعجل ، يجب أن نطيل لهم مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات على الأقل يتدربون في خلالها على الوقائع البرية والبحرية والجوية حتى يمكن أن نطمئن إليهم .

هذا ما أردت أن أقدم به إلى حضراتكم والرأى لكم .

(تصفيق من اليسار) .

فقرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد تكلم حضرات إخواني عن جعل التجنيد إجباريا الأمر الذي أخالف حضراتهم فيه لأن ميزانية الدولة لا تسمح بذلك مطلقا .

إذا نحن أحصينا عدد الفارين من الجندية في كل عام لوجدنا فيهم الكفاية لتكوين الجيش الذي تتحمل نفقاته ميزانيتنا لأن عددهم يزيد على الخمسة والسبعين ألفا كما قال حضرة زميلي المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أنهم نحو الخمسين ألفا .

يقولون إن التجنيد الإجباري واجب نظرا للظروف الحاضرة . وأنا أقول إنه يمكن الوصول إلى تجنيد نحو مائة ألف عسكري سنويا بدونه . ولحصر أنظار القرعة بطريقة مهلة يجب إعداد دفاتر في القرى تقيد فيها المواليد ويكون مسئول عنها شيخ البلد فإذا ما هاجر شخص من قرية إلى أخرى وجب على مشايخ البلاد التبليغ عن ذلك .

وكذلك يجب على مشايخ الحارات ومشايخ الأقسام في المدن أن يكونوا على علم بسكان مناطقهم كي لا يفتر شخص من الجندية .

هذه الطريقة إذا ما عمل بها أدت إلى الغرض الذي يتوخاه حضرات الزملاء من التجنيد الإجباري الذي أعتقد أنه إذا ما تم لكثير الفارون ولتكدت الحكومة في ذلك كثيرا .

بلغ التعداد الأخير نحو ستة عشر مليوناً ولكن الحقيقة أن عدد السكان يربى على التسعة عشر مليوناً والعلة في هذا خوف العامة من أن يكون التعداد مقدمة لفرض ضرائب جديدة عليهم .

ولكي تصل الحكومة إلى وضع يدها على الفارين من الجندية يجب أن تنشئ لهم أقلام مباحث خاصة يقوم بها مجلس قرعة دائم في كل مديرية . فمثلا مجلس قرعة القليوبية ينهى عمله بها في مدة ثلاثة أشهر ينتقل بعدها إلى مديرية الشرقية وهكذا فأرى أن يخصص لكل مديرية مجلس قرعة دائم يكون من ضمن واجباته البحث عن الفارين من الجندية .

أنا لا أنكر أن التجنيد الإجباري مفيد ولكن أرى أن في إقراره شافلا للحكومة ويكلفها الكثير من المتاعب .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إننا إذا نظرنا إلى ما يصرف من ميزانيات الدول على الأمور الحربية لا عترتنا الدهشة عندما نجد المبالغ الضخمة في ميزانياتها ولوجدنا أن ما خصص لها عندنا لا يعدو مبالغ لا تذكر بجانب ما يصرف في ميزانيات تلك الدول .

خبروني ماذا نصنع إذا قامت الحرب هل نجرد ٣٠,٠٠٠ من رجال الجيش والخبراء وعددهم أكثر من عدد الجيش ؟ لذلك كان لزاما علينا أن نغني بمسألة التجنيد الإجباري .

نعم لا دواء لهذا إلا التجنيد الإجباري الذي يجب أن تكون مدته ستين يفرض على العرب وغير العرب من كل من بلغ سن التاسعة عشرة سواء أكان طالبا في كلية الحقوق أم كلية الطب أم الأزهر أم غيرها من المعاهد العلمية .

لا يصح أن تقصر التجنيد على فئة خاصة من أبناء الأمة ويترك الباقي الذين قد تتوفر فيهم مواهب خاصة تساعد على إجادة الرماية عند الحاجة .

لقد طلبنا من الحكومة مرارا أن تسن لنا شريعا نعلم بمقتضاه أولادنا الرجولة . نعلمهم كيف يمكنهم أن يعيشوا ستين عيشة عسكرية . نعلمهم كيف إذا ما جد الجدد أن يدافعوا عن أوطانهم وأن يتزلوا جميعا إلى الميدان حتى من بلغ منهم سن الخمسين .

يا حضرات الإخوان ، من المصائب الكبرى أن عدد الخبراء في بلادنا أكبر من عدد الجيش إذ يبلغ عددهم حوالي السبعين ألفا ومن الخجل أنهم لا يحسنون الرماية لعدم تدريبهم عليها . يعطونهم السلاح ولا يدربونهم على إجادة الرماية وكثيرا ما نسمع أن أحد الخبراء أصاب شخصا في عينه وعند سؤاله يقول إن ذلك كان على غير قصد منه وأنه كان يضرب في الهواء .

لهذا أرجو أن تعني وزارة الداخلية بتعليم هذه القوة إجادة الرماية لمصلحة الأمة ولاستخدامهم في الدفاع عند الضرورة . وسأتكلم في هذا الموضوع عند مناقشة مشروع ميزانية وزارة الداخلية .

لا أظن أن هناك ضررا على الطلاب إذا ما تقدمت الحكومة بتشريع للتجنيد الإجباري .

أنتقل بعد ذلك إلى ملاحظة أخرى وردت في تقرير اللجنة عن مدة الدراسة في المدارس الحربية .

إنني أتفق مع رأي لجنة المالية في أن مدة السنة ونصف السنة لا تكفي لحامل شهادة البكالوريا في أن يلم الماسا تاما بالدراسة العسكرية . هذه المدة لا تكفي لأن يتعلم الطالب في خلالها ليكون طوبجيا أو " نشانجيا " ولا تؤهله لأن يكون ضابطا يعتمد عليه في إدارة الوقائع الحربية .

إذا سألنا لم هذه العجلة ؟ قالوا لإخراج أكبر عدد ممكن من الضباط استعدادا للحرب .

لقد ورد في تقرير لجنة المالية بمجلس النواب أنه يحسن تأليف دوريات تمر على القرى تحت الناس على الاقبال على التجنيد ولكنى أرى أن الأفضل هو العمل على بث الروح العسكرية في المدارس بتجيب التلاميذ في خدمة الجيش وتعليمهم شرف الجندية حتى إذا ما بلغوا دور المراهقة أقبلوا بأنفسهم على التجنيد .

أما مسألة الخفراء فأرى أن يتدربوا تدريباً عسكرياً بواسطة ضباط من الجيش لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في كل عام فنصل بذلك إلى وجود احتياطى للجيش يبلغ حوالى المائة ألف على شرط أن ينفصلوا عن إدارة البوليس ويكونوا خاضعين لسلطة الجيش يرأسهم ضابط عظيم برتبة أميرالاي مثلاً .

لقد كانت الحالة الصحية للأهالى في عهد سعيد باشا أحسن مما هي عليه الآن ، فقد كان يبلغ طول الجندى وقتئذ ما بين مترين ومترين وخمسة سنتيمترات وكان طول الجندى في حرس الخديو لا يقل عن مائة وثمانين سنتيمتراً .

أما الآن فترون أن العسكرى قد قصر طوله بما يقرب من القزم والسبب في ذلك راجع إلى سوء الحالة الصحية في البلاد .

الاقتراح في الواقع هو المقياس الحقيقى للصحة العامة ، فإذا بحثنا عن أسباب عدم لياقة الكثيرين من المقترعين لوجدنا ذلك ناتجاً عن الأمراض مثل تضخم الطحال بسبب الملاريا والكبد بسبب الانكلستوما فلو أن معالى وزير الحربية والبحرية تعاون مع معالى وزير الصحة في محاربة هذه الأمراض لخرجنا بنتيجة طيبة في عدد المقترعين ولحصلنا على جنود أقوىاء يتحملون البرد والحر .

لا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع وأكتفى بأن أضرب مثلاً بالجيزة الشمالى الشرقى بمديرية الجيزة .

هذا الجزء من الأسف الشديد متفش فيه مرض الزهري على صورة فظيعة بدليل أن المرضى الذين يذهبون يومياً إلى مستشفى قلوب للعلاج بواسطة حقنهم بالحقن (٦٠٦) هم من نكله وضيها

يقولون إن الحرب على الأبواب فهل اتخذت الحكومة عُدتها لتأمين الأهالى من خطر الغارات الجوية ؟

تنشأ كل يوم في المدن عمارات كبيرة فهل سنت الحكومة تشريعاً يجتم على أصحاب هذه العمارات القيام بعمل ملاجئ فيها يهرع إليها سكان الحى عند حدوث غارة جوية ؟ لم يحصل شيء من ذلك .

أكتفى بهذا القدر من الملاحظات فقد سبقنى إخوانى في الكلام عن الأمور الباقية التى كنت أريد أن أتناولها .

(تصفيق) .

حضرة صاحب المعالى حسن مصطفى باشا (وزير الحربية والبحرية) — حضرات الزملاء :

أشكر لجنة المالية ولحضرات الخطباء ما أبدوا بمناسبة نظر ميزانية وزارة الحربية وإنى لمتبع كل ملاحظاتهم مبتدئاً بتقرير لجنة المالية .

لانى ولجنة المالية على تمام الاتفاق فى أن دراسة سنة ونصف سنة لخريجي المدارس الثانوية المصرية هي دراسة غير كافية وإن كانت هذه المدة هي في الواقع سنتان دراسيتان . وإن طلبة كلية ولوش إنما يدرسون سنتين دراسيتين فقط أى ١٨ شهراً . ولكنى وأنا أتبين الفارق بين ثقافة الطالب هنا وثقافة الطالب هناك أرى أن الدراسة في المدرسة الحربية للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية يجب ألا تقل عن ثلاث سنوات دراسية ، وهذا ما اعترفته وزارة الحربية فعلاً . (تصفيق) .

ولكننا قد سننا سنة أخرى هي أن تغذى الجيش بضباط ممن تخرجوا من المدارس العالية الجامعية في مصر كن اتهموا من كلية الهندسة الملكية مثلاً .

هؤلاء نرى أن ثقافتهم ومعلوماتهم قد تجيز لوزارة الحربية أن تدمهم بمعلومات عسكرية خرفة لمدة سنة كاملة ليصبحوا بالفعل ضباطاً أكفاء وكذلك الحال لخريجي المدارس العالية الأخرى .

ويسرنى أن أخبر حضراتكم بهذه المناسبة أنه في هذه السنة قد تخرج ٦٤ ضابطاً في مدرسة الهندسة الحربية بعضهم التحق بها إثر تخرجه من كلية الهندسة الملكية والبعض الآخر وعددهم ٩ على ما أذكر التحقوا بالمدرسة بعد أن كانوا مهندسين فعلاً .

هؤلاء بعد سنة أصبحوا ضباطاً .

كذلك الحال مع خريجي كليتي الزراعة والتجارة العليا فإنهم قد تعلموا لمدة سنة الدراسة العسكرية وأصبحوا ضباطاً .

إذن أنا أتفق مع لجنة المالية في هذه الملاحظة .

أما ما عدا ذلك من ملاحظات اللجنة فستكون كلها محل اعتبار . وما لم يكن نافذاً منها سنغنى بيحه .

أنتقل بعد ذلك إلى ما قاله حضرات الخطباء مبتدئاً بحضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك .

يتفق حضرة الشيخ المحترم وخطة وزارة الحربية الآن في أن التجنيد يجب أن يكون إجبارياً ويجب أن تبطل المعافاة بطريقة البديل التقدي .

هنا يسرنى أن أبلغ حضراتكم أن تعديل قانون القرعة العسكرية وقد انتهت منه وزارة الحربية فعلاً . على أساس إلغاء البديل التقدي إلغاء تاماً حتى لا تكون هناك فرصة للتشهير بالمصري بأنه يفترق نفسه من الخدمة العسكرية بمبلغ زهيد .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — وهل هذا التعليم اختياري؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — طبعاً. ولا يمكن أن يكون غير هذا. وغداً يكون التجنيد الإجباري. ويكون بجواره هذا التجنيد الاختياري.

فوزارة الحربية إذن تعمل في آن واحد على جعل التجنيد العام إجبارياً. وعلى إنماء الروح المعنوية العسكرية في البلد.

أشار حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك إلى قسم الأشغال العسكرية.

الواقع أن بوزارة الحربية قسمان مهمان، هو هذا القسم، وهو يقوم بأعمال الجيش البنائية والتأسيسية. فهو الذي يبنى القشلاقات ويبعد الطرق العسكرية إذا أريد إنشاء طرق منها.

أما ما يريده حضرة الشيخ المحترم ويقصده من تكليفه بالقيام بطرق المعاهدة. فأجيبه — مع الأسف الشديد — أن طرق المعاهدة من اختصاص وزارة المواصلات. فإذا ما أعطيت مقالة لطريق من هذه الطرق. فالذي يتولى طرح مناقضاتها والتعاقد بشأنها وزارة المواصلات.

على أنه في الواقع — وقد حدد للطرق العسكرية في المعاهدة مواضع متفق عليها — ما كان في وسع قسم الأشغال العسكرية أن يقوم بها مع أعماله. ولو كانت هذه الطرق من اختصاص وزارة الحربية فلا غضاضة من إعطائها للمقاولين.

ولا أوافق على أن آخذ المجندين وأشغلهم في هذه الطرق. وما أظن أن حضرة الشيخ المحترم يريد هذا.

أما إذا كلف الجندي يعمل في ميدان القتال. فإن إنشاء مثل هذه الطرق يكون من أعماله. ولكن في الأحوال العادية. لا يمكن أن أقبل أن يقوم الجندي بعمل كهذا.

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — في السودان قد قام الجندي المصري بإنشاء الطرق.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — حصل هذا. ولكن كان مثار انتقادات كثيرة.

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — وقد أنشأ الجندي الطرق في ليبيا.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — وليها غير مصر. وتلك يملكها أجنبي، ولا أدري إن كانت الطرق هناك قام بها الجندي العربي أم غيره.

هذا القانون انتهت منه وزارة الحربية. وانتهى منه قسم قضايها. وهو الآن بين يدي رئيس لجنة قضايها الحكومة. وأتم حضراتكم تعلمون أن الطرق التشريعية تستوجب حتماً أن يتم مشروع القانون بقلم القضاة بالوزارة. ثم باللجنة الاستشارية التشريعية.

مفكرة الشيخ المحترم وهب دوس بك — ولكن سعادة بلوى باشا سافر للخارج.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — هذا لا يعني أن المشروع لم يقدم إلى اللجنة الاستشارية التشريعية. ومع ذلك فإذا سافر سعادة بلوى باشا فهناك من يحمل محله.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لا. ليس هناك من يحمل محله.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — وما الذي يريد حضرة الشيخ المحترم أن تفعله وزارة الحربية؟ فقد بحثت المشروع فعلاً وقدمته إلى قسم قضايها. ثم أرسله هذا القسم إلى لجنة قضايها الحكومة. ولم يمض على وزير الحربية الحالي شهران كاملان في وزارته.

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لا تقول في ذلك شيئاً. ولكن المسألة خاصة بسير الأعمال في اللجنة الاستشارية التشريعية.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — على أني لا أياس مطلقاً من أن يعرض عليكم مشروع هذا القانون في هذه الدورة. وعلى كل حال أرجو أن يفهم حضرة الشيخ المحترم أن وزارة الحربية أدت واجبها أداء كاملاً.

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — نحن في هذا متفقون.

مفكرة صاحب المعالي حسن صبري باشا (وزير الحربية والبحرية) — بناء على ذلك. وبهذه المناسبة أذكر أن بعض الملاحظات اشترك بعض من حضراتكم مع البعض الآخر فيها. هذه الملاحظات هي أن نعمل على إنماء الروح المعنوية العسكرية في كل المصريين. هذه الروح يجب أن تثبت في المصريين لتكون عاملاً أساسياً في خدمتهم العسكرية. ويجب أن يبدأ بتربيتها فيهم قبل تكبير الجيش. يبدأ بتربيتها فيهم. وبنيتها في نفوسهم قبل النظر في تكبير الجيش أو زيادة عدده وعدته.

وهذا هو ما نفذته وزارة الحربية بالفعل. فهناك طلبة من الجامعة المصرية قبلوا أن يتعلموا التعليم العسكري. وقوّرت وزارة الحربية جعل هذا التعليم مباحاً لكل طلاب الجامعة. ولكل طالب في التعلم الثانوي. أو في الجامعة الأزهرية أيضاً.

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لقد قام هناك بإنشاء الطرق الجندی الطليانی .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — على كل حال . ليس هذا العمل من اختصاص وزارة الحربية .

الان وقد علقت على كل ما أثاره حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك أعود إلى ما ذكره حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك . لقد تناولت حضرتته مسألتين . مسألة التجنيد الإجبارى . وقد قررت ما يراه الوزير وما تنويه الوزارة فيها .

وأما المسألة الثانية فاشترك فيها معه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر . وهى مسألة السودان والمبلغ الذى كان أصله ٧٥٠,٠٠٠ جنيه وأثبت منه الآن خمسمائة ألف جنيه فقط .

وكل الذى أستطيع أن أقره فى هذا الموضوع هو ما جاء بالمذكرة المرفوعة من وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء عن مشروع الميزانية — وقد وزعت على حضراتكم — فقد جاء فيها ما يأتى :

”ثم ٢٥٠,٠٠٠ ج . م وهو المبلغ الذى اتفق على إنقاصه فى العام القادم — يعنى بين الحكومة المصرية وطرف آخر طبعا — من نفقات الجيش فى السودان بعد أن عادت وحدات الجيش المصرى إلى ربوعه على أن ينظر فى حذف الباقي وقدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه عملا بالاتفاق الذى تم بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى نوفمبر سنة ١٩٣٦“ .

يؤخذ من هذا أن هناك اتفاقا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على حذف هذا المبلغ وهو ٧٥٠,٠٠٠ جنيه . وكان من نتيجة هذا الاتفاق أن حذف هذا العام مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه . والذى أرجوه أن يكون من نتيجة اتفاق آخر حذف المبلغ الباقي فى المستقبل ...

الرئيس — هل موجود هناك اتفاق ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — الذى قلته هو الذى أستطيع أن أقره .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل الاتفاق موجود هنا الليلة ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — ليس لدى اتفاق .

الرئيس — وهل هذا الاتفاق من ضمن المعاهدة ؟

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ها هى المعاهدة بين يدي الآن . وليس بها شيء من ذلك .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — كل الذى قلته إن مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه حذف بناء على ما تلوته الآن على حضراتكم من مذكرة وزارة المالية وفيها أن هناك اتفاقا حصل فى نوفمبر سنة ١٩٣٦

وهنا اصرح لحضراتكم بصفة كونى وزيرا للحربية — ولم أكن طرفا فى هذا الاتفاق — أنى لا أعرف أكثر مما تلوت على حضراتكم فى مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء . والى يؤخذ منها أن هناك اتفاقا حصل فى سنة ١٩٣٦ وبناء عليه أنقص المبلغ بمقدار ٢٥٠,٠٠٠ جنيه والذى أعلنه هنا أنى أرجو أن الحكومة التى وصلت هذا العام إلى حذف مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه توفق فى المستقبل لحذف باقى المبلغ .

وبناء على ذلك أعارض فى الاقتراح المقدم بحذف مبلغ الخمسمائة ألف جنيه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر .

الرئيس — على أى شيء يبنى معالى الوزير معارضته للاقتراح ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — معارضتى مبنية على ما ورد فى هذه المذكرة التى تلوتها من أن هناك اتفاقا . والذى أقره أن وزير الحربية لم يكن طرفا فى هذا الاتفاق ولم يفاوض فيه . وجرى العادة قبل هذا العام أن مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه لم يكن يدرج فى ميزانية وزارة الحربية . بل كان على ما أظن يدرج فى قسم آخر فى الموازين السابقة .

وعلى كل حال فهذه المذكرة المقدمة من وزارة المالية لرئاسة مجلس الوزراء نصت على ما تلوت . وأنا بناء على ما جاء فيها وارتكنا عليها صرحت بما صرحت .

قد تعرض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إلى مبلغ الخمسمائة ألف جنيه . كما طلب أن يكون السير فى التجنيد ميسرا سهلا . وهذا ما تراه وزارة الحربية فى الواقع . فإنها ترى أن يكون السير فى تكبير الجيش متناسبا مع طاملين . أحدهما تحريج ضابط كفاء . وثانيهما وجود المبالغ التى تسمح بها مالية الدولة . وأظننى متفقا معه فى هذا .

هذه هى سياسة وزارة الحربية . وهى أن تسير بتؤدة فى تكبير الجيش على أساس إيجاد الضابط الكفاء . وعلى أساس ما تسمح به موارد الدولة . وأظننى متفقا مع حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر فى ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر — نعم .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — يبقى بعد هذا ما لاحظته حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك . وحضرته يعارض فى التجنيد الإجبارى .

وعلى كل حال سواء أكان التجنيد الإجبارى أنفع للبلاد أم غيره فإن مشروع القانون سيعرض على حضراتكم . وسيكون لكل رأي فيه .

أما إذا أردنا أساسا صحيحا للمقارنة فيجب أن نحصل على إحصاءات رسمية . أما المعلومات العامة فلا تكفى .

ووزارة الحربية مستعدة أن تبحث مرتبات الضباط في كل الجيوش المعروفة وتقارنها بمرتبات الضباط في مصر . مع معرفة الحياة في تلك البلاد والحياة عندنا ، ومع اعتبار آخر وهو الأهم ، وهو نسبة ما يأخذه الضباط في البلاد الأخرى إلى ما يأخذه الموظفون هناك ، ونسبة ما يأخذه الضباط هنا إلى ما يأخذه أمثالهم المتخرجون في معاهد أخرى كمدارس الحقوق وغيرها من المدارس العالية .

هذا ما يجب أن يكون أساسا للمقارنة والنسبة يجب أن ينظر فيها إلى عوامل عدة .

فيجب علينا أن ننظر في نسبة مرتبات الضباط إلى مرتبات أمثالهم من الموظفين المتخرجين في المدارس العالية . مع نسبة تكاليف الحياة هنا وفي الخارج .

فاذا أمكن أن نصل إلى إحصاءات صادقة عن ذلك أمكنت المقارنة . أما ولا إحصاء الآن بين أيدينا فلا يمكن أن يكون هناك عمل للمقارنة .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — فهمت أن معالي الوزير سيبحث المسألة . وليست المسألة قاصرة على مرتبات الضباط فقط . بل تشمل ما يتكلفه العسكري في مجموعه . وكم يكلف خزانة الدولة من مرتبات ضباط . ومن سيارات . ومن مدافع . وبنادق . وأسلحة مختلفة . وقنابل . كم يتكلف العسكري في كل هذا . ويجب أن نقارن العسكري عندنا بعد ذلك بالعسكري التركي الذي يماثله خلقا وطبعيا وعادة .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — وهو كذلك .

المقرر — سمعتم حضراتكم ملاحظات الزملاء ورد معالي الوزير عليها وأعتقد أنه ليس في التقرير ما يحتاج إلى مناقشة إلا مبلغ الخمسمائة ألف جنيه الذى قال الوزير عنه عند ما سئل عن الاتفاقية الخاصة به إنه لا يدرى من أمرها شيئا .

ولهذا فحضراتكم لا يمكن لكم أن تراحوا إلى إقرار المبلغ أو المعارضة فيه . لهذا أرى إعادة التقرير إلى اللجنة لكي نطلع على الاتفاق الذى تم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأنه .

(حضر حضرة صاحب المعالي محمود فهمى النقراشى باشا وزير الداخلية) .

الرئيس — طبقا للأداة الحادية والثمانين من اللائحة الداخلية أرى أنه من حق مقرر اللجنة أن يطلب إعادة التقرير إليها .

أما فيما يتعلق بصحة المقترعين ، فقد لاحظت حقيقة وزارة الحربية ، مع الأسف ، أن هناك أمراضا كثيرة في المجندين . وأن من يقبل فضلا يبدأ أولا بعلاجه قبل أن يبدأ بتعليمه . هذا هو الواقع .

(حضر حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية) .

لا أبحث في أسباب هذه الأمراض لأنها كثيرة . وأعتقد أن وزارة الصحة تعنى بصحة سكان البلاد على العموم . وعلى كل حال فالملاحظات الخاصة بمسائل الصحة ومجالس القرعة ملاحظات قيمة .

وأظننى بعد هذا قد أجبته عن كل الملاحظات التى أبدت . وإذا كان لأحد من حضراتكم ملاحظات بعد ذلك فليفضل بإبدائها .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — تكلمت عن مصروفات الجيش ، وقلت إن العسكري المزمري يتكلف ثلاثة أضعاف أمثاله في الجيوش الأخرى . فما علاج هذه الحال عندنا ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — ليست لدى الأرقام التى يمكن أن تبني عليها المقارنات الصحيحة . وكل الذى أستطيع أن أذكره في موقفي هذا أن أقول : إنى خلوت قريبا بأحد وزراء تركيا الذين زاروا مصر حديثا . فلم أسأله عن تكاليف الجندي عندهم . ولكن سألته عن مرتبات الضباط . لأن الحركة التى كانت مثارة وقتئذ . كانت خاصة بمرتبات الضباط عندنا . فعرفت منه أن مرتبات الضباط الصغار تكاد تكون متعادلة مع مرتبات أمثالهم المصريين . مع فارق هو أن الحياة في تركيا أرخص منها في مصر . هذا ما سمعته بأذنى من وزير تركى مسئول .

مفكرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هل قال هذا الوزير ما قال على سبيل التحقيق ؟

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — لم يكن معه إحصاء ، ولكن ذكر ما ذكر أثناء الحديث وفهمت منه أن الأمر بين المرتبات عندنا وعندهم يكاد يكون متعادلا . وعلى كل حال فالمقارنة الصحيحة ليست بين يدي .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — المقارنة يجب أن تشمل عدد الضباط الكبار عندنا ومرتباتهم بالنسبة لغيرهم . فعندنا ضباط أكثر من عشرة أضعاف اللازم لجيشنا .

مفكرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — لا ، إن عدد الضباط عندنا أقل بكثير من العدد اللازم . المقارنة الواجبة لا يصح فيها أن تكون مقارنة سماع . وما أدليت به لا يصلح أن يكون أساسا للمقارنة .

عضرة صاحب المعالي حسن سرى باشا (وزير الحربية والبحرية) — الاقتراح قاصر على مبلغ الخمسمائة ألف جنيه . فلا داعى مطلقا لتعطيل اقرار الميزانية كلها من أجل هذا المبلغ بل ينبغى أن يقتصر الأمر على إعادة مسألة المبلغ وحدها للجنة لفحص أمرها .

الرئيس — هذه المسألة تخص معالي وزير المالية .

عضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — يا حضرات الشيوخ المحترمين : أما بالنسبة لمبلغ الخمسمائة ألف جنيه فنحن نطلب اعتماد هذا المبلغ للسبب الآتى :

إنه عند بحث هذه المسألة على إثر المفاوضات التى تمت بين مصر وإنجلترا — وكان القائم بها عن مصر وزير المالية وقتئذ معالي مكرم عبيد باشا — قد وصل الوزير فى بحثه إلى مسائل ديون مصر على السودان . وعلاقة مصر المالية بالسودان . ومنها مبلغ الإعانة الذى يدفع للسودان كل عام . فاتفق فى مسألة الديون اتفاقا مبدئيا . وما تزال هناك مسائل مختلف عليها ولا تزال معلقة . لأن الخلاف لا يزال مستمرا .

وبالنسبة لمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه قد وصل وزير المالية وقتئذ أن لمصر مطلق الحق فى حذف هذا المبلغ . ولكنها توافق على أنها لا تقرر شيئا بشأن هذا المبلغ إلا بعد إخطار حكومة السودان بوقت مناسب .

وأشار معالي وزير المالية بالنيابة وقتئذ — وهو معالي محمود فهمى النقراشى باشا — إلى هذه المسألة فى مجلس النواب . فقد جاء فى مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين المتعقدة فى يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ لهذا المجلس ما يأتى :

« وأما فيما يخص اعتماد ال ٧٥٠,٠٠٠ جنيه المدرج فى ميزانية الحرية للسودان فعلمون حضراتكم أن اتفاقا قد تم بين الحكومة المصرية والحكومتين البريطانية والسودانية بشأن الديون المطلوبة للحكومة المصرية من السودان ولقد قضى هذا الاتفاق فيما يخص بهذا المبلغ بأنه لما كانت هذه الاعانة تدفع مقابل نصيب مصر فى الدفاع عن السودان منذ خروج الجيش المصرى منه فالحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحرية التامة فى وقف هذه الاعانة عند عودة الجيش المصرى الى السودان على أنه إذا قررت الحكومة المصرية اتخاذ مثل هذا الاجراء فانها تعطى مهلة معقولة للحكومة السودانية لى تتمكن من إعادة النظر فى برنامج مصروفاتها لمواجهة الحالة الناشئة عن ذلك الاجراء » .

هذا هو مضمون ما جاء فى الاتفاق بخصوص مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه . فليس لدى الحكومة بعد ذلك ما تقدمه للجنة أو للقرار خاصا بهذه المسألة .

لقد عرضت المسألة فى مجلس النواب . وذكر ما هو خاص بها صراحة أمامه فى العام الماضى . وقد عرضته الآن على حضراتكم . فلا عمل إذن لتعطيل العمل بإعادة التقرير للجنة . ولا لرفض اعتماد المبلغ .

أما القول بأن فى استطاعة المجلس حذف المبلغ . وإن فى ذلك تسهila للحكومة . فإن ذلك لا يتفق مع النص الذى ارتبطت به الحكومة السابقة وهو سار أيضا على الحكومة القائمة كما سرى على الحكومات الماضية .

والحكومة القائمة وصلت إلى إقاص هذا المبلغ إلى خمسمائة ألف جنيه بصعوبة واتفقت على إعادة النظر مع حكومة السودان والحكومة الانجليزية فى حذف ما بقى .

كل هذا موضع مباحثات وأخذ ورد . وما دامت هذه الأمور لم تتم . ولم يفصل فيها . فلا يمكن الحكومة أن تدلى برأى ما دامت لم تتم نهائيا . فأرجو من حضراتكم اعتمادا على ذلك أن تصادقوا على مبلغ الخمسمائة ألف جنيه كما هو وارد فى الميزانية .

الرئيس — هل معنى هذا أنه يوجد اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟

عضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — يوجد اتفاق سياسى . ولا أقول إن هناك اتفاقا أمضى . وإنما بدأت محادثات وصلوا فيها إلى نتائج ذكرت فى خطابات تبودلت بين الطرفين وهذه المحادثات لم تنته بعد .

ولذلك لا يمكن لحضراتكم أن تطلبوا من الحكومة أن تدلى بأكثر مما يثبت .

الرئيس — ألا يزال حضرة المقرر مصمما على طلب إعادة التقرير إلى اللجنة ؟

المقرر — نعم لا أزال مصمما على رأى لأن معالي وزير المالية الدكتور أحمد ماهر أورد كلمة لمعالي محمود فهمى النقراشى باشا ألقاها فى العام الماضى بمجلس النواب بصفته وزيرا للمالية بالنيابة وهذه الكلمة لا تمنعنا من أن نطلع على ما هنالك من كتب واتفاقات ومحادثات خاصة بهذا الموضوع على أننا سنعرض نتيجة بحثنا فيما يتعلق بمبلغ ال ٥٥٠,٠٠٠ جنيه على المجلس فى أقرب فرصة ممكنة .

عضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — إن الحكومة تقرر من الآن أنه ليس فى استطاعتها أن تعرض على اللجنة أوراقا خاصة بهذا الموضوع . وليس هناك أكثر مما أوضحته الآن لأن هناك موضوعات متصلة بهذا الموضوع لا تزال محل بحث .

ولا يمكن الحكومة أن تسلم بتسليم هذه الأوراق مطلقا ولكنها تقرر تحت مسؤوليتها أن ماذكر فى محضر جلسة مجلس النواب فى العام الماضى يتفق تماما مع ما هو وارد بالأوراق . وأرجو أن تعتقدوا حضراتكم أن ماذكرته هو الواقع . أما إذا أعيد التقرير إلى اللجنة فسوف لا تتقدم الحكومة إليها بأكثر مما ذكرت .

الرئيس — مادام حضرة المقرر مصمما على إعادة التقرير إلى اللجنة فبناء على الفقرة الأخيرة من المادة ٨١ من اللائحة الداخلية التى تنص على " ... أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقررها تؤجل المناقشة فى المشروع حتى تنتهى اللجنة فى الأجل الذى يعين لها ... "

فقرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هذا إذا كان فى إعادة التقرير عمل منتج أو يحتمل أن يكون منتجا .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر — إن حضرات أعضاء لجنة المالية سيتداولون فى الأمر ويرجعون إلينا برأى ناضج .

فقرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر (وزير المالية) — هو كذلك .

فقرة صاحب المعالي حسن ضبري باشا (وزير البحرية والبحرية) — أرجو إذا وافق المجلس على إعادة التقرير إلى اللجنة أن يكون ذلك بالنسبة إلى مبلغ الـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه أما باقى أبواب الميزانية فأرجو أخذ الرأى عليها الآن .

الرئيس — هذا لا يمنع من الفصل بين الأمرين ، ويمكننا أن نأخذ الرأى الآن على أبواب الميزانية عدا مبلغ الـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه فسنأخذ الرأى عليه فيما بعد .

فقرة الشيخ المحترم وهب دوس بك — لى كلمة فى موضوع إعادة التقرير إلى اللجنة . بين يديّ المعاهدة وملحقاتها ...

الرئيس — يمكن حضرة الشيخ المحترم أن يحضر اجتماع اللجنة ويدلى إليها بما يريد .

فقرة الشيخ المحترم وهب دوس بك — لست عضوا فى اللجنة .

الرئيس — لحضرتك الحق فى الحضور .

فقرة الشيخ المحترم وهب دوس بك — ورد بالصفحة الثامنة عشرة من مجموعة معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى بالمادة ١٧ من محضر متفق عليه ما نصه " بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق على السودان ... "

فقرة الشيخ المحترم حسن عبدالقادر — نحن غير مستعدين لسماع شئ فى هذا الموضوع .

الرئيس — لا يمكننى أن أخرج عن حكم اللائحة الداخلية مادام حضرة المقرر قد صمم على إعادة التقرير إلى اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم وهب دوس بك — يعاد التقرير إلى اللجنة .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنى أتساءل ماذا تكون مهمة اللجنة إذا أعيد التقرير إليها طبقا للمادة ٨١ من اللائحة الداخلية ؟ هل ستكون مهمتها بحث الموضوع على ضوء ما يكون هناك من أوراق ومباحثات حدثت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟ لقد صرح معالي وزير المالية الآن بأنه غير مستعد لتقديم شئ ، أمام هذا تنقل المسألة من حكم المادة ٨١ إلى موقف آخر يجب النظر فيه .

الرئيس — إن المادة ٨١ من اللائحة صريحة فى ذلك .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أفهم ذلك ولكن قد قامت مسألة اعتراضية وهى ما قاله معالي وزير المالية إن الحكومة لا يمكنها أن تتقدم بشئ إلى اللجنة . أفلا يحسن بالمجلس حتى لا يكون عمله عبثا ...

الرئيس — إن المقرر مصمم على إعادة الموضوع إلى اللجنة وطبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٨١ يعاد التقرير إلى اللجنة على أن تتقدم إلى المجلس فى جلسة الغد برأى فى الموضوع إذا وافقتم حضراتكم على ذلك .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولكن ماذا تعمل اللجنة ؟

الرئيس — هذا مالا يمكن أن أعرفه ، والآن هل توافقون حضراتكم على أخذ الرأى على أبواب ميزانية وزارة البحرية فيما عدا الباب الرابع (مصاريف الجيش فى السودان) من الفرع ١ (ديوان العموم والجيش) الذى يؤخذ الرأى عليه غدا بعد أن تتقدم اللجنة إلى حضراتكم برأىها فى شأنه ؟ (موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة فيما عدا ما تقدم ؟ (موافقة) .

فرع ١ "ديوان العموم والجيش"

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيآت وأجرو مرتبات" وقدره ٧١١,١٨٤,١٨٤ جنيها مصريا ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ٧١١,١٨٤,١٨٤ جنيها مصريا المقدر للباب الأول "ماهيآت وأجرو مرتبات" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصاريف عمومية" وقدره ١,١٥٧,٩٥١ جنيها مصريا ؟ (موافقة) .

قسم ٨ "وزارة الداخلية"

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك) .

الرئيس — ورد كتاب^(١) من وزير الداخلية بطلب الترخيص لحضرة صاحب العزة أحمد محمود عزمى بك سكرتير عام وزارة الداخلية وحضرة موزيه تادرس افندى مدير إدارة الميزانية واللوازم بوزارة الداخلية وحضرة صاحب السعادة اللواء محمد حيدر باشا مدير عام مصلحة السجون بحضور جلسات المجلس أثناء نظر ميزانية وزارة الداخلية ، فهل تأذنون حضراتكم بذلك ؟

(موافقة) .

الرئيس — ليتفضل حضراتهم بحضور الجلسة .

(حضر حضرة صاحب العزة أحمد محمود عزمى بك وحضرة موزيه تادرس افندى وحضرة صاحب السعادة اللواء محمد حيدر باشا) .

(انصرف حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر وزير المالية) .

(حضر حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا وزير المواصلات) .

الرئيس — الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — حضرات الشيوخ المحترمين :

الموضوع الذى أريد أن أتكلم فيه الليلة خاص ببعض ملاحظات عن الأمن العام ، ذلك الموضوع المتشعب الخطر الذى أتعبتنا بحثا وأتعبتنا فى إبداء رأى وأتعبت الحكومة فى الوغود ، منذ سنة ١٩٢٤ ونحن نطلب طلبات فى كل عام ولا نحصل إلا على جواب واحد كأنه كتاب مطبوع أو "كليشيه" لا تخرج إجابة الحكومة دائماً عن "سنبحث" "سنعنى" "سنهتم" فى العام المقبل ، إلى أن وزع علينا تقرير لجنة المالية هذا العام فاذا به يحتوى على مسألة غاية فى الخطورة وهى مسألة قسم القضايا والتشريع بوزارة الداخلية .

وبهذه المناسبة أذكر أن معالى وزير الحربية قال بصدد مشروعات القوانين التى أرسلتها وزارة الحربية إلى قسم قضاياها والإبطاء فى إنجازها إنه أدى واجبه بمجرد أن وضع التشريع وسلمه لقسم القضايا . كلا ياسيدى

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصاريف عمومية" وقدره ١,١٥٧,٩٥١ جنيهاً مصرياً . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢,٥٧٣,٠٠٠ جنيهاً مصرياً ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٢,٥٧٣,٠٠٠ جنيهاً مصرياً . .

. أما الباب الرابع "مصاريف الجيش فى السودان" المقدر له مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً فيؤجل أخذ رأى عليه إلى غد .

فرع ٢ "مصلحة الحدود"

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتببات" وقدره ١٥٣,٥١٥ جنيهاً مصرياً ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مبلغ ١٥٣,٥١٥ جنيهاً مصرياً المقدر للباب الأول "ماهيات وأجر ومرتببات" . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصاريف عمومية" وقدره ٤٣٢, ١٢٠ جنيهاً مصرياً ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للباب الثانى "مصاريف عمومية" وقدره ٤٣٢, ١٢٠ جنيهاً مصرياً . وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٤٥٦, ١٨ جنيهاً مصرياً ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المبلغ المقدر للباب الثالث "أعمال جديدة" وقدره ٤٥٦, ١٨ جنيهاً مصرياً .

(١) حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرجو عزتكم السماح لحضرة صاحب العزة أحمد محمود عزمى بك سكرتير عام وزارة الداخلية وحضرة موزيه تادرس افندى مدير إدارة الميزانية واللوازم بوزارة الداخلية بحضور جلسات المجلس التى ينظر فيها مشروع ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ مع السماح أيضاً لحضرة صاحب السعادة اللواء محمد حيدر باشا مدير عام مصلحة السجون بالحضور عند النظر فى مشروع ميزانية تلك المصلحة .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

١٢ يولييه سنة ١٩٣٨

وزير الداخلية
محمود فهمى التقرائى

أفلا توجد طريقة لا يقاط أقسام القضايا حتى تنهى ما يصل إليها من المشروعات ؟ أعلم أن بعض المشروعات أحيل إليها في ستي ١٩١٢ و ١٩١٦ من وزارة الأشغال ومن مصلحة الصحة العمومية ، ولا تزال باقية بها إلى الآن . لهذا كله لا أوافق على أن مهمة الوزير تنتهى بمجرد إرسال التشريعات إلى أقسام القضايا بل عليه أن يتعهدا ويتبعها حتى تصدر .

أنتقل إلى مسألة زيادة الجرائم : كان المتبع في كل عام أن يصدر إحصاء عام بعدد الجنايات والجرح التي تحفظ والتي يفصل فيها ولكن في هذه السنة لم يصلنا شيء منها مع أن الجنايات كما تعلمون حضراتكم كثرت بشكل مخيف ففى كل يوم مرققة في الطريق العام . أفهم أن ينتقم إنسان من آخر بقتله أو ضربه ولكن السرقات في الطريق العام أمر في غاية الخطورة وفي اعتقادي أن مرققة واحدة في الطريق العام كافية لأن تزلزل إدارة الأمن العام وتهتر لها وزارة الداخلية . قرأنا في الصحف أنه حدث في شبين القناطر أن قتل شخص من أجل بضعة قروش . وفي الصف قتل بائع "شمام" بسيط في الطريق العام كما أطلقت أعيرة نارية على قطار السكة الحديدية في قايب .

ماذا صنعت وزارة الداخلية للقبض على المعتدين وأين مراقبة المشبوهين والمتشردين ؟

يحدث كل هذا بينما يقول معالي الوزير إنه سلم المشروعات إلى قسم القضايا وأنه بذلك أدى واجبه ! كثر العبث بالأمن العام من المشبوهين والمتشردين والسبب في ذلك بكل أسف يرجع إلى أنهم يحتمون برجال الإدارة الذين يتخذون منهم أعوانا لإرشادهم في الحوادث . فضابط المباحث يستعين بأحد الأشقياء لمساعدته في اكتشاف المجرمين ولكنه تحت ستار هذه المساعدة يضل قلم المباحث ويرتكب الجرائم .

حدث في شبين الكوم — ومعالي محمود غالب باشا يعلم ذلك — أن سطا لص على صيدلية في موقع هام من البلد على رأس الكوبرى وفتح الأبواب وسرق ما بها من نقود . قد تكون هذه مسألة عادية ولكن الخطر فيها أنه بعد ذلك بليلة واحدة سطا على صيدلية أخرى في شارع المديرية على مقربة من المديرية وهي لرجل أرمنى ولم ينتظر حتى يسدل النسيان ستره على الحادثة السابقة ، والأغرب من هذا كله أنه سطا للمرة الثالثة وفي الليلة الثالثة على متجر للأقمشة ، كل هذا يحدث ولم يكن للبوليس فضل في ضبط الفاعل وإنما كان الفضل في ذلك لإمرأة ومن المضحك أن يذكر في الصحف بعد ذلك أن الفضل في ضبط الفاعل يرجع إلى همة ضابط المباحث وما أبلده من يقظة .

يخرج كل عام في مدرسة البوليس عدد وفير من ضباط المباحث يوزعون على البلاد وتساء المصادفات أن تكثر الجرائم كلما زاد عددهؤلاء الضباط والسر في ذلك كما أسلفت أنهم يستعينون بالأشقياء لإرشادهم في الحوادث وتكون النتيجة أن يرتكب هؤلاء المشبوهون الحوادث الجنايية ويضالوا رجال الإدارة . زد على ذلك أنه إذا حدث حادث فلا نرى من المديرين ووكلاء المديرات والحكمدارين والمأمورين من يسرع إلى محل الحادث .

إن الوزير لا يكون قد أدى واجبه حتى يقدم التشريع إلى البرلمان ويصدر وينفذ لمصلحة الجمهور . أما أن يعتقد الوزير أنه أدى واجبه بمجرد أن وضع تشريعا وأرسله إلى قسم القضايا فهذا اعتقاد في غير محله لأن المشاهد أن أقسام القضايا تسرف في الإبطاء في نظر المشروعات المحالة إليها وفي اعتقادي أن مأمورية الوزير لا تنتهى بذلك . لأن الفلاح والجمهور لا يعرف إلا الوزير والبرلمان فالوزير في نظره هو المسئول عن إنجاز هذه المشروعات والحث على الفراغ منها وتبعها حتى تعرض على البرلمان في أقصر وقت ممكن .

وإني لأتساءل هل قسم القضايا هذا حكومة ثانية أو حكومة أجنبية تحتاج في مفاوضاتها إلى وقت طويل حتى نحصل على غايتها ؟

إليك بيان المشروعات التي أرسلت إلى وزارة الداخلية وتاريخ إرسالها وقد صرح مندوبها أمام لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ بأنها لا تزال موضع نظر قسم القضايا الداخلية ولم ينته منها بعد :

- ١ — لائحة الخفراء أحييت إلى قسم القضايا في مارس سنة ١٩٣٨
- ٢ — مشروع قانون المحال العمومية . أرسلته وزارة الداخلية إلى قسم قضاياها في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧ لوضعه في الصيغة القانونية .
- ٣ — مشروع قانون مراقبة أندية القمار . أرسلته وزارة الداخلية إلى قسم قضاياها في ٣ مارس سنة ١٩٣٧ لوضعه في الصيغة القانونية .
- ٤ — مشروعات أخرى لتبسيط الإجراءات في شأن المخالفات . أرسلتها وزارة الداخلية لقسم قضاياها في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧
- ٥ — مشكلة البغاء الرسمي . وضعت وزارة الداخلية مشروع قانون لائحة بيوت العاهرات لأن اللائحة القائمة نعيبة من عدة وجوه ولأن عجز البوليس عن مناهضة البغاء غير العلني يرجع في كثير من أسبابه إلى مواضع النقص في هذه اللائحة . وقد أرسلت الوزارة هذا المشروع إلى قسم قضاياها في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧
- ٦ — مشروع خاص بتعديلات في لائحة المرور بناء على طلب محافظة مصر . أرسلته وزارة الداخلية لقسم قضاياها .
- ٧ — مشروع قانون بتعديل قانون المشبوهين والمتشردين أرسلته وزارة الداخلية لقسم قضاياها في فبراير سنة ١٩٣٧

كذلك شريع العمد والمشايخ والمجالس القروية والهجرة . فهلا توجد رقابة على أقسام القضايا ؟

هذه المشروعات لها علاقة وثيقة بالأمن العام فكيف يباح لقسم القضايا ألا يهتم بانجاز هذه المشروعات وتظل أموالنا وأعراضنا وأرواحنا عرضة للسرقة والايذاء والاعتداء وعبث "البلطجية" .

هذه الحال لا يحسن السكوت عليها وأطلب إلى معالى وزير الداخلية أن يهتم بإنجاز المشروعات التى أحالها إلى قسم القضايا لتقديمها إلى البرلمان فى أقرب وقت ممكن حتى تطمئن البلاد إلى أن هناك من يعمل فى سبيل الأمن العام .

(تصفيق) .

(انصرف حضرة صاحب المعالى محمود غالب باشا وزير المواصلات) .

الرئيس - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا - حضرات الشيوخ المحترمين :

عندما أحالت لجنة المالية مشروع ميزانية وزارة الداخلية إلى لجنة الشؤون الداخلية التى أشرف برئاستها كان أول ما عنت به أن حصرت الرغبات التى أبدت فى الدورة الماضية سواء أكانت من اللجنة أم من حضرات الأعضاء وقد بلغت سبعا وأربعين رغبة وبعثت بها إلى وزارة الداخلية لمعرفة ما تم نحوها فأجابت بأن بعضها محل بحث وأجابت عن البعض الآخر بأنها وضعت مشروعات القوانين الخاصة بها ولا زالت فى أقلام قضايا الحكومة .

وقد أراد أحد حضرات أعضاء اللجنة أن يلوم وزارة الداخلية على عدم إنجاز هذه المشروعات وتقديمها إلى البرلمان فقلت له لا داعى لذلك بما دامت القوانين قد أرسلت إلى قلم القضايا - وكنت إلى رئيس أقلام القضايا أسأله عن سبب تأخير هذه المشروعات ولكنه لم يرد على . طلبت إليه أن يحضر اجتماع اللجنة فلم يحضر . أمام هذا لم أجد سبيلا إلا أن أرسل إليه كتابا آخر ألفت نظره إلى ضرورة إنهاء هذه المشروعات لأهميتها ولعلاقتها بالأمن العام ومصلحة البلاد . وهذا لا يمنعنى من أن أطلب الآن إلى معالى وزير الداخلية أن يشدد على أقلام القضايا بالاسراع فى إنجاز مشروعات هذه القوانين .

وقد اخترت من تلك الرغبات إحدى عشرة رغبة وزدت عليها رغبة من عندى وبعثت بها مع تقرير مطول بملاحظاتي على الميزانية إلى لجنة المالية .

أما الرغبة التى أضفتها فهى خاصة بمعاونى الإدارة والمأمورين الجائزين على إجازة الحقوق فإن وضع هؤلاء بالنسبة للدرجات والمرتبات غريب جدا ولا يتفق مع العدالة ولا النظام لأن معاونى الإدارة عندما يعينون يوضعون فى الدرجة السابعة وبغير تثبيت وقدبقى كثير منهم على هذه الحال أكثر من عشر سنوات فى حين أن زملاءهم بالنيابة وصلوا إلى وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة مع أن أعمال معاونى الإدارة لا تقل أهمية إن لم ترد على أعمال معاونى النيابة ومساعدتهم . وعندى أنه يجب وضع هؤلاء المعاوين فى الدرجة السادسة مع تثبيتهم فمن كشف عليه طيبا ونجح يثبت فى الحال ويكشف على من لم يسبق الكشف عليه . ويجب على وزارة الداخلية أن تطلب الاعتراف اللازم لذلك ونحن نؤيدها فيما تطلب .

أما من جهة المأمورين فأمرهم أعجب لأن المأمور يعين بمرتبة ٢٥ جنيا فى حين أن معاون البوليس عندما يعين مأمورا يتقاضى ٣٥ جنيا وقد يكون مرعوسا .

وأما من جهة تقسية الموظفين الإداريين فاسمحوا لى أن أقول إن تقسيهم قد انحطت بسبب تناوب الأحزاب وتغيير الحكومات وعدم الاستقرار فأصبح الموظف أداة انتقام وتعذيب وإرهاق والموظف ضعيف عندما يطلب منه أمر يخالف القانون وضميره يضع مستقبله ومستقبل أولاده فى كفة ورغبة رئيسه فى الكفة الأخرى فيتغلب الشر على الخير . هذه الحالة قد أضعفت نفسية الموظفين وأسقطت هيبتهم وأضاعت حريتهم وفى هذا خطر على البلاد .

فلو أن الحكومات لم تتدخل فى أعمال الموظفين وتركت لهم الحرية يعملون بحسب القانون وما تملبه عليهم ضمائرهم ولو خالفوا فى ذلك أمر رئيسهم لأن قانون العقوبات يحميهم من ذلك لأثروا الثمرة المطلوبة من أعمال مجيدة .

وأظن أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن مسئولية الوزراء فى الحكومات المختلفة غير محدودة . يقولون إن الوزير إذا ما أخطأ أو ارتكب عملا مخالفا للقانون فهو مسئول عن أعماله أمام البرلمان ولكن ما هى حدود هذه المسئولية وما هى الطريقة التى يحاكم بها الوزير على ما صدر منه من مخالفات ؟

لهذا كله أقترح وضع تشريع يحاكمه الوزراء حتى لا نجد وزيرا يطلب من مرعوسه عملا مخالفا للقانون وبذلك يرتفع شأن الموظف ويسترد كرامته وتنظم الأعمال . (تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم وهب دوس بك - لم يكن حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية حاضرا عندما تكلمت عن مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية لذلك سأعيد ما قترته وهو أننى لا أتعرض فى كلامى للتفاصيل لأن هذه متعلقة بالسلطة التنفيذية ويجب أن يترك لها الحرية الكاملة فى التصرف فيها لأنها ستكون محل حساب الوزير فى مجموعها . وعلى هذا الأساس سيكون كلامى عن مشروع ميزانية الداخلية .

تكلمت لجنة المالية والجمارك فى الصفحة السادسة من تقريرها عن مصلحة ليست بذات شأن كبير فيما أعتقد بين إدارات الحكومة وهى مصلحة النشر والثقافة إلى آخر تلك الأوصاف والتعوت .

هذه المصلحة التى وصل الأمر أن يكون رئيسها موظفا فى الدرجة الأولى كانت فى سنة ١٩٢٤ قلما تابعا لإدارة الأمن العام برياسة موظف من الدرجة الثانية وفى سنة ١٩٢٥ أصبحت تلك الإدارة مستقلة رئيسها فى الدرجة الرابعة وفى سنة ١٩٢٦ رفعت درجة هذا الموظف إلى الدرجة الأولى حرف "ج" وفى ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عدل كادر المطبوعات وأصبحت تلك الإدارة تابعة مرة أخرى لإدارة الأمن العام وجعل مديرها فى الدرجة

الثالثة وظل الحال كذلك في سنوات ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ونجلى الى أن السبب في بقاء الحال بدون تغيير هو أن المدير لم يكن محل رضا أولى الأمر أو غضبهم .

ولما كانت سنة ١٩٣٦ عادت تلك الإدارة فأصبحت مصلحة مستقلة يرأسها مدير في الدرجة الأولى "ج" ويظهر أن السبب في هذا التعديل منشأه أن المدير كان حائرا لتنام الرضا وقتئذ وعلى هذا الأساس وضع الكادر في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

نبثوني يا حضرات الشيوخ المحترمين هل يمكن أن تصل السخرية بأعمال الحكومة إلى أن المصلحة الواحدة التي تقوم بمرفق معين من مرافق البلاد تتناولها هذه الموجات والتقلبات فيكون مديرها تارة غير أهل إلا للدرجة الرابعة ثم بين عشية وضحاها تحتاج هذه المصلحة إلى مدير في الدرجة الأولى ؟ فهل هذه المصلحة كانت تستحق عناية توجب رفع درجة مديرها من الرابعة إلى الأولى "ج" ثم يعود إلى الدرجة الرابعة في سنة أخرى ؟ في هذا الدليل القاطع على ما نحن فيه من فوضى لا يرضى بها مصرى . وخير لنا ما دامت تلك السياسة قائمة أن نواجه الوزراء بها لعلاج الحالة وهم لم يخرجوا عن كونهم أفرادا من الشعب يهمهم مثلنا إن لم يكن أكثر منا مصلحة البلاد .

لقد كان من أثر شيوع هذه الروح ، روح رفع درجات الوظائف أو خفضها وتوسيع الاختصاصات أو تضيقها تبعاً للرضا عن الموظف أو الغضب عليه أن عمت الفوضى أعمال الحكومة . ما ذكرته إن هو إلا مثل أسوقه لما هو جار في الوزارات الأخرى . ولو أن أثر هذه الفوضى وقف عند حد إدارة المطبوعات لكان الأمر لأنها في الواقع إدارة لا تزيد كثيراً على الخفية التي كانت تشل حركة الحكومة العثمانية في عهد الحكم الحميدى . ولقد لمسنا بحواسنا الخس وقرأنا وسمعنا أن هذه الإدارة استخدمت أكثر ما استخدمت في الحجز على الحريات والتجسس على الناس وشراء قليل الذم من الناس لكتابة المقالات . لو كان الأمر كما قدمت قاصراً على هذه المصلحة وحدها لكان الأمر ولما استأهلت منا كل هذا الاهتمام إنما المصلحة أن هذه المصلحة هي مثل لما يجرى في مرافق الحكم الأخرى .

أضرب لكم يا حضرات الشيوخ المحترمين مثلاً آخر على هذه الفوضى فقد صدر في شهر يناير الماضى قرار من مجلس الوزراء خفضت بمقتضاه ماهية وكيل الوزارة من ١٨٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه . وتطبيقاً لهذا القرار حين وكيل وزارة بماهية قدرها ١٥٠٠ جنيه وعلم الكافة أنه الوكيل الوحيد الذى يتقاضى هذه الماهية المنخفضة . غير أنه أعدت — ولم يكن قد جف بعد مداد القرار — مذكرة برفع الماهية إلى ١٨٠٠ جنيه لمساواة هذا الوكيل بأقرانه وكلاء الوزارات الآخرين . مع أن المفهوم بدهة أن القرار ينفذ تدريجاً حتى يشمل الجميع بمرور الزمن . فرفع ماهية هذا الوكيل معناه تعطيل للقرار .

هذا الذى قلته ، ويشعر به كل مصرى ، كان من أثره أن أفسد أداة الحكم واستعداد الموظفين فأصبحت مطامعهم لا حد لها ولا هم لهم إلا التقرب للوزراء دون العناية بأعمالهم

فرجأت إلى الحكومة وإلى وزارة الداخلية بالذات التي على رأسها حضرة صاحب المعالي محمود فهمى القراشى باشا الذى تؤخذ عليه شدة مع أن هذا في نظري من موجبات المدح — أن يوضع حد لهذه الفوضى وأن يوضع أساس ثابت لنظام الوظائف فلا يكون رفع الدرجات أو خفضها بسبب الرضا أو الغضب لأن من العار أن تستمر هذه الحال فاشية في وزارات الحكومة .

عند ما كانت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ تبحث مشروع ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لاحظت أن ماهية سكرتير عام الوزارة ١٦٠٠ ج.م فدهشت كيف يقرر أن تكون ماهية وكيل الوزارة ١٥٠٠ ج.م بينما تكون ماهية السكرتير العام ١٦٠٠ ج.م بخافى أخوانى أعضاء اللجنة بوجود السكرتير العام في الجلسة فقلت إننى أمثل مجلس الشيوخ الذى يمثل الأمة فمن منتهى الفوضى في الوقت الذى يقرر فيه لوكل الوزارة ماهية قدرها ١٥٠٠ ج.م تكون ماهية سكرتير عام وزارة الخارجية ١٦٠٠ ج.م فهل رضىكم أن يظل نظام الحكم سائراً على هذا النمط ونظل نتقاتل ونظل بالبلاد تن من هذه الفوضى ؟

هلا وفقكم الله أيها الوزراء جميعاً أن تنازلوا عن هذه الاختصاصات بوضع نظام ثابت للموظفين لتستريحوا وتأمّنوا أنكم وضعتم بناء متيناً لمصلحة البلاد فلا يملك أى وزير أن يجيد عن النظام فيقول إنى لم أعمل ما عمله غيرى في مسائل الموظفين بل عملت أقل منه . إنه إذا وضع نظام ثابت فسيكون من مفاتح الوزير أن يقول إنه عمل أحسن من غيره ، إن الوظائف تقلد لا تخليد .

ولى ملاحظة عن البوليس ، فقد يدهش معالي الوزير إذا قلت إننى أكاد أبزم بأن بعض رجال البوليس هم بينهم كما كانوا منذ ٢٥ سنة أى منذ أن اشتغلت محامياً بالقاهرة .

هل يدري معالي الوزير أن رجال البوليس من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٥ كانوا يؤخذون من رجال الجيش ؟ وهل يعلم أن عدد الذين كانوا يعرفون الكتابة والقراءة من هؤلاء ضئيل ؟ وهلا يرى أن معرفة الكتابة والقراءة هي الحد الأدنى لمسايرة التقدم في الحياة وأن مسايرة التقدم كانت تقتضى تغييراً كبيراً في هذا النظام ؟

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حصل تغيير في هذا النظام .

مفكرة الشيخ المحترم رهب روس بك — إن كان نحصل تغيير فهو تغيير طفيف جداً . إنى أتكلم عن عسكرى البوليس .

أضرب لكم مثلاً على أن هذا العسكرى لا زال عاجزاً عن مسايرة الحياة . ذلك أن إحصاء وزارة الحفانية يؤخذ منه أن عدد مخالفات المرور والمخالفات البسيطة بلغ ٥٥٠,٠٠٠ قضية ، فلو كان عسكرى البوليس على شيء من الثقافة تمكنه من الفصل في هذه المخالفات لأمكن توفير كل الإجراءات التى

تتخذ الآن من تحرير مشاخر ابتدائية ومشاخر جلسات وأحكام غيابية وتقرير معارضات في الأحكام النيابية إلى آخر تلك الإجراءات التي تكلفتنا ملايين الأوراق المكذبة .

لماذا كل هذه الإجراءات ؟

إننى منذ سنة ١٩٣٢ وأنا أقترح رفع مستوى البوليس حتى يكونوا أهلاً للتصرف في هذه المخالفات وكان الجواب دائماً أن حالة الميزانية لا تسمح بذلك . وهذا ناشئ عن النظر إلى كل مصلحة كأنها وحدة مستقلة مع أن الواجب أن ينظر إلى جميع المصالح كأنها كتلة واحدة وأن ما يصرف على وزارة قد يؤدي إلى وفرة في وزارة أخرى . فترقية مستوى البوليس وإن كانت تتطلب زيادة مصروفات وزارة لداخلية إلا أنها من الناحية الأخرى ستؤدي أولاً إلى وفرة في ميزانية وزارة الحفانية وثانياً سيكون من شأنها فتح أبواب العمل أمام المتعلمين المتعطين . وعندئذ يمكن لعسكى البوليس أن يسير الرقى الاجتماعى ويعرف كيف يؤدي عمله على الوجه الأكمل .

ومن طريف ما يروى أننى كنت مدعواً في سنة ١٩٣٣ إلى مأدبة بمنزل سعادة رسل باشا فلما ذهبت إلى تلك المأدبة سألت عسكى البوليس المكلف بالحراسة هناك عن منزل رسل باشا فأجبنى بأنه لا يعرفه . وقد اتضح لى أن العسكى كان واقفاً في الدرك الذى به منزل رسل باشا فانظروا كيف وصل الحال بـرجل البوليس .

هذه حال لا يليق أن تستمر وإصلاحها لا يكلف خزانة الدولة شيئاً كبيراً بجانب الوفرة في المجهودات والتمشى مع الرقى .

لقد أخذ صاحب السعادة عبد السلام الشاذلى باشا محافظ القاهرة في وضع نظام جديد للورور في بعض المناطق واختار لتنفيذ هذا النظام عدداً قليلاً من رجال البوليس المثقفين نوعاً . وكان من نتيجة ذلك أن أطاع الجمهور رجل البوليس ولا عجب في ذلك فالناس دائماً ينظرون بعين الاحترام إلى الأوامر إن كان المكلف بها مثقفاً والناس على دين ملوكهم ورجل البوليس في هذه المترلة بالنسبة إليهم .

هذه الملاحظات أبدتها منذ سنة ١٩٣٢ وكنت ألقى جواباً واحداً كما قدمت وهو أن هذه الملاحظات ستكون محل عناية الوزارة . غير أننى أرجو أن أحصل من الوزارة على وعود محددة أطالب بتنفيذها في الدورة المقبلة لا عند نظر الميزانية .
(تصفيى عام)

محاضرة الشيخ المحترم محمد ربيب إبراهيم فرج أبو الجدايل القندى - باحضرات الشيوخ اءترمين :-

قرأت بالجرائد أن حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية عند ما شرف ديوان وزارة الداخلية لأول مرة جمع كبار موظفى الوزارة وكان أول سؤال وجهه إليهم يتعلق بالأمن العام وإنما لسنة جميلة تشكر عليها معالي الوزير لأننا جميعاً نهتم بالأمن العام ويهمنى أن يكون مستتباً لنظمته على أرواحنا وأموالنا . ولكن بماذا أجاب هؤلاء الموظفون ؟ أعتقد أنهم قالوا إن حالة الأمن بوجه عام مرضية وإن عدد الجرائم قد قص بنسبة كنا

في بعض المناطق ونسبة كذا في المناطق الأخرى وإنهم جادون في تحرير الأوامر والتعليمات والمدشورات وإرسالها إلى المديرين والمفتشين لحثهم على العناية بالأمن العام وإنهم ينتظرون بعد ذلك ورود استمارات الجنايات فيؤشرون عليها بملاحظاتهم ويعيدونها إلى المديرية .

لقد نسوا أو تناسوا أن يقولوا لمعالى الوزير إنه يوجد بالديوان العام حوالى ٢٥٠ صف ضابط وعسكى يشتغلون "مراسلات" لخدمة الموظفين الملكيين مع وجود الساعة . فلماذا لا يرسل هؤلاء الصف ضباط والعساكر إلى المديرية والمحافظات ليعاونوا في استتباب الأمن ؟

نسوا أو تناسوا أن يقولوا لمعالى الوزير إن هناك عدداً كبيراً من السيارات لتقلات الموظفين من منازلهم إلى الديوان مع أنه كان يجب أن يرسل هذه السيارات إلى المديرية والمحافظات لتساعد رجال البوليس في تقلاتهم لضبط الحوادث خصوصاً في هذه السنة التي ازدادت فيها الجرائم .

نسوا أو تناسوا أن يقولوا إنه يوجد بالديوان العام عدد كبير جداً من حضرات مفتشى الأمن ومفتشى الإدارة ومفتشى النظام والخفر . فلماذا يعمل كل هؤلاء المفتشين ؟

يقولون إن مفتش الأمن العام يتدب عند وقوع جنائية فظيعة في مديرية ما للإشراف على التحقيق ورفع تقرير إلى معالى الوزير ، وإن مفتش الإدارة مكلف بالتحقيق مع الموظفين عندما تقع من أحدهم مخالفة للقانون . أما عمل مفتش النظام والخفر فهو رياسته للجلس العسكى في المديرية عند محاكمة أحد الخفراء لإهماله أو لفقد بندقته .

هذا كثير جداً أيها السادة . إن حكام المديرية يستطيع أن يقوم بكل هذه الأعمال خصوصاً وهو بالقرب من الحوادث التي تقع في مديريته .

وأكثر من هذا أن كبار الموظفين تناسوا أن يقولوا لمعالى الوزير إن المديرين ووكلاءهم لا يعنون بالورور في أقاليمهم . فهل من وظيفة هؤلاء المديرين ووكلائهم أن يختموا الأوراق ويؤشروا عليها ؟ إننى لا ألقى القول جزافاً ولا أريد أن أكلف المديرين بما هو ليس من اختصاصهم وأؤيد كلامى هذا بـبرهان قاطع فإن المرحوم محمود عبد الرازق باشا كان مديراً قبل أن يكون وكيلاً للداخلية . وكان إذا تولى زمام مديريته استتب الأمن فيها استتباباً عظيماً وأطمان الناس إلى وجوده ولقد اشغلت تحت رياسته في ثلاث مديريات وكان فيها مثال النزاهة والإخلاص في العمل والأمانة في أداء الواجب وكان في بناءه عينه في إحدى المديرية يجمع رجال الإدارة ويصدر إليهم التعليمات بحضور الوكيل والحكمدار وسأمرد لحضراتكم بعضاً من هذه التعليمات :-

(١) إخراج الخفراء بالطرق العمومية والطرق الفرعية لملاحظة عودة الأهالى بمواشيهم من الغيطان قبل غروب الشمس .

(٢) مراقبة المراقبين والمشبهين مراقبة جديّة والتسميم على المراقبين مرتين وثلاثاً وأربعاً ليلاً والنأكد من وجودهم بمنازلتهم وأن يعطى شيخ الخفراء إشارة تليفونية للمركز قبل منتصف الليل بتسميمه حتى إذا ارتكب

أحد المراقبين أو المشبوهين جريمة ما وضبط متلبسا بحاكم خفير الدرك
خزائنهم عسكريا .

أن السُّبُوطَ (٣٧٠٠) ضبط الأغراب وخصوصا "العجور" الذين يحضرون إلى القرى
وإرسالهم للركز للتحري عنهم .

(٤) تكوين لجان من عمد البلاد وأعيانها لعمل صلح بين العائلات .

(٥) حفظ الأسلحة غير المرخص بها التي توجد مع الأشقياء .

(٦) إخراج الدوريات السوارى الليلية بحالة منظمة .

(٧) أن يقوم المأمور لحوادث الجنايات ويتخذ الإجراءات اللازمة
للوصول لمعرفة مرتكبها .

(٨) وضع خفيرين بالتناوب في النقط النائية لمدة خمسة عشر يوما ،
والنقط النائية هي الكبارى والقناطر ، ومقارق الطرق .

(تولى الرئاسة حضرة صاحب العزة حسن بنيه المصري بك وكيل المجلس) .

ولم يكلف المرحوم محمود باشا عبد الرازق بذلك ، بل كان ينتقل بجأة
إلى المراكز ويمر بالسكك الزراعية ليطمئن بنفسه على حالة الأمن . كما أنه
كان يرسم لوكيل المديرية خط السير ليراعى المرور بالمناطق والمراكز التي
يعينها له .

فعند ما كان مديرا للبحيرة مثلا كان يكلف وكيل المديرية بالمرور بمراكز
كوم حماده والدلنجات في يوم ويكلف الحكمدار بالمرور بأبي حمص ، وهو
يمر بنفسه بشراخيت ، وهكذا يوميا فلا يترك مركزا من مراكز إقليمه
دون أن يتعهد حالة الأمن فيه بالمراقبة .

فأرجو من معالى وزير الداخلية أن يحقق رغبات البرلمان والله يتولانا
بعونه وتوفيقه .

(تصفيق عام) .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — حضرات الشيوخ

المحترمين :

ينحصر الموضوع الذى سأتكلم فيه الليلة أثناء عرض مشروع ميزانية
وزارة الداخلية في التعليم الإلزامى . تعلمون حضراتكم العلاقة القائمة بين
وزارتى الداخلية والمعارف في إدارة شؤون التعليم الإلزامى ويسرنى جدا قبل
أن أتكم في هذا الموضوع أن أقول إن الذى يشجنى على الكلام فيه هو
وجود حضرة صاحب المعالى محمود فهمى القراشى باشا على رأس وزارة
الداخلية فمن أهم المشكلات التى تواجهها البلاد في هذه الأيام مشكلة
التعليم الإلزامى وكما ننتظر بعد صرف الملايين من الجنيهات أن
نحصل على فائدة صغرى من هذا التعليم ولكن مع الأسف لم
يحقق لنا شيئا والسبب في ذلك وجود عيوب كثيرة
أهمها اشتراك مجالس المديرية مع وزارة المعارف العمومية في الإشراف على
أكثر معاهد هذا التعليم إذ معاهد التعليم الإلزامى تنقسم إلى ثلاثة أقسام فهناك
قسم تديره وزارة المعارف العمومية وعدد معاهده خمسمائة معهد . أما القسم
الثانى فتديره مجالس المديرية وعلى رأس كل منها رئيس المديرية أى مدير

الجهة والقسم الثالث هو المنتشرة معاهده انتشارا كبيرا وهو القسم الذى تعول
عليه البلاد في إزالة الأمية ويحوى نحو ثلاثة آلاف معهد وهذا القسم تشترك
وزارة المعارف العمومية مع مجالس المديرية في إدارته وهذا الاشتراك
يرجع إلى نص المادة الثامنة عشرة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ الذى
صدر في عهد حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا فقد نصت هذه
المادة على أن مجالس المديرية تكفل التعليم الأولى وتباشر
الأقاليم طبقا لهذا القانون ولما يصدره وزير المعارف من التعليمات
والمنشورات كما نصت المادة ٢٤ من هذا القانون على أن تولى وزارة
المعارف العمومية التفتيش العلمى والطبى .

كانت هذه المادة السبب في ارتباك شؤون القسم الأكبر من معاهد
التعليم وعددها كما قلت ثلاثة آلاف معهد والسبب في ذلك راجع إلى التنازع
بين مجالس المديرية والمفتشين الفنين الذين تتدبرهم وزارة المعارف
العمومية ، ولذا رأيت أن أقول لحضراتكم إن مجالس المديرية بعد أن
فشلت فشلا ذريعا في إدارة شؤون التعليم الثانوى والابتدائى والصناعى
رأى حبرا إحالة هذه الفروع من التعليم إلى وزارة المعارف العمومية ولم يبق
لمجالس المديرية سوى معاهد التعليم الأولى . وأرى بهذا الفشل الأول
أنه يحسن ضم معاهد التعليم الأولى إلى وزارة المعارف العمومية ، أو إلى
إدارة خاصة تقوم بالإشراف عليها حتى نستطيع الاستفادة من التعليم الإلزامى .

الأسباب التى من أجلها فشل التعليم الإلزامى محصورة في عدة مسائل
أذكرها هنا لعلنا نستطيع أن نلأى هذه المسألة بأى حل من الحلول التى
تعود بالخير على البلاد .

أول هذه الأسباب استئثار بعض المديرين بشؤون التعليم لاعتقادهم أن
السلطة التنفيذية الوحيدة التى تهتم على التعليم هي سلطة المدير . لذلك رأيناهم
يطغون على سلطة المفتشين الفنين ويستأثرون بالترقيات والتعيينات وخلاف
ذلك .

لهذه المسألة أهميتها وزاها كثيرا في الخلاف الذى يقع بين مدير المديرية
ومدير التعليم وبين هذا المدير والمفتش الفنى للوزارة فيجب أن يوحد العمل
لأن المال الذى يصرف على ثلاثة آلاف معهد تدفع وزارة المعارف
العمومية منه ثمانين في المائة وتدفع مجالس المديرية عشرين في المائة .
علينا أن نلاحظ أن مدير التعليم الذى يشرف على التعليم الإلزامى في مجلس
المديرية غير فنى في التعليم الأولى وإن كان فنيا في التعليم الثانوى أو الابتدائى
أو الصناعى .

مدير التعليم هذا يتبع في تقاريره آراء صغار الموظفين ومثل هذا لا يستطيع
إدارة التعليم الإلزامى . فمن الأفضل تعديل المادة الثامنة عشرة وإعطاء
حق إدارة التعليم الأولى لمراقبة التعليم الأولى في وزارة المعارف العمومية ،
إذ لا شك أنها تستطيع مباشرتها في نجاح وإخلاص .

ذكرت لحضراتكم أنه يقع في بعض الأحيان خلاف بين مدير التعليم
ومفتش المنطقة ويرجع هذا إلى أن المفتش الفنى يقدم تقريره للإدارة

الخاصة به وهى إدارة التفتيش فى المنطقة وهذه تعرضه بلورها على مدير المديرية فيحيله هذا المدير إلى مدير التعليم فى المديرية وهو رجل غير فى فيحيله بدوره إلى كاتب فى مجلس المديرية لنظر المقترحات الواردة فيه ثم يرسل التقرير بعد ذلك إلى المدرسة وكل هذا قد يستغرق وقتا فقد يعضى بين تفتيش المدرسة وإرسال التقرير إليها شهور أو أكثر وبذلك لا تستقيم إننى منذ

هذه إجراءات طويلة جدا ولا أدري لماذا لا تستقل وزارة المعارف العمومية بإدارة معاهد التعليم الإلزامى حتى يتفرغ المدير لعمله .

النقطة الأخيرة التى أعتبر أنها من الأسباب الداعية إلى فشل مجالس المديرية فى إدارة التعليم الإلزامى أن هذه المعاهد تابعة لمجالس المديرية فى الناحية الإدارية مما يجعل موظفيها خاضعين للسياسة الحزبية لتنفيذ رغبة مدير المديرية ومدير التعليم .

ونحن نريد أن يتفرغ المدير إلى شؤون مديريته وبخاصة الأمن العام الذى أشار إليه حضرة الزميل الذى سبقنى . وعلينا أن نذكر أن المدير ليس فنيا وإلى جانبه مدير تعليم غير فنى . وقد يختلف هذا وذاك كما يختلف بينهما مفتش التعليم الفنى .

بناء على ذلك أرجو أن توافقنى حضراتكم على جعل التعليم الإلزامى تابعا لوزارة المعارف العمومية أو خاضعا لإدارة مستقلة فيها . والنتيجة العملية لذلك هى الاستغناء عن مديرى التعليم والكتبة الذين يتصل عملهم فى المديرية بمعاهد التعليم الإلزامى وليس هناك ما يمنع من توحيد الإدارة بين الوزارتين وجعلها معاهد منتظمة تابعة لمراقبة التعليم الإلزامى . وبذلك نستطيع توفير مبالغ مائة ألف جنيه تصرفها مجالس المديرية فى هذا التعليم بعد الإحصاء الموجود معى وبذلك نستطيع أن نحو عن البلاد عار الأمية ، وأعتقد أن وزيرى الداخلية والمعارف العمومية يوافقاننى على إجراء اللازم . (تصفيق)

فقرة الشيخ المحترم عبد السلام الباسل بك - هل يقصد حضرة الزميل المحترم إلغاء قانون مجالس المديرية أو إجراء تعديل فيه ؟

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى - أشركت المادة الثامنة عشرة من قانون مجالس المديرية ووزارتى الداخلية والمعارف العمومية فى إدارة شؤون التعليم الإلزامى ، لذلك لا مانع من تعديلها إذا اتفقت الوزارتان على ذلك .

فقرة صاحب المعالي محمد قسقى القرائى سائيا (وزير الداخلية) - يكون هذا لتنسيق العمل بين الوزارتين .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - حضرات الشيوخ المحترمين :

جاء فى تقرير لجنة المالية والمشارك عن مشروع ميزانية وزارة الداخلية أن الوزارة قدمت عشرة مشروعات قوانين لقسم قضايا الداخلية فى مواضع

هامة جدا ، منها مشروعات قوانين الجنسية والمشبهين والمخلات والعمد والمشاخ .

أرسلت مشروعات هذه القوانين إلى قسم قضايا وزارة الداخلية فى الصيغة القانونية وهى لا تزال معطلة هناك والوزارة فى انتظارها بعد ذلك اليكم وهذا طريق معقد لم يكن له داع فإدام الوز أنها ضرورية فأظن أنه يحسن بنا ألا نسير الآن على الطريقة القديمة . ولتبع طريقة جديدة هى أن ترسل مشروعات هذه القوانين إلينا من القضايا إذ أن فى إمكان مجلسى النواب والشيوخ وضعها فى القانون على أن يحضر جلسات لجنة الحقائق مندوب من قسم قضى الوزارة وبذلك لا تتعطل مشروعات القوانين المتأخرة .

المسألة الثانية تتعلق بالمسألة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى وهى مسألة معقدة وكثيرا ما شكت منها البلاد واسمحوالى أن أقول إن فيها ضررا بالأمن العام ويمكننى فى هذا التلميح .

إننا مقبلون على أعمال كثيرة مرهقة تستدعى صرف المال .

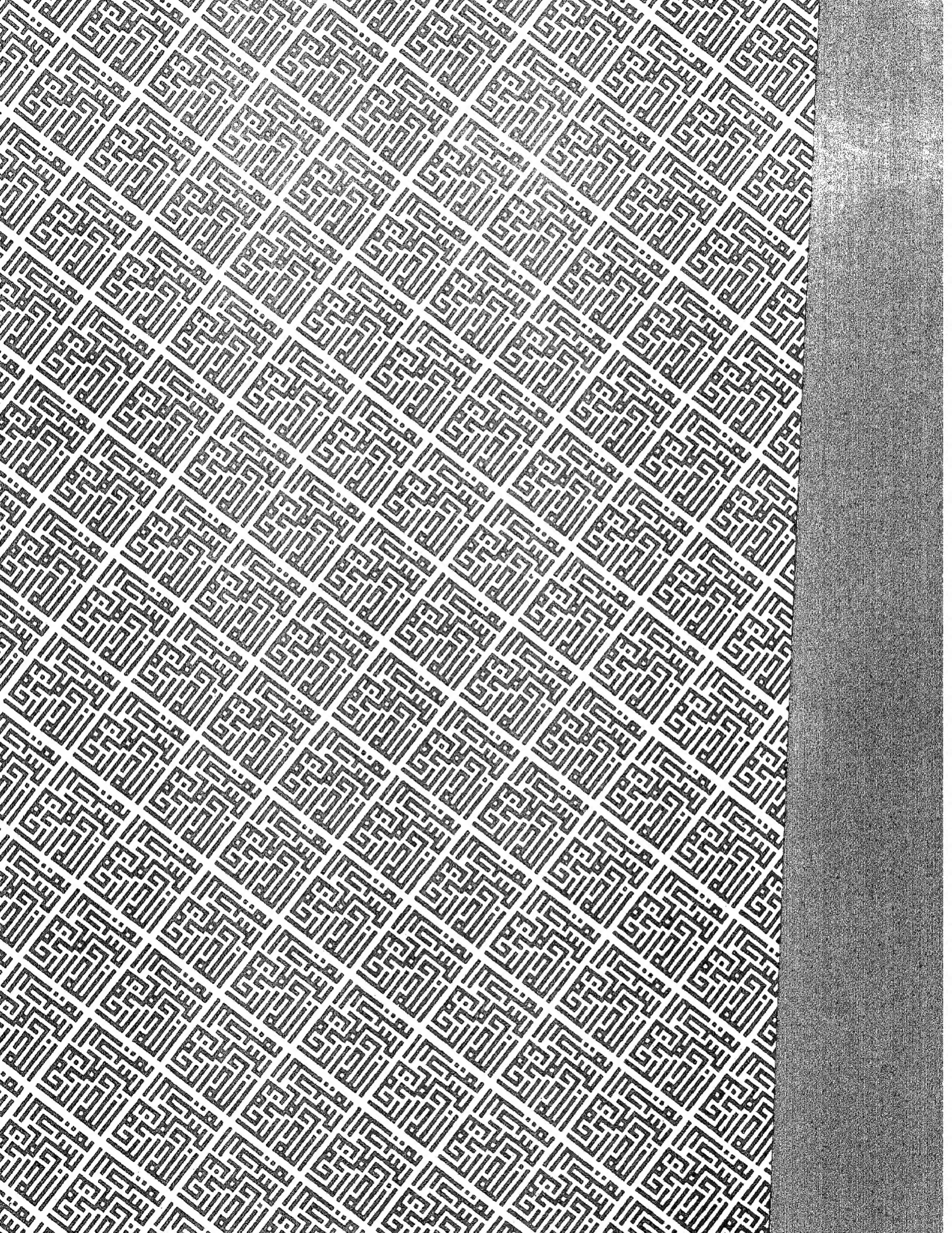
الواقع أن الميزانية إذا صرفت تنفيذا لرغبات أى وزارة فإنها لا تكفى ولو أنها تصرفها فيما يفيد البلاد لكن حب الطفرة ساقنا إلى أن نطالب الجهات بالأسراع فى تنفيذ ما نرغب فيه من اصلاح .

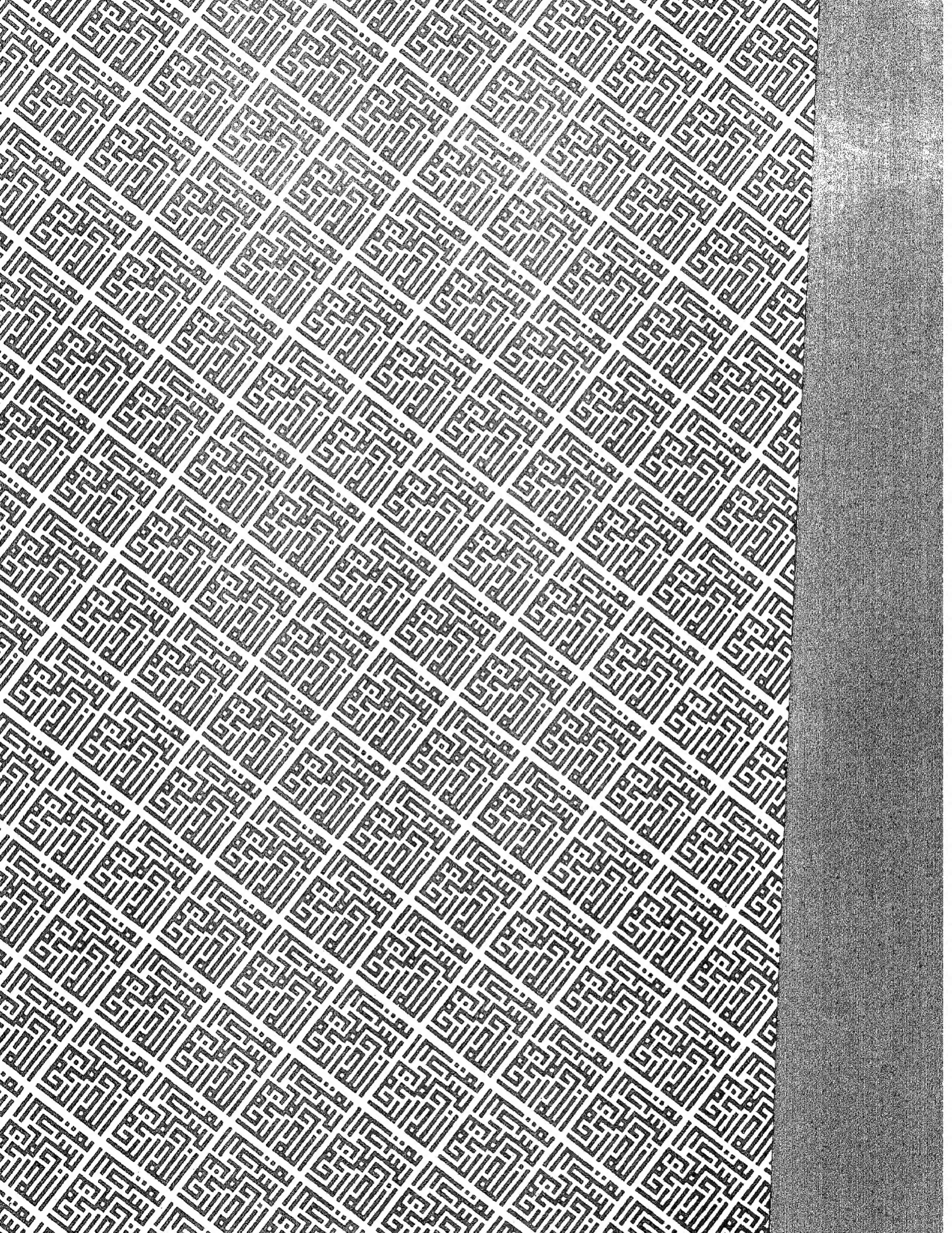
بقينا مثاب السنين والأمية فاشية ولما فكرنا فى محوها أردنا أن يكون ذلك فى أسرع وقت فأكثرنا من تعميم التعليم الإلزامى وأكثرنا من المعلمين الإلزاميين وهذا كله يحتاج إلى نفقات كثيرة ربما تنوء بها الميزانية . فتعميم التعليم الإلزامى بهذه السرعة فيه ضرر كبير ولو أنه مقيد فى محو الأمية فأرى أنه بدلا من أن نعمم التعليم الإلزامى فى ظرف خمس سنوات ، فليعمم فى عشر أو خمس عشرة سنة ، ويخفض اعتماده ، ويصرف الفرق على نواح أخرى كتحسين حالة الزراعة مثلا يجب أن يعمل حساب للمال الذى يصرف على التعليم الإلزامى لأنه يصرف فيما لا يعود بالفائدة على المتعلمين أنفسهم ومعظم حضراتكم من الأرياف وتعلمون أن معلمى الإلزامى لا يؤقون عملهم على الوجه الأكمل .

إن التعليم الإلزامى تابع إلى جهتين لوزارة المعارف ومجالس المديرية وهذا لا يعود بكبير فائدة لأنه من الأصح أن يكون الإشراف لجهة واحدة وأرى أن يتفق معالى وزير الداخلية مع معالى وزير المعارف على توحيد الإدارة لأن عدم تركيز الإدارة فى جهة واحدة فيه ضرر بليغ - لذلك أرجو من معالى الوزير ملاحظة هذا الأمر

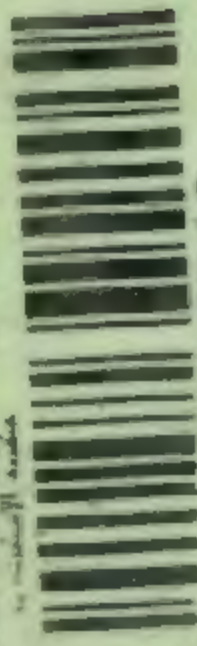
(تصفيق)

فقرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزازى بك - الحقيقة يا حضرات الشيوخ أن مسألة الأمن العام هى فى الواقع المسألة الأولى ، الأخيرة التى يجب أن تبنى بها وزارة الداخلية وهى أيضا المسألة الأولى فى الاهمية لجميع الحكومات فيجب علينا إذن أن نهتم بها حكومة وشعبا .





Bibliotheca Alexandrina



0221710